تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسني



دار الشؤون الثقافية

السيد عبدالرزاق الحسني



في العهد الملكي



دار الشؤون الثقافية العامة

تاريخ

الوزارات العراقية

(المنقحة)

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء التاسع

١٢ جمادى الاولى ١٣٧٢ ــ ٢ جمادى الاولى ١٣٧٥
٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ ــ ٣٠ كانون الاول ١٩٥٥





مقدمة الجزء التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربّنا إنا أطعْنا سادتَنا وكُبَراءنا فاضلّونا السّبيلا ربّنا آتِهم ضعفَين من العذاب والعنْهُم لعناً كبيراً ﴾[1].

« صدق الله العظيم »

وبعـــد

بعد ان قتل الملك غازي في ليلــة اليوم الرابــع من شهر نيسان سنة ١٩٣٩م ، نودي بنجله وولي عهده الامير فيصل ملكا على العــراق باسم الملك فيصل الثاني ؛ اجتمع في البلاط الملكي رئيســا مجلسي الاعيان والنواب باعضاء « الوزارة السعيدية الثالثة » وبرؤساء الوزراء السـابقين ، للمداولة عمن يجب ان يتـولى الوصاية على الملك الطفل حتى يبلــغ سن الرشد القانونية ، فترددت اسماء ثلاثة من امراء البيت الهاشمي وهم : الامير عبد الله بن الملك حسين ، واخوه الامير زيد ، وابن اخيه الامير عبد الاله بن الملك علي ، فقرر مجلس الوزراء حصر الوصايــة في هذا البيت اولا ، ثم الشروع في اختيار الوصي من بين هؤلاء الثلاثة ، فقال رئيس الوزراء نوري السعيد : نظرا لانشغال الامير عبدالله بامارة شرقي الاردن فلا يصح ارهاقه بمسؤولياتاخرى. اما الامير زيد فانه وان كان اصلح من غيره لاشغال منصب الوصاية ، الا ان زواجه من سيدة تركية يحول دون ترشيحه لهذا المنصب ، فلم يبق غير الامير عبد الاله جديرا بهذه الثقة ، فسمي وصيا بحسب الخطة المدبرة والمبيتة .

وقد سارت الامور في العراق في بدء عهد الوصاية سيرا طبيعيا حتى اذا اعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩م ، اعلن الوصي عن استعداد العراق للوقوف الى جانب بريطانية وحلفائهــا ، وربط مصيره بمصيرها ، في حين كان اكثر الزعماء يرون وجوب وقوف البــلاد على الحيــاد ، بعد ان تكثت بريطانيا بعهودها للعرب ، واذاقتهم ضروب العسف والامتهان .

---

(١) سورة الاحزاب : آية ٦٧ .

وقد تطور الخلاف بين وجهتي النظر حتى ادى الى حدوث ازمة خطيرة اضطرت الامير عبد الاله الى الهرب الى البصرة ، فشلت اعمال الوزارة بذلك مما اضطر « حكومة الدفاع الوطني » التي قامت في البلاد يومئذ ، الى دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في العاشر من نيسان ١٩٤١م ، وتعيينه الشريف شرف وصيا على العرش ، فقررت الحكومة البريطانية اعادة عبد الاله الى منصب الوصاية ، مهما كلف الامر ، فاصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في معارك دامية بدأت باليوم الثاني من ايار ١٩٤١م ، وانتهت في الثلاثين منه حيث اعيد الوصي المعزول الى مقامه على اسنة الحراب الانكليزية (١) .

وكان طبيعيا ان يحنق الامير الهاشمي على العراق وجيشه حنقا شديدا ، وان يفسح المجال للتنكيل بأحراره وضباطه تنكيلا واسعا ، وان يماشي السياسة البريطانية ويخضع لتوجيهاتها الى ابعد الحدود . كما كان متوقعا من ان تساند الحكومة البريطانية الامير مساندة تامة ، وان تمكنه من السيطرة على امور البلاد والتحكم في رقاب اهلها .

وظن الناس ان الامير سيتخلى عن واجبات الوصاية ، ويترك امور البلاد الى الملك فيصل الثاني ، اذا ما انتهت مدة وصايته عليه في الثامن من ايار ١٩٥٣م ؛ ولكن ما كاد الملك يتسلم سلطاته الدستورية في اليوم المذكور ، حتى وجدنا عبد الاله يمعن في التدخل في هذه السلطات ، والاصرار على ان يكون المسؤول الاول عن تصريف هذه الامور ، حتى اصبح الحاكم بأمره في العراق ، لا ينازعه في السلطة منازع ، والى هذا اشار وزير معارفه خليل كنه :

« ان الاتجاه السياسي في العراق في المدة الاخيرة كان منصرف ــ كذا ــ الى سيطرة عبد الاله في الداخل ، وعدم اعطاء المجال الى اي نوع من العمل السياسي المنظم » (٢) .

كما كان رئيس الديوان الملكي عبد الله بكر صريحا في قوله امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في هذا الصدد بقوله :

« لان الوضع كله معروف . كل شيء كان بيد عبد الاله ... حتى رؤساء الوزارات الآخرين ما كانوا يقدروا ــ كذا ــ ان يعملوا شيء » (٣) .

وسنرى في هذا الجزء التاسع من كتابنا ، وفي الجزء العاشر الذي يليه ، سلسلة من الاحتجاجات والانتقادات الموجهة ضد السياسة المتبعة في العراق ، قصد بها

---

(١) راجع ذلك مفصلا في الجزء الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » .

(٢) في افادته امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » بتاريخ ١٦ آب ١٩٥٨ م (محاضر محكمة الشعب ١ ــ ٨٠) .

(٣) محاضر محكمة الشعب ج ٤ ص ١٢٩٢ .

اصحابها انقاذ الدولة من خطر التدهور والاضمحلال ، وتوزيع المسؤوليات بحسب الاختصاص ، وضرورة مراعاة حرمة الدستور والقوانين المنبثقة منه ، فأبت الامور الا ان تسير سيرا معاكسا ، وان تفعل الانانية فعلها في ذلك ، حتى قضي عليها بثورة اليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨م ، حيث الغيت الملكية في العراق ، واعلن نظام الحكم الجمهوري في البلاد في اليوم المذكور .

السيد عبد الرزاق الحسني

بغداد ـ الكرادة الشرقية ـ غرة المحرم ١٣٨٠ هـ

الوزارة التاسعة والاربعون :

١٢ جمادى الاولى ١٣٧٢ — ٢١ شعبان ١٣٧٢
٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ — ٥ مارس ١٩٥٣

الوزارة المدفعية السادسة

توطئــــة

على أثر استقالــة « وزارة نور الدين محمــود » في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣م ؛ وقبول هذه الاستقــالة في التاسع والعشرين من هذا الشهــر ، عهد الامير عبد الاله الوصي على العرش الى العين السيد نصرة الفارسي بمهمة تاليف الوزارة الجديدة ، فاتصل الفارسي بعــدد عديد من السياسيين ليشاركوه تحمل المسؤولية في العهد الجديد ، كما اعرب عن رغبته في ادخــال السادة : محمــد رضا الشبيبي ، وحسن عبد الرحمن ، وخليل كنه ، وكذلك نور الدين محمود رئيس الوزراء المستقيل كوزير للدفاع في وزارته المرتقبة ، فلم يجد من يلبي طلبه هذا ، لا من الاكثرية النيابيــة في المجلس الجديد ، ولا من غيرهم من اقطاب المنظمــات السياسية غير الممثلة في هذا المجلس . وكانت حجــة الاولين : ان يتولى المسؤوليــة صاحب الاكثرية البرلمانية ، وكانت حجة الآخرين : ان هذه الاكثرية البرلمانيــة قد تقلب للسيــد الفارسي ظهر المجن في اية ساعة ارادتها فيكون مصير وزارته كمصير « الوزارة الايوبية الثانية » التي لم تعمر في الحكم اكثر من خمسين يومــا فكان لزاما عليه ــ والحالة هذه ــ ان يعتذر عن هذا التكليف فلما قدم اعتــذاره ، وجه الوصي الى السيد جميل المدفعي كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم جميل المدفعي　　　　　الرقــم ١٠٦

بناء على استقالة فخامة السيد نور الدين محمــود ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص فقد قر رأينا ان نعهد اليكم بتأليف الــوزارة على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكــي في اليــوم الثالث عشر من شهر جمــادى الاولى سنة ١٣٧٢ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٣ الميلادية .

عبد الاله

هيئة الوزارة

وقد ارتؤي ان تؤلف الوزارة الجديدة من بعض الشخصيات البارزة ، ممن ساهم في تأسيس كيان الدولة الحديث ، ومن وزراء آخرين من اصحاب السيد نوري السعيد ، لضمان بقاء الوزارة في الحكم مدة معقولة . كما ان نوري نفسه قبل ان يكون وزيرا للدفاع في الوزارة الجديدة ، فكان الرئيس الفعلي لها . وهكذا تألفت الوزارة من :

١ ــ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ــ علي جودت : نائبا للرئيس .
٣ ــ نوري السعيد : وزيرا للدفاع .
٤ ــ توفيق السويدي : وزيرا للخارجية .
٥ ــ علي ممتاز الدفتري : وزيرا للمالية .
٦ ــ احمد مختار بابان : وزيرا للعدلية .
٧ ــ ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٨ ــ ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
٩ ــ حسام الدين جمعة : وزيرا للداخلية .
١٠ ــ خليل كنه : وزيرا للمعارف .
١١ ــ عبد الرحمن جودة : وزيرا للزراعة .
١٢ ــ محمد حسن سلمان : وزيرا للصحة .
١٣ ــ عبد الوهاب مرجان : وزيرا للمواصلات والاشغال .

ولم يستوزر وزير جديد في هذه الوزارة . وكان المدفعي ، ونائبه علي جودت ، ووزيرا الدفاع، والخارجية : السيدان نوري والسويدي من رؤساء الوزراء السابقين، وقد قصد من اشراكهم في هذه « التشكيلة » التمهيد لتسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية .

في حفلة الاستيزار

وفي حفلة الاستيزار نطق السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء بالكلمة الموجزة الآتية :

« اشكر سيدي صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، على ما اولاني به من ثقة ، داعيا الى الله ان يوفقنا جميعا بأن نكون عند حسن ظنه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى ، وسمو ولي عهده المعظم . كما ارجو من اخواني الموظفين ورؤساء الدوائر ان يؤازروني وزملائي لكي نقوم بما يترتب علينا من واجب بصورة اكمل لخير خدمة البلاد والله ولي التوفيق » اهـ .

منهاج الوزارة

ولما تليت الارادة الملكية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٣م بتأليف « الوزارة المدفعية السادسة » في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢ شباط ، نهض الرئيس المدفعي فقال :

سادتي ! يسرني ان انتهز هذه الفرصة لاقدم الى المجلس العالي وزارتي التي تشرفت بتأليفها. وكنت اود ان اوضح ما تهدف اليه من اعمال بمنهاج مفصل ضاف، غير ان ضيق الوقت من جهة ، وقرب موعد تقديم الميزانية من جهة اخرى ، قد جعلنا ان نكتفي بتلخيص اهدافنا بما يأتي :

١ ــ المحافظة على الامن ، والقضاء على الفساد ، حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد .

٢ ــ بذل الجهود للقيام بالاصلاحات العامة المفيدة التي تحتاجها البلاد ، على اساس تقديم الاهم على المهم ، وذلك باستخدام الامكانيات المالية المتوفرة لدينا لحسن الحظ .

٣ ــ تحكيم القانون ، وتوطيد اركان العدل في جميع الامور .

٤ ــ تحري انجع الوسائل الكافلة للترفيه في امر معيشة الشعب .

اما التفصيلات ، والايضاحات ، فسنقدمها مع الميزانية العامة والميزانيات الاخرى ، وذلك في اقرب وقت ممكن . واملي وطيد بأننا عندما سنتقدم بتلك الميزانيات ، سنحصل على التوجيهات التي سنقبلها بكل عناية وترحاب . اذ بتآزرنا الوثيق سوف نتغلب على مشاكلنا ان شاء الله والسلام عليكم (١) .

مناقشة المنهاج

لم يكد رئيس الوزراء يفرغ من تلاوة منهاج وزارته ، آنف الذكر ، حتى شرع بعض النواب يناقشه مناقشة عامة رأينا ان نأتي على قسم منها :

قال اسماعيل غانم نائب بغداد ، بعد ان انتقد الاحكام العرفية المعلنة قبل شهرين :

« لقد اعيد الامن الى نصابه ، واستقرت الامور ، ولكن الاحكام العرفية لا زالت باقية ، والحريات مكبوتة ، والاحزاب السياسية معطلة ، والصحف مصادرة وملغاة امتيازاتها ، فلماذا يبقى الحال هكذا ؟ كنا ننتظر من فخامة رئيس الوزراء ان يدلي برأيه في هذا الشأن ، ولكنا نراه قد سكت فهل هناك خطة لحكم البلاد حكما عرفيا طويل الامد ؟ » (٢) .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣ م ص ٨ .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣ م ص ٩ .

وقال الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد ايضا :

« ان البلاد مغلوب على امرها ، وان الاجنبي الغاشم يتدخل في شؤونها ، وانه يلتزم فريقا معينا من الناس ويفرضهم فرضا على البلاد ، ويناهض كل فئة واعية لها آراؤها المحترمة وتفكيرها السياسي الناضج منذ زمان طويل الى هذا اليوم . لقد انشطرت البلاد مع بالغ الاسف ـ بسبب هذه السياسة ـ الى شطرين والى جيلين : نحن الجيل القديم الذي ينهج هذا النهج في السياسة ، تجاهنا جيل واع حديث تفكيره وآراؤه ، ومناهجه تختلف كل الاختلاف عن تفكيرنا نحن ابناء الجيل القديم الذين اشغلنا المناصب مرارا كثيرة ، والذين ابينا ان نفسح المجال في اغلب الاحيان لغيرنا ، او ان نعد اناسا لاشغال هذه المناصب فيما اذا انتهى امرنا » (١) .

وقال عبد الرزاق حمود نائب البصرة :

« يتبادر لذهن كل قارىء يتلو قائمة هذه الوزارة ، ان العناصر المحافظة قد حشدت قواها ، ونظمت صفوفها ، لتدعيم مركزها ، والرجوع به الى عهد ما قبل الوثبة الاولى (٢) واذا ما تلا اي عراقي هذه الاسماء ، يجد ان بعض هؤلاء السادة هم الذين كتبوا بيمينهم تاريخ العراق السياسي الحديث ، او معظمهم ، وهذا التاريخ فيه صفحات غير مشرفة ، بل فيه صفحات قاتمة ، فيه امور تثير الاسى وتحز في النفوس .. ان على السياسة في هذه الايام ان لا تفكر في ارضاء المجلس ، وهي مستطيعة حتما ، فهل تستطيع ارضاء رجل الشارع ؟ لانه اذا انفجر الشارع فانه سيكون كالبركان يعصف بالصالح والطالح » (٣) .

وقال الدكتور عبد الجبار الجومرد نائب الموصل :

« في البلاد اوضاع راهنة تستحق الاهتمام بها قبل كل شيء لتكون حياتنا البرلمانية سليمة ، وهي رفع الرقابة عن الصحف لتنشر على الشعب ما نقوله هنا بدقة وامانة .. وثانيا رفع الاحكام العرفية لكي يتنفس الشعب قليلا .. وثالثا اعادة تشكيل الاحزاب السياسية .. واعتقد ان العراق اذا خلا من المؤسسات السياسية، فان السياسة فيه لا يسودها الا نوع من المراوغات والاحابيل التي لا يستفيد منها الا نفر قليل .. رابعا ان تعطى للصحافة حريتها .. » (٤) .

وقال الدكتور عبد الرحمن الجليلي نائب الموصل ايضا :

« ان استتباب الامن والاستقرار ، اللذين اشار اليهما فخامة رئيس الوزراء ، يكونان اذا اطمأنت النفوس فهل سيكون من نصيب هذه الوزارة تطمين النفوس الى

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣ م ص ١٠ .
(٢) راجع عن الوثبة الجزء السابع من هذا الكتاب .
(٣) محاضر مجلس النواب ص ١١ من اجتماع السنة ١٩٥٢ م .
(٤) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣ م ص ١٢ .

حاضرها والى مستقبلها ؟ وهل تستطيع هذه الوزارة ان تعالج هذا الفقر وهذا البؤس اللذين تجدهما في كل مكان ، واللذين يعرفهما النـواب الذين اختلطـوا بهذا الشعب الذي انتخبهم فعرفوا ما في الزوايا والطرقات من مظاهر البؤس والمرض والفقر؟»(١).

لم يرد احد من الوزراء على هـذه الاقوال ، ولا على غيرها مما هو مدون فـي المحضر ، اما المدفعي رئيس الوزراء فقد اراد ان يكفي زملاءه مؤونة الردود ، فتولى بنفسه اجابة المتكلمين بأجوبة مختصرة موجزة فقال :

« جلستنا اليوم هي حقا مباراة خطابية رائعة ، ربما كسب قصب السبق فيها معالي زميلي المحترم الشيخ محمد رضا الشبيبي ، الذي طالما زاملني في كل وزارة الفتها .. يسأل بعض الاخوان عن مدى دوام الادارة العرفية ؟ فانني اطمن الاخـوان بأنه عندما نجد انتفاء الاسباب ، ولم تبق ضرورة لدوامها سوف ننظر في الغائها (٢) ، كما وسننظر في امر الاحزاب والجرائد الملغاة امتيازاتها على هذا النحو . تهجم السيد عبد الرزاق الحمود على الساسة القدماء . فاني اطمنه ان الساسة القدماء هم الذين اوجدوا المجالس النيابية ، واصبح فيها من امثاله نوابا ... وتكلم الاخ عبد الجبـار الجومرد وتهكم نوعا ما على الالقاب الضخمة. نحن لم نسبغ على انفسنا هذه الالقاب الضخمة وانما هي امور جرت عليها الدول واستعملتها » (٣) .

وبهذه الكلمة الرقيقة المتزنة انتهى النقاش حول منهاج الوزارة ، ودخل المجلس في موضوعات اخرى .

حوادث واخبار منوعة

١ ــ قرر مجلس التعليم العالي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٣م ، استئناف الدراسة في المعاهد العالية التابعة لوزارة المعارف ، اعتبارا من يوم الاحد اول شباط من هذه السنة . وقررت وزارة الصحـة استئناف الدراسة في كليـات الطب ، والاسنان ، والصيدلة والكيمياء ، وسائر المعاهد التابعة لها ، اعتبـارا من هذا التاريخ ايضا . وكانت الدراسة في هذه المعاهد والكليات قد عطلت من قبل «وزارة نور الدين محمود» في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م .

٢ ــ كذلك قررت « وزارة الزراعة » استئنـاف الدراسة في كلية الزراعـة التابعة لها ، اعتبارا من اول شباط ١٩٥٣م ، وقررت وزارات المعارف ، والصحة ، والزراعة ، ايقاف العقوبات المفروضة على الطلاب في هذه المعاهد والكليات .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣ م ص ١٣ .

(٢) انتهت حيـاة « الوزارة المدفعية السادسة » في ٥ ايار ١٩٥٣ م ، واعقبتها « الوزارة المدفعيـة السابعة » وانتهت ولم تلغ الاحكام العرفية ، ولم يسمح للاحزاب السياسية استئناف نشاطها ، وبقيت الصحف معطلة كما كانت .

(٣) محاضر مجلس النواب ص (١٧) من اجتماع السنة ١٩٥٣ م .

٣ ــ وقعت هزات ارضية في مناطق مختلفة من ايران في شباط ١٩٥٣م ، اودت بحياة المئات من الناس وقد نكست الاعلام فوق مباني الحكومة العراقية والمؤسسات الاجنبية يوم ١٧ شباط ، مشاركة لاعلان الجارة ايران الحداد الذي اعلنته على ضحايا الزلزال .

٤ ــ وصل الى بغداد في ١٣ شباط ، المستر كينلي ساير المدير العام للمساعدات الفنية في الامم المتحدة قادما من طهران ، للدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية حول المساعدات التي تقدمها الهيئة للعراق . وفي ١٩ من هذا الشهر وقع وزير الخارجية توفيق السويدي على الاتفاق الاساسي للمساعدات الفنية المعقود بين العراق وهيئة الامم .

٥ ــ غادر بغداد الى كربلاء ، والنجف ، في ٢٢ شباط ١٩٥٣م ، كل من الملك والوصي فاستقبلا فيهما استقبالا حسنا ، وبعد ان قضيا في القصر الملكي في الكوفة مدة ، سافرا الى لواءي الديوانية والحلة ، وتفقدا اقضيتهما قضاء بعد قضاء . ثم عادا الى العاصمة في الخامس من آذار . وفي الخامس عشر منه توجها بالقطار الى لواءي المنتفق والكوت . وبعد أن تفقدا اقضيتهما ، واقيمت على شرفهما المآدب ، عادا الى العاصمة فبلغاها في ٢٠ آذار .

٦ ــ وصل الى بغداد في يوم ٢٦ شباط السيد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان فحل ضيفا على الحكومة ، وبعد ان زار العتبات المقدسة في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف ، سافر الى كراجي في الثالث من مارت ١٩٥٣م .

٧ ــ ارتفعت المياه في نهر دجله في اوائل آذار ١٩٥٣م ، ارتفاعا مفاجئا ، فسبب غرق قصبة سلمان باك جنوبي بغداد ، وتشريد سكانها ، وقد اسرعت السلطات المسؤولة الى اغاثة المنكوبين واسعاف المتضررين ، وتحكيم السدود لحصر الخطر والضرر في اضيق مقياس .

٨ ــ توفي المارشال ستالين رئيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي في ٦ آذار ١٩٥٣م فتبودلت برقيات التعازي بين رئيس الوزارة العراقية ورئيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي .

٩ ــ افتتح في بغداد في ٦ آذار ١٩٥٣م ، المؤتمر الثالث للجمعية الطبية البريطانية في الشرق الاوسط ، وكان المؤتمر الاول والثاني لهذه الجمعية قد عقدا في البحرين وبغداد على التوالي .

١٠ ــ وصل الى بغداد في اليوم الثامن من شهر آذار ، المستر يوجين بلاك مدير بنك الاعمار الدولي الانشائي ، يرافقه خمسة من كبار موظفي البنك لاغراض عامة ، ودراسة ما يجري فيها من مشاريع عمرانية .

١١ ــ اقرت الوزارة مبدأ الغاء السمات بين العراق والبلاد العربية الاخرى ،

على اساس المقابلة بالمثل ، وخولت وزارة الخارجية في ١٥ آذار ١٩٥٣م الدخول في مفاوضات مع الحكومات المعنية بهذا الامر لتنفيذه .

١٢ ــ توفيت الملكة ماري ملكة بريطانية السابقة ، وجدة الملكة اليزابيت ، في يوم ٢٦ آذار ١٩٥٣م ، فأعلن الحداد في القصور الملكية في بغداد لمدة يومين حدادا على وفاتها ، وتبودلت برقيات التعازي بين بغداد ولندن بهذه المناسبة .

١٣ ــ تألفت لجنة وزارية من السادة : علي جودة نائب رئيس الوزراء ، وتوفيق السويدي وزير الخارجية ، واحمد مختار بابان وزير العدلية ، لدراسة مشروعين لقانونين خطيرين هما : قانون مجلس الدولة ، وقانون الغاء الوقف الذري، وبعد أن عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ، وضعت اللائحتين المطلوبتين ولم يتم تشريعهما .

وتألفت لجنة وزارية ثانية برئاسة السيد علي جودت نائب رئيس الوزراء ، وعضوية وزراء الخارجية ، والداخلية ، والمعارف ، والعدلية ، لوضع الاسس التي يجب الارتكاز عليها في وضع قانون جديد ، يحل محل قانون الجمعيات رقم ٢٢ مع تعديلاته ، ولوضع لائحة جديدة لقانون المطبوعات ، يراعى فيها الوضع العام في العالم. وقد استعانت هذه اللجنة برؤساء الاحزاب السياسية المنحلة ، لتفهم وجهات نظرهم في هذه الاسس ، فجرت مراسلات ودراسات ولم يتم تشريع هاتين اللائحتين ايام وزارتي المدفعي السادسة والسابعة .

١٤ ــ قصد البصرة جوا في الخامس من نيسان ١٩٥٣م ، الملك فيصل الثاني، يصحبه خاله الامير عبد الاله ، ونوري السعيد وزير الدفاع ، وبعد ان تفقد معالمها ، وزار ملحقاتها ، استقل اليخت الملكي الى « الكويت » فاستقبل فيها استقبالا فخما ، واقيمت على شرفه مآدب كبرى ، ولما عاد الى البصرة تابع تفقد اوضاعها ، ودراسة مشكلاتها ، ثم توجه الى لواء العمارة ، وبعد ان طاف في ارجائه ، عاد الى مدينة الثغر فاستقل الطائرة ومن معه ، وعاد الى عاصمة ملكه في الثامن عشر من نيسان . وكانت قد قامت هيئة وصاية مقام الوصي اثناء سفره الى الكويت من السادة : محمد الصدر ، وحكمة سليمان ، وفاضل الجمالي ، كما كان قد التحق بالركب الملكي كل من رئيس الوزراء جميل المدفعي ، وماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية .

١٥ ــ تقرر ايفاد بعثة شرف الى عمان للمشاركة في حفلات تتويج الملك حسين في ٢ ايار ١٩٥٣م برئاسة ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، وامير اللواء طاهر الزبيدي ، وطاهر الباجه‌جي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الشؤون بالوكالة الى عبد الرحمن جودة وزير الزراعة .

١٦ ــ عين وزير العدلية احمد مختار بابان رئيسا للديوان الملكي في ٢٦ نيسان ١٩٥٣م فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز .

رئيس جمهورية لبنان

احتفلت بغداد في يوم ٢٤ آذار ١٩٥٣م بوصول السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في زيارته المرتقبة للعراق ، فاطلقت مدفعية العاصمة ٢١ طلقة ترحيبا بمقدمه ، وعزفت الموسيقى العسكرية النشيدين : العراقي واللبناني تكريما له ، ونزل ضيفا في القصر الابيض . وكان يصحبه كل من السادة : جورج حكيم وزير الخارجية بالنيابة ، وناظم عكاري رئيس ديوان مجلس الوزراء ، وجورج حيمري رئيس ديوان القصر ، والامير فريد شهاب مدير الامن العام ... الخ . وفي اليوم التالي لوصوله زار الكلية العسكرية ، وبعض المعاهد الحربية ، وحقول النفط ومنشآته ، والمتاحف الاثرية ، ونحوها ، وقد اقيمت على شرفه مآدب تكريمية مختلفة ، وزارت حاشيته البصرة وكركوك . وجرت مباحثات ودية تناولت العلاقات الاقتصادية بين العراق ولبنان ، وتبادل الانتاج الوطني ، والسماح لتنقلات الاشخاص بين البلدين دون شرط ، وتامين حرية العمل لهم ، وتسهيل الترانسيت .. الخ . وفي ٢٦ من الشهر عاد الرئيس شمعون الى لبنان جوا فأبرق يقول :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله ـ بغداد

يطيب لي ، وانا اغادر العراق الشقيق ، ان اعرب لسموكم عن شكري القلبي لما لاقيته بين ظهرانيكم من حسن الوفادة وجميل الرعاية ، سائلا المولى ان يسدد خطانا جميعا في سبيل المصلحة العامة . وثقوا يا صاحب السمو اني اتطلع بكثير من التفاؤل الى المستقبل الذي ينتظر بلدينا وسائر الاقطار العربية . حفظ الله جلالة الملك الذي نعقد عليه اطيب الآمال . وايده وايدكم والشعب العراقي وحكومته بروح منه .

كميل شمعون

وقد اسرع الوصي بارسال الرد الآتي على هذه البرقية :

صاحب الفخامة السيد كميل شمعون ـ بيروت

يسرني ان اعرب لفخامتكم عن شكر جلالة الملك ، وشكري ، للعواطف الطيبة التي سجلتها برقية فخامتكم الرقيقة . واني اذ اشاركم تطلعكم الى المستقبل بعين التفاؤل ، اود ان اؤكد لفخامتكم بأن ما شاهدتموه اثناء زيارتكم من حفاوة شعبية ورسمية انما يدل على ما يملأ نفوسنا جميعا من ود اكيد نحو لبنان العزيز الذي اتمنى له كل خير ورفاه .

عبد الاله

الاحزاب السياسية والاحكام العرفية

لما تسلم الجيش حماية الامن في بغداد يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، واعلنت

« وزارة نور الدين محمود » الاحكام العرفية في لواء بغداد ، فاصدر « قائد القوات العسكرية المرابطة » قراراته بسد الاحزاب السياسية القائمة ، وتعطيل الصحف الناطقة بلسانها ، واعتقال بعض المنتمين اليها ؛ ظن « حزب الاستقلال » و « الحزب الوطني الديمقراطي » ان قرار القيادة العسكرية بسد الاحزاب ، وتعطيل الصحف ، ثم الغاء امتيازاتها ، لا يستند الى مسوّغ دستوري . فلما زالت ايام تلك الوزارة وتالفت وزارة جديدة برئاسة السيد جميل المدفعي ، اعتقد هذان الحزبان ان هذه الوزارة سترى رايهما في عدم شرعية القرارات العسكرية ، فتبودلت بين الطرفين هذه المراسلات :

كتاب حزب الاستقلال :

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

كان حزب الاستقلال قد والى دعوته الى الاصلاح في مختلف الطرق والوسائل المتيسرة اجابة منه للرغبة الشعبية . وبدلا من المبادرة لتحقيق هذه الاصلاحات، جوبه الشعب باعراض المسؤولين عنها ، مما ادى الى تفاقم التوتر السائد ، فظهرت بوادر النقمة الشعبية التي حذر الحزب المسؤولين مغبتها في الحوادث الدامية التي حدثت في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من شهر تشرين الثاني ١٩٥٢م ، فخرّ في تلك الحوادث مواطنون صالحون صرعى ، واضيف الى سجل الشهداء الابرار عدد آخر كان في الامكان حقن دمائهم لو ان السياسة الحكومية قدرت واجبها في احترام ارادة الشعب ومطالبه العادلة في الاصلاح .

وقد ادخل الجيش في هذا المعترك السياسي ، وانيط منصب رئيس الوزراء السياسي لرئيس اركان الجيش ، الموظف الذي يفترض فيه ان يكون تابعا لهيئة الحكومة وليس رئيسا لها ، فكانت سابقة اخطر بكثير من السوابق التي كان يبدي بعض الساسة تخوفهم منها ، كتعديل قانون الانتخاب بمرسوم .

ولم تجد حكومة رئيس اركان الجيش مفرا — بالرغم من زجها جميع القوى المسلحة — من ان تبادر الى تعديل قانون الانتخاب بمرسوم ، وجعله على اساس الانتخاب المباشر ، فاصبح بذلك مقبولا ، ما كان يعتبر محظوراً قبل هذه الحوادث الدامية ، بصرف النظر عن طريقة معالجة حكومة رئيس اركان الجيش للاصلاحات ، وقيمة ما حققته عن طريق المراسيم في هذا الصدد ، فان الذي لا شك فيه هو انها اعترفت بان مطالب الاحزاب الوطنية انما جاءت تعبيرا عن ارادة الشعب ، وقد سجلت هذا الاعتراف في خطاب العرش الذي جاء فيه : ان تشريع مرسوم الانتخاب المباشر ، انما كان استجابة لرغبة الامة . فمبادرتها لحل الاحزاب بصورة غير مشروعة ، وفي الساعة الاولى من اعلان الاحكام العرفية ، وتعطيلها الصحف الحزبية وغيرها ، ومن ثم الغاء امتيازاتها ، وزج اكثرية اعضاء اللجنة العليا للحزب ، وشبابه ، في المعتقلات مع غيرهم من رجال الاحزاب الاخرى ، وبعض الوطنيين كل ذلك بالاضافة الى كونه

جاء مخالفا لاحكام القانون الاساسي وسائر القوانين الاخرى ، انما جاء متناقضا مع تظاهر حكومة رئيس اركان الجيش بقبول وجهة نظر الاحزاب الوطنية في ضرورة المبادرة لتحقيق شيء من الاصلاح .

والانكى من ذلك عدم مبادرتها لالغاء قرارها الكيفي الخاص بحل الاحزاب ، وبالغاء امتيازات الصحف الذي يعد مصادرة للحقوق المكتسبة .

ان لكل حزب كيانه المعنوي الذي لا يمكن تصور انعدامه بمجرد رغبة الحكومة ، بل يبقى الحزب بفكرته وعقيدته وكفاحه قائما في قلوب الناس ، ولا يمكن تصور وجود مجتمع يزعم حاكموه التقيد بقواعد الحكم الديمقراطي الا اذا اطلقت فيه الحريات ، وفي مقدمتها حرية التنظيم السياسي عن طريق الاحزاب ، لتقوم بواجباتها في تنوير الراي العام وتوجيهه وتحذير الحاكمين من الشطط ، والابتعاد عن رغائب الشعب .

لقد كافح حزب الاستقلال منذ اسس وصمد في ميدان الحياة الحزبية حتى شملت معظم المعنيين في الشؤون العامة فليس من اليسير ان تقول اية حكومة لاعضائه انفضوا لينفضوا في غير مبرر ولا مسوغ قانوني . واذا كان الارهاب الحكومي في ظل الاحكام العرفية قد حال دون ممارسة الحزب لنشاطه ، فان ذلك الارهاب قد زاد الحزب ومنتسبيه ومؤازريه تصميما على استئناف العمل لاداء رسالة الحزب،والمضي في خدمة مبادئه ، والقيام بواجبه في التعبير عن ارادة الشعب ، ومطالبه في الاصلاح .

ان التجارب المرة التي حلت بالعراق ، تثبت كلها خطأ تعنت الحكومات في محاولتها تكييف نظام الحكم ، وجعله بعيدا عن مقتضيات العصر ، وقواعد الديمقراطية الصحيحة ، بل ان الحوادث الدامية الاخيرة التي اتخذت ذريعة لحل الاحزاب، وفرض الارهاب ، وما أعقب تلك الحوادث ، كل ذلك كان مثالا صارخا على عدم تفهم السياسة الحكومية لاسلوب الحكم الذي يمكن أن يطمئن اليه الشعب .

واذا لم تجد حكومة رئيس اركان الجيش في ظل حكم عسكري سافر غضاضة من ابقاء هذه الاوضاع الشاذة ، فانه سيصعب على حكومتكم ايجاد اي مسوغ او مبرر لاستمرارها على مثل هذا الشذوذ ، ما دام عهد تلك الحكومة قد انتهى شكليا .

لذلك كله نتقدم الى فخامتكم مسجلين احتجاجنا ، واحتجاج اخواننا رجال حزب الاستقلال ، وسائر منتسبيه ، على التدابير غير المشروعة التي استغلت الاحكام العرفية لاتخاذها ، ونسجل اعتبار القرار بحل الحزب ، والغاء امتيازات الصحف ، باطلا يحتم القانون الاساسي الغاءه ، ونطلب اليكم المبادرة لاعادة الحياة الحزبية واعادة امتيازات الصحف الملغاة ، ورفع الاحكام العرفية كي تعود الى البلاد الاوضاع الاعتيادية . هذا ولفخامتكم مزيد الاحترام .

٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

رئيس حزب الاستقلال

محمد مهدي كبه

جواب رئيس الوزراء :

معالي السيد محمد مهدي كبه ـ رئيس حزب الاستقلال المحلول المحترم .

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩٥٣/١/٣١ الذي بسطتم فيه الحوادث التي مرت ، ووجهة نظركم فيما جرى .

اني لآسف على ما املته الظروف من الوقائع ؛ وما جرت اليه من الامور التي لا تقرها القوانين ، مما ادى الى استعمال الاجراءات الدستورية (١) حفظا للامن، تلك الاجراءات التي جاءت معتدلة قدر الامكان على ما اعتقد .

ومما لا ريب فيه ان الحكومة ستنهي الادارة العرفية حالما ترى زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها .

هذا وتقبلوا فائق الاحترام　　　　جميل المدفعي : رئيس الوزراء

رد الحزب على الجواب :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تلقيت كتابكم المرقم ٦٩٨ والمؤرخ في ١٩٥٣/٢/٢ ولم اجد فيه الجواب الذي يتناسب مع خطورة المسؤولية التي آل امر تحملها الى فخامتكم بعد « الظروف والوقائع » التي ابديتم اسفكم على ما املته من « اجراءات » لفت نظرنا اعتباركم اياها « دستورية » وتقريركم ان من الطبيعي استمرار تلك الاجراءات فترة اخرى من الزمن ، قد يطول امدها ، تبعا لاعتبارات لا يعرف الشعب كنهها .

لقد اوضحت في مذكرة حزب الاستقلال المقدمة الى فخامتكم في ١٩٥٣/١/٣١ كون تلك « الظروف والوقائع » انما جاءت نتيجة لاعراض الحاكمين عن الالتفات الى

---

(١) لما ألف الدكتور محمدفاضل الجمالي وزارته الاولى، (بعد الوزارتين المدفعيتين السادسة والسابعة) في ٧ ايلول ١٩٥٢ م ، احال الى (ديوان التفسير الخاص) النظر في دستورية قرار قائد القوات بحل الاحزاب فاصدر الديوان قرارا بهذا الشأن في ٣٠ ايلول ١٩٥٢ م وقد اصبح نافذا بالغاء الاحكام العرفية وهذا نصه:

١ ــ ان المراد من عبارة (منع اي ناد او جمعية) هو اصدار الامر بايقاف اعمال النادي او الجمعية لضمان عدم قيام ذلك النادي او تلك الجمعية بنشاط ما قد يخل بالامن العام .

اما (الحل بالقوة) فهو عمل مادي يراد به استخدام القوة تنفيذا لامر المنع ، ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التي ينظمها النادي او الجمعية ، واخراج المجتمعين من محل الاجتماع .

اما الحل بمعنى انهاء الشخصية المعنوية للنادي ، او الجمعية ، وتصفية ممتلكاتها ، فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص التي تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط .

٢ ــ وفي حالة الغاء الاحكام العرفية تعود النوادي ، والجمعيات ، الى ما كانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلواء بغداد ، ولا يعتبر البيان منهيا للشخصية الحكمية للنادي او الجمعية . اهـ .

وقد صدر القرار المذكور بالاكثرية اذ خالفه عضو واحد من الديوان ، هو السيد احمد السعدي مدير المالية العام .

المطاليب الشعبية . ولم يكن من العسير على اية حكومة عراقية ان تعتبر ذلك الإعراض سياسة سليمة تنسجم مع مسؤولياتها ، ولا تتنافى مع حقوق الشعب الدستورية ، ما دام الحاكمون يستسيغون تجاهل حقيقة الوعي ، ومصممين على مواصلة الحكم في جو من الارهاب دون اي تقدير للعواقب .

ونحن اذ نسجل اسفنا لقبولكم (تحمل مسؤولية استمرار الاوضاع الشاذة ، وعدم اقدامكم على تحقيق مطالب الشعب ، وفي مقدمتها رفع كابوس الاحكام العرفية، واعادة الحريات الدستورية ، بما فيها حرية التنظيم السياسي ، والاعتراف بعدم مشروعية قرار حل الاحزاب ، وعدم مشروعية الغاء امتيازات الصحف) فاننا نرى من واجبنا ان نؤكد عدم اتفاقنا مع فخامتكم على اعتبار تلك الاجراءات دستورية او معتدلة ، وسنواصل العمل للدعوة الى اعادة الاوضاع الاعتيادية ، ومن ثم لجعل الحكم منسجما مع حقوق الشعب الدستورية ، وقواعد الديمقراطية الصحيحة ، ما وجدنا الى ذلك سبيلا .

هذا ولفخامتكم مزيد الاحترام

رئيس حزب الاستقلال : محمد مهدي كبه

كتاب الحزب الوطني الديمقراطي :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

نحسب انه غير خاف على فخامتكم ، ان الوزارة التي تألفت بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني الماضي ، من قبل رئيس اركان الجيش ، الفريق نور الدين محمود ، قامت فور تأليفها باجراءات هي غاية في الخطورة من حيث نتائجها القريبة والبعيدة ، ذات العلاقة بنظام الحكم المقرر للعراق في دستوره . وقد كانت مقدمة هذه الاجراءات الغاء جميع الاحزاب السياسية القائمة في البلد ، والغاء امتياز عدد كبير من الصحف الحزبية وغيرها ، بما في ذلك الغاء اجازة حزبنا « الوطني الديمقراطي » والغاء امتيازات الصحف التي يصدرها ، والتابعة له . جرى كل ذلك من قبل الادارة العرفية العسكرية في الساعات الاولى من اعلانها في ظل موجة واسعة من الاعتقالات كانت فريدة في نوعها في تاريخ العراق السياسي ، اذ اوقف عدد كبير من المواطنين من مختلف الاحزاب والطبقات ، وفي مقدمتهم بعض زعماء الاحزاب وقادتها ، من دون اي مبرر . ولم تصدر الحكومة المشار اليها طيلة مدة بقائها في الحكم اي بيان يوضح الاسباب التي دعتها الى اتخاذ تلك الاجراءات الشاذة ، كما ان التحقيق القضائي الذي جرى في الحوادث التي وقعت قبيل تأليف الوزارة وبعده ، والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين الابرياء ، لم يستطع توجيه اية مسؤولية الى الاحزاب التي قامت تلك الاجراءات التعسفية ضدها .

والقضية التي تتطلب الاهتمام العاجل على ما نعتقد ، هي الناحية الدستورية

من تلك الاجراءات . ذلك ان حل الاحزاب من قبل قائد القوات العسكرية ، يعتبر اجراء يخالف القانون العراقي الاساسي ، ويناقض نظام الحكم المقرر للبلاد . بل ان مرسوم الادارة العرفية نفسه ، الذي استند اليه قائد القوات في اجراءاته هذه ، لا يخوله حق حل الاحزاب، اذ ان الصلاحيات التي خولها هذا المرسوم لقائد القوات لم تكن لتجيز سوى اتخاذ تدابير موقتة تتعلق بالامن ، كسحب اجازات حمل السلاح ، ومراقبة الصحف والرسائل ، وحظر الاجتماعات العامة ، عندما تكون تلك الاجراءات ضرورية فعلا لصيانة الامن .

ان اي اجراء بموجب ذلك المرسوم لا يجوز باي حال ان يؤدي الى حالة تتعدى ما تقتضيه معالجة صيانة الامن من تدابير ، في حين ان الاجراءات التي اتخذت، وخاصة منها حل الاحزاب والغاء اجازاتها ، قد ادت الى حالة تتعلق بناحية دستورية خطيرة، وتخالف من حيث المبدأ نظام الحكم القائم في العراق ، وهو نظام كما لا يخفى على فخامتكم نيابي برلماني ديمقراطي ، يستند من حيث المبدأ الى تفريق السلطات، وقيام جهاز برلماني تعتبر الحياة الحزبية من مقوماته ، وشرطا اساسيا لوجوده . وكان عدم فسح المجال امام الاحزاب فيما مضى لمزاولة عملها السياسي على الوجه الاكمل ، قد ادى الى هذا الخلل في النظام الديمقراطي ، فتوالى مجيء حكومات غير منبثقة عن ارادة الشعب ، كانت ولا تزال هي السبب الحقيقي لهذا الفساد القائم ، ولكل ما حدث من اضطرابات . فهذه الحالات الخطيرة لا تعالج بالقضاء على الحياة الحزبية ، وانما تعالج بفسح المجال لنموها الطبيعي للاتجاه باسلوب الحكم اتجاها دستوريا .

وقد اثبتت التجارب التي مرت بها الامم ، وكذلك الاحداث التي وقعت في العراق ، ان اسلوب الحكم الديمقراطي ، والنظام البرلماني الصحيح ، هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق رغبات الشعب ، واطمئنانه ، وسعادته . وهذا النظام لا يمكن ان يقوم بدون الاحزاب ، فالغاء الحياة الحزبية معناه في الواقع تعطيل للحياة البرلمانية؛ بل معناه تعطيل للدستور من الناحية العملية ، وقيام دكتاتورية سافرة تزيد في حالة البلاد سوءا على سوء .

ان حزبنا الوطني الديمقراطي ، الذي عمل منذ نشأته على بث المبادئ الديمقراطية ، ودافع عن الحريات الدستورية اشد الدفاع ، اصبح يمثل فكرة استقرت في أذهان الشعب لا يمكن القضاء عليها ، ولذلك فاننا نعتبر الحزب قائما ونطالب بتقرير هذا الامر الواقع ، والغاء قرار حله مع اعادة الحياة الحزبية بوجه عام ، وابطال الاجراءات التي اتخذت بشأن الصحف كافة ، والغاء الاحكام العرفية لكي تزول الحالة الشاذة التي تنتاب البلاد .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بغداد في ١٦ جمادى الاولى ١٣٧٢ ـ ١ شباط ١٩٥٣ .

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي
كامل الجادرجي

جواب رئاسة الوزراء :

العدد ٦٩٧ التاريخ ١٩٥٣/٢/٨ .

معالي السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المحلول المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩٥٣/٢/١ ، الذي بسطتم فيه الحوادث التي مرت ، ووجهة نظركم فيما جرى .

اني لآسف على ما املته الظروف من الوقائع ، وما جرت اليه من الامور التي لا تقرها القوانين ، مما ادى الى استعمال الاجراءات الدستورية حفظا للامن ، تلك الاجراءات التي جاءت معتدلة قدر الامكان على ما اعتقد .

ومما لا ريب فيه ان الحكومة ستنهي الادارة العرفية ، حالما ترى زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : جميل المدفعي

رد الحزب الوطني الديمقراطي :

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

جوابا عن كتابكم المرقم ٦٩٧ والمؤرخ في ١٩٥٣/٢/٨ .

ان الحزب الوطني الديمقراطي ، يأسف غاية الاسف ، بالا يجد فيه استجابة لما يشغل الراي العام العراقي في هذه الآونة ، بشأن اعادة الحياة الحزبية ، التي لا يمكن ان تقوم حياة ديمقراطية بانعدامها . اما ما ورد فيه بشأن الادارة العرفية من « ان الحكومة ستنهيها حالما ترى زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها » فلم يجد في ذلك جوابا مقنعا بل وجد فيه غموضا لا يطمئن اليه .

والحزب ليس على اتفاق مع فخامتكم في موضوع حقيقة الاسباب التي دعت الى اعلان الادارة العرفية ، كما انه لا يرى اي سبب مبرر لاستمرار بقائها على الاطلاق .

والحزب لا يرى كذلك ان الاجراءات التي اتخذت في زمن الوزارة السابقة كانت اجراءات دستورية ، وانما هو يتمسك برأيه ــ كما شرحه في مذكرته المجاب عنها في كتابكم المشار اليه ــ في كون تلك الاجراءات كانت مخالفة للقانون ، ولاحكام الدستور العراقي ، ولكل مفهوم سياسي وعرف دستوري في البلاد الديمقراطية . لذلك فانه يصر على مطالبة الحكومة بالاعتراف بوجوده ، وبكيانه الشرعي ، كأمر واقع ، اذ يعتبر حزبنا ان قرار حل الاحزاب كان قرارا غير قانوني . وغير دستوري . ويرى كذلك

وجوب المبادرة فوراً بالغاء الادارة العرفية القائمة ، لكي تزول الحالة الشاذة التي تسود البلاد من جراء ذلك .

ويعتقد الحزب بانه في مطالبته باعادة الحياة الحزبية ، وبالغاء الادارة العرفية، يعبر تعبيرا صادقا عن رغبة الشعب العراقي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بغداد في ٢٩ جمادى الاولى ١٣٧٢هـ ـ ١٤ شباط ١٩٥٣م .

كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

ولما لم تحقق الوزارة رغبة الحزبين في السماح لهما باستئناف عملهما ، اخذا يمارسان نشاطهما السياسي على شكل تبادل مذكرات مع الملك ، ومع الحكومة،حول الوضع السياسي في العراق ، والحوادث الجارية . وكان الحزبان يطبعان مذكراتهما على آلات الطابعة ، وانواع مختلفة من الورق ، وباعداد كبيرة ليتسنى توزيعها على المعنيين بالسياسة ، فحققا الغرض المقصود من وجود الاحزاب السياسية ، ولم تحل الحكومة دون هذا الضرب من التحدي .

اضراب مدرسي

كان طلاب المعاهد العالية في طليعة كل حركة وطنية قامت في العراق . فلولا هؤلاء الطلاب ، لما كانت الوثبة في النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٤٨م ، ولولاهم ، لما كانت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م . اما الحوادث التي سبقت « الوثبة » و « الانتفاضة » او التي اعقبتهما ، فعلاقة الطالبات والطلاب بها معروفة ومدوّنة .

وقد تأثر الطلاب في آذار ١٩٥٣م ، بالخطب التي كانت تلقى في البرلمان، والمقالات التي كانت تنشر في الصحف ، حول شجب الاحكام العرفية ، وتعطيل الحياة الحزبية، والصحف السياسية ، فاذا بهم يتخذون من حادث مدرسي بسيط سببا للاعراب عن رايهم في هذه الامور . وهذا ما تضمنه البيانان الصادران من «مديرية الدعاية العامة» ومن « وزير الصحة » .

بيان رسمي :

« كان احد طلاب دار المعلمين الابتدائية ، قد اهان احد مدرسي الدار المذكورة، مما اضطر مجلس المدرسين الى فصله ، فامتنع بعض الطلاب عن دخول قاعة الدرس، واخذوا يحرضون زملاءهم ، ويستعملون وسائل الضغط والتهديد للاضراب عن الدرس ، فاوفدت وزارة المعارف اثنين من كبار موظفيها للتحقيق في الامر ، واسداء النصائح للطلاب للانصراف الى دروسهم ، الا انهم اصروا على اضرابهم غير ملتفتين الى

النصائح . ثم اوفدت القيادة العسكرية احد ضباطها لاقناع الطلاب بالعودة الى دروسهم ، فوعدوه بالاستجابة الى طلبه ، الا ان فريقا منهم ذهب لمقابلة وزيرالمعارف، وذلك في يوم الخميس الماضي ، وعرضوا عليه بعض المطاليب التي لا علاقة لها بشؤونهم المدرسية ، مما يدل على انهم كانوا مدفوعين بعوامل سياسية ، فنصحهم الوزير بالعودة الى دروسهم ، وتكليف الطالب بمراجعة الطرق القانونية ، ووعدهم بالنظر في امره . الا انهم اصروا على تلبية مطاليبهم قبل العودة الى مواصلة الدروس. ثم ذهبوا واعتصموا في دار المعلمين الابتدائية ، واغلقوا الابواب على بعض المدرسين ، وتسلحوا بما عثروا عليه من الآلات الجارحة في مطبخ الدار .

« تود الحكومة ان يكون مفهوما بانها لا تسمح بتجدد الاضطرابات ، واقلاق الراحة العامة ، كما انها شديدة الحرص على ان تكون دور العلم موطنا ، لا مبعثا للفوضى ، ونشر الدسائس والفتن . وعليه فهي ترجو من أولياء الطلاب ان لا يتهاونوا في ارشاد ابنائهم حرصا على مستقبلهم ، وحفظا للمصلحة العامة » اهـ .

بغداد ١٤ آذار ١٩٥٣

مدير الدعاية العام

لم ينتصح احد بهذا البيان . وقد اجتمع مجلس المعارف في مساء يوم الجمعة، وقرر تعطيل الدراسة في دار المعلمين الابتدائية في بغداد اعتبارا من صباح السبت الموافق ١٩٥٣/٣/١٤م حتى اشعار آخر ، وتسفير الطلاب الى اماكنهم ، واذا بطلاب كليات الطب ، والصيدلة والكيمياء ... الخ يضربون عن الدرس تضامنا مع زملائهم الطلاب .

* * *

اما وزير الصحة فقد اصدر بدوره هذا البيان :

« في الوقت الذي تسعى فيه هذه الوزارة الى رفع مستواكم العلمي ، وتأمين راحتكم ومستقبلكم من جميع الوجوه ، وفي الوقت الذي انصرفتم فيه الى تلقي دروسكم بكل جد ونشاط لتهيئة انفسكم واعدادها لخدمة وطنكم ، عادت بعض العناصر المغرضة الى فساد جوكم العلمي دون مبرر . ولقد حاولت الوزارة اصلاح هذه العناصر بمنتهى اللين وسعة الصدر ، حرصا منها على مستقبلها ، وعدم حرمان البلاد من جهودها ، الا انها أبت الا الاسترسال في عبثها ، وبث روح الشغب بين الاغلبية التي تقدر مستقبلها فتقدر مسؤولياتها . وعليه فانني احذر ابنائي الطلبة الذين لا يقدرون الامور ، والذين استسلموا الى دعاة الشغب ، وانقطعوا عن تلقي الدروس ، كما احذر اولياء امورهم بضرورة العودة الى دروسهم في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ هذا الاشعار ، والا فستكون الوزارة مضطرة الى اتخاذ الاجراءات الصارمة بحق هذه العناصر ، واعطاء المجال لاخوانهم ليستكملوا دراستهم في هدوء واطمئنان .

١٦ آذار ١٩٥٣ — وزير الصحة : محمد حسن سلمان

لم يفد هذا البيان شيئا فبقي الطلاب على اضرابهم حتى تاريخ استقالةالوزارة.

حفلات التتويج السعيد

تنص المادة (٢٢) من القانون الاساسي العراقي على ان « سن الرشد للملك هو تمام الثامنة عشرة عاما من العمر » ولما كان الملك فيصل الثاني قد ولد في صباح يوم الخميس الموافق ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٤ الهجرية ـ ٢ ايار سنة ١٩٣٥ الميلادية اصدر وصيه الامير عبد الاله ارادته الملكية المرقمة ٢٩٥ والمؤرخة ١٤ حزيران ١٩٥٣م بجمع المحكمة العليا للبت في : هل يعتبر التاريخ الهجري تاريخا رسميا لتثبيت سن الرشد للملك ، ام يعتبر التاريخ الميلادي لهذا الغرض ؟ فاجتمعت المحكمة المشار اليها في ٢١ حزيران ١٩٥٢م وقررت :

« **ان المقصود بالعام الوارد ذكره في المادة ٢٢ من القانون الاساسي هو العام الميلادي** » .

وعلى هذا فقد عين يوم ٢ مايس ١٩٥٣م عيدا رسميا لتولي الملك سلطاته الدستورية ، بعد ان مارسها خاله وولي عهده منذ الرابع من نيسان ١٩٣٩م ، وهو تاريخ مصرع الملك غازي ، فقصدت العراق وفود رسمية من مختلف الاقطار العالمية. واقيمت مهرجانات شعبية ورسمية بهذه المناسبة ، واجتمع البرلمان بمجلسيه « النواب والاعيان » في صباح السبت الموافق ١٨ شعبان سنة ١٣٧٢هـ ، وثاني ايار سنة ١٩٥٣م حيث تم تحليف الملك نص اليمين القانونية وهي :

« **اقسم بالله بانني احافظ على احكام القانون الاساسي واستقلال البلادواخلص للامة والوطن** » .

وعندها القى صاحب الجلالة الملك هذه الكلمة السامية :

حضرات الاعيان والنواب .

أحييكم ، واحيي الشعب العراقي الكريم بكم بحول الله تعالى وقدرته سامارس منذ اليوم واجباتي الدستورية ، وذلك بمؤازرة المسؤولين في ادارة المملكة ، ومعاضدة شعبي العزيز وممثليه ، ملكا دستوريا ، حريصا على الاسس الديمقراطية ، داعيا الله عز وجل ان يعاضدني ، ويأخذ بيدي لخدمة شعبي العزيز ، وللترفيه عنه بكل الوسائل الممكنة لدي . كما انني سوف احصر كل جهودي لتامين اسمى غاياته . واني اتضرع اليه تعالى ان يوفقني واياكم لخدمة وطننا العزيز . ولي عظيم الثقة بانكم ستشدون ازري بتوحيد صفوفكم وجهودكم الصادقة لنتعاون جميعا لتحقيق اهدافنا القومية.

وقبل ان اختم كلمتي هذه لا بد لي ان اشكر خالي العزيز على ادائه واجب الوصاية على العرش بكل حرص واخلاص ، وعلى عنايته الفائقة في اعدادي لهذا اليوم كاب شفوق . ولا بد لي ايضا ان اشيد في هذا اليوم ايضا بذكرى امي الحنون رحمها الله ، أمي الفاضلة التي حرصت على تربيتي ، واحتضنتني طيلة ايام حياتها القصيرة

بكل حنان وتضحية ونكران للذات ، وغذتني بالفضيلة وحب الخير للجميع ، وهياتني لكم ولاقوم بخدمة شعبي على احسن ما يرام والله تعالى ولي التوفيق » (١) .

وكان الوصي اعلن في الليلة الماضية انتهاء حكم الوصاية ، واذاع هذه الكلمة :

أيها الشعب العراقي النبيل !

« أبدأ بالحمد والشكر لله تعالى على حلول هذا اليوم السعيد ، وتسلم جلالة الملك فيصل الامانة مني . واني لسعيد ان اعلن في هذا اليوم للشعب العراقي الكريم، ابتهاجي ومشاركتي اياه افراحه . ولي وطيد الامل والثقة بالله بان عهد جلالتهسيكون سعيدا ، وعهد خير وبركة وسلام للجميع . فقد شاءت ارادة الله تعالى قبل اربعة عشر عاما ان اتحمل مسؤولية العرش ، بعد فجيعتنا بفقدان اخي غازي طيب الله ثراه . واقول اخي لانه كان اخا حميما وقد كنا ، نحن احفاد الحسين ، نعيش في كنف جد كريم عظيم ، كان يرعانا جميعا بعطفه ، وحبه ، وحنانه ، ذلك هو الحسين، رضوان الله عليه . اما آباؤنا الذين كنا نراهم فقد انصرف كل واحد منهم للعمل حسبما تقتضيه قيادة النهضة العربية ، التي كانت آنذاك تغلي وتفور . وكانت حياتنا في ذلك الجو العائلي حياة اخوة صادقة ، ومحبة خالصة ، ثم تشاء المقادير ان تجمعنا بعد حين في عاصمة فيصل . وهنا في بغداد رحت واياه نستظل برعاية والدينا ، وترعرعنا في كنفهما اخوين شقيقين ، حتى اذا تولى جلالته شؤون الملك ، وبسمت له ولنا الحياة ، فجعنا بوفاته على حين غرة ، فكانت مصيبتي بخسارته جسيمة ، وحزني عليه عظيما . فكان عليّ ان اقوم بواجبين خطيرين هما : السهر على رعاية جلالة الملك وتهيئته لهذا اليوم ، والقيام بممارسة سلطات الملك الدستورية بحكم الوصاية .

« والآن ولله الحمد انني لفي غبطة وراحة ضمير ، لاعتقادي باني قد قمت بواجباتي ضمن امكانياتي الدستورية بحرص واخلاص لخدمة المصلحة العامة،وسلامة المملكة وتوطيد اركان العرش ، واني لفخور ولله الحمد بأن جلالته هو الآن مهيأ للقيام بكل جدارة وخلق كريم . ومما لا شك فيه ان لشقيقتي عالية ـ رحمها الله ـ النصيب الاوفر في هذا الاعداد ، وان ما يتمتع به جلالة الملك من صفات ومؤهلات حميدة ، هي ثمرة تلك الجهود . ولا يسعني وانا اخاطبكم الا ان ابعث لكم جميعا بمزيد شكري على كل ما لمسته منكم من عون ، ومؤازرة ، واخلاص ، خلال مدة وصايتي ، مشيدا بجهود رجالات البلد ، وقادة الراي فيه ، شاكرا للجميع هذه الروح ، راجيا الخير والفلاح ، وبعد ان انهيت مهمتي أضع خدماتي تحت تصرف مليكي العظيم ، مستعدا للقيام باي خدمة تقتضيها مصلحة الشعب ووطني العزيز .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي السادس والعشرون) ص ٨٠ .

وختاما اساله تعالى ان يوفق جلالته في العمل على ما فيه خير هذه الامة ، ويجعل عبده اياما حافلة بالعزة والسعادة ، انه سميع مجيب والسلام عليكم » (١) .

* * *

هذا وقد افتتح الملك الشاب عهد ممارسته سلطاته الدستورية ، بأن امر بصرف مبالغ الهدايا الكثيرة التي قدمت الى جلالته بهذه المناسبة السعيدة على اعمال البر والاحسان : كانشاء المستشفيات ، والملاجيء ، ودور الاسعاف ، كما شمل المساجين بألطافه فاصدر ارادته الملكية بخفض مدد محكومياتهم ، وتبديل عقوبات الاعدام المبرمة الى السجن المؤبد . اما الموظفون في الدولة فقد نال الذين يتناولون راتبا قدره (١٨) دينارا فما دون راتب شهر بهذه المناسبة . هذا وقد جرى استعراض عسكري كبير ، اشتركت فيه مختلف الصفوف ، ولمس المراقبون الاجانب مقدار تعلق الشعب العراقي ببيته المالك ، فاكبروا فيه ولاءه ووفاءه ، كما لمست الوفود الرسمية نواحي التقدم الذي ناله العراق في عهده الجديد .

وكان صاحب السمو الامير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ، قد مثل بلاده في هذه الحفلات فانعم على الفقراء ، والمعوزين ، بمئة الف دينار تيمنا بهذا الحدث التاريخي كما اهدى رؤساء الوزارات كافة ، والوزراء ، والكتاب ، والمؤلفين ، والصحفيين ، هدايا نفيسة بهذه المناسبة .

استقالة الوزارة

تقضي الاصول الدستورية في الحكومات الديمقراطية ان تنسحب الوزارات من الحكم ، كلما حدث تجدد فيه ، وكان تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في الثاني من ايار ١٩٥٣م ، حدثا يقضي بانسحاب « الوزارة المدفعية السادسة » من الحكم ، ولم يخف هذا المعنى على السيد المدفعي ، فما كاد ينتهي من حفلات التتويج ، حتى تقدم بهذا الكتاب :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

بعد الابتهال الى الله عز وجل ان يحرسكم ، ويسدد خطاكم ، ويجعل عهد جلالتكم كله خير وعدل ورفاه ، اتقدم برفع استقالتي من منصب رئاسة مجلس الوزراء ، راجيا التفضل بقبولها ، واني ساكون دائما ذلك المخلص المطيع .

٥ مايس ١٩٥٣

رئيس الوزراء : جميل المدفعي

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٤٧٢٥ بتاريخ ٢ مايس ١٩٥٣ م .

الوزارة الخمسون :

٢٢ شعبان ١٣٧٢ — ٧ المحرم ١٣٧٣
٧ مايس ١٩٥٣ — ١٧ ايلول ١٩٥٣

الوزارة المدفعية السابعة

تمهيد

تحمل العراقيون مرارة الحكم الذي فرضه عليهم الانكليز بواسطة الامير عبد الاله ، الذي اعادوه الى منصب الوصاية على اسنة حرابهم ، بعد حوادث الشهرين: نيسان وايار من سنة ١٩٤١م (١) تحملوه على امل ان يستبدل هذا الحكم المرير بحكم آخر ترتضيه البلاد ، ويحفظ لها كرامتها ، اذا ما انتهى عهد الوصاية ، وتولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، عند بلوغه سن الرشد القانونية في الثاني من ايار سنة ١٩٥٣م .

وقد تظاهر الامير عبدالاله — بعيد هذا التاريخ — برغبته في الانزواء والابتعاد عن العراق مدة ما ليتمكن الملك الشاب من ممارسة صلاحياته الدستورية في جو مشبع بالحرية ، والتفرغ لخير البلاد ، واذا بالساسة المخضرمين يتملقونه، ويتزلفون اليه ، محسنين له الاشراف على امور المملكة من وراء ستار ، فلا يغرّرن بالملك احد، ولا يفسح المجال لخصومهم بالتصرف ضدهم ، واذا بعبد الاله يطغى ويتجبر، ويصبح صاحب الكلمة النافذة في كل الامور ، ما صغر منها وما كبر ، حتى اضطر الشعب الى ان يطوّح بنظام الحكم الملكي ويستبدله بالنظام الجمهوري وسنرى آثار ذلك في المجلدين التاسع والعاشر من كتابنا هذا (٢) .

---

(١) في المجلد الخامس من هذا الكتاب شرح كامل لهذه الحوادث .

(٢) جاء في ص ٥٢٠ من مذكرات السيد توفيق السويدي ما نصه :

« أجيز لنفسي ان اذيع سرا بقي طويلا في طي الكتمان . فبعد ان تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بفترة ، كنت كالكثيرين من سواي اسمع من هنا وهناك ما يدل على اعتقاد الشعب ان الامير عبد الاله ما زال ، رغم انتهاء عهد وصايته ، يتصرف وكأنه هو الملك او الوصي ، وحسب سياسته التي كان الشعب مستاء منها أشد الاستياء فاستطعت بعد جهد ان اقنع السيد محمد الصدر ، والسيد جميل المدفعي ، بان نقابل الامير بصورة سرية ، ونقنعه بالابتعاد عن العراق كسفير في بريطانية او امريكة ، ليفسح المجال للملك كي يتولى سلطاته الدستورية ، غير متأثر بسياسة خاله وتوجيهاته ، فيكتسب مزيدا من محبة الشعب وثقته . وعندما قابلناه وبدأت في الحديث ، ظهر الاستياء والامتعاض على وجه عبد الاله، واعرب عن رفضه للفكرة بشيء من الضيق . لكنني سمعت فيما بعد من احمد مختار بابان الذي كان رئيسا للديوان الملكي ، ان عبد الاله قبل مغادرته مطار بغداد في احدى رحلاته الاخيرة ، نادى رئيس ديوانه احمد مختار وهمس في اذنه بانه قد لا يعود الى العراق ، لكنه عاد واستمر في سياسته حتى كان ما كان، ولا حول ولا قوة الا بالله » اهـ .

ويقول الساسة المخضرمون ان نوري السعيد عرض على الامير عبد الاله باسم الحكومة العراقية هبة قدرها نصف مليون دينار عراقي اذا ما وافق على اشغال منصب سفير العراق اما في لندن واما في واشنطن ليتمكن الملك فيصل من العمل منفردا فابى صاحب السمو قبول هذا العرض .

كانت « الوزارة المدفعية السادسة » قد تولت الحكم في ٢٩ كانون الثاني١٩٥٣م، واستقالت في الخامس من ايار ١٩٥٣م ، بعد ان اتمت مراسيم تسلم الملك سلطاته الدستورية في الثاني من هذا الشهر ، واذا بالملك الشاب يوجه الى الرئيس المستقيل كتاب الاسناد الآتي بوحي من خاله الامير عبد الاله :

وزيري الافخم جميل المدفعي

رقم ٤٠٩

تناولت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٥ مايس سنة ١٩٥٣ من منصب رئاسة الوزارة . ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فاننا نجدد اعتمادنا عليكم ، ونعهد اليكم بتاليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧٢ الهجرية ، الموافق لليوم السابع من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الميلادية . فيصل

هيئة الوزارة

وتالفت الوزارة من اعضاء الوزارة المستقيلة ، واضيف اليهم ثلاثة وزراء جدد، فكان :

١ ــ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ــ علي جودت : نائبا لرئيس الوزراء .
٣ ــ توفيق السويدي : وزيرا للخارجية .
٤ ــ نوري السعيد : وزيرا للدفاع .
٥ ــ محمد علي محمود : وزيرا للعدلية .
٦ ــ علي ممتاز : وزيرا للمالية .
٧ ــ ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٨ ــ ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
٩ ــ عبد الوهاب مرجان : وزيرا للمواصلات والاشغال .
١٠ ــ خليل كنه : وزيرا للمعارف .
١١ ــ حسام الدين جمعه : وزيرا للداخلية .
١٢ ــ عبد الرحمن جودة : وزيرا للزراعة .
١٣ ــ محمد حسن سلمان : وزيرا للصحة .
١٤ ــ علي الشرقي : وزير دولة .
١٥ ــ نديم الباجه جي : وزير دولة (١) .

(١) لم يكن المدفعي حرا في اختيار زملائه الوزراء في وزارته السابعة ، كما لم يكن حرا في مزاملة هؤلاء الاشخاص في وزارته السادسة المستقيلة ، ومن ذلك انه اضطر الى مزاملة خصمه اللدود السيد نوري السعيد واصحابه : خليل كنه ، وضياء جعفر ، ومحمد علي محمود ، على كره منه . وكان في قرارة نفسه يريد ان يبعدهم عنه بقدر الامكان ليتصرف بامور البلاد على نحو ما يراه صالحا ، ولكن :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه — تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

كلمة لرئيس الوزراء

وقد القى السيد المدفعي في حفلة الاستيزار هذه الكلمة :

« ارفع شكري الى سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على ما اولاني به من ثقته الغالية ، وشرّفني به من اعتماده الثمين ، وارجو الله تعالى ان يوفقني لتحقيق حسن ظنه بالمخلص اليه ، مبتهلا اليه تعالى ان يجعل عهد جلالته عهد يمن وخير ورفاه وسعادة . وانتم حضرات السادة المحترمين اشكركم على حضوركم لاستماع الارادة السامية باسناد رئاسة الوزراء الى المخلص الى جلالته ، واحتفالكم بهذا الشان » . اهـ .

ثم رجا المدفعي من الموظفين كافة ان يكونوا مثالا حسنا لما يجب ان يكون عليه الموظف في الدولة ، وان يقوموا باعمالهم بكل جد ونشاط ، تسهيلا للمهمة الملقاة على عاتق الوزارة ، ورجا الله ان يوفق الجميع لخدمة العرش والامة والوطن .

معاداة مستر تشرشل للعرب

خطب المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم البريطاني خطابا مطولا في الحادي عشر من ايار ١٩٥٣م ، شرح فيه سياسة حكومته البريطانية في الامور الخارجية . ومما قاله عن العرب واسرائيل :

« من العوامل المهمة في الشرق الاوسط وجود اسرائيل ، وكان من سوء الطالع الشديد انه لم يعقد صلح بينها وبين الدول العربية » .

ثم اعلن بانه كان يؤيد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين منذُ صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧م ، وانه ما زال من مؤيدي الصهيونية ، وان الجيش الاسرائيلي هو الآن اقوى جيش في الشرق الاوسط ، وانه لمن حسن الحظ ان لا يكون لدى الحكومة البريطانية ما تفعله بشأن تزويد الدول العربية بالطائرات ، كي لا تكون اسرائيل بوضع غير عادل وغير متكافىء . ثم عبّر عن رايه واعتقاده بان الصلح بين العرب واليهود سيتم ، وانه يعمل لتحقيق اهداف الصهيونية وفكرتها .

لقد الهب هذا الخطاب مشاعر العرب في مختلف آقطارهم ، فاحتجوا عليه — كعادتهم — وكان له في البرلمان العراقي دوي عظيم حمل رئيس مجلس النواب على ارسال هذه البرقية الى رئيس مجلس العموم البريطاني :

« ان الخطاب الذي القاه السير ونستن تشرشل في مجلس العموم بتاريخ ١١ ايار ١٩٥٣ كان له أسوأ الاثر في الاوساط العربية عامة ، والعراقية خاصة ، وقد اتخذ البرلمان العراقي قراره بالاجماع بتاريخ ١٩ مايس ، يستنكر هذا الخطاب الذي يتحيز فيه المستر ونستن للصهيونية هذا التحيز المغرض ، ضاربا عرض الحائط حقوق العرب ببلادهم فلسطين ، تلك الحقوق التي اقرتها الشرائع السماوية ، والمبادىء الانسانية ، والعهود والمواثيق الدولية .

ان خطاب السير ونستن يصدع كل العلاقات التي تربط بريطانيا بالعراق والعالم العربي ، ويهدد السلام والاستقرار في هذه البقعة من العالم ، راجيا نقل استنكار البرلمان العراقي الى اعضاء مجلسكم المحترمين ، والى اعضاء الحكومة البريطانية » .

محمد فاضل الجمالي : رئيس مجلس النواب العراقي

وقد رد رئيس مجلس العموم البريطاني على هذه البرقية ردا موجزا قال فيه انه استلم البرقية ، واطلع الحكومة عليها .

ثم بعثت الحكومة العراقية بمذكرة احتجاج على هذه التصريحات ونشرت هذا البيان :

بيان رسمي :

قدم سفير العراق في لندن مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية بعد ظهر يوم ١٩ مايس ١٩٥٣ بخصوص الخطاب الذي القاه المستر ونستن تشرشل في مجلس العموم يوم ١١ مايس ١٩٥٣ تضمنت ، فيما تضمنته ، بيانا مسهبا عن الاثر السيء والالم المرير ، الذي احدثه ذلك الخطاب في الراي العام العربي ، حيث خص بهاسرائيل بالثناء والتشجيع والتمنيات الطيبة للعيش في أرض اجدادهم ، بالرغم من وضوح نوايا الصهيونيين العدوانية ، واستمرارهم في اعتداءاتهم ، بحيث لم تستطع الامم المتحدة ، وفي مقدمتها بريطانيا ، وضع حد لها . وتطرقت المذكرة الى اشادة السر تشرشل ، وتحيزه لاسرائيل ، عندما اشار الى انها قد انشات امة ، واعمرت الصحراء لاستيعاب نصف مليون لاجيء يهودي من اوروبا وحدها ، واشير فيها الى ان في ذلك ما فيه من تجن على الحقيقة ، وتعد على حقوق عرب فلسطين ، الذين شردوا من بلادهم ، ليحل محلهم نصف المليون من اللاجئين المزعومين ، وغيرهم من شذاذ اليهود ، وانه كم كان جميلا وعادلا لو توجع السر تشرشل لحال اولئك المشردين من العرب ، ضحايا العدوان الصهيوني ، الذين يقاسون الجوع والفاقة في المخيمات المقامة في وديان الاردن القاحلة ، في الوقت الذي تنهمر فيه مئات الملايين من الدولارات على اليهود المتربعين ، والرافهين ، في وطن يعود لغيرهم ؟

وتساءلت المذكرة عما اذا كان قول السر تشرشل في بيانه موضوع البحث (لن نعمل في امر تجهيز الطائرات الى هذا الجزء من العالم شيئا من شانه ان يسمح بوضع اسرائيل في موضع غير عادل او ضار بها) يعني ان الحكومة البريطانية تنوي انتهاج منهج يتنافى والتزاماتها بخصوص تقديم الاسلحة ، والعتاد ، والطيارات ، الى بعض قوات البلاد العربية التي تربطها وبريطانيا العظمى معاهدات تحالف ، التزمت بريطانيا بموجبها بتقديم الطيارات ، والاسلحة ، من احدث طراز متيسر . وقد عبّرت المذكرة عن ألم الحكومة العراقية الشديد بخصوص امتداح السر تشرشل جيش اسرائيل ، وترديده نغمة اليهود التي طالما رددها باتهام العرب بالعدوان . وتساءلت فيها كيف تسنى لاسرائيل انشاء هذا الجيش الذي ما زال يوالي عدوانه ؟ وهل تم ذلك دون تعضيد ومعاونة من الدول الكبرى ؟

ومما جاء في المذكرة ان خير خدمة تقدمها الحكومة البريطانية لمعالجة هذا الموقف ، وازالة سوء الاثر الذي نتج عنه ، هو قيامها بعمل جدي وحاسم ، لحمل اسرائيل على قبول وتنفيذ مقررات الامم المتحدة ، التي ساهمت بريطانيا في اعدادها ووضعها ، محافظة على كرامة وهيبة الامم المتحدة ، وحفظا للصداقة بين الدول العربية والدول الغربية ، وان قيام الحكومة البريطانية بهذا العمل ، سيكون بمثابة تخفيف للظلم الفادح الذي اصاب عرب فلسطين ، نتيجة لسياسة ايجاد وطن قومي لليهود على حساب العرب ، وانه مما لا شك فيه ان اعمال اليهود ، ومن آزرهم لتحقيق اغراضهم ، ما هي الا اعتداء صارخ على حقوق عرب فلسطين ، وامتهان للمثل الانسانية السامية .

واعربت المذكرة عن حيرة الحكومة العراقية واستغرابها في تفسير القصد من الخطاب المذكور ، سيما وانه جاء في آونة خيمت فيها على الوضع العالمي عوامل الكدر ، وعدم الاستقرار . اذ انها لا تجد فيه سوى مخالفة صريحة لروح ونص معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠م ، ومراميها السلمية . وذكرت الحكومة البريطانية بتفصيل بالخدمات والتضحيات التي قدمها العراق لبريطانية في المحن القاسية التي امتحنت فيها فيما مضى ، وكيف ان الحكومة العراقية قامت بتنفيذ التزاماتها تجاه حليفتها على الوجه الاكمل ، سواء في الوقوف الى جانبها ضد العدوان في الحرب العالمية الثانية ، وتقديمها جميع التسهيلات الممكنة للقوات البريطانية ، او بتقديمها المساعدات الاقتصادية ، والمنتوجات العراقية ، بالرغم مما عاناه الفرد العراقي من ضنك العيش آنذاك ، الامر الذي يتطلب من بريطانيا ان تستجيب لرغبات الشعوب العربية الصديقة وفاء بالتزاماتها .

٢ حزيران ١٩٥٣ — و. مدير الدعاية العام

استقالة وزير المواصلات والاشغال

كانت « مديرية الميناء العامة » في البصرة تشغل من قبل اختصاصي بريطاني منذ مدة ٢٥ سنة ، فارتؤي في الآونة الاخيرة ان يشغلها رجل عراقي ، فكان السيد سعيد قزاز اول مدير عام في هذه المؤسسة . ولكنه اختلف مع وزير المواصلات والاشغال السيد عبد الوهاب مرجان ، حول الصلاحيات التي اراد ان يمارسها ، كالاختصاصي البريطاني ، فلم يقره الوزير على ذلك ، وتقدم ببرقية استقالته الآتي نصها :

المواصلات : بغداد .

عندما طلبتم معاليكم الي ابداء الراي عن تعيين ابراهيم الراضي ضابط حسابات اقدم في مديرية الموانىء ، بينت لكم المحذور من مثل هذا التعيين ، بسبب عدم خبرة

هذا الشخص في اعمال اهم فرع في هذه المديرية ، وتاثيره السيء على نظامها. وعلاوة على معروضاتي الشفهية طلبت الى مدير عام وزارتكم بيان' هذه الحقيقة اليكم، منعا من اجراء التعيين المطلوب . فعلى الرغم من بسط هذه الحقائق لمعاليكم ، فان تعيين هذا الشخص لغرض حزبي ، معناه عدم الثقة بشخصي ، أو عدم المبالاة بآرائي لتمشية هذه المديرية على اساس صحيح . لذلك لست مستعدا لتحمل المسؤولية ، واقدم استقالتي من وظيفتي الحالية راجيا قبولها وتعيين من تنسبون لتسلم مهام المديرية.

البصرة ٢٠ آذار ١٩٥٣ سعيد قزاز

وقد قبل الوزير هذه الاستقالة فورا ، فقام الضجيج حول قبولها ، وبذلت بعض المساعي الحميدة للجمع بين الوزير والمدير المستقيل ، وازالة سوء التفاهم بينهما . ثم شعر الوزير بوجود رغبة ملحة في اعادة القزاز الى منصبه السابق، فتقدم بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء

تحية واحتراما : لما كانت صحتي تمنعني من الاستمرار في المسؤولية ارجو قبول استقالتي من وزارة المواصلات والاشغال . وانني في الوقت الذي ارفع فيه استقالتي ، ادعو الله ان يوفقكم والزملاء المحترمين لخدمة البلاد .

١٩٥٣/٥/٢٠م المخلص : عبد الوهاب مرجان

فاستصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير الاقتصاد الدكتور ضياء جعفر ، وكتب الى الوزير المستقيل برقم ٢٩٧٩ وتاريخ ٥٣/٥/٣١ يقول :

عزيزي معالي السيد عبد الوهاب مرجان المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٥٣/٥/٢٠ الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي قبول استقالتكم من منصب وزارة المواصلات والاشغال . ونزولا عند رغبتكم ، فقد توسطت بتقديمها الى المقام السامي ، فاقترنت بموافقته الكريمة ، وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٤٨٨ والمؤرخة ٢١ ايار ٩٥٣ المتضمنة قبول الاستقالة . وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن عظيم شكري وامتناني لما لمسته منكم من معاضدة خلال تحملكم اعباء المسؤولية وتقبلوا احترامي .

المخلص : جميل المدفعي

وقد استنكرت اكثرية مجلس النواب قبول هذه الاستقالة ، وقررت استيضاح السبب . فنصح الرئيس المدفعي هذه الاكثرية بوجوب الاعتدال والتروي .

وزير الاقتصاد في الرياض

كانت بعض القضايا الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية تتطلب

المفاوضة المباشرة لحلها ، منها التفاهم على اسعار البنزين في البلدين ، ومنها تاسيس مصلحة تلفون لاسلكي بين القطرين ، ومنها استئناف طريق الحج البري بين النجف والمدينة المنورة مارة بمدينة حايل وقد سافر وفد عراقي الى الرياض في ١٧ حزيران ١٩٥٣م برئاسة وزير الاقتصاد ووكيل وزارة المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر ، وعضوية مدير شؤون النفط محمد النقيب ، ومدير المعادن احسان رفعت ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى خليل كنه وزير المعارف . وبعد ان قام الوفد بمفاوضة الجانب السعودي في تلك القضايا ، وتوصل الى نتائج مرضية ، عاد الى بغداد في ٢٥ من الشهر نفسه ، وصدر هذا البيان :

« رغبة من الحكومة العربية السعودية والحكومة العراقية في التعاون الاقتصادي بينهما ، عقد اجتماع في الرياض بين مندوبين من الحكومتين ، ودار البحث في مواضيع تتعلق بالنفط ، والمواصلات التلفونية اللاسلكية ، وطريق الحج البري ، وكانت وجهات النظر بين الطرفين متفقة في جميع هذه المواضيع » .

٢٥ حزيران ١٩٥٣م — و. مدير الدعاية العام

الملك حسين في العراق

وصل الى العاصمة العراقية في السابع والعشرين من شهر حزيران ١٩٥٣م ، الحسين بن طلال بن عبد الله ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، ومعه والدته الملكة زين وحاشيته المؤلفة من : رئيس الوزراء فوزي الملقي ، والشريف حسين ناصر ... الخ فاستقبل استقبالا رسميا ، واقيمت على شرفه مآدب فخمة ، ثم زار جلالته المتاحف العراقية ، والمدارس العسكرية ، وبعض المؤسسات الحكومية ، وجرت محادثات بين رئيسي الوزارتين : العراقية والاردنية في الامور التي تهم المملكتين ، اذ كانت النية منصرفة الى اقراض الاردن بضعة ملايين من الدنانير لتستعين بها على تنظيم امورها الدفاعية والانشائية ، وفي اول تموز ١٩٥٣م عاد العاهل الاردني الى عمان جوا مشيعا بالمراسيم المعتادة .

وفي الثامن عشر من آب من هذه السنة سافر الملك فيصل الثاني الى عمان لرد الزيارة للعاهل الاردني ، وقد صحبه في سفره هذا ولي العهد الامير عبد الاله ، ووزير الخارجية توفيق السويدي ، ووزير المالية علي ممتاز الدفتري ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى خليل كنه وزير المعارف، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى نديم الباجه جي وزير الاعمار . وقد عاد الملك الى العراق في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وسافر وزيرا الخارجية والمالية الى لبنان حيث تصطاف عائلتاهما في ربوعه . ومن لبنان توجه وزير الخارجية السويدي الى مصر ليمثل العراق في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية . اما هيئة النيابة التي قامت

مقام الملك اثناء غيابه هذا في عمان ، فكانت مؤلفة من السادة : محمد الصدر، وحكمة سليمان ، ومحمد فاضل الجمالي رئيس مجلس النواب .

اخبار وانباء

١ ــ كان وزير الخارجية توفيق السويدي خارج العراق ، يوم تالفت فيه « الوزارة المدفعية السابعة » في ٧ ايار ١٩٥٣م ، فصدرت الارادة الملكية باسنادمنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء علي جودة ، وقد عاد السويدي الى العراق في السابع عشر من ايار المذكور ، وتسلم مهام منصبه .

٢ ــ غادر ولي العهد الامير عبدالاله بغداد في ١٢ ايار ١٩٥٣م قاصدا عمان ، يصحبه كل من رئيس الوزراء جميل المدفعي ، والقائم باعمال المفوضية الاردنية في العراق ، وذلك لتقديم التهاني الى الملك حسين بمناسبة ارتقائه عرش الاردن في الثاني من ايار من هذه السنة . وقد عاد الوفد الى بغداد بعد ثلاثة ايام .

٣ ــ رأى وزير خارجية امريكة ، جون فوستر دالس ، ان يدرس احوال الشرق الاوسط بنفسه ، ويراقب التطورات السياسية فيه عن كثب ، فجاء الى بغداد في السابع عشر من ايار ، ومعه وفد يمثل كبار موظفي وزارته ، وقد اجتمع بوزير الخارجية العراقية اجتماعات طويلة جرت خلالها محادثات منوعة حول النشاط الشيوعي في منطقة الشرق العربي ، وضرورة ملاينة الظروف والاعتراف بواقع قيام اسرائيل ، على ان تقدم امريكا المساعدات الاقتصادية ، والعسكرية للعراق ، ولسائر الدول العربية ، وبعد ان اجتمع الوزير الامريكي بالملك فيصل ، وبرئيس وزرائه المدفعي ، ورئيس مجلس النواب الدكتور محمد فاضل الجمالي ، سافر وجماعته الى الرياض في المهمة نفسها .

٤ ــ سافر وزير الاقتصاد ضياء جعفر الى بيروت في ٢٥ ايار على راس وفد اقتصادي الى مؤتمر وزراء العرب ، التابع الى جامعة الدول العربية الذي عقد في لبنان ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الدولة نديم الباجه جي .

٥ ــ توجه الامير عبد الاله الى لندن جوا في ٢٦ ايار ١٩٥٣م للمشاركة في حفلات تتويج الملكة اليزابيت ، ملكة بريطانية ، فصحبه وزير الدفاع نوري السعيد، وصدرت الارادة باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى نائب الرئيس علي جودة ، وقد عاد ولي العهد الى العراق في ٢٦ حزيران ، وعاد قبله ببضعة ايام وزير الدفاع نوري السعيد .

٦ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول حزيران ١٩٥٣م ، اعفاء مئة واربعة اشخاص من البرازانيين المحكومين من قبل المجالس العرفية في عام ١٩٤٦ م باحكام مختلفة ، مما تبقى من مدد محكومياتهم ، بعد ان اشتدت المطالبة في داخل البرلمان وفي خارجه لاعفائهم بناء على مقتضيات المصلحة .

٧ ـ انتهز وزيرا الداخلية والمالية السيدان : حسام الدين جمعة وعلي ممتاز الدفتري » فرصة عيد الفطر لسنة ١٣٧٢هـ فسافرا الى خارج العراق للاستراحة ، نصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء علي جودة ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى محمد علي محمود وزير العدلية .

٨ ـ غادر بغداد وزير الزراعة عبد الرحمن جودة في ٨ تموز ١٩٥٣م قاصدا اوروبا للاستشفاء ، فناب منابه وزير الدولة علي الشرقي .

٩ ـ تجاوز بعض الجنود الايرانيين على حرمة الحدود العراقية في لواءي السليمانية وديالي ، فدخلوا الاراضي العراقية ، وسلبوا الماشية من بعض تجار الاغنام العراقيين ، فاحتجت الحكومة العراقية على ذلك في اوائل تموز ١٩٥٣م ، وطالبت تعويض المتضررين دون ان تحصل على نتيجة ما .

١٠ ـ غادر بغداد الى لندن في منتصف تموز من هذه السنة ، وفد مالي برئاسة وزير الاقتصاد ووزير المواصلات والاشغال بالوكالة الدكتور ضياء جعفر ، للاشتراك في المحادثات المالية التي جرت في العاصمة البريطانية في ٢١ من هذا الشهر حول :

أ ـ قضايا التحويل الخارجي .

ب ـ تأميم مشروع كهرباء بغداد .

جـ ـ عقد اتفاقية تجارية .

فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الاعمار الدكتور نديم الباجه‌جي ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز الدفتري .

١١ ـ بناء على احداث وزارة جديدة باسم « وزارة الاعمار » في ٢٣ حزيران ١٩٥٣م عين الدكتور نديم الباجه جي وزيرا لمنصب هذه الوزارة .

١٢ ـ سافر وزير الدفاع نوري السعيد الى سويسره للاستشفاء في ١٦ تموز ١٩٥٣م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى علي جودة نائب رئيس الوزراء .

١٣ ـ قصد الملك فيصل الثاني وولي عهده الامير عبد الاله « مصيف سرسنك » في السابع عشر من شهر تموز ١٩٥٣م للاستجمام برهة من الوقت ، وعادا الى بغداد في التاسع من آب ١٩٥٣م .

١٤ ـ انتخب العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية في منتصف تموز ١٩٥٣م ، فتبودلت برقيات التهاني بينه وبين الملك فيصل بهذه المناسبة ، بعد جفاء دام بين العراق وسورية اكثر من سنة . وكانت وزارة نوري السعيد السابقة قد انكرت الانقلاب السوري الذي دبره الشيشكلي ، وجمدت العلاقات بين سورية والعراق طوال هذه المدة .

١٥ ـ الغيت سمات السفر بين العراق وبين كل من الاردن ، ولبنان ، اعتبارا من أول آب ١٩٥٣م على اساس المقابلة بالمثل .

١٦ ـ غادر وزير الدفاع بالوكالة علي جودة العراق الى سويسره للاستشفاء ، فناب منابه وزير الداخلية حسام الدين جمعه .

شاه ايران في العراق

« في الثاني من شهر ايار سنة ١٩٥١م ، نشر شاه ايران قانونا كان قد تقدم به الدكتور مصدق ، ووافق عليه المجلس النيابي الايراني . ويقضي هذا القانون بتأميم شركة الزيوت الانكليزية ـ الايرانية تأميما كاملا ، والغاء كل ما كان لها من امتيازات دفعة واحدة ، وتجريدها من كل ممتلكاتها التي تحوزها على الارض الايرانية. وجاءت هذه البادرة كأنها اخذ بالثأر بعد اربعين سنة من الذل والهوان » (١) .

وتطورت الامور الداخلية في ايران تطورا سريعا ، واضطر الشاه ان يتوجه وزوجته ومرافقه الخاص الى العراق بطائرته الخاصة ، فهبط في مطار بغداد يوم ١٦ آب ١٩٥٣م ، فقامت الحكومة العراقية بواجب الضيافة احسن قيام ، على الرغم من استنكار حكومة الدكتور مصدق لذلك ، وبعد ان زار جلالته الكاظمية ، وكربلاء، والنجف . توجه الى ايطالية .

« وكانت المخابرات الامريكية قد رتبت عام ١٩٥٣م قلب حكومة الدكتور مصدق الزعيم البكاء الشهير ، الذي أمم شركة البترول البريطانية ذات الامتياز . . . وعندما اعلن مصدق الاستيلاء على الشركة الانكلو ـ ايرانيان ، وتاميم آبار البترول في البلاد، كان للنبأ وقع الصاعقة في العالم اجمع ، ولم يكن رجال المال في الغرب يتصورون ان مصدق قادر على فعل شيء من هذا القبيل ، وقد صمموا على ان يثبتوا لمصدقعجزه عن المضي في برنامجه هذا . وعلى هذا فقد اصبح البترول الايراني محظرا علىاسواق الغرب ، وحاول مصدق عقد اتفاقيات مع شركات صغيرة مستقلة ، ولكن تلكالشركات لم تلاق تشجيعا لدى وزارة الخارجية الامريكية ، التي طلبت من تلك الشركات التوقف عن اي عمل مع ايران . . واخذ شوارتز كوف يوزع الاموال سرا لمصلحة خصوم مصدق حتى وجد كثيرا من الايرانيين انفسهم فجاة من كبار الاثرياء ، فقد وزع شوارتزكوف خلال ايام قليلة عشرة ملايين من اموال المخابرات الامريكية ، ففقد مصدق بذلك في لمح الطرف عددا كبيرا من اصدقائه » (٢) .

وهكذا نجح المستعمرون في قلب الوزارة الايرانية ، ونجحوا في تمهيد الطريق للشاه بالعودة الى عرشه ، فرجع جلالته الى بغداد في الحادي والعشرين من آب ١٩٥٣م ، وتوجه منها الى طهران ليقضي على البقية الباقية من انصار مصدق .

---

(١) جان جاك بيري في كتابه « الخليج العربي » ص ٨٢ .
(٢) كتاب الجاسوسية الامريكية (C. I. A.)ص ١٢٠ ـ ١٢٦ .

المطالبة باعادة الاحزاب

كان رئيسا الحزبين السياسيين المعروفين : حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي قد رفعا مذكرتين الى رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، ايام وزارته السادسة ، تتضمنان شجب الاحكام العرفية وعدم شرعية الغاء الاحزاب السياسية. وقد نشرنا المذكرتين والجواب عليهما في الفصل المتقدم . فلما تسلم الملك سلطاته الدستورية في ٢ ايار ١٩٥٣م ، قابل جلالته رئيسا الحزبين المشار اليهما في ١٨ من هذا الشهر ، وقدما اليه مذكرتين جديدتين هذان نصاهما :

مذكرة الحزب الديمقراطي :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة :

لا بد ان جلالتكم قد اطلعتم على المذكرات التي تقدم بها حزبنا ، وحزبا الجبهة الشعبية المتحدة ، والاستقلال بتاريخ ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م الى سمو ولي العهد المعظم ، عندما كان يزاول الوصاية على العرش ، اذ بلغ سوء الاوضاع في العراق غاية التردي . فعمت الشكوى اوساط الشعب ، وباءت كل دعوة للاصلاح بالفشل . وقد اتفقت الكلمة في تلك المذكرات على خطورة الوضع القائم في البلاد ، وقد طالب كل حزب بما يجب القيام به من اصلاح شامل ليتمتع الشعب العراقي بحرياته الدستورية ، وفي تعيين سياسة العراق الخارجية على أسس وطنية ، وتحديد موقفه من المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد ، باعلان حياده تجاه التكتلات الدولية ، واجتناب كل ارتباط له بالدول الاستعمارية ، والمحافظة على سلامته ، وتنظيم احواله الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمالية ، على اسس سليمة ، وقد كانت هذه المطاليب الشعبية ، ولا تزال ، تعبر عن ضرورة ملحة للشعب العراقي في تحقيق الاصلاح الذي ينشده ، مما كان يستوجب المبادرة الى تحقيقها ، غير ان الجو المتوتر الذي تركه مؤتمر البلاط المنعقد في اليوم الثالث من شهر تشرين الثاني ١٩٥٢م لبحث ما جاء في تلك المذكرات ، وعدم الاكتراث بتلك المطاليب ، والاصرار على استبقاء قانون الانتخاب السابق ، وسوء تصرف الحكومة القائمة آنذاك في قضايا الطلاب ، وما الى ذلك من امور تتعلق بتصرفات المسؤولين ، كل ذلك ادى الى وقوع حوادث دامية اسفرت عن استقالة فخامة السيد مصطفى العمري وتسليم مقاليد الامور الى الجيش ، واعلان الادارة العرفية ، والغاء الاحزاب والصحف الحزبية ، ومعظم الصحف الحرة ، واعتقال عدد كبير من المواطنين ، بما فيهم قادة الاحزاب ، والكثير من الصحفيين واصحاب الراي ، من دون اي سبب مبرر . وقد اضافت تلك الاجراءات الشاذة الى حالة البلاد سوءا على سوء ، وخلقت فيها جوا ارهابيا لا يستطيع معه الشعب التعبير عن ارادته في القضايا الداخلية والخارجية على السواء، ومن ضمنها الانتخابات العامة التي اجريت في ذلك الجو الارهابي .

ان الاحكام العرفية التي اعلنت فور تسليم مقاليد الامور الى الجيش ، قد اتخذت وسيلة لاجراء تغيير كبير في اسلوب الحكم ، اذ ان تلك الاحكام قد الغت نظام الحكم الديمقراطي المقرر للبلاد ، وقلبته في الواقع الى نظام دكتاتوري سافر. فالحياة الحزبية لا تزال معطلة ، وحرية الصحافة لا تزال مفقودة ، والحملة الارهابية ضد المواطنين عامة ، والمثقفين خاصة ، لا تزال مستمرة ، ومن شأن ذلك كله كما تعلمون جلالتكم ان يزيد استياء الشعب ، ويعزز الاعتقاد بأن استمرار هذه الحالة الشاذة يضع جميع المواطنين في قلق دائم ، ويجعل بامكان السلطة انتهاك الحريات العامة والخاصة لكل مواطن لاعذار واهية لا تتصل بالمصلحة العامة .

وقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي عدة مذكرات الى فخامة السيد جميل المدفعي ، منذ ان الف وزارته السابقة ، اثبت فيها خطأ الاجراءات التي اتخذت ضد الاحزاب وصحافتها والصحافة الحرة من الوجهة الدستورية والقانونية ، وطالب مرارا بانهاء هذا الوضع الشاذ ، واعادة الاحزاب الملغاة ، وفسح المجال لصحافتها ، والصحافة الحرة ، القيام بواجباتها الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ، وبصفة خاصة العراق ، باعتباره جزءا من البلاد العربية التي تجري المساومات على كيانها ومستقبلها من قبل المستعمرين، الى جانب معالجة حالة البلاد السيئة التي تتطلب ابداء كل مواطن عراقي رأيه فيها ، وقد وعدت الحكومة مرارا ، سواء في جواب رئيسها الى الاحزاب ، او في تصريحاته وتصريحات بعض المسؤولين في البرلمان وفي الصحف ، بأنها سوف تنهي الادارة العرفية حالما ترى زوال الاسباب التي دعت الى اعلانها ، غير ان الحكومة قد استبقت الادارة العرفية من دون سبب مبرر ، كما انها لم تتخذ اي اجراء من شأنه ان يعيد الى الاحزاب كيانها القانوني ، وحقوقها الدستورية .

وكان المعتقد ان الوعود التي قطعت للاحزاب ، وللراي العام ، بانهاء الوضع الشاذ القائم لا يمكن ان تبقى مجرد اقوال ، وخاصة بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية ، لان الشعب العراقي حريص على انهاء هذا الوضع الارهابي الذي يرزح تحت نيره .

ولا شك في ان عدم الاستجابة لمطاليب الشعب ، التي تبنتها الاحزاب في مذكراتها ، واستمرار الحكم على اساس دكتاتوري ، وانتهاز الفرص لاعلان الاحكام العرفية واستبقائها وجعلها هي الاساس لمزاولة الحكم ؛ كل ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب في ان يكون هذا العهد عهدا دستوريا ، تضمن فيه للمواطن جميع حرياته المغتصبة ، وتسترد فيه حقوقه السياسية المسلوبة ، ولا تزال فيه سيئات العهد الماضي الذي عانى الشعب منها الامرّين .

فالشعب يا صاحب الجلالة انما يتطلع الى استرداد حرياته وحقوقه ، والى انهاء هذا الوضع الشاذ الذي لا يزال قائما . آملا ان يكون في مقدمة ذلك الغاء الاحكام العرفية ، واعادة الحياة الحزبية ، وما يرافقها من حريات ، تمهيدا لتحقيق المطاليب الشعبية الاساسية التي عبرت عنها الاحزاب في مذكراتها .

والحزب الوطني الديمقراطي اذ يتقدم بهذه المذكرة ، ليأمل ان يكون عهد جلالتكم عهدا تحترم فيه احكام الدستور ، لتتحقق سيادة الشعب التي هي اهم مقوماته ، وبذلك يكون هذا العهد حقا عهدا جديدا للعراق من حيث واقع حياته ، لا من حيث الشكل فحسب .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص احترامنا .

بغداد في ٥ رمضان المبارك ١٣٧٢ هـ (١٨ مايس ١٩٥٣م) .

رئيس الحزب الديمقراطي : كامل الجادرجي (١)

مذكرة حزب الاستقلال :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

لما بلغت سوء الاوضاع في العراق حدا بالغا من التردي ، وعمت الشكوى اوساط الشعب من سوء الحال ، وباءت محاولات المخلصين لاسماع صوتهم في الاصلاح بالفشل ، راى حزبنا ان من واجبه ـ الى جانب اوجه نشاطه الاخرى ـ ان يدوّن رايه فيما يجب عمله لانقاذ البلاد من الدرك الذي تدنت اليه ، والاسباب التي ادت الى تلك الحال ، وتعيين المسؤولين عن ذلك ، بمذكرة قدمها الى سمو ولي العهد ، عندما كان وصيا بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ وقدمت الاحزاب الاخرى مذكرات الى سموه بالتاريخ عينه . تلك المذكراتالتي اتفقت الكلمة فيها على خطورة الوضع القائم في البلاد للشذوذ الذي اصاب نظام الحكم فيها .

ولا بد ان جلالتكم قد اطلعتم على تلك المذكرات ، وما اوضحته من خطورة الوضع القائم ، وطغيان الهيئة التنفيذية على كل سلطة دستورية اخرى ، وتدخل غير المسؤولين في الامور التي ليس من شانهم التدخل فيها . وقد طالب كل حزب بما يجب القيام به من اصلاح شامل ليتمتع الشعب العراقي بحرياته الدستورية العامة والخاصة ، وتنظيم احواله المالية الاقتصادية ، على اسس عصرية سليمة ، وارساء سياسته الخارجية على اسس وطنية ، ولتحديد موقفه من المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد . غير ان الجو المتوتر الذي تركه مؤتمر البلاط المنعقد في الثالث من شهر تشرين الثاني الماضي لبحث ما جاء في تلكالمذكرات، وعدم الاكتراث بتلك المطاليب ، والاصرار على استبقاء قانون الانتخاب السابق ، وسوء تصرف الحكومة القائمة آنذاك في قضايا الطلاب ، وما الى ذلك من امور تتعلق بتصرفات المسؤولين ، كل ذلك ادى الى حوادث دامية اسفرت عن استقالة وزارة السيد مصطفى العمري ، وتسليمه مقاليد الامور الى حكومة عسكرية ، واعلان الادارة

---

(١) جريدة « الاوقاف » البغدادية العدد ٢٣٠ الصادر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ م .

العرفية ، والغاء الاحزاب والصحف الحزبية ، ومعظم الصحف الحرة ، واعتقال عدد كبير من المواطنين بما فيهم بعض قادة الاحزاب ، والكثير من الصحفيين ، واصحاب الراي ، من دون سبب .

واضافت تلك الاجراءات الشاذة الى حالة البلاد السيئة سوءا الى سوئها ، وجعلت البلاد بأسرها في جو ارهابي لا تستطيع معه التعبير عن ارادتها في القضايا الداخلية والخارجية على السواء ، وفي ضمنها الانتخابات العامة التي جرت في ذلك الجو الارهابي ، وقد قدم حزبنا عدة مذكرات منذ تأليف وزارة السيد جميل المدفعي الى رئيس الحكومة ، يبين فيها خطأ الاجراءات التي اتخذت بحق الاحزاب وصحافتها والصحافة الحرة من الوجهتين : الدستورية والقانونية ، وطالب مرارا بازالة هذا الوضع الشاذ ، واعادة الحرية الى الاحزاب ، وفسح المجال لصحافتها وللصحافة الحرة للقيام بواجباتها في هذه الظروف التي يجتازها العالم ، وبصفة خاصة العراق باعتباره جزءا من البلاد العربية التي تجري المساومات على كيانها ومستقبلها من قبل المستعمرين الى جانب معالجة حالة البلاد السيئة التي تحتاج الى ابداء كل مواطن رايه فيها . وقد وعدت الحكومة مرارا : سواء في جواب رئيسها الى الاحزاب ، او في تصريحاته وتصريحات سائر رجالها المسؤولين ، بانها سوف تلغي الادارة العرفية عندما تزول الاسباب التي اعلنت من اجلها . غير ان الحكومة استبقت الادارة العرفية بدون سبب مبرر ، كما انها لم تقم باي تدبير من شأنه ان يزيل الحيف الذي لحق بالاحزاب ، والحياة الحزبية ، وبالصحافة ، والذي وقع نتيجة الاجراءات غير الدستورية، وغير القانونية ، التي قامت بها الادارة العسكرية منذ الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني الماضي ، وبالعكس من ذلك نرى الحكومة ، وقد طاب لها ان تحكم البلاد حكما عرفيا بعيدا عن احكام الدستور والقوانين ، لم يعد يكفيها ما كانت تمارسه من الحكم الدكتاتوري المستور تحت ظل ستار نظم ديمقراطية مزيفة ، شوهت فيها جميع مفاهيم الحكم الدستوري الديمقراطي المقرر — بصورة نظرية نظاما للحكم في العراق — بل استمرات الحكم الديكتاتوري السافر باسم الاحكام العرفية التي لا نرى مبررا لاعلانها ولا اي مبرر لاستمرارها .

يا صاحب الجلالة : ان احدا من الناس ما كان ليتصور بأن تستمر هذه الاجراءات الشاذة حتى بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية . فقد كان المأمول ان يكون عهد جلالتكم عهدا فاصلا بين ذلك العهد القاتم الذي خيم على البلاد ، وبين عهد جديد تمهد له الحكومة بالغاء الادارة العرفية ، ورفع الحظر على الاحزاب في مزاولة نشاطها السياسي ، واطلاق الحريات العامة من عقالها ، بما في ذلك الصحف المعطلة، والملغاة امتيازاتها ، كي يشعر المواطنون جميعا انهم مقبلون حقا على عهد جديد تسود فيه مبادىء الديمقراطية ، ويصان الدستور .

الا ان الموجهين للسياسة العليا — مسؤولين وغير مسؤولين — حرصوا على استبقاء هذه الاوضاع ، موحين للراي العام بان هذا العهد الجديد ما هو الا امتداد

للوضع السابق ، وان هذا العهد سيشهد هو الآخر تدخلات غير المسؤولين في الحكم، وتوجيه مصائر البلاد وجهة لا تستند الى الدستور ، وهي ومبادىء الديمقراطية الحقة على طرفي نقيض .

يا صاحب الجلالة : ان الشعب العراقي ، وهو في درك اوضاعه السيئة التي تدنى اليها ، يأمل ان يكون تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية ، بداية عهد جديد تزال فيه سيئات العهد الماضي ، وان حزب الاستقلال اذ يتقدم الى جلالتكم بهذه المذكرة ، ليامل ان يكون عهد جلالتكم عهدا تحترم فيه احكام الدستور ، بما فيه من حقوق للشعب ، وحريات عامة ، وخاصة للمواطنين . عهدا تتحقق فيه سيادة الشعب ، كما نص عليها الدستور ، وبذلك يكون العهد الجديد عهدا جديدا للعراق في واقع حياته لا من حيث الشكل فحسب .

هذا وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول وافر الاحترام (١) .

محمد مهدي كبه : رئيس حزب الاستقلال

جواب رئيس الوزراء :

بعد ان اطلع الملك على مذكرتي الحزبين المذكورين ، امر رئيس ديوانه الملكي ، فبعث بهما الى رئاسة الوزراء للنظر فيهما . وبعد ان سبر الرئيس غور المذكرتين ، وجه ردا واحدا الى كل من رئيس حزب الاستقلال ، ورئيس الحزب الوطني الديمقراطي وهذا نصه :

معالي السيد مهدي كبه المحترم

ان كتابكم الذي رفعتموه الى السدة الملكية قد احالته رئاسة الديوان الملكي الينا للنظر فيه ، وبالنظر لرغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في الاهتمام بما ورد فيه، فاني اجيبكم على كتابكم المذكور .

ان المطاليب التي وردت في الكتاب تتلخص فيما ياتي :

١ ــ انهاء الاحكام العرفية .
٢ ــ اعادة الحياة الحزبية .
٣ ــ اطلاق حرية الصحافة .

اما الاحكام العرفية فان الحكومة عازمة عزما اكيدا على انهائها باقرب وقت ، كما صرحت بذلك مرارا في بعض المناسبات في مجلسي النواب والاعيان ، ولبعض الشخصيات ، وان المحكمة العسكرية قد حصرت اعمالها بانجاز القضايا المهمة التي سبق ان وضعت يدها عليها .

---

(١) جريدة « الدفاع » العدد ٢١٨ الصادر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ م .

واما اعادة الحياة الحزبية ، وحرية الصحافة فان الحكومة قد الفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون الجمعيات ، ولائحة قانون للمطبوعات ، وقد انجزت اللجنة « لائحة قانون الجمعيات » راعت فيها احسن الاسس في تاليف الجمعيات ، بما فيها الاحزاب ، وما يكفل سيرها على الطرق الصحيحة ، وقد احيلت اللائحة الى مجلس الوزراء ، وعما قريب ستقدم الى مجلس الامة لتشريعها . كما ان اللجنة على وشك انجاز لائحة قانون المطبوعات ، ملاحظة فيها الخطط المقبولة الضامنة لسير الصحافة في البلاد على الوجه المعقول . وعند انجازها ستشرع الحكومة في اتخاذ الاجراءات لتقديمها الى مجلس الامة .

هذا وارجو للامة الخير والسعادة وللبلاد الاستقرار والتقدم .

جميل المدفعي : رئيس الوزراء (١)

ولم يقتنع رئيسا الحزبين السياسيين بهذا الجواب ، فبعث كل منهما بمذكرة جوابية مطولة ، لم نر ضرورة لاثباتهما لان رئيس الوزراء لم يجب عليهما ، ولان « وزارة الدكتور الجمالي » التي خلفت « الوزارة المدفعية السابعة » الغت الاحكام العرفية ، واعادت الحياة الحزبية ، ومنحت الصحافة حرياتها الدستورية ، وهذا كل ما طلبه الحزبان السياسيان في مذكرتيهما .

حادثة سجن بغداد

لما اعلنت « وزارة نور الدين محمود » الاحكام العرفية في لواء بغداد في الثالث والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م ، جدت سلطات الامن في القبض على المتهمين بالميول الشيوعية ، وصارت تقدمهم الى المجلس العرفي زرافات ووحدانا . فلما آلت الوزارة الى السيد جميل المدفعي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م ، ارتات السلطات المذكورة ان تنقل هؤلاء المسجونين من بغداد الى سجن بعقوبا ، الذي اعد لهم خصيصا ، واصدرت الجهات العسكرية اوامرها في السابع عشر من حزيران ١٩٥٣م بنقل هؤلاء على وجبات . ويقول السيد داود سلمان وكيل متصرف لواء بغداد في كتابه المرفوع الى وزارة الداخلية برقم س ٤١٤ وتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣م :

« اعلمني مدير السجون العام بان المساجين الشيوعيين عازمون على التمرد ، وعدم السماح بنقل احد منهم ... فشخصت الى السجن في الساعة ١٤٠٠ بعد الظهر ، فشاهدت هناك مدير السجون العام ، والمقدم الركن صالح مهدي ممثل القيادة ، ولفيف من الشرطة والسجانين ، وهم في وضع قلق ومضطرب ، بسبب تجمهر المسجونين الشيوعيين في باب السجن ، واصرارهم على مقاومة تسفير اي واحد منهم ... فاخذت ابدي لهم كلمات اقتضاها الحال والموقف من نصح وارشاد حوالي نصف ساعة لحملهم على الهدوء والانصياع للاوامر ، فلم تجد جهودي نفعا ،

---

(١) جريدة « الدفاع » العدد ٢١٨ الصادر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ م .

واذ ذاك اوعزت باقتحام السجن عنوة ، دون اطـلاق النار لتنفيذ الاوامر ، وعندما حاولت الشرطة ذلك جوبهت بمقاومة عنيفة من قبل المسجونين ، شعرت في بوادرها ان القوة الموجودة لا تستطيع التغلب عليهم وحدهـا ، لما ظهر من تردد ، وخلال ذلك بدا المسجونون يقذفون من وراء الجدران الى الساحة الخارجية بكل ما وصلت اليه ايديهم من قناني واحجار ثقيلـة ولفافات غاز ملتهبـة وغير ذلك ... وفي غمرة هذا الهياج العنيف والشعور بالعجز الذي اصاب الشرطة ، طلبت قوة من الشرطة تحمل الهراوات والخـوذ الفولاذية ... وبعد عشر دقائـق ، وانا لا زلت عند مدير شرطة بغداد ، سمعت اطلاقات نارية مصدرها السجن فعدت فورا الى السجن ، وهنـاك وجدنا الشرطة مشتبكة مع المساجين وان هناك قتلى وجرحى ... الخ .

اما بلاغ الحكومة فيصف هذا الحادث بما يلي :

بيان رسمي :

« كانت الحكومة قد نظرت بعين العطف الى طلبات ذوي المساجين الموجودين في سجن نقرة السلمان ، فنقلت اكثرهم الى سجن بغـداد المركزي . وكان بضمنهم اثنان وعشرون يهوديا شيوعيـا . وقامت بكل الوسائل الممكنة للترفيه عنهم ، وعن المحكومين الآخريـن بنفس التهم . وعلى الرغـم من ذلك فانهـم دأبوا على الاتصال بأعوانهم في خارج السجن ، عن طريق المراسلات وغيرها ، واحداث الشغب والتمـرد في داخل السجن ، مخالفين بذلك نظام السجون بصورة مستمرة ، مما حمل الحكومة على تقرير نقلهم الى سجن بعقوبة للحد من نشاطهـم . وقد بلغوا بأمر النقل قبـل موعده بيوم واحد . وفي يوم ١٩٥٣/٦/١٨ تمردوا ضد القائمين بتنفيذ امر النقل ، وقاموا بمظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات القذف ضد المقامات العليا ، وضد الحكومة ، فحضر كل من متصرف لواء بغـداد ، ومدير السجون العام ، الى مركز السجن ، وابلغوهم بلزوم الانصياع للامر ، ونصحوهم بتجنب احداث الشغب، والتوقف عن التمرد . الا انهم قابلوا هذه النصائح بالعنف ، وباشروا برمي رجـال الامن بالحجارة ، والقناني ، والقضبـان الحديدية ، واستعملوا مختلف الآلات الجارحة في تمردهم هذا ، مما ادى الى جرح (٧٣) شرطيـا وسجانا بضمنهم (١٦) معاونا ومفوضا . فاضطرت الشرطة الى مقابلتهم بالمثل لردعهم ، فأطلقت بعض العيـارات النارية حدث بسببها اصابات ادت الى موت (٧) من المساجين ، وجرح (٢٣) منهم الذين نقلوا الى المستشفى ، وقد نقل السجناء الباقون ، والبالغ عددهم مائة وثلاثة وعشرون سجينا ، الى سجن بعقوبة .

والحكومة قائمة بتحقيق عادل حول حادث اطلاق النار ، والمسببين للتمـرد والشغب (١) .

و. مدير الدعاية العام

---

(١) جريدة « لواء الجهاد » العدد ٢١ الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٣ م .
وقـد تألفت لجنتان للتحقيـق في حادثة السجن ، احداهما ادارية برئاسة السيد يوسف ضياء المفتش

ذوو القتلى والجرحى :

هاجمت جريدة « الدفاع » البغدادية عملية اطلاق النار على المساجين مهاجمة عنيفة ، ونشرت في عددها (٢٢٩) الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٥٣م مقالا مطولا قالت فيه :

« نحن نعتقد ان حجة مقابلة المساجين بالمثل ؛ التي تعكزت عليها سلطات الامن في رمي السجناء هؤلاء بالنار ، هي حجة لا تبررها القوانين العامة ، ولا تسوّغها ايضا الشرائع السماوية ، ولا تجيزها كذلك وثيقة حقوق الانسان ، لان هؤلاء المساجين هم عزل من السلاح عدا بعض الحجارة والقناني ، وهم في قبضة الحكومة، وفي داخل سجنها ، وتحت سيطرة حراستها ومراقبتها ، وهم ايضا غير مجهزين بالاسلحة النارية ... الخ . » (١) .

ولما اراد ذوو القتلى والجرحى الذهاب الى المستشفى الذي يرقد فيه قتلاهم وجرحاهم ، اصطدموا بالشرطة فاسفر الاصطدام عن وقوع عدد آخر من القتلى والجرحى ، وقد اشار الى ذلك البيان الرسمي الآتي نصه :

« في حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم ، خرجت شرذمة بشكل مظاهرة تحمل اللافتات . ولما ارادت الشرطة المجردة من السلاح تفريقهم ، قاوموها باطلاق النار واستعمال الآلات الجارحة ، فادى ذلك الى استشهاد شرطي واحد ، واصابة شرطيين آخرين بجروح خطيرة ، كما اصيب معاون ومفوض شرطي بجروح مختلفة ؛ الا ان الشرطة استطاعت تفريقهم والقاء القبض على عدد منهم ، وسيقوا الى القضاء.

بغداد ١٩ حزيران ١٩٥٣م — و. مدير الدعاية العام

الاداري بوزارة الداخلية ، وعضوية السيد حسين السعد متصرف لواء الحلة ، والسيد شاكر العاني المدعي العام . والثانية قضائية برئاسة حاكم التحقيق السيد نصرة الاورفلي ، وعضوية نائبي المدعي العام عبد الجليل حبيب ومصطفى الدروبي .

وقد ارتأت اللجنة الادارية « ان المسؤولية عامة بحيث لا يمكن تحديدها بالنسبة الى اشخاص معينين » ولم تستطع اللجنة الثانية من فرض عقوبة ما على أحد . فلما اعلنت الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، وتألفت المحكمة العسكرية العليا الخاصة لمحاكمة مفسدي نظام الحكم في العراق ، واصبحت الهيمنة العامة على امور الدولة بايدي الشيوعيين ، حوكم امام هذه المحكمة الذين قاموا بمجزرة السجن المذكور فثبت ان نحو ثلاثمائة شرطي مسلح اقتحموا سجن بغداد في ١٨ حزيران ١٩٥٣ م ، وفتحوا النار على المساجين فقتلوا ثمانية ، وجرحوا ثمانين ، ولم يكن بينهم يهودي واحد . وقد حكمت المحكمة على مدير الشرطة عبد الجبار فهمي بالاعدام فنفذ فيه هذا الحكم ، وفي مدير السجن عبد الجبار ايوب ، وفي مدير الامن بهجت عطية ، ووزير الداخلية السابق سعيد قزاز يوم ٢٠ ايلول ١٩٥٩ م ، اما متصرف لواء بغداد فقد حكم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة ثم أعفي من هذه المدة بعد سجنه سنة كاملة .

(١) جريدة « الدفاع » العدد الصادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٣ م .

بسط الاحكام العرفية :

كانت « رئاسة ديوان مجلس الوزراء » قد ابلغت وزارات الدفاع ، والعدلية ، والداخلية ، في اول حزيران ١٩٥٢م رغبة رئيس الوزراء (بان الحكومة مصممة على انهاء الاحكام العرفية ، وعلى اطلاق حرية الصحافة باقرب وقت) وطلبت :

١ ــ ان تكف المحكمة العسكرية يدها عن قبول قضايا جديدة .
٢ ــ ان تنجز القضايا المهمة التي سبق ان وضعت يدها عليها باقرب وقت ممكن.
٣ ــ ان تتخذ وزارة الداخلية الاجراءات اللازمة لاطلاق حرية الصحافة .

واضافت رئاسة الديوان الى ما تقدم « ان فخامته يود ان يتحقق كل ذلك بأقرب وقت ليتسنى اتخاذ الاجراءات القانونية لانهاء الادارة العرفية قبل حلول عيد الفطر » .

فلما حدثت حادثة سجن بغداد ، تغيّر الموقف ، فبسطت السلطات العسكرية ظل اشرافها على القضايا العامة ، وعادت الرقابة على الصحف ، واصدرت القيادة العسكرية هذا البيان :

« تمهيدا لالغاء الاحكام العرفية ، كان فخامة رئيس الوزراء قد صرح بحصر اعمال المجلس العرفي بحسم القضايا المودعة اليه بالسرعة المستطاعة ، ولكن من المؤسف ان في هذا اليوم قامت شرذمة من حملة المبادىء الهدامة بمظاهرة ادت الى الاعتداء على رجال الامن ، واسفرت عن مقتل شرطي واحد ، وجرح آخرين ، فالقي القبض على عدد ممن اشتركوا بهذا الحادث ، وسيقوا الى المجلس العرفي الذي سينظر في امر معاقبتهم باسرع وقت . وبهذه المناسبة الفت النظر الى ان القيادة ساهرة للمحافظة على راحة الاهلين ، والضرب على ايدي من تسول له نفسه اقلاق راحة المواطنين والاخلال بالامن » .

بغداد ٢٠ حزيران ١٩٥٢م

امير اللواء الركن ــ عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية لمنطقة لواء بغداد

احتجاج لحزب الاستقلال :

كان « حزب الاستقلال » يعتبر نفسه قائما ، على الرغم من قرار « قائد القوات العسكرية » الصادر بحله في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، وقد اهتبل الحزب « حادثة سجن بغداد » فقدم هذه المذكرة الى :

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

لقد اثارت الحوادث التي وقعت في سجن بغداد المركزي يوم ١٩٥٢/٦/١٨م ، قلق الراي العام ، والقت في روع الناس ان حياة الانسان قد اصبحت من الرخص

في العراق بحيث يستهان بالقضاء عليها بصورة لا تبررها حتى الشكليات القانونية . وقد امعن حزب الاستقلال النظر في بيان مديرية الدعاية العامة المذاع يوم ١٩٥٣/٦/١٩ فوجد انه بالرغم من طابع التهويل لتبرير هذه الحوادث الدامية ، جاء غامضا غموضا يدل بحد ذاته على ان معالجة الموقف لم تكن سليمة ، ولا خالية من البطش باناس اصبحوا وديعة السلطة الحكومية في داخل السجن ، فاذا كان المسجونون ـ كما يقول البيان المذكور ـ قد لجأوا الى التظاهر وترديد عبارات القذف ، فان ذلك امر يعرّض القائمين به الى العقوبات القانونية التي يستحقونها بعد اجراء محاكمتهم ، وليس من بين هذه العقوبات قتلهم غيلة . وقد اختتم البيان بالقول بان « الحكومة قائمة بتحقيق عادل حول حادث اطلاق النار ، والمسببين للتمرد والشغب » ، فهذا يدل دلالة صريحة على ان الحكومة لا تعترف بسلامة التصرف الذي ادى الى اطلاق النار ، ولم تكن عند اصدار البيان في وضع تستطيع معه تعيين المسؤولين عن اطلاق النار ، ولا تبرير اقدامهم على ذلك ، فهنالك اذن تصرف خطير صادر من جهات غير مخوّلة اتخاذ تدبير كهذا التدبير الذي اودى بحياة عدد من الاشخاص يفوق حتى العدد الذي اشار اليه البيان .

لذلك يرى حزب الاستقلال ضرورة اسناد التحقيق الى هيئة قضائية خاصة ، تتكون من شخصيات تشغل مراكز قضائية عليا ، وتكون في وضع يتيح لها مباشرة التحقيق بحياد تام ، تمهيداً لاحالة المسؤولين عن ازهاق ارواح المسجونين الى المحاكم الجزائية الاعتيادية ، وليس الى المجلس العرفي العسكري . اذ ان حسم مثل هذه القضايا الخطيرة يجب ان يتم في اناة وعلنية لتعرف بواعثها وسببها ، ويطلع الراي العام على جريان المحاكمات الخاصة بها . ومن الخطر اللجوء الى البت السريع في مثل هذه القضايا ، ولن يطمئن الراي العام العراقي حتى يتضح له عن طريق القضاء الاعتيادي حقيقة الامر ، والمسؤولين عن هذه الاحداث الدامية المروعة . ونرجو ان لا تكون بعض الايدي قد لعبت دورها من وراء ستار في تعقيد الامر ، وجرّ الى هذه النتائج المؤسفة المحزنة لكي يتخذ ذلك ذريعة لخلق جو لاستبقاء الاحكام العرفية ، واعادة فرض الرقابة على الصحف .

ونحن في الوقت الذي نستنكر فيه ازهاق ارواح المسجونين ، واتباع أساليب البطش والارهاب ، نرى من واجبنا ان نؤكد لفخامتكم ان امثال هذه الاحداث تلقي في روع المواطنين كافة ان احكام القانون ، وحقوق المواطنين ، وحياتهم ، بل وحياتهم كلها قد اصبحت في خطر ، وان استبقاء الاحكام العرفية يزيد في قلق الناس لانه يجرىء بعض المفروض فيهم السهر على حفظ النظام ، الى العدوان عليه ، والاعتداء على حياة المواطنين وحقوقهم وحرياتهم ، مما يقلق ضمير الرأي العام ، ويبقي جوا من التوتر .
هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٠ شوال ١٣٧٢هـ ـ ٢٢ حزيران ١٩٥٣م

رئيس حزب الاستقلال : محمد مهدي كبه

الحادثة في مجلس النواب :

لم يقتصر استنكار حادثة سجن بغداد على الهيئات السياسية حسب ، فقد كان رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي في طليعة من استنكره ، وعاب على القائمين به حركتهم ، حتى يؤثر عنه انه لما نقل اليه الخبر قال « سوّوها القواويد » اما وزير الداخلية السيد حسام الدين جمعه فقد كان في خارج العراق يوم حدوث الحادثة ، وكانت وكالة وزارة الداخلية مناطة بنائب رئيس الوزراء علي جودة .

اما في مجلس النواب فقد اجتمع عشرون نائبا وتقدموا بالاستيضاح الآتي في جلسة المجلس الثامنة والثلاثين المنعقدة في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٥٣ م .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم :

نرجو توجيه استيضاحنا التالي الى رئيس الحكومة ، وعرضه على المجلس للمناقشة فيه طبقا للمادتين ١١٥ و ١١٦ من النظام الداخلي ، والمادة ٦٦ من القانون الاساسي .

بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٥٣م تسامع الناس ان اضطرابا وقع في سجن بغداد المركزي ، وان النيران اطلقت على السجناء المحجوزين في القسم السياسي من السجن المذكور ، وقد سقط من جراء ذلك عدد كبير من القتلى والجرحى ، مما اضطربت له الافكار العامة ، واحدث استياء بين الناس . فهل من المالوف مقابلة السجناء العزّل باطلاق النار وهدر الدماء من جراء عدم الرغبة في انتقالهم الى سجن آخر ؟ افما كان بالامكان معالجة الحادث بغير استعمال النار وازهاق الارواح بهذا الشكل من الاستهتار بأرواح المواطنين ؟ وماذا اتخذت الحكومة من التدابير لتعيين المسؤولين عن اصدار الامر باطلاق النار والاستهانة بأرواح المواطنين ؟ وهل يرى المسؤولون ان مثل هذه الاجراءات تليق بحكومة تشعر بمسؤولياتها العامة ؟؟

(التواقيع ٢٠)

وكان قد حضر هذه الجلسة واحد وتسعون نائبا ، فلما تلي الاستيضاح رفضه خمسة وستون نائبا ، معظمهم من الاقطاعيين والمتزّلفين الى الحكومة ، ولم يسمح لاحد بالمطالبة بحقوق القتلى والجرحى . فلما قضت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م على نظام الحكم الملكي واعلن النظام الجمهوري جيء بكل من له علاقة بهذه المجزرة وحوكم امام محكمة خاصة على نحو ما اشرنا اليه قبلا .

حادثة سجن الكوت

استغلت محطات الاذاعة المعادية للعراق « حادثة سجن بغداد » التي وقعت في ١٨ حزيران ١٩٥٣م ، وراح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى ، فاخذت تذيع ما يحلو لها ويطيب من الانباء والتعليقات . وبينما الصحف العراقية ترد على تلك

التخرصات . اذا بحادثة مماثلة تقع في سجن الكوت في ليلة الثالث من ايلول ١٩٥٣م، ويذهب ضحيتها عدد آخر من القتلى والجرحى ، قدّرته المصادر الرسمية بـ (١٠٢) من اصل (١٢١) سجينا .

يقول السيد طاهر القيسي متصرف لواء الكوت في كتابه المرفوع الى وزارة الداخلية برقم ٤١٢ وتاريخ ١٩٥٣/٩/٩م :

« استمر السجناء الشيوعيون على الاضراب عن استلام الارزاق ، مكتفين بما ادّخروه في الايام السالفة ، وتهريج مستمر في الليل والنهار ، بتلاوة الاناشيد الفوضوية ، والاستغاثة من اشياء لفقوها ، وشتائم تكال لرجالات الحكومة ... كل ذلك ورايي مستقر على انهم عزّل من السلاح الا ما ذكرته من وجود بعض الآلات الجارحة والقناني الفارغة ، وان القوت المدّخر عندهم على وشك النفاذ ، وان خير وسيلة نعاملهم بها هي ان نضرب صفحا عن تهريجهم ، ونتركهم وشانهم حتى تضطرهم الحاجة الى الاستسلام بدون عناء او اصطدام . وبالفعل نفدت ذخيرتهم بتاريخ ١/٩/ ١٩٥٣م ... واعلمني مدير السجون العام تلفونيا بان السجناء جميعا استسلموا بدون قيد او شرط ، وطلبوا غذاء فجهزوا بحاجتهم اليومية ، وزرت بناية السجن فأكد لي مدير السجون العام استسلام السجناء ، فقلت له انني اوصي قبل كل شيء بعدم السماح للسجانين او الشرطة ان يدخلوا على المسجونين باسلحتهم » اهـ .

والظاهر انه وقع بعد زيارة المتصرف ما لم يكن في الحسبان اذ حدث حادث مؤسف ابانت عنه الحكومة بهذا البيان :

بيان رسمي :

« قام السجناء الشيوعيون في سجن الكوت باعمال متكررة تخالف قانون ونظام ادارة السجون ، وكان يتزعمهم موشي مناحيم قوجمان . وحسقيل مناحيم قوجمان، ومحمد راضي شبر ، واكرم حسين ، ومحمد عبد اللطيف . وقد بذلت السلطات الرسمية جهودا لحملهم على الكف على مخالفاتهم المستمرة ، ولكنها لم تأت بنتيجة مرضية . وقد آلت حالتهم منذ ١٩٥٣/٨/٢م الى التمرد والعصيان ، واعتدوا في عدة مناسبات على مدير السجن ، وعلى السجانين ، وقد بلغت اصاباتهم من جراء هذا الاعتداء ستا وثلاثين اصابة مختلفة عينتها التقارير الطبية المنظمة في هذا الخصوص ، وان وضعهم هذا حمل ادارة السجون على تطبيق حكم القانون بحقهم ، اسوة بغيرهم من المساجين في السجون الاخرى . وبتاريخ ١٩٥٣/٩/٢م قررت ادارة السجن تفتيش امتعة السجناء وجردها ، واخراج المواد الممنوعة منها ، وتشكلت لجنة من موظفي السجن ، ومن ممثلين عن السجناء عينوهم لهذا الفرض ، بعد ان وافقوا على اجراء هذا التفتيش ، وعند قيام اللجنة باعمالها فقد عثرت على كثير من الآلات الجارحة والرّاضة وغيرها من المواد الممنوعة ، ولما اطلع السجناء على ذلك وقبل انهاء التفتيش ، رفضوا اكمال عملية الجرد ، واقاموا العراقيل امام اللجنة حتى يحولوا

دون اتمام مهمتها ، ولم يكتفوا بذلك بل انهم عارضوا تنفيذ الامر الصادر بتسفير خمسة عشر سجينا من اليهود الشيوعيين الصادر من السلطات المختصة ، ومانعوا في اخراجهم من بينهم ، واتخذوا ذلك ذريعة لهم ، فاعلنوا عصيانهم ، ولم يكتفوا بذلك بل هاجموا قوات الشرطة والسجانين المجردين من الاسلحة النارية بالحجارة ، وما تيسر لديهم من الآلات الراضة والجارحة ، وقد كسروا احد المصابيح الكهربائية اثناء ذلك ، وادى الى قطع التيار الكهربائي وانطفاء الانوار ، فساد الهرج وعمت الفوضى ، واستغل السجناء هذا الموقف فزادوا من شدة مقاومتهم واعتداءاتهم حتى اصيب عدد من الشرطة والسجانين بكسور ورضوض ، واستفز الصراخ البعض من افراد الشرطة ، فهرعوا الى مقرهم الملاصق للسجن ، وجلبوا اسلحتهم ، وتصادموا مع السجناء ، وادى هذا التصادم مع الاسف الى قتل وجرح عدد من السجناء .

وقد باشر حاكم التحقيق اجراء التحقيقات القانونية بحضور المدعي العام ، واصدر امره بتوقيف عدد من افراد الشرطة ، ومعاون القوة السيارة ، وعدد من السجانين ، كما قررت السلطة الادارية سحب يد مدير السجن وثلاثة معاونين شرطة ومامور المركز ، وذلك لتامين سلامة التحقيق . وما زالت التحقيقات مستمرة (١) .

٩/٩/١٩٥٣م　　　　و. مدير الدعاية العام

لجنة تحقيق :

نزلت انباء حادثة « سجن الكوت » على الدوائر العليا في بغداد نزول الصاعقة المحرقة ، ان لم تكن اشد تاثيرا ، ولا سيما وكانت هذه الدوائر قد طلبت بالحاح عدم استعمال السلاح مع المسجونين ، مهما تطور اضرابهم ، وقد سافر المفتش الاداري عبد الحليم السنوي ، ومفتش الشرطة عبد الجبار صدقي ، الى الكوت لاجراء التحقيقات المحلية حول هذه الحادثة ، ورفعا تقريرا مطولا هذا بعض ما جاء فيه :

« بعد ان نجح مدير السجون العام في الكوت باقناع السجناء بالخضوع الى قوانين السجون والتعليمات ، فيما يخص الممنوعات وغيرها ، وموافقتهم على اجراء التفتيش عليهم لهذا الغرض ، بدىء بهذا التفتيش في حوالي الساعة الثانية بعد ظهر يوم الاربعاء المصادف ٢/٩/١٩٥٣ من قبل مدير السجن وماموره ، بحضور معاون الشعبة الخاصة ، لغرض افراز ما يعثر عليه من مطبوعات ، وصور ، ونشرات ، مع العدد الكافي من السجانين . وفي حوالي الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، اتفق متصرف اللواء ، ومدير السجون العام ، بضرورة وفائدة ادخال قوة كافية من افراد الشرطة الى داخل السجن ، مجردين من السلاح ، ومجهزين بالعصي ، مع الاوامر المشددة لهم بانهم حتى في حالة اضطرارهم على استعمالها ، فعليهم ان لا يضربوا الا على الارجل ، ويتحاشون الضرب على الاماكن الخطرة من الجسم . وعلى هذا بدىء بادخال قوة من الشرطة الى السجن بصورة تدريجية ، لتامين عدم اثارة السجناء ،

---

(١) جريدة « الحوادث » الرقم ٣١٩٨ الصادر بتاريخ ١٠ ايلول سنة ١٩٥٣ م .

وتم ادخالهم في الساعة الثامنة مساء فكان عددهم ٢٧ شرطيا من القوة السيارة و ٣١ شرطيا من قوة الشرطة المحلية ، بالاضافة الى قوة السجانين وعددها ٤٠ سجانا ... انتهت عملية التفتيش في حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف ليلة ٢ ـ ٣/ ١٩٥٣/٣م بدون وقوع اي حادث ، وقد جمع المساجين في ساحة السجن امام المضاجع رقم ٣ و٤ في يمين الداخل الى السجن ، وبعد انتهاء هذه العملية بنجاح ، طلبت سلطات السجن من المساجين تسليم ثلاثة سجناء اعتياديين فسلموهم بعد جدل بسيط . ثم قامت سلطات السجن باخراج اثنين من زعماء المساجين الشيوعيين ، وارسلتهما مع الثلاثة الآخرين الى ثكنة الشرطة الخيالة . الا ان سلطات السجن لم تكتف بذلك ، خصوصا بعد الارهاق الذي اصاب المساجين ، ومن قام بعملية التفتيش المضنية التي استغرقت ما يزيد على الـ ١٣ ساعة ، وانما تليت على السجناء قائمة باسماء ١٥ سجينا يهوديا طالبة منهم اخراجهم لغرض تسفيرهم ، فامتنعوا عن ذلك، واصروا على لزوم اعادة ممثليهم الاثنين اللذين اخرجا ولم يعودا ... وجرت مشادة كلامية بينهم وبين مدير السجن ادت الى تجاسر بعض المساجين على مدير السجن بالكلام ، وعند ذاك بدأ الاصطدام بين المساجين وقوة الشرطة ، والسجانين ، اذ رشق المساجين القوة بالحجارة ، وحصل انطفاء الضوء ، وبدات المعركة ، واخذ بعض افراد الشرطة والسجانين بالخروج من السجن ، ثم بدا اطلاق رصاص من بنادق ورشاش ومسدسات ، واستمرت المعركة ما لا يقل عن ٢٥ دقيقة ، فاسفرت عن قتل ثمانية من المساجين ، وجرح ٩٤ ولم يقتل من الشرطة احد ، وانما جرح ١٢ شرطيا ، ولم يقتل من السجانين احد وانما جرح ١٦ سجانا . وكان عدد المساجين ١٢١ فيكون تسعة عشر سجينا فقط قد نجا من الموت او الجروح » (١) .

هذا ملخص الحادث على ما وصفته اللجنة التي اشرنا اليها ، وقد سحبت ايدي مدير سجن الكوت ، ومعاون مدير الشرطة ، وبعض المفوضين عن العمل ، وتم توقيف عدد من المفوضين ، والسجانين ، وافراد الشرطة الذين اتهموا باطلاق النار على المسجونين ، وسببوا الوفاة لهم ثم اطلق سراحهم بعد مدة .

احتجاج لحزب الاستقلال :

قلنا ان الحزبين السياسيين المعروفين : حزب الاستقلال ، والحزب الديمقراطي الوطني لم يعترفا بشرعية الحل الذي صدر بحقهما ، فرفع رئيس حزب الاستقلال المذكرة الآتية الى :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

كان حزب الاستقلال قد قدم لفخامتكم مذكرته المؤرخة في ٢٢ حزيران ١٩٥٣م، بشأن الحوادث التي وقعت في سجن بغداد يوم ١٩٥٣/٦/١٨م ، وذلك بعد ان اعلنت

---

(١) نشر تقرير اللجنة كاملا في جريدة « الدفاع » العدد ٣٠٦ الصادر بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٥٣ م .

الحكومة بيانها بهذا الصدد يوم ١٩٥٣/٦/١٨م ، وبدلا من ان تلتفت الحكومة الى ما جاء في تلك المذكرة من مطالب تعبر عن الشعور العام لضمان سلامة التحقيق ، ومحاسبة المسؤولين عن ازهاق ارواح المسجونين أمام المحاكم الجزائية الاعتيادية بصورة علنية ، تضمن معرفة بواعث تلك الحوادث ومسببيها ، وتيسر اطلاع الراي العام على جريان المحاكمات بشأنها ، فان التكتم قد احاط بها وما زالت التحقيقات (مستمرة) حتى اليوم .

فلم يكن عجيبا بعد ذلك التغاضي عن محاسبة المسؤولين ، ان تتعاقب الحوادث في السجون ضد هؤلاء الذين يعتبرون وديعة لدى الحكومة ، حتى جاءت حوادث يوم ١٩٥٣/٩/٢ الدامية في سجن الكوت بشكل من البشاعة والفظاعة ، بحيث لم تستطع الحكومة ان تكتم امرها اكثر من اسبوع واحد ، فلم تر مفرا من اذاعة بيان بشأنها في ١٩٥٣/٩/٩ بعد ان انتشر خبرها بين الناس ، واحدث استياء عاما . وهذا البيان جاء غامضا وملتويا يثير التشكيك في كل ما سرد فيه لتبرير هذه الحوادث ، بل يذهب الى حد تصوير الروح السائدة بين افراد قوة الامن بصورة الروح القبلية الابتدائية ، حيث يستفز الافراد بسهولة ، فيندفعون للاجرام دون ريبة ولا التفات الى قانون ، ولا تقيد باوامر تصدر من رئيس مسؤول ذي صلاحية باصدارها . فقد جاء في البيان الحكومي المشار اليه حرفيا ما يلي :

« استفز الصراخ البعض من افراد الشرطة ، فهرعوا الى مقرهم الملاصق السجن ، وجلبوا اسلحتهم ، وتصادموا مع السجناء ، وادى هذا التصادم مع الاسف الى قتل وجرح عدد من السجناء » .

ان ذلك يدل بصراحة مؤلمة على ان قوات الامن قد اصبحت ترى في العدوان على ارواح المسجونين ضربا من ضروب « الغزو » الذي يباهى به ، ولا يحاسب عليه ، بل يتوقع القائمون به الثناء على ما يرتكبون من جرائم ، وتلك حالة بالغة الخطورة لا تتنافى مع المفاهيم الانسانية فقط ، بل تجعل من هذه القوات اداة للفوضى ، وتدل في الوقت نفسه على ان القانون ، وما يتطلبه من حماية ارواح الناس عامة،والمسجونين الذين هم وديعة الحكومة خاصة ، كل ذلك اصبح شيئا لا يعبأ به احد ، ولا يتقيد به ابسط المكلفين بتنفيذه .

واذا كان ثمة خطة مدبرة لارهاب الناس بهذا الاسلوب البشع ، او لافناء هؤلاء المسجونين ، فان الجرائم التي ترتكب لتنفيذ هذه الخطة انما تستفز الناس الى ابعد حد ، وتجلب العطف على المسجونين ، وبذلك لا تظفر الحكومة بغير رد الفعل تجاه هذه التصرفات غير القانونية وغير الانسانية .

لذلك كله يستنكر حزب الاستقلال هذه السياسة التعسفية ، التي تكررت مظاهر تطبيقها في السجون بأشكال تزداد فظاعة مرة بعد اخرى ، ويطالب الحزب باجراء تحقيق عاجل سليم في هذا الحادث ، وانزال العقاب بالمسؤولين عنه ، ويصر على رايه الذي ابداه في مذكرته السابقة ، بضرورة اجراء المحاكمة امام المحاكم الاعتيادية ، كما

يرى الحزب من واجبه ان يشير الى ان استمرار الاحكام العرفية كان من اهم العوامل التي شجعت على هذا الانحراف ، وعلى ظهور هذه التصرفات الفوضوية من جانب المكلفين بحفظ الامن ، والسهر على سلامة ارواح الناس ، وحقوقهم وحرياتهم .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام .

محمد مهدي كبه : رئيس حزب الاستقلال

بغداد في ٣ محرم الحرام ١٣٧٣هـ ـ ١٢ ايلول ١٩٥٣م .

استقالة الوزارة

شعرت الهيئات السياسية العليا ان الانتخابات التي اجرتها « وزارة نور الدين محمود » لم تخل من تدخل وتزييف ، واتهمت السلطات المسؤولة بانها كانت توقف بعض الذين يرشحون انفسهم دون موافقتها ، مستغلة الاحكام العرفية المعلنة ، حتى اذا انتهت مدة الترشيح ، امرت بتسريحهم ، لهذا قاطعوها ، فخلا المجلس الجديد من المعارضة ، وهو ما لا تقره النظم الديمقراطية الصحيحة ، فاصبح حل هذا المجلس مطلبا اساسيا لاكثر من هيئة سياسية دعيت الى تسنم كراسي المسؤولية بعد استقالة تلك الوزارة .

وكان السيد جميل المدفعي ـ الذي الف الوزارة بعد استقالة وزارة السيد نور الدين محمود ، قد اعرب عن رغبته في التخلي عن الحكم بعد حفلات التتويج مباشرة(١) ولكن ظروفا قاهرة اضطرته الى الاستمرار فيه لمدة اطول حرصا على المصلحة العامة .

وقد عقد اجتماع في « سرسنك » في اول ايلول ١٩٥٣م ـ حيث يصطاف جلالة الملك وولي عهده ـ لبحث موضوع تاليف وزارة تخلف وزارة السيد المدفعي ، بعد ان زعزعت الثقة بها حادثة سجن بغداد ، التي شرحنا امرها في الصفحات المتقدمة ، فاشار السيد محمد الصدر بحل مجلس النواب ، والشروع في انتخاب مجلس جديد على يد وزارة جديدة محايدة ، اذا اريد الاستقرار للبلاد، والتعاون بين الجميع على ما فيه المصلحة العامة ، وايد السيد حكمة سليمان هذا الراي واضاف اليه : انه ينبغي استبعاد كافة النواب الحاليين عن المجلس الجديد ، لتظهر وجوه جديدة تتالف منها الوزارة المنتظرة ، ولكن فكرة الحل استبعدت الى حين . فما كاد المدفعي، والذين حضروا « مصيف سرسنك » يعودون الى بغداد ، حتى وقعت « حادثة سجن الكوت »

---

(١) لانه كان متضايقا من تصرفات خليل كنه ، واكثرها عفوية بحكم طبيعته الجانة ، ولكن كان باستطاعته ان يقيله باي شكل كان . وبحضوري قال له نوري السعيد ـ وخليل منسوب اليه ، ولولاه لما جاء به المدفعي الى الوزارة ـ بانه يستطيع الاستغناء عنه ، او عن ضياء جعفر ، او اي وزير اذا كان غير مرتاح منه ، ولكن كان مصرا باعتباره تعبان ويفضل الراحة .

(احمد مختار بابان في رسالته الى المؤلف في ٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٤ م)

في ليلة الثالث من ايلول ١٩٥٣م فادرك المدفعي ان الحالة اصبحت لا تطاق ، واسرع فتقدم بكتاب استقالة وزارته وهو :

سيدي صاحب الجلالة ايده الله .

بعد الابتهال الى الله ان يحرس جلالتكم بعين عنايته ، اتقدم برفع استقالتي من منصب رئاسة الوزراء ، وذلك للاتعاب التي صرت اشعر بتاثيرها على اداء واجب خدمة جلالتكم ، واني دائما ذلك العبد المخلص .

١٥ ايلول ١٩٥٣م

رئيس الوزراء : جميل المدفعي

فلما اتجهت النية الى تكليف الدكتور محمد فاضل الجمالي بتاليف الوزاره الجديدة ، مع الابقاء على مجلس النواب القائم ، رد صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

عزيزي جميل المدفعي

تسلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٥ ايلول ١٩٥٣م . واني مع اظهار اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا يسعني الا الاعراب عن مزيد تقديري وشكري لكم ولزملائكم ، للخدمات القيمة التي اديتموها لخير البلاد . واننا لواثقون بان البلاد سوف لا تحرم من الاستفادة من اخلاصكم وحسن تجاربكم في شتى الظروف والاحوال .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٣ الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ الميلادية .

فيصل

اهم القوانين التي شرعها المجلس

١ ــ رد جنسية عراقية :

كانت وزارة المدفعي الخامسة قد اسقطت الجنسية العراقية عن بعض القوميين العرب كالدكتور احمد قدري ، والدكتور عبد العزيز الكنفاني والاستاذين الكبيرين : ساطع الحصري ، ومحمد درويش القدادي ، اثر احتلال الجيش البريطاني للعراق ، بعد حوادث الشهرين : نيسان ومايس ١٩٤١م ، و « بالنظر الى ما للسيد ساطع الحصري ، والسيد درويش القدادي ، والدكتور عبد العزيز الكنفاني من خدمات طويلة ومجيدة في مضمار الخدمة العامة ، وبث الروح الوطنية والعلمية والقومية في هذه البلاد ، فقد وجد ان حرمانهم من الجنسية العراقية التي اسقطت عنهم في ظروف خاصة ، لا يستقيم وما قدموه من خدمات » لهذا صادق مجلس النواب في جلسة ٢٢ نيسان ١٩٥٣م على لائحة قانون رد الجنسية العراقية الى هؤلاء بعد قراءة اسبابها المذكورة .

٢ ـ الكويتيون والعقارات :

اقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٥٣م ، لائحة قانونية تجيز للكويتيين شراء الاملاك والعقارات في العراق ، عدا الاراضي الزراعية ، لما لهذا النوع من الاراضي من اسلوب خاص .

٣ ـ حول حوادث نيسان ومايس ١٩٤١م :

كانت المجالس العرفية قد ضمنت القائمين بحوادث الشهرين : نيسان ومايس سنة ١٩٤١م اكثر من مليون ونصف المليون دينار ، عن الاضرار المالية والعسكرية التي لحقت البلاد من جراء تلك الحوادث ، فصادرت املاك المحكومين لهذا الغرض .

ولما اتضح لها بان هؤلاء لم يتحملوا هذا الغرم بالتساوي ، وانه مرت مدة طويلة على تلك الحوادث ، ولم يبق موجب للتعويض ، تقدمت بلائحة قانونية تجيز رد الاموال المصادرة الى الذين نفذت فيهم احكام المجلس العرفي .

وقد اقر مجلس النواب هذه اللائحة في ٢٨ نيسان ١٩٥٣م ، وشكر للوزارة صنيعها الجميل في هذا السبيل ، وان حرمت اللائحة السيد رشيد عالي الكيلاني من هذا الحق ، على اساس ان حكم الاعدام الصادر بحقه لم ينفذ نتيجة لالتجائه الى المملكة العربية السعودية ولان الامير عبدالاله كان حاقدا عليه الحقد كله .

٤ ـ الغاء ضريبة الحراسة :

اقر مجلس النواب في ٢٢ نيسان ١٩٥٣م لائحة قانون الغاء رسم الحراس الليليين لسنة ١٩٢٤م « بالنظر الى ان استيفاء رسم الحراس الليليين لا يأتلف ولما هو منوط بالحكومة من واجب محافظة الامن واحلال الطمأنينة بين السكان » فكانت التفاتة حسنة قوبلت بالحمد والثناء من كافة الصنوف لا لان المطالبة بهذه الرسوم كانت تزعج الناس حسب بل لانها موروثة من عهد لم يكن فيه للحكومات حرمة او هيبة .

الوزارة الحادية والخمسون :

٧ المحرم ١٣٧٣ ــ ٢ رجب ١٣٧٣
١٧ ايلول ١٩٥٣ ــ ٨ اذار ١٩٥٤

الوزارة الجمالية الاولى



الدكتور محمد فاضل الجمالي

ولد في مدينة الكاظمية سنة ١٣٢١ هـ (١٩٠٣ م)
الف وزارتين متعاقبتين هما :
١ ــ الوزارة الاولى تألفت في ١٧ ايلول ١٩٥٣ م واستقالت في ٢٧ شباط ١٩٥٤ م
٢ ــ الوزارة الثانية تألفت في ٨ اذار ١٩٥٤ م واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٥٤

توطئة

كانت حادثتا اطلاق النار على المحجورين في سجني بغداد والكوت في ١٨ حزيران و ٣ ايلول عام ١٩٥٣م ، عملا استفزازيا اقام العراقيين واقعدهم في مختلف ديارهم ، وادى الى زعزعة الثقة في « الوزارة المدفعية السابعة » ان لم يكن السبب المباشر في سقوطها ، ولا سيما بعد ان تسربت انباء المجزرة الى الصحف الاجنبية وسائر المحطات اللاسلكية . وكان رئيس مجلس النواب الدكتور محمد فاضل الجمالي قد صحب الملك فيصل الثاني ، وولي عهده الامير عبدالاله في سفرهما الى « بحيرة كلشين » على الحدود العراقية ــ الايرانية للاستجمام ، وهو مشبع بالافكار التي كانت تراوده عن

الدور الذي يستطيع العراق ان يلعبه في العالم العربي ، وفي سياسة الشرق الاوسط.
وفي ذات ليلة ساله الملك عن بعض الاوضاع العامة ، وعن بعض الاشخاص الذين يرغب في التعاون معهم ، فيما اذا كلف بتأليف وزارة جديدة ، تخلف وزارة المدفعي المزعزعة، وعن السياسة التي سينتهجها في الحقلين الداخلي والخارجي ، فاجاب عن ذلك كله بما اقتضاه الحال .

وفي ١٥ ايلول ١٩٥٣م استقالت « الوزارة المدفعية السابعة » وبدات الاستشارات حول من يؤلف الوزارة الجديدة . كان من راي « السيد محمد الصدر ان يكون رئيس الوزراء الجديد من غير الرؤساء السابقين ، كما اقترح ضرورة حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة » (١) كما كانت اكثرية الآراء تقول بضرورة حل مجلس النواب القائم ، الذي جمعته « وزارة نور الدين محمود » في ظل الاحكام العرفية المعلنة في حينه ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، تتجلى فيه حرية الانتخابات ، ويمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، وينفس عن الاهلين بعض التنفيس . ولما جاء الدور للجمالي قال : انه يخالف من يرتأي حل المجلس القائم ، الذي اختبره بنفسه ، بصفة كونه رئيسا له ، ووجد فيه من الحيوية والتعاون ما لا يستهان بهما ، فصادفت آراؤه هوى في نفسي الملك وولي عهده ، اذ كانا يريان هذا الراي (٢) فرست رئاسة الوزارة عليه ليفتح صمام الامان بعد تصاعد السخط الشعبي العام « والجمالي سياسي نشط محب لذاته ، له نظريات وآراء سياسية معروفة ، كما مثل العراق في هيأة الامم المتحدة » (٣) مرارا وعلى هذا وجه اليه كتاب الاسناد الآتي (٤) :

---

(١) من مذكرات احمد مختار بابان المخطوطة .

(٢) من حديث للدكتور الجمالي مع المؤلف .

(٣) خليل كنه في كتابه « العراق : امسه وغده » ص ١٥٨ .

(٤) تفضل السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي فكتب الينا في الثاني من آب ١٩٧٤ وصفا دقيقا لكيفية تأليف وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي ، قال :

طلب مني الامير عبد الاله « تلفونيا من سرسنك ان اطلب من رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وفاضل الجمالي رئيس مجلس النواب ، وحكمة سليمان ... وفعلا ذهبنا بطيارة خاصة الى مطار بامرني ومن ثم الى سرسنك وحصل الاجتماع هناك . واعتقد ان الجمالي كان مصطافا آنذاك في سرسنك ... وكل من المستشارين كان يبدي رايه بتحفظ ولا يذكر اسما معينا ، ويتركون الاختيار الى الملك الا حكمة سليمان كان يقول بصراحة : فليأت نوري السعيد ، لان حكمة كان يعتقد ان نوري هو المطلوب ضمنا ، وكل هذه الاجراءات والمداولات هي شكلية . وكان مخطئا جدا بتخمينه ، ولم يكن هناك اي اتجاه في ذلك الوقت لتوجيه الرئاسة الى نوري السعيد ، ولم يطلب حتى للاستشارة معهم . وجميل المدفعي كان يفضل السكوت وترك الاختيار لجلالة الملك ، ولكنه يفضل ان يكون الرئيس الجديد مقبولا من الراي العام من غير طبقة الرؤساء السابقين . والجمالي لم يبد رأيا . الا المرحوم السيد محمد الصدر فكان صريحا فقال : انه يفضل الاختيار من غير الشخصيات التي لم يسبق لها اشغال رئاسة الوزراء ، وان يكون نزيها وخبيرا الى آخره ، وعنصرا جديدا ، وطلب حل المجلس ، واتذكر عبارته هذه « ملك جديد فكل شيء يجب ان يكون جديدا » فعارضه الجمالي ولم يتفق معه على حل المجلس وقال بالحرف : ان المجلس النيابي هو مجلس الملك ويؤيد كل رئيس وزراء يختاره الملك . والمجلس آنذاك كان مجلس نوري

وزيري الافخم محمد فاضل الجمالي .

بناء على استقالة فخامة السيد جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا ان نعهد اليكم بتاليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم الحرام سنة١٣٧٣ الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٣ الميلادية .

فيصل

هيئة الوزارة

واختار الجمالي زملاءه من اصحاب يغلب عليهم عنصر الشباب والحيوية ، وتشيع عنهم الكفاءة والنزاهة ، مع قلة الخبرة ، تاركا للملك اختيار وزير للدفاع من لدنه مباشرة ، بصفة كونه « القائد الاعظم للقوات المسلحة » فاختار الامير عبد الاله حسين مكي الخماس وزيرا للدفاع ، فتالفت الوزارة على النحو الآتي :

١ ــ محمد فاضل الجمالي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة.
٢ ــ محمد علي محمود : نائبا للرئيس .
٣ ــ علي حيدر سليمان : وزيرا للاعمار .
٤ ــ عبد الكريم الازري : وزيرا للمالية .

السعيد ، وكلهم تقريبا من حزبه . وطبعا هذا الراي يلائم نوري السعيد وقد يلائم الامير عبد الاله ايضا ، ولم اشعر انا شخصيا في تلك الاجتماعات ان هناك اتجاها نحو اختيار فاضل الجمالي الى رئاسة الوزارة. ثم عدنا الى بغداد والجمالي بقي معهم في سرسنك ... طلب مني الملك ، بعد عودته الى بغداد ، ان اجمع في قصر الرحاب كلا من رئيسي الاعيان والنواب ، ورئيس الوزراء جميل المدفعي ، وان احضر معهم ، ولم يحضر اي شخص آخر غير ما ذكرت ، وفتح الملك الموضوع وطلب من الحاضرين ان يختاروا الشخص الذي يخلف رئيس الوزراء ... وبعد تصفية الاسماء والغربلة ، بقي اسمان للترشيح وهما : فاضل الجمالي واحمد مختار بابان ، طبعا بقينا ساكتين ، ولكن الصدر اخذ يشيد ويمدح كل واحد منا نحن الاثنين ... وبعد ان توصلوا الى هذه النتيجة انفض الاجتماع وذهب كل من جميل المدفعي والجمالي الى دورهم وبقي الصدر حيث اختلى بالملك . وبعد دقائق قال الملك : « افضل تكليف الجمالي بتاليف الوزارة ». واعتقد ان الامير عبد الاله لم يكن متحمسا للجمالي ، وبصفتي رئيس ديوان الملك ، رايت من واجبي ان اذكره اذا كان يرى لزوما للاتصال بنوري السعيد ، اذ ليس من المصلحة اهماله وعدم اخباره ، وهو صاحب الاكثرية في مجلس النواب . ومن راي الجمالي الحسن النية والصادق الطوية ان المجلس ، وعلى راسه نوري السعيد ، سوف يؤيده ، ولكن حسب خبرتي ان تعيينه هذا المفاجىء سوف يسبب له المتاعب، وسوف لا يرتاح من نوري . ومن المصلحة العامة ومصلحة الجمالي ابديت هذه الملاحظة ، فطلب مني الملك ان استدعي نوري السعيد ، وفي نفس الوقت استدعى الجمالي ثانية فحضر نوري قبله بدقائق وعندما وصل ، اخبره الملك لا مستشيرا وانما كقرار منه : « اني نسبت تكليف الجمالي بتشكيل الوزارة وسياتي الان لافاتحه » فوقع الخبر كالصاعقة على نوري السعيد مما اوجب استغرابنا فصار عصبيا الى درجة فقد نفسه باته بحضرة الملك » . اه .

٥ ــ جميل الاورفلي : وزيرا للعدلية .
٦ ــ عبد المجيد القصاب : وزيرا للمعارف .
٧ ــ عبدالله بكر : وزيرا للخارجية .
٨ ــ حسين مكي خماس : وزيرا للدفاع .
٩ ــ عبد المجيد عباس : وزيرا للمواصلات .
١٠ ــ عبد الرحمن الجليلي : وزيرا للاقتصاد .
١١ ــ حسن عبد الرحمن : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
١٢ ــ عبد الامير علاوي : وزيرا للصحة .
١٣ ــ عبد الغني الدلي : وزيرا للزراعة .
١٤ ــ أركان عبادي : وزيرا بلا وزارة .
١٥ ــ صادق كمونة : وزيرا بلا وزارة .
١٦ ــ محمد شفيق العاني : وزيرا بلا وزارة (١) .
١٧ ــ روفائيل بطي : وزيرا بلا وزارة .

وكان (الجمالي) قد طلب الى السيد سعيد قزاز الاشتراك في وزارته فاعتذر، فاتجهت النية الى اشراك عمر نظمي بدله ، واذا بجهات عليا تصر على ضرورة اقناع القزاز بالاشتراك ، وفي يوم ١٩ ايلول صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية الى سعيد قزاز فتكامل بذلك عدد اعضائها ، وكان من راي السيد ناجي شوكت ان عدم اشراك احد اتباع نوري السعيد في هذه الوزارة ادى الى غضبه وسفره الى الخارج .

وكان رئيس الوزراء قد القى الكلمة الآتية في حفلة الاستيزار :

« ارجو ان ترفعوا لسيدي صاحب الجلالة عظيم شكري وامتناني على ثقته الغالية التي تفضل جلالته فمنحني اياها ، تلك الثقة التي ساعدها مستندا قويا في قيامي . انا وزملائي ، بمسؤوليات الحكم ، واساله تعالى ان يوفقنا الى القيام بالاعمال التي ترضي الله وترضي صاحب الجلالة الملك المفدى ، وتطمئن غايات الامة ومقاصدها السامية . هذا واكرر شكري وامتناني لصاحب الجلالة الملك المعظم » .

ثم خاطب الحاضرين قائلا :

« وانتم ايها السادة : ارجو ان تؤازرونا فيما وطدنا العزم عليه ــ بعد الاتكال على الله والاستناد الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ــ من الاعمال الاصلاحية ، والخدمات السريعة التي تتطلبها حاجات البلاد وامانيها العزيزة ، واذكركم جميعا ، ولا سيما اخواني الموظفين ، بان الامة الكريمة تعرف للمحسنين احسانهم ، وتقدّر للعاملين المخلصين عملهم واخلاصهم ، واننا نعتقد يقينا بان الكفاءة والاخلاص يجب ان

(١) كان الدكتور الجمالي قد اقترح استيزار الاستاذ عبد الرحمن البزاز في وزارة الا ان المقامات العليا لم تستسغ هذا الاقتراح فاختير السيد محمد شفيق العاني بدلا عنه وكلاهما من القانونيين اللامعين .

ننالا ما يستحقانه من اعتبار وتقدير . هذا وان من اثمن ما يعتز به الانسان في هذه الحياة ، راحة الضمير التي تنبعث عن الشعور بالاخلاص ، والتفاني في الخدمة ، والتضحية في سبيل سعادة المجموع وتقدمهم .

« أيها السادة : يجب علينا ان نعمل متآزرين لاحلال الرفاه والطمأنينة في ربوع بلادنا العزيزة ، ولتحقيق غايات العراق والامة العربية ، ونيل الاماني القوميةالمقدسة، ونشر انوار العلم والحرية والاخاء بين جميع افراد الشعب . كما يجب علينا انتعاون لصد كل من يعكر صفو الامة وسيادتها ، ويسيء الى النظام والحرية والعمل الجدي المنتج .

« والله اسأل ان يوفقنا جميعا للعمل لما فيه خير الامة وسعادة الوطن تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى والله ولي التوفيق » (١) . اهـ .

الغاء الاحكام العرفية

كانت وزارة « نور الدين محمود » قد اعلنت الاحكام العرفية في لواء بغداد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، على النحو الذي فصلناه في المجلد الثامن من هذا الكتاب، فلما انتهت ايام تلك الوزارة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣م ، وقامت الوزارتان المدفعيتان: السادسة والسابعة مقامها ، توقع الناس ان تلغى الاحكام المذكورة ، لانتفاء الغاية التي اعلنت من اجلها ، ولكن المدفعي ابى ان يفعل ذلك ، على الرغم من تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في ٢ ايار ١٩٥٣م . فلما آلت الوزارة الى الدكتور الجمالي وتقرر التنفيس عن الشعب ومنح البلاد بعض حرياتها ، استصدرت الوزارة هذه الارادة :

نحن فيصل الثاني ملك العراق .

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضهوزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، اصدرنا ارادتناالملكية:

اولا ــ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في لواء بغداد بموجب الارادة الملكية المرقمة ٧٧٠ والمؤرخة ١٩٥٢/١١/٢٣م .

ثانيا ــ بالغاء الارادة الملكية المرقمة ٧٧٠ والمؤرخة ١٩٥٢/١١/٢٣م .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من محرم سنة ١٣٧٣هـ واليومالخامس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٣م .

تواقيع الوزراء   رئيس الوزراء : محمد فاضل الجمالي   فيصل

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٢ الصادر بتاريخ ١٨ ايلول ١٩٥٣ م .

وقد اذاع رئيس الوزراء ، بهذه المناسبة ، البيان الآتي من دار الاذاعةاللاسلكية:

اخواني مواطني الكرام : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد سمعتم نص الارادة الملكية السامية بالغاء الاحكام العرفية . ويسرني ان اذيع عليكم انه منذ ان تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى فعهد بالمسؤولية الى الوزارة القائمة ، كان موضوع اعادة الحريات العامة للشعب ، وارجاع الحياة السياسية الى سيرتها الطبيعية ، موضع اهتمامها البالغ وتقديرها التام . لذلك بادرت الوزارة الى دراسة كل ما يتعلق بالاحكام العرفية ، وما نتج عن اعلانها من تعطيل للحياة الحزبية ، وفرض الرقابة على الصحف ، وغير ذلك مما تقتضيه طبيعة الحكم العرفي ، فقررت في اجتماعها الاول رفع الرقابة عن الصحف ، تمهيدا للخطوات الاخرى التي تتعلق بهذا الموضوع . ولما رات الوزارة غموضا في نص من نصوص مرسوم الادارة العرفية ، يتصل ببعث الحياة الحزبية ، احالت معالجة امر الغموض الى ديوان التفسير الخاص ، وهو المرجع المختص بذلك ، فاصدر قراره الذي نشر في حينه على الراي العام .

ولما كان الغاء الاحكام العرفية موضع اهتمام الوزارة ودرسها منذ توليها المسؤولية ، فيسرني ان اعلن للشعب الكريم ان مجلس الوزراء — بعد وقوفه على حالة الامن في البلاد ، والاحاطة بمقتضيات حفظ النظام فيها — قد قرر الغاء الاحكام العرفية ، وصدرت الارادة المطاعة بذلك كما تليت عليكم .

والآن وقد عادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، وفقا لما تعتبره الوزارة الحاضرة اولى الخطوات في سبيل قيامها بما تهدف اليه من اجراء عاجل في اعمال الاصلاح الشامل والخدمة العامة ، فقد اصبح من واجب الشعب الكريم ان يفسح المجال للحكومة لتواصل جهودها في سبيل اداء واجباتها الكثيرة الشاقة ، وذلك باحترام القوانين ، والحرص على الامن والنظام في البلاد ، والعمل على تحقيق كل ما يزيد الالفة والتعاون بين الشعب والحكومة .

واننا لواثقون بان الشعب الواعي ، الذي يحرص على حرياته وحقوقه ، لن يترك مجالا لاي فرد او اية فئة لتعكير صفو السلامة العامة ، وان الحكومة التي تعتبر صيانة الامن من اولى واجباتها الاساسية ، تعلن — في الوقت الذي تقدم فيه على اتخاذ هذه الخطوات — انها لن تتردد في اتخاذ جميع الاجراءات التي تتطلبها مقتضيات الامن ، اذا اضطرت لذلك « لا سمح الله » .

والله اسأل ان يوفق الجميع لما فيه الخير والسداد تحت ظل صاحب الجلالة الملك والسلام عليكم (١) .

---

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد الاول الصادر بتاريخ ٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٣ م .

الاحزاب تستانف نشاطها

لما الف نور الدين محمود وزارته العسكرية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م، واعلن الاحكام العرفية في اليوم التالي ، اصدر قائد القوات العسكرية المرابطة امرا بغلق حزب الاتحاد الدستوري ، وحزب الامة الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، وحزب الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي ، فاعتبرت الاحزاب المذكورة انفسها قائمة ، وصارت تطالب بالغاء الاحكام المذكورة ، وتحتج على تعطيل اعمالها . فلما الف الجمالي وزارته ، احال تفسير قرار القائد العسكري على ديوان التفسير الخاص ليقول كلمته في الموضوع ، فاصدر الديوان القرار الآتي :

نص القرار :

بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ ايلول سنة ١٩٥٣م، على اقتراح الوزير المختص ، لتشكيل ديوان التفسير الخاص برئاسة السيد انطوان شماس نائب رئيس محكمة التمييز ، وعضوية السادة : حسن رضا ، وعبد الجبار التكرلي ، وحمدي صدر الدين ، اعضاء محكمة التمييز ، ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية ، وجلال خالد مدير الداخلية العام ، واحمد السعدي مدير المالية العام ، لتفسير الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م (١) التي نصت على « منع اي اجتماع عام وحله بالقوة ، وكذلك منع اي ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة » وقد جاء هذا النص بعد بحث هذه المادة عما يجوز لقائد القوات العسكرية ان يتخذ من التدابير التي عددت في فقرات المادة المذكورة ، الا ان هذه الفقرة ، اي الفقرة الثامنة ، لوحظ فيها غموض اذ جاءت فيها كلمة « وحله » مرتين الاولى كانت عن الاجتماع في صدر الفقرة ، والثانية جاءت بعد عبارة « منع اي ناد او جمعية او اجتماع وحله بالقوة » فهل يقصد بكلمة وحله الثانية ، حل الاجتماع فقط ، او حل النادي والجمعية ايضا ؟ هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان حالة الغاء الاحكام العرفية ، وما يطرا بعد الالغاء على تدابير قائد القوات العسكرية ، التي اتخذها اثناء نفاذ الاحكام العرفية ، فهل ان مجرد الغاء الاحكام العرفية يؤدي الى عودة النادي او الجمعية الذي اتخذ التدبير بحقه الى سابق وضعه قبل اعلان الاحكام العرفية ؟ ام يعتبر ذلك التدبير منهيا لشخصية النادي ، او الجمعية الحكمية ـ اي مبطلا لرخصتها ؟ ـ فقد اجتمع الديوان وبعد المداولة في الموضوع قرر بالاكثرية ما يأتي :

(١) ان المراد من عبارة « منع اي ناد او جمعية ... » هو اصدار الامر بايقاف اعمال النادي ، او الجمعية ، لضمان عدم قيام ذلك النادي او تلك الجمعية بنشاط ما قد يخل بالامن العام . اما « الحل بالقوة » فهو عمل مادي يؤديه استخدام القوة

---

(١) نص مرسوم الادارة العرفية في « تاريخ الوزارات العراقية » ٤/١٠٨ ـ ١١٢ .

تنفيذا لامر المنع ، ويشمل تفريق الاجتماعات الخاصة او العامة التي ينظمها النادي او الجمعية ، واخراج المجتمعين من محل الاجتماع . اما الحل بمعنى انهاء الشخصية المعنوية للنادي أو الجمعية ، وتصفية ممتلكاتها ، فلا يدخل ضمن نطاق هذه النصوص ، التي تهدف الى اتخاذ تدابير احتياطية لصيانة الامن العام فقط .

(٢) وفي حالة الغاء الاحكام العرفية ، تعود النوادي ، والجمعيات ، الى ما كانت عليه قبل بيان قائد القوات العسكرية بلواء بغداد ، ولا يعتبر البيان منهيا للشخصية الحكمية للنادي او الجمعية » (١) .

وقد خالف هذا القرار السيد احمد السعدي مدير المالية العام .

ويقول وزير العدلية السيد جميل الاورفلي في ص ١٢٨ من مذكراته « لمحات من ذكريات » :

« وقد لامني نوري السعيد على هذا القرار ، معتقدا باني قد مارست ضغطا على اعضاء الديوان للاستحصال على هذا القرار . فقد كان على ما يبدو لا يرغب في اعادة الاحزاب الى ممارسة اعمالها السياسية ، ويفضل ابقائها معطلة تخلصا من مشاكلها . ويعلم الله باني لم أتدخل في اتخاذ هذا القرار تاركا للحكام حرية اعطاء الراي بما يمليه عليهم ضميرهم » .

الجبهة الشعبية والوزارة :

كان الدكتور الجمالي قد « اختار زملاءه من الحزبيين ، والمستقلين ، والواقفين بين بين ، وهم يعلنون انهم يشتركون في الوزارة بصفتهم الشخصية » (٢) فلما صدر قرار ديوان التفسير الخاص ، المثبت نصه اعلاه ، بعث اليه كل من وزيريه : حسن عبد الرحمن ، والدكتور عبد الرحمن الجليلي بالرسالة التالية بصفة كونهما عضوين في وزارته :

فخامة الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء المحترم

السلام عليكم : بعد الغاء الاحكام العرفية ، وعودة الاحزاب الى ممارسة نشاطها السياسي ، نتيجة لقرار ديوان التفسير الخاص ، اجتمعت الهيئة الادارية للجبهة الشعبية المتحدة ، وقررت استمرار العمل . واما بصدد اشتراكنا في وزارة فخامتكم ، فقد كان قرار الهيئة الادارية بالصيغة الآتية :

« توافق الجبهة الشعبية المتحدة على بقاء الدكتور عبد الرحمن الجليلي ، والاستاذ حسن عبد الرحمن في الوزارة الحالية ، ما داما ملتزمين بمبادىء الجبهة

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » العدد ٣٣٠٦ الصادر بتاريخ ٥ — ١٠ — ١٩٥٢ م .
(٢) جريدة « الزمان » العدد ٤٨٢٧ الصادر بتاريخ ١٩ ايلول سنة ١٩٥٣ م .

الشعبية المتحدة وميثاقها واهدافها ، وعلى ان تقوم الجبهة بسحبهما عندما ترى ضرورة لذلك » .

وقد راينا ان نحيط فخامتكم علما بذلك . كما اننا قدمنا لفخامتكم نسخة من ميثاق الجبهة المتحدة ونظامها الداخلي . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الدكتور عبد الرحمن الجليلي　　　　حسن عبدالرحمن

وقد رد الرئيس الجمالي على هذا الكتاب بالجواب الآتي :

الى صاحبي المعالي : الدكتور عبد الرحمن الجليلي وزير الاقتصاد ، والاستاذ حسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية المحترمين :

تلقيت كتابكما الكريم المؤرخ في ١٩٥٣/١٠/١٧م ، الذي تشعراني فيه بقرار حزب الجبهة الشعبية المتحدة باعتباركما ممثلين لحزبكم الموقر في وزارتي . واني شاكر للحزب ثقته ، معتزا بها . كما اطلعت على ميثاق الجبهة الشعبية المتحدة ، واسال الله ان يوفق الجميع لتحقيق مثل العراق العليا ، وخدمة الشعب الخالصة ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء ــ محمد فاضل الجمالي (١)

العلاقات المالية بين الاردن والعراق

وصل الى بغداد في اواخر ايام « الوزارة المدفعية السابعة » وفد اقتصادي اردني يراسه السيد حكمت المصري وزير الزراعة الاردني ، ليفاوض الوزارة القائمة في امر مساعدة العراق للاردن ، باقراضه ثلاثة ملايين دينار ، ومساعدته اقتصاديا ، وماليا ، للتنفيس عن احوال الاردن المالية . وكادت الصفقة تتم لولا معارضتها من قبل الراي العام ، واضطرار الوزارة الى الاستقالة ، فلما تالفت الوزارة الجديدة ، واصلت المفاوضات مع الوفد المذكور ، وتوصل الفريقان الى توقيع اتفاقية محدودة في اول تشرين الاول ١٩٥٣م ابان عن محتوياتها البلاغ الرسمي الآتي :

« جرت المفاوضات بين الوفد الاردني وممثلي حكومة العراق في بغداد من ٢١الى ٣٠ ايلول ١٩٥٣م ، بروح الاخاء الصميم ، واستوعب الجانب العراقي وضع القطر الشقيق ، وما ينوء به من اعباء جسام ، بعد نكبة فلسطين ، مما يوجب على كل بلد عربي ان يساهم في درء الاخطار التي تهدده . وقد اسفرت المفاوضات عن عقداتفاقية تجارية بين البلدين ، وقدمت الحكومة مساعدة للقرى الامامية في الاردن بمبلغ ١٥٠،٠٠٠ دينار يدخل في ضمنها مبلغ ٨٥،٠٠٠ دينار حصة العراق التي قررتها جامعة الدول العربية في هذا الباب ، كما قررت حكومة العراق اتخاذ الاجراءات لفتح

---

(١) جريدة « الدفاع » العدد (٣٤٤) الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٥٣ م .

فرع لكل من البنــك الصناعي ، والبنك الزراعي العراقيـين ، في المملكـة الاردنيـة الهاشمية . ورغبة في استكمال الدراسة ، اتفق الطرفان على ابقاء بــاب المباحثـات مفتوحا في موضوع القرض والمشروعات الاقتصادية الاخرى » (١) .

١/١٠/١٩٥٣م محمد بشقه : و. مدير الدعاية العام

تمارين عسكرية

اجرى الجيش العراقي تمارين عسكرية في اطراف راوندوز ، في منتصف شهر تشرين الاول ١٩٥٣م ، شهدها الملك فيصل الثاني ، وولي عهده ، وزمرة مــن الاعيان والنواب ، كما شهدها ممثلون عسكريون عن الدول العربية . وقد القى الملـك بهذه المناسـبة هذه الكلمة :

« اعزائي الضباط ! لقد سرني ما شاهدته خلال وجودي معكم في هذا التمرين، من همة ونشاط ، تجلت في جميع مراتب الضباط والمراتب الاخرى . وبالرغـم من بعض الانتقادات والنواقص ، والتي آمل جدا ان تتغلبوا عليها في تمارينكم المقبلـة ، لذلك لا يسعني والحالة هذه الا ان اقــدر جهودكم وجهود القائمين على اعداد هــذا التمرين وادارته . واود في هذه المناسبة ان تعلموا باني قد وطدت العزم على الاخــذ بيد جيشنا العزيز ليصبح في الدرجة التي نتمناها له جميعا . وختاما اتمنى للجميع التقدم المطرد والله ولي التوفيق » (٢) .

معالجة الضائقة المالية

كانت البلاد تشكو عسرا ماليا في اقتصادياتها ، وغلاء فاحشا في اسعار حاجاتها، فارتأت الوزارة ان تخفف من عوامل العسر والغلاء بتشريعات مستعجلة . ولمــا كــان البرلمان في عطلته ، فقد استصدرت ارادة ملكية في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٣م ، بجمع المحكمة العليا للنظر في امكان معالجة هذه العوامل باستصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . فاجتمعت المحكمة المذكورة في الثاني من تشرين الثاني من هذه السـنة برئاسه السـيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وعضوية السادة : جميل المدفعـي ، ونصرة الفارسي ، وعبد المهدي ، وجمال بابان « من اعضاء مجلس الاعيان » وعبــد الجبار التكرلي ، وعبد الهادي الظاهر ، ومحمود خالص ، وحسـن رضا « من حكـام التمييز » ونظرت في المادة (٩١) من القانون الاساسي وهي :

« لا يجوز وضع ضرائب مالية الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك ، بعــد موافقة مجلس الامة عليه . غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تاخذها دوائر الحكومة،

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (٤٨٤٧) الصادر بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٥٣ م .
(٢) جريدة « الزمان » العدد (٤٨٦١) الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٣ م .

مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، او مقابل الانتفاع من اموال الحكومة » (١) فقررت الاكثرية ما يلي :

« لا تمنع المادة ٩١ من القانون الاساسي تخفيض الضرائب ، والرسوم بمرسوم، عند حدوث ضرورة من الضرورات التي اشترطت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المشار اليه ، توفرها لاصدار المراسيم » (٢) .

وخالف القرار عضو محكمة التمييز السيد محمود خالص لاسباب بينها في القرار . فقرر مجلس الوزراء اصدار عدد من المراسيم منها :

١ ـ مرسوم بجعل ضريبة الاملاك ١٠٪ كما كانت قبل ازمة السنة ١٩٤٩م ـ ١٩٥٠م المالية التي سببت جعل هذه الضريبة ١٥٪ .

٢ ـ صدر مرسوم بمنح امانة العاصمة والبلديات مليون دينار لينفق على مشاريع البلديات في الالوية وتشغيل الناس .

٣ ـ وصدر مرسوم آخر بفتح دورات تجارية ، وحسابية ، وتعليمية، لخريجي كلية الحقوق ، والدراسة الاعدادية ، ورصد ثلاثين الف دينار تدفع كمخصصات الى من يلتحق بهذه الدورات ، بغية تدريبه والاستفادة منه في دواوين الدولة .

٤ ـ وصدر مرسوم بجعل نسبة ضريبة الدخل في حدها الاول ٥٪ لغاية ٣٠٠ دينار بعد ان كانت ٦٪ لغاية ١٥٠ دينارا .

٥ ـ وكان اهم مرسوم صدر هو مرسوم مراقبة اجارة العقار رقم ٩ لسنة ١٩٥٣م الذي اجاز لمجلس الوزراء تخفيض بدلات الايجار بنسبة ١٠٪ عند تجديد العقار ... الخ .

افتتاح مجلس الامة

حل يوم اول كانون الاول من عام ١٩٥٣م ، وهو موعد انعقاد مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الاعتيادية الثانية ، فاتخذت الوزارة الاجراءات اللازمة لدعوة الاعيان والنواب الى حضور حفلة الافتتاح ، وهيات خطاب «العرش» الذي يلقيه الملك في هذه الحفلة ، ليكون بمثابة « منهاج الوزارة » وقد تم ذلك كله بحسب المراسيم الاعتيادية . فجدد الاعيان انتخاب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب (٣) وقد

---

(١) تجد (القانون الاساسي العراقي) كاملا في الجزء الاول من « تاريخ الوزارات العراقية » .

(٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد (٣٣٣١) الصادر بتاريخ ١٢ ـ ١٢ ـ ١٩٥٣ م .

(٣) يقول السيد خليل كنه في ص ١٥٩ من كتابه « العراق امسه وغده » ان نوري السعيد بعث برسالة الى احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي يرشح فيها خليلا الى رئاسة المجلس النيابي . ثم يضيف « خليل » الى ذلك قوله :

« ولما كنت اعلم انني غير مرغوب فيه ، بذلت جهدا كبيرا لاقناع عبد الوهاب مرجان بترشيح نفسه دون ان يشعر بحراجة تجاهي ، وفاز عبد الوهاب بالرئاسة » اهـ .

والى المجلس عقد جلساته الاعتيادية حتى صدور الارادة الملكية المرقمة ٢٣٤ والمؤرخة ١٠ آذار ١٩٥٤م بتعطيله ثلاثين يوما ، ولما عاد الى استئناف اعماله في ١٩ نيسان من هذه السنة ، استمر حتى ٢٨ من هذا الشهر ، حيث صدرت الارادة بحله بعد ان بلغت جلسات الاجتماع كله (٣١) جلسة . وفيما يلي نص الخطاب الذي القاه الملك فيصل الثاني في حفلة افتتاحه :

حضرات الاعيان والنواب .

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم ونرحب بكم متمنين لكم في اجتماعكم هذا التوفيق في خدمة البلاد .

اضطلعت الوزارة بالحكم مقدرة مسؤوليتها في ذلك الظرف ، فألغت الادارة العرفية ، وما تولد عنها من تقييد للحريات الدستورية . فبعثت الاحزاب ، ونشطت الحياة السياسية ، وعادت الامور الى سيرها الطبيعي . ولنا ملء الثقة باستمرار التعاون بين الشعب والحكومة على محافظة النظام ودوام الاستقرار .

ان سياستنا الخارجية تقوم على توطيد الامن والسلام ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛ كما ان صلاتنا بالدول الشقيقة تستند الى ميثاق جامعة الدول العربية ؛ وحكومتنا قائمة بتنفيذ معاهدة الضمان الجماعي ، وساعية مع الدول العربية والآسيوية لتحرير المغرب وبقية اقطار العروبة ، واعتقادها الراسخ بأن السبيل الوحيد لانقاذ العرب من محنتهم الحاضرة ، ومجابهة الخطر الاسرائيلي ، واقرار السلم في هذا القسم الحيوي من العالم ، هو تحقيق الاتحاد العربي . وهي ماضية في هذه الخطة ؛ مع اعتبارها فلسطين جزءا لا يتجزا من الوطن العربي .

اما سياستنا في داخل المملكة فترتكز على دعامتين (اولاهما) سياسة الانماء والاعمار التي تهدف الى استثمار امكانيات العراق المادية والبشرية الى ابعد مدى ؛ مما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل القومي ، وينهض بهذه المهمة الانشائية مجلس الاعمار ، والمؤسسات المختصة الاخرى (والدعامة الثانية) هي التوزيع العادل لثمرات سياسة الانماء ، التي تواكبها وتقوم على الاسس التالية : (اولا) نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكن اكبر عدد من الزراع من التمتع بحق الملكية . (ثانيا) التوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة الى اقصى حد ممكن . (ثالثا) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع اعباء الدولة على المكلفين توزيعا عادلا يناسب مدخولاتهم . (رابعا) زيادة حصة الايدي العاملة من الدخل القومي لتنمية المنظمات النقابية ، وتحقيق حد ادنى من الاجور في احوال خاصة . (خامسا) معالجة مستوى الرواتب في الجهاز الحكومي .

وحكومتنا موقنة بان في اقامة هاتين الدعامتين معا ضمانا لرفاه العراق واستقراره ومنعته . اما الاجراءات التي اتخذتها تحقيقا لهذه السياسة فهي تقصد الى رفع مستوى الاجور ، وتخفيض كلفة المعيشة في آن واحد . وقد عمدت الى

تحديد الايجارات ، وتوسعت في مشروع الخبز الذي بدات به الوزارة السابقة ، واعدت لوائح قانون الاعالة ، وقانون الضمان الاجتماعي ، وقانون العمل . وشرعت ببناء نحو الفي دار لسكان الصرائف والعمال والمستخدمين والموظفين وغيرهم . واصدرت مرسوما بمليون ونصف مليون دينار لمساعدة البلديات والادارات المحلية . كما قررت القيام بجميع مشاريع اسالة الماء في انحاء القطر كافة . وشرعت بتنفيذ مشروع يهدف الى القضاء على البطالة بين المتعلمين ، وتقدمت بلائحة قانون يخول المصرف الزراعي شراء الاراضي السيحية ، وبيعها باقساط طويلة الاجل على الفلاحين. وعمدت الى الاسراع في تنفيذ قانون اعمار الاراضي الاميرية ، فوزعت (٩٥٠٠٠٠) مشارة من الاراضي على المستحقين . وستقدم جملة لوائح مالية في طليعتها لائحة قانون ضريبة الارض ، ولائحة قانون الخدمة المدنية الموحد لمعالجة شؤون الخدمة ورواتب الموظفين ، كما انها ماضية في تطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة .

ولتخفيف الضيق الاقتصادي المستحوذ على السوق بنتيجة تدهور اسعار الحاصلات الزراعية ، وانخفاض الدخل الزراعي ، فقد لجات الحكومة الى ضخ كمية كبيرة من النقد في السوق بالتسريع في الاعمال العمرانية في جميع الالوية ، وتشجيع التسليف الزراعي على يد المصرف الزراعي ، وهي سائرة في شراء ما يفيض من الحنطة، اضافة الى مشترياتها منها لمشروع الخبز ، وسوف تسهل تسليف المصارف على الحبوب .

وتعنى الحكومة بتشريع مرسوم الانتخاب المباشر ، آخذة بنظر الاعتبار الملاحظات الصائبة التي ابديت بشانه . ولاصلاح جهاز الادارة ، اعدت الحكومة لائحة قانون السلك الاداري . وهي ساعية لرفع مستوى قوات الشرطة واعدادها لاداء واجباتها على الوجه الاكمل . وقد هيأت لائحة قانون نقابة الصحفيين ، وستتقدم بلائحة قانون ادارة الاوقاف ؛ ساهرة على انماء مواردها ورفع مستوى الثقافة الاسلامية في مدارسها . وتحرص الحكومة على استقلال القضاة وتعزيزه ، وهي تشتغل باعداد قانون مجلس الدولة . وقد احضرت مجموعة من اللوائح القانونية تختص بالخدمة القضائية ، وتشكيلات المحاكم المدنية ، واصول المحاكمات الحقوقية، والجزائية ، والعقوبات ، كما انها انجزت لوائح قانون الاثراء غير المشروع ، وقانون منع الوزراء من الاشتغال بالتجارة ، وقانون اصول محاكمة الوزراء ، وتبذل حكومتنا جهدها في تسليح الجيش وتدريبه ، وتعزيز قوته الجوية ، وتوسيع معامل السلاح فيه . وستعرض عليكم لائحة قانون جامعة عراقية ، كما ستعيد النظر في مناهج التعليم لتوجيهه توجيها وطنيا وقوميا وخلقيا ، وستبذل جهدا خاصا في التعليم المهني ، والصناعي ، والفني ، وتعميم التعليم الابتدائي ، وما يقتضيه من التوسع في دور المعلمين والمعلمات .

والحكومة منصرفة الى عقد اتفاقات تجارية مع مختلف الدول لتصريف منتوجات العراق ، وهي جادة في نشر الفكرة التعاونية ، وحفر الآبار الارتوازية ، وتصنيع منتوج التمور ؛ وبناء المكابس العصرية ، والمخازن الفنية للتبوغ ، والتمور،

والجلود . كما قررت انشاء سايلوات للحبوب في البصرة ، والحلة ، والموصل ، وتأسيس مصفى الدهونات . وتوجه الحكومة عنايتها الى الريف ، واشاعة استعمال الآلات الحديثة في الزراعة . وقد وضعت منهجا صحيا للسنوات الخمس القادمة ، يتضمن توسيع نطاق التعليم الطبي ، وانشاء مراكز وقائية للتدرن ، ورعاية الطفولة ومكافحة الامراض السارية والمتوطنة ، وايجاد وحدات صحية في الاماكن النائية . واخذت بتأسيس مطارات في بعض مراكز الالوية لتسهيل النقل الجوي ، وقررت انشاء ميناء ام قصر وتوسيع مرافق ميناء البصرة .

هذا وان مجلس الاعمار سائر في تنفيذ مشروعاته الانشائية الرئيسية . وقد باشر فعلا في عدد منها كالثرثار ، وسد الرمادي ، والمسيب الكبير ، وجسري بغداد ، واحال مجموعة من المشروعات الى عهدة المناقصين . من جملتها طريق بغداد ـ كركوك ، ومعمل الكبر في الموصل ، وفي خلال هذا الاسبوع ستكون عطاءات مناقصة سد دوكان الكبير جاهزة . وتجري الدراسات الفنية لمشروعي دربندي خان ، واسكي موصل ، الكبيرين ، وقد انجزت مواصفات بخمة ، واعلنت مناقصة معمل النسيج القطني في الموصل ، وستعلن قريبا مناقصات معامل السمنت الحكومي في الموصل ، وكركوك ، ومعمل السكر ، وهناك مشروعات اخرى للري ، والصناعة ، والطرق ، وغير ذلك في دور الاعداد ، والجهد مبذول لوضع منهج جديد للاعمار مستند الى خطة اقتصادية علمية شاملة متوازية موحدة .

والله اسأل ان يمدكم بعونه وتوفيقه ويلهمكم الحكمة والسداد (١) .

حوادث واخبار

١ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢ ايلول ١٩٥٣م : الغاء الرقابة على البرقيات الداخلية والخارجية .

٢ ـ وقرر المجلس الحاق مديرية الدعاية العامة ، ومديرية الاذاعة ، بمجلس الوزراء ، واحداث مديرية للسياحة تلحق به ايضا .

٣ ـ كان عمال دخان شركة جعفر قد اضربوا عن العمل ، قبيل تاليف هذه الوزارة ، وطالبوا بزيادة اجورهم ، والترفيه عن احوالهم ، فاستطاع وزير الشؤون الاجتماعية الجديد الاستاذ حسن عبد الرحمن ان ينهي الاضراب بطريقة سلمية .

٤ ـ سافر السيد عبد الله بكر وزير الخارجية الى نيويورك في ٢٥ ايلول ، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة ، فناب منابه رئيس الوزراء .

٥ ـ قررت وزارة المعارف اعادة جميع الطلاب المفصولين من المدارس

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٣/١٩٥٤ ص ١ـ٢ .

المتوسطة ، والثانوية ، ودور المعلمين ، والمعلمات ، الى مدارسهم ، مكتفية بطردهم في السنة الماضية ، على ان يتعهدوا بتحسين سلوكهم ، وعدم تدخلهم فيما لا يعنيهم.

٦ — قررت وزارة المواصلات خفض رسم الطابع على البريد الداخلي من ١٤ فلسا الى عشرة فلوس ، ورسم التسجيل من ٢٥ فلسا الى عشرين . كما قررت خفض اجور التلفونات المنصوبة في الدور من عشرة دنانير في السنة الى ثمانية .

٧ — قررت « وزارة الشؤون الاجتماعية » في عهد وزيرها السيد ماجد مصطفى سد المبغى العام الكائن في محلة الميدان ببغداد . وقد تم استملاكه، وهدمه، فأصبح موقفا عاما للسيارات ، بعد ان كان لطخة عار في جبين العاصمة (١) . ولما تسلم الاستاذ عبد الرسول الخالصي منصب وزارة الشؤون الاجتماعية في « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » استصدر قانون مكافحة البغاء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ . فكان عاملا ملحوظا في مكافحة الرذيلة .

٨ — سافر الملك وولي عهده الى اطراف راوندوز في ١٣ تشرين الاول ، للاشراف على المناورات العسكرية التي جرت هناك ، وعادا الى العاصمة في ١٩ منه ، ثم سافرا الى جلولاء في ٩ تشرين الثاني للاشراف على التمارين العسكرية هناك ، وعادا في يوم ١٥ منه .

٩ — وصلت الملكة نفيسة ، جدة الملك فيصل الثاني الى بغداد في ١٧ تشرين الاول ، ومعها ابنتها الاميرة جليلة ، وكانتا تصطافان في لبنان اشهر الصيف .

١٠ — قدم العاصمة في ١٩ تشرين الاول السيد غلام محمد حاكم باكستان العام . فاستقبل استقبالا فخما . وبعد ان زار المراقد المقدسة في بغداد ، والاعظمية، والكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، وزار الملك وغيره ، طار الى البصرة في ٢٢ من الشهر المذكور في طريق عودته الى بلاده .

١١ — غادر العراق الى عمان في ٢١ تشرين الاول رئيس الوزراء لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، التي تقرر عقدها هناك ، اثر قيام اسرائيل بغارة اليمة على قرية قبية الفلسطينية حيث نسفتها ، وقتلت ٧٥ شخصا من ابنائها . وبعد ان تقرر ان تكون جيوش الدول العربية على اهبة الاستعداد ، وان تمد حكومات هذه الدول القرى الامامية في فلسطين بالمال والسلاح، عاد الجمالي الى بغداد في ٢٤ .

١٢ — توفي عم ملك الافغان في ٢٧ تشرين الاول ، فتبودلت برقيات التعازي بين ملكي العراق والافغان ، وبين رئيسي الوزارتين في المملكتين .

---

(١) وقد نظم الشاعر الكبير الشيخ محمد علي اليعقوبي النجفي البيتين الآتيين بالمناسبة :

وقالوا ببغداد الجمالي قد محى ... منازل قوم دنستها العواهر
لقد طهرت منها الديار ولم يكن ... لتطهر من ابنائهن الدوائر

١٣ ــ وصل الى بغداد في ٣١ تشرين الاول ، وفد تجاري باكستاني برئاسة وزير الصناعة الباكستاني ، واجتمع برئيس الوزارة العراقية ، وببعض اعضاء وزارته ، حيث تدارسوا امكانيات تصدير الشاي الباكستاني الى العراق . وبعد مفاوضات ناجحة غادر العراق الى سورية .

١٤ ــ روّع العالم الاسلامي في التاسع من شهر تشرين الثاني ١٩٥٣م ، بوفاة ملك المملكة العربية السعودية صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود فالغت دار الاذاعة العراقية برامجها المقررة ، واستعاضت عنها بتلاوة القرآن الكريم والتواشيح الدينية ، وامر الملك فيصل باعلان الحداد في بلاطه ، وفي القصور الملكية مدة ثلاثة اسابيع . وبناء على المناداة بولي عهده الامير سعود ملكا على المملكة العربية السعودية ، فقد تبادل العاهلان : العراقي والسعودي برقيات التعازي وبرقيات التبريك بهذين الحدثين الكبيرين .

« ولما كان عبد الاله وصيا على عرش العراق ، رفض ارسال ممثل عراقي الى تتويج الملك سعود ، ولذلك فالمبادرة لازالة الخلاف ــ بين البيتين : الهاشمي والسعودي ــ كان ينبغي ان تاتي منه ، والملك فيصل لم يكن يستطيع ان يفعل ما يريده بنفسه » (١) .

١٥ ــ صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الزراعة بالوكالة الى اركان عبادي الوزير بلا وزارة ، بناء على سفر الوزير عبد الغني الدللي الى روما في ٢٠ تشرين الثاني ، لحضور مؤتمر مؤسسة الغذاء والزراعة ، الذي عقد هناك ، وقد عاد الدللي الى العراق في العاشر من كانون الاول .

١٦ ــ قررت نقابة المحامين ان يكون يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣م يوم اضراب عام عن العمل ، بمناسبة مرور سنة على انتفاضة تشرين الثاني من عام ١٩٥٢م .

١٧ ــ وصلت الى بغداد في ٢٥ تشرين الثاني ، ملكة ايران الوالدة فاستقبلت بالحفاوة ، وبعد ان زارت المراقد المقدسة في النجف ، وكربلاء ، والكاظمية ، عادت الى ايران .

١٨ ــ وصلت بعثة اقتصادية مصرية الى بغداد في ١٢ كانون الاول لاجراء محادثات تجارية مع الاقتصاديين العراقيين ، وبعد ان اتصلت بالجهات الرسمية وغيرها ، غادرت العراق في الخامس عشر من هذا الشهر .

١٩ ــ غادر الرئيس الجمالي العراق الى القاهرة ، ومعه وزير خارجيته عبد الله بكر ، ووزير دفاعه حسن مكي خماس ، وذلك في السابع من كانون الثاني ١٩٥٤م ، لحضور اجتماعات جامعة الدول العربية . وقد عاد الرئيس الى العراق في ١٤ من هذا الشهر ، وعاد الخماس في ١٧ منه والدللي في ٢١ .

---

(١) W. J. Callman سفير اميركا في العراق في كتابه « Irak under g. Nuri » ص ١٥١ .

٢٠ ـ اسند منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير العدلية جميل الاورفلي في ١٩٥٤/١/١٥م مدة غياب الوزير الدكتور عبد المجيد عباس عن العراق .

٢١ ـ قصد الدكتور الجمالي عمان في ١١ شباط ، وذهب من هناك الى بيروت لمقابلة رئيس جمهورية لبنان ، وعاد الى العراق في ١٤ من هذا الشهر .

٢٢ ـ وصل الملك حسين مع حاشيته الى بغداد قادما من عمان في ٢٨ شباط . وفي اول آذار سافر الى البصرة مع الملك فيصل ، وولي عهده ، فلبث فيها اربعة ايام ، وفي الخامس من هذا الشهر عاد الجميع الى بغداد . وفي السادس من آذار عاد جلالته الى عمان .

اضراب فاحكام عرفية

اختلف عمال شركة نفط البصرة مع الشركة المذكورة حول اجورهم ، وامور اخرى تخصهم ، فشخص وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن الى البصرة بنفسه لمعالجة الموضوع . ولما كان لدى العمال مطاليب متفرقة ، فقد اجتمع برؤساء المضربين ، ونصحهم « بأن يوحدوا المطاليب بأجمعها حتى يعتبرهم طرفا في الخصومة، ويناقش الشركة على حساب تلك المطاليب . وقد قام العمال بتوحيد المطاليب فكان عددها حوالي الخمسة عشر مطلبا ، منها ما يتعلق بكيفية نقلهم الى الحقول ... ومنها ما يتعلق بالطعام ، وآخر مطلب كان يتعلق بزيادة الاجور » (١) . وقد فاوض الوزير الشركة حول مطالب العمال ، ووفق في حلها ، الا المطلب الخاص بالاجور ، فقد وعدت الشركة بدرسه . وهكذا انتهى الاضراب ، وعاد المضربون الى مزاولة اعمالهم، وعاد الوزير الى بغداد ، فأصدرت الحكومة هذا البلاغ :

بيان رسمي :

اهتمت الحكومة باضراب عمال شركة نفط البصرة ، ودرست بواعثه ، وقصد معالي وزير الشؤون الاجتماعية الى مكان الاضراب ، وعقد مؤتمرا في البصرة حضره متصرف لواء البصرة ، ومدير العمل والضمان الاجتماعي العام ، وملاحظ العمل في المنطقة ، وممثلون للعمال المضربين ، وممثلون لادارة الشركة . وقد توصل في هذا الاجتماع الى ان استجابت شركة النفط المذكورة لمطاليب العمال المضربين الآتية :

١ ـ ابانت الشركة ان لا مانع لديها من تأسيس نقابة العمال المطلوبة وفق القانون .

٢ ـ وافقت الشركة على ان تكون السكنى في دور المستخدمين والعمال في

---

(١) محاضر جلسات « محكمة الشعب » ص ١٠٤٦ من المجلد الثالث .

الزبير اختيارية ـ كما كانت سابقا ـ كما وافقت على تجهيز وسائط النقل من منطقة دور السكنى في الزبير ، في الحالات الاضطرارية ، وتعهدت بتخصيص سيارة لنقل اطفال عمال الشركة ومستخدميها القاطنين في محلة المربد الى مدارسهم ، واعادتهم منها الى بيوتهم ، ونقل عوائل العمال والمستخدمين صباحا الى ناحية الزبير ، بسعر لا يتجاوز الاربعة فلوس .

٣ ـ اوضحت الشركة : ان العمال الذين ينقلون من الزبير الى الرميلة ، ينقلون الآن في سيارات مريحة ، وهي فوق ذلك تدفع مخصصات خاصة لعمال الرميلة .

٤ ـ ان الشركة مستعدة للتسليم بشهادة رئيس صحة اللواء بجودة الطعام المقدم للمستخدمين والعمال .

٥ ـ وافقت الشركة على حذف (س) ويشير الى الاعمال الانشائية الموقتة فقط من دفتر خدمة العامل .

٦ ـ قبلت الشركة بأن تجعل مفعول الانذار لمدة ستة اشهر . فاذا لم يرتكب العامل في خلالها مخالفة تذكر ، سقط الانذار .

٧ ـ سلمت الشركة بمنع الطرد الكيفي ، او الحاق اية اهانة بالعامل .

٨ ـ وافقت الشركة على دفع اجرة العامل الماهر ، بمقتضى مؤهلاته ، بعد ان تثبت كفاءته لدي لجنة فنية ، ووجود المكان الشاغر في ملاك العمال .

٩ ـ وافقت الشركة على معالجة العمال المصابين بالسل ، كما انها ملزمة بارسالهم الى التداوي الى خارج العراق ، اذا قضت معالجتهم بذلك . كما وافقت على ان يعود العامل الذي كان مصابا الى عمله ، بعد ان تؤيد سلامته من المرض لجنة طبية رسمية تحوي بين اعضائها طبيب الشركة الاقدم .

١٠ ـ تعهدت الشركة بعدم معاقبة العمال الذين اضربوا عن العمل ، وعدم فصلهم .

١١ ـ وافقت الشركة على نقل العمال من الفاو الى السيبة في العطل الاسبوعية .

١٢ ـ تعهدت الشركة بعودة العمال الذين يدعون لخدمة العلم ، الى اعمالهم ، بشرط مراجعتهم الشركة فور تسريحهم .

١٣ ـ اكدت الشركة بأن توزيع الاعمال على العمال كل بحسب اختصاصه .

١٤ ـ وافقت الشركة على تطبيق قانون العمال على عمال المطابخ ، والمطاعم ، والموظفين الشهريين .

١٥ ـ وافقت الشركة على احتساب الايام السبعة الاولى من الاضراب من

اجازتهم السنوية الاعتيادية ، على ان يعودوا الى مقر اعمالهم يوم الاثنين الموافق ١٤ كانون الاول ١٩٥٣م.

اما المطاليب التي ستنظر الشركة فيها فهي :

١ ـ تخفيض اجور السكنى ١٠ ٪ .
٢ ـ ضمان عدم اعطاء اعمال الشركة الدائمة الى المتعهدين بقدر المستطاع .
٣ ـ المعالجة الطبية لعوائل المستخدمين والعمال .
٤ ـ صرف اجور ايام الاجازات السنوية نقدا ، اذا فضل العامل عدم التمتع في اجازته، بشرط ان تتسلم الشركة كتابا من وزارة الشؤون الاجتماعية بهذا الصدد.

واما المطاليب التي رفضتها الشركة فهي :

١ ـ الغاء درجة الصفر للعمال غير الماهرين .

٢ ـ زيادة الاجور . اذ تدعي الشركة ان مقياس اجورها الحاضر هو اعلى بكثير من مستوى الاجور المتعارفة في البصرة .

هذا وقد اعلمتنا ادارة الشركة انها ترحب بعودة كل من المستخدمين والعمال الذين يرغبون في العودة الى اعمالهم .

١٩٥٣/١٢/١٤م تحسين ابراهيم : مدير الدعاية العام المنتدب (١)

والظاهر ان الايدي التي كانت تلعب من وراء ستار « وقد وصفها وزير الداخلية سعيد قزاز بانها ايدي الشيوعيين » عز عليها ان تسود الثقة بين العمال وشركة نفط البصرة ، فتجدد الاضراب بعد يومين ، وسافر الوزير القزاز الى البصرة فاجتمع بمختلف الطبقات ، واتفق مع السلطات الادارية على اتخاذ الاجراءات التي يتطلبها الموقف ، ولا سيما بعد ان اعلن ممثلو المضربين بأن الامر قد فلت من ايديهم ، فحصل الاصطدام الذي تحاشاه كل واحد ، وصدر هذا البيان :

البيان :

« بعد ان اذيع البيان الرسمي حول معالجة الحكومة لاضراب عمال شركة نفط البصرة ، والتي ادت الى استجابة الشركة لمطاليب العمال ، عدا مطلب واحد هو زيادة الاجور ، باعتبار ان اجور الشركة اعلى من مستوى الاجور المتعارفة في البصرة، ارتأت اكثرية هؤلاء العمال المضربين العودة الى اعمالهم . الا ان عددا ضئيلا من المضربين بمشاركة ذوي المآرب المعروفة ، تصدوا للعمال الذين كانوا يقصدون الى مقرات اعمالهم ليمنعوهم من الوصول اليها ، واستئناف العمل ، وقد استعملوا في هذا السبيل وسائل العنف مع العمال ، وغيرهم من المارة في الطريق ، وارتكبوا

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧٥٤ الصادر بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٥٣ م .

جرائم عديدة بجرح بعض من كانوا يسيرون في الشارع ، وتحطيم سيارات آخرين ، والتجمهر في الساحات ، والتحفز للهجوم على مساكن الاهلين وحوانيتهم . وبينما كان افراد الشرطة يقومون برعاية النظام ، وحراسة الناس ، تعرّض لهم المتظاهرون برشقهم بالحجارة ، واطلاق النار عليهم من مسدساتهم ، فاضطر رجال الامن الى مقابلتهم بتخويفهم مما ادى الى جرح ستة من الشرطة ، واثنين من ضباطهم ، واثنين من الاهلين ، كما جرح من المتظاهرين ستة ايضا توفي واحد متاثرا بجراحه ، وخشية ان تتفاقم الحالة ، وصيانة لارواح السكان وممتلكاتهم ، استعانت السلطة الادارية هناك بالجيش لاقرار الحالة ، وقد تفرق المتظاهرون حالا ، ولم يحدث اي شيء بعد ذلك . والحكومة ساهرة على الوضع ومتخذة كل ما يقتضي في سبيل السلامة العامة واستتباب السكينة » .

مدير الدعاية العام المنتدب : تحسين ابراهيم (١)

اعلان الاحكام العرفية :

عاد وزير الداخلية الى بغداد ، فعقد مجلس الوزراء « جلسة خاصة في مساء يوم الثلاثاء ١٥ كانون الاول ١٩٥٣م ، استمع خلالها الى بيانات الوزير المشار اليه عن الاضطرابات التي وقعت في البصرة مؤخرا ، وما نشأ من قلق وضعف للطمأنينة العامة » ثم دقق في طلب الوزير ، واصراره على اعلان الاحكام العرفية في البصرة قبل ان تتطور الامور ، ويحدث ما لا تحمد عقباه . فحاول الرئيس الجمالي ان يخفف من حدة الوزير واصراره على طلب اعلان الادارة العرفية ، فهدده هذا بالاستقالة من وزارة الداخلية ، فلم يبق امام المجلس الا الرضوخ لهذا الطلب ، فوافق على اعلانها ، كما وافق على تعطيل تسعة صحف محلية لمدة سنة كاملة وهي :

١ ــ النداء : لصلحي الطرابلسي .
٢ ــ الاخبار : لجبران ملكون .
٣ ــ الميثاق : لعبد القادر البراك .
٤ ــ الدفاع : لصادق البصام .
٥ ــ الجبل : لمحمد البريفكاني .
٦ ــ الآراء : لامين احمد .
٧ ــ الجريدة : لفائق السامرائي .
٨ ــ النضال : لغالب ابراهيم .
٩ ــ العزة : لعبد الجليل قسطو .

وقد احال مجلس الوزراء كلا من جريدة (صوت الاهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي ، وجريدة (لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال الى

---

(١) جريدة « الزمان » (٤٩١١) بتاريخ ١٦ ــ ١٢ ــ ١٩٥٣ م .

المحاكم الجزائية على اساس ان هذه الصحف نشرت انباء مبالغا فيها عن حوادث البصرة ، واستنكرت اعلان الاحكام العرفية فيها ، ونشرت احتجاجات الاحزاب السياسية المرفوعة الى الوزارة ، معتبرة هذه التدابير اجراءات تعسفية لا يصح السكوت عنها ، وفيما يلي الوثائق الرسمية الصادرة عن اعلان الاحكام العرفية :

نحن فيصل الثاني ملك العراق

الرقم ١١٨٦

استنادا الى الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء ،

اصدرنا هذه الارادة الملكية :

١ ـ اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في لواء البصرة ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

٢ ـ تكون الادارة الملكية في لواء البصرة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية في منطقة لواء البصرة مرجعا اعلى لجميع الادارات داخل منطقته ، وله صلاحية توزيع السلطات والاعمال على جميع الموظفين داخل منطقته حسب ما يتراءى له .

٣ ـ يوقف تنفيذ قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، وادارة الالوية، والجمعيات والاجتماعات ، والتجمعات ، والمطبوعات. وانضباط موظفي الدولة ، والخدمةالمدنية، والخدمة القضائية ، ونظام دعاوي العشائر ، وسائر قوانين الخدمة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما له مساس بالاجراءات او المحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسب ما يتراءى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

٤ ـ تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقة التي اعلنت فيها الادارة العرفية .

على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الثاني ١٣٧٣هـ واليوم الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٩٥٢م (١) .

فيصل

وزير الداخلية سعيد قزاز ، وزير الدفاع حسين مكي خماس ، وزير العدلية جميل الاورفلي ، رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي .

وقد قررت وزارة الدفاع تعيين العقيد الركن احمد محمد يحيى ، قائدا للقوات العسكرية للواء البصرة .

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين كل من الحاكمين : مصطفى علي ، وعبد المحسن الشلاه عضوا اصليا في المجلس العرفي العسكري المذكور ، وتعيين الحاكم عبد الرزاق

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد (٣٢٢٢) الصادر بتاريخ ١٧ ـ ١٢ ـ ١٩٥٢ م .

الغضب عضوا اضافيا فيه ، وصدرت ارادة اخرى بتعيين الضباط الآتية اسماؤهم حكاما عسكريين في هذا المجلس وهم :

الرئيس العقيد قاسم يحيى صالح آغا .
العضو العسكري العقيد صبحي علي .
العضو العسكري العقيد نعمان علي رضا .
العضو الاضافي العقيد بهادر عبد المجيد .

قرارات الحاكم العسكري

واصدر قائد القوات العسكرية لمنطقة البصرة البيانات الرسمية التالية :
بيان رقم (١) صادر من قيادة القوات العسكرية بلواء البصرة :

استنادا الى المادة العاشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ . وبعد الاطلاع على الارادة الملكية السامية المرقمة ١١٨٦ والمؤرخة ١٩٥٣/١٢/١٥ أمرت بما يلي :

أولا ـ تنظر المحاكم العدلية ، والادارية ، كل حسب اختصاصها ، في الافعال الجرمية الحادثة ضمن منطقة لواء البصرة ، وفق القوانين المرعية ، عدا الافعال الجرمية المدرجة ادناه ، فيكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري :

١ ـ الجرائم الواردة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ سنة ١٩٣٥ وتعديلاته.

٢ ـ الجرائم المبينة في كل من الابواب : السابع ، والحادي عشر ، والثاني عشر، والثالث عشر ، والثامن عشر ، من ق. ع. ب.

٣ ـ الجرائم المبينة في المواد : ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٦٠ ، من ق. ع. ب.

٤ ـ جرائم سرقة الاموال والممتلكات الحكومية ، وشبه الحكومية ، والجيش ، وجرائم حيازة واخفاء الاشياء المستحصلة منها .

٥ ـ جرائم حريق الاموال ، والممتلكات الحكومية ، وشبه الحكومية ، والممثليات ، والقنصليات الاجنبية ، والشركات الاجنبية ، بما فيها شركات النفط والمصارف .

٦ ـ الجرائم المبينة في قانون المطبوعات والمادة ٧٨ من ق. ع. ب.
٧ ـ جرائم حمل السلاح الناري ، خلافا للبيان الصادر من قيادتنا .

٨ ـ يكون النظر في الجرائم المرتكبة قبل اعلان الادارة العرفية من قبل المحاكم المدنية ؛ باستثناء الجرائم ذات العلاقة بالمباديء الهدامة ، فانها تنظر من قبل المجلس العرفي العسكري ، وان ارتكبت قبل اعلان الادارة العرفية .

ثانيا – يجري التحقيق في الجرائم المذكورة آنفا تحت اشراف حاكم التحقيق ، وفقا لنصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي ، اما الجرائم المهمة منها فيجب ان يجري التحقيق فيها من قبل حاكم التحقيق بنفسه ، وعليه اخبارنا عن تلك الجرائم عند حدوثها .

ثالثا – على حاكم التحقيق ، بعد انجاز تحقيق القضايا التي تقع ضمن اختصاص المجلس العرفي ، ان يقدمها الينا مشفوعة بتوصياته .

رابعا – تصدر من قبلنا مذكرات توقيف المتهمين بارتكاب احدى الجرائم المذكورة في بياننا هذا ، وكذا تمديد توقيفهم ، الا في الحالات الاضطرارية فيسوغ لحاكم التحقيق اصدار مذكرة توقيف لمدة مناسبة ، على ان يجري تمديد التوقيف من قبلنا.

خامسا – تصدر من قبلنا :

(١) اوامر القبض على الاشخاص الذين لهم علاقة في الجرائم المنوه عنها اعلاه .

(٢) اوامر التحري التي يجب ان تجري وفق الاصول ، وبحضور ضابط .

سادسا – مع مراعاة ما تقدم ، يستمر في الوقت الحاضر جميع الحكام والموظفين على مزاولة سلطاتهم القانونية .

العقيد الركن أحمد محمد يحيى
قائد القوات العسكرية لمنطقة البصرة

بيان رقم (٢) صادر من قيادة القوات العسكرية بلواء البصرة :

استنادا للصلاحيات المخولة لنا وفق الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م :

١ – قررنا جعل الصحف ، والنشرات الدورية ، تحت الرقابة العسكرية ، فلا يجوز نشر أي شيء فيها ، دون موافقة الرقيب العسكري .

٢ – قررنا ضبط المطبوعات ، والنشرات ، والرسوم التي من شانها تهييج الخواطر ، واثارة الفتنة ، او مما قد يؤدي الى الاخلال بالامن العام ، او النظام العام، سواء كانت معدة للنشر ، او للتوزيع ، او للعرض على الانظار ، او البيع او لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

٣ – المخالف يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بالغرامة بمبلغ لا يزيد على ١٥٠ دينارا وفقا للمادة ١٥ من المرسوم المذكور .

العقيد الركن احمد محمد يحيى
قائد القوات العسكرية للواء البصرة

بيان رقم (٣) صادر من قيادة القوات العسكرية بلواء البصرة :

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا وفق الفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م :

قررنا منع حمل الاسلحة النارية ، على اختلاف انواعها الا باذن منا ، والمخالف يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، او بغرامة بمبلغ لا يزيد على ١٥٠ دينارا ، وفقا للمادة ١٥ من المرسوم المذكور .

العقيد الركن احمد محمد يحيى
قائد القوات العسكرية للواء البصرة

بيان رقم (٤) صادر من قيادة القوات العسكرية بلواء البصرة :

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا وفق الفقرة ٨ من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م :

بمنع اجتماع جمع غفير من الناس في الطريق العام بالجلبة والغوغاء، او تجولهم على هذه الصفة . ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنين ، او بالغرامة بمبلغ لا يزيد على ١٥٠ دينارا ، وفقا للمادة الخامسة عشرة من مرسوم الادارة العرفية .

العقيد الركن احمد محمد يحيى
قائد القوات العسكرية لمنطقة لواء البصرة

استقالة وزيرين :

احتج « حزب الاستقلال » على اعلان الاحكام العرفية في البصرة من اجل قضية يراها انها كانت تافهة ، وانه كان يمكن ان تعالج بغير هذه الطريقة ، كما احتج «الحزب الوطني الديمقراطي» على ذلك . اما حزب « الجبهة الشعبية المتحدة » فحيث انه كان ممثلا في الوزارة القائمة بعضوين من اعضائه هما : الدكتور عبد الرحمن الجليلي وزير الاقتصاد ، والاستاذ حسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية ، فقد رأى ان يكلفهما بالعمل على انهاء الاحكام العرفية فورا ، والا انسحبا من منصبيهما ، على حين ان وزير الداخلية سعيد قزاز كان يرى وجوب بقاء هذه الاحكام معلنة حتى تمر ذكرى الوثبة في ٢٧ كانون الثاني بسلام ، فيجري انهاؤها عندئذ . وكان الجليلي قد سافر الى القاهرة في ٣ كانون الاول ١٩٥٣م لتمثيل العراق في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال العرب ، منيبا عنه الوزير بلا وزارة صادق كمونة ، فلما عاد الى بغداد في الـ٢٥ من هذا الشهر ، نفذ قرار الحزب في العمل على انهاء الاحكام العرفية فورا . فلما اخفق تقدم بكتاب استقالته الآتي :

بغداد في ١٩٥٤/١/١٧م

صاحب الفخامة الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية : كنا ــ زميلي الاستاذ حسن عبد الرحمن وزير الشؤون الاجتماعية وانا ــ قد كتبنا الى فخامتكم بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٧م ، باننا مقيدون بقرار الجبهة الشعبية المتحدة في بقائنا بالوزارة ، بعد ان اعتبرنا الحزب ممثلين له في الوزارة . وقد قررت الهيئة الادارية للجبهة الشعبية تكليفنا ــ زميلي الاستاذ حسن عبد الرحمن وانا ــ الانسحاب من الوزارة . لذلك اقدم استقالتي هذه من الوزارة راجيا قبولها . وانتهز هذه الفرصة لاقدم لفخامتكم ، ولاصحاب المعالي الوزراء ، جزيل شكري وامتناني ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المخلص ــ وزير الاقتصاد : عبد الرحمن الجليلي

وكان الاستاذ حسن عبد الرحمن قد سافر الى النمسا لمداواة ولده ، فابرق اليه الدكتور الجليلي بقرار الجبهة ، فجاء في الجواب ما نصه « قرار الجبهة مقبول » وعلى هذا استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول استقالة الدكتور عبدالرحمن الجليلي من منصب وزارة الاقتصاد ، وتعيين الوزير بلا وزارة السيد صادق كمونة وزيراً للاقتصاد بالوكالة . كما استصدر ارادة اخرى بقبول استقالة الاستاذ حسن عبد الرحمن من وزارة الشؤون ، وتعيين الوزير بلا وزارة السيد شفيق العاني وزيرا الشؤون الاجتماعية بالوكالة . وفيما يلي نص قرار الجبهة الشعبية المتحدة :

« كانت الجبهة الشعبية المتحدة قد قررت بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٦م ، بعد عودة الحياة الحزبية ، اعتبار عضوي الجبهة : الدكتور عبد الرحمن الجليلي والاستاذ حسن عبد الرحمن ممثلين لها في الوزارة ، مقيدين بميثاق الجبهة ، على ان يكون للحزب حق الطلب اليهما الانسحاب من الوزارة متى راى ضرورة لذلك . وقد بلغ الوزيران هذا القرار الى رئيس الوزارة بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٧م .

« فلما اعلنت الاحكام العرفية في البصرة ، اثناء غياب ممثلي الجبهة الشعبية المتحدة في الوزارة خارج العراق ، قررت الهيئة الادارية سحبهما من الوزارة . وعندما عاد الدكتور عبد الرحمن الجليلي الى العراق ، رات الهيئة الادارية تكليفه بالعمل لحمل الوزارة على الغاء الاحكام العرفية ، التي لم يكن لوزيري الجبهة رأي في اعلانها، فضلا عن انه ليس هناك ما يبرر بقاءها . ولما لم يوفق في ذلك ، رات الهيئة الادارية تنفيذ قرارها بانسحاب الوزيرين من الوزارة .

« لقد كانت الهيئة الادارية للجبهة على اتصال اثناء هذه المدة باعضائها الموجودين خارج العراق ، تطلعهم على تطورات الاوضاع ، فتلقت تأكيدا من الاستاذ حسن عبد الرحمن بتأييده لموقف الجبهة ومقرراتها . وتنفيذا للقرار المذكور ، فقد قدم الدكتور

عبد الرحمن الجليلي استقالته من الوزارة يوم الخميس ١٩٥٤/١/٧م كما ابرق الحزب الى الاستاذ حسن عبد الرحمن الموجود حاليا في النمسا لتقديم استقالته .

٩ كانون الثاني ١٩٥٤م الرئيس الموقت للجبهة الشعبية المتحدة (١)

في مجلس الامة :

قامت ضجة عنيفة ضد اعلان الاحكام العرفية في مجلسي الاعيان والنواب معا ، واعتبر عمل الوزارة شاذا يستوجب اللوم ، وقدم النائب السيد عبد الرزاق الشيخلي طلبا في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٣م ، لاجراء تحقيق نيابي بحسب المادة ١٢٣ من النظام الداخلي حول الحوادث التي وقعت في شركة نفط البصرة فلم يوافق المجلس عليه ، كما قدم السيد عبد الرزاق حمود نائب البصرة اقتراحا باستيضاح الى رئيس الوزراء عن الاحكام العرفية المعلنة في لوائه ، فلم يقر المجلس استيضاحه .

وكان وزير الداخلية هو الذي اصر على اعلان هذه الاحكام في البصرة ، بعد ان اخفقت الجهود السلمية التي بذلت لانهاء الاضراب ، الذي قام به عمال شركة النفط فيها . كما اصر على وجوب بقائها معلنة حتى تمر ذكرى وثبة كانون الثاني بسلام – كما قدمنا – فلما انتهى كل شيء على حسب ما يرام ، استصدرت الوزارة الارادة الملكية الآتية :

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء .

اصدرنا ارادتنا الملكية :

١ – بانهاء الاحكام العرفية المعلنة بصورة موقتة في لواء البصرة بموجب الارادة الملكية المرقمة ١١٨٦ والمؤرخة ١٩٥٣/١٢/١٥م .

٢ – بالغاء الارادة الملكية المرقمة ١١٨٦ والمؤرخة ١٩٥٣/١٢/١٥م .
على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٣ هـ المصادف اليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٤م . فيصل

حسين مكي خماس وزير الدفاع ، سعيد قزاز وزير الداخلية ، جميل الاورفلي وزير العدلية ، محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء .

---

(١) جريدة « الشعب » العدد الصادر بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٤ م .

كان العقيد اديب الشيشكلي ، منذ تفرد بالحكم ، يمعن في اساليبه الدكتاتورية في سورية ، ويكيل الشتائم للعراق ، واصفا اياه بالدولة الاجنبية السائرة في ركاب الاستعمار الغربي ، فاتصل اقطاب الوزارة الجمالية بالسيد هاشم الاتاسي ورفاقه « مما شجع هـؤلاء على الاجتماع في حمص بصفة مؤتمـر ليشجبوا النـظام الراهن وليعددوا مساوئه . وقد قامت الحكومة العراقيـة على يد صالح جبر وعبد الكريم الازري بما تعهدت به من دفع اموال اوصلتها الى يد هاشم الاتاسي فعلا ، مع تموين وسلاح واعتدة وصلت الى يد اصحابها حسب الاتفاق مما ادى الى قيام حركة قوية انبثقت من حمص بتأييد حلب » (١) ولكن الشيشكلي كان لخصومه بالمرصاد ، فزج زعماءهم في السجون ، وتسبب في هرب البعض الآخر الى خارج البلاد . وقـد قصد بيروت من هؤلاء السادة : صبري العسلي ، وعدنان الاتـاسي ، وحسني البرازي ، وميخائيل اليان ، فكانت الوزارة الجمالية تمدهم بالامكانيات المتوفرة لتيسير الانتقاص على حكم الشيشكلي في الشام . ثم توجه السيد معروف الدواليبي الى بغداد فانزلته الحكومة في دار العين عبد الهادي الجلبي اربعين يوما ، دون ان تشعر احدا بمجيئه، وما لبثت الوزارة ان اوفدت السيد صالح جبر الى بيروت ، وخوّلته صرف كل مـا يقتضي للقضاء على حكومة الشام ، فصرف في سبيل ذلك نحو سبعين الف دينـار ، فلما انهار الحكم المذكور ، شرعت الوزارة في التمهيد للسير بمشروع الاتحاد بين سورية والعراق قدما ، ورصدت مبلغا قدره ثلثمئـة الف دينـار لهذا الغرض صرف منـه ١٥٠،٠٠٠ دينار لمساعدة الحرس الوطني في الاردن ، واعطي الباقي الى السوريـين لغرض الدعاية للمشروع (٢) .

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٥٢٨ .

(٢) وكان جميل المدفعي قد اوفد نائبه علي جودة الى سورية ليفاوض هاشما الاتاسي رئيس الجمهورية السورية في موضوع الاتحاد بين سورية والعراق ، دون ان يخبر وزير خارجيته توفيق السويدي بذلك . فطلب الرئيس الاتاسي مئة الف دينار لتيسير الامر فاحجم المدفعي عن الصرف ، فلما خلفه الجمالي ، اخذ يصرف على الفكرة كما اكد لنا ذلك بنفسه .

ثم قال لنا السيد عبد الكريم الازري ، وزير مالية الدكتور الجمالي ، مساء الاحد السابع مـن كانون الاول ١٩٥٧ انه تلقى نداء هاتفيا من رئيس الديوان الملكي في مساء احد ايام كانون الثاني ١٩٥٤ م ليحضر قصر الرحاب فلما حضر ، وجد الملك فيصل وخاله الامير عبد الاله ورئيس ديوانه واذا بالملك يقـول : ان زعماء سورية قرروا ضم سورية الى العراق ، ويحتاجون الى مئة الف دينار فيجب تدبيرها فـورا . فرد الازري على هذا الامر ان للموضوع جوانب سياسية ودولية لا بد من اخذها بنظر الاعتبار ، ولا بد مـن ضمان تأييد الرأي العام فرد الملك على هذا التحفظ ان طلب تهيأة المبلغ قبل كل شيء فلما استجاب الوزير للامر ، قال الامير عبد الاله : هلم بنا الى صالح جبر فلما وصلا داره وجداه نائما فلما ايقظوه ، قال له عبد الاله : عليك ان تهيىء نفسك للسفر الى لبنان غدا او بعد غد وهذه المئة الف دينـار جاهزة بامرك لتتصل بالزعماء السوريين الموجودين في بيروت وتدبروا امر الاطاحة بحكم الشيشكلي تمهيدا لضم سورية الى العراق وهكذا تم سفر صالح جبر الى لبنان .

وكان نوري السعيد يعارض الصرف على هذا المشروع ، بدعوى انه يؤدي الى افلاس العراق ، ولا يمكن ان يحققه . ويعتقد الجمالي ان نوري كان يعارضه لئلا يتم على يد غيره ، وانه ـ الجمالي ـ لو بقي في الحكم ستة اشهر اخرى ، لتحقق الاتحاد بين العراق وسورية .

اما المشروع فقد قدمه الدكتور الجمالي الى « جامعة الدول العربية » في اجتماع كانون الثاني ١٩٥٤م ، فاخذت حكومات هذه الدول تتدارسه بامعان ، ولكن سقوط وزارة الجمالي ، قبل التئام مجلس الجامعة ثانية ، جعله خبرا من الاخبار وهذا نصه :

نص المشروع

يهدي الوفد العراقي لجامعة الدول العربية تحياته الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويرجو ابلاغ المذكرة الآتية الى الدول الاعضاء فيها :

ليس بخاف ان سياسة العراق القومية كانت وما زالت تهدف دائما الى وحدة العرب وجمع كلمتهم . وقد اعلنت الحكومة العراقية في خطاب العرش بتاريخ ١ كانون الاول سنة ١٩٥٣م ، بان السبيل الوحيد لانقاذ العرب من محنتهم الحاضرة، ومجابهة الخطر الاسرائيلي ، واقرار السلم في هذا القسم الحيوي من العالم ، هو تحقيق « الاتحاد العربي » وهي ماضية في هذه الخطة .

وقد لاحظت الحكومة العراقية بسرور وابتهاج ما رددته مصر الشقيقة بلسان رئيسها ورجال حكومتها ، من الرغبة الصادقة في اتحاد البلاد العربية ، وقد بدت مثل هذه الرغبة في فترات متفاوتة من قبل رؤساء حكومات الدول العربية الاخرى ، وقد راى الوفد العراقي تحقيقا لسياسته ، واستجابة للرغبة الكريمة التي ترددت في مصر والبلاد العربية الاخرى تقديم المذكرة التالية ، وقد حرص على ان تكون اجمالية مختصرة ، وارجاء التفصيل الضروري الى المفاوضات المرجوة حين قبوله والشروع في تنفيذه .

« أ » ١ ـ لم يعد اتحاد الشعوب العربية خيالا يداعب مخيلة المعنيين بالمثل العليا ، بل اصبح ضرورة قومية لازمة للامة العربية كافة ، تتوقف عليه في الوقت نفسه القدرة الاكيدة على درء الاخطار التي تحدق بالامة العربية ، وحل المشاكل التي تواجهها .

٢ ـ واذا ما سلمنا بتلكم الحقائق ، وادركنا الخطر الداهم الذي يهدد الكيان العربي ، فواجب محتوم على الدول العربية ان تبادر الى الاخذ عمليا بمبدأ الاتحاد ، مع تقدير احتمال انها لا تستطيع كلها مجتمعة ، وبسرعة واحدة ، السير في طريق الاتحاد ، وذلك لعوامل واعتبارات جغرافية وداخلية واجتماعية موقوتة تخص كل قطر من الاقطار العربية .

٣ ــ ان القول بضرورة السير الاجماعي نحو الاتحاد المنشود بسرعة واحدة ، من قبل الدول اعضاء الجامعة كلهم ، قد اخر قضية الاتحاد العربي التي يهدف اليها ميثاق جامعة الدول العربية .

٤ ــ وعليه فان الواجب على الدول ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الاتحاد ، ان تشرع فورا ، وان تمضي قدما لتحقيقه ، على ان تساعدها الدول الاخرى ريثما تستطيع بدورها الانضمام الى هذا الاتحاد بصورة طبيعية .

٥ ــ لا شك في ان اي اتحاد يتم بين دولة واكثر ، يجب ان ينبعث عن قناعة شعوب تلك البلاد وحكوماتها ، بما تمليه وحدة المصالح والاهداف ، ولا يجوز السير بالاتحاد على اسس غير ديمقراطية . ونحن مطمئنون الى ان شعوب الدول العربية سائرة عاجلا ام آجلا نحو هذه الغاية .

« ب » ١ ــ تجري مفاوضات بين الدول التي تستطيع وتريد الدخول في الاتحاد على الاسس التي يرغب في انشاء الاتحاد عليها ، وبعد التوصل الى اتفاق في هذا الخصوص ، تحاط جامعة الدول العربية علما بذلك ، وهي بدورها تحيط الدول الاعضاء علما بذلك .

٢ ــ تشرع الدول الراغبة في الاتحاد في سن دستور الاتحاد يعرض على برلماناتها لاقراره ثم تعدل دساتيرها على هذا الاساس .

٣ ــ يستهدف الدستور الاتحادي وحدة السياسة الخارجية ، والدفاع ، والشؤون الاقتصادية المشتركة ، وغير ذلك مما اتفق عليه المتفاوضون ، وينص الدستور على الاداة الاشتراعية والتنفيذية للاتحاد .

« ج » ان العراق ليعرب عن استعداده في الدخول في الاتحاد مع اي قطر من الاقطار العربية الراغبة فيه ، ويرجو مخلصا ان يلقى من لدن الاعضاء مثل الرغبة التي يحملها ويعمل لتحقيقها .

« د » والى ان تنتمي جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية الى الاتحاد فان الجامعة العربية تظل اداة تعمل لارتباط المجموعة العربية الكبرى بعضها ببعض .

وينتهز الوفد العراقي هذه الفرصة ليعرب للامانة العامة عن فائق احترامه وتقديره اهـ (١) .

استقالة الوزارة

تقول الفقرة الثانية من المادة (٦٤) من القانون الاساسي العراقي :

« والوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من

---

(١) محمد فاضل الجمالي في كتابه « من واقع السياسة العراقية » ص ١١٩ ــ ١٢١ .

ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب لمجلس النواب ، قبل ختام المدة المذكورة » . اهـ .

وقد كان بين اعضاء الوزارة الجمالية من يطمح في العينية او النيابة ، ولكن السلطات العليا لم تجد فيه المؤهلات المطلوبة لذلك ، فلما قاربت المدة القانونيةنهايتها، ولم يفلح هذا البعض في نيل العضوية في احد المجلسين المذكورين ، اضطر الرئيس الجمالي ان يتقدم بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

تفضلتم يا سيدي فعهدتم بمسؤولية الحكم الي ، فقمت مع زملائي بكل ما نملكه من جهد واخلاص في تأدية الواجب الملقى على عواتقنا ، مستمدين دوما التوجيه والتشجيع من لدن مقامكم السامي ، ولما كان عدد من زملائي غير حائزين على كراسي في مجلس الامة ، ارى الواجب يدعوني ان ارفع لجلالتكم استقالتي ، راجيا التفضل بقبولها وسابقى دوما العبد المخلص لجلالتكم .

٢٧ شباط ١٩٥٤م　　　　محمد فاضل الجمالي

وقد رد الملك على هذا الكتاب بالجواب الآتي :

عزيزي محمد فاضل الجمالي .

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٥٤م وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، لا بد لي من اظهار تقديري الجهود التي بذلتموها انتم وزملاؤكم مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٧٣ الهجرية الموافق اليوم الثامن من شهر مارت سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

الوزارة الثانية والخمسون :

٢ رجب ١٣٧٣ ـ ٢٦ شعبان ١٣٧٣
٨ آذار ١٩٥٤ ـ ٢٩ نيسان ١٩٥٤

الوزارة الجمالية الثانية

توطئــة

كان من المفروض ان يؤلف السيد نوري السعيد ، وزارة تخلف « وزارة الجمالي المستقيلة » بصفة كونه صاحب الاكثرية المطلقة في مجلس النواب ، وصاحب الكلمة المسموعة في الاوساط القبلية ، والدوائر الرسمية ، فضلا عن الجهات الاجنبية ولكن ظروفا خاصة كانت تحول دون ذلك ، فطلب الملك الى رئيس ديوانه السيد احمد مختار بابان . ان يخلف الدكتور الجمالي في رئاسة الوزارة الجديدة ، فاعتذر هذا عن ذلك ، وفضل اسناد الرئاسة الى احد السياسيين ، فدعي الجمالي الى اعادة تأليف الوزارة . فاعتذر بعدم وجود اكثرية في مجلس النواب تمكنه من اقرار مشروعاته . والح الى وجوب حل هذا المجلس ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، بعد ان سبق له ان اعلن ثقته بهذا المجلس ، واعتماده عليه . فقيل له ان يجرب السير معه الى آخر مرحلة ممكنة حتى اذا زاد سخطه عليه ، امكن حله واجراء انتخاب جديد ، فرضي بذلك ، واذا بالملك يوجه اليه هذا الكتاب (١) .

وزيري الافخم محمد فاضل الجمالي

رقم ٢٢٣

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم بتاليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٧٣ الهجرية ، الموافق اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

---

(١) نطلب اليه ان يعيد تاليف الوزارة مرة ثانية لا طمعا بحكمته السياسية ، ولا تقديرا لمساعيه التي اسفرت عن فوضى سادت البلد ، ولكنه قام بمساعدة الحركات التمردية في سورية وأمدها بوسائل كثيرة فكان أن أريد بذلك تقدير خدماته .

توفيق السويدي في « محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ٢/١٩٦

هيئة الوزارة

واختار الرئيس الجمالي زملاءه ــ بعد الاستشارات المعتادة ــ من الاشخاص الآتية اسماؤهم ، فوافق الملك على ذلك ، كما اوعز جلالته الى رئيس ديوانه « بابان » ان يشترك في الوزارة الجديدة ، كنائب لرئيس الوزراء ، بغية اسناده في مجلس النواب ، فاشترط بابان ان يستبدل وزير المالية عبد الكريم الازري بعلي ممتاز الدفتري ، وهو ما تم فعلا . وهكذا صدرت الارادة الملكية بما يلي :

١ ــ محمد فاضل الجمالي : رئيسا للوزراء .
٢ ــ احمد مختار بابان : نائبا للرئيس .
٣ ــ موسى الشابندر : وزيرا للخارجية .
٤ ــ علي ممتاز : وزيرا للمالية .
٥ ــ علي حيدر سليمان : وزيرا للاقتصاد .
٦ ــ عبد الكريم الازري : وزيرا للاعمار .
٧ ــ جميل الاورفلي : وزيرا للمعارف .
٨ ــ عبد المجيد القصاب : وزيرا للصحة .
٩ ــ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية .
١٠ ــ حسين مكي خماس : وزيرا للدفاع .
١١ ــ عبد المجيد عباس : وزيرا للمواصلات .
١٢ ــ اركان عبادي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
١٣ ــ عبد الغني الدللي : وزيرا للزراعة .
١٤ ــ محمد علي محمود : وزيرا للعدلية .
١٥ ــ رفائيل بطي : وزيرا للدولة .

ولم يكن « رفائيل بطي » من بين اعضاء الوزارة الجديدة ، لان الصحفيين كرهوه عندما تولى امورهم في الوزارة المستقيلة ، فهدد الجمالي بهتك وزارته ان لم يزامله مرة ثانية ، ثم ذهب الى الامير عبد الاله مسترحما الا يخذله فيسوء مصيره ، بعد ان خدم البلاط والجمالي نفسه ، فاضيف اسمه الى قائمة الوزارة الجديدة .

اول كلمة لرئيس الوزراء

ولعل من المفيد ان نثبت هنا نص الكلمة التي القاها السيد الجمالي في حفلة الاستيزار وهي :

« ارجو ان ترفعوا الى سيدي ومولاي صاحب الجلالة الملك المفدى ، عظيم شكري وامتناني على تجديد ثقته الغالية ، التي ستكون لي كما كانت دائما ــ بعد الاتكال على الله ــ سندا مكينا في النهوض باعباء الواجبات الجسيمة ، التي يقتضيها تقدم البلاد وازدهارها ، والعمل على تحقيق امانيها القومية ، وتثبيت دعائم الحرية

والاخوة والاستقرار في جميع ارجائها ، واساله تعالى ان نكون ، انا وزملائي ، اهلا للثقة السامية للسير قدما في خدمة اهداف العراق الوطنية خاصة ، واهداف الامة العربية عامة .

وانتم ايها السادة ارجو ان تؤازرونا فيما وطدنا العزم عليه ـ بعد الاتكال على الله والتمتع بثقة سيد البلاد ومليكها المعظم ـ من خدمة شاملة ، واصلاح منشود ، وعمل متواصل لاعلاء شان العراق وتحقيق امانيه القومية . والله اسال ان يوفقنا جميعا في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » (١) .

كارثة ما بعدها كارثة

دلت الاحوال الجوية ، وشدة البرد ، وكثرة الامطار ، التي هطلت في اخريات السنة ١٩٥٣م ، واوليات العام ١٩٥٤م ، ان فيضانا خطرا سيداهم العراق ، فوجه العين نصرة الفارسي الى وزير الزراعة عبد الغني الدللي هذا السؤال :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الاعيان المحترم .

ارجو اعلام معالي وزير الزراعة بسؤالي التالي ليجيبني عليه امام المجلس العالي :

بالنظر الى تراكم الثلوج بمقادير عظيمة غير مألوفة في مناطق اعالي الانهار ، وبالنظر الى استمرار البرد المانع لذوبان هذه الثلوج تدريجيا ، فلا يستبعد ، اذا ما تغير المناخ من البرد الى الحر فجاة ، ان تحدث فيضانات مبكرة وبمقاييس خطرة . فأرجو التفضل بايضاح ما اتخذه من تدابير وافية لهذا الغرض .

٢١/١/١٩٥٤م ـ نصرة الفارسي (٢)

وقد اجاب الوزير الدللي على هذا السؤال بالجواب الآتي في ٢٠ شباط ١٩٥٤م (اي بعد مرور شهر كامل على توجيه السؤال) :

« فخامة الرئيس : يؤسفني تاخري قليلا لكي اجيب بما يجب من التفصيل على سؤال معالي العين المحترم . في الحقيقة ان هذه الوزارة منذ ان تولت المسؤولية ، اعطت اهتماما كبيرا لموضوع الفيضانات ، واتخذت التدابير لهذا الفيضان ... اما التدابير التي اتخذناها فتتعلق بناحيتين : الناحية الاولى ، تقوية السداد الضعيفة ، التي نشأت من الفيضانات السابقة في وادي دجلة . والناحية الثانية التي هي في نظري اهم ، والتي لفتت نظر معالي العين واخذ يؤكد عليها ، هي تنسيق العمل ،

---

(١) جريدة « الحوادث » الرقم (٣٢٤٩) الصادرة بتاريخ ٩ اذار ١٩٥٤ م .

(٢) محاضر جلسات مجلس الاعيان للاجتماع العادي الـ (٢٧) ص ٣٥ ــ ٣٦ .

والمراقبة ، وتحديد الواجبات لموظفي الري والادارة وغيرهم ... ويسرني ان اقول ان الوزارة تمكنت في هذه السنة من ان تنظم الاعمال ... الخ » (١) .

وفي ١٢ آذار سافر الوزير الدللي الى باكستان مع الملك فيصل ، وبعد خمسة ايام من سفره ، بدأت مناسيب المياه في نهر دجلة ترتفع ، ووصلت هذه المناسيب الى درجة « مخطرة جدا » في ٢٥ من الشهر المذكور ، واعلنت البلاغات الرسمية انالزيادة لم يسبق لها مثيل منذ (٤٨) عاما ـ بموجب السجلات المحفوظة في دوائر الري ـ واصدرت هذا البلاغ :

« بالنظر لما يتوقع من قيام الحكومة باحداث كسرات في بعض السدود ، عند الضرورة ، فانها عازمة على اعطاء المتضررين من جراء ذلك منحا مناسبة تلافيا للاضرار التي تصيبهم » اهـ .

١٩٥٤/٣/٢٥م

وواصلت المناسيب ارتفاعها فتولى الجيش ، والشرطة ، والاهلون ، حراسة السدود ، ووزعت الدوائر المختصة كافة المواد اللازمة لمقاومة الفيضان ، وسخرت السلطات الحكومية المكائن والآلات التي كانت الشركات الاجنبية تستخدمها في تبليط الشوارع ، واقامة المنشآت ، وقاربت الزيادة الـ ٣٦ مترا في ٢٦ آذار ، وهو المنسوب الذي يفوق درجة الخطر بمتر واحد ، فنامت بغداد ليلة ٢٧ منه وهي فزعة ، قلقة ، يتهددها الفيضان والغرق في كل لحظة ، واضطرت سلطات الري لفتح اربع كسرات في الخفاجي ، والرفيع ، واليهودية ، والداودية ، ثم اصدرت هذا البيان :

« صدرت الاوامر باحداث كسرة في الجانب الايمن من نهر دجلة جنوب بغداد في الموقع المسمى « ابو جحاش » وكسرة اخرى في الجانب الايمن من النهر شمالي بغداد في الموقع المسمى « الفريحات » وذلك بالنظر للارتفاع السريع في منسوب النهر في سراي بغداد في الساعات الاولى من صباح اليوم ، وذلك بالاضافة الى الكسرات الاربع المبينة في نشرة الفيضان ليوم ٢٥ ان منسوب النهر في الوقت الحاضر هو ٣٥٫٧٥ ولا يزال الوضع خطرا للغاية ، والسلطات المختصة دائبة على القيام بجميع التدابير اللازمة لحماية العاصمة » اهـ .

١٩٥٤/٣/٢٦

ولما اشتد الخطر واصبحت الكارثة على قاب قوسين او ادنى ، استدعي اللواء خليل جميل من العمارة ، وكان في مهمة تفتيشية ، استدعي الى بغداد ووسد وظيفة آمر الفيضان ووضعت تحت تصرفه كل ما احتاجت اليه عملية الانقاذ فرتب قطارا يحمل التراب من صوب الكرخ الى صوب الرصافة ، واقام سدة ترابية ساعدت كثيرا

---

(١) محاضر جلسات مجلس الاعيان للاجتماع العادي الـ (٢٧) ص ٣٥ ـ ٣٦ .

على درء الاخطار المحيقة بالعاصمة فاستحق ثناء الجميع ومنح وسام الاستحقاق (١).

وسهر الناس ليلة ٢٨ آذار حتى الصباح ، وهم يتوجعون ويرتجفون ، وكانت ايديهم على قلوبهم ، فقد بدات المياه تتسرب الى كثير من الدور والمؤسسات القريبة من النهر ، وتحولت ساحة السراي الكبرى الى بحيرة تعذر على الموظفين اجتيازها بيسر .

كانت ليلة التاسع والعشرين من الشهر ، اسوا الليالي التي شهدتها بغداد ، فان الخطر الذي كان يتهدد العاصمة من النهر ، اصبح الآن يتهددها من مياه الفيضان التي تجمعت خلف السدود المحيطة بها من الشرق ، ومن الجنوب ، ولا يحول بينها وبين الكارثة سوى « سدة ناظم باشا » التي تحيط ببغداد من الناحية الشرقية ، وقد اصابها الهزال ، واخذت الرياح الشرقية تضغط عليها .

وفي حوالي الساعة العاشرة ليلا ، اجتمع رؤساء الوزراء السابقون في بناية « مديرية الري العامة » وحضر الوزراء ، والمسؤولون ، وبعض النواب والاعيان ، واتخذ مجلس الوزراء بعد مناقشة دقيقة للموقف القرار الآتي باخلاء بغداد اخلاء جزئيا :

« بالرغم من ان الحالة الناشئة عن الفيضان على السداد الشرقية للعاصمة لم تترد كثيرا خلال الساعات الاخيرة ، فانه من المستحسن ان ينقل الشيوخ ، والاطفال الصغار ، والمرضى ، من المناطق المجاورة للسداد الشرقية الى جانب الكرخ ، وذلك كوسيلة احتياطية فقط ، ويستحسن كذلك ان يكون الآخرون ايضا على استعداد للانتقال فيما اذا مست الحاجة » اهـ .

وكان في بغداد زهاء ثلاثة ارباع المليون نسمة يومئذ يسكن ثلثاهم في جانب الرصافة المعرض للغرق ، ويسكن الثلث الآخر في جانب الكرخ ، فسأل وزير الداخلية السيد سعيد قزاز مهندس الري البريطاني عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة ، فلما اجابه المهندس بان درجة الخطر قد تبلغ الـ ٩٥ ٪ اعلن الوزير القزاز انه يخالف هذا القرار لما يولده تنفيذه من ارتباك قد يؤدي الى التهلكة .

وكان صالح جبر ، احد رؤساء الوزراء السابقين ، ممن حضر هذا الاجتماع فقال : « ان نخوة اهل الكرخ تسمح بايواء سبع عائلات في كل دار من دورهم » ، كما قال العين صادق البصام « لا بد من اخلاء الرصافة » ولما حضر الامير عبد الاله ، وجد نفسه بين قرار لمجلس الوزراء ، ومعارضة شديدة من جانب وزير الداخلية لهذا القرار ، وكانت وجهة نظر القزاز : ان في بغداد جسرين فقط ، فاذا اصطدمت سيارتان

---

(١) كتب الينا اللواء خليل جميل وصفا لحادثة الغرق بتاريخ ١٨ — ٣ — ١٩٧٧ ان قد كان للتلايات التي تحمل التراب وتفرغه آليا اكبر الاثر في التغلب على الصعاب التي واجهها ، وان بعض الوزراء المسؤولين نقلوا عائلاتهم الى الطابق الثامن من عمارة مصرف الرافدين خوفا عليهم من الغرق ، وانه عارض فكرة تفريغ جانب الرصافة من السكان اعتقادا منه بان ذلك يؤدي الى الفوضى والاضطراب .

من سيارات المتسابقين في الهرب ، وقعت مذابح لا تعرف مغبتها ، ولا يمكن تلافي اضرارها .

وشاءت ارادة باري النسمات ان توقف الرياح العاتية ، التي كانت تعبث بالسدود ، وتهدد العاصمة بالكارثة في كل لحظة ، فاستقر الراي على ان تضاعف جهود العناية بالسدود ، وان تتخذ كافة التدابير الضرورية لمجابهة الاحداث المتوقعة في كل آن . وقد اشتركت فعلا كافة المؤسسات والجهات ، في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمجابهة الاحداث المفاجئة ، وعندئذ اعلن وزير الداخلية البيان الآتي بنبرات حزينة ، ونفس كسيرة ، قابلها الناس بالبكاء والعويل حيث قال :

مواطني الاعزاء !

انتشرت في الساعة الماضية اخبار مقلقة للسكان حول حدوث بعض الكسرات في سداد مدينة بغداد . ان هذه الاخبار لا صحة لها ، ولم تحدث اية كسرة بفضل الله حتى هذه الساعة . لا اريد ان اقلل من اهمية الخطر المحدق بمدينة بغداد هذه الليلة ، ولكن اود ان اطمن مواطني الاعزاء بأن كل الجهود الممكنة في وسع البشر لدرء الاخطار والاضرار عن المدينة قد اتخذت ، وان ابناءكم المخلصين من افراد الجيش ، والشرطة ، ومن منتسبي الدوائر المسؤولة، باذلون اقصى جهودهم لمحافظة العاصمة، وتخفيف الضغط عن سدادها ، ومن واجب كل مواطن ان يبادر الى مساعدة اقرب زمرة اليه بكل الوسائل الممكنة ، وان يحصل على المعلومات الصحيحة من الدوائر الرسمية المختصة . فعلينا جميعا ان نجتاز هذه المرحلة العسيرة بسلام، وسنجتازها ان شاء الله . وقانا الله من كل شر ، وحفظ بلادنا العزيزة بعنايته الربانية (١) .

وقد اكد لنا السيد سعيد قزاز بأن العناصر الشيوعية لم تستغل هذه الفاجعة لتزيد الطين بلة ، او الوضع ارتباكا ، كما هي عادتها ، ولو انها فعلت ذلك ، لجعلت العاصمة عاليها سافلها ، ولاصبحت بغداد اثرا بعد عين ، وهذه حقيقة يجب ان نسجلها لهذا الوزير الجريء وان كان الآن يرقد في قبر مجهول (٢) .

وسائل يسالنا عن الاضرار التي مني العراق بها من جراء هذه النكبة فنقول : ان المساحة التي غمرتها مياه الطوفان تجاوزت المليوني فدان ، وان عدد الذين نكبوا بسببها كان نحو ربع مليون نسمة ، اما الاضرار المادية التي لحقت بالطرق، والزروع، وغيرها ، فقد تجاوزت الخمسة وثلاثين مليون دينار . وقد غرقت « بغداد الجديدة » برمتها ، ولم يبق منها الا مداخن كور الطاباق . وغرقت حدائق الوزيرية بمياه النزيز،

---

(١) جريدة « الشعب » العدد ٢٨٨٠ الصادر بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٤ م .

(٢) اعدم السيد سعيد قزاز في العشرين من شهر ايلول سنة ١٩٥٩ م بعد صدور حكم الموت بحقه من قبل « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » واعدم معه في اليوم نفسه كل من متصرف لواء بغداد السيد عبد الجبار فهمي ، ومدير الامن العام السيد بهجة عطية ، ومدير سجن بغداد السيد عبد الجبار ايوب . وكان هؤلاء الاربعة قد قاوموا الشيوعيين الذين اتوا اعمالا هدامة ونكلوا بهم ، فاقتص الشيوعيون منهم يوم هيمنوا على العراق ، في الفترة التي اشتهرت بالمد الاحمر .

وغرق « معسكر الرشيد » بما فيه من عتاد وارزاق ، وغرق كل ما كان خلف سدة ناظم باشا . وكانت طائرات الهلكبتر تنقذ المحصورين من المياه بصعوبة بعد ان القت عليهم ٢٥ طنا من المواد الغذائية . وقد تبرع جلالة الملك سعود بمليون ونصف مليون ريال سعودي لمساعدة المنكوبين (اي نحو ١٥٠ الف دينار) وتبرع امير الكويت الشيخ عبدالله السالم بمئة الف دينار ، وشيخ البحرين بمئة الف روبية (٧٥٠٠ دينار) وقداسة البابا بثلاثة آلاف دولار ، وتبرعت الهند باربعين الف ربية ، وايران بمليون ريال ايراني ، وجمعية الهلال الاحمر بخمسة آلاف دينار ، وسمحت حكومة بغداد باجراء اكتتاب عام بمئة الف دينار .

اما حكومات تركية ، ومصر ، والاردن ، وسورية ، فقد اوفدت كل منها بعثة طبية مجهزة بكافة المواد الاسعافية . واما بريطانية فقد تبرعت بالف خيمة، وبخمسة ملايين كيس رمل ، نقلتها طائرات خاصة سقطت احداهن وهلك ربابنتها . وتبرعت امريكا بمقدار من الخيم ومواد الاسعاف .

وحلت ذكرى ارتقاء الملك فيصل العرش في هذه الآونة ، فأمر جلالته بالغاء المراسيم المعتادة ، ووجه الخطاب الآتي للشعب المنكوب :

بني شعبي العزيز .

ان كارثة الفيضان ، التي داهمت سكان بغداد والمناطق الاخرى من حوض نهر دجلة الكرام ، قد روّعت الجميع ، وكبدت آلافا من ابناء الشعب خسائر فادحة. وما هون المصيبة الا مزايا الشهامة والنجدة التي تجلت في المواطنين الاعزاء ، فخف الكل لدفع الكارثة ، وعملوا جاهدين في اقامة السدود ، ومراقبة طغيان المياه ، وانقاذ المنكوبين ، فابلوا في الدفاع عن العاصمة وصيانة اهليها احسن بلاء ، يقدرون عليه ويشكرون ، وفي مقدمة المجاهدين في هذه المحنة رجال الجيش ، والشرطة، والطلاب، والمتطوعين ، والعمال ، فضلا عن السلطات المسؤولة والموظفين . وفي وقت يهزني كما يهز كل ذوي مروءة الخلق الرفيع الذي اجتمع في الافق العراقي في هذه الجائحة الطبيعية ، اعلن اعتزازي بهذه السجايا الوطنية ، وشكري العظيم لكل من ساهم في دفع الكارثة الى هذا الحين . كما اشيد بالشعور النبيل الذي ابدته البلاد الشقيقة والصديقة نحو العراق ، في هذا الوقت مما تلقيناه من اصحاب الجلالة والفخامة ملوكها ، ورؤسائها ، من عواطف المواساة ، وما ابدته كافة الجهات من مساعدات .

ان مشروعي الثرثار ودربندي خان ، اللذين تقوم الحكومة بالعمل على انجازهما باسرع وقت ممكن ، سيكفلان ـ اذا ما كملا ـ الوقاية من فيضان دجلة وروافده في المستقبل القريب ان شاء الله .

ان الحكومة ستعمل ما في وسعها للتخفيف من وطأة الضائقة عن المنكوبين ، والمتضررين ، في حوادث الفيضان هذه . هذا واعتقادي الراسخ ان توحيد ومواصلة

المساعي قد عملت وستعمل على انقاذ عاصمتنا المحبوبة ، وبقية اجزاء الوطن العزيز من الخطر المتعرضة له ، وستكون لنا ابلغ عبرة من هذا الحدث الطبيعي الجسيم ، والله المعين وعليه الاتكال (١) .

* * *

ولم تقتصر الاضرار على بغداد حسب ، فقد حل بلواء الكوت ما حل بلواء بغداد ، ولحقت لواء العمارة اضرار عظيمة ، وتعرّض لواء البصرة الى اخطار جسيمة، وانقطعت المواصلات بين بغداد ومعظم المدن الرئيسية ، وتعطلت الملاحة في دجلة .

وفي الجلسة التي عقدها « مجلس النواب » في ١٢ نيسان ١٩٥٤م ، قدم احد عشر نائبا طلبا باجراء تحقيق نيابي حول حادثة الفيضان ، وفقا للمادة (١٢٣) من النظام الداخلي ، ولكن صدور الارادة الملكية بحل هذا المجلس في ٢٩ من هذا الشهر، جعل الطلب مهملا .

العراق والحلف التركي ـ الباكستاني

لما عقد العراق معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية الرابعة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، (على اساس ان تنفذ بعد صيرورته عضوا في عصبة الامم) قامت قيامة الجهات الوطنية ضد عقدها ، واعتبرتها معاهدة احتلال دائم (٢). وكانت مدةالمعاهدة ٢٥ عاما تنتهي في سنة ١٩٥٧م . فلما قاربت هذه المدة نهايتها ، سعى البريطانيون سعيا متواصلا لعقد « معاهدة بورتسموث » وهي المعاهدة التي اطاح بها الشعب العراقي في وثبة ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م (٣) ثم واصلوا السعي لعقد ما يحل محلها، فكان الحلف التركي ـ الباكستاني ، والحلف التركي ـ العراقي ، واتفاقية التعاون بين العراق وبريطانية . وقد بذلت مساع جمة لضم العراق الى الحلف التركي ـ الباكستاني لكنها اخفقت ، نتيجة ليقظة الشعب ، وحرصه على الوقوف محايدا تجاه التكتلات الاجنبية .

ونود بهذه المناسبة ان نسجل راي الجمالي في هذا الحلف ، وما جرى في ايام وزارته بصدده تمهيدا لبحث هذا الموضوع باسهاب في القسم الاخير من هذا الجزء . وهذا ما املاه علينا :

« كنت في القاهرة في مفتتح عام ١٩٥٤م لحضور اجتماع جامعة الدول العربية، فدعاني الرئيس محمد نجيب على العشاء ، ودعا معي السفير العراقي ، فوجدت في المأدبة الرئيس جمال عبد الناصر ، وجرى بحث العلاقات بين مصر والعراق، وضرورة

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٠٥ الصادر بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٤ م .
(٢) يراجع الجزء الثالث من هذا الكتاب بخصوص هذه المعاهدة .
(٣) راجع الجزء السابع من هذا الكتاب للوقوف على كيفية الاطاحة بهذه المعاهدة .

تقويتها . فبسطت موضوع الاتحاد الذي كنت احمله للجامعة ، فلقي تأييدالحاضرين. فلما كانت الليلة الثانية دعوت هؤلاء السادة على العشاء في دار السفارة العراقية ، وجرى حديث الحلف التركي ــ الباكستاني ، فاخرج عبد الناصر اعدادا من جريدة نيويورك تايمز ، وفيه ان هذا الحلف سيشمل العراق ليتم تكبيل النطاق حول روسيا ، فرددت على ذلك ان العراق مطلع على هذا الحلف ، لكنه لم يدع للانضمام اليه بعد ، وانا شخصيا لا ارى ما يبرر الخوف منه . لان انضمام العراق اليه يعتبر سدا مقابل الطوفان الشيوعي . فرد المدعوون بان مصر قائمة بمفاوضات مع بريطانية حول جلاء قواتها عن قناة السويس ، وان اي ترتيب دفاعي يجري في الوقت الحاضر يضعف الجانب المصري . وبعد اخذ ورد ، وعدت الحاضرين بان العراق لن ينضم الى هذا الحلف حتى تنهي مصر مفاوضاتها » . اهـ .

« والواقع ان بريطانية وامريكا اوحتا بعقد هـذا الحلف ، وهما اللتان اوحتا بادخال العراق فيه ، باعتبار ان دول الحلف ، بما فيها العراق ، تقع في منطقة نفوذهما ، وسائرة في ركاب سياستهما وفي هذه المنطقة من الموارد النفطية الغزيرة ما يهمهما امر حمايتها فمن مصلحتها تنسيق سياسة هذه الدول من النواحي العسكرية والاقتصادية ، واعداد قواها لمواجهة الاتحاد السوفياتي ، واحكام الحصار المضروب حوله الى جانب الاحلاف الاخرى » (١) .

وتردد في الاوساط انه قد كانت الغاية من تكليف الدكتور الجمالي بتأليف وزارتيه الاولى والثانية ، تمشية مشروع الدفاع المشترك ، الذي اخذ صيغة الحلف التركي ــ الباكستاني ، فلما اخفق (الجمالي) بذلك ، جيء بنوري السعيد لتحقيق ذلك فكان (ميثاق بغداد) الذي اقام العالم العربي واقعده ، ولكن الجمالي ينفي في رسالة بعث بها الينا نفيا قاطعا ان يكون الغرض من اسناد رئاسة الوزارة اليه تمشية مشروع الدفاع المشترك ، او اي مشروع آخر من هذا القبيل .

استقالة وزير الاعمار

كان السيد عبد الكريم الازري يشغل منصب وزير المالية في « الوزارة الجمالية الاولى » فاتعب الوزارات في تدقيق مصروفاتها ، ومناقشة طلباتها ، وتقدم بمشروعات مالية واقتصادية اصلاحية لم تلق تأييد الجهات العليا ، ولم يعضده احد بها من وزرائه (٢) فلما استقالت تلك الوزارة في ٢٧ شباط ١٩٥٤م ، اراد ان يعتزل الخدمة الوزارية ، ولكنه اضطر الى الاسهام في « الوزارة الجمالية الثانية » تسهيلا لمهمة

---

(١) رئيس حزب الاستقلال الاستاذ محمد مهدي كبه في كتابه «مذكراتي في صميم الاحداث » ص ٢٥٦ .

(٢) قال لنا الدكتور الجمالي : ان نوري السعيد صاحب الاكثرية المطلقة في مجلس النواب ، كان ضد مشروعات وزيره الازري ، بدعوى انها ستؤدي الى افتار العراق وانلاسه . وقد اوضح معارضته هذه في مجلس عقد برئاسة الملك ، وضم نوري والازري والجمالي ، فاعترض الباشا على مضاعفة الرواتب كما اعترض على الضخ العالي .

الجمالي في اعادة تاليفه الوزارة ، غير ان الجمالي اسند اليه « منصب وزارة الاعمار » دون المالية ، نزولا عند الشرط الذي اشترطه احمد مختار بابان لقبوله منصب نائب رئيس الوزراء في هذه الوزارة فاساء ذلك وقعا في نفسه ، وقرر التنصل من المسؤولية، نرفع كتاب استقالته الآتي في الخامس من شهر نيسان ١٩٥٤م ولما يمض الشهر على تاليف الوزارة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

اني ، ومن قبل ان اتشرف بالمساهمة في وزارتكم الاولى ، كنت ولا ازال مؤمنا بمبادىء ومشروعات يتوقف على تحقيقها مستقبل بلادنا واستقرارها . ولذلك لما فاوضتموني للاشتراك معكم في المسؤولية ، وافقت اعتمادا مني بانكم خير من يساعد على تحقيق هذه المشروعات والاهداف ، وعلى هذا الاساس كان اشتراكي في وزارتكم الاولى . فلما تقدمت ببعض هذه المشروعات ، اصطدمت بعقبات جديدة جعلتني اشك ان في استطاعتي تحقيقها ، بالرغم من التاييد الصادق الذي لقيته من فخامتكم، ومن زملائي المحترمين .

وفي هذه الاثناء استقالت الوزارة ، ولم تستطع انجاز مهمتها في الشؤون الداخلية ، وعندما كلفتم بتشكيل وزارتكم الثانية ، وفاوضتموني للاشتراك معكم ، اعتذرت لعلمي بعدم وجود مجال لتنفيذ المشروعات والمباديء التي كانت رائدي في مساهمتي لوزارتكم الاولى . ورغما عن ذلك حملني الحاحكم على القبول لاسهل مهمتكم في تالف الوزارة .

وبعد اتمامكم ذلك ، وتسلمكم المسؤولية مجددا ، تقدمت فورا باستقالتي لفخامتكم ، ولكنكم رغبتم في تاجيل البت فيها لحين عودة صاحب الجلالة الملك المعظم من رحلته للباكستان ، ويؤسفني ان تصادف نكبة الفيضان وقت رجوع الركاب الملكي ، مما اخّر البت في استقالتي . والآن وقد خفت حدة الفيضان ، او كادت ، اؤكد استقالتي ، وارجو قبولها . اذ لا يسعني الاستمرار في تحمل المسؤولية ، مع تعذر تحقيق المشروعات التي كانت الاساس الاشتراكي في وزارتكم الاولى .

هذا واتمنى لفخامتكم من صميم قلبي كل توفيق ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد ٦ نيسان ١٩٥٤م — وزير الاعمار : عبد الكريم الازري

وقد قال لنا الدكتور الجمالي ان السبب في استقالة الازري هو انه كان وزيرا للمالية في وزارته الاولى ، فلم يقر نوري السعيد سياسته المالية ، بدعوى انها تؤدي الى الافلاس ، فجعله وزيرا للاعمار في وزارته الثانية ، خلافا لرغبته ، وعلى هذا استصدر ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة الاعمار بالوكالة الى وزير الاقتصاد السيد علي حيدر سليمان .

١ ــ كان السيد موسى الشابندر وزير الخارجية في خارج العراق ، يوم تالفت « الوزارة الجمالية الثانية » فتولى الدكتور الجمالي منصب وزارة الخارجيةبالوكالة، وقد بقي المومى اليه خارج العراق حتى استقالت هذه الوزارة في ١٩ نيسان ١٩٥٤م .

٢ ــ استصدرت الوزارة ارادة ملكية بتعطيل مجلس الامة لمدة ثلاثين يوما اعتبارا من يوم ١٣ آذار ١٩٥٤م فساء عملها هذا وقعا في نفوس النواب .

٣ ــ صدرت الارادة الملكية في آذار بتعيين السادة : احمد مختار بابان ، ومحمد علي محمود ، وحسين مكي خماس ، وعبد الواحد الحاج سكر ، اعضاء في مجلس الاعيان .

٤ ــ اعتادت جامعة الدول العربية ان تقيم حلقات دراسية اجتماعية في العواصم العربية في كل عام . وقد عقدت الحلقة الدراسية الرابعة في بغداد في السابع من آذار، وافتتحها رئيس الوزراء نائبا عن الملك ، وتقرر عقد الحلقة الخامسة في المملكة العربية السعودية .

٥ ــ كان حاكم باكستان العام قد دعا الملك فيصل وولي عهده الامير عبد الاله الى زيارة باكستان زيارة رسمية ، وقد قبل الملك هذه الدعوة ، فقصد كراجي في الثاني عشر من آذار ١٩٥٤م ، يصحبه كل من الامير عبدالاله ، ونوري السعيد، وعبد الغني الدللي وزير الزراعة ، وقامت هيئة نيابة من السادة : محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، وحكمة سليمان ، كما تولى وزير المواصلات والاشغال عبد المجيد عباس وزارة الزراعة بالوكالة ، وقد عاد الركب الى بغداد في ٢٨ من هذا الشهر (١) .

٦ ــ وصل الى بغداد في ٢٠ آذار ، اللورد « سولتر » احد وزراء بريطانية السابقين ، تلبية لدعوة من الحكومة العراقية لاستشارته في أمور التعمير والانشاء . وقد كتب تقريرا خطيرا لم يؤخذ به ــ مع الاسف ــ فبقي حبرا على ورق .

٧ ــ دعا مجلس اللوردات والعموم البريطانيان وفدا يمثل مجلس الامة العراقي لزيارة لندن ، فوقع الاختيار على السادة : شاكر الوادي ، ونديم الباجه‌جي،ورشدي الجلبي ، وبرهان الدين باش اعيان ، والدكتور ضياء جعفر ، فسافروا الى العاصمة البريطانية في ٢٤ آذار ١٩٥٤م .

٨ ــ عقد مؤتمر لغرف التجارة ، والصناعة ، والزراعة في البلدان العربية ، في بغداد في يوم اول نيسان ، وقد افتتحه رئيس الوزراء بالنيابة عن الملك ، وحضره

---

(١) كان الغرض من سفر نوري السعيد مع الركب الملكي ، حمل الهند وباكستان على الدخول في الاحلاف العسكرية التي سنتكلم عنها في ختام هذا المجلد .

ممثلون عن سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، وليبيا ، والعربية السعودية،وجرت فيه محادثات اقتصادية عامة .

٩ ـ وقعت تركية والباكستان في الثاني من نيسان ١٩٥٤م اتفاقا وديا يتناول الامور الاقتصادية والعسكرية .

١٠ ـ عين الوزير بلا وزارة السيد محمد شفيق العاني ، عضوا في محكمةالتميز اعتبارا من يوم ٨ نيسان ١٩٥٤م .

١١ ـ استقال وزير الخارجية ، السيد موسى الشابندر ، من منصبه في ١٩ نيسان فتولى الرئيس الجمالي منصب وزارة الخارجية بالوكالة .

١٢ ـ وصلت الى بغداد في ٢٤ نيسان بعثة يمنية برئاسة السيد عبد الرحمن ابو طالب سفير اليمن في واشنطن . وهي تحمل رسالة خاصة من امام اليمن الى ملك العراق حول الخلاف القائم بين بريطانية واليمن ، فلبثت اياما ، وعادت دون انتحصل على شيء ملموس .

١٣ ـ عقد مؤتمر كبير في قصر الرحاب يوم ٢٦ نيسان لبحث الازمة الوزارية التي نشأت عن تقديم الدكتور الجمالي استقالة وزارته في ١٩ من هذا الشهر .

اتفاقية الامن المتبادل

كانت « الوزارة المدفعية السادسة » قد فاتحت السفارة الامريكية في العراق بتاريخ ٢١ آذار ١٩٥٣م ، لتتوسط لدى حكومتها ، « حكومة الولايات المتحدة » فتمد العراق بالمساعدات العسكرية ، التي درّجت امريكا على تقديمها الى دول العالم الحر. بغية السير في ركابها ، فلم تتلق الوزارة اي جواب على طلبها . ولما زار المستر جون فوستر دالس وزير خارجية امريكا العراق في ٢٧ ايار ١٩٥٣م ، فاتحته الوزارة القائمة اذ ذاك في ضرورة مد امريكا للعراق بعونها العسكري فوعد خيرا . فلما الف الدكتور الجمالي وزارته الثانية في ٨ آذار ١٩٥٤م « لم يكن الامريكان قد اجابوا على مذكرة الحكومة العراقية السابقة حول المساعدات العسكرية » (١) فاستأنف بحث الموضوع مع السفارة الامريكية . فاذا بالصهيونية العالمية تقيم ضجة مفتعلة في الاوساط العالمية لتحول دون تلبية هذا الطلب ، فاضطر الجمالي ان يوجه رسالة شخصية الى الوزير « جون فوستر دالس » رجاه فيها ان تعيد حكومته النظر في طلب العراق المشروع ، دون ان تتأثر بدعايات الصهاينة (٢) .

والظاهر ان الوزير الامريكي لم ير مانعا من تحقيق طلب العراق ، ولا سيما بعد ان وثق من تأثر ساسته بالسياسة الانكلو ـ امريكية ، المغايرة للسياسة الشيوعية

---

(١) الدكتور الجمالي في كتابه « ذكريات وعبر » ص ٥٨ .
(٢) من حديث للمؤلف مع الدكتور محمد فاضل الجمالي .

العالمية ، فوافق عليه ، وبعث بموافقته هذه الى سفارة الولايات المتحدة في بغداد لتبلغ بها الحكومة العراقية ، فقامت قيامة الصهاينة مرة اخرى ، وكادت تطوّح بالمشروع من جديد .

وكانت عقيدة الجمالي ان الحصول على المساعدات الامريكية لا يأخذ صفةمعاهدة او حلف يضطرانه الى مراجعة مجلس الامة للحصول على التشريع اللازم ، كما كان هناك راي سائد لدى بعض القانونيين ، بان هذه الاتفاقية لا تحتاج لان تعرض على المجلس ، لانها لا تخص العراق بشيء الا بما يتعلق ببعض الاعفاءات الديبلوماسية ، والنفقات الطفيفة . وقد عرضت هذه الامور على المجلس ، فان استلام السلاح والعتاد مجانا هو بمثابة الهدية تتقبلها الحكومة او ترفضها (١) وحيث ان الجمالي كان يقوم بوكالة وزارة الخارجية ، تبادل والسفير الامريكي الكتب الخاصة بهذه الاتفاقية ، التي اعتبرت نافذة المفعول من تاريخ تبادل هذه الكتب .

ولما كانت الفقرة (ز) من المادة الخامسة من الاتفاقية نصت على ان « تتخذ كل من الحكومتين الاجراءات المناسبة لتنوير الراي العام في بلديهما عن الاعمال التي ينطوي عليها هذا الاتفاق » اذاعت مديرية الدعاية العامة البيان الرسمي الآتي في ٢٥ نيسان سنة ١٩٥٤م :

بيان رسمي :

رغبة في توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتقويته ، كانت قد طلبت الحكومة العراقية في آذار ١٩٥٣م ، مساعدات عسكرية من حكومة الولايات المتحدة الامريكية. وبعد اتصالات مستمرة ، يسرنا ان نعلن ان حكومة الولايات المتحدة قد وافقت اخيرا على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بدون اية شروط او التزامات سياسية او تحالفية .

و. مدير الدعاية العام : مدحت الجادر (٢)

والى القاريء نص الاتفاق ، وهو عبارة عن كتاب وجهه السفير الامريكي في بغداد الى وزارة الخارجية العراقية وجواب وكيل الوزارة عليه :

سفارة الولايات المتحدة　　　　التاريخ ٢١ نيسان ١٩٥٤م
بغـداد　　　　الرقـم ٦٧٧

صاحب الفخامة :

اتشرف ان اشير الى مذكرة وزارة الخارجية لشهر آذار ١٩٥٣م التي رجت فيها حكومة الولايات المتحدة تجهيز العراق بالسلاح ، والى جواب السفارة خلال ذلك

---

(١) محاضر جلسات « محكمة الشعب » ج ٢ ص ١٠٩٦ .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان سنة ١٩٥٤ م .

المؤرخ في حزيران ١٩٥٣م ، الذي ابانت فيه ان طلب الحكومة العراقية هذا قد لقي اهتمام حكومة الولايات المتحدة البالغ ، ويسرني ان اعلمكم الآن ان حكومة الولايات المتحدة عملت محبذة هذا الطلب ، وهي مستعدة لمنح حكومة العراق مساعدات عسكرية بموجب السلطة الممنوحة ، وفق التشريعات النافذة المفعول ، وستتناسب من حيث النوعية والتوقيت والكمية مع التطورات الدولية في المنطقة . بالاضافة الى ذلك فان من المفروض ان اية مساعدة كهذه ستمنح وفق الشروط الآتية ، مضافا اليها اية ترتيبات اخرى قد يتفق عليها بين حين وآخر .

(١) من المفهوم لدى حكومتي ان الحكومة العراقية سوف لا تستعمل المعدات، والمواد او الخدمات التي قد تزود بها الا لغرض المحافظة على الامن الداخلي ، والدفاع المشروع عن النفس ، وانها سوف لا تقوم باي عمل اعتدائي ضد اية دولة اخرى .

(٢) من المفهوم لدى حكومتي ايضا ان الحكومة العراقية توافق على :

ا ـ المشاركة في تنمية روح التفاهم والتقارب الدولي ، وصيانة السلم العالمي.

ب ـ تتخذ من التدابير بالاتفاق المتبادل لازالة التوتر الدولي .

جـ ـ تعمل في نطاق استقرارها السياسي والاقتصادي في المساهمة مساهمة تامة ، بقدر ما تسمح بها طاقتها البشرية ومواردها وتسهيلاتها واوضاعها الاقتصادية العامة ، لتنمية وادامة قوتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر .

د ـ تتخذ التدابير المعقولة المطلوبة لتنمية قابلياتها الدفاعية .

هـ ـ وتتخذ الخطوات المناسبة لتأمين الاستفادة التامة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تجهزها الولايات المتحدة .

(٣) ا ـ تقوم الحكومة العراقية ، بما يتفق وميثاق الامم المتحدة ، بتجهيز حكومة الولايات المتحدة او اية حكومة اخرى ، حسب ما يتفق عليه . باية معدات ومواد وخدمات مما يفيض عن احتياجات العراق نفسه او اية مساعدات اخرى قد يتفق عليها ، وذلك لغرض زيادة مقدرتها على الدفاع عن النفس الفردي او الجماعي ولتسهيل مساهمتهم في نظام السلامة العامة الخاصة بالامم المتحدة مساهمة فعالة.

ب ـ وعلاوة على ذلك فان من المفهوم لدى الحكومة العراقية ان حكومة الولايات المتحدة قد تلتمس الحكومة العراقية تسهيل انتاج وتصدير مواد اولية او شبه مصنوعة ، مما قد توجد في العراق الى الولايات المتحدة ، والتي تحتاجها الاخيرة بسبب نقص او احتمال حصول النقص في موادها ، بموجب شروط واحوال يتفق عليها . تتخذ الترتيبات لهذا النقل بعد ان يؤخذ بنظر الاعتبار الاحتياجات المعقولة للاستعمال المحلي والتصميم التجاري للعراق .

(٤) ومن المفهوم ايضا ان حكومتكم سوف لا تنقل ملكية او حيازة اي من المعدات والمواد ، والمعلومات ، والخدمات التي تجهز بها قبل حصولها مقدما على

موافقة حكومة الولايات المتحدة ، وان حكومتكم ستحافظ على سلامة اي من المواد والمعلومات او الخدمات المجهزة لها ، كما انها سوف تبحث الترتيبات المناسبة ، عند الطلب اليها ، لمحافظة براءة وحقوق الاختراع التي تخص مجهود الدفاع .

(٥) ولتامين اقصى حد ممكن لمصلحة الحكومتين المشتركة لتحقيق اهداف هذا الاتفاق ، نقترح الترتيبات التالية ايضا :

أ ـ تقوم الحكومة العراقية بوضع اصول تهدف الى حماية اية مبالغ مخصصة او ناشئة عن اي مناهج مساعدة تعهدت به حكومة الولايات المتحدة من الحجز او المصادرة او اية تدابير قانونية او ادارية اخرى .

ب ـ تقوم الحكومة العراقية بدفع كافة الرسوم ، والفوائد الكمركية ، والضرائب ، والعوائد المحلية ، ان وجدت ، عن التجهيزات والمواد المستوردة الى العراق ، وفق الفقرة (أ) من هذه المذكرة بموجب القوانين العراقية المعمول بها .

ج ـ تتقدم الحكومة العراقية الى حكومة الولايات المتحدة ، وفق تعامل مرض ، باعادة اية معدات او مواد سبق ان جهزت بموجب هذا الاتفاق ، والتي سوف لا تحتاج اليها او التي لا تستعملها كليا للاغراض المذكورة في الفقرة (أ) .

د ـ توافق الحكومة العراقية على قبول موظفي حكومة الولايات المتحدة ، الذين يقومون في الاراضي العراقية ، بتنفيذ مسؤولياتها بموجب هذا الاتفاق ، والذين سيمنحون التسهيلات والصلاحية لملاحظة المساعدات المقدمة بموجب هذا الاتفاق . ان عدد الاشخاص الذين يعينون بموجب هذه الفقرة يتم بالتفاهم المتبادل بين الحكومتين حسب تقديم المنهاج .

يمنح الموظفون المعينون لهذا الغرض ، نفس الصفة والامتيازات والصيانات التي يتمتع بها موظفو البعثات الفنية الامريكية ، والتي تعمل في الوقت الحاضر في العراق بموجب الاتفاقيات النافذة .

هـ ـ توافق الحكومة العراقية على تشميل نفس الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون المعينون للعراق بموجب شروط اتفاق مساعدات التعاون الفنية المؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٥١م بين الولايات المتحدة والعراق على الموظفين المعينين بموجب هذا الاتفاق ، وذلك فيما يتعلق باستيراد الامتعة الشخصية لغرض استعمالهم الخاص .

و ـ ستهيىء الحكومة العراقية ، بموجب الترتيبات النافذة ، لتقديم التسهيلات والمساعدات الاخرى لاخصائيي بعثة الولايات المتحدة الذين يعملون بموجب الاتفاقيات النافذة ، دنانير عراقية لتغطية مصاريف هؤلاء الموظفين في العراق خلال تنفيذ هذا الاتفاق .

ز ـ تتخذ كل من الحكومتين الاجراءات المناسبة التي تتفق مع سلامتها لتنوير الراي العام في بلاديهما عن الاعمال التي ينطوي عليها هذا الاتفاق .

لي الشرف ان اقترح ــ فيما لو نال هذا التفاهم قبول الحكومة العراقيــة ــ ان ما انطوت عليه هذه المذكرة وجوابكــم عليها يكون تفاهما بين حكومتينا ، ويصبح نافذ المفعول من تاريخ جوابكم عليها ، ويظل نافذا لمدة سنة واحدة بعد تسلم اي من الفريقين اشعارا خطيا عن رغبة الطرف الآخر في انهائه ، باستثناء نصوص الفقــرة ا و ٤ و ٥ و ٥ ج التي تظل نافذة الى حين الاتفاق على خلافها بين الحكومتين .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول وافر الاحترام .

برتن واي بيري

صاحب الفخامة فاضل الجمالي وكيل وزير الخارجية لمملكة العراق

وزارة الخارجية — الرقم خ / ١١٢٠/١١٢٠/٥٠٠

ــ المكتب الخاص ــ — التاريخ ٢١ نيسـان ١٩٥٤م

صاحب المعالي

اتشرف باعلام معاليكم بتسلم مذكرتكم الجوابية المرقمة ٦٧٧ والمؤرخة في ٢١ نيسـان ١٩٥٤م ، على مذكرة وزارة الخارجية المؤرخــة في ٢١ مارت ١٩٥٣م ، والتي طلبت فيها الحكومة العراقية المساعدات العسكرية من حكومــة الولايات المتحدة ، ويسرني ان اعلمكم ان الحكومة العراقية قررت ، مع وافر الشكر والامتنان ، قبول تلك المساعدات وفق الاســس التي انطوت عليها مذكرة معاليكم المشار اليها اعلاه .

لي الشرف ان انتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

محمد فاضل الجمالي

معالي المستر بارتن واي. بيري : سفير فوق العادة ومفوض لحكومة الولايات المتحدة الامريكية : بغداد (١) .

وقد وصلت الى بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤م ، بعثة عسكرية مؤلفة من خمسة ضباط امريكيين ، يراسهم الجنرال « مايرس » لتستطلع حاجة الجيش العراقي من الاجهــزة ، والسلاح ، وبعد ان لبثت مــدة تدرس وتحقــق ، عادت الى بلادهــا ، واستدعت رئيس اركان الجيش العراقي الفريق رفيق عارف لزيارة الولايات المتحدة الامريكية زيارة رسمية ، فلبى الدعوة ومكث هناك مدة .

والحقيقة والتاريخ تقول : ان عقد اتفاقية الامن المتبادل بين امريكا والعراق لم يقابل من قبل الاحزاب ، والهيئات السياسية في العراق ، بالرضا والقبــول . فقد اعتبرته هذه تحيزا للغرب ، واعتداء على الشرق : باتخاذ العراق قاعدة للاعتداء على الاتحاد السوفياتي ، اذا ما اندلعت نــيران حرب جديــدة بين الطرفين ، ولم تعرض

(١) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الاجنبية ص ٧٣/٧٦ مــن المجلد الثاني .

الاتفاقية على مجلس الامة العراقي ليقول كلمته فيها ، ولم تنشر نصوصها على الشعب لتعرّف اهدافها . ولهذا ما كادت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ترسخ وتؤمن خطوط الرجعة ، حتى بادرت حكومة الثورة الى الغائها ، واعتبار يوم الخروج من الاتفاقية عيدا وطنيا يضاف الى الاعياد الرسمية .

تطهير جهاز الدولة وانصاف الموظفين

صرح الدكتور الجمالي في اويقات مختلفة ، بأن وزارته عازمة عزما اكيدا على تطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين ، وممن الحقوا بخدماتهم دون ان تكون لهم المؤهلات التي تتطلبها الخدمة ، بغية احلال الموظفين الصالحين والمتعلمين محلهم، كما صرح بأن هذه الوزارة عازمة على معالجة امور الموظفين بزيادة رواتبهم ، وتوحيد خدمتهم ، وترفيه اوضاعهم ، وتمهيدا لذلك وضعت وزارتا الجمالي : الاولى والثانية مشاريع بقوانين خاصة لمعالجة هذه الامور فاصطدمتا بامور اهمها :

١ ــ لما كلف الجمالي بتأليف وزارة تخلف وزارة المدفعي « السابعة » سئل عن رايه في مجلس النواب القائم ــ وهو المجلس الذي اجمعت الهيئات السياسية والحزبية على وجوب حله ، لما رافق انتخاباته من تزوير فاضح ، وتدخلات سافرة في ظل حكم عرفي رهيب ــ فأجاب « الجمالي » انه يثق بهذا المجلس ، ويعتمد عليه ، لانه كان قد تراسه مدة ، وخبر ميوله ، واذا بهذا المجلس نفسه يناصبه العداء ، ويطعن في دستورية وزارته ، ويندد بكل عمل قامت به ، ولا سيما في قضية اعلان الاحكام العرفية في البصرة ، وقضية تعرض بغداد لخطر الغرق .

٢ ــ ان معظم كبار الموظفين الذين يجب ان يشملهم التطهير كانوا من المحسوبين على نوري السعيد ، وعلى الناطقين باسم نوري السعيد ، فهم في حرز حريز . وكان الجمالي اضعف من ان يستطيع مسهم بسوء .

٣ ــ ان الامير عبد الاله استغل منصب الوصاية على العرش ، الذي اشغله اكثر من خمس عشرة سنة ، فاسند بعض الوظائف الكبرى الى اناس من اتباعه ومشايعي سياسته ، دون ان تكون لمعظمهم الكفاءة او الاختصاص ، فكيف يستطيع الجمالي ان يطرد المحسوبين على الامير عبد الاله الذي كانت كلمته هي العليا ، وكان هو الكل في الكل كما يقول رئيس ديوانه امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ؟ (١).

وقد ضمنا والدكتور الجمالي مجلس في التاسع من شهر تشرين الاول ١٩٥٧م، وجرى البحث عن تطهير دواوين الحكومة من الادران ، وانصاف الموظفين ، فاملى علينا ما يلي بالحرف :

---

(١) قال السيد عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي في ص ١٢٩ من المجلد الرابع من محاضر محكمة الشعب : « ان الوضع كله معروف ، كل شيء كان بيد عبد الاله ... حتى رؤساء الوزارات الاخرين ما كانوا يقدروا ــ كذا ــ ان يعملوا شيء » اهـ .

« كانت نظرية الوزارة في الترفيه عن الموظفين ، ان يتم الترفيه بعد انجاز عملية التطهير ، اي ان تمسك غصن الزيتون بيدها الاولى ، والعصاة بيدها الثانية . اما وان فكرة التطهير لم تتحقق ، لانها تشمل المرموقين والمحسوبين ، فقد اصبح على الوزارة ان تعيد النظر في امر الترفيه ، ولا سيما بعد ان اصطدم نوري السعيد بوزير المالية عبد الكريم الازري امام الملك وقال له : ان الترفيه سيؤدي الى افلاس الخزينة » اهـ .

والحق ان السعيد استغل الجهود التي صرفها وزراء المال السابقون في اعداد قواعد الترفيه عن موظفي الدولة ومستخدميها، فاصدر قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦م لما صارت الوزارة اليه فضاعف الرواتب تقريبا ، وكسب ثقة الموظفين وعطفهم .

استقالة الوزارة

قال العين المحترم صادق البصام في جريدته « الحياد » الصادرة في ٣٠ نيسان ١٩٥٤م في العدد (١٠٧) ما نصه :

« كان الاتيان برفائيل بطي للمنصب الوزاري ، اول مسمار دق في نعش الوزارة الجمالية ، وقدّر الناس ان هذا المستوزر سوف يعجل في نهايتها ، بخلق المتاعب الكثيرة ، والتصرفات المنحرفة ، فحبب لرئيسه وزملائه اضطهاد الصحافة الحرة (١) والاعتماد على اشباه الاطفال في الدعاية للوزارة وجند العشرات ، بل المئات ، من المرتزقة العاطلين في جهاز الدعاية ، واغدق عليهم اموال الشعب باسراف وتبذير ... الخ » .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الاكثرية الساحقة في مجلس النواب كانت الى جانب نوري السعيد ، وكان السعيد قد صرح ابان تكوّن الوزارة الجمالية « انني لم اكن من ضمن الذوات الذين جرت استشارتهم في تاليف الوزارة لا في الاستشارات التي جرت في سرسنك ، حيث كنت في مصر ، ولا في الاستشارات التي جرت في بغداد » (٢) ، ولكنه ما لبث ان قال للجمالي بان هذه الاكثرية ستسند وزارته على كل حال . فما كاد ينقضي الشهر الاول على تاليف الوزارة ، حتى حدثت البلبلة في مجلس النواب ، واعقبتها التهجمات غير المنتظرة ، فاعرب الجمالي عن مجته لهذه

---

(١) قال لنا الدكتور الجمالي ان وزيره « بطي » تقدم بطلب تعطيل الصحف الحرة في يوم عقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية برئاسة نائبه محمد علي محمود . ولو كانت هذه الجلسة قد عقدت برئاسته لما وافق على الطلب . كما انه لم يستطع الاعتراض على القرار الذي اتخذ بغيابه ، محافظة منه على الانسجام الوزاري .

(٢) جريدة « الحوادث » العدد ٢٢٠٨ الصادر بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٥٣ م .

الاساليب الممقوتة في مهاجمة وزارته بحق وبدون حق (١) وتقدم بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم

اجلالا وتعظيما وبعد : فلما كانت الظروف المحيطة بالوزارة لا تساعدني على تأدية واجبي القومي ، على الوجه الذي اطمح ان اؤديه في خدمة جلالتكم والوطن ، ابادر برفع استقالتي لمقامكم السامي ، راجيا التفضل بقبولها ، مع تاكيد استعدادي دوما لان اكون في خدمة العرش والوطن .

بغداد في ١٩/٤/١٩٥٤م　　　　العبد المخلص : محمد فاضل الجمالي

وبعد ان انتهى الملك من استشاراته ، ووقع التكليف على من يخلف الرئيس المستقيل ، رد على كتاب الاستقالة بما يلي :

عزيزي الدكتور محمد فاضل الجمالي

تسلمت كتابكم المؤرخ في ١٩ نيسان سنة ١٩٥٤م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . واني مع اظهار اسفي على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا يسعني الا الاعراب عن فائق تقديري ومزيد شكري للجهود الثمينة التي بذلتموها انتم وزملاؤكم لخير البلاد مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧٣ الهجرية الموافق اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

* * *

ملاحظة

بعد ان انهار الحكم الملكي في العراق ، وقامت جمهورية الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م ، جرت محاكمة بعض اقطاب العهد الزائل امام محكمة عسكرية عليا خاصة وقد جاء في ص ٣/١٠٩٧ من محاضر هذه المحكمة الخاصة على لسان الدكتور الجمالي :

---

(١) كتب الينا نائب رئيس الوزراء السيد احمد مختار بابان يقول : انه شعر والوزيرين السيدين علي ممتاز ومحمد علي محمود بضرورة استقالة الوزارة ، لانهم وجدوا النواب متمردين وجالسين في احدى الصالات وكانت امام المجلس ميزانية مديرية الاوقاف العامة للمصادقة عليها ، ولما وجدوا ان بعض الشيوخ يتسربون من المجلس ، لحقوا بهم ، وطلبوا عودتهم للتصديق على الميزانية المذكورة ، واذا بالنائب محمد الحردان يقول لاحمد مختار : يا ابا سراب نحن لسنا بخصومك ولكننا ضد الجمالي . ولكن بابان استطاع ان يدخله وبعض النواب الى قاعة المجلس لاكمال النصاب ، وتمشية لائحة قانون الميزانية، ثم اقترح وزميليه على الجمالي بالاستقالة فتقدم الرجل بكتاب استقالة وزارته فورا .

« بعدما غادر الشيشكلي دمشق وعقد مؤتمر حمص ، واصبح السيد الاتاسي رئيسا للجمهورية ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة العسلي ، بدات الاتصالات بيننا وبين بعض زعماء سورية حول الاتحاد بالصورة الدستورية ، ولكن معارضة نوري السعيد الذي كانت له الاكثرية في البرلمان لسياستي في الاتحاد مع سورية ، حملتني على الاستقالة ، وهي كانت السبب الرئيسي المباشر لاستقالتي » .

ويضيف الدكتور الجمالي الى ما تقدم فيقول في ص ٢٦٠ من كتيبه « ذكريات وعبر » :

« اما ما يتعلق بسورية فلقد ذكرت بأن نوري اوقف كل جهودي للمضي في تحقيق الاتحاد بين العراق وسورية . لم يوافق على انفاق اية اموال لتلك الغاية . . . كان نوري قد اعترض على عزم حكومتي على انفاق ربع مليون دينار على مشروع الاتحاد ، لكن العراق خسر حوالي خمسين مليون دينار عندما دمر السوريون انابيب الزيت العراقية التي تمر بسورية » .

ايضاحات خطيرة

امتعض الاستاذ عبد الكريم الازري مما كتبناه عن سبب استقالته من منصب وزارة الاعمار في وزارة الجمالي الثانية فكتب الينا ردا مطولا راينا في نشره خدمة عظيمة للتاريخ. فقد تضمن من المعلومات والايضاحات ما يصعب الحصول عليه من مصدر آخر ، لا سيما ما يتعلق بسلوك اصحاب الاراضي الاميرية الذين تملكوها في غفلة من الزمن واثروا باثمانها ثراء فاحشا وكان لهم من السطوة والنفوذ ما يحول دون اسهام الغير فيها ، وهذا نص كتابه :

عزيزي الاستاذ المؤرخ الكبير السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

اهديكم تحياتي وتمنياتي الطيبة لكم بوافر الصحة والعافية والتوفيق :

وبعد فقد ورد في الصفحة ٩١ من الجزء التاسع من كتابكم « تاريخ الوزارات العراقية » ما يلي : « قال لنا الدكتور الجمالي : ان نوري السعيد صاحب الاكثرية المطلقة في مجلس النواب كان ضد مشروعات وزيره الازري بدعوى انها ستؤدي الى انقار العراق وافلاسه . وقد اوضح معارضته هذه في مجلس عقد برئاسة الملك،وضم نوري ، والازري ، والجمالي ، فاعترض الباشا على مضاعفة الرواتب كما اعترض على الضخ العالي » ثم ورد في الصفحة ٩٢ من نفس الجزء من الكتاب المذكور ما يلي : « وقد قال لنا الدكتور الجمالي ان السبب في استقالة الازري هو انه كان وزيرا للمالية في وزارتي الاولى فلم يقر نوري السعيد سياسته المالية بدعوى انها تؤدي الى الافلاس فجعله وزيرا للاعمار في وزارته الثانية خلافا لرغبته » واعتمادا على سعة صدركم

ورغبتكم الصادقة في الامانة التاريخية ، كمؤرخ يتوخى الحقيقة ، اود ان اوجه عتابا اخويا اليكم . لقد سألتم جهة واحدة ، وهي الدكتور الجمالي عن موضوع الاستقالة، وكان الواجب ان تسألوا الجانب الآخر عن وجهة نظره في هذا الموضوع الذي يخصه بالذات . وعلى كل فاني أرى من واجبي ان اضع الامور في نصابها راجيا التلطف بنشر تعليقي هذا في الطبعة الجديدة من كتابكم :

اولا ــ كان نوري السعيد قد دعاني للاشتراك في وزارته مرتين ، وقد اعتذرت في المرتين . المرة الاولى بعد استقالة وزارة حمدي الباجه جي ، وقد جاءني صديقي الدكتور الجمالي ــ وكان وقتئذ وكيلا لوزارة الخارجية ــ وقال انه مرسل من الوصي ليبلغني برغبته في اشتراكي بالوزارة التي كان قد عهد بتاليفها الى نوري السعيد ، فأجبته راجيا ابلاغ الوصي باعتذاري عن الاشتراك في الوزارة لعدم معرفتي بمهمتها، وعدم اتفاقي مع الرئيس المكلف على منهج عمل ، فأبلغ الدكتور الجمالي الوصي بالهاتف السري باعتذاري ، فلم يقبل به ، وطلب حضوري في اليوم التالي الى البلاط الملكي ، فحضرت في الوقت المعين ، وبقيت مصرا على اعتذاري ، مما تسبب في امتعاض الوصي من هذا الاصرار .

والمرة الثانية : بعد استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة ، استدعاني نوري السعيد الى بيت السيد احمد مختار بابان ، رئيس الديوان الملكي وقتئذ ، وقال لي بحضوره : انه وغيره كانوا مسرورين من نجاحي في وزارة المالية ، وانه يرغب ان يضمني الى وزارته التي كلف بتاليفها وزيرا للمالية ، وانه سيؤيدني في جميع مشاريعي ، فاعتذرت لاسباب لا حاجة لتفصيلها ، ثم قال انه سيبقي وزارة المالية شاغرة الى حين رجوعي من سفرتي الى اوربا . وفعلا اودعها بالوكالة الى عبد الوهاب مرجان .

وبعد رجوعي من سفرتي ، اعاد الكرة بتكليفي بوزارة المالية ، فاعتذرت مرة ثانية، وعندئذ فقط عيّن عبد الوهاب مرجان وزيرا للمالية بالاصالة ، وقد قال لي احمد مختار بابان : ان نوري السعيد كان راغبا من صميم قلبه في اشتراكي بوزارته ، وانه لم يصر على احد مثل اصراره عليّ .

من هذا يتبين ان اتجاهات سياستي المالية لم تكن في نظر نوري السعيد على نحو ما وصف في بيانات الصديق العزيز الدكتور الجمالي لكم والا كيف نفسر رغبته المتكررة في التعاون معي وزيرا للمالية ؟

ثانيا ــ اني لم احضر المجلس الذي عقد في البلاط الملكي برئاسة الملك ، والذي اشار اليه الدكتور الجمالي ، ولو كنت حاضرا لكنت اجبت نوري السعيد ، وفندت آراءه بصراحة ، ودافعت عن مشاريعي ، ولعل مبعث هذا الخطأ في رواية الخبر المذكور ، النسيان في اكبر الظن من صديقي الجمالي .

ثالثا ــ ان السبب الحقيقي لغضب نوري السعيد وثورته هو كما يلي :

لم يلق تأليف الدكتور الجمالي وزارته ترحيبا او قبولا من لدن نوري السعيد ، بل على العكس من ذلك تسبب في انزعاجه . ومن مظاهر ذلك انه اثناء عملي ، لاحظت ان مجلس الاعمار كان ينفق من ميزانيته على الانشاءات الخاصة بالجيش كالثكنات وغيرها ، فاستغربت ذلك كثيرا ، وقلت ان مجلس الاعمار لم ينشأ للنهوض بمثل هذه الاعمال ، التي تعتبر من صميم واجبات الميزانية انعامة ، وان نهوضه بمثل هذه الاعمال والانشاءات يخالف المهمة التي انشىء من اجلها ، فهو مجلس للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبشرية ، ولا علاقة له بثكنات الجيش ، ولا بتجهيزاته، وانه من الواجب تدارك جميع مصروفات الجيش ـ بما فيها بناء الثكنات ـ من الميزانية العامة ، سيما وقد خصص للميزانية العامة ٣٠ ٪ من ايرادات النفط ، كما جاء في قانون تعديل قانون مجلس الاعمار رقم ٦ لسنة ١٩٥٢م . وعلى كل حال يجب الوقوف بوجه هذا الخلط بين واجبات الميزانية العامة وواجبات مجلس الاعمار .

وقد تقدمت بالاقتراح التالي لرئيس مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م) المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/٣١م :

معالي رئيس مجلس النواب .

« بالنظر الى ضرورة الاسراع في الانشاءات الخاصة بالجيش ، وتخويل وزارة الدفاع الدخول بمقاولات من اجل تلك المشاريع ، اقترح النظر في لائحة تخصيص مبالغ لانشاءات الجيش بصورة مستعجلة » فوافق المجلس على الاقتراح ، وقد اشتملت اللائحة على اعطاء وزير المالية صلاحية تخويل وزارة الدفاع ارسال طلبات، وعقد مقاولات ، بمبالغ لا تتجاوز ثلاثة ملايين دينار ، محسوبة على اعتمادات السنتين ١٩٥٤ و ١٩٥٥م الماليتين ، على ان يرصد مبلغ مقداره مليون ونصف مليون دينار في ميزانية كل من السنتين المذكورتين على الوجه التالي :

أ ـ الاشغال	١٢٧٥٠٠٠ دينار
ب ـ المهمات العامة بما فيها اجور الشحن والتامين	٢٠٠٠٠٠ »
جـ ـ الرسوم الجمركية	٢٥٠٠٠ »
المجموع	١٥٠٠٠٠٠ دينار

وقد صادق المجلس على مواد اللائحة القانونية ، ثم صادق على اللائحة بشكلها النهائي ، ثم ارسلت الى مجلس الاعيان ، وهناك عرضت على اللجنة المالية . وفي هذه الاثناء كان نوري السعيد قد رجع من سفرته الى خارج العراق ، وحضر اللجنة المالية لمجلس الاعيان ، وقد رايته متجهم الوجه ، وفي حالة عصبية جدا ، وما ان بدات اللجنة في عملها حتى طلب نوري السعيد الكلام وقال : ان عمل وزير المالية هذا باعداده هذه اللائحة قد اثار استغرابه الشديد ؛ ثم قال ان مجلس الاعمار كان ولا يزال لحد هذه الساعة ينفق من امواله على مختلف مباني الدولة فلماذا لا ينفق على مباني ثكنات الجيش ؟ هل الجنود ليسوا من ابناء هذه الامة ؟ وكان يتكلم في منتهى

العصبية . فاجبته « يا باشا ان النظرية التي قام عليها مجلس الاعمار هـي التفرغ لاعمال التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبشرية ، واستثمار الامكانيات المادية ، والبشرية الكامنة في هذا البلد ، اما بناء الثكنات الخاصة بالجيش فانه لا يدخل فـي ضمن عملية التنمية المذكورة بتاتا . انت تريد بناء الثكنات ، وها نحن نهيىء المـال لبنائها ، وباسرع ما يمكن ، ولكن من الميزانية العامة لا من ميزانية مجلس الاعمار » ثم ذكرت له المثل العامي : هل انت تريد العنب ام قتل الناطور ؟ وكان رد فعله عـلى ملاحظاتي ان ازداد عصبيـة ، وضرب بيده على الطاولـة وقال : انا لا اقبل بهـذه النظريات ، ونهض وخرج بثورة شديدة من الغضب ، الامر الذي اثار استغراب اعضاء اللجنة المالية . ولا اتذكر في الواقع ماذا حل باللائحة المذكورة ولكن ـ حسب ما يخطر في بالي ـ ان اللجنة وافقت عليها ، وذهبت الى مجلس الاعيان ، وحصل صدام بيني وبينه ادى الى اعادة اللائحة الى اللجنة المالية حيث بقيت هناك . والظاهر ان هـذا هو السبب الذي دفعه الى الاجتماع الذي اشار اليه الدكتور الجمالي برئاسة الملك، والذي لم اكن حاضرا فيه والذي بيّن فيه نوري السعيد عدم امكان تعاونه مع الوزارة، ما دمت وزيرا للمالية فيها .

رابعا ـ فيما يخص موضوع مضاعفة الرواتب ، الذي جاء ذكره في الاجتمـاع المشار اليه والذي ، كما بينت ، لم اكن حاضرا فيه ، ولم اكن اعرف عنه شيئا ، فان الحقيقة كما يلي :

ان موضوع الرواتب جاء ذكره في خطاب العرش ، الذي تبنته وزارة الدكتـور الجمالي ، وكان على الشكل التالي « معالجة مشكلة الرواتب في الجهـاز الحكومي » وكنت قد الفت لجنة في وزارة المالية من كبار الموظفين ، واعطيت لها بعض التوجيهات لوضع لائحة جديدة لقانون الخدمة المدنية . فاخـذت اللجنة تشتغل بجد في اعـداد اللائحة ، ولما استقالت وزارة الجمالي ، لم تكن اللجنة قد انهت اعمالها ، حسب مـا اتذكر ، بالرغم من الحاح الدكتور علي بتسريعها . وكنت اقول له دائما ان لائحة من هذا القبيل تحتاج الى درس دقيق ، ولا يمكن الاستعجال بها ، بالنظر لتكاليفها على الميزانية العامة . ولذلك فان اللائحة القانونية لم يكن قد تم اعدادها ، ولم تكن قـد عرضت عليّ بشكلها النهائي لدرسها وتمحيصها ، وبطبيعة الحال لم تكن قـد عرضت على مجلس الوزراء . فلا اعتقد بان نوري السعيد قد اعترض على اللائحة المشار اليها آنفا ، او انه قال انها ستؤدي الى افلاس الخزينة .

خامسا ـ اما لائحة قانون مصلحة ارواء الاراضي الاميرية بالضخ العالي ، فقد اتيت على ذكرها بتفصيل في مذكراتي ، ولكني اكتفي الآن بالقول : ان هـذه اللائحة كنت قد رفعتها الى مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية المرقم م/١٦٢٢ والمؤرخ في ٢٠/١٢/١٩٥٣م وبعد مناقشتها ، وافق عليها مجلس الوزراء ، ثم وافق عليها الملـك ، واحيلت الى مجلس النـواب واعلن رئيس المجلس وصولهـا في الجلسة الثامنة مـن الاجتمـاع الاعتيادي لسنة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م) المنعقـدة بتاريـخ ١٩٥٤/١/٢٠ م فاصبحت اذن لائحة التزمت بها الوزارة التي كنت فيها ، وليست لائحتي وحدي .

ثم ان مبدأ تشميل احكام قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١م على الاراضي الاميرية ، التي تسقى بالضخ العالي (بعد ان كانت سابقامستثناة من القانون المذكور) كان اقر من قبل وزارة نور الدين محمود ، وذلك بموجب المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢م ، والذي جعل الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للمستثمر الواحد من هذه الاراضي (٥٠٠) مشارة . وكل ما عملته انا ، عندما رايت ان لجنة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية لم تقم باي نشاط في تنفيذ المرسوم المذكور ، جئت بلائحة قانونية تقضي بتاسيس مصلحة خاصة للنهوض بهذه المهمة ، وتزويدها بالصلاحيات والمال الكافي للنهوض بهذه المهمة .

واغرب ما في الامر ، ان نوري السعيد الذي كان قد اعترض ـ حسب قول الدكتور الجمالي ـ على لائحة مصلحة ارواء الاراضي الاميرية التي تسقى بالضخ العالي ، عندما الف وزارته في سنة ١٩٥٤م اقر نفس المشروع ، ولكنه اودع تنفيذه الى المصرف الزراعي ، بدلا من تاسيس مصلحة خاصة للنهوض به .

وهكذا نرى ان نوري اقر نفس المبدا الذي يقول الدكتور الجمالي انه اعترض عليه ، ولكنه عهد بتنفيذه الى المصرف الزراعي . ولكن المرسوم الذي اصدره لذلك بقي حبرا على ورق ، فان « مديرية المصرف الزراعي » كلجنة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية ، كانت اضعف من ان تنهض بهذه المهمة ، وكانت تقاوم نفوذ المتنفذين في الاراضي الاميرية الصرفة ، العالية التي تسقى بالضخ العالي ، سواء منهم النواب والاعيان في مجلس الامة او غيرهم من المتنفذين في خارج مجلس الامة . وهكذا تعثر المشروع ولم ينفذ .

سادسا ـ ان مشروعاتي كان قد تبناها مجلس الوزراء ، فاصبحت بذلك مشروعات الوزارة ، وليست مشروعاتي . لقد جاء في خطاب العرش الذي تضمن منهاج وزارة الدكتور الجمالي المقدمة التالية التي عهد باعدادها الى لجنة فرعية مؤلفة مني، ومن شفيق العاني ، ومن روفائيل بطي ، وقد كتبت المقدمة المذكورة بنفسي .

« اما سياستنا الداخلية فترتكز على دعامتين : اولاهما سياسة الانماء والاعمار التي تهدف الى استثمار امكانات العراق المادية ، والبشرية ، الى ابعد حد ممكن، مما سيؤدي الى زيادة الانتاج والدخل القوميين ، وينهض بهذه المهمة الانشائية (الانمائية) مجلس الاعمار والمؤسسات المختصة الاخرى :

(اولا) نشر الملكية الزراعية لتمكين اكبر عدد من المزارعين من التمتع بحق الملكية. (ثانيا) التوسع في الخدمات الاجتماعية الى اقصى حد ممكن . (ثالثا) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع اعباء الدولة المالية على المكلفين توزيعا يتناسب مع مدخولاتهم . (رابعا) زيادة حصة الايدي العاملة من الدخل القومي ، بتنمية المنظمات النقابية ، وتحقيق حد ادنى من الاجور في احوال خاصة . (خامسا) معالجة مستوى الرواتب في الجهاز الحكومي . وحكومتنا موقنة ان في اقامة هاتين الدعامتين معا ضمانا لرفاه العراق ومنعته واستقراره » .

هذه المقدمة وردت في خطاب العرش ، الذي وافقت عليه وزارة الجمالي، وكنت موقنا ان الدعامة الثانية التي اشار اليها الخطاب المذكور ، وهي التوزيع العادل لثمرات سياسة الانماء بالطرق الخمس التي ذكرتها ، سوف تلقى معارضة شديدة من اصحاب المصالح ، وان اهم ما كان يقلقني ، هو ما اذا كانت هذه الوزارة قادرة على تنفيذ هذه السياسة ، وعلى مقاومة المعارضين لها ، وهم اقوياء جدا .

سابعا — ومن اغرب الامور ان بعض هذه المشاريع ، التي تراجعت عنها وزارة صديقي الدكتور الجمالي ، تبنت بعضها وزارة ارشد العمري ، وبعضها الآخر تبنته وزارة نوري السعيد .

كان اول عمل كنت مصمما على تنفيذه ، هو تعديل قانون التسوية في لواء العمارة . وبعد ان اطلعت على نتائج التسوية التي تمت في ثلاث مناطق ، وهي حرمان الفلاحين من الارض حرمانا يكاد يكون تاما ، نتيجة تطبيق ذلك القانون الذي شرعته وزارة نوري السعيد عام ١٩٥٢م فاعتزمت تعديله ، والفت لجنة من مدير الواردات العام ، ومتصرف لواء العمارة ، ومدير التسوية العام ، لوضع لائحة جديدة تعطي الفلاحين نصف المقاطعات تماما ، من الصدور وحتى البزايز ، وتعطي الشيوخ (الملتزمين الاولين) ربع المقاطعات ، والملتزمين الثانويين الربع الآخر . وكنت قد صممت بان اضع حدا اعلى لما يمكن ان يمنح باللزمة من الاراضي الاميرية للشيوخ ، ولكني لم اذكر هذا الحد « الاعلى » في مشروع القانون خوفا من اثارة معارضة الشيوخ . وقد طلبت الى اللجنة اغلاق الثغرات التي كانت موجودة في القانون النافذ ، والتي كان يتحايل بواسطتها المتنفذون على حرمان الفلاحين من حقوقهم .

وقد اقر مجلس الوزراء اللائحة ، وارسلها الى البلاط الملكي فتوقفت هناك . ولا حاجة للدخول في تفاصيل ما دار هناك من مناقشات مع الشيوخ ، فقد تبين ان البلاط الملكي لم يكن مستعدا لارغام الشيوخ على قبول هذه اللائحة، لانه كان يعتبرهم دعامة ذلك العهد (١) .

على انه بعد تأليف نوري السعيد لوزارته في سنة ١٩٥٤م ، تبنى معظم التعديلات الواردة في اللائحة المذكورة ، واهمها اعطاء الشيوخ ربع المقاطعات ، بدلا من نصفها، واعطاء الفلاحين نصفا حقيقيا من المقاطعات ، اي من الصدور الى البزايز ، بدلا من ربعها . اما موضوع الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للشيوخ من اراضي الدولة،وخاصة من اراضي الشلب ، والذي لم انص عليه في اللائحة ، وكانت نيتي ان افاجيء به اللجنة

---

(١) ظهر بعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق ، وقيام الجمهورية العراقية الخالدة ، ان البلاط الملكي والوزارات المتعاقبة كانوا على خطأ في ان الشيوخ كانوا دعامة الحكم الملكي القائم ، اذ ما كادت حكومة الثورة تعلن قانون الاصلاح الزراعي ، وتسترد من الاقطاعيين المساحات الشاسعة من الاراضي الاميرية التي استولوا عليها بقوة الحكومة ونفوذها ، حتى انفصل الزراع من شيوخهم ، وطردوهم من اراضيهم ، وسلبوهم اموالهم ومواشيهم فانتقلوا الى المدن والقصبات نادمين على ما فرطوا به تجاه تباتلهم من حرمانهم والحاق الاذى بهم ، وللتاريخ ان يسجل .

— عبد الرزاق الحسني —

المالية في المجلس ، فلم يؤخذ به . وهذه كانت احدى اللوائح التي عجزت عن تشريعها « وزارة الدكتور الجمالي » وتمكن من تشريعها ، بفارق بسيط ، نوري السعيد .

ثامنا ـ اما اللائحة الثانية فهي لائحة تصحيح صنف الاراضي التي تبناها ارشد العمري في وزارته سنة ١٩٥٤م ، وقد ذهب فيها حتى ابعد من الحد الذي جاء في اللائحة التي كنت قد قدمتها الى مجلس الوزراء ، واليك بعض التفاصيل :

كان تصحيح صنف الاراضي (اي تبديل صنفها من اراض اميرية ـ تعود رقبتها للحكومة ـ مفوضة بالطابو ، او ممنوحة باللزمة للتصرف بها لاغراض زراعية فقط ، الى اراض مملوكة تعود رقبتها للمالك ، ويتصرف بها كما يشاء ، ولاي غرض يشاء) يتم بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠م بتقدير قيمة الارض كارض زراعية، بطلب من المتصرف بها ، وبموافقة وزير المالية ، ومن قبل لجنة تؤلف وفق القانون المذكور لهذا الغرض من بعض الموظفين ، والخبراء الاهليين ، ومن ثم يعرض تقدير اللجنة على وزير المالية فان وافق عليه ، يدفع صاحب اللزمة الى خزينة الدولة نصف القيمة المقدرة للارض ، ويدفع صاحب الارض المفوضة بالطابو ربع القيمة المقدرة للارض ، وعندئذ تسجل الارض بكاملها ملكا صرفا باسمه ، يتصرف بها كما يشاء ولاي غرض يشاء .

وقد وجدت ان تقديرات قيم الاراضي كانت واطئة جدا ، وفيها غمط واضح لحقوق الخزينة العامة . وفي اكثر التقديرات كانت القيمة المقدرة تتراوح بين ثلاثة فلوس وخمسة فلوس للمتر المربع الواحد ، حتى للاراضي المجاورة لمدينة بغداد ، والتي اصبحت ، بسبب قرب الانتهاء من مشروع الثرثار ، وانعدام خطر الفيضان ، قابلة للتقسيم الى اراض سكنية. وقد راجعني في ديوان وزارة المالية عدد من اصحاب اللزمات الزراعية ، والاراضي المفوّضة بالطابو ، يطالبون بتصحيح صنفها الى ملكيات صرفة ، بدفع بدل يتراوح بين الاربعة فلوس والخمسة فلوس للمتر المربع الواحد ، وبملايين الامتار المربعة ، وذلك لكي يقسموها الى قطع صغيرة لبناء دور للسكنى ، ويبيعونها للمشترين بدينار او دينارين ، او حتى ، في بعض الاحيان ، بخمسة اوعشرة دنانير للمتر المربع الواحد ، اي بما يقابل خمسماية الى الف مرة من قيمة شرائها ، فرفضت هذه الطلبات جميعها ، وزاد الالحاح من قبل اصحاب الاراضي الممنوحة باللزمة والمفوّضة بالطابو ، ففكرت في الامر مليا ، ووجدت نفسي بين امرين لا ثالث لهما :

اما ان تنتزع بقانون ، حق التصرف الزراعي من اصحاب الاراضي الاميرية الممنوحة باللزمة ، او المفوضة بالطابو ـ باعتبار ان الدولة اصبحت محتاجة اليها لاغراض غير اغراض الزراعة ، ونعوّض اصحاب التصرف في تلك الاراضي ، اما تعويضا نقديا عن تصرفهم او باراض زراعية اخرى ابعد عن المدن ، ولكني وجدت ان جميع هؤلاء كانوا متنفذين جدا ، ابتداء من البلاط الملكي ، ورؤساء الوزراء السابقين، والوزراء ، والاعيان ، وغيرهم ، من اصحاب النفوذ الذين كانوا سيقاومون هذا

المشروع بكل قوة . واين ؟ وما هي القوة التي يستند اليها عبد الكريم الازري نيقاومهم ؟

واما ــ وهذا هو اهون الشرّين ــ ان اقسم تلك الاراضي الممنوحة باللزمة مناصفة بين صاحب التصرف وبين الخزينة العامة ، وان اقسم الاراضي المفوضة بالطابو الى اربعة ارباع ، ربع منها للخزينة العامة ، وثلاثة ارباع لصاحب التصرف ، على ان يجري اختيار النصف بالنسبة للزمة ، والربع بالنسبة للمفوضة بالطابو بالقرعة ، وان اخضع حصة المتصرف ــ نصف اللزمة وثلاثة ارباع الطابو ــ الى ضريبة دخل مقطوعة قدرها خمسون او ستون بالمائة . وبذلك تسترجع الخزينة نصف اللزمة وربع الطابو ، وتضع ضريبة عالية على الارباح التي يحصل عليها المتصرف من بيع حصته . وقد امرت بتحضير لائحة قانون على هذا الاساس فيما يخص تصحيح الصنف ، ولائحة اخرى فيما يخص ضريبة الدخل المقطوعة على الارباح الناجمة من بيع حصة المتصرفين في الاراضي المذكورة . ورفعت اللائحة الاولى الى مجلس الوزراء، فلقيت بعض المعارضة ، ثم وافق عليها مجلس الوزراء ، وارسلت الى البلاط الملكي للمصادقة ، فتاخرت لبعض الوقت ، ثم احيلت الى مجلس النواب حيث لقيت معارضة شديدة من قبل اصحاب التصرف في الاراضي ، وتوقفت حسب ما اتذكر .

وبعد استقالة « وزارة الجمالي الثانية » ومجيء وزارة ارشد العمري الثانية، صدرت اللائحة المذكورة بمرسوم هو المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٥٤م . وقد انزل هذا المرسوم حصة المتفوض بالطابو من ثلاثة ارباع الى ثلثين ، وزاد حصة الخزينة من الربع الى الثلث ، ثم انه عم تصحيح الصنف على جميع الاراضي الزراعية المفوضة بالطابو ، والممنوحة باللزمة ، بدون قرار من مجلس الوزراء ، الامر الذي اثار ضجة كبيرة لدى اصحاب التصرف في الاراضي الزراعية ، مما حملهم على مقاومة المرسوم بشدة ، لان هذا المرسوم يعني استرجاع ملايين الدونمات من اصحاب اللزمات التي اخذوها بدون ثمن ، ومن اصحاب الطابو التي اخذوها بثمن بخس .

ثم جاءت وزارة نوري السعيد في سنة ١٩٥٤م ، وبضغط من اصحاب التصرف في الاراضي المذكورة ، الغت المرسوم رقم ١١ لسنة ١٩٥٤م ، واستبدلته بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤م ، فجعلت تصحيح الصنف اجباريا لمسافة عشرة كيلومترات من حدود بلدية بغداد القديمة ، ولمسافة ثلاثة كيلومترات من حدود بلديات مراكز الالوية (المحافظات) ، ولمسافة كيلومتر واحد من حدود بلديات مراكز الاقضية ، ولمسافة نصف كيلومتر من حدود بلديات مراكز النواحي ، كما جعلت تصحيح صنف الاراضي اختياريا ، وبطلب صاحب التصرف خارج حدود المسافات المذكورة اعلاه . اما ضريبة الدخل على ارباح الاراضي المذكورة ، فقد انزلت الى ٢٠ ٪ مقطوعة بدلا من ٦٠ ٪ .

وبالرغم من هذا التراجع المشين ، امام ضغوط اصحاب التصرف في الاراضي، فقد توفرت حتى بموجب هذا القانون ملايين الامتار في داخل الحدود الجديدة لمدينة بغداد ، ومثلها بالنسبة للحدود الجديدة للبلديات الاخرى . كما امكن توزيع هذه

الملايين ن الامتار بأثمان بخسة على ذوي الدخل المحدود من موظفين ، ومستخدمين، وغيرهم من الفقراء والمعوزين ، وحتى التجار الصغار ، واصحاب الحرف ، والمحامين وغيرهم .

تاسعا ـ اما « لائحة قانون الخدمة المدنية » التي اشرت اليها في الفقرة الرابعة، والتي كان قد اعترض عليها نوري السعيد ، حتى قبل ان تصبح لائحة جاهزة ، فقد تبناها وتبنى مبداها نوري السعيد نفسه بعد اعادة النظر فيها .

وعندما رايت هذه المعارضة الشديدة لهذه اللوائح القانونية ، ولهذه الاصلاحات، ورايت ان بعضها موقوف في مجلس الوزراء ، وبعضها في البلاط ، وبعضها في مجلس النواب ، وبعضها في مجلس الاعيان ، وعندما شاهدت ان رئيس الوزراء غير قادر على دفعها ، بل اخذ يتراجع عنها ، رايت ان لا فائدة من تقديم اللوائح الاخرى ، وهي كثيرة ، ومنها لائحة قانون الخراج التي اعدها الدكتور صالح مهدي حيدر ، ولائحة تمكين المصرف الزراعي من شراء بعض الاراضي السيحية ، وبيعها بالاقساط على ساكنيها ، ولائحة تحديد ما يمكن ـ مستقبلا ـ ان يسجل باسم الفرد الواحد من الاراضي الزراعية ، الى غير ذلك لاني رايت ان مصيرها سيكون مصير اللوائح الاخرى.

والواقع الذي لا بد من الاعتراف به هو انه منذ ان دعاني صديقي الدكتور الجمالي للاشتراك في وزارته ، كان يقلقني شيء واحد وهو : هل سيكون بامكان الوزارة تنفيذ السياسة والمشاريع الاصلاحية التي كنت اسعى لتنفيذها ، والتي كان البلد في امس الحاجة اليها ؟ وهي مشاريع تصطدم بمصالح المتنفذين الذين سيقيمون الدنيا ويقعدونها للحيلولة دون تنفيذها ، كما انها تختلف عن المشاريعالتي تماقرارها في وزارة توفيق السويدي الثالثة في سنة ١٩٥٠م ، كمشروع مجلس الاعمار،ومشروع الثرثار ، الى غير ذلك مما لم تكن تمس مصالح المتنفذين لانها مشاريع انمائية تهدف الى زيادة الانتاج والدخل القوميين . اما مشاريع ١٩٥٣م ، فهي بالاضافة الى ذلك مشاريع انمائية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل القومي بين الناس توزيعا اعدل ، الامر الذي يمس مصالح المتنفذين بالصميم .

ولا يسعني في الختام الا التاكيد على ان ما ورد في بيانات الصديق الكبير الدكتور الجمالي لا ينال ، ولا يمكن ان ينال من المحبة العميقة التي احملها له ، ولا التقدير الذي اكنه لعلمه وفضله .

بيروت في ٥ آب ١٩٧٤م عبد الكريم الازري

الوزارة الثالثة والخمسون :

٢٦ شعبان ١٣٧٣ ــ ٣ ذي الحجة ١٣٧٣
٢٩ نيســـان ١٩٥٤ ــ ٣ آب ١٩٥٤

الوزارة العمرية الثانية

تمهيـــد

لما استقالت « وزارة الجمـالي الثانية » في ١٩ نيسـان ١٩٥٤م ، اجـرى الملك فيصل وولي عهده الامير عبدالاله ، استشـارات واسعة حول نوع الوزارة الجديـدة الواجب اقامتها في البلاد ، والاشخاص الذين يجب ان يستوزروا ، والسياسة التـي يجب أن تنتهج ليسود الامن والاستقرار ارجاء العراق كافة ، وينصرف النـاس الى الانشاء والاعمار ، بعد الذي ذاقوه خلال سني الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م) وقد اجمع رؤساء الاحزاب والهيئات السـياسية الذين تمت استشـارتهم على وجوب حل مجلس النواب القائـم ، واجراء انتخابات حرة لا تـدخل فيهـا ولا استفزاز ، وتأليف وزارة محايدة تقوم بهذه المهمة ، واشاروا الى مذكرات احزابهـم التي رفعت الى الوصي في ٢٨ تشرين الاول من عام ١٩٥٢م ، وما تضمنته مـن نقـد للاوضاع العامة يجب تجنبها ، وعدم الوقوع في امثال لها ، فلمعت اسماء شخصيات لا يتطرق الشك الى صحة اقوالها ، ولكن سرعان ما شاع بان السـيد ارشد العمـري هو الذي سترسب عليه مهمة تأليف الوزارة ، وانه سيختار زملاءه من موظفي الوزارات حتى لا يجابه صلابة في الآراء ، وحراجة في المناقشات (١) فوجه الملك اليه كتاب الاسناد الآتي :

---

(١) يقول سفير امريكا في العراق (W. J. Gallman) في كتابه Irak under J - Nuri P. 3 كان الامير عبد الاله قد فاتح السيد نوري السعيد بالتهيؤ لتأليف وزارة تخلف وزارة الدكتور الجمالي المستقيلة ، فطلب ان يكون الجمالي وزيرا لخارجيته ، ولكن الجمالي رفض الدخول في وزارته ، بعـد الموقف القاسي الذي وقفه نوري وجماعته من وزارته ، وكانت مفاجأة لنوري حملته على التريث والاعتقاد بانه اذا لم يكن على راس الحكم فان الامور تزداد اضطرابا يضطر القصر ان يستدعيـه لتولي الحكـم مجددا . اهـ .

ويقول رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان في رسالة تكرم بها على المؤلف بتاريـخ ٢ آب ١٩٧٤ م ان نوري باشا السعيد كلف بتاليف الوزارة الجديدة فطلب اليه ان يدخل في وزارته كنائب لرئيس الوزراء فاعتذر من ذلك باعتلال صحته ، ووجوب اجراء عملية جراحية لـه ، ولما استدعى (نوري) محمد فاضل الجمالي وكلفه بالدخول في وزارته المرتقبة ، اعتذر من ذلـك كما اعتـذر علي ممتاز فظن السعيد ان هناك مؤامرة ضده ، وان الامير عبد الاله وراء هذه المؤامرة وترك العراق غاضبا .

وزيري الافخم ارشد العمري الرقم (٣٨٦)

بناء على استقالة فخامة الدكتور محمد فاضل الجمالي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص فقد قر راينا ان نعهد اليكم بتاليف الوزارة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧٣ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٥٤الميلادية.

فيصل

هيئة الوزارة

وتألفت الوزارة الجديدة من الذوات ـ مع حفظ الالقاب ـ :

١ ـ ارشد العمري : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للاعمار بالوكالة .
٢ ـ فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة المعارف .
٣ ـ عبد المجيد محمود : وزيرا للمالية .
٤ ـ حسين مكي خماس : وزيرا للدفاع .
٥ ـ عبد الهادي الباجهجي : وزيرا للصحة .
٦ ـ عبد الغني الدللي : وزيرا للزراعة .
٧ ـ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية .
٨ ـ فخري الطبقجلي : وزيرا العدلية .
٩ ـ علي الصافي : وزيرا للاقتصاد .
١٠ ـ فخري الفخري : وزيرا للمواصلات والاشغال .
١١ ـ سامي فتاح : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

لا مراسيم في الاستيزار

لم تجر مراسيم الاستيزار المعتادة عند تأليف كل وزارة فقد اوعز رئيس الوزراء الى رئيس ديوانه اذاعة البيان الآتي :

لقد تم تشكيل الوزارة بدون اجراء المراسيم الاعتيادية ، وذلك نظرا لما تتطلبه حالة البلاد من المباشرة بالعمل فورا . والوزراء اذ يشكرون تمنيات وعواطف جميع الاخوان ، يرجون عدم تصديع انفسهم لزيارة رئيس الوزراء والوزراء ، راجين للبلاد الخير والتقدم في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

بغداد ٢٩ نيسان ١٩٥٤م رئيس ديوان مجلس الوزراء

وعلى الرغم من صراحة هذا البيان ، فقد ابى المنافقون والمتزلفون ـ الذين كانوا يلبسون لكل حلة لبوسها ـ الا القيام بتقديم التبريكات والتهاني المصطنعة ، على جاري عادتهم .

ويلاحظ على هذه الوزارة ان ستة من اعضائها لا يتمتعون بعضوية مجلس الامة، وان اربعة وزراء يستوزرون لاول مرة وهم : فخري الطبقجلي ، وعلي الصافي، وسامي فتاح ، وفخري الفخري ، كما انها ضمت اربعة من اعضاء الوزارة المستقيلة وهم : محمد فاضل الجمالي ، وحسين مكي خماس ، وسعيد قزاز ، وعبد الغني الدللي ، وكان من المقرر اسناد منصب وزارة المالية الى الدكتور نديم الباجه جي ، ومنصب وزارة الصحة الى الدكتور عبد الامير علاوي ، ولكنهما اعتذرا عن مزاملة العمري ، فاختار هذا بدلهما عبد الهادي الباجه جي ، وعبد المجيد محمود .

حل مجلس النواب

وكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة ، انها استصدرت الارادة الملكية الآتية بحل مجلس النواب قبل ان تجابهه ، لان ذلك مما اتفق عليه سلفا .

نحن فيصل الثاني ملك العراق .

لما كانت الاصول الدستورية تستلزم التآزر التام بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، ولما كانت البلاد في حاجة شديدة الى تشريعات اصلاحية للنهوض بها الى المستوى الذي تصبو اليه ، وحيث انه لا يمكن تحقيق هذه الاصلاحات من دون قيام التعاون التام بين الحكومة ومجلس النواب الحالي ، فبعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

اصدرنا الارادة الملكية :

بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد خلال المدة القانونية .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧٣هـ المصادف لليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٥٤م .

رئيس الوزراء ــ ارشد العمري　　　　فيصل

خلاصة منهاج الوزارة

اما خلاصة منهاج الوزارة الجديدة فقد تضمنه بيان رئيس الوزراء وهو :

بيان الى الشعب العراقي الكريم !

تألفت الوزارة على اساس حل مجلس النواب ، والقيام بانتخابات جديدة تستهدف تأمين حرية الانتخابات ، وفق الاسس والقوانين المرعية ، وذلك بروح الحياد ، وبمعاملة الجميع بالعدل والمساواة . والوزارة اذ تعتبر المحافظة على الامن

والنظام من اولى واجباتها ، ومن الضرورات اللازمة لاجراء انتخابات صحيحة ، تدعو جميع المواطنين الى التآزر معها في هذا السبيل .

هذا وبالاضافة الى القيام باجراء الانتخابات ، فالوزارة ستعمل ما في وسعها لاعداد التشريعات الحيوية التي تقتضيها مصلحة البلاد ، كما ستقوم بكل ما يمكن في سبيل نشر الاعمار ، والرفاه ، والعدل ، بين افراد الشعب ، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الدستورية .

بغداد ٢٩ نيسان ١٩٥٤م — رئيس الوزراء ـ ارشد العمري

الملك يخاطب شعبه

حلت ذكرى عيد ميلاد الملك فيصل الثاني في الثاني من ايار ، فاذاع الخطاب الآتي :

شعبي العزيز

في هذا اليوم الثاني من مايس ، اليوم الذي اعتدت مخاطبتكم فيه بمناسبة ذكرى يوم ميلادي ، يسرني ان انتهز هذه الفرصة ، مضافا اليها ذكرى مرور العام الاول على تسلمي سلطاتي الدستورية ، فاخاطبكم جميعا معربا لكم عن شكري الخالص ، وامتناني العظيم على عواطفكم الفياضة التي انطوت عليها جوانحكم ، والتي طالما اظهرتموها نحوي في شتى الاوقات والمناسبات .

بني وطني ..

لئن كانت المصائب والكوارث محك الامم والشعوب ، فان محنة الفيضان التي احاطت بنا قد اثبتت للملأ بانكم جديرون بالحياة الكريمة ، فنخوتكم ، وشهامتكم ، وتفانيكم في سبيل الواجب ، قد عملت على تخفيف وطأة الكارثة بانقاذ العاصمة ، ومدن اخرى ، واقعة على حوض دجلة من الغرق ، وبمواساة منكوبي الفيضان في مختلف انحاء القطر العزيز ، مستمدين العون من الله العلي القدير .

واني اذ اتوجه لكم بالشكر والتقدير ، وكلي امل وثقة بالمستقبل ، لا يسعني الا ان اغتنم هذه المناسبة فاكرر امتناني للدول الشقيقة ، والصديقة ، على ما ابدوه لنا من نبيل المؤاساة ، وكريم الشعور ازاء كارثة الفيضان .

يطيب لي في هذا اليوم ، وقد استقبل العالم الاسلامي شهر رمضان المبارك ، ان ابعث بتهاني الصادقة للمسلمين جميعا ، سائلا الله تعالى ان يجعل اقباله للعرب والمسلمين مبعث خير ويمن وهناء ، وان ياخذ بايدينا ، ويوفقنا للعمل على ما فيه الخير والفلاح فهو نعم المولى ونعم النصير (١) .

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٢٩٢ الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٥٤ م .

كيف قابلت الاحزاب تاليف الوزارة

قابل حزبا الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، تاليف الوزارة الجديدة بالاستنكار ، على اساس ان « تاريخ رئيسها واقطابها زاخر بالاعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته » (١) ، ثم نشرا بيانين مطولين في جريدتي الحزبين الصادرتين في ٣٠ نيسان ١٩٥٤م ، وما لبثا ان رفع كل منهما عريضة الى الملك يطلب فيها اعفاء الوزارة . وبعد اربعة ايام نشر كل من الحزبين المذكورين بيانا الى الشعب طلب فيه :

(١) اطلاق الحريات الديمقراطية .
(٢) الدفاع عن حرية الانتخاب .
(٣) رفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية .
(٤) رفض المساعدات العسكرية الامريكية .
(٥) العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء دور الاقطاع .
(٦) العمل على ازالة آثار الفيضان الاليمة .

ونحن نكتفي هنا بنشر المذكرتين اللتين رفعهما الحزبان الى الملك وهما :

١ ـ بيان الحزب الوطني الديمقراطي :

الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

لقد اجمع الراي العام العراقي على ان الحل الصحيح لازمة الحكم القائمة في البلاد ، والتي اخذت تتفاقم سنة بعد اخرى ، هو الاتجاه نحو الاسلوب الدستوري السليم ، وتطبيق المبادىء الديمقراطية ، والاعتراف بسيادة الشعب ، وجعله سندا لصيانتها . وان اولى الخطوات التي كان يجب ان تتخذ في سبيل ذلك ، القيام بانتخابات نيابية حرة ، يطمأن الى سلامتها لينبثق عنها مجلس نيابي يمثل الامة ، ويحقق مسؤولية الوزارة امامه . وهذا ما كنا قد ابديناه لجلالتكم ، حينما دعينا للاستشارة حول الازمة الوزارية التي نشأت عن استقالة السيد فاضل الجمالي ، ولكن الراي العام قد بوغت بمجيء وزارة الى الحكم لا يبعث تأريخ اقطابها على الاطمئنان ، كما ان نوعيتها وطريقة تكوينها كانتا على نقيض ما يريده الشعب في هذا الظرف ، بالاضافة الى انه قد عرف على اثر تاليف الوزارة ، بانها عازمة على استصدار مرسوم يخص الاحزاب والجمعيات ، وآخر يخص « حالة الطوارىء » يراد بهما الحد من حرية الشعب في التنظيم السياسي ، ومناهضة الحريات الخاصة والعامة، وفرض دكتاتورية سافرة تقضي على مظاهر النظام الديمقراطي القائمة . وقد ادرك الشعب من هذا الاتجاه الخطر ان من اودعت اليه شؤون الحكم في هذا الدور الدقيق ، لا

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٨٦٤ الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٤ م .

يختلف عن غيره ممن اجروا الانتخابات النيابية تحت ظل الارهاب ، بعقلية مشبعة بالاستهانة بحقوق الشعب ، وبحرياته الدستورية ، تلك الاعمال التي كانت ولا تزال مصدرا للقلاقل ، وتعاقب الازمات السياسية في العراق . فالواجب يدعونا ، والحالة هذه ، ان نضع الحقيقة التالية امام جلالتكم ، وهي ان وزارة من هذا القبيل ، من الصعب جدا الاطمئنان الى اعمالها ، سواء في اجراء الانتخابات النيابية ، او في تدوير شؤون الحكم . والذي نعتقده ان مصلحة البلاد تستوجب اعفاءها من هذه المسؤولية الخطيرة التي يرقبها الجميع باهتمام بالغ ـ مسؤولية اجراء انتخابات حرة ـ وايداع تلك المسؤولية الى وزارة يرتضيها الشعب ، ويطمئن الى اعمالها ليكون ذلك بداية للاخذ بالنظام الديمقراطي السليم الذي يستهدف جعل الشعب مصدر السلطات .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص احترامنا .

بغداد في ٣٠ شعبان ١٣٧٣هـ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

٣ مايس ١٩٥٤م — كامل الجادرجي (١)

٢ ـ بيان حزب الاستقلال :

وهذا كتاب « حزب الاستقلال » المرفوع الى الملك في ٣ مايس ١٩٥٤م :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

يا صاحب الجلالة .

لقد اجمع الراي العام على ان الحل الصحيح لازمة الحكم القائمة في البلاد،والتي تفاقمت سنة بعد اخرى في ظل الاساليب القديمة ، هو الاتجاه نحو الاخذ فعلا بالمبادىء الديمقراطية المقررة في الدستور ، والاعتراف بحق الشعب في السيادة ؛ وجعله سندا لصيانتها . وان اولى الخطوات التي كان يجب ان تتخذ في سبيل ذلك ، هي اجراء انتخابات نيابية حرة ، يطمئن الشعب الى سلامتها ، وينبثق عنها مجلس نيابي يمثله ، ويعبر عن شعوره ، ومطالبه ، وارادته ، ويكون اهلا لمحاسبةالمسؤولين. وهذا ما تضمنته مذكرات حزبنا السابقة ، وقد ابديناه لجلالتكم ، حينما دعينا للاستشارة حول الازمة التي نشات اثر استقالة السيد فاضل الجمالي .

وقد بوغت الراي العام بتاليف وزارة لا يبعث تاريخ اقطابها على اطمئنان الشعب، بل جاءت على نقيض ما يجب ان تكون عليه الوزارة التي تضطلع بمهمة اجراءانتخابات حرة . ولم يكد رئيسها يكلف بتشكيلها حتى عرف انها شديدة الرغبة في استصدار مرسوم الطوارىء ، وآخر الجمعيات ، لشل الحياة الحزبية القائمة ، وتيسير العدوان على الحريات العامة والخاصة في سبيل العمل على تزييف ارادة الشعب ، وحرمانه من ممارسة حقوقه في انتخاب مجلسه ، وضمان الاستقرار على قيام نظام للحكم

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ١٧٧ الصادر بتاريخ ٤ مايس سنة ١٩٥٤ م .

يعاكس المفاهيم الديمقراطية ، ولا يعير مصلحة الشعب الذي مل هذه الاساليب اي اهتمام مما يؤدي الى اخطر النتائج اذ ان استمرار المساوىء التي كانت موضع شكوى الراي العام يؤدي الى تعقيد الوضع الشاذ .

وان الشعب ليدرك ان من اودع اليه الحكم في هذا الدور الدقيق من تاريخ العراق ، لا يختلف عن غيره من الذين اجروا الانتخابات بذهنية مشبعة بالاستهانة بحقوق الشعب ، وحرياته الدستورية ، ومناهضة المنظمات الوطنية التي هي قوام النظام الديمقراطي ، وذلك دون مبالاة برد الفعل في اوساط الشعب ، مما كان وما زال مصدرا لتعاقب الازمات السياسية في البلاد .

ان الواجب يقتضينا الاشارة الى ان اتجاه الوزارة القائمة نحو استصدار مراسيم مخالفة لاحكام القانون الاساسي ، ليدل بحد ذاته على جمود في الذهنية السياسية ، والافراط في الحرص على حرمان الشعب من حقوقه وحرياته ، مما لا يبشر باحتمال حدوث تبديل في الاوضاع ، بل ان هذا الاتجاه جاء نذيرا للشعب بما تبيته الوزارةالقائمة من عزم على توجيه الانتخابات توجيها معينا ، يجعل من الصعب جدا الاطمئنان الى سلامتها ، الامر الذي من شانه زيادة تعقيد الوضع السياسي للبلاد ، وتطوير الاوضاع العامة تطويرا سيئا بالغ الخطورة ، مما يتطلب العمل على تدارك ما ينذر به هذا الاتجاه الخاطىء من احداث ، وذلك بتنحي الوزارة القائمة عن الحكم لتتولاه وزارة يرتضيها الشعب ، ويطمئن الى قيامها بالاشراف على انتخابات حرة نزيهة ، لتكون هذهالانتخابات ايذانا بتغيير ذهنية الحكم ، وبداية للاخذ بالنظام الديمقراطي السليم ومفاهيمه في الحكم واهدافه ، في جعل الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص احترامنا .

بغداد في ٣٠ شعبان ١٣٧٣هـ — محمد مهدي كبه

٣ ايار ١٩٥٤م — رئيس حزب الاستقلال (١)

بقية الاحزاب ايضا

لم ينفرد الحزبان : الاستقلال ، والوطني الديمقراطي بالوقوف من الوزارة الجديدة موقفا سلبيا ، فقد حذا حذوهما حزب « الجبهة الشعبية المتحدة » و «حزب الامة الاشتراكي » فنشرا بيانين باسلوب آخر ، حددا فيهما موقفهما من الانتخابات الجديدة ، وغمزا قناة الوزارة وهما :

١١ ـ بيان الجبهة الشعبية المتحدة :

عقدت الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة جلستين في يوم ٦ و٧ مايس ١٩٥٤م

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٨٦٦ الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٥٤ م .

لتحديد موقف الجبهة الشعبية من الانتخابات الحاضرة . وبعد ان استعرضت موقفها من الانتخابات الماضية التي خاضت معركتها ، وعدولها عن المقاطعة ، وموقف ممثليها في كل من الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، ذلك الموقف الذي استوحته من صميم ميثاق الجبهة والمصلحة العامة ، قررت بالاجماع ما ياتي :

اولا : خوض معركة الانتخابات الحاضرة معتمدة على الله ، وعلى مؤازرة الشعب وتأييده ، متمسكة بميثاقها في السياستين : الخارجية والداخلية . ففي السياسة الخارجية تستهدف استكمال سيادة العراق واستقلاله ، وتحريره من كل نفوذ اجنبي، ضمن جامعة عربية مكيفة البنيان ، تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية ، وتحقيق ما تصبو اليه من حرية واستقلال واتحاد ، وصيانة عروبة فلسطين ، وابعاد العراق عن الاشتراك في الحرب بضمان حياده تجاه المعسكرين ، وعدم اقحامه في التكتلات الدولية . وتستهدف في السياسة الداخلية دعم الوحدة العراقية ، والعمل على تطبيق احكام القانون الاساسي ، وضمان الحريات العامة ، ورفع مستوى معيشة الشعب وغير ذلك من الاصلاحات الداخلية التي تضمنها ميثاق الجبهة .

ثانيا : مراقبة جريان الانتخابات في جميع مراحلها ، وتخويل الهيئة الادارية اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء الاحداث الطارئة اثناء جريان الانتخابات . والهيئة العليا اذ تقرر الاشتراك في معركة الانتخابات ، تدعو ابناء الشعب العراقي الكريم الى مؤازرة مرشحيها في هذه المعركة ، والله ولي التوفيق .

بغداد ٤ رمضان ١٣٧٣هـ — محمد رضا الشبيبي

٧ مايس ١٩٥٤م — رئيس الجبهة الشعبية المتحدة (١)

٢ ـ بيان حزب الامة الاشتراكي :

جعل « حزب الامة الاشتراكي » من اول اهدافه ، تعزيز الحياة الدمقراطية في البلاد عن طريق الانتخابات الحرة ، التي تنبثق عنها مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلا صادقا . وعلى هذا الاساس ، ولما رافق الانتخابات النيابية السابقة من تدخلات سافرة، وتزوير مفضوح لارادة افراد الشعب العراقي ، فقد قاطع حزبنا تلك الانتخابات،وطالب بحل المجلس النيابي الذي تم جمعه بالطرق التي يعرفها الراي العام ، وقد الحف بتحقيق هذا المطلب حتى تبلور واصبح مطلبا شعبيا ايدته اغلبية الاحزاب السياسية ، وكافة طبقات الشعب العراقي ، فاستجاب المسؤولون اخيرا لهذا المطلب الشعبي ، وصدرت الارادة الملكية السامية بحل المجلس ، واجراء الانتخابات النيابية ، وتألفت الوزارة الحاضرة لتحقيق هذه الغاية ، بعد ان قطعت على نفسها وعدا بافساح المجال لافراد الشعب العراقي بممارسة حقوقهم الانتخابية في جو من الحرية ، بعيد عن المحاباة والتدخلات الحكومية لمصلحة بعض المرشحين ضد البعض الآخر .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٢٠ الصادر بتاريخ ٨ مايس ١٩٥٤ م .

ولذلك وتمشيا مع السياسة الايجابية التي سار عليها حزبنا في معالجة قضايا البلاد العامة ، فقد قررنا الاشتراك في الانتخابات على اساس المبادىء الاشتراكية التي تضمنها منهاج حزبنا ، والتي اعلناها للراي العام بصراحة في جميع المناسبات ، تلك المبادىء التي من اهم اهدافها رفع مستوى معيشة ابناء الشعب العراقي ، وتعميم الملكية الصغيرة ، ومكافحة البطالة وضمان حد ادنى من المعيشة لكافة افراد الشعب ، وترصين استقلال البلاد ، وتعزيز كيانها الدولي ، والعمل على تحقيق الاتحاد بين الاقطار العربية ، وتطهير الجهاز الحكومي ، وافساح المجال امام العناصر الصالحة من الشباب لتحمل المسؤوليات ، والقيام بالخدمات التي تتطلبها امتهم وبلادهم .

على هذا الاساس ، ولهذه الاسباب ، فقد قرر حزبنا خوض المعركة الانتخابية . وهو في الوقت الذي يامل فيه ان تبر الحكومة بوعدها الذي قطعته على نفسها ، باجراء الانتخابات في جو من الحرية ، يمكن كافة افراد الشعب العراقي من ممارسة حقوقهم الدستورية ، وانتخاب من يريدون انتخابه لتمثيلهم في المجلس النيابي القادم ، فانه سيراقب الاوضاع بكل يقظة وحذر ، وسيتخذ المواقف التي يراها ضرورية لحفظ مصلحة البلاد العامة ، ومصلحة حزبنا والله الموفق لما فيه الخير والفلاح .

٧ مايس ١٩٥٤م

رئيس حزب الامة الاشتراكي
صالح جبر (١)

ميثاق الجبهة الوطنية

لم يكتف حزبا « الاستقلال » و « الوطني الديمقراطي » بما اصدراه من بيانات مشتركة ، وما قدماه الى المقام الاعلى ، من احتجاجات شديدة ، فساورتهما فكرةتكوين « جبهة وطنية » لشجب الاوضاع القائمة ، فعقدا سلسلة اجتماعات مع « انصار السلام » ومع «الحزب الشيوعي» ومع بعض المستقلين من الاطباء، والمحامين والطلاب، والشباب ، والعمال ، والفلاحين ، وضعوا خلالها ميثاقا مكتوبا سموه « ميثاق الجبهة الوطنية» ووقعه ممثلون عن هذه الجماعات في الثاني عشر من مايس ١٩٥٤م فكاناكبر خطر يتهدد مصالح الفئة الحاكمة وهذا نصه (٢) :

١ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية : كحرية الراي ، والنشر ، والاجتماع ، والتظاهر ، والاضراب ، وتاليف الجمعيات ، وحق التنظيم السياسي والنقابي .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٢٠ الصادر بتاريخ ٨ مايس ١٩٥٤ م .

(٢) عقد الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال ، وانصار السلام ، والحزب الشيوعي ، وبعض المستقلين ، سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاق وطني لخوض الانتخابات ، وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المنبثقة مقتصرة على الانتخابات ، ولم يكن متفقا على ان تكون دائمية . وقد ذكر المؤتمرون على الميثاق باسماء مبهمة لتغطية الشيوعيين ، واتفاقهم مع الحزب الديمقراطي ، وحزب الاستقلال .

(الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٣٥٢)

٢ ــ الدفاع عن حرية الانتخابات .

٣ ــ الغاء معاهدة ١٩٣٠م ، والقواعد العسكرية ، وجلاء الجيوش الاجنبية، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية، بما فيها الحلف التركي ــ الباكستاني، او اي نوع من انواع الدفاع المشترك .

٤ ــ رفض المساعدات العسكرية الامريكية ، التي يراد بها تقييد سيادة العراق ؛ او ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية .

٥ ــ العمل على الغاء امتيازات الشركات الاجنبية الاحتكارية ، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وانهاء دور الاقطاع ، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ، ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ، ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام ، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها .

٦ ــ العمل على ازالة الآثار الاليمة التي خلفتها كارثة الفيضان ، وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة ، وتعويض المتضررين ، وتاليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين ، واتخاذ كل ما يلزم لدرء اخطار الفيضان في المستقبل .

بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤م

ممثل حزب الاستقلال ممثل الحزب الوطني الديمقراطي ممثل الفلاحين ممثل العمال ممثل الشباب ممثل الاطباء ممثل المحامين ممثل الطلاب (١) .

وقد اضيف الى هذا الميثاق بندان جديدان هما :

٧ ــ التضامن مع الشعوب العربية ، واستقلال البلاد العربية ، وتحرير فلسطين .

٨ ــ العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب (٢) .

وقد لعبت « الجبهة الوطنية » دورا ملموسا في خلق المتاعب «للوزارة العمرية» واشتركت مع الاحزاب السياسية في شجب الانتخابات النيابية ، والاحتجاج عليها ؛ كما سنرى ذلك في الصفحات التالية ؛ حتى ان الذين فازوا في الانتخابات قدموا طلبا الى رئيس مجلس النواب في يوم افتتاحه طلبوا فيه اعتبارهم كتلة نيابية على اساس الميثاق الذي سبق للجبهة أن اعدته .

اضطراب الامن في الحي

« مرت على مدينة الحي ايام عصيبة سود، واضحت وكأن الداخل اليها مفقود، والخارج منها مولود . فهي سجن محاط بأراضي آل ياسين من جميع جهاتها . ولقد

---

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ١٨٧ الصادر بتاريخ ١٦ مايس ١٩٥٤ م .
(٢) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٣٥٤ .

ضيق عليها الخناق فلم يصبها التوسع ، كما اصاب اخوانها من مدن هذا اللواء ، ولم يجرأ موظفو الادارة على العمل لتوسيعها وفك الحصار عنها . ومن يجرأ على استملاك ارض الشيوخ من آل ياسين او اخذ حصة الخزينة من اراضيهم لتحسين المدينة وتوسيعها ؟ » (١) .

وقد حدث مشادة كلامية في الحي في ١٦ مايس ١٩٥٤م بين جماعة من آل ياسين وبين احد الباعة في هذه المدينة ، تطورت الى اصطدام بين الطرفين ، ادى الى تسجيل دعوى جزائية من قبل آل ياسين ، ثم جرى صلح ظاهري بين الطرفين . ويظهر ان طلب الصلح هذا كان بايعاز من الشيخ عبد الله الياسين للنكاية : ففي صبيحة يوم ٢١ مايس هجم نحو مئة من الاعراب « على السراجين والصياغ في سوق الحي ، وقد اشترك معهم بعض الاهلين ، واشتبكوا معهم في معركة دامية استعملوا فيها السلاح والمكاوير ، فكان من ضحايا هذه المعركة ان وقع خمسة عشر جريحا من الاهلين توفي احدهم في مستشفى الكوت من جراء اصابته ، وجريحان من العشائر . اما الاعراب فبعد ان نفذوا ما اضمروه في نفوسهم لاذوا بالفرار ... وعندئذ ثارت ثائرة الاهلين في الحال ، وتجمهر الناس على اختلاف طبقاتهم ، واشترك معهم جمع من طلاب المدارس ونساء القصبة ، واختلط الحابل بالنابل ، وكان عددهم يربو على الالفين حسب تقدير الشرطة » (٢) .

وقد اتجهت المظاهرة الى دائرة البريد فحطموا بابها ، وقطعوا اسلاكها ، ثم قصدوا نادي الموظفين وحرقوا اثاثه . ثم تابعوا السير الى داري البلدية والقائم مقام فرشقوهما بالحجارة ، وحرقوا كراج السيارة ، واعتدوا على داري الحاكم والطبيب ايضا . فتوجه متصرف الكوت السيد حسن الطالباني الى الحي على راس قوة اعادت الامن الى نصابه ، وقبضت الشرطة على (٧٤) من الاهلين افرجت المحكمة عن (٥٢) منهم ؛ وجرت محاكمة الباقين ثم توجه محمد الحبيب امير ربيعة الى الحي، واجرى صلحا ظاهريا بين اهل المدينة وآل ياسين ، سرعان ما انقلب الى مأساة في ايام وزارة نوري السعيد « التي خلفت هذه الوزارة » على نحو ما سنذكره في حينه .

اخبار متفرقة

١ ــ سافر وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي الى لبنان للاستشفاء في ٢٣ ايار ١٩٥٤م ، فتولى رئيس الوزراء ارشد العمري منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، وتولى وزير المالية عبد المجيد محمود منصب وكالة وزارة المعارف .

٢ ــ وافق مجلس الوزراء في جلسة ٢٦ ايار على المشروع الذي تقدمت به وزارتا الخارجية والداخلية القاضي بالغاء تأشيرات السفر بين باكستان والعراق .

(١) محمد علي الصوري في كتابه « الاقطاع في لواء الكوت » ص ٢٢٢ .

(٢) تقرير الحكومة في جريدة « الاخبار » العدد ٦٨ الصادر بتاريخ ٩ حزيران ١٩٥٤ م .

٣ ــ غادر وزير الخارجية الدكتور الجمالي العراق الى واشنطن في ٢٢ حزيران ليحضر حفلة تقليده شهادة الدكتوراه الفخرية ، الممنوحة اليه من جامعة كولومبيا ، فتولى وزير المالية عبد المجيد محمود منصب وزارة الخارجية بالوكالة .

٤ ــ استطاع ثلاثة من الشيوعيين المسجونين في سجن بعقوبا الهرب من سجنهم ، وكانت مديرية السجون العامة مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية فتقرر في ٢٢ حزيران الحاقها بوزارة الداخلية .

٥ ــ حلت ذكرى « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٥٤م فاقام « الحزب الوطني الديمقراطي » احتفالا وطنيا حافلا باحياء هذه الذكرى المباركة ، وجرت في نهاية الاحتفال مظاهرة كبرى ضد تدخل السلطة في الانتخابات الاخيرة ، استعملت فيها القنابل المسيلة للدموع ، فقبضت الشرطة على زهاء مئة من المتظاهرين وقد اضرب (٦٣) موقوفا منهم عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة التي ادعوا انهم تعرضوا لها في مراكز الشرطة ، فنقلوا الى الموقف العام ثم جرت محاكمات صورية لهم فسجن البعض وغرم البعض الآخر (١) .

٦ ــ سافر ولي العهد الامير عبد الاله الى باريس بحجة عيادة قريب له هناك، وذلك في الثالث من تموز فاستدعى نوري السعيد من لندن ، وفاوضه في امر تشكيل وزارة جديدة تخلف « وزارة ارشد العمري » التي قدمت استقالتها في ١٧ حزيران، ثم عاد الى العراق في ١٨ تموز . وكانت العلاقات الشخصية بين الامير ونوري قد ساءت كثيرا ، كما ذكرنا ذلك غير مرة ، فاجبر الانكليز الامير على وجوب استرضاء السعيد .

٧ ــ وقعت اتفاقية بين الهند والعراق في ٤ تموز ، وهي تنص على تبادل اساتذة الجامعات ، والكليات ، واعضاء المؤسسات الثقافية بين البلدين .

٨ ــ وصل الى بغداد في ٤ تموز الدكتور اشتياق حسين قريش وزير معارف باكستان واجتمع بالملك ، وبولي عهده ، وبوزير معارفه ، واجرى اتصالات مع هيئة وزارة المعارف لعقد اتفاقية ثقافية بين العراق وباكستان ، على غرار الاتفاقية التي عقدت بين العراق والهند وقفل راجعا الى بلاده في ٢٨ تموز .

---

(١) استنكر « الحزب الوطني الديمقراطي » المظاهرة التي جرت في ختام الحفلة، واصدر هذا البيان :

« حدث في اجتماع الحزب الوطني الديمقراطي يوم امس الاول للاحتفال بذكرى الثورة العراقية الخالدة أن خرج بعض الحاضرين ، من غير اعضاء الحزب ، عن قدسية الذكرى وغرض الاجتماع ، فهتفوا بهتافات لا يقرها الحزب ، اذ لا علاقة لها لا بالمناسبة التي اقيم من اجلها الاجتماع ، ولا بالمبادىء التي يعتنقها الحزب . اننا اذ نأسف غاية الاسف لما حدث في هذا الشأن ، نعتقد بان مثل هذا السلوك الغريب عن روح التنظيم ومجاملة اصحاب الاجتماعات ، مما يخل بالحقوق العامة في عقد الاجتماعات ، ويعرقل أعمال الحزب ، وبالتالي يضر من دون شك بالحركة الوطنية بصورة عامة نظرا لتكرر حدوث هذه الاعمال في كثير من الاجتماعات وهي اعمال تعتبر في الحقيقة اعمالا تخريبية واضحة سواء صدرت عن قصد او بدون قصد .

(جريدة « الحوادث » العدد ٣٤٤٢ الصادر بتاريخ ٣ تموز ١٩٥٤ م)

٩ ـ عطل مجلس الوزراء في السادس من تموز جريدة « اخبار اليوم » ومجلات : الوادي ، والحساب ، والعمل ، لمدة سنة كاملة . ثم عطلت جرائد : اخبار المساء ، والنهضة ، في بغداد ، والنضال الموصلية لمدة سنة ايضا بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ تموز .

١٠ ـ سافر رئيس الوزراء ارشد العمري الى اسطنبول للاصطياف في ٢٢ تموز قبل ان يبت المرجع الاعلى في كتاب استقالته الذي رفعه في ١٧ حزيران ، فناب منابه وزير الدفاع حسين مكي خماس .

١١ ـ سافر الملك وولي العهد الى مصيف سرسنك شمال الموصل، للاصطياف في ٢٧ تموز ١٩٥٤م .

١٢ ـ عاد نوري السعيد الى بغداد في ٢٨ تموز بعد غيبة عن العراق قاربت الثلاثة اشهر ، وشرع في التمهيد لتاليف وزارته الجديدة .

الشروع في الانتخاب

كانت وزارة الداخلية قد اذاعت بيانا في الثالث من مايس ١٩٥٤م ، ذكرت فيه انه تقرر اجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق العراقية في يوم الاربعاء الموافق ٩ حزيران ١٩٥٤م فاستعدت الاحزاب السياسية ـ لخوض المعمعة الانتخابية ، واتخذت السلطات المسؤولة التدابير التي يتطلبها الموقف ، ودلت الحوادث والوقائع على ان هذه الانتخابات لم تخل من مداخلات غير مشروعة ، ولا سيما وقد كان من المقرر ان تسفر الانتخابات عن اكثرية تأتمر بامر البلاط وتسير وفق توجيهاته في اسناد من يشاء ، واذلال من يريد اذلاله من الساسة (١) .

يقول الوزير الشيخ علي الشرقي في كتابه « الاحلام » ص ١٧٢ ما نصه :

« ان ارشد العمري كان باندفاع يشبه الهستيريا يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ، ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي . وكانت

---

(١) لقد كان التنافس الخفي قويا بين ولي العهد ونوري السعيد في شؤون الحكم في البلاد وكان كل منهما يريد ان تكون كلمته هي العليا في ادارة شؤون المملكة ... وكان مجلس النواب هو الذي يمنح هذه السلطة لمن يسيطر على اعضائه . لذلك داب نوري السعيد على ان تكون اكثرية المجالس الساحقة من اتباعه والمؤتمرين بأمره ... ويبدو ان عبد الاله في هذه المرة اراد ان يجرب اقصاء نوري السعيد من المجلس النيابي ويخلق شيئا من التوازن بين الكتل النيابية ليكون هو مركز الثقل في ترجيح كفة على أخرى ... فاسند رئاسة الوزارة الى ارشد العمري المعروف بولائه للبلاط ، واختير وزراؤه من بعض الموظفين والعناصر المستقلة ، ولم يدخل في وزارته احد من اعضاء حزب نوري ، الامر الذي اغاظ نوري السعيد من هذا الاتجاه الجديد ، وهو يعرف ما يترتب عليه من نتائج تهدد نفوذه وسلطانه وقد ترك نوري العراق الى الخارج .

ـ محمد مهدي كبه ـ في كتابه ص ٢٥٨

المحاولة المجيء باكثرية بلاطية ... حتى اتم الانتخابات حسب الخطة المرسومة ، ويفاجيء الناس بالهزيمة الى الاستانة » اهـ ـ وشهد شاهد من اهلها ـ .

ويقول رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان في رسالة بعث بها الينا في ٢ آب ١٩٧٤م انه يعتقد بأن « ارشد العمري قام بالانتخابات احسن قيام على ما اعتقد ، واني وان كنت في لبنان ، ولكني كنت في بغداد في اول ايام اجراء الانتخابات، وكان يتصل بي احيانا ، وكنت دائما افضل أن تجري الانتخابات بحياد تام وبحرية ، وفعلا أرشد ليس له حزب معين ، وهو لا يتمسك بالمنصب ، ولا يهمه ارضاء الاشخاص . وقال من اول يوم مجيئه انه جاء لغرض المجيء بمجلس يمثل الشعب » اهـ .

« وقد جرت الانتخابات في اليوم المعين المذكور ، وتمت في كافة الاقضية ، والمناطق الانتخابية في العراق ، ما عدا قضائي النجف وطوزخرماتو ، والمنطقة الاولى في البصرة ، والاقلية المسيحية في بغداد والموصل ، فانها اعيدت ثانية ، وتمت جميعها في اليوم التاسع عشر من شهر حزيران ١٩٥٤م . وكانت النتيجة ان فاز (٣٨) نائبا بالتزكية و (٩٧) نائبا بالحصول على اكثرية الاصوات . من هؤلاء (٥١) شخصا من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري و (٥٤) من المستقلين و (٢١) شخصا من حزب الامة الاشتراكي و (٦) من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي و (٢) من اعضاء حزب الاستقلال ، وواحد من اعضاء حزب الجبهة الشعبية » (٢) .

ونود ان نحصر الانتقادات التي وجهت الى هذه الانتخابات ، بالكتاب الذي رفعته « الجبهة الوطنية » الى وزير الداخلية في اول حزيران ١٩٥٤م ، وهي الجبهة التي تالفت في ١٢ ايار من هذه السنة ، واشترك فيها حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي ، ونشرنا ميثاقها في الصفحات المتقدمة ، وفيما يلي نص الكتاب المذكور :

معالي وزير الداخلية المحترم

تقدم الوزارة الحاضرة في كل يوم ، دلائل جديدة على انها لا يمكن ان تكون بأي حال من الاحوال وزارة محايدة ، قادرة على اجراء انتخابات حرة ، تكفل للشعب ممارسة حقوقه الدستورية ، وارسال ممثليه الحقيقيين الى المجلس النيابي القادم. فقد تجاوزت واجباتها منتهكة حقوق الشعب ، ومضيقة عليه الخناق في جميع ميادين نشاطه الانتخابي الديمقراطي .

لقد كانت اولى بوادر تضييق الخناق على الشعب ، وحرمانه من ممارسة حقوقه ، هو تقصير مدة الانتخاب ، الامر الذي ضيق على المرشحين مجال ممارسة حقوقهم بالاتصال بالجمهور ، وتوضيح برامجهم في العمل واهدافهم للمستقبل ، وزادت الحكومة الامر سوءا باستعمال وسائل الضغط والاكراه ، وكان من اكثرها انتهاكا لحرمة الدستور هو منعها للاجتماعات الانتخابية . ان هذه الاجتماعات امر

---

(١) تقرير مدير مجلس النواب العام عن اجتماع السنة ١٩٥٤ م ص ٢ .

طبيعي ملازم لكل حركة انتخابية ، اذ لا يمكن تصور انتخابات بدونها . فلا بد للمرشح ولا سيما في الانتخاب المباشر ، من الاتصال بناخبيه بصورة اجماعية ، نظرا لكثرتهم، ولا يمكن ان يتم ذلك عن طريق الاتصال الشخصي .

لقد قيد امر متصرفية لواء بغداد المفاجيء ، بمنع الاجتماعات العامة ، بتقديم طلب لعقدها وفق احكام قانون الاجتماعات العمومية العثماني ، وقد احتج كثير من المرشحين الوطنيين على هذا المنع ، لعدم امكان انطباق مفهوم الاجتماع العام لاغراض قانون الاجتماعات العثماني على الاجتماعات الانتخابية ، التي لم يكن يعرفها العهد العثماني ، كما لم يكن يعرف الانتخابات النيابية بمفهومها الديمقراطي الذي نحاول تثبيته في العراق. وكان رايكم انكم ترون انطباق القانون المشار اليه في تلك الاجتماعات، وترون وجوب تقديم طلب لعقد اي اجتماع يقدم لعقده طلب مستجمع للشروط القانونية . وقد قدم بعض مرشحي الجبهة الوطنية طلبات لعقد اجتماعات عامة ، بعد وعدكم هذا ، غير ان السلطة منعت عقد تلك الاجتماعات ، وقد جرت مقابلة معكم حول هذا الموضوع ، فابديتم بانكم مقتنعون بعدم عقد اي اجتماع كان لاسباب تتعلق بالامن .

ان الاجتماعات التي عقدت حرة من كل تدخل حكومي في بدء المعركة الانتخابية، لم تخل بالامن حتى في اضيق مفاهيمه ، ولا تخال ان اجتماعا ، يعقده مرشح لتبيان منهاجه الانتخابي ، ووجهات نظره في الشؤون العامة التي تمس حياة الناس اليومية، يمكن ان يخل بالامن ، وما هذا الادعاء سوى ذريعة يحتج بها للحد من الحركة الشعبية التي تجلت في تايد مرشحي الجبهة الوطنية .

ان الجبهة الوطنية تعتبر الاجتماعات الانتخابية حقا من حقوقها الاصلية التي نص عليها الدستور ، والتي لا يمكن أن تتجزا بأي حال من الاحوال عن عملية الانتخاب ذاتها ، وانها لتعتبر هذا الحق من الحقوق الطبيعية التي لا تتساهل في ممارستها ، وانها لتحمل الحكومة مسؤولية النتائج المترتبة على هذا الحرمان .

ولم يقف التدخل الحكومي السافر والعلني عند هذا الحد، بل تجاوزه في بعض المناطق الى اشاعة الارهاب بين الناس بزج مؤيدي الجبهة الوطنية في السجون ، والقاء القبض على العشرات منهم بقصد ارهاب الناخبين ، ومنعهم من ابداء رايهم بجانب المدافعين عن حقوق الشعب وحرياته (كما جرى في مدينة الحلة) وفي (مدينة الكوت) اخذ التدخل الحكومي مظهرا آخر ، فقامت السلطات المحلية بابعاد مرشح الجبهة الوطنية عن منطقته الانتخابية مخفورا بالسيارات المسلحة . وفي (رانية) تقوم الحكومة علنا باسناد مرشح ضد آخر . وقد بلغ الاستهتار حدا في (مدينة الحي) عندما رغب الاهالي في تقديم مرشحهم المنافس للمرشح الاقطاعي ، فكانت النتيجة المذبحة المريعة التي اهتز لها ضمير الراي العام ، واستنكرته كافة الاوساط.

هذه بعض الامثلة للتدخلات السافرة التي تقوم بها الحكومة مضافة الى

التدخلات المستترة التي تمارسها في شتى انحاء العراق ، وان الايام القادمة ستظهر للرأي العام الى اي حد سيصل التدخل ضد حرية الانتخابات .

ان الجبهة الوطنية قد قررت المشاركة في الانتخابات النيابية ، رغم ضيق مدة الانتخابات ، ورغم رجعية مرسوم الانتخاب ، ورغم انعدام الحريات الديمقراطية التي تكفل لابناء الشعب من شباب وعمال وفلاحين ونساء وطلاب ، حرية تنظيم انفسهم ، والمساهمة في تقرير مصيرهم بمشاركتهم في الانتخابات ، وستصر على التمتع بحقوق مرشحيهم التي اقرها حتى الدستور العراقي .

ان الجبهة الوطنية التي ثبت في ميثاقها مبدا الدفاع عن حرية الانتخابات ترى بتصرفات الوزارة الحاضرة خرقا صريحا لهذه الحرية ، وهذا ما يؤيد ما طالب به الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال عند تشكيل الوزارة بضرورة تنحيها عن الحكم وافساح المجال لمجيء حكومة وطنية يطمئن لها الشعب في اجراء انتخاباته (١) .

وتقبلوا فائق الاحترام .

بغداد في ١ حزيران ١٩٥٤م الجبهة الوطنية

وقد فاز من مرشحي « الجبهة الوطنية » في الانتخابات موضوعة البحث احد عشر ذ'تا من المعارضين هم السادة :

كامل الجادرجي ، وحسين جميل ، ومحمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، وعبد الجبار الجومرد ، وخدوري خدوري ، وذنون ايوب . ومسعود محمد ، وجعفر البدر ، ومحمد حديد (٢) .

وكان في الامكان ان تفوز الجبهة بضعف هذا العدد ، لولا مضايقة السلطة لها ، اذ يقول السيد كامل الجادرجي في صفحة ٦٣٦ من مذكراته ان « عدد مرشحي الجبهة في مختلف انحاء العراق ٣٧ مرشحا منهم ١٤ من الحزب الوطني الديمقراطي .. ومنهم ٨ مرشحين عن حزب الاستقلال و ١٥ من المستقلين .. الخ » ثم يقول في ص ٦٣٨ من مذكراته :

« ولولا التزوير ، او بالاحرى منع الناس من الانتخاب ، لوصل الى مجلس النواب ما لا يقل عن الثلاثين نائبا من مرشحي الجبهة الوطنية بالاضافة الى عدد آخر ممن كانوا سيتعاونون معهم » .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٨٩٢ الصادر بتاريخ ٢ حزيران ١٩٥٤ م .

(٢) كان يوم الانتخاب مكهربا ، وقد اضطرت الحكومة أن توزع الشرطة على محلات التصويت المختلفة وحين عدت الاصوات ظهر بان الجبهة الوطنية قد حصلت على ١٤ مقعدا فاستاء البلاط من هذه النتيجة... وبنتيجة ذلك خسر أرشد العمري حظوته ، وكما يظهر لاول وهلة ان ١٤ مقعدا من ١٣٥ مقعدا عدد تافه لا يستلزم الانزعاج ولكن هذه الجماعة الصغيرة كان لديها الوسائل الكثيرة لخلق المشكلات . ولذا فان اضطراب العناصر المحافظة كان له ما يبرره .

(السفير الامريكي في العراق « كولمان » في كتابه « Irak under J.Nuri » ص ٤)

بدء الاجتماع وختامه

صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٣٧ والمؤرخة في ١٩٥٤/٧/١٩م ، بدعوة مجلس الامة الى عقد الاجتماع غير الاعتيادي للدورة الانتخابية الرابعة عشرة اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٦ تموز ١٩٥٤م ، على الرغم من ان الوزارة كانت قد تقدمت بكتاب استقالتها في ١٧ حزيران ١٩٥٤م ، فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، وبعد ان قرا الملك (خطاب العرش) انتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلسهم ، ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٧٤ بتعطيل مجلس الامة اعتبارا من صباح الثلاثاء ٢٧ تموز الى نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٥٤م ، فعطل المجلس قبل ان يعقد اية جلسة اخرى ، او ان يتسع له المجال لتاليف اللجان الدائمة ، فما كاد السيد نوري السعيد يؤلف وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤م حتى استصدر ارادة ملكية بحل هذا المجلس بالذات ، فانتهت بذلك الدورة الانتخابية الرابعة عشرة وهذا هو نص :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !

احييكم احسن تحية ، وارحب بكم اطيب ترحيب ، وارجو الله ان يوفقكم في مهمتكم .

ايها السادة !

ان صلاتنا الخارجية مع الدول كافة على احسن ما يرام ، ورابطتنا بالجامعة العربية ودولها وثيقة جدا ، ولا تزال الحكومة مستمرة في تمكين تلك الصلات والروابط وتقويتها .

ان تأزم الوضع السياسي في البلاد ، وعدم الانسجام بين الوزارة السابقة والمجلس النيابي السابق ، ادى الى استقالتها ، ولم يمض على تشكيلها سوى مدة وجيزة ، فتألفت الوزارة الحاضرة وقامت فور تاليفها بحل المجلس ، واجراء الانتخابات التي اسفرت عن المجلس النيابي الحالي . كما قامت الى جانب هذا بما يتطلبه وضع البلاد الراهن من صيانة الامن ، وتنظيم الادارة ، وتثبيت اسس التعليم بمختلف مراحله ، وتقوية الجيش ، وزيادة كفاءته ، والاهتمام بتحسين الاحوال الصحية ورفع مستواها ، والعناية باقتصاديات البلاد ، واهتمت بتوسيع مشروع الخبز ، وعالجت مشكلة زيادة ناتج الحنطة بشراء اكبر كمية ممكنة ، وقررت السماح بتصدير ما تثبت زيادته منها على الحاجة المحلية ، وكذلك اولت مشاريع مجلس الاعمار عناية كبيرة فقطع المجلس شوطا بعيدا في تنفيذ منهاجه العام . ونظرا لعدم تصديق ميزانية السنة الحالية اصدرت الحكومة مراسيم لضرورة تامين الاموال اللازمة لاستمرار الاعمال والمشاريع العامة ، وملافاة اضرار الفيضان ، وللاصلاح والترفيه .

ولما كانت الحكومة الحاضرة قد انهت مهمتها فانها ستنسحب من المسؤولية ،

وستعقبها وزارة جديدة تعرض منهاجها على مجلسكم العالي . هـذا والله اسال ان يأخذ بأيديكم الى ما فيه خير الامة والوطن (١) .

المحكمة العليا ومخصصات النواب

نصت الفقرة الاولى من المادة الخمسين من القانون الاساسي على ان :

« يعطى النائب ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات قدرها اربعون دينـارا طيلة مدة العضوية » .

ومع ان المخصصات ، موضوعة البحث ، كانت عبارة عـن تعويضات برلمانيـة تعطى للنائب عند اجتماع المجلس فعلا ، ثم تقطع عند عطلته ، فقد ارادت الوزارة ان تستميل اعضاء المجلس الجديد ، فارتأت « ان النائب يستحق المخصصات النيـابية طيلة مدة العضوية التي تبتدىء من يوم انتهاء عملية الانتخابات العامة وتسلم النائب مضبطته الانتخابية » على حين ان اساتذة الحقوق ، واعضاء محكمة التمييز ، كانوا يرون استحقاقها عند اجتماع المجلس فعلا . وللتوفيق بين هاتين النظريتين ، قررت الوزارة جمع المحكمة العليا لتفسير المادة الخمسين من القانون الاساسي وهذا هـو قرار المحكمة المشار اليها .

« اجتمعت المحكمة العليا المتشكلة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٧١ والمؤرخة في ١٩٥٤/٧/٤م في ديوان مجلس الاعيان في الساعة التاسعة من صباح يـوم الاربعاء المصادف ١٩٥٤/٧/٧م ، برئاسة فخامة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان، وبحضور الاعضاء السادة : توفيق السويدي ، وجمال بابان ، ومحمد علي محمود ، والشيخ علي الشرقي ، من اعضاء مجلس الاعيان ، والسادة : انطوان شماس، وعبد الجليل برتو ، وعبد الهادي الظاهر ، وعمر حفظي الملي ، من كبار الحكام .

« وبعد الاطلاع على نص الارادة الملكية المشار اليها اعلاه ، وتلاوة قرار مجلس الوزراء المتضمن تفسير الغموض الـوارد في الفقرة الاولى من المادة (٥٠) من القـانون الاساسي :

« عما اذا كان النائب يستحق مخصصات النيابة مـن تاريخ اخذه المضبطـة الانتخابية او من اي تاريخ آخر ؟

القـرار :

« ترى الاكثرية ان المخصصات النيابية تعطى طيلة مدة العضوية التي تبتدىء من يوم انتهاء عملية الانتخابات العامة اعتبارا من تاريخ المضبطة الانتخابية » (٢) .

عمر حفظي الملي العضو ، محمد علي محمود العضو ، جمال بابان العضو ، علي الشرقي العضو ، محمد الصدر الرئيس .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٤ م (الاجتماع غير الاعتيادي) ص ١ .

(٢) لما الف السيد ناجي شوكت وزارته في الثالث من تشرين الثاني ١٩٣٢ استصدر ارادة ملكية بحل مجلس النواب القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد . ولما كانت دورة المجلس تبدأ مـن اول تشرين

رأي المخالفين :

« ان المخصصات الواردة في الفقرة الاولى من المادة (٥٠) من القانون الاساسي، ليست الا تعويضا برلمانيا يعطى للنائب . لذلك فالنائب لا يستحق هذا التعويض الا عند اجتماع المجلس فعلا ، وقد جرى التعامل الدستوري على ذلك في المجالس السابقة . لذا نخالف راي الاكثرية » .

عبد الجليل برتو العضو ، عبد الهادي الظاهر العضو ، انطوان شماس العضو ، توفيق السويدي العضو .

استقالات

١ ـ استقالة وزير المواصلات :

كان السيد فخري الفخري يشغل منصب امين العاصمة براتب زهيد ، بالقياس الى راتب الوزير فلما الف السيد العمري وزارته الثانية في ٢٩ نيسان ، ادخله في وزارته كوزير للمواصلات والاشغال ولما قاربت ايام هذه الوزارة نهايتها ، تقدم الفخري بكتاب استقالته الآتي :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

أرجو تفضل فخامتكم بالموافقة على عرض اعفائي من منصب وزارة المواصلات والاشغال على المقام السامي للتكرم بقبوله ، ويسرني ان انوه بهذه المناسبة بما لقيته من لدن فخامتكم من معاضدة وتشجيع ، وبما حظيت به من قبل حضرات الزملاء اصحاب المعالي الوزراء من تعاون ومؤازرة ، خلال مدة اشتراكي بالمسؤولية ، مما كان له اكبر الاثر في تمكيني من الاضطلاع بالمهمة الملقاة على عاتقي كوزير للمواصلات والاشغال ، ولذا انتهز هذه الفرصة لتقديم جزيل شكري وامتناني لكل ذلك مشفوعا بعظيم احترامي الخالص لفخامتكم .

٦ حزيران ١٩٥٤م　　　　فخري الفخري

الثاني من كل سنة ، وكان تاريخ الارادة الملكية بحل مجلس النواب موضوع البحث ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ م ، فقد نشأت مسالة حسابية دقيقة هي : هل ان النواب يستحقون مخصصات الاجتماع كلهم « اي مخصصات الاشهر الاربعة عن الدورة الكاملة » ام ان لهم ان يتناولوا مخصصات ثمانية ايام فقط قضوها في الاجتماع أسوة بموظفي الدولة الذين يتقاضون قسط اليوم في مثل هذه الاحوال .

لهذا صدرت الارادة الملكية في ٢ ت٢ ١٩٣٢ بتاليف المحكمة العليا لتفسير المواد الخاصة من القانون الاساسي فقررت هذه المحكمة العليا ان يمنح النواب مخصصات المدة التي قضوها في المجلس فقط وهي ثمانية ايام فانتهت هذه المشكلة على هذه الصورة .

اما المحكمة العليا التي تألفت في الرابع من تموز ١٩٥٤ لتفسير الغموض في المواد نفسها من القانون الاساسي ، فقد فسرت المواد المذكورة بشكل معاكس للتفسير الذي تم قبل ثلاثين سنة .

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٦٦ بقبول هذه الاستقالة ، وصدرت الارادة المرقمة ٤٦٧ بتعيين السيد نوري القره غولي ، مساعد رئيس التشريفات في البلاط ، وزيرا للمواصلات والاشغال ، ورد الرئيس على كتاب استقالة السيد الفخري بهذا الجواب :

الرقم ٢٧٢٦ التاريخ ١٩٥٤/٦/٩م

معالي السيد فخري الفخري المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٥٤/٦/٦م ، الذي طلبتم فيه عرض استقالتكم من وزارة المواصلات والاشغال على المقام السامي ، واني اذ ابلغكم بموافقة صاحب الجلالة على تحقيق رغبتكم ، فاني اقدم الى معاليكم جزيل شكري على ما قمتم به من مؤازرتي مدة تضامنكم معي في المسؤولية ، وما بذلتموه من جهود في اعمال الوزارة وارجو لكم التوفيق .

المخلص : ارشد العمري

وبعد يومين . صدرت الارادة الملكية بتعيين السيد فخري الفخري امينا للعاصمة براتب وزير « اي ثلاثة امثال راتبه قبل الوزارة » وهكذا يكون التلاعب بالقانون .

٢ ـ استقالة وزير الصحة :

وكان الدكتور عبد الهادي الباجه‌جي يشغل منصب « المدير العام للشؤون الاجتماعية » فادخله العمري وزيرا للصحة في وزارته ، ولما قاربت ايام الوزارة نهايتها ، استقال الباجه‌جي من منصبه ، واعيد تعيينه مديرا عاما للشؤون الاجتماعية بضعف الراتب ، وهذا هو كتاب استقالته :

حضرة صاحب الفخامة السيد ارشد العمري المحترم رئيس الوزراء .
سيدي فخامة الرئيس

ارجو موافقة فخامتكم على عرض اعفائي من منصب وزير الصحة على المقام السامي للتكرم بقبوله ، وانتهز الفرصة لتقديم وافر شكري وامتناني على الثقة الغالية التي اوليتموني اياها ، مشفوعة بوافر احترامي الخالص لفخامتكم .

بغداد في ١٩٥٤/٦/٦م .

وزير الصحة : عبد الهادي الباجه جي

فصدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة ، وصدرت ارادة اخرى بتعيين الدكتور صبيح الوهبي ، مدير مستشفى الكرخ وزيرا للصحة ، واجاب الرئيس على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

الرقم ٢٧٢٥ التاريخ ١٩٥٤/٦/٩م

معالي السيد عبد الهادي الباجه جي المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩٥٤/٦/٦م الذي طلبتم فيه عرض استقالتكم من وزارة الصحة على المقام السامي . واني اذ ابلغكم موافقة صاحب الجلالة على تحقيق رغبتكم، فلني اقدم الى معاليكم جزيل شكري على ما قمتم به من مؤازرة مدة تضامنكم معي في المسؤولية ، وما بذلتموه من جهود في اعمال الوزارة وارجو لكم التوفيق .

المخلص : ارشد العمري

٣ ـ استقالة وزير الداخلية :

كان السيد سعيد القزاز وزير الداخلية يريد ان تجري الانتخابات العامة في كافة انحاء العراق في يوم واحد ، بينما كان السيد ارشد العمري يريد ان يجعلها في اوقات مختلفة ، لضمان الخطة المدبرة فاضطر القزاز الى ان يقدم كتاب استقالته الآتي :

فخامة رئيس الوزراء

منذ اربع سنوات لم اتمتع براحة ، بسبب انشغالي بالوظائف التي تقلدتها ، وان حاجتي الصحية الى الاستراحة تمنعني من ممارسة واجباتي على الوجه المطلوب، لذا ارجو التفضل بقبول استقالتي من منصب وزارة الداخلية ، وقبول احتراماتي الفائقة .

بغداد ١٩٥٤/٦/١٢م

سعيد قزاز

وقد استصدر الرئيس الارادة الملكية المرقمة (٤٩١) بقبول استقالة القزاز من منصب وزارة الداخلية ، واستصدر ارادة اخرى برقم (٤٩٢) بتعيين وزير العدلية فخري الطبقجلي وزيرا للداخلية بالوكالة ، واجاب على كتاب الوزير المستقيل بهذا الجواب :

الرقم ٢٨١٥

التاريخ ١٩٥٤/٦/١٤م

معالي السيد سعيد القزاز المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٥٤/٦/١٢م المتضمن رغبتكم في التوسط بقبول المقام السامي استقالتكم من منصب وزير الداخلية . وتحقيقا لرغبتكم فقد تفضل صاحب الجلالة بقبولها . واني اذ ابلغكم ذلك ، اعرب اليكم عن شكري وشكر زملائكم الوزراء للمؤازرة التي قمتم بها مدة تضامنكم معنا في مسؤولية الحكم ، وتقبلوا فائق الاحترام.

المخلص : أرشد العمري

٤ ـ استقالة وزير الزراعة :

كانت البلاد كلها تشكو اهمال السيد عبد الغني الدللي في معالجة قضية الفيضان ، مما حمله على أن يتقدم بكتاب استقالته الآتي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية واحتراما :

تعلمون فخامتكم انني قد امضيت نحوا من تسعة اشهر من المسؤولية في ثلاث وزارات متتالية ، كانت كلها مليئة بالاحداث والمسؤوليات الكبيرة ، وفي مقدمتها حادث الفيضان الاستثنائي ، الذي تطلب مني مجهودا خاصا ، وسبب لي ارهاقا مما جعلني اشعر باعياء شديد لا استطيع معه تحمل اعباء المسؤولية لمدة اطول ، لذا ابادر لرفع استقالتي من منصب الوزارة راجيا قبولها . واني اذ اشكر لفخامتكم ولسائر الزملاء ما لقيته من ثقة وتشجيع ، سائلا المولى ان يوفق الجميع لخير البلاد تحت ظل صاحب الجلالة المعظم مع مزيد الاحترام .

١٩٥٤/٦/١٦م — المخلص : عبد الغني الدللي

الجـواب

الرقم ٣٠٧٧ — التاريخ ١٩٥٤/٦/١٦م

صاحب المعالي السيد عبد الغني الدللي — وزير الزراعة

تحية مباركة وبعد :

فقد عرضت كتاب استقالتكم ، من منصب وزارة الزراعة ، المؤرخ ١٩٥٤/٦/١٦م على المقام السامي فتفضل بقبولها ، واني اذ ابلغكم طيا بالارادة الملكية السامية ذات رقم ٥٠٦ والمؤرخة في ١٩٥٤/٦/١٦م ، الصادرة في هذا الشان ، اود ان اقدم شكري وامتناني لتآزركم وتعاونكم معي في تحمل اعباء المسؤولية ، وتقبلوا الاحترام.

رئيس الوزراء : المخلص : ارشد العمري

وكان رئيس الوزراء السيد ارشد العمري قد رفع كتاب استقالة وزارته الى الملك في ١٧ حزيران ١٩٥٤م ، ومع هذا فانه استصدر الارادة الملكية المرقمة (٥٠٧) والمؤرخة ١٦ حزيران ١٩٥٤م بقبول هذه الاستقالة ، وبتعيين الدكتور عبد المجيد عباس وزيرا للزراعة . ولما كان المومى اليه « عبد المجيد » عضوا في حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) فقد قرر الحزب في جلسته المنعقدة في ١٩ حزيران ١٩٥٤م اعتباره مستقيلا من الحزب ، لعدم استحصاله مصادقة الحزب على اشتراكه في الوزارة .

وزير المعارف :

لما كان منصب وزارة المعارف قد اسند بالوكالة الى وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي عندما تالفت « الوزارة العمرية الثانية » في ٢٩ نيسان ١٩٥٤م

فقد صدرت الارادة الملكية في ١٦ حزيران ١٩٥٤م بتعيين الدكتور عبد الحميد كاظم وزيرا للمعارف ، وباسناد منصب وزارة الاعمار بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية سامي فتاح .

وزير الشؤون الاجتماعية :

وفي اول تموز ١٩٥٤م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٦١ لسنة ١٩٥٤م بتعيين سامي فتاح وزير الشؤون الاجتماعية وزيرا للاعمار بالاصالة ، وبتعيين السيد احمد الراوي وزيرا للشؤون الاجتماعية . وكان الراوي سفيرا للعراق في لبنان ، فاستقال من منصبه ، وعاد الى العراق .

استقالة الوزارة

بعد ان انتهت الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، اعرب السيد ارشد العمري عن رغبته في السفر الى استانبول ، وعرض على المقام الاعلى انه يريد اسناد منصب وكيل رئيس الوزراء الى السيد احمد مختار بابان . وكان احمد يصطاف في لبنان فاستدعي الى بغداد ، ولما كلف بالدخول في الوزارة العمرية ، اعتذر عن ذلك باعتلال صحته ، وعاد الى الخارج ليواصل اصطيافه ومداواته .

ويقول الاستاذ علي الشرقي ، الوزير بلا وزارة في « الوزارة العمرية » ما يلي :

« بعد ان أتم ارشد العمري الانتخابات بحسب الخطة ، فاجأ الناس بالهزيمة الى الاستانة ، تاركا استقالته على المنضدة ، غير منتظر قبولها ، فكان ذلك غريبا لاول وهلة ، ولكن تكشف الموقف عن تدخل السفير البريطاني قائلا للامير بحزم وشدة : لا بد من جلب نوري ليتدارك الوضع . والامير يعرف جيدا من عام ١٩٤١م بان اقامته في العراق مستندة على حراب الانكليز ، وان الشعب ضده ، فهدم ما قام ببنائه وطار ليعود بنوري » (١) وهذا هو كتاب الاستقالة :

سيدي صاحب الجلالة !

كنت قد تشرفت بتلقي امركم السامي بتشكيل الوزارة فتم تاليفها، واضطلعت بمهمة حل مجلس النواب ، واجراء الانتخابات العامة ، في جو من الحياد والحرية . واليوم اذ تمت بعون الله تعالى الانتخابات ، يخال الي ان مهمة الوزارة قد انتهت ، ولذلك بادرت بتقديم استقالتي من منصب رئاسة الوزارة الى اعتاب جلالتكم راجيا التفضل بقبولها .

---

(١) الوزير العراقي علي الشرقي في كتابه « الاحلام » ص ١٧٢ . ويقول السفير الامريكي في كتابه ص ٥ :

وكان نوري لا يزال في لندن ، فتعهد ولي العهد عبد الاله نفسه بان يفاتحه ... وحاول الاتصال به تلفونيا مرارا ففشل ، ولم تنجح وساطة السفير العراقي في لندن الامير زيد مع نوري ، ولم يحصل منه على جواب سوى ان نوري وافق على الاجتماع بعبد الاله في باريس لبحث الموضوع .

واسمحوا لي يا صاحب الجلالة برفع آيات شكري ، وعظيم امتناني ، لاعتاب جلالتكم ، اصالة عن نفسي ونيابة عن اخواني الوزراء ، على ما اوليتموني اياه دوما من ثقة غالية ، سائلا المولى تعالى ان يمد جلالتكم بعونه ، لتكونوا ابدا ذخرا غاليا لهذه الامة ، وليوفقكم لاسعاد البلاد وايصالها الى ما تصبو اليه من عز ورفاه .

١٧ حزيران ١٩٥٤م خادم جلالتكم المخلص دائما : ارشد العمري

بعد اكثر من ستة اسابيع ــ اي بعد ان تعين رئيس الوزراء الجديد ــ رد الملك على استقالة العمري بهذا الجواب :

عزيزي السيد ارشد العمري

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٤م . وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا بد من اظهار تقديري للجهود التي بذلتموها انتم وزملاؤكم مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن قصرنا الملكي في سرسنك في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٣ الهجرية ، المصادف لليوم الثالث من شهر آب سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

الوزارة الرابعة والخمسون :

٣ ذي الحجة ١٣٧٣ ــ ٢ جمادى الاولى ١٣٧٥
٣ آب ١٩٥٤ ــ ١٧ كانــون الاول ١٩٥٥

الوزارة السعيدية الثانية عشرة

توطئــة

اعتاد السيد نوري السعيد ، منذ اصبح رئيسا للوزراء لاول مرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠م ، ان يرى نفسه صاحب الراي المسموع في اختيار معظم الوزراء ، وفي اختيار بعض رؤساء الوزراء احيانا ، ولا سيما بعد ان اندلعت لهب الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩م ، وتوارى الساسة المخضرمون عن الانظار ، حتى عرف عنه انه الرئيس الدائم للحكومة العراقية سواء أكان في دست الحكم ام في خارجه (١) . وعندما الف الدكتور محمد فاضل الجمالي وزارته في ١٧ ايلول سنة ١٩٥٣م ، اعلن نوري انه لم يستشر في تاليف هذه الوزارة ، وعرف عنه انه سافر الى العاصمة البريطانية غاضبا لهذا السبب ، فكان عمر « الوزارة الجمالية » قصيرا ، وكان ان سافر ولي العهدالامير عبد الاله الى باريس لاسترضاء السعيد ، وحمله على العودة الى العراق ليؤلف وزارة تاخذ على عاتقها مجابهة الاحداث المنتظرة على ان تعطى له الحرية المطلقة في مزاملة من يشاء ، وفي توزيع المناصب الوزارية على من يشاء (٢) .

---

(١) ومع ان نوري السعيد لم يكن دائما في الحكم ، الا ان الاعتقاد السائد ان نوري كان دائما في الحكم سواء أكان على راس وزارته او في الاجازة بعيدا عن السلطة ، والفرق الوحيد هو ان الشدة التي يمتاز بها حكمه لم تكن في نفس القوة والعنف عندما يكون خارج الحكم . اهـ .

(كاركتاكوز في كتابه « ثورة العراق » ص ٤٤)

(٢) في ٩ يوليو عام ١٩٥٤ م اجرى ارشد العمري الانتخابات النيابية وكان نوري السعيد غائبا عن العراق يقضي الصيف ــ كعادته ــ في لندن وتوجيه الامير عبد الاله بالسفير البريطاني في بغداد يطلب موعدا لمقابلته ، وتمت المقابلة وطلب السفير البريطاني من الامير عبد الاله ان يزيل الخلاف القائم بينه وبين نوري السعيد . وقال عبد الاله : ليس بيننا خلاف . وقال السفير البريطاني : بل الخلاف موجود ولو لم يكن كذلك لما كان اليوم في كرسي رئاسة الوزراء غير نوري السعيد . واعترض عبد الاله قائلا : ولكن الشعب العراقي اصبح يكره نوري السعيد . لقد تولى الحكم حتى الان ثلاث عشرة مرة ، ومن حق غيره ان يتحمل المسؤوليات كما تحملها نوري السعيد ... وابتسم السفير وقال للامير عبد الاله : كل هذا لا يبرر الخلاف بين سموك وبينه ... تركب غدا اول طائرة مسافرة الى اوروبا ، وتقابل نوري السعيد وتسترضيه وتعود معه الى بغداد ... ان نوري باشا سيعود ويحل جميع الاحزاب بما فيها حزب الاتحاد الدستوري ... وشعر عبد الاله ــ لاول مرة ــ ان نوري السعيد قد صرعه في صميم سلطاته واختصاصاته وانه قد خسر المعركة » .

(ناصر الدين النشاشيبي في كتابه « ماذا جرى في الشرق الاوسط » ص ٢٥٢)

« حاشية ثانية » :

« وطلب نوري السعيد ان يحضر احمد مختار هذا الاجتماع لانه يعتبره مسؤولا عن كل هذه الاحداث

وكانت المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة ، التي عقدها نوري نفسه ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، قد قاربت نهايتها ، ووجب تنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق على اسس جديدة . ولما لم يكن في امكان احد ان يضطلع بمثل هذه المهمة غير نوري السعيد ، استغل هذا الظرف بالذات ، فاشترط شروطا مسبقة في الامور الداخلية والخارجية ، حتى اذا اقترنت شروطه بالموافقة السامية (١) ، زامل اشخاصا كان معظمهم ممن لا راي له ، ولا جراة في الوقوف موقفا يختلف عن راي رئيسه في اي امر من الامور ، ما صغر منها وما كبر ، وهكذا تألفت « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » فكان عمرها طويلا اذا قيس باعمار الوزارات العراقية ، اذ امتد من ٣ آب ١٩٥٤م الى ١٥ حزيران ١٩٥٧م . اما شروط الرئيس نوري المسبقة فقد تضمنها كتابه المرفوع الى الملك فيصل الثاني في ٣١ تموز سنة ١٩٥٤م ، وهذا نصه :

شروط الرئيس المسبقة

سيدي صاحب الجلالة

تفضلتم جلالتكم فاعربتم عن رغبتكم السامية في ان اتقدم لخدمة بلادي في هذا الظرف العصيب ، لثقتكم الغالية التي اعتز بها ، ولحصول حزبي على اكثرية نسبية في الانتخابات النيابية التي تمت مؤخرا .

تعلمون يا صاحب الجلالة انني ـ وانا ذلك الجندي الذي نذر نفسه لخدمة مليكه وبلاده ـ لن اتردد في الصدوع باوامر جلالتكم للمساهمة في تحقيق المقاصد السامية ، والاهداف النبيلة التي تحرصون على انجازها لتقدم البلاد ورفاه اهلها . غير اني اجد من الضروري ان اعرض على انظار جلالتكم السياسة التي ارى السيرعليها في الحقلين : الداخلي والخارجي .

السياسة الخارجية ـ ارى انها يجب ان تهدف الى ضمان سلامة العراق،وان تنسجم مع التطورات العالمية ، وخاصة تلك التي كان لها الاثر في الوضع السياسي في

وحضر احمد مختار بابان الى باريس وانضم اليهما فحمل عليه نوري وطالبه بالخروج الى النور وتولي المسؤولية بدلا من المناورات من وراء الستار » .

(خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ١٧٢)

« حاشية ثالثة » :

« وبعد عتاب جرى بين الامير ونوري ، وكان زعلان من الامير كثيرا ، خصوصا من تكليف الجمالي واعماله ... الخ ، ولكنه اصر على ان أكون نائبا له في الوزارة ، فاعتذرت باصرار حتى قلت له اني ذاهب الى « فيينا » لاجراء عملية .. وقبلت ان أكون وزيرا بلا وزارة » .

(من رسالة السيد احمد مختار بابان الى المؤلف بتاريخ ٢ آب ١٩٧٤ م)

(١) ولما حضر سرسنك دعي نوري من اختار للاستيزار ، وطلب اصدار الارادة بحل المجلس ، واخذ عبد الاله يدس وادرك نوري ما كان مع بعض الوزراء فقالها كلمة حاسمة « اني حضرت من اوربا على شروط واذا تزعزع بعضها فاني عائد من حيث اتيت » ولما عرف عبد الاله صلابة عود نوري ترك الامر له. علي الشرقي في كتابه (الاحلام) ص ١٢١

البلاد العربية والمجاورة . فالاتفاق الباكستاني ـ التركي ، والاتفاق المصري ـ البريطاني ، قد اوجدا حالة سياسية يجب على العراق الانتباه لها ، والاهتمام بها . هذا فضلا عن الخطر الصهيوني الذي يزداد ويستفحل يوما بعد يوم . فلهذه الاسباب اعتقد ان السياسة الخارجية العراقية يجب ان ترتكز على الاسس التالية :

اولا ـ انهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠م ، وجعل تعاون العراق مع الدول الاجنبية منطبقا مع احكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، التي تنظم بموجبها علاقات كافة الدول ذات السيادة للمحافظة على السلم العالمي .

ثانيا ـ الحرص على تعزيز علاقات الاخوة والصداقة مع البلاد العربية ، وازالة كافة العوامل التي ادت الى الضعف والوهن في علاقاتها ، والتي سببت الاحتكاك والتوتر بين بعضها بعضا منذ تأسيس الجامعة العربية .

ثالثا ـ العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة ، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني .

السياسة الداخلية ـ من اهم النقاط التي ارى انتهاجها في السياسة الداخلية ما يلي :

١ ـ تطهير جهاز الدولة من العناصر الهدامة والفاسدة والعاجزة، واحلال ذوي الاخلاص والكفايات والسمعة الحسنة محلها ، وتأمين التزام جانب العدل في تصريف شؤون الدولة ، واعادة هيبة الحكم ، واحترام القانون ، واشاعة المسؤولية بين الموظفين كافة ، ليتسنى محاسبتهم عند التقصير .

٢ ـ تعزيز الروح الوطنية بين المواطنين ، ومكافحة ذوي المبادىء الهدامة الموالين للاستعمار ايا كان .

٣ ـ اعادة النظر في قوانين الضرائب والرسوم والارض لتحقيق العدالة الاجتماعية .

٤ ـ وبغية مسايرة التقدم العالمي ، والانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية، وتوفير المواد الاولية بأرخص الاسعار ، وكفاية البلاد نفسها عند الطوارىء ، يتحتم وضع سياسة ثابتة تقام بموجبها الصناعات على اسس اقتصادية تضمن الاستفادة مما في البلاد من المواد الاولية والايدي العاملة على الوجه الاكمل .

٥ ـ العناية بالريف العراقي ، وتحبيب العيش فيه ، وتعميم القرى العصرية .

٦ ـ احياء الاراضي الاميرية ، وتوزيعها بملكيات صغيرة على المستحقين ، وتشجيع الجمعيات التعاونية .

٧ ـ العناية بشؤون العمل والعمال ، ورفع مستواهم المهني والمعاشي .

٨ ـ رفع مستوى المعيشة ، وتوفير المواد المعاشية الضرورية بأرخص الاسعار لافراد الشعب كافة .

تلاحظون يا صاحب الجلالة ان السياسة التي عرضتها على انظاركم السامية ، تنطوي على امور خطيرة ومستجدة في الحقلين الخارجي والداخلي ، وان اول ما يحتاج اليه لتحقيقها استقرار دائم ، وتعاون وثيق بين الشعب والحكومة ، الامرالذي يتطلب الرجوع في هذه السياسة الى الشعب العراقي الكريم للتعرف على رايه الصريح فيها ، ولهذا فاني ارى اجراء استفتاء عام عن طريق حل مجلس النواب الحالي ، واجراء انتخابات جديدة ، فاذا حاز ما عرضته على التايد والموافقة الساميتين فاني مستعد للصدوع بأمر جلالتكم .

وفي الختام ابتهل الى الله تعالى ان يديم جلالتكم ذخرا للبلاد ، وان يسدد خطواتكم ، ويقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق ، ويلهمنا جميعا ما فيه خير الامة والبلاد .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

بغداد في ٣١ تموز ١٩٥٤م

العبد المخلص : نوري السعيد

وقد رد الملك على طلب السعيد بهذا الجواب وهو وخاله عبد الاله مكرهين :

عزيزي نوري السعيد

اطلعت على كتابكم المؤرخ في ٣١ تموز سنة ١٩٥٤م ويسرني ان اعلمكم باني اقدر حق التقدير خطورة الامور التي عرضتموها في كتابكم مما يتطلب الرجوع الى شعبنا العراقي لمعرفة وجهة نظره فيها ، وذلك عن طريق حل المجلس النيابي،واجراء الانتخابات الجديدة ، ونسال الله ان ياخذ بيدنا جميعا لما فيه خير البلاد وتقدمها .

صدر عن قصرنا الملكي في سرسنك في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث شهر آب سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

كتاب الاسناد

وزيري الافخم السيد نوري السعيد

رقم ٦٧٥

بناء على استقالة فخامة السيد ارشد العمري من منصب رئاسة الوزراء ، ولما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا على اسناد منصب رئاسة الوزراءاليكم ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في سرسنك في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٣ الهجرية ، المصادف لليوم الثالث من شهر آب سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

هيئة الوزارة

ولم يطل الوقت الذي اختار فيه رئيس الوزراء اعضاء وزارته من رجال كان يفترض فيهم مماشاته في سياستيه الداخلية والخارجية مماشاة مطلقة فصدرت الارادة بتعيين :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للدفاع .
٢ ــ محمد علي محمود : وزيرا للعدلية .
٣ ــ شاكر الوادي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٤ ــ ضياء جعفر : وزيرا للمالية .
٥ ــ عبد الوهاب مرجان : وزيرا للزراعة .
٦ ــ عبد المجيد محمود : وزيرا للاعمار .
٧ ــ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية .
٨ ــ نديم الباجه جي : وزيرا للاقتصاد .
٩ ــ موسى الشابندر : وزيرا للخارجية (١) .
١٠ ــ محمد حسن سلمان : وزيرا للصحة .
١١ ــ خليل كنه : وزيرا للمعارف .
١٢ ــ صالح صائب : وزيرا للمواصلات والاشغال .
١٣ ــ علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة .
١٤ ــ احمد مختار بابان : وزيرا بلا وزارة (٢) .
١٥ ــ برهان الدين باش اعيان : وزيرا بلا وزارة .
١٦ ــ رشدي الجلبي : وزيرا بلا وزارة .

وكان كل من وزراء الداخلية ، والخارجية، والعدلية، خارج العراق يوم تالفت فيه هذه الوزارة ، فاسند منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المعارف خليل كنه، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية شاكر الوادي ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية شاكر الوادي ، عاد وزير الداخلية سعيد قزاز الى العراق ، وعاد اليه في ٣٠ من هذا الشهر وزير العدلية محمد علي محمود ، اما وزير الخارجية موسى الشابندر فلم يعد الى ارض الوطن الا في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٤م .

---

(١) طلب السيد نوري السعيد الى الدكتور محمد فاضل الجمالي ان يدخل في وزارته هذه كوزير للخارجية فلم يجبه الجمالي الى ذلك ، وهو « الجمالي » يقول في ص ٥٢٦ من كتابه « ذكريات وعبر » :
« رفضت أن أتبنى تشريعا اقترحه نوري ويتعلق بفرض قيود على الاحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية من العناصر المخربة وما لبث نوري ان اصدر هذا التشريع بعد ذلك بمرسوم » .
(٢) يقول احمد مختار بابان في مذكراته المخطوطة :
انه اجتمع مع نوري على انفراد فاستعرضا « سوية الوضع العام في العراق وخاصة ما يتعلق بالانتخابات ، ثم حضر الامير اجتماعهما ، وكلف نوري احمد ان يدخل في وزارته المرتقبة كنائب لرئيس الوزراء فاعتذر من ذلك باعتلال صحته وقبل ــ تجاه الالحاح ــ أن يكون وزيرا بلا وزارة » .

وقد استوزر لاول مرة وزيران جديدان هما : برهان الدين باش اعيان، ورشدي الجلبي ، وكان الاول عضوا بارزا في حزب « الجبهة الشعبية المتحدة » المعارض ، فاستماله السيد نوري السعيد الى جانبه ، فخرج على حزبه ، واصبح عضوا في الوزارة الجديدة . مثله في ذلك مثل زميله خليل كنه الذي كان عضوا مؤسسا في حزب الاستقلال ، اقوى الاحزاب المعارضة وازهدها في الحكم ، فاستله نوري السعيد من الحزب المذكور ، وبعد ان صاهره ، صيّره عضوا عاملا في وزارته ، فكان اشدخصومة للاستقلاليين من السيد نوري السعيد نفسه (١) .

وفي ١٨ ايلول ١٩٥٤م سافر الملك فيصل الى لندن فقامت مقامه هيئة نيابية كان احد اعضائها الوزير بلا وزارة احمد مختار بابان فاضطر الى ان يتقدم بكتاب استقالته الآتي :

بغداد ١٦/٩/١٩٥٤م

الى معالي وكيل رئيس الوزراء المحترم

نظرا للثقة السامية التي أولاني بها صاحب الجلالة بتشرفي بعضوية هيئةالنيابة، ارجو قبول استقالتي من منصب الوزارة ولمعاليكم مزيد الاحترام .

احمد مختار بابان

ولما عاد الملك من سفره الى الخارج في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٤م ، اصدر ارادته الملكية في السادس والعشرين من هذا الشهر بتعيين احمد مختار بابان نائبا لرئيس الوزراء ، فلبث في منصبه هذا حتى استقال نوري السعيد من رئاسة الوزراء في ٨ حزيران ١٩٥٧م ، فدخل (احمد) وزيرا للدفاع في « الوزارة الايوبية الثالثة » (٢) .

حل مجلس النواب

كانت قضية حل مجلس النواب من الامور التي اشترطها نوري السعيد ، قبيل

---

(١) فبعد انتهاء الحرب بدل بعض الافراد مواقفهم ، واصبحوا نواة للحزب الذي رغب نوري السعيد في انشائه هنك مثلا شخص اصبح فيما بعد وزيرا معروفا ، كان معتقلا طيلة الحرب في احد المعسكرات ولكنه الان تزوج احدى قريبات نوري السعيد وتسلم منه اعلى المراكز « وهو خليل كنه » .

كاركتاكوز في كتاب « ثورة العراق » ص ٤٦

(٢) في رسالة تكرم بها السيد احمد مختار بابان على المؤلف في الثاني من آب ١٩٧٤ م :

« ... وهنا اذكر للتاريخ : عندما قبل نوري التكليف ، طلب من الامير ان يوافق الملك على حل المجلس ، فاجابه الامير هذا يعود الى الملك ، ولكن ليس من الصحيح حل المجلس بدون مبرر واكثريته معك فاذا كانت الاكثرية ضدك يمكنك طلب الحل فقبل نوري هذا ... وعندما سافر الى بغداد ، غير رايه وحل المجلس خلافا لرغبة الامير واصر على أن لا يشكل الوزارة اذا لم يحل المجلس ، وكان هذا خطأ كبير مما ادى الى هذه النتائج المحزنة » .

ويضيف احمد مختار بابان الى ذلك قوله : كان المحرض الاكبر على الحل ، والمشجع ، هو خليل كنه لان ارشد العمري قد اهمله في وقت الانتخابات ثم انتخبه نتيجة للضغط عليه وارضاء لنوري السعيد ولكنه (خليل) لم يستطع ان يأتي الى المجلس باصدقائه وخلانه .

تاليفه الوزارة ، على اساس ان الاكثرية التي حصل عليها في المجلس المذكور كانت قليلة وضعيفة ، بحيث لا تمكنه من تمشية مشروعاته بيسر ، كما كان للمعارضين احد عشر مقعدا يشغلها اكثر النواب علما واطلاعا على اخبار العالم ، فلما الف ـ نوري ـ وزارته في الثالث من آب ، استصدر هذه الارادة الملكية :

نحن فيصل الثاني ملك العراق

استنادا الى الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء من ضرورة استفتاء الشعب العراقي حول بعض القضايا الاساسية ، اصدرنا ارادتنا الملكية بحل المجلس النيابي ، واجراء الانتخابات وفقا لاحكام القانون الاساسي . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

صدر عن قصرنا الملكي في سرسنك في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٣ الهجرية المصادف لليوم الثالث من شهر آب سنة ١٩٥٤ الميلادية .

فيصل

حل حزب الاتحاد الدستوري

كان نوري السعيد يعلم علم اليقين بان البلاد مقبلة على احداث جسيمة وضعت خطوطها في لندن ، وباريس ، وواشنطن ، وكان يمنّي نفسه بتعطيل الاحزاب السياسية القائمة في البلاد ليتسنى لها ان تقطع مراحلها الجديدة بهدوء وسكينة ، فقرر ـ قبل كل شيء ـ تعطيل حزبه السياسي « حزب الاتحاد الدستوري » واذاع هذا البيان الآتي :

بيان فخامة رئيس الوزراء

الى الشعب العراقي الكريم

حين تفضل صاحب الجلالة الملك المعظم فعهد الي بتاليف الوزارة ، رفعت الى جلالته كتابا مؤرخا في ٣١ تموز ١٩٥٤م ضمنته اسس السياسة التي ارى ان تضطلع بها الوزارة الجديدة لخدمة البلاد في الحقلين : الداخلي والخارجي ، وذلك على غرار ما فعلته من نحو ربع قرن عند تاليفي وزارتي الاولى ، حين تقدمت بكتابي المؤرخ في ٢٣ آذار ١٩٣٠م الى المغفور له مؤسس هذه الدولة قائدنا الملك فيصل الاول المعظم. وقد طلبت في كلا الكتابين التعرف على رأي الشعب العراقي الكريم ، وذلك عن طريق حل مجلس النواب ، واجراء استفتاء عام .

ولما كان جلالة الملك المعظم قد ابدى موافقته السامية على ما عرضته في كتابي المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤م الآنف الذكر ، فاني ساقوم باجراء انتخابات نيابية جديدة يسودها جو من الحرية التامة ، يمارس فيه المواطنون ـ احزابا وافرادا ـ حقوقهم الكاملة وفق احكام القانون الذي سيطبق بعدل وامانة .

وبغية افساح المجال لكل من يجد في نفسه الكفاية لتمثيل الامة تمثيلا صحيحا ، دون ما تفريق او تحيز ، فقد اتفقت مع اعضاء « حزب الاتحاد الدستوري » الذي كان لي شرف رئاسته على حل الحزب ، وصدر القرار بذلك .

ان الوزارة — في الوقت الذي تقوم فيه باجراء الانتخابات، ستقوم بتنفيذ منهاجها الاصلاحي، على ان يعاد النظر في تشكيلها في ضوء النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات الجديدة .

واننا نرجو من مواطنينا الكرام ان يضعوا مصلحة البلاد نصب اعينهم ، وان يجتنبوا تشجيع كل ما من شانه الاخلال بالامن ، واقلاق الراحة العامة ، واستعمال طرق التهديد والوعيد لحمل الناخبين على التصويت خلافا لما يعتقدون .

والله المسؤول ان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الامة والبلاد تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

رئيس الوزراء — نوري السعيد

بيان آخر من فخامة رئيس الوزراء

ورأى الرئيس السعيد ان يحدد سياسته الجديدة فاذاع هذا البيان :
الى الشعب العراقي الكريم

اننا منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، بزعامة المغفور له جلالة الملك فيصل الاول ، وتعاون المخلصين من ابناء هذه الامة ، وضعنا نصب اعيننا تعزيز هذا الكيان، واستكمال سيادته ، والنهوض بالبلاد اقتصاديا ، وثقافيا ، واجتماعيا ، باذلين الجهد المتواصل للتغلب على العقبات الجمة التي اعترضت سبيل التقدم ، و في مقدمتها قلة المال ، وندرة الكفايات ، وقد كان لزعامة باني هذا الكيان ، واخلاص الملتفين حوله ، وحيوية الشعب العراقي ، وتطلعه الى الحياة المثلى ، الفضل الاكبر في تذليل الصعاب، وتمهيد السبيل لاستقرار العراق سياسيا وتقدمه وازدهاره .

وقد كان العاملون قانعين بان العراق لا يزال بحاجة ماسة الى بذل الجهد لضمان استمرار تقدمه ، وازالة اسباب التذمر ، واشاعة الاطمئنان الى مستقبل افضل ، لذلك تضافرت الجهود لتوفير المال الكافي ، والكفايات الطيبة ، وتم ذلك بفضل التعاون المخلص الذي ابداه الشعب الكريم .

وفي الوقت الذي نسعى فيه مخلصين الى استثمار المال الموفور ، والكفايات الطيبة ، في خدمة البلاد ، نجد نفرا محدودا يسوؤه تقدم المملكة ورفاه ابنائها، لذلك نراه يجهد نفسه لتوجيه الناس توجيها خاطئا خطرا ، وهدفه من ذلك خدمة الاجنبي، واحداث الفراغ السياسي ، واشاعة القلق والفوضى بين الناس تحت ستار خدمة الديمقراطية ، والحرية ، والسلام .

انا نهيب بالعناصر الوطنية ـ وهي تؤلف اكثرية الشعب العراقي النبيل ـ ان تقف في وجه هذا النفر الضال ، الذي لا ولاء له لهذا البلد ، والذي يستمد وحيه وتنظيمه من الاجنبي الطامع ، وندعو المخلصين الى التعاون على دفع خطر هذا النفر، حفظا لقوميتهم ، واعزازا لدينهم ، وحرصا على سجاياهم الاصيلة ، ليظلوا في معزل عن تأثير الهدامين وشعاراتهم المضللة .

ان المحافظة على وحدة البلاد ، وضمان حرية ابنائها ، توجب علينا ان نسلك كافة السبل الممكنة لاقناع الابرياء ، وهداية الضالين، لمن وقعوا فريسة للمضللين، وتنبيههم الى ما يلحقه انخداعهم من اضرار جسام بالبلاد . اما المأجورون الذين ينفذون التعليمات الصادرة اليهم من مصدر وحيهم ، ويعملون على تخريب بلادهم لحساب ذلك المصدر ، فسنفسح المجال امامهم للعيش في البلاد التي يدينون لها بالولاء ، وفي ظل النظام الذي يدعون اليه .

بغداد ٣ آب ١٩٥٤م   رئيس الوزراء ـ نوري السعيد

حزب الجبهة يعطل عمله

على اثر القرار الذي اصدره السيد نوري السعيد بحل حزبه « حزب الاتحاد الدستوري » شعرت « الجبهة الشعبية المتحدة » بان بعض الاعضاء يحاول التهرب من ميدان الكفاح الحزبي ، فقررت وقف نشاطها حالا ، واصدرت هذا البيان :

« عقدت الهيئة الادارية للجبهة الشعبية المتحدة هذا الاسبوع سلسلة من الجلسات برئاسة رئيس الجبهة معالي الشيخ محمد رضا الشبيبي ، آخرها الجلسة التي عقدت مساء السبت الموافق ٢١ آب ١٩٥٤م ، وبعد المداولة مليا في الوضع السياسي الراهن ، وتقليب وجوه الراي في الظروف الحاضرة ، اتخذت القرارات الآتية :

اولا ـ وقف اعمال الحزب وتعطيل نشاطه السياسي الى اشعار آخر .

ثانيا ـ يكون اشتراك من يرى الاشتراك من الاعضاء في الانتخابات النيابية الحالية على مسؤولية العضو الشخصية » (١) .   « أمين السر »

وحزب الامة ينشق على نفسه

اما « حزب الامة الاشتراكي » فقد انشق هو الآخر على نفسه ، فاعلن نائب رئيس الحزب السيد توفيق وهبي ، وصحب له ، هذا البيان :

« لقد دلتنا التجارب على ان خدمة البلاد الصحيحة تحتاج الى تضحيات في مقدمتها نبذ الخلافات الشخصية بين ابناء هذه الامة . ولما كان حزب الامة الاشتراكي

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥١١٦ الصادر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ م .

بغالبية اعضائه يؤمنون كل الايمان بضرورة خدمة البلاد خدمة ايجابية ، يتعسر عليهم اداءها مع بقاء الحزب بوضعه الحاضر ، لا سيما بعد الظروف العصيبة التي مر بها ، الامر الذي جعلني استشير لفيفا غير قليل من زملائي اعضاء اللجنة العليا ، وارتاينا على ان المرحلة الخطيرة التي تمر بها البلاد ، والوضع الحرج الذي صار اليه الحزب، يقتضي حل الحزب ، والسماح لمن يانس في نفسه الكفاءة من اعضائه خوض المعركة الانتخابية . لذا فقد اتفقنا على حل الحزب ، وخوض المعركة الانتخابية الحالية بصفة شخصية » (١) .

« توفيق وهبي »

الهيئة العليا لحزب الامة

اما « الهيئة العليا لحزب الامة الاشتراكي » فقد روعت للقرار الذي اتخذه فريق من اعضائها ، واعلانه حل الحزب المذكور فاتخذت بدورها هذا القرار :

استأنفت الهيئة العليا لحزب الامة الاشتراكي اجتماعها في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الموافق ١٩٥٤/٨/٢٠م ، برئاسة الرئيس السيد صالح جبر، وحضر الاجتماع كل من السادة : عبد المهدي ، ونظيف الشاوي ، واحمد الجليلي ، وحنا خياط ، وعبد الحميد رشيد ، وعبد القادر اسعد ، وعبد الهادي البجاري ، وصالح بحر العلوم ، وجعفر القوطر ، وجعفر القزويني ، وعبد اللطيف آغا جعفر ، وسالم آغا جعفر ، وسامي شوكت ، وادور جرجي ، وسلمان الابراهيم ، ورفيق السيد عيسى ، ولم يحضر الاجتماع كل من السادة : محمد النقيب ، وحسن السهيل،ومكي الشربتي ، وجواد جعفر ، ورشيد الصوفي ، لوجودهم خارج العراق ، وكذلك الشيخ حبيب الطالباني لمرضه ، وعدم استطاعته المجيء الى بغداد . وبعد ان استعرضت الهيئة اوضاع البلاد الراهنة بصورة عامة ، واوضاع الحزب بصورة خاصة ، قررت بالاجماع ما يلي :

١ ــ فصل السادة : توفيق وهبي ، وكمال السنوي ، وفاضل معله ، اعضاء الهيئة العليا من عضوية الحزب ، وذلك بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة (٨٣) والمادة (٨٦) من النظام الداخلي ، ولقيامهم بعمل يعتبر خروجا على نظام الحزب الداخلي .

٢ ــ تفويض فخامة الرئيس باذاعة البيان الذي سيحدد فيه موقف الحزب من الانتخابات النيابية .

٣ ــ اجتمعت الهيئة المركزية وقررت فصل السيد عدنان القاضي ، عضو الهيئة الادارية لفرع بغداد من عضوية الحزب ، وذلك بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة (٨٣)

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٤٧٧ الصادر بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٤ م .

والمادة (٨٥) من النظام الداخلي ، ولقيامه بعمل يعتبر خروجا على نظام الحزب الداخلي (١) .

السكرتير العام

حزب الامة يقاطع الانتخابات

لم يكتف « حزب الامة الاشتراكي » بقرار فصل بعض اعضاء هيئة الحزب العليا من الحزب ، فعقد اجتماعا سياسيا في ٢٠ آب ١٩٥٤م ، تدارس فيه موقف البلاد السياسي ، والمشاريع التي اعدتها الوزارة الجديدة لتمشيتها من المجلس النيابي المقبل ، وما لبث ان قرر مقاطعة الانتخابات النيابية الجديدة ، وفوّض الى رئيسه اصدار بيان مفصل بذلك ، فاذاع رئيس الحزب هذا البيان :

بيان الى الامة العراقية الكريمة :

لقد كان منتظرا ان يؤلف فخامة السيد نوري السعيد وزارته الاخيرة بالشكل الذي الفت فيه ، بعد ان حاز « حزب الاتحاد الدستوري » على اكثرية نسبية في المجلس النيابي ، بصرف النظر عن كيفية تكوين هذه الاكثرية ، وعن الطريقة التي اتبعت في جمعها . غير ان الذي لم يكن منتظرا ، هو زجه المقام الاعلى بتوجيهه الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، اثر تكليفه بتاليف الوزارة ، كتابه المؤرخ ٧/٣١/ ١٩٥٤م والذي ضمنه امورا عديدة في السياستين : الخارجية والداخلية زعم انها خطيرة ومستجدة ، وانها تتطلب استفتاء الشعب العراقي عن طريق حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات نيابية جديدة ، واشتراطه الموافقة على ذلك مقدما كأساس لقبوله بتاليف الوزارة .

ان الامور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد لم تكن في الحقيقة من الامور المستجدة او الخطيرة التي لم يطلع عليها الراي العام ، والتي تستوجب استفتاء الشعب العراقي بشأنها، خاصة ما كان منها في حقل السياستين : الداخليةوالخارجية العربية . فالامور الداخلية التي نص عليها كتاب فخامته هي من صميم واجبات اية وزارة تتولى المسؤولية ، وقد اجمعت على النص عليها مناهج كافة الوزارات العراقية، ولا يختلف في ضرورة العمل على تحقيقها اثنان من ابناء الشعب العراقي ، فضلا عن كونها من الامور التي اجمع الراي العام على مطالبة المسؤولين بها في كافة الظروف والمناسبات . فليس هناك من لا يرغب في تطهير جهاز الدولة ، وليس هناك من لا يريد تعزيز الروح الوطنية ، او اعادة النظر في قوانين الضرائب ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية ، والعناية بالريف العراقي ، وتعميم القرى العصرية ، واحياء الاراضي الاميرية ، وتعميم الملكية الصغيرة ، والعناية بشؤون العمال ، ورفع مستواهم المهني والمعاشي ، ورفع مستوى المعيشة وتوفير

---

(١) جريدة « الزمان » العدد الصادر بتاريخ ٢١ آب ١٩٥٤ م .

المواد المعاشية لافراد الشعب العراقي بارخص الاسعار . فهذه امور كلها من البديهيات التي يتحتم على كل حكومة تشعر بمسؤوليتها ، ان توليها بالغ عنايتها وعظيم اهتمامها، وليس من المعقول او المتصور ان يكون بين ابناء الشعب العراقي من يعارض في تحقيقها لتكون موضوعا للاستفتاء ، والرجوع الى ابناء الشعب لمعرفة رايهم فيها .

اما ما تضمنه كتاب فخامة السيد نوري السعيد بخصوص السياسة العربية الخارجية ، وازالة كافة العوامل التي ادت الى الضعف والوهن في العلاقات بين الدول العربية ، والتي سببت الاحتكاك والتوتر فيما بينها ، منذ تأسيس الجامعة العربية، والعمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة ، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني ، فهي ليست من الامور المستجدة ، وانما هي كذلك من الاسس التي ترتكز عليها سياسة العراق الخارجية التقليدية . وقد نصت عليها مناهج كافة الوزارات العراقية منذ ان تألفت الجامعة العربية حتى الآن . وليس هذا فحسب ، بل تحمس لها الشعب العراقي في جميع الظروف والمناسبات ، فلا معنى لاستفتاء ابناء الشعب عنها اطلاقا .

واما ما جاء في كتاب فخامة السيد نوري السعيد عن الشؤون الخارجية الاخرى كاشارته الى الحلف الباكستاني ـ التركي ، والمعاهدة العراقية ـ البريطانية فان حزبنا يرى ان لكل وزارة مسؤولة ان تنتهج السياسة الخارجية التي تراها ضامنة لتحقيق ما فيه مصلحة البلاد العامة ، غير ان هذه القضايا قد اصبحت من الامور المعروفة لكثرة بحثها والتعليق عليها ، وليس فيها من جديد يدعو الى الاستفتاء . ومع هذا فلو كان الغرض الحقيقي من حل المجلس هو استفتاء الشعب، كما قيل ، لتحتم على الحكومة قبل كل شيء ان تعلن تفاصيل المشاريع التي يراد الاستفتاء عنها ، وتنشرها بصورة واضحة في نفس الوقت الذي حلت فيه المجلس النيابي ، ليتوفر الشرط الاساسي الذي لا بد منه للاستفتاء ، كما هو المألوف دستوريا في كافة الدول ذات النظام الديمقراطي البرلماني ، وكما عمل بذلك فخامة السيد نوري السعيد نفسه قبل ربع قرن عندما اعلن نصوص المعاهدة العراقية ـ البريطانية سنة ١٩٣٠م قبل الانتخابات النيابية بمدة ليست بالقصيرة ، فجرت الانتخابات على ضوء نصوصها الصريحة ، فما تراجع فخامته عن هذه القاعدة الآن وفي هذا الوقت الذي نما فيه الوعي الشعبي نموا كبيرا ، وتطور فيه النظام الديمقراطي تطورا ملحوظا ؟

ان حزبنا يعتقد ان السبب الاساسي لحل المجلس النيابي ، ليس هو استفتاء الشعب في الامور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد ، والتي لا تحتاج الى الاستفتاء اطلاقا ، وانما السبب الحقيقي لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس ليس الا ، ولو اعلن فخامة السيد نوري السعيد هذه الحقيقة ، لكان صريحا وواقعيا ، ولما تردد في تصديقه اي فرد من ابناء الشعب العراقي .

ان حزبنا غير آسف على حل المجلس ، الذي رافق انتخاباته الكثير من التزوير

والتزييف والمخالفات القانونية المفضوحة ، والاجراءات التعسفية الشاذة ، مما سجل بعضه في المذكرات الاحتجاجية العديدة التي رفعها الى المسؤولين في حينه ، والتي كان عازما على فضحها وتسجيلها في محاضر المجلس الرسمية . ولو ان هذا المجلس ، غير المأسوف على حله ، قد حل لهذه الاسباب ، وتولت الاشراف على الانتخابات النيابية الجديدة وزارة محايدة حقا تقدر واجباتها ، وتشعر بمسؤولياتها ازاء المواطنين والقانون الاساسي الذي ضمن حقهم في انتخاب من يريدون ، لرحبنا بهذا الحل كل الترحيب ، ولاعتبرناه عملا وطنيا سليما ومشكورا يدل على تحول في ذهنية المسؤولين ، واتجاههم اتجاها صحيحا لتمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم الدستورية . غير ان الذي يبدو مع مزيد الاسف ان الذهنية التي عرضت البلاد الى كثير من المتاعب والازمات ، بحيلولتها دون تمتع المواطنين بحقوقهم الانتخابية ، لا زالت باقية كما هي ، ماضية على سيرتها الاولى ، غير معتبرة بالتجارب والاحداث التي مرت بها البلاد في السنوات الاخيرة .

فلو ان هذه الذهنية قد تزحزحت قليلا عما كانت عليه ، لما جاءت الى الحكم وزارة تشرف على شؤون انتخابات لا يشك فرد عراقي واحد في عدم حيادها ، وفي ميولها واتجاهاتها الواضحة المعروفة . بحيث ستوجه الانتخابات الوجهة التي تريدها ، وقد مهدت لذلك بالفعل في تعيين الهيئات التفتيشية، وغيرها من الاجراءات المسيطرة على الانتخابات سيطرة تامة .

ان التجربتين الانتخابيتين التي مرت فيهما البلاد اخيرا ، والتي اشرفت فيهما على شؤون الانتخابات حكومتان كان المفروض فيهما انهما حياديتان ، وما رافق ذلك من مخالفات قانونية صريحة ، ومن مداخلات سافرة ومفضوحة ، وتهديد وتزوير لارادة ابناء الشعب ، والحيلولة دونهم ودون التمتع بحقوقهم الانتخابية ، كل ذلك لم يدع مع مزيد الاسف مجالا لتصديق ما وعد به فخامة السيد نوري السعيد ، من ان هذه الانتخابات ستجري في جو تسوده الحرية التامة ، يمارس فيه المواطنون احزابا وافرادا حقوقهم الكاملة . وفق احكام القانون ، خاصة وفخامته هو الذي حل المجلس النيابي استبعادا للمعارضة التي استطاعت ان تشق طريقها اليه ، رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريقها .

فاذا كان هذا هو حال الانتخابات على يد مسؤولين مفروض فيهم الحياد فما عسى ان يكون حالها على يد وزارة فخامة السيد نوري السعيد وهي غير محايدة ؟

ان حزبنا يعتقد ، للاسباب التي بسطناها ، بأن الانتخابات التي ستتم على يد هذه الوزارة ليس انها لا تجري بجو تسوده الحرية كما قيل فحسب ، وانما ستكون على عكس ذلك تماما ، الامر الذي سيخرجها حتما عن كونها انتخابات نيابية بالمعنى الصحيح ، ولا يجعل للاشتراك فيها اي جدوى او فائدة .

لهذا فان حزبنا يعلن للراي العام العراقي الكريم عدم اشتراكه فيها ، ومقاطعته لها ، ويدعو المواطنين الى شجبها والاعراض عنها والله ولي التوفيق .

٢٣ آب ١٩٥٤م — صالح جبر : رئيس حزب الامة الاشتراكي

الحزب الوطني يقاطع الانتخابات

اما « الحزب الوطني الديمقراطي » الذي نال ستة مقاعد في المجلس الذي جاءت به « الوزارة العمرية الثانية » وحلته « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » بعد ان عقد جلسة واحدة فقط هي « جلسة الافتتاح » فقد ارتأى مقاطعة الانتخابات الجديدة منذ البداية ، اعتقادا منه بأن السلطة ستناصبه العداء جهارا ، وستحول دون فوز اي مرشح للحزب في هذه الانتخابات ، حتى وان رشح نفسه فيها وخاض معمعتها بصفته الشخصية . لذا اصدر بيانا مطولا بالاسباب التي تحمله على هذه المقاطعة هذا نصه :

بيان الى الشعب العراقي الكريم :

في الوقت الذي كان فيه الشعب العراقي ــ ولا يزال ــ يستنكر ما جرى في عملية الانتخابات التي قام بها السيد أرشد العمري ، من تدخل سافر ، وتزوير مفضوح . اذا بالسيد نوري السعيد يبادر فور توليه الحكم الى حل ذلك المجلس ، ويقدم على اجراء انتخابات في عهده هذا ، الذي بداه متوعدا ومنذرا ومهددا الشعب ببيانات تدل دلالة واضحة على نياته فيما يريد انتهاجه عند جمع المجلس الجديد ، وانجاز ما يريد القيام به من مشاريع خطرة عن طريق القوة والارهاب .

والشعب العراقي الذي لم يكن حريصا على بقاء ذلك المجلس ، يعتقد اعتقادا جازما بأن المجلس الذي يريد السيد نوري السعيد تأليفه ، باسم استفتاء الشعب ، دون ان يفسح فيه اي مجال لابداء الراي ، لا من جانب المرشحين ، ولا من جانب الاحزاب . و لامن جانب الناخبين ، سيكون اكثر بعدا من المجلس السابق عن تمثيل ارادة الامة ، بالنظر الى ما هو معروف عن السيد نوري السعيد من دابه على التدخلات في مثل هذه العمليات بكل اتقان .

والسيد نوري السعيد لا يبتغي في الواقع استفتاء الشعب بأي حال من الاحوال ، وانما الذي يبتغيه هو تمشية المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد ، بواسطة مجلس يؤمّن له الاكثرية المطلقة ، بدون ان تكون هناك جماعة تناقشه الحساب ، وتعارض مشاريعه الخطرة معارضة حقيقية . فمن الواضح اذن ان الفئة الحاكمة ، وعلى راسها السيد نوري السعيد ، لا تريد استفتاء حقيقيا للشعب ، وهي التي طالما استهترت بالحياة البرلمانية ، والحريات الدستورية ، ولم تؤمن يوما ما بحقوق الشعب على الاطلاق ، مثلما دل عليه موقفها الاخير من المجلس السابق بتاخير جمعه اولا ، ثم دعوته الى الاجتماع يوما واحدا ، ثم تأجيله الى اربعة اشهر ، ثم حله اخيرا .

والحزب الوطني الديمقراطي انما هو على يقين من ان العمليات الانتخابية التي ستجري على يد هذه الوزارة ، ستكون اكثر انتهاكا لحرية الناخبين ، واشد ضغطا

على الناس ، واشنع تزويرا حتى بالنسبة الى العمليات الانتخابية السابقة ، التي جرت على يد السيد أرشد العمري ، وسيجري هذا كله ، وتضفى عليه صبغة الاستفتاء ، بغية اعطاء المجلس الذي ستسفر عنه هذه العملية صفة شرعية ، الامر الذي سيبذل الجهاز الحكومي في سبيله كل مجهود ، لتبرير الارهاب بحجة المحافظة على الامن ، وحجة تأمين حرية الناخب او المستفتين .

ومع ان الحزب الوطني الديمقراطي يعتقد بأن حق الانتخاب هو من اهم حقوق المواطنين ، ومع اعتقاده الراسخ بضرورة الدفاع عن هذا الحق ، فانه يرى في الوقت نفسه ان الظروف الحاضرة ، التي نشأت عن اقدام الفئة الحاكمة على محاولة زج البلاد في مشاريع استعمارية ، هي غاية في الخطورة ، تتطلب كل حيطة وحذر . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان من الاهمية بمكان في هذا الظرف بالذات ، عدم فسح اي مجال لكل عمل يمكن ان يتخذ ذريعة لاسباغ اية صفة شرعية على المجلس القادم ، الذي لا ينتظر ان يكون له في الواقع اي عمل اساسي ، غير اقرار تلك المشاريع الاستعمارية ، مع الحيلولة دون ارتفاع اي صوت حقيقي فيه يعبر عن ارادة الشعب في مقاومة تلك المشاريع .

فالحزب الوطني الديمقراطي ، في ملاحظته لجميع هذه الظروف ، والاحوال ، والحقائق ، قد وجد ان الانتخابات القادمة ستكون اشد ارهابا ، واكثر تزويرا من الانتخابات السابقة ، وانها ستصطبغ بصفة الاستفتاء المزيف ، وان المجلس الذي سينبثق عن ذلك معد سلفا لاقرار المشاريع الاستعمارية الخطرة . ولذلك يعلن الحزب مقاطعته للانتخابات ، وهو يدعو الشعب العراقي الى مقاطعتها ، اذ يتطلب الوضع السياسي الحاضر اتخاذ هذا الموقف ليكون الشعب في حل من الاتفاقيات التي يراد فرضها عليه ، بواسطة هذا الاستفتاء المصطنع ، ويستنكر بهذه المقاطعة كل مسخ للقواعد الدستورية ، يراد به استمرار تمتع الفئة الحاكمة بسلطتها الدكتاتورية ، والحزب يأمل في الوقت نفسه ان تتيح للشعب هذه المقاطعة للانتخابات ادخار جميع قواه وامكانياته لمقاومة المشاريع الاستعمارية التي تعرّض استقلال البلاد وكيانها ومستقبلها الى اخطار جسيمة . ولذلك فهو يعتبر خوض المعركة الانتخابية في هذا الظرف قضية ثانوية بالنسبة الى كفاح الشعب العراقي ضد تلك المشاريع .

بغداد في ١٨ ذي الحجة ١٣٧٣ هـ   رئيس الحزب الوطني الديمقراطي
١٧ آب ١٩٥٤م   كامل الجادرجي (١)

سياسة المراسيم

قلنا ان « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » حلت مجلس النواب القائم لتشرع في انتخاب مجلس جديد ، ولما كان لدى الوزارة مشروعات خطيرة لمقاومة

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ٢٦٢ الصادر بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٤ م .

الشيوعية وما شابهها ، فقد ركنت الى سياسة المراسيم ، التي نصت عليهـا المادة السادسة والعشرون من القـانون الاساسي ، فاستصدرت جملة منها . وفيما يلي اهمهـا :

المرسوم رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤م :

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » وضعت « قانون تعـديل قانون العقوبـات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م » الذي نص على اعتبار « كل من حبذ او روّج ... ايا من المذاهب الاشتراكية البلشفية ـ الشيوعية ـ والفوضويـة ، والاباحية ، وما يماثلها التي ترمي الى تغيير نظام الحكم ، والمبـادىء والاوضاع السياسية للهيئـة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي » (١) جرما يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات ، او الحبس المؤبـد ، او الاعـدام اذا كان التحبيـذ قد جرى بين القـوات المسلحة .

فاستصدرت « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » مرسوما يتضمـن اضافـة الفقرة الآتية الى النص المذكور : « سواء كان ذلك مبـاشرة ، او بواسطـة هيئـات او منظمات تهدف الى خدمـة اغراض المذهب المذكـور تحت ستـار اي اسم كان : كانصـار السلام ، والشبيبة الديمقراطية ، وما شاكل ذلك » (٢) .

وكان الغرض من هذا التعديل اتخـاذ الاجـراءات الآتيـة ضد كل من يتهـم بالشيوعية ، وما يتفرع منها من الجمعيات والمنظمات كما هو آت :

المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤م :

كانت عقيدة الوزارة « ان الجنسية العراقية واحكامهـا يحددها القانون . ولما كان اعتناق المذهب الشيوعي يحتم على معتنقيه خدمة الدولة الشيوعية الاجنبية ، فقد رات الحكومـة للاسباب المذكـورة ، وضع نص مرسوم ذيل لقـانون الجنسية العراقية ليتسنى للجهة المختصة اسقاط الجنسية العراقية عن الذين تثبت ادانتهم في المحاكـم » (٣) فاستصدرت المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ وقد جـاء في مادتـه الاولى :

« لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الداخلية ، اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانـون العقوبات البغـدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م » ونصت المادة الثانية على ان « لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٨ م ص (٣٥٢) .
(٢) الاسباب الموجبة للمرسوم في جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٣٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ م .
(٣) مجموعة القوانين العراقية لسنة ١٩٥٤ م ص ١٦٨ .

العراقيــة فور صدور قــرار مجلس الــوزراء بذلك ، والاحتفــاظ به الى ان يتــم ابعاده » اهـ .

ورأت الوزارة ان تفسح المجــال لمن تشمله احكام المرسوم لتعــديل سلوكه ، فمنحته مدة شهر واحد يراجع خلاله اقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها، ليعطي تعهدا خطيا بنبذ المبدا الذي حكم بسببه، فأصدر وزير الداخلية هذا البيان :

« تمشيا مع الخطة التي رسمتها الحكومة لها ، واذاعتها في البيان الذي القــاه فخامة رئيس الوزراء يوم تأليف الوزارة الحاليــة ، فقد اصدرت الحكومة المرسوم رقم ١٧ لســنة ١٩٥٤م باسقاط جنســية من حكــم عليه بجريمة الشيوعية ، ونحوها من الجرائم ، وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لســنة ١٩٣٨م .

وحرصا على فائدة من سبق ان حكــم عليه باحدى الجرائــم ، وفقا للذيــل المذكور ، فان الحكومة راغبة في افســاح المجال له بمنحــه فرصة كافية للاحتفــاظ بجنسيته ، وبقائه مواطنا صالحا . اذا هو اظهر رغبته الاكيــدة في نبذ الشيوعية ، وغيرها من المبادىء التي تتعارض مع نظام الحكم القائم ، والقوانين الســائدة في البلاد، وذلك بمراجعته اقرب مركز للشرطة في المنطقــة التي يقيــم فيها ، واعطائه تعهــدا خطيا بنبذ المبدا الذي حكم بسببه . على ان تتم هذه المراجعة خلال شهــر واحــد ، واذا كان المشمول بهذا البيان مقيما خارج العراق ، فعليه مراجعة القنصلية العراقية في المحل الذي يقيم فيه خلال مدة شهرين من تاريخ هذا البيان » .

١ ايلول ١٩٥٤م سعيد قزاز ــ وزير الداخلية (١)

وما كاد المحكومون والمتهمون بالقضايا الشيوعية يطلعون على هذا البيان ، حتى سارع معظمهم الى نبذ معتقــده ، واعلان براءتــه منه ، واخلاصه الى وطنه ودينه وملكه ، فكانت مكاسب جديدة للقائمين بالتحقيق في القضــايا الشيوعية ، ولاصحاب الصحف الموالية للحكومة ، حيث كانوا يتقاضون اجرا فاحشا لقاء نشرهم الاعلانــات البراءة ، وكان ممن اسقطت جنسيته العراقية بموجب المرسوم ، موضوع البحث ، الســادة :

(١) عزيز شريف (٢) عدنان الــراوي (٣) الدكتــور صفاء جميل حــافظ
(٤) كاظم الســماوي (٥) كامل قزانجي (٦) توفيق منير .

وكان الاربعة الاولون في خارج العــراق ، عند صــدور المرسوم ، اما الخامس والسادس فقد نفيا الى تركية .

المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤م :

لم تكتف الوزارة بالمرسومين المرقمين ١٧ و ١٨ فاستصدرت مرسوما آخر هو « مرسوم النقابات العام » وقد جاء في اسبابه الموجبة :

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٣٤٥٥ الصادر بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٥٤ م .

« ثبت ان بعض النقابات قد خرجت على اهدافها ، واستغلت كيانها القانوني للترويج لمذاهب نص القانون على تجريم من يحبذها ، او يروجها خدمة لاغراض واهداف لا تمت بصلة الى مصلحة النقابة ، حتى ان بعض هذه النقابات قد استغلت كيانها القانوني لاقلاق الراحة العامة ، والاخلال بالامن والنظام العام » (١) ، وجاء في المادة الاولى من المرسوم :

« لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الداخلية ، ان يقرر غلق اي نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص ، بصورة دائمة او موقتة ، عندما تسلك النقابة مسلكا يمس الامن العام ، او النظام العام ، او يسبب اقلاق الراحة ، مما يدل على خروجها على الاسس والمبادىء التي اسست من اجلها » (٢) .

اما المادة الثانية من هذا المرسوم فذكرت انه « عند غلق النقابة ، وفق المادة الاولى ، تنقل السلطات ، والواجبات ، المودوعة الى اللجان في ذلك القانون الى الوزير المختص ، او من ينيبه عنه » .

وهكذا اصبح مصير النقابات معلقا بارادة وزير الداخلية الذي امر بحل كافة النقابات التي كان العمال قد الفوها في اويقات مختلفة ، وتألفت ــ بموجب القانون الجديد ــ بضع نقابات لم ينتم اليها غير انصار الحكومة .

المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م :

واستصدرت الوزارة مرسوما للجمعيات جاء في اسبابه الموجبة :

« اصبحت الجمعيات وسيلة فعالة في توجيه الشعب ، واداة ذات حدين : تعمل في البناء او الهدم ، وقد اخذت بعض الجمعيات تجاهر بالدعوة الى مذاهب ومبادىء يعاقب عليها قانون العقوبات ، كما ان بعضها اخذ يدعو الى استغلال طرق الشغب ، واشاعة الفوضى ، خدمة لاغراض مؤسسات اجنبية ، مع علمه بان هذه الدعوة تتعارض ونظامه الذي اعلنه واجيز بمقتضاه ، كما ان بعضها استغل الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها ، فاخذ يحرض الناس في الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب ، والقيام باعمال ثورية لقلب نظام الحكم . وان بعضها قد طغت عليها الانانية الفردية فجعلت مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد » (٣) .

واستنادا الى المادة الخامسة والعشرين من هذا المرسوم ، الغت وزارة الداخلية كافة الجمعيات ، والنوادي ، ودور التمثيل المجازة ، في العراق ، واصدر وزير الداخلية البيان الآتي بهذا الالغاء :

---

(١) الاسباب الموجبة في جريدة « الوقائع العراقية » لسنة ١٩٥٤ م العدد ٣٤٥٥ .
(٢) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٤ م ص ١٧٠ .
(٣) تقرير مدير مجلس النواب العام لسنة ١٩٥٤ م ص ١٦ .

١ ــ لقد اصبحت الجمعيات ، والنوادي ، المبينة ادناه (١) ملغاة من تاريخ نفاذ مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م الواقع في ١٩٥٤/٩/٢٢م ، وذلك بحكم المادة الـ ٢٥ منه ، ولهذا فانه في حالة ما اذا رغب القائمون بشؤون تلك الجمعيات والنوادي سابقا الاستمرار في تحقيق الاغراض التي انشئت من اجلها ، عليهم تقديم طلبات جديدة الى وزارة الداخلية ، ان كان يراد تأسيس هذه الجمعيات والنوادي في بغداد، والى المتصرف المختص ان كان يراد تأسيسها خارجه . ان الطلبات المذكورة ينبغي ان نرفق بخمس نسخ من انظمة الجمعيات ، او النوادي ، على ان يلاحظ في هذه الانظمة ان تكون مستوفية لكافة شروط المادة الرابعة من المرسوم .

٢ ــ يشمل ما جاء في الفقرة الاولى من هذا البيان ، اية جمعية ، أو ناد ، لم يرد ذكرها ضمن الجمعيات ، والنوادي ، المبينة ادناه وهو مجاز من وزارة الداخلية، وكان يمارس اعماله حتى صدور المرسوم المشار اليه .

٣ ــ تقدم الطلبات المذكورة آنفا الى مامور التسجيل في ديوان وزارة الداخلية لقاء وصل .

وزير الداخلية ــ سعيد قزاز (٢)

المرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤م :

رات الوزارة ــ استكمالا لسياستها ــ ان في قانون المطبوعات الصادر في عام ١٩٣٣م ، « نواقص كثيرة وخطيرة كانت مصدرا لاشاعة الفوضى ، وبث التفرقة بين ابناء الشعب ، والتمول من مصادر سرية ، بقصد ترويج مبادىء حرّمها القانون ، او استخدام الصحافة كاداة للكسب عن طريق التهديد او التشهير » (٣) فاستصدرت مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤م الذي اشترطت احكامه ان تتوفر لدى صاحب المطبوع بعض الشروط اللازمة لكي يكون اهلا لاداء رسالة الصحافة .

وتنفيذا للمادة الحادية والاربعين من مرسوم المطبوعات المذكور (٤) اصدرت وزارة الداخلية امرا في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥٤م ، بالغاء اجازات الصحف، والمجلات ، الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣م ، على ان يتقدم اصحابها بطلبات جديدة للحصول على امتيازات جديدة . ولم تمنح اجازات لاصدار

---

(١) بلغ عدد الجمعيات والنوادي التي شملها هذا المرسوم (٦٥) كانت منتشرة في بغداد ، والحلة ، والديوانية ، والبصرة ، وكركوك ، والموصل ... الخ .

(٢) جريدة « اليقظة » العدد ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٥٤ م .

(٣) تقرير « مدير مجلس النواب العام » لسنة ١٩٥٤ م ص ٢١ .

(٤) هذا هو نص المادة الـ (٤١) من مرسوم المطبوعات :

« تلغى اجازات الصحف ، والمجلات ، كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ وتعديله رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤ بعد مضي ٣٠ يوما اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا المرسوم . ويشمل الالغاء اجازات الصحف ، والمجلات ، المعطلة والمتوقفة من النشر لاي سبب كان » .

اكثر من سبع صحف في بغداد ، بينها جريدة واحدة تصدر باللغة الانكليزية لفائدة الاجانب .

المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤م :

وهو المرسوم الخاص بالاجتماعات العامة ، والمظاهرات ، وكانت الاجتماعات العامة والمظاهرات في العراق تخضع الى قانون الاجتماعات العمومية العثماني الصادر في ١٠ تشرين الاول ١٣٢٥ هـ ، وقانون التجمعات العثماني الصادر في ٢٦ ربيع الاول ١٣٢٠هـ ، و٢ مارت ١٣٢٨هـ ، بموجب المادة الـ (١١٣) من القانون الاساسي العراقي ، ولما كانت الاجراءات المنصوص عليها في القانونين العثمانيين المذكورين ، اصبحت لا تأتلف وظروف العراق الراهنة ، وحيث انه كان لدى الوزارة الجديدة مشروعات خطيرة لا يمكن تمشيتها اذا لم تنظم الاجتماعات والتجمعات ، فقد استصدرت الوزارة المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤م ، وقد اعطى بموجبه حق جواز التظاهر والتجمع بوزير الداخلية كما اعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات ، اذا عرّضت الامن والنظام الى الاخلال ، واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم ، او لغرض اثارة الجمهور ضد الامن والنظام ، او يحملون لافتات من هذا النوع » (١) .

الاحزاب والمراسيم

كانت الوزارة الجديدة قد حلت حزبها « حزب الاتحاد الدستوري » في يوم تكوّنها في ٣ آب ١٩٥٤م ، وحذا « حزب الجبهة الشعبية المتحدة » حذو هذا الحزب فعطل اعماله على نحو ما ذكرناه ، وبقيت ثلاثة احزاب تصول وتجول وهي : حزب الاستقلال ، وحزب الامة الاشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي ، فاحتج كل من هذه الاحزاب على صدور هذه المراسيم ، ولا سيما المرسوم رقم ١٧ الخاص باسقاط الجنسية العراقية عمن تدينه المحكمة بالشيوعية . وكان احتجاج الحزب الوطني الديمقراطي اشد هذه الاحتجاجات لهجة فآثرنا نشره بنصه ، ولا سيما وقد الغت الوزارة اجازة هذا الحزب بسببه في التالي وهو :

بيان الى الشعب العراقي الكريم :

بالرغم من تحذيرنا للحكومة من فظاعة العمل الذي نوه عنه رئيس الوزراء السيد نوري السعيد عند مجيئه الى الحكم ، من الاقدام على اسقاط الجنسية العراقية عن

---

(١) الفقرتان ٢ و ٥ من المادة ١٩ من المرسوم . ويقول آيونيدس في كتابه « فرق تخسر » ص ١٤٢ :
« كانت الاجراءات الداخلية الصارمة التي اضطر نوري السعيد الى اتخاذها ، عندما عاد الى الحكم في خريف عام ١٩٥٤ م ، دليلا كافيا على وجود توتر شديد في البلاد كان قد قوي أمره الى حد كبير قبل الخلافات التي أثارها حلف بغداد » اهـ .

الشيوعيين ، فقد صدر يوم امس مرسوم بهذا الامر ، مع مرسومين آخرين ، احدهما يمنح وزير الداخلية حق سد النقابات المهنية المشكلة وفق قانون خاص ، والآخر يوسع حكم ذيل قانون العقوبات رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م ، بحيث تشمل عقوبة تحبيذ المبادىء الشيوعية بعض الجماعات التي لا يمكن ان يشملها مفهوم الشيوعية ، او يمكن ان تنطوي تحت ظلها بأي شكل من الاشكال .

ان حزبنا الوطني الديمقراطي ، الذي يؤمن بالديمقراطية ، ويقوم منهاجه على العمل على تطبيقها ، وضمان الحريات السياسية جميعا ، يرى ان خير طريق للاصلاح والتقدم ، هو ان يفسح المجال لكل عقيدة ، او راي ، او حركة سياسية بالعمل، سواء كانت متفقة معنا في الراي او مخالفة لنا ، لاننا نرى ان التجارب على مدى التاريخ قد اثبتت ان تضارب الآراء ومناقشتها ، هما الطريق الصحيح لدحر الآراء التي لا تتفق معها ، وانه لا يمكن ان يثبت نظام ما لم يقم على قناعة وايمان بالمبادىء التي يقوم عليها .

لذلك فنحن نرى ان هذه المراسيم الرجعية ، التي اصدرتها الحكومة الحاضرة، تعتبر افظع ما قامت به اية حكومة ، ليس في العراق فحسب ، بل وفي العالم اجمع ، لا لانها تخالف المبادىء الديمقراطية وتخرق المبادىء الدستورية ، بل لانها ضربت عرض الحائط باحد الحقوق الطبيعية المقدسة للانسان ، وهو حق المواطنة ، ولانها تضمنت من التوسع اضطهاد الراي والحرية السياسية ، بتعاريف غامضة ، ما سيفسح مجالا اوسع لاضطهاد كل نشاط سياسي . وقد راينا كيف ان المجالس العرفية ، وبعض المحاكم والسلطات الحكومية ، كانت قد اعتبرت شيوعيا ، ليس من يثبت عليه اعتناقه لهذا المذهب فقط ، بل كثيرا من الذين لم يكن لهم من ذنب سوى اشتراكهم ببعض الحركات او المظاهرات ، او الذين يملكون بعض الكتب والنشرات التي لم يكن بعضها حتى ليتصل بالشيوعية ، وعلى ذلك يمكننا ان نتصور الخطر الجسيم الذي يهدد حرية الراي ، باضافة مجال اوسع للسلطات في التوسع بالتفسير والتعريف في تطبيق احكام هي في الاصل مخالفة للمبادىء الديمقراطية والحريات العامة .

ان حق كل شخص في جنسية البلد الذي ولد فيه من اب من ذلك البلد ، حق طبيعي لم يكتسب بقانون ، وانما هو حق ولد معه ، ولا يحق لاية قوة في العالم ان تنتزع حقه في هذه الجنسية ، وعلى هذا الراي اجمع الحقوقيون في العالم . واذا كان بين الحقوقيين من يجيز استرجاع الجنسية عن شخص اكتسبها هو نفسه عن طريق التجنس ، فليس في العالم حقوقي واحد يجيز ان تسلب الجنسية عن شخص اكتسبها بالولادة . والى جانب ذلك فان هذا المرسوم يخالف القانون الاساسي العراقي، الذي يمنع بصورة مطلقة نفي العراقيين الى الخارج ، ويخالف الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي وقع عليه العراق . ومن السخرية ان يسعى العراق للاشتراك في لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، وهو يصدر مثل هذه التشريعات البعيدة عن كل مفهوم انساني ، والمخالفة لكل مبدأ قانوني ، مما يجعل العراق موضع استنكار العالم اجمع باصداره هذا التشريع .

ان الحكومة العراقية قد بزت اكثر حكومات العالم رجعية في هذه الاجراءات ، التي جعلت الوضع السياسي في العراق اضيق خناقا على حرية الرأي والعمل السياسي ، مما هو في اي قطر آخر .

ان الحوادث القريبة والبعيدة برهنت على ان الاضطهاد ، والظلم ، وخنق الحريات ، والتمادي في سن القوانين الرجعية ، كل ذلك لا يجدي نفعا في حماية الاوضاع البالية التي تسبب التذمر والشكوى ، بل بالعكس ، فهو يؤدي الى فرض الدكتاتورية بكل ما يرافقها من مظالم شنيعة ، واعمال فظيعة ، لا بد ان توقظ في النهاية ضمير الامة فتعمل على ازالتها .

ان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بالغاء هذه المراسيم ، واحلال وضع يبعث الطمأنينة لدى الناس ، ويهيء جوا صالحا بعيدا عن التحدي والاستفزاز ، للعمل على تحقيق الاصلاحات الكثيرة التي تحتاج اليها البلاد ، تلك الاصلاحات التي لا يمكن ان تكون حقيقية ونافعة الا اذا تحققت في وضع تسوده الحريات ، ويطمئن الناس فيه على حياتهم وحرياتهم وحقوقهم ، ويأمنون فيه على نفوسهم من اضطهاد الراي والعقيدة .

بغداد في ٢ محرم الحرام ١٣٧٤هـ	كامل الجادرجي
١ ايلول ١٩٥٤م	رئيس الحزب الوطني الديمقراطي (١)

سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي

صبرت الوزارة على مضض على بيان « الحزب الوطني الديمقراطي » حول مقاطعته للانتخابات النيابية الجديدة ، وعلى احتجاجاته المستمرة على سياستها ، ولا سيما الاحتجاج الخاص بالمراسيم المنشورة اعلاه ، فقررت تعطيل جريدة الحزب لمدة سنة كاملة (٢) كما قررت سحب اجازة الحزب ، واصدرت هذا البيان :

بيان رسمي :

في ٥ مارت ١٩٤٦م ، منحت الحكومة اجازة للحزب الوطني الديمقراطي ، وذلك على اساس المنهاج الذي تقدمت به الهيئة المؤسسة ، واعتبرت الحكومة ذلك الحزب من المؤسسات الوطنية التي تهدف الى خدمة البلاد ، استنادا الى ما جاء في منهاجه،

---

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ٢٧٥ الصادر بتاريخ ٢ ايلول ١٩٥٤ م .

(٢) وجه مدير التوجيه والاذاعة العام الى المدير المسؤول لجريدة الحزب هذا الكتاب :

الى السيد عباس حسن جمعه المدير المسؤول لجريدة « صوت الاهالي » :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ ــ ٩ ــ ١٩٥٤ م ، تعطيل جريدتكم لمدة سنة واحدة ، استنادا الى الفقرة (د) من المادة ١٤ من قانون المطبوعات ، فينبغي الكف عن اصدارها اعتبارا من تاريخ هذا الكتاب (٢ ــ ٩ ــ ١٩٥٤ م) .

حسن الطالباني : مدير التوجيه والاذاعة العام

الا انه ظهر ـ مع الاسف الشديد ـ ان المسيطرين على ادارة الحزب ـ ولا سيما بعض المشرفين على تحرير الصحيفة التي تنطق بلسانه ـ قد استغلوا ضعف بعض الحكومات، فغالوا في التضليل والتمويه ، بغية التأثير على بعض البسطاء ، وتوجيههم توجيها خاطئا ، ودفعهم الى احداث الشغب ، والاخلال بالامن والراحة العامين ؛ مما ادى الى خروجهم عن المنهاج الذي اجيزوا بموجبه . وفضلا عن ذلك فانهم لم يتعظوا بالحوادث ، ولم تأخذهم الرحمة بالبلاد وبمستقبل ابنائها ، فاخذوا يشوهون نظام الحكم بخطبهم ومقالاتهم ، ويحرّضون البسطاء والسذج من ابناء هذا الشعب على الفوضى والانتقاص من المثل العليا التي نشأ عليها الشعب، هادفين الى تفريق شمله، والمباعدة بين طبقاته . وقد استمروا في غيهم يحثون البسطاء على المظاهرات والهتافات ، بعبارات لا تليق بحزب يدعي الخدمة العامة ، كما استمرت صحيفة الحزب على نشر البرقيات والشكاوي الملفقة ، بتواقيع اشخاص لا ظل لهم من الحقيقة ، كل ذلك لبث روح الكراهية ، والتمرد ، والفوضى بين ابناء الشعب .

ولما كانت الوقائع قد برهنت على ان تصرفات الحزب تهدف الى الاخلال بالامن، واقلاق الراحة العامة ، وبالنظر لخروج الحزب عن منهاجه الذي اجيز بموجبه ، وتعاونه مع الهيئات غير القانونية التي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ، ولمخالفاته القانونية المتكررة ، فقد قررت وزارة الداخلية سحب اجازة الحزب ، وذلك وفقا للمادة العاشرة ، وبدلالة المادة الرابعة من قانون تاليف الجمعيات لسنة ١٩٣٢م (١) .

مدير التوجيه والاذاعة العام : حسن الطالباني

لقد احتج « الحزب الوطني الديمقراطي » على قرار سحب اجازة الحزب ، ورفع مذكرة مطولة بذلك الى رئيس الوزراء بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٥٤م ، ضمنها تفنيدا عميقا للتهم الواردة في بيان الحكومة الرسمي ، وختم المذكرة بهذه الفقرة :

« اننا بالنظر لما تقدم ، نعتبر قرار ابطال رخصة الحزب الوطني الديمقراطي ، قرارا مخالفا لقانون الجمعيات ، واحكام القانون الاساسي ، ونطالب بالغائه، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

١٥ ايلول ١٩٥٤ م

* * *

« وفي ٧ تشرين الاول ١٩٥٤م ، قدم كل من : كامل الجادرجي ، ومحمد حديد، وحسين جميل ، وجعفر البدر ، وعوّاد علي النجم ، وعبد المجيد الونداوي ، ونائل سمحيري ، طلبا بتأسيس « الحزب الوطني الديمقراطي » من جديد ، وفقا لمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م . وفي ٢٣ تشرين الاول رد وزير الداخلية الطلب ، بدعوى ان اسباب حل الحزب الوطني الديمقراطي ما زالت قائمة . ولما رات الهيئة

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥١٢٦ الصادر بتاريخ ٢ ايلول ١٩٥٤ م .

المؤسسة ان قرار وزير الداخلية هذا مخالف لمرسوم الجمعيات ، وللقانون الاساسي، قدمت طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء من اجل نقض قرار وزير الداخلية » ، فأيد مجلس الوزراء قرار وزير الداخلية » (١) .

وقد نشرت مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي المنوه عنه اعلاه في العدد (١٩٧٤) من جريدة « لواء الاستقلال » الصادر في ١٦ ايلول ، ولم تجب الحكومة عليها . الا ان الحزب بقي يشتغل في الخفاء ، ويسهم في الاحتجاجات التي كانت الهيئات السياسية ترفعها الى الحكومة بين حين وآخر ، وكان مجلس الوزراء قرر تعطيل جريدة « صوت الاهالي » لمدة سنة كاملة ، اي بعد صدور امر وزير الداخلية بسحب اجازة الحزب مباشرة .

الشروع في الانتخابات الجديدة

تمهيد :

كان منتظرا ، منذ قيام مجلس النواب الجديد ، ان تنسحب وزارة السيد ارشد العمري من الحكم ، لتحل محلها وزارة منبثقة من هذا المجلس ، وكان « حزب الاتحاد الدستوري » يملك ٥٦ مقعدا في هذا المجلس ، من اصل ١٣٥ مقعدا ، فهو اذن اقوى حزب فيه ؛ وان كان لا يملك الاكثرية . لذلك كان من الطبيعي ــ حسب العرف الدستوري ــ ان يدعى رئيس الحزب الاقوى الى تشكيل الوزارة ، وهو السيد نوري السعيد .

ولما كلف السعيد بتأليف وزارته الثانية عشرة ؛ حرص على ان يشرك معهبعض الشخصيات السياسية من غير حزبه ، ولا سيما من المستقلين ، ومن « حزب الامة الديمقراطي » الذي يرأسه السيد صالح جبر ، ولكنه اخفق في تحقيق حرصه هذا ، فقرر ان يؤلف الوزارة من انصاره ومؤيدي سياسته ؛ مضافا الى اعضاء حزبه، وذهب الى « سرسنك » حيث يصطاف الملك وولي عهده ؛ فطلب اليهما حل المجلس القائم باعتبار انه لا يملك الاكثرية فيه ، ولا يستطيع ان يتعاون معه . وانه حتى ولو ضمن هذه الاكثرية ، فهو لا يستطيع الاطمئنان الى المعارضة القوية فيه (٢) . فطلب اليه

---

(١) الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الديمقراطي » ص ٢٦١/٢٦٢ .

(٢) كتب الدكتور محمد فاضل الجمالي من لندن ، الى الامير عبد الاله في بغداد ، رسالة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٥٤ م جاء فيها :

« اجتمعت بنوري باشا فوجدته في حالة تأثر . انه يعتقد بان الانتخابات ــ التي اجراها العمري ــ لم تكن على أسس صحيحة ، وانه لا يستطيع ان يشتغل في المجلس الجديد ، ولم يتقبل بمسؤولية الحكم ازاء هذا المجلس . يعتقد بان الجماعة الذين دخلوا المجلس مثل : كامل الجادرجي سوف يجعلون العمل صعبا للغاية ، وهو يأسف ان سمح للجادرجي بدخول المجلس . انه يعتقد ان حل المجلس قبل حل الاحزاب ، وتمشية قانون مكافحة الشيوعية كان خطأ .. انه يأمل ان يكون المجلس من حزب واحد قوي ليمكنه بالاستمرار في العمل والحكم .. الخ » .

(محاضر « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ١١٦١/٤)

ان يجرب الحكم مدة من الزمن مع المجلس القائم ، فان تعذر عليه فيما بعد التعاون معه ، امكن البحث في الحل . ولكن السعيد اصر على الحل سلفا قائلا انه جيء به من باريس لكي يؤلف الوزارة على النحو الذي يراه مناسبا فان رفض طلبه ، فانه سيعود الى باريس . لذلك استحال على الملك رفض الطلب ، فصدرت الارادة الملكية بحل المجلس ، موضوع البحث ، والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وكانت في البلاد خمسة احزاب ، وهي :

(١) حزب الاتحاد الدستوري .
(٢) حزب الامة الاشتراكي .
(٣) حزب الجبهة الشعبية المتحدة .
(٤) الحزب الوطني الديمقراطي .
(٥) حزب الاستقلال .

فقرر حزب الامة الاشتراكي ، والحزب الوطني الديمقراطي ، مقاطعة الانتخابات الجديدة ، سلفا ، وقرر حزب الاتحاد الدستوري (الحكومي) حل نفسه ، وجمّد حزب الجبهة الشعبية المتحدة نشاطه الحزبي ، ولكنه سمح لاعضائه بالاشتراك في الانتخابات على مسؤولية العضو الشخصية فانحلت بذلك « الجبهة الوطنية » التي كونت في ١٢ مايس ١٩٥٤ وانصرفت الجهود الى كسب المعركة الانتخابية اما حزب الاستقلال فقرر الدخول في الانتخابات بمفرده للاسباب التي تضمنها بيانه المطول في هذا الشأن واليك البيان :

الى الشعب العراقي الكريم :

داب حزب الاستقلال ، منذ تاسيسه ، على العمل على اشاعة المفاهيم الديمقراطية ، وحث الناس على وجوب مزاولة حقوقهم ، والتمتع بحرياتهم العامة . وكان يرى في الانتخابات النيابية وسيلة لتعويد الناس على ممارسة هذا الحق، وكشف المداخلات الحكومية الرامية الى تزييف ارادة الشعب ، وافهام الراي العام داخلا وخارجا مدى ما بلغته الفئات الحاكمة من عدوان على الحريات ، وسلب لابسط حق من حقوق الشعب ، الا وهو حق التصويت . ولم يلن الحزب عن خوض المعارك الانتخابية كافة ، تمشيا مع خطته الايجابية . والانتخابات الوحيدة التي قاطعها الحزب ، هي تلك التي جرت في عهد وزارة رئيس اركان الجيش ، حيث بلغ الارهاب حد شل النشاط الحزبي ، واعتبار قرار حل الاحزاب مشروعا . وكانت مقاطعة الحزب لتلك الانتخابات هي ايضا عملا ايجابيا يتمشى مع خطته لان هذه المقاطعة قد آلت الى امتهان ذلك المجلس ، حتى اصبح وجوده في نظر الراي العام مهزلة مفضوحة ، فعجز حتى الذين ساهموا في تكوينه عن الدفاع عن بقائه ، فكان لا بد من حله .

وعندما جرت الانتخابات في عهد وزارة السيد ارشد العمري ، دخل الحزب معركتها وهو يعلم مقدما نتائجها بالنظر لما عرف عن رئيسها ، وبعض اقطابها ، من

انكار لحقوق الشعب وما يضمرونه من عداء للحياة الحزبيـة ، واستهانة بالحريـات العامة . ولم تكن هناك وزارة تثير الشكوك والمخاوف ـ بطبيعة تكوينها ـ في نياتهـا بقدر تلك الوزارة التي طالب الحزب بتنحيها في مذكرته المرفوعة الى جلالة الملك، غير ان ذلك لم يمنعه من الدخول في المعركة الانتخابية ، وبذلك فضح اساليب التدخـل والتزييف فيها . وعندما حل المجلس الذي انتهى انتخابه قبل قرابة شهرين لا اكثر، ولم يجتمع الا يوما واحدا ، لم يجد الحزب سببا يدعوه للرجوع عن القرار الذياتخذه في الدخول في الانتخابات الماضية ـ وسائر الانتخابات الاخرى التي خاض معاركها ـ لان الاسباب التي حملته على خوض المعركة الانتخابية الاخيرة ما زالت قائمة ، بل ان الظروف الراهنة ادعى الى مواصلة العمل والتصميم على اشاعة المفاهيم الديمقراطية، وحث الناس على التمسك بحقوقهم العامة ، والنضال من اجلها ، ومقاومة المشاريع التي يراد فرضها ، سواء كان ذلك فيما يتصل بالسياسة الخارجية، ومشاريعالدفاع المشترك ، وحلف باكستان ـ تركية ، او فيما يتصل بالسياسة الداخلية مما يشكـل تهديدا خطيرا للحريات العامة تحت شعارات اصبحت معروفة للناس ، وان تغـيرت بتغير الظروف العالمية . فهذه الامور وغيرها تتطلب الوقوف بعزم وتصميم للحيلولـة دون فرضها ، ولتكوين راي عام ضدها ، وذلك لن يتم الا في خوض المعركة الانتخابية في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها البلاد . لذلك كلـه فان اللجنة العليا لحـزب الاستقلال ، بعد ان تدارست الموقف السياسي من كافة وجوهه ، قررت الدخول في معركة الانتخابات الجديدة . والحزب اذ يخوض هذه المعركة ، انما يتقدم الىالشعب العراقي الكريم بمنهاجه المعروف ، وبمبادئه المعلنة التـي تمسك بها في الانتخـابات الاخيرة ، وان مرشحيه اذ يتقدمون الى ناخبيهم طالبين مؤازرتهم وتاييدهم ، انمـا يعلنون تمسكهم بالاسس التالية ، والدفاع عنها في داخل المجلس النيابي وخارجه .

اولا : اطلاق الحريات الديمقراطية : كحرية الراي ، والنشر ، والاجتمـاع ، والتظاهر ، والاضراب ، وتأليف الجمعيات ، وحـق التنظيم السياسي والنقـابي ، وشجب كل محاولة يراد بها تهديد هذه الحريات الديمقراطية .

ثانيا : الدفاع عن حرية الانتخابات .

ثالثا : الغاء معاهدة ١٩٣٠م ، والقواعد العسكرية ، وجلاء الجيوش الاجنبية ، ورفض جميـع المحالفات العسكريـة الاستعمارية ، بما فيهـا الحلـف التركـي ـ الباكستاني ، او اي نوع من انواع الدفاع المشترك .

رابعا : رفض المساعدات العسكرية الامريكية التي يراد بها تقييد سيادةالعراق، او ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية .

خامسـا : التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء ، والتخلص من الاستعمار ، ولا سيما مصر ، والمغرب العربي ، والعمل على تحقيق استقـلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ، وتحرير فلسطين من الصهيونية ، والاستعمـار ، وضمان حقوق وكيان شعبها العربي . هذا مع العلم ان الحل النهائي لمشكلة فلسطين

مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار والصهيونية ، فمن واجب الحكومات العربية عدم التعاون مع الاستعمار لحل هذه المشكلة ، والمشكلات المتفرعة عنها ، والعمل على مقاومة مشاريع الاسكان والاغاثة ، وغيرها من المشاريع ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة بالمشاريع الاستعمارية ، الرامية الى ادامة تشريد اللاجئين العرب ، ومنعهم من العودة الى ديارهم .

سادسا : العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية الاخرى من ويلات الحرب الاستعمارية ، واتخاذ العراق موقفا موحدا في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية .

سابعا : العمل على الغاء امتيازات الشركات الاجنبية الاحتكارية ، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وانهاء دور الاقطاع ، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة، ومشكلة البطالة ، وغلاء المعيشة ، ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام ، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها .

ثامنا : العمل على ازالة الآثار الاليمة التي خلفتها كارثة الفيضان ، وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة ، وتعويض المتضررين ، وتاليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين ، واتخاذ كل ما يلزم لدرء اخطار الفيضان في المستقبل .

وحزب الاستقلال اذ يخوض المعركة الانتخابية الثانية على هذه الاسس ، التي هي جزء من منهاجه ومبادئه المعلنة من قبل ، ليدعو جميع المواطنين الى مؤازرة مرشحيه ، والوقوف صفا واحدا لاحباط اية محاولة للتدخل في الانتخابات، وسيتابع الحزب بكل انتباه ويقظة مراقبة سير الانتخابات ، فان الظفر بممارسة حرية الانتخابات ، ومساندة العاملين باخلاص في سبيل ضمان الحرية ، كل ذلك نصر الشعب ، وهزيمة الفساد والطغيان والاستعمار ، والله من وراء القصد .

رئيس حزب الاستقلال : محمد مهدي كبه (1)

عملية الانتخاب :

اصدرت وزارة الداخلية امرا بالشروع في الانتخابات الجديدة في الثاني عشر من ايلول ١٩٥٤م ، فقاطعها بعض الاحزاب السياسية القائمة ، وقرر الاسهام فيها البعض الآخر .

وظهر تدخل السلطة في هذه الانتخابات منذ البداية « حيث اخذ الموظفون الاداريون يتدخلون في امر لجان التفتيش ، بل في امر اختيارية المحلات نفسها . فقد استدعى متصرف لواء بغداد — مثلا — بعض المختارين الى ديوانه الرسمي ، واخذ منهم اختامهم ، وتركهم ينتظرون . واخذ يوقع باختامهم على قوائم الاثنينات ، والاعضاء الخمسة عشر من كل محلة ، كما يحلو له ، دون ان يعير اهتماما لمدى هذه المخالفة الانتخابية التي اقدم عليها » (2) هذا والانتخاب يجري في قلب العاصمة ،

(1) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٤ م .
(2) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٩٥٤ الصادر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤ م .

مجمع الوزارات ، ومحط انظار المراقبين والصحفيين ، وملتقى الطبقة المثقفة من محامين واطباء واساتذة ، واعيان ونواب ووزراء ؛ فكيف كان الحال في القرى والقصبات ؟؟

وقد حدث في السليمانية في ١٣ ايلول « اضراب عام احتجاجا على نتائج الانتخابات فيها ، وكان يبدو ان هذا الاضراب سينتهي بسلام ، اذ عاد الناس الى مزاولة اعمالهم كالعادة ، غير ان في يوم الخميس المصادف ١٦ الجاري ... عادت المظاهرات من جديد ، مما اضطر قوات الامن الى ان تتصدى للمتظاهرين فوقع قتلى وجرحى كثيرون من جانب الشرطة والاهلين » (١) .

ولم تنكر الحكومة قيام المظاهرات ، ووقوع قتلى وجرحى ، ولكنها ـ على جاري عادتها ـ نسبت ذلك الى المجرمين الهاربين من وجه العدالة ، وقد تولوا التحريض على التظاهر ، ثم اندسوا بين المتظاهرين بقصد الاساءة الى الامن ، وقد تم القاء القبض على ستة منهم ، والتعقيبات جارية وراء من تبقى لسوقهم الى المحاكم » (٢) .

والحق ان التدخلات السافرة التي جرت في انتخابات سامراء ، والهندية ، وطويريج ، والنجف ، وابي صخير ، والديوانية ، والناصرية ، والبصرة ... الخ ، بلغت درجة الهزء والسخرية ، مما حمل معظم المرشحين للنيابة على الانسحاب من الميدان . اما الذين انسحبوا بعد توقيفهم وتهديدهم فحديثهم في سجلات الشرطة والمحاكم .

مقاطعة الانتخاب :

وكان حزب الاستقلال يرفع الاحتجاج تلو الاحتجاج على تدخلات الحكومة ، ويرسل التصريح تلو التصريح ، وينشر المقال اثر المقال في جريدته « لواء الاستقلال » فكانت الصحف الموالية للسلطة والناطقة بلسانها ؛ ولا سيما جريدة « الاتحاد الدستوري » الحكومية تتهم هذا الحزب بالعهر السياسي ، وهو افحش كلام سمع او قرىء اثناء الحملة الانتخابية ، مما حمل اعضاء اللجنة العليا للحزب على الانسحاب من هذا الميدان ، وحمل رئيس الحزب محمد مهدي كبه على الاستقالة من عضوية المجلس النيابي بعد ان فاز بها (٣) وعرضت مضبطته الانتخابية للتصديق . ولعل من الخير ان ننشر هنا قرار المقاطعة الذي اصدره حزب الاستقلال بعد ان نشرنا له قرار الدخول فيها :

الى الشعب العراقي الكريم

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٥٤ م .

(٢) جريدة « الحوادث » العدد ٢٥٠٤ الصادر بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٥٤ م .

(٣) كان قد فاز من حزب الاستقلال كل من : رئيس الحزب محمد مهدي كبه ، وعضوه البارز عبد المحسن الدوري ، وقد استقال الرئيس كبه من النيابة وفضل الدوري الاستقالة من عضوية الحزب على الاستقالة من النيابة .

اشترك حزب الاستقلال في الانتخابات التي جرت لاول مرة بعد تاليفه في عهد وزارة السيد نوري السعيد عام ١٩٤٧م ، وقد لقي الحزب في تلك الانتخابات من المقاومة ما تعذر معها نجاح اي مرشح من مرشحيه . وكان الغرض من انتخابات ذلك المجلس ، ان يكون مهيئا لتصديق معاهدة بورتسموث ، التي عقدت في مطلع حياته فرفضها الشعب ، واحبط جميع الجهود التي بذلت لانجاح المؤامرات المدبرة لتمشية تلك المعاهدة . ثم والى الحزب اشتراكه في جميع الانتخابات التي جرت ، عدا تلك التي كانت السلطة قد اعتبرت الحزب منحلا خلالها ، وذلك اثر انتفاضة تشرين الوطنية عام ١٩٥٢م .

وجريا على سياسة الحزب فقد اشترك في الانتخابات النيابية الاخيرة ، وقرر مواصلة اشتراكه فيها حتى نهايتها ، مع اعطاء حرية لمرشحيه بالانسحاب بعد موافقة الحزب على ذلك . وقد توالت انسحابات مرشحي الحزب حتى اليوم الاخير من الانتخابات ، وذلك لان الحكومة السعيدية ابت ان تحترم حتى الحد الادنى للحريات. فقد منعت الاجتماعات العامة ، واعلن ارهاب الحكومة وتدخلها جهرة ، واشتد الضغط صراحة على الناخبين ، ولا سيما في اليوم الاخير من اجراء الانتخابات. ومهما حاولت الحكومة ان تخادع نفسها ، فانها لا تستطيع مطلقا ان تخدع الراي العام العراقي ، بأن مجلسا تالفت اكثريته الساحقة من نواب فازوا بالتزكية لاول مرة، قد جرى انتخابه فعلا من قبل المواطنين .

ولا ريب ان هذا المجلس ليس باول مجلس تتدخل في انتخاباته الحكومة ، وتزورها تزويرا فاضحا ، ولكنها بدلا من ان تساير نمو الوعي فتوسع المجال لحرية الانتخابات ، امعنت في هذا التدخل ، حتى انعدم اي امل في قيام معارضة حقيقية فيه تعبر بحرية عن مطالب الشعب وشعوره .

ان المفروض في الحكم الديمقراطي ان يكون مقيدا بالدستور ، وان يقوم على اساس النظام البرلماني الذي يستند على الانتخاب العام للنواب بحرية ، وان حزب الاستقلال كان حريصا في اشتراكه في الانتخابات المتوالية ، على ان يضمن للشعب مجال ممارسته لحقوقه وحرياته بنطاق كان من الهين ان يتسع مع الايام ، لولا اصرار الحاكمين على منع التطور الطبيعي لحياة البلاد العامة . وهكذا جاء المجلس القائم تشكيلا رجعيا يتناقض اشد التناقض مع تنامي الوعي الشعبي ، ومع التطور الطبيعي نحو النظام البرلماني الصحيح . فبدلا من ان يسير هذا التطور الى الامام ، فقد عملت الحكومة على وقف تياره لتعود بالبلاد القهقرى .

ولو ان الحزب قاطع انتخابات هذا المجلس منذ البداية لهان على خصوم الحزب تعليل هذه المقاطعة بأنها جنوح الى السلبية ، وايثار للسلامة على العناء في مثل هذه الانتخابات . كما ان ذلك كان حريا ان يسهل الحكومة مهمة انجاز الانتخابات دون ان يكون لاي حزب اثر في امتحان حقيقتها وفضحها للراي العام .

لذلك كله يرى حزب الاستقلال ، بعد ان اتضحت حقيقة هذا المجلس للراي العام

في جميع ارجاء العراق ، ان بقاءه ممثلا فيه يتنافى مع هدفه في العمل على دعم النظام البرلماني ، الذي يجب ان يقــوم عليه الحكم الديمقراطــي في العراق ، ولا سيما وان الفرض المزعوم من اجراء استفتاء بهذه الانتخابات المزيفة قد فوتته الحكومة ، وقضت على كل مظهر من مظاهره . كان الله في عون هذا الشعب الذي ما زال يلقى من حاكميه ضروب العنت والارهاق .

١٦ محرم الحرام ١٣٧٤ هـ — رئيس حزب الاستقلال

١٥ ايلول ١٩٥٤م — محمد مهدي كبة (١)

حفلة افتتاح المجلس :

انتهت الانتخابات الجديدة بمأساة لم يشهد تاريخ البرلمان العراقي نظيرا لها ، فقد فاز بالتزكية مئة وواحد وعشرون نائبا ، من اصل مئــة وخمســة وثلاثين . امــا الباقون ، وعددهم اربعة عشر نائبا ، فقد فازوا بالانتخاب الصوري ، وكان اثنا عشر منهم من المستقلين ، واثنان من الاستقلاليين ، فاستقال احدهما « الشيخ محمدمهدي كبه » من النيابة ، واستقال الثاني « عبد المحسن الــدوري » من حزب الاستقــلال مفضلا النيابة على عضوية الحزب الذي رشحه لها .

وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤م بدعوة المجلس الجديد الــى عقد اجتماع غير عادي ، الدورة الانتخابية الخامســة عشرة ، فاجتمع في الســادس عشر من ايلول ١٩٥٤م ، وبعد ان استمع الى خطاب العرش ، وانتخب الســيد عبد الوهاب مرجان رئيسا له ، صدرت الارادة الملكية بتعطيل جلساته الــى نهاية تشرين الثــاني ١٩٥٤م ، قبل ان يتسـع له المجال لعقد جلسة ثانية ينتخب فيها اللجان ، وهذا هو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب المحترمين !

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم العالي مرحبين بحضراتكم اطيب ترحيب راجين لكم التوفيق والسداد في مهمتكم .

لا بد انكم اطلعتم على الكتاب الذي رفعه الينا رئيس الوزراء ، على اثر تكليفنــا اياه بتأليف الوزارة الحاضرة ، وقد تضمن الكتاب منهاج الوزارة ، وما عقدت النيــة على القيام به من الامور المهمة التي تهدف الى تعزيز نهضة البلاد وتقدمها . وقد كان من ضمن مواد المنهاج الرجوع الى راي الشعب ، واستفتاؤه في الامور الواردة فيه ، وقد اسفر الاستفتاء عن انتخاب الشعب لحضرات النواب الماثلين في مجلسكم العالي .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٥ م .

ان الحكومة توجه عنايتها التامة لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والمالية والمعاشية ، وتعزيز الجيش في سلاحه ، وتدريبه على اكمل وجه مستطاع ، مستعينة بآرائكم الصائبة وتقديركم الثمين. ومما لا شك فيه ان تحقيق ذلك يتطلب وقتا يمكن الوزارة من تهيئة اللوائح القانونية بعد القيام بالدراسات الضرورية لرفعها الى مجلسكم العالي ، كما ان الوزارة حريصة على تقديم ميزانية السنة المالية القادمة في موعدها ، فضلا عن تقديم ميزانية السنة المالية الحالية الى مجلسكم العالي .

وتمشيا مع الخطة التي اعلنها رئيس الوزراء في بيانه الى الشعب العراقي الكريم ، انصرفت الوزارة منذ تشكيلها الى السعي لتحقيق ما تضمنه المنهاج، فأصدرت المراسيم الخاصة بمكافحة العناصر الهدامة ، وهي بمثابة جزء متمم للقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨م وستعرض هذه المراسيم على مجلسكم العالي حسب احكام القانون الاساسي . كما ارصدت الوزارة مبلغ خمسة ملايين دينار تصرف لتأسيس مشاريع الماء والكهرباء والاعمال الاخرى في جميع بلديات العراق . وكما سلفت البلديات ومجالس الالوية المبالغ اللازمة لتمكينها من انجاز مشاريعها العمرانية وتشغيل الايدي العاملة .

واني أسأل الله تعالى ان يأخذ بايدينا الى الصراط السوي ، ويسدد خطانا في طريق النجاح ويوفقنا الى ما فيه خير البلاد وسعادتها ، وهو ولي التوفيق ونعم النصير .

بعثة تركية ودية

كان منتظرا ان يزداد تبادل الزيارات بين تركية والعراق ، وان تتنوع هذه الزيارات بعد ان تقرر دخول البلدين في حلف دفاعي مشترك ، وهو الحلف الذي سمي بميثاق بغداد . فقد وصلت الى العاصمة العراقية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤م بعثة تركية ودية قوامها خمسة من الوزراء السابقين ، وخمسة من كبار الاطباء ، وثلاثة صحفيين ، يرأسهم جميعهم البروفسور فخر الدين كريم كوك ، استاذ الامراض العصبية ووالي اسطنبول ، في زيارة رسمية للعراق تستغرق اسبوعين ، وتكون البعثة خلالها بضيافة الحكومة . وقد اقيمت لهذه البعثة حفلات تكريمية ومآدب سخية من قبل رئيس الوزراء ، ومن قبل بعض الوزراء الآخرين ، والقى البروفسور كريم كوك ثلاث محاضرات قيمة خلال اقامته في بغداد ، كان موضوع الاولى (القوة المعنوية) وموضوع الثانية (المسجد الاقصى) اما الثالثة فكانت دراسة مقارنة بين جامع ابن طولون في القاهرة ، وجامع سامراء في العراق . وبعد ان زارت البعثة اهم الآثار العتيقة ، واشهر المراقد المقدسة ، عادت الى بلادها في الثامن والعشرين من الشهر المذكور مكرمة ومعززة .

زيارة الملك للبنان

كان السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية اثناء زيارته للعراق ، قد

دعا الملك فيصل الثاني ، وولي عهده الامير عبد الاله ، الى زيارة لبنان زيارة رسمية، فقبل صاحب الجلالة هذه الدعوة ، ولكنه لم يحدد تاريخا للبدء بها .

وكانت الاوضاع الدولية عامة ، واقدام العراق على الدخول في حلف عسكري تشترك فيه تركية ، وايران ، والباكستان ، خاصة ، تتطلب اتصال ولاة الامور في العراق باخوانهم في سورية ، ولبنان ، والاردن ، فقرر الملك تنفيذ فكرة الزيارة، وعين يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٤م موعدا لها ، فطار الى عمان في صباح اليوم المذكور ، ومعه الامير عبدالاله ، ونائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، ووزير الخارجية موسى الشابندر ، مضافا الى رئيس تشريفات ديوانه الملكي ، ورئيس الديوان. وقد سافر معه سرب من الطائرات اظهارا لقوة العراق وحيويته . ولما وصل الموكب الملكي العاصمة الاردنية ، قوبل بالحفاوة والاحترام ، وبعد يومين سافر الركب الى بيروت فاستقبل فيها استقبالا حافلا ، وعاد الملك الى بغداد في الرابع والعشرين من هذا الشهر .

وكان الملك قد اقام هيئة نيابة قوامها : السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، كما اصدر ارادته الملكية بان يقوم الوزير بلا وزارة : برهان الدين باش اعيان بمنصب وزارة الخارجية بالوكالة ، مدة غياب الوزير الشابندر معه عن العراق . وابت الصدف ان يمر الحادث بسلام . فقد اصطدمت طائرتان عراقيتان ، اثناء طيرانهما من عمان الى دمشق في ٢٠ من هذا الشهر ، فقتل الملازم الطيار نهاد سعيد ، والملازم الطيار طارق العزاوي ، فنقلت الجثتان الى بغداد ، وجرى تشييع رسمي لهما حضره الامير عبد الاله نفسه ، حيث عاد خصيصا لهذا الغرض ، وامر رئيس الوزراء بصرف الفي دينار الى كل من عائلتي الشهيدين تخفيفا للوعتهما . واصدرت وزارة الدفاع هذا البيان :

« لقد صادف السرب المقاتل ، الذي رافق موكب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من عمان الى بيروت ، في طريقه احوالا جوية سيئة طارئة ، ادت الى اصطدام طائرتين ببعضهما في الجو في الاراضي السورية ، فاستشهد نسران من نسورنا البواسل ، هما : الملازم الطيار نهاد سعيد ، والملازم الطيار طارق العزاوي، وسينقل جثمانا الشهيدين بطيارة خاصة من الاراضي السورية الى بغداد ، حيث سيجري تشييعهما تشييعا رسميا . اسكنهما الله فسيح جناته مع الشهداء ، والهم آلهم وذويهم واخوانهم في السلاح العزاء والسلوان » (١) .

بين الاتحاد السوفياتي والعراق

نشرنا كلمة موجزة عن كيفية تأسيس المناسبات السياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي في الجزء السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » ، وكانت عقيدة السيد

---

(١) جريدة « اليقظة » العدد ٢٠٥٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٤ م .

نوري السعيد ان المفوضية السوفياتية في بغداد ، اصبحت وكرا للشيوعيين والهدامين، ففاجأ الراي العام العراقي في ٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥م بهذا البيان :

بيان رسمي :

« استدعى وكيل وزارة الخارجية صباح اليوم القائم بالاعمال السوفياتي ، وابلغه قرار الحكومة العراقية بتعطيل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر » (١) اهـ .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

وقد اعلنت « وزارة الخارجية البريطانية » ان نوري السعيد لم يستشر احدا من حلفائه في اقدامه على هذه الحركة ، ولكن السعيد انتهز الفرصة فالقى خطابا مطولا في ١٦ كانون الاول ١٩٥٦م تناول فيه العلاقات السياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي ، فكان مما جاء فيه قوله :

ابناء وطني :

في سنة ١٩٣٤م ، قبلت روسيا الشيوعية عضوا في عصبة الامم . وكان قبولها بناء على دعوة وقعت عليها اربع وثلاثون دولة من مجموع ما يزيد على الخمسين دولة من اعضاء عصبة الامم . وكان العراق من ضمن الدول الاربع والثلاثين التي وقعت على الدعوة . وكان توقيعه على الدعوة في ذلك التاريخ ، برهانا قاطعا على حسن نواياه نحو الشعب الروسي . وفي اجتماع عصبة الامم العام الذي عقد في تلك السنة، قابلني الرفيق لتفينوف ، وزير خارجية روسيا وممثلها في الاجتماع ، وفاتحني في ضرورة تبديل التمثيل السياسي بين العراق وروسيا ، فاجبته بان ضرورة تبديل التمثيل السياسي بين اي بلد وآخر تقررها المصالح المشتركة بين ذينك البلدين ، كوجود علاقات تجارية واقتصادية بينهما ، او وجود رعايا لاحد البلدين في البلد الآخر . وجميع مثل هذه العوامل غير موجودة بين العراق وروسيا الشيوعية ، وعليه فان تأسيس تمثيل سياسي بين البلدين في مثل هذه الظروف لا معنى له ، اللهم الا اذا كان الغرض منه بث الدعايات الشيوعية في العراق ، مما سينجم عنه حتما اثارة القلاقل والاضطرابات في بلادنا ، بالنظر الى مناقضة المبادىء الشيوعية لعاداتنا ، وتقاليدنا ، وديننا ، وسيؤدي الى تردي العلاقات بين العراق وروسيا . ثم قلت : لهذا فانني لا ارى في الوقت الحاضر فائدة من تأسيس تمثيل بين البلدين ، وذلك حرصا مني على استمرار العلاقات الحسنة بينهما ، وان عدم وجود تمثيل سياسي بين البلدين لا يعني بأي حال ان العلاقات غير حسنة . فعلاقة العراق بالدول الاسكندنافية ، ودول امريكا اللاتينية ، وكثير من الدول الآسيوية على احسن ما يرام ، بالرغم من عدم وجود تمثيل بين العراق وبين هذه الدول .

(١) جريدة « اليقظة » العدد ٢٠٨٩ الصادر بتاريخ ١٤ — ١ — ١٩٥٥ م .

ثم تكررت محاولات الروس لتأسيس مثل هذا التمثيل ، وبقي العراق متمسكا برأيه السابق حتى وقعت الحرب العالمية الثانية ، وانضمت روسيا الى جانب الحلفاء؛ وبدات الحكومتان الامريكية والبريطانية بتزويد روسيا بالمساعدات العسكرية وغيرها عن طريق الخليج (العربي) ؛ فوصلت الى البصرة بعثة روسية بغية تسهيل مرور المساعدات الى روسيا ، وانتهزت البعثة هذه الفرصة واخذت تتصل ببعض الاهلين في العراق ، وخاصة بأولئك الذين كانوا يتظاهرون بالاشتراكية . وقد استغلت الحكومة الروسية تلك الظروف الخاصة ، ونجحت في تأسيس علاقات سياسية بين البلدين في سنة ١٩٤٥م ، ولم تلبث المفوضية الروسية في بغداد ان تحولت الى مراكز لانواع الدعايات المختلفة ، واصبحت الكتب والنشرات الشيوعية توزع بالالوف كل يوم ، وامست دار المفوضية وكرا للمؤامرات ، واعمال الهدم والتخريب في العراق ، وفي غيره من الاقطار المجاورة من عربية وغير عربية .. وقد ظهر من التحقيقات الدقيقة التي قامت بها الحكومة العراقية ، ان المفوضية الروسية في بغداد هي التي كانت تموّل الهدامين ، والمخربين ؛ لتنظيم المظاهرات ، واشاعة الفوضى ، وبث الرعب في قلوب السكان الآمنين ، وقد وضعت الحكومة يدها على كثير من الوثائق التي تؤيد نشاط المفوضية الروسية في اشعال نار الفتنة في البلاد . لذلك قررت الحكومة غلق المفوضية العراقية في موسكو ، واستدعاء موظفيها ، كما طلبت الى الحكومة الروسية سحب موظفيها من بغداد . وقد لبت روسيا هذا الطلب ، الا انها الحقت جميع الموظفين الروس الذين خرجوا من بغداد بالمفوضية الروسية في دمشق ، ليواصلوا نشاطهم الشيوعي في العراق من هناك ، ويكونوا على اتصال دائم مع اعوانهم في الاراضي العراقية . ـ انتهى المراد ـ .

فلما اطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بنظام الحكم الملكي في العراق ، ازدهرت العلاقات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، بين العراق والاتحاد السوفياتي ، واصبح للروس خبراء عسكريون في الجيش العراقي ، وخبراء آخرون في كل فرع من فروع الدولة تقريبا ، وتسلم الشيوعيون المحليون الحكم في البلاد ردحا من الزمن ، فحدثت احداث دموية ذهب ضحيتها آلاف من الناس ، وعرفت ايامهم بالمد الاحمر .

الاجتماع الاول لمجلس الامة

حل يوم اول كانون الاول من سنة ١٩٥٤م ، فوجب ان يعقد مجلس الامة اجتماعه الاول ، من دورته الانتخابية الخامسة عشرة في هذا اليوم . وقد اجتمع المجلس في هذا التاريخ فعلا والقى الملك « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة السعيدية القائمة ، واستمر المجلس في عقد جلساته لغاية ٣١ مايس ١٩٥٥م . وقد بلغ عددها (٣٩) جلسة كانت كلها علنية . وقد انتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلسهم ، وجدد الاعيان انتخاب السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم؛ وفيما يلي خطاب العرش الذي القاه الملك في حفلة الافتتاح المذكورة :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !

أحييكم احسن تحية ، وافتتح مجلس الامة باسم الله تعالى وبركته

أيها السادة :

جرت الانتخابات النيابية للدورة الخامسة عشرة ، فكانت النتيجة فوز حزب الاتحاد الدستوري باكثرية نسبية ، اقتضت تكليف رئيسه تأليف الوزارة ، فعرض علينا سياسته التي ينوي السير عليها داخلا وخارجا ، من مراعاة التطورات الدولية العالمية ، خصوصا منها ما يتصل بحفظ السلم وسلامة العراق ، وبناء علاقاته انسياسية بالدول الاخرى على قواعد لا تتعارض مع ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وتنسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي ، وتوثيق الاواصر مع الدول العربية ، والمجاورة ،والمحبة للسلام ، وانهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية، وتحقيق استقرار دائم وتعاون وثيق بين الشعب والحكومة ، وتطهير جهاز الدولة من العناصر الهدامة ، وتعزيز الروح الوطنية ، والعناية بالريف ، واحياء الاراضي وتوزيعها بملكيات صغيرة ، ورفع مستوى المعيشة ، والعناية بالعمل والعمال ، واعادة النظر في قوانين الضرائب ، والرسوم ، والارض ، توفيرا للعدالة الاجتماعية . وبعدما تألفت الوزارة على هذه الاسس ، رأت الحكومة ضرورة حل المجلس نظرا الى الطعون الكثيرة التي وجهتها الاحزاب وقتئذ على النتائج الانتخابية ، ورغبة في استفتاء الشعب عن السياسة التي اعلنتها الوزارة ، وقررت السير عليها ، فحل المجلس ، وجرت الانتخابات فكانت النتيجة اعتماد الامة على حضرات الاعضاء الماثلين .

ان حكومتنا ايها السادة ناهجة ، في سياستها الخارجية ، على هدي ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية . وقد كانت لزيارتنا لبنان الشقيق ، وما لاقيناه فيه من حفاوة كريمة ، واخوة عربية صادقة ، اثر بليغ طيب في نفوسنا ، كما كان للزيارات بين رجالات العراق والدول العربية الاخرى ، احسن الاثر في توجيه السياسة المشتركة ، وقد سرنا انفراج الازمة بين مصر وبريطانيا ، وموقفنا من فلسطين والتعاون مع الاقطار العربية الاخرى معروف لا يتغير ، وان علاقاتنا مع جاراتنا على ما نحب ونرضى .

وحكومتنا ماضية في رفع مستوى جهازها الاداري ، والنهوض بكفايات الشرطة، وتجهيزها بالمعدات الحديثة ، والعناية بالادارات المحلية بمدها باموال تساعدها على القيام بواجباتها ، والاهتمام بشؤون البلديات بتدبير قروض لها لانجاز مشاريعها العمرانية .

وقد جعلت الحكومة تنظيم الجيش ، بما فيه القوة الجوية ، وتسليحه وتجهيزه وتدريبه من اهم غاياتها ، فسعت للحصول على الاسلحة الحديثة من سائر المصادر ، وقبلت المساعدات الامريكية من دون ان تلتزم بقيد ما او شرط ، وهو عامل في اكتفائه

الذاتي ، متعاونة مع الدول العربية بتنمية المعامل الحربيــة القائمة . وانشـاء معامل اخرى، ومهتمة بتهيئة ثكنات صحية تتوفر فيها المرافق الضرورية ووسائل التسلية.

والحكومة معتنية بدعم القضـاء ، ومناصرته بترصين استقلاله ، وانماء كفايــات الحكام والقضـاة ، وتوسيع المؤســسات القضـائية ، وقد رفعت لذلك الى مجلسكـم العالي لوائح قانونية . وهي باذلة عنايتها بالمعلم والكتاب والمدرسة ، وتعميم التعليـم الابتدائي ومكافحة الامية وفق خطة ثابتة ، وتنويع التعليم الثانوي بحيث يتسـم مـع ميول الطلاب وحاجات المجتمع ؛ والنهوض بالتعليم العالي بتشريع لائحة قانون جامعة بغداد ، وتعزيز الروح الدينية والقومية ، وتأييد الفتوة والكشـافة والرواد ، ومسـاعدة المعلمين ببناء دور سكنى لهم .

وقد انجزت الحكومة لائحتي قانون للميزانية العامة لسنتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ م. وعملت في استقدام خبراء لاعادة النظر في التعريفة الكمركية ، واصدرت مرسومـي توزيع الاراضي في لواء العمارة ؛ وتعديل قانــون حسم النزاع في الاراضي الاميريــة المفوضـة بالطابــو في لواء المنتفك ، وقدمت للبلديــات قرضا بخمسة ملايين دينــار ، واصدرت مرسوما بتعديل قانون تأسيس المصرف الزراعي سلفته بموجبه نصف مليون دينار لاحياء الاراضي الاميرية ، واصدرت مرسوما بزيادة مليون دينار على راس مال مصرف الرهون بقرض داخلي ؛ وستقدم الى مجلسكم العالي لوائح قــانونية تتعلــق بالضرائب ، وهي عازمة على زيادة راس مال المصرف العقاري ، وفتــح فروع لاكثر المصارف الحكومية في الالوية كافة ، وقد حققت توسيع نطاق الاعــاشة ، ويــدرس المصرف الصناعي امكانية تأسيس بعض الصناعات : مثل صناعة الزجاج ، وصهــر الحديد ، ومشروع الورق .

والحكومة ساعية في انشاء مصفى للدهونات ، واعداد التصاميم لانشاء مخازن للتبوغ على احدث الاساليــب ؛ وانشاء اهراء لخزن الحبوب في البصرة والمــوصل وكركوك والحلة ، وقد حققت وسائل النشاط في تجارة التمور ، وسترفع الى مجلسكم العالي لائحة بتعديل قانون انحصار التبغ ترمي فيه الى جعل الانحصار كامــلا يشمل الناحيتين : الزراعية والصناعية . وهي قائمة بتوسيع التعليم الطبي ، والنهــوض بمستواه ، وتهيئة مستشفيات متجولة ؛ ورعاية الامومة والطفولة ومكافحة التدرن، واعداد منهج صحي واف للسنوات الخمس القادمة .

والحكومة مهتمة بشؤون العمال ورفع مستواهم الاجتماعي ، وانشاء المســاكن الصالحة وبيعها او تأجيرها اليهم ؛ والى المستخدمين والموظفين ، وبتوسيع مؤســسات العجزة والمكفوفين والاحداث الجانحين ، وهي تعمل في تحسين المستوى الاجتمــاعي في القرى والارياف ، وقد باشرت لذلك في انشاء الدورات التدريبية لاعداد الشبــاب للقيام بتوجيــه الريفيين الى حياة افضل . وهي دائبــة في توسيع خدمات الارشاد الزراعي ، وتعميم المشاتل في سائر الالوية ، وتحسين انواع الاغنام وسائر الحيوانات الاليفة ، وتنظيم المراعي ، ومستمرة في تقوية السداد ، واكمال مشروع المسيب الكبير ،

وتنفيذ مشاريع البزل ، والتوسع في اعمال التشجير ، وتوسيع نطاق تاجير المكائن للمزارعين ، والعناية بالمستشفيات والمستوصفات البيطرية .

والحكومة جارية في توسيع مصلحة الانواء الجوية ، وانشاء محطات جديدة للرصد ومدرجة واسعة للطيران . وتم لها مسح الخط الحديدي بين الناصرية والكوت ، وسيمتد المسح الى بغداد . والعمل جار في مد الخطوط الحديدية داخل منطقتي مصفى النفط في الدورة ، ومصفى القير في القيارة ، وقد ارسلت بعثات للتدرب على قيادة طائرات النقل واعمال الموانيء ، وتم لها التعاقد على شراء طائرات نقل ذات اربع محركات توسيعا لنطاق العمل الى اوروبا والهند والباكستان ، كما تم لها تاسيس مصلحة برق لاسلكي بين العراق وكل من الباكستان والهند واليابان . وهي عاملة في احياء الاراضي وتوزيعها بالملكية الصغيرة ، وانشاء القرى العصرية ، وانجاز الخزانات والسدود ، وسائر المشاريع الكبرى التي اقرها مجلس الاعمار ، والتوسع في حفر الآبار الارتوازية ، والتحري عن المياه الجوفية وتنظيم جداول المياه المهمة . ولم تفتر في تعبيد الطرق ، واقامة الجسور في سائر انحاء البلاد . وقد توجهت الى تحقيق نهضة صناعية عن طريق القيام بعملية المسح المعدني ، والمسح الصناعي ، وانشاء المشاريع الصناعية المنسجمة مع امكانيات البلاد ، وستتقدم بمنهج لخمس سنوات وفق قانون الاعمار ، والحكومة حريصة على ان تستثمر موارد النفط الى اقصى حد في اعمار البلاد ، وان تستخدمها في مشاريع دائمة الانتاج . وهي معتنية بشؤون الاوقاف ، واعمار مستغلاتها ، وتنظيم معاهدها الدينية والثقافية وتوسيعها . هذا، واسأل الله تعالى ان يمدنا بعونه وتوفيقه .

الرئيس شكري القوتلي

نوّهنا في المجلد الثامن من « تاريخ الوزارات العراقية » عن الانقلاب العسكري الذي دبره الزعيم حسني الزعيم في سورية في الثلاثين من آذار ١٩٤٩م ، وكيف اطاح هذا الانقلاب بحكومة السيد شكري القوتلي ، واضطره لمغادرة دمشق الى القاهرة .

وقد تعاقبت الانقلابات العسكرية على سورية حتى اذا فر رئيس جمهوريتها الشيشكلي في آذار ١٩٥٤م ، بعد خذلانه من قبل الجيش السوري ، عاد الرئيس القوتلي الى دمشق ، وكانت مدة رئاسة السيد هاشم الاتاسي الشرعية قد انتهت ، فاجتمع مجلس النواب السوري في ١٨ آب ١٩٥٥م ، وقرر انتخاب السيد شكري القوتلي رئيسا للجمهورية باكثرية (٩١) صوتا ضد ٤١ صوتا نالها منافسه السيد خالد العظم ، وكانت اربع اوراق بيض ، وثلاث عاطلة ، وفي السادس من ايلول ١٩٥٥م تسلم القوتلي رئاسة الجمهورية ، فالفت الحكومة العراقية وفدا رسميا من السيد جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، والسيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، والعين عبد الهادي الجلبي ، وسفير العراق في لبنان جميل عبد الوهاب ، قصد دمشق ، وقدم تهاني الحكومة الى الرئيس الجديد ثم تبودلت برقيات التهاني بين الملك فيصل والرئيس القوتلي .

تاميم شركة كهرباء بغداد

تنص الفقرة آ من المادة (٩٨) من « اتفاقية شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد » على انه :

« عند انقضاء مدة الامتياز ، تصبح جميع المؤسسات والماكنات ملكا للحكومة بلا بدل » .

وتنص المادة (٩٩) من الاتفاقية على انه : (يحق للحكومة ان تبتاع المشروع متى شاءت ، بعد انقضاء ٣٠ سنة من تاريخ الافتتاح الرسمي لاي قسم منه ، ويكون حق الخيار في الابتياع عند انقضاء مدة ٣٠ سنة المذكورة ، او عند انقضاء كل خمس سنوات تتبعها » .

ولما كانت مدة الامتياز خمسين عاما تبتدىء من سنة ١٩٢٨م ، قررت الحكومة العراقية تاميم هذه الشركة في عام ١٩٥٥م ، فالفت لجنة وزارية خاصة لمفاوضة لجنة من الشركة يراسها مديرها البلجيكي ، بغية التوصل الى اتفاق تام حول الموضوع ، فتمت الموافقة على ان تتنازل الشركة عما تبقى لها من مدة الامتياز ، لقاء مبلغ تدره مليونان واربعمئة الف دينار تدفعه الحكومة العراقية اليها نقدا ، على ان يؤلف مجلس ادارة للمشروع قوامه خمسة من ذوي الخبرة والاختصاص ، يراسهم المدير الاجنبي البلجيكي مدة من الزمن ، اما المهندسون الاجانب المستخدمون في الشركة فيبقون في مراكزهم حتى يتم تهيئة غيرهم من العراقيين ، وصدر البلاغ الرسمي الآتي :

« لقد تم اليوم في ديوان وزارة المواصلات والاشغال ، التوقيع على الاتفاقية الخاصة بنقل ملكية شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد الىالحكومة العراقية حيث وقع معالي وزير المواصلات والاشغال بالنيابة عن الحكومة العراقية ، والمستر كراندشان بالنيابة عن الشركة » .

بغداد ١٩٥٥/٩/١٨م و. مدير التوجيه والاذاعة العام

تنقلات وزارية

يعيش وزير الخارجية السيد موسى الشابندر على رئة واحدة منذ سنوات . وقد اعتاد ـ لهذا السبب ـ السكن في خارج العراق . ولما عين وزيرا للخارجية في « الوزارة الجمالية الثانية » وكان يومئذ سفيرا للعراق في واشنطن ـ استقال من منصب الوزارة ، ولم ينفك من منصبه الدبلوماسي في واشنطن . ولما التحق بالوزارة السعيدية الثانية عشرة ، كوزير للخارجية ، كان يتردد على خارج العراق للاستشفاء بين الفينة والفينة ، فراى رئيس الوزراء ضرورة انصافه ، فاستصدر ارادة ملكية في ٧ ايار ١٩٥٥م بتعيينه سفيرا للعراق في واشنطن ـ كما كان من قبل ـ .

وكان السيد عبد المجيد محمود يشغل « منصب وزير المالية » في « الوزارة العمرية الثانية » وسبق له ان اشغل منصب وزارة الاقتصاد في « الوزارة السعيدية

الحادية عشرة » عند ترقيعها في ٢٥ كانون الاول ١٩٥٠م . فلما الف السيد نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب ١٩٥٤م ، ادخله وزيرا للاعمار في وزارته ، فشاعت عنه شائعات ، قد تكون مغرضة وقد لا تكون ، وذلك في قضية صفقة « سمنت » اشترتها الوزارة المشار اليها ، فرأى رئيس الوزراء ان الحكمة تقضي باسناد منصب وزاري آخر له دفعا للقيل والقال .

وكان منصب وزير الزراعة في « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » قد اسند الى السيد عبد الوهاب مرجان عند تأليف الوزارة في ٣ آب ١٩٥٤م . فلما انتخب مرجان رئيسا لمجلس النواب في ١٦ ايلول ١٩٥٤م ، استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية باسناد منصب وزارة الزراعة بالوكالة الى السيد رشدي الجلبي الوزير بلا وزارة .

وبناء على كل ما تقدم ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٤٦ والمؤرخة ٧ ايار ١٩٥٥م بتعيين :

١ ــ برهان الدين باش اعيان ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للخارجية . و
٢ ــ رشدي الجلبي ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للزراعة . و
٣ ــ عبد المجيد محمود وزير الاعمار ، وزيرا بلا وزارة . و
٤ ــ محمد علي محمود ، وزير العدلية ، وزيرا للاعمار بالوكالة .

وتألفت لجنة خاصة للتحقيق فيما اسند للسيد عبد المجيد محمود في قضية السمنت المذكورة فويق هذا، فلم يثبت عليه شيء، فاستقال الوزير من منصبه «وزير بلا وزارة » ولكن كتاب الاستقالة بقي امام الرئيس حتى استقالت الوزارة في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٥٥ .

وقد صدرت الارادة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٥م بتعيين وزير العدلية محمد علي محمود وزيرا للاعمار بالاصالة ، وبتعيين عبد الجبار التكرلي وزيرا للعدلية، وهو يستوزر لاول مرة .

قضية فلسطين ايضا

كتبنا الكثير عن القضية الفلسطينية في اجزاء « تاريخ الوزارات العراقية » السابقة ، ونريد الآن ان نقول ، ان جون فوستر دالس وزير خارجية امريكا ، القى خطابا خطيرا في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بتاريخ ٢٦ آب ١٩٥٥م ، حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تضمن مقترحات حكومته لحل المشكلة برمتها ، وكان من اهم اسس هذه المقترحات :

١ ــ ان امريكا مستعدة لاقراض اسرائيل قرضا يمكنها من تعويض العرب اللاجئين ، الذين فقدوا ممتلكاتهم في اراضيها التي اغتصبتها منهم ، وبذلك يستطيع اللاجئون ايجاد طريقة افضل لحياتهم في البلدان العربية المجاورة .

« اي خلافا لقرار الامم المتحدة القاضي بحق اللاجئين في العودة الى بلادهم » .

٢ ـ ان امريكا مستعدة لضمان الحدود القائمة بين الدول العربية واسرائيل ، عن طريق معاهدة تعقد بين الفرقاء المعنيين .

٣ ـ ان امريكا مستعدة للاسهام في كل مشروع يراد به الدفاع عن الشرق الاوسط ضد العدوان الخارجي ، بعد ان تسوّى القضية الفلسطينية على الاسس المذكورة .

٤ ـ ان امريكا مستعدة لتسوية مسألة القدس تحت اشراف الامم المتحدة .

« اي تغيير قرار التدويل الذي اقرته سابقا » .

وهكذا نرى ان كل ما يمكن ان توصف به مقترحات وزير خارجية امريكا الجديدة بانها مكافاة لعدوان اسرائيل المستمر على البلدان العربية المجاورة .

اما بريطانية فقد رحبت ـ على عادتها ـ بالمقترحات الامريكية ترحيبا حارا ، معتبرة اياها « خطوة هامة نحو ايجاد حل لمشكلة فلسطين التي تعد من اخطر مشاكل الشرق الاوسط » واعربت بريطانية عن استعدادها « للقيام بما يترتب عليها لازالة التوتر القائم الآن بين الدول العربية واسرائيل في هذا الجزء الحيوي من العالم » .

اما سورية فقد رفضت مقترحات دالس رفضا باتا ، واما الاردن فقد طلب عرض الامر على « جامعة الدول العربية » لتتدارسه باسهاب ، واما العراق فقد اعلن انه لا يريد ان ينفرد برأي مستقل ، واعلن الدكتور شارل مالك وزير خارجية لبنان ان المقترحات تستحق الدرس وعدم التسرع في الرفض .

واسرّت امريكا الى اسرائيل ان تباغت جاراتها بهجمات متقطعة لدعم مقترحاتها فقامت قوات الغدر في هذه الدويلة المفتعلة بهجوم على « خان يونس » بمنطقة غزة اسفر عن مقتل عشرة اشخاص واذا بانكلترا وامريكا تحذران كلا من اسرائيل ومصر من مغبة امثال هذه الحوادث، وكان تحذيرا خادعا، ودخلت البلاد العربية في مجادلات بيزنطية لا طائل تحتها .

والمهم عندنا ان نثبت فيما يلي مذكرة رفعها بعض الساسة العراقيين (١) الى رئيس الوزارة العراقية حول مقترحات وزير خارجية امريكا ، التي بقيت حبرا على ورق ، فهي من الخطورة بمكان ، لانها تمثل وجهة نظر الشعب العراقي كله وهذا نصها :

فخامة رئيس الوزراء المحترم ـ بغداد

لقد بددت صراحة المستر دالس في الخطاب الذي القاه في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٦م حول قضية فلسطين ، شكوك كل

---

(١) بقيت فلول « الحزب الوطني الديمقراطي » وفلول « حزب الاستقلال » تعارض « وزارة السيد نوري السعيد » و « ميثاق بغداد » وسائر اعمال الوزارة على الرغم من المرسوم الصادر بحل الاحزاب السياسية القائمة في البلاد وتام تعاون بين اقطاب هذين الحزبين المنحلين تجلى في تقديم مثل هذه المذكرات.

مخدوع ـ اذا بقي مخدوع في البلاد العربية ـ في نوايا الولايات المتحدة الاميركية نحو الامة العربية ، كما سلب بخطابه هذا كل ذريعة كان يتذرع بها الى وقت قريب اولئك الذين كانوا يخدعون الشعوب العربية ، ويعللونها بالآمال الكاذبة ، فيصورون لها ان في السير بركاب الغرب ، ما يحقق للعرب انقاذ فلسطين ، سواء اكان ذلك عن طريق الاحلاف ، ام المساعدات العسكرية ، فجاء خطاب المستر « دالس » ليظهر زيف هذه الدعاوي ، ويؤكد حرص الولايات المتحدة ورغبتها في فرض تسوية نهائية على العرب، ترفع عن كاهل اسرائيل الاعباء الثقيلة التي ترزح تحتها ، تلك الاعباء التي قد يكون من شأنها القضاء على كيانها المصطنع .

وليست هذه السياسة التي كشف عنها المستر دالس بالسياسة الجديدة، بل هي في الواقع حلقة من سلسلة الحلقات المترابطة التي بدأها الاستعمار لتنفيذ اغراضه في خلق اسرائيل . فقد كان الاستعمار ماكرا في خططه بايجاد كيان لاسرائيل ، فتثبيته خطوة بعد اخرى : فمن فكرة انشاء وطن قومي لليهود لا يمس حقوق العرب الطبيعية في ارض فلسطين ، الى فكرة انشاء دولة عربية في فلسطين تعطى لليهود فيها حقوق خاصة ضمن ادارات محلية ، ثم استبدال هذه الفكرة بفكرة انشاء دولة ثنائية يشارك فيها العرب واليهود على السواء ، ثم استبدل هذه باستصدار قرار من هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين : عربية واسرائيلية ، ثم الضرب بكل ذلك عرض الحائط وحصر القضية الفلسطينية بارجاع العرب الى اوطانهم ، وتدويل القدس اقرارا بالوضع العدواني الذي قام نتيجة للمؤامرات الاستعمارية ، وما رافقتها من خيانات ، حتى جاء خطاب المستر دالس الاخير ليجلي الموقف ، ويكشف المستور ، ليعلن العدول حتى عن هذه الفكرة ، واستبدالها بتعويض اللاجئين ، فقضى بذلك حتى على دعاوي اولئك الذين تبنوا تنفيذ قرار هيئة الامم باسم « الواقعية » .

وقد كانت تلك الادوار التي مرت بها قضية فلسطين وتطوراتها المحزنة ، تسير جنبا الى جنب ، مع ما تبذله الدولتان الاستعماريتان ـ الولايات المتحدة وبريطانيا ـ من مسعى لتقوية اسرائيل المعادية ، ودعم كيانها المصطنع ، واسنادها بكل الوسائل : ماليا ، واقتصاديا ، وسياسيا ، وتزويدها بمختلف الاسلحة الحديثة ، وتشجيعها في الوقت ذاته بالاستمرار على ارتكاب اشنع الجرائم وافظعها في القرى العربية المجاورة الآمنة العزلاء من السلاح ، مع اضعاف الدول العربية باشاعة الانظمة الفاسدة فيها ، وحرمانها من تقوية نفسها ، وجعلها آلة تدور في فلك الاستعمار الامريكي ـ البريطاني، محرومة من كل ما يؤدي الى خلق كيان سليم موحد لها ، يواجه الاخطار المحيقة بها، وفي مقدمة تلك الاخطار خطر اسرائيل المعادية الماثل .

فالقضية الفلسطينية لن تحل الا على ايدي العرب ، والعرب وحدهم ، وان الواقعية التي يدعو اليها البعض لجر البلاد العربية الى فلك السياسة الاستعمارية ، جاءت سرابا خادعا ، وسياسة مضللة ، فلا بد للعرب من تقدير هذه الحقائق ، واقامة سياسة انشائية ترتكز على مصلحة الامة العربية ، وضمان تطورها ووحدتها ، وفق خطة منسقة لا تخضع الى اي مؤثر او تدخل او نفوذ اجنبي ، وبعيدة عن كل شائبة من شوائب ذلك النفوذ .

وانـا لموقنون في ان العرب لو عملوا على رسم اسس سياسة انشائية موحدة ، وتولت امورهم حكومات شعبية منبثقة عن ارادتهم ، غير خاضعة للنفوذ الاجنبي ، وعملت هذه الحكومات في انسجام واخلاص في تنفيذ هذه السياسة ، لاصبح من الميسور حل القضية الفلسطينية حلا يكفل تحقيق الاماني العربية . غير ان هذا التفكك في المجموعة العربية ، وقيام بعض حكومات لا تمثل ارادة شعوبها تسير في فلك الاستعمار ، وتعمل بوحي منه ، والتناحر والتنافر بين هذه الكيانات العربية ، كل ذلك ادى الى الوضع الذي نحن فيه ، والذي هو من صنع الاجنبي واعوانه .

وما من شك في ان الحلول التي اقترحها المستر دالس في خطابه ، فضلا عن كونها تطعن الاماني العربية في استرجاع حقوقهم المغتصبة ووطنهم السليب ، فانها في الواقع تعني الصلح مع اسرائيل المعادية ، المسعى الذي تعمل له بمعاونة دول الغرب لتثبيت كيان اسرائيل ، وانماء اقتصادها على حساب الاقتصاد العربي . كما ان الرضوخ لهذه الخطة الاستعمارية يضع هذا الجزء البالغ الاهمية من الشرق الاوسط تحت حماية الولايات المتحدة الفعلية ، تتصرف بمقدرات شعوبه السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، بمعونة حليفتها بريطانيا .

كل ذلك يدعو العرب الى ان يرفضوا مقترحات المستر دالس رفضا باتا . واننا ندعو الحكومات العربية الى رفضها ، وعدم الدخول في اية مباحثات على اساسها . هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام (١) .

بغداد في ١٣ محرم الحرام ١٣٧٥هـ ــ ايلول ١٩٥٥م

كامل الجادرجي ، محمد حديد ، فائق السامرائي ، محمد صديق شنشل ، محمد مهدي كبه ، حسين جميل .

احداث المغرب العربي في العراق

توطئة :

لما اراد نابليون بونابارت ان يضرب الانبراطورية البريطانية في الشرق ، وفكر بغزو الهند ، فتح مصر وحاول الاستيلاء على فلسطين لهذا الغرض ، ففتح الاذهان لخطورة هذين البلدين العربيين . ولما توالت اندحاراته ، وكثرت خسائره ، اراد الفرنسيون ان يعوضوا نكبتهم على يده ، فاثاروها حربا شعواء قاسية منذ سنة ١٨٣٠م لاحتلال الجزائر استمرت زهاء ربع قرن فلما تمكنوا منها ، اصبحت الجزائر مركزا لامتداد نفوذهم . وبعد نكبتهم في حرب السبعين في اوروبة (حرب سنة ١٨٧٠م) فرضوا الحماية على تونس في ١٢ ايار ١٨٨١م ، وعلى مراكش في ٣٠ آذار ١٩١٢م ، بعد ان قهروا دفاع هذين البلدين العربيين .

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٧٩٢ الصادر بتاريخ ٥ ايلول سنة ١٩٥٥ م .

وظلت « الاسرة العلوية » تحكم مراكش في ظل النفوذ الفرنسي المتزايد . ولما زار عميد هذه الاسرة ، سيدي محمد بن يوسف ، مدينة مراكش في عام ١٩٤٥م ، ارتفعت الاصوات والهتافات بطلب الحرية والاستقلال للمغرب . وكان المغاربة قد حاربوا الى جانب القوات الفرنسية في الحرب العالمية الثانية ، على أمل الظفر بهذا الاستقلال ، ولكن الجنرال ديغول تنكر لهذه المطالبة ، وامر باعتقال كبار الوطنيين . وتطور الخلاف فاعلن سيدي محمد بن يوسف في اخريات عام ١٩٥٢م بان ما يسعى اليه هو ان يسمح للمغاربة أن يديروا امور بلادهم بانفسهم ، اي بواسطة برلمان مغربي. وان تنشأ حكومة ديمقراطية عصرية في البلاد . ولما لم تصادف هذه الاقوال قبولا لدى الفرنسيين ، ضيقوا الخناق على المغاربة ، فهرب زعماؤهم الى القاهرة ونيويورك ، ونصبوا « الجلاوي باشا » حاكما مطلقا على البلاد ، فاعلن هذا انتهاء حكم سيدي محمد بن يوسف ، واعقب ذلك اخراجه وعائلته الى معسكر حربي ، حيث نفوا منها الى جزيرة كورسيكا ، ثم نودي بمحمد بن عرفة خليفة ، فثار المغاربة لهذا الاجراء ، واعلنوا انهم لن يرضوا بدل السلطان الشرعي ، سيدي محمد بن يوسف ، حاكما عليهم .

الاحتفال بذكرى ابعاد السلطان :

وحلت الذكرى الثانية لابعاد سيدي محمد بن يوسف في ٢٠ آب ١٩٥٥م ، فأعد الشعب المراكشي عدته للاحتفال بها ، واذا بالسلطات الفرنسية تتنكر لهذا الاستعداد، وتقرر اتخاذ اقسى التدابير لخنق حرية الشعب المغربي ، والحيلولة دون قيام اية حركة . وانفرد حزب الاستقلال المراكشي بالعمل ، فطلب الى الشعب الاضراب والتظاهر ، وهكذا تحدى المراكشيون السلطات الاستعمارية فكان لا بد من الاصطدام، وقد وقع بنتيجة ذلك عدد من القتلى والجرحى ، واتسع الاضراب فشمل كافة الانحاء ، وهاجم الوطنيون المراكز العسكرية الفرنسية وخطوط مواصلاتها ، واوقعوا باعدائهم خسائر فادحة في الارواح والاموال ، فامعن الفرنسيون في القتل والحرق ، حتى قدرت بياناتهم الرسمية عدد القتلى من الوطنيين بـ (٤٦٥) ومن الفرنسيين بسبعين قتيلا ، ثم توسعت الحركة حتى عمت ٢٥ مدينة فاشتركت الطائرات الحربية والمصفحات العسكرية لقمعها ، ولكن دون طائل ، فكان لهذه الاحداث صداها في الصحف البريطانية ، والامريكية ، والالمانية ، والروسية ، وقد نوه بعضها بضرورة اقصاء محمد بن عرفه ، واعادة سيدي محمد بن يوسف الى عرشه .

صدى الحركة في العراق :

وعقد بعض النواب العراقيين اجتماعا مختصرا استعرضوا فيه احداث المغرب العربي ، وقرروا رفع عريضة الى رئيس الوزراء ، لحمل الحكومة على التدخل، وانقاذ الشعب الشقيق من سياسة الافناء والابادة ، هذا نصها :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

منذ اكثر من شهر ، قدم فريق منا نحن ممثلي الامة من اعضاء مجلس النواب الموجودين في بغداد ، مذكرة لمقامكم يلفتون فيها نظر الحكومة الى ما تجريه السلطة الفرنسية من فظائع وفضائح يندى لها جبين الانسانية خزيا وخجلا ، في اقطار المغرب العربي ، وما ترتكبه السلطات العسكرية الفرنسية من جرائم تقشعر لهولها الابدان، ضد السكان العرب المطالبين بحقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال ، والتخلص من التحكم الاجنبي ، والظلم ، والابتزاز الذي تمارسه سلطات الاستعمار الفرنسي،خلافا لكل قاعدة انسانية او عرف دولي ، وأهبنا بالحكومة ان تتخذ ما بالوسع اتخاذه من التدابير الزجرية ، او المعاملة الانتقامية ، اما بصورة انفرادية ، او بصورة اجماعية بالتضامن مع بقية الدول العربية ، فتلقينا من نائب رئيس الوزراء وعدا قاطعا بتدخل الحكومة ، وبذلها ما بوسعها من المساعي الفردية او الاجماعية لرفع الحيف عن اخواننا عرب المغرب . وبالرغم من مضي أمد ليس بالقصير ، فلم تظهر لنا اية نتيجة من نتائج ذلك التدخل الفردي او الاجماعي ، في حين ان التعسف الفرنسي قد ازداد شدة وضراوة ، بحيث اصبح عدد القتلى يتجاوز الالوف خلال الفترة التي اعقبت مذكرتنا ، مما يشير الى عدم وجود اية مساع جدية في هذا الباب .

والآن وقد نفذ الصبر ، واشتدت سورة الظلم ، لم نجد بدا من رفع احتجاجنا هذا الى مقامكم على هذا الموقف السلبي . الذي تقفه الحكومة من مصائب اخواننا ، واحجامها عن ردع البغي الفرنسي بأية وسيلة من الوسائل الممكنة ، ونامل ان تعيروا هذه القضية المزيد من اهتمامكم لرفع هذا الظلم الصارخ وتفضلوا بقبول الاحترام .

٢٣ آب ١٩٥٥م

توفيق المختار نائب بغداد ، اسماعيل الغانم نائب بغداد ، اسماعيل صفوت نائب الموصل .

عبد الغني الدللي نائب المنتفك ، شاكر ماهر نائب بغداد ، عبد العزيز الخياط نائب الكوت (١) .

واستمرت السلطات الفرنسية في اعمال التنكيل ، لا يردعها رادع من ضمير او وجدان ، واجتمع مجلس الوزراء العراقي في جلسة خاصة ، قرر فيها رصد ربع مليون دينار لمواساة المنكوبين في مراكش ، وابرق « الهلال الاحمر العراقي » برقيات متعددة الى «عصبة الصليب الاحمر الدولي» والى «جمعية الصليب الاحمر الفرنسية في باريس » استنكر فيها الحوادث المفجعة التي تجري في شمالي افريقية ، ورجا الاسهام في التخفيف عن آلام المنكوبين ، وعقد رجال الدين اجتماعات مختلفة تدارسوا فيها الوضع في هذا القطر الشقيق ، ورفعوا في ختامها احتجاجاتهم لدى ملوك العرب على تلك الفظائع . وطيّر السادة : محمد مهدي كبه ، وكامل الجادرجي ، وفائق السامرائي ، ومحمد حديد ، ومحمد صديق شنشل الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة هذه البرقية :

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٤٢٠ الصادر بتاريخ ٢٤ آب ١٩٥٥ م .

« ان المجزرة الوحشية التي تقوم بها فرنسة في المغرب العربي ، ادمت قلوب العرب كافة . نطلب اليكم دعوة اللجنة السياسية لاتخاذ الاجراءات لمقاطعة فرنسة سياسيا ، واقتصاديا ، والسعي والعمل لعرض قضية المغرب العربي على مجلس الامن الدولي لوقف العدوان الفرنسي على شعب لا يطلب سوى حريته وممارسة حقه في تقرير مصيره ، ومساعدة المجاهدين لمواصلة جهادهم » (١) .

كما طيروا برقية ثانية الى السكرتير العام للامم المتحدة ، واخرى الى رئيس وزراء فرنسة ، يحتجون فيهما على « الاضطهاد البشع لشعب يكافح من اجل حقوقه الطبيعية في الحرية والاستقلال ضد حكم استعماري » .

تدابير الحكومة العراقية :

والمهم ان نذكر في هذا السجل : ان الحكومة الفرنسية رفضت السماح للحكومة العراقية ايصال ربع المليون دينار ، الذي تبرعت به لاسعاف المنكوبين ، مما حمل الحكومة الاخيرة على اصدار بيان مطول عن جهود العراق في هذا المضمار هذا نصه :

بيان رسمي :

ما ان تواترت الانباء عن تطور الحوادث في المغرب العربي ، التي ذهب ضحيتها الآلاف من الابرياء من سكان تلك الاقطار العزيزة ، وذلك نتيجة للاعمال العسكرية التي قامت بها السلطات العسكرية هناك ، حتى بادرت الحكومة العراقية الى اصدار مرسوم بتخصيص مبلغ ربع مليون دينار يصرف لاغاثة السكان العرب ، ممن نكبوا بتلك الحوادث الدامية ، وذلك عن طريق جمعية الهلال الاحمر العراقي ، التي قامت فورا بالاتصال بالصليب الاحمر الدولي ، والصليب الاحمر الفرنسي ، طالبة اليهما ابداء المساعدات المعتادة لتسهيل مهمة البعثة ، التي اعتزم الهلال الاحمر العراقي ايفادها الى المغرب العربي ، تحقيقا لتلك الغاية الانسانية ، على ان تقوم البعثة بمهمتها تحت اشراف الصليب الاحمر الدولي ، والصليب الاحمر الفرنسي ، والسلطات الفرنسية المحلية في المغرب العربي .

وعلى اثر ذلك قامت الحكومة باتصالات دبلوماسية بغية تسهيل مهمة الهلال الاحمر العراقي ، فاستدعى فخامة رئيس الوزراء القائم باعمال السفارة الفرنسية ببغداد ، وابلغه بان الحكومة العراقية قد اقدمت على هذه الخطوة الانسانية بدافع من شعور التعاون مع الحكومة الفرنسية ، لتخفيف الويلات عن المنكوبين ، مؤكدا له بأنها لا تحمل اي طابع سياسي ، خاصة وقد نص في صلب المرسوم ، بأن صرف المبلغ يجب ان يتم بواسطة الهلال الاحمر العراقي ، وبعد ان ابدى الهلال الاحمر العراقي استعداده للعمل تحت اشراف الصليب الاحمر الدولي ، والصليب الاحمر الفرنسي ، والسلطات الفرنسية المحلية .

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٤٢٦ الصادر بتاريخ ٢ ايلول ١٩٥٥ م .

كذلك قام وزير الخارجية بابلاغ ما تقدم الى ممثلي الحكومات العربية ، والحكومات الصديقة ، وفي مقدمتها حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة ، طالبا بذل وساطاتها لدى الحكومة الفرنسية من اجل تسهيل مهمة بعثة الهلال الاحمر العراقي.

الا ان جميع الاتصالات ، والوساطات المذكورة ، قد جاءت بعكس ما كان متوقعا . فان الصليب الاحمر الفرنسي ، والحكومة الفرنسية ، بدلا من ان يغتنما هذه الفرصة لاثبات حسن نيتهما امام الراي العام العالمي ، قد امتنعا عن قبول بعثة الهلال الاحمر العراقي ، بحجة توفر المواد الاسعافية في المغرب العربي ، واعتبار هذه الخطوة الانسانية من جانب العراق عملا سياسيا ، وان فيه تفريقا بين المنكوبين من عرب وغير عرب .

وقد ردت الجهات العراقية المختصة على ذلك بان هذه المعونة عمل انساني صرف . تتقدم به مؤسسة انسانية هي « الهلال الاحمر العراقي » تابعة لمؤسسة انسانية دولية هي « الصليب الاحمر الدولي » وتبدي استعدادها للعمل تحت اشراف هذه الاخيرة ، فضلا عن اشراف الصليب الاحمر الفرنسي ، والسلطات الفرنسية المحلية . فلا مجال بعد ذلك لاضفاء الصفة السياسية على هذه المعونة ، التي ليس في العرف الدولي ما يبرر رفضها لاي سبب كان . اما تخصيص المعونة بالمنكوبين العرب، فهو امر طبيعي لانهم هم الاغلبية الساحقة من المنكوبين ، وذلك باعتراف الصحافة الفرنسية نفسها ، ولانهم اقل موارد وامكانيات من المتضررين الآخرين . غير ان السلطات الفرنسية لا تزال مصرة على رفض دخول بعثة الهلال الاحمر العراقي الى المغرب العربي القيام بمهمتها الانسانية .

نظرا لما تقدم لا يسع الجهات العراقية المختصة الا الاعراب عن بالغ اسفها لهذا التصرف من جانب الحكومة الفرنسية والصليب الاحمر الفرنسي ، وهي اذ توالي جهودها عن طريق الصليب الاحمر الدولي لايصال المعونة الى مستحقيها ، تهيب بالضمير العالمي ان ينتبه الى خطورة هذه السابقة في عرقلة تحقيق الاهداف الانسانية لجمعيات الصليب الاحمر ، والهلال الاحمر الدولية .

وان الحكومة العراقية على كل حال لتأمل مخلصة ان تستطيع الحكومة الفرنسية ، والصليب الاحمر الفرنسي ، في وقت قريب اعادة النظر في موقفهما ، وتيسير دخول بعثة الهلال الاحمر العراقي الى بلاد المغرب العربي للقيام بمهمتها الانسانية (١) .

وكيل م. التوجيه والاذاعة العام : مدحت الجادر

مفاجاة سارة :

وقد اتضح للحكومة الفرنسية – وكان براسها اذ ذاك منديس فرانس – ان

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٤٣٩ الصادر بتاريخ ٨ ايلول سنة ١٩٥٥ م .

القضية المراكشية لن تحل بالحديد والنار ، وانه لا بد من ايجاد مخرج للكرامة ، فأسرّت الى السلطان الذي نصبته على كراهة من الشعب المغربي ، ان يتنازل عن العرش حقنا للدماء ، وحفاظا على الهيبة ، فانصاع السيد محمد بن عرفة الى هذا النداء ، واعرب عن استعداده للتخلي عن الحكم ، شريطة الا يعود السلطان الشرعي سيدي محمد بن يوسف الى العرش ، فقبلت الحكومة شرطه ، وجاءت بابن يوسف من « كورسيكا » الى « باريس » ، فهلل المغاربة لانتهاء هذه الازمة ، وصاروا يلاحقون عودة السلطان المبعد الى عرش آبائه واجداده .

وكانت عودة سيدي محمد بن يوسف من منفاه الى العاصمة الفرنسية فاتحة عهد جديد للعرب عامة ، والمراكشيين خاصة ، فقد اجمعت الكلمة على وجوب عودته الى عرشه في الرباط دون اي تأخير ، وانهالت برقيات التهاني عليه ، وهو في باريس ، تبارك له جهاده ، وتستحثه على العودة الى مسقط راسه ، مهما كلفه الامر ، واسرّت الحكومتان : الامريكية والانكليزية الى حليفتهما فرنسة بان لا تقف سبيل عثرة في تحقيق اماني المغاربة ، مع المحافظة على المصالح الفرنسية في هذا الجزء من العالم العربي ، فكان ان عاد الملك الشرعي الى عرشه المغتصب ، فقرر مجلس النواب العراقي ان يبرق رئيس المجلس البرقية الآتية الى :

جلالة السلطان سيد محمد بن يوسف ـ الرباط

كان مجلس النواب العراقي ، ولا يزال ، يتتبع باهتمام بالغ نضال الشعب المراكشي الشقيق ، لنيل حريته واستقلاله برعاية جلالتكم . فباسمي واسم مجلس النواب اقدم اخلص التهاني بعودة جلالتكم الى العرش ، سائلا المولى ان يمن على الشعب المراكشي بما يصبو اليه من عز ومجد ، وتحقيق امانيه الوطنية تحت ظل جلالتكم .

عبد الوهاب مرجان : رئيس مجلس النواب

وقد رد الملك المغربي على هذه البرقية بهذا الجواب :

عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ـ بغداد

نشكر مجلس النواب على عواطفه النبيلة ، وتمنياته الطيبة التي اظهرها لنا بمناصرته لعودتنا الى العرش ، كما نشكر له مناصرته للشعب المراكشي في ظروف محنته . فباسمنا ، وباسم شعبنا نرفع الى المجلس العراقي أطيب تحياتنا ، ولرئيسه السيد عبد الوهاب مرجان اجمل تقديرنا ، ونتمنى للامة العراقية الشقيقة تحقيق كمال امانيها ، وهي رافلة في حلل العز والرفاهية ، في ظل مليكها المحبوب اخينا فيصل حفظه الله .

محمد بن يوسف

استقلال مراكش :

تطورت الامور تطورا سريعا بعد عودة الملك المغربي الى عرشه الشرعي في ١٦

تشرين الثاني ١٩٥٥م ، واعلانه انه سيكون دولة دستورية مستقلة ترتبط بجامعة الدول العربية . فقد حققت الايام هذه الاحلام بسرعة ، واعلن استقلال مراكش دولة مستقلة في نيسان ١٩٥٦م ، فقرر مجلس الوزراء العراقي في العاشر من هذا الشهر الاعتراف باستقلال مراكش ، وطير الملك فيصل الثاني الى الملك المراكشي هذه البرقية :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد بن يوسف ـ الرباط

يسرني جدا ، بمناسبة اعلان استقلال المملكة المراكشية ، ان انتهز الفرصة لاعرب لجلالتكم عن تهاني القلبية الصادقة ، وتمنياتي الطيبة لسعادة وصحة جلالتكم. راجيا ان ينعم الشعب المراكشي الشقيق بالعزة والسؤدد والمجد ، كما ارجو الله ان يحقق لشعبينا تعاونا وثيقا يعود نفعه على وحدة الامة العربية .

فيصل

وفيما يلي جواب الملك المغربي الى :

صاحب الجلالة الملك فيصل ملك العراق ـ بغداد

نشكر لجلالتكم مخلصين تهانيكم الصادقة ، وتمنياتكم الطيبة لنا ولشعبنا ، بمناسبة استقلال وطننا وتوحيده ، كما ندعو الله ان يديم على الشعب العراقي الشقيق الهناء والرفاهية ، وان يجعل من عهدكم عهد عظمة وازدهار ، راجين منه تعالى ان يحقق ما نوده من تعاون بين الامم العربية ، وما نتمناه لها من عز وكرامة .

محمد الخامس

مصفى النفط في الدورة

كانت فكرة تشييد مصفى حكومي لسد حاجات الاستهلاك المحلي من منتوجات النفط ، قد استقرت في الاذهان منذ ربع قرن ، وكان الملك فيصل الاول في طليعة الداعين الى هذا المشروع . ففي ٢١ تموز ١٩٣٢م وجه رئيس الديوان الملكي كتابا الى رئيس الوزراء ، يعرب فيه عن رغبة الملك في اتخاذ التدابير المقتضاة لانشاء مصفى حكومي في بغداد ، بحسب امتيازات النفط المعطاة الى الشركات المستغلة لهذه المادة ؛ ولكن الضائقة المالية التي كانت البلاد تنوء تحت وطاتها ، حالت دون اتخاذ اية خطوة لتحقيق هذه الرغبة .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م ، بعثت هذه الفكرة من مرقدها، وبذلت بعض المساعي الحميدة لتحقيقها ، ولكن الضائقة الاقتصادية كانت لا تزال آخذة بالخناق . حتى اذا جاءت « الوزارة السعيدية العاشرة » الى دست الحكم في السادس من كانون الثاني عام ١٩٤٩م ، استأنفت المفاوضات لتعديل الامتيازات ، وحققت زيادات ملموسة في ايرادات العراق من نفطه العظيم ؛ فتقرر الشروع في

تنفيذ فكرة مصفى النفط في الدورة « جنوب بغداد » فورا . وقد لوحظت الاعتبارات الاقتصادية في اختيار « الدورة » محلا لانشاء المصفى فكان من هذه الاعتبارات تمركز الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط في مدينة بغداد وضواحيها ، اذ ان اكثر من ٤٠ ٪ من هذه المنتجات تستهلك في هذه المنطقة .

وقد شيد المصفى بأيد عراقية تحت اشراف مهندسين استقدموا من انكلترا ، وامريكا . واقتضت عملية وضع الاسس لوحدات التصفية ، والمعامل الخاصة بها ، استخدام نحو اربعة آلاف عامل . ويجهز النفط لهذا المصفى من حقول النفط في كركوك ، التي تبعد عنه حوالي ١٨٠ ميلا ، بواسطة خط من الانابيب قطره (١٢) انجا لنقل النفط من محطة الضخ في « بيجي » الى « الدورة » واتخذت تدابير كهربائية خاصة لحماية هذا الخط من التآكل والصدأ . وبطلب من الحكومة ، قامت « شركة النفط العراقية » بمد الانابيب على حساب «مصلحة المصافي الحكومية» فادت مساعدة ثمينة ، ووفرت وقتا كبيرا . واتخذت الحيطة اللازمة في « مصفى الدورة » لمكافحة اي حريق قد يقع ـ لا سمح الله ـ كما اعدت سيارة ، ، وساحبة لنقل مواد مكافحة الحريق الموضوعة في محطة الاطفاء الرئيسية ، كما انشئت محطات مراكز اطفاء اضافية وضعت في جميع ارجاء المصفى ، وخزنت بجوارها مواد المكافحة اللازمة .

وقد جرت حفلة افتتاح « مصفى الدورة » في بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٥م ، وحضر حفلة الافتتاح الملك فيصل الثاني ، وولي عهده ، ورئيس وزرائه ، وسائر الاعيان والنواب ، والوزراء والمديرون العامون ، وكبار الموظفين ، ولفيف من المهندسين الاجانب ، الذين استقدموا خصيصا لتدشين هذا المصفى العظيم ، والقى وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي خطبة شرح فيها الادوار التي مر هذا المشروع فيها ، والعراقيل التي صادفها في سبيل انجاحه ، والجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيقه ، والكلفة التي استلزمها المشروع ، فقوبلت حفلة تدشين المصفى بارتياح كبير في الاوساط العراقية كافة .

حوادث واخبار منوعة

١ ـ اصدرت وزارة الداخلية امرا بأن تجري الانتخابات الجديدة لمجلس النواب المقبل في اليوم الثاني عشر من شهر ايلول ١٩٥٤م .

٢ ـ حدثت فيضانات مؤسفة في المنطقة الشمالية من ايران في اواخر شهر آب ، اودت بحياة الكثير من الايرانيين ، فتبودلت برقيات التآسي بين الملك فيصل الثاني وشاهنشاه ايران ، وبين رئيسي الوزارتين في القطرين المتجاورين .

٣ ـ قررت وزارة الداخلية في ١٤ آب ١٩٥٤م الغاء امتياز خمس عشرة جريدة ومجلة تصدر في بغداد بين ادبية وسياسية .

٤ ـ وقرر مجلس الوزراء في ٢٩ آب تعطيل ثماني عشرة جريدة سياسية لمدة سنة كاملة ، كما قرر في ٢٣ ايلول تعطيل تسع عشرة جريدة اخرى لمدة سنة ايضا .

٥ ـ كان الدكتور الجمالي يصطاف في لبنان ، فاستدعته وزارة الخارجية الى بغداد في الرابع من ايلول ، ليراس الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي تعقد في القاهرة في الثامن من هذا الشهر ، على ان يذهب من هناك الى امريكا لتمثيل العراق في الهيئة العامة لجمعية الامم المتحدة . وقد غادر بغداد في السادس من الشهر للقيام بهذين الواجبين .

٦ ـ هتفت بعض العناصر اليسارية هتافات معادية للوزارة القائمة في بعض دور السينما مساء العاشر من شهر ايلول ، فاعتقلت الشرطة عددا كبيرا من رواد السينما ، وقدمتهم الى المحاكمة بتهمة الاخلال بأمن الدولة . وقد تكررت هذه الهتافات في امسيات متعددة .

٧ ـ سافر وزير الداخلية سعيد قزاز الى طهران في ٣٠ ايلول ، لبحث قضايا الحدود بين البلدين المجاورين ، وانتهز الفرصة فباحث المسؤولين الايرانيين في امور مكافحة الشيوعية في بلاد الطرفين ، وعاد الى بغداد في ٧ تشرين الاول . وقد تولى وزير المعارف خليل كنه منصب وزارة الداخلية بالوكالة اثناء غيابه .

٨ ـ شنت الوزارات المختلفة حملات واسعة من التطهير في دواوين الدولة شملت المرتشين ، والفاسقين ، والعاجزين ، وبعض الخصوم السياسيين ، ولم تشمل الاصحاب والمقربين ، والآل والمحسوبين .

٩ ـ اقامت الحكومة البريطانية معرضا تجاريا فخما لها في جانب الكرخ من بغداد في الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٥٤م ، عرضت فيه انواعا مختلفة من السيارات ، ومكائن الطائرات ، والقطارات ، والآلات الحارثة ، وغيرها من المنتجات البريطانية ، وبضمنها محطة تلفزيون متوسطة الحجم . وقد افتتح الملك المعرض بنفسه ، وحضر حفلة الافتتاح وكيل وزير الخارجية البريطانية ، مع لفيف من رجال المال والصناعة الذين جاءوا من لندن لهذا الغرض ، فدام المعرض شهرا كاملا ، ثم ابتاعت الحكومة العراقية اجهزة التلفزيون المعروضة ، واسست محطة لها في بغداد . فكانت اول محطة تلفزيون في الشرق الاوسط .

١٠ ـ وصلت الى بغداد في ٢٤ تشرين الاول بعثة بريطانية برئاسة المستر لو وزير الدولة البريطاني ، ومعه رئيس اتحاد الصناعات البريطانية ، وبعض الاختصاصيين من وزارة التجارة، لبحث العلاقات المالية، والاقتصادية ، بين بريطانيا والعراق . فتالف وفد عراقي مفاوض قوامه وزير المالية ضياء جعفر ، ومحافظ البنك المركزي عبد الاله حافظ، وعدد من موظفي المصارف، وقد تناولت المفاوضات مستقبل الصادرات البريطانية الى العراق ، ووضع المقاولين البريطانيين فيه ، ومستقبل العملة الاسترلينية ، وتخفيض الرسوم المفروضة على السلع البريطانية ، وعلى التمور العراقية المصدرة الى انكلترا .

١١ ـ عقد المؤتمر الدائم لغرف التجارة العربية اجتماعه في بغداد في ٢٢ تشرين الاول فدام الى يوم ٢٦ من هذا الشهر وحضرته وفود تمثل معظم البلاد العربية .

١٢ – وصل الى بغداد في ٢٦ تشرين الاول ، الوزير البريطاني السابق اللورد سولتر ، لاكمال دراساته عن المشروعات الانشائية لمجلس الاعمار .

١٣ – عقد رئيس الوزراء مؤتمرا لمتصرفي الالوية الاربعة عشر في بغداد في ٢٧ تشرين الاول ، للمداولة في امور الالوية العامة ، ووجوب خلق المشروعات والاعمال لتشغيل الايدي العاطلة ، والاكثار من مشروعات الماء والكهرباء في المدن والقصبات .

١٤ – فجع شاهنشاه ايران في الثالث من تشرين الثاني ، بسقوط الطائرة التي كانت تقل أخاه وولي عهده الامير علي رضا ، على بعد اربعين ميلا من طهران شمالا ، فتبودلت برقيات التعازي بين الملك فيصل الثاني والشاه ، وبين رئيسي الوزارتين في بغداد وطهران .

١٥ – وصلت الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني ، بعثة تجارية المانية لمفاوضة الجهات العراقية في الامور المالية ، والاقتصادية ، التي تهم البلدين فقابلت وزيري الخارجية والاقتصاد ، واصغت الى تأكيدهما رغبة العراق في توطيد اواصر التعاون الاقتصادي بين العراق والمانية . وبعد ان زارت البعثة بعض الآثار العتيقة والمتاحف التاريخية ، غادرت العراق لاستكمال مباحثاتها في بلدان اخرى .

١٦ – هرب من سجن الشيوعيين في بعقوبا في اليوم الخامس من شهر تشرين الثاني ، احد عشر محجورا بواسطة نفق مستدير حفر عبر ثلاثة جدران تحت الارض، فكان ثاني حادث يقع للسجناء المحجورين في هذا السجن الخاص .

١٧ – قامت ست قاذفات بريطانية من طراز كامبيرا بعرض جوي في سماء بغداد صباح اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني وفي مسائه ، ووصل الى بغداد في الحادي والعشرين من هذا الشهر رئيس اركان الجيش البريطاني في زيارة استغرقت يومين زار خلالها هيئة النيابة ، وبعض الشخصيات العسكرية .

١٨ – عقد في بغداد في ٢٠ تشرين الثاني، مؤتمر المراعي لبلدان الشرق الاوسط، الذي نظمته مؤسسة التغذية والزراعة العالمية ، وحضره كبار الاختصاصيين العالميين، الذين يمثلون سبع عشرة دولة ، فضلا عن مؤسسات اليونسكو ، وقد تفقد اعضاء الوفود الالوية الشمالية الاربعة لدراسة احوال الحقول التجريبية ، والغابات ، ومشاتلها ، والمراعي الطبيعية ، والمناطق ذات العلاقة بها من جبلية ، في «بكره جو » واطراف السليمانية ، وصلاح الدين ، وسنجار وغيرها . وفي أول كانون الاول انجز المؤتمر اعماله وشرع المؤتمرون في العودة الى بلادهم .

١٩ – وصلت الى بغداد في ١٨ تشرين الثاني ، بعثة تجارية ايتالية يراسها رئيس لجنة الامور الخارجية في مجلس النواب الايتالي ، وتضم ٢٤ عضوا ، فاجرت محادثات خاصة لتحسين العلاقات التجارية بين العراق وايتالية ، وكانت هذه البعثة قد زارت بعض عواصم البلدان العربية لهذا الغرض .

٢٠ ـ صدرت ارادة ملكيــة في ٣ كانون الاول بتعيين السادة : عمر نظمــي ، وعبد القادر باش اعيان ، وخيون العبيد ، اعضاء في مجلس الاعيان .

٢١ ـ نفذت حكومة الثورة في مصر حكم الاعــدام في الرابع من كانون الاول في ستة من الاخوان المسلمين ، ادينوا بتهمة التآمر على حياة الرئيس جمال عبد الناصر وحكومته ، فقامت مظاهرات صاخبة في بغــداد ، سبقتها التماسات فاشلة لتبــديل عقوبة الاعدام الى السجن .

٢٢ ـ سافر وفد اقتصادي الى القاهرة في ١٠ كانون الاول ، لحضور اجتمــاع وزراء المال ، والاقتصاد ، في الدول العربية . وقد رأس الوفد العراقي وزير الاقتصاد نديم الباجهجي ، فناب منابه وزير المالية ضياء جعفر ، وعاد هو الى العراق في ١٨ من هذا الشــهر .

٢٣ ـ وقعت في السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٤م اتفاقية تأسيس مصلحة جوية بين العراق وهولندا .

٢٤ ـ وصلت الى بغداد في ١٩٥٤/١٢/١٨م ، بعثة تجاريــة هنديــة برئاسة الدكتور « برلا » كانت قد زارت من قبل موانيء خليج البصرة ، وقد اجتمعت في بغداد برئيس الوزراء ، ثم بوزيري الخارجيــة والاقتصاد ، ثم بوزير الماليــة ؛ ثم بمحافظ البنك المركزي ، وبعد ان اجرت مفاوضات ناجحة ، سافرت الى ايران للغاية نفسـها .

٢٥ ـ توفي في عمان في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٤م الشريف شرف الذي تولى منصب الوصاية على عرش العراق ، بعد عزل الامير عبد الاله في حوادث نيسان وايار ١٩٤١م.

٢٦ ـ بينما كان القطار يمر تحت جسر الدورة ، على مسافة بضعة كيلومترات من بغداد جنوبا ، في ٢٤ كانون الاول ، ارتطمت احدى الرافعات المنتصبة فوق احدى العربات بسقف الجسر المذكور ، فمالت العربة على عربتين مجاورتين ، واسفر الحادث عن مقتل ثلاثة وجرح ستة من الركاب .

٢٧ ـ سافر وزير الخارجيــة موسى الشابندر الى لبنان للاستشفــاء في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٥م ، فناب منابه الوزير بلا وزارة برهان الدين باش اعيان .

٢٨ ـ زار الملك حسين ملك الاردن بغداد زيارة خاطفة في ١٤ شباط ، فاجتمع بأركان السياسة العراقية لمعرفة أسرار الحلف التركي ـ العراقي ، وعاد الى عمــان بعد ثلاثة ايام .

٢٩ ـ وقعت اتفاقية ثقافية بين العراق واسبانيــة في الرابــع عشر من شهــر شباط ١٩٥٥م .

٣٠ ـ وصل الى بغداد في ٢٦ شباط ، الاميرال « جون هوارد » القائــد الاعلى للقوات البحرية الامريكية في المحيطين : الاطلسي والمتوسط في زيارة استغرقت يومين، درس خلالهما المساعدة العسكرية الامريكية للعراق ، ومدى افادة جيشه منها ، واتصل ببعض الشخصيات .

٣١ – عقدت خطبة الملك حسين ملك الاردن على الاميرة دينا عبد الحميد في آذار ١٩٥٥م ، فتبودلت برقيات التهاني التقليدية بين ملكي العراق والاردن .

٣٢ – وصلت الى بغداد في ١٨ آذار ، بعثة باكستانية صناعية برئاسة السيد شولمان فاروق رئيس مجلس اتحاد الصناعات الباكستانية ، للاشتراك في محادثات اقتصادية مع غرفة تجارة بغداد ، وبعد ان قضت في العراق ستة ايام زارت خلالها المراقد المقدسة ، سافرت الى طهران .

٣٣ – سافر الملك فيصل الى عمان في ٢٨ آذار ، في زيارة خاصة استغرقت ثلاثة ايام ، فناب منابه ولي عهده الامير عبد الاله . ثم سافر وولي عهده اليها في ١٧ نيسان للاحتفال بزفاف الملك حسين على عروسه دينا ، فقامت مقامه هيئة نيابة مؤلفة من السادة : محمد الصدر ، وصالح جبر ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة . واربعتهم من رؤساء الوزارات السابقين ، وقد عاد فيصل الى عاصمة ملكه في يوم ٢١ نيسان ، وعاد بعده عبد الاله بعد ان عرج على لبنان .

٣٤ – سافر الى انقره في ١٥ نيسان ١٩٥٥م ، وفد برلماني يضم ٢١ عينا ، ونائبا ، تلبية لدعوة وجهت من قبل رئيس المجلس الوطني التركي الكبير ، الى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب في العراق ، فلبث الوفد في تركية اسبوعين ، زار خلالهما امهات المدن التركية ، واشهر آثارها التاريخية ، وعاد الى العراق في ٣٠ نيسان .

٣٥ – وصلت الى بغداد في يوم ١٥ نيسان ، بعثة فرنسية اقتصادية كانت تقوم بجولة في ربوع الشرق ، فقابلت عددا من الوزراء ، واجرت محادثات اقتصادية نافعة مع بعض المؤسسات ثم غادرت العراق في ٢٤ من الشهر المذكور .

٣٦ – سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى لندن في ١٨ نيسان ، ومعه حفيداه لادخالهما في المدارس البريطانية ، وانتهز هذه الفرصة فاجتمع برئيس وزراء بريطانيا ، وبوزير الخارجية ، واجرى معهما بعض المحادثات حول الشرق الاوسط ؛ ثم عاد الى العراق فبلغ بغداد في الثلاثين من نيسان .

٣٧ – وصلت بعثة يابانية اقتصادية الى بغداد في ٢٤ نيسان ، وهي تمثل صناعة الورق في طوكيو ، فاجتمعت بوزير الاقتصاد ، وبلفيف من التجار ، ودرست مقدار ما يستهلكه العراق من الورق سنويا ، وما يمكن ان يصدّره العراق الى اليابان، ثم تابعت سفرها الى اقطار اخرى .

٣٨ – انتهز الملك حسين ملك الاردن فرصة عيد الفطر ، فطار وعروسه الى الموصل في ٢٣ ايار ، وامضى ثلاثة ايام في ضيافة الملك فيصل في مصيف سرسنك .

٣٩ – سافر وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي الى بيروت في ٢٧ ايار ، على راس وفد عراقي لحضور اجتماع الهيئة الاقتصادية لدول الشرق الاوسط ، وعاد الى بغداد في آخر هذا الشهر ، وقد تولى الوزير بلا وزارة عبد المجيد محمود وكالة وزارة الاقتصاد ، مدة غياب الوزير الباجه‌جي .

٤٠ ـ على اثر شروع مصفى النفط في الدورة ببغداد في انتاج النفط ، وتوزيعه وتزويد مضخات البنزين به لعرضه على الجمهور ، اقرت وزارة الاقتصاد في ٢٥ حزيران اقتراحا تقدم به المسؤولون عن انتاج النفط ، يقضي ببيع النفط ومنتجاته بسعر واحد في انحاء العراق كافة ، بعد ان كانت اسعاره تختلف باختلاف هذه الانحاء.

٤١ ـ كان مجلس النواب قرر في جلسته المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٥م اضافة ثماني نيابات جديدة الى الـ (١٣٥) نيابة في مجلس النواب ، بموجب قوائم النفوس الجديدة ، فقرر وزير الداخلية في ١٣ ايار من هذه السنة تعيين يوم ٨ حزيران موعدا لاجراء الانتخابات اللازمة لهذه النيابات الجديدة . وقد فاز خمسة نواب بالتزكية في اليوم المذكور ، وحصل الثلاثة الآخرون على اكثرية الاصوات ، وكلهم من مؤيدي الحكومة .

٤٢ ـ بناء على رداءة موسم الحبوب الماشية ، وقلة حاصلها في ربيع ١٩٥٥م، قررت الحكومة استيراد اربعين الف طن من الحنطة من استراليا لتامين قوت الشعب، فصدر نظام بالغاء رسم الوارد الكمركي على الحنطة المستوردة من الخارج لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٢٦ حزيران ١٩٥٥م .

٤٣ ـ قام وزير المعارف خليل كنه بوكالة وزارة الصحة في تموز ، بناء على غياب وزير الصحة الدكتور محمد حسن سلمان عن العراق .

٤٤ ـ شب حريق هائل في انابيب شركة نفط كركوك ، على مسافة ثلاثين كيلومترا من كركوك غربا ، في السادس من شهر تموز ١٩٥٥م ، فادى ذلك الى وقف عمليات الضخ وقلة التصدير بضعة ايام ، وبعد جهود مضنية وخسائر كبيرة ، تغلبت الشركة على الحريق فأخمدته .

٤٥ ـ انعقد مؤتمر عراقي ـ تركي في « زاخو » شمالي العراق في ١٦ تموز لحسم قضايا الحدود التي تقع عادة عند الحدود بين العراق وتركية في كل عام . وقد زار الوفد التركي في هذا المؤتمر مدينة الموصل ، وتفقد معالمها التاريخية ، وآثارها العتيقة ، فكان موضع الاجلال والاحترام .

٤٦ ـ مر بمطار بغداد في ١٩ تموز الدكتور احمد سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية في طريقه الى القاهرة ، فالديار المقدسة ، فاستقبل استقبالا فخما ، وتحدث الى نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان طويلا . وبعد ان تناول الغداء في مطعم المطار ، تابع السفر .

٤٧ ـ ومرت ببغداد في ٢٠ تموز بعثة برمية يراسها وزير العدل في بورما في طريقا الى المملكة العربية السعودية لاداء فريضة الحج ، فلبثت في العاصمة العراقية يومين كاملين كانت خلالهما موضع تكريم الحكومة وضيافتها .

٤٨ ـ اعلن في ٢٣ تموز انضمام العراق الى اتفاقية الاتحاد الدولي للتعرفة الجمركية الموقع عليها في بروكسل في ٥ تموز ١٨٩٠م مع بروتوكولاتها .

٤٩ — سافر السيد احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء الى اوروبا للاستشفاء في الخامس من آب ١٩٥٥م .

٥٠ — وصل الى بغداد بطريق الجو في ٧ آب ، الامير سعيد بن تيمور قادما من لندن ، فاستقبل استقبالا رسميا ، وبقي بضيافة الحكومة ثلاثة ايام كان خلالها موضع التقدير .

٥١ — سافر الدكتور نديم الباجهجي وزير الاقتصاد على راس وفد الى تركية في العاشر من آب لاجراء مباحثات مع المسؤولين الاتراك تتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع التجارة بين البلدين فناب منابه عبد المجيد محمود الوزير بلا وزارة وعاد الباجه جي الى بغداد في الرابع عشر من هذا الشهر .

٥٢ — سافر وزير الداخلية سعيد قزاز الى تركية في ١١ آب ، ومعه مدير التحقيقات الجنائية بهجت عطية ، لمباحثة رجال الامن هناك حول مكافحة الآراء الهدامة ، والمبادىء الوافدة ، فناب منابه وزير المواصلات صالح صائب الجبوري . ومن تركية تابع القزاز السفر الى هلسنكي لحضور المؤتمر البرلماني الدولي هناك ، ضمن الوفد العراقي الذي راسه وزير المعارف خليل كنه الى المؤتمر المذكور ، ثم عاد الى بغداد في الخامس من ايلول . اما خليل كنه فقد عاد الى بغداد في السابع منه .

٥٣ — سافر وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجهجي الى لندن في أول ايلول ، لاجراء مباحثات مع شركة نفط العراق حول القضايا المعلقة ، فناب منابه عبد المجيد محمود الوزير بلا وزارة .

٥٤ — وسافر الدكتور ضياء جعفر وزير المالية الى تركية في الثامن من ايلول ١٩٥٥م ، على راس وفد لحضور مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي المنعقد في اسطنبول في الشهر المذكور ، ومن هناك سافر الى لندن في المهمة الملمع اليها في هامش هذه الصفحة (١) ، فناب منابه وزير المعارف خليل كنه .

---

(١) عاد وزير المالية الدكتور ضياء جعفر الى بغداد في ٢٥ — ١٠ — ١٩٥٥ م وصرح بما يلي :

« تنفيذا للسياسة النقدية التي وضعها البروفسور أفرسن ، وقانون تعديل قانون العملة العراقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧ م ، وبموجب الفقرة الاولى من المادة الخامسة التي توجب ان يكون احتياط العملة مكونا من ثلاثين بالمئة سندات الحكومة العراقية، وسبعين بالمئة ذهبا وعملة اجنبية، وبعد استشارة البروفسور أفرسن ، ونظرا لقرار الحكومة بتنفيذ السياسة النقدية ووعدها في المجلس النيابي ، توجهنا الى لندن مركز المنطقة الاسترلينية للمداولة حول الموضوع ، وقد تم الاتفاق على ما يلي :

أولا — تمكين الحكومة العراقية من شراء ذهب بواسطة العملة الاسترلينية بمبلغ خمسة ملايين دينار على دفعتين السنة الاولى ثلاثة ملايين والثانية مليونا دينار ، وهذا المبلغ هو ما كان مقررا طلبه بالفعل ، وتجري الترتيبات بين المصرف الوطني وبنك انكلترا لشراء هذه الكميات وجلبها وخزنها في العراق .

ثانيا — ستوضع تحت تصرف الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لدفعها الى صندوق النقد الدولي في الدولار عند الطلب ، وهذا المبلغ يكون مليوني دينار .

ثالثا — ان الحكومة البريطانية مستعدة للمحادثات في اي وقت تشاء فيه الحكومة العراقية حول زيادة رصيد التشغيل ، والذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٥٢ م عندما كنت رئيس الوفد العراقي المالي على ان يكون مليوني دينار بالدولار » اهـ .

(جريدة « الشعب » العدد ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٥ م)

٥٥ ــ ندبت الوزارة القائمة الدكتور محمد فاضل الجمالي ، والعين عباس مهدي ، واحد موظفي وزارة الخارجية ، لتمثيل العراق في اجتماعات الجمعية العمومية للامم المتحدة ، فسافر هؤلاء الى نيويورك في العاشر من ايلول ١٩٥٥م .

٥٦ ــ حدثت ثورة في الارجنتين في ايلول ١٩٥٥م، اطاحت بالرئيس «بيرون»، فاعترف العراق بحكومة الارجنتين الجديدة في ٢٦ من هذا الشهر .

٥٧ ــ سافر وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان الى القاهرة في اول تشرين الاول ، على راس وفد عراقي لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية فناب منابه رئيس الوزراء نوري السعيد ، وعاد الى بغداد في ٢٢ من الشهر المذكور.

٥٨ ــ عقد اجتماع في مصيف صلاح الدين لمعالجة مشكلات الارض في الثاني من تشرين الاول ١٩٥٥م ، حضره ممثلون عن تركية، وايران ، والافغان، وباكستان، والحبشة ، مضافا الى ممثلي الدول العربية . وقد نظمت هذا الاجتماع الحكومة العراقية ، بالاشتراك مع منظمة الطعام والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ومع النقطة الرابعة ، ودام ثلاثة اسابيع حيث انبثقت منه دورة تدريبية لمدة عشرة اسابيع .

٥٩ ــ وصل الى بغداد في اليوم الثاني من شهر تشرين الاول ، الشيخ صقر ابن سليمان القاسمي حاكم شارجه فلبث فيها اياما بضيافة الحكومة .

٦٠ ــ سافر وزير المعارف خليل كنه الى انقره في ٢٧ تشرين الاول ، بدعوة من الحكومة التركية لزيارة معاهدها ، فناب منابه وزير المالية ضياء جعفر ، وعاد الى بغداد في الثامن من تشرين الثاني .

٦١ ــ وصل الى بغداد في ٢ تشرين الثاني وفد برلماني امريكي قوامه سبعة نواب ، يمثلون لجنة الشؤون الخارجية في مجلسهم النيابي ، في جولة في الشرق الاوسط ، وجنوب آسيا ، لدراسة بعض الامور المتعلقة بالعلاقات الامريكية ، ومنهاج المساعدات ، فاستضافتهم الحكومة حتى تاريخ مواصلة سفرهم الى طهران .

٦٢ ــ وصلت الى بغداد في الاسبوع الاول من شهر تشرين الثاني ١٩٥٥ م ، وفود عسكرية من سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، والسودان ، واليمن ، وتركية ، وايران ، للاطلاع على المناورات التي اجراها الجيش العراقي بالاعتدة الحية في اطراف السليمانية ، وقد سافر الملك فيصل الى منطقة المناورات في الثالث من هذا الشهر ، وسافر بعده بيومين الامير عبد الاله ، ورئيس الوزراء نوري السعيد ، وقد استمر التدريب اسبوعا كاملا .

٦٣ ــ عقد في بغداد في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، مؤتمر للمهندسين العرب افتتحه الملك فيصل الثاني ، وحضره ممثلون عن المهندسين العرب في سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، وجامعة الدول العربية ، وقد اتخذ المؤتمر قرارات تتعلق بامور الري ، والصرف ، وتخزين الماء ، وتنمية الانتاج الزراعي ، وتنسيق سياسة التصنيع .

٦٤ ـ اتجهت النية الى تزويج الملك فيصل الثاني ، بعد تسلمه السلطات الدستورية في الثاني من ايار ١٩٥٣م ، وكانت لجلالة سلطان مراكش ، سيدي محمد بن يوسف ، فتاة بارعة في الجمال والكمال ، تبسمى الاميرة عائشة ، فانتهز الامير عبد الاله فرصة عودة السلطان المشار اليه من منفاه ، فسافر الى باريس في الخامس عشر من تشرين الثاني لتهنئة السلطان بعودته في الظاهر ، وليخطب الاميرة عائشة للملك فيصل فاخفق في مسعاه . وسنعود الى بحث هذا الموضوع اثناء التحدث عن « الوزارة الايوبية الثالثة » في الجزء العاشر من هذا الكتاب .

٦٥ ـ صدرت الارادة الملكية في ١٤ تشرين الثاني بتعيين السادة : توفيق السويدي ، ومصطفى العمري ، وعبد الهادي الجلبي ، وعلي الشرقي ، وعبد الجبار التكرلي ، وجمال بابان ، اعضاء في مجلس الاعيان ، وكانت عينياتهم قد انتهت فتجددت الا التكرلي فقد عين لاول مرة .

٦٦ ـ وصل الى بغداد في العاشر من كانون الاول ، وفد بريطاني يضم عضوا واحدا من مجلس اللوردات ، وخمسة من اعضاء مجلس العموم البريطاني « وكلهم من حزبي العمال والمحافظين » في زيارة للبرلمان العراقي تستغرق تسعة ايام ، وذلك تلبية لدعوة وجهها رئيسا مجلسي الاعيان والنواب في العراق ، فزار الوفد منشآت النفط في البصرة ، والدورة ، وكركوك ، والموصل ، كما زار الآثار القديمة في اور ، وبابل ، وبعض المشاريع الكبرى كسدة الهندية ، ومشروعي الثرثار ، والحبانية ، واقيمت على شرفه مآدب مختلفة .

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٥٥م زار الوفد مجلس النواب فاعلن رئيس المجلس نبأ هذه الزيارة وقال :

« سادتي ! يحل في مجلسنا الآن، وفي زيارة لبلادنا ، عضو من مجلس اللوردات، وخمسة من نواب مجلس العموم البريطاني ، الذين يمثلون امة هي من اعرق امم العالم في النظام الديمقراطي البرلماني ، وذلك بدعوة من مجلس الامة . فباسمكم ارحب بهم اجمل ترحيب ، متمنيا لهم حسن الاقامة ، مقرونة باطيب التمنيات .. ان الروابط التي تربط بين بريطانية والعراق كثيرة ، مبعثها المصالح المشتركة المتبادلة ، ولا يمكن لتلك الروابط ان تنمو وتنشط ، ما لم يصحبها شعور متقابل ، وتعاون مستمر في حل جميع المشاكل التي تواجهها هذه البلاد ، وفي مقدمتها قضية العرب الكبرى في البلاد القدسة ، والتي يضعها العرب عامة نصب اعينهم في كل زمان ومكان ، وان الحكومات العربية كانت ولا تزال محبة للسلم ، وقد اظهرت هذه الرغبة في كل المناسبات ، ومن ابرزها موقفها في مؤتمر باندونغ ، والقرارات التي اتخذها هذا المؤتمر لتنفيذ مقررات هيئة الامم المتحدة في قضية فلسطين » (١) .
ولم يرد الوفد البريطاني باية كلمة .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥/١٩٥٦م ص ١٢ ـ ١٣ .

اسقاط الجنسية العراقية

جدت دوائر الامن في البحث عن الشيوعيين ، وتقديمهم الى المحاكمة ؛ لاستئصال شأفتهم وقد :

« قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣م اسقاط الجنسية العراقية عن كل من الشيوعيين : توفيق منير ، واكرم حسين محمد ، وبهاء الدين نوري بابا علي ، وجاسم حمودي ، وعبد الرزاق الزبيدي ، وزكي خيري ، وكامل بطرس قزانجي ، وصادق جعفر الفلاحي ، وكامل صالح السامرائي ، ومحمد عبداللطيف الحاج محمد ، وعلي الشيخ حسين الساعدي ، وذلك استنادا الى المادة الاولى من مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤م » (١) .

ـ عن مدير التوجيه والاذاعة العام ـ

استنكار الاجراءات الحكومية

لما كانت الاجراءات القاسية التي ركنت « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » اليها قد اثارت الاستياء في جزء من الطبقة الحاكمة نفسها ، وهو الجزء الذي اخذ يشعر بابتعاده عن الحكم ، ولما لم تبق احزاب سياسية في البلاد لتتمكن من معالجة الاوضاع السياسية القائمة فيها ، ولا كانت هناك صحف تستطيع النطق بلسان المعارضة لتنشر اخبار ما يدور في البلد ، وكانت الاجتماعات منعت بحكم القانون ، ومجلس الامة في عطلته الاعتيادية ، فقد استمر التعاون بين اقطاب الحزبين المنحلين « حزب الاستقلال » و « الحزب الديمقراطي الوطني » ونظموا عريضة مطولة رفعوها الى الملك هذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم !

نحسب ان حالة القلق التي تسود البلاد اصبحت غير خافية على جلالتكم ، نظرا لتردي الوضع وتفاقمه يوما بعد يوم ، لا سيما بعد ان تولت الوزارة الحاضرة الحكم ، وسارت باتجاهاتها الخاطئة في سياستيها الداخلية والخارجية على السواء. لقد استهلت الوزارة اعمالها بحل المجلس النيابي من دون سبب مبرر ، وهو لم يجتمع الا يوما واحدا لسماع خطاب العرش ، ثم جاءت بهذا المجلس الذي انعدمت فيه كل صفة دستورية للانتخابات ، ولم تلبث ان اجلته على الفور ليكون ذلك سبيلا لاستصدار مراسيم لا تتفق ومبادىء القانون الاساسي ونصوصه . ثم حلت الاحزاب السياسية ، والغت امتيازات جميع الصحف ، وصارت حتى الصحف الموالية لها في هذا العهد تحت سيطرة شديدة ، بحكم هذا الوضع الشاذ ، بحيث اصبح الحجز الواقع الآن على الصحافة اشد مما كان حتى ايام الحرب ، وتحت ظل الادارات العرفية المتعاقبة ، هذا مع فرض رقابة شديدة على وكالات الانباء ، وحجز ومصادرة

---

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٤٦١ الصادر بتاريخ ١٢ ـ ١٠ ـ ١٩٥٥ م .

المطبوعات الخارجية التي تبدي اقل انتقاد للوضع القائم في العراق ، او تمسه من قريب او بعيد ، ولا سيما الصحف والمطبوعات العربية .

وقد اصبح ملحوظا في هذا العهد ، ان استصدار المراسيم التي لا يسوغها القانون الاساسي الا عند الضرورات ـ وقد عين القانون الاساسي تلك الضرورات بالذات ـ قد صار هو المألوف في التشريع . اذ كلما اريد التصرف كيفيا ، في تنفيذ غرض مقصود او مفروض ، او تحقيق رغبات خاصة لا تجيزها القوانين ، ولا يقرها العرف ، التجيء الى استصدار مراسيم لتحقيق تلك الاغراض ، ولا يخفى على جلالتكم ان سلوك هذه الطرق الشاذة في الحكم ، قد عطل القانون الاساسي تعطيلا جوهريا . ولا بد ان جلالتكم قد لاحظتم ان اهم الحقوق السياسية للمواطنين قد انتقصت انتقاصا كبيرا ، بل سلبت هذه المراسيم من المواطنين حقوقا تعتبر مقدسة في جميع البلدان المتحضرة ، وفي مقدمتها حقهم الطبيعي في الاحتفاظ بجنسيتهم .

فالتمادي في استصدار هذه المراسيم غير الدستورية ، والاتجاه بالانتخابات النيابية اتجاها مترديا انعدمت فيه حرية الناخب ، وفقدان الحياة البرلمانية والدستورية الصحيحة ، بما في ذلك خلو البلاد من كل هيئة سياسية ، ومن كل صحافة حرة ، ومن سائر الوسائل الاخرى المقوّمة للحياة الدستورية ، قد ادى الى انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية . الامر الذي لا بد ان يفضي بدوره الى ازدياد التصرفات الكيفية في الحكم ، واشتداد الطغيان ، والاستهتار في الجهاز الحكومي ، وانتشار الفساد ، والعبث بمختلف صوره حتى صار الناس يتلمسون بالفعل الآثار البارزة لذلك الفساد في كل ناحية من نواحي الحياة العامة والخاصة اكثر من اي وقت مضى .

ولقد تجلى طغيان الحكم والاستهتار بالمسؤولية ، وانعدام الرقابة على الاعمال الحكومية ، في التنكر لحقوق المواطنين الاساسية ، واهمال المصالح العامة الحيوية ، واستشراء الفساد ، وفي التصرفات الكيفية التي لعبت فيها الاهواء ، وروح الانتقام، دورا مهما في فصل الموظفين والمستخدمين والطلاب ، وفي اغفال معالجة الوضع الاقتصادي الذي اخذ يسوء بالنسبة لاكثرية ابناء البلاد ، من جراء التضخم النقدي الذي بدات آثاره السيئة تظهر للعيان ، واختلال الميزان التجاري اختلالا بينا ، وبوار بعض المحاصيل الرئيسية دون ان يوضع لهذه البوادر الاقتصادية الخطرة اي علاج سليم . كما تجلى سوء الاوضاع في السياسة المضرة التي تسير عليها وزارة المعارف ، تلك السياسة الرامية الى تقليص التعليم ، الذي لا يتناول تاثيره السيء الجيل الحاضر فقط ، وانما يتعداه الى الجيل القادم، الذي هو محط آمال الشعب العراقي بأسره . ومن الغريب ان يظهر هذا الاتجاه المضر ، وياخذ مجراه في التنفيذ على عجل وبدون روية ، في الوقت الذي يتلهف فيه الشعب العراقي الى التعليم والتثقيف تلهفا فاق كل حد . لذلك كانت وطاة اغلاق عدد كبير من المدارس في مختلف انحاء القطر شديدة الوقع على العراقيين .

وفي الوقت الذي يعاني فيه الشعب العراقي الويلات منهذه الاوضاع، ويواجه

كل هذه المشاكل ، يلاحظ احوال معظم حكومات العالم ، فيجدها حكومات تتبارى في رعاية حقوق مواطنيها الخاصة والعامة في بلادها ، وتجهد لايجاد الحلول السليمة لمشاكلها المالية والاقتصادية ، واتخاذ كل تدبير من شانه ان يؤدي الى رفاهية شعوبها ، وقد ادت هذه المفارقة التي يلمسها العراقيون بين امانيهم وواقعهم المر ، ان امست اكثرية الشعب تشعر شعورا عميقا بحيف ما وراءه حيف ، لعدم تمتعها بالحرية ، والرفاه الاقتصادي ، والاطمئنان الى مستقبل سعيد ، في بلد اسبغ الله عليه من الخيرات ما تغبطه عليه سائر الامم . اما الاتجاه الخاطىء في سياسة الحكومة الخارجية ، فقد سبب عزل العراق عن شقيقاته الدول العربية ، وباعد بينه وبينها، لتحالفه مع دول اقتطع بعضها اجزاء من الوطن العربي ، واقام علاقات مع عدوته اسرائيل ، واتخذ موقفا ضد المصالح العربية في مجالات السياسة الدولية حتى بعد توقيع الحلف ، وكان ذلك مدعاة لاضعاف كيان الجامعة العربية الذي كان ولا يزال وسيلة من وسائل تحقيق وحدة العرب المنشودة ، كما ورّط هذا الاتجاه الخاطىء في السياسة الخارجية العراق في تكتلات عسكرية ، والتزامات خطيرة ، مما انتقص استقلاله ، وعرّض كيانه ومستقبله الى مخاطر جسيمة ، خلافا لارادة الشعب العراقي والشعوب العربية الاخرى التي ترغب جميعها رغبة صادقة في التزام الحياد .

ان هذه السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة العراق لم تتورط بها اية حكومة عربية اخرى بالرغم من الضغط الخارجي الذي تعرضت ولا تزال تتعرض له تلك الحكومات فكان من جراء ذلك ان اخذت سائر البلاد العربية تنظر الى العراق نظرة ارتياب واستياء وتذمر ، تاركة اياه في عزلة مؤسفة . لذلك فنحن نعتقد بان الوضع الراهن وضع لا يجوز استمراره ، وان من الضروري المبادرة الى تغييره ، والتمهيد للعمل على اصلاح الوضع الداخلي ، وتدارك اخطاء السياسة الخارجية بحيث تؤمن للشعب حقه في الحياة الحرة ، وفرصة في الرفاه الاقتصادي ، وفي التعليم ، وفي تحقيق امانيه القومية . وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ١ ربيع الاول ١٣٧٥ ـ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٥

محمد صديق شنشل ، فائق السامرائي ، محمد حديد ، كامل الجادرجي، حسين جميل ، محمد مهدي كبه .

مذكرة لصالح جبر

لم يكتف القوميون والديمقراطيون بعريضتهم المرفوعة الى مقام الملك فاتصلوا بالسيد صالح جبر « رئيس حزب الامة الديمقراطي » وحملوه على أن يرفع المذكرة الآتية الى :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سيدي صاحب الجلالة ! لا شك أن جلالتكم قد اطلعتم ، بعد عودتكم الى بلادكم،

على الحالة الراهنة التي تسود البلاد ، وما وصلت اليه الاوضاع العامة من تدهور وترد . فمنذ ان تولت الوزارة الحاضرة مقاليد الحكم والبلاد تسير من سيء الى اسوأ .

لقد افتتحت الوزارة عهدها باعمال تعد خرقا صريحا لاحكام الدستور ، الذي يقوم على اساسه نظام الحكم في العراق ، وقد تمثلت هذه الاعمال في حل المجلس النيابي السابق ، ومجيء مجلس مزيف ، تم جمعه بطريقة التعيين المفضوح ، كما هو معلوم لدى كل احد ، ولم تقف الوزارة عند هذا الحد ، في خرقها احكام الدستور ، وانما حلت الاحزاب السياسية ، وعطلت الصحف ، وسلبت حريات المواطنين، وكمت افواه الناس ، وطاردت الطلاب ، وحاربت العلم والمتعلمين ، واغلقت الكثير من المدارس ، وخلقت في البلاد حالة شديدة الوطاة من القلق والجزع ، ولا يمكن تفسير هذه الاجراءات التعسفية غير القانونية الا بتفسير واحد هو اقامة حكم دكتاتوري فردي ، يبدو ان الغرض منه التستر على سوء الاوضاع ، والفساد ، والاستغلال ، وحماية المستغلين ، وليس بخاف على جلالتكم ان هذه البلاد لم يسبق لها ان عرفت حكما من هذا النوع ، هو ونظام الحكم النيابي الدستوري على طرفي نقيض .

لقد سبق لي يا صاحب الجلالة ان عرضت خطورة هذا الاتجاه على جلالتكم في اكثر من مناسبة ، وسجلته في محاضر المجلس وضبوطه ، ولفت نظر المسؤولين الى قلق الشعب المتزايد ، ونقمته منه ، وعدم تحمله له ، وكذلك نبهتهم الى العواقب الوخيمة التي ستتعرض لها البلاد نتيجة لاستمراره ، غير ان المسؤولين ابوا الا ان يمضوا في غيهم وضلالهم .

سيدي صاحب الجلالة ! باسمي وباسم جميع اخواني العراقيين الذين يشاركوني الراي والعقيدة السياسية ، أرفع الى مقامكم هذه المذكرة ، آملين ان تتدبروا الامور بحكمتكم وعطفكم على اصلاح الاوضاع ، لتعيدوا الى ابناء شعبكم النبيل الاطمئنان والاستقرار ، ولتمكنوهم من التمتع بالحقوق الطبيعية التي ضمنها لهم القانون الاساسي ، الذي هو دعامة نظام الحكم القائم في البلاد ، النظام الذي ينبغي ان نحرص عليه كل الحرص وندفع عنه عوادي السوء .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥م — المخلص : صالح جبر

المجلس الدائم لميثاق بغداد

سنتكلم باسهاب عن « ميثاق بغداد » في ختام بحثنا عن « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » اما الكلام في هذه العجالة فيتناول موضوع اجتماع المجلس الدائم للميثاق .

فقد نصت المادة السادسة من الميثاق ، على ان « يشكل مجلس دائم من الوزراء

للعمل ضمن نطاق اهداف هذا الميثاق ، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الاعضاء في هذا الميثاق اربع دول على الاقل .. الخ » .

وقد اجتمع في بغداد في اليومين ٢١ و٢٢ من تشرين الثاني ١٩٥٥ م رؤساء وزراء بريطانية ، وتركية ، وباكستان ، وايران ، والعراق ، لعقد اول اجتماع لهذا الميثاق ، وافتتح الاجتماع نوري السعيد رئيس وزراء العراق بخطاب مسهب ، اعرب فيه عن ترحيبه بعقد اول اجتماع في عاصمة بلاده ، وتحدث عن المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي جوّزت عقد مثل هذا الاتفاق لاجل تامين الدفاع الشرعي . واعقبه رئيس وزراء ايران السيد حسين علاء فاعرب ـ باللغة الانكليزية ـ عن سروره بحضور هذا الاجتماع ، وقال ان الاجتماع يفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الاوسط . وتلاه رئيس وزراء تركية السيد عدنان مندريس فالقى كلمةباللغة التركية ، وبعد ذلك تكلم رئيس وزراء باكستان السيد جودري محمد علي . وكان خطاب رئيس وزراء بريطانية المستر ماكملان مليئا بالافراح والآمال . وبعد ان واصل الرؤساء اجتماعاتهم ، توصلوا الى قرارات مهمة اعرب عنها البيان المفصل الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥م وهذا نصه :

١ ـ عقد الاجتماع الافتتاحي لدول ميثاق بغداد وهي : ايران ، والعراق ، وباكستان ، وتركيا ، والمملكة المتحدة في بغداد في يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني ، برئاسة رئيس وزراء العراق نوري السعيد ، ومثل ايران رئيس وزرائها حسين علاء ، وباكستان رئيس وزرائها جودري محمد علي ، وتركيا رئيس وزرائها عدنان مندريس ، ومثل المملكة المتحدة وزير الخارجية الرايت انرابل هارولد مكملان .

٢ ـ ومثل الولايات المتحدة ، التي قبلت دعوة دول ميثاق بغداد للاشتراك في اجراءات المجلس ، سفيرها في بغداد ، وفي اللجنة العسكرية مثلها مندوب عن جيش الولايات المتحدة ، وقد رحب المجلس بالعزم الذي اعربت عنه حكومة الولايات المتحدة لتأسيس ارتباط سياسي وعسكري دائم مع المجلس ، وان يكون لها مراقب يحضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية .

٣ ـ اكدت الحكومة العراقية ـ كما جاء في مقدمة ميثاق بغداد وفي الفقرة الرابعة منه ـ ان مسؤوليات العراق بموجب الميثاق ، وباعتباره عضوا في المجلس ، تتمشى تماما مع التزاماته بموجب معاهدة الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي المعقودة بين دول الجامعة العربية . وقد سرّت الدول الاخرى الاعضاء لاعلامها بذلك.

٤ ـ قرر المجلس بان تقوم الحكومة العراقية بتسجيل ميثاق بغداد، والاتفاقية الخاصة المعقودة بموجبه بين العراق والمملكة المتحدة ، ووثائق انضمام الدول الاخرى التي انضمت الى الميثاق ، لدى الامم المتحدة .

٥ ـ اكدت الدول الخمس الاعضاء في المجلس مجددا عزمها ـ طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ـ بان تعمل بمشاركة تامة من اجل الهدف الموحد للسلام

والامن في الشرق الاوسط ، والدفاع عن اراضيها ضد العدوان ، او حركة هدم ، والعمل على تحسين احوال وزيادة رفاهية شعوب المنطقة .

٦ ـ استعرضت الحكومات الخمس في المجلس الموقف العالمي الدقيق،وبصورة خاصة في ضوء مؤتمر جنيف ، وقررت تامين اتصال دائم وتعاون اوثق في وجه اي تهديد لمصالحها العامة .

٧ ـ اقامت الحكومات الخمس مجلسا دائما ، كما هو منصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق ، وسيعتبر المجلس في حالة جلسة مستمرة ، على ان تعقد اجتماعات وزارية مرة كل عام على الاقل .

وسيتولى ممثل العراق ، باعتباره قطرا مضيفا ، رئاسة المجلس اول مرة حتى نهاية سنة ١٩٥٦م ، ثم تنتقل الرئاسة بعد ذلك حسب ترتيب الحروف الهجائية لاسماء الدول الاخرى لمدة سنة واحدة . وعلى اية حال اذا عقدت اجتماعات اضافية في مكان آخر غير عاصمة رئيس المجلس ، فيطلب الى البلاد المضيفة ان تقدم رئيسا للاجتماع .

٨ ـ ان المركز الدائمي للمنظمة واللجان المنبثقة عنه سيكون في بغداد .

٩ ـ ستعين كل حكومة مندوبا عنها في المجلس من درجة سفير .

١٠ ـ يجتمع المجلس عن طريق المندوبين الدائمين في بغداد ، باي وقت، لبحث اية امور سياسية ، او اقتصادية ، او عسكرية ، تهم الحكومات الخمس .

١١ ـ وافق المجلس على ان يكون المركز الدائم لسكرتارية منظمة ميثاق بغداد، في بغداد .

١٢ ـ شكل المجلس لجنة عسكرية دائمة مسؤولة ، منبثقة عنه ، عهدت اليها مهمة تنفيذ التعليمات التي توكل اليها . وسيكون ممثلو الحكومات الخمس في اللجنة العسكرية هم رؤساء اركان الحرب او نوابهم .

١٣ ـ وضعت اللجنة العسكرية في اجتماعاتها الاولى ، اسس المنظمة العسكرية التي تؤمن امن المنطقة . وفي هذا الصدد لاحظ المجلس بان حكومتي العراق والمملكة المتحدة قد ابرمتا اتفاقية خاصة ، ضمن الميثاق ، في الرابع من نيسان سنة ١٩٥٥م. وبموجب هذه الاتفاقية تولى العراق مسؤولية كاملة في الدفاع عن نفسه ، وتولى ايضا الحراسة والدفاع عن جميع المؤسسات الدفاعية في العراق . ويستمر انسحاب قوات المملكة المتحدة من قاعدتي الحبانية والشعيبة طبقا لخطة موضوعة ، كما هو مبين في الاتفاقية الخاصة المعقودة بين العراق والمملكة المتحدة ، واعلم المجلس ايضا بأن المملكة المتحدة تقدم للعراق المساعدة في بناء قواتها المسلحة وصيانتها في حالة استعداد للدفاع عن العراق .

١٤ ـ احيط المجلس علما ، مع التقدير ، بالمساعدة السخية التي قدمتها الى

كل دولة من دول الميثاق ، حكومة الولايات المتحدة ، في شكل مساعدة مجانية من الاسلحة ، وغيرها من المعدات العسكرية لتمكينها من تقوية دفاعها ضد العدوان ، والتأييد والتشجيع الذي ابدته الحكومة الامريكية لدول الميثاق في جهودها من اجل التعاون في سبيل السلام .

١٥ ـ شكلت لجنة اقتصادية لتطوير وتقوية المصادر الاقتصادية والمالية للمنطقة ، وستدرس اللجنة بصورة خاصة طرق ووسائل المشاركة في التجارب في ميدان الاعمار ، وكيفية معالجة بعض المشاكل الاقليمية معالجة تكون ذات فائدةعامة، بما في ذلك اجراء مباحثات مع البنك الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الثقافة العالمية ، وغيرها من الوكالات المختصة على اساس اقليمي .

١٦ ـ وفي هذا الصدد لاحظ المجلس برضى ، التقدم العلمي الذي احرز في هذا الميدان ، ولاحظ الاعضاء على سبيل المثال : ان المملكة المتحدة قررت مساعدة العراق بتيسير ما قيمته خمسة ملايين جنيه ذهبا كاحتياطي خلال السنتين القادمتين وغيره من اشكال التعاون المالي بين البلدين .

١٧ ـ لاحظ المجلس في بيان ممثل المملكة المتحدة بأن حكومته على استعداد لاستخدام خبرتها في حقل الطاقة الذرية لمساعدة الاقطار الاخرى في مشاريعها الذرية الخاصة التي تستخدم للاغراض السلمية ، ولاحظ المجلس بصورة خاصة بأن حكومة المملكة المتحدة كانت على استعداد لمساعدة دول ميثاق بغداد في استخدام العلوم الذرية مع اشارة خاصة الى المشاكل الاقليمية والمحلية ، ورحب المجلس بهذا العرض ، واصدر تعليماته الى اللجنة الاقتصادية لدراسة تطبيقه عمليا .

١٨ ـ اعربت الحكومات الخمس عن امتنانها للمساعدة الاقتصادية التي قدمت دون مقابل من قبل حكومة الولايات المتحدة .

١٩ ـ قرر المجلس ان يجتمع في جلسة خاصة في طهران خلال النصف الاول من شهر نيسان (١٩٥٦م) واصدر الاعضاء التعليمات الى اللجنتين : العسكرية والاقتصادية لتقديم تقرير عن ذلك الاجتماع . اهـ .

بغداد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ م

مؤتمر باندونغ

تمهيـــد :

كانت الدول الاوروبية العظمى تقرر مصائر الشعوب الآسيوية والافريقية فيما بينها كلما قامت حرب من الحروب ، او كلما قضت مصلحة من مصالح هذه الدول الاستعمارية ، وكانت شعوب آسيا وافريقيا تباع وتشترى في اسواق النخاسة من قبل هذه الدول دون ان يكون لها علم بذلك او رأي مسموع ، ولكن الحرب العالمية

الثانية (حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) قلبت الاوضاع العامة راسا على عقب ، ولا سيما بعد ان انهارت الدكتاتوريات العسكرية في المانية وايطاليا واليابان ، وبعد أن تدهورت سمعة بريطانية وفرنسة ، وخرجت الدول الاشتراكية من عزلتها الطويلة ، فلم يعد في مقدور بريطانية مثلا ان تتحكم في الهند وبرما وسيلان والبلدان العربية ، كما كانت تفعل من قبل ، ولم يعد في استطاعة فرنسة ان تنفرد في امور الهند الصينية او تقرر مصير تونس ومراكش حتى الجزائر ، ذلك لان العوامل التي اوجدتها يقظة الشعوب في اعقاب الحرب المذكورة دخلت اطوارا جديدة ميزها الاتجاه نحو تعاونها، وتطور دورها الفعال في المجال الدولي .

فقد دعا نهرو رئيس وزراء الهند الى عقد مؤتمر آسيوي ـ افريقي في نيودلهي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩م لبحث مشكلة اندونيسيا ، عندما تعرضت الى العدوان الهولندي ، فبرهن انعقاد هذا المؤتمر على روح التضامن التي تسود بعض الشعوب الآسيوية والافريقية ـ وان اقتصرت اعماله على قضية معينة ـ .

ودعا رئيس وزراء سيلان الى عقد مؤتمر آخر في ٢٨ نيسان ١٩٥٤ م ، ولكن في كولمبو للبحث في الوسائل المؤدية الى انهاء الحرب في الهند الصينية على اساس ان هذه الحرب تهدد شعوب الهند ، وتهدد سلامة آسيا وامنها ، وبالتالي تهدد السلم العالمي ، وقد عالج المؤتمر قضية الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ايضا ، كما عالج قضية اعتراف الامم المتحدة بالصين الشعبية فبرهن هو الآخر على روح تعاونية بين الدول الافريقية والآسيوية .

وتبلورت رغبة الدول الآسيوية والافريقية في المحافظة على السلام الدائم ، وفي التزام جانب الحياد الايجابي تجاه المعسكرين الشرقي والغربي ، الى اجماع الراي على عقد مؤتمر في باندونغ (١) تحضره هذه الدول ، وتبحث فيه القضايا العالمية بصورة مفصلة ، وهو ما اوصى به « مؤتمر كولمبو » في بيانه الاخير ، وعززه « مؤتمر بوجور » المنعقد في اندونيسيا في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٤م ، اذ حدد اهداف المؤتمر وعين محله ، وتاريخ انعقاده ، والجهة التي تتولى الدعوة اليه ، والدول التي يجب ان تتمثل فيه .

العراق ومؤتمر باندونغ :

فقد تولت كل من : الهند ، وبورما ، وسيلان ، واندونيسيا ، والباكستان ، دعوة الدول الآتية الى مؤتمر باندونغ :

١ ـ افغانستان ، ٢ ـ كمبوديا ، ٣ ـ اتحاد افريقية الوسطى ، ٤ ـ الصين ، ٥ ـ مصر ، ٦ ـ الحبشة ، ٧ ـ ساحل الذهب ، ٨ ـ ايران ، ٩ ـ العراق ، ١٠ ـ اليابان ، ١١ ـ الاردن ، ١٢ ـ سورية ، ١٣ ـ لبنان ، ١٤ ـ السعودية ، ١٥ ـ

---

(١) باندونغ بلدة صغيرة في غرب جزيرة جاوه تتخللها تلال صغيرة ووديان جميلة وتتمتع بجو معتدل .

اليمن ، ١٦ ــ تركية ، ١٧ ــ فيتنام الشمالية ، ١٨ ــ فيتنام الجنوبية ، ١٩ ــ نيبال ، ٢٠ ــ الفيلبين ، ٢١ ــ ليبيا ، ٢٢ ــ السودان ، ٢٣ ــ ليبريا ، ٢٤ ــ لاوس.

ولما تسلم العراق هذه الدعوة قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ٣٠ آذار ١٩٥٥م ، تأليف الوفد العراقي الى هذا المؤتمر برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وعضوية السيد عبد المطلب الامين وزير العراق المفوض في جاكارتا ، والدكتور عبد الحميد كاظم ، والدكتور عبد المجيد عباس ، والسادة : رشيد رؤوف ، وفيصل الدملوجي ، وهاشم الحلي . وقد غادر الوفد بغداد في ١٠ نيسان ١٩٥٥م قاصدا كراتشي فكلكتا فسنغافورة فجاكارتا ، وافتتح الدكتور احمد سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا المؤتمر في ١٨ نيسان ١٩٥٥م بخطاب بليغ ، اوضح فيه الغاية من عقده ، وتعاقب المندوبون عن الدول الممثلة يشرح كل منهم وجهة نظر حكومته في الاحوال السائدة وفي طرق معالجتها (١) وظهرت في «باندونغ» نزعتان : الاولى تناهض الشيوعية وتعتبرها استعمارا جديدا ، والاخرى تدعو الى التعايش معها ، وكان الوفد العراقي يمثل النزعة المناهضة للشيوعية يومئذ . وشاءت الحكمة ان تتغلب على النقمة ، فتوصل المؤتمر الى مقررات خطيرة هي دستور الدول الآسيوية والافريقية ، ونظرا لاهميتها فقد رأينا ان نثبت نصوصها فيما يلي وهو ما قصدنا اليه من البحث في مؤتمر باندونغ .

مقررات مؤتمر باندونغ

اجتمع المؤتمر الآسيوي ــ الافريقي ، بناء على دعوة حكومات بورما ، وسيلان، والهند ، واندونيسيا ، وباكستان ، في باندونغ من ١٨ الى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥م .

وبالاضافة الى البلاد الداعية ، اشتركت في المؤتمر البلدان الاربعة والعشرون التالية :

افغانستان ، كمبوديا ، جمهورية الصين الشعبية ، مصر ، اثيوبيا ، ساحل الذهب ، ايران ، العراق ، اليابان ، الاردن ، لاوس ، لبنان ، ليبريا ، نيبال ، الفيلبين ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سورية ، تايلاند ، تركية، جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية ، دولة فيتنام الجنوبية ، اليمن .

---

(١) يقول الدكتور فاضل الجمالي في ص ٧١ من كتابه « ذكريات وعبر » ان الوفد العراقي اقترح بحث قضية فلسطين في مؤتمر باندونغ ، فرفض رئيس وزراء برما المسيو اونو اقرار هذا الطلب « وكان صديقا لاسرائيل » على اساس ان آسرائيل لم تدع آلى هذا المؤتمر ، وانه ليس من الصحيح بحث قضية فلسطين وهي غير موجودة ، وكان نهرو رئيس وزراء الهند يعارض ايضا اقحام فلسطين في هذا المؤتمر على اساس ان قضية فلسطين قد تثير جدلا صاخبا قد يعكر صفو المؤتمر ولما احتدم الجدال ، هدد الوفد العراقي بالانسحاب من المؤتمر ما لم تدرج القضية الفلسطينية في جدول اعماله ، فقبل الاقتراح العراقي واجتمعت الوفود العربية في دار الرئيس عبد الناصر في باندونغ واختارت لجنة من الجمالي وشارل مالك واحمد الشقيري لوضع الخطة اللازمة لمعالجة مشكلة فلسطين في المؤتمر .

وقد بحث المؤتمر الآسيوي الافريقي المسائل المشتركة ، التي تعني بلاد آسيا وافريقيا ، وناقش السبل والوسائل التي تمكن شعوبها مـن تحقيق اكمل تعـاون اقتصادي وثقافي وسياسي .

أ ــ التعاون الاقتصادي :

١ ــ اعترف المؤتمر الآسيوي الافريقي بالصفة العاجلة لتنمية التطورالاقتصادي في المنطقة الآسيوية الافريقية . وابدى رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشتركة على اساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ، داخل نطاق البـلاد المشتركة ، لا تنفي الرغبة او الحاجة الى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استثمار راس المال الاجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تتلقاها بعض بلاد المؤتمر ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترتيبات دولية ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة فـي تنفيـذ برامجها .

٢ ــ توافق البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية لبعضها البعض الى اقصى حد عملي ، وعن طريق خبراء ومدربين ومشروعات تمهيدية ، ومعـدات لـلاغراض الايضاحية . وكذلك توافق على تبادل المعرفة التطبيقية ، واقامة مراكز للتـدريب القومي او الاقليمي ، حيثما يـستطاع ومعاهـد الابحاث لتبـادل المعرفة والمهـارة التطبيقية .

٣ ــ دعا المؤتمر الآسيوي الافريقي :

الى التبكـير بانشـاء صندوق خاص للامم المتحدة للتقـدم الاقتصادي ، وان يرصدالبنكالدولي للانشـاء والتعمير جزءا اكبر من موارده للبلاد الآسيويةوالافريقية: والتبكير باقامة هيئـة مالية دولية يكون من نواحي نشاطهـا القيام بالاستثمـارات الرهينة ، والتشجيع لتنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية الافريقية الى حد كفيل بتنمية مصالحها العامة .

٤ ــ اعترف المؤتمر الآسيوي ــ الافريقي بالضرورة الحيوية لتثبيت التجـارة في المنطقة وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب . ومع هذا فقد اعترف بان لبعض البلاد ان تلجأ الى الترتيبات التجارية الثنائية ، نظرا الى ظروفها الاقتصادية السـائدة .

٥ ــ اوصى المؤتمر الآسيوي الافريقي باتخاذ عمل جماعي من جـانب البلاد المشتركة ، بغية اقرار الاسعار الدولية ، والطلـب على السلع الاولية ، بواسطـة ترتيبات ثنائية او متعددة الجوانب ، وبأن عليها ان تتخذ موقفا موحدا ــ الى المدى

العملي المرغوب فيه ـ تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للامم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية المماثلة .

٦ ـ اوصى المؤتمر الآسيوي الافريقي كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية بتوزيع تجارة الصادر ، عن طريق تحويل موادها الاولية الى مواد نصف مصنوعة ، كلما كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية، وذلك قبل تصديرها وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الاقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الاعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات ، بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي ليس لها منافذ بحرية .

٧ ـ اولى المؤتمر الآسيوي الافريقي اهمية خاصة للملاحة البحرية ، واعرب عن اهتمامه بان تعدل خطوط الملاحة البحرية من وقت الى آخر ، اسعار الشحن التي اساءت دائما الى البلاد المختصة .

واوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة ، وبالقيام بعمل جماعي بعد ذلك ، لالزام خطوط الملاحة البحرية بان تتخذ موقفا معقولا .

٨ ـ وافق المؤتمر الآسيوي الافريقي على وجوب التشجيع لاقامة مصارف قومية واقليمية وشركات تامين .

٩ ـ قرر المؤتمر الآسيوي الافريقي ان تبادل المعلومات بشان المسائل المتعلقة بالبترول مثل توزيع الارباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية الى رسم سياسةعامة.

١٠ ـ نوّه المؤتمر الآسيوي الافريقي بالمغزى الخاص لتطور الطاقة الذرية للاغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية الافريقية .

ورحب المؤتمر بمبادأة الدول ذات الشان بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، واستحث سرعة انشاء وكالة الطاقة الذرية الدولية ، بحيث ان تمثل البلاد الآسيوية الافريقية تمثيلا مناسبا في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة . واوصى الحكومات الآسيوية والافريقية بالاستفادة على اكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيره في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، تلك التسهيلات التي تقدمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج .

١١ ـ وافق المؤتمر الآسيوي الافريقي على تعيين موظفي اتصال في البلاد المشتركة ، تسميهم حكوماتهم الوطنية ، وذلك لتبادل المعلومات والآراء ذات النفع المشترك . واوصى بان يستفاد على وجه اتم من المنظمات الدولية القائمة ، وبان تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر ، والتي ليست اعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية ولها حق الانضمام ، على الانضمام اليها .

١٢ ـ اوصى المؤتمر الآسيوي الافريقي بوجوب التشاور مقدما بين البلاد

المشتركة في الهيئات الدولية ، بغية تنمية مصالحها الاقتصادية المشتركة الى ابعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتاليف كتلة أقليمية .

ب ـ التعاون الثقافي :

١ ـ اقتنع المؤتمر الآسيوي الافريقي بان من اقوى وسائل التفاهم المثمر بين الامم تنمية التعاون الثقافي . ولقد كانت آسيا وافريقيا مهد الاديان والحضارات العظيمة التي اغنت سائر الثقافات والحضارات ، واغنت نفسها في وقت واحد . وهكذا قامت ثقافات آسيا وافريقيا على اسس روحية عالمية . ولكنه ، لسوء الحظ، توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والافريقية خلال القرون الماضية . وان شعوب آسيا وافريقيا لتفيض الآن شعورا بالرغبة القوية الصادقة في تجديد الصلات الثقافية القديمة ، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد اكدت الحكومات المشتركة في المؤتمر ما اعلنته من ان تعمل في سبيل تعاون ثقافي اوثق .

٢ ـ ولاحظ المؤتمر الآسيوي الافريقي ان وجود الاستعمار في اجزاء كثيرة من آسيا وافريقيا ، ايا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل يحارب الثقافات القومية للشعوب .

ولقد انكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الاساسية في حقل التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ، ويحول دون التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والافريقية الاخرى ، وهذا يصدق ، بصفة خاصة ، على تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الاساسي في دراسة لغته وثقافته. وثمة تفرقة مماثلة تجري ممارستها ضد الشعب الافريقي والملونين في بعض اجزاء قارة افريقيا .

وشعر المؤتمر بان هذه السياسات تبلغ مبلغ انكار الحقوق الاساسية للانسان، وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنظمة كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الاوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الانكار للحقوق الاساسية في حقل التعليم والثقافة في بعض اجزاء آسيا وافريقيا ، بهذا الشكل او ذاك من اشكال الاضطهاد . واستنكر المؤتمر ـ بصفة خاصة ـ العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي .

٣ ـ ان نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية الافريقية ، لم تصدر ـ باي معنى من المعاني ـ عن استبعاد او منافسة مجموعات اخرى من الامم او حضارات وثقافات اخرى . والمؤتمر ـ وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن في التسامح والعالمية ـ يؤمن بان التعاون الثقافي الآسيوي الافريقي ، يجب ان ينمو في النطاق الاوسع للتعاون العالمي .

وجنبا الى جنب مع تنمية التعاون الثقافي الآسيوي الافريقي ، ترغب بلاد آسيا وافريقيا في تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك ان يغني ثقافتهم ، وان يساعد ايضا على تنمية السلم والتفاهم العالمي .

٤ ـ هناك بلاد كثيرة في آسيا وافريقيا لم تستطع ـ بعد ـ ان تنمي معاهدها التعليمية والعلمية والفنية .

وقد اوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وافريقيا ، التي تحتل مكانة افضل في ذلك المجال ، ان تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب القادمين من بلاد اخرى . ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الآسيوية والافريقية المقيمة في افريقيا ، والتي لا تتمتع في الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .

٥ ـ شعر المؤتمر الآسيوي الافريقي بانه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافي بين بلاد آسيا وافريقيا نحو :

ا ـ الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا .

ب ـ التبادل الثقافي المشترك .

ج ـ تبادل المعلومات .

٦ ـ راى المؤتمر الآسيوي الافريقي انه ، في المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق خير النتائج في حقل التعاون الثقافي عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته ، وعن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل ، كلما كان الامر مستطاعا او مرغوبا فيه .

ج ـ حقوق الانسان وتقرير المصير :

١ ـ اعلن المؤتمر الآسيوي الافريقي تأييده الكامل للمبادىء الاساسية لحقوق الانسان ، كما هي واردة في ميثاق الامم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الانسان باعتباره حدا عاما لجميع الشعوب ولجميع الامم .

واعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والامم ، كما هو وارد في ميثاق الامم المتحدة . ولاحظ قرارات الامم المحتدة الصادرة بشأن حقوق الشعوب والامم في تقرير المصير ، وهو امر لا مناص منه للتمتع الكامل بحقوق الانسان الاساسية .

٢ ـ واستنكر المؤتمر الآسيوي الافريقي السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتمييز العنصري التي تقوم عليها اسس الحكم والعلاقات الانسانية في مناطق شاسعة من افريقيا ، وفي اجزاء اخرى من العالم . فمثل ذلك السلوك لا يعتبر اعتداء خطيرا على حقوق الانسان فحسب ، بل هو كذلك انكار للقيم الاساسية للحضارة وللكرامة الانسانية .

واعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذي يقفه ضحايا التمييز العنصري ، وخاصة الشعوب الافريقية التي من اصل هندي وباكستاني في افريقيا الجنوبية ، وحيا اولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ، واكد اصرار الشعوب الآسيوية الافريقية على اجتثاث جذور كل اثر للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، وتعهد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل ، للحيلولة دون خطر سقوط ضحايا لهذا الشر اثناء نضال الشعوب في سبيل اجتثاثه .

د ــ مشاكل الشعوب التابعة :

١ ــ ناقش المؤتمر الآسيوي الافريقي مشاكل الشعوب التابعة ، والاستعمار ، والشرور التي تنتج عن اخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الاجنبي. واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ ــ اعلان ان الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب ــ تأكيد ان خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الاجنبي انكار لحقوق الانسان الاساسية ، ومناقض لميثاق الامم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

جـ ــ اعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د ــ دعوته الدول المعنية الى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

٢ ــ بالنظر الى الموقف غير المستقر في شمال افريقيا ، وللامعان في انكار حق شعوب شمال افريقيا في تقرير مصيرها ــ يعلن المؤتمر الآسيوي الافريقي تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال ، ويحث الحكومة الفرنسية على ان تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير .

هـ ــ المشاكل الاخرى :

١ ــ بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الاوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ــ اعلن المؤتمر الآسيوي الافريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين، والى تحقيق التسوية السلمية لمسألة فلسطين .

٢ ــ ايد المؤتمر الآسيوي الافريقي ، في نطاق موقفه المبين للقضاء على الاستعمار ، موقف اندونيسيا في قضية ايريان الغربية القائم على الاتفاقات المبرمة بين اندونيسيا وهولندا في هذا الشأن .

وحث المؤتمر الآسيوي الافريقي حكومة هولندا على ان تعيد فتح المفاوضات بأسرع ما يمكن ، لتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاقات السابق ذكرها . واعرب عن أمله الوطيد في ان تساعد الامم المتحدة الطرفين المعنيين في ايجاد حل سلمي للنزاع .

٣ ـ ايد المؤتمر الآسيوي الافريقي موقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميات ، وحث الطرفين المعنيين على الوصول الى تسوية سلمية للنزاع .

و ـ دعم السلام والتعاون الدولي :

١ ـ راى المؤتمر الآسيوي الافريقي ، وقد لاحظ الحقيقة وهي ان عدة دول لم تضم بعد للامم المتحدة ، ان التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي ، يقتضي ان تكون عضوية الامم المتحدة عامة . ودعا مجلس الامن الى تأييد ضم جميع تلك الدول ذات الكفاية للعضوية وفقا للميثاق . ومن راي المؤتمر الآسيوي الافريقي ان من الدول المشتركة فيه ، ذات الكفاية لعضوية الامم المتحدة ، دول كمبوديا ، وسيلان، واليابان ، والاردن ، وليبيا ، ونيبال ، وفيتنام الموحدة . وراى المؤتمر ان تمثيل بلاد المنطقة الاسيوية الافريقية في مجلس الامن وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل غير مناسب .

ويعرب المؤتمر عن وجهة نظره بانه من الضروري ، فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الاسيوية الافريقية ، المستبعدة من الانتخاب وفقا للترتيبات التي توصل اليها في لندن عام ١٩٤٦م ، ان تمكن من الاشتراك في مجلس الامن حتى تستطيع ان تساهم مساهمة فعالة اكبر في صيانة السلام الدولي والامن.

٢ ـ قدر المؤتمر الآسيوي الافريقي الوضع الخطير للتوتر الدولي القائم ، والاخطار التي تواجه البشرية جمعاء ، من نشوب حرب عالمية تستخدم فيها القوة المدمرة لشتى الاسلحة ، بينها الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، واهاب بجميع الشعوب ان تقدر النتائج المفزعة التي تنجم من نشوب مثل هذه الحرب .

وراى المؤتمر ان نزع السلاح ، وتحريم انتاج الاسلحة الذرية والهيدروجينية، وتجربتها ، واستخدامها ضرورة لانقاذ البشرية والحضارة من هول الدمار الشامل ومغبته . وراى ان شعوب آسيا وافريقيا المؤتمرة هنا يحملون واجبا تجاه البشرية والحضارة ان يعملوا لنزع السلاح وتحريم تلك الاسلحة ، وان يناشدوا الشعوب ذات الشان والراي العالمي حتى يتحقق نزع السلاح وخطر التسلح .

وراى المؤتمر انه لا مناص من قيام مراقبة دولية فعالة لتحقيق نزع السلاح، وتحريم التسلح ، وان من الواجب بذل جهود عاجلة حاسمة في سبيل ذلك .

والى ان يتم الحظر التام لصناعة الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، اهاب المؤتمر بجميع الدول ذات الشأن ان تصل الى اتفاق لوقف تجارب مثل تلكالاسلحة.

واعلن المؤتمر ان نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ، وطالب الامم المتحدة بمواصلة جهودها . واهاب بجميع اصحاب الشان ان يصلوا سراعا الى التنظيم والتحديد والمراقبة والخفض لجميع القوات المسلحة والاسلحة ، بما

في ذلك تحريم الانتاج لاسلحة الدمار الجماعي وتجربتها واستخدامها ، وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

ز ـ اعلان توكيد السلام والتعاون العالميين :

بحث المؤتمر الاسيوي الافريقي في عناية ، موضوع السلام والتعاون العالميين . وراقب في اهتمام بالغ ، حالة التوتر الدولي الراهنة ، وما تنطوي عليه من خطر حرب ذرية عالمية . ولما كان موضوع السلام وثيق الصلة بموضوع الامن الدولي ، فيجب ان تتعاون الدول كلها ، وخاصة عن طريق الامم المتحدة ، لتحقيق خفض التسلح ، وتحريم الاسلحة الذرية باشراف رقابة دولية فعالة . وبهذا يتقدم السلام العالمي ، ويمكن ان تستخدم الطاقة الذرية في المقاصد السلمية دون سواها . ومن شأن ذلك ان ييسر الحصول على مطالب الحياة ، وخاصة في آسيا وافريقيا ، اذ تمس حاجتهما الى التقدم الاجتماعي والى مستويات اعلى للحياة ، مع حرية اعظم فالحرية والسلام مرتبطان ، وحق تقرير المصير يجب أن تتمتع به جميع الشعوب ، والحرية والاستقلال يجب ان يمنحا باسرع ما يستطاع لتلك الشعوب التي لا تزال غير مستقلة .

ومن الطبيعي ان يكون لجميع الامم الحق في ان تختار ، بحرية ، نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة حياتها ، وفقا لاغراض ومبادىء ميثاق الامم المتحدة . وبالتحرر من الشك والخوف ، وبالثقة وحسن النية المتبادلتين ، يجب على الامم ان تمارس التسامح ، وأن تعيش معا في سلام جيرانا صالحين يعملون لتمكين التعاون الصادق على الاسس الآتية :

١ ـ احترام حقوق الانسان الاساسية ، واغراض ومبادىء ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها .

٣ ـ الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس ، وبين جميع الامم كبيرها وصغيرها .

٤ ـ الامتناع عن اي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر .

٥ ـ احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها انفراديا او جماعيا ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٦ ـ ا ـ الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاية دولة من الدول الكبرى .

ب ـ امتناع اي بلد عن الضغط على غيرها من البلاد .

٧ ـ تجنب الاعمال او التهديدات العدوانية ، او استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية ، او الاستقلال السياسي لاي بلد من البلاد .

٨ ــ تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، مثل التفاوض ، او التوفيق ، او التحكيم ، او التسوية القضائية ، او اي وسيلة سلمية اخرى تختارها الاطراف المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٩ ــ تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ ــ احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ويعلن المؤتمر الآسيوي الافريقي عن ايمانه بان التعاون الصادق ، وفق هذه المبادىء ، يؤدي حقا الى كفالة السلام والامن العالميين ، وتوطيد اركانهما ، كما ان التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدي الى الازدهار العام والخير الشامل .

واوصى المؤتمر الآسيوي الافريقي بأن تتولى البلاد الخمس ، الداعية لهذا المؤتمر ، العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع سائر البلاد المشتركة في المؤتمر .

اجتماع مجلس الامة

صدرت الارادة الملكية المرقمة (١٠٣٢) والمؤرخة ١٩٥٥/١٠/٢٩م بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الانتخابية الخامسة عشرة ، في اول كانون الاول ١٩٥٥م ، حسبما تنص عليه احكام المادة (٣٨) المعدلة من القانون الاساسي . فاجتمع في اليوم المذكور ، وبعد ان القى الملك « خطاب العرش » التقليدي ، انتخب الاعيان جميلا المدفعي رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب . وقد استمر مجلس الامة في عقد جلساته حتى ختام مدته القانونية في ٣٠ مايس ١٩٥٦م ، حيث صدرت الارادة بتعطيل جلساته. وقد عقد مجلس الاعيان في بحر هذه المدة (   )جلسة وعقد مجلس النواب خلالها (٤٤) جلسة وفيما يلي نص خطاب العرش :

حضرات الاعيان والنواب

افتتح مجلس الامة باسم الله وعونه ، وارحب بكم ايها السادة ، راجيا منه تعالى ان يلهمكم السداد ، ويقرن اعمالكم بالتوفيق .

ايها السادة !

لما عهدنا الى فخامة السيد نوري السعيد بتاليف الوزارة كان قد رفع الينا كتابا ضمنه خطة الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية فنالت تلك الخطة موافقتنا عليها كما فازت بتاييدكم التام .

وقد برت الحكومة بما وعدت به في السياسة الخارجية فحققته ، وطبقت منهاجها تطبيقا حظي بتاييد الشعب موثقا بتاييدكم ، والغت المعاهدة العراقية ــ البريطانية لسنة ١٩٣٠م ومحت آخر ما كان يعارض سيادة العراق بتسلمها مطاري

الجبانية والشعبية ، وعقدت ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا وفقا لاحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة . وقد عرض ذلك الميثاق على مجلسكم العالي فحاز تأييدكم الاجماعي ، وقد انضم الى الميثاق المذكور كل من : بريطانيا، وباكستان، وايران ، كما عبرت الولايات المتحدة الامريكية عن مدى اهتمامها بانتداب ممثلين عنها يحضرون جلسات دول الميثاق بصفة مراقبين . وقد ادى عقد هذا الميثاق الى تعزيز وضع العراق الدولي ، والى توثيق علاقات الاخوة بين العراق وبين ثلاث من الدول الاسلامية الكبرى ذات التاريخ المجيد ، فكسبت الامة العربية بذلك عونا قويا.

وان علاقاتنا مع سائر الدول ما تزال قائمة على اسس رصينة ، ولا سيما الدول التي تربطنا بها روابط تاريخية ودينية واجتماعية . وقد دخلت الحكومة في مفاوضات رسمية مع الحكومة الاندونيسية لعقد معاهدة صداقة بين العراق واندونيسيا .

ان الحكومة متمسكة بميثاق الامم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وقد بذلت جهودها بمختلف السبل الودية الحكيمة لتوحيد الصف العربي واتجاهاته في السياسة الخارجية . ولم تتغير سياسة الحكومة في انقاذ فلسطين ولن تتغير .

وقد جعلت الحكومة نصب عينيها تقوية الدفاع فبذلت الجهد في اعداد القوى المدربة تدريبا صحيحا ، وتزويدها بالاسلحة الحديثة ، وتوفير الضباط المدربين تدريبا عصريا ، وترصين القوى الجوية ، وتجهيزها بالاجهزة الحديثة اللازمة لها ، وتوفير وسائل الترفيه والراحة ، وحسن الغذاء ، لسائر افراد الجيش ، والعاملين فيه ، وتأمين مساكنهم .

والحكومة سائرة في تطبيق خطتها في سياستها الداخلية . فهي قائمة بانجاز مشروع الاسكان ، وقد اودعت تحقيق هذا المشروع الى احدى المؤسسات العالمية المشهورة ، فقررت المبادرة الى انشاء مساكن للعمال وذوي الدخل المتوسط والصغير من الموظفين وغيرهم في مدن البصرة وبغداد والموصل وكركوك وسرجنار . وتقدر كلفة هذا المشروع بعشرة ملايين دينار ، والعمل مستمر في انجاز ذلك . والمؤسسة قائمة – من جهة اخرى – بدراسة مشروع عام طويل الاجل ، يشمل بناء المساكن في المدن والقرى والارياف في جميع انحاء العراق ، وستقدم تقريرها بذلك قريبا جدا . وقد باشرت الحكومة بتوزيع اراضي اميرية عن طريق المصرف العقاري والبلديات لغرض الاسكان باسعار ملائمة .

ان الحكومة مهتمة باصلاح جهاز الشرطة باحداث تشكيلات جديدة ، وارسال البعثات الى المعاهد الاجنبية ، ومعتنية بادارات الالوية المحلية ، والبلديات ، بما مدتها به من قروض ومنح ، لتحقيق اصلاح شامل .

وقد قررت الحكومة اعادة النظر في قوانين الضرائب فاستقدمت لذلك خبراء عالميين للاستنارة بآرائهم ، والاستفادة من خبرتهم . وقد انتهى الاختصاصيون من

دراسة الرسوم الكمركية ، فاعدت الحكومة على ضوء هذه الدراسة لائحة قانونية ستعرض على مجلسكم العالي . ولم يزل الخبراء دائبين على دراسة ضريبة الدخل، وضريبة الارض ، وعند انتهائهم من وضع تقاريرهم فيهما ستضع الحكومة على ضوئها اللوائح القانونية ، وتعرضها على مجلسكم العالي .

وقد اعدت الحكومة لائحة لقانون الخدمة المدنية الموحد سترفعها الى مجلسكم. وقد دعمت احتياطي العملة العراقية بادخال كمية من الذهب ضمنه ، وزادت راس مال المصرف العقاري الى عشرة ملايين دينار وهي عازمة على زيادة راس مال المصرف الصناعي الى خمسة ملايين دينار تعضيدا للمشاريع الصناعية . وقد فتحت فروعا لبعض المصارف في الالوية ، وستفتح مثل هذه الفروع في الوية اخرى حسب الحاجة.

والحكومة مهتمة بدعم القضاء ، وتمكينه من توزيع العدل على الوجه الاكمل . وقد اعدت لذلك لوائح قانونية لاصول المحاكمات الحقوقية واصول المحاكمات الجزائية ، وقانون الخدمة القضائية لرفع مستوى الحكام ، وتعزيز ثقة الناس بهم.

والحكومة شاعرة بما اصاب جهاز الحكومة من ضعف بوجود العاجزين وذوي السمعة السيئة فيه فعزمت على اصلاحه وتحويله الى جهاز امين فعال ، يرعى مصالح البلاد ، ويؤدي واجبه على الوجه الاكمل . وسوف تستعين في ذلك بتشريع يضمن المصلحة العامة والعدالة التامة في التدابير التي تتخذ في هذا السبيل . ومن جهة اخرى ان الحكومة قائمة بتحضير اللوائح القانونية للترفيه عن الموظفين ورفع مستوى معيشتهم .

وقد استقدمت الحكومة اختصاصيا مشهورا فدرس حالة العراق الاقتصادية، وقدم تقريرا يتضمن مقترحات تنهض بكيان الاقتصاد في العراق ، وسيعهد الى لجنة تضم ممثلين عن الحكومة وعددا من الاختصاصيين العراقيين في الاقتصاد بدراسة تلك المقترحات ، ووضع الاسس الثابتة التي يجب ان يبنى عليها الوضع الاقتصادي العام في البلاد ، فلا يكون عرضة للتبديل تبعا للاجتهادات المرتجلة .

والحكومة دائبة على تعميم التعليم الابتدائي بالتعاون مع الادارات المحلية ؛ وتنويع التعليم الثانوي الى علمي ، وادبي ، وصناعي ، وزراعي ، وتجاري ؛ واقتصادي ، ومنزلي ، لتماشي بذلك حاجات المجتمع وميول الطلاب ، وعلى انشاء الاقسام الداخلية والعناية بالشؤون الرياضية والكشفية والفتوة وما يتعلق بها . وهي مهتمة بالتعليم العالي ، وتشريع لائحة قانون جامعة بغداد ، وناظرة الى التربية الدينية والاخلاقية والقومية لتكوين مواطنين صالحين .

وهي مستمرة على تنفيذ المنهج العام لمجلس الاعمار ، ووزارة الاعمار، وشؤون الانعاش الريفي ، وتامين حاجات القرى والارياف ، وتاسيس مراكز لتدريب المرشدين ، وانشاء وحدات اجتماعية في المناطق الريفية .

وقد عهدت الحكومة بانشاء مصفى الدهون الى احدى الشركات العالمية ، وشرعت في انشاء عدد من المخازن المصرية لخزن التبوغ ، وهي ساعية لتأسيس

صناعات مهمة تستعمل فيها التمور كمواد اولية . وستتقدم الى مجلسكم العالي بلائحة قانون تأسيس مصرف تعاوني لتمويل الجمعيات التعاونية وتعزيز كيانها .

وهي مستمرة على تحسين وتقوية شبكة خطوط السكك الحديدية ، وخطوط المواصلات الجوية ، وتوسيع اعمالها ، وتوسيع الخطوط التلفونية في جميع الالوية، والخطوط البرقية ، وصيانة الطرق والجسور ، وتوسيع العمل في الموانيء بما يناسب حركة النقل المتزايدة .

والحكومة مهتمة بالشؤون الصحية ، ومكافحة الامراض المتوطنة ؛ وتوسيع التعليم الطبي ، والنهوض به ، وقد اعدت منهجا عمرانيا صحيا .

وهي دائبة في الاصلاح الزراعي ، ورفع مستوى الزراعة في العراق باستحضار ما يدعم ذلك من الوسائل والآلات الزراعية ، وتطبيق ما يلزم لانشاء الغابات وحمايتها، وتوسيع اعمال التشجير ، ومكافحة الامراض الزراعية ، واكمال مشاريع الري : كمشاريع الحبانية ، وشط الحلة ، والمسيب الكبير ، وتوسيع مقاومة امراض القطن في الموسم القادم وما بعده ، بكل الوسائل المعروفة ، ورفع مستوى الارشاد الزراعي بجميع الطرق العلمية . وهي قائمة بتسليف البذور للفلاحين في الاراضي المطرية التي اصابها الجفاف في السنة الماضية ، ومهتمة في النهوض بكلية الزراعة لتخريج ذوي الكفايات العمل في تقدم الزراعة ، كما اسست كلية البيطرة لتخريج بياطرة ماهرين نحن في حاجة الى امثالهم .

وهي قائمة بصيانة املاك الاوقاف واعمارها وتزييد وارداتها ، لتسد حاجة الجهات الموقوفة عليها .

والله اسأل ان يوفق مجلسكم العالي في اعماله ، وان يأخذ بأيدينا جميعا الى ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تعديل اتفاقيات النفط

عندما شرع في المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات الاجنبية المستثمرة لنفط العراق وهي المفاوضات التي ادت الى عقد اتفاقية ٣ شباط ١٩٥٢م ، كان قد حصل الاتفاق بين الحكومة والشركات المذكورة على ان تكون اسعار النفط العراقي في الحدود العراقية ــ السورية (٩٤) شلنا للطن الواحد ، وفي الفاو (٨١) شلنا وتسع بنسات ، وقد ثبتت هذه الاسعار على اساس الاسعار العالمية للنفط العراقي، التي كانت سائدة يوم ذاك بعد تخفيض قدره (١٧) شلنا وست بنسات للطن الواحد من نفط كركوك ، و (١٣) شلنا من نفط البصرة ، وسمي هذا التخفيض بالخصم الذي يعطى للشركات لقاء بيعها النفط الخام على اساس مقاولات طويلة الامد . ولما شعرت الوزارة بوجود غبن في هذا التخفيض ، راجعت الشركات في امره استنادا الى المادة التاسعة (الفقرة ٤) من الاتفاقية وهي :

« تبقى الاحكام المشار اليها اعلاه ، والخاصة بتثبيت وتعديل تلك الاسعار السائدة في حدود العراق نافذة المفعول تماما ، الى ان يبرهن احد الفريقين بصورة معقولة ، يقتنع بها الفريق الآخر ، بان هذه الاحكام قد اصبحت غير متفقة مع تعريف تلك الاسعار في حدود العراق » اهـ .

وبعد مفاوضات استغرقت بضعة اشهر ، تم الاتفاق على خفض الخصم المذكور وجعله بنسبة ٢ في المئة ، وبذلك اصبحت اسعار النفط العراقي في الحدود السورية (١٠٨) شلنات و٣ بنسات ، وفي الفاو (١٠١) شلنا و ١١ بنسا ، وهذا يعني زيادة حصة الحكومة من كل طن (٣٥٠) فلسا ، وزيادة دخلها السنوي من عائدات النفط عشرة ملايين ونصف المليون دينار وهذا ما نطق به البيان الرسمي الآتي :

بيان رسمي

« لقد تم التوقيع على اتفاقية بين الحكومة وبين شركة نفط العراق المحدودة ، وشركة نفط الموصل المحدودة ، وشركة نفط البصرة المحدودة ، واجريت بموجبه بعض التعديلات في الاسعار السائدة للنفط العراقي في حدود العراق طبقا للفقرة ٤ من المادة ٩ من اتفاقية النفط المعقودة في شهر شباط ١٩٥٢م وذلك لغرض احتساب النصف العائد للحكومة من الارباح الناتجة من عمليات الشركات المذكورة في العراق. ان هذه التعديلات سوف تزيد حصة الحكومة بنحو (٣٥٠) فلسا لكل طن كما انها حققت زيادة تبلغ نحو العشرة ملايين والنصف المليون دينار في ايرادات الحكومة من النفط لسنة ١٩٥٤م » اهـ .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٩٨ الصادر بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٥٥ م .

ميثاق بغداد

توطئـــة

تعرضت البلدان العربية فيأعقاب الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩/١٩٤٥م) الى ضغط الدول الغربية المتزايد ، ابتغاء جرها الى مشروعات الدفاع الانكلـو ــ اميركية ، الرامية الى عزل الاتحاد السوفياتي ، والحد من مداخلاته او توسيع نفوذه في امور الشرق الاوسط .

فبعد ان استطاعت الولايات المتحدة الاميركية التغلغل في بلدان الشرقالاوسط عن طريق قروض بنك الانشاء والتعمير ، ومشروعات النقطة الرابعة وفولبرايت وما شابهها ، شرعت في اتخاذ الخطوات التاليـة لتحقيق اهدافها السياسية ، وهـي الاستحواذ على هذه البلدان سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، باقامة تكتل عسكري في هذه المنطقة الحساسة من هذا العالم على غرار التكتل الـذي اقامته في غربـي اوروبا ، وقد اشتدت لديها هذه الرغبة بعد تطور الوعي القومي في المنطقة، وانتشار الحركات التحررية فيها ، والحاح السكان على التخلص من الاستعمار بكل انواعه ، وكذلك من المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت عليهم في اويقات مختلفة .

ومع ان بريطانية ما فتئت تحارب مشروعات التغلغل الامريكي في مناطق كانت تعتبرها خاضعة لنفوذها ، الا انها وافقت على مشروع قيادة الشرق الاوسط المعد لهذا الغرض ، بحكم تبعيتها للولايات المتحدة ، وبدافع الاحتفاظ بجزء من هيبتهـا ونفوذها في المنطقة المذكورة .

ففي ١٤ تشرين الاول من عام ١٩٥١م ، اصدرت كل من : امريكـا وانكلترا وفرنسة بيانا حـول قيادة الشرق الاوسط ، دعت فيـه حكومات الدول العربيـة واسرائيل وجنوبي افريقيا واستراليا ونيوزيلاندا للاشتراك فيه ، على ان يكون مقر القيادة في مصر ، وان تضع الدول المذكورة قواتها المسلحة ، وقواعدها العسكريـة المختلفة ، وكذلك موانئها وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة .

ثم اوضحت « الدول الثلاث » هذا البيان ببيان آخر صدر في العاشر من تشرين الثاني من هذه السنة ، وجاء فيه : « ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيويللعالم الحر ، وان تشكيل هذه القيادة من شانه ان يجلب التقدم الاقتصادي والاجتمـاعي للمنطقة المذكورة ، وان الغرض من اصدار هذا البيان معرفة الانتقادات التيستوجه الى المشروع المقترح » .

وقد قوبل مشروع « قيادة الشرق الاوسط » بمقاومة عنيفة من قبل الشعوب العربية كافة للاسباب الآتية :

١ ـ ان البلاد العربية ستصبح محطات للقوات الامريكية ، والفرنسية ، والتركية ، مضافا الى القوات البريطانية الموجودة فيها الآن .

٢ ـ ان اشراك اسرائيل في القيادة ، معناه الاعتراف بواقع اسرائيل ومد يد المصالحة لها .

٣ ـ احتجاج الاتحاد السوفياتي لدى الدول العربية على اتخاذ بلادها مراكز اعتداء عليه .

وكان من نتيجة هذه الاعتراضات ان حاولت دول المشروع ادخال تعديلات شكلية عليه ، واوفدت اساطين ساستها الى العواصم العربية لجس النبض في هذه التعديلات . فلما ايقنت ان مشروعها لن يكتب له النجاح المطلوب ، مهما حورت فيه وعدلت ، ركنت الى اسلوب آخر قد يوصلها الى الهدف المقصود ، فظهرت فكرة عقد المعاهدات الثنائية مع بلدان هذه المنطقة ، وادخال بقية البلدان فيها ، فكان الحلف التركي ـ الباكستاني الذي تم عقده في نيسان ١٩٥٤م اولى هذه المعاهدات الثنائية، فاذا بالغرب وبالساسة المخضرمين السائرين في ركاب الغرب ، وبالصحف الناطقة بلسانهم ، يدعون الى دخول العراق الى هذا الحلف ، على الرغم من البيان الخطير الذي سبق لفريق من ساسة العراق ومثقفيه ان اذاعه في ١٩ آذار ١٩٥١م ، وحذر فيه من « الانحياز » الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما ، او الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم ، مما يعرّض البلاد العربية عامة ، والعراق خاصة الى اخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار (١) .

وكانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ البريطانية قد قاربت نهايتها، فتذكرت الحكومة البريطانية تصريحات السيد نوري السعيد المتكررة « لا غنى للعرب عن بريطانية ولا يمكنهم العيش بدونها ، وأن عدوا نعرفه خير من صديق نجهله » (٢) تذكرت هذه التصريحات الخطيرة ، فأسرّت الى الامير عبد الاله ان يسافر الى اوروبا لاسترضاء صاحب هذه التصريحات ، وحمله على العودة الى بغداد ، ليؤلف وزارة تأخذ على عاتقها اقامة العلاقات بين بريطانية والعراق على اسس جديدة ورصينة ، بعد انتهاء اجل المعاهدة المذكورة . وكان نوري قد غادر بغداد غاضبا ، على اثر قيام الوزارة الجمالية في ١٧ ايلول ١٩٥٢ م ، وعدم استشارته في تكوينها (٣) فاعتبر سفر

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ج ٨ ص ٢٠٢ .

(٢) عبد السلام ابو السعود في رسالته « حلف بغداد » ص ٤٩ .

(٣) هذا هو نص تصريح السيد نوري السعيد :

« لم أكن من ضمن الذوات الذين جرت استشارتهم عند تأليف الوزارة الجمالية لا في سرسنك ، حيث كنت في القاهرة ، ولا في الاستشارات التي جرت في بغداد . وان الاشخاص الذين ساهموا في الوزارة ممن كانوا اعضاء في الحزب الدستوري الوطني قد تملوا ذلك بصفتهم الشخصية ، وليس باعتبارهم من ممثلي الحزب » اه .

عبدالاله الى باريس للاجتماع به ترضية كافية ، فعاد الى العراق ، والف وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤م ، وكان زوال حكم مصدق في ايران ، وسقوط الشيشكلي في سورية ، ومتانة حكم كميل شمعون في لبنان ، وقرابة الحكم الهاشمي في الاردن بالحكم الهاشمي في العراق ، من مشجعات نوري السعيد فمهد للمهمة التي كانت تنتظره سلسلة من المشروعات والمراسيم التي كانت تطلق يده في العمل، وتمكنه من تحقيق الآمال التي عقدت على خبرته فكان اهمها :

١ ــ المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤م ، وهو يقضي باسقاط الجنسية العراقية عمن يدان بتهمة الشيوعية او الترويج لها ، ومن ثم اخراجه من العراق .

٢ ــ المرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤م ، الذي يقضي بغلق اية نقابة تسلك سلوكا يشك وزير الداخلية في استقامته .

٣ ــ المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م ، وهو يقضي بحل جميع الاحزاب السياسية ، وسائر الجمعيات وتكوينها من جديد بعد تحقيق دقيق .

٤ ــ المرسوم رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤م ، الذي يقضي بالغاء الامتيازات الممنوحة الى الجرائد والمجلات كافة ، سياسية كانت ام غير سياسية ، والحصول على امتيازات جديدة يجري تزكية طلابها سلفا .

٥ ــ المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤م ، الخاص بتنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات ، وكيفية منعها وتفريقها .

كان هذا بعض ما فكر به السيد نوري السعيد ، لوقف نشاط المعارضة ، وتهيئة الجو المناسب لتعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ــ البريطانية .

وكان التنظيم الشيوعي قد اقلق بال الولايات المتحدة الامريكية فحملها على وضع تشريع يقضي باخراج الشيوعيين من بلادها ، ولكن الكونغرس الامريكي لم يقر هذه السياسة ، فاذا بالوزارة العراقية الجديدة تتبنى الفكرة ، وتصدر المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤م الذي يقضي باسقاط الجنسية العراقية عمن يدان بالشيوعية على اساس ان « اعتناق المذهب الشيوعي يحتم على معتنقيه خدمة الدولة الشيوعية الاجنبية » وان القانون الاساسي العراقي يخول وزير الداخلية اسقاط جنسية كل عراقي قبل خدمة ملكية او عسكرية في دولة اجنبية .

كما ان وجود احزاب سياسية متنافرة في البلاد ، وصحف معارضة وموالية، تلبس لكل حلة لبوسها ، من شانه أن يحد من تصرفات الحكومة ، فقررت الوزارة تعطيل هذه الاحزاب ، والغاء امتيازات تلك الصحف ، بموجب المرسومين ١٩ و٢٤ لسنة ١٩٥٤م وكذلك عالجت موضوع النقابات والاجتماعات والمظاهرات بالمرسومين ١٨ و ٢٥ فاصبحت مصداقا لقول عمرو بن العاص مخاطبا حمامة الفسطاط :

صفا لك الجو فبيضي واصفري ... ونقري ما شئت ان تنقري

كيف تلغى المعاهدة :

كان نوري السعيد وزيرا للدفاع في « الوزارة المدفعية السادسة » التي تألفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م ، وكان على علم بموعد انتهاء معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م وبوجوب احلال شيء ما محلها . ففاتح رئيس وزرائه جميل المدفعي في الموضوع ، واقترح حلولا مختلفة ، لم يأخذ المدفعي بواحد منها ، وتم الاتفاق اخيرا على تأليف لجنة وزارية من السادة : نائب رئيس الوزراء علي جودة ، ووزير الخارجية توفيق السويدي ، ووزير العدلية احمد مختار بابان ، ووزير الدفاع نوري السعيد، وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا عديدة ، ووضعت تقريرا يتضمن ثلاثة حلول لهذه القضية ، الا ان التقرير وضع على الرف ، ولم يأخذ به احد ، فلما تألفت « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » بعثت هذا التقرير من مرقده ، وقررت الاستناد اليه في معالجة امر المعاهدة . اما نص التقرير فهو ما يلي :

نص التقرير :

عندما عقدت معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا في سنة ١٩٣٠م كانت الظروف الدولية آنئذ تستلزم نوعا من الاتساق والتوافق لمقتضياتها ، مما ادى الى تحمل العراق بعض الوجائب مدة من الزمن ، ولما كانت الظروف والاحوال الدولية قد تبدلت تبدلا عميقا في خلال الربع قرن ، وكانت هيئة الامم المتحدة قد اقامت مبادىء جديدة لتأمين ، السلم العالمي ، وبالنظر لوضع العراق الجغرافي ، واهمية موارده النفطية في تموين الجيوش الحديثة ، مما يجعله هو ومجاوريه من البلاد المنتجة لهذه المادة مطمح انظار الدول الطامعة فيه ، ويضطره الى ايجاد وسائل خاصة لحفظ كيانه ، فقد رأت اللجنة انه من المفيد تصور ثلاثة اشكال غاية كل منها تأمين العراق على سلامته ، ومساعدته على دفع الاخطار عنه . وفيما يلي نوضح الاشكال الثلاث التي ترد على الخاطر لاول وهلة :

ـ الشكل الاول ـ

(أ) ان يقرر العراق بان الدفاع عن استقلاله ، واراضيه ، واجب طبيعي يترتب على عاتقه بالدرجة الاولى فتنحصر واجباته ومسؤولياته في هذا الشان ضمن حدوده ، ولا يتحمل اية مسؤولية اخرى سوى ما جاء في معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية النافذة المفعول في الوقت الحاضر .

(ب) وللقيام بواجباته هذه ، يتحتم عليه ان يضمن الحصول في حالة السلم والحرب على ما يلزمه من عتاد وسلاح وذخيرة ومؤونة عسكرية مع تدريب ودراسة فنية .

(ج) وبالنظر لعدم انشاء ما تضمنته المادة (٤٣) من ميثاق هيئة الامم المتحدة من قوة دولية مسلحة ، ونظرا لما جاء في المادة (٥١) من الميثاق بشان الحق الطبيعي

للدول فرادى وجماعات في الدفاع ، فمن الضروري ايجاد الوسائل المثمرة لتأمين حاجياته المذكورة اعلاه من دول الامم المتحدة الاعضاء واحدة كانت ام اكثر .

ـ الشكل الثاني ـ

(أ) ان يتوسع العراق في كيفية الدفاع المشترك ما بين الدول العربية ، وذلك بالسعي المتواصل مع تلك الدول لتنظيم جهاز دفاعي عربي كامل ، وجعله منطبقا على المادة (٥١) من الميثاق بشان الدفاع الاقليمي .

(ب) وتنظيم هذا الجهاز الدفاعي العربي يتطلب بطبيعته وسائل كثيرة لا يمكن تجهيزها من قبل الدول العربية وحدها . لذلك واعتمادا على المادة (٥١) المذكورة ، يعرض ميثاق الدفاع المشترك ما بين الدول العربية على الدول ذات العلاقة ، عدا الدول العربية لالتحاقها به ، وللمساعدة لجعله جهازا يستطيع تحقيق الغاية المتوخاة منه . وفي هذه الحالة يشترك في الدفاع المشترك العربي الدول الداخلة في المنطقة المحدودة ، والدول المحاددة لها ، وعند الاقتضاء الدول الاخرى التي يكون لاشتراكها منافع بينة تساعد على استكمال الوسائل الدفاعية المطلوبة .

(ج) واذا وجدت طريقة الالتحاق بميثاق الدفاع المشترك العربي صعبة ، فمن الممكن ايجاد نوع من التعاون بين جماعة الميثاق العربي ، وجماعة ثانية ذات علاقة في المنطقة المطلوب الدفاع عنها ، فتحدد شروط هذا التعاون بشكل ثابت واضح ..

وفي حالة الاخذ بالشكل الاول او الثاني ، يكون من الضروري الاستغناء عن المعاهدة العراقية ـ البريطانية النافذة المفعول ، والمنتهية في تشرين الثاني سنة ١٩٥٧م .

ـ الشكل الثالث ـ

لما كان قد حصلت تعديلات كثيرة في المعاهدة العراقية خلال المدة التي مضت منذ عقدها ولم يبق جوهري فيها سوى القواعد الجوية ، وبعض المواد الاخرى المتعلقة بالصيانات والامتيازات للقوات البريطانية ، فمن الممكن ـ والحالة هذه ـ السعي لدى الحكومة البريطانية لتتنازل للعراق عما يخصها في القاعدتين الجويتين والامور الاخرى المذكورة ، بقدر ما يتناسب مع ضرورة استبقاء احكامها المتعلقة بالدفاع عن العراق والاستمرار عليها حتى انتهاء مدتها . وفي هذه الحالة من المحتمل ان تشترط الحكومة البريطانية على العراق بأن يحفظ ضمن القاعدتين المذكورتين المستودعات الخاصة بالذخائر الحربية ، وبعض اللوازم الهامة التي يحتاجها الطرفان في مقاصدهما الدفاعية ، وكذلك السماح للطائرات الحربية البريطانية بالمرور من القاعدتين ، او التموّن منهما عند مرورها من الشرق الى الغرب وبالعكس ، وغير ذلك من الامور الطفيفة التي تؤكد التآزر والاتصال المفيد بين الطرفين .

ان اختيار اي شكل من الاشكال الموضحة اعلاه ، والسعي لتحقيق ما يقع عليه الاختيار منها امر يعود لمجلس الوزراء الموقر اهـ .

مؤتمر في سرسنك :

بعد تاليف « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » ببضعة ايام ، وصل الى « سرسنك » حيث يصطاف الملك فيصل الثاني ملك العراق ، الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري ، ومعه رهط من الموظفين والمراسلين والمصورين ، فقابل الملك وولي عهده ، ورئيس الوزراء وصحبه ، وشرع في اليوم التالي لوصوله في مفاوضة الجانب العراقي في المهمة التي جاء من اجلها . فشرح الموقف في مصر ، والتطورات التي ادت الى توقيع اتفاقية الجلاء بينها وبين بريطانية ، وهي الاتفاقية التي تسمح للقوات البريطانية بالعودة الى قناة السويس اذا ما تعرضت تركية او احدى الدول العربية الى هجوم مفاجيء ، وما تنوي الحكومة المصرية عمله ، فرد عليه رئيس الوزارة العراقية موضحا وضع العراق الراهن ، وصلاته الطبيعية بجارتيه : تركية وايران ، والمعاهدات السابقة التي تربطه بهما لضمان سلامته وسلامتهما ، وما ينوي العراق عمله معهما من جديد ، وما لبث الطرفان ان وقعا الاتفاقية الآتية في ١٨ آب ١٩٥٤م :

محضر متفق عليه بين الوفدين العراقي والمصري

١ ـ اتفق الطرفان على ضرورة اعادة النظر في ميثاق الضمان الجماعي ، وذلك للعمل على تقويته ، وجعله اداة قوية فعالة ، تمكن البلاد العربية من مواجهة اي خطر يهددها ، ويجعلها تستطيع الدفاع عن بلادها بقوة وكفاءة ، على ان يقوم كل طرف بدراسة هذا الموضوع ، والقيام بالاتصالات اللازمة مع امريكا وانجلترا بهذا الشأن ، وسيعقد في النصف الثاني من شهر سبتمبر ، اجتماع آخر في القاهرة بين مصر والعراق لعرض نتيجة الاتصالات ، لاستئناف البحث ، ويقوم الطرفان بعد ذلك بالاتصال مجتمعين مع ممثلي انجلترا وامريكا لبحث الموضوع ، وذلك توطئة لعرضه على باقي الدول العربية بغية الوصول الى اتفاق شامل .

٢ ـ تم الاتفاق على التعاون بين الطرفين على مكافحة المبادىء الهدامة بكل الوسائل الممكنة ، وستوفد مصر المختصين بمكافحة هذه المبادىء الى العراق ، لتبادل المعلومات مع المختصين العراقيين ، والتعاون معهم على القضاء عليها في مصر والعراق وبقية البلاد العربية .

٣ ـ وافق الطرفان على ضرورة اعادة النظر في جهاز امانة الجامعة العربية لتقويته ، وجعله قادرا على القيام بالغرض السامي الذي من اجله تأسست الجامعة، وسيقوم كل طرف باعداد مشروع لهذا الغرض ، وعند حضور رئيس وزراء العراق الى مصر يصير التفاهم بين الطرفين على الطريقة الواجب اتباعها لتحقيق ذلك .

٤ – يتبادل الطرفان دعوة رؤساء اركان حرب الجيشين : العراقي والمصري لزيارة بلديهما مع وفد من الضباط قصد التعرف والاطلاع على الاحوال العسكرية ، والعمل على تحقيق التعاون الكامل بين البلدين .

٥ – ورغبة في رفع مستوى المعيشة في البلدين ، نبين انه من الضروري التعاون وتبادل المعلومات بينهما في النواحي الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، حتى يمكن الافادة من الابحاث التي تمت فعلا في مصر او العراق ، ويكون ذلك عن طريق تبادل الزيارات بين المختصين .

سرسنك في ١٨ اغسطس ١٩٥٤م

ولم تشأ الحكومة ان تحرم الراي العام من معرفة ما جرى في « سرسنك » فأصدرت هذا البيان :

« عقد الوفدان : العراقي والمصري في سرسنك عدة اجتماعات في جو مشبع بالصراحة التامة وروح الاخوة . ابتدات من صباح يوم الاثنين ١٦ آب ١٩٥٤م ؛ وانتهت ظهر يوم الاربعاء الموافق ١٨ آب ، فعرض كل منهما وجهة نظره بوضوح وجلاء في المشاكل التي تحيط ببلديهما بصورة خاصة ، والبلاد العربية بصورة عامة ؛ واستعرض الوفدان المشاكل التي اعاقت في الماضي التعاون الكامل بين الدول العربية. وقد ادت المحادثات الى تفاهم تام بين الطرفين ، واتفاقهما في كافة المواضيع التي جرى البحث حولها » .

بغداد ١٩ آب ١٩٥٤م   و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

ولما عاد الصاغ صلاح سالم الى القاهرة، وعرض نتائج مفاوضاته في «سرسنك» على زملائه اعضاء مجلس الثورة ، ظهرت الخلافات فيما بينهم ، ولكن رئيس الوزارة العراقية سافر الى القاهرة في ١٤ ايلول بحسب الاتفاق المدون ، واجتمع بالمسؤولين المصريين ، وشرح لهم « موقع العراق الجغرافي والسوقي ، ومشاكله الخاصة ، والعلاقات التاريخية التي تربطه بجارتيه تركية وايران ، والاخطار التي تتهدد المنطقة برمتها من جراء المطامع الشيوعية التوسعية ، فضلا عن الاعمال التي يقوم بها الشيوعيون في داخل البلاد ، كما اوضح لهم الفوائد العظيمة التي تجنيها البلاد العربية من جراء انضمام البلاد الاسلامية اليها ، والوقوف معها لمجابهة الخطر الصهيوني ، وحل قضية فلسطين حلا عادلا يضمن للعرب حقوقهم المشروعة » (٢) ثم قال لهم : ان العراق ينوي عقد ميثاق للتعاون المتبادل بينه وبين جارته المسلمة تركية ؛ على ان تنضم اليه ايران ، وباكستان ، ثم تلتحق به بريطانيه بشكل من الاشكال لانهاء معاهدتها مع العراق .

ويقول نوري السعيد : ان جمال عبد الناصر آمن بكل ما طلبه وعرضه عليه ،

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٤٧٩ الصادر بتاريخ ٢٠ آب ١٩٥٤ م .
(٢) خطاب نوري السعيد في ١٦ – ١٢ – ١٩٥٦ م ص ١١ .

الا انه التمسه تاجيل البحث في هذا الموضوع ، حتى تنهي مصر مشاكلها الخاصة . وذلك لان المصريين لا يثقون بالبريطانيين ، على الرغم من التوقيع على الاتفاق الذي تم حول الجلاء . ولما ساله نوري عن مدة الانتظار ؟ اجابه انه لا يستطيع ان يحددها ، فرد عليه : ان الشعب العراقي يعتبر انهاء معاهدة ٢٠ حزيران ١٩٣٠ م مطلبا وطنيا يجب ان ينفذ بأسرع ما يمكن ، فرد الرئيس المصري بقوله : « انك اعرف ببلادك ومشاكلها ، وانت حر فيما تتخذه لصيانتها من الاخطار » .

سفر نوري السعيد الى لندن :

ثم سافر نوري الى لندن ، وقضى فيها عدة ايام للاستشفاء ، وللاستشارات الطبية ، وغيرها وما لبث ان عاد الى تركية فاجرى اتصالات هامة مع المسؤولين الاتراك صدر في ختامها البيان المشترك الآتي :

البيان المشترك الاول :

« عرج فخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق على استانبول بزيارة غير رسمية ، في طريق عودته من لندن الى العراق ، وحل ضيفا على الحكومةالتركية منذ اليوم التاسع من الشهر الحالي حتى التاسع عشر منه ، وقد اتاحت هذه الزيارة فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر بين فخامة الضيف الكريم ، وبين فخامة رئيس الوزارة التركية السيد عدنان مندريس ، الذي بقي في استانبول بصورة خاصة منذ ابتداء هذه الزيارة حتى انتهائها ، وقد اشترك في هذه المباحثات الصميمية جدا كل من : نائب رئيس الوزراء السيد فاتن رشدي زورلا ، ومعالي وزير الخارجية الاستاذ فؤاد كوبرولي ، ومعالي الدكتور ابراهيم عاكف الآلوسي سفير العراق في انقرة ، والسكرتير العام لوزارة الخارجية التركية السيد نوري بركي ، وسعادة سفير تركيا الجديد في العراق السيد مظفر كوكستن .

« وكانت هذه المباحثات تجري حول العلاقات القائمة بين البلدين ، والاوضاع السائدة في الشرق الاوسط ، والسياسة الدولية في هذا الجزء من العالم ، وقد تجلت الصداقة التركية ـ العراقية بأجلى مظاهرها فيما يتعلق باقامة تعاون فعال وثيق من جميع النواحي والشؤون التي تقتضيها مصالح البلدين العليا .

« وكان ذلك نتيجة طبيعية للاخوة القائمة بين الامتين : التركية والعراقية ؛ الامر الذي لم يقتصر نفعه على البلدين فحسب ، بل يعود بجزيل الخير والبركة على الشرق الاوسط باجمعه .

« لقد تم الاتفاق على انه لا يمكن اقرار الامن والسلم العام في الظروف الراهنة، ولا يمكن تامين الاستقرار الا عن طريق ايجاد تفاهم كامل بين الشعوب المتمسكة بكل اخلاص بالمبادىء والمثل العليا للامم المتحدة ، وتاسيس جبهة امن مشتركة ومتماسكة فيما بينها ، خالية من كل ثغرة ضد اولئك الذين يهدفون الى الاستيلاء عليها ،

والتحكم بشؤونها ومن ثم ابادتها . كما تم التوصل الى النتيجة القائلة بانه ينبغي العمل يدا واحدة دون اي تأخر لتكوين جبهة امم مشتركة كالجبهة الموجودة فيالشرق الاوسط ضمن شروط المساواة التامة .

« وقد أعرب فخامة السيد عدنان مندريس الى ضيفه المحترم عما تكنه تركيا للدول العربية من خالص شعور المحبة والاحترام ، كما اعرب الى فخامته باسم الحكومة التركية بان تركيا على استعداد تام لاعطاء شتى انواع الضمانات بعدم أتباع خطة تتعارض ومصالح هذه الدول .

« ولما كانت هذه المباحثات ودية وصميمة للغاية ، فقد اعرب كل من رئيس الوزارتين عن اغتباطهما لما اعرب كل منهما عن املهما باستمرار الاتصالات الشخصية بينهما في كل فرصة سانحة . وقد وجه فخامة الضيف الكريم دعوة الى فخامة السيد عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية لزيارة العراق رسميا فقبل فخامته هذه الدعوة الكريمة بكل سرور وقال بانه يتمكن من القيام بها عند حلول راس السنة » اه.

وقد غادر السعيد استانبول صباح ١٩/١٠/١٩٥٤م على متن طائرة عراقية يحرسها سرب من الطائرات التركية المقاتلة حتى الحدود ، وبعث حال وصوله الى بغداد برقية شكر الى رئيس وزراء تركيا .

الوفد التركي يرد الزيارة :

قررت حكومة الجمهورية التركية ان يتولى رئيس وزرائها السيد عدنان مندريس زيارة العراق على راس وفد خاص يكوّن برئاسته فيلبي بذلك دعوة السيد نوري السعيد لفخامته بزيارة العراق زيارة رسمية من جهة ، ويمهد للاتفاق الخاص المنوي عقده بين العراق وتركية من جهة اخرى . وقد وصل الوفد الى بغداد في اليوم السادس من كانون الثاني ١٩٥٥م برئاسة السيد عدنان مندريس ، وعضوية وزير الخارجية البروفسور فؤاد كوبرللو ، ووزير المواصلات السيد جاويش اوغلو، وستة من اعضاء المجلس التركي الكبير ، فاستقبل استقبالا رسميا فخما وانزل بضيافة الحكومة في القصر الابيض تحرسه قوة كبيرة من رجال الامن ، والفتالحكومة العراقية لجنة المفاوضة من احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء ، وبرهان الدين باش اعيان الوزير بلا وزارة ، والدكتور ابراهيم عاكف الالوسي سفير العراق في انقرة ، وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية العراقية .

ولقد اغتنم الوفد فرصة وجوده في بغداد ، فزار الاضرحة المقدسة في بغداد ، والاعظمية ، والكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، كما زار الاماكن الاثرية في بابل وسلمان باك وغيرهما ، ومنشآت النفط في كركوك ، والزبير ، ولم تفته زيارة مجلس النواب العراقي فقصده في الثاني عشر من هذا الشهر ، وكانت الجلسة منعقدة ، فبادره رئيس المجلس بالكلمة الآتية :

كلمة رئيس المجلس :

سادتي ! باسمي وباسم نواب الامة ، ارحب اجمل ترحيب ، واحيي اطيب تحية فخامة رئيس وزراء الجارة العزيزة تركية ، وانها لمناسبة طيبة وفرصة سعيدة ، ان يحل بين ظهرانينا ويزور مجلسنا فخامة السيد عدنان مندريس وصحبه الكرام. لقد اتاحت لي هذه المناسبة تحية الشعب التركي الشقيق مقرونة بتمنياتي له اطراد الازدهار والتقدم .

سادتي ! ان الروابط التي تربط الشعب التركي بالامة العربية كثيرة : منها وحدة الدين الاسلامي الحنيف ، الذي ساوى بين المسلمين « وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم » فلا فرق عند الله بين مسلم ومسلم الا بالتقوى، التي توصل الشعوب والامم الى ما فيه خير البشرية جمعاء،ومنها العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين التركي والعربي بروابط قوية ، وعلاقات الجوار والمصالح المشتركة بيننا .

سادتي .. كل هذه الروابط وغيرها تجعلنا متفائلين بمستقبل التعاون بين البلدين ، تعاونا ينسجم وامانيهما القومية . وختاما اكرر ترحيبي بالضيف الكريم ، متمنيا له طيب الاقامة ، وللجارة العزيزة تركيا العزة والسؤدد » (١) .

وبعد ان انتهى رئيس المجلس من القاء كلمته ، ترجمت الكلمة الى اللغة التركية من قبل النائب عز الدين الملا . ثم دعا رئيس المجلس النيابي السيد عدنان مندريس رئيس الوفد التركي باسم اعضاء المجلس لالقاء كلمته ؛ فدخل الرئيس التركي قاعة المجلس بين عاصفة من التصفيق ، والقى كلمة باللغة التركية ، وعند الانتهاء منها جلس الى جانب السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، ثم القيت ترجمة كلمته باللغة العربية وهذا نصها :

الجـواب :

« انها لفرصة سعيدة واستثنائية ، ان اكون اليوم في مجلس امة الجارة الصديقة ، لاقف مخاطبا حضراتكم والشعب العراقي الكريم . وانني اذ احيي مجلسكم الموقر ، ومعاليكم بكل احترام وتقدير ، فانا واثق من انني اخاطبكم بلسان حكومتي وامتي ، حاملا تحية الشعب التركي الى الشعب العراقي الشقيق . وانني لسعيد جدا بأن اقدم شكري وامتناني العميقين الى معاليكم لما اظهرتموه في خطابكم من آيات الصداقة وروابط الاخوة العميقة الموجودة بين البلدين . وان الاستقبال الحار الذي استقبلنا به منذ قدومنا الى بلادكم الجميلة ، ليتجلى في مظاهر الحفاوة التي نراها الآن في مجلسكم العالي ، وانني مقتنع بأن الروابط الكثيرة التي تربط البلدين وخاصة كما تفضلتم واوضحتم ذلك من وحدة الدين والعلاقات التاريخية ،

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٤ م — ١٩٥٥ ص ٢٢٠ .

وعلاقات الجوار والمصالح المشتركة ، فهي منبثقة من احاسيس الاخوة المتبادلة خلال العصور الطويلة الماضية . واننا لواثقون بأن تاسيس اواصر التعاون والاخوة الصميمة لن يستغرق وقتا طويلا ، وسنرى ان هذه الاحاسيس التي كنا ولا نزال نشعر بها ستتحقق بصورة ملموسة في العلاقات التي ستزداد وثوقا بين البلدين في المستقبل القريب جدا .

« وكما تفضلتم ان كل هذه الروابط وغيرها ، تجعلنا متفائلين بمستقبل التعاون بين البلدين ، تعاونا ينسجم واماني شعبينا القومية ، فنقف امام الخطر الذي يهددنا بمختلف الاشكال والصور ، وستعطي مساعينا هذه النتائج الطيبة والمفيدة .

« وفي الختام نطلب من الله ان يوفقنا في مساعينا هذه واشكركم شكرا جزيلا » (١) .

ثم غادر فخامته واعضاء الوفد التركي بناية مجلس الامة بمثل ما استقبلوا به من حفاوة وتكريم .

وكان الرئيس التركي يحمل هدايا خاصة الى الملك فيصل الثاني ، والى ولي عهده الامير عبد الاله ، والى رئيس وزرائه نوري السعيد ، فقدم هدية كل من هؤلاء بيده ، وهي مؤلفة من بنادق صيد ، ومسدسات من صنع تركي ، ونماذج فاخرة من السجاد التركي المشهور .

ثم بدات المفاوضات بين الجانبين : العراقي والتركي في جو تسوده الثقة المتبادلة والشعور بالمسؤولية ، على الرغم من الضجيج الهائل الذي اثير حول هذه المفاوضات ، سواء اكان ذلك من قبل الرجال الحزبيين ، ام من قبل السياسيين المتطرفين والشباب المثقف (٢) ، ولما كان العراق سبق له ان عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركية في ٢٩ آذار ١٩٤٦م ، تتبعها ستة بروتوكولات تخص تنظيم المياه ، والامن ، والثقافة ، والبريد ، والاقتصاد ، والحدود ، وتلحق بها اتفاقيتان،

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ م ص ٢٢٠ .

(٢) وشرعت محطة الاذاعة اللاسلكية في القاهرة في كهربة جو هذه المفاوضات ، فاخذت تتهم العراق بالسعي لطعن الدول العربية والسير في ركاب المستعمرين ، واذا بنوري السعيد يرجو من عدنان مندريس « تاجيل عقد الميثاق الى وقت آخر حتى تهدأ الامور في مصر . اذ كانت النية متجهة قبلا الى المفاوضة حول هذا الموضوع في القاهرة واشراك جميع الدول العربية . وبين السبب لطلب التاجيل بقوله : انه يعرف شعور المصريين وحبهم لتزعم البلاد العربية ، وانه لا يعترض على هذه الزعامة ولا يريدها ، وانه يخشى ان يكون عقد الميثاق في بغداد ومع العراق دون مصر يسبب زعل جمال عبد الناصر وحصول متاعب كثيرة . فرد عليه عدنان مندريس باللغة التركية بشدة بانه لم يات الى بغداد للاستجداء . وتساءل باي وجه سوف يقابل الشعب التركي اذا عاد صفر اليدين مما حمل نوري السعيد على ان يستدعي الى ديوان مجلس الوزراء جميع رؤساء الوزراء السابقين وعددا من الوزراء السابقين، ويعرض عليهم الموضوع بالتفصيل مع صورة البيان المشترك المعد للاذاعة فاتفقوا جميعا على اختلاف مبادئهم على نشره ، حتى ان المرحوم مصطفى العمري قال : انه شبيه ببيان انقره ولا يوجد ما يبرر الاعتراض عليه » . اهـ .

(من رسالة للسيد احمد مختار بابان الى المؤلف في ٢ آب ١٩٧٤ م)

وهي المعاهدة والبروتوكولات والاتفاقيتان التي نشرنا نصوصها في المجلد السابع من هذا الكتاب ، فقد جرى البحث في احياء تلك الوثائق ، التي كانت مهملة تقريبا ، بالاضافة الى القضايا السياسية التي جاء الوفد من اجلها ، فلما انتهت المفاوضات انتهت بانتهائها الزيارة الرسمية، فقدم السيد نوري السعيد الى رجال الوفد هدايا ثمينة مؤلفة من صواني فضية مطعمة بالميناء ، ومعها فناجين قهوة ، وعلب سكاير ، ونماذج من التمور العراقية المنوعة ، كما قدم الى الرئيس مندريس ساعة من البلاتين المرصع بالاحجار الكريمة ، وغادر الوفد بغداد الى دمشق فبيروت لاستكمال البحث مع الدول العربية (١) وصدر البيان المشترك الآتي كما جاء في جريدة الحرية العدد (١٨٣) :

البيان المشترك الثاني :

« استجابة لدعوة الحكومة العراقية ، قام فخامة رئيس وزراء تركيا السيد عدنان مندريس ، ووزير خارجيتها البروفسور فؤاد كوبرللو ، والهيئة المرافقة لهما، بزيارة رسمية للعراق بدأت في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥م ، وبنتيجة المباحثات التي دارت خلال هذه الزيارة بين رجال الحكومة التركية ومساعديهم ، وبين فخامة رئيس الوزارة العراقية ورجال الحكومة العراقية ومساعديهم ـ في جو مشبع بالثقة الصميمية ـ توصل الطرفان الى توافق تام في وجهات النظر ، لا سيما في الشؤون التالية :

« عندما كان رئيس الوزارة العراقية في استانبول في تشرين الاول الماضي ، جرت مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الاوسط

---

(١) حدث في اثناء زيارة مندريس للعراق حادثان يلفتان النظر : أولهما انطلاق اربعة كلاب سائبة من جوار القصر الابيض ، الذي ينزل فيه الضيف الكبير ، وهي متقمصة اثوابا بيضاء كتب عليها بالحبر الاحمر وبحروف كبيرة جدا « عدنان مندريس » . اما الحادث الثاني فقد حصل اثناء وجود الوفد التركي في السفارة التركية ليلة ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ م وقد وصفه البيان الرسمي الآتي :

« القيت بعد منتصف الليلة الماضية مادة متفجرة في حديقة السفارة التركية ببغداد فنشا عن ذلك تلف بسيط في جدران الحديقة المذكورة ، ولا بد ان الفاعلين هم من المنتمين الى المنظمات الشيوعية او الصهيونية الذين يسعون الى الاخلال بالامن وتعكير السكينة ، وقد استنكر الجمهور بأسره هذا العمل الاجرامي المنكر ، ولا يزال التحقيق جاريا للعثور على المجرم » .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

ويقول سفير امريكا في العراق (W. J. Gallman) في ص ٤٩ من كتابه « عراق نوري السعيد » :

ان نوري السعيد اجتمع بعد سفر المندوبين الترك بوزرائه وبالملك وبولي العهد ، وجرى بحث القنابل التي القيت اثناء وجود المندوبين في بغداد ، فاقترح بعض الوزراء اعلان الاحكام العرفية لمعالجة قضية الامن ، ولكن نوري رفض ذلك رفضا باتا اعتقادا منه بان قوات الجيش والشرطة كانت مع الحكومة وكانت معنوياتها عالية .

وقد زار الامير عبد الاله السفارة التركية ، بعيد الحادث ، واعرب من اسف الملك واسفه لوقوع ما وقع ولم يعثر على الفاعلين .

وسلامتها ، اعلن عنها ببيان مشترك سابق. وقد قررت الحكومتان التركية والعراقية الآن عقد اتفاق يرمي الى تحقيق وتوسيع التعاون المذكور باقرب وقت مستطاع .

« وسيجري هذا الاتفاق على تعهد بالتعاون لصد اي اعتداء يقع عليهما من داخل المنطقة او من خارجها ـ اي من اية جهة كانت ـ وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة .

« ان هذا الاتفاق سيكتسب شكله النهائي ويتم التوقيع عليه في زمن قريب جدا ، وبدون اضاعة اي وقت .

« ان الحكومتين : التركية والعراقية تعتقدان ان عقد مثل هذا الاتفاق في الشرق الاوسط يخدم مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، ويحقق استقرارا يستند الى تلك المبادىء ، والى المقررات المتخذة بموجبها ، ويعمل على تقوية الامن ، وذلك بالحيلولة دون ما قد يظهر من نوايا عدوانية بأي شكل من الاشكال ، كما انه يعمل على حماية السلم ، ولذلك فانهما تعتبران من الضروري والمفيد ان ينضم الى هذا الاتفاق ، غيرهما من الدول التي تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه ، او التي تستطيع ان تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافي او امكانياتها .

« وعلى ذلك فانهما ـ خلال المدة القصيرة التي ستسبق عقد هذا الاتفاق ـ ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معهما في هذا السبيل ، كما ستسعيان لان يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد ان امكن ، وعلى اي حال فانهما ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه ايضا ».

١٢ كانون الثاني ١٩٥٥م

موقف البلاد العربية :

ما كاد الوفد التركي يغادر بغداد الى دمشق وبيروت ، حتى طير السيد مندريس برقيتين : احداهما الى رئيس الوزارة العراقية ، يشكره فيها على ما لقيه وصحبه « من حفاوة وتكريم يدعو الى الفخر والاعجاب » (١) ، والثانية الى رئيس مجلس النواب العراقي الذي اتاح له فرصة الدخول في المجلس ، والقاء كلمته المثبتة قبل هذا ، فقابل الرئيسان البرقيتين المذكورتين بالحمد والثناء .

واسرعت « وزارة الخارجية » فبلغت السفارات ، والمثليات ، العراقية في الخارج نص البلاغ المشترك (الثاني) لتكون على علم بما يجري في بغداد ، واعلن الامين المساعد لجامعة الدول العربية في القاهرة « ان المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وتركية معاهدة دفاعية فقط . اما المعاهدة التركية ـ الباكستانية فحلف دفاعي هجومي » .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٤٠ الصادر بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٤ م .

وقد استقبلت دمشق وصول السيد عدنان مندريس بوجوم ، اعقبته تظاهرات عدائيـة قامت في حمص ، وحمـاه ، وحلب ، ودمشق نفسها ، وسببت اضرارا في الارواح والممتلكات . ذلك لان سورية كانت تريد ان تقف البلدان العربيـة كلها على الحياد ، فلا تنضم الى احدى الكتلتين المتنازعتين الشرقية او الغربية .

وفي بيروت ، سلم السـيد عدنان مندريس المسؤولين اللبنانيين نسخة من المشروع العراقي ــ التركي، الذي اعده هو ونوري السعيد في بغداد، واكد لهم ان تركيا ستقف الى جانب العرب في قضاياهم الدولية ، كما دعا رئيس جمهوريـة لبنان الى زيـارة تركية زيارة رسمية ، فقبل الرئيس اللبناني هذه الدعوة ، وقال للرئيس التركـي : ان لبنـــان مستعد للتعاون مع تركيـة الى اقصى الحـدود في الحقـول السياسية والاقتصادية والثقافية ، ما دامت هي تقف الى جانب الدول العربية ، وانه سيستطلع آراء الدول العربية ــ ولا سيما سورية ــ في المشروع الذي جاء به .

وابدى « الاردن » اهتماما بالغا بموضوع الحلف العراقي ــ التركي المقتــرح ، وذهب رئيس الوزارة الاردنيـة الى بيروت ، واتصــل بالمسؤولين فيها للوقوف على آرائهم ونياتهم .

اما القاهرة ــ وتعاضدها وتؤيدها المملكة العربية السعودية ــ فقد وقفت من الحلف المذكور موقفــا سلبيا ، واكد وزيــر خارجيــة مصر للسفيرين : البريطانـي والامريكي معارضة مصر للاتفاق المنوي عقده بين تركية والعراق ، واضاف الى ذلك قوله « ولكن هذه المعارضة ليست ناجمة عن رغبة في معارضة الدول الغربية » .

اختلاف وجهات النظر :

لا بد لمن يريد بحث الخلاف بين مصر والعــراق ان يلم بخلاصــة لاوجــه هذا الخلاف فنقول :

تتفق دول الجامعة العربية كافة ، على ضرورة تكوين جهاز دفاعي موحد للدفاع عن الكيان العربي العام ، وضمان استقلال كل دولة عربية من دول الجامعة ، فكان « ميثاق الضمان الجماعي العربي » حصيلة هذا الاتفــاق . وتختلف هذه الدول في كيفية دعم هذا الجهاز وجعله قادرا على تحقيق اغراضه ، فترى مصر ان يكون الجهاز العربي مستقلا بذاته ، غير مرتبط باية جبة كانت ، حتى وان كانت هذه الجهة الدول الشرقية والاسلامية في منطقة الشرق الاوسط ؛ الا ان هذا لا يمنع قيام تعاون ما بين الجهاز العربي والدول الغربية ، على قدر ما تنص عليه المعاهدة الانكليزية ــ المصرية، التي تسمح بعود القــوات البريطانية الى قنال السـويس ، عندما تتعرض تركية او احدى الدول العربية الى خطر الهجوم . وعلى هذا تطلب مصر من العراق ، ان يعقد مع انكلترا معاهدة على غرار معاهدتها هي معها ، وان تقتصر صلات العراق بتركيـة من الناحية الدفاعية على ما تستلزمه معاهدة العراق مع بريطانيــة ، وان لا يرتبط لبنان وسورية باي ارتباط مع تركية .

اما العراق فيرى ان « ميثاق الضمان الجماعي العربي » اساس سياسته الدفاعية ، ولكن تحقيق اهداف هذا الميثاق ، ودعمه بالقوة ، يقتضيان مراعاة الوضع الدولي القائم ، والقوى المؤثرة في هذا الجزء من العالم ، وكذلك العوامل السوقية فيه . وفي رايه ان تركية دولة قوية تجاور ثلاث دول عربية ، وتؤلف حصنا منيعا بين هذه الدول وبين الاتحاد السوفياتي ، فمن واجب الجهاز العربي الدفاعي ان يتعاون مع تركية للدفاع عن السلامة المشتركة ، وان يوحد مساعيه معها ضد اسرائيل ، وان يستفيد في الوقت نفسه من تعاونه مع الغرب ، ليوفر للعرب مجال التسلح الواسع ، وفق المستوى الغربي ، فيزيد ذلك من قوة العرب ، ويساعدهم على تحقيق اهدافهم القومية ، ويربك مواقف اليهودية العالمية فيحرمها مناوراتها بين المعسكرين الشرقي والغربي .

وقد ظلت الصحافة في العراق ، وفي البلدان العربية الاخرى ، تتطاحن وتتشاءم حول وجهات النظر المذكورة ، فتكيل التهم جزافا للساسة العرب ، وتختلق الاسباب لتوسيع شقة الخلاف فيما بينهم ، وكان العراقي اذا ما وطا ارض الكنانة ، او جلق ، او السعودية ، حسبوه كلبا عقورا ، واسمعوه قارص الكلام وبذيء القول .

على ان رئيس الوزراء نوري السعيد ظل متمسكا برايه ووجهة نظره ، فكان يدافع عن الميثاق العراقي ــ التركي المقترح ، دفاع الابطال ، على الرغم من الضجيج والاستنكار اللذين ملآ دنيا العرب حوله ، وقد راى ان يرمي آخر سهم في كنانته فيوضح سياسته بأجلى بيان ، فامر باصدار هذا البيان :

بيان رسمي :

ان العراق ، منذ تأسيس كيانه كان وما يزال ، يعمل في سياسته الخارجية على اساسين مهمين وضعهما المغفور له الملك المؤسس فيصل الاول .

هذان الاساسان هما : (اولا) خدمة الاهداف العربية الحيوية عن طريق جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف ، وبذل الجهود والتضحيات . (ثانيا) تأمين سلامة العراق باعتباره دولة كغيرها من الدول ، لها ظروف خاصة ينبغي مراعاتها لكي تحافظ على استقلالها وسيادتها فتبقى عضوا نافعا في مجموعة الدول العربية .

وعلى الاساس الاول بذل العراق جهوده المشهودة في سبيل القضايا العربية المختلفة : كقضية سوريا ، ولبنان ، والمغرب العربي ، كما بذل تضحياته الجسيمة في سبيل قضية فلسطين ، وذلك سواء قبل تأسيس الجامعة العربية او بعد تأسيسها ، تلك الجامعة التي ساهم العراق مساهمة فعالة في تكوينها ، كما ساهم في اخراج معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي) الى حيز الوجود .

وعلى الاساس الثاني ؛ داب العراق على توطيد وتنظيم علاقاته بجاراته ، وبالدول الكبرى التي ارتبطت مصالحها بمصالح العراق ، فعقد معاهدات الصداقة

وحسن الجوار مع تركية وايران والافغان ، واشترك في ميثاق سعد آباد ، فضلا عن توقيعه معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى .

والعراق انما نهج هذين النهجين المزدوجين في سياسته الخارجية لانه وجد ان كلا منهما هو في الحقيقة متمم للآخر ، ولانه اعتبر انتهاجهما معا السبيل المنطقي الوحيد لتحقيق المصلحة العربية المشتركة .

لذلك فان العراق ، بقدر ما اعترف بفضل شقيقاته الدول العربية في التعاون معه في الحقل العربي ، فانه لم يفكر يوما من الايام في ان ينكر على اية من هذه الدول حقها الطبيعي المماثل لحق العراق في اتخاذ الموقف الذي تقتضيه ظروفها الخاصة في الحقل الدولي .

ولعل اقرب مثال على ذلك هو ترحيب العراق ترحيبا حارا بالاتفاق المصري ـ البريطاني الاخير ، الذي لم يطلع العراق على تفاصيله الكاملة الا بعد التوقيع عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، والذي اعتبره العراق فاتحة خير في العلاقات العربية ـ التركية ـ البريطانية ، كما اعتبر عقد مصر لهذا الاتفاق حقا خالصا لمصر ، ما دام فيه تأمين سلامة مصر التي هي جزء لا يتجزأ من سلامة الوطن العربي .

وكخطوة متممة لخطوة مصر في التقارب العربي ـ التركي ، اقدم العراق على التفاهم مع تركيا حول مشروع اتفاق يعقد بينهما ، ويكون مفتوحا للدول العربية الاخرى ، وغيرها من الدول التي يهمها امر السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط .

ان الاتفاق المزمع عقده هو لا شك منبعث عن ظروف العراق الخاصة ، المعلومة لدى شقيقاته الدول العربية ، من حيث مجاورته لتركيا مجاورة مباشرة ، واشتراكه واياها في حدود طويلة ، ومرافق طبيعية واحدة ، هذا فضلا عن ارتباطه مع تركيا بسلسلة معاهدات واتفاقيات سابقة كالتي عقدت عام ١٩٢٦م وعام ١٩٣٧م وعام ١٩٤٦م .

والاتفاق المذكور لا يتعارض مع ميثاق هيئة الامم المتحدة ، بل انه يستند الى المادة (٥١) من ذلك الميثاق . شأنه في ذلك شأن معاهدة (الضمان الجماعي العربي) التي بدورها ايضا تستند الى المادة المذكورة من ميثاق هيئة الامم المتحدة . وفضلا عن ذلك فان الاتفاق موضوع البحث ، لا يتعارض مع معاهدة الضمان الجماعي العربي ، بل يستند الى المادة الحادية عشرة من المعاهدة .

ان الحكومة العراقية لا يسعها في هذا المقام الا ان تؤكد حرصها الشديد على التمسك بميثاق الجامعة العربية ، ومعاهدة (الضمان الجماعي العربي) نصا وروحا. كما تؤكد في الوقت نفسه حرصها الشديد ايضا على اتباع سياسة تؤمن سلامةالعراق وسيادته لكي يستطيع ان يؤدي رسالته العربية على الوجه الاتم .

خليل ابراهيم : مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٤٣ الصادر بتاريخ ١٩ـ١ـ١٩٥٥ .

تصلب مصر وتصلب العراق :

لم تقتنع الحكومة المصرية بكل ما قاله السيد نوري السعيد ونشره من مسوّغات لعقد ما سمي بـ « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية » فدعت رؤساء وزارات الدول العربية الى مؤتمر يعقد في القاهرة في منتصف شهر كانون الثاني ١٩٥٥م لبحث الموقف العربي العام ، في ضوء ما لديها من حجج . فطلب العراق تأجيل الاجتماع الى وقت تسمح فيه صحة رئيس وزرائه بحضوره ، فلم يلتفت الى طلبه. اما بقية الرؤساء فقد شخصوا بانفسهم الى القاهرة، واخذوا يلحون على نوري بوجوب حضوره ، وهو يرد عليهم بأن ذلك رهن بنتيجة فحص الاطباء له ، وبعد مراسلات يطول شرحها ، سافر الى القاهرة وفد مؤلف من السادة : فاضل الجمالي، وبرهان الدين باش اعيان ، وخليل ابراهيم ، لايضاح وجهة نظر العراق في الموضوع، واذا بالجمالي يصرح قائلا « ان الحكومة العراقية مصممة على توقيع اتفاقها مع تركية رغم معارضة الدول العربية » فيسوء هذا التصريح وقعا في النفوس ، وتتقدم مصر بطلب اخراج العراق من جامعة الدول العربية ، ولكن المؤتمر ندب بعثة خاصة توجهت الى بغداد في ٣١ كانون الثاني للتوفيق بين وجهات النظر (١) وكانت مؤلفة من السادة : سامي الصلح رئيس وزراء لبنان ، وفيضي الاتاسي وزير خارجية سورية ، ووليد صلاح وزير خارجية الاردن ، وصلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري ، فالف نوري لجنة عراقية مقابلة قوامها السادة : توفيق السويدي ، وصالح جبر ، واحمد مختار ، وبرهان الدين باش اعيان ، وخليل ابراهيم ، والفريق رفيق عارف ، وقد اجتمعت اللجنة الاولى بالملك ، وبولي عهده ، وبرئيس الوزراء وصحبه، ثم اجتمعت باللجنة العراقية اجتماعات متواصلة ، ولما ظهر لها ان نوري السعيد لا يمكن ان يحيد عن وجهة نظره قيد انملة ؛ غادرت العراق في الثالث من شباط بخفي حنين ، واذا بالملك حسين يصل الى بغداد فجاة في ١٤ شباط ، وبعد ان يجري بعض الاتصالات باركان السياسة العراقية ، يعود الى عمان في السابع عشر من هذا الشهر، ثم لا يلبث ان يسافر الى القاهرة في ٢١ منه ، ويعلن مؤازرة بلاده لمصر ، ثم يتقدم كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان باقتراحين هما إما :

١ ـ تأجيل توقيع الميثاق العراقي ـ التركي المقترح اربعة اشهر ، تبحث الدول العربية الموقف خلالها بحثا جديدا . وإما :

٢ ـ تأجيل اجتماع رؤساء الدول العربية عشرة ايام ، على ان ينقل محل الاجتماع من القاهرة الى بيروت .

---

(١) في مذكرة كتبها خصيصا لكتابنا هذا في العشرين من آب ١٩٧٦ م الدكتور محمد فاضل الجمالي وكنا في لندن سوية :

« ومجيء اللجنة الى بغداد كان بناء على اقتراح مني للرئيس عبد الناصر اثناء فترة الاستراحة ، وذلك لما رايت ان العقدة لم تنحل قلت للرئيس الراحل : لا تحرق الجسور بينك وبين العراق ، واقترحت عليه ارسال لجنة لتتفاوض مع السيد نوري السعيد في بغداد فايدني وتشكلت اللجنة » .

ولكن العراق رفض الاقتراح الاول ، ورفضت مصر الاقتراح الثاني . ويقول نوري في خطاب مطول القاه في مساء يوم الاحد ١٦ كانون الاول ١٩٥٦م انه : قد اتضح الوفد :

« ان الخلاف ينحصر بين العراق ومصر ، وان الدول العربية الاخرى ليست طرفا في الموضوع » .

وقد عاد ممثلو المؤتمر بعد ذلك الى القاهرة لعرض هذه النتيجة على المؤتمر الذي لم يلبث ان انفض بدون نتيجة ، وشرعت الصحف العربية ومحطات الاذاعات اللاسلكية في بغداد ، ودمشق ، والقاهرة ، تتبادل الشتائم والتهم ، فتوغر الصدور، وتجعل اسرائيل تتنفس الصعداء « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » (١) اما الاحتجاجات الرسمية التي كانت تنشر في الصحف من قبل الجانبين فحدّث عن البحر ولا حرج .

توقيع الاتفاق :

استمرت المفاوضات العراقية ـ التركية لوضع الصيغة النهائية لميثاق التعاون المتبادل ، المقرر عقده بين العراق وتركية ، على الرغم من القيامة التي قامت حوله ، حتى اذا بلغت هذه المفاوضات مرحلتها النهائية ، هبط في مطار بغداد في الثالث والعشرين من شهر شباط ١٩٥٥م ، السيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركية ؛ يصحبه السيد فطين زورللو نائب رئيس الوزراء ، والبروفسور فؤاد كوبروللو وزير الخارجية ، وخمسة نواب اتراك ، فوقع الرئيس مندريس ، والبروفسور فؤاد ؛ الاتفاقية المذكورة في الرابع والعشرين من هذا الشهر باسم حكومتيهما ، ووقعها باسم الحكومة العراقية كل من رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير الدولة برهان الدين باش اعيان ، وما لبث الوفد التركي ان عاد الى انقره في اليوم التالي بعد صدور البيان المشترك الآتي :

« في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء اليوم المصادف ٢٤ شباط سنة ١٩٥٥م ، تم التوقيع في بغداد على ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا ، الذي كان موضوع المحادثات بين الحكومتين العراقية والتركية . وقد وقع من الجانب العراقي كل من فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية ، ومعالي السيد برهان الدين باش اعيان وكيل وزير الخارجية العراقية . ومن الجانب التركي فخامة السيد عدنان مندريس رئيس الوزارة ، ومعالي البروفسور فؤاد كوبرولو وزير الخارجية التركية ، وسيعلن نص الميثاق في بغداد وانقره في يوم السبت المصادف السادس والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٥م » .

صدر في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥م (٢)

---

(١) سورة النحل : الآية ١١٨ .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٧٥ الصادر بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٥ م .

وكان رئيس الجمهورية التركية السيد جلال بايار يزور الباكستان اذ ذاك ، زيارة رسمية ، فأرسل هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ـ بغداد

علمت الآن من برقية تسلمتها من رئيس الوزراء عدنان مندريس ، بتوقيع ميثاق التعاون المتبادل بين بلدينا ، واني على يقين بان هذا العمل العظيم قد تم تحقيقه بفضل فطنة ونضج الشعب العراقي الشهم ، وبحكمة وكفاءة وعزم زعمائه تحت توجيه جلالتكم ، وان هذا الميثاق سوف لا يقتصر نفعه على شعبكم فقط ، وانما سيكون لصالح السلم العالمي . اقدم لجلالتكم اصدق تهاني القلبية مع اطيب التمنيات لسعادة شخصكم وازدهار الشعب العراقي الشقيق .

جلال بايار (١)

وقد رد الملك على هذه البرقية بنص البرقية الآتية :

حضرة صاحب الفخامة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية ـ كراجي

لمن دواعي سروري العظيم ، ان اعرب لفخامتكم عن شكري الخالص لتهانيكم الرقيقة بمناسبة توقيع ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين بلدينا ، واني على ثقة من انه سيكون للميثاق آثار طيبة في توطيد العلاقات الودية السائدة بين تركية والعراق. وانتهز هذه الفرصة لابعث الى فخامتكم باطيب التمنيات لسعادة شخصكم الكريم ، ورفاهية الشعب التركي الشقيق .

فيصل (٢)

تصديق الميثاق :

قدمت الحكومة التركية الميثاق ، موضوع البحث ، الى المجلس الوطني الكبير فصادق عليه الحاضرون (وعددهم ٤٤٩ مندوبا) بالاجماع .

أما في العراق ، فان رئيس الوزراء دعا مجلس النواب الى عقد جلسة تمهيدية في السادس من شهر شباط ١٩٥٥م ، والقى خطابا مطولا شرح فيه الاهداف التي يرمي اليها الميثاق المقترح ، وفند الاعتراضات القائمة حوله في داخل العراق وفي خارجه . فلما تم التوقيع عليه في ٢٤ من هذا الشهر ، دعا المجلس المذكور الى الاجتماع في ٢٦ منه ، والقى خطابا جديدا اكد فيه ان مقدمة الميثاق تنطبق على سياسة العراق التقليدية كل الانطباق ، وانه ليس في مواد الميثاق اي الزام جديد للعراق .

وبعد ان شرح هذه المواد شرحا موجزا ، جاء دور النواب فتكلم البعض لصالح الميثاق ، وتكلم البعض الآخر ضده ، ثم تقدم احدهم باقتراح الاكتفاء بالمذاكرة فصوتت

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٧٧ الصادر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٥ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٧٧ الصادر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٥ م .

الى جانبه الاكثرية الحكومية ، التي اعتادت ان تلبس لكل حلة لبوسها ، ولدى التصويت على الميثاق بطريقة تعيين الاسماء صوّت الى جانبه (١١٢) نائبا وصوت ضده اربعة نواب فقط هم : صادق البصام ، وحسن عبد الرحمن ، وجميل كبه ، واسماعيل غانم (١) .

وكان مجلس الاعيان قد عقد جلسته الاعتيادية في صباح يوم السبت الموافق ٢٦ شباط ١٩٥٥م ، ونظر في جدول اعماله بحسب الاصول ، فلما صادق مجلس النواب على الميثاق المذكور في صباح هذا اليوم ، دعي مجلس الاعيان الى عقد جلسة مسائية في اليوم نفسه لمناقشته ، فطالب بعض الاعضاء احالة الميثاق الى لجنة تدققه وتقدم تقريرها عنه ، فعارض رئيس الوزراء ذلك ، ولكنه عاد فوافق على شرط ان تجتمع اللجنة فورا ، وان يبت المجلس في الموضوع في الاجتماع المسائي نفسه .

واجتمعت اللجنة زهاء خمسين دقيقة فوافقت على الميثاق ، واقترحت قبوله. وعند استئناف المجلس جلسته ، صوّت الى جانب الميثاق (٢٥) عينا ، وخالفه الشيخ محمد رضا الشبيبي وحده ، وهكذا اسدل الستار على هذه القضية التي احدثت انشقاقا بين دول الجامعة العربية ، وادت الى عزل العراق والتشهير به زمنا طويلا . وقد نشرنا نص الميثاق مع اسبابه الموجبة في الملحق رقم (١) .

زيارة رئيس جمهورية تركية :

قلنا ان السيد جلال بايار رئيس الجمهورية التركية ، كان يزور الباكستان زيارة رسمية يوم تم التوقيع على الاتفاق العراقي ـ التركي ، فانتهز قربه من العراق ، فزاره زيارة رسمية في ٥ آذار ١٩٥٥م ، تلبية لدعوة سابقة كان وجهها اليه الملك فيصل ، واستقبل استقبالا رسميا فخما ، وقد امر الملك فيصل فاقيمت على شرف الضيف الكبير مادبة عشاء في الخامس من الشهر المذكور ، والقى جلالته بهذه المناسبة هذا الخطاب الخطير :

فخامة الرئيس

من بواعث اغتباطنا العظيم ، ان تتاح لنا هذه الفرصة السعيدة لنرحب بفخامتكم ترحيبا صادرا عن الاعماق .

وانه لمما يسرنا ويثلج صدورنا ، ان تصادف زيارة فخامتكم لبلادنا ، في وقت

---

(١) بعد زوال العهد الملكي في العراق ، اعلن وزير خارجية العراق ، ان هذا الميثاق تم بمعرفة ما لا يزيد على عشرين شخصا . وقد علق سفير امريكا في العراق W. J. Gallman على ذلك في ص ٨٥ من كتابه « Irak under J. Nuri » بقوله :

« والواقع ان الميثاق لم يتمتع بتاييد واسع ولم توضح بنوده توضيحا كافيا للراي العام . ونتيجة لذلك لم يفهمه الناس .. ويلقى اللوم بالدرجة الاولى بهذا الشان على نوري نفسه لفشله في تثقيف الراي العام، ولسوء الحظ لم يكن نوري يقدر اهمية العلاقات بالراي العام » . اهـ .

توثقت فيه بين الشعبين الشقيقين : التركي والعراقي روابط الصداقة والود، وتحقق بينهما تعاون وثيق .

وما ميثاق تعاوننا المتبادل ، الذي وقع بين مندوبينا في الشهر الماضي في بغداد، الا خطوة جديدة في تاريخ العلاقات الودية التي تسود بين بلدينا حكومة وشعبا . وان اتفاقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشان فلسطين موضع التنفيذ ، لواجب التقدير ، ولا بد ان ستكون لهذه الخطوة التي خطتها الشقيقة تركيا اثرها في تعضيد الجامعة العربية التي نحرص كل الحرص على تقويتها وصيانتها . وانا لنرجو مخلصين ان يكون هذا التعاون محققا لآمالنا المشتركة في سبيل استمرار جو الصفاء والثقة المتبادلة المبنيتين على اسس كيانها الحق ، والرغبة الصادقة في توطيد السلم في الشرق الاوسط ، والمساهمة في ابعاد خطر الحرب عن شعبينا وشعوب العالم المحبة للسلم ، لكيما يتاح لنا المشي قدما في تنفيذ وتنمية مشاريعنا الانشائية الكثيرة ، التي شرعت حكومتنا بالاضطلاع بها لرفع مستوى العيش بين افراد شعبنا ، ولتحقيق التعاون الاقتصادي على الوجه الاكمل بيننا وبين جيراننا واصدقائنا .

واننا في الوقت الذي نعمل فيه سوية لتوثيق عرى الصداقة والاخوة بين الشعب التركي النبيل ، وشعبنا وشعوب شقيقاتنا البلاد العربية ، نكون قد قمنا بواجبنا تجاه الاجيال القادمة ، التي ستنظر الى هذه المرحلة التاريخية كفترة من تاريخ بلدينا اتسمت بعزم جديد لوضع تعاون متبادل يستند على دعائم وطيدة وايمان راسخ في مستقبل زاهر للجميع .

وختاما نكرر ترحيبنا بفخامتكم والسيدة بايار ونرجو ان تنعمو في زيارتكم لبلادنا بطيب الاقامة والهناء (1) .

ورد الضيف الكبير على خطاب الملك بالكلمة الآتية :

صاحب الجلالة

اشكر جلالتكم بكل حرارة على استقبالكم الودي والصميمي . ان قدومي الى العراق الشقيق من دواعي اغتباطي العظيم ، وقد كنت في انتظار هذا اليوم السعيد بفارغ الصبر .

لقد اسعدني كثيرا ما تفضلتم به جلالتكم من الاعراب عن سروركم لمجيء زيارتي هذه ، على اثر توقيع اتفاقنا الذي جعل من بلدينا حليفين . وبهذه الصورة راينا مرة اخرى مبلغ اشتراكنا في الشعور ، اذ يخالجني ايضا مثل هذا السرور .

والحق ان رابطة التعاهد التي تاسست بيننا ، لها مغزى عميق وبعيد جدا . ان عواطف الاخوة والصداقة القائمة بيننا منذ القديم قد تعززت اليوم ، وزادت رسوخا باتفاقية ربطت مقدراتنا في حالتي السلم والحرب .

---

(1) جريدة « الشعب » العدد ٢١٦٢ الصادر بتاريخ ٧ اذار ١٩٥٥ م .

انما نحيا في زمن لا يكفي فيه ان نكون محبين للسلم ، مراعين لحقوق الآخرين واستقلالهم وكيانهم ، أو بكلمة واحدة مخلصين للمبادىء السامية الواردة في ميثاق الامم المتحدة ــ فمن الضروري التعهد ببعض المسؤوليات للدفاع عن المبادىء . ان الذين يحسنون القيام بالمسؤوليات الملقاة عليهم حين يعملون على صيانة كيانهم ، يقدمون في الوقت نفسه خدمة في سبيل صيانة كيان غيرهم من الامم التي لها نوايا حسنة. واننا كدولة وكامة لم نقف عند ادراك هذه الحقائق فحسب ؛ وانما عرفنا كيف تؤسس عرى الاتفاق التي تستلزمها ايضا ، وبهذه الصورة اوجدنا في الشرق الاوسط اتفاقا كان من نتائج البصيرة والواقعية بأتم معانيها ، كما اننا اثبتنا مبلغ اخلاصنا في نوايانا وحبنا لخير الجميع بأن تركنا هذا الاتفاق مفتوحا ، وبشروط المساواة التامة لجميع الدول الحسنة النية التي تعتزم التعاون الفعلي . ان الخدمة التي اسديناها لقضايا السلم والامن والعدالة بهذه الاتفاقية كبيرة جدا . هذا ما سيسجله التاريخ . ان معاني الود والخير العظيمة التي ينطوي عليها اتفاقنا نحو العالم العربي ، الذي يشكل العراق ركنا ممتازا فيه ، لا يمكن ان تفسدها اية دعاية سلبية . اننا نأمل ان نجعل اتفاقنا شاملا لميادين اوسع وأن نسير به نحو الكمال .

عندما جرى توقيع هذه الوثيقة المباركة كنت موجودا في الباكستان ، صديقتنا وشقيقتنا المشتركة ، ولقد اسعدني ان اشهد هنالك ايضا انهم يشاطروننا مخلصين شعورنا بالسرور والاغتباط ، وخالجتني الرغبة ان ابادر حالا بارسال برقية اعرب فيها لجلالتكم عن تهاني ، وانني الآن اكرر تهاني شفاها واجدني سعيدا جدا بان تتاح لي الفرصة لأؤكد ثانية اخلص تمنياتي لرفاه الشعب العراقي الشقيق وارتقائه وسيادته ولصحة جلالتكم ، وولي العهد المعظم ، والاسرة المالكة الكريمة » اهـ (١) .

وفي ١٠ آذار سافر الرئيس التركي الى انقره مشيعا بالاجلال والاحترام، ومثقلا بالهدايا التي قدمت اليه من قبل الملك ، وولي عهده ، ومن غيرهما .

بين الرئيس والملك :

ما كاد الرئيس جلال بايار يصل الى انقرة حتى بعث الى الملك فيصل برقية مطولة شكره فيها على ما لقيه من حفاوة وترحيب، واعرب عن تمنياته في ان يرى الملك في تركية عن قريب . فرد الملك عليه ببرقية مماثلة ، والى القارىء نص البرقيتين :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ــ بغداد

رأيت حال عودتي الى الوطن ، ان اول واجب اقوم به هو ان ابادر فابعث الى جلالتكم برسالتي هذه ، معبرا بها عما يخالجني من شعور الامتنان ، للانطباعات الطيبة التي سوف لا تمحوها الايام ، والتي ولدتها في نفسي زيارتي للعراق الحليف الشقيق الذي غادرت ارضه منذ ساعات قليلة .

---

(١) جريدة « الشعب » العدد ٣١٦٣ الصادر بتاريخ ٧ اذار ١٩٥٥ م .

انني لا زلت متأثرا جدا بما لقيناه ، انا وزوجتي ، واصدقائي ، من جلالتكم ، ومن صاحب السمو الملكي ولي العهد ، من كرم الوفادة ، وحسن الضيافة ، التي فاقت كثيرا حدود المجاملات الرسمية . كما اود ان انوه بانني لمست نفس هذا الشعور من الشعب العراقي النبيل ، ومن مختلف الاوساط التي اتصلنا بها .

ان الزيارة التي قمت بها للعراق قد قوت اعتقادي بأن المواثيق التي بيننا هي نتيجة الرغبة المنبثقة عن الفكر السليم ، والتصميم الصادق الذي يشعر به شعبانا . ذلك التصميم الذي سوف ينمو ويزداد ، والذي ليس له من هدف غير خدمة امتينا، والمنطقة التي تضمهما ، وخدمة السلم والامن الدوليين .

في الوقت الذي اتقدم الى جلالتكم معبرا عن احر الشكر ، وعن اخلص تمنياتي الطيبة لصحة وسعادة جلالتكم ، ارجو للشعب العراقي كل خير وفلاح ، منتظرا زيارة جلالتكم لتركيا التي تفضلتم بقبول الدعوة اليها مصحوبين بصاحب السمو الملكي ولي العهد والاسرة المالكة الكريمة .

« جلال بايار » (١)

حضرة صاحب الفخامة جلال بايار ـ انقرة

تحسست كثيرا برقية فخامتكم الرقيقة . لقد كان لعواطفكم الكريمة ، وما عبرتم عنه من الشعور الفياض ، اعمق الاثر في نفسي ونفس خالي سمو ولي العهد ، فأنتهز هذه الفرصة الطيبة لابعث الى فخامتكم بخالص الشكر وفائق التقدير لعواطفكم النبيلة ، وارجو ان تتأكدوا ان ما قمت به وحكومتي من الترحيب بفخامتكم والسيدة الجليلة قرينتكم ، وما اظهره شعبي نحوكم ، ما هو الا ما تقتضي به روابط الصداقة وشعور الود الذي نكنه لشخص فخامتكم وللشعب التركي الشقيق . ان زيارة فخامتكم للعراق ، وما حققته الجهود الصادقة من اجل تعاون شعبينا الوثيق ، لمما يبهج نفوسنا ، ويبعث فيها الرجاء في توطيد السلم العالمي وصيانة الامن وضمان الاستقرار في منطقتنا .

واني في الوقت الذي اعرب لفخامتكم وللسيدة الجليلة قرينتكم عن اصدق التمنيات لسعادتكم وصحتكم ، ارجو للشعب التركي النبيل التقدم والازدهار . كما انني وصاحب السمو الملكي ولي العهد نترقب بشوق زيارتنا لتركيا في المستقبل القريب .

« فيصل » (٢)

وساطة الوفد السوري :

عاد النشاط السياسي الى بغداد مرة اخرى ، بعد الحوادث التي المعنا اليها

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٨٨ الصادر بتاريخ ١٣ اذار ١٩٥٥ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٨٨ الصادر بتاريخ ١٣ اذار ١٩٥٥ م .

آنفا ، فقد هبط في مطارها يوم ١٤ آذار ١٩٥٥م ، وفد سوري برأسه وزير الخارجية خالد العظم ، ويضم بعض الوزراء ، والنواب والصحفيين (١) فاستقبل استقبالا حسنا ، واقيمت على شرفه مآدب مختلفة ، وزار بعض المؤسسات الحكومية ، وما لبث ان دخل في مفاوضات استغرقت اربعة ايام ، وصدر في ختامها هذا البيان المشترك :

« جرت بين تاريخ ١٤ ـ ١٨ آذار ١٩٥٥م اتصالات ومباحثات بين الوفد السوري برئاسة دولة السيد خالد العظم وزير الخارجية السورية ، وبين المسؤولين العراقيين برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، تبودلت اثناءها وجهات النظر في جميع الشؤون العربية بصراحة وحسن نية كاملتين . وقد اعرب الجانب السوري عن شعوره الاخوي الخالص نحو العراق ، ونحو سائر البلاد العربية ، وعن رغبته الاكيدة بان يسود بينها الصفاء والتفاهم والوفاق ، فتصان بذلك المصالح العربية العليا ، فأجاب الجانب العراقي معربا عن حسن تقديره لهذه المشاعر الكريمة، وما يكنه من اخوة للبلاد العربية ، وخاصة السورية ، التي تقوم بينها وبين العراق صلات جوار ومصالح وثيقة ، وبسط سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول المجاورة له والدول الصديقة ، مؤكدا انه كان ولا يزال يضع نصب عينه بالدرجة الاولى مصلحة البلاد العربية وسلامتها تجاه الخطرين : الصهيوني والشيوعي ، وتمسكه التام ببنود ميثاق جامعة الدول العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك ـ الضمان الجماعي العربي ـ وقد اطلع الجانب السوري على ما بينه الجانب العراقي ، واستوفى الايضاحات التي طلبها منه ، ووقف وقوفا كاملا على وجهة النظر العراقية ، فوعد بعرضها على الحكومة السورية ، مبديا ما يرتأيه بشأن العمل على توحيد الصفوف ، وقيام التفاهم المنشود بين البلاد العربية . والجانبان يرجوان متابعة السعي في هذا السبيل حتى تتكلل الجهود المشتركة جميعا بالنجاح ، وتعود المجموعة العربية الى اقوى مما كانت عليه » . اهـ .

صدر في بغداد في ١٩ آذار ١٩٥٥م (٢)

وقد عاد الوفد السوري الى دمشق بعد صدور هذا البيان المشترك مودعا بالاجلال والاحترام .

ثم جاء الى العراق في الرابع والعشرين من هذا الشهر ، الدكتور شارل مالك وزير خارجية لبنان ، واطلع على وجهة النظر العراقية في الازمة التي سببها عقد « الميثاق العراقي ـ التركي » وعلى تطورات الخلاف ، وكان نوري السعيد قد استدعاه

---

(١) قال السيد عبد الجليل الراوي وزير العراق المفوض في سورية امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة :

وكان الوفد السوري يستهدف ازالة الغمامة التي بدأت في البلاد العربية فنوري السعيد مانع في ذلك ، وحاول ان يمنع زيارة هذا الوفد ـ لبغداد ـ لكنهم فرضوا انفسهم فرضا » . اهـ .

(محكمة الشعب ج ٤ ص ١٦٥٦)

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٩٤ الصادر بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٥٥ م .

لهذه الغاية ، وجمع بينه وبين الساسة العراقيين والمقامات العليا ، وما لبث ان عاد الى بيروت في ٢٨ آذار ١٩٥٥م ، فكانت حصيلة هذه الاتصالات ان صرح الجانب المصري بأن مصر مستعدة لقبول الميثاق العراقي التركي كحقيقة واقعة ، شريطة ان يعترف العراق وتركية بالحلف القائم بين مصر وسورية والمملكة العربية السعودية (١) كما صرح الجانب المذكور بانه من الممكن للحلفين المذكورين ان يسيرا جنبا الى جنب في الوقت الحاضر ، ولكن تركية عمدت الى القيام بحركات استفزازية ضد الجمهورية السورية لحملها على الاعتراف بشرعية الميثاق الذي عقدته مع العراق ، وكانت حجتها في ذلك ان سورية يجب ان تنضم الى الميثاق العراقي ـ التركي حتما، لاسباب تحتمها استراتيجية الجوار بينها وبين سورية . اما الجمهورية السورية فقد اختارت الانضمام الى الحلف الذي قام بين السعودية ومصر ، على اساس بأن هذا الحلف سيحميها من جارتها اسرائيل ، بينما ترى تركية ان الميثاق العراقي ـ التركي وحده يستطيع دفع الاذى الاسرائيلي عن سورية اذا ما تعرضت اليه سورية .

دخول بريطانية في الميثاق :

كان الغرض الرئيسي لعقد « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية » تمهيد الطريق امام بريطانية للانضمام الى هذا الميثاق ، على صورة تؤمن مصالحها في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، التي قاربت نهايتها ، وقد هبط في مطار بغداد في الثالث من آذار ١٩٥٥م ، السر انطوني ايدن وزير خارجية انكلترا ، تصحبه قرينته ، وعدد من موظفي وموظفات وزارة الخارجية لبحث الامور التالية :

١ ـ تصفية معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م .
٢ ـ بحث قضية الدفاع بعد انتهاء المعاهدة .
٣ ـ بحث انضمام بريطانية الى الاتفاقية التركية ـ العراقية .
٤ ـ دراسة الوضع في الشرق الاوسط بصورة عامة .

وكان ايدن قد حضر « مؤتمر باندونغ » ومر ببغداد لبحث هذه الامور، فاستقبل استقبالا اشترك فيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الى اركان السفارة البريطانية،

---

(١) اجتمع في القاهرة بين ٦ و١١ اذار جلالة الملك سعود ، وفخامة السيد شكري القوتلي ، وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، ووضعوا أسسا هامة لحلف يقوم بين السعودية ، ومصر ، وسورية ، ليحفظ لها أمنها ويدفع شر المعتدين عنها ، ويقول السير انطوني ايدن في ص ١٢٤/١٢٣ من المجلد الثاني من مذكراته ما نصه :

وناشد نوري السعيد في تشرين الثاني عام ١٩٥٥ م حلف بغداد ، موجها نداءه بصورة خاصة الى المراقب الامريكي ، ايجاد سبيل لوقف مدفوعات « الارامكو » للسعوديين مدة ستة اشهر على الاقل ، وأعلن رايه في ان هذا لو حدث ، فان الوضع كله سيتغير في سورية ، ولبنان ، والاردن . وحتى في مصر نفسها . وسيصبح في الامكان تحقيق الاهداف التي تبدو الان مستحيلة : كايجاد تسوية عربية ـ اسرائيلية. وكان ما قاله نوري السعيد حقا ، ولكني كنت اعرف صعوبة استشارة الولايات المتحدة لاتخاذ عمل عندما يكون متعلقا بالملك سعود .

ثم اجرى المحادثات المقررة ، وما كاد يواصل سفره الى لندن في السادس من آذار حتى صدر هذا البيان المشترك :

« قضى السر انطوني ايدن ، في طريق عودته الى لندن ، ليلة الرابع من آذار في بغداد ، وقد تناول السر انطوني والليدي قرينته وحاشيته ، طعام العشاء على مائدة جلالة ملك العراق ، واتيحت للسر انطوني ايدن فرصة التحدث الى فخامة رئيس الوزارة العراقية نوري باشا السعيد . فاستعرضا الوضع العالمي ، كما ادلى السر انطوني ايدن ببيان عن جولته في آسية . وقد هنأ السر انطوني ايدن حكومة العراق على عقدها الميثاق العراقي ـ التركي ، واعرب عن امله ان يكون هذا الميثاق خطوة هامة في تعزيز امن الشرق الاوسط ، وضمان السلم ، فاذا ما كان للشرق الاوسط درع دفاعي آمن ، فان ذلك سيمكن بلدانه من تركيز جهودها في سبيل زيادة رفاهية شعوبها ، واعرب السر انطوني عن اهتمامه الشديد بالتقدم الباهر الذي قطعه العراق في استثمار موارد البلاد ، ورفع مستوى المعيشة ، وفي مضماري الصحة والتعليم . واستعرضا ايضا مشاكل الدفاع بين بريطانية والعراق ، وستدرس هذه بعناية اكثر عند عودة السر انطوني ايدن الى لندن » (١) .

ويقول ايدن في مذكراته :

« سبب آخر يدفعنا الى تأييد هذا الميثاق ، بل وربما الاشتراك فيه. فالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، التي وقعت في عام ١٩٣٠م ، ينتهي اجلها في عام ١٩٥٧م،وكان علينا ان نحسب حسابا للشعور القومي حتى في اكثر البلاد صداقة لنا . ومن المهم ان نتخلص من صيغة « المعلم والتلميذ » وقد انتهت المحاولة التي قامت بها حكومة العمال التفاوض لعقد معاهدة جديدة ـ يريد معاهدة بورتسموث ـ الى اضطرابات وخيمة ، واصبحت على ثقة من ان الدفاع بيننا وبين العراقيين ، وهي لمصلحتينا معا ، من الخير ان توضع في اتفاقية اعم بين فرقاء متساويين » اهـ (٢) .

وفي الثالث من نيسان ١٩٥٥م ، وصل الى بغداد المستر « ترنتن » الوكيل البريطاني لوزارة الخارجية البريطانية ، يحمل مقترحات السر انطوني ايدن حول عقد الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانية ، ليحل محل المعاهدة العراقية ـ البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، فوقع الاتفاق في الرابع من هذا الشهر كل من رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، والوزير بلا وزارة برهان الدين باش اعيان ، بالنيابة عن الحكومة العراقية . اما عن الحكومة البريطانية فقد وقعه كل من السر مايكل رايت سفير بريطانية في العراق ، واللفتننت كولونيل هيو ترنتن الوكيل البريطاني لوزارة الخارجية (٣) وهو الاتفاق المنشور في الملحق رقم (٢) .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٢٨٢ الصادر بتاريخ ٦ اذار ١٩٥٥ م .

(٢) « مذكرات المستر انطوني ايدن » ج ٣ ص ٣١٦ .

(٣) كانت السياسة البريطانية ترمي منذ أمد طويل الى تاسيس وسائل دفاعية فعالة لمنطقة الشرق الاوسط والمحافظة عليها ، وكانت هذه الحاجة تقررها في الماضي الحقائق الجغرافية البسيطة ، والاعتبارات الاستراتيجية فقط . اما الان فان استثمار منابع النفط قد أضاف عاملا مهما الى ضرورة تأمين وسائل دفاعية

وقد اعتبر يوم ٦ نيسان ١٩٥٥م عطلة رسمية « للتعبير عن ابتهاج الحكومة والشعب بهذا اليوم ، الذي رفع العراق عنه آخر شائبة من شوائب الاستقلال التام، واصبح مستقلا استقلالا تاما حرا لا معاهدة تقيد شيئا من سيادته ، ولا اي شيء آخر يقيد حريته في المجال الدولي » (١) . ثم صدر هذا البيان :

« تم التوقيع ظهر اليوم في ديوان مجلس الوزراء ، على الاتفاق الخاص بين الحكومة العراقية ، وحكومة المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندة الشمالية. وقد وقعه بالنيابة عن الحكومة العراقية فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، ومعالي الوزير برهان الدين باش اعيان الوزير بلا وزارة ، ووقعه بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية معالي السر مايكل رايت سفير بريطانية في العراق ، واللفتننت كولونيل روبرت هيو ترنتن الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية » اهـ .

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م (٢)

وفي الخامس من نيسان ١٩٥٥م ، انضمت الحكومة البريطانية الى الميثاق العراقي ــ التركي ، وصدر هذا البلاغ الرسمي :

« قدم معالي السر مايكل رايت ، سفير صاحبة الجلالة البريطانية في العراق ، الى معالي السيد موسى الشابندر وزير الخارجية ، في الساعة الحادية عشرة صباح يوم الثلاثاء الموافق ٥ نيسان ١٩٥٥م في ديوان وزارة الخارجية ، وثيقة انضمام حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركية ، الموقع عليه في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥م ، وفقا للفقرة الخامسة

كافية وفعالة في هذه المنطقة . وقد تبدلت في الوقت نفسه الصورة الاستراتيجية والسياسية تبدلا عظيما نظهرت في ميدان الشرق الاوسط الحركات القومية كما ظهرت الاسلحة الذرية . وينبغي ان نحسب لهذين العاملين حسابا . وان نكيف بموجبهما خططنا . وهذا ما فعلناه في اتفاقنا الجديد مع العراق ، وانضمامنا الى « الميثاق التركي ــ العراقي » ان حاجتنا الاستراتيجية اليوم تدور حول محافظة وتعزيز الجناح الايمن المتطرف « لمنظمة حلف شمالي الاطلسي » « N. A. T. O. ناتو » هذا من ناحية ، اما من الناحية الثانية فان تبدل الاوضاع السياسية يتطلب قيام تنظيماتنا الدفاعية على اساس المشاركة مع دول ذات سيادة ، وعلى قدم المساواة .

« وكما هو معلوم لدى المجلس ان معاهدة سنة ١٩٣٠ م على وشك الانتهاء ، وان مفعولها سينتهي بعد مضي ثمانية عشر شهرا . وبدلا من انتظار موعد انتهائها ، قررت حكومة صاحبة الجلالة أن تستغل الفرصة التي اتاحها الميثاق التركي ــ العراقي لنتيم علاقاتنا مع العراق على نطاق اوسع . وآمل ان يدرك المجلس الحكمة المتأتية من اتخاذ هذه الخطوة » اهـ .

(وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم يوم ٤ نيسان ١٩٥٥ م)

(١) قرار مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٥ نيسان ١٩٥٥ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٣٧ الصادر بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٥ م .

من الميثاق ، وقد اصبحت المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية فريقا ساميا في الميثاق اعتبارا من التاريخ المذكور » .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

* * *

ويقول (W. J. Gallman) سفير امريكا في العراق في الصفحة ٦١ من كتابه « Iraq under J. Nuri » :

« ادرك الانكليز ان انضمامهم للميثاق العراقي ـ التركي يضع علاقاتهم مع العراق على اسس اكثر واقعية ، واكثر قبولا من الشعب ؛ الامر الذي يزيد في نفوذهم لذا كان اهتمامهم به اكثر من اعتيادي » اهـ .

وفي الثاني من ايار ١٩٥٥م حلت ذكرى ميلاد الملك فيصل الثاني ، فاتخذت التدابير اللازمة لتسليم القاعدتين البريطانيتين في الحبانية والشعيبة الى الحكومة العراقية ، والقى الملك بهذه المناسبة هذه الكلمة :

شعبي العزيز :

يسعدني ان انتهز فرصة عيد ميلادي فاحييكم ؛ واشكركم على ما لمسته دوما، فيكم من شعور الاخلاص والولاء ، وعلى عواطفكم النبيلة التي تغمرها الافراح في مثل هذا اليوم من كل عام . وان مما يضاعف سرورنا جميعا ، ان يستلم العراق قاعدتي الحبانية والشعيبة ، فيقتطف بذلك ثمرة جديدة من ثمرات جهادكم الطويل في سبيل السيادة الكاملة والاستقلال الناجز ، ذلك الجهاد الرائع الذي وضع خطته ، وتولى قيادته الاولى جلالة المغفور له جدنا الملك فيصل الاول . ويطيب لي اخيرا ان ابعث العرب والمسلمين جميعا بتهاني الخالصة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك ، سائلا الله تعالى ان يجعل اقباله عليهم مقرونا باليمن والعز والفلاح ، وان يسبغ نعمة السلام على العالم ، وان يأخذ بيدنا ويوفقنا في العمل على خدمة بلادنا المحبوبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . اهـ (٢) .

تمثيلية في قاعدة الحبانية :

وشاءت الوزارة ان تضفي اهمية بالغة على تسليم قاعدتي « الحبانية » و « الشعيبة » الى الجيش العراقي ؛ فأقامت حفلة في القاعدة الاولى « الحبانية » في الثاني من ايار ١٩٥٥م ـ وهو يوم ذكرى ولادة الملك ـ القى فيها كل من السفير البريطاني ، ووزير الخارجية العراقية ، خطابا سياسيا له خطورته التاريخية فآثرنا

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٠٣٧ الصادر بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٥ م .

(٢) جريدة « الحوادث » العدد ٢٦٦٣ الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٥٥ م .

نشر الخطابين معا في هذا السجل ، وان بقيت القوة الجوية البريطانية في هذه القاعدة باسم تدريب القوة الجوية العراقية .

خطاب السفير البريطاني

يا صاحب الجلالة ، يا صاحب السمو الملكي ،

يا اصحاب الفخامة ، ايها الضباط والسادة !

لقد اصبح العراق الآن شريكا ، على قدم المساواة ، مع المملكة المتحدة وتركيا في اتفاق عقد بموجب ميثاق هيئة الامم المتحدة لضمان سلامة الشرق الاوسط .

وقد تكفل العراق ـ بناء على الاجراءات المترتبة على هذا الاتفاق ـ بالمسؤولية التامة عن شؤونه الدفاعية ، وها هو اليوم يتسلم قيادة القاعدتين الجويتين العظيمتين في الحبانية والشعيبة . ويعود الفضل باحتفاظ هاتين القاعدتين ، بما هما عليه من مستوى عال من حيث الاستعداد والكفاءة ، الى ما بذله عشرات الالوف من اعضاء سلاح الجو الملكي والمتطوعين والمدنيين الذين يوجد الكثيرون منهم فيما بيننا اليوم ، من جهود عظيمة واخلاص متناه ، فاليهم نزجي عميق التقدير وجزيل الشكر . واني لاعلم حق العلم انكم جد مصممون على الاحتفاظ بهذه التقاليد العريقة ، وجد واثق من اننا سنقدم كل عون مستطاع في هذا السبيل .

ويعلم العراق حق العلم ايضا انه ، بموجب الترتيبات الجديدة ، يستند الى موارد الدول الغربية ليشيد صرح قواته ويحمي استقلاله . ويعلم العراق ايضا انه فيما لو رغب فان بريطانيا ستخف الى مساعدته في الحال فيما لو تعرضت حريته لاي خطر .

وقد نال العراق ، بفضل مثل هذه القرارات ، الزعامة في تنظيم واعداد ما يلزم لضمان سلامة الدول المجاورة والصديقة ، فضلا عن سلامته ـ ولو قدر للعراق الذي هو اكثر هذه الدول تعرضا للخطر ان يسقط ، لا سمح الله ، فكيف تستطيع الدول المجاورة والصديقة ان تبقى على حريتها ؟

وبناء على ذلك ، فان هذا الاحتفال الذي نشترك فيه اليوم ليس مجرد حادث طارىء او صدفة عابرة ، بل هو دليل على الخطوة الاولى في سبيل اقامة درع دفاعي يقي الشرق الاوسط ، ويتيح للشعوب القابعة فيما وراءه ، ان تمضي قدما في تطورها واستثمار مواردها ، متمتعة باستقلالها وضامنة لسلامتها .

وهو بالاضافة الى ذلك خطوة اخرى تدل على ما احرزه العراق من تقدم وطيد راسخ ، خلال خمس وعشرين سنة من حياته القومية حتى اصبح يتمتع بصوت مسموع في الشؤون العالمية :

ولقد ابتدأ هذا الامر في عهد المغفور له جلالة الملك فيصل الاول ، واني لاشعر

ببالغ السعادة اليوم اذ ازف الى جلالة حفيده الملك فيصل الثاني المعظم ، اعمق تعابير الصداقة والتمنيات الطيبة من قلب بلادي .

كما اني احمل بصفة خاصة ثناء يمتزج بعميق الاحترام وبالغ الود الى رئيس وزارتكم السيد نوري السعيد ، الذي ساهم بالشيء الكثير في قيادة العراق ، والسير به قدما الى ما يتبوأه الآن من مركز منيع ورخاء وافر .

وليس ثمة بلاد تتعلق افكار شعبها بكم اليوم مثل بريطانيا ، ولشد ما كان يحدونا الامل في السنوات الخمس والثلاثين الماضية بان نراكم ، وقد نهضتم وتوافرت الثروة فيما بينكم ـ وها هو المستقبل امامكم يدخر لكم خير الفرص واطيب الاماني . واني لابتهل الى الله ان تكون هذه المناسبة فال خير لهذا المستقبل ، وفاتحة عهد مستمر من الصداقة الوثيقة فيما بين بريطانيا والعراق .

وما من بلاد في هذا العالم ، مهما بلغت قوتها ، تستطيع ان تعيش دون اصدقاء او شركاء . وان ننس فلا ننسى ان السنوات العشر الماضية شهدت ثماني دول، كانت شديدة الاعتزاز بما فيها من رخاء وسعادة ، وكانت تتطلع الى استكمال وسائل عيشها بحرية تامة في عالم يسوده السلم بعد الحرب ، ولكن الايام تنكرت لها وسلبتها استقلالها وحريتها .

بيد ان هناك صورة اخرى ايضا . اذ في هذه السنوات ذاتها ، اخذت الهند والباكستان ، وسيلان ، وليبيا ، فضلا عن عدة دول اخرى ، تتبوا المركز اللائق بها في العالم ، كدول تتمتع بمطلق الحرية وتمام الاستقلال . واننا في بريطانيا لجد فخورين بما آلت اليه سياستنا من نتائج طيبة ، كما اننا نشعر ببالغ السعادة اذ نقف بجانب هذه الدول كما نقف الى جانب جيراننا الغربيين والى جانبكم على اساس الصداقة التامة والشراكة المتكافئة .

وهلا يتاح لي ان انقل اليك يا صاحب الجلالة ، والى شعبك ، والى اعضاء قواتك المسلحة اطيب الاماني من الحكومة البريطانية وشعبها ، راجيا الله ان يزيد في قوتكم ، ويستكمل اسباب رفاهيتكم ، ويديم لكم حريتكم ، ويشيع الثقة بيننا بهذه الشراكة الجديدة التي تهدف الى المحافظة على السلام وضمان سلامة كل منا (١) .

خطاب وزير الخارجية العراقية

يا صاحب الجلالة ، يا صاحب السمو الملكي ، اصحاب الفخامة والمعالي ، سادتي !

اتقدم الى جلالتكم بالشكر والامتنان على تفضل جلالتكم بتشريف هذا الحفل التاريخي ، الذي نفتتح به عهدا جديدا من علاقاتنا الدولية ، وعلى حضور جلالتكم

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٣٦٦٣ الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٥٥ م .

مراسم رفع العلم العراقي على معسكر الحبانية ، وتسلم قوات جلالتكم اياه،والنفوس تغمرها موجة من السرور والابتهاج في يوم عيد ميلاد جلالتكم الاغر .

ان سياسة حكومة جلالتكم ، المستندة الى التوجيهات السامية الرشيدة ، المستوحاة من السياسة الرصينة والخطط الحكيمة التي وضع اسسها ورسم خطوطها الاساسية جلالة المغفور له ، باني كيان العراق ، ومنشيء تاريخه الحديث ؛ جدكم العظيم صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الاول ؛ تهدف الى انتهاز كل فرصة مؤاتية ، وايجاد الخطط الكافلة للمحافظة على كيان هذا البلد ، وضمان سلامته من الاخطار . وانها تمشيا على هذه الخطة لقد فكرت ـ بعد ان درست الاوضاع العالمية، ووجدت ان علاقات العراق السابقة لم تعد تساير الزمن ـ فكرت في تكييف سياستها، وجعلها تتفق ومقتضيات التطور ، فبنت سياستها مع تركيا بناء مكينا اولد الميثاق العراقي ـ التركي والذي انضمت اليه بريطانيا اخيرا .

لقد سارت حكومة جلالتكم على خطة صريحة بيّنة ، بخطوات راسخة متئدة ، لا تعرف شيئا من تلكؤ او تردد ، في سبيل اتخاذ الاجراءات ، وتهيئة الوسائل لرسم سياستها الرامية الى الدفاع عن النفس ؛ ودرء الاخطار عنها وعن جيرانها ، بالتعاون مع من تهمه سلامة هذا الجزء من العالم . واهم ما يهمها ، فيما اتجهت اليه طبعا ، هو ان تكون في مأمن من الاخطار التي تكمن في قرارة هذا التوتر العالمي المصطخب،الذي يتراجع صداه في انحاء العالم ، والذي يتراءى لنا وميضه من قرب او بعد . وغايتنا المثلى هي ان نضمن للعراق عيشا رغيدا آمنا ، ومكانة لائقة به في الاسرة الدولية تحت ظل جلالتكم .

ان علاقات الصداقة بين العراق وبريطانية ليست وليدة اليوم ، وقد ادى نموها لحسن الحظ الى ايجاد جو من الثقة والطمأنينة بين رجال الدولتين ، مما هيأ الظرف ومهد السبيل الى هذه النتيجة الطيبة ، فانهيت المعاهدة الثنائية بينهما ، بعد ان اصبحت لا تساير روح العصر ، وحل محلها الاتفاقية التي وقعت في ٦ نيسان ١٩٥٥م، والتي اضطلع العراق بحسب بنودها بواجبات الدفاع عن حدوده كدولة لا تغمز سيادتها .

بهذا الجو من روح التعاون والمساواة والثقة المتبادلة ، يتسلم العراق في هذا اليوم من حليفته بريطانيا العظمى قاعدتي الحبانية والشعيبة بمرافقهما جميعا ، فتصبحان تحت قيادة عراقية صرفة .

هذا وارجو من معالي سفير صاحبة الجلالة ان يبعث الى حكومته ، والى الشعب البريطاني ، والى القوات البريطانية ، باطيب عبارات التقدير ، واخلص التمنيات ، مهداة من العراق حكومة وشعبا وجيشا ، يحدوها دور التعاون الجديد ، وعهد الصداقة الدائمة الخالصة . كما اود ان اشكر ضيوفنا الكرام الذين تجشموا عناء السفر وشرفونا لمشاركتنا افراحنا في هذا اليوم .

والله أسأل ان يحفظ جلالتكم على راس العراق موفور الكرامة ، رافلا بحلل الرغد والرفاه ويكلأ بعين عنايته حضرة صاحب السمو الملكي ولي عهدكم المعظم. ادام الله جلالتكم واياه سندا وذخرا (١) .

ملاحق سرية :

لما عقد نوري السعيد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ البريطانية ، وقع والسر همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق آنذاك ، ملحقا سريا للمعاهدة المذكورة عرف « بملحق حرس المطارات » لم يعرضه على البرلمان لتصديقه ، كما عرض المعاهدة ، ولم يطلع عليه احدا من زملائه ، فخلق عمله هذا متاعب كثيرة لمن خلفه في الحكم (٢) ، ولما عقد الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة البريطانية في الرابع من نيسان ١٩٥٥م ، وهو الاتفاق الذي انهى معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م المذكورة ، وادخل بريطانية في « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية المعقود في بغداد في ١٤ شباط ١٩٥٥م » لم يعرضه على مجلس الامة لتصديقه ، كما فعل من قبل، بحجة ان العراق لم يتكلف بأية التزامات تستلزم الرجوع بها الى المجلس .

وفضلا عن ذلك فقد ظهر ان للاتفاق الخاص ملحقين شبه سريين ، لم يطلع عليهما مجلس الوزراء في حينه ، ولم يعلم بهما احد من العراقيين حتى ظهرا في المستندات البريطانية ، فآثرنا نشرهما في الملحقين (٣) و (٤) من هذا الكتاب فليراجعا.

راي لكاتب بريطاني :

يقول « كاراكتاس » المراسل الصحفي البريطاني المعروف في كتابه « ثورة العراق » ص ٩٨ :

« والغاية من حلف بغداد ، كانت ايجاد الطريقة المثلى للمحافظة على ما امكن على علاقات بريطانية القديمة بالدولة التي كانت منتدبة عليها . ولما كان من الواجب عدم تعقيد الامور بالنسبة للصديق نوري ، وعدم وضع العراقيل في طريق سيطرته واشرافه ، لا سيما وان شعور المقاومة قد اشتهر في العالم العربي ، فقد وجد من الافضل اخفاء الغاية من حلف بغداد في نطاق اوسع . اما اعمال الميثاق الاخرى فهي اقامة حلف مشابه لحلف الاطلنطي على الحدود الجنوبية لروسية ، وهذا يحصرنشاطها داخل حدودها طبقا لسياسة الحلفاء بعد انتهاء الحرب. وهكذا ضمن الحلفلبريطانية المحافظة على مصالحها الاقتصادية ، وعلاقاتها التقليدية بالباكستان ، وايران والعراق، وفرض هذه العلاقات على تركية ، الدولة العضو في حلف الاطلنطي . ففي تركية تلتقي المصالح البريطانية والامريكية ، وتركية مدينة لتطورها للمساعدة الامريكية ، ولا سيما

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٦٩٢ الصادر بتاريخ ٤ مايس ١٩٥٥ م .
(٢) راجع « تاريخ الوزارات العراقية » المجلد الثالث .

العسكرية منها ، ولذا كان الطف تحقيقا لسياستها في تركية . وعلى العموم حفظ حلف بغداد مركز بريطانية في منطقة تعتبر تقليديا منطقة نفوذها ، وحد من خطر دخول امريكا الى المنطقة لتسلم المسؤولية منها ، وهكذا حققت بريطانية في نصر دبلوماسي عظيم لها ، حصر روسيا ، وكبح جماح امريكا ، والحفاظ على علاقاتها باصدقائها القدامى ، وكان حلف بغداد تنفيذا جديداً لسياسة توازن القوى التي عرفها القرن التاسع عشر . والعيب الوحيد فيه ، وهو عيب جعل المشروع كله فيما بعد عديم الفائدة ، انه لقي في العراق كراهية عنيفة جاءت عن طريق تجاهل الراي العام » اهـ .

انضمام الباكستان :

بعد ان انضمت الحكومة البريطانية الى « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية » اصبح الميثاق يدعى « ميثاق بغداد » وطلب الى كل من الباكستان ، وايران ، الانضمام الى هذا الحلف ، فانضمت اليه الباكستان في ٢٣ ايلول ١٩٥٥م وصدر هذا البيان :

« في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم ـ الجمعة الموافق ٢٣ ايلول ١٩٥٥ م ـ قدم معالي السيد شعيب قريشي ، السفير فوق العادة والمفوض لباكستان في العراق الى معالي السيد برهان الدين باش اعيان وزير الخارجية في ديوان وزارة الخارجية ، وثيقة انضمام حكومة باكستان الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركية ، الموقع عليه في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥م ، وفقا للمادة الخامسة من الميثاق ، وقد اصبحت حكومة باكستان فريقا ساميا في ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية اعتبارا من تاريخ الانضمام المذكور ، وبذلك يكون عدد دول الميثاق العراقي ـ التركي قد بلغ الاربعة ، وهو العدد اللازم لتاليف المجلس الوزاري المنصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق » .

بغداد ٢٣ ايلول ١٩٥٥م
مدحت الجادر : وكيل مدير التوجيه والاذاعة العام

انضمام ايران :

وكان طبيعيا ان تنضم ايران الى هذا الميثاق ، بحسب الخطة المرسومة لها، فتم هذا الانضمام في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٥م ، وصدر هذا البيان الرسمي (١) :

---

(١) وعندما انضمت ايران الى حلف بغداد المشؤوم في تشرين الاول سنة ١٩٥٥ م ، ربطت مصيرها بمصير الغرب نهائيا . ان ايران تملك زهاء الفي كيلومتر من الحدود المشتركة بينها وبين الاتحاد السوفياتي، فهل من مصلحتها ان تعادي هذه الدولة الكبرى التي بدات تلعب دورها الخطير في السياسة الدولية ؟ اليس انضمامها الى هذا الحلف يعد عملا انتحاريا كان يجب ان تتجنبه؟ لا ريب في ذلك ولا شك ، ولولا الموقف الصلب الذي وقفته الدول الغربية في مساندة ايران ، لكانت الجيوش السوفياتية اجتاحت هذه الاراضي في طريقها الى الخليج العربي دون ان يعيقها عائق سوى صعوبة المسالك .

(جان جاك بيرسي في كتابه « الخليج العربي » ص ٩٣)

« في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م ، قدم معالي السيد حسين قدس نخعي ، السفير فوق العادة والمفوض للدولة الايرانية الامبراطورية في العراق ، الى معالي السيد برهان الدين باش اعيان ، وزير الخارجية في ديوان وزارة الخارجية ، وثيقة انضمام الحكومة الايرانية الامبراطورية الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركية ، الموقع عليه في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٥٥م وفقا للمادة الخامسة من الميثاق المذكور » . اهـ .

بغداد ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م　　　　خليل ابراهيم
و. مدير التوجيه والاذاعة العام

انضمام امريكا :

بذل العراق جهودا مضنية لحمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية على الانضمام الى « ميثاق بغداد » بغية الاستفادة من امكانياتها المالية ، والعسكرية ، ومن مقامها الدولي المرموق ، فأبت امريكا قبول هذا الانضمام . ولكنها تجاه الحاحه والحاح كل من بريطانية ، وايران ، وباكستان ، وافقت على ان يحضر مراقب لها اجتماعات الميثاق الدورية ، كما وافقت على الانضمام الى بعض اللجان المنبثقة عن الميثاق . ويقول الدكتور محمد فاضل الجمالي في ص ٦٥ من كتاب « ذكريات وعبر » :

« من اجل القضية الفلسطينية لم تدخل امريكا ميثاق بغداد ، اذ ان الكونغرس الامريكي كان يطلب ضمان حدود اسرائيل الحالية ، في حالة انضمام امريكا للميثاق ، وكان المستر دالس يرفض ذلك » . اهـ .

الاجتماع الرسمي لدول الحلف :

وبعد ان حققت بريطانية سياستها في الشرق الاوسط بخلق « ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية » وسمي هذا الميثاق « ميثاق بغداد » دعت الى عقد الاجتماع الرسمي لدول الميثاق ، اي المجلس الدائم المنصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق ، فاجتمع في بغداد في اليومين ٢١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥م كل من رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس ، ورئيس وزراء باكستان جودري محمد علي ، ورئيس وزراء ايران حسين علاء ، ووزير خارجية بريطانية هارولد ماكملان ، برئاسة رئيس الوزارة العراقية ، واتخذ المجتمعون القرار المنشور في الملحق رقم (٦) من ملاحق الكتاب .

مساعدة بريطانية للعراق :

وفي خلال الاجتماع المذكور اعلاه ، انتهز رئيس الوزارة العراقية فرصة وجود وزير الخارجية البريطانية في بغداد ، ففاتحه بشأن المحادثات الجارية بين الجانبين :

العراقي والبريطاني الخاصة بتقدير اثمان الاراضي والمنشآت البريطانية في مطاري الحبانية والشعيبة وفي المعقل ، والتي يجب تسليمها الى الحكومة العراقيـة بمقتضى الاتفاق العراقي ـ البريطاني الخاص ، واكد على الوزير البريطاني وجوب تنازل حكومته عن هذه الاثمان ، لقاء ما سيقدمه العراق للطائرات الانكليزية من تسهيلات واعفاءات، وكذلك للسفن البريطانية عند زياراتها للعراق ، ولما عاد وزير الخارجية البريطانيـة الى لندن ، عرض على حكومته وجهة النظر العراقية فوافقت عليها ، وصدر بـذلك بيان رسمي في ١١ كانون الثاني ١٩٥٦م ، نشرناه هو والاتفاق الخاص بهذا التنازل في الملحق السابع من ملاحق هذا الكتاب فليراجع .

محاولة جر الاردن الى الحلف :

كانت عقيدة « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » ان الدول العربية ستنضم الى « ميثاق بغداد » انضمام الدول الاسلامية المجاورة اليه ، وزاد في عقيدتها هذه، حرص بريطانية على تحقيق هذا الانضمام . فقد سبق لرئيس الوزارة الاردنية توفيـق ابو الهدى ان توجه الى لندن « في كانون الاول ١٩٥٤م ، للقيام بمباحثات استطلاعية مع الحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة الاردنية ـ البريطانية ، المعقودة بين البلـدين سنة ١٩٤٨م ... وقلب المعونة البريطانية المنصوص عنها في المعاهدة الى اجور محددة تعادل المعونة القائمة » (١) ولما زار رئيس الجمهورية التركية الاردن في ٢ تشرين الاول ١٩٥٥م ، زار مدينة القدس ايضا واعلن قائلا « انه لا يستبعد ان ياتي يوم يقاتل فيـه الجنود الاتراك في المدينة المقدسة الى جانب الجيش العربي » (٢) في سبيل تحريرها ، ثم اجرى محادثات مع الملك حسين ، ومع الرئيس الاردني سعيد المفتي ، اسفرت عن موافقتهما على انضمام الاردن الى الميثاق ، موضوع البحث ، واذا بوفد اردني يتوجه الى بغداد في ٣٠ تشرين الثانـي ، ويجري محادثات مـع المسؤولين العراقيـين حول المساعدة التي يقدمها العراق الى الاردن ، لقاء انضمامه الى الميثاق ويصدر البيـان المشترك الآتي :

« جرت محادثات اولية بين الجانبين : العراقي والاردني لتبادل وجهات النظر حول تمويل المشاريع الاردنية ، وقد اتفق الجانبان نتيجة المحادثات على ما يلي :

١ ـ يتعهد العراق بـدفع حصته البالغة ٦٢٥٠٠٠٠ دينار في تمويـل مشروع البوتاس الاردني ، وفق ما اتفق عليه في مجلس وزراء المال والاقتصاد العربي ، وذلك عند تاليف الشركة وطرح اسهمها .

٢ ـ يتعهد العراق بدفع مليون دينار كسلفة لتمويل مشروع السوبر فوسفات الاردني .

---

(١) هزاع المجالي في رسالته (قصة محادثات تمبلر) ص ٣ .
(٢) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٦٠٣ .

٣ ــ يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من اجل ايجاد المال اللازم لتمويل المشاريع الاردنية الاقتصادية .

٤ ــ تتخذ الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين الصناعي والزراعي في الاردن باقرب فرصة ممكنة .

٥ ــ يتبرع العراق بمبلغ مئة الف دينار للحرس الوطني » . اهـ (١) .

وفي الوقت الذي كان الوفد الاردني يفاوض المسؤولين العراقيين في الامور المدرجة اعلاه ؛ اوعزت الحكومة البريطانية الى الجنرال السر جيرالد تمبلر ، رئيس اركان الجيش البريطاني ، ان يسافر الى عمان ، ويعرض على الحكومة الاردنية شروط حكومته لدخول الاردن في « ميثاق بغداد » فكانت عبارة عن :

اولا ــ تجهيز الجيش الاردني بالاسلحة الثقيلة ؛ والمتوسطة ، بسعر ستةملايين ونصف المليون استرليني .

ثانيا ــ الغاء معاهدة السنة ١٩٤٨م الاردنية ــ الانكليزية على ان تحل محلها اتفاقية خاصة شبيهة بالاتفاقية العراقية ــ البريطانية الملحقة بميثاق بغداد .

ثالثا ــ التعاون في بناء وصيانة القوة الجوية الاردنية .

رابعا ــ نجدة بريطانية للاردن ، في حالة تعرضه لخطر خارجي .

وقد وافق الاردن على هذا العرض ، مع بعض التعديلات، وسرّ الملك حسين . ولما رجع الوفد المفاوض الى عمان في ٨ كانون الاول سنة ١٩٥٥م ؛ قامت مظاهرات معادية لفكرة الانضمام الى ميثاق بغداد في طول البلاد وعرضها ، واستقالت وزارة سعيد المفتي لتقوم مقامها وزارة يرأسها السيد هزاع المجالي في الخامس عشر من هذا الشهر ، كانت باكورة اعمالها انها طلبت الى الجنرال تمبلر ان يغادر الاردن حالا ، كي يتاح للوزارة الجديدة ان تعمل في جو هادىء ، ولكن المظاهرات والاضطرابات تضاعفت ، فاستصدرت الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، يقرر الانضمام المنشود . ولما كانت المادة (٧٤) من الدستور الاردني لا تجيز للوزارة التي تحل مجلس النواب القيام بانتخابات المجلس الجديد ، استقالت وزارة المجالي في يوم حلها المجلس المذكور ، وقامت مقامها وزارة برئاسة السيد ابراهيم هاشم . ثم ظهر ان رئيس الوزراء المستقيل لم يستشر وزير داخليته في حل المجلس ، الامر الذي يخالف احكام الدستور الاردني ، فاصدر « المجلس العالي

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٥١١ الصادر بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٥٥ م .
ويقول (W. J. Gallman) سفير امريكا في العراق في الصفحة ٧٠ من كتابه : «Irak under J. Nuri» ان رئيس وزراء تركية السيد عدنان مندريس ، ورئيس وزراء العراق السيد نوري السعيد ، اجتمعا بالسيد شبيلات وزير الاردن في العراق يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥ م ، وحملاه رسالة الى الملك حسين مالها ان الاردن اذا اشترك في الميثاق فان تركية والعراق سيساعدانه بالاسلحة والمعونة الاقتصادية مضافا الى المساعدات البريطانية .

الاردني » قراره بعدم شرعية الحل ، وعاد المجلس السابق الى مزاولة أعماله ، « ولما كان القصد من تأليف وزارة السيد ابراهيم هاشم قد انتفى ببقاء مجلس النواب قائما فقد رفع رئيس الوزراء استقالة وزارته يوم ٧ كانون الثاني » (١) ، وقامت مقامها وزارة برئاسة السيد سمير الرفاعي في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٦م ، فصرح الرئيس الاردني الجديد « ان ليس من سياسة الاردن الارتباط باية احلاف اجنبية ، وذلك وفقا للتوجيهات والارشادات الملكية السامية » (٢) ، وعندما تبين ان مجلس النواب سيبقى قائما ، ثارت في اماكن مختلفة مظاهرات عنيفة يوم ٨ كانون الثاني ، وقد لجأ المتظاهرون في بعض الاماكن الى التخريب والتدمير ... ففي عمان احرق المتظاهرون عددا من دوائر الحكومة ، منها مبنى وزارة الزراعة ودوائر البيطرة . وعندما جاءت سيارة الاطفاء لاخماد النار احرقها المتظاهرون كذلك ، وحدث اعتداء على فندق فيلادلفيا . وفي عجلون احرق المتظاهرون احد المستشفيات الخيرية » (٣) .

وفي اول آذار ١٩٥٦م انهى الملك حسين ملك الاردن خدمات الفريق كلوب من منصب رئاسة اركان الجيش الاردني ، وانهى معه خدمات ضابطين كبيرين (٤) ، واذا ببريطانية تقوم وتقعد لهذا التحدي ، وتوعز بسحب بعثتها العسكرية في الجيش المذكور ، فيتقبل الحسين هذا التحدي الانكليزي برحابة صدر ، وتهلل الصحف العربية في مختلف الانحاء لتعريب الجيش الاردني ، وما لبث رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي ان وجه دعوة للملك حسين لزيارة دمشق ، زيارة رسمية ، فتقبل الملك الدعوى ، وسافر الى الشام في العاشر من نيسان ، فاستقبل فيها استقبالا منقطع النظير ، واتفق والرئيس السوري على :

١ ـ تنسيق خطط الدفاع والتعاون العسكري بين الجيشين : الاردني والسوري .

٢ ـ اعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن اراضيها .

٣ ـ يؤكد الطرفان سياستهما المبنية على عدم الانضمام الى اية احلاف اجنبية.

---

(١) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٦٢١ .

(٢) كتاب الحسين بن طلال ص ٥٨ .

(٣) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٦٢١ .

(٤) قال الاستاذ فريد مخلوف في ص ١٩٤ من كتابه « رحلاتي الى البلاد العربية » ان الذي طرد كلوب من منصبه في الاردن هو سمير باشا الرفاعي رئيس الوزارة الاردنية وليس الملك حسين وان الرفاعي قال له بالحرف الواحد :

« لقد رايت ان الملك قد فقد شعبيته واصبح مكروها بعد ازمة حلف بغداد فأردت ان استرد له تلك الشعبية والمكانة والاعتبار فقررنا اعفاء كلوب من منصبه وعندما فاتحت الملك بالامر تردد ولم يوافق الا بعد جهد وقد اخذت الامر على عاتقي وخاطرت بنفسي وأبلغت كلوب خبر اعفائه من منصبه وأنذرته بمغادرة الاردن على عجل وعندما تم رحيله كتمت الامر ونسبت الفضل كله للملك ، وبالفعل فقد نجحنا في خدع الجماهير التي صفقت وهللت لذلك وكنت سعيدا اذ نجحت في خطتي وفي مسعاي » . اهـ .

٤ ــ يعمل الطرفان على تنمية التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي والثقافي تحقيقا للهدف المشترك وهو الوحدة العربية الشاملة (١) .

« وتقدم عبدالناصر في خضم هذه الازمة ليضيف الى متاعب الملك حسين. فقد جرت محادثات مشتركة مؤخرا بين المصريين ، والسوريين ، والسعوديين ، واعلن عبد الناصر على اثر انتهاء هذه المحادثات استعداد البلاد الثلاث للحلول محل حكومة جلالتها في تقديم جميع المساعدات المالية الى الاردن ، في حدود اعانة تبلغ عشرين مليون جنيه استرليني . وعلى الرغم من اننا ادركنا ــ كما ادرك الملك حسين ــ ان مصر غير راغبة جديا في الدفع ، وان سورية ليست في وضع يمكنها ان تدفع شيئا الا ان للعرض قيمة دعائية » (٢) .

وعلى اثر هذه التطورات المفاجئة ، اسرّت بريطانيا الى اسرائيل ، فاخذت تتحرش بالاردن فكانت حوسان ، والرهوة ، وغرندل ، وقلقيلية ، وغيرها من الاعتداءات اليهودية التي صمد الاردن ازاءها صمودا عجيبا .

وهكذا خسر العراق ضم الاردن الى « ميثاق بغداد » ولم تنجح بريطانية في حملها الاردن على هذا الانضمام . كما لم تنجح المساعي التي بذلت في سبيل حمل مصر على الوقوف على الحياد ــ على الاقل ــ تجاه ما سمي ب « ميثاق بغداد » .

ويعتقد نوري السعيد ان الاموال السعودية لعبت دورا رئيسيا في احباط مساعي العراق ، لحمل الدول العربية على الانضمام الى هذا الحلف ، وانه لولاها لما تأخر الاردن ــ على الاقل ــ عن اللحاق بالعراق لا سيما والهاشميون يحكمون المملكتين .

« وناشد نوري السعيد في تشرين الثاني عام ١٩٥٥م ، موجها نداءه بصورة خاصة الى المراقب الامريكي ، ايجاد سبيل لوقف مدفوعات الارامكو للسعوديين مدة ستة اشهر على الاقل ، واعلن رايه في ان هذا لو حدث ، فان الوضع سيتغير كله في سورية ولبنان والاردن وحتى في مصر نفسها ، وسيصبح في الامكان تحقيق الاهداف التي تبدو مستحيلة الآن ، كايجاد تسوية عربية ــ اسرائيلية . وكان ما قاله نوري السعيد حقا ولكني كنت اعرف صعوبة استشارة الولايات المتحدة لاتخاذ عمل عندما يكون متعلقا بالملك سعود » اهـ (٣) .

بيان رسمي

وبعد ان ضاقت الوزارة السعيدية ذرعا بما كانت تذيعه المحطات اللاسلكية للحكومة المصرية عن العراق ، امرت باصدار البيان الرسمي الآتي :

ان من اهم اركان السياسة الخارجية التي يسعى العراق دوما لتدعيمها، توحيد

(١) كتاب الحسين بن طلال ص ١٠١ .
(٢) مذكرات انطوني ايدن ص ١٣٤ من المجلد الثاني .
(٣) مذكرات انطوني ايدن ص ٢/١٢٤ .

كلمة العرب وتوثيق الصلات الاخوية بينهم ، واستمالة اكبر عدد من الدول لتأييد قضاياهم والتصويت الى جانبهم في المحافل الدولية ، وانه لن يحيد عن هذه السياسة مهما كانت الظروف ، ومهما لقي في سبيلها من متاعب وعراقيل . وكان من سوء حظ العرب ان يقع خلاف في الراي بين العراق والمسؤولين في مصر . وبدلا من الالتجاء في تسويته الى الطرق السلمية المالوفة ، اتجه المسؤولون في مصر الشقيقة الى طرق لم يالفها العالم من قبل . فمنذ اكثر من ثلاثة اشهر ومحطة « صوت العرب » المصرية تواصل تهجماتها على العراق وتبث الاكاذيب المختلفة لتشويه سمعته والحط من كرامته وتفريق كلمته وترديد ما تقوله موسكو وتل ابيب بحق العراق ورجاله ، يضاف الى ذلك ، دعوتها السافرة الى الثورة والتمرد . ومع هذا كله فان العراق حكومة وشعبا ظل صابرا على هذا العدوان محافظا على اتزانه حرصا منه على عدم توسع شقةالخلاف والمحافظة على وحدة الصفوف ، وابقائه على العلاقات الاخوية بين الدول العربية الشقيقة ، واملا منه بيقظة ضمير المشرفين والموجهين لهذه الاذاعة للحد من غلوائهم والرجوع الى صوابهم واخذ العبرة من موقف الحكومة العراقية الكريم ، ذلك الموقف الذي ايده الراي العام العراقي وايده الراي العام العربي والعالمي ، الا ان المؤسف ان موقف العراق هذا لم يزدهم الا غلوا وتماديا في الخطا .

ومنذ مدة قريبة علا صوت منكر آخر يسمى « صوت العراق الحر » فاق صوت العرب بالبذاءة والكذب والتطاول . فلم يكتف بشتم رجالات العراق ومجالسه التشريعية وهيآته وصحفه ، بل تناول المقام الاعلى الذي يجله العراقيون ويحترمونه رمزا لكرامتهم ووحدتهم ، متناسيا ان العرف والقوانين الدولية لا تجيز التعرض للمقامات العليا غير المسؤولة ، فضلا عما تحتمه الآداب والتقاليد والشيم العربية الموروثة . ولقد ظهر مع الاسف الشديد من التحريات الفنية وغيرها ان الصوت المذكور ينبعث كسابقه من مصر . وقد كان المتوقع ان يكون صبر العراق على حملات صوت العرب المفرضة ومقابلتها بالحلم والاناة حافزا للمسؤولين في مصر على الرجوع عن خطتهم ، ووضع مصلحة الامة العربية فوق كل مصلحة اخرى الا ان المؤسف أن موقف العراق هذا قد اغراهم بالاندفاع في ذلك الاتجاه الخاطىء الذي يضر العرب جميعا بما فيهم المصريين انفسهم . ان الحكومة العراقية تعتبر موقف المسؤولين في مصر موقفا عدائيا صريحا ، ومع ذلك فانها لا تزال تأمل ان يقلع المسؤولون في مصر الشقيقة عن هذا الاسلوب في تعكير العلاقات الاخوية بين العرب وبث الشقاق بين صفوفهم الامر الذي لا يستفيد منه غير اعداء العرب . هذا وستقوم الحكومة بما يحتمه عليها الواجب في مثل هذه الاحوال (٢) .

خليل ابراهيم : وكيل مدير التوجيه والاذاعة العام

---

(٢) جريدة « الزمان » العدد (٥٥٢١) تاريخ ٦ مايس ١٩٥٥ .

الملاحق

١ ـ ميثاق التعاون المتبادل بين تركية ، والعراق ، الذي تم التوقيع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥م ، واعلنت نصوصه في كل من بغداد ، وانقرة ، في يوم السبت المصادف ٢٦ شباط ١٩٥٥م .

٢ ـ الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة ، الذي تم التوقيع عليه في اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٥٥م .

٣ ـ المذكرة المرفقة بكتاب رقم (١) .

٤ ـ المذكرة المرفقة بكتاب رقم (٢) .

٥ ـ الوثائق السرية المتعلقة بالديون المتقابلة .

٦ ـ البيان النهائي للمجلس الوزاري الدائم لميثاق بغداد ، الصادر في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٥م .

٧ ـ بيان رسمي حول تنازل الحكومة البريطانية عن قيمة ممتلكاتها السابقة في مطارات الشعيبة ، والحبانية ، والبصرة ، الصادر في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٥٥م ، مع نصوص الكتب المتبادلة في الموضوع .



- ١ -

ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية

الاسباب الموجبة :

كان الركنان الاساسيان لسياسة العراق الخارجية منذ تاسيس كيانه هما : خدمة الاهداف العربية ، وتامين سلامة العراق باعتباره دولة لها ـ بحكم موقعها الجغرافي ـ ظروفها الخاصة التي ينبغي مراعاتها للمحافظة على سيادتها، واستقلالها، وبقائها عضوا نافعا في مجموعة الدول العربية . ولذلك فقد داب العراق على توطيد علاقاته بجاراته ، وبالدول الكبرى التي ارتبطت مصالحها بمصالح العراق . وقد قام منذ سنة ١٩٢٦م بعقد سلسلة معاهدات مع تركية كان آخرها معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة في سنة ١٩٤٦م ، التي اقرت ان السلم والامن في البلدين مندمجان في السلم والامن لشعوب العالم ، وخاصة لشعوب الشرق الاوسط .

وبالنظر الى الاحوال العالمية القائمة ، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لصيانة سلامة العراق ، واستتباب الامن والسلم في المنطقة بصورة عامة ، وكذلك لتنظيم علاقات العراق بالدول الغربية ، بعد ان اصبح التعاون مع هذه الكتلة مبدأ مقبولا

اقرته الدول العربية في مختلف المناسبات ، ونظرا لما ورد في الاتفاق المصري ـ البريطاني الاخير ، الذي اعتبر اي هجوم مسلح يقع على احدى دول الجامعةالعربية، او على تركية ، خطرا يهدد سلامة المنطقة باجمعها ، ويوجب عودة القوات البريطانية الى قاعدة قنال السويس ، فقد ارتوئي عقد ميثاق يستند الى المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ، التي اعترفت بالحق الطبيعي للدول الاعضاء فيها ـ فرادى وجماعات ـ في الدفاع عن نفسها عند وقوع اي هجوم مسلح عليها . وقد ترك الباب مفتوحا في هذا الميثاق لانضمام الدول العربية ، والدول المجاورة ، وكذلك لانضمام الدولالاخرى التي يهمها امر السلم والامن في هذه المنطقة . ويجوز فيما بعد عقد اتفاقات خاصة بين دولتين ، او اكثر ، من الدول الموقعة او المنضمة بغية تحديد التدابير التي تقتضيها طبيعة التعاون بينها . ومن شأن هذا الميثاق ، والحالة هذه ، ان يؤدي الى تصفية علاقات العراق مع دول الغرب ، وتنظيمها على اسس جديدة تقتضيها مصالحها المتبادلة . وقد اخذ بنظر الاعتبار عدم تعارض هذا الميثاق مع التزامات العراق،بوصفه عضوا في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي العربي) التي تستند هي الاخرى الى المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة . كما ان هذا الميثاق لا يتعارض مع التزامات العراق الدولية ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق الجامعة العربية ، بل انه يعززها ويخدم اهدافها .

ونظرا لحرص العراق الشديد على قضية فلسطين ، التي كرس لخدمتهاوالدفاع عنها جهودا متواصلة ، فقد ارفقت بالميثاق كتب متبادلة تعهد فيها الطرفان بالتعاون الوثيق على اتخاذ الاجراءات التي تضمن تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول قضية فلسطين .

نظرا لكل ذلك فقد وضعت هذه اللائحة :

مقدمة الميثاق :

لما كانت علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين العراق وتركية في نمو مطرد ، واستكمالا لما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين حضرة صاحبالجلالة ملك العراق ، وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ، الموقع عليها في انقرة في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٦م ، التي اقرت ان السلم والامن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والامن لشعوب العالم ، وخاصة شعوب الشرق الاوسط ، واساسا لسياستهما الخارجية .

ولما كانت المادة الحادية عشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية تنص على ان ليس في احكامها ما يمس ، او يقصد به ان يمس ، باية حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، او التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة .

ونظرا لادراكهما عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين في هيئة

الامم المتحدة يهمهما استتباب الامن والسلم في منطقة الشرق الاوسط ، مما يوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقا لاحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة .

نقد اقتنعنا بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الاهداف ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ؛

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء

صاحب المعالي برهان الدين باش اعيان وكيل وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الفخامة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية ؛

صاحب الفخامة عدنان مندريس رئيس الوزراء

صاحب المعالي البروفسور فؤاد كوبرولو وزير الخارجية

الذين بعد ان قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر فوجدها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقوا على ما يلي :

المادة الاولى :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان ، لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، وفقا لاحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ، ويجوز ان تثبت التدابير التي يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذا باتفاقات خاصة تعقد بين احدهما والآخر .

المادة الثانية :

لغرض تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه ، والعمل على تأمينه ؛ تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها ، عند وضع هذا الميثاق حيز التنفيذ ، وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل ، بأي شكل من الاشكال ، في الشؤون الداخلية لاحدهما الاخرى ، ويقومان بفض اي نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان ان ليس في احكام هذا الميثاق ما يتناقض والالتزامات الدولية التي يرتبط بها احدهما مع دولة ، او دولة ثالثة ، كما انها لا يمكن أن تخل او ان تفسر بما يفهم منه الاخلال بتلك الالتزامات الدولية . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في اية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق .

المادة الخامسة :

يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضمام اليه من قبل اية دولة من دول الجامعة العربية ، وغيرها من الدول التي يهمها امر السلم والامن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعترافا كاملا من كلا الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويصبح هذا الانضمام نافذا اعتبارا من تاريخ ايداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الامر لدى وزارة الخارجية العراقية .

لاية دولة منضمة الى هذا الميثاق ، ان تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الاولى منه ، مع دولة او اكثر من الدول الاطراف في هذا الميثاق . وللسلطة المختصة لاية دولة منضمة ان تحدد التدابير بموجب المادة الثانية ، وتصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الفرقاء الذين يخصهم الامر .

المادة السادسة :

يشكل ملجس دائم من الوزراء ، للعمل ضمن نطاق اهداف هذا الميثاق ، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الاطراف في هذا الميثاق ما لا يقل عن الاربعة ، ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي .

المادة السابعة :

يكون هذا الميثاق نافذا لمدة خمس سنوات ، ويعتبر مجددا لمدد اخرى كل منها خمس سنوات . ولاي طرف متعاقد ان ينسحب بابلاغ الاطراف الاخرى تحريريا برغبته في ذلك قبل ستة اشهر من انتهاء اية من المدد المذكورة اعلاه . ويبقى الميثاق في هذه الحالة نافذا بالنسبة للاطراف الاخرى .

المادة الثامنة :

يتم ابرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الابرام في انقره باسرع ما يمكن ، ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

كتب بنسختين في بغداد في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٧٤ الهجرية ، الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٥ الميلادية ، باللغات العربية والتركية والانكليزية ويكون النص الانكليزي هو المعوّل عليه في حالة الاختلاف .

الكتابان المتبادلان بين رئيسي وزارتي العراق وتركية

بغداد في ٢٤ شباط سنة ١٩٥٥م

حضرة صاحب الفخامة السيد عدنان مندريس

رئيس وزراء تركية ـ بغداد

صاحب الفخامة

عطفا على الميثاق الذي وقعنا عليه في هذا اليوم ، اتشرف بان اسجل تفاهمنا على ان هذا الميثاق سيمكن بلدينا من التعاون في سبيل صد اي اعتداء موجه ضد اي منهما . وتأمينا لحفظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط ، فقد اتفقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشان فلسطين موضع التنفيذ .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

نوري السعيد

بغداد في ٢٤ شباط سنة ١٩٥٥م

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد

رئيس وزراء العراق ـ بغداد

صاحب الفخامة

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم والذي ينص على ما يلي :

« عطفا على الميثاق الذي وقعنا عليه في هذا اليوم ، اتشرف بان اسجل تفاهمنا على ان هذا الميثاق الذي سيمكّن بلدينا من التعاون في سبيل صد اي اعتداء موجه ضد اي منهما . وتأمينا لحفظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط ، فقد اتفقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشان فلسطين موضع التنفيذ » .

واود ان اؤكد موافقتي على محتويات الكتاب المذكور .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

عدنان مندريس (١)

---

(١) لم تلتزم بريطانية بهذين الكتابين ، عندما انضمت الى الميثاق في ٤ نيسان ١٩٥٥ م ، فقد وقف السر انطوني ايدن وزير خارجية بريطانية في مجلس العموم البريطاني في اليوم المذكور وقال :

« ان الكتب المتبادلة ــ بين نوري ومندريس ــ لا تؤلف قسما من الاتفاقية ولكنها تبودلت بصورة مستقلة

الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة

نظرا لعزم المملكة المتحدة على الانضمام الى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية المعقود في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥م .

ولما كانت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية، وحكومة المملكة العراقية ؛ ترغبان في عقد اتفاق خاص وفقا لنصوص المادة الاولى من الميثاق، باعتبارهما شريكين فيه متساويين ومتمتعين بالسيادة الكاملة .

فقد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

تقوم الحكومتان المتعاقدتان بادامة وتنمية السلم والصداقة بين بلديهما ، وتتعاونان من اجل سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقا لميثاق التعاون المتبادل .

المادة الثانية :

تنتهي ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ، معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م مع الملاحق والكتب المتبادلة .

تماما ، وقد جعلت نفسي في حل من جميعها بطريقة — اذا سمح لي باستعمال عبارة معالي النائب المحترم — « نك التعاقد » . اهـ .

ويضيف ايدن الى ذلك قوله في ص ٢٢٠ من المجلد الاول من مذكراته ما يلي :

« وكان اعتراض المعارضة الرئيسي على الميثاق — في مجلس العموم البريطاني — يقوم على تأثيره على اسرائيل ، وكنت معتقدا ومدركا لهذا ، لكنني وثقت ان هذا الميثاق اذا اتى بضمانة للشرق الاوسط ستستفيد منها اسرائيل ايضا . وعلى كل حال لا يمكن ان يوصف اي حلف نشترك فيه بانه موجه ضد اسرائيل » . اهـ .

* * *

ويقول سفير امريكا في العراق W. J. Gallman في كتابه Irak under Jeneral Nuri ص ٥٢ انه كان قد حضر حفلة توقيع ميثاق بغداد وكان الحاضرون : نوري السعيد ، وعدنان مندريس ، وفطين زورللو ، وسير مايكل رايت ، والمؤلف نفسه ، وانه « اي المؤلف » بلغ حكومتي العراق وتركية تعليمات الحكومة الامريكية اليه التي تطلب فيها ان لا يشار في وثائق الميثاق الى اسرائيل مطلقا ، ولكن الجانب التركي قال : ان هذا النص ضروري لدعم مركز نوري السعيد في العراق ، ولتخفيف الحملة العربية عليه ، فعاد السفير الامريكي يطلب ان لا تنشر الخطابات مباشرة بعد المعاهدة الاصلية ، بل يتم ذلك بعد برهة من الزمن .. ولكن فطين زورللو اكد حاجة نوري الماسة الى هذا النص ولا يمكن اغفالها بالمرة .. اهـ

المادة الثالثة :

لا تتحمل الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق اية مسؤوليات خارج حدود العراق .

المادة الرابعة :

تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق ، كما تتولى آمرية وحراسة جميع منشآت الدفاع في العراق .

المادة الخامسة :

وفقا للمادة الاولى من الميثاق ، يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين للدفاع عن العراق ، ويشمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية ، والتدريب المشترك ، وكذلك توفير التسهيلات التي قد يتفق عليها بين الحكومتين المتعاقدتين لهذا الغرض ، ولغاية جعل القوات المسلحة العراقية في جميع الاحوال بحالة كفاءة واستعداد .

المادة السادسة :

بناء على طلب الحكومة العراقية ، تعمل حكومة المملكة المتحدة كل ما في وسعها لاجل :

(أ) تقديم المساعدة للعراق وذلك :

١ ـ بتأسيس وادامة قوة جوية عراقية فعالة، وذلك عن طريق اجراء التدريب والتمارين المشتركة في الشرق الاوسط .

٢ ـ بادامة المطارات والمنشآت الاخرى التي قد يتفق على ضرورتها بين وقت وآخر ، وتشغيلها بصورة فعالة (١) .

(ب) الاشتراك مع الحكومة العراقية في :

---

(١) كانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م قد خولت بريطانية حق استخدام قاعدتي الحبانية والشعيبة في العراق اما « هذا الاتفاق » فقد خولها حق استخدام وادامة جميع المطارات العراقية كافة . وقد قال الوزير البريطاني نئك :

« وستستخدم هاتان القاعدتان الجويتان بصورة مشتركة من قبل القوات العراقية والبريطانية في الدفاع المشترك ، وبموجب معاهدة سنة ١٩٣٠ م كان لنا الحق في تاسيس قواعد جوية في العراق ، واصبح هذا الحق بموجب التنظيم الجديد ، ينص على الاحتفاظ بهيئة جوية ملكية ، وبفنيين ومدربين لمساعدة القوات العراقية وتدريبها وخدمة قواتنا الجوية » . آه .

(مذكرات مجلس العموم في ٤ نيسان ١٩٥٥ م)

١ ـ تأسيس جهاز فعال للانذار ضد الغارات الجوية .

٢ ـ تامين حفظ الاجهزة اللازمة للدفاع عن العراق بحالة استعداد داخل الاراضي العراقية .

٣ ـ تدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها .

(ج) ان تقدم للعراق الافراد الفنيين من القوات البريطانية ، وذلك لغرض تنفيذ نصوص الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة السابعة :

تتمتع الطائرات العائدة لكل من البلدين بتسهيلات المرور ، والترحيل داخل البلد الآخر .

المادة الثامنة :

في حالة هجوم مسلح ، او تهديد بهجوم مسلح على العراق ، تعتبره كلا الحكومتين المتعاقدتين خطرا على سلامة العراق ، تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية ، بناء على طلب الاخيرة ، مساعدات تشمل عند الضرورة القوات المسلحة المعاونة في الدفاع عن العراق . وتقدم الحكومة العراقية جميع التسهيلات والمساعدات لجعل هذه المعاونة سريعة وفعالة .

المادة التاسعة :

(أ) ينفذ هذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ انضمام المملكة المتحدة للميثاق .

(ب) يكون هذا الاتفاق نافذا طيلة مدة بقاء العراق والمملكة المتحدة طرفين في الميثاق .

واقرارا بذلك فان الموقعين ادناه ، المفوضين بالتوقيع على هذا الاتفاق ، قد وقعوه وختموه باختامهم .

كتب بنسختين ببغداد في اليوم الحادي عشر من شعبان سنة الف وثلاث مائة واربع وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم الرابع من نيسان سنة الف وتسعماية وخمس وخمسين الميلادية ، باللغتين العربية والانكليزية . ويعول على كلا النصين على السواء الا في حالة الشك فان النص الانكليزي هو المعول .

روبرت هيوترتن   مايكل رايت   برهان الدين باش اعيان   نوري السعيد

- ٣ -

الملاحق السرية

الكتاب المرقم ١

مكتب رئيس الوزراء بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب المعالي

اتشرف بأن اشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة ، وبأن اقترح جعل النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص .

وبالاضافة الى ذلك اتشرف بأن اقترح انه : اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة ، فان الكتاب هذا والمذكرة المرفقة به مع جواب معاليكم ، يشكل اتفاقا بين حكومتينا ، يصبح نافذا بنفس التاريخ ، ويبقى معمولا به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص ، وانه ستتخذ ترتيبات مفصلة بموجبه بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين .

وانتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت : كي. سي. ايم. جي.

سفير صاحبة الجلالة البريطانية ـ بغداد

المذكرة الملحقة بالكتاب رقم ١

١ ـ (أ) تنتقل القيادة في الحبانية ، والشعيبة ، والمعقل ، الى الحكومة العراقية اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاقية الخاصة ، ويعين ضباط عراقيون ذوو رتب مناسبة لهذا الغرض في ٣ مايس (ايار) ١٩٥٥م .

(ب) يجري اخلاء جميع الوحدات الجوية المنسوبة للقوة الجوية الملكية البريطانية ، المقيمة حاليا في الحبانية ، والشعيبة ، بصورة تدريجية ، وينجز اخلاؤها ضمن سنة واحدة بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية الخاصة .

(جـ) وكلما تقدمت عملية اخلاء هذه الوحدات الجوية ، تقوم حكومة المملكة المتحدة باخلاء الاشخاص المنتسبين للمجموعة الفنية ، والادارية ، وافراد منظمات الخدمة المعترف بها ، وذلك تدريجيا حتى لا يبقى في العراق الا من تتطلبهم اغراض الاتفاق الخاص وهذه المذكرة فقط .

٢ ــ (أ) بموجب نصوص الاتفاق الخاص، ان الاشخاص البريطانيين سيكونون في العراق لمعاونة القوات العراقية في التدريب ، وفي تأسيس وتشغيل وادامة التسهيلات والتجهيزات ، ولخدمة الطائرات .

(ب) ان قيادة وادارة الاشخاص والتأسيسات البريطانية تكون من مسؤولية حكومة المملكة المتحدة . وتؤمن حكومة المملكة المتحدة لهذا الغرض ، الهيئة البريطانية المطلوبة لقيادتهم ، وادارتهم ، تحت السيطرة الشاملة للضابط العراقي المسؤول عن كل مؤسسة .

(ج) يعمل الضابط البريطاني الاقدم ، المعين في جميع الاحوال ، بارتباط وثيق مع الضابط العراقي الآخر .

٣ ــ تنطبق نصوص الاتفاقية الخاصة بوضع قوات فرقاء معاهدة حلف شمالي الاطلسي (١) الموقعة في لندن في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١م ، على قوات كل حكومة في اراضي الاخرى ، وتتخذ التدابير المفصلة لتطبيق تلك النصوص من قبل الحكومتين بأسرع ما يمكن . والى ان يتم اتخاذ هذه التدابير في العراق ، يستمر في تنفيذ النصوص المعمول بها حاليا بحق القوات البريطانية .

٤ ــ (أ) عملا بمنطوق المادة (٤) من الاتفاق الخاص ، تتسلم الحكومة العراقية مسؤولية حماية جميع المطارات والمؤسسات في العراق . وللتوصل الى هذا الغرض ، يضم الى القوات العراقية من يرغب في التطوع من منتسبي قوات الليفي ، العائدة للقوة الجوية الملكية البريطانية في العراق ، وتيسر حكومة المملكة المتحدة للاعارة الى القوات العراقية ولفترة محدودة اشخاصا بريطانيين يكونون جهد الامكان ممن يخدمون الآن في قطعات الليفي التابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية ، وذلك لتسهيل انتقال وانضمام هذه القوات الى القوات العراقية .

(ب) تبذل الحكومتان جهدهما لتأمين استمرار تشغيل اكبر عدد ممكن من المدنيين المستخدمين حاليا في الحبانية ، والشعيبة ، والمعقل .

---

(١) في ص ٢٧٨ من المجلد الرابع من مجموعة المعاهدات تفسير لم نره في موضع آخر لهذا التعبير هذا نصه :

صاحب الفخامة

أرى من المناسب ان اسجل ان كلمة « قوات » الواردة في الفقرة ٣ من المذكرة المرفقة بكتابكم رقم ١ بتاريخ هذا اليوم قد استعملت بمعناها العام المقصود في عنوان الاتفاق بشان وضع قوات الفرقاء بمعاهدة شمالي الاطلسي ومقدمته ، وانها ليست مقيدة بتعريف « القوة » الواردة في تلك الوثيقة وهذا يتفق مع قصدنا بان تطبيق كافة نصوص ذلك الاتفاق وفي ضمنها النصوص التي تحكم وضع العناصر المدنية ومن يعيلونهم .

انتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واحترامي .

في ٤ نيسان ١٩٥٥ م   مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي. سي. في. او. سي. ام. جي. دي. اس. او.

٥ ـ تتعهد حكومة المملكة المتحدة بموجب الفقرتين (أ) و (جـ) من المادة (٦) من الاتفاق الخاص ، ولكي تسهل اقصى التعاون بين القوتين الجويتين للبلدين ، ان تبذل جهدها في :

(أ) تأمين المشورة الاختصاصية والمعونة في القضايا الفنية ، وما يتعلق بالتشغيل، بما فيه تجديد المطارات العراقية ، وانشاء ما يتفق على ضرورته من مطارات اضافية ووسائط معاونة .

(ب) تأمين الاشخاص للمعاونة في تدريب القوة الجوية الملكية العراقية ، وتقديم الاستشارات المستمرة المتعلقة باساليب التدريب وفنونه في جميع ادواره .

(جـ) ترتيب قيام اسراب من القوة الجوية الملكية البريطانية ، وطائرات بريطانية اخرى ، بزيارات دورية للعراق ، وذلك بموجب نصوص الاتفاق الخاص ، وهذه المذكرة ، ويتوخى منها بصورة خاصة تأمين التدريب المشترك في جميع الاوقات .

(د) تيسير الاشخاص البريطانيين في العراق ، لغرض تأمين خدمة الطائرات البريطانية ، وادامتها ، وتصليحها ، وكذلك ما قد يتفق على وجوب تأمينهم للمطارات المستعملة بصورة مشتركة من قبل الطرفين .

(هـ) تقديم التسهيلات ، وتشمل دورات التدريب خارج العراق لتدريب الاشخاص العراقيين اذا لم تتيسر التسهيلات المناسبة في العراق .

(و) تقديم التسهيلات الممكنة لتأمين الطائرات الضرورية وما يلزم لها من معدات، على ان تكون من طراز حديث .

٦ ـ تبذل حكومة المملكة المتحدة ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، جهدها لتأسيس منظومة كفوءة للدفاع ضد الغارات الجوية باسرع وقت ممكن ، على ان يشمل ذلك منظومة (رادار) للانذار ، ومنظومة للاخبار عن الطائرات .

وتنفيذا لهذه الاغراض ، تؤمن حكومة المملكة المتحدة ، لحكومة العراق ، معونة ومشورة ذوي الاختصاص من العسكريين او الفنيين .

٧ ـ لاغراض المادة (٨) من الاتفاق الخاص ، تدرب القوات العراقية الارضية بشكل يسهل اقصى التعاون مع القوات الارضية للمملكة المتحدة ، ويؤمن اشخاص بريطانيون مدربون ، وذوو خبرة ، للمعاونة في تدريب القوات الارضية العراقية ، ولحضور وابداء المشورة في تمارين الميدان وغيرها . تبذل حكومة المملكة المتحدة جهدها لتسهيل تجهيز الحكومة العراقية بالاسلحة والمعدات المناسبة الاخرى من الطراز الحديث .

٨ ـ تتعاون حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق في ان تؤسس مقدما ، وان تديم بمستوى يتفق عليه ، منشآت الادامة بما في ذلك وسائل تصليح الدبابات ، التي يتفق على كونها ضرورية للقوات العراقية ، والقوات البريطانية المتعاونة معها ، في

حالة تعرض العراق لهجوم ، وتؤمن حكومة المملكة المتحدة المشورة الفنية العسكرية في تعيين مواقع المنشآت المذكورة ، وفي تشييدها ، كما تؤمن المشورة والمساعدة في ادامتها وتشغيلها .

٩ ـ (أ) تؤمن حكومة المملكة المتحدة ، بموجب اتفاق بين الحكومتين ، تعاون ومشورة اشخاص ذوي اختصاص من عسكريين ، وفنيين ، لغرض تأسيس منظمة لمراقبة ورفع الالغام في شط العرب .

(ب) تستمر الحكومة العراقية في السماح للقطعات البحرية البريطانية بزيارة شط العرب في اي وقت ، على ان تخبر بذلك مقدما .

١٠ ـ يستمر في تطبيق القواعد ، وتقديم التسهيلات المعمول بها حاليا في العراق ، فيما يخص مرور ، ونزول ، وتموين ، وخدمة الطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية البريطانية ، ويجري تطبيق القواعد ، وتقديم التسهيلات المماثلة في المملكة المتحدة ، والمناطق التابعة للطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية العراقية .

١١ ـ (أ) تشترك حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق في تأسيس اكداس من المدخرات ، والتجهيزات العسكرية ، في العراق لتستعمل من قبل القوات المسلحة للبلدين في الدفاع عن العراق في حالة وقوع هجوم مسلح على العراق ، وتخزن هذه الاكداس في محلات في العراق يتفق عليها بين الجهات المختصة للحكومتين .

(ب) تؤمن الحكومة العراقية المستودعات الضرورية للمحافظة على هذه الاكداس ، وتتحمل المسؤولية الكاملة فيما يخص سلامتها .

(ج) للاغراض الادارية ، يجري خزن الاكداس التي تعود لحكومة العراق ، مستقلا عن الاكداس التي تعود لحكومة المملكة المتحدة .

(د) يحتفظ بالاكداس جاهزة للاستعمال في جميع الاحوال . ولذا يجب تامين ما يلزم لادامتها ، وتقليبها ، وتفتيشها ، واستبدالها بصورة دورية . وتقوم كل حكومة بتامين الاشخاص اللازمين لهذه المقاصد للاكداس العائدة اليها .

(هـ) لحكومة المملكة المتحدة حرية التصرف باي مواد من هذه الاكداس ، العائدة ملكيتها الى حكومة المملكة المتحدة ، والتي قد تفيض عن احتياج الجهة البريطانية ، وفي حالة التخلص من هذه المواد في العراق ، يجب ان يسبق ذلك رفض الحكومة العراقية لها لاول مرة .

١٢ ـ (أ) تقوم حكومة العراق بتامين الخدمات الضرورية لاستعمال الاشخاص البريطانيين ، وتخصص عند الضرورة اسكانا ملائما لهم ولعوائلهم .

(ب) عندما يتفق بين حين وآخر على ضرورة تامين تاسيسات جديدة لاغراض الاتفاق الخاص ، وهذه المذكرة ، فان الشروط التي يجري تامينها بموجبها يتفق عليها بين الحكومتين .

الكتاب المرقم ١ ـ آ

من سفير صاحبة الجلالة في بغداد الى رئيس وزراء العراق .

السفارة البريطانية

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب الفخامة

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم المؤرخ في هذا اليوم ، الذي تقترحون فيه ضرورة وضع النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين حكومة العراق وحكومة المملكة المتحدة .

واتشرف ، بعد قبول النصوص ، ان أؤيد ان كتاب فخامتكم وجوابي هذا ، يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا وفقا لحدود هذه النصوص . ويصبح نافذ المفعول في اليوم نفسه ، ويبقى ساريا طيلة المدة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص نفسها ؛ واتشرف بقبول اقتراح فخامتكم الآخر بان ترتيبات تفصيلية ستضعها الجهات المختصة لكلا الحكومتين على هذا الاساس .

انتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي. سي. في. أو. سي. ام. جي. دي. اس. او.

ـ ٤ ـ

اللاحق السرية ايضا

الكتاب المرقم ٢

مكتب رئيس الوزراء

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب المعالي

اتشرف بان اشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية ، وحكومة المملكة المتحدة ، والى كتابينا المرقمين ١ و١ أ المتبادلين هذا اليوم، وبان اقترح ان تكون النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب ، لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص ، والى الكتابين المشار اليهما .

وبالاضافة الى ذلك اتشرف بأن اقترح انه ، اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة ، فان هذا الكتاب والمذكرة المرفقة ، مع جواب معاليكم، تشكل اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذا بنفس التاريخ ، ويبقى معمولا به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص .

انتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت : كي. سي. ايم. جي.

سفير صاحبة الجلالة البريطانية ـ بغداد

المذكرة المرفقة بالكتاب المرقم ٢

(أ) ان جميع الممتلكات غير المنقولة الموجودة حاليا في ملكية الجهات البريطانية ، اما ان تستمر في الملكية البريطانية ، او تسلم الى الحكومة العراقية ، او يترك لحكومة المملكة المتحدة حرية التخلي عنها .

ستسلم لحكومة العراق مجانا ، وبدون ثمن ، بعض التأسيسات التي تخدم احتياجات كلتا الحكومتين . يدفع ثمن كافة الممتلكات غير المنقولة الاخرى التي يجري تسليمها للحكومة العراقية بموجب ما جاء اعلاه بقيمتها وهي في وضعها الراهن .

(ب) تتمتع حكومة المملكة المتحدة بالحقوق الكاملة للاستخدام المجاني لكافة التأسيسات التي تسلم مجانا . يحق لحكومة العراق في الاحوال التي تكون بها قد دفعت ثمن الممتلكات غير المنقولة ، فرض اجور معقولة تقرر بالاتفاق عن استعمالها فيما بعد من قبل حكومة صاحبة الجلالة .

(جـ) تكون كل حكومة مسؤولة عن تشغيل ، وادامة ، الممتلكات غير المنقولة المتلكة من قبلها . تتفق الحكومتان حول المستويات الواجب مراعاتها . وفي الحالات المناسبة ، اقتسام التكاليف فيما يخص تشغيل وادامة التأسيسات التي تستخدم لاغراض كلتا الحكومتين .

(د) تدفع حكومة العراق ثمن الممتلكات المنقولة المطلوبة لتشغيل الممتلكات المسلمة بموجب الفقرة (أ) اعلاه بتقدير الكلفة الكاملة اذا كانت جديدة ، وبتقدير معتدل اذا كانت مستعملة . . تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بكافة الممتلكات المنقولة الاخرى ، وتخول حق التخلي عنها في داخل العراق او خارجه .

(هـ) تتحمل حكومة العراق تكاليف منظومة الانذار الجوي العائدة لها وتحسين مطاراتها العسكرية بمستويات يتفق عليها .

(و) تتحمل كل حكومة تكاليف قواتها الخاصة والاشخاص المدنيين المستخدمين

من قبلها . ويستثنى من ذلك ما تتكلفه حكومة العراق بصدد الاشخاص البريطانيين المعارين او المنتدبين للقوات العراقية حيث سيتفق على ذلك مشتركا .

(ز) تجري تسوية القضايا المالية الاخرى بالاتفاق بين الحكومتين .

الكتاب المرقم ٢ ـ آ

من سفير صاحبة الجلالة في بغداد الى رئيس وزراء العراق .

السفارة البريطانية

بغداد ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب الفخامة :

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم المؤرخ في هذا اليوم ، الذي يشير الى الاتفاق الخاص المعقود بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة ، والى كتابينا المرقمين(١) و (١ ـ أ) المتبادلين هذا اليوم ، وفيه يقترح فخامتكم ان النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم ينبغي ان توضع لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص وهذين الكتابين.

واتشرف ، بعد قبول النصوص ، بأن اؤيد ان ما جاء بكتاب فخامتكم وجوابي هذا يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا في حدود هذه النصوص ، ويصبح نافذ المفعول في اليوم نفسه ، ويبقى ساريا طيلة المدة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص نفسها .

وانتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

مايكل ريت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد .

جي. سي. في. او. سي. ام. جي. دي . اس. او.

الكتاب المرقم ٣

من سفير صاحبة الجلالة الى رئيس وزراء العراق .

السفارة البريطانية

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب الفخامة :

يعلم فخامتكم من المحادثات التي اجريناها ، ان حكومة المملكة المتحدة يهمها ان تبذل قصارى جهودها من اجل ضمان مستقبل جنود الليفي العاملين في القوة الجوية الملكية في العراق ، والمستخدمين والمدنيين في القواعد الجوية الذين مكثوا في خدمتنا مدة طويلة .

وتحقيقا لهذا الغرض قررت حكومة المملكة المتحدة اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) بقدر ما يتعلق الامر بجنود الليفي ، تتخذ تنظيمات مناسبة للتقاعد، والاعانات المالية ، او ما يقابلها .

(ب) وبقدر ما يتعلق الامر بالمستخدمين المدنيين ، تقدم منحا مالية حسب طول الخدمة .

(جـ) ولجنود الليفي ، والمستخدمين المدنيين معا ، تهيأ بالسرعة الممكنة في القواعد الجوية تسهيلات مناسبة للتدريب المهني في بعض الحرف لهؤلاء الذين يرغبون ويقدرون ان يجدوا اعمالا لهم في اماكن اخرى من العراق .

(د) وفي الحالات المناسبة التي يتناولها حكم الفقرة (أ) او (ب) او (جـ) المذكورة اعلاه بشكل كاف تنظر في تقديم منح للاستيطان في العراق .

انني على يقين ان فخامتكم ترحبون بهذه الاجراءات ، وانني استطيع ان اعتمد على مساعدتكم في قيام حكومة المملكة المتحدة بتنفيذ الاجراء من (جـ) و (د) المذكورين اعلاه .

وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري واخلاصي .

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي. سي. في. او. سي. ام. جي. دي. اس. او.

مكتب رئيس الوزراء

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥م

صاحب المعالي :

اشكركم على كتابكم بتاريخ هذا اليوم ، الذي تعلمونني فيه بالتدابير المقترح اتخاذها من قبل حكومة المملكة المتحدة ، فيما يخص جنود الليفي العاملين في القوة الجوية الملكية في العراق ، والمستخدمين المدنيين في القواعد .

وجوابا عليه اود ان ابين انني ارحب بهذه الاقتراحات ، وساقوم بالمساعدة بالطريقة التي اقترحتموها .

انتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واحترامي .

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت ـ كي. سي. ام. جي.

سفير صاحبة الجلالة البريطانية ـ بغداد

- ٥ -

الوثائق السرية المتعلقة بتسوية الديون المتقابلة

التي لم يطلع الراي العام عليها ولم تنشر في الجريدة الرسمية
وانما وجدناها في اوراق وزارة الخارجية الخاصة

كتاب رقم ١

السفارة البريطانية ــ بغداد　　　　　كتاب رقم ١

صاحب المعالي :　　　　　بغداد ٣٠ نيسان ١٩٥٥ م

بناء على تعليمات وزير الخارجية البريطانية ، لي الشرف ان اوجه انظار معاليكم الى الطلبات الموقوفة بين العراق والمملكة المتحدة ، والمذكورة في ملحق هذه المذكرة . ومن بين هذه الطلبات طلبان (أ ــ ١) و (ب ــ ١) اللذان يتعلقان بمبالغ اتفق على كونها مستحقة لطرف على الطرف الآخر . اما الطلب (أ ــ ٢) فمتنازع عليه من قبل الحكومة العراقية التي لا تقبل الالتزام به . اما الطلبات (ب ــ ٢) و (ب ــ ٣) و (ب ــ ٤) فمتنازع عليها من جانب الحكومة البريطانية التي لا تقبل الالتزام بها .

ان الحكومة البريطانية ، بروح التعاون وحسن النية ، ولاجل ان تنهي الاختلافات التي دامت امدا طويلا بين الحكومتين ، مستعدة مقابل مبلغ يدفع من قبل الحكومة العراقية قدره (١٥٠) الف باون الى صندوق يخصص للاغراض المنوه عنها ادناه ، لاجراء شطب متقابل لجميع الطلبات المذكورة ، سواء كانت متنازعا او غير متنازع عليها ، ولاجراء تعهد متقابل بعدم تقديم اية طلبات بشأن هذه المواد ضد اي طرف آخر ، على ان يكون مفهوما بان هذه التسوية لا تمثل باي شكل من الاشكال اعترافا من اي من الطرفين بمسؤولية بشأن اية طلبات متنازع عليها ، وان لا تقام اية دعوى على اي طرف ثالث بشأن اية من الطلبات الداخلة في هذه التسوية .

ان المبالغ المدفوعة الى الصندوق سوف تستثمر في مسندات يتفق عليها ، وان راس المال ، والفوائد المستحصلة ، تستخدم لتنفيذ مشاريع تعليمية ، او اجتماعية ، او غيرها ، لانماء العلاقات الطيبة بين بريطانية والعراق ، وذلك حسبما سيتفق عليه من قبل لجنة تؤسس لادارة هذا الصندوق ، وسيكون سفير صاحبة الجلالة البريطانية بحكم وظيفته عضوا في هذه اللجنة التي ستتألف من عضوين عراقيين ، وعضوين بريطانيين . ان الحكومتين ستؤسسان الصندوق باسرع وقت ممكن ، وتشكلان اللجنة ، وتضعان التعليمات الخاصة بادارة الصندوق .

لي الشرف ان استفسر عما اذا كانت الحكومة العراقية توافق على اجراء تسوية بموجب الشروط المذكورة اعلاه . وفي حالة موافقتها ، اقترح بان يكون هذا الكتاب ،

وجواب معاليكم بالموافقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين بهذا الشان ، وبان تتخذ الاجراءات اللازمة لتاسيس الصندوق وفقا لذلك .

مايكل رايت

الى صاحب المعالي وزير المالية : بغداد

ملحق بالكتاب رقم ١

ا ــ الطلبات البريطانية :

١ ... ١٬٣٥٩٬٧٨٩ باون قوائم مستحقة عن المعدات ، والمخزونات ، المجهزة للقوات العراقية ، وللشرطة العراقية ، اثناء الحرب وبعدها، وعن بعض الاموال غير المنقولة المتروكة في العراق .

٢ ★ ... ٩٨٩٬٥٠٠ باون المبلغ المدعى باستحقاقه على اساس تنزيل قدره ٢٥ ٪ على القوائم الخاصة بالمواد العسكرية البريطانية ، المنقولة بالسكك الحديدية العراقية خلال سني الحرب (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ م) .

ب ــ الطلبات العراقية :

١ ٤٦٨٬٥٢٦ باون المبلغ المتفق عليه شفويا لطلبات متفرقة ناتجة عن الحرب .

٢ ★ ٦٣٢٬٥٠٠ باون المبلغ المدعى باستحقاقه للسكك الحديدية العراقية على اساس تنزيل قدره ١٥ ٪ على القوائم الخاصة بنقل المواد البريطانية خلال الحرب بواسطة السكك الحديدية المذكورة .

٣ ★ ٦١٦٬٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن ضريبة الدخل على مبيعات الذهب التي جرت في العراق ، بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة .

٤ ★ ٢٨١٬٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن الرسوم على اجور الشحن ، واجور نقل المسافرين لوزارة النقل الحربي البريطانية في بواخر انكليزية ، او مستاجرة من قبل الحكومة البريطانية والقادمة الى الموانيء العراقية خلال سني الحرب (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م) .

جواب على كتاب رقم ١

وزارة المالية : العراق — الرقم ١٣٤

صاحب المعالي — التاريخ ١٩٥٥/٤/٣٠ م

ان الفقرات المؤشرة (x) هي فقرات متنازع عليها .

اتشرف بالاعتراف بتسلم مذكرتكم ، التي تحمل نفس التاريخ ، والتي تتضمن ما يلـي :

بناء على تعليمات وزير الخارجية البريطانية ، لي الشرف ان اوجه انظار معاليكم الى الطلبات الموقوفة بين العراق والمملكة المتحدة ، والمذكورة في ملحق هذه المذكرة . ان من هذه الطلبات أ ــ ١ و ب ١ ــ اللذان يتعلقان بمبالغ اتفق على كونها مستحقة لطرف على الطرف الآخر . اما الطلب أ ــ ٢ فمنازع عليه من قبل الحكومة العراقية التي لا تقبل الالتزام به والطلبات ب ٢ و ب ٣ منازع عليها من قبل الحكومة البريطانية التي لا تقبل الالتزام بها .

ان الحكومة البريطانية ، بروح التعاون وحسن النية ، ولاجل ان تنهي الاختلافات التي دامت امدا طويلا بين الحكومتين ، مستعدة مقابل مبلغ يدفع من قبل الحكومة العراقية قدره (١٥٠) الف باون الى صندوق يخصص للاغراض المنوه بها ادناه، لشطب متقابل لجميع الطلبات بشان هذه المواد ، ضد اي طرف آخر ، على ان يكون مفهوما بان هذه التسوية لا تمثل باي شكل من الاشكال اعترافا من اي من الطرفين بمسؤولية لقاء اي طلب منازع عليه ، وان لا يؤدي اي طلب داخل في هذه التسوية الى اقامة دعوى على اي طرف ثالث .

ان المبالغ المدفوعة الى الصندوق سوف تستثمر في مسندات يتفق عليها ، وان راس المال ، والفوائد المستحصلة ، ستستخدم لتنفيذ مشاريع تعليمية ، واجتماعية، وغيرها ، لانماء العلاقات الطيبة بين بريطانية والعراق كما سيتفق عليه من قبل لجنة تؤسس لادارة هذا الصندوق . ان سفير الحكومة البريطانية سيكون عضوا بالاضافة الى وظيفته في اللجنة التي ستتالف من عضوين عراقيين ، وعضوين بريطانيين . ان الحكومتين ستؤسسان الصندوق باسرع وقت ممكن ، وتشكلان اللجنة ، وتضعان التعليمات لاجل ادارته . لي الشرف ان استفسر فيما اذا كانت الحكومة العراقية توافق على التسوية بالشروط المذكورة اعلاه ، وفيما اذا كانت ترتاي ان تكون هذه، وجواب معاليكم بالموافقة عليها ، بمثابة اتفاقية بين الحكومتين بهذا الشان وبان تتخذ الاجراءات اللازمة لتاسيس الصندوق بموجبه .

واني نيابة عن الحكومة العراقية اوافق على محتويات مذكرتكم وانتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واخلاصي .

وزير المالية : ضياء جعفر

صاحب المعالي سفير صاحبة الجلالة ملكة بريطانية العظمى : بغداد

ملحق بالجواب

أ ــ الطلبات البريطانية :

١ . . . ١،٣٥٩،٧٨٩ باون طلب عن التجهيزات للقوات العراقية ، وللشرطة العراقية، اثناء الحرب وبعدها ، ولبعض الاموال غير المنقولة المتروكة في العراق .

٢ ★ ٩٨٩،٥٠٠٠٠٠ باون المبلغ المدعى باستحقاقه على اساس تنزيل ٢٥ ٪ عن اجور الشحن للمواد العسكرية البريطانية المنقولة في السكك الحديدية العراقية خلال سني الحرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م .

ب ــ الطلبات العراقية :

١ ٦٦٨،٥٢٦ باون المبلغ المتفق عليه شفويا لطلبات ناتجة عن الحرب .

٢ ★ ٦٣٢،٥٠٠ باون المبلغ المدعى به من قبل السكك الحديدية العراقية ، على اساس تنزيل ١٥ ٪ على القوائم عن نقل المواد البريطانية خلال الحرب بواسطة السكك الحديدية المذكورة .

٣ ★ ٦١٦،٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن ضريبة الدخل عن المبيعات الذهب التي جرت في العراق ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية .

٤ ★ ٤٨١،٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن الرسوم على اجور الشحن ، واجور نقل المسافرين بوزارة النقل الحربي البريطانية ، في بواخر انكليزية او مستاجرة من قبل الحكومة البريطانية والوزارة لموانيء العراق خلال سني الحرب (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م) .

نص البلاغ الرسمي لميثاق بغداد

١ ــ ان الاجتماع الرسمي لدول ميثاق بغداد وهي : ايران ، والعراق ، والباكستان ، وتركيا ، والمملكة المتحدة ، عقد في بغداد يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني، برئاسة رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد . وقد حضر عن ايران رئيس الوزارة حسين علاء ، وعن باكستان رئيس الوزارة جودري محمد علي ، وعن تركيا رئيس الوزارة عدنان مندريس ، وعن المملكة المتحدة وزير الخارجية هارولد ماكميلان .

٢ ــ ان حكومة الولايات المتحدة قد قبلت دعوة دول ميثاق بغداد للمساهمة في اجراءات الاجتماع بايفاد مراقبين ، وقد حضر عنها في المجلس سفير الولايات المتحدة في بغداد ، وفي اللجنة العسكرية ممثل القوات الامريكية .

لقد رحب المجلس برغبة حكومة الولايات المتحدة لتاسيس لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمية بالمجلس ، وان يكون لها مراقب في الاجتماع التاسيسي للجنة الاقتصادية .

٣ ــ ان الحكومة العراقية اكدت بان مسؤولياتها بموجب الحلف ، وعضويتها بالمجلس الوزاري ــ كما ورد في ديباجة الميثاق والفقرة الرابعة منه ــ تتفق مع التزاماتها

ان الفقرات المؤشرة (x) هي فقرات متنازع عليها .

بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وقد رحب اعضاء الحلف الآخرون بذلك .

٤ ــ قرر المجلس بان ميثاق بغداد ، والاتفاق الخاص بموجب الميثاق بين العراق والمملكة المتحدة ، ووثائق انضمام الدول التي اشتركت في الميثاق ، يجب ان تسجل من قبل الحكومة العراقية في الامم المتحدة .

٥ ــ اكدت الحكومات الخمس في المجلس مرة اخرى على رغبتها ــ كما ورد في الميثاق والموافق لمنطوق المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ــ للعمل على قدم المساواة ، وبهدف موحد لاقرار السلم والامن في الشرق الاوسط ، والدفاع عن بلادهم ضد العدوان والاعمال التخريبية ، والعمل في سبيل زيادة رفاهية وسعادة شعوب المنطقة.

٦ ــ استعرضت الحكومات الخمس المتمثلة في المجلس الوضع العالمي الحرج ، خاصة على ضوء مؤتمر جنيف وعزمت ، نتيجة ذلك ، ابقاء اتصال دائم وتعاون اوثق لمواجهة اي تهديد لمصالحها المشتركة .

٧ ــ لقد اسست الحكومات الخمس المجلس الدائم المنصوص عليه في المادة ٦ من الميثاق ، وسيعتبر هذا المجلس في اجتماع مستمر . وستعقد الاجتماعات الوزارية مرة في السنة على الاقل . وبما ان العراق هو البلد المضيف ، فانه سيحتفظ برئاسة المجلس حتى نهاية عام ١٩٥٦م . وستكون رئاسة المجلس بعد ذلك للدولة التي تأتي بعد العراق حسب الحروف الهجائية لمدة سنة ايضا ، وهكذا بالنسبة للدول الاخرى، واذا عقدت اجتماعات اضافية في عاصمة غير العاصمة التي تتمتع دولتها برئاسة المجلس ، فان الدولة المضيفة ستكون لها رئاسة ذلك الاجتماع .

٨ ــ ان مقر المؤسسة والمنظمات التابعة لها سيكون في بغداد .

٩ ــ ستقوم كل حكومة بتعيين نائب ممثل عنها في المجلس الدائم برتبة سفير .

١٠ ــ ان المجلس الدائم الذي يضم نوابا دائميين سيجتمع في اي وقت لمناقشة مختلف الشؤون الاقتصادية والعسكرية ذات العلاقة بمصالح الدول المشتركة في الحلف .

١١ ــ وافق المجلس على وجوب تأسيس سكرتارية دائمية للميثاق في بغداد .

١٢ ــ اسس المجلس لجنة عسكرية دائمية ، مسؤولة امامه وتابعة له ، وعهد اليها بدراسة التعليمات المناطة بها ، وسيكون اعضاء هذه اللجان رؤساء اركان جيوش دول الحلف او نوابهم .

١٣ ــ ان اللجنة العسكرية في اول اجتماعها ، وضعت اساس المؤسسة العسكرية التي ستضمن الامن في المنطقة . وفي هذا المجال لاحظ المجلس ان الحكومة العراقية ، وحكومة المملكة المتحدة ، قد وضعتا اتفاقا خاصا بموجب الميثاق يوم ٤ نيسان ١٩٥٥م . وبموجب هذا الاتفاق الخاص ، اخذ العراق على عاتقه مسؤولية الدفاع عن نفسه ، واستلم قيادة وحراسة المواضع الدفاعية في العراق ، وان عملية جلاء قوات المملكة المتحدة عن قاعدتي الشعيبة والحبانية تجري وفق الخطة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة . كما لاحظ المجلس ايضا بان المملكة المتحدة تقدم

للعراق المساعدات لبناء قواته العسكرية ، وابقاء هذه القوات في حالة التهيؤ للدفاع عن العراق .

١٤ ـ لاحظ المجلس بتقدير ، المساعدات القيمة والسخية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة للدول المنظمة للحلف بشكل اسلحة، ومهمات عسكرية حرة،لمساعدتها في تقوية اجهزتها الدفاعية ضد العدوان ، ومساندة لمحاولات الولايات المتحدة في التعاون لاقرار السلام .

١٥ ـ لقد تم تأسيس لجنة اقتصادية لتساهم في تطور ، وتقوية الموارد الاقتصادية ، والمالية ، للمنطقة ، وبصورة خاصة ستقوم اللجنة الاقتصادية بدراسة طرق ، ووسائل الاستفادة من الخبرة المشتركة ، وتوجيهها في سبيل التطور الاقتصادي ، وحل مشاكل المنطقة والشؤون التي تعود بمنافع مشتركة ، بضمنها المسائل المتعلقة بالمنظمات الدولية كمصرف الاعمار والانشاء الدولي، ومنظمةالصحة العالمية ، وغيرها من منظمات الاختصاص العالمية .

١٦ ـ وما يتعلق بذلك فقد استعرض المجلس برضاء بالغ التقدم العلمي الذي تحقق فعليا في المنطقة . ولاحظ مثلا بان المملكة المتحدة قررت مساعدة العراق بتهيئة ذهب له يكون رصيدا لعملته بمبلغ ٥ ملايين دينار خلال السنتين القادمتين . بالاضافة الى وجوه التعاون المالي الاخرى بين البلدين .

١٧ ـ ولاحظ المؤتمر التصريح الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة ، من انحكومته مستعدة لتجهيز اقطار حلف بغداد بالطاقة الذرية ، وتزويدها بالخبرة العلميةوالفنية في هذا المجال لمساعدتها في تأسيس مشاريع الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، وان حكومته مستعدة لتجهيز دول حلف بغداد بالخبرة الذرية ، التي هي ذات فائدة لمشاكل محلية واقليمية . وقد رحب المجلس بهذا العرض ، ووجه اللجنة الاقتصادية للنظر في الطلب العملي .

١٨ ـ اعربت الحكومات الخمس عن بالغ رضاها للمساعدات الاقتصادية التي وافقت على تقديمها الولايات المتحدة .

١٩ ـ قرر المجلس أن يعقد جلسة اخرى خاصة في طهران خلال النصف الاول من نيسان عام ١٩٥٦م . واوصى كلا من اللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية لتقديم تقريرها عن انجازاته في هذا الاجتماع .

ـ ٦ ـ

بيان اللجنة الاقتصادية

عقدت اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد في قصر الزهور اجتماعها في يوم ١٠/١/١٩٥٦م واستغرق يومين ، وصدر بيان نهائي عن الاجتماع الاول تضمن القرارات التي اتخذتها اللجنة في الميادين الاقتصادية لصالح دول الميثاق . وتقرر عقد الاجتماع الثاني للجنة في مدينة طهران في شهر نيسان المقبل ، وفيما يلي نص البيان النهائي :

اولا ـ عقد الاجتماع الاول للجنة الاقتصادية التابعة لميثاق بغداد ، ببغداد في يومي العاشر والحادي عشر من شهر كانون الثاني ١٩٥٦م ، وقد انتخب السيد أبو الحسن ابتهاج (عن ايران) رئيسا .

ثانيا ــ اكد رؤساء الوفود في خطبهم الافتتاحية ، الاهمية الحيوية التي تعلقها حكوماتهم على الناحية الاقتصادية لميثاق بغداد .
ثالثا ــ ان الدول الاعضاء في الميثاق من الشرق الاوسط ، تمثل جزءا مهما من العالم الاسلامي ، وهي بالاضافة الى الاموال الكبيرة الخاصة التي وظفتها ، وضعت فعلا خططا للاعمار ، تنفق عليها الحكومات وحدها ، بمعدل يزيد على ثلاثمائة وخمسين مليون جنيه في السنة . وبمقدور اللجنة الاقتصادية ان تساهم مساهمة كبيرة في رفع مستوى المعيشة في هذا الجزء من العالم الحر ، عن طريق زيادة كفاءة مشاريع الاعمار بالتعاون واقتسام المعلومات الفنية وتحسين التعليم الفني وهكذا تساعد في التوصل الى تحقيق الاستقرار وسلام العالم كمجموع .
رابعا ــ اعرب مراقب حكومة الولايات المتحدة عن اهتمام حكومته العميق بالاهداف الاقتصادية لميثاق بغداد .
خامسا ــ لكي يكون بالامكان ضمان دراسة مشتركة للمشاكل الاقتصادية التي تؤثر على المنطقة ، اوصت اللجنة باجراء دراسات خاصة من قبل الاعضاء العاملين فيها في عدد من الحقول ، بما في ذلك العلاقات التجارية ، والمواصلات ، والزراعة ، واستغلال الارض ، ومشاريع الاعمار الجماعية ، والتعليم والتدريب والصحة، وغيرها من المواضيع التي تستطيع الحكومات على اساسها اتخاذ اجراء عملي مبكر .
سادسا ــ وبالاضافة الى هذه الدراسات تم الاتفاق على التقدم باقتراح الى مجلس ميثاق بغداد يقضي بتاسيس مركز للتدريب على الطاقة الذرية في بغداد لفائدة جميع الدول الاعضاء وذلك بمساعدة المملكة المتحدة .
سابعا ــ تم الاتفاق ايضا على ان اللجنة يجب ان تزود بمعلومات عن مشاريع الاعمار للدول الاعضاء كوسيلة لتوحيد تجربة ومعرفة كل دولة من الدول الاعضاء لفائدة الجميع .
ثامنا ــ اعربت الوفود عن تصميم اقطارها على الاستمرار في المجهودات الرامية لتحقيق اهدافها الاقتصادية ، واكدت على قيمة التعاون الاقتصادي بين دولة واخرى ضمن الميثاق واكدت ايضا اهمية التعاون مع الاقطار الاخرى الصغيرة . ولاحظت الوفود بتقدير حار المساعدة الفنية والمالية التي قدمت الى الدول الاعضاء من قبل الاقطار الصديقة والوكالات الدولية .
تاسعا ــ قررت اللجنة ان تعقد اجتماعها القادم في شهر نيسان ١٩٥٦م بطهران.
بغداد ــ ١١ كانون الثاني ١٩٥٦م

- ٧ -

بيان رسمي صادر عن الحكومة العراقية

حول تنازل انكلترا عن قيمة ممتلكاتها في مطاري الشعيبة والحبانية

في خلال اجتماعات المجلس الدائم لميثاق بغداد ، انتهز فخامة رئيس الوزراء فرصة وجود المستر هارولد مكميلان وزير الخارجية البريطانية ، وفاتحه بشأن المحادثات الجارية بين الجانبين العراقي والبريطاني ، والمتعلقة بتقدير اقيام الارض ،

والمنشآت ، في مطاري الحبانية والشعيبة وفي المعقل ، والتي يجري تسليمها الى الحكومة العراقية بمقتضى الاتفاقية الخاصة المعقودة في ٤ نيسان سنة ١٩٥٥ فاكد فخامته على وزير الخارجية البريطانية ضرورة تنازل الحكومة البريطانية عن المبالغ المقدرة ، لقاء ما تقدمه الحكومة العراقية بموجب الاتفاقية الخاصة الآنفة الذكر من تسهيلات ، واعفاءات ، للطائرات ، والبواخر الحربية البريطانية في زيارتها المعتادة للعراق .

وفي مساء يوم ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٥٥م ابلغ السفير البريطاني فخامة رئيس الوزراء موافقة الحكومة البريطانية على طلب العراق ، وقد تبودلت الكتب حول الموضوع ، حيث سجل فخامة رئيس الوزراء شكر الحكومة العراقية للحكومة البريطانية على تنازلها عن هذه المبالغ .

لقد قدرت اللجنة المؤلفة من كلا الجانبين المؤسسات والمباني في الحبانيةوالشعيبة بمبلغ ١،٣٧٥،٠٠٠ دينار .

كما قدرت أراضي المعقل البالغة مساحتها ٩١١ دونما اي حوالي ٤،٢٧٨،٠٠٠ متر مربع ، وما عليها من مبان ومشروعي الكهرباء والماء بمبلغ ١،٨٣٠،٠٠٠ دينار فيكون مجموع المبالغ التي تنازلت عنها الحكومة البريطانية ٢،٧٥٥،٠٠٠ دينار التي ستصرفها الحكومة العراقية على تقوية الجيش العراقي الى المبالغ المرصدة في ميزانية وزارة الدفاع .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

وفيما يلي نص الكتب المتبادلة بين العراق وبريطانيا حول هذا الموضوع :

من معالي سفير صاحبة الجلالة البريطانية

الى فخامة رئيس وزراء العراق

يا صاحب الفخامة :

لي الشرف ان اشير الى المفاوضات التي جرت حول تنفيذ الاتفاق الخاص ، الموقع بتاريخ ٤ نيسان سنة ١٩٥٥ بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمالي ارلندة . وان حكومة المملكة المتحدة لترغب في ان تعبر عن تقديرها لروح التعاون وحسن النية التي جرت بموجبها هذه المفاوضات . وكشركاء للحكومة العراقية في ميثاق بغداد ، وكاعضاء في المجلس الذي عقد جلسته الاولى ، فانها ترغب في ان تتخذ خطوة اخرى نحو نمو هذه الصداقة والتعاون ما بين بلدينا لانجاز الغايات المشتركة التي يهدف اليها اعضاء ميثاق بغداد .

٢ ــ ففي المفاوضات المذكورة اعلاه توصلت الحكومة العراقية، وحكومةالمملكة المتحدة الى اتفاق ، كقسم من الترتيبات المالية ، تنفيذاً لما نصت عليه الفقرة ــ أ ــ من المذكرة المرفقة بالمذكرة رقم ٢ والمؤرخة في ٤ نيسان سنة ١٩٥٥م ، والتي اشارت الى الاتفاق الخاص ، على ان تدفع الحكومة العراقية مبلغا قدره ٢،١٧٥،٠٠٠ باون الى حكومة المملكة المتحدة . وهذا المبلغ يتالف كما يلي :

أ ــ مبلغ ١،٣٧٥،٠٠٠ باون يدفع بدلا من الممتلكات التي انتقلت او التي استلمت من ملكية بريطانية لتسلم الى الحكومة العراقية وفقا لنصوص المذكرة المرفقة بالمذكرة رقم ٢ . وهذه الممتلكات وثمنها الذي اتفق عليه يتالف مما يلي :

المباني في الحبانية المقومة بمبلغ ٥٠٠،٠٠٠ باون .
المخيمات المدنية المقومة بمبلغ ٩٠،٠٠٠ باون .
المباني والمنشآت الثابتة في الشعيبة المقومة بمبلغ ٤٣٠،٠٠٠ باون .
المباني والمنشآت الثابتة في البصرة المقومة بمبلغ ٣٥٥،٠٠٠ باون .
ب ـ مبلغ قدره ١،٣٨٠،٠٠٠ باون يدفع لقاء حق تملك الارض العائدة لحكومة المملكة المتحدة في البصرة . اما القوائم المفصلة للبنود المدرجة في الفقرتين أ و ب المذكورتين اعلاه فسيتم الاتفاق عليها فيما بين ممثلينا .

٣ ـ وبهذه المناسبة لي الشرف ان اتقدم بالمقترحات التالية :

أ ـ تتنازل حكومة المملكة المتحدة عن دفع مبلغ قدره ٢،٧٥٥،٠٠٠ باون ، والمشار اليه اعلاه ، وستقبل ببالغ الرضا التزام الحكومة العراقية بالمواد الواردة في بندي الفقرة ب و ج المدرجتين بهذه الفقرة .

ب ـ سوف تخصص الحكومة العراقية مبلغ الـ ٢،٧٥٥،٠٠٠ باون للاغراض التالية خلال سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ :

١ ـ مبلغا لا يقل عن ٢،٠٠٠،٠٠٠ باون ليصرف على شراء اسلحة ، ومعدات ولوازم دفاعية من المملكة المتحدة .

٢ ـ ويستعمل ما بقي لسد نفقات تدريب العراقيين في المؤسسات البريطانية ، ولسد النفقات المترتبة على الحكومة العراقية بسبب العراقيين الذين يتدربون بين قوات المملكة المتحدة والعراق .

ج ـ ان حكومة المملكة المتحدة سوف تقبل عرض الحكومة العراقية من أن :

١ ـ تجعل من المتيسر في ميناء البصرة وجود مخازن مجانية ـ ويشمل ذلك مخازن باردة والايواء المجاني ، وتقديم خدمات لافراد قوات الخدمة العامة من البريطانيين الذين قد يوجدون في ميناء البصرة في اي وقت من الاوقات وفقا للاتفاق الحالي .

٢ ـ الاستمرار في تقديم التسهيلات المجانية القائمة الى وحدات قطع الاسطول البريطاني التي تزور شط العرب وفقا لنصوص الفقرة التاسعة من المذكرة المرفقة بالمذكرة رقم ١ المؤرخة في ٤ نيسان سنة ١٩٥٥ التي اشارت الى الاتفاق الخاص .

٣ ـ اسداء الخدمات المجانية ، والمأوى ، والعناية بالطائرات العائدة للقوة الجوية البريطانية ، التي تزور الشعيبة من وقت الى آخر .

٤ ـ ولي الشرف فضلا عن ذلك بان اقترح انه اذا كانت هذه المقترحات الموضحة في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب مقبولة لدى الحكومة العراقية ، فان هذه المذكرة مع جواب فخامتكم سوف يشكلان اتفاقا بين حكومتينا يوضع موضع التنفيذ على الفور.

٥ ـ انتهز هذه المناسبة لاجدد تاكيداتي بما اكنه لفخامتكم من تقدير واحترام.

خادمكم المطيع : مايكل رايت : سفير صاحبة الجلالة البريطانية

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي. سي. في. او. سي. ام. جي. دي. أس. او

مكتب رئيس الوزراء — بغداد في ٢٠ كانون الاول ١٩٥٥

الى معالي سفير صاحبة الجلالة في بغداد
يا صاحب المعالي
لي الشرف بأن اشعركم اني استلمت المذكرة التي قدمها معاليكم بتاريخ هذا اليوم ، مشيرا فيها الى المفاوضات التي دارت بخصوص انجاز الاتفاق الخاص الموقع في الرابع من نيسان سنة ١٩٥٥ فيما بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي ارلندا ، واني لاتشرف اذ اعلمكم ان قبولي المقترحات الواردة في مذكرة معاليكم يؤكد ان تلك المذكرة مع المذكرة الجوابية سيشكلان اتفاقا فيما بين حكومتينا يوضع قيد التنفيذ في الحال .
انتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .
نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت : كي. سي. ام. جي
سفير صاحبة الجلالة البريطانية ـ بغداد

استقالة الوزارة

لما تالفت « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » في الثالث من آب ١٩٥٤م، وضعت منهاجا صريحا لسياستيها الخارجية والداخلية ، وقد انجزت ما وضعته للسياسة الخارجية بكل حزم ودقة ، حيث ظهر « ميثاق بغداد » ووجب تبديل بعض اعضاء الوزارة القائمة ، وتوزيع المناصب الوزارية بشكل جديد ، ليتسنى الانصراف الى معالجة القضايا الداخلية . وقد عرض رئيس الوزراء هذا الامر على الملك وما لبث ان تقدم بكتاب استقالته وهو :

سيدي صاحب الجلالة المعظم
بناء على الاسباب التي عرضتها على جلالتكم شفهيا ، استرحم من جلالتكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، واعفائي من المسؤولية وتقبلوا الطاعة من العبد المخلص.
بغداد في ١٧ كانون الاول ١٩٥٦ نوري السعيد

وقد رد الملك على هذا الكتاب بالجواب الآتي :
عزيزي نوري السعيد
تسلمت كتاب استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة المؤرخ في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واني اذ اعرب عن اسفي الشديد على تخليكم عن رئاسة الحكومة ، اؤكد لكم عن فائق تقديري للخدمات التي اسديتموها للبلاد .
صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٥ الميلادية .
فيصل



مضامين الجزء التاسع

الوزارة الجمالية الاولى

الوزارة الجمالية الثانية

الوزارة العمرية الثانية

الوزارة السعيدية الثانية عشرة

اخطاء الجزء التاسع

هذه قائمة باهم الاخطاء المطبعية التي وجدت في هذا الجزء التاسع

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١١	٢٧	المؤتمر	المؤتمران
٢١	٢٥	فساد	افساد
٢٢	٥	ارادته	الارادة
٢٤	١٠	الصفوف	الصنوف
٣٧	٢٣	الاقتصادية	والاقتصادية
٣٧	٣١	الاوقاف	الاوقات
٤٦	٢٣	على مخالفاتهم	عن مخالفاتهم
٥٦	٣٢	وزارة	وزارته
٦٣	٢٢	الثانية	الثالثة عشرة
٦٤	٢٥	لتمكن	لتمكين
٦٨	٣٢	G. Nuri	J. Nuri
٧٦	١٢	بمنع	يمنع
٩١	٣	اعدادا	عددا
٩١	١٤	مصلحتها	مصلحتهما
٩٢	٢٤	الاشتراكي	اشتراكي
١٠٦	٢٨	الزراعية	الزراعية الصغيرة
١٠٧	٢٤	من حرمانهم	من جراء حرمانهم
١٢٥	١٦	ولا تخال	ولا تحال
١٢٩	٢٤	كلهم	كله
١٣٩	٢٥	عاد	وقد عاد
١٤٦	٢٦	تراجع	سبب تراجع
١٥٤	٢٤	التالي	اليوم التالي
١٦٧	١٩	تبدل	تبادل
١٧٥	١٥	استبدل	استبدال
١٨١	١٧	يتبع	يتتبع
١٨٨	٣٠	طريقا	طريقها

ملاحظة :

تضاف العبارة التالية الى السطر (٢٧) من صفحة ١٠٦
والدعامة الثانية هي التوزيع العادل لثمرات الانماء التي تواكبها وتقوم على الاسس الآتية :



السيد عبدالرزاق الحسني

تأريخ الوزارات العراقية

في طبعته السابعة الموسعة والمزيدة

١٠



تاريخ

الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغــة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيــة رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقــلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء العاشر

٢ جمادى الاولى ١٣٧٥ — ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٧
١٧ كانون الاول ١٩٥٥ — ١٢ تمــوز ١٩٥٨





مقدمة الجزء العاشر

ـ في طبعته القديمة ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبنَا اغفِرْ لنا ولإخوانِنَا الذينَ سبقُونا بالإيمانِ ولا تجعَلْ في قُلوبنَا غِلاً للذينَ آمنوا ﴾ [1] .

« صدق الله العظيم »

وبعـــد

ينتهي بهذا المجلد العاشر ، كتابنا الكبير « تاريخ الوزارات العراقية » حيث قضت ثورة اليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨ م على نظام الحكم الملكي في العراق ، بعد ان استمر نحوا من ثمانية وثلاثين عاما تألفت خلالها تسع وخمسون وزارة ، اشترك فيها مائة وخمسة وسبعون وزيرا فيهم السياسي المحنك ، والعالم النحرير ، والشاب النزق ، والجبان الرعديد . وما كان لذلك النظام من الحكم ان ينهار في العراق بمثل تلك السرعة ، لولا الحوادث المؤسفة التي ادت الى مقتل الملك غازي في ليلة الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩م ، وما اعقبها من تدابير شاذة في اسناد منصب الوصاية على الملك الجديد الى خاله الامير عبد الاله ، الذي كرهه الشعب العراقي ، وكره ديكتاتوريته السافرة ، وحكمه البلاد حكما تعسفيا لفت اليه نظر البعيد قبل القريب ، وجعل الناس يتمنون زواله بأقرب فرصة ممكنة .

« ففي ظل عبد الاله فقدت الملكية كل صلة لها بالاهلين ، كما « ابعدت المظاهر الجديدة من قصور فخمة من المرمر ، وابنية « حديثة للبرلمان ، وتصميمات للاوبرا وسط دجلة ، الشقة « بين العرش وبين الشعب ، الذي اخذ ينظر الى الملكية نظرة « الاستغراب اكثر من الاجلال ، لا سيما وان هذا الشعب « كان معظم افراده لا يزالون يعيشون في فقر مدقع ، وعوز « شديدين ، واتجه اللوم الى الاسرة المالكة لسماحها بهذا « الفساد الطاغي على جهاز الحكم في البلاد » .

جيمس موريس في كتابه « الملوك الهاشميون » ص ٢٢١

---

(١) سورة الحشر : آية ١٠ .

وكان المفروض ان تتحسن الاحوال في العراق، بعد ان انتهى عهد الوصاية، وتولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، حين بلوغه سن الرشد القانونية في الثاني من ايار سنة ١٩٥٣م تحسنا عظيما ، وتتبدل الاتجاهات تبدلا ملموسا ، ولكن الامور ساءت اكثر من ذي قبل ، وتردت ، لتمادي الوصي عبد الاله في تدخله في سياسة البلاد الداخلية والخارجية ، واصراره على اختلاق عرش له في سورية ، حتى وان ادى هذا الاصرار الى اقحام الجيش العراقي لتحقيق هذا الحلم . ومن يدقق في الوثائق التي كشفتها ثورة ١٤ تموز ، ويطلع على المبرزات التي ادين بموجبها الذين كانوا يسيرون في ركاب الامير ، يدرك الاسباب وما والاها من فواجع ادت الى زوال نظام الحكم الملكي في هذه البلاد بمثل هذه السرعة .

« لقد كان الوصي شخصا ذكيا ، طموحا ، انانيا ، عابثا ،
« مراوغا ، وكانت تربطه بلندن علاقات متينة ، ولكنها موضع
« شبهة عند الشعب العراقي ، وعندما اعتلى فيصل الثاني
« عرش العراق ، تابع الوصي تسيير دفة الحكم في الاتجاه
« المعاكس للقومية العربية ، المتزايدة عنفا يوما بعد يوم ،
« الامر الذي كتب له نهاية محزنة على يد جماهير بغداد
« الثائرة » .

جان وولف في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ١٢١

لسنا من الحاقدين على الامير عبدالاله ، بصفة كونه المسؤول عن اعتقالنا اربع سنوات بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م ، ولسنا من الشامتين لافول نجم الهاشميين في العراق ، وانما نحن نقرر حقيقة طالما لمحنا اليها في مجلدات كتابنا الاخيرة (١) وطالما نبهنا الى الخطر المحدق بالملكة ، ولاننا نؤرخ عهدا مضى وانقضى، وما كنا لنظن انه سينقضي على الصورة التي شهدناها . وقد وفقنا لنشر ما ارخناه،

---

(١) كانت الاحزاب السياسية القائمة في العراق ، قد رفعت مذكرات خطيرة الى سمو الامير عبد الاله في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ م — وهو في أوج عظمته — تحمله فيها مسؤولية تردي الاوضاع العامة في البلاد، وتلمح الى احتمال وقوع حوادث قد تطيح بنظام الحكم القائم ، وكان مما جاء في مذكرة « الجبهة الشعبية المتحدة » قولها :

« وقد اصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة ، وفي الاحداث الخطيرة التي حدثت في مختلف اقطار هذا الشرق القريب ، عبرة بالغة لا مناص من الاتعاظ بها لان الاسباب المشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة » اه .
يريد اجلاء السيد شكري القوتلي عن رئاسة الجمهورية في دمشق ، ومقتل حسني الزعيم فيها ، واغتيال اللواء سامي الحناوي في بيروت ، وتنحية الشيخ بشارة الخوري عن رئاسة جمهورية لبنان ، وقتل الملك عبد الله في القدس ، والاطاحة بعرش الملك فاروق ثم اخراجه من مصر .

— راجع الجزء السابع من تاريخ الوزارات —

ومعظم ذوي العلاقة في قيد الحياة ، فلا يمكن ان نفتري على احدهم ،او نعتمد الكذب، وما كان في امكاننا ان نشير الى حادثة دون مستند . ومتى هيأ الله من يؤرخ هـذا العهد بصورة مفصلة ، فسيجد في كتابنا هذا النصوص ، والوثائق ، والدلالات ، الى كل ما يحتاج اليه ويريده ، حامدين المولى الذي يسر لنا انجاز هذا العمل الكبـير ، وراجين القراء تنبيهنا الى مواطن الخطأ والزلل ، والله من وراء القصد .

السيد عبد الرزاق الحسني

الكرادة الشرقية سلخ ـ رجب الخير ١٣٨٠ هـ

مقدمة الطبعة الجديدة

بسم الله وله الحمد ، وبعد

ينتهي « تاريخ الوزارات العراقية » في ظل العهد الملكي الزائل بنهاية هذا الجزء العاشر ، وهذه هي طبعة الكتاب الاخيرة ، وهي مهذبة وموسعة وفيها معلومات ونقول ووثائق خلت منها الطبعات السابقة .

وكانت اجزاء الكتاب الثمانية الاولى قد طبعت في العهد الملكي . امـا الجزءان التاسع والعاشر فقد طبعا في العهد الجمهوري . ولقصة طبعهما حكاية طريفة نثبت موجزها فيما يلي :

كان صاحب الكتاب يشغل منصبا مرموقا في ديوان مجلس الوزراء منذ مطلع عام ١٩٤٩ م . وفي عام ١٩٥٩ م كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يتفقد احوال موظفي الديوان ، ويسأل عن واجباتهم ، وما يؤدونه من خدمات للدولة . ولما دخل غرفة صاحب الكتاب كان يصحبه الوزيران : محمد صديق شنشل وفؤاد عارف ، ومعهما رئيس الديوان السيد عبد القادر جميل ، والمرافق المقدم وصفي طاهر ، وبعد أن سأل الزعيم عن ماهية العمل الذي يقوم به شاغل الغرفة وأجيب عن ذلك ، التفت نحو المؤلف وقال له متسائلا : ومتى تكتب عن عهد الثورة المباركة ؟ فرد عليه قائلا :

ان الامر رهن بصدور بقية اجزاء الكتاب التي تؤرخ العهد الملكي المنتهي .

فقال الزعيم : ولم لا تكملها ؟ فكان الجواب :

ان الرقابة العسكرية المفروضة على المراسلات والمطبوعات تحول دون انجاز مثل هذا العمل بيسر .

فالتفت « الزعيم » الى مرافقه « العسكري » وقال : لا تتدخلوا في شغل السيد . اتركوه وشأنه وليكتب ما يشاء .

ولما كانت اجزاء الكتاب تطبع بمطبعة العرفان في لبنان ، فكانت المواد ترسل الى المطبعة ثم تعود للتصليح دون رقابة او تأخير ، وهذه حقيقة يجب اثباتها خدمة للتاريخ . على ان من الاهمية بمكان أن نذكر ايضا اننا ـ مراعاة للظرف العسكري السائد ـ كنا جارينا هذا الوضع ، فاستعملنا بعض العبارات الجافة اثناء تدوين مواد الجزئين التاسع والعاشر ، فكانت مصانعتنا هذه مدعاة للنقد الشديد ، واتهامنا بالخروج على خطة الحياد التي انتهجناها في بقية أجزاء الكتاب ، الامر الذي اضطرنا الى ان نعود سيرتنا الاولى في طبعة الكتاب الاخيرة « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » ـ صدق الله العظيم ـ .

تختلف صيغة الكتاب في طبعته الاخيرة هذه عنها في طبعاته السابقة ، فقد كانت قيود الوظيفة تقيدنا ، ونظام الحكم القائم في البلاد يحول دون نشر كل ما كان متوفرا لدينا من معلومات ونقول وروايات ، أما وقد تحللنا من القيود المذكورة ، وزال نظام الحكم الملكي عن العراق ، فقد أصبحنا في حل من كل مسؤولية ولهذا جاءت طبعة الكتاب الجديدة مثقلة بالوثائق ، مدعمة بالمستندات ، وفيها من المعلومات والاضافات ما لا يستهان به فان كنا احسنا العمل فتلك هي الغاية التي نتوخاها من طبع الكتاب مجددا والله نسأل ان يجنبنا مواطن الخطأ والزلل انه اكرم مسؤول .

ولا بد ـ قبل ختام هذه الكلمة ـ ان ننوه بعون « وزارة الخارجية » الجليلة لنا في انجاز هذه الطبعة فقد تفضلت مشكورة فقررت اقتناء مائة نسخة من كل جزء من أجزاء الكتاب العشرة لتوزيعها على مؤسسات الوزارة الدبلوماسية في الخارج كما تكرمت وزارة « الاعلام » فابتاعت مئة وخمسين نسخة من كل جزء وابتاع « المجمع العلمي العراقي » خمس نسخ فقط من الكتاب وعلى كل فلولا هذه المساعدة الحكومية السخية لما تسنى لهذا الكتاب ان يبصر النور في طبعته الجديدة .

الكرادة الشرقية ١٥ حزيران ١٩٦٨ م — السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة الخامسة والخمسون :

٢ جمادى الاولى ١٣٧٥ ــ ٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦
١٧ كانون الاول ١٩٥٥ ــ ٢٠ حزيــران ١٩٥٧

الوزارة السعيدية الثالثة عشرة

شاخت ايام « الوزارة السعيدية الثانية عشرة » ولم يك في الامكان استبدالهـا بغيرها ، فوجب تجديد شبابها تحقيقا لقاعدة « لكل جديد لذة » وكان في قرارة نفس « السعيد » التخلي عن بعض زملائه ، للاسباب التي اشرنا اليها عرضا اثناء البحث عن وزارته المستقيلة ، كما انه كان شديد التمسك بالبعض الآخر من الزمـلاء . فقرر التخلي في وزارته الجديدة عن السـادة :

١ ــ محمد علي محمود .
٢ ــ عبد المجيد محمود .
٣ ــ شاكر الوادي .
٤ ــ محمد حسن سلمان .

كما قرر استيزار كل من السـادة :

١ ــ منير القاضي .
٢ ــ عبد الرسول الخالصي .
٣ ــ عبد الامير علاوي .

وكان الاستاذ « القاضي » الوزير الوحيد الذي يستوزر لاول مرة . وهكذا نرى ان وزارة السعيد الثالثة عشرة ضمت عشرة من اعضاء وزارته الثانية عشرة ، وانها ضمت ثلاثة وزراء جدد ، بينهم وزير واحد يستوزر للمرة الاولى ، وفيما يلي كتاب الاسناد الملكي :

عزيزي الافخم نوري السعيد　　　　رقم ١١٠٦

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبـوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٥ الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٥ الميلادية .

فيصل

هيئـة الوزارة

وتألفت الوزارة من الذوات الآتية اسماؤهم « مع حفظ الالقاب » :

١ ـ نوري السـعيد : رئيـسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة .
٢ ـ احمد مختار بابان : نائبا لرئيس الوزراء .
٣ ـ ضياء جعفر : وزيرا للاعمار .
٤ ـ خليل كنه : وزيرا للمالية .
٥ ـ نديم الباجه جي : وزيرا للاقتصاد .
٦ ـ عبد الرسول الخالصي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٧ ـ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية .
٨ ـ عبد الامير علاوي : وزيرا للصحة .
٩ ـ برهان الدين باش اعيان : وزيرا للخارجية .
١٠ ـ صالح صائب الجبوري : وزيرا للمواصلات .
١١ ـ رشدي الجلبي : وزيرا للزراعة .
١٢ ـ عبد الجبار التكرلي : وزيرا للعدلية .
١٣ ـ منير القاضي : وزيرا للمعارف .
١٤ ـ علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة .

الوزارة الجديدة والمعارضة

لم يغير تبدل الـوزارة موقف المعارضة من سياسة السيد نـوري السـعيـد ، فتقدمت بالاحتجاج الآتي نصه الى مقام الملك ، ولما يمض اسبوع واحد على تـأليف الوزارة السعيدية الثالثة عشرة .

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

ان الشعب العراقي الذي نفذ صبره من جراء السياسة الخاطئة التـي سارت عليها وزارة السيد نوري السعيد ، والتي سبق ان عرضنا على جلالتكـم اخطارهـا الداخلية والخارجية ، كان يترقب باهتمام بالغ ، تغييرا جوهريا في الاوضاع العامة ، بعد ان اتضح خطأ تلك السياسة وما ينتج عنها من اخطار تلك السياسة ، التي لـم يعد هنالك من يشك في انها تسير واماننا القومية والوطنية على طرفي نقيض، بالاضافة الى تناقضها مع نظام الحكم المقرر للبلاد ، المثبت في دستورها .

والشعب العراقي الذي نشا على الاعتزاز بقوميته ، كان دوما يصبو الى هـدف سام تملك مشاعره ، وادرك هو فوائده ، بالرغم من تقلب الظروف والاحوال في العراق وفي سائر البلاد العربية . ذلك الهدف الذي لم يحد عنه مطلقا ، الا وهو وحدة البلاد العربية في جو مستقل عن المؤامرات الاستعمارية ، كان الالم يحز في نفوس العراقيـين

كما يحز في نفوس اخوانهم في البلاد العربية الاخرى ، وهم يرون هذه الاماني تعترضها تلك المؤامرات ، وتحول دون تحقيقها السياسات الانخذالية التي انتهجها بعض ساسة العرب .

والآن وبعد ان تغيرت الاتجاهات في معظم البلاد العربية ، واخذت تسير نحو الهدف الذي كنا نحن العرب نصبو اليه جميعا ، نجد العراق الذي كان عليه ان يكون في الطليعة من حركة العرب التحررية والاتحادية ، قد اصبح ليس منعزلا عن الموكب العربي فحسب ، بل عاملا مؤثرا في عرقلة الجهود ، واداة لتفكيك المجموعة العربية ، ووسيلة للضغط على بعض الدول العربية كي تتخلف هي الاخرى عن هذا الهدف السامي .

وقد تعاظمت مخاوف العراقيين من هذه السياسة ، التي لا يقتصر خطرها ــ كما هو الحال في القضايا الداخلية ــ على العراق وحده ، انما تتعدى اخطارها الى المجموعة العربية نفسها .

وما كانت وزارة السيد نوري السعيد لتجد المجال لجر العراق الى هذا المصير المؤسف ، بأن ينغمر في الاحلاف العسكرية الاجنبية ، فيكون بمعزل عن الكتلةالعربية، الا في جو من الارهاب الذي اقامته على المواطنين ، وبعد ان عطلت الاحزاب ، واغلقت الصحف الوطنية ، وحرمت العراقيين من كل حق في التعبير عن آرائهم باية وسيلة من الوسائل .

اننا نعتقد بان ابقاء الشعب العراقي مكبلا بهذه الاغلال والقيود ، في وقت يرى فيه الشعوب العربية الاخرى ــ التي تشاركه امانيه ــ قد وجدت المجال الواسع للتعبير عن تلك الاماني القومية ، وللعمل الجاد لبناء مجتمعها ، وتحقيق اهدافها ، واهداف الوطن العربي الكبير ، في التحرر والاتحاد ، انما هو تجاهل لمدى الوعي ، واستعداد المواطنين في العراق ، وفي سائر الوطن العربي ، للكفاح والتضحية في سبيل انتهاج سياسة وطنية خالصة .

لذلك فاننا نرى من واجبنا ان نعرض على جلالتكم هذا الواقع الذي انحدر اليه العراق ، ونشير الى الاضرار الفادحة التي اصابته من جراء هذه السياسة الخطرة على كيانه ومستقبله ، والضارة بمصالحه واهدافه المرتبطة ، بمصالح واهداف الامة العربية ، ونعتقد بان السبيل الوحيد لانقاذ العراق من الاخطار التي تحيق به ، انما يكون بتخلي وزارة السيد نوري السعيد عن الحكم ، واعادة الحريات الديمقراطية الى البلاد والانسحاب من « حلف بغداد » وانتهاج سياسة عربية سليمة ، منسجمة وسياسة البلاد العربية الاخرى في اتجاهاتها نحو التحرر والاتحاد . وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول الاحترام .

بغداد في ١٤ جمادى الاولى ١٣٧٥هـ ٢٩ كانون الاول ١٩٥٥م

فائق السامرائي ، محمد مهدي كبه ، محمد حديد ، كامل الجادرجي ، محمد صديق شنشل ، حسين جميل .

الوزارة ومؤتمر المحامين العرب

اعتاد المحامون العرب ، في مختلف اقطارهم ، ان يعقدوا مؤتمرا لهم في احدى العواصم العربية ، كلما سنحت لهم الفرصة ، فيتولى المؤتمرون بحث قضاياهم ، ومناقشة مشكلاتهم ، وتدقيق اعمالهم . وكان اول مؤتمر عقد لهم في دمشق سنة ١٩٤٤م (١) ثم تقرر عقد مؤتمرهم الثاني في القاهرة في الثالث من آذار ١٩٥٦م، فاعرب لفيف من المحامين العراقيين « تجاوز عددهم المئة محام » عن رغبتهم في حضور هذا المؤتمر ، ولما تقدموا بطلبات تأشيرات السفر الى مصر ـ وكانت العلاقات بين القاهرة وبغداد على أسوأ ما تكون ـ جوبه لفيف منهم بالرفض ، فاضطرت نقابة المحامين في بغداد الى اصدار هذا البيان :

« حيل بين عدد كبير من المحامين ، منهم اعضاء في اللجنة الادارية ، ومحاضرون في المؤتمر ، وبين السفر . لذلك قررت اللجنة الادارية لنقابة المحامين ، عدم اشتراك نقابة محامي العراق في المؤتمر . واننا لنأسف لاضطرارنا الى اتخاذ هذا القرار، يرجى من المحامين المشتركين في المؤتمر مراجعة المحاسب لاسترجاع بدلات الاشتراك »(٢).

٢٣ شباط ١٩٥٦م — حسين جميل : رئيس نقابة المحامين

ولما بلغ نقيب المحامين هذا القرار الى نقابة المحامين في القاهرة ، تلقى البرقية الآتية :

« ان نقابة محامي مصر تسجل لمحامي العراق موقفهم العربي الكريم ، وتأسف لحرمان المؤتمر من اشتراكهم فيه ، وتستنكر موقف السلطات العراقية ، ومنعها محامي العراق من الاجتماع بزملائهم العرب ، لتقوية اواصر التعاون والتعارف بينهم » (٣) .

وقد استفز بيان « نقابة المحامين العراقيين » النواب المحامين في العراق، فالفوا لجنة مؤقتة ، ارسلت برقية مطولة الى سكرتارية المكتب الدائم للمؤتمر في القاهرة ، والى رؤساء نقابات المحامين في دمشق ، وطرابلس ، وحلب ، وبيروت ، وعمان ، والقاهرة ، والخرطوم ، هذا نصها :

« استبشرنا بانعقاد مؤتمر المحامين في ارض الكنانة . عدول اللجنة الادارية لنقابة المحامين العراقية عن الاشتراك في المؤتمر ، جاء مع الاسف مخالفا للرغبة الاجماعية لمحامي العراق . ١٦٠ نائبا رغبوا في الاشتراك بهذا المؤتمر وتهيأوا للسفر . قرار اللجنة مبني على اسباب غير مبررة لمقاطعة المؤتمر . منع سلطات الامن لاربعة محامين فقط ، وهم ممنوعون سابقا لاسباب قانونية عن السفر خارج العراق ، لا

---

(١) كتاب « المؤتمر الثاني للمحامين العرب » ص ٢ .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٥٥٧٥ الصادر بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٦ م .

(٣) كتاب « المؤتمر الثاني للمحامين العرب » ص ٣٥ .

يبرر هذه المقاطعة ، واننا اذ نحتج على هذا القرار ، نرجو موافقتكم على اشتراكنا للمساهمة مع اخواننا المحامين العرب في خدمة اهداف المؤتمر ونجاحه » . اهـ .

ابراهيم الحمداني ، محمود بابان ، شاكر ماهر ، محمد مهدي الوهاب ، عبد الكريم كنه ، علاء الدين الوسواسي (١) .

وادركت سكرتارية المكتب الدائم للمؤتمر في القاهرة ، درجة المصانعة التي يحملها بعض الموقعين على هذه البرقية للسلطات الحكومية العراقية ، فابرقت اليهم هذا الجواب :

الى السادة : عبد الكريم كنه ـ محمود بابان ـ شاكر ماهر ـ ابراهيم الحمداني ـ علاء الدين الوسواسي ـ محمد مهدي الوهاب .

« لا نقبل اتصالا عن غير طريق نقابة المحامين في العراق ، اي مجلس النقابة»(٢) .

وكان لا بد للحكومة ان تقول كلمتها في هذا الصدد ، فادلى وزير الداخلية السيد سعيد قزاز بما يلي :

« لقد وقع اكثر من مرة ، ان سافر اشخاص في السابق الى خارج العراق، فثبت بعدئذ اشتراكهم في المؤتمرات الشيوعية التي انعقدت في بخارست ، ووارسو، وغيرهما، ولما عادوا الى العراق كانوا مزودين بتعاليم ، وتوجيهات ، من موسكو ، فجعلوا يسيئون بها الى الوطن اساءة بالغة تهدد المصلحة العامة ، وتعكر الامن والطمانينة ، وهذا هو الذي حدا بالحكومة التفكير في وضع خطة للحيلولة دون تكرر وقوع مثل هذه المآسي، فكان ان اتخذ مجلس الوزراء في ١٩٥٣/١٠/١٢م قرارا بعدم السماح للمحكومين بجرائم شيوعية ، والذين تتوفر ضدهم الادلة لدى دوائر الامن ، على انهم يزاولون نشاطا ضارا من السفر الى خارج العراق ، الا اذا كان سفرهم لغرض الدراسة ، او المعالجة الطبية . وقد استند في اتخاذ هذا القرار الى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون الباسبورت رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٥م التي تخول السلطة المسؤولة الامتناع من الاذن بالسفر لمن يشتبه بسلوكهم لاسباب استثنائية .. وان دوائر الشرطة المختصة ، قد امتنعت ـ بناء على الاسباب المذكورة آنفا ـ عن منح جوازات السفر او تجديدها لتسعة عشر محاميا (٣) ..

وقد عقدت اللجنة الادارية لنقابة المحامين اجتماعا في ٢٨ شباط ١٩٥٦م ، تدارست فيه بيان وزير الداخلية ، واتخذت هذا القرار :

« وجدت اللجنة الادارية لنقابة المحامين ان الاسباب التي استندت اليها في قرارها المتخذ بجلسة ١٩٥٦/٢/٢٣م ، بالاعتذار عن الاشتراك في مؤتمر المحامين

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٥٧٥ الصادر بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٦ م .
(٢) كتاب « المؤتمر الثاني للمحامين العرب » ص ٢٩ .
(٣) جريدة « الزمان » العدد ٥٥٧٩ الصادر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٦ م .

العرب ، لعدم توفر امكانية هذا الاشتراك ، بسبب عدم منح جوازات السفر لعددكبير من المحامين ، ومنع آخرين من السفر بضمنهم اربعة اعضاء في اللجنة الادارية للنقابة، ما زالت قائمة » (١) . أهـ .

حسين جميل : رئيس نقابة المحامين

« ان من بلغ يوم ٢٢ شباط تلفونيا بانه ممنوع من السفر هم :

من اعضاء اللجنة الادارية : صالح الشالجي ، زكي جميل حافظ ، محمد بابان، عبد الغني مطر .

ومن غير اعضاء اللجنة الادارية : محمد صديق شنشل ، الدكتور حسن زكريا، قاسم حسن ، عدنان فرهاد ، خالد طه النجم ، امين رؤوف الامين ، نائل سمحيري ، انور سمحيري ، كامل الشالجي ، عواد علي النجم ، خالد الدره ، عبد الرحمن الصفار ، خالد عيسى طه ، مظهر فهمي العزاوي ، عبدالله يوسف اسماعيل ، مهدي الخرسان ، عدنان عبد الحميد الدبوني ، بديع عمر نظمي ، نور محمد الدده ، فيصل حبيب الخيزران ، سلمان باباجان ، حكمة القيسي ، هلال ناجي » (٢) .

ويتضح من ايراد هذه الاسماء ان قول « النواب المحامين » في برقيتهم الى « سكرتارية المكتب الدائم للمؤتمر في القاهرة » بان عدد الذين منعوا من السفر الى القاهرة كان اربعة فقط ، لا يستند الى الواقع ، كما ان ادعاء وزير الداخلية بان الذين منعوا من السفر الى القاهرة كانوا كلهم من الشيوعيين او السائرين في ركابهم ، لا يستند الى الواقع ايضا اذ ان الاستاذ محمد صديق شنشل ومعظم رفقائه الممنوعين كانوا من القوميين الغلاة .

ولا بد قبل الانتهاء من هذه الكلمة ان نثبت نص القرار الذي اتخذه مؤتمرالمحامين العرب في ٨ مارت ١٩٥٦م في جلسته الختامية ، التي عقدها في القاهرة وهو :

« يحيي المؤتمر محامي العراق ونقابتهم ، ويأسف للظروف التي حالت دون حضور وفدها ، ويستنكر موقف السلطات القائمة في العراق من النقابة ، ويعتبر نقابة العراق ممثله روحا ومعنى وقانونا في المؤتمر » (٣) .

وهكذا نرى ان السياسة لعبت دورا رئيسيا لخلق الاسباب التي تحول دون اجتماع محامي العراق باخوانهم المحامين العرب ، خشية افتضاح ما يجري في العراق.

جفوة بين البلاد العربية

زار السيد الحسني صاحب « تاريخ الوزارات العراقية » البروفسور فؤاد

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٥٨٠ الصادر بتاريخ ٢٩ شباط ١٩٥٦ م .

(٢) كتاب « المؤتمر الثاني للمحامين العرب » ص ٤٠ ومن هذا يتضح ان عدد الذين منعوا من السفر كان ٢٧ محاميا .

(٣) كتاب « المؤتمر الثاني للمحامين العرب » ص ٢٧٩ .

كوبرللو « وزير خارجية تركيا » في داره في اسطنبول يوم ١٠ تموز ١٩٥٨م برفقة الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي وزير المعارف العراقي الاسبق « وكان الحسني والالوسي يصطافان في تركية » وجرى البحث عن « ميثاق بغداد » وما ولده من ارتباك في صفوف الدول العربية ، فكان مما قاله وزير خارجية تركية :

« كان الهدف الرئيسي من عقد ميثاق التعاون بين العراق وتركية ، وهو الميثاق الذي سمي بعدئذ بميثاق بغداد ، جمع الدول العربية والاسلامية في كتلة توحد كلمتهم ، وترص صفوفهم ، وتجعلهم امنا بعد خوفهم ، وعزا بعد ذلهم ، فتقف امام الاطماع الروسية وقفة رجل واحد ، اما ان يؤدي هذا الميثاق الى ارتباك في صفوف العرب والمسلمين ، فهو ما لم يخطر على بال احد من عاقديه » اهـ .

وفي الحقيقة ان التاريخ سجل خلال العامين اللذين اعقبا عقد « ميثاق بغداد » اكبر كارثة حلت بالعلاقات القائمة بين الدول العربية ، فكان لا بد من بذل المساعي الحميدة بين حين وآخر لتخفيف حدة هذا التوتر ، وقد وصل الى بغداد وفد اردني في ٥ شباط ليقوم بقسط من هذا الواجب ، فمكث ثلاثة ايام اجرى خلالها بعض الاتصالات ، ثم عاد الى عمان ، وفيما يلي البيان المشترك الصادر عن هذه الزيارة :

نص البيان المشترك :

على اثر وصول الوفد الاردني ، المؤلف من دولة السيد سمير الرفاعي رئيس وزراء الاردن ، ومعالي السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الاردني ، الى بغداد مساء الاحد الخامس من شهر شباط ١٩٥٦م ، تشرف الوفد بمقابلة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم في قصر رحاب العامر ، حيث سلم الى جلالته رسالة خاصة من صاحب الجلالة الملك حسين المعظم ملك الاردن ، ثم زار الوفد فخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق في منزله زيارة ودية . وفي صباح الاثنين ١٩٥٦/٢/٦م ، عقد اجتماع بين الوفد الاردني برئاسة دولة السيد سمير الرفاعي رئيس وزراءالاردن ، وعضوية كل من معالي السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الاردني ، ومعالي السيد عبدالله الزريقات القائم باعمال السفارة الاردنية ، وبين الوفد العراقي برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء معالي السيد احمد مختار بابان ، ومعالي وزير الخارجية السيد برهان الدين باش اعيان ، ومعالي رئيس الديوان الملكي السيد عبدالله بكر ، ومعالي سفير العراق في الاردن السيد بهاء الدين نوري ، ومعالي وكيل وزارة الخارجية السيد يوسف الكيلاني ، في القصر الابيض . وقد تبودلت الآراء خلال هذا الاجتماع بصراحة تامة ، وبروح اخوية ، حول الموقف العربي العام على ضوء الاحوال الراهنة ، وتفاقم الخطر الصهيوني ، وكانت وجهتا النظر العراقية والاردنية متفقتين كل الاتفاق من جميع النواحي ، ولا سيما من ناحية توحيد الجهود ، وحشد الامكانيات لمجابهة الخطر الصهيوني .

وفي الساعة السادسة الا ربعا تشرف الوفد الاردني بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، للاستئذان بالسفر والوداع . وبهذه المناسبة تسلم رسالة جلالته الجوابية على رسالة اخيه جلالة الملك حسين المعظم » (١) .

وفد ايراني يزور العراق

وصل الى بغداد في اليوم الثامن من شهر شباط عام ١٩٥٦م ، وفد برلماني ايراني برئاسة السيد علي اردلان نائب رئيس مجلس النواب ، ويضم خمسة من اعضاء مجلس الشيوخ ، وخمسة من النواب ، فتالفت هياة برلمانية عراقية توامها عضوان من مجلس الاعيان ، وخمسة عشر عضوا من مجلس النواب ، لمرافقة الوفد الايراني في تجواله وتفقده لمعالم الحضارة العراقية . وفي ٩ من الشهر زار الوفد مجلس النواب العراقي ، فقوبل بالاجلال والاحترام ، والقى السيد عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس الكلمة الترحيبية الآتية :

اخواني ! انها لمناسبة سعيدة ، وفرصة طيبة ، ان يحل بين ظهرانينا ، ويزور مجلسنا، الوفد الايراني فباسمكم ارحب بهم احسن ترحيب وارجو لهم طيب الاقامة.

سادتي :

ان الروابط التي تربط الشعب الايراني بالامة العربية كثيرة : منها وحدة الدين الاسلامي الحنيف ، وعلاقات الجوار ، والعلاقات التاريخية ، والمصالح المشتركة بين الامتين ، واخيرا ميثاق بغداد الذي زاد تلك الروابط قوة ووثوقا ، فلا عجب ايها السادة اذا ما وقفت الجارة العزيزة ايران في مختلف الظروف والمناسبات ، خصوصا في هيئة الامم المتحدة ، مواقف محمودة ومشكورة ، ومنسجمة مع اماني العرب القومية .

انني اذ احيي باسم المجلس اخواننا الكرام ، ارجو ان يرفعوا الى مجلس النواب والشيوخ الايرانيين تحيات وتمنيات مجلسكم الموقر » (٢) اهـ .

وبعد ان انتهى السيد مرجان من القاء كلمته ، طلب السيد علي اردلان عضو مجلس الاعيان الايراني ، ورئيس الوفد ، ان يؤذن له بدخول القاعة فدخلها ، والقى الكلمة التالية باللغة الفارسية ، وقام بترجمتها النائب نور محمد البريفكاني وبالقائها باللغة العربية :

يسرني ان افتخر بتقديم رسالة الود من مجلسي ايران وشعبها ، الى مجلسي العراق وشعبه النبيل .

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٢٩٢٦ الصادر بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٦ م .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ م ص ٢٧٥ .

ان اواصر الصداقة والود بين الشعبين : العراقي والايراني في غنى عن البيان، اذ ان اعمالنا دليل حي على هذه الاخـوة . اننا متشاركون في الـدين ، والآداب ، والرسوم ، والعادات ، والجوار ، ولست مبالغا ان قلت : ان كل فرد في ايران يتمنى طول عمره ان يزور وطنكم الغالي ، وان مرور الزمان وطوارىء الايام قد استحكمت العلائق بيننا ، وازدادت وثوقا وتقاربا بفضل الزيارات والمقابلات يوما بعد يوم، حتى تحالفنا قبل مدة ، وتصافحنا بيد الاخاء ، وبحرارة اكثر من ذي قبل ، في سبيـل صيانة السلم والصداقة والامن في هذه المنطقة من العالم وللدفاع عن كياننا وحدودنا وثغورنا ، وشيدنا صرح الصداقة بين الامتين على اساس جديد ومتين .

وربما طرق سمع السادة المحترمين ، وسمع شعب العراق الحبيب ، وفـي معمعة هذا العالم غير المستقر ، احاديث مختلفة ، ولا بد انكـم تحسـستم لالصاق بعض التهم الظالمة بنا ، وتشويه نيتنا الطاهرة وهدفنا المشروع ، وفي الحقيقة تنكبوا عن رؤية الواقع . اود ان اعرب لكم كاخ ان اطمئنوا اذ نحن جميعا نعلم اننا لم نكن في الماضي طلاب الشر والسوء ، وان رؤوسنا مرفوعة عالية بفضل آثارنـا وآثـار اجدادنا وصحيفة اعمالنا ، ولعل المستقبل يبرهن مرة اخرى على ان كل ما هناك هو الود والصفاء ، وليست لنا اعمال واهداف خافية وسرية ، بل عرضنا كل نوايانـا على الراي العام الدولي ، وانما ننشد رجال الصدق والحقيقة كي لا يميل في حكمه عن العدل والانصاف ، ويحمل نفسية سليمة وبصيرة نافذة لا يرى الصبح الابلج ليلا مظلما .

اننا نحرص كل الحرص على صيانة الروابط الصميمة والصداقة بين الشعبين الشقيقين ، ويتملكنا السرور من مشاهدة نهضتكم وسعادتكم ، ونسأله تعـالى عز اسمه ان يسدد خطانا في سبيل الرقي والتكامل ، تحت ظل صاحبي الجلالة الملكين المعظمين ، وان يصوننا امام حوادث الدهر والمشاكـل والمصاعب ، بفضل السلـم والصفاء والاتحاد انه قريب مجيب (١) .

ووفد برلماني تركي

وفي ٨ آذار ١٩٥٦م ، وصل الى بغداد وفد برلماني تركي ليرد الزيـارة الوفـد البرلماني العراقي ، الذي زار تركية في نيسان من عام ١٩٥٥م ، وليطلع عـلى نهضة العراق الاجتماعية ، ومشاريعه العمرانية ، وآثاره القديمة ، وكان قوامه (١٦) عضوا من المجلس الوطني التركي الكبير ، ويراسه السيد رفيق كورالتـان رئيس المجلس المذكور ، فاستقبل الوفد استقبالا فخما ، واقيمت على شرفه مآدب كثيرة،واستطاع ان يزور اهم المدن العراقية : كالكاظمية ، والاعظمية ، وكربلاء ، والحلة، والنجف، والبصرة ، وكركوك ، والموصل ، كما انه زار مجلس النواب فقوبل بترحـاب منقطع

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ م — ١٩٥٦ م ص ٣٧٦ .

النظير ، وتبادل رئيس الوفد السيد كورالتان ، ورئيس مجلس النواب السيد عبد الوهاب مرجان ، الخطابين الآتيين .

سادتي :

بالاصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اعضاء مجلسنا ، ارحب اجمل ترحيب باخواننا اعضاء الوفد البرلماني التركي ، وعلى راسهم رئيس المجلس الوطني الكبير معالي السيد رفيق كورالتان ، الذين يزورون بلادنا بدعوة من مجلس الامة . انني اشعر بالفرح ملء جوانحي لهذه المناسبة الطيبة ، والفرصة السعيدة ، حيث اقوم باسم المجلس مرحبا بمقدم ضيوفنا الكرام ، ومحييا في اشخاصهم ـ باسمى عبارات الود والاحترام ـ المجلس الوطني الكبير ، والشعب التركي الشقيق ، الذي اتمنى له من الصميم اطراد التقدم والازدهار .

لقد ذكرتني هذه المناسبة بما قوبل به وفدنا البرلماني عند زيارته لبلاد الجارة العزيزة من حفاوة وتكريم ، وعواطف نبيلة ، واخوة صادقة ، وهي ان دلت على شيء ، فانما تدل دلالة واضحة على ان الروابط التي تربط الامة التركية بالامة العربية ، وبالشعب العراقي ، قوية جدا تلك الروابط التي تتمثل في وحدة الدين ، وعلاقات الجوار ، والتاريخ ، والمصالح المشتركة التي زادها وثوقا وقوة ميثاق بغداد ، الذي انبثق عن حاجة حقيقية لخدمة اغراض السلم والامن في هذه المنطقة من العالم .

لقد طفحت قلوب اعضاء وفدنا عند زيارته لبلاد الجارة العزيزة بالسرور والحبور ، عند مشاهدتهم المشاريع العمرانية التي اضطلعت بها الحكومة التركية ، ولا شك ان ضيوفنا الاكارم سيخالجهم السرور والارتياح ، عند مشاهدتهم بلادنا ، واطلاعهم على النهضة الشاملة لجميع مرافق حياتنا ، والمشاريع الكبرى التي تستهدف انماء قوانا الدفاعية والاقتصادية .

وانني اذ اتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لمعالي السيد رفيق كورالتان وصحبه الكرام على تلبيتهم دعوتنا ، وزيارتهم لبلادنا ، لما في تبادل الزيارات بين ممثلي امتينا من توثيق للعلاقات ، وزيادة في التفاهم ، ارجو لهم حسن الاقامةمقرونة بأطيب التمنيات (١) . اهـ .

وبعد ذلك القى رئيس الوفد التركي هذه الكلمة : باللغة التركية ثم القى تعريبها احد النواب :

اعزائي واخواني رئيس ، واعضاء المجلس النيابي المحترمين .

ان الهيئة المحترمةالممتازة التي انتخبتموها قبل احد عشر شهرا، وارسلتموها الينا فاحتضناها شعبيا باشتياق عميق ومحبة قلبية ، تلك الهيئة عندما زارت

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م ص ٥٠ .

المجلس الوطني الكبير التركي ، دعونا رئيسها المحترم معالي السيد عبد الوهاب مرجان الى كرسي المجلس ، ورجوناه ان يلقي كلمة فكان ذلك حدثا جديدا في تاريخ مجلسنا ، لان نظام المجلس الداخلي لا يسمح بالكلام لغير اعضائه ، ولكن لا ادري هل يجوز لنا ان نسمي ذلك حدثا جديدا ، بينما كان الشخص الذي اعتلى كرسي الخطابة اخا من اخواننا ، وكان يمثل الشعب العراقي الشقيق ؟ ولهذا كانت دارنا داره ، واتذكر الآن جيدا بان الخطاب الذي القاه حينئذ كان كلام الاخ لاخوانه . والآن اشعر بفخر عميق ، وسرور عظيم ، لانكم منحتموني نفس الفرصة لاحمل اليكم باسمي ، واسم اخواني ، ازكى التحيات ، لانكم تمثلون شعبا شقيقا ، وركنا ثمينا من اركان الجامعة العربية .

ان شعبينا : التركي والعراقي لم يكتفيا بالاقوال في تحقيق اخوتهما ، ولكنهما سعدا بانتقالهما من حيز الاقوال الى حيز الافعال ، لاننا اليوم لسنا مرتبطين برباط الاحترام والمحبة فحسب ، بل ارتبطنا برباط الميثاق الوثيق ، ذلك الميثاق الذي يجعلنا نؤدي باخلاص واجبات منافعنا المشتركة ، ومسؤولياتنا نحو هيئة الامم المحبة للسلام .

ولست هنا في مجال شرح وايضاح ميثاق بغداد . الذي هو من صنع ايدينا ، وعقدناه ككل انسان صريح الآراء ، ونحن عارفون مغزاه ، واثقون من فوائده ، ثم اعلناه للعالم بعد ان تحققنا من وزنه ، ولذلك اقول عنه بايجاز : انه يحمل لجميع الشرق الاوسط الامن والاستقرار والازدهار ، وان بابه مفتوح لدخول من اراد على قدم المساواة ، وحرية الراي بين الاعضاء ، وليس فيه ظلام ولا ابهام ، ذلك الحلف الذي احتضن في الشرق الاوسط كتلة اسلامية عظيمة ، تقارب من مائة وخمسين مليونا مع قوة انكلترة ، والامكانيات العظيمة التي الولايات المتحدة الامريكية ، وغني عن الايضاح ان ذلك الحلف لم يكن لرفاه بلدينا ولفوائد الشرق الاوسط فقط ، بل لصيانة السلام العالمي ، وهو لا يسير بعقلية ضيقة ، ولا يمكن ان يسير بها ، وظاهر للعيان انه مستند قوي لتحقيق فكرة الاتحاد العربي بالذات . فاذا ما تذكرنا كل ذلك ، حق لنا ان نشعر باعتزاز وفخر عظيمين .

اخواني المحترمين . يمكننا ان نتكلم الساعات الطوال عن الفوائد المتوخاة من توثيق العلاقات التركية والعراقية في النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والعلمية ، فهذا بحث واسع وشامل ، ويتجلى في سير حياتنا اليومية ، ويكتسب صراحة يوما بعد يوم على الاخص وقد بدأت فوائد تلك العلاقات تعطي ثمارها الآن ، حيث صار التزاور والتنقل بين بلدينا من السهولة ، بحيث اصبح من الامور الاعتيادية ، ومن مستلزمات المودة ، وعلى هذا الاساس كان مجيئنا الى بغداد التي شرفت حلفنا ، ورسمته باسمها ، ولم يكن مجيئنا لافتتاح عهد جديد في المناسبات القائمة بين بلدينا ، بل وفاء منا لواجبات عهد مفتوح منذ الماضي القريب ، وكل آمالنا وامانينا ان تعم هذه الصلات الوثقى ، وهذا الازدهار الرائع سائر البلاد العربية الشقيقة .

اعتقد اني تكلمت طويلا فاستميحكم عذرا اذا كنت قد جاوزت حدود المراسيم والبروتوكولات ، وذلك لان ما يشعر به قلبي من سعـادة وغبطة ، قد طغتا على كل شيء ما عداهما .

اختم كلامي بان احييكم ، واحيي الشعب العراقي الشقيق ، باسم وفدنـا ، وباسم الشعب التركـي ، وباسم المجلس الوطني التركي الكبـير ، متمنيا للشعب العراقي الشقيق النجيب اقصى السعادة والقدرة والعز والرفاه على الدوام،بارشاد حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم . والسلام عليكم (١) .

زلزال في لبنان

حلت بلبنان في منتصف شهر آذار ١٩٥٦م ، كارثة اليمة من كوارث الطبيعـة القاسية ادمت القلوب ، ويتمت الاطفال ، وتسببت في موت (١٣٣) شخصا،وجرح اكثر من خمسمائة ، فقد حدثت هزات ارضية في مختلف انحاء القطر الجنوبي هدمت المنازل في ٢٧ قرية ، ودمرت ٢٥ قرية عن آخرها ، وقـدرت الاضرار بنحو مليـون جنيه استرليني ، فاعلنت الحكومة اللبنانية الحداد ثلاثة ايام ، وشاركتها دار الاذاعة العراقية فألغت مناهجها الترفيهية ، واوفدت « جمعية الهـلال الاحمر العراقية » بعثة الى لبنان لدرس الاضرار التي نجمت عن هذه الكارثـة ، وما يمكن للعراق ان يقدمه المنكوبين . وقد جاء في تقريرها ان الحالـة تتطلب (١) اكبر عدد ممكن مـن الخيام (٢) بطانيات (٣) مواد غذائية ، ولا سيما التمور ، فقرر مجلس الـوزراء في الحال تقديم معونة مالية قدرها خمسون الف دينار ، مضافا الى عينيات اخرى ، وتبودلت بين الملك فيصل ورئيس جمهورية لبنان البرقيتان الآتيتان :

حضرة صاحب الفخامة السيد كميل شمعون ـ بيروت

كان لنبأ كارثة الزلزال ، التي فجع بها لبنان العزيز ، الاثر المؤلم في نفسـي . اشاطركم الحزن والاسى ، سائلا الله تعالى ان يحفظ لبنان ، ويجنبه المكاره، ويلهم الشعب اللبناني الشقيق ، واسر المصابين ، جميل الصبر .

فيصل

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ـ بغداد

تلقيت ببالغ التأثر برقية جلالتكم التي اعربتم فيها عن نبيل شعـوركم ازاء الكارثة التي حلت بلبنان . فأسأل المولى ان يحفظ العراق الشقيق ، ويقي جلالتكم كل مكروه .

كميل شمعون

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م ص ٤٥١ .

ميثاق بغداد في طهران

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الخامس من آذار ١٩٥٦م ، ان يكون الوفد العراقي الى اجتماع مجلس ميثاق بغداد ، الذي سيعقد في طهران في ١٥ نيسان (١) ، برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد ، وعضوية وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان ، ويوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية ، وامير اللواء محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش ، ومساعده امير اللواء غازي الداغستاني ، وقد سافر هذا الوفد الى طهران في ١٤ نيسان ، فناب وزير المواصلات صالح صائب الجبوري مناب رئيس الوزراء في اشغال منصب وزارة الدفاع بالوكالة ، وناب وزير المالية خليل كنه مناب وزير الخارجية ، ولما انهى المؤتمر اعماله في طهران ، وعاد الوفد العراقي الى بغداد في ٢٠ من هذا الشهر ، عاد معه الوفدان : التركي والبريطاني فانتهزها نوري السعيد فرصة لاجراء مباحثات مع اقطاب هذين الوفدين حول الوضع الراهن في الشرق الاوسط ، ومسائل الامن المتعلقة به ومكافحة النشاط الهدام .

بين تونس والعراق

لا يختلف وضع « تونس » عن وضع « مراكش » امام الفرنسيين ، وقد شاء الله ان تحصل تونس على استقلالها ، كما حصلت عليه مراكش من قبل ، فقرر مجلس الوزراء العراقي في التاسع من نيسان ١٩٥٦م الاعتراف بهذا الاستقلال ، وتبودلت بين ملكي العراق وتونس هاتان البرقيتان :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد أمين الاول ــ تونس

من دواعي سروري ان انتهز فرصة اعلان استقلال المملكة التونسية ، لاعرب لجلالتكم عن اصدق التهاني واخلص التمنيات لسعادة وصحة جلالتكم ، راجيا للشعب التونسي الشقيق الخير والفلاح والسؤدد .

ــ فيصل ــ

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل ــ بغداد

تلقيت بمزيد الغبطة والابتهاج تهاني وتمنيات جلالتكم لنا وللشعب التونسي، بمناسبة اعلان استقلال تونس . وانه ليسعدني ان اتقدم لجلالتكم باخلص

---

(١) يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في ص ٩٨ من كتاب «عبد الناصر والعالم» ان في جملة الموضوعات التي بحثت في هذا الاجتماع هو ان الامريكيين سيتملصون من تعهدهم الخاص بتمويل السد العالي « لقد دوّن احد الوزراء العراقيين مذكرات كاملة عن مجريات الاجتماع ، وصور الوثائق . وعندما مر على بيروت، اعطاها لاحد المسؤولين المصريين هناك قائلا بان لديه مظروفا مقفلا يريد تسليمه الى الرئيس عبد الناصر شخصيا ، وكتب بطاقة ارفقها بالمظروف جاء فيها: انه يحيل هذه المعلومات الى زعيم القوميين العرب وقائدهم بدافع من الولاء للقومية العربية والمناهضة للمؤامرات عليها » . وقد علمنا ان الوزير العراقي الذي قام بهذا العمل هو وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان الذي حرص على ان يطلع الرئيس عبد الناصر على ما يبيت له . اهـ .

التشكرات ، واطيب التمنيات لدوام سعادتكم الشخصية وصحتكم ، راجيا لشعب العراق الشقيق كل الخير وتمام الازدهار .

محمد الامين الاول

وفد برلماني باكستاني

كان رئيسا مجلسي النواب والاعيان قد وجها الدعوة الى مجلس النواب الايراني لزيارة وفد برلماني ايراني للعراق فجاء الوفد برئاسة السيد علي اردلان في الثامن من شباط سنة ١٩٥٦م ولبث فيه اسبوعا . ثم وجها دعوة الى المجلس الوطني التركي الكبير ليرسل من يمثله في زيارة العراق ، فجاء الوفد التركي برئاسة السيد رفيق كورالتان في الثامن من آذار سنة ١٩٥٦م ولبث فيه مدة .

وكانت ايران وتركية عضوين في ميثاق بغداد ، فوجهت دعوة جديدة الى البرلمان الباكستاني لايفاد بعثة برلمانية على غرار البعثتين (١) الايرانية والتركية . وفي يوم ١٤ ايار ١٩٥٦م هبطت في مطار بغداد طائرة باكستانية تقل الوفد المشار اليه برئاسة الحاج عبد الوهاب خان رئيس المجلس الوطني الباكستاني ، ومعه سكرتيره ، وستة من اعضاء المجلس المذكور . فانزلوا ضيوفا في القصر الابيض ، وزاروا الكاظمية . والاعظمية ، ومرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني ، وسلمان باك ، ثم زاروا بعض المؤسسات العسكرية والثقافية . وتشرفوا بزيارة الملك وولي عهده ، ورئيس الوزراء وبعض الوزراء ، واقيمت على شرفهم مآدب تكريمية مختلفة ، ثم عادوا الى كراجي جوا في الثامن والعشرين من هذا الشهر .

وكان الوفد المشار اليه قد زار مجلس النواب في السادس عشر من ايار ١٩٥٦م ، فرحب به السيد عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس بهذه الكلمة :

اخواني !

انها لمناسبة طيبة ، وفرصة سعيدة . ان ارحب نيابة عن حضراتكم بمقدم ضيوفنا الاكارم ، واحيي في اشخاصهم المجلس الوطني ، والشعب الباكستاني الشقيق .

ان الروابط التي تربط الامة الباكستانية بالامة العربية كثيرة ، وهي تزداد قوة كلما مرت عليها الايام والسنون ، وليست تلك المواقف الحميدة التي وقفتها الباكستان في جميع الظروف في تأييدها قضايا العرب ، الا مظهرا من مظاهر تلك الروابط التي تربط شعبينا العزيزين ، وقد زادها قوة ووثوقا . ميثاق بغداد الذي يهدف الى خدمة اغراض السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط .

---

(١) لا يخفى ان الباكستان العضو الرابع في (ميثاق بغداد) فكان لا بد من توجيه الدعوة الى برلمانها للقيام بهذه الزيارة .

لقد كان لاتخاذ الدين الاسلامي اساسا في نظام الحكم في الباكستان وقع بعيد الاثر في نفوسنا ، وقد قوبل بالاكبار والاجلال ، وهو ان دل على شيء فانما يدل على تمسك الشعب الباكستاني الشقيق بالشريعة الاسلامية الغراء ، التي تربط الامة العربية بالامة الباكستانية ، وتؤاخي بينهما . وختاما اتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لمعالي انحاج عبد الوهاب خان ، وصحبه الكرام ، على تلبيتهم دعوتنا،راجين لهم حسن الاقامة مقرونة باطيب التمنيات اهـ (١) .

واعلن رئيس المجلس ان رئيس الوفد الباكستاني يرغب في القاء كلمةبالمناسبة، ولما اذن المجلس له بالدخول ، قال الرئيس الباكستاني :

« بالاصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن شعب الجمهورية الباكستانية الاسلامية، واعضاء برلمانها ، اقدم شكري الصادر عن صميم القلب الى مجلسكم العالي ، والى العراق شعبا وحكومة لهذه الحفاوة الحارة الصميمية التي شملتمونا بها ، ولهذا الشعور الصادق الذي اظهرتموه نحونا ، ولهذه الاخوة التي قوبلنا بها ، واني لسعيد بأن احمل اليكم من الشعب الباكستاني وبرلمانه اللذين لنا شرف تمثيلهما ازكى واعطر التحيات .

« نحن هنا في العراق نشعر وكاننا في بلدنا . لاننا نعتبر العراق بالنسبة الينا كالباكستان تماما ، وان العراق لقريب الى نفوسنا ، بالنظر للروابط الدينية ، والثقافية ، والاجتماعية ، الموروثة ، هذا بالاضافة الى اننا ارتبطنا برابطة ميثاق بغداد ، لكي نسير يدا بيد نحو السلام والتقدم والازدهار . وميثاق بغداد ليس من اجل بلدينا فقط ، بل لمصلحة الشرق الاوسط ، ولحفظ السلام بالعالم ، ونحن متاكدون بان العراق سيقوى وسيسير قدما الى ان يصل الى قمة المجد .

« لقد استمعنا شاكرين ما تفضلتم به ــ يا سيدي الرئيس ــ من شعور مشكور نحو دستورنا . ولا بد لنا ان نقول اننا اردنا بذلك ان نبدي للعالم اجمع ما تحتويه تعاليم الاسلام من تقدم مثالي في الديمقراطية ، والحرية الشخصية ، والعدالة الاجتماعية ، وحفظ حقوق الاقليات . نحن ممتنون للحكومة العراقية لمساعدتها للباكستان في نكبتها الاخيرة بالفيضان ، وقد اعتبرنا تبرعه المادي عربونا للصداقة واظهارا لشعوره النبيل نحونا .

« لقد انبهرنا واخذنا بمشاريع الاعمار التي تحققت في بلادكم ، وخاصة في اعمال السيطرة على الفيضان ، وقد كان من دواعي الغبطة ان اشترك وزير الدعاية والاذاعة الباكستانية في افتتاح مشروعي الثرثار والحبانية في الشهر الماضي، تحت

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـــ ١٩٥٦ م ص ٦٠٠ .

رعاية جلالة الملك المعظم الذي يبدي اهتماما شخصيا بامثال هذه المشاريع لاسعاد شعبه ، وان الباكستان التي تجابه اخطار فيضانات جسيمة ، لا بد وان تستفيد من امثال هذه المشاريع للسيطرة على الفيضانات في الباكستان الشرقية .

« ان بغداد ، وكربلاء ، والنجف ، وغيرها من الاماكن المقدسة في بلادكم ،تجذب عددا كبيرا من سكان الباكستان اليها ، ولذلك فقد سررنا بمشاهدة الطرق الجديدة التي تربط هذه البلاد وغيرها بعضها ببعض ، مما يسهل ويريح مهمة الحجاج .

« ان القضية الفلسطينية مصدر خطر عظيم يهدد السلم العالمي ، والشرق الاوسط ، بصورة خاصة ، وكذلك قضية كشمير فهي خطر على السلم العالمي ، ولا نجد من الكلمات ما يعبر بقوة عن ضرورة ايجاد حلول سريعة وعادلة ، وفق مقررات هيئة الامم المتحدة ، التي بموجبها يتسنى لاهالي كشمير ممارسة حقهم في تقرير المصير ، وكذلك فلسطين التي يجب ان تعاد الى اهلها العرب باسرع ما يمكن . اننا في الباكستان نشعر بقوة بان اهالي الجزائر اصبحوا هدفا للتعسف والظلم ، من جراء مطالبتهم بالحرية التي هي حقوق الانسان الطبيعية ، ولا يسعنا الا ان نشكر العراق على مواقفه المشرفة التي ابداها نحو حل قضية كشمير .

« ان الازدهار والاعمار اللذين يسودان العراق ، يرجع فضلهما الى جلالة الملك فيصل الثاني ، وصاحب السمو الملكي ولي العهد المعظمين ، والساسة العراقيين . وان ارشادات جلالة الملك في تقوية النظام الديمقراطي في هذه البلاد ، هي التي اوصلت البلاد الى ما هي عليه من تقدم ، وما ينتظرها من مستقبل زاهر . وفي الختام اننا نرجو للعراق العظيم وشعبه الكريم كل تقدم وسلام وطمأنينة وازدهار » اهـ (١) .

مؤتمر اتحاد البريد العربي

افتتح في بغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٥٦م ، مؤتمر الاتحاد البريدي العربي ، وقد اشتركت فيه وفود سبع دول عربية هي : العراق،وسورية، والاردن ، ولبنان ، والسعودية ، ومصر ، وليبيا ، وجرت حفلة الافتتاح برئاسة وزير المواصلات والاشغال السيد صالح صائب الجبوري ، بصفة كونه رئيس الشرف في المؤتمر ، حيث القى خطابا رحب فيه بالمجتمعين ، وقال ان الغرض من عقد المؤتمر اعادة النظر في اتفاقية البريد العربي وملحقاته ، وتعديل ما يقتضي تعديله من احكامها . ثم تعاقب رؤساء الوفود فتحدثوا عن مهمتهم بكلمات وجيزة ، ووضعوا

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ م ص ٦٠١ .

منهجا لاعمالهم استغرق سبعة ايام . ثم زاروا البلاط والمؤسسات ، واقيمت على شرفهم عدة مآدب تكريمية ، وقد استطاع المؤتمر اثناء انعقاده في العاصمة العراقية ان يحقق تفهما دقيقا لمتطلبات التعاون العربي في قضايا البريد ، ويعمل بوحي من الواقعية ، فأسدى خدمة مشكورة لامور البريد ، وعدل الاتفاقية القائمة بين الدول العربية على الاساس المذكور ، ثم اخذت الوفود تعود الى بلدانها بالتتابع .

بين العراق واليونان

لما زار الدكتور نديم الباجه جي وزير الاقتصاد ، لبنان في ٢٧ مايس ١٩٥٥م ، على راس الوفد العراقي الى الهيئة الاقتصادية لدول الشرق الاوسط المجتمعة في « بيروت » اعربت اليونان ـ وهي احدى الدول الممثلة في الاجتماع ـ عن رغبتها الصادقة في تعزيز الصلات مع العراق ، والاقطار العربية الاخرى ، فقدم العراق مشروعا لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين جرت حولها دراسات واسعة ، وقرر مجلس الوزراء العراقي في الخامس من آذار ١٩٥٦م الموافقة عليها ، وتفويض سفير العراق في لبنان ، السيد جميل عبد الوهاب ، توقيعها بالنيابة عن العراق ، على ان يوقعها سفير اليونان بالنيابة عن حكومته اليونانية وهكذا كان .

وفيات

١ ـ لبى دعوة ربه في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٥٦م ، السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، فشيع جثمانه الى مرقده الاخير باحتفال فخم مشى فيه الامير عبد الاله ، ورؤساء الوزراء ، والوزراء ، الى السفراء والقناصل، والاعيان ، والنواب ، والاشراف ، وكان فخامته الف الوزارة لاول مرة في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٨م ولم يؤلف غيرها .

٢ ـ وتوفي الصحفي البارع رفائيل بطي في ١٠ نيسان ١٩٥٦م ، وكان وزيرا بلا وزارة في وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي .

٣ ـ وفي اول مايس ١٩٥٦م توفي السيد حسين مكي خماس ، وكان قد شغل منصب وزير دفاع اكثر من مرة .

٤ ـ وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧م توفي السيد شاكر الوادي الذي اشغل عدة مناصب وزارية في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

٥ ـ بينما كان العين صالح جبر يلقي خطابا في مجلس الاعيان يوم سادس حزيران ١٩٥٧م ، ينتقد فيه الوزارة القائمة انتقادا مرا ، اصابته نوبة قلبية اودت بحياته فورا . وكان فخامته الف وزارة واحدة في عام ١٩٤٧م كما كان وزيرا في عدة وزارات .

اسبوع الاعمـار

في اليوم الثاني من شهر نيسان سنة ١٩٥٦م ، افتتـح الملك فيصل الثـاني مشروع الثرثار الجبار ، وفي اليوم الخامس من هذا الشهر افتتح جلالتـه مشروع الحبانيـة العظيـم ، وكانت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » قد دعت وفودا من سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، وليبيا ، والسودان ، واليمن ، وتركيـة ، وايران ، والهند ، وباكستان ... الخ لحضور الاحتفالات التي اعتاد العراق انيقوم بها في اسبوع الاعمار من كل عام فوجب علينا ان نتكلم عن هذين المشروعين الجبارين بقدر ما تسمح به الظروف .

مشروع الثرثار :

الثرثار واد منخفض كبير ، يبلغ طوله مئة كيلومتر ، وتبلغ مساحته السطحية الفي كيلومتر مربع عند امتلائه ، الى ارتفـاع ستين مترا فوق سطح البحر ، وكان المهندس البريطاني الكبير السر وليم ويلكوكس ، الذي استقدمته الحكومة العثمانية في عام ١٩٠٩م ليدرس امور الري في العراق ، اول من اشار الى امكان الاستفادة من هذا المنخفض لدرء اخطار الفيضان ، وتخليص بغداد من الغرق الذي تتعرض اليـه في كل سنة تقريبا . ولما بدات الحكومـة العراقية تفكر تفكيـرا جديا في درء هـذا الخطر ، استقدمت في عام ١٩٤٨م هيئة فنيـة برئاسة المهندس « هيك » للقيـام بالتحريات والدراسات اللازمة ، وفي ضوء ما جاء في تقرير هذه الهيئة ، عهد الـى المهندسين الاستشاريين : السادة كود وشركاه ، بوضع التصاميم اللازمة . وقـد قسم مشروع الثرثار الى قسمين : (الاول) حفر قناة تصل دجلة بالمنخفض طولها ٦٢ كيلومترا ، وسعة تمكنها من امرار (٨٠٠٠) متر مكعب من المـاء في الثانيـة ، و (الثاني) اقامة سدة كونكريتية على دجلة مقابل مدينة سامراء ، لامرار (٧٠٠٠) متر مكعب من الماء في الثانية ، مع انشاء ناظـم على صدر نهر الاسحاقي لتنظيـم ارواء نصف مليون فدان من الارضين ، وكذلك انشاء ناظم آخر على قناة الثرثـار لامرار (٩٠٠٠) متر مكعب من الماء في الثانية الى المنخفض ، وقد عهد بالقسم الاول الى السادة بلفور بيتي بكلفة قدرها ستة ملايين ونصف المليون دينار ، وعهد بالقسم الثاني الى السادة شركة زبلن الالمانية بكلفة قدرها عشرة ملايين دينار ، وقد بوشر في العمل عام ١٩٥٢م ، وجرى افتتاحه في ٢ نيسان ١٩٥٦م فلم يشهد العراق ايةحادثة غرق منذ افتتاحه .

مشروع الحبانية :

كان المهندس البريطاني السر وليم ويلكوكس ، قد اقترح على الحكومة العثمانية ايضا عام ١٩٠٩ فيتقريره المشار اليه اعلاه ، الاستفادة من منخفضالحبانيةلخزنالمياه الزائدة ، بواسطة جـدول يصل نهر الفرات ببحيـرة الحبانية ، فبوشر في تنفيـذ

مقترحاته عام ١٩١٣م ، حيث شرع في حفر جدول بالقرب من مدينة الرمادي لتحويل المياه من الفرات الى منخفض الحبانية ، وحفر جدول آخر يصل البحيرة بهور ابي دبس . الا ان اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤م ، حال دون السير بالمشروع حتى اذا كان عام ١٩٣٢م ، ادخلت بعض التعديلات على المشروع الاصلي ، وكان من جملتها حفر جدول ثالث يوصل البحيرة بالنهر ، بغية ارجاع المياه المخزونة الى النهر ثانية ، وهكذا اعيد المشروع الى الحياة مرة اخرى سنة ١٩٣٩م ، ولكن سرعان ما داهمته الحرب العالمية الثانية فحالت دون الاستمرار فيه ، الا ان حفر « جدول المجرة » وانشاء الناظم عليه استمر واكمل سنة ١٩٤١م .

وفي ضوء الفيضانات العالية التي حدثت في العامين ١٩٤٠م و ١٩٤٣م ، تقرر حفر جدول المدخل مجددا في موقع الورار ، كما وسعت سعة تصريف الناظم .

ويتألف مشروع الحبانية من ثلاثة اقسام :

(١) سدة الرمادي ، وتتكون من ٢٤ فتحة ، وعرضها ستة امتار ، مع ارصفة جانبية لمرور السابلة . اما طولها فيبلغ ٢٠٩ امتار مع هويس للملاحة (١) وسلم للاسماك ، وقد قامت بهذا القسم شركة هرسانت الفرنسية بكلفة قدرها مليون و ٣٩٥،٤١٣ دينارا .

(٢) مخرج الذبان ، ومهمته اعادة المياه من البحيرة الى الفرات في موسم انخفاض الماء فيه . وهو يتكون من ناظم بخمس فتحات عرض كل منها ستة امتار .

(٣) جدول المجرّة : وهو جدول يصل البحيرة بهور ابي دبس ، وقد تم حفره لتفريغ المياه الموجودة في البحيرة الى هذا المنخفض ، عند حدوث فيضانات لا تستوعبها البحيرة ، ويتكون الناظم المقام على هذا الجدول من ثماني فتحات ، عرض كل منها ستة امتار ، وقد انجز سنة ١٩٤٣م وقد تم افتتاح مشروع الحبانية كاملا في الخامس من نيسان كما قدمنا ، فلم يحدث غرق في مدن الفرات ؛ كما كان يجري قبل انجاز هذا المشروع الجبار .

وبمناسبة الاحتفال بهذين المشروعين العظيمين اذاع الملك فيصل هذا الخطاب في ذكرى ميلاده يوم ٢ ايار سنة ١٩٥٦م :

شعبي العزيز !

يسرني ان اخاطبكم بمناسبة ذكرى عيد ميلادي الذي تحتفلون به في مثل هذا اليوم من كل عام ، شاكرا لكم جميعا ما تشعرون به نحوي من نبيل العواطف ، وصادق الولاء . ويسعدني ان اعرب لكم عن اغتباطي باعمال اعمار البلاد ، تلك الاعمال التي بدات تعطي في هذا الموسم ثمرتها الاولى ، حيث قمت منذ بضعة اسابيع بافتتاح مشروعي الثرثار وسد الرمادي لوقاية بلادنا العزيزة من شر الفيضانات ،

---

(١) الهويس اصطلاح مصري يراد به الفتحة المقامة في نهاية السد لعبور السفن .

ولخزن المياه لاغراض الري ، وآمل ان تجني البلاد خلال الاعوام المقبلة ثمرات مشاريع الاعمار الاخرى التي ستكفل بهمة المخلصين ، الحياة والرخاء الصميم لجميع المواطنين ، وختاما ابتهل الى الله تعالى في هذا الشهر المبارك ان يمن على العالم بنعمة السلام ، ويعلي كلمة المسلمين ، ويؤلف بين قلوب العرب ، ويجمع شملهم في وحدة تحقق ما تصبو اليه الامة العربية من عزة ومنعة ، ورفعة ، تضمن لها حقها في البقاء والارتقاء ، وان يوفقنا جميعا في العمل على ما فيه الخير والصلاح لوطننا المحبوب والسلام عليكم اهـ .

لم يقتصر « اسبوع الاعمار » الذي شرع فيه في نيسان ١٩٥٦م على مشروعي الثرثار والحبانية حسب ، فقد اتمت الشركات المختصة مشاريع اخرى تم افتتاحها في الاسبوع المذكور اهمها :

١ ـ جسر الكوفة :

وهو جسر حديدي قائم على ركائز كونكريتية طوله ٢٤٥ مترا ، وعرضه عشرة امتار ، وله سبع فتحات . وقد باشرت شركة فيليب هولزمان الالمانية العمل فيه في شهر آذار ١٩٥٢م ، بكلفة قدرها ٣٥٦،٨٦٥ دينارا ، وانجزته في نيسان ١٩٥٥م، وافتتحه رئيس الوزراء نوري السعيد بصورة رسمية في اليوم السابع من شهر نيسان سنة ١٩٥٦م .

٢ ـ جسر طويريج :

وهو من الخرسانة المسلحة يتوسطه قسم حديدي ، ومقام على ركائز كونكريتية طوله ١٧٣،٧ مترا ، وعرضه ١٤ مترا ، وكلفة انشائه ٣٥١،٢٩٩ دينارا. وقد شرعت شركة دورمان لونج البريطانية في انشائه بتاريخ ١٧ آذار ١٩٥٤م ، فانجزته في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٥م ، وافتتحه رئيس الوزراء نوري السعيد في ٧ نيسان ١٩٥٦م بصورة رسمية .

٣ ـ طريق الحلة ـ النجف :

يبدأ هذا الطريق بالحلة ، وينتهي في النجف ، مارا بقريتي الكفل والكوفة ، ومخترقا الرياض والغياض القائمة على عدوتيه ، فيبلغ طوله ٧٢ كيلومترا ، وهو من اهم الطرق الرئيسية في بغداد ، اذ سهل النقل بين بغداد والمراقد المقدسة في كربلاء ، والنجف ، كما سهل نقل الجنائز الى النجف ، وقد افتتحه رئيس الوزراء نوري السعيد في ٧ نيسان سنة ١٩٥٦م .

٤ ـ مصفى القير :

ومن المشروعات التي افتتحت في الاسبوع الاول من شهر نيسان ١٩٥٦م ،

مصفى القير في جنوب مدينة الموصل ، لانتاج ستين الف طن من القير في السنة ، في حين ان العراق كان يستورد سنويا كميات هائلة من هذه المادة في كل سنة بسعر الطن الواحد ثلاثين دينارا بينما اصبحت كلفة انتاجه محليا ثمانية دنانير ، وبعملية حسابية بسيطة يكون الربح السنوي من انتاج ستين الف طن من القير ، حاصل ضرب سعر الاستيراد وهو ٣٠ دينارا للطن الواحد وثمانية دنانير كلفة الطن الواحد في العراق في عدد الاطنان المنتجة ، فيكون الناتج ٢٢ × ٦٠٠٠٠ = ١،٣٢٠،٠٠٠ دينار وهو مقدار الربح الصافي .

٥ ـ توفقت « وزارة الشؤون الاجتماعية » لبناء نحو الف دار في « الطوبجي » وزعتها على العمال وصغار الموظفين وقد قامت بالعمل شركة ومبي وكانت هناك فضلة من تبرعات الفيضان لسنة ١٩٥٤ مجمدة في وزارة المالية « نحو ٦٢،٠٠٠ دينار » فسحبتها « وزارة الشؤون الاجتماعية » وبنت بها عددا من الدور للغرض نفسه .

بعثة برلمانية سورية :

وجهت رئاسة مجلس النواب العراقي دعوة الى مجلس النواب السوري لايفاد بعثة سورية برلمانية تزور العراق زيارة رسمية، وتتفقد معالمه التاريخية، ومشاريعه العمرانية ، واصلاحاته الجذرية ، فتقبل المجلس المذكور هذه الدعوة قبولا حسنا ، ووصل الى بغداد الوفد السوري البرلماني في يوم ٢٩ آذار ١٩٥٦م ، فاذا به يضم ثلاثين عضوا بينهم بعض الشخصيات العربية اللامعة ، وقد زار الوفد منابع النفط في كركوك ، والموصل ، وتفقد مشروعي الثرثار ، والحبانية، في سامراء ، والرمادي، كما زار الاضرحة المقدسة في النجف ، والكوفة ، وكربلاء ، والكاظمية ، وبغداد ، والاعظمية ، واقيمت على شرفه مآدب تكريمية منوعة .

وبينما كان مجلس النواب عاقدا جلسته في ٣١ آذار ١٩٥٦م دخل الى شرفة المستمعين اعضاء الوفد السوري ، فقطع رئيس المجلس عبد الوهاب مرجان المذاكرة وقال :

سادتي !

باسمي وباسم حضراتكم ارحب اجمل ترحيب باخواننا اعضاء الوفد البرلماني السوري الذين يزورون وطنهم الثاني العراق بدعوة من مجلس الامة .

اخواني : يعجز البيان عن وصف موجة الفرح والسرور التي غمرتني ، حينما رايت اخواننا وابناء عمومتنا اشبال بردى ، وليوث الشهباء ، على ضفاف دجلة ، وسهول الفرات ، ولكنني وانا غارق في خضم الفرح والسرور ، انتابتني موجة من الحزن والالم ، لاني رايت نواب دمشق ، والشهباء ، وحمص ، في شرفة المستمعين، وكنت اتمنى ان اراهم واياكم ايها النواب المحترمون مجتمعين في مجلس اتحادي واحد ، تحقيقا للاهداف القومية التي ثار العرب من اجلها تحت قيادة المغفور له جلالة الملك حسين ، وتبناها انجاله واحفاده العظام ، والتي يتغنى بها قلب كل عربي مخلص في شتى انحاء الوطن العربي .

ليس بين العراق والشام حد   هدم الله ما بنوا من حدود

سادتي ! ان الاخطار التي تهدد كيان الامة العربية في الوقت الحاضر ، تدعونا شعوبا وحكومات للتكاتف والعمل المتواصل في سبيل اعمار بلادنا ، وتعزيز قواتنا المسلحة ، وعلى هذا الاساس وضع العراق ، كما ستشاهدون ايها الاخوان الكرام، خططه العمرانية ، والعسكرية ، جاعلا خطر اسرائيل واحلامها التوسعية على حساب الدول العربية نصب عينيه ، فالعراق حكومة وشعبا لا يفكر بالدفاع عن نفسه وعن حدوده فحسب ، بل يعمل للمساهمة بكافة امكانياته العسكرية للدفاع عن اية بقعة عربية تتعرض لهجوم اسرائيل ، عاملا في الوقت ذاته على اجتثاث هذا الجسم الغريب من قلب البلاد العربية : فلسطين .

وختاما اتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لاخواننا الاكارم على تلبيتهم دعوتنا ، راجين لهم حسن الاقامة مقرونة باطيب التمنيات (١) اهـ .

ثم اعلن رئيس المجلس ان معالي السيد احسان الجابري يود ان يلقي خطابا في المجلس ، ودعاه الى ذلك باسم المجلس ، فاقترح نائب لواء بغداد ، توفيق المختار ، ان يدخل اعضاء الوفد ساحة الاجتماع برمتهم . فتعالت الاصوات موافق، موافق ، فدعا الرئيس عبد الوهاب مرجان الاعضاء للدخول فدخلوا ، وجلسوا مع النواب ، وعندها وقف رئيس الوفد الجابري وقال :

معالي الرئيس ـ اخواني الاكارم !

باسم زملائي وباسمي ، اشكر معالي رئيس مجلس النواب عميق الشكر لما تضمنته كلماته الرقيقة من نبيل المشاعر وصادق الود والاخاء نحو سورية العربية.

هذه الساعة التي يجتمع فيها فريق من نواب سورية ، الى اخوانهم في العروبة نواب العراق ، تحت قبة مجلس واحد ؛ لهي ساعة تاريخية لها ابلغ الاثر في نفوسنا جميعا . ان هذا الاجتماع هو مظهر لواقع قومي تاخر تحقيقه تحت وطاة ظروف غير مؤاتية ، لا بد ان تنجلي ويعود التاريخ الى مجراه الطبيعي .

ان الرجال الذين نذروا انفسهم للوطن العربي ، واراقوا دماءهم في سبيل تحرير الامة العربية من نير الاستعباد ، لم يتصوروا ولم يخطر في بالهم ان العروبة ستكتسي الوانا من الاقليمية اوجدها الاستعمار ، وغذّاها بكل ما لديه من وسائل ليحول دون تاليف دولتهم العربية الكبرى .

نحن اليوم امام حقيقتين صارختين مريرتين ، الاولى : ان الخطر الاسرائيلي يهدد كيان الامة العربية ووجودها ، والثانية : ان الدول المستعمرة هي التي اوجدت وانشات هذا الخطر الاسرائيلي ، وحضنت الصهيونية ، واحاطتها بالحماية والرعاية ولا تزال تعتبر وجودها امرا طبيعيا وضروريا .

اننا لمعتقدون ان مقاومة الخطر الاسرائيلي المتزايد لا تكون مضمونة الا اذا اشتركت فعلا جميع الدول العربية في الدفاع عن الكيان العربي ، فعلى رجال العرب

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ م ص ٥٢١ .

ان يحققوا هذا التعاون على الوجه الصحيح ، وباسرع ما يمكن ، وان ينظموا وينسقوا الخطط ، ويتاهبوا للموقف الحاسم .

ان رجال العراق اليوم ، والذين عرفناهم منذ نصف قرن ، واخص منهم رفاق المغفور له فيصل العظيم ، كانوا دوما السباقين لنجدة آخوانهم في الملمات ، فعليهم ان يكونوا في مقدمة العاملين لتحقيق آمال الامة العربية واهدافها .

اخواني ! اننا نتطلع الى اليوم الذي تقر فيه اعيننا بمشاهدة نواب مصر ، والعراق ، وسورية ، والاردن ، وبقية البلاد العربية يجتمعون تحت قبة مجلس واحد ، تضمهم دولة واحدة ، وليس ذلك اليوم ببعيد ان شاء الله (١) اهـ .

وبعد انتهاء السيد احسان الجابري من القاء خطابه هذا ، استمر المجلس في مذاكراته واعضاء الوفد ينصتون اليها .

وفي ١٠ نيسان ١٩٥٦ انتهت زيارة الوفد الرسمية للعراق ، فغادروا بغداد الى دمشق مشيعين بالاجلال والاكرام وحاملين معهم الذكريات الطيبة والهدايا المنوعة .

بين العراق واندونيسيا

في الثلاثين من شهر نيسان ١٩٥٦ م ، جرت في « جاكرتا » مراسيم توقيع معاهدة الصداقة بين العراق واندونيسيا ، وقد وقعها عن العراق اللواء الركن المتقاعد عبد المطلب امين وزير العراق المفوض في اندونيسيا ، وعن اندونيسيا وزير خارجية الجمهورية الاندونيسية السيد رسلان عبد الغني .

وتنص المعاهدة على محافظة السلام ، وعلاقات الاخوة والصداقة الابدية ، والسعي لتوسيع تلك العلاقات ، كما تنص على توسيع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدولتين ، وفق الاسس الدولية ، وعلى اساس المقابلة بالمثل بخصوص العلاقات الخاصة وقد اقرت الهيئة التشريعية العراقية هذه المعاهدة وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان صاحب الجلالة ملك العراق، وصاحب الفخامة رئيس جمهورية اندونيسيا رغبة منهما في تقوية وادامة اواصر الاخوة والصداقة ، وتوسيع مدى التعاون القائم بين بلديهما ، قد قررا ، مع مراعاة ميثاق الامم المتحدة ، عقد معاهدة صداقة بينهما . ولهذه الغاية قد عينا مندوبين مفوضين عنهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق : صاحب المعالي عبد المطلب الامين الهاشمي ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض للمملكة العراقية في اندونيسيا .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م ص ٥١٤ .

عن صاحب الفخامة رئيس جمهورية اندونيسيا : صاحب المعالي الحاج رسلان عبد الغني وزير الخارجية الاندونيسية

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

يسود سلم وصداقة واخوة دائمة بين حكومتي العراق واندونيسيا ، ويعملان على تنميتها وتقويتها بين شعبيهما .

المادة الثانية :

يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على تنمية العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين بلديهما ، وفقا للمبادىء والتعامل الدوليين ، ويتمتع ممثلو كل من الطرفين بالامتيازات ، والحقوق ، والصيانات ، والاعفاءات المقررة المعترف بها دوليا على اساس المقابلة بالمثل .

المادة الثالثة :

يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على تنظيم علاقاتهما التجارية ، والقنصلية ، والعلاقات الثقافية ، والملاحة ، والنقل البحري ، والطيران ، واسترداد المجرمين واقامة رعاياهما في اقليم الطرف الآخر ، وسائر الامور الاخرى التي تهم الطرفين بمقتضى اتفاقات خاصة تعقد فيما بعد بين الطرفين على اساس المقابلة بالمثل .

الملدة الرابعة :

يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تسوية الخلافات والنزاعات التي تحدث بينهما سلميا ، وبروح الاخوة والطرق الدبلوماسية الاعتيادية . واذا لم يتوصل الى حلها خلال مدة معقولة ، فتعرض على التحكيم بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان معا ، حسب قواعد ونصوص ميثاق الامم المتحدة .

المادة الخامسة :

تبرم هذه المعاهدة من قبل الطرفين الساميين حسب الاصول الدستورية في بلد كل منهما ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق ابرامها في بغداد ، وباسرع وقت ممكن .

وتصديقا لذلك ، وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة باللغات العربية ، والاندونيسية ، والانكليزية ، وان هذه النصوص الثلاثة جميعها معتبرة على حد سواء . اما في حالة الشك فان النص الانكليزي هو المعول عليه .

كتب في جاكارتا في اليوم التاسع عشر من شهر رمضان سنة ١٣٧٥ الهجرية ، الموافق لليوم الثلاثين من شهر نيسان ١٩٥٦ الميلادية .

عن فخامة رئيس جمهورية اندونيسيا

الحاج رسلان عبد الغني وزير الخارجية للحكومة الاندونيسية

عن صاحب الجلالة ملك العراق

عبد المطلب الامين الهاشمي المندوب فوق العادة والوزير المفوض للحكومة العراقية باندونيسيا

مهرجان جوي تركي

وصل الى بغداد في التاسع عشر من شهر حزيران ١٩٥٦م ، وفد من « جمعية الطيران التركية » مؤلف من (٢٤) عضوا ، بينهم ثلاثة من اعضاء « المجلس الوطني التركي الكبير » وثمانية من الطيارين ، وتسع من البراشوتيست الاوانس ، ومعلمات في « كلية الطيران التركية » ومدير كلية البارشوت، وقد زار الوفد المعاهد العسكرية، والمدارس العليا ، كما اطلع على معالم النهضة العمرانية في العراق ، وتجول في بعض انحاء البلاد .

وفي الثاني والعشرين من هذا الشهر ، شهدت بغداد مهرجانا جويا رائعا ، فتح عيون الشباب قبل غيرهم نحو الطيران، وهم يشهدون الفتيات التركيات يلقين بانفسهن من الجو ، ويتعلقن بمظلات النجاة بسلام . وقد حضر الاحتفال المذكور اكثر من ثلاثين الف مشاهد ، وبدأ المنهاج بمرور ثلاث طائرات عراقية من طراز « اوستر » سحبت الوسطى منها العلم التركي، بينما سحبت الطائرتان الاخريان العلم العراقي، ثم مرت خمس طائرات عراقية للتدريب ، واعقب ذلك مرور طائرة تركية من نوع «داكوتا» تحمل اعضاء الوفد التركي المظليين ، وعددهم احدى عشرة سيدة وآنسة ، وثلاثة من المعلمين ، يقودهم الرئيس الطيار صلاح الدين آيدين اوغلو ، عن القوة الجوية التركية ، واخذ هؤلاء الاعضاء يهبطون من طائرتهم تباعا ، واعقب ذلك هبوط ثمانية من معلمي مدرسة المظليين للقوة الجوية العراقية من طيارة نوع « فريتر » فكان منظرا خلابا وفرصة نادرة شهد البغداديون خلالها كيفية هبوط المظليين ، وكيفية استعمال البارشوت ، وعاد الوفد الى بلاده في ٢٦ حزيران بعد ان زار كركوك ، والموصل ، واقام في الاخيرة مهرجانا جويا مماثلا للمهرجان الذي اقامه في بغداد .

---

(١) مجموعة القوانين العراقية لسنة ١٩٥٧ م ص ٦٨ — ٦٩ .

خطبة الامير عبد الاله

كان الامير عبد الاله قد اقترن بسيدة مصرية تدعى السيدة ملك فيضي في عام ١٩٣٥م فطلقها بعد توليه منصب الوصاية في عام ١٩٣٩م، وفي ٣ تشرين الاول ١٩٤٨م اقترن الامير المشار اليه بالآنسة فائزة الطرابلسي ، بنت كمال الطرابلسي ، فبقيت في عصمته مدة قصيرة اذ طلقها في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠م . وفي الخامس عشر من حزيران ١٩٥٦م ، عقدت خطبة ثالثة لسموه على الآنسة هيام ، كريمة الشيخ محمد الحبيب « امير ربيعة » وقد حضر عقد القران الملك فيصل الثاني، والامير المشار اليه، ورؤساء الوزراء ، ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب ، وعدد من كبار المدعوين ، وكان الشيخ عبد الله السالم الصباح امير الكويت قد زار بغداد في ١٠ من هذا الشهر ، يصحبه الشيخ جابر الاحمد الصباح ، والشيخ صباح الاحمد الصباح ، فحضر هؤلاء حفلة عقد القران ايضا . وفي ١٨ منه طار الامير عبد الاله وعروسه الى مصيف « سرسنك » فاخذت الهدايا تنهال على سموه كما حدث في زواجيه الاول والثاني حتى قدرت هدايا الزواج الثالث بنصف مليون دينار (١) . وقد بقيت هيام في عصمة الامير عبد الاله حتى قضت عليه ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ونجت هي من الموت باعجوبة .

طلب تاسيس حزب

١ ـ الحزب الوطني الديمقراطي :

على اثر سحب اجازة « الحزب الوطني الديمقراطي » في الثاني من ايلول سنة ١٩٥٤م ، وصدور مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م ، تقدم كل من السادة : كامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، وحسين جميل ، وجعفر البدر ، وعواد علي النجم ، وعبد المجيد الونداوي ، ونائل سمحيري ، في الرابع من تشرين الاول ١٩٥٤م بطلب الى « وزارة الداخلية » لتاليف جمعية باسم « الحزب الوطني الديمقراطي » فقررت الوزارة رد الطلب بحجة « ان الاسباب التي اوجبت سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي السابقة لا تزال قائمة » .

٢ ـ حزب المؤتمر الوطني :

وفي اول حزيران ١٩٥٦م ، اقترح اقطاب « الحزب الوطني الديمقراطي » على اقطاب « حزب الاستقلال » تكوين حزب واحد من الحزبين المذكورين يعمل على الحد

---

(١) اخبرني السيد عبد الحميد عبد المجيد « من كبار المتصرفين » وكنا سوية في لندن في آب ١٩٦١ م بان الشيخ عبد الله الياسين من رؤساء المياح في لواء الكوت تدم الى الامير عبد الاله صكا بعشرة الاف دينار ليختار هو هدية العرس المناسبة ، وان محمد العريبي من رؤساء البو محمد بلواء العمارة قدم الى الامير علبة من الذهب الخالص مطعمة بانفس الاحجار ، وكان العين الحاج عبد الهادي الجلبي قدم مسبحة من الكهرباء الاسود نادر الوجود مع مبلغ كبير من المال .

من تصرفات الوزارة القائمة ، ويسعى لتعديل ما اعوج من خططها . وقد رحب الاستقلاليون بهذا الاقتراح فتدارس الطرفان الامر ، واتفقا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ، على ان يحوي اهم النقاط المشتركة فكان المنهاج كما يلي :

١ ــ تتكون في العراق منظمة باسم « حزب المؤتمر الوطني » .

٢ ــ يعمل المؤتمر على التاليف بين العناصر التي تشترك في الاهداف المبينة في هذا المنهاج ، والتعاون على تحقيقها .

٣ ــ يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان ، والعمل على ضمان حياده ، وابعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية والاجنبية .

٤ ــ لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب امة واحدة فرّقها الاستعمار، واعاق توحيدها ، فان المؤتمر يهدف في سياسته العربية الى ما يلي :

أ ــ العمل على اقامة اتحاد عربي فدرالي شامل ، يكون خطوة فعالة لتوحيدالامة العربية في وطنها الواحد .

ب ــ العمل على تحرير فلسطين ، التي يعتبرها المؤتمر جزءا لا يتجزا من الوطن العربي .

جـ ــ العمل على تحرير البلاد العربية الاخرى ، وفي مقدمتها الجزائر ، وتحقيق استقلالها .

د ــ تطوير جامعة الدول العربية، واقامة كيانها علىاسس جديدة لتساير اماني الامة العربية ، ولتكون اداة صالحة لجمع شمل الدول العربية ، وربط مصالحها بعضها ببعض ، والانتقال بها الى الاتحاد .

هـ ــ تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون اوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية ، على ان يتفق والاهداف الواردة في المنهاج .

٥ ــ يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية الى العمل لايجاد وضع سياسي يضمن تطبيق احكام القانون الاساسي تطبيقا سليما ، ويكفل سيادة الشعب ، واقامة نظام برلماني ، واحلال سيادة القانون ، واطلاق الحريات الديمقراطية ، وفسح المجالللعمل الحزبي ، والتنظيم النقابي ، وحرية الصحافة ، وايجاد الوسائل لضمان هذهالحقوق، وفي مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك ، وتشريع ما يقتضي لتحقيقه .

٦ ــ يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين وذلك باحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم . ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » . اهـ .

٣ ـ تقديم طلب باجازة المؤتمر :

وفي السادس عشر من حزيران ١٩٥٦م ، قدم كل من السادة : محمد مهدي كبه، وكامل الجادرجي ، ومحمد حديد ، وفائق السامرائي ، وحسين جميل ، ومحمد صديق شنشل ، وجعفر البدر ، ومحمد امين الرحماني ، وعبد الشهيد الياسري ، وهديب الحاج حمود « وكلهم من اعضاء حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي المسحوبة اجازته بموجب المرسوم المشار اليه اعلاه » بطلب الى وزارة الداخلية لتاليف حزب سياسي جديد باسم « حزب المؤتمر الوطني » وقد نشر اصحاب الطلب منهاج الحزب الجديد في بعض الصحف ، فاضطربت الوزارة لهذه البادرة الخطيرة ـ بادرة الوحدة بين الديمقراطيين والاستقلاليين ـ وعدت المنهاج بعيدا كل البعد « عن تأمين سياسة عملية ايجابية انشائية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه وسلامته في خضم هذا العالم المضطرب الذي لا يفسح المجال فيه الا للعاملين المجدين، وتوصد الابواب في وجه المتخلفين والقاعدين » كما جاء في تصريح وزير الداخلية في مؤتمره الصحفي الذي عقده في التاسع من تموز ١٩٥٦م ، وعلى هذا بعث الوزير المشار اليه الى طالبي تأسيس الحزب موضوع البحث بالكتاب الآتي في ٩ تموز ١٩٥٦م :

الى طالبي تأسيس « جمعية حزب المؤتمر الوطني » معالي السيد محمد مهدي كبه ورفقائه المحترمين .

الرقم ١٠٨٤٥ التاريخ ٩ تموز ١٩٥٦

بعد التحية : وبالاشارة الى طلبكم المرفوع الينا بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٦م .

نظرا لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم المشار اليه اعلاه ، من ان اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية ، تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه واستقلاله ، وبما ان المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني لعدم تطبيق احكام القانون الاساسي ، وعدم وجود نظام برلماني في البلد ، وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لا تتفق والحقيقة ، ولما كانت المادة السادسة منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي ، وتخلق روح الكراهية بينهم ، فاننا استنادا الى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥م قررنا رد الطلب المقدم من قبلكم لهذا الغرض ، وارجو قبول الاحترام .

وزير الداخلية : سعيد قزاز

٤ ـ تمييز قرار الرفض :

لم يقتنع طالبو تأسيس «حزب المؤتمر الوطني» بصحة الراي الذي ابداه وزير الداخلية في رفض اجابة طلبهم ، فاستانفوا قراره لدى مجلس الوزراء بعريضة مطولة في ١٦ تموز ١٩٥٦م ، ذكروا فيها « ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية ، وفقدان الحياة الحزبية ، والصحافة الحرة ، كل ذلك ادى الى اقدامهم على طلب تأسيس الحزب استجابة لرغبة الراي العام .. وان قرار وزير الداخلية برد طلبهم قد خالف

الدستور الذي اعترف للعراقيين بحرية ابداء الراي ، والنشر ، وتاليف الجمعيات ، والانضمام اليها » ثم فند اصحاب العريضة كل اعتراض صدر من الوزير المختص فقرة فقرة .

والظاهر ان طالبي تأسيس الحزب كانوا يعلقون آمالا حسنة على زملاء لهم في مجلس الوزراء ، اذا ما اجتمع المجلس ، وقرر النظر في هذا الاعتراض . وكانوا يتوقعون ايضا من هؤلاء الزملاء ان يشدوا ازرهم ، ويحملوا رئيس الوزراء على انصافهم ، فلما شعروا انهم في وهم وضلال ، توسلوا بكل الطرق الممكنة لحمل رئاسة ديوان مجلس الوزراء على عدم ادخال عريضة التمييز في المناهج التي ينظر المجلس فيها عادة في كل اسبوع ، لئلا يقرر تأييد القرار الذي اتخذه وزير الداخلية في رفض اجازة الحزب — كما هو المنتظر — فيتشتت شمل الديمقراطيين والاستقلاليين ، ولا تكون امامهم فرصة اخرى يوحدون فيها المساعي ضد التصرفات الكيفية ، والمراسيم التي كانوا يقولون عنها انها ما انزل الله بها من سلطان ، وفي الوقت نفسه كان وزير المالية الاستاذ خليل كنه يصر على ادخال طلب التمييز في منهاج جلسات المجلس المتلاحقة ، ليصدر المجلس قراره بتأييد قرار وزير الداخلية ، ولكنه لم يوفق في اصراره ، اما عريضة تمييز قرار وزير الداخلية فهذا نصها :

رئاسة مجلس الوزراء

كنا قد تقدمنا الى وزير الداخلية بطلب تأسيس جمعية باسم « حزب المؤتمر الوطني » وفق المنهاج الاساسي والنظام الداخلي المرفقين ، وذلك بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٦م ، الا ان وزير الداخلية رد طلب انشاء جمعيتنا بكتابه المرقم ١٠٨٤٥ والمؤرخ ١٩٥٦/٧/٩م للاسباب التي اوردها في كتابه آنف الذكر ، وفي الايضاح الذي تقدم به في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ديوان وزارة الداخلية في اليوم ذاته . وعملا باحكام الفقرة — و — من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥م ، نطلب اليكم نقض قرار وزير الداخلية لمخالفته لاحكام القانون ، ولعدم استناده الى اي مبرر ، وذلك للاسباب التالية :

اولا — لقد قامت الوزارة الحاضرة بسن مرسوم الجمعيات تضمن احكاما تشل العمل السياسي ، وتناقض ابسط المبادىء الدستورية ، بل تناقض القانون الاساسي نفسه ، غير انه بالرغم من ذلك كله ، فان المؤسسين لحزب المؤتمر الوطني وجدوا ان انعدام الرقابة على السلطة التنفيذية ، وفقدان الحياة الحزبية ، والصحافة الحرة ، قد غير معالم نظام الحكم المقرر للبلاد بصورة اكثر من اي وقت مضى ، فاتجه جهاز الدولة اتجاها كيفيا بصورة مكشوفة ، وتدنت الاوضاع العامة في البلاد ، على شكل عم معه الاستياء والتذمر لدى الاكثرية المطلقة من العراقيين ، فبدت رغبة ملحة لدى الراي العام للتنظيم السياسي ، بالرغم من كابوس هذه الاحكام الصارمة التي تشل العمل الحزبي ، وتفقده عناصره ومقوماته الاساسية ، لان هذا التنظيم — على ضآلته وضيق المجال فيه — هو خير من انعدامه على اي حال . واستجابة لهذا الاتجاه في الراي العام الذي لمسه المؤسسون لحزب المؤتمر الوطني ، تقدموا بطلبهم الى وزير

الداخلية ، وكان المفروض ان يناقش وزير الداخلية هذا الطلب في ضوء احكام ذلك القانون الشاذ الذي سنته حكومته نفسها ، وان يكون تقرير ذلك وفق السلطات الممنوحة له بمقتضاه ، وينظر فيما اذا كان المؤسسون تتوفر فيهم الشروط القانونية التي تضمنها القانون ام لا ؟ الا ان الوزير قد اشتط في الامر الى حد جعل من نفسه وصيا على العراقيين ، قواما على آرائهم ، ومبادئهم ، ومناهجهم السياسية ، وعلى طريقة العمل التي يرتأونها ، وخوّل نفسه سلطات دكتاتورية لا يملكها حتى بموجب هذا القانون على سوئه ، فضلا عن مجافاته لصميم نظام الحكم المقرر للبلاد ، الذي حدد معالمه القانون الاساسي ، والذي اعترف للعراقيين بحرية ابداء الراي، والنشر، وتاليف الجمعيات ، والانضمام اليها (المادة ١٢) . وضمن حق الناس في ان ينتظموا في احزاب سياسية يوحدون مساعيهم على مبادىء ومناهج تجمعهم ، لا ان يقدم لهم وزير الداخلية هذه المبادىء والمناهج .

اما بشأن السياسة العملية الايجابية التي اشار اليها الوزير في كتابه آنف الذكر، ففي نظرنا ان تامين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق واهدافه الوطنية ، وتحفظ كيانه واستقلاله ، لا تكون عن طريق الانضمام الى التكتلات والمحالفات الاجنبية الاستعمارية التي ادت الى عزل العراق عن المجموعة العربية ، واشاعت الفرقة والخلاف في الصف العربي ، بالاضافة الى اخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحرياته الديمقراطية ، بل يكون تامين تلك السياسة العملية الايجابية عن طريق ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان ، والعمل على ضمان حياده ، وتنسيق السياسة الخارجية للدول العربية ، ومواجهة اخطار الاستعمار صفا واحدا .

ان وزير الداخلية قد تجاهل هذه الحقائق ، عند رفضه الطلب الذي تقدمنا به، منكرا على الناس حق المعارضة ، واعتناق راي مخالف لراي الوزارة ، مهما بعدت عن الطريق السليم التي تراه الاكثرية المطلقة انه الطريق الذي يحقق مصلحة الوطن،حتى لكأن السياسة الخارجية التي تمسكت بها الوزارة قد اصبحت تقليدا ليس من حق اي فرد ان يجاهر بمخالفتها .

ان الاخذ بهذا الراي الشاذ ، يعني الاصرار على تسلط راي فرد واحد، والعمل بمشيئته ، مما يؤدي الى قيام حزب واحد ، وهذا هو الدكتاتورية بذاتها .

ثانيا ــ لقد حاول وزير الداخلية ان يجد له مبررات اخرى للرفض ، فاتخذ من المادة السادسة من منهاج حزبنا التي تنص على ما يلي :

« يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة ، وذلك باحترام حقوقهم، وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » .

نقول اتخذ من هذه المادة وسيلة للرفض بزعم انها : « تفرق بين العناصر التي يتالف منها الشعب العراقي ، وتخلق روح الكراهية بينهم » وقد اوضح ذلك في مؤتمره الصحفي بقوله :

« ان المادة السادسة فيه ـ اي في منهاج حزبنا ـ التي تجعل الشراكة في الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي ـ يعني العرب والاكراد ـ تخالف نص القانون الاساسي عن المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات امام القانون » .

ان اقل تأمل في المادة السادسة من منهاج حزبنا ينفي هذا الزعم ، فقد نصت على « تعزيز التعاون بين المواطنين كافة ، واحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم » اما التخصيص على العرب والاكراد فهو انما يعتبر اقرارا بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون منهما الشعب العراقي ، الى جانب المواطنين الآخرين الذين اشير اليهم بكلمة «كافة» . وان هذا الاقرار مسلم به من الوجهة العملية، ومعترف به فيالقوانين العراقية ، وعلى اساسه اعتبرت اللغة الكردية لغة رسمية ، وعلى اساسه ايضا خصصت الاذاعة الحكومية في العراق منهاجا باللغة الكردية ، الى جانب اذاعتها باللغة العربية ، اضف الى ذلك كله فان المادة السادسة الآنفة الذكر ، مقتبسة من مناهج الاحزاب المجازة من قبل . فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على ما يلي :

« كما يعتز الحزب بقوميته ، فانه يحترم القوميات الاخرى ، ويعتبر المواطنين العرب والاكراد شركاء في الوطن .

كما ان مثل هذا النص موجود في منهاج الحزب الوطني الديمقراطي حيث جاء في المادة الثالثة منه ما يلي :

يعتبر الحزب ، الوطن العراقي ميدانا للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية والمساهمة في تقرير السياسة العامة .

ثالثا ـ ومن اسباب الرفض التي استند اليها وزير الداخلية ، ما جاء في المادة الخامسة من منهاج حزبنا التي وجد فيها « اتهاما ضمنيا بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي ، وعدم وجود نظام برلماني في البلد » ، ونحسب اننا في غنى عن مناقشة هذه الجهة ، لان رفض الوزير انما هو احد الادلة ، بل دليل جديد على صحة ما تضمنته المادة المشار اليها ، لان حرمان البلاد من اي حزب سياسي وصحافة حرة في مدى عامين تمخضت عن احداث خطيرة في الحقلين : الداخلي والخارجي ، وانعدام الرقابة، انما هو برهان قاطع على عدم تطبيق احكام القانون الاساسي ، وعدم وجود النظام البرلماني . اذ لا وجود لنظام برلماني بعدم وجود احزاب ، فهذا النظام قائم علىالاحزاب التي تجري الانتخابات على مناهجها وسياساتها في جو تسوده الحريات العامة والخاصة ، فخلو البلاد من الاحزاب لا ينعدم فيه النظام البرلماني فحسب ، بل يقوض قواعد الحكم الديمقراطي من اساسه . وقد تجاهل وزير الداخلية مفهوم النظام البرلماني ، الذي يعني في المرتبة الاولى ايجاد وضع يجيز محاسبة الوزارة ، ونزعالثقة منها ، واسقاطها ، (المادة ٦٦ من القانون الاساسي) ولو انه شعر لحظة واحدة بامكان

تطبيق هذا النظام البرلماني بمعناه العلمي ، والدستوري لتهيب من الاقدام على هذه التصرفات ، ولتردد قبل المجازفة باقواله التي اعلنها في مؤتمره الصحفي لتبرير تلك التصرفات غير القانونية في رد طلب الحزب تقديرا لما يترتب على كل ذلك من حساب.

فبالنظر لما تقدم من اسباب وغيرها من مستلزمات النظام الديمقراطي التي لا مجال للاسهاب بها في هذه اللائحة ، نرجو التفضل باستعمال صلاحياتكم في نقض قرار وزير الداخلية ، واجازة جمعيتنا « حزب المؤتمر الوطني » مع قبول فائق الاحترام .

بغداد في ١٦ تموز ١٩٥٦م

محمد حديد ، فائق السامرائي ، محمد مهدي كبة ، كامل الجادرجي ، جعفر البدر ، محمد امين الرحماني ، حسين جميل ، محمد صديق شنشل، عبد الشهيد الياسري ، هديب الحاج حمود .

٥ ــ استئناف الطلب :

بعد ان استقالت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » في الثامن من شهر حزيران ١٩٥٧م ، وتألفت « الوزارة الايوبية الثالثة » في العشرين من الشهر المذكور ، ارتأت الهيئة المؤسسة لـ « حزب المؤتمر العراقي » ان تطلب الى مجلس الوزراء النظر في الاعتراض المرفوع على رفض طلب تأسيس الحزب المذكور، فقابل كل من السيدين : محمد مهدي كبه ومحمد حديد رئيس الوزراء السيد علي جودة الايوبي ، واستطلعا رايه في الموضوع ، فعلما ان الامر ابعد من ان يكون رهن امره . فاخذت الهيئة تمارس نشاطها ، وتعقد اجتماعاتها ، وتصدر بياناتها ، كهيئة لم يستكمل رفض طلبها المراحل القانونية . وعلى كل يرى الساسة المخضرمون ان تقديم طلبهم بتأسيس حزب سياسي باسم « المؤتمر الوطني » في ١٦ حزيران من عام ١٩٥٦م كان تمهيدا لتكوّن « الجبهة الوطنية » .

اضراب خطير في الموصل

كانت الموصل تشكو ضيقا اقتصاديا مزمنا ، وكانت مشاريع مجلس الاعمار في الموصل تسير سيرا بطيئا ، على الرغم من ضآلتها ، وكثرة الايدي العاطلة فيها ، وقد اخذ معظم العاطلين بالنزوح الى اماكن اخرى طلبا للرزق ، ولا ننكر وجود تذمر ملموس من الحالة السياسية العامة ، نتيجة للتذمر الذي كان يسود بقية الانحاء .

وتأبى الصدف الا ان تفرض البلدية رسوما اضافية على ذبح الاغنام في الموصل اعتبارا من اول ايلول ١٩٥٦م ، فتضاعفها من ثلاثين فلسا الى الستين فلسا على كل رأس ؛ فتسوء هذه الزيادة وقعا في معظم نفوس القصابين ، ويقدمون العريضة تلو العريضة الى المقامات العليا لانصافهم ، وتخفيف الضرائب عن كواهلهم ، فلا يجدون لشكاواهم سامعا ولا مجيبا ، فيضربون عن الذبح ، وعن فتح الحوانيت ، اعتبارا من

اول ايلول ، ويشاركهم في الاضراب لفيف من اصحاب الحرف الاخرى ، ويدوم هذا الاضراب اسبوعا فيسبب اضطرابا في الامن ، واضرارا بالمعيشة ، فتلجأ الحكومةالى اصدار مرسوم الطوارىء رقم (١) لسنة ١٩٥٦م واعتبار الحالة في الموصل « اضرابا غير اعتيادي » ثم تلجأ الى حجر الناس وسوقهم الى المحاكم ، لمحاكمتهم عما اسندته اليهم من تهم منوعة (١) وقد تجاوز عدد هؤلاء المائتين ، ابعد بعضهم الى سجن « نقرة السلمان » المنفرد في البادية الجنوبية ، وكان بينهم عدد من المحامين ، والنواب السابقين ، وبعد ان عاد وزير الداخلية من الموصل ـ وكان قد سافر اليها لمعالجة الوضع ـ صدر هذا البيان :

بيان رسمي :

« لقد قام بعض الاشخاص من ذوي الميول الهدامة بتحريض القصابين في مدينة الموصل على الاضراب ، بحجة زيادة اجرة الذبحية المقررة من قبل المجلس البلدي ، يعاونهم في ذلك بعض الاشخاص الذين اعتادوا على التهريب ، نظرا لقيام السلطات الكمركية باتخاذ اجراءات تحول دون قيامهم بتهريب المواشي عن طريق البلاد المجاورة الى اسرائيل ، فانصاع هؤلاء لهم ، فتوسع الاضراب حتى شمل بعض اصحاب المصالح الاخرى . وازاء هذه الحالة اضطرت الحكومة حفظا لمصالح الناس وتأمين تدبيرشؤونهم المعاشية ، الى تطبيق قانون صيانة الامن في الاضراب رقم «٧٠» لسنة ١٩٣٢موبمقتضى احكام القانون المذكور اعلنت حالة الاضراب غير الاعتيادية في لواء الموصل ، وصدرت الارادة الملكية بذلك ، وان الحكومة قائمة باتخاذ ما يقتضي لصيانة الامن والنظام »اهـ.

بغداد ١٠ ايلول ١٩٥٦م — مدير التوجيه والاذاعة العام (٢)

وبعد ان تغلبت الحكومة على الحالة الحرجة ، التي تخبطت فيها الحدباء اياما غير قليلة ، اعلنت انهاء الحالة الاستثنائية ، واصدرت هذا البيان :

١ ـ تعلن الحكومة ان الاضراب الذي حدث في الموصل قد انتهى ، فعادتالامور الى حالتها الطبيعية .

٢ ـ استنادا الى الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون صيانة الامن فيالاضراب

---

(١) اتفق تجار الاغنام في الموصل مع القصابين المضربين على عدم عرض اغنامهم للبيع حتى تستجاب طلباتهم لصادرت الحكومة قطيعا كان يرعى بجوار تلعفر وذبحته لتخفف من شدة الاضراب ، ولكن عملها هذا باء بالفشل . فقد اتفق ممثلو الحزبين : الوطني الديمقراطي والاستقلال على شد ازر المضربين حتى حملوا البلدية على الغاء الزيادة قبل ان تتخذ السلطة اجراءاتها التعسفية .

(٢) جريدة « الحوادث » العدد ٤١٠٠ الصادر بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٥٦ م .

رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٢م ، الزم المحرضون الحقيقيون على الاضراب ، وهم احد عشر شخصا بالاقامة في قصبة نقرة السلمان .

مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

مرسوم الطوارىء :

ولعل من مصلحة التاريخ ان ننشر نص مرسوم الطوارىء الصادر في هذه المناسبة ليرجع اليه القراء ، كلما وجدوا في الكتاب حادثة استلزمت الركون اليه ، وهذا نصه:

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) المعدلة من القانون الاساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرنا بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى ــ يطبق هذا المرسوم ، كلما تعلن حالة الطوارىء وفقا للفقرة الثانية من المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وذلك في المناطق المعينة في الاعلان ، وينتهي تطبيقه من تاريخ اعلان انتهاء حالة الطوارىء بارادة ملكية . على ان انتهاء تطبيقه لا يؤثر في الاحكام ، والاوامر ، والقرارات ، التي صدرت من السلطات المختصة بموجبه.

المادة الثانية ــ لرئيس الوزراء ــ بناء على قرار يصدره مجلس الوزراء ــ ان يستعمل السلطات الآتية ، وان يصدر لهذا الغرض البيانات ، والاعلانات ، والاوامر، والقرارات اللازمة :

١ ــ مراقبة الرسائل ، والوسائل البريدية ، والبرقية ، والتلفونية ، او منعها او تقييدها .

٢ ــ مراقبة الصحف ، والمجلات ، والنشرات ، والكتب ، وجميع المطبوعات الاخرى ، او تقييد نشرها ، وتعطيل الصحف ، والمجلات ، والنشرات ــ ولو كانت لسان حزب ــ التي تثير الراي العام ، او تدعو الى الثورة ، او لنشر ما يخالف مبادىء

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٤١٠١ الصادر بتاريخ ١١ ايلول ١٩٥٦ م والمبعدون هم :
المحامون : قاسم المفتي وفخري الفخري وغربي الحاج احمد . والقصابون : عبد الرحمن القصاب ونايف سعيد الحيو وغانم داود . وتجار الاغنام : محمود قصاب باشي وحامد قصاب باشي وسالم الشيخ علي ومحمود صفو العلي ، والاستاذ عبد الغني الملاح ممثل الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل . وقد اختفى المحامي غربي الحاج حسين ولم يسلم نفسه للسلطة .

واسس نظام الحكم الديمقراطي في العراق ، او اثارة او توليد البغضاء بين السكان ، وغلق اية مطبعة ، وضبط الكتب ، وسائر المطبوعات ، والنشرات ، والتصاوير ، والرموز التي من شأنها تهييج الخواطر ، او اثارة الفتن او الاخلال بالامن العام سواء اكانت معدة للنشر او للبيع او التوزيع او العرض على الانظار ام لم تكن .

٣ ـ منع اي اجتماع يخشى منه الاخلال بالسلام او الامن او السكينة، وتفريقه بالقوة عند المقاومة . وغلق اي ناد ، او اية جمعية ، او نقابة ، او حزب ، وسحب اجازته بصورة دائمة او موقتة عندما يسلك مسلكا يدل على مقاومته الاوامر القانونية، او احداثه شغبا بين السكان ، او عندما يخشى منه الاخلال بالامن او السكينة العامة.

٤ ـ سحب الرخص بحيازة السلاح وحمله ، والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها والعتاد ، والمواد المفرقعة ، والآلات ، والوسائط الصالحة لصنعها ، وضبط المخازن المودعة فيها تلك الاشياء وغلقها .

٥ ـ تعيين اجراءات تتخذ في استعمال جوازات السفر ، والامور الاخرى ، المتعلقة بالدخول الى العراق والخروج منه .

٦ ـ منع الاحتكار ، وعند الحاجة تحديد الاسعار ، واعتبار المحتكرين والمتلاعبين بالاسعار مخلين بالامن العام ، وسوقهم الى المحاكم الخاصة .

٧ ـ اعتقال الاشخاص الذين يعتقد من سلوكهم انهم يخلون بالامن العام ، مهما كانت صفاتهم ، او وظائفهم ، وبحجزهم في اماكن يعينها (١) .

---

(١) لما ألف جميل المدفعي وزارته الرابعة ، بعد مقتل الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ م اراد ان يحد من نشاط المعارضة التي كانت في وجه وزارته فاستصدر مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ م الذي نصت المادة الثالثة منه على ان :

« لمجلس الوزراء ، اذا اقتنع بقيام اي شخص عراقي بدعاية مضرة .. ان يقرر لزوم اقامته في مكان معين او امكنة معينة ... الخ » .

فلما دالت ايام «الوزارة المدفعية الرابعة» دولها ، اجتمعت المحكمة العليا في ١١ ايلول ١٩٣٩ وارتأت: « ان المادة ـ المذكورة ـ خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة بحكم القانون الاساسي بالسلطة القضائية ، فقررت مخالفتها للدستور » .

ولما ألف رشيد عالي الكيلاني وزارته الثالثة في ٣١ اذار ١٩٤٠ م ، استصدرت وزارته « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م وهو المرسوم الذي خولت الفقرة السابعة من المادة الخامسة منه :

« القبض على ... المشتبه باتلافهم او تشويشهم الراي العام وحجزهم في اماكن تعينها الحكومة » .

وقد نفت وزارة المدفعي الرابعة بعض الشخصيات البارزة الى اماكن نائية في شمالي العراق وجنوبيه بحجة انهم قاموا بدعاية مضرة بسلامة الدولة ، وتم اعتقال اكثر من الف شخص بموجب « مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة » وهو المرسوم الذي جمده مجلس الاعيان اكثر من خمس سنوات ثم رفضه في ٢١

المادة الثالثة ــ لمجلس الوزراء ان يخول بناء على اقتراح رئيس الوزراء ــ ببيان ينشر في الجريدة الرسمية ــ استعمال السلطات المخولة لرئيس الوزراء المصرحة في المادة (٢) كلا او قسما لاحد الوزراء .

المادة الرابعة ــ ١ ــ يعاقب كل من يخالف قرارا او امرا او بيانا او اعلانا صادرا بموجب المادتين (٢ و٣) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، او بغرامة لا تزيد على ٥٠٠ دينار ، او بكلتا العقوبتين .

٢ ــ اذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاث سنوات بموجب قانون آخر ، فيجوز تطبيق ذلك القانون في المحكمة المختصة .

المادة الخامسة ــ يعين مجلس الوزراء ، بارادة ملكية تنشر في الجريدةالرسمية، حكام جزاء من الصنف الاول من بين الحكام ، وغيرهم من الاشخاص العسكريين والمدنيين للنظر في الجرائم المرتكبة ضد الاوامر والاعلانات الصادرة بموجب المادتين (٢ و٣) وتطبيق العقوبات المقررة في المادة الرابعة ولتطبيق المادة (٦) من هذا المرسوم.

المادة السادسة ــ ١ ــ للحاكم ان يطلب تعهدا بحسن السلوك ، او حفظ السلام، لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بكفالة شخصية ، او نقدية لا يتجاوز مقدارها خمسة آلاف دينار ، من الشخص الذي يخشى منه ارتكاب فعل ، او اذاعة امر يؤدي الى الاخلال بسلامة الدولة ، واقلاق الراحة والسكينة العامة ، او توليد او اثارة شعور البغضاء بين طبقات السكان ، ومن الشخص الذي حرّض على ذلك . وله ان يامر بوضع الشخص المذكور تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تتجاوز مدة التعهد .

٢ ــ ان يفتش الاشخاص ، او المنازل ، او المباني ، او وسائط النقل ، على اختلاف انواعها ، لاكتشاف الامور المبينة في المادة الثانية ، وضبط ما يعثر عليه لدى الاشخاص او في المحلات المذكورة من الاشياء الممنوعة ، او الوسائط الصالحةلصنعها.

اذار ١٩٤٦ م بداعي ان حكومات العالم اقلعت عن التدابير الشاذة التي اتخذت ايام الحرب العالمية الثانية الامر الذي يستلزم رفض هذا المرسوم لمخالفته لاحكام الدستور .

ولما الف نوري السعيد وزارته الثالثة عشرة في ١٧ كانون الاول من عام ١٩٥٥ حدث اضراب في مدينة الموصل قام به القصابون احتجاجا على رفع رسوم الذبحية على الاغنام واذا بهذه الوزارة تستصدر مرسوما للطوارىء تنص الفقرة السابعة من مادته الثانية على :

« اعتقال الاشخاص الذين يعتقد من سلوكهم انهم يخلون بالامن العام مهما كانت صفاتهم أو وظائفهم وحجزهم في أماكن يعينها الموظف المختص » .

اي ان سلطة حجر الاشخاص في اماكن تعينها لهم السلطة الاجرائية التي قررت المحكمة العليا عدم شرعيتها ورفض مجلس الاعيان اقرار ممارستها ، عادت الى الظهور يوم لم تكن هنالك حرب عالمية ولا ظروف خاصة تستلزم اتخاذ التدابير الشاذة غير الدستورية . ولما لفت وزيران من وزراء نوري السعيد ، هما وزير العدلية عبد الجبار التكرلي ووزير الشؤون الاجتماعية عبد الرسول الخالصي نظر رئيسهم الى مخالفة هذا النص للقانون الاساسي ، رد عليهم نوري السعيد ان هذا ما تقدم به وزير عدلية علي جودة السيد حسين جميل ، ولا يمكن لحسين جميل ان يتقدم بلائحة قانونية تخالف موادها احكام الدستور وهو الذي كان يدعو دوما الى صيانة الحريات الدستورية .

٣ ــ لا يشترط في ورقة التكليف بالحضور التي يصدرها الحاكم الى الشخص المذكور في الفقرة الاولى من هذه المادة ، ان تكون منظمة بالصور المبينة في المادة (٧٩) من اصول المحاكمات الجزائية .

المادة السابعة ــ أ ــ تنظر المحكمة الخاصة ــ المبينة في المادة الثامنة ــ تمييزا في الاحكام والقرارات الصادرة من حكام الجزاء ، وفقا للمواد السابقة ويكون قرارها قطعيا .

ب ــ يقدم استدعاء التمييز خلال ٤٥ يوما من تاريخ صدور الحكم .

المادة الثامنة ــ ١ ــ تؤسس في المنطقة ، او المناطق التي يطبق فيها هذا المرسوم، محكمة ، او محاكم خاصة لمحاكمة الاشخاص المتهمين بارتكابهم جرائم ضد نظام الحكم ، او ضد سلامة الدولة الخارجية او الداخلية ، او سلامة مواصلاتها او موانيها او اموالها ، وسائر املاكها ، او اية جريمة اخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨م وقانون تعديله رقم ١١ لسنة ١٩٤٨م ومرسوم تعديله رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤م وسائر الجرائم التي تخل بالامن العام.

٢ ــ يحال المتهمون بارتكاب هذه الجرائم الى المحكمة الخاصة ، بطلب من رئيس الوزراء ، او الوزير المخول استعمال صلاحيته ، بمقتضى المادة الثالثة من هذا المرسوم .

المادة التاسعة ــ ١ ــ تتألف المحكمة الخاصة من خمسة حكام يعينون بقرار من مجلس الوزراء ، وارادة ملكية ، على ان يكون من بينهم حاكمان من الصنف الاول من حكام المحاكم المدنية يرشحهما وزير العدلية . ويعين الآخرون من العسكريين والمدنيين الذين يرتأي مجلس الوزراء انهم اهل لذلك . ويعين مجلس الوزراء من بين الخمسة رئيسا للمحكمة ، ونائبا للرئيس .

٢ ــ يجوز تعيين حكام اضافيين من الاصناف المذكورة في الفقرة السابقة بقرار من مجلس الوزراء ، وارادة ملكية ، ليحلوا محل من يغيب من صنفهم من حكام المحكمة .

٣ ــ يجوز ان تتشكل المحكمة الخاصة من ثلاثة حكام فقط ، اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بغير الاعدام ، وغير الاشغال الشاقة المؤبدة ، على ان يكون من بين حكام المحكمة حاكم مدني واحد على الاقل ، وان يكون في ضمنهم الرئيس او نائبه .

المادة العاشرة ــ ١ ــ تؤلف محكمة تمييز تسمى محكمة التمييز الخاصة، برئاسة احد حكام محكمة التمييز ، وعضوية حاكمين منها ، او من كبار الحكام ، واثنين من كبار الضباط او الموظفين المدنيين ، على ان يكونا أعلى في الرتبة من الضباط او الموظفين المدنيين اعضاء المحكمة الخاصة .

٢ ــ تميز الاحكام الصادرة من المحكمة الخاصة لدى محكمة التمييز الخاصة خلال عشرة ايام من تاريخ صدور قرار المحكمة .

المادة الحادية عشرة ــ ١ ــ يعين وزير العدلية مدعين عامين ، وحكام تحقيق ، للمحكمة الخاصة ، وعند عدم تعيينه ذلك فتجري المحاكمة والبت فيها وفق الاصول المطبقة في المحاكمات امام المحاكم الكبرى بما في ذلك طلبات الادعاء الشخصي .

المادة الثانية عشرة ــ ١ ــ ترسل المحكمة الخاصة الاحكام الصادرة عنها بالاعدام الى محكمة التمييز الخاصة فور صدورها منها للنظر فيها .

٢ ــ لا تنفذ احكام الاعدام التي تصدقها محكمة التمييز الخاصة ، الا بعد تصديق الملك .

المادة الثالثة عشرة ــ ١ ــ يعتبر الشخص المعتقل بموجب الفقرة (٧) من المادة الثانية من هذا المرسوم موقوفا قانونا .

٢ ــ تحكم المحكمة الخاصة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥ و ٧ و ٨ و ١١ من الباب الثاني عشر وفي المادتين ٨٠ و ٨٢ من قانون العقوبات البغدادي بالاعدام ، او بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ، او بالحبس مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة .

ــ ٣ ــ تعدل المادة ٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، باضافة عبارة (والطرق او المواصلات الاخرى وسدود الري الكبرى) بعد عبارة (السكك الحديدية او الجسور) .

المادة الرابعة عشرة ــ يشمل هذا المرسوم الاشخاص الذين يكونون خارج المنطقة المعلنة فيها حالة الطوارىء ، اذا ظهر للمحكمة انهم اشتركوا في الجرائم المرتكبة في تلك المنطقة .

المادة الخامسة عشرة ــ يجوز ان يقصر شمول هذا المرسوم على بعض الجرائم المنصوص عليها في المادة الثامنة منه بقرار من مجلس الوزراء .

المادة السادسة عشرة ــ ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدور الارادة الملكية بتنفيذه .

المادة السابعة عشرة ــ على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٧٦ هـ المصادف لليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٥٦م (١) .

فيصل

احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء ، عبد الامير علاوي وزير الصحة، نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزيري الدفاع والخارجية .

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » العدد ٣٨٦٣ الصادر بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٥٦ م .

علي الشرقي وزير بلا وزارة ، سعيد قزاز وزير الداخلية ، ضياء جعفـر وزير الاعمار ، نديم الباجه جي وزير الاقتصاد .

رشدي الجلبي وزير الزراعة ، خليل كنه وزير المالية ووكيل وزير المعـارف ، صالح صائب الجبوري وزير المواصلات والاشغال .

عبد الجبـار التكرلي وزير العدليـة ، عبـد الرسول الخالصي وزير الشؤون الاجتماعية .

الاردن يستنجد بالعراق

نشرنا في المجلد السابع من هذا الكتاب ، نص معاهدة الاخوة والتحالف التـي عقدت بين العراق والاردن في اليوم الرابع عشر من شهر نيسان ١٩٤٧م ، وقـد نصت المادة الخامسة من هذه المعاهدة على انه :

« وفي حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، مـن جانب دولة ثالثة ... وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق المادة الرابعة ، فعلى الفريقين ان يتشاوروا في ماهية التدابير لرد ودفع ذلك الاعتداء » .

وكان الاردن يتعرض الى اعتداءات يهودية متتالية ، بتحريض مـن السياسة الانكلو ــ امريكية ، لحمله على مصالحة اليهود ، والاعتراف بواقع دولتهم ، ولما كان هذا القطر العربي المجاور لا يستطيع ان ينفرد في سياسته الدفاعية ، قرر الاستفادة من معاهدة الاخوة والتحالف القائمة بينه وبين العراق ، فاوفد بعثة عسكريـة الـى العراق برئاسة امير اللواء الركن علي ابو نوار رئيس اركان حرب الجيش الاردني وصلت الى بغداد في ١٢ حزيران ١٩٥٦م ، واجرت اتصالات ومحادثات عسكرية مع السلطات المسؤولة في العراق ، ثم سافرت الى عمان في ١٨ من هـذا الشهر ، وصدر البيـان المشترك الآتي :

بيان مشترك :

« زار وفد عسكري من المملكة الاردنية الهاشمية برئاسة اللواء الركن علي ابـو نوار رئيس اركان الجيش العربي الاردني يوم ١٩٥٦/٦/١٢م ، وعقد عدة اجتماعات مع وفد عسكري عراقي برئاسة اللواء الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي . وقد عرضت وجهات النظر في الموقف العسكري القائم في الاردن تجاه الخطر الاسرائيلي ، كما تم الرجوع الى معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين المملكتين سنـة ١٩٤٧م . وقد توصل الوفدان الى عدة مقررات عسكرية تنفيذية من شانها ان تثبت التعاون العسكري المستمر الفعال للدفاع المشترك عن المملكة الاردنية الهاشمية ، في حالة حدوث اعتداء اسرائيلي ، كما تعزز الروابط الاخوية والثقافية العسكريـة بين الجيشين » (١) .

بغداد في ١٨ حزيران ١٩٥٦م

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٤٠٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٦ م .

الملك حسين في الحبانية :

وتقول نشرة لـ « مديرية التوجيه والاذاعة العامة في العراق » الا ان الاردن لم يقم بتنفيذ بند واحد مما تم الاتفاق عليه ، ومع ذلك فقد طلبت المساعدات المالية والعسكرية من العراق . ومع ذلك فان الحكومة العراقية لم تياس بل اخذت على عاتقها تنفيذ ما اتفقت عليه مع الاردن ، لانها تؤمن مخلصة بان الشر الذي يصيب الاردن لا سمح الله انما يصيب كيان الامة العربية جميعا » (١) .

وطار الملك حسين الى القاعدة العسكرية العراقية في « الحبانية » ، فاجتمع بالملك فيصل اجتماعا قصيرا صدر على اثره هذا البيان :

« عقد في يوم الجمعة الموافق ١٤ ايلول ١٩٥٦م اجتماع في قاعدة الحبانية العراقية بين حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ، وحضرة صاحب الجلالة الملك حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، وحضره من الجانب العراقي فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، وامير اللواء الركن رفيق عارف رئيس اركان الجيش ، ومن الجانب الاردني معالي السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، والزعيم الركن صادق الشرع ، والعقيد عكاش الدين ، وقد جرى البحث في جو اخوي حول خطورة الموقف الناتج من التهديد والاستفزاز الصهيوني ، واستعرض المجتمعون حوادث الاعتداءات الاخيرة على الجبهة الاردنية ، وما يجب اتخاذه من تدابير سريعة وفقا لمعاهدة الاخوة والصداقة المعقودة بين البلدين » .

١٦ ايلول ١٩٥٦م

وما لبث أن سافر وفد عسكري عراقي الى عمان في ١٦ ايلول لتقرير الخطة ، وتعيين القيادة الموحدة ، استعدادا للطوارىء . ثم طار وزير خارجية الاردن الى بغداد في ٢٦ من هذا الشهر لتثبيت مقدار القوات العراقية الواجب تهيئتها لهذه الطوارىء، وصدر البيان المشترك الآتي :

بيان مشترك :

« جرت في بغداد بين ٢٦ ايلول و ١ تشرين الاول ١٩٥٦م ، مداولات ودية وصريحة بين المسؤولين العراقيين ، ومعالي وزير خارجية الاردن ، تبودلت خلالها وجهات النظر بين الطرفين حول مساعدة العراق العسكرية للاردن ، فاكدت الحكومة العراقية ما سبق ان اعربت عنه من عزمها الدفاع عن الاردن ، بموجب معاهدة الاخوة والتحالف العراقية ــ الاردنية التي ضمنت بنودها ذلك ، وان المباحثات الفنية جارية الآن في الاردن بشأن ذلك من قبل ممثلي الحكومتين العسكريين ، وقد اعرب معالي وزير

---

(١) رسالة العراق في خدمة العرب ص ٢١ .

الخارجية الاردنية عن استعداد حكومته لتسهيل قيام العراق بالتزاماته تلك » (١) .
وقبل ان يقع الاعتداء الثلاثي على مصر في آخر يوم من تشرين الاول ١٩٥٦م ، اتخذ مجلس الوزراء الاردني هذا القرار :

قرار اردني :

« وصل الى علم الحكومة الاردنية ان اسرائيل تقوم باستعدادات عسكرية كبيرة للقيام بهجوم واسع على الاردن ، ولهذا يقرر مجلس الوزراء ، استنادا الى المعاهدة الاردنية ــ العراقية ، ان يطلب الى الحكومة العراقية تقديم المساعدات العسكرية لمساندة القوات العسكرية الاردنية ، لدرء اخطار الاعتداء الاسرائيلي ، على ان تتكون القوات التي تأتي الى الاردن للاشتراك في الدفاع من فرقة مشاة بكامل اسنادها ، مع كتيبة مدفعية متوسطة ، وعنصر طيران كحد ادنى ، وعلى ان تكون تلك القوات تحت امرة القيادة العامة الاردنية وهيئة الاركان المشتركة بمجرد دخولها الاردن ، وعلى أن تستكمل الترتيبات لهذه العملية وان تدخل تلك القوات الاردن بمجرد طلب الحكومة الاردنية » .

١٥/١٠/١٩٥٦م

ولما تبلغت الحكومة العراقية بهذا القرار ، ارسلت وفدا الى عمان اجرى محادثات مستعجلة مع الجانب الاردني ، وصدر هذا البيان المشترك :

« بناء على تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الاردنية ، واستكمالا للمباحثات التي جرت في بغداد بين معالي وزير الخارجية الاردنية ، والجهات العراقية المسؤولة ، واستنادا الى معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين البلدين الشقيقين : الاردن والعراق، حضر الى عمان وفد عراقي مؤلف من فخامة السيد جميل المدفعي، واصحاب المعالي السيد احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء ، والسيد عبدالله بكر رئيس الديوان الملكي العراقي ، واللواء الركن رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي ، ومعالي اللواء الركن بهاء الدين نوري سفير العراق في الاردن .

« وقد عقد في الديوان الملكي الهاشمي عدة اجتماعات بحضور حضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، وصاحب السمو الملكي الامير عبد الاله ولي عهد المملكة العراقية ، حضرها عن الجانب العراقي اعضاء الوفد المشار اليهم آنفا ، وعن الجانب الاردني دولة رئيس الوزراء السيد ابراهيم هاشم ، واصحاب المعالي الوزراء ، ورئيس الديوان الملكي السيد بهجت التلهوني ، واللواء الركن علي ابو نوار رئيس اركان حرب الجيش الاردني وقد جرى البحث في جو تسوده روح الاخوة والتفاهم ، وتبودلت وجهات النظر بما يتعلق بالتعاون بين البلدين الشقيقين وكان الاتفاق تاما بين الجانبين » اهـ .

١٧/١٠/١٩٥٦م

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٧٥٧ المؤرخ ٥ تشرين الاول ١٩٥٦ م .

قرار ثان لمجلس الوزراء الاردني :

لم تكد القوات الاسرائيلية تهاجم الاراضي المصرية ، حتى اتخذ مجلس الوزراء الاردني هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب معالي وزير الخارجية العراقية رقم ع/٤٥٩٥/١٣ والمؤرخ في ١٩٥٦/١١/١م ، المتضمن موافقة مجلس الوزراء العراقي على تقديم المساعدة العسكرية الى المملكة الاردنية الهاشمية ، حالما يقع طلب من جانب الاردن بهذا الشأن ، وعلى الملحق المرفق به حول تفاصيل القيادة وتنظيمها ، وبالنظر للاوضاع التي تسود الحدود الاردنية ـ الاسرائيلية ، والتحرشات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية على الحدود الاردنية ، وبالنظر لما اوضحه رئيس اركان الجيش العربي من خطورة الموقف على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية ، خصوصا بعد ان غزت القوات البريطانية ، والفرنسية ، الاراضي المصرية من الجو والبحر ، ولاحتمال قيام القوات الاسرائيلية بعدوان مركز على الاراضي الاردنية ، وبعد الاطلاع على راي رئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني ، وتنفيذا لمعاهدة الاخوة والتحالف المعقود بين المملكة الاردنية الهاشمية ، والمملكة العراقية عام ١٩٤٧م ، فان مجلس الوزراء يقرر دعوة قوات عراقية الى دخول المملكة الاردنية الهاشمية للمساهمة الفعالة فورا في الدفاع عن ارض الوطن ، على ان تكون تفاصيل القيادة وتنظيمها ضمن الاسس المبينة في الملحق بكتاب معالي وزير الخارجية العراقية رقم ع/٤٥٩٥/١٣ المشار اليه ، ورفع هذا القرار الى السدة الملكية ليقترن بالتصديق السامي » اهـ .

١٩٥٦/١١/٢ م

دخول القوات العراقية :

وكانت القوات العراقية المهياة لهذا الغرض ترابط في « H 3 » فانتقلت الى الحدود العراقية ـ الاردنية ، فلما قرر مجلس الوزراء طلب دخولها الاردن لبت الطلب ، ودخلت الاراضي الاردنية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٥٦م .

« واقترح العراق ان يمتد التعاون العراقي ـ الاردني ليشمل سورية الشقيقة، فاجاب الاردن بعدم وجود ضرورة لذلك » .

وشاع في الاوساط العربية ان العراق يتآمر على سورية ليخلق عرشا للامير عبدالاله فاسرع مجلس الوزراء الاردني الى اتخاذ هذا القرار :

« بالنسبة الى ما ورد في مذكرة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، الموجهة بواسطة سفارتها في بغداد ، الى الحكومة العراقية تحت رقم ٨٩٧/٧/٤ تاريخ ١١/٢٦/ ١٩٥٦م وبسبب الظروف الهامة التي طرات بعد دخول القوات العراقية الى الاراضي الاردنية ، ولما كانت الازمة الدولية قد انفجرت ، قرر مجلس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية ان يطلب الى الحكومة العراقية سحب جميع قواتها من الاراضي

الاردنية باسرع ما يمكن ، ورفع هذا القرار الى السدة الملكية ليقترن بالتصديق الملكي السامي » .

٢/١٢/١٩٥٦م

وقد سحبت الحكومة العراقية قواتها من الاردن فورا واصدرت هذا البيان :

تسلمت في صباح هذا اليوم وزارة الخارجية ، مذكرة من وزارة الخارجية الاردنية الهاشمية ، تتضمن قرار مجلس الوزراء الاردني ، المقترن بموافقة صاحب الجلالة الملك حسين ، يطلب سحب القوات العراقية المرابطة في الاردن ، بالنظر لزوال الازمة التي استدعت دخول القوات المذكورة . وقد اجتمع مجلس الوزراء هذا اليوم، واستمع الى ايضاحات فخامة رئيس الوزراء المتضمنة : ان القطعات العراقية كانت قد ارسلت الى المملكة الاردنية الهاشمية بناء على قرار مجلس الوزراء الاردني،وموافقة صاحب الجلالة الملك حسين . والآن وقد طلبت الحكومة الاردنية الهاشمية سحب القوات العراقية لزوال الازمة ، فان العراق سيستجيب لهذا الطلب ، وعليه قرر مجلس الوزراء ، بناء على هذه الايضاحات ، سحب القوات العراقية الى العراق، وقد اقترن هذا القرار بموافقة صاحب الجلالة الملك المعظم (١) .

خليل ابراهيم

بغداد ٨ كانون الاول ١٩٥٦م و. مدير التوجيه والاذاعة العام

وقد اظهرت الحوادث فيما بعد ان « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » لم تكن ـ مع الاسف ـ مخلصة في نياتها عندما سمحت لقواتها بالدخول الى الاردن ، وانها كانت تتآمر مع بعض العناصر السورية على التطويح بالكيان السوري ، تحت ستار النجدة للاردن ، وحيث اننا فصلنا ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب ، فقد اكتفينا الآن بهذه الاشارة وعلى القارىء ان يتتبع الموضوع في الصفحات الآتية بعنوان « قصة التآمر على سورية » .

اسفار الملك فيصل

١ ـ غادر الملك فيصل الثاني بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٥٥م قاصدا بيروت بطريق الجو ، تصحبه خالاته وعماته الاميرات . وكان خاله وولي عهده الامير عبد الاله قد سبقه اليها في التاسع عشر من هذا الشهر . ومن بيروت استقل الجميع اليخت الملكي « عاليه » الى تركية في زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام ، يرد الملك بها الزيارة الى رئيس الجمهورية التركية السيد جلال بايار ، الذي كان قد زار بغداد من قبل ، وقد بلغ اليخت مياه البوسفور في ٢٦ حزيران ، فاستقبل فيها استقبالا رسميا فخما ، وبعد ان مكث في المياه المذكورة نحوا من شهر، توجه الى فرنسة في ٢٠ آب ، وفي ١٢ ايلول بلغ لندن ، وفي ١٤ تشرين الاول عاد الملك

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٨٢٢ الصادر بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٥٦ م .

الى بغداد . وكان الامير زيد سفير العراق في لندن قد استدعي الى بغداد ليتولى نيابة الملك ، فلما عاد الملك الى عاصمة ملكه ، رجع الامير الى لندن .

٢ ــ وفي يوم ١٥ مايس من عام ١٩٥٦م سافر الملك ، وولي عهده ، ونائب رئيس وزرائه احمد مختار بابان ، ورئيس ديوانه عبدالله بكر ، ورئيس تشريفاتـه تحسين قدري ، ومدير الآثار القديمة العام الدكتور ناجي الاصيل ، قاصدين اسبانية في زيارة رسمية تستغرق خمسة ايام ، فتألفت هيئة نيابة قوامها : رئيس مجلس الاعيان جميل المدفعي ، ورئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ، والعين توفيق السويدي. وقد استقبل الملك في « مدريد » استقبالا رسميا فخما ، ثم زار غرناطة ، واشبيلية، ومدنا عربية قديمة اخرى . وتلقى وهو في « مدريد » دعوة من ملك مراكش لزيارة الرباط فقبل الدعوة ، وقصد العاصمة المراكشية في السابع والعشرين من ايار ثم توجه الى باريس وروما ، وعاد الى بغداد في ٣١ من هذا الشهر .

٣ ــ وفي يوم ١٢ تموز ١٩٥٦م ، توجه الملك الى عمان ، فلبث فيها ثلاثة ايـام ، ثم تابع السفر الى العاصمة البريطانية في زيارة تستغرق اربعة ايام ، فبلغها في السادس عشر من هذا الشهر ، واستقبل فيها على جاري العادة بالاكبار والاجلال . وبعـد ان مكث في لندن زهاء الشهر عاد الى بغداد في الثاني والعشرين من آب ١٩٥٦م ، وكـان جلالته قد استدعى الامير زيد سفير العراق في لندن ليكون نائبا عنه في هذه السفرة ؛ والى حين وصول الامير الى بغداد ، قامت هيئة نيابة من : نائب رئيس مجلس الاعيان عبد الهادي الجلبي ، ورئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ، والعين علي جـودة الايوبي .

٤ ــ اما سفرة الملك الى اوروبا في عام ١٩٥٧م ــ وقد كانت له سفرة في كل عام ــ فقد ذكرنا اخبارها اثناء البحث عن « الوزارة الايوبية الثالثة » التي تألفت فـي ٢٠ حزيران ١٩٥٧م واستقالت في ١٦ تشرين الثاني من هذه السنة .

مجلس الامة في اجتماعه الثالث

حل يوم السبت الموافق اول كانون الاول من عام ١٩٥٦م ، فوجب دعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورته الانتخابية الخامسة عشرة في اليوم المذكور ، فاجتمع مجلسا الاعيان والنواب في جلسة مشتركة افتتحها الملـك فيصل الثاني بحسب المراسيم السنوية المعتادة ، وبعد ان القى « خطاب العرش » الـذي تضمن انجازات الوزارة في بحر السنة المنصرمة ، وما تنوي تشريعه والقيام به فـي السنة المقبلة ، افترق المجلسان فانتخب الاعيان جميلا المدفعي رئيسا لمجلسهـم ، وانتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيسا لهم ثم صدرت الارادة الملكية بتعطيل المجلس شهرا واحدا اعتبارا من ٢ كانون الاول ١٩٥٦م، فلما انتهت هذه المدة استانف المجلس اجتماعاته لغاية يوم الاحد ٣٠ حزيران ١٩٥٧م ، وقد بلغ عدد جلسات مجلس النواب في هذا الاجتماع (٢١) جلسة ، وبلغ عدد جلسات مجلس الاعيان (١٢) جلسة ، وفيما يلي نص خطاب العرش :

خطاب العرش

بسم الله تعالى وعونه افتتح مجلس الامة ، مرحبا بكم ، راجيا منه تعالى ان يقرن آراءكم بالسداد ، واعمالكم بالتوفيق .

ايها السادة : ان الاحداث المؤسفة المحزنة التي وقعت في مصر الشقيقة اعتداء على سيادتها ، والتي هددت سلامة جميع الاقطار العربية الاخرى ، قد استفزت العراق الى الوقوف بجانب مصر للدفاع عن استقلالها وسيادتها ، واوحت اليه بضرورة التعاون مع سائر الدول العربية والاسلامية لرد العدوان ، وتأمين انسحاب الجيوش المعتدية من الاراضي التي احتلتها ، ولا يزال العراق مستمرا على سياسته التقليدية بشأن فلسطين ، وقد اوضح تلك السياسة بكل صراحة في مذكرة رسمية بلغت بها الدول العربية وغيرها من الدول الحريصة على السلام . وقد اشرك العراق جيشه فعلا مع جيوش الشقيقات العربيات لارساله الى الاردن للدفاع عن الكيان العربي، بعد ان تم الاتفاق مع الحكومة الاردنية على تأسيس قيادة اردنية ـ عراقية مشتركة، وقد اضطرت الحكومة محافظة على مؤخرة جيشها الى اعلان الادارة العرفية في البلاد. وقد قام العراق في اجتماع طهران مع الدول الاسلامية الثلاث : ايران ، وباكستان ، وتركيا ، بجهود صادقة لمجابهة الازمة القائمة في الشرق الاوسط ، وقد كان لتلك الجهود الاثر في ايقاف العدوان عند حده ضد مصر الشقيقة . ويسعى العراق الى حصر اجتماعه مع الدول الاسلامية الثلاث المذكورة ، لمواصلة الجهود في سبيل المحافظة على السلام في منطقة الشرق الاوسط ، وصيانة الدول العربية والاسلامية وسيادتها . وقد اغتنمت الحكومة فرصة قيام فخامة رئيس جمهورية باكستان بزيارته الخاصة الاخيرة الى بغداد ، فعقدت عدة اجتماعات حضرها رؤساء وزراء باكستان ، وتركيا ، والعراق ، ووزير خارجية ايران ، انتهت ببيان مشترك يمثل استمرار هذه الدول في سياستها الرامية الى الدفاع عن حقوق دول هذه المنطقة وشعوبها . وقد اشترك العراق في مؤتمر رؤساء الدول العربية الذي عقد في بيروت اخيرا ، والذي توصل فيه المجتمعون الى قرارات تستوجب الحمد والثناء ، لما تدل عليه من اجتماع الكلمة ، والحرص على دعم الكيان العربي ، ومما يبعث على الارتياح ان قرارات مؤتمر رؤساء الدول العربية الآنف الذكر قد جاءت منسجمة كل الانسجام من حيث القصد والغاية مع مقررات مؤتمر طهران . ان سياسة العراق تجاه الدول والشعوب العربية كانت ولا تزال تقوم على اسس متينة من الاخوة والتضامن والتعاون ، وتستند الى ميثاق الجامعة العربية ، وميثاق الضمان الجماعي العربي ، وتستهدف اعلاء شأن العرب، ومحافظة حقوقهم اينما كانوا .

اما سياسة العراق تجاه الدول الاخرى ، فهي تقوم على اساس المحافظة على السلام والدفاع عنه ، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك بالتعاون مع الدول الصديقة المحبة للسلام ، وبالعمل على تنفيذ واحترام بنود ميثاق الامم المتحدة ومقرراتها . وقد بذلت الحكومة جهودا في تعزيز الجيش ، وزيادة كفايته وتدريبه ، وتزويده بما يلزم من الاسلحة والمعدات الحديثة . والحكومة باذلة جهودها في عمران

البلاد حسب الخطة المرسومة في منهج مجلس الاعمار الذي اقره مجلسكم العالي،ومن ضمنه توفير المساكن لخطة شاملة لصغار الموظفين والعمال وغيرهم ، تطمينا لسكناهم، وعنيت بترفيه الموظفين والمستخدمين بزيادة رواتبهم ، وسعت الى الترفيه عن العمال باصدار التشريعات الضامنة لذلك ، واعتنت بتامين مواد الاعاشة الضرورية لافراد الشعب . وقد وجهت الحكومة عنايتها الى رفع مستوى رجال الامن ثقافيا واداريا بشتى الطرق ، وستقدم الى مجلسكم العالي لوائح قانونية تهدف الى النهوض بالمستوى الاجتماعي والثقافي ، والصحي ، في القرى والارياف .

وقد استرعت نظر الحكومة اهمية الدعاية واثرها الفعال في الداخل والخارج ، فرات ضرورة تأسيس وزارة للارشاد والانباء ، تبنى على اسس عصرية مفيدة ، كما استرعى نظرها امر البلديات والاسكان العام ، فقررت تأسيس وزارة الاسكان والشؤون البلدية ، تعمل لتوفير الراحة في السكنى ، وتنظيم البلديات وادارتها، وفقا لمقتضيات العصر . وسترفع الحكومة الى مجلسكم العالي اللوائح القانونية لذلك . واولت الحكومة عنايتها بالشؤون الزراعية وامور الفلاحين ، فوزعت على عدد كبير منهم مئات الوف الدونمات من الاراضي لاستثمارها ، خاصة بهم ، ولم تزل مستمرة على ذلك .

والحكومة ضاعفت اهتمامها برفع مستوى سائر دوائرها علميا ، واداريا ، واجتماعيا ، وتنسيق جهازها ، وتصحيحه ، استتبابا للعدالة ، وحسن سير الاعمال فيها بامانة . كما انها عازمة على مضاعفة اهتمامها بما عهد اليها من نشر العدل والعلم بين الناس ، وتثقيفهم والعناية بصحتهم . والله تعالى أسال ان يوفقنا جميعا لخدمة الامة والوطن بصدق واخلاص ، وان يمن على العالم باستتباب السلام فيه .

ميثاق بغداد في تركية

تقرر عقد اجتماع في « انقرة » لرؤساء وزارات الدول الاسلامية في « ميثاق بغداد » وهي العراق ، وتركية ، وايران ، وباكستان ، فطار نوري السعيد الى تركية في ١٧ كانون الثاني ومعه وزير خارجيته برهان الدين باش اعيان، فتولى وزير المواصلات صالح صائب الجبوري وزارة الدفاع وكالة عن نوري السعيد ، وتولى نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان وزارة الخارجية نيابة عن السيد برهان الدين، وبعد ان حضرا الاجتماع المذكور ، عادا الى بغداد في ٢١ من هذا الشهر ، وقد صدر في بغداد وانقره بيان مشترك عن اجتماع رؤساء وزارات الدول الاسلامية في انقرة وهذا نصه :

بيان مشترك

اجتمع رؤساء وزارات الدول الاسلامية الاربع في ميثاق بغداد في انقرة في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٧م بحضور صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية، وصاحب السمو الملكي ولي عهد العراق . كما حضر الاجتماع وزراء خارجية ايران ،

والعراق ، وتركيا ، وقد بحث المؤتمر الموقف الدولي ، ولا سيما التطورات الحاصلة في الشرق الاوسط منذ اجتماعهم الاخير في بغداد في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ . وقد لاحظوا بارتياح انسحاب القوات البريطانية والفرنسية التام من الاراضي المصرية، مراعاة لقرارات الامم المتحدة ، واستجابة لتوصيات مؤتمر دول ميثاق بغداد الاربع في طهران التي سبقت تلك القرارات . كما رحبوا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي تدعو فيه اسرائيل مرة اخرى لسحب جميع قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة. وهم يشعرون بان المحافظة على السلام في هذه المنطقة يجب ان تكون مسؤوليته دائمة للامم المتحدة . وقد دعوا كذلك الى ايجاد تسوية عاجلة للمشكلة الفلسطينية عن طريق الامم المتحدة ، التي عليها ان تأخذ بنظر الاعتبار حقوق العرب المشروعة . واعرب المؤتمر عن امله بأن تكون حرية الملاحة في قناة السويس مكفولة طبقا لاتفاق سنة ١٨٨٨ وبدون المساس بسيادة مصر . هذا ويجب ان يستبعد موضوع القناة عن السياسة القومية لاية دولة . واعتبروا بعض التصريحات الصادرة عن جهات معينة حول مسالة قناة السويس انما يقصد بها احداث البلبلة ووضع العراقيل في سبيل الوصول الى تسوية لهذه المشكلة . وبعد دراسة الموقف في منطقة الشرق الاوسط بوجه عام، منذ اجتماع المؤتمر السابق ، توصلت الدول المجتمعة الاربع الى النتيجة التالية وهي : ـ ان النشاط الهدام مستمر بدون هوادة ، وهو يستهدف تقويض دعائم النظام والوضع القائم في هذه المنطقة ، وقد اتفقت الدول الاربع على اتخاذ خطوات حازمة لمجابهة تحدي هذه الدعاية الهدامة المغرضة . وقد لاحظ المجتمعون بارتياح ان مشروع الرئيس ايزنهاور للشرق الاوسط يقوم على اساس ادراك مدى الخطر الذي يتركه العدوان والتخريب الشيوعي في دول الشرق الاوسط ، وانهم يؤيدون تأييدا تاما الاجراءات التي انطوى عليها هذا المشروع في شكله الحاضر ، باعتباره يهدف الى حفظ السلم ، ويؤمن الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه المنطقة . وانهم ينظرون بارتياح الى ان هذا المشروع لا يستهدف ايجاد مناطق نفوذ ، كما لا يستهدف استعباد شعوب الشرق الاوسط . وهم يؤكدون مرة اخرى بهذه المناسبة اهمية ميثاق بغداد وفائدته لمصالح المنطقة باسرها ، وللسلم العالمي اجمع ، وقد استهجن المجتمعون تخريب انابيب النفط في سوريا مما اضر باقتصاديات الدول ذات العلاقة واوجد بالتالي مصاعب ومتاعب كبيرة . وحثوا على التعجيل باصلاح الانابيب . وقد ابدوا اسفهم لتاخر اصلاحها حتى الآن اهـ (١) .

امريكا تحل محل بريطانيا

فقدت بريطانية مركزها العظيم في الشرق الاوسط ، نتيجة لتواطئها معاسرائيل، وفرنسة ، في غزو مصر ، وحدث « فراغ » في المنطقة ، فرات امريكا ان تملأه فتحل محل بريطانية فيها ، قبل ان يحتل الاتحاد السوفياتي هذه المنزلة فيه ، وهو ما كان يسعى اليه منذ زمن القيصر بطرس الكبير ، وعلى هذا تقدم ايزنهاور رئيس الجمهوريات

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٨٥٠ الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧ م .

المتحدة الامريكية الى الكونغرس الامريكي في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧م، بمشروع يتضمن النقاط الاربع الآتية (١) :

١ ـ ترى امريكا ان استتباب السلام في الشرق الاوسط ، كما هو في اوروبا الغربية وفرموزا ، امر حيوي بالنسبة اليها .

٢ ـ مطالبة الكونغرس باتخاذ قرار بشان استخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة .

٣ ـ ان مثل هذا القرار سيمنع الاتحاد السوفياتي من القيام بأي عمل عدواني في هذه المنطقة .

٤ ـ ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار ، بحيث يمكن حل المشكلات السياسية للمنطقة . اهـ .

وقد اعلنت الجمهورية اللبنانية في الحال ترحيبها بهذا المشروع ، وحذت حذوها المملكة الاردنية الهاشمية ، ومعلوم لدى القارىء ان لبنان والاردن يحادان اسرائيل وتحدهما مصر وسورية ايضا ، ولكنهما تلكأتا في الاعراب عن موقفهما ، اما العراق وهو اهم مناطق الشرق الاوسط ، فانه قرر ايفاد بعثة من ساسته القدامى الى امريكا لمعرفة اهداف هذا المشروع ، وتفاصيله ، وحث الحكومة الامريكية على تنفيذ وعدها الخاص بتموين الفرقة العسكرية العراقية الحديثة بالسلاح والعتاد ، وكان الاعضاء المسلمون في « ميثاق بغداد » قرروا تكليف الامير عبد الاله بالسفر الى واشنطن ، ليوضح آراء الدول الاسلامية حول الموقف ، فصدر البيان الآتي في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧م :

بيان رسمي :

على اثر البيان الذي القاه الرئيس ايزنهاور اخيرا ، الذي اقترح فيه على مجلس الكونغرس تخويله صلاحيات واسعة في سبيل تذليل المشاكل التي تجابهها بلدان منطقة الشرق الاوسط ، ارتأت الحكومة العراقية ان واجب العراق ، باعتباره بلدا من بلدان هذه المنطقة ، يهمه مصلحتها ، يقضي على حكومته ان تبادر اولا الى شرح وجهة النظر العراقية في مشاكل هذه المنطقة للمسؤولين الامريكيين ، (ثانيا) استطلاع مدى الاتجاه الجديد في السياسة الامريكية نحو الشرق الاوسط ، لا سيما من الناحية العملية ، وذلك على ضوء القرار الذي سيتخذه مجلس الكونغرس حول مقترحات الرئيس

---

(١) يقول سفير امريكا في العراق Gallman في كتاب له بعنوان :
Irak under Jeneral Nuri P. 182
ان كثيرين من رجال الاعمال ، وكبار الملاكين ، والساسة ، كانوا يتوافدون عليه بعد انتهاء حرب السويس ويقولون : ان بريطانية قد اقتربت ساعتها في العراق ، بعد هزيمتها في السويس ، وان على امريكا ان تترك سياسة الابتعاد وتتقدم لملء الفراغ في العراق بدلا من بريطانية .

الامريكي . لذلك تقرر سفر وفد عراقي يراسه حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم الى واشنطن لتحقيق الغرضين المذكورين (١) .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

وتألف الوفد المذكور برئاسة الامير عبد الاله ، وعضوية كل من رؤساء الوزراء السابقين : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، وصالح جبر ، ومن نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، واللواء غازي الداغستاني . ولكن جميلا المدفعي اصيب بمرض اقعده عن السفر ، فاختير توفيق السويدي بدلا عنه ، وقد سافر الوفد الىاستانبول في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧م ، وكان الامير عبد الاله قد سبقه بالسفر الى بيروت، وبعد ان اجتمع برئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون ، تابع سفره الى تركية حيث انتظر وصول اعضاء الوفد اليها ، وتوجه منها الجميع الى واشنطن حيث بلغها الوفد في ١٣ منهذا الشهر. وقد طلبالىالدكتور الجمالي ـ وكانيراسالوفد العراقي الى الجمعية العمومية للامم المتحدة آنذاك ـ ان ينضم الى هذا الوفد ، وان يكون المتحدث باسمه في اجتماعه بالمستر دالس وزير خارجية امريكا . وبعد ان لبث الوفد هناك مدة عاد الى العراق في ١١ آذار ١٩٥٧م . وكان الملك سعود ، وكميل شمعون قد سافرا الى واشنطن بعيد سفر عبدالاله للغاية نفسها ، ولتأييد انظمة الحكم القائمة في البلاد العربية الراغبة في الانضواء تحت مبدأ ايزنهاور (٢) .

وقد ضمنا اجتماع خاص بالدكتور الجمالي في لندن يوم ١٧ آب ١٩٧٦ فقال « كان الموضوع الاول الذي طرقناه في اجتماعنا بالمستر دالس ، ضرورة الاسراع بحمل القوات الاسرائيلية بالجلاء عن الاراضي المصرية ـ سيناء ـ ثم تكلم كل من الاعضاء عن قضية فلسطين وضرورة اعتراف امريكا بحقوق العرب المشروعة فيها ، ثم دعوة امريكا للانضمام الى « ميثاق بغداد » كعضو كامل . وقد جرت محادثات خاصة بيني وبين المستر دالس ـ الكلام للجمالي ـ حول تسليح الجيش العراقي ، فأجاب دالس : لم

---

(١) جريدة « الشعب » العدد ٣٥٢٧ الصادر بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧ م .

(٢) وكانت هذه الانظمة او العهود تقودها مجموعات رجعية محافظة من الساسة والملوك والاوتوقراطيين والاقليات الثرية ، وهي التي يطلق عليها جميعها اسم ـ العرب الطيبين ـ والتي يحتم عليها وجودها معارضة اي حافز للاصلاح والوحدة . آهـ .

(ايرسكين تشايلدز في كتابه « الحقيقة من العالم العربي » ص ١٢٨)

« حاشية ثانية »

قال لنا السيد طارق العسكري وزير العراق المفوض في لندن : انه تلقى برقية من بغداد جاء فيها : ان الوفد العراقي ، موضوع البحث ، سيمر بلندن ، ويمكث بضعة ايام فيها قبل ان يواصل سفره الى الولايات المتحدة الامريكية ، وانه (طارق العسكري) ابرق راجيا ان يكون سفر الوفد الى واشنطن مباشرة ، دون ان يمر بالعاصمة البريطانية لئلا تتهم البلدان العربية العراق بممالاة الاعتداء البريطاني على مصر ، ولكن الامير عبد الاله أصر على المرور بلندن ، والاجتماع بالمستر ماكملان ، وانه « الامير » عاتب العسكري عتابا مرا على برقيته ، واتهمه بالتأثر بالدعاية المصرية فكان لمجيء الوفد الى لندن رد فعل عظيم في البلدان العربية ، ولا سيما في مصر ، وهو ما تحاشى الوزير طارق حدوثه يوم أبرق الى بغداد ان لا يمر الوفد بلندن فلم يلتفت الى برقيته .

الاستعجال؟ ارايت اين ذهب السلاح الذي حصلت عليه مصر ؟ فالعبرة ليست بالسلاح بل بالقدرة على استعمال السلاح .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان الملك سعود بادر الامير عبد الاله بزيارة مجاملة قائلا « القادم يزار » فرد الامير الهاشمي الزيارة للعاهل السعودي في قصره ، وكرر دعوة جلالته لزيارة العراق ، وقد كان لتبادل الزيارة بين الامير الهاشمي والملك السعودي اثرها الحسن في زوال بعض عوامل التوتر بين البلدين المتجاورين ، حتى ان الملك سعود امر بالابراق الى « جدّه » لوقف الحملات الاذاعية ضد العراق .

امريكا توفد مفسرا لمشروعها :

ورأى الرئيس الامريكي ان يوفد رسوله الخاص « ريتشاردز » على راس وفد خبير الى بلدان الشرق الاوسط لتوضيح مشروعه ، فاهتبلت الحكومة العراقية هذه الفرصة ، واستدعت الرسول اليها فجاء الى بغداد في ٦ نيسان ١٩٥٧م ، واوضح مشروعه الى المسؤولين فيها ، وقال ان القوات الامريكية لن تتدخل في امر اية دولة من دول الشرق الاوسط الا اذا تعرض ذلك البلد الى الخطر الشيوعي ، وطلب حماية الجيش الامريكي . ولما سئل عما اذا كان في نية امريكا الدخول الى ميثاق بغداداجاب: ان حكومته مستعدة للدخول في اللجنة العسكرية من الميثاق اذا دعيت الى ذلك . وقد غادرت البعثة العراق الى الكويت في يوم ٩ نيسان وصدر البيان المشترك الآتي :

بيان مشترك :

اجتمع معالي السفير « ريتشاردز » الممثل الخاص لصاحب الفخامة رئيس الولايات المتحدة ، الذي قدم بغداد بناء على دعوة الحكومة العراقية ، بفخامة رئيس وزراء ، واعضاء الحكومة العراقية . وقد جرت بينهما خلال اليومين الماضيين محادثات مثمرة تناولت :

١ ــ المقترحات التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للتعاون بين حكومة الولايات المتحدة واقطار الشرق الاوسط لحماية استقلالها الوطني ، وكيانها ، ضد تهديد الشيوعية العالمية .

٢ ــ وقد ابدت تلك المباحثات الاتفاق في وجهات النظر بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية على طبيعة هذا التهديد ، وضرورة التعاون للدفاع عن نفسيهما ضد ذلك ، كما انهما اكدا اتفاق الحكومتين على مقاومة الاعتداء واعمال الهدم من اي مصدر جاءت .

٣ ــ لاحظ معالي السفير ريتشاردز بارتياح ، نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتنمية موارد القطر ، لتحسين رفاهية الشعب العراقي ، تلك الجهود التي تساهم ايضا في مقدرته على المحافظة على استقلاله وحريته .

٤ ـ اكد فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي السفير ريتشاردز ، تمسك حكومتيهما بمبادىء الامم المتحدة لسلامة السلم الدولي والامن .

٥ ـ كما رحب فخامة رئيس الوزراء بقرار حكومة الولايات المتحدة للاشتراك في اللجنة العسكرية لميثاق بغداد اذا دعيت الى ذلك .

٦ ـ تم بحث نواحي النشاط المختلفة لتنمية مقترحات رئيس الولايات المتحدة، واوضح معالي السفير ريتشاردز ان الولايات المتحدة لا تنشد اية قواعد ، ولا ترغب في اقامة اية منطقة نفوذ في هذه البقعة من العالم ، وهي راغبة فقط في مساعدة شعوب الشرق الاوسط للمحافظة على استقلالها ، كما وافق على وجوب تقديم مساعدات عسكرية اضافية معينة الى العراق ، وكذلك وافق على قيام حكومة الولايات المتحدة بتجهيز مساعدات لتعضيد قوات الامن الداخلي العراقية ، ضمن نطاق ميثاق بغداد، وعلى تحسين شبكة المخابرات السلكية واللاسلكية العراقية ، وكذلك ستقدم بعض المعونة لغرض تنمية حاجات العراق المحلية من السكك الحديدية (١) .

وقد استفاد لبنان من المشروع الامريكي المذكور ، عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق ، حيث دعى الرئيس كميل شمعون القوات الامريكية للدخول الى لبنان ، كما دعى الملك حسين القوات البريطانية للدخول الى عمان ، خشية ان تنشب ثورة داخلية في بلاده فتطيح بعرشه ، كما نشبت الثورة في العراق واطاحت بعرش الهاشميين فيه .

اسبوع الاعمار الثاني

اعتاد مجلس الاعمار ان يقيم حفلات اسبوعية في مطلع كل سنة ، يفتتح خلالها المشروعات العمرانية والاقتصادية التي اتم انجازها في بحر السنة . وقد دعت «وزارة الاعمار» وفودا من مختلف الاقطار العربية والصديقة ، لحضور حفلات اسبوع الاعمار الثاني ، الذي افتتحه الملك فيصل في الثالث والعشرين من آذار ١٩٥٧م ، حيث انجزت الاعمال الآتية :

جسر الملكة عالية :

هذا جسر حديدي ثابت ، يتسع لمرور اربع سيارات ، ويقع في الباب الشرقي من بغداد ، فيصل جانب الرصافة بالكرخ . طوله (٤٥٤) مترا ، وعرضه اكثر من (١٨) مترا ، وكلفة انشائه مليون وستمائة الف دينار . وكان قد شرع في انشائه في تشرين الثاني ١٩٥٣م وهو يقوم على عشر دعائم من السمنت المسلح تتخللها تسع فتحات ، وقد استبدل اسم هذا الجسر باسم « جسر الجمهورية » بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

---

(١) جريدة « الشعب » العدد ٢٧٩٢ الصادر بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥٧ م .

جسر الائمة :

يربط هذا الجسر قصبة الاعظمية ، بقصبة الكاظمية ، ويقوم على ثمان دعائم من السمنت المسلح ، تتخللها سبع فتحات ، فيبلغ طوله (٣١٧) مترا ، وعرضه (١٥) مترا ويتسع لمرور ثلاث سيارات ، وقد تولت تشييده شركتا « سمنس » و «كتانة» بمليون وثلاثمائة الف دينار .

مشروع الاسكان :

وضع الملك الحجر الاساسي لمشروع الاسكان في « الوشاش » ببغداد ، وهو مشروع يتضمن انشاء (١٢٥٠) دارا تعهدت بها شركة « تاجريان » . وكانت الحكومة قد عهدت الى مؤسسة « دوكسيادس » اليونانية بناء (٢٥،٠٠٠) دار خلال السنوات التي تنتهي بعام ١٩٦٠م ، وخصصت لها ٢٤ مليون دينار .

مشاريع الكهرباء :

عهد الى شركة « هوكتيف » بانشاء ثلاث محطات كهربائية عظمى : الاولى في موقع دبس لانارة المنطقة الشمالية من العراق ، وهي مكونة من اربع وحدات قوة كل منها (١٥،٠٠٠) كيلواط ، حيث تشغل في ايار ١٩٥٨م ، والثانية لانارة المنطقة الوسطى ، وتتكون من اربع وحدات ايضا مجموع قوتها ثمانين الف كيلواط . اما الثالثة فتخص منطقة البصرة الجنوبية ، وتتكون من ثلاث وحدات قوة كل منها خمسة عشر الف كيلواط .

الطرق :

تم افتتاح طريق بغداد ـ المحمودية (وطوله ٣٥ كيلو مترا) وطريق الحلة ـ المحاويل (طوله ٢٦ كيلومترا) وطريق بغداد ـ الفلوجة (طوله ٥٧ كيلومترا) وطريق طاسلوجة ـ دوكان (وطوله ٥٠ كيلومترا) تم افتتاح كل ذلك في يوم ٢٥ آذار ١٩٥٧م.

مشروع المسيب الكبير :

هذا مشروع ري جسيم افتتح في يوم ٢٦ آذار ١٩٥٧م ، وبه تم احياء (٢٥٠،٠٠٠) دونم من الاراضي التي قسمت على الفلاحين بوحدات استثمارية مساحة كل منها (٢٦) دونما وثلثي الدونم ، وهذا معناه ان المشروع يكفي لاسكان ٥٥،٠٠٠ نسمة ولكن المتنفذين واصحاب السلطة الحقيقية في البلاد استولوا على معظم هذه الدونمات بطرق مختلفة فحالوا دون تحقيق الغاية المنشودة .

معمل السمنت في سرجنار :

وهو مشروع ضخم ينتج (٣٥٠) طنا من السمنت في كل يوم ، فيؤمن هذه المادة الحيوية لمشروعات الري الكبرى التي تقام في شمالي العراق مثل مشروع دربندي خان ، ومشروع بيخمه ، ومشروع دوكان ، ومشاريع الاسكان ، وقد بلغت كلفة انشائه مليونان ونصف المليون دينار ، بما في ذلك محطة توليد القوة الكهربائية التابعة للمعمل ، وجرى افتتاحه في يوم ٢٨ آذار سنة ١٩٥٧م .

في الموصل :

وقد تم في يوم ٢٧ آذار افتتاح جسر الخازر في الموصل ، وافتتاح معمل الغزل والنسيج فيها ، كما وضع الحجر الاساسي لمعمل السكر في الموصل ، وقد بلغت كلفة معمل الغزل والنسيج ثلاثة ملايين دينار ، وهو ينتج عشرين مليون متر من القماش سنويا . اما معمل السكر فقد صمم لانتاج (١٠،٠٠٠) طن من السكر البنجر ، و (٢٥،٠٠٠) طن من قصب السكر سنويا . وتقدر كلفة انشائه بمليوني دينار .

وفد سوداني يزور العراق

لما قررت الوزارة اقامة « اسبوع الاعمار الثاني » في ٢٣ آذار ١٩٥٧ م ، دعت وفودا عربية واوربية من مختلف الانحاء لمشاهدة الاعمال التي انجزها مجلس الاعمار في بحر السنة . وقد وصل الى بغداد في ٢٢ من هذا الشهر وفد سوداني يراسه رئيس الوزراء السيد عبد الله خليل ، فدخلت الوزارة في مفاوضات طويلة مع الوفد المشار اليه اعرب عنها البيان المشترك الآتي :

بيان مشترك :

زارت بغداد عاصمة المملكة العراقية ، بعثة اخوة وصداقة برئاسة حضرة صاحب الدولة السيد عبد الله خليل رئيس وزراء جمهورية السودان ، وعضوية معالي السيد محمد احمد محجوب وزير الخارجية ، وبعض رجال حكومة جمهورية السودان ، وقد اعربت البعثة عن عزمها الاكيد على توطيد اواصر المودة والتعاون بين القطرين الشقيقين ، والعمل على دعمها وتعزيزها .

وقد اتاحت هذه الزيارة الفرصة لحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وحضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظمين ، وللحكومة العراقية ، لتجديد عواطف الغبطة والسرور بتحقيق استقلال السودان ، وللاعراب عن خالص الرجاء في ان يكون عهد الاستقلال في السودان عهد تقدم واستقرار .

وقد جرى بين دولة رئيس وزراء السودان ، ومعالي وزير الخارجية ، ومعالي سفير السودان في بغداد ، وبين فخامة رئيس الوزارة العراقية ، واصحاب المعالي : نائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، ووزير المالية ، ووكيل وزارة الخارجية ، والقائم باعمال السفارة العراقية في الخرطوم ، تبادل الآراء في الموقف العربي العام ، وما يرجى من تعاون بين بلديهما لمصلحة البلدين ، ومصلحة البلاد العربيةوالاسلامية جميعها . ويسر الجانبين : العراقي والسوداني ان يعلنا ان محادثاتهما قد دلت على ان الحكومتين تكنان لبعضهما اصدق الود ، وانهما متفقتان اتفاقا تاما فيما يهدفان اليه من خير العرب عامة ، ولبلديهما خاصة . واتفق الطرفان على وجوب جمع كلمة العرب ، وتبادل وجهات النظر فيما بينهم بصراحة تامة ، لما فيه خير الشعوب العربية كافة ، وانهما لواثقان بأن انجع سبيل لتحقيق ذلك هو عدم تدخل اي بلد عربي في شؤون اي بلد عربي آخر .

واتفق الجانبان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ، وزيادة تبادلهما التجاري ، وعلى تشجيع مساهمة رؤوس الاموال العراقية في مشروعات التنمية الاقتصادية بالسودان ، تلك الاموال التي ستحوطها حكومة جمهورية السودان بكل الضمانات والتسهيلات الملائمة . واكد الجانب العراقي استعداده للتعاون الاقتصادي والاعماري ، ومعاونة السودان في نهضته الاقتصادية بجميع الطرق المباشرة وغير المباشرة . وتقبل الوفد السوداني هذا التاكيد بما يستحقه من الشكر . وتحقيقا لهذه الغاية ستوفد الحكومة العراقية بعثة اقتصادية لزيارة السودان لدراسة وسائل تحقيق هذه الاهداف التي ستجلب الخير للبلدين .

اتفق الجانبان على ان تقوم المراجع المختصة في الحكومتين بوضع الدراسات الضرورية لتحقيق التعاون الثقافي على اوسع نطاق ممكن بين البلدين الشقيقين .

وقد جرت هذه المباحثات في جو يسوده الود الخالص ، والثقة المتبادلة ، والعزم الاكيد على تحقيق مصالح البلدين المشتركة ، ومصالح البلاد العربية والاسلامية ، بما يضمن لها الاستقرار والازدهار ، ويزيدها منعة وقوة .

والله نسأل ان يسدد خطانا ويأخذ بيدنا لما فيه خير الجميع (١) .

تعزيز السلاح الجوي

تحملت الحكومة العراقية اعباء مالية وسياسية كثيرة في سبيل انهاء معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ البريطانية ، وتعرضت الى تضحيات منوعة من جراء انضمام بريطانية الى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية ، الموقع عليه في ٢٤ شباط ١٩٥٥م . والمدقق في نصوص « الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة » الذي انضمت بريطانية بموجبه الى الاتفاق العراقي ـ التركي ، يلمس الاضرار والتضحيات المذكورة لمس اليد .

(١) جريدة « الاخبار » العدد ٤٦١١ الصادر بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٥٧ م .

ولما كان الاتفاق الخاص يحتم على ان « تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق كما تتولى آمرية وحراسة جميع منشآت الدفاع في العراق» فقد وجب تعزيز السلاح الجوي العراقي تعزيزا سريعا ، بامتلاك احدث الطائرات المقاتلة والمحافظة عليها ، وحيث ان الغرض الاساسي من التعاقد العراقي ـ التركي ـ البريطاني الذي انضمت اليه كل من ايران والباكستان حماية المصالح البريطانية في الشرق الاوسط ، والوقوف ضد تسرب الشيوعية العالمية الى هذا الجزء من العالم ، فقد فاتح العراق بريطانية في موضوع تمليكه بعض الطائرات المقاتلة ، وجرت بين الطرفين مراسلات طويلة اسفرت عن تقديم انكلترا خمس طائرات مقاتلة من طراز هنتر الى الجيش العراقي ، على سبيل المساعدة ، وتقدم السفير البريطاني الى وزير الخارجية العراقية بهذه الرسالة :

يا صاحب المعالي !

اخذت حكومة صاحبة الجلالة بنظر الاعتبار ، رغبة حكومة العراق في ان تكون القوة الجوية الملكية العراقية مزودة بطائرات مقاتلة حديثة . وبالنظر لمشاركة حكومة صاحبة الجلالة ، العراق في ميثاق بغداد ، فهي مستعدة للتعاون مع العراق في انشاء قواته على احدث الطرق ، والمحافظة عليها للدفاع عن نفسه ، وهي لذلك مستعدة لمساعدة القوة الجوية الملكية العراقية في هذا الشأن . وبناء على ذلك ابلغت ان اخبر معاليكم ان حكومة صاحبة الجلالة على استعداد لتقديم هدية الى الحكومة العراقية مؤلفة من خمس طائرات مقاتلة من طراز هنتر رقم ٦ وهي آخر طراز يستعمله السلاح الجوي البريطاني . وتتضمن الهدية تزويد قطع الغيار لمدة ثلاثة اشهر ، وكلفة ايصال الطائرات الى العراق ، وتهيئة فنيين مجانا ليساعدوا السلاح الجوي العراقي في صيانة الطائرات عند وصولها . ويسرني ان اعلم اذا ما كانت حكومة العراق راغبة في الاستفادة من هذا العرض ... الخ .

السر ميشيل رايت : السفير البريطاني في العراق

اما جواب وزير الخارجية العراقية على عرض السفير البريطاني فهو :

معالي السفير

اتشرف بأن اشير الى كتابكم المرقم ٥٧/٥٨/٢/١٩٢ والمؤرخ ١٩٥٧/٤/١٨م ، واعلمكم ان الحكومة العراقية قد تلقت ، بمزيد الشكر والامتنان ، قيام حكومة صاحبة الجلالة بتقديم خمس طائرات مقاتلة من طراز هنتر الحديثة مع ادواتها الاحتياطية لمدة ثلاثة اشهر ، وخدمات الصيانة ، وايصالها الى العراق كهدية . ولا شك في ان رغبة حكومة صاحبة الجلالة في التعاون لتمكين العراق من تحقيق ما يصبو اليه في الاخذ باحدث الاساليب العصرية ، التي تمكنه من الدفاع عن سيادته وكيانه على الوجه الاكمل ، لخير حافز للمضي قدما في تعزيز الصلات التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى ، مما سيكون له ابلغ الاثر في التعاون للدفاع عن أمن وسلامة الشرق الاوسط ضد الاعتداء ، وفق اهداف وغايات ميثاق بغداد.

يسرني لو تفضلتم بابلاغ حكومتكم الموقرة تقبل العراق هذه الهدية المشكورة .

تفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق تقديري واحترامي .

وصول الهدية :

لقد وصلت هدية الحكومة البريطانية الى « مطار الحبانية » في اليوم الثامن من ايار ١٩٥٧م. وفي التاسع منه جرى تسليمها الى الحكومة العراقية في حفل حضره لفيف من الاعيان ، والنواب ، والضباط ، في المطار المذكور ، والقى بهذه المناسبة السفير البريطاني هذه الكلمة :

يا صاحب الفخامة ، ويا ضباط وجنود القوة الجوية الملكية العراقية !

ان الاحتفال الذي نساهم فيه اليوم ، يسجل خطوة اخرى في تطور القوة الجوية الملكية العراقية . وهو يؤلف ايضا حلقة اخرى في الشراكة المستمرة بين السلاح الجوي الملكي العراقي ، والسلاح الجوي الملكي البريطاني ، وقد مضى الآن على تأسيس السلاح الجوي الملكي العراقي خمسة وعشرون عاما ، بخمس طائرات من نوع دي هافيلاند جيبسي موثس ، وقد نما تدريجيا من حيث الحجم والنوع ، وجهز بأنواع متوالية من الطائرات ، كان كل منها في حينه افضل ما كان موجودا من صنفه ، بما في ذلك طائرات سي فيوريز ، وفينموس .

وبهذه المناسبة يسر الحكومة البريطانية ، التي بلغها ان العراق ، حليفها في « ميثاق بغداد » يرغب في تجهيز القوة الجوية الملكية العراقية بطائرات جيت النفاثة على آخر طراز ، يسرها ان تهدي هذه الطائرات الخمس من نوع هنتر ، كمساهمة في دفاع العراق وسلامته . انها ستساعد على بناء قوة اكبر . ان طائرات هنتر (٦) تستطيع ان تطير اسرع من الصوت ، ولا يمكن لاي سلاح جوي ان يعتمد اليوم على طائرات لا تملك هذه الميزة .

ولكن الرجال على وجه التاكيد هم اكثر اهمية من الالات ، والطيارون اكثر اهمية من الطائرات . ومن بواعث فخرنا وجود صلة مستمرة من الزمالة بين طياري القوتين الجويتين الملكيتين . واليوم فان طائرات هنتر هذه قد تسلمها طيارون عراقيون تدربوا على استعمالها تدربا قويا . واني اتقدم اليهم ، والى القوة الجوية التي ينتسبون اليها ، والى البلاد التي يمثلونها ، باحترامنا وتقديرنا للمستوى العالي الذي حققوه لانفسهم ، وبافضل تمنياتنا لمستقبلهم اه .

ثم نهض السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وقال :

معالي السفير !

يسعدني كثيرا ان اتسلم الهدية التي ارتأت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ان تقدمها الى القوة الجوية الملكية العراقية .

ولا شك ان مواصلة القوة الجوية الملكية البريطانية في المساهمة في رفع مستوى كفاءة القوة الجوية الملكية العراقية ، لخير دليل على مدى التعاون بين بلادينا الصديقين والحليفين .

ان حيازة القوة الجوية الملكية العراقيـة على طائرات حديثـة من نوع هنتر ، التي سنتسلمها اليوم ، والتي اشتهرت بقوة نارها ، وبسرعتها التي تفوق سرعة الصوت ، وبطراز تصميمها الفني ، سيزيد من كفاءة قوتنا الجوية ومنعتها .

واني اذ اتشرف بتقبل هذه الهدية ، نيابة عن الحكومة العراقية ، لارجو من معالي سفير صاحبة الجلالة البريطانية ان يتفضل بالاعراب للحكومة البريطانية عن شكر الحكومة العراقية والقوة الجوية الملكيـة العراقيـة وتقـديرها لهذه الهدية القيمة اهـ (١) .

حـوادث واخبـار

١ ــ اسند منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الخارجية برهان الدين باش اعيـان في ١٨ كانون الاول ١٩٥٥م ، لوجـود الدكتور نديم الباجه‌جي وزير الاقتصاد خارج العراق يوم تألفت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » .

٢ ــ الـمت بلبنان في منتصف كانون الاول ١٩٥٥م ، كارثة مؤلمـة هي كارثـة الفيضان في مدينة طرابلس . فقد احاطت المياه بهذه الحاضرة الكبرى فسببت موت (١١٧) نسمة من اهلها وضياع مئة ، واصبح الفان وخمسمائة شخص بدون مأوى، فأوفدت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » بعثة خاصة لدرس حالة المنكوبين عن كثب ، وتدقيق ما يحتاجون اليه ، وقدمت هدية متواضعة سلفا ، هي عبـارة عن الفي دينار ، والف بطانية ، ومئة طن من التمر ، كما قرر مجلس الوزراء العراقـي تقديم خمسين الف دينار لاسعاف المنكوبين ، وبعث الملك فيصل بالبرقية الآتية الى :

صاحب الفخامة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ــ بيروت

آلمتنا جدا كارثة الفيضان التي حلت بمدينة طرابلس فاقـدم اليكم وللشعب اللبناني الشقيق مواساتنا داعيا المولى ان يحفظ بلدكم العزيز من كل سوء .

فيصـل

وقد رد الرئيس اللبناني على هذه المواساة بهذه البرقية :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ــ بغداد

تلقيت ببالغ التأثر برقيتكم الرقيقة ، المعربة عن مواساتكم المخلصة بمناسبة كارثة الفيضان التي حلت بمدينة طرابلس . فاني اصوغ لجلالتكم اعمق عبـارات

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٤٣٠١ الصادر بتاريخ ١٠ آيار ١٩٥٧ م .

الشكر ، واسال الله ان يصونكم والشعب العراقي الشقيق من كل سوء .

كميل شمعون

٣ ـ وصل الى بغداد في ١٩ كانون الاول السيد انور السادات وزير الدولة المصري ، ضمن جولة في العواصم العربية تتصل بالمؤتمر الاسلامي الذي يتولى سكرتاريته ، ويهدف الى توحيد المساعي بين البلاد العربية والاسلامية . وبعد ان قابل المسؤولين غادرها في العشرين من هذا الشهر .

٤ ـ هبط في مطار العاصمة العراقية في العشرين من كانون الاول الاميرال دبيلو رادفورد رئيس هيئة اركان الحرب للولايات المتحدة الامريكية ، قادما من طهران ، في زيارة تستغرق يومين يتعرف خلالهما على مشاكل العراق العسكرية ، ودراسة المشاريع الامريكية في العراق .

٥ ـ كانت الاميرة جليلة كريمة الملك علي ، وشقيقة الامير عبد الاله ، وخالة الملك فيصل الثاني ، تشكو ضعفا في اعصابها ، فانتحرت في ٢٩ كانون الاول ١٩٥٥م بأن اشعلت النار في ثيابها ، فشيعت بغداد جثمانها الى المقبرة الملكية في الاعظمية ، واقيمت الفواتح على روحها في عدد من المدن العراقية ، واعلن الحداد من قبل الحكومة ومن قبل البلاط مدة ثلاثة ايام ، وتلقى الملك وولي عهده سيلا من برقيات التعازي التقليدية .

٦ ـ لبت المسز اوديت سمرسكل ، وزيرة العمل في وزارة العمال البريطانية، دعوة الحكومة العراقية لزيارة العراق ، فجاءت الى بغداد في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٦م ، ولبثت فيه اسبوعا كاملا زارت خلاله المؤسسات الشعبية ، والآثار العتيقة ، والمرافق العامة ، واجرت اتصالات مهمة بالملك فيصل ، وبولي عهده الامير عبد الاله ، وبرئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، واقيمت على شرفها عدة مآدب ثم سافرت الى بيروت .

٧ ـ عقد في بغداد في ١٤ كانون الثاني ، مؤتمر لمديري الامن في كل من تركية، وايران ، وسورية ، والاردن ، ولبنان ، والباكستان ، وقد حضره ممثلون عن الاقطار المذكورة . فتدارسوا موضوع الامن في بلادهم ، وكيفية مكافحة الآراء الهدامة في اقطارهم .

٨ ـ نظرا للعلاقات الاخوية الوثقى بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، وللمضي في تقوية هذه العلاقات وتغذيتها بالتعاون المستمر ، وبناء على رغبة الحكومتين كلتيهما ، فقد اصدر مجلس الوزراء قراره بالموافقة على رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من مفوضية الى سفارة .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٥٤٥ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٦ م .

٩ ـ غادر بغداد الى القاهرة في ٢٠ كانون الثاني الدكتور نديم الباجه جي وزير الاقتصاد ، على راس وفد عراقي الى المجلس الاقتصادي العربي الاعلى ، الذي يعقد في مصر في الحادي والعشرين من هذا الشهر ، فناب منابه وزير الخارجية برهان‌الدين باش اعيان .

١٠ ـ وصل الى بغداد في ٢٨ كانون الثاني ، المستر داك همرشولد ، الامين العام للامم المتحدة ضمن زيارة لاقطار الشرق الاوسط ، فاستقبل استقبالا رسميا حسنا ، وبعد ان اجتمع بالملك وببعض الشخصيات الرسمية المرموقة ، تابع سفره الى كراتشي .

١١ ـ وصلت الى العاصمة العراقية في ٢٨ كانون الثاني ، بعثة يابانية تضم خمسة رجال يمثلون صناعة المنسوجات ، وتجهيز المكائن ، لاجراء مباحثات مع ولاة الامور ورجال المال والاقتصاد ، لتنمية العلاقات التجارية بين اليابان والعراق ، وفي ١٠ شباط جاءت بعثة اخرى تمثل جمعية صناعة الماكنات اليابانية الخاصة بالنسيج ، وقامت بما قامت به البعثة الاولى ثم سافرت البعثتان بعد اسبوعين .

١٢ ـ وافق مجلس الوزراء في ٢٩ شباط ١٩٥٦م ، على انشاء علاقات دبلوماسية بين العراق والسودان ، وعلى تعيين سفير العراق في القاهرة ممثلا للعراق في الخرطوم ، بالاضافة الى منصبه في مصر . وكانت قد تبودلت برقيات التهاني بين الملك فيصل ومجلس السيادة السوداني في الثامن من هذا الشهر بمناسبة اعلان استقلال السودان .

١٣ ـ وصل الى بغداد قادما من كراتشي في ٩ آذار ١٩٥٦م المستر سلوين لويد ، وزير خارجية انكلترا ، ليحضر اجتماعا استثنائيا يعقده المجلس الدائم لميثاق بغداد في قصر الزهور فلبث يوما واحدا ثم تابع سفره الى العاصمة الايرانية .

١٤ ـ وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٢ آذار ، على انشاء علاقات دبلوماسية مع بعض اقطار الشرق الاقصى : سيلان وبرما وتايلاند .

١٥ ـ عينت حكومة باكستان يوم ٢٣ آذار ١٩٥٦م ، موعدا لتنصيب السيد اسكندر مرزا اول رئيس للجمهورية الباكستانية فتالف وفد عراقي رسمي يضم العينين : جميل المدفعي ، وعبد القادر باش اعيان ، والنائبين : اركان عبادي ، وعز الدين النقيب ، طار الى الباكستان في ٢٠ من هذا الشهر للاحتفال بهذا التنصيب كما سافر وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان لهذا الغرض فناب منابه رئيس الوزراء ، وعاد الوفد في ٢٦ منه .

١٦ ـ دعت الحكومة العراقية وزير معارف تركية السيد احمد اوزل لزيارة العراق وتفقد معاهده فجاء الوزير الى بغداد في ٢٥ آذار ومعه مستشاره السيد عثمان فاروق ، وسكرتير وزارته السيد عدنان اوتركن ، ولبثوا فيها عدة ايام زاروا خلالها مختلف المشاريع والمعاهد .

١٧ ــ اقامت متصرفية لواء بغداد معرضا للحيوان على ساحة سباق الخيل في المنصور في ٢٧ آذار افتتحه ولي العهد الامير عبد الاله فلبث اسبوعا .

١٨ ــ سافر وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان الى القاهرة في ٧ نيسان لحضور اجتماعات جامعة الدول العربية .

١٩ ــ وسافر وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه جي الى طهران في هذا اليوم ايضا ، لحضور اللجنة الاقتصادية التابعة لميثاق بغداد فناب منابه وزير المالية خليل كنه .

٢٠ ــ استقدم وزير المالية السيد خليل كنه الخبير البريطاني المستر وولش للاستعانة بخبرته في صياغة قانون الخدمة المدنية ، كان العراق والبلاد العربية كافة خلت من خبير يستطيع تدقيق هذا القانون ، وقد وصل الخبير الى بغداد في ١٥ نيسان ١٩٥٦م ولبث فيها مدة من الزمن .

٢١ ــ تم في ١٦ نيسان ١٩٥٦م افتتاح خط جوي « عراقي » مباشر بين بغداد ولندن فدعت مصلحة الطيران وفدا صحفيا لزيارة لندن بهذه المناسبة .

٢٢ ــ اقامت متصرفية لواء كركوك معرضا زراعيا ــ صناعيا ــ حيوانيا في ٢٠ نيسان وقد افتتحه وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجهجي ودام اسبوعا كاملا.

٢٣ ــ افتتح الملك فيصل محطة تلفزيون بغداد في اليوم الثامن من ايار ١٩٥٦م وهي المحطة التي عرضت في المعرض الصناعي البريطاني الذي اقيم في بغداد في خريف سنة ١٩٥٤م فابتاعتها الوزارة السعيدية بخمسة وستين الف دينار وكانت اول محطة التلفزيون تقام في الشرق الاوسط .

٢٤ ــ اقيم مهرجان جوي حافل في بغداد بمناسبة يوبيل طيران الجيش العراقي الذي يصادف وقوعه في ١٥ مايس وذلك بمناسبة مرور (٢٠) سنة على تأسيس القوة الجوية العراقية . وقد دعيت وفود عسكرية من الدول العربية لمشاهدة هذا المهرجان ، وكان يومه من الايام الغر في جبين العزة والكرامة .

٢٥ ــ سافر برهان الدين باش اعيان وزير الخارجية الى دمشق في يوم ١٧ من شهر مايس لحضور اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، التي اجتمعت في العاصمة السورية لبحث مشكلة الجزائر ، ووجوب مقاطعة فرنسا اقتصاديا ، لحملها على انصاف هذا البلد العربي ، فناب منابه وزير المالية خليل كنه.

٢٦ ــ وصل الى بغداد في يوم ١٩ مايس وفد قوامه اربعون عضوا من الكلية الحربية الوطنية الامريكية بزيارة تستغرق يومين في جولة يقوم بها الوفد في دول ميثاق بغداد ، ويراسه امير اللواء « روبرت دبليو بيري » .

٢٧ ــ ووصل اليها في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، انبراطور كمبوديا السابق قادما من الهند ، ومعه حاشية كبيرة بينهم اثنان من رؤساء الوزراء السابقين ، فلبثوا فيها ثلاثة ايام ، وتابعوا سفرهم الى اثينا في طريقهم الى اوربا .

٢٨ - ووصل اليها ايضا في يوم ٣١ مايس وفد من جبهة التحرير الوطني بالجزائر مؤلف من العلامة الشيخ محمد البشير الابراهيمي رئيس علماء الجزائر ، والشيخ عباس بن الحسين ، عضوي جبهة التحرير ، فالتحقا بالاستاذ احمد بوده مندوب جبهة التحرير في بغداد ، الذي كان قد وصل الى بغداد ، قبلهما باسبوع ، فبحث الوفد قضية الجزائر مع رئيس الوزراء ، ومع عدد من الوزراء والساسة ، وعرض الحالة الدقيقة التي يمر بها هذا القطر المجاهد ، وناشد المسؤولين بضرورة توسيع نطاق العون المادي ، ثم تابع الوفد سفره الى بقية الاقطار العربية للغرض نفسه بعد ان لقي من العراق كل تايد وعون .

٢٩ - افتتح رئيس الوزراء في يوم اول حزيران «معرض الذرة لاجل السلام» الذي اقامته السفارة الامريكية في بهو امانة العاصمة ، وقد حضر الاحتفال لفيف من الاعيان والنواب والوزراء والاشراف ، والقى كل من السفير الامريكي ، ورئيس الوزراء العراقي خطابا اشارا فيه الى اهمية استخدام الذرة في ميادين الزراعة والصناعة ومكافحة الامراض النباتية ، ولبث المعرض اسبوعا كاملا مفتوحا للجميع.

٣٠ - حل الشيخ عبد الله السالم الصباح ، شيخ الكويت المعظم ، ضيفا كريما على الحكومة العراقية في العاشر من حزيران ١٩٥٦م ، فاستقبل استقبالا حسنا ، وانزل وحاشيته في القصر الابيض . وبعد ان حضر حفلة قران الامير عبد الاله على الآنسة هيام كريمة محمد الحبيب امير ربيعة عاد الى بلاده في ١٦ من هذا الشهر .

٣١ - تخلى الاستاذ السيد منير القاضي عن منصب وزير المعارف في ١٧ حزيران ١٩٥٦م لمضي ستة اشهر على اشغاله هذا المنصب ، دون ان يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب لمجلس النواب ، كما تقضي بذلك احكام الدستور ، فتولى وزير المالية خليل كنه منصب وزارة المعارف بالوكالة .

٣٢ - غادر بغداد في ١٨ حزيران السيد نوري السعيد قاصدا لندن للاستجمام والراحة ، ولاستقبال الملك فيصل اثناء زيارته المقبلة الى لندن ، فاسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى صالح صائب الجبوري وزير المواصلات والاشغال مدة غياب السعيد عن العراق .

٣٣ - افتتح وزير المواصلات والاشغال السيد صالح صائب الجبوري مصلحة التلفون اللاسلكي المباشر بين العراق وباكستان في ١٦ حزيران ١٩٥٦م.

٣٤ - سافر وزير الاعمار الدكتور ضياء جعفر الى لندن في ٢٥ حزيران ليصحب رئيس الوزراء نوري السعيد في زيارته لمراكش ، فناب منابه وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه جي ، وسافر بعده وزير الزراعة رشدي الجلبي ، والعين الدكتور محمد فاضل الجمالي .

٣٥ - حدث زلزال اليم في الافغان في تموز ١٩٥٦م ، فتبودلت برقيات

الاسف بين ملك العراق فيصل الثاني ، وملك الافغان محمد ظاهر ، كما تبودلت برقيات مثلها بين رئيسي الوزارتين في العراق والافغان .

٣٦ ــ وصلت الى بغداد في ١٥ تموز ، بعثة عسكرية ايرانية برئاسة الجنرال حسين حجازي ، وفيها ثلاثة من كبار الضباط ، لاجراء محادثات عسكرية تتعلق باللجنة العسكرية المنبثقة من « ميثاق بغداد » .

٣٧ ــ طار الى لندن في ٣١ تموز ، وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان لمداواة عينه فناب منابه نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان .

٣٨ ــ منيت ايران في العشرة الثالثة من تموز ١٩٥٦م بكارثة فيضان اودت بحياة الف شخص ، وتشريد الفين آخرين ، وتجاوزت الخسائر المادية خمسة آلاف مليون ريال ايراني وقد خصصت الحكومة العراقية عشرة آلاف دينار لاسعاف المنكوبين ، وتبودلت برقيات الاسى والتعزية بين الملك فيصل الثاني وجلالة الشاه .

٣٩ ــ غادر بغداد الى تركية في السادس من آب ، وفد من جمعية الطيران العراقية تلبية لدعوة كان تلقاها من جمعية الطيران التركية لقضاء عشرة ايام في بلاد الجارة العزيزة ، وذلك ردا لزيارة سابقة قام بها وفد الطيران التركي للعراق .

٤٠ ــ وصلت الى بغداد في ١٦ آب ، بعثة صينية مؤلفة من اربعة اشخاص يمثلون جمعية الصين الاسلامية لتعزيز الصداقة مع البلاد الاسلامية .

٤١ ــ اقيم معرض زراعي حيواني في السليمانية لمدة اسبوع واحد . وقد افتتحه وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي في ٢٤ آب .

٤٢ ــ وصلت الى بغداد في ٢١ آب ، بعثة سودانية قضائية يراسها قاضي القضاة السوداني في زيارة تستغرق اسبوعا كاملا ضمن جولة في الاقطار العربية .

٤٣ ــ تبودلت برقيات الاسف بين ملك العراق ، والملك بودوان ، ملك البلجيك في ٢٠ آب بمناسبة كارثة منجم حلت ببلجيكا واودت بحياة (٢٥٠) شخصا .

٤٤ ــ بالنظر للاهمية التي تعلقها كل من الحكومة العراقية ، وحكومة الجمهورية الالمانية المتحدة ، على العلاقات بين البلدين ، فقد اتفقتا على رفع بعثتيهما الدبلوماسيتين الى سفارة .

١٤ ايلول ١٩٥٦م　　　　و. مدير التوجيه والاذاعة العام

٤٥ ــ وصل الى بغداد في ١٧ ايلول الامير ميكاسا ، شقيق انبراطور اليابان، في زيارة آثارية العراق ، لان سموه من المولعين بالبحوث الآثارية . وبعد ان زار معظم الطلول القديمة ، والآثار العتيقة ، واقيمت على شرفه عدة مآدب تكريمية ، عاد الى بلاده في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٦م.

٤٦ ــ سافر وزير المالية خليل كنه الى امريكا في ١٧ ايلول ، على راس الوفد العراقي الى مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي ، الذي يعقد في واشنطن في الرابع

والعشرين من هذا الشهر ، فناب منابه في وزارة المالية ، نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، وفي وزارة المعارف وزير الداخلية سعيد قزاز .

٤٧ ــ افتتحت « مصلحة الخطوط الجوية العراقية » خطا مباشرا بين بغداد وعمان في يوم اول تشرين الاول ١٩٥٦م.

٤٨ ــ غادر بغداد الى لندن في اول تشرين الاول ، وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي ، فناب منابه وزير الاعمار ضياء جعفر . وقد كلف الباجه‌جي بمفاوضة شركة نفط العراق في القضايا الموقوفة بين العراق والشركة اثناء مكثه في العاصمة البريطانية .

٤٩ ــ وصل الى بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الاول ، وفد برلماني ياباني يضم اربعة نواب وسكرتاران فاستقبلته هيئة نيابة مماثلة . وبعد ان قضى الوفد اربعة ايام في العراق ، عاد الى بلاده في السابع من هذا الشهر .

٥٠ ــ توثيقا لاواصر الود والاخاء بين العراق والمملكة العربية السعودية ، وبالنظر لما اعربت عنه الحكومتان من الرغبة في رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما الى درجة سفارة ، فقد تقرر رفع الممثلية العراقية في جده من مفوضية الى سفارة .

بغداد ٦ تشرين الاول ١٩٥٦م — مدير التوجيه والاذاعة العام

٥١ ــ لبى دعوة ربه في اليوم السادس من تشرين الاول ١٩٥٦م ، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة ، والعضو في مجلس الاعيان .

٥٢ ــ ولبى دعوته تعالى في التاسع من هذا الشهر ، الزعيم الكردي المشهور، الشيخ محمود حفيد زاده (١) وكان المشار اليهما قد اتعبا الحكومات بتحدياتهما لنفوذها وسلطانها .

٥٣ ــ وصلت الى بغداد في يوم ١٢ تشرين الاول ، بعثة يونانية ودية للتعرف على العراق ، ضمن جولة لانحاء الشرق الاوسط ، وايجاد علاقات بين اليونان والعراق .

٥٤ ــ ووصل اليها في ١٦ من هذا الشهر ، وفد تجاري هندي قادما من طهران ، لدراسة اسواق العراق ، وما تحتاج اليه من المنسوجات الحريرية الهندية.

٥٥ ــ ووصل الى بغداد ايضا في ٢٨ من الشهر المذكور ، وفد برلماني الماني براسه الدكتور ماير ، رئيس المجلس الفيدرالي الالماني ، في زيارة تستغرق ثلاثة ايام ، بدعوة من مجلس الامة العراقي ، وبعد انتهاء هذه الزيارة سافر الى طهران ، فكراجي ، فباندونك ، لحضور المؤتمر البرلماني فيها .

---

(١) توفي الشيخ محمود الحفيد في بغداد ونقل جثمانه الى السليمانية ، وكان ولده الشيخ لطيف موقوفا في سجنها ، فاراد الاكراد اقرباؤه خروجه من السجن ليمشي في جنازة والده الجليل ، فلم توافق الحكومة على ذلك ، فاصطدموا مع الشرطة اصطداما دمويا ادى الى بعض الوفيات .

٥٦ ـ صدرت الارادة الملكية في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦م ، بتجديد العضوية في مجلس الاعيان لكل من السيدين : جميل المدفعي وعلي جودة .

٥٧ ـ وصل الى بغداد في ٥ تشرين الثاني ، وفد برلماني اندونيسي يضم ٢١ نائبا برئاسة المستر هاردي ، نائب رئيس الحزب الوطني ، وكان الوفد قد لبى دعوة جمهورية لبنان في زيارة لها ، فساءت الاحوال الجوية في شهر وصولهم بيروت، فاضطروا للعودة بالسيارات عن طريق بغداد .

٥٨ ـ قررت وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ، الغاء سجن « نقرة السلمان » في البادية الجنوبية وتسليم البناية الى مديرية البادية الجنوبية للانتفاع بها . وكان الناس يشكون بعد هذا السجن الانفرادي عن الحواضر والمدن ، وسوء المعاملة التي يلقاها المسجونون فيه .

٥٩ ـ اعلنت خطوبة ابنة شاهنشاه ايران في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧م فتبودلت برقيات التهاني بين ملك العراق وشاه ايران .

٦٠ ـ توفي رئيس جمهورية النمسا في ١٥ كانون الثاني فتبودلت برقيات التعازي التقليدية بين الملك فيصل الثاني ومستشار النمسا .

٦١ ـ وصلت الى بغداد في ٣١ كانون الثاني ، بعثة يابانية ودية تضم بعض الوزراء اليابانيين السابقين ، ويرأسها المستر كينز ، الممثل الشخصي لرئيس الوزراء ، واجرت مفاوضات ناجحة مع وزيري المال والاقتصاد لانماء علاقات اليابان بالبلدان العربية ثم سافرت الى كراجي .

٦٢ ـ جرى تبادل وثائق ابرام الاتفاق الثقافي المعقود بين اسبانية والعراق في نيسان ١٩٥٥م ، في اليوم الرابع من شهر شباط سنة ١٩٥٧م.

٦٣ ـ حدث زلزال اليم في قرية الحنانشة بتونس في اواخر شباط ١٩٥٧م ، اودى بحياة الكثيرين ، فتبودلت برقيات التعازي بين رئيسي الوزراء في المملكتين .

٦٤ ـ مر ببغداد في ٢٢ آذار السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ، في طريقه الى المملكة العربية السعودية ، فاجتمع بالملك فيصل ، وبرئيس وزرائه اجتماعا قصيرا ، ومر بها عند أوبته في طريقه الى بيروت يوم ٢٦ من هذا الشهر ، فاجتمع بالملك ايضا .

٦٥ ـ وصل الى بغداد في ١٨ ايار ١٩٥٧م السيد عبد الخالق حسونة ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، وعقد سلسلة اجتماعات مع رئيس الوزراء ، ومع اركان وزارته ، استهدفت تنقية الجو بين العراق والبلدان العربية ، ولا سيما مصر وسورية ، وبعد ان مكث في العراق خمسة ايام ، توجه الى القاهرة في الرابع والعشرين من هذا الشهر .

٦٦ ـ سافر وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي الى القاهرة في ٢٨ ايار،

على راس الوفد العراقي الى اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي التابع الى جامعة الدول العربية ، فناب منابه الدكتور ضياء جعفر وزير الاعمار .

٦٧ — وصلت الى بغداد في ٣٠ نيسان ١٩٥٧ بعثة تجارية فنلندية برئاسة المستر نابوما رئيس اتحاد التجارة الفنلندية ، وتضم ثلاثة من اعضاء الاتحاد المذكور، لدراسة امكانيات تبادل التجارة وتوسيعها بين العراق وفنلندة . وبعد ان مكثت في العراق اسبوعين اجتمعت خلالهما بالوزراء ، والتجار ، سافرت الى اقطار اخرى للغاية نفسها .

٦٨ — تم في اليوم السادس من شهر ايار ١٩٥٧م ، افتتاح خط تلفون لاسلكي بين العراق والمملكة العربية السعودية .

٦٩ — وصل الى بغداد في ٣٠ ايار السيد عدنان مندريس ، رئيس وزراء تركية ، على راس الوفد التركي المؤلف من ٢٠ شخصا في طريقه الى كراجي ، لحضور اجتماعات مجلس رؤساء الوزراء لدول ميثاق بغداد ، وبعد ان مكث فيها يومين ، تابع سفره الى عاصمة باكستان ، فسافر معه الوفد العراقي الى هذا المجلس ، وكان يراسه رئيس الوزراء نوري السعيد ، وفيه وزير الخارجية برهان الدين باشاعيان، ووزير الداخلية سعيد قزاز ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارةالخارجية بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، ومنصبي الوزارتين : الدفاع والداخلية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال صالح صائب الجبوري ، ولما اتم المجلس المذكور اجتماعاته ، عاد الوفد العراقي الى بغداد في السادس من حزيران ١٩٥٧م ، وعاد معه السيد عدنان مندريس وبقية اعضاء الوفد التركي فبقوا في العراق يومين آخرين ، ثم تابعوا سفرهم الى تركية .

اجتماع في الدمام (١)

بين الهاشميين والسعوديين خصومة قديمة زادتها شدة وضراوة ، احداث الحملة السعودية التي قضت على حكم الهاشميين في الحجاز عام ١٩٢٥م ، واجلتهم عن ديار آبائهم واجدادهم ، وقد شعرت الولايات المتحدة الامريكية ان اشتداد هذا العداء بين البيتين المالكين ، من شانه ان يؤثر على التوازن بين قوى الدول العربية في الشرق الاوسط ، ولا سيما بعد ازدياد النفوذ الناصري في مصر ، ومحاولة الرئيس جمال عبد الناصر جر البلاد العربية الى النفوذ المصري بكل الطرق الممكنة ، فاوعزت بضرورة التقارب بين المملكة السعودية والمملكة العراقية ، فسافر الامير زيد الهاشمي الى الرياض في ٢٦ آب ١٩٥٦م ومعه تفويض من الملك فيصل للتفاهم مع الملك سعود على حل ما بين الاسرتين من قضايا معلقة ، وما لبث الملك فيصل ان سافر الى خليج البصرة في ١٩ ايلول ١٩٥٦م ، منيبا عنه هيئة قوامها السادة : عبد الهادي الجلبي ،

---

(١) الدمام مدينة جديدة تبعد عن الظهران نحو ٢٥ كيلومترا ، وتقع على الخليج العربي في منطقة الاحساء وتعد المركز الرئيسي لسكك الحديد التي تنتهي بالرياض والمسافة بينهما (٢٥٧) ميلا .

وعبد الوهاب مرجان ، ونصرة الفارسي ، ومعه السادة : احمد مختار بابان ، وعبد الله الدملوجي ، وعبد الله بكر ، فتلقى وهو في عرض البحر البرقية الآتية :

اخي جلالة الملك فيصل ـ اليخت الملكي ـ الملكة عالية

بمناسبة جولة جلالتكم واقترابكم من سواحل المملكة العربية السعودية ، يسرني ان اوجه الدعوة الى جلالتكم لاجتماعنا ، راجين اعلامنا بوقت وصول جلالتكم ، وانا اذ نرقب لقاءكم بسرور بالغ ، ندعو الله ان يوفقنا لخدمة العرب والاسلام ، واقبلوا تحياتنا الخالصة .

سعود

وكان طبيعيا ان يسرع الملك فيصل بارسال الرد الآتي لان ذلك مما اتفق عليه سلفا :

اخي جلالة الملك سعود ـ راس التنورة

تسلمنا مع الشكر برقية جلالتكم الرقيقة ، بمناسبة اقترابنا من سواحل القطر الشقيق ، وانه ليسرنا بالغ السرور الاجتماع بجلالتكم . ان يخت الملكة عالية يصل الدمام صباح غد ، سائلين الله القدير ان يوفقنا لخدمة العرب والاسلام ، وتقبلوا تحياتنا الخالصة .

فيصل

وقد اتخذت التدابير اللازمة لاستقبال العاهل العراقي استقبالا يتفق وتقاليد المملكة العربية السعودية في استقبال الضيوف الكبار ، من ملوك ، وامراء ، ونحوهم ، فقد استقل العاهل السعودي طائرة خاصة في الثامن عشر من ايلول ١٩٥٦م الى الظبران ، وانتقل منها الى « الدمام » حيث وصل اليها العاهل العراقي في العشرين من هذا الشهر ، فاستقبله استقبالا اخويا رائعا ، وتوجه الملكان الى خيمة خاصة اعدت لهما ، وجرت بينهما محادثات عامة تتعلق بأملاك الهاشميين الخاصة في الحجاز ، ومستقبل العلاقات بين المملكتين : العراقية والسعودية ، اشار اليها البيان المشترك الآتي اشارة عابرة .

بيان مشترك :

لقد تم بعناية الله في يوم الخميس ١٧ صفر سنة ١٣٧٦هـ الموافق ٢٠ ايلول سنة ١٩٥٦م في الدمام ، اجتماع بين حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ، وحضرة صاحب الجلالة سعود آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وقد تبادلا وجهات النظر فيما يخص خير البلدين والبلاد العربية عامة ، وكانت وجهتا نظرهما متفقتين في استهداف سياستهما بما يتفق ومصالح الامة العربية في حاضرها ومستقبلها . وفق الله العلي القدير جلالتيهما للوصول الى الاهداف السامية .

بغداد في ٢١ ايلول ١٩٥٦م

وعاد الملك فيصل الى عاصمته في ٢٢ ايلول ١٩٥٦م فتبادل والملك سعود هاتين البرقيتين :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك سعود

في الساعة التي اغادر فيها مملكتكم الشقيقة ، يسرني ان ابعث لجلالة الاخ الكريم بخالص شكري على ما لاقيته من جلالتكم ، وافراد اسرتكم الكريمة ، والشعب السعودي النبيل ، من حفاوة وتكريم . لقد تركت هذه المقابلة اعمق الاثر في نفسي ، فاسأل الله تعالى ان يحفظ جلالتكم ، ويمتع شعبكم بالرفاهية والتقدم ، وان يوفقنا جميعا لما فيه عز العرب والاسلام .

فيصل

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل ـ اليخت الملكي ـ عالية

تلقينا ببالغ السرور والاغتباط برقية جلالة الاخ ، التي كان لها اعظم الاثر في نفسي ، وان السرور الذي غمرني في تلاقينا ليملأ قلبي املا في المستقبل ، لكي نعمل يدا واحدا لمصلحة بلدينا ، ومصلحة الامة العربية ، سائلين الله ان يوفقنا واياكم لما فيه نصرة المسلمين والعرب .

سعود

تاثير الزيارة :

وعلى الرغم من ان البلاد العربية كانت مطلعة كل الاطلاع على اهداف هذه الزيارة ، والغاية التي رمت السياسة الامريكية اليها ، فانها رحبت باجتماع الملكين العربيين على ارض عربية (١) وتمنت ان تقوم صلات ود وصفاء بين ملوك العرب . ولم تخف الصحف المصرية اثر الهلع الذي تملك الاوساط السياسية في ارض الكنانة من اجتماع العاهلين العراقي والسعودي ، وان كانت قد اتخذت الاهبة التي كان يتطلبها الوضع العربي .

---

(١) سبق للحكومة البريطانية أن جمعت بين الملك فيصل الاول ، والملك عبد العزيز آل سعود ، على الدارعة الانكليزية المسماة (لوين) في ٢٢ شباط من عام ١٩٢٠ م ـ راجع تاريخ الوزارات العراقية ـ ـ الجزء الثاني ـ وكان من المنتظر أن يرتفع سوء التفاهم بين الهاشميين والسعوديين ، بعد هذه المقابلة بصورة نهائية ، ولكن ارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء في ٨ ايلول ١٩٣٣ م ، وكثرة الثورات الداخلية التي حدثت في العراق في عهد ولده الملك غازي ، حالا دون ذلك ، فلما قتل غازي في ٤ نيسان ١٩٣٥ م ، ونودي بولده فيصل الثاني ملكا على العراق ، وتولى الامير عبد الاله الوصاية على الملك الطفل ، ساءت العلاقات بين الهاشميين والسعوديين من جديد ، لان عبد الاله كان يرى نفسه صاحب الحق الشرعي في ملوكية الحجاز ، وكان يحقد على السعوديين حقدا عميقا ، بحجة انهم اغتصبوا حقه ، حتى انه لم يسمح بارسال ممثل لحضور حفلات تتويج الملك سعود ، فلما انتهت وصايته وسعت السياسة الامريكية الى الاصلاح بين العائلتين لحفظ التوازن ، سكت عبد الاله عن ذلك على مضض واضطر ان يجتمع بالملك سعود في واشنطن في كانون الثاني ١٩٥٧ م ، وكان كل من الامير الهاشمي والملك السعودي قد قصدا الولايات المتحدة الامريكية في مطلع الشهر المذكور لبحث « مشروع الرئيس الامريكي ايزنهاور » الذي عرض على الشرق الاوسط بعد ازمة السويس .

دعوة الملك سعود الى العراق :

انتهى الفصل الاول من موضوع الجمع بين العاهلين : العراقي والسعودي ، ووجب الشروع في تنفيذ الفصل الثاني ، فاوفد الملك فيصل وزيره المتجول عبد الله الدملوجي الى الرياض ، يحمل رسالة خاصة يدعو فيها الملك سعود الى زيارة العراق زيارة رسمية ، حدد له تاريخها ، هو العشرة الثانية من شهر ايار ١٩٥٧م ، وهذا نص كتابه :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك سعود

ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله

الرياض

ابعث اليكم بأطيب التحية وبخالص الود والاخاء . وبعد فيسعدني ان اوجه الى جلالتكم الدعوة لزيارة العراق ، لتشهدوا ما يكنه لكم ولشعبكم النبيل من محبة واجلال ، وتتاح الفرصة الغالية للتشاور معكم في الشؤون العربية ، وفيما ينبغي عمله من اجل خير العرب ، وعزتهم ، ومجدهم ، ويسرني ان تبدأ الزيارة في يوم السبت الحادي عشر من شوال القادم ، المصادف للحادي عشر من شهر مايس . حقق الله آمالنا واسبغ على جلالتكم وافر الصحة والسعادة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اخوكم ـ فيصل

وكان طبيعيا ان يتقبل الملك سعود هذه الدعوة ، وان يرد عليها بهذا الكتاب :

حضرة صاحب الجلالة الاخ فيصل الثاني

ملك العراق حفظه الله بعنايته ورعايته

بغداد

ببالغ الغبطة والسرور ، تلقيت اطيب التحيات والود الخالص من جلالة الاخ ، مع دعوته الكريمة لي لزيارته في بغداد . واني لانتهز هذه الفرصة فابادل الاخ الكريم تحية بتحية ، وودا بود ، واخاء باخاء ، واعرب عن سروري بقبول جلالة الاخ في الموعد الذي اقترحه ليوم السبت الحادي عشر من شوال ، الموافق الحادي عشر من شهر مايو ، وان آمالي تتفق مع آمال جلالتكم في ان يكون اجتماعنا عاملا من عوامل النور والضياء والصفاء في المراحل التي تجتازها امتنا العربية في هذه الظروف الدقيقة ، سائلا الله ان يكون لنا عونا جميعا لكل ما نصبو اليه من توثيق التعاون بيننا لما فيه مصلحة بلدينا خاصة ، والبلاد العربية عامة ، مع اطيب التحيات والتمنيات .

اخوكم ـ سعود

الملك سعود في بغداد

وفي الحادي عشر من ايار ١٩٥٧م ، وصل العاهل السعودي الملك سعود الى

بغداد ، تحف به حاشية كريمة كبيرة قوامها بعض الامراء ، وبعض الوزراء ، فاستقبل استقبالا رائعا ، واطلقت المدافع (٢١) اطلاقة تكريما لقدومه ، فجرت بين الجانبين : العراقي والسعودي محادثات اقتصادية تولاها عن الجانب العراقي وزير الاقتصاد نديم الباجهجي ، وعن الجانب السعودي وزير الاقتصاد والمال محمد سرور الصبان، وتناولت (١) عقد اتفاق جوي . (٢) تبادل وجهات النظر في امور النفط . وقد وقع الطرفان الاتفاقية الاقتصاديـة في ١٥ ايار . وفي ١٧ من هذا الشهر انتهت الزيـارة الرسمية ، فغادر العاهل السعودي الى البصرة جوا ، وواصل السفر من هناك الى بلاده ، فصدر في بغداد والرياض البيان المشترك الآتي :

البيان المشترك :

تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، عاهل المملكة العراقية، قام حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، عاهل المملكة العربية السعودية بزيارة جلالة اخيه الملك فيصل الثاني في المدة من ١٢ الى ١٩ شوال ١٣٧٦هـ الموافق ١١ الى ١٨ مايس ١٩٥٧م.

١ ــ لقد كان اليوم الخامس عشر من شهر صفر ١٣٧٦هـ الموافق ٢٠ ايلـول ١٩٥٦م بدء عهد جديد من العلاقات الودية بين جلالة الملكين ، والاسرتين السعوديـة والهاشمية ، حيث كان اجتماع الدمام الخطوة المباركة لفتح عهد جديد بين البلدين، اللذين تجمع بينهما اوثق اواصر الجوار ، فضلا عن الاواصر القومية والتاريخية .

٢ ــ وقد كان هذا الاجتماع المبارك في بغداد ، بعد اجتماع الدمام ، فرصـة ثمينة تبادل فيها الملكان ورجال حكومتيهما ــ في جو مفعم بالمودة الصادقة ، والاخوة العربية الخالصة، والصراحة التامة ــ الآراء فيالشؤون التي تهم بلديهما، وشعبيهما، والعالم العربي والاسلامي ، تحدوهما الرغبة الصادقة في افتتاح عهد تسوده المحبـة والعمل لخير المسلمين والعرب ، وخير الانسانية جمعاء .

٣ ــ ولهذه الغاية اجتمعت آراء الجانبين : السعودي والعراقي ، علىضرورة التمسك الكامل بمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية ، والضمان الجماعي ، وميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مؤتمر باندونغ ، اقتناعا منهما بأن السياسة المتركزة على هذه المبادىء تكفل سلامة الدول العربية ، وتخدم قضية السلام العام ، وتأخذ بناصر الحضارة والانسانية .

٤ ــ كما انهما متفقان على الاستمرار في تنفيذ ما بين البلدين من عقود ومواثيق نصا وروحا .

٥ ــ وهما مصممان على صون استقلال بلادهمـا ، والمحافظـة على قيمهـا الروحية ، وتراثها الاسلامي ، والوقوف في وجه كل محاولـة للتدخل الاجنبـي في شؤون بلادهما ، من اي مصدر كان هذا التدخل ، وايا كان نوعه . وهما يعتبران ان الصهيونية ، والمبادىء الهدامة ، والاستعمار ، كلها خطر يهدد الامة العربيـة ، وعلى

الدول والشعوب العربية ان تعمل ما تستطيع لمقاومة هذا الخطر ، الذي يهدد كيانها ، واستقلالها ، وسيادتها .

٦ ــ وانهما متفقان ايضا على بذل الجهود المتواصلة لجمع الشمل ، وتوحيد الصف العربي ، وتهيئة اسباب توثيق الاواصر بين الدول العربية والاسلامية : ايمانا منهما بأن توحيد كلمة العرب والمسلمين انما هي لخيرهم المشترك ، ومن اسباب قوتهم وتماسكهم .

٧ ــ وقد كانت مسالة فلسطين العربية ماثلة في اذهان العاهلين ، ورجال حكومتيهما ، لانها مصدر الاضطراب الذي يسود الشرق العربي ، وان الجانبين يؤكدان ان عودة السلام والاستقرار لهذه المنطقة ، منوطة بحل مشكلة فلسطين حلا عادلا ، يحفظ عروبتها ، ويرد لاهلها حقوقهم الكاملة ، باسترجاع بلادهم .

٨ ــ يعلن الفريقان استنكارهما لوسائل العنف والقمع التي تتخذ ضد شعب الجزائر المكافح ، لممارسة حق تقرير مصيره ، ونيل حقوقه الطبيعية ، وانهما مصممان على المضي في مساعدة الشعب الجزائري في هذا السبيل ، وكذلك مؤازرة سائر الشعوب العربية التي تناضل للحصول على حريتها واستقلالها .

٩ ــ يؤكد الفريقان اتفاقهما التام على المحافظة على حقوق العرب والمسلمين في خليج العقبة ، الذي هو خليج عربي مغلق ، متصل بالاماكن المقدسة ، وانهما سيبذلان كل ما باستطاعتهما لمنع اسرائيل من التجاوز على هذا الخليج العربي بكل الوسائط الممكنة لديهما .

١٠ ــ يعلن الفريقان انهما متفقان على وجوب عدم تدخل دولة عربية في الشؤون الخاصة لاي دولة عربية اخرى .

١١ ــ يؤكد الفريقان رغبتهما في توثيق التعاون بين البلدين في الشؤون الثقافية ، والاقتصادية ، وقد بدىء بالمفاوضات بين الجهات المختصة في البلدين للوصول الى اتفاقات خاصة في هذه الشؤون ، وقد تم خلال هذه الزيارة المباركة توقيع اتفاق اقتصادي بين البلدين في ١٩٥٧/٥/١٦م ، وتم كذلك توقيع اتفاق النقل الجوي بين البلدين .

١٢ ــ يؤكد الفريقان استمرار تعاونهما في تنسيق سياستهما في شؤون النفط .

١٣ ــ اتفق الفريقان على بذل جهودهما لاستمرار منع تسرب النفط الى اسرائيل المعتدية ، من المصادر العربية والاسلامية .

١٤ ــ يعلن الفريقان تضامنهما في توحيد جهودهما في الامم المتحدة ، والمنظمات العالمية الاخرى ، لمناصرة القضايا العربية .

١٥ ــ وقد اتفق العاهلان ورجال حكومتيهما على استمرار التشاور بين العاهلين الكريمين ، والبلدين الشقيقين ، ادراكا لاهدافهما الاسلامية والعربية .

صدر في بغداد في ١٩٥٧/٥/١٨م

تبادل العواطف :

لا مناص من ان ننشر هنا البرقيتين اللتين تبودلتا بعد انتهاء الزيارة وهما :

صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل الثاني المعظم

في الساعة التي اغادر فيها بلادكم العزيزة ، ابعث الى جلالتكم باسمى آيات التحية ، مع وافر الشكر ، لما لقيته من جلالتكم من حسن الوفادة وكرم الضيافة ، وصادق الاخوة ، وان ما لمسته من جلالتكم من شعور اخوي فياض ، ومن حكومتكم، وشعبكم الكريم ، من عواطف نبيلة ، قد ترك في نفسي اثرا سوف يبقى على مر الايام.

كما يسرني ان اذكر لجلالتكم عن تقديري لرغبتكم الصادقة في تدعيم اواصر الاخوة بيننا ، وبين شعبينا ، وجميع الشعوب العربية ، وعزمكم على توحيد الجهود ، وجمع الكلمة لكي تقف البلاد العربية من الاحداث التي تمر بها وقفة الرجل الواحد ، تعمل لرفع شأنها واعزاز كلمتها ، واستعادة مجدها ، وفقنا الله واياكم الى ما يحب ويرضى انه سميع مجيب .

سعود

صاحب الجلالة الاخ الملك سعود المعظم ـ الرياض

لقد تلقيت ببالغ الشكر والسرور برقية جلالتكم الرقيقة ، بمناسبة سفركم الى بلادكم العزيزة ، ان ما لمست من جلالتكم اثناء زيارتكم الميمونة للعراق من خالص الاخوة ، ونبيل المشاعر ، ومن عزم صادق على تعزيز اواصر المودة، وتوثيق التعاون بين البلاد العربية عامة ، وبين بلدينا خاصة ، تجعلني اتطلع بثقة واطمئنان الى مستقبل البلاد العربية ، التي ستصل باذن الله وتعاونها ووحدتها الى ما تصبو اليه من عز ومجد ، والله ولي التوفيق .

فيصل

ويقول كولمان ، سفير الولايات المتحدة في العراق في ص ٢٥٧ من كتابه :

« وحدثني نوري معلقا على المحادثات التي جرت اثناء زيارة الدملوجي ، وهي محادثات تثبت مدى مرونته فقال : ان دخول السعودية ميثاق بغداد امر غير ممكن بالرغم من شعور سعود المعادي للشيوعية ، الا انه ينبغي الافادة من تجميد نفوذه العظيم في المنطقة » اهـ .

بين العراق وامريكا

كانت قد جرت مراسلات طويلة بين الحكومتين : الامريكية والعراقية حول تقديم حكومة الولايات المتحدة الامريكية المساعدات اللازمة لتحسين وسائل الاتصال البرقي ، وطرق المواصلات ، والسكك الحديدية في العراق ، وقد اسفرت هذه المراسلات عن صدور هذا البيان :

في صباح اليوم العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٥٧م ، تم التوقيع في ديوان وزارة الخارجية على اتفاقيتين بين الحكومة العراقية ، وحكومة الولايات المتحدة الامريكية ، تتعهد الحكومة الامريكية ، بموجب الاتفاقية الاولى ، باجراء المسوح ، والتحريات الفنية اللازمة ، لانشاء طريق بين العراق وتركية ، وتتعهد ، بموجب الثانية ، باجراء المسوح والكشوف المقتضية لتاسيس شبكة مواصلات سلكية بين العراق ، وايران ، وتركية ، وباكستان ، وستغطى نفقات هاتين الاتفاقيتين من مبلغ الـ (١٢،٥٠٠،٠٠٠) دولار التي خصصتها بعثة السفير ريتشاردز ، مبعوث آيزنهاور الخاص للشرق الاوسط ، اثناء زيارتها لبغداد للبدء في تنفيذ المشاريع التي اوصت اللجنة الاقتصادية لميثاق بغداد القيام بها .

وقد وقع الاتفاقيتين المذكورتين معالي السيد برهان الدين باش اعيان وزير الخارجية نيابة عن الحكومة العراقية ، ومعالي المستر والدمارجي كولمان السفير الامريكي في بغداد نيابة عن الحكومة الامريكية ، بحضور معالي السيد عوني الخالدي السكرتير العام لميثاق بغداد اهـ .

مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

اقتتال في جوار الرميثة

كان الامير عبد الاله يحابي فريقا من رؤساء القبائل وسراكيلها ، على رؤساء وسراكيل آخرين ، وقد نتجت عن هذه المحاباة عداوات وخصومات ، وكان احد سراكيل بني عارض بلواء الديوانية يقيم في بغداد ، ويستغل علاقته المشبوهة بالامير لتامين مصالح خاصة له . وفي ليلة ١٠ نيسان ١٩٥٦م ، خرجت قوة من شرطة الرميثة لتعقيب بعض المتهمين من افراد قبيلة الاعاجيب ، فظنت قبيلة بني عارض بأن القوة المذكورة خرجت لتعقيبها بطلب من سركالها المقيم في بغداد ، فتصدت لها، واطلقت النار عليها ، فقتل ثلاثة افراد من الشرطة ، وجرح خمسة ، فاضطرت القوة المذكورة الى مقابلة النار بمثلها ، فقتلت ثلاثة من بني عارض ، وجرحت شخصين آخرين ، وفي ليلة ١١ من الشهر تصدى بنو عارض الى قطار البصرة النازل، واطلقوا النار عليه عند خروجه من محطة الرميثة ، فاصيب السائق بجرح لم يحل دون ايصاله القطار الى محطة السماوة سالما ، ولاذ المعتدون بالفرار . اما السركال فكان يحرق نار الارم في بغداد من دون جدوى .

قانون تنسيق الجهاز الحكومي

كانت مشكلة اصلاح الجهاز الحكومي في العراق ــ وما تزال ــ من المشكلات التي استعصى حلها للاسباب التي بسطناها في بعض اجزاء كتابنا هذا ، وقد اخذت الوزارات المتعاقبة منذ عام ١٩٣٠م ، تفكر تفكيرا جديا في هذا الموضوع ، فصادق

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٩٤٦ الصادر بتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٧ م .

مجلس النواب في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١م على قانون يجيز « لمجلس الوزراء ـ بناء على توصية الوزير المختص ـ ان يصدر قرارا بفصل اي موظف يعتقد المجلس ، بعد تدقيق سجله ، ان بقاءه في الوظيفة مضر بالمصلحة العامة ... » على ان ينفذ هذا القانون لمدة ستة اشهر فقط (١) ، وابرم المجلس المذكور في ٢٩ آب ١٩٣٥م قانونا آخر ، يجيز لمجلس الوزراء ـ بناء على اقتراح الوزير المختص او رئيس الوزراء ـ ان يحيل الى التقاعد الموظف الذي يتحقق انه غير قادر على اداء واجباته ... اذا اكمل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة تقاعدية ، او بلغ خمسين سنة من العمر ، وله ان يفصل ذلك الموظف وان لم يكمل مدة الخدمة او يبلغ السن المذكورة » على ان ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة اشهر من نفاذه (٢) ، ثم وضع في عام ١٩٣٩م نص دائم لقانون ١٩٣١م ، وقد ظهر في التطبيقات العملية ان الفصل اقتصر على صغار الكتبة ، ولم يشمل كبار الموظفين الا نادرا ، ولم يجتث جذور المحسوبين والمنسوبين والمرموقين بصورة مطلقة .

« ان الوزير عندما يؤتى به الى الحكم بطرق واساليب غير طبيعية ولا دستورية ، لا يشعر باية مسؤولية تجاه المصلحة العامة ، وتحدوه مصلحته الخاصة الى تجنب اغضاب جمهرة كبيرة من الناس ، بحرمانهم مما ينعمون به من رزق حرام » (٣) الامر الذي ادى الى ان يصبح « الجهاز الحكومي مصدر خطر على المصلحة العامة ، وعلى حقوق الناس ، وسيكون له اسوأ الاثر على عمران البلاد ونهضتها ، اذا لم يقض عليه بالاسراع في اصلاح هذا الفساد . فقد تفشت الرشوة، وكثرت الاختلاسات ، وازدادت الشكوى من سوء سلوك الموظفين ، واصبحت بعض الوظائف والمناصب مصدرا للاستغلال والاثراء غير المشروع ، حتى بلغ الامر ان بيعت بعض الوظائف بيعا ، وفرض بعض الموظفين الكبار اتاوات شهرية على صغار مرؤوسيهم ، واصبح التعيين في الوظائف ، مع الاسف الشديد ، غير منصب على الكفاءة وحسن السمعة ، وانما صاحب هذا التعيين في اكثر الاحيان التدخلات ، والاهواء والمحسوبية والمنسوبية » (٤) .

« ان الضجة المقامة هي على سوء التصرفات او الاستغلال الواقع في الدولة ، لا يقتصر على الموظفين ، بل ان هذا التبرم هو منصب على البعض من المسؤولين اصحاب المعالي والفخامة . فهؤلاء هم الذين اساءوا الى سمعة الدولة ، وافسدوا البعض من عناصرها ، فاقتصارنا على سن لائحة تشمل الموظفين وحدهم ، دون الرؤوس التي كانت سببا لهذا الفساد ، اعتقد هي عملية جراحية مبتورة يجب ، اذا كنا نريد ان نطهر جهاز الحكم والمحافظة على سمعة الدولة علينا ، ان نمد المبضع

---

(١) راجع المجلد الثالث من هذا الكتاب في طبعته الثالثة المزيدة .

(٢) راجع المجلد الرابع من هذا الكتاب في طبعته الثالثة المذكورة .

(٣) نائب بغداد « اسماعيل غانم » في محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م ص ٤٨٩ .

(٤) نائب الموصل « محمد الجليلي » في محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ م ص ٤٩٩ .

الى اصل الداء ، ونستاصله من جذوره » (١) .

«وقد كان خدم الوزراء يتقاضون رواتبهم واجورهم من ميزانية امانةالعاصمة. كما كان العديدون من رجال الشرطة يقومون باعمال الحراسة ، والخدمة ، والبستنة ، في دور الوزراء والمتنفذين ، الذين كانوا يرفضون السماح لهم بالقيام باعمال الشرطة عندما تتطلب الضرورة استدعاءهم للقيام بها » (٢) .

وادركت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » خطورة الفساد الذي استشرى في دواوين الدولة ودوائرها العليا ، فابرم مجلسها النيابي في ٢٤ آذار ١٩٥٦ م « قانون تنسيق الجهاز الحكومي » الذي نصت المادة الاولى منه على ان :

« تؤلف لجنة تدعى لجنة التنسيق من حكام من الصنف الاول ، وموظفين من الصنف الممتاز ، أو الصنف الاول ممن عرفوا بالاستقامة ، والكفاءة ، للتحقيق في سلوك الحكام ، والقضاة ، والموظفين ، والمستخدمين ، لاقصاء من يثبت سوء سلوكه من الخدمة ... » .

وعرّفت المادة السادسة سوء السلوك بانه :

« يشمل تعبير سوء السلوك الاستهتار الخلقي ، والرشوة بأي وجه كان ، واستخدام النفوذ الرسمي ، او استعمال السلطة لتأمين منافع خاصة » .

وحددت المادة السابعة من القانون وظائف لجنة التنسيق بالعزل ، والفصل لمدة لا تقل عن سنتين ، ولا تزيد على خمس سنوات ، واباحت المادة نفسها للموظف المعزول « ان يعترض لدى مجلس الوزراء على قرار عزله ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بقرار العزل ، ولمجلس الوزراء خلال شهرين من تاريخ وقوع الاعتراض ، ان يؤيد عقوبة العزل ، او يبدلها بعقوبة الفصل لمدة خمس سنوات » وجعلت المادة الرابعة عشرة مدة نفاذ القانون سنة واحدة ، ويجوز تمديدها لمدة لا تتجاوز السنة بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية (٣) .

وتألفت « لجنة التنسيق » من كبار الحكام البارزين السادة : فهمي الجراح، وعبد الجليل برتو ، وعبد الحميد كبه ، فكانت خير لجنة الفت للقيام بهذا الواجب

---

(١) نائب بغداد « صادق البصام » في صفحة ٥٠٠ من المصدر السابق .
(٢) كاراكتاكوس في كتابه « ثورة العراق » ص ٢١ .
(١) جاء في الاسباب الموجبة لهذه اللائحة انه :

« قد ظهر للحكومة من تقارير ذوي الشأن ، ومن الشكاوى التي رفعها كثير من الناس على كثير من الموظفين ، ومن الوقائع التي حكمت فيها محاكم الجزاء على بعض الموظفين بسبب اختلاس ونحوه ، ان في جهاز الحكومة فسادا من سوء سلوك بعض الموظفين يجب اصلاحه ، كما جاءت على لسان بعض النواب في الاجتماعات السابقة طعون غير معينة بموظفين غير معينين ، مما يدل على ان نواب الامة شاعرون بهذا العيب في صفوف الموظفين . وقد ورد على لسان بعض المسؤولين شبه اعتراف بهذه الحقيقة . لذلك رات الحكومة تبعا للخطة التي رسمتها في منهاجها للاصلاح الداخلي ، آن من الضروري وضع تشريع لمعالجة هذه الناحية من سلوك الموظفين فوضعت هذه اللائحة » . آه .

المقدس ، فقد كان اعضاؤها من المعروفين بالاستقامة والنزاهة وبعد النظر وصيانة العدل .

وقد فصل بموجب هذا القانون ثلاثمائة وسبعة عشر موظفا ، بينهم تسعة متصرفين من اصل اربعة عشر متصرفا ، ونحو مائة ضابط شرطة بين مدير ، ومعاون ، ومفوض ، وعدد لا باس به من المديرين العامين ، والقائم مقامين ، ومديري النواحي ، والحكام ، والقضاة ، والكتاب ... الخ .

وكان بين المتصرفين المفصولين ، متصرف يتصل باحد الوزراء المرموقين بسبب ، فسعى هذا الوزير لانقاذه بمختلف الطرق والسبل ، فلما اخفق في مسعاه، بذل اقصى الجهود لتعديل « قانون تنسيق جهاز الدولة » تعديلا يجيز الاعتراض على قرارات الفصل (١) وقد نجح فيما بذله من جهد في هذا الصدد ، وتم وضع اللائحة بصيغ مختلفة . ولم يشأ رئيس الوزراء ان يرد طلب التعديل ، اكراما لوزيره المدلل ، ولكن كان في قرارة نفسه ان لا يمس القانون باي تعديل بعد ان اقتنع « بان التعديل الذي كان يلاحقه خليل كنه هو لمنفعة شخص معين لا بدافع المصلحة العامة » (٢) ولاجل ان يوفق نوري بين ما في قرارة نفسه ، وبين رغبة وزيره المرموق الملحة ، فانه سمح باعداد لائحة التعديل ؛ وارسلها الى السلطة التشريعية بحسب الاصول ، وبعد ان مرت اللائحة ببعض مراحلها ، استقالت الوزارة ، فاعلن السعيد ان من حق الوزارة الجديدة ان تلاحق التعديل ، او تجمده ، فجمدته الوزارة الجديدة . وكان في نية السعيد ان يمدد نفاذ القانون ــ موضوع البحث ــ سنةاخرى وفق المادة الـ (١٤) من القانون ، ولكن الضجة التي قامت في وجهه ، واحتمال شمول التطهير اكابر الموظفين والمحسوبين حالا دون ذلك .

سياسة المعارف

اشغل السيد خليل كنه منصب وزارة المعارف في التواريخ الآتية :

١ ــ في الوزارة السعيدية الحادية عشرة التي تكونت في ١٥ ايلول ١٩٥١ م واستقالت في العاشر من تموز ١٩٥٢م.

٢ ــ في الوزارة المدفعية السادسة (٢٩/١/٥٣ ــ ٥ ايار ١٩٥٣م) .

---

(١) وكنت اول من طالب بتعديل القانون . وبمرور الايام وتكاثر الضحايا ، ازداد عدد المطالبين بالتعديل .. ورأى نوري السعيد ان يتظاهر بقبول فكرة تعديل القانون تفاديا لازمة وزارية ... غير ان نوري السعيد اصر على ثورته ، واعلن انه سيسحب اللائحة من المجلس فاجبته انه اذا اقدم على هذه الخطوة فاني اعتبرها عدم ثقة بي .. وعندها اتصل بي تلفونيا معلنا انه قدم استقالة وزارته ، وتم قبولها في ٨ حزيران ١٩٥٧ م .

(خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٢٧٨)

(٢) من مذكرات احمد مختار بابان المخطوطة ، وهو يريد بالشخص ، نجم الدين صائب متصرف لواء ديالي .

٣ — في الوزارة المدفعية السابعة (٥ ايار ١٩٥٣ — ١٥ ايلول ١٩٥٣م) .

٤ — في الوزارة السعيدية الثانية عشرة التي تكونت في الثالث من آب ١٩٥٤م واستقالت في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٥٥م.

٥ — واشغل المنصب المذكور بالوكالة من ١٦ حزيران ١٩٥٦ الى حزيران ١٩٥٧م بعد استقالة الاستاذ منير القاضي « وزير المعارف في الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » التي تكونت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥م.

وقد اختط السيد كنه لنفسه سياسة تعليمية جوبهت بعاصفة شديدة من الانتقاد في مجلسي الاعيان والنواب . وفي الاوساط الشعبية المعارضة ، وادت الى اتهامه بالطائفية وغيرها اثناء محاكمته امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في اواخر عام ١٩٥٨م والحكم عليه بالاشغال الشاقة (١) فوجب علينا ان ندوّن شيئا عن سياسته لاغراض تاريخية صرفة .

قال السيد كنه في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ كانون الاول ١٩٥٦م :

« عندما استلمت وزارة المعارف ، وجدت المدارس خالية من مختبراتها ، وناقصة في ملاكاتها ، وفي وسائل ايضاحها واثاثها وابنيتها ، فجمعت خيرة من هم في وزارة المعارف من عراقيين ، ومن اجانب ... وانتهينا الى التوصيات التالية :

« اولا : ان التعليم الابتدائي واجب على الدولة ، ويجب ان تستلزم تلك السياسة : ان يكون لكل طفل في سن الدراسة مكان في المدرسة .

« ثانيا : لما كان الطلاب يتفاوتون في النواحي العقلية والجسمية ، ولما كانوا يتفاوتون في الاوضاع والرغبات ، وبالنظر الى تنوع حاجات المجتمع الثابتة ، لا بد من تنويع التعليم الثانوي بحيث ينسجم مع هؤلاء الطلاب وقابلياتهم ، وحاجات المجتمع الثابتة المتعددة .

« ثالثا : يجب ان يعنى بالتعليم العالي العناية التي تضمن المستوى الرفيع ، ولا يسمح لكل شخص ان يحظى بالتعليم العالي،ما لم يكن كفؤا مؤهلا لذلك» اهـ(٢).

وقد رد النائب عبد الغني الدللي على هذه الاقوال بما يلي :

« وكانت النتيجة الوحيدة التي ظهرت من تلك التوصيات ، هي غلق ٢١

---

(١) وكان له النصيب الاوفر في افساد وزارة التربية والتعليم ، وجعلها بؤرة من بؤر التجسس وشراء الذمم ، وتسليطه الشرطة والجواسيس على الوطنيين ... وتعرضت المدارس والمعاهد على عهده لهجوم الشرطة المدججين بالسلاح ، وأريقت دماء الطلاب والاساتذة ، كما اهينت كراماتهم ، واقتيد المئات منهم الى السجون والمعتقلات ، وتعرض الكثيرون للفصل اذ بلغوا (٢٥٥٤) طالبا و (١٤٩) استاذا وتبنى التفرقة العنصرية والطائفية .. الخ .

(محاضر محكمة الشعب ٤٦٦١/١٢)

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ م ص ١٥٩ .

مدرسة ثانوية ، و ٨ مدارس متوسطة للبنين والبنات في كافة انحاء العراق ، دون ان يفتح بدلها اي مدرسة مهنية صناعية ، او زراعية ، وانني قد سجلت اعتراضي على هذه التدابير تحريريا وشفويا ، وقد اوضحت في جملة ما ذكرت ، ان عددا من المدارس الملغاة كانت متوفرة فيها جميع الشرائط اللازمة للمدارس الحديثة ، ولم تكن فيها كما ادعته » (١) .

كما قال نائب الموصل السيد « سامي باش عالم » في ص ٢٨٧ من محضر ١٩٥٥/١٩٥٦م عن ادخال التجسس في المدارس عام ١٩٥٤/١٩٥٥م :

« في عهد ... خليل كنه كنا نسمع بأن ادارات الكليات ، وحتى المدارس الثانوية ، تتلقى الاوامر من الوزارة بصورة رسمية ، تتضمن لزوم فصل بعض الطلبة من الكليات ، بتهمة المبادىء الهدامة ، وقد فصل طلاب فعلا في ذلك العهد في مختلف الكليات والثانويات ، وانا اعتقد بأن مجرد الاشتباه لا يكفي لتحطيم مستقبل ناشئتنا وشبابنا المثقف ، ولو كان لهذا الاشتباه اساس من الحقيقة ، لوجدنا التحقيقات الجنائية تقوم بالتعقيبات القانونية ضدهم وتقدمهم الى المحاكم.. بواجب الوزير ان يعيد النظر في امر الطلاب المفصولين ... ومن الظلم والجور بحق البلد ان يذل شبابه وناشئته بهذه الصورة ... ان دوائر البوليس تنخر في جسم الكليات ، وان قسما من طلابها تدخلهم في سلكها السري كوكلاء ، وهذا عمل مشين » .

وقد ظهر العين السيد عبد المهدي ، ان وزير المعارف يريد قصر التعليم العالي على فئة خاصة من المرموقين والمقربين ، فاعترض قائلا :

« ان الكفاءات مشاعة ، والسياسة التعليمية السليمة هي التي تتيح للكفء ، ايا كان ان يتدرج بحسب الكفاءة ، بشكل يناسبه لخدمة نفسه وعائلته » (٢) .

وتذكر العين توفيق السويدي ان فكرة قصر التعليم على فئة دون اخرى ، كانت من بنات افكار الملك فيصل الاول فقال :

« انني في سنة ١٩٢٨م كنت وزيرا للمعارف ، وقد بقيت في وزارة المعارف مدة سنة ونصف السنة ، وقد وردني اقتراح حول انشاء مدرسة خاصة ... وقد تألفت لجنة ادارية اجتماعية هندسية مختلطة ، وهي ان يجمعوا من كل لواء مقدارا معينا ، ويجعلوا لهم قسما داخليا ، ويعطوهم معلومات داخلية حول الادارة . فبالطبع انا كنت وزيرا للمعارف ، وجرت مناقشات طويلة في هذا الموضوع ، وكان هناك مركز عالي يؤيد هذه الفكرة ، وسعينا لاقناع المركز العالي بانها غير صحيحة، ومخالفة للبرنامج المتبع ، وانتهت المشكلة » (٣) .

---

(١) المصدر المذكور ص ١٠٠ .
(٢) محاضر مجلس الاعيان (اجتماع ١٩٥٥/١٩٥٦ م) ص ٧٧ .
(٣) المصدر المذكور ص ٨٠ .

وفي المجلد التاسع من « تاريخ الوزارات العراقية » نقرأ في احتجاج المعارضة الى الملك في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٥٥م ما يلي :

« كما تجلى سوء الاوضاع في السياسة المفرة التي تسير عليها وزارة المعارف، تلك السياسة الرامية الى تقليص التعليم ، الذي لا يتناول تاثيره السيء الجيل الحاضر فقط ، وانما يتعداه الى الجيل القادم ، الذي هو محط آمال الشعب بأسره . ومن الغريب ان يظهر هذا الاتجاه المفر ،ويأخذ مجراه في التنفيذ على عجل ، وبدون روية ، في الوقت الذي يتلهف فيه الشعب العراقي على التعليم والتثقيف ، تلهفا فاق كل حد . لذلك كانت وطأة اغلاق عدد كبير من المدارس في مختلف انواع القطر شديدة الوقع على العراقيين » .

وكان من نتيجة ادخال التجسس في المدارس ان تردّت اخلاق بعض الطلاب، فأشار الى ذلك نائب الكوت عبد العزيز الخياط في ص (٢٩٠) من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦م قائلا :

« ... واصبح قسم من الطلاب لا يطيعون الاساتذة ، ولا يداومون . يخرجون من دورهم ويتشردون ، ويأكلون بالخارج ، ويرجعون في نصف الليل بيدهم الكتب الخلاعية ، وفي الامتحانات يحملون الخناجر والمكاوير ، يعتدون على الاساتذة . وهذا ثابت في وزارة المعارف . اني اسأل من معالي وزير المعارف عن الاسباب التي ادت الى غلق عشرات المتوسطات، ومئات الابتدائيات . واننا في الوقت الذي كنا نستقرض الرواتب من البنوك ، كانت المدارس تفتح ابوابها لطلاب العلم ، فلماذا نغلق المدارس الآن ولدينا المال الوفير .. الخ ؟

قصة التآمر على سورية

توطئـــة :

لما فقد الملك فيصل الاول عرشه في سورية في ٢٥ تموز ١٩٢٠ ، واضطر لمغادرة دمشق الى ايطالية ، فكر الساسة الانكليز في دعوته الى لندن ، والاستفادة من نكبته في دعم سياستهم في العراق ، بعد اندلاع ثورته الكبرى في عام ١٩٢٠ م ، فلما ظفر فيصل بعرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، شرع « الانكليز في تشجيعه وتشجيع بعض العناصر لاجل جعل صلة خاصة بين العراق وبين سورية ، لانهم كانوا ينظرون بعيدا ، فيعرفون ان نفط العراق سيصب في سورية ، وكانوا يخشون من الفرنسيين الذين هم وان كانوا حلفاءهم ، الا انهم يجوز ان يتمردوا عليهم في وقت من الاوقات . ولهذا كانوا يريدون ان تكون سورية مربوطة بعجلة الاستعمار ، من طريق العراق او من غيره ، فلهذا لم يتركوا ابدا اشعار فيصل بان هذا عرشك ، ويجب ان تسعى اليه » (١) .

---

(١) مزاحم امين الباجهجي في افادته امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ج ٤ ص ١٧٢٢ .

« وهكذا كانت معظم الحكومات العراقية قد قبلت مبدأ التدخل في امور سورية الداخلية منذ عهد حسني الزعيم ، ان لم يكن قبل ذلك » (١) وكانت تدخلاتها تنحصر في اسناد الفعاليات الداخلية بواسطة الملحقين العسكريين ، وعن طريق الاحزاب والتكتلات السورية نفسها . ويظهر ان الفشل المستمر الذي اصاب جهود تلك الحكومات ، كان قد اوجد قناعة لدى عبد الاله ، ونوري السعيد ، ولدى بعض الساسة من السوريين انفسهم ، ان الطريق الوحيد لضمان النجاح ، هو استخدام الجيش العراقي ، وسوقه لغزو سورية . وقد اعترف احمد مختار بابان بايمان عبد الاله ونوري السعيد بهذه الفكرة » (٢) .

قال امير اللواء ، مساعد رئيس اركان الجيش العراقي غازي الداغستاني ، وهو ينفي التهمة الموجهة اليه امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » بتاريخ ٢٨ آب ١٩٥٨م ما نصه :

« اخذ نوري السعيد وعبد الاله ، بتحريض من بعض الساسة السوريين ، يضغطون علينا بشدة ، ويلحون بوجوب تهيئة الجيش للحركة ، فقاومنا انا ورفيق عارف هذا الضغط ، محتجين تارة بعدم كفاءة وسائط النقل ، واخرى بعدم تيسر العدد الكافي من الطائرات ، وضرورة تهيئة الطيارين والمطارات ، مما يتطلب الى وقت طويل جدا . كما اوضحنا ان اي اصطدام بين الجيشين : العراقي والسوري يكون كارثة للبلدين ، ولا يخدم الا مصلحة اسرائيل . كانت نتيجة ذلك ان قبلت الحكومة مبدأ العودة ثانية الى القصة القديمة ، وهي الشروع في الفعاليات الداخلية وحث السوريين المبعدين على الاستمرار في وضع خططهم الرامية الى احداث انقلاب يؤدي الى تأليف حكومة تعلن الاتحاد مع العراق ، وكان هناك ميثاق متفق عليه بين الكتل السورية بهذا الخصوص » . اهـ .

الاستعانة باديب الشيشكلي :

كان أديب الشيشكلي قد ولي رئاسة الجمهورية السورية في تموز ١٩٥٣ م ، وما لبث الجيش السوري الذي ولاه هذه الرئاسة ان ثار عليه واقصاه عنها في آذار ١٩٥٤ م ، ففر هاربا الى اوروبا ، ثم صار يتردد على لبنان « وكانت الحكومة العراقية قد ساهمت في هذا الموضوع » (٣) اي موضوع اقصائه ، اذ كان نوري السعيد يأبى الاعتراف بشرعية رئاسته . فلما فقد (الشيشكلي) هذه الرئاسة ، اخذ نوري يتقرب اليه ويخطب وده ، ولما وجد فيه ميلا للاطاحة بالنظام السوري الجديد ، والتقرب الى العراق ، بعث اليه مساعد رئيس اركان الجيش العراقي غازي الداغستاني مع ثلاثين الف دينار في تموز ١٩٥٦م ، كمساعدة مالية لتحقيق

---

(١) اللواء غازي الداغستاني في دفاعه امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ج ١ ص ٢٧١ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) محاضر « محكمة الشعب » ص ١٦٦٢ من المجلد الرابع .

هذا الغرض ، والظاهر ان الداغستاني لم يكن يثق بالشيشكلي ، وثوق السعيد به ، فسلمه عشرة آلاف دينار ، وابقى العشرين الفا في خزانة السفارة العراقية في بيروت . ثم تكررت سفرات غازي « بين بغداد » وبيروت لنقل آراء المتآمرين السوريين الى عبد الاله ، ونوري السعيد ، والاخرين ، عن طلبات اولئك بخصوص المال والسلاح ، وعقدت المؤتمرات سواء بالبلاط، او قصر الرحاب، بهذا الخصوص ثم افتضحت تلك الفعاليات عند وضع اليد على الاسلحة المرسلة للمتآمرين من قبل السلطات السورية ، مما ادى الى محاكمة المتآمرين في سورية بمحاكمات علنية وتضمنت الخطة تكديس الاسلحة والاعتدة والمؤونة في « H . 3 » وتشكيل سرايا الحدود ، وتطويع البدو المسرحين من الجيش الاردني ، وتزويد العشائر السورية الموالية للعراق بالسلاح والعتاد ، ومد المتآمرين السوريين المبعدين بالمال والسلاح ، عن طريق الملحق العسكري في بيروت ، والاتفاق بين امريكا وبريطانيا على قيام اسرائيل بتحرشات على الحدود الاردنية ، لاتخاذ ذلك ذريعة لتحشيد الجيش العراقي في الاردن ، ثم اتخاذ الظرف الملائم بعد ذلك سواء بالدخول الى سورية ، بحجة معاونتها عندما تهاجمها اسرائيل ، ومعاونة الانقلاب الذي يحدث آنذاك بخلق جو متوتر على الحدود ، مما يضطر القوات السورية معه الى المبادرة بضرب القوات العراقية ، وضمان معاونة تركية بهذا الشان ، واشغال الشعب العراقي وقت ذاك باحداث ثورة عشائرية مصطنعة ، على ان يصحب قبل ذلك حملة من الدعاية المغرضة المضرة ضد الشعب السوري ، ورجالات سورية الاحرار » (١) ، فقد كانت « هناك مطامع دولية ، وهناك احتكاكات بين دول الشرق والغرب ، وهناك منافسات العوائل المالكة في البلاد العربية ... وهناك احزاب سورية مختلفة : احزاب يسارية ويمينية ... وكان نوري السعيد قد زار حسني الزعيم ، وجرى بينهما حديث حول الاتحاد وما شابه ، ثم اختلفا بعدئذ ، فذهب حسني الزعيم الى فاروق ، ثم جاء الحناوي ، ثم جاء ذكر الاتحاد بعد قتل الحناوي ، وجاء بعده الشيشكلي ، وبعدئذ قضي على الشيشكلي . بكل هذه الامور كان العراق يشتغل ، وكانت المفوضية تشتغل ، والملحقون العسكريون يشتغلون بصورة واسعة جدا » (٢) .

وعلى الرغم من جميع هذه البينات الرسمية ، فان المحكمة العسكرية السورية ما كادت تفضح التآمر العراقي على سورية ، وتصدر احكام الموت بحق السوريين ، الذين ثبت اشتراكهم في هذا التآمر ، حتى سارعت وزارة الخارجية العراقية الى التشبث لانقاذهم من تنفيذ هذا الحكم فيهم ، فطيرت البرقيات الآتية :

نصوص رسمية :

١ ــ من وزارة الخارجية الى عراقية : بيروت

(١) قرار « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في تجريم اللواء غازي الداغستاني .
(٢) من افادة وزير العراق المفوض بدمشق السيد عبد الجليل الراوي «محكمة الشعب» ج ٤ ص ١٦٦١

يرجى الاتصال بالهيئات الشعبية ، والدينية ، والاحزاب السياسية ، وما شاكلها ، بالطريقة التي تنسبونها ، لحثها على المبادرة الى ارسال البرقيات الى ملوك العرب ، ورؤساء دولهم ، وحكوماتهم ، لتخفيف الاحكام عن السياسيين السوريين المحكومين بالاعدام . كذلك يرجى الاتصال بالصحف للغرض نفسه .

٢ ـ من وزارة الخارجية الى عراقية : دمشق

يرجى ان تقدموا احتجاجا تحريريا حول كل قضية تعرض للمحكمة . سواء من ناحية توكل المحامين العراقيين كعزيز شريف ، او من ناحية المس بالعراق من قبل القضاء او الادعاء . يرجى الاتصال فورا بجلالة الملك حسين لحمله على التوسط لتخفيف احكام الاعدام الصادرة بحق المتهمين السوريين .

٣ ـ من وزارة الخارجية الى عراقية : بيروت ، طرابلس، تونس، الخرطوم، كراجي

نرجو الاتصال فورا برئيس الدولة لحمله على التوسط لتخفيف احكام الاعدام الصادرة بحق المتهمين السوريين .

٤ ـ من وزارة الخارجية الى عراقية : واشنطن

يرجى الاتصال بوزير الخارجية الامريكية فورا ، واذا امكن بالرئيس الامريكي، لحمله على التوسط لتخفيف احكام الاعدام الصادرة بحق المتهمين السوريين .

٥ ـ من وزارة الخارجية الى سفارة « الرباط »

ما يلي الى حضرة صاحب السمو ولي العهد المعظم من رئيس الوزراء :

اصدرت المحكمة العسكرية السورية الحكم بالاعدام حضوريا على : هايل سرور ، وسامي كباره ، وعدنان الاتاسي ، وحسين الحكيم ، وصبحي العمري . وغيابيا على : محمد معروف ، ومحمد صقر ، وصلاح الشيشكلي ، وسعيد تقي الدين ، وميخائيل اليان ، وحسن الاطرش ، وشكيب وهاب ، اقترح ان تبحثوا سموكم مع جلالة سلطان مراكش للتوسط لدى جلالة الملك سعود لاستعمال نفوذه مع الحكومة السورية لتخفيف الاحكام المذكورة . ونحن قائمون بمساعي مماثلة مع الدول العربية الاخرى الصديقة ، وكذلك مع الباكستان والولايات المتحدة اهـ.

ملحوظة

جميع هذه البرقيات موقعة من قبل السيد برهان الدين باش اعيان وزير الخارجية ، ومنقولة عن محاضر جلسات محكمة الشعب ج٤ ص ١٣٥٠ .

الاستعانة بالانكليز والامريكان :

جرى هذا كله قبل ان تدبر انكلترا وفرنسة هجومهما الغادر ، مع اسرائيل ، على مصر في اواخر تشرين الاول سنة ١٩٥٦م . وهذه الفضيحة جعلت الناس

يعتقدون بـ « ان عبد الاله ونوري السعيد لن يعودا الى موضوع سورية لمدة طويلة . غير انه ظهرت بوادر نشاط جديد ، بعد حادث العدوان الثلاثي بحوالي خمسة اشهر ، حين استدعاني نوري السعيد ... واطلعني على اوراق فيها سلسلة حوادث موقوتة ، للقيام بحركة داخلية في سورية ، مشفوعة بحركة من قبل الجيش العراقي ، مع خلق اسباب مبررة للتدخل ، وطلب الي بقيام المقر العام باتخاذ ما يلزم لتهيئة الجيش للعمل » (١) .

وكان عدد من « اللاجئين السياسيين السوريين قد جاءوا الى العراق ، قبل تاريخ افتضاح المؤامرة سنة ١٩٥٦م ، وكانوا يتسلمون رواتب من الحكومة ، وكانوا ينوون تشكيل اذاعة سورية وجيش سوري حر ، كما ان بعض اولئك طلب قيادة جيش عراقي يرتدي الملابس العسكرية السورية ، ويهاجم سورية لتحقيق الاتحاد بين البلدين ، واعترف الشاهدان : رفيق عارف ، واحمد مختار بابان . بأن عبد الاله ونوري السعيد كانا يصران على اشراك الجيش في تحقيق الاتحاد » (٢) .

وقد اقيم مخيم كبير بجوار « الرطبة » لفريق من المتطوعين السوريين زودوا بالسلاح ، وشرعوا في التمارين العسكرية ، وبعد افتضاح امر المؤامرة استمروا على اعمالهم ، حتى قررت كل من امريكا وبريطانيا تدبير هجوم مسلح على سورية ، تسنده تركية والعراق ، ولا تعارضه اسرائيل المتاخمة ، بحجة ان سورية اصبحت شيوعية ، وان الدول الغربية ترى في هذه الشيوعية خطرا على الشرق الاوسط ، وتهديدا لامن العراق ، على نحو ما سنفصله اثناء البحث عن « الوزارة الايوبية الثالثة » في الفصل القادم .

وعلى الرغم من ممانعة « الوزارة الايوبية المذكورة » لهذه التحرشات ، فان العراق استمر على هذه السياسة ، بعد استقالة تلك الوزارة ، واستمرت التكذيبات العراقية الرسمية لما كان ينشر ويذاع عن هذه الحركات ، ومن ذلك صدور هذا البيان :

« ذكرت وكالات الانباء ، ان ناطقا رسميا سوريا صرح بوجود تحشدات عراقية على الحدود السورية العراقية . لقد اصبحت مثل هذه الاكاذيب مع الاسف علامة فارقة من علامات السياسة السورية في الآونة الاخيرة ، لبث الرعب بين افراد الشعب ، كوسيلة لزيادة الفرقة بين العرب ، وقد لجأ قبل هذا دكتاتور سورية لاطالة عمر عهدهم باللعب على مثل هذه الاتهامات بالضبط ، لا سيما في اواخر عهودهم .

« ان الشعب السوري يعرف جيدا ان الجيش العراقي انما اوجد لنصرته وعزته ضد العدو المشترك ، اسرائيل ، علما بانه لا يوجد ولن يوجد جيش عراقي

---

(١) من افادة اللواء الركن غازي الداغستاني امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في « محاضر محكمة الشعب » ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) المصدر المذكور ص ٣٦٢ .

قرب الحدود السورية الشرقية منذ سنوات عديدة » (١) .

٢ نيسان ١٩٥٨

مجلس النواب السوري والتآمر :

لما فضحت المحكمة العسكرية السورية قصة التآمر العراقي على الوضع السوري ، عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة في السابع عشر من شهر كانون الاول ١٩٥٦م ، استمع فيها الى بيانات وزير الخارجية صلاح الدين البيطار، حول « ميثاق بغداد » وموقف العراق الشامت ، من الاعتداء الثلاثي الغادر على مصر ، ومحاولة الجيش العراقي التمركز في الاردن للقيام بانقلاب عسكري في سورية ، فقرر المجلس المذكور تكليف رئيسه بارسال البرقية الآتية الى :

« معالي السيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب العراقي : بغداد

« اتشرف بابلاغكم بأن مجلس النواب المنعقد بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٥٦ بحث موضوع تأيد الشعب العربي في العراق في نضاله ضد الاستعمار والاحلاف الاجنبية . واتخذ قرارا بارسال نص البرقية التالية لمقامكم :

---

(١) جريدة الحرية بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٨ م .

ويصف « كولمان » سفير الولايات المتحدة الامريكية في العراق اسباب تدخل العراق في امور سورية الداخلية بالكلمات الآتية :

« وفي اوائل سنة ١٩٥٥ سقطت وزارة فارس الخوري — السورية — المعتدلة فظهرت جماعة يسارية تحت قيادة صبري العسلي وخالد العظم مما لتخلف وزارة الخوري ، وانحازت سورية نحو مصر بعد ان اتضحت الميول اليسارية في الجهتين المدنية والعسكرية فقال نوري — السعيد — ان الرئيس الاتاسي كان ينظر لهذا التطور بقلق عظيم ، وانه عبر عن قلقه مرارا خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٥٥ م .. وفي الوقت الذي كان فيه نوري السعيد يعمل على ابعاد العراق عن المسرح السوري ، كان يعمل ايضا على حماية سورية من اي اذى يصيبها ان من الاتراك او من الاسرائيليين . وكانت سورية بحاجة الى استقرار يمنع من احتمال سيطرة الشيوعية كما كانت بحاجة الى مساعدة اقتصادية يستطيع العراق تقديمها ، وكانت مصالح التجارة السورية تتطلب تعزيز الصلات مع العراق ... بهذا الاسلوب ظل نوري يبحث معي شؤون سورية من اوائل شباط حتى اوائل تشرين الاول ١٩٥٥ ، ثم تحولت افكاره شيئا فشيئا نحو الحديث عن طريق التدخل ، وكان هذا التحول رائق الاخبار التي كانت تترى عن تدفق اسلحة الكتلة الشيوعية على مصر اولا ، ثم على سورية . وفي ٤ تشرين الاول سنة ١٩٥٥ تحدث معي نوري عن وصول الاسلحة السوفياتية الى مصر وقال : ان هذا يعني بان مصر والسعودية العربية تستعدان لخنق العراق عن طريق الشيوعيين في سورية ، وان مستقبل العراق في خطر . وطلب حرية العمل وقال انه سيتكلم مع اصدقائه السوريين اولا ، ملحا عليهم بتخليص بلادهم من الشيوعية ، ولكن الاتصال بهم دون مساندة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، يكون عديم الفائدة وكلامه يكون ذا اثر اذا عرف ان الاسناد متوفر . كما طلب ضمانا بان تتولى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كبح جماح اسرائيل اثناء معالجته للمشكلة السورية ... والمح الى ان تسعين بالمئة من قلاقل سورية مردها الى اموال السعوديين فلو جمدت العائدات السعودية من النفط ستة اشهر ، لامكن اعادة الاستقرار الى سورية . لم لا تستطيع شركة النفط العربية السعودية ان تفكر بذلك ؟ اذا لم يستقر الموقف فان الشيوعية ستسود وتخسر الشركة كل شيء .

— عراق نوري السعيد — ص ٢٦٨ — ٢٧١

« ان الشعب العربي في سورية ، يقف الى جانب الشعب العربي الشقيق في العراق ، مؤيداً نضاله الباسل ضد حلف بغداد ، مع تاكيد هذا النضال حجر الاساس في بناء الوحدة العربية المتحررة ، وان مجلس النواب في سورية لينحني بخشوع واجلال امام ارواح الضحايا شهداء القضية العربية الكبرى ، سائلا الله ان يحقق اماني الامة العربية في الوحدة والحرية » اهـ .

رئيس مجلس النواب : ناظم القدسي

وكان مجلس النواب العراقي في عطلته ، فتولى رئيسه السيد عبد الوهاب مرجان الرد على هذه البرقية بما ياتي نصه :

« دولة السيد ناظم القدسي رئيس مجلس النواب السوري الافخم ـ دمشق

« تسلمت برقيتكم المتضمنة نص قرار مجلس النواب السوري المحترم ، وساقوم بعرضها على المجلس عند اجتماعه في الشهر المقبل ، وسابلغكم قراره .

« واني في الوقت الذي لا اود الخوض فيما يجري في القطر الشقيق ، انتهز هذه الفرصة فأعرض على دولتكم ، ومجلسكم الموقر ، واشير الى ما اذاعته بعض محطات الاذاعة عما رافق برقيتكم من كلام القي في المجلس النيابي السوري ، من اقوال جارحة لكرامة العراق وشعوره ، ومس بجيشه الباسل ، قد تكون سببا للتباعد والتباغض ، والنفرة والفرقة ، واقامة حواجز وسدود في طريق الوحدة ، وهذا ما يأباه ويكافحه كل عربي مخلص . واخشى ما نخشاه ان يكون حصاد ما يبذره بعض الساسة العرب من الحقد ، والبغضاء ، والقطيعة ، بين ابناء الشعب العربي الواحد ، وبالا وشرا قد يكتوي بناره الآباء قبل الابناء لا سمح الله . وقد سرني قرار مجلسكم الموقر بالدعوة الى الله تعالى بتحقيق الوحدة ، واني اذ اشاركم بهذا الدعاء ، اود ان نخرج هذه الاماني عن حدود الاقوال والدعاء ، الى حيز التنفيذ والاعمال ، حيث يقرر مجلسا النواب السوري والعراقي ، منفردين او مجتمعين الوحدة بين القطرين الشقيقين ، ليتسنى لكل منهما التدخل في شؤون الآخر ، وبذلك تتحقق امنيتكم ، وامنية كل عربي مخلص . راجيا ان استلم قرار مجلسكم الموقر بهذا الشان كي يتسنى لي طرح الامر على المجلس عند اجتماعه القادم ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب العراقي : عبد الوهاب مرجان (١)

وزارة الخارجية العراقية والبيطار :

كان وزير الخارجية السورية السيد صلاح الدين البيطار ، جريئا في اتهامه العراق بالتآمر على سورية ، يوم وقف في مجلس النواب السوري في ١٧ كانون الاول ١٩٥٦م وقال :

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ص ٨ .

« كلنا نعرف تحريض بريطانية ونوري السعيد لكل من تركية ، وايران ، والباكستان ، لتقف من سورية موقفا عدائيا ، وكلنا نعرف شراء الصحف والضمائر في اكثر البلدان العربية ، وكلنا نعرف قضية ارسال السلاح من العراق للقيام بأعمال عنيفة ، ولقلب النظام القائم بالقوة الخ .

ولما احتجت « وزارة الخارجية العراقية » على هذه التصريحات ، بمذكرة بعثت بها الى المفوضية السورية في بغداد برقم ع/٥٢٩٦ وتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٥٦م ، ردت « وزارة الخارجية السورية » على هذا الاحتجاج ردا قاسيا بمذكرة مؤرخة في ١٣ شباط ١٩٥٧م وتحت العدد س ٨/٧٠١/٦ وكان مما جاء في هذا الرد قولها :

« وصفت وزارة الخارجية العراقية بيان الحكومة السورية عن احتجاز اسلحة عراقية ارسلت خلسة الى سورية ، بانه « تلفيق باطل وغريب ، ابعد ما يكون عن المنطق السليم » وانه « توجيه اتهام باطل للعراق وحكومته » تؤكد وزارة الخارجية السورية بيان السلطات الاول الذي اعلن احتجاز تلك الاسلحة . فالاسلحة العراقية موجودة ضبطت قبل توزيعها ، وزمان ومكان تسليمها معروفان ، وكذلك الاشخاص السوريون الذين تسلموها ونقلوها ، كما اعترفوا بذلك علنا . والاشخاص العراقيون الذين سلموها ، بحيث لا يمكن بعد الآن ان توصف هذه الحقيقة الواقعة بانها تلفيق او اتهام باطل ، وبالاضافة الى ذلك لم تقصد الحكومة السورية في اي وقت من الاوقات ان تسيء الى شعب العراق ، الذي تضمر له اطيب مشاعر الاخاء والصداقة، بل لم تتعمد الاساءة الى حكومة العراق ، وجل ما فعلته انها اعلنت بعض الحقائق التي كانت مدفونة في الظلام » .

ولم تشأ الحكومة العراقية ان تسكت على مضض ، بعد هذا التحدي السافر ، فبعثت ردا مطولا الى المفوضية السورية في بغداد برقم ع – ٥٢٨ – ٨ – ٥٥٦٤ وتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٧م ومما جاء فيه قولها :

« اما بشأن المؤامرة المزعومة ، التي تصر المذكرة السورية على اعتبارها حقيقة ثابتة ، استنادا الى التحقيق والمحاكمات التي شهدها العالم كله ، والتي كان الاجدر بالحكومة السورية ان لا تشير اليها من قريب ولا من بعيد ، فان الحكومة العراقية تترك للراي العام العالمي عامة ، والعربي خاصة ، والسوري بوجه اخص ، الحكم على ما دار في ذلك التحقيق ، وتلك المحاكمات ، من امور لا يتصور وقوعها الا في البلدان المعزولة عن العالم الحر المتمدن عزلا تاما . ومثل هذه الامور في الحقيقة هي التي يجب ان تستفز الالم الصادق الصميم على البلد الذي يجري فيه ، والغريب ان المذكرة السورية تشير الى ان المتآمرين جميعهم قد اعترفوا بتدبير المؤامرة المزعومة ، في حين ان اكثرهم لا يزالون مشردين خارج سورية ، ولم يحضروا اية جلسة من جلسات المحاكمة ، ولم يدلوا باية افادة امام اي مرجع سوري عسكري ، او مدني ، او قضائي ، كما هو معلوم .

ان الحكومة العراقية حرصا منها على سمعة العرب الدولية ، ترى لزاما عليها

ان تتحاشى التطرق باكثر مما تقدم الى ما ورد في مذكرة الحكومة السورية بصدد المؤامرة المزعومة ، والتحقيق الذي جرى بشأنها ، وقرار الاتهام الذي صدر بحق المتهمين فيها ، والمحاكمات التي استمع الناس في الراديو الى نزر يسير منها، واستمع عدد غير قليل من ابناء سورية الاشقاء اليها كاملة ، وشهدوا جميع فصولها ؛ وادوارها تمثل في قاعة المحكمة السورية . والحكومة العراقية اذ تؤكد بياناتها الرسمية السابقة ، بدحض كل ما نسب الى العراق من اباطيل وتلفيقات في هذا الشأن ، لا تشك مطلقا في ان الحكومة السورية الموقرة تشاركها الراي في انه لم يسبق ان نال من سمعة العرب وكرامتهم شيء ، بقدر ما نالته منهما هذه المأساة الملفقة ، التي كادت ان تطوح بنخبة زكية من المجاهدين العرب ذوي التاريخ القومي الناصع الذي يحسدهم عليه الكثيرون من مواطنيهم » اهـ .

بمثل هذه اللهجة القاطعة ، تدفع الحكومة العراقية عنها تهمة التآمر على سورية ، ولا ندري كيف نوفق بين هذا الدفع ، وبين الاعترافات الخطيرة التي ادلى بها المتهمون العراقيون امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » حين شرحوا كيفية ارسالهم السلاح العراقي الى المتآمرين السوريين ، وكيف اتصلوا بأديب الشيشكلي ونفحوه آلاف الدنانير ، وكيف وكلوا المحامين للمتهمين السوريين الذين حوكموا امام المحكمة العسكرية السورية ، وكيف رتبوا المعاشات والاكراميات لعوائل السوريين الذين ادانتهم المحكمة المذكورة .

وحقا نقول ان « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » التي تالفت في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م ، كشفت عن اسرار خطيرة ما كان بوسع احد ان يصل اليها ، او يحصل عليها لولا تعريتها المتهمين تعرية كاملة ، ونشرها لوثائق كان البعض يرى انها « سراب » .

ومن الغريب اننا سألنا معظم الوزراء ، الذين زاملوا نوري السعيد في وزارتيه الثانية عشرة ، والثالثة عشرة ، عن معلوماتهم الخاصة بهذه المؤامرات ، فنفوا ان يكونوا مسبوقين بها ايام حكمهم الزائل ، ولو انهم الآن لا ينكرون صحتها ، ولكنهم يدعون بأنهم تثبتوا منها بعد المحاكمات . واغرب من ذلك ان وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان ، الذي صرف من اعتمادات وزارته على شراء السلاح ، ومد المتآمرين بالمال ، ينفي علمه بقصة التآمر على سورية الا بعد فضحها من قبل المحكمة المشار اليها (١) وللتاريخ ان يسجل .

اما اديب الشيشكلي رئيس الجمهورية السورية ، الذي اقصاه الجيش السوري عن منصبه في آذار ١٩٥٤م ، واضطره للفرار الى الخارج ، فقد اغتيل في البرازيل في ٢٧ ايلول ١٩٦٤م.

---

(١) اذا رجع القارىء الكريم الى الصفحتين ٥٦٥ و ٥٦٦ من مذكرات السيد توفيق السويدي ، لسيقرا فيهما : ان السويدي حضر اجتماعا في قصر يلدز في اسطنبول تقرر فيه « اجبار الطغمة العسكرية السورية على التقاعد من الحكم ، وتسليم الادارة المدنية والسياسية الى المدنيين حسب أحكام الدستور السوري ... وقد وقع الاختيار على العراق للقيام بهذه المهمة ، واعطيت وعود صريحة لـه بالمساعدة والتأييد لتحقيق الغرض » اهـ .

ازمة السويس

وتاثيرها في العراق

لمحة تاريخية :

ترتقي فكرة ايصال نهر النيل بالبحر الاحمر ، الى ازمنة واغلة في القدم ، فهي ليست وليدة مئة سنة ، ولا هي ابنة الف سنة ، وانما تتصل بعهد الفراعنة . وكان « نيخاوس » ملك مصر وفرعونها المعروف ، قد شرع في ايصال مياه النيل بمياه البحر المذكور ، وجدد عمله داريوس ملك الفرس العظيم ، عندما امتلك مصر عام ٥٢٨ق.م. وفي زمن بطليموس من دولة البطالسة التي حكمت مصر في القرن الثالث ق.م. ، اوصل النيل بالبحر الاحمر فعلا بترعة تسمح للسفن بالدخول اليها ، والخروج منها ، دون ان يوقفها مد خليج السويس او جزره (١) ولكنها اهملت مع مرور الزمن. فلما جاء العرب ، وجد عمرو بن العاص ان الضرورة تقضي باحياء هذه القناة فأحياها بعد جهد طويل . ولما فتح نابليون مصر ، قرر ربط البحر الاحمر بالبحر الابيض ، فكلف مهندس جيشه غراتيان لوبير بدرس المشروع ، وتقدير كلفته ، فوجد المهندس اختلافا بين سطحي البحرين ، يقدر بنحو عشرة امتار ، وارتأى جعل القناة ذات سدود لضمان نجاحها . وبعد مدة اطلع نائب قنصل فرنسة في مصر « فردينان دليسبس » على تقرير « لوبير » فصار يفكر في ضرورة تنفيذ هذا المشروع ، وكانت له صلة ود وصداقة مع ولي عهد مصر سعيد باشا ، فدعمه هذا ، على الرغم من احتجاجات الاستانة ، فلما توفي الخديوي عباس باشا ، واعتلى اريكة الحكم ولي عهده سعيد ، انفتح باب الامل امام دليسبس ، فحصل على الامتياز المطلوب في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٨٥٤م ، على ان يكون امده تسعة وتسعون عاما تبتدىء من التاريخ الذي يلي افتتاح القناة (المادة ٣) وان تستوفي مصر ١٥ ٪ من صافي الارباح (المادة٥) وان يكون الشركة حق امتلاك جميع ما يلزمها من الاراضي دون مقابل (المادة ٤) ولها ان تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الاملاك جميع المواد اللازمة لاعمال القناة ، مع اعفائها واعفاء ما تستورده من الخارج لفائدة المشروع من الرسوم (المادة ٩) .

ولما حل اسماعيل باشا محل سعيد باشا في عام ١٨٦٢م ، زار المشروع ، واولاه عنايته الخاصة، حتى تم فتحه في ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩م، وقد حضر حفلةالافتتاح معظم ملوك اوربا وامراؤها ، وجل رجال الصناعة والمال فيها ، وتجاوزت نفقات حفلة الافتتاح كل حد معقول ، فاضطرب الوضع المالي في مصر . وارسلت الدول

---

(١) كتاب « القناة لمصر » لميشال سليمان ص ٨ .

التي يهمها امره ، بعثة خاصة لفحص مقدرة مصر المالية على تسديد الديون التي ترتبت عليها ، وما هي الا بضع سنوات حتى اضطر الخديوي الى عرض اسهم مصر في شركة القناة للبيع « وهي ١٧٢،٦٠٢ سهما » فابتاعتها الحكومة البريطانية بأربعة ملايين باون ، وكانت بريطانية تعارض من قبل فكرة تأسيس هذه القناة ، وتعتبر الشروع فيها تهديدا لمصالحها في حوض البحر المتوسط . وقد قدرت قيمة هذه الاسهم بـ (٣٨) مليون باون في عام ١٩٢٩ وبلغت ارباحها (٦٣) مليون باون في عام ١٩٥٠م. وتقول الحكومة المصرية في ص ٦ من مذكرتها الايضاحية لقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦م :

« بالدماء المصرية شقت قناة السويس لتخدم الملاحة البحرية . فمن عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٦٤ مضت خمس سنوات سخر فيها المصريون دون اجر او شكر لحفر القناة . ستون الفا من المصريين كانوا يخصصون شهريا لهذه الخدمة ، ولقد مات من هؤلاء العمال تحت الانهيارات الرملية ما يزيد على المئة الف دون دفع اي تعويض عنهم » (١) .

تأميم القناة :

وفي عام ١٩٥٣ فكرت الحكومة المصرية في ضرورة تنمية انتاجها الزراعي ، ومضاعفة دخلها القومي ، فلم تر غير اقامة السد العالي في اسوان ، مشروعا يحقق هذا الغرض ، فطلبت الى بنك الاعمار الدولي ان يسهم في تمويل هذا المشروع الجبار، فأجابها البنك الى طلبها بعد دراسة عميقة ، وتحريات طويلة وشروط قاسية (٢) . وفي الوقت نفسه خصصت الولايات المتحدة الامريكية اربعين مليون دولار من المساعدات الخارجية لمساعدة مشروع السد المذكور ، كما خصصت له بريطانيا خمسة ملايين من الجنيهات (٣) ولكن مصر ما كادت تفك الحصار الغربي ، وتتدارك من الاسواق الشرقية السلاح اللازم للدفاع عن اراضيها ؛ بعد ان عجزت عن تداركه

---

(١) وزارة الخارجية المصرية (الكتاب الابيض في تأميم قناة السويس) ص ٦ .

(٢) اشترط البنك الدولي ان يتولى بنفسه الرقابة على برنامج الاستثمارات المحلية ، ثم طلب تخفيض المساحة المزروعة قطنا ، ثم اشترط على مصر الا تبحث عن قرض من مصدر آخر . لقد وافق النظام بادىء الامر على هذه الشروط ، ولكن البنك لم يكتف بهذا ، ومضى يطالب بضغط برنامج التصنيع .
مجلة الطليعة (المصرية) عدد مارس ١٩٧٦ من السنة ١٨

(٣) وكانت امريكا وبريطانية قد اعلنتا في اليوم الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٥٥ عن عزمهما على تقديم قرض لبناء السد العالي ، كما وعد البنك الدولي بتقديم قرض آخر ، على ان تقوم مصر بتحمل باقي النفقات .

(رندولف تشرشل في كتابه « سقوط ايدن » ص ١٢١)

من الاسواق الغربية (١) حتى سحب البنك الدولي موافقته المذكورة في ٢٤ تموز ١٩٥٦م ، واعقبته الحكومتان : الامريكية والبريطانية في اليوم التالي ، فسحبت كل منهما عرضها ، واذا بالحكومة المصرية تقرر في السادس والعشرين من هذا الشهر ، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، ليتسنى لها انشاء السد العالي من واردات الشركة . وكانها ارادت ان تفوّت الفرص على خصومها ، فقررت « تعويض المساهمين وحملة اسهم التاسيس عما يملكونه من اسهم وحصص بقيمتها ، مقدّرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بقانون التاميم في بورصة الاوراق المالية بباريس » أي في يوم ٢٥ تموز سنة ١٩٥٦م.

لقد احتجت الحكومتان : البريطانية والفرنسية على هذا القرار ، واعتبرتا التأميم « عملا تعسفيا ينطوي على تهديد خطير للملاحة في قناة السويس » واعتبرت الحكومة الامريكية قرار مصر هذا « خطير النتائج لانه يؤثر على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تنقل بطريق السويس » فجمدت الارصدة المصرية في البنوك الامريكية ، وفعلت مثل ذلك الحكومتان : البريطانية والفرنسية ، فردت مصر على هذا الاستفزاز والتحدي ، بأن اعتبرت منطقة القناة منطقة عسكرية ، واعلنت الاحكام العرفية في البلاد ، وقدمت شكوى الى مجلس الامن الدولي ضد وقف بريطانية المعاملات المصرية بالجنيه الاسترليني ، وضد تجميدها اموال شركة قناة السويس ، وهما العملان العدائيان اللذان قامت بريطانية بهما بعد حركة التأميم .

ودعت بريطانية ٢٤ دولة الى مؤتمر يعقد في لندن في ١٦ آب ١٩٥٦م ، لبحث موضوع التاميم ، وتأسيس ادارة دولية للقناة ، وكانت الحكومتان المصرية والاتحاد السوفياتي من بين الدول المدعوة ، فرفضت الاولى الحضور ، واقترحت الثانية بان لا يتخذ المؤتمر اي قرار بغياب مصر . وقد عارضت الحكومة الامريكية استخدام القوة لحل هذه الازمة ، ولكنها حضرت « مؤتمر لندن » وتقدمت بالمقترحات الآتية :

أ ــ الاستمرار على ادارة اعمال القناة بصفة كونها طريقا مائيا حرا مع احترام سيادة مصر .

ب ــ ان تكون خدمة القناة مستقلة عن اي عمل سياسي .

---

(١) في يوم ٢٨ شباط ١٩٥٥ م قام عدد من المظليين اليهود بالهبوط في غزة وقاموا بحركة جريئة سفكت فيها دماء غزيرة لوجد عبد الناصر علة يتعلل بهـا لتحطيم النفوذ الغربي في الشرق الاوسط فاتفق مع روسية على تموينه بالسلاح الذي يحتاج اليه لحماية بلاده .

« وفي كانون الاول من عام ١٩٥٥ م قررت الحكومتان : الامريكية والبريطانية ان تحاولا مقاومة السمعة التي نالتها الكتلة السوفياتية حديثا في مصر ــ نتيجة تموينها بالسلاح ــ فوافقتا على التفاوض لمنح قرضين رئيسيين لمصر لانشاء السد العالي ... ولكن وزارة الخارجية الامريكية اصدرت بيانا جاهزا ومكتوبا الى الصحف اعلنت فيه سحبها لعرض القرض لان اوضاع مصر الاقتصادية قد تدهورت ــ كذا ــ وهي تريد ارغام مصر على السير في ركابها ــ » .

E.Childer : Common Sense About the Arab World P.117

ج ـ ان يضمن لمصر دخل معقول من واردات القناة .

د ـ أن يعطى تعويض عادل لحملة اسهم القناة .

وقد قبلت ١٨ دولة الاقتراح الامريكي المذكور ، وانهى المؤتمر اعماله في الثالث والعشرين من آب . وبناء على عدم حضور مصر في المؤتمر ، قرر المؤتمرون ارسال محاضر جلساته الى الحكومة المصرية ، مع وفد خماسي يراسه المستر منزيس رئيس وزراء استرالية ، ليشرح وجهة نظرهم ، فجاء الوفد الى القاهرة ، ولبث فيها اياما لم يستطع خلالها ان يكسب اي نصر .

وانعقد في لندن مؤتمر آخر في ١٩ و ٢٠ ايلول من هذه السنة ، ووضع المؤتمرون تفاصيل مشروع انشاء جمعية المنتفعين بالقناة ، وقد انضمت اليها خمس عشرة دولة ، ولكن انشاءها لم يؤد الى ما كانت تريده بريطانية من هذه المناورة ، فقد رفضت مصر الاعتراف بالجمعية ، كما رفضت التعاون معها بأي شكل من الاشكال. وهكذا مضت سبعة اسابيع على اعلان تأميم شركة القناة ، دون ان يتوصل احد الى اي قرار يتخذه ضدها .

التآمر على مصر :

وكانت الحكومتان : البريطانية والفرنسية تتواطآن مع اسرائيل ، خلال هذه المدة ، لحملها على مهاجمة مصر ، فتؤيدانها تأييدا عسكريا ، واذا باسرائيل تعلن التعبئة الجزئية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦م ، ثم تشن هجوما غادرا على الاراضي المصرية ، فتطلب الحكومتان : البريطانية والفرنسية الى كل من مصر واسرائيل سحب جيوشهما الى مسافة عشرة اميال من قناة السويس ، والسماح لقواتهما بالدخول الى بورسعيد ، والاسكندرية ، والسويس ، فان رفضت مصر ذلك ، فستدخلها هذه الجيوش بالقوة خلال ١٢ ساعة . وقد رفضت مصر هذا الطلب رفضا باتا ، وحذرت كلا من بريطانية وفرنسة من مغبة التدخل ، فهاجمت الطائرات الانكليزية باخرة مصرية كانت على مقربة من جسر الفردان فاعرقتها ، فتعطلت الملاحة في قناة السويس ، ثم اخذت الجيوش البريطانية ، والفرنسية ، والاسرائيلية ، تهاجم المدن المصرية من الجو والبحر ـ دون موافقة مسبقة من امريكا (١) ـ كما اخذت بواخرها تقترب من القناة من الجانبين الشمالي والجنوبي في وقت واحد .

وادركت مصر خطورة الموقف فسحبت جيوشها من منطقة سيناء (٢) لتقاتل

---

(١) اما الولايات المتحدة فقد غضبت اشد الغضب لاهمالها في امر حيوي يعرض السلم الى الخطر ، وشجب الرئيس ايزنهاور الاعتداء الثلاثي ، ووصفه بانه تطبيق قانون الغاب ، كما شجب خطوة مصر بالتأميم وطالب بالعودة الى حظيرة الامم المتحدة .

ـ العراق امسه وغده ـ ص ٢١٧

(٢) وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاثنين في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ انزلت وحدات من المظليين الاسرائيليين في مكان يبعد ٤٠ ميلا الى الشرق من القناة . وقد قصد من هذا الانزال ان يكون « طعما » بجذب القوات المصرية الى صحراء سيناء .

ـ رندولف تشرشل في كتابه « سقوط ايدن » ص ١٢٨ ـ

في بورسعيد قتالا عنيفا ، وتوقع بالغزاة افدح الخسائر ، واذا بالعاصمة البريطانية تتظاهر ضد حكومتها ، وتطلب الى وزارة انطوني ايدن ان تنسحب من الحكم فورا. كما قدمت المعارضة اقتراحا الى مجلس العموم البريطاني بلوم الحكومة على استعمالها القوة المسلحة ، وخرقها ميثاق الامم المتحدة .

وطالبت هيئة الامم المتحدة الحكومات المتقاتلة بوقف اطلاق النار فورا، فقررت الحكومتان البريطانية والفرنسية عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، فاقترح الاتحاد السوفياتي على امريكا اتخاذ اجراء مشترك لانهاء القتال الدائر في مصر ، فرفضت امريكا هذا الطلب ، فاضطر الاتحاد السوفياتي الى ان يعمل منفردا ، ويتقدم بالانذار الآتي في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٦م الى الرئيس آيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية :

« ان الحكومة السوفياتية ترى من الضروري لفت انظاركم الى الحرب العدوانية التي تشنها الآن بريطانية وفرنسة على مصر ، هذه الحرب التي يترتب عليها اخطر النتائج على السلم العالمي ... ماذا كان يحدث لو ان بريطانية وجدت نفسها معرضة لهجوم دول اكثر منها قوة ؟ دول تملك كل نوع من انواع الاسلحة المدمرة الحديثة ؟ هنالك الآن دول ليست بحاجة الى ارسال اساطيل بحرية ، او قوات جوية الى السواحل البريطانية ، ولكن في مقدورها استعمال وسائل اخرى كالصواريخ . لقد عزمنا عزما اكيدا على سحق المعتدين ، واعادة السلام الى الشرق الاوسط عن طريق استعمال القوة ، ونحن نأمل في هذه اللحظة العصيبة ان تظهروا الحكمة اللازمة ، وتستخلصوا من هذه النتائج المناسبة » (١) .

لقد اضطربت الولايات المتحدة الامريكية لهذا التحدي السوفياتي السافر ، فقطعت المساعدات عن اسرائيل ، وعطلت المصالح البريطانية والفرنسية في بلادها ، وركنت الى الضغط على الانكليز والفرنسيين لوقف القتال فورا (٢) فلم تر

---

(١) The Sues War « Paul Jonson P. 115

(٢) كان هذا موقف امريكا من حرب السويس في عهد الرئيس ايزنهاور ، الذي قرر طرد النفوذ البريطاني والفرنسي من منطقة الشرق الاوسط ، ليحل النفوذ الامريكي محله ، وقد اختلف موقفها في عهد الرئيس جونسن عندما شن اليهود اعتداء مبيتا على مصر ، وسورية ، والاردن ، في الخامس من حزيران ١٩٦٧ م وقتلوا ما لا يقل عن العشرين الف ضابط وجندي ، واتلفوا معظم ما كان لدى هذه الاقطار الثلاثة من اعتدة واسلحة ، ولا سيما مصر التي فقدت زهاء ثمانمئة دبابة ، وستمائة طائرة ، وكميات هائلة من الاعتدة التي جمعتها من الدول الشرقية خلال خمس عشرة سنة . فقد أصر الرئيس الامريكي جونسون على ان يدخل العرب واليهود في مفاوضات مباشرة لانهاء حالة الحرب بينهما ، وعقد صلح دائم ، والاتفاق على حدود تضمن امن اليهود وسلامتهم وحل قضية المليون لاجيء عربي الذين شردهم اليهود يوم اقاموا دولتهم في فلسطين عام ١٩٤٨ م ، على حين أن العرب قرروا عدم الاعتراف باسرائيل ، وعدم التفاوض او الصلح معها ، وقد أدى هذا الموقف الامريكي الى أن تقطع الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية ، التي طوحت بصداقة ثمانين مليون عربي في سبيل مصانعة مليوني يهودي ، كما قررت مقاطعة البضائع الامريكية والانكليزية وسائر الدول التي ظاهرت اليهود .

الحكومتان : البريطانية والفرنسية مفرا من الانصياع الى الحق حفاظا على مصالحهما الدولية ، فأوقفتا النار . اما المستر رندولف تشرشل فيقول في كتابه « سقوط ايدن » :

« لقد تضافرت في الواقع اسباب ثلاثة لاتخاذ مثل هذا القرار ، وهذه العوامل هي : التهديد الروسي بالتدخل ، والخلاف الظاهر الذي بدا في داخل مجلس العموم البريطاني وبين صفوف الشعب البريطاني نفسه ، وهبوط قيمة الجنيه الاسترليني الذي كان ينذر باخطار جسيمة . هذه الاسباب مجتمعة ادت الى اتخاذ مجلس الوزراء البريطاني قرار الموافقة على وقف اطلاق النار » (١) واعفاء المستر انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية من منصبه بطريقة لبقة .

يقول الكاتب الروسي جالينا نيكتينا في رسالته «قناة السويس» ص ١٠٠ (٢):

(وهكذا خرجت مصر منتصرة في ذلك النضال المسلح ضد المعتدين الانكليز والفرنسيين والاسرائيليين ، واصيب المعتدون بهزيمة منكرة في محاولاتهم القضاء السريع على الجيش المصري ، واستعباد الشعب المصري) اهـ .

التأميم والبلاد العربية :

ما كادت مصر تؤمم قناتها ، وتتعرض الى الاعتداء المسلح عليها ، حتى تكهربت البلاد العربية كلها ، وقامت المظاهرات في كل مكان منها . فقد نسف السوريون انابيب النفط العراقي المارة ببلادهم الى بانياس ، لئلا ينتفع المعتدون من البترول العراقي ، فأدى ذلك الى انقطاع النفط العراقي عن المصانع الاوربية . وعبث الاردنيون بالقسم الممتد من هذه الانابيب باراضيهم ايضا ، واوقف السعوديون تموين البواخر الفرنسية والانكليزية ــ فضلا عن البواخر اليهودية ــ بالنفط السعودي ، واعلنت الحكومة الليبية انها تمانع في اتخاذ الاراضي الليبية مراكز تجمع للهجوم على مصر و ... و ... و ... الخ (٣) .

---

(١) رندولف تشرشل في كتابه « سقوط ايدن » ص ١٥٢ .

(٢) ترجمها ابراهيم عامر فطبعت بمطبعة الدار المصرية بالقاهرة في مارس ١٩٥٧ .

(٣) « لقد فرض انقطاع المرين الرئيسيين المفاجىء لبترول الشرق الاوسط ، التفكير الجدي في الدوائر الدولية لتدرس طريقا آخر اضمن في المستقبل ، وفي منتصف شهر اذار سنة ١٩٥٧ اجتمع ممثلو ثماني شركات بترولية كبرى في لندن ، لبحث التوسع ، وتحسين شبكة خطوط الانابيب في الشرق الاوسط . وقد تبع هذا الاجتماع مؤتمر اوسع ، حضرته سبع عشرة شركة بترولية كبرى عقد في لندن ما بين ١٢ ايار و ١٧ منه ودرس المؤتمر اقتراحا لانشاء خط انابيب يربط بين حقول البترول العراقي ، والبحر الابيض المتوسط، عن طريق تركيا ، وكان الهدف من ذلك ان يتجنب سورية ومصر . ودرست عدة وجوه للمشروع . وأهم هذه الآراء كان انشاء خط انابيب بين حقول كركوك الى الاسكندرونة ... وكان رد الفعل لخط الانابيب المقترح في تركية ايجابيا ... ولم يكن موقف العراق مماثلا لموقف تركية ... وكانت الاقطار العربية بجملها معادية للمشروع التركي ، وكانت سورية الد خصوم المشروع ، نارغت صحافتها وازبدت ، واتهمت الاستعمار بتدبير مؤامرة جديدة تهدف الى حرمان العرب من حقوقهم التي لا يمكن التصرف بها ،

وفي العراق رحبت الاوساط الشعبية ترحيبا قلبيا بمشروع التاميم ، وابرق المحامون والاطباء ، ورؤساء الاحزاب ، برقيات التأييد المطلق لهذا العمل الجبار ، وكان رئيس الوزراء نوري السعيد في خارج العراق ، يوم اعلان التاميم ، فلما عاد اليه امر باصدار هذا البيان :

بيان رسمي :

« تابعت الحكومة العراقية باهتمام بالغ ، التطورات والملابسات السياسيةالتي رافقت قيام الحكومة المصرية بتاميم قناة السويس ، كما راقبت الحكومة العراقية بقلق زائد نشاط اسرائيل بين الحكومات الغربية لاستغلال هذا الخلاف لصالحها . والعراق الذي يرى في اسرائيل الخطر الاكبر الذي يهدد العرب في مصيرهم ، كان ولا يزال يعمل على الحد من هذا الخطر ، ولم يترك العراق فرصة تمر الا واهاب بالعرب لينتبهوا اليه ، وليعملوا على افساد خططها الرامية الى استغلال الموقف الحرج الراهن . ولهذا السبب فان اهتمام الراي العام العربي بموضوع هذا الخلاف يجب ان لا يشغله عن خطر اسرائيل ، كما لا يمكنها من تحقيق مصالحها ومطامعها .

« ان الحكومة العراقية ترى ان التاميم حق للدول اصبح مفروغا منه ، كما وانها ترجو ان تسود الحكمة لازالة الخلاف ، والحكومة العراقية اذ ترجو ان يتحقق ذلك ، تعلن انها الى جانب مصر فيما يضمن كرامتها ، وسيادتها ، واستقلالها ، والله ولي التوفيق » اهـ .

بغداد ٦ آب ١٩٥٦ — مدير التوجيه والاذاعة العامة —

وتعتقد المعارضة في العراق — كما تعتقد الجمهوريتان المصرية والسورية — ان نوري السعيد لم يكن مخلصا في بيانه الرسمي ، ويقول السيد وجيه يونس ، مدير الشرطة العام في العراق : ان وزير الداخلية السيد سعيد قزاز استدعاه في يوم ٣ ايلول ١٩٥٦م ، وقال له بالحرف الواحد : « ان نوري باشا متكهرب ومضطرب لقرب وقوع اضطراب في سورية والعراق ، نتيجة هجوم تدبره انكلترا على السويس،

واعلنت الصحف المصرية التي تراقبها الحكومة المصرية رايها بنفس اللهجة ، والطبقة الحاكمة في العراق التي لم تكن دوما ترى ما يراه الشعب كانت تتحكم بها ثلاثة اعتبارات :

١ — الخوف لئلا يثور الشعب ، كما وقع في عدة اقطار عربية ، عقب توقيع ميثاق بغداد .

٢ — الخوف من أن يحدث تدمير خط جديد ، أو يتوقف البترول لسبب آخر ...

٣ — الرغبة في تخفيض الاعتماد الى الحد الادنى على طرق الترانزيت التي تمتلكها الدول الاخرى سواء أكانت سورية أم تركية .

اما الاعضاء الحكوميون المتنفذون ، فقد قرروا ان يجعلوا من ميثاق بغداد عملا مفيدا من الناحية المادية ، وكانوا جادين في استغلال محالفتهم لتركية ، ولكنهم كانوا يعلمون ان الارتباط السياسي ليس ابديا » اهـ .

جورج لونزوسكي في كتابه Oil and State in the Middle East P. 357

وهو يريد استبدالك برجل عسكري » (١) . وقد احيل السيد وجيه على التقاعد في الرابع من ايلول ، على الرغم من نشاطه ، وبرهنت حوادث واخبار مختلفة على ان نوري السعيد كان على علم سابق بقرار الهجوم على مصر (٢) . اما انه كان مشتركا فيه ، او ممهدا له ، فهذا ما لا يمكن لنا ان نبتّ فيه بسرعة ، او ننفيه بكلمة قاطعة، ولا سيما وقد سمعنا السيد صالح جبر يقول للسيد ناجي شوكت في احد ايام السبوت ، التي اعتاد المؤلف ان يزور فيها السيد ناجي شوكت « لم يكن نوري ملما بالموضوع فحسب ، بل كان متآمرا مع الانكليز مع الاسف » (٣) .

مجلس الوزراء والاعتداء على مصر :

وعلى كل ما كادت انباء الاعتداء الثلاثي على مصر تبلغ مسامع المسؤولين في العراق ، حتى « جمعت الوزارة مجلسا استشاريا للملك في بلاطه ، وبحثت الوضع في مصر ، وكانت تعتقد ان نظام مصر قد آن اوان زواله ، وكانت تنتظر الاخبار من ساعة لاخرى عن انتهاء الحركات الحربية واستسلام مصر للقوة ، غير انه تطمينا

---

(١) من حديث للسيد وجيه يونس مع المؤلف .

(٢) ومما يذكر بهذه المناسبة ان قد كانت في قبرص محطة اذاعة تسمى « محطة الشرق الادنى للاذاعة العربية » فوضع الجيش البريطاني يده عليها قبيل العدوان على مصر ، فابتاعت الوزارة العراقية قسم التشويش من هذه المحطة بستين الف دينار ، ونصبته في دار لاحد كبار موظفيها في بغداد للتشويش على محطتي القاهرة ودمشق اللتين كانتا تتهمان الوزارة العراقية القائمة بالتواطؤ مع الاستعمار على قلب النظام القائم في مصر .

(٣) قال رئيس وزراء بريطانيا المستر انطوني ايدن في مذكراته ٢/٢٢٤ ما نصه :

« وفي مساء السادس والعشرين من تموز ، كان الملك — فيصل — وغيره من زعماء العراق يتناولون العشاء معي في داوننغ ستريت، وكنا على المائدة عندما جاءني احد امناء سري الخصوصيين ، يحمل النبأ القائل بان عبد الناصر قد استولى على قناة السويس ، واغتصب جميع ممتلكات الشركة التي كانت تديرها وفقا لاتفاقية دولية . فقد اعلن في خطاب القاه في الاسكندرية ان مصر نفسها ستجد الاموال التي تبني بها سد أسوان ، فالوسيلة متوفرة ، وفي متناول يده ، وفي امكانه ان يستولي على القناة ، ويسحب من دخلها رأس المال الذي يحتاج اليه . وابلغت ضيوفي النبأ ورأوا بوضوح أن هناك حدثا قد غير كل المرئيات وادركوا لتوهم ان كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنتقبل بها هذا التحدي » اه .

وقال الكاتب الفرنسي نبواميشان في رسالته (ربيع العرب) بيروت ١٩٥٩ م ما يلي :

« يوم أمم عبد الناصر شركة قناة السويس ، كان نوري السعيد في لندن ، وكان يتناول طعام العشاء مع الملك فيصل الثاني على مائدة ايدن ، فما كاد يطلع على اخبار التأميم حتى صاح مخاطبا مضيفه :

« اضربه الآن يا انطوني ايدن ، واضربه بقوة ، وانا اضمن لك ان العراق لن يتحرك » اه .

اما كولمان « سفير امريكا في العراق » فيقول في ص ٢٦٧ من كتابه Iraq under General Nuri

« طوال احتدام ازمة السويس في الشهور التالية ، كنت ارى نوري يوميا تقريبا ، ولم يخطر له قط الدعوة الى استخدام القوة المسلحة ضد عبد الناصر . وحينما شن البريطانيون ، والفرنسيون ، والاسرائيليون ، هجومهم في تشرين الاول وتشرين الثاني اصيب نوري — على الرغم من عدائه الذي استمر سنوات لعبد الناصر — بردة فعل عنيفة ، وتجلى عطفه على مصر كأي عربي قومي أصيل » اه .

للراي العام وتسكينا لهذه الانتفاضة » (١) قرر مجلس الـوزراء اتخاذ القرار الآتي نصـه :

« بناء على الاعتداء الاسرائيلي الاخـير على مصر ، وقيامها بعمل لا يتفـق مع العدل ومبادىء هيئة الامم المتحدة ، والاجراءات التي اتخذتهـا حكومتـا : انكلترا وفرنسا بخصوص ذلك ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا فوق العادة ، استعرض فيـه فخامة رئيس الوزراء الاحداث التي وقعت هناك ، والاعمال التي قامت بها اسرائيل والمخالفة لمبادىء هيئة الامم المتحدة ، وقواعد العدل ، وعرض وزير الخارجيـة ما وصل اليه من المعلومات المتعلقة بتلك الحوادث ، ثم بعد مداولة الآراء ، ودرس الحالة درسا دقيقا ، وجد المجلس ان اعمال اسرائيل تتنـافى مع العـدل ومبادىء هيئـة الامم المتحدة ، وان الاجراءات التي اتخذتهـا حكومتا انكلترا وفرنسـا ، لا تتفق مع المبادىء الصحيحة المعروفة دوليا فقرر ما يلي :

١ ـ الاحتجاج على كل من حكومتي انكلترا ، وفرنسـا ، على ما قامت به من الاجراءات بخصوص الاعتداء المذكور .

٢ ـ لزوم مبادرة وزارة الدفاع الى استكمال جميع الاستعدادات العسكرية التحشدية ، والسوقية اللازمة ، لغرض مساعدة الاردن ، عند طلب الحكومةالاردنية المساعدة لدرء خطر الاعتداء الاسرائيلي على الاردن .

٣ ـ اعلان الادارة العرفية تطمينا للحالة ، ودفعا لكل احتمال » اهـ .

وقد كان وصف الاعتداء البريطاني والفرنسي بالاجراءات ، موضع نقد الساسة والمعارضين . اما الاحتجاج على هاتين الحكومتين فكان تافها لا يسمن ولا يغني من جوع ، وفحواه انه :

« في الوقت الذي تواجه فيه مصر اعتداءا صارخا من اسرائيل ، منتهكة بذلك اتفاقية الهدنة ، ومتحدية قرارات الامم المتحدة وميثاقها ، وحرمة القانون الدولي، تعرب الحكومة العراقية عن استغرابها للقرار الذي اتخذته الحكومتان : البريطانيـة والفرنسـية بانزال قواتهما في منطقة قناة السويس ، ذلك القرار الذي تراه الحكومة العراقية غير عادل وغير منصف ، اذ كان المتوقع بدلا من ذلك ان تقوم هاتان بـردع المعتدي ، ومساعدة المعتدى عليه ، الذي يدافع عن نفسه دفاعا مشروعا .

لذلك فان الحكومة العراقية لا يسعها الا الاحتجاج على الاجراءات التي قامت بها الحكومتان المذكورتان » .

اما القرار الثاني الخاص بالاردن فهذا ما اتخذ بشأنه :

تلي كتاب وزارة الدفاع السري ذو الرقم د/٢٠٢/٧٦/٣٨٥ المؤرخ في ٣١ـ١٠ـ ١٩٥٦م مع مرفقه تقرير الدوائر المختصة في وزارة الدفاع بخصوص دراسة المعاونة

(١) توفيق السويدي في ص ٥٥٢ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .

العسكرية للاردن ، المتعلقة بالمباحثات التي حصلت في عمان بتاريخ ١٤ و ١٥/١٠/١٩٥٦ م بين الجهتين : الاردنية والعراقية ؛ وبقرار مجلس الوزراء الاردني المتضمن طلب الحكومة الاردنية من الحكومة العراقية تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لمساندة القوات الاردنية لدرء اخطار الاعتداء الاسرائيلي ، استنادا الى المعاهدة الاردنية ـ العراقية .

وبعد المداولة ، وملاحظة قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته الثالثة بعد المائة ؛ المنعقدة بتاريخ ٢٢ـ١٠ـ١٩٥٦م ، واستنادا الى المعاهدة العراقية ـ الاردنية ، قرر المجلس الموافقة على تقديم المساعدات العسكرية اللازمة لمساندة القوات الاردنية ، عند وقوع الطلب ، وان الحكومة مع موافقتها مبدئيا على ارسال القوة المطلوبة ؛ فانها ترى ان تقدير القوة المناسبة انما يعود الى الجهة العراقية ، كما انها ترى ان تكون القوات العراقية تحت قيادة عامة مشتركة ، وتابعة الى مجلس دفاع اعلى مشترك ؛ كما هو المتعارف دوليا في الحالات المماثلة ، ضمانا لمسؤوليات الحكومات الدستورية امام مجالسها التشريعية » .

اعلان الاحكام العرفية :

وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الخاص باعلان الاحكام العرفية في انحاء العراق كافة ؛ استصدرت الوزارة الارادة الملكية الآتية :

الرقم ٨١٢

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بالنظر الى الحالة الراهنة في البلاد العربية المتاخمة لاسرائيل ، وما سيقوم به العراق من المساعدات العسكرية للاردن ، استنادا الى المعاهدة الاردنية ـ العراقية ، واحتياطا للطوارىء التي قد تنجم عن الحالة العالمية من جراء تلك الحوادث ؛ وتسهيلا للاستعدادات العسكرية ، واستنادا الى المادتين ٢٦ و ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما اقره مجلس الوزراء فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية :

أ ـ اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في جميع انحاء العراق ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

ب ـ ان تكون الادارة المدنية في جميع انحاء العراق ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية في كل منطقة من المناطق الآتي ذكرها ، مرجعا اعلى لجميع الادارات داخل منطقته ، وله توزيع السلطات والاعمال على جميع الموظفين داخل منطقته ، حسبما يتراءى له .

ج ـ توقيف تنفيذ قوانين : اصول المحاكمات الجزائية ، وادارة الالوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائية ، ونظام دعاوى العشائر ، والقوانين الاخرى ،

بقدر ما لها مساس بالاجراءات ، او المحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

د ـ اعتبار العراق لغرض الاحكام العرفية اربعة مناطق عسكرية .

الاولى تشمل الوية : بغداد وديالى والكوت والدليم ، ويكون مركزها بغداد .

الثانية تشمل الوية : الموصل واربيل وكركوك والسليمانية ، ويكون مركزها كركوك .

الثالثة تشمل الوية : البصرة والعمارة والمنتفك ، ويكون مركزها البصرة .

الرابعة تشمل الوية : كربلاء والحلة والديوانية ، ويكون مركزها الديوانية .

هـ ـ تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري في كل منطقة من المناطق المذكورة اعلاه . على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتبت ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٦ هـ المصادف لليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٦م.

فيصل

الحكام العسكريون :

وكان لابد من تعيين اعضاء المجالس العرفية الاربعة من العسكريين والمدنيين ، ليتسنى لها الشروع في المحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، فصدرت الارادة الملكية الآتية بتعيين الاعضاء العسكريين في هذه المجالس وهذا نصها :

نحن فيصل الثاني ملك العراق ـ الرقم ٨١٣

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والعشرين والثامنة والعشرين من القانون الاساسي ، واستنادا الى مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ، وبناء على ما عرضه وزير الدفاع اصدرنا ارادتنا الملكية :

بتعيين كل من الذوات المدونة اسماؤهم ورتبهم ادناه ، حكاما عسكريين في المناطق المعينة في الارادة رقم ٨١٢ المؤرخة ١٩٥٦/١١/١م. وذلك في المجالس العرفية العسكرية في المناطق الآتية :

١ ـ المنطقة الاولى : ومركزها ـ بغداد :

الرئيس ـ الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي .
العضو العسكري ـ العقيد صبحي علي .
العضو العسكري ـ الزعيم نوري حسين .
العضو العسكري الاضافي ـ المقدم حسين فرحان .

٢ ـ **المنطقة الثانية : ومركزها كركوك :**

الرئيس ـ العقيد الركن قاسم محمد حسين .
العضو العسكري ـ العقيد حازم حسن كشمولة .
العضو العسكري الاضافي ـ المقدم جلال حمودي .

٣ ـ **المنطقة الثالثة : ومركزها ـ البصرة :**

الرئيس ـ العقيد حسني احمد .
العضو العسكري ـ المقدم نوري حسين العزاوي .
العضو العسكري ـ المقدم خالد عبد العزيز .
العضو العسكري الاضافي ـ المقدم نهاد شاكر .

٤ ـ **المنطقة الرابعة ومركزها ـ الديوانية :**

الرئيس ـ الزعيم بهاء الدين رشيد .
العضو العسكري ـ العقيد ناجي عبد اللطيف .
العضو العسكري ـ العقيد مهدي صندل .
العضو العسكري الاضافي ـ المقدم عبد المجيد عزت .
على وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

فيصل
نوري السعيد ـ رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

تعيين الحكام المدنيين :

وفيما يلي نص الارادة الملكية المرقمة ٨١٤ الخاصة بتعيين الاعضاء المدنيين في المجلس العرفي العسكري :

نحن فيصل الثاني ملك العراق :

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والعشرين والثامنة والعشرين من القانون الاساسي ، واستنادا الى مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ، وبناء على ما عرضه وزير العدلية ، اصدرنا ارادتنا الملكية بتعيين كل من الحكام الآتية اسماؤهم اعضاء في المجالس العسكرية في المناطق التالية :

١ ـ **المنطقة الاولى ومركزها بغداد :**

الحاكم كامل فتاح شاهين ـ عضوا اصليا ، الحاكم فريد علي غالب ـ عضوا اصليا ، الحاكم فخري السوز ـ عضوا اضافيا .

٢ ـ المنطقة الثانية ومركزها كركوك :

الحاكم علاء الدين احمد نوري ـ عضوا اصليا ، الحاكم محمد صالح فليح ـ عضوا اصليا ، الحاكم نور الدين بهاء الدين ـ عضوا اضافيا .

٣ ـ المنطقة الثالثة ومركزها البصرة :

الحاكم شاكر محمود الهلال ـ عضوا اصليا ، الحاكم عبد اللطيف الشواف ـ عضوا اصليا ، الحاكم ابراهيم الراشد ـ عضوا اضافيا .

٤ ـ المنطقة الرابعة ومركزها الديوانية :

الحاكم عبد الفتاح العامري ـ عضوا اصليا ، الحاكم عبد الرزاق العضب ـ عضوا اصليا ، الحاكم حسن الشلاه ـ عضوا اضافيا .

فيصل

وزير العدلية	نوري السعيد
عبد الجبار التكرلي	رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

القواد العسكريون :

وكان لا بد من تعيين قائد للقوات في كل منطقة من المناطق العسكرية الاربع ، فأصدر وزير الدفاع الامر الآتي بتسمية هؤلاء القادة :

استنادا الى الفقرة (هـ) من الارادة الملكية المرقمة ٨١٢ والمؤرخة في ١١ـ١١ـ١٩٥٦م ، قررنا تعيين كل من الضباط المدونة اسمائهم ادناه قوادا للقوات العسكرية :

المنطقة الاولى ـ مركزها بغداد :

الزعيم الركن عادل احمد راغب .

المنطقة الثانية ـ مركزها كركوك :

الزعيم الركن سعدي علي .

المنطقة الثالثة ـ مركزها البصرة :

الزعيم الركن احمد صالح العبدي .

المنطقة الرابعة ـ ومركزها الديوانية :

الزعيم صالح زكي المصلح .

وبتعيين كل من :

١ ـ الملازم عبد الله محمود وناس ، مدعيا عاما للمجلس العرفي في بغداد .

٢ ـ الملازم خالد العمري ، مدعيا عاما للمجلس العرفي في كركوك .

٣ ـ الملازم طالب عبد الجبار ، مدعيا عاما للمجلس العرفي في الديوانية .

٤ ـ الملازم راغب فخري يوسف ، مدعيا عاما للمجلس العرفي في البصرة .

ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٥٨٧ من مذكراته المسماة « سيرة وذكريات ثمانين عاما » : « لقد اعلنت الحكومة العراقية الاحكام العرفية في طول البلاد وعرضها بحجة التدابير العسكرية المنوي اتخاذها لمساعدة شرق الاردن ، في حين ان الاعمى والبصير يعرف ان الغرض من اعلانها حماية الحاكمين من انقضاض الشعب عليهم والانكى من هذا ان يعقد في بيروت اجتماع يحضره ملوك ورؤساء الدول العربية لدرس موضوع الاعتداء الغاشم على مصر دون ان يسفر عن اي شيء هو في صالح مصر » .

الازمة وميثاق بغداد :

وظنت الدول المنضمة الى « ميثاق بغداد » ان في استطاعتها تضليل الراي العام في العالم العربي ، والزعم بان هذه الدول تقف ضد المعتدين على مصر ، وفي مقدمتهم بريطانية ، فسافر نوري السعيد الى طهران ، يصحبه وزير خارجيته ، فتولى وزير المواصلات صالح صائب الجبوري وكالة وزارة الخارجية ، ووكالة وزارة الدفاع ، وبعد اجتماع طهران ، عاد رئيس الوزارة العراقية الى بغداد ، ومعه رئيس وزراء تركية وصدر هذا البيان :

بلاغ رسمي :

في الثاني من الشهر الحالي ، وجه جلالة شاه ايران ، وفخامة رئيس جمهورية باكستان الموجود الآن في طهران ، دعوة الى رؤساء ، وزارات الدول الاسلامية الاربع: ايران ، والعراق ، وتركيا ، والباكستان ، ووزراء خارجيتها ، لعقد مؤتمر من هذه الدول الاربع في طهران ، للبحث في الوضع الراهن في الشرق الاوسط ، على ضوء التطورات العسكرية ، والسياسية الاخيرة ، وقد لبى الدعوة عن العراق : فخامة رئيس الوزراء، فسافر الى طهران يوم السبت ٣ـ١١ـ١٩٥٦ يصحبه وزير الخارجية ومنذ وصولهما الى طهران في نفس ذلك اليوم ، حتى غاية مساء يوم الخيس ٨ـ١١ـ١٩٥٦ ، عقدت اجتماعات يومية في الصباح وفي المساء ، برئاسة جلالة شاه ايران ، وفخامة رئيس الجمهورية الباكستانية ، حضرها رؤساء وزراء الدول الاسلامية الاربع المذكورة ، وكذلك وزراء خارجيتهم ، وكان كل اجتماع يستغرق ساعات طويلة قد تزيد احيانا على الست ساعات ، وقد دارت الابحاث في هذه الاجتماعات في

جو صميمي يسوده التفهم الكامل لمشاكل هذه المنطقة ، والحرص الاكيد على صيانة مصالح دولها ، وصد العدوان عن كل شبر من اراضيها ، وحل مشاكلها ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين حلا عادلا يكفل للعرب حقوقهم ، وفق ما اقرته الامم المتحدة بقرارها الصادر في عام ١٩٤٧ والذي صادقت عليه الجامعة العربية ، كما صادق عليه مؤتمر باندونغ الذي كانت الدول العربية جميعها ممثلة فيه . وقد صدر في نهاية تلك الاجتماعات بيان مشترك اذيع ونشر في بغداد ، وطهران ، عصر يوم الخميس ٨-١١-١٩٥٦ وقد تضمن هذا البيان اجماع الدول الاسلامية الاربع على اربع نقاط اساسية هي :

١ - استنكار العدوان الاسرائيلي الاثيم على مصر ، والمطالبة بجلاء القوات الاسرائيلية فورا عن الاراضي المصرية ، واطلاق سراح جميع الاسرى المصريين .

٢ - استنكار العدوان الفرنسي - البريطاني المستهجن على الاراضي المصرية والمطالبة بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن الاراضي المصرية فورا .

٣ - وجوب حل قضية فلسطين وفق قرارات الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ .

٤ - احترام سيادة مصر ، وسلامتها ، واستقلالها ، احتراما كاملا ، عند بحث مشكلة قنال السويس في الامم المتحدة .

هذا وان الوفد العراقي ، تعاونه الوفود الاسلامية الثلاث الاخرى ، قد بذل كل جهده لدى دولتي بريطانيا والولايات المتحدة لحملهما على المبادرة الى تحقيق مصالح الشعوب العربية ، واسترداد حقوقها المغتصبة في فلسطين ، وغيرها من الاجزاء العربية الاخرى ، وعلى احترام سيادة جميع الدول العربية وكرامتها . ونظرا لما لمسه الوفد العراقي من التعاون السخي من جانب حليفاته الدول الاسلامية الثلاث ، فان الحكومة العراقية تعتقد مخلصة بان هذه الآونة آونة حاسمة في تاريخ الامة العربية ، وان الظروف الحاضرة ظروف ملائمة لحل القضية الفلسطينية حلا يؤمن المصالح العربية . اذا عرفت الشعوب العربية كيف تستغل هذه الفرصة المواتية بحكمة ، واخلاص ، واتزان ، لحل مشاكلها ، وتأمين مصلحتها ، والمحافظة على عزتها وكرامتها .

ان الحكومة العراقية باذلة اقصى ما في وسعها في هذه السبل ، وسوف يقوم صاحب الجلالة الملك المعظم يوم السبت ١٠-١١-١٩٥٦م بالسفر الى بيروت، لحضور اجتماع رؤساء الدول العربية الذي سيعقد هناك لبحث الموقف الراهن في البلاد العربية ، والذي لا شك سيسفر عن نتائج اخرى لا تقل فائدة واهمية عن نتائج اجتماع طهران ، هذا وان الحكومة العراقية اذ تقدر الخطر المحدق بالكيان العربي، والقومية العربية برمتها ، باعتبارها جزءا لا يتجزأ ، وهو خطر يستهدف جميع البلاد العربية . ويهدد حريتها وكرامتها ، ولما كان العراق قلب العروبة النابض ، فانه بلا شك يشارك شقيقاته الدول العربية شعورها في هذه المحنة التي تمر بها مصر الشقيقة . لذلك فان الحكومة العراقية ، وفقا لما توحي به اليها عروبتها ، وواجبها

القومي ، لتعلن بأن القوات العراقية المسلحة برمتها ، جاهزة للعمل يدا واحدة مع قوات الدول العربية الشقيقة على دره الخطر ، وحماية صرح جميع البلاد العربية واستقلالها ، وان القوات العراقية ستهب فورا لمعاونة سوريا ، والاردن ، في حالة تهديدهما بخطر العدوان ، كذلك تعلن الحكومة بانها سبق ان قررت تعاون الجيش العراقي مع جيش شقيقته المملكة الاردنية الهاشمية بدون قيد او شرط .

وبالنظر الى ما تقدم ، تدعو الحكومة العراقية الشعب العراقي ، وجميع الشعوب والحكومات العربية ، الى التعاون والعمل يدا واحدة في هذه الفترةالحاسمة في تاريخ الامة العربية ، والى التمسك بالحكمة والشجاعة والاناة ، لكي يتهيأ الجو الصالح لنا جميعا في اداء اوجبنا المقدس في سبيل تحقيق اهدافنا العليا وغاياتنا السامية (١) .

بغداد ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ — مدير التوجيه والاذاعة العام

ملوك العرب في بيروت :

هزت احداث السويس ملوك العرب وامرائهم هزا عنيفا ، ودفعتهم الى التفكير في مصائرهم اذا ما نجح الاعتداء الثلاثي على ارض الكنانة ، فوجه رئيس جمهورية لبنان كميل شمعون ، الى هؤلاء الملوك والامراء ، دعوة للاجتماع في بيروت وتقرير موقفهم من هذا التجاوز . وقد سافر الملك فيصل الى العاصمة اللبنانية في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٦م يصحبه رئيسا مجلسي الاعيان والنواب « جميل المدفعي وعبد الوهاب مرجان » ووزيرا الخارجية ، والمواصلات « برهان الدين باش اعيان، وصالح صائب الجبوري » مع نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان ، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ، فتولى الامير عبد الاله نيابة الملك ، وتولى رئيس الوزراء نوري السعيد وكالة وزارة الخارجية ، ووزير الاعمار ضياء جعفر وكالة وزارة المواصلات .

وبعد ان تذاكر الملوك والامراء في الاوضاع العامة ، والحالة النفسية التي اصابت شعوبهم ، وما يبيته القدر لعروشهم (٢) اصدروا البيان الآتي ، فعاد الوفد العراقي مع الملك الى بغداد في ١٥ من هذا الشهر .

البيان :

في العاشر والحادي عشر من ربيع الثاني ١٣٧٦هـ ، الموافق الثالث عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني — نوفمبر — ١٩٥٦م ، اجتمع في بيروت ، بناء

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٧٨٣ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ م .

(٢) لقد استفاد العراق من هذا المؤتمر فائدة ذاتية قيمة ، اذ اجتمع الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية بالملك فيصل ملك العراق اجتماعا خاصا مكنهما من تسوية بعض الخلافات القائمة بين البيتين المالكين وتحسين العلاقات بين المملكتين المتجاورتين .

على دعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، وصاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، وسيادة الرئيس عبد الفتاح محمد المغربي رئيس مجلس السيادة في السودان ، وصاحب الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وصاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك المملكة العراقية ، وصاحب الفخامة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ، وصاحب الدولة السيد بن حليم رئيس مجلس وزراء ليبيا نيابة عن مليكها ، والسيد عبد الحميد غالب سفير مصر في بيروت، نيابة عن سيادة رئيس الجمهورية المصرية ، وصاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام محمد البدر ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية ، نيابة عن مليكها ، وذلك لدرس الموقف الناجم عن العدوان الذي اقدمت عليه بريطانيا ، وفرنسا ، واسرائيل، على مصر وقطاع غزة ، وللاتفاق على ما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها المجيد عن سلامة اراضيها وسيادتها ، معتبرين ان هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعا ، يقتضي توحيد السياسة والجهود حرصا على المصلحة العربية المشتركة . وقد استعرض المجتمعون بارتياح التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة في القرارات الصادرة باغلبية ساحقة في ٢ و ٤ و ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦م وقدّروا مجهود الدول المحبة للسلام ، التي ساهمت في اصدار القرارات المذكورة ، القاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فورا من الاراضي المصرية ، والعودة الى ما وراء خطوط الهدنة ، وقد اجمع الراي على ما يلي :

اولا ــ ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة المذكورة اعلاه . واذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الامم المتحدة ، وامتنعتا عن سحب قواتهما من الاراضي المصرية فورا ، وبدون قيد ولا شرط ، وكذلك اذا خالفت اسرائيل قرارات الامم المتحدة ، وامتنعت عن سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط ، او اذا تسبب عن موقف اي من بريطانيا ، وفرنسا ، واسرائيل ، تأزم شديد من شانه ان يؤدي الى استئناف الاعمال العسكرية ، اعتبرت بريطانيا ، وفرنسا ، واسرائيل ، مسؤولة بالتضامن عن استمرار الاعتداء ، تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر فورا فيما خصها ، وعملا بحق الدفاع المشروع عن النفس تطبيق احكام المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة ، واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها اقصى امكانياتها ، وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي .

ثانيا ــ الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر ، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها ، والعمل على حلها حلا يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها ، وذلك في نطاق الامم المتحدة، وبمفاوضات تجري بين الفرقاء المعنيين ، بعيدا عن اي مظهر من مظاهر الضغط والتدخل او الاكراه ، وعلى اساس معاهدة ١٨٨٨م ، والمبادىء الستة التي اقرها مجلس الامن في ١٣ تشرين الاول ــ اكتوبر ــ ١٩٥٦م.

ثالثا — تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى يحقق امانيه القومية بالاستقلال والسيادة .

وان المجتمعين يتوجهون بتحية الاخوة الصادقة ، والتقدير والاعجاب ، الى سيادة رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر ، والى القوات المصرية المسلحة، والى شعب مصر ، مكبرين وطنيتهم وتفانيهم في الدفاع عن سلامة مصر وسيادتها ، وعن القومية العربية وكرامة شعوبها وعزتها اهـ .

حقيقة اجتماع بيروت :

« وطالب صائب سلام — رئيس وزراء لبنان السابق — بتحريض من عبد الناصر بقطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع بريطانية وفرنسة ، على غرار ما قالت به غالبية الدول العربية الاخرى . وقد اوحى كميل شمعون الى صائب سلام ان يقترح عقد اجتماع لرؤساء العرب لمناقشة تلك المسائل ، وكان هذا الادعاء حيلة من شمعون. ثم عقد الاجتماع في بيروت في كانون الاول ١٩٥٦م ، ولم يسفر عن اي اتفاق حسبما كان شمعون يتوقعه الذي بادر يعلن ان لبنان حر بان يتصرف كما يشاء ، ورفض ان يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانية ، وفرنسة ، وغضب سلام كما هدد عبدالله اليافي ، الذي كان آنذاك رئيس لوزارة لبنان بالاستقالة، اذا اصر شمعون على موقفه، وكان ان مضى شمعون في موقفه ، وقبل استقالة اليافي ، وعين شارل مالك وزيرا للخارجية ، وهو من انصار الغرب المتحمسين » (١) .

مؤتمر آخر في بغداد :

هزئت الشعوب العربية من ادعاء رؤساء وزارات الدول الاسلامية في « ميثاق بغداد » «العراق ، وتركية ، وايران ، والباكستان » بان المؤتمر المنعقد في طهران استطاع ان يحمل « دولتي بريطانية والولايات المتحدة على المبادرة الى تحقيق مصالح الشعوب العربية ، واسترداد حقوقها المغتصبة في فلسطين ... وعلى احترام سيادة جميع الدول العربية وكرامتها » .

وهزئت هذه الشعوب ايضا من قرارات ملوك العرب وامرائهم في مؤتمرهم الذي دعا الى عقده في بيروت الرئيس كميل شمعون ، من انهم سيقاتلون انكلترا وفرنسة ، اذا استمرتا في عدوانهما على مصر ، ولم تصيخا الى قرارات هيئة الامم المتحدة الداعية الى انسحابهما من السويس . ورات الدول الاربع المذكورة ان لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة الموقف داخل بلادها ، فوصل الى بغداد في ١٧ تشرين الثاني السيد اسكندر مرزا رئيس جمهورية باكستان ، ومعه زوجته ، ورئيس وزرائه ، ورئيس اركان جيشه ، ووصلها في اليوم التالي السيد عدنان مندريس

---

(١) — (أندرو تولي في كتابه « الجاسوسية الاميركية » ص ١٢١) .

رئيس وزراء تركية ، ومعه سكرتير وزارة الخارجية ، ومدير الامن العام في تركية ، ثم اعقبه وصول السيد علي اردلان وزير خارجية ايران ، فعقد هؤلاء سلسلة من الاجتماعات التي استعرضوا فيها موجة السخط والتخريب التي عمت مدن الشرق الاوسط ، نتيجة هذا الاعتداء ، وتذاكروا في التدابير الواجب اتخاذهـا لوقف هذا النشاط ، وما لبثوا ان اصدروا هذا البيان وعادوا الى بلادهم .

بيان مشترك :

١ ــ بحضور صاحب الجلالة ملك العراق، وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية الباكستانية ، اجتمع رؤساء وزارات العراق ، وباكستان ، وتركيا ، ووزير خارجية ايران ، في بغداد من ١٩ الى ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦م . وقد عقد اجتماعهم :

أ ــ لمعالجة الوضع الخطير السائد في المنطقة ، وعلى ضوء المباحثات هذه يجري تنسيق سياسات هذه الدول ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضمان السلام والاستقرار في المنطقة .

ب ــ واستعراض التقدم الذي حدث في تنفيذ التوصيات التي صدرت عنهم في البيان المشترك الصادر بتاريخ ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٦م في طهران ، عقب آخر اجتماع لهم .

٢ ــ بعد الاخذ بنظر الاهتمام التطورات التي حدثت في الشرق الاوسط ، منذ وقوع العدوان على مصر ، اكدت الدول الاربع على اعتقادها بأن التوصيات التي صدرت عنها في البيان المشترك بطهران ، لا زالت هي الاساس الذي عليه يتوصل الى تسوية دائمية عادلة شريفة سلمية لمشاكل الشرق الاوسط .

٣ ــ لاحظت الدول الاربع بأن البلاغ الذي صدر عن مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت في ١٦ تشرين الثاني ، قد جاء متفقا بصورة عامة مع وجهات نظرها .

٤ ــ استعرضت الدول الاربع بقلق موجة التخريب المرتفعة في الشرق الاوسط ، وقررت اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمواجهة هذا التهديد ، بالاتفاق مع بنود ميثاق الامم المتحدة .

٥ ــ كانت الدول الاربع مقتنعة بانه من الامور الاساسية ، استمرار التعاون والاجتهادات المتفقة بينها على ضوء مصالحها الخاصة في الامن والاستقرار في الشرق الاوسط (١) .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٧٩٩ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ م .

العراق يقطع علاقاته بفرنسة :

على اثر وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر ، قطعت العلاقات السياسية بين مصر، وبين كل من بريطانية ، وفرنسة ، بصورة طبيعية ، كما قطعت كل من المملكة العربية السعودية ، والجمهورية السورية ، علاقاتها بهاتين الدولتين . اما العراق فقد قرر قطع مناسباته مع فرنسة دون بريطانية ، مع ان بريطانيا كانت علة العلل في هذا الهجوم المشترك ، على البلد العربي الشقيق . لهذا ساء عمل الوزارة وقعا في نفوس العراقيين (١) فتسلسلت الاحتجاجات ، وتعاقبت التظاهرات ، واضطرت وزارة المعارف الى تعطيل الدراسة في كافة الكليات ، والمعاهد العالية ، ودور المعلمين والمعلمات ، والثانويات ، والمتوسطات ، حتى الابتدائيات ، وصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

اولا ـ منذ بدء التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي في مصر ، قامت الحكومة العراقية بمساع عديدة متواصلة بصورة منفردة ، او مجتمعة ، مع شقيقاتها الدول العربية ، وحليفاتها الدول الاسلامية الثلاث : تركية ، وباكستان ، وايران ، للتوصل الى احسن الوسائل التي تضمن سلامة مصر الشقيقة ، وصيانة استقلالها، وتؤمن في الوقت نفسه مصلحة الدول العربية ، والاسلامية في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

وبالرغم من النجاح الذي اصابته ، نتيجة للمساعي المذكورة ، وايقاف فرنسا وبريطانيا اطلاق النار في مصر ، وتعهد بريطانية بالاستجابة الى مقررات مؤتمر طهران الاخير ، والتي من ضمنها قرار سحب القوات الاجنبية من الاراضي المصرية ، واعادة القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة ـ بالرغم من ذلك كله ، فان الحكومة العراقية ، بالنظر للظروف الحاضرة ، تجد نفسها مضطرة الى حصر اجتماعاتها في ميثاق بغداد على الدول الاسلامية الثلاث .

ثانيا ـ وبالنظر لتمادي فرنسا على تصرفاتها التي استمرت زمنا طويلا مع البلاد العربية ، بشكل لا يتفق وحسن العلاقات ، فقد قرر مجلس الوزراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا ، وبلغ هذا القرار بصورة رسمية الى السفير الفرنسي في بغداد (٢) بعد ظهر هذا اليوم ٩ تشرين الثاني ١٩٥٦م ، كما ابلغ

---

(١) راجع الجزء الثامن من هذا الكتاب .

(٢) اجتمع الاعضاء المسلمون في ميثاق بغداد ـ اي تركية ، وايران ، وباكستان ، والعراق ـ وقرروا قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسة ، اما بريطانيا فلان احدا لم يجسر على ذلك ، فقد قرروا مقابلها على نفس الجرم الذي ارتكبته فرنسة بتجميد حضورها في مجلس الميثاق . وكان السفير البريطاني السر مايكل رايت بين اسماء الساهرين حتى الصباح بصورة لا توحي ابدا بانه مندوب الدولة المعتدية ، بل توحي بانه الصديق الذي يتفق معهم على اي شيء يقولونه للراي العلم . اه .
السفير الامريكي (كولمان) في كتابه : Iraq under General Nur i

الى السفير العراقي في باريس لمغادرة الاراضي الفرنسية مع جميع اعضاء السفارة باقرب وقت ممكن (١) .

خليل ابراهيم
و. مدير التوجيه والاذاعة العام

استئصال خطر اسرائيل :

كانت الحكومة العراقية تدعو دوما الى تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ، الخاصة بتقسيم فلسطين ، والاعتراف بواقع قيام دولة اسرائيل ، واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم التي شردوا منها . فلما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر ، اختطت الوزارة سياسة جديدة تدعو الى ازالة اسرائيل من الوجود ، وهي الدولة المدللةالتي يقول فيها انطوني ايدن ، رئيس وزراء بريطانية ، في ص (٣٢٠) من الجزء الاول من مذكراته :

« وكان اعتراض المعارضة الرئيسي على ميثاق بغداد ، يقوم على تاثيره على اسرائيل ، وكنت مدركا لهذا ، لكني وثقت ان هذا الميثاق اذا اتى بضمانة جديدة للشرق الاوسط فستستفيد منها اسرائيل ايضا . وعلى كل حال لا يمكن ان يوصف اي حلف نشترك فيه انه موجه ضد اسرائيل » اهـ .

فهل كانت الوزارة السعيدية تسلك سلوكا مغايرا للسياسة البريطانية ؟ ام انها ارادت بعملها هذا كسب الراي العام في داخل العراق ، بعد ان فقدته في خارجه ؟ وعلى كل حال فنحن ننشر فيما يلي البلاغ الرسمي الصادر في هذا الشان وهو :

اولا ـ توجيه مذكرة من وزارة الخارجية الى جميع ممثلي الدول في العراق حول القضية الفلسطينية وهذا نصها :

لم تأل الحكومة العراقية جهدا ، منذ ظهر الخطر الصهيوني في البلاد العربية ، ولا تأخرت عن لفت الراي العام العالمي وتنويره في شتى المناسبات والظروف ، الى ما تنطوي عليه المبادىء الصهيونية من نوايا توسعية ، وسياسة اعتدائية ، لا تلبث ان تعصف بالاستقرار ، وتهدد السلم في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وتغدو السبب لتهيئة حالات وفرص، وتستغلها حتما بعض الدول لتحقيق مآربها وغاياتها. والجدير بالذكر ان الحكومة العراقية قد سبق لها قبيل حدوث الاصطدام الاخير في مصر ، ان وجهت الانظار الى ما تبيته اسرائيل من خطط عدوانية لاستغلال الخلاف الناشىء عن ازمة تاميم قناة السويس .

ان الاعتداء الاسرائيلي السافر على مصر ، الذي تجلت غاياته للعالم كله ، فضح بصورة لا تقبل الشك نوايا اسرائيل ، واهدافها العدوانية في الشرق الاوسط ، تلك التي ستعرض السلم والاستقرار فيه للخطر بصورة مستمرة ، ما لم يستاصل خطر

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٧٨٧ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ م .

اسرائيل ، ويعاد الغاصبون من حيث اتوا ، وما لم يرجع المليون لاجيء العربي اهل البلاد الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين (١) .

هذا هو الحل العادل لقضية فلسطين ، ولمشكلة الاستقرار والسلم في الشرق الاوسط ، والذي بدونه ستبقى حالة التوتر قائمة تهدد السلم في البلاد العربية . وتحقيقا لذلك يتحتم التعاون بين جميع الشعوب المحبة للسلم ، تعاونا مقرونا بالعمل الجدي ، وليس بالاقوال المجردة .

بعد التأمل في كل ذلك ، ترى الحكومة العراقية ان هذه هي الخطة الناجعة لتأمين السلم في البلاد العربية خاصة ، وفي الشرق الاوسط عامة ، وبغيرها فان اسرائيل التي تعتمد في وجودها وبقائها على الاخلال بالسلم والامن واستغلاله ، لن تقوى على البقاء دون ان تمعن في اتباع سياستها التوسعية والعدوانية .

فالعراق يهيب بالدول والشعوب المحبة للسلم جميعا الى التعاون الجدي لحل المشكلة على هذا الاساس ، الذي تراه كافلا للقضاء على هذا العامل ـ العامل الوحيد للاخلال بالامن الدولي لهذه المنطقة ـ معيدا لهذا الجزء من العالم حياة الاستقرار والامان .

ثانيا ـ ابلاغ نص المذكرة الآنف ذكرها الى الوفد العراقي في الامم المتحدة للعمل بموجبها .

ثالثا ـ ابلاغ نص المذكرة الى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد الآن في بيروت .

رابعا ـ التبرع بـ ٢٠٠ الف دينار الى المنكوبين والمتضررين المصريين من جراء الاعتداءات الاثيمة على مصر .

خليل ابراهيم
و. مدير التوجيه والاذاعة العام (٢)

ويقول الدكتور محمد فاضل الجمالي في ص ٨٠ من كتابه « ذكريات وعبر » ما نصه :

« وصلتني برقية طويلة تتضمن قرار مجلس الوزراء ، بان يقترح الوفد العراقي على الامم المتحدة ازالة اسرائيل من الوجود . ولما كان اي اقتراح بهذه الصيغة لا يؤخذ بعين الاعتبار والجد بوجه من الوجوه ، ضمنت خطابي الصيغة التالية : « ان الحكومة العراقية تطالب بازالة الخطر الاسرائيلي من الوجود » اهـ .

---

(١) « ليس في العالم انسان عاقل يستطيع ان يتصور بان عدوان اسرائيل على سيناء كان وليد ساعته ، وان فرنسة وانكلترا لم تتدخلا الا في سبيل اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة ، اننا نجد انفسنا هنا امام نهاية حتمية لعدوان أعد اعدادا بطيئا لا مبرر له مطلقا سوى الرغبة في استعادة النفوذ المفقود ، والعودة الى الحقيقة الذهبية للاستعمار ، ومحاولة المستحيل لدفع عجلة التاريخ الى الوراء ».
ـ جان وولف في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ١٩٤ ـ

(٢) جريدة « الاخبار » العدد الصادر بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ م .

الطلاب واحداث مصر :

كان طلاب الكليات ، والمعاهد العالية ، والمدارس الثانوية ، والمتوسطة ، في طليعة الشبان الذين تظاهروا لاعلان سخطهم على الاعتداء البريطاني ـ الفرنسي الغادر ، وكانت سلطات الامن تكابد انواع المشاق للتغلب على عواطف الطلاب الابرياء، وكثيرا ما اضطرت للاصطدام بهم لتفريق شملهم (١) ولكن الطلاب كانوا يزدادون غيرة وحماسة ساعة بعد ساعة ، وقد حدثت معركة كبيرة بين الطلاب ورجال الامن في يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦م قتل فيها تلميذان ، وماتت بسببها فتاة صغيرة ، ثم حدثت معركة اخرى بينهم وبين رجال الامن في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٥٦م ، وصفها البيان الحكومي الآتي بما يلي :

« في صباح هذا اليوم ، تسرب بعض الشيوعيين ، وفريق من دعاة الفتنة والتخريب ، الى بعض المدارس الثانوية ، واندسوا في صفوف الطلاب ، مستغلين عواطفهم وبساطتهم وطيبة نفوسهم ، وحرضوهم على الاضراب والتظاهر ، بقصد اشاعة الفوضى والاخلال بالامن . ولم يكتفوا بذلك ، بل اخذوا يحرضون الطلاب الابرياء على مهاجمة الشرطة ، التي خفت للمحافظة على الامن ، والحيلولة دون وقوع اعتداء على الافراد والممتلكات ، مما ادى الى جرح احد مدراء الشرطة ، وثلاثة من المعاونين ، ومفوضين اثنين ، واربعة وخمسين شرطيا . كما جرح تسعة من الاهلين ، ثم عادت الامور الى حالتها الطبيعية .

ان الحكومة اذ تعلن هذا النبأ المؤسف ، تود ان تؤكد بأنها ساهرة على المحافظة على امن الدولة وسلامتها ، وانها ، حريصة على صيانة ارواح المواطنين واموالهم ، وانها لن تتردد في اتخاذ كل ما يلزم من التدابير في سبيل اداء هذا الواجب المقدس على اكمل وجه » (٢) .

الاربعاء ١٩٥٦/١١/٢١م — خليل ابراهيم
و. مدير التوجيه والاذاعة العام

تعطيل الدراسة :

وظنت «وزارة المعارف» ان طلاب المدارس سينصرفون الى واجباتهم المدرسية، بعد البيانات والتحذيرات التي وجهتها اليهم ، ولما وجدتهم غير مبالين بذلك كله ، وانهم يسترسلون في اظهار شعورهم البريء ازاء احداث مصر الدامية، اصدرت هذا القرار :

---

(١) « وهب طلاب العراق يحتجون ويتظاهرون ، وفي طليعتهم أساتذتهم ومدرسيهم ، وتجاوزت الشرطة الحد عندما طلب اليها تفريق المتظاهرين ، اذ اعتدت دون معرفة على بعض الاساتذة » .
(وزير المعارف خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٢١٨)
(٢) جريدة « الاخبار » العدد ٤٥٠٧ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ م .

« قررت وزارة المعارف تأجيل الدراسة في الكليات ، والمعاهد العالية كافة ، حتى اشعار آخر . وقررت تأجيل الدراسة في المدارس الثانوية ، والمتوسطة والمدارس الصناعية ، والتجارية ، والفنون البيتية ، ودور المعلمين والمعلمات ، والدورات التربوية في بغداد ابتداء من تاريخه وحتى اشعار آخر » .

ويفتخر وزير المعارف خليل كنه فيقول في ص ٢١٩ من كتابه انه اضطر « الى اتخاذ قرار جذري باعادة تسجيل الطلاب في المدارس ، وان تمتنع المدرسة ، كما يمتنع المعهد ، عن قبول اي طالب لا يستطيع الحصول على وثيقة من مديرية الامن ، او عند عدم حصول القناعة بسلامة تصرف الطالب ورغبته الجدية بالدراسة » اهـ .

حادثة النجف :

كانت الوزارة تخشى كل مظاهرة تقوم في العراق انتصارا لمصر ، وقد اصدرت اوامرها الى قوات الامن في مختلف الانحاء ، بوجوب قمع اية حركة من هذا القبيل. ومع هذا قامت في مدينة النجف في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦م ، مظاهرة صاخبة اشترك فيها رجال الدين انفسهم ، لان الاعتداء الثلاثي على مصر الآمنة استفز حمية العرب والمسلمين في كافة اقطارهم ، وفي الرابع والعشرين من هذا الشهر زحفت مظاهرة طلابية من مدرستي « الخورنق » و « السدير » فاستطاعت قوات الامن ان تحول دون توسعها وانتشارها ولكن سرعان ما حدثت حادثة تلفت الانظار . اذ بينما دق الجرس في مدرسة الخورنق استعدادا لدخول الطلاب في صفوفهم ، وهم ينشدون الاناشيد الحماسية تاييدا لمصر العزيزة ، « حضر معاون الشرطة مع سيارة فيها رشاش واحتل المدرسة . وكيفية ذلك ان المعاون وبمساعدة شرطته كسروا القفل ودخلوا المدرسة ... وكلها مسلحة بالهراوات والمسدسات وبالخناجر. كل واحد كان يحمل ثلاثة اشكال من السلاح، واخذوا يرمون الطلاب بالمسدسات ، ويضربونهم بالخناجر والهراوات ، ومن جراء ذلك جرح اثنان واربعون طالبا احد عشر منهم كانت جروحهم بليغة ... وتوفي في المدرسة عبد الحسين حفيد العالم المعروف سيد حسين الحمامي ... (١) وقتل طالب آخر في مدرسة السدير وخمسة من الاهلين في المدينة فهاجت البلدة وماجت ، واغلقت الحوانيت والمتاجر حتى المخابز احتجاجا على هذا التحدي الصريح ، واضرب العلماء عن اداء واجباتهم الدينية فلم يخرجوا لصلاة الجماعة ولم يسمحوا لاحد من رجال الحكومة بالدخول الى منازلهم لتقديم الاعتذار عما حدث ، فاضطرت الحكومة الى نقل قوة الشرطة في النجف « وهي زهاء مئة شرطي » واستبدلتهم بقوات خاصة جاءت بها من اطراف الموصل بينها اليزيدي والشبكي والكردي ، واوعزت الى الجيش ان يحتل المدينة للسيطرة على الوضع العام، وما لبثت ان اصدرت هذا البيان الرسمي :

« حدثت في ٢٤ من الشهر الجاري ، مظاهرة في النجف بتحريض فئة معينة ، اشترك فيها عدد من الطلاب والاهلين ، على نحو يخل بالامن والسكينة العامة ،

---

(١) افادة « حاكم تحقيق النجف » امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ١٠ ص ٣٩٢٩ .

فاضطرت قوات الامن على تفريقهم ، فأصيب عدد من رجال الشرطة وبعض المتظاهرين باصابات مختلفة توفي على اثرها مع الاسف اثنان من الاهلين وهما : ١ ـ عبد الحسين الشيخ راضي ٢ ـ احمد علي الدجيلي .

ان الحالة في النجف هادئة ، وتعود المدينة الى استئناف حياتها الطبيعية ، كما ان التحقيقات تجري الآن في هذا الحادث المؤسف لاظهار المحرضين ، ومعاقبة المقصرين » اهـ .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

لقد استمر الاضراب في النجف اسبوعا كاملا ديست خلاله كرامة الحكومة ، وانتهكت حرمة قوانينها ، ومزقت الاعلام التي كانت ترفرف فوق دواوينها ، فعمدت السلطة الى القوة مرة ثانية ، واطلقت النار على بعض المتظاهرين في « مرقد الامام علي عليه السلام فقتل اثنان : واحد يدعى عبد الامير ناصر الصايغ والآخر اموري بن علي » (٢) .

وقد زاد هذا الاجراء الطين بلة ، فخرجت المدينة عن بكرة ابيها تريد انتزاع جثث القتلى من مستشفيات الحكومة ، لدفنها في احتفال شعبي خاص ، بينما كانت قوات الامن مصممة على دفنها من قبلها ، الامر الذي ادى الى مصادمات اخرى ، اضطر معها علماء الدين البارزون ، والمحامون المرموقون ، الى توجيه البرقيات الآتية الى المقام الاعلى في بغداد :

١ ـ جلالة الملك المعظم :

حالة النجف مضطربة لاراقة دماء الاطفال الابرياء داخل مدارسهم ، وهتك حرمتها ، ولا تهدأ الا بانزال العقوبات الشديدة بالمعتدين . عالجوا الوضع بالحل السريع قبل ان يتفاقم الامر .

ـ الشيخ عبد الكريم الجزائري ـ

٢ ـ كان لهجوم الشرطة الوحشي على مدارس النجف ، وقتل الطلاب الابرياء ، اعنف الاثر في النفوس عامة . نطلب المبادرة الى ازالة اسباب التوتر والضرب على ايدي المعتدين .

ـ السيد حسين الحمامي ـ

٣ ـ ان الاعتداء على اولادنا الابرياء ، وهم في معاهدهم ، اوجب استيائنا ، واثارة سخط الجميع . املنا بجلالتكم تلافي الوضع قبل فوات الاوان ومحاسبة المعتدين .

ـ الشيخ محمد كاظم الشيخ راضي ـ

---

(١) حاكم تحقيق النجف امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ٣٩٣٥/١٠ .
(٢) جريدة « الحوادث » بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ م .

٤ ـ ان اراقة الدماء البريئة بشكلها الوحشي الفظيع في بلدنا المقدس ، لتدعو الى القلق والاستنكار العظيمين، ومن المؤسف اغضاء الحكومة عن كل ذلك، وسلوكها طريق الارهاب لعموم الطبقات .

ـ السيد محسن الحكيم ـ

٥ ـ اطلاق الرصاص على الابرياء العزل في مدينة النجف المقدسة ، اثار سخط واستنكار الاوساط العلمية . نامل منكم معالجة الامر ووضع حد لهذه الحوادث المؤلمة .

ـ السيد علي بحر العلوم ـ

٦ ـ برقية المحامين الى الملك :

روّعت النجف بالعدوان الصارخ الذي حدث صباح امس الاول ، عندما اطلقت الشرطة نيرانها على الطلاب الابرياء في داخل المدارس والصفوف ، وان الارواح البريئة التي راحت ضحية هذا العمل المتهور ، تدعونا ان نستنجد بجلالتكم للتدخل لمحاسبة المسؤولين الذين اهانوا دور العلم ، واستهانوا بالقيم الاخلاقية ، وايقاع العقوبات الرادعة ، وشفاء لغليل امهات وآباء الشهداء ، وتطييبا لخواطر نفوس هذه المدينة المنتهكة .

احمد الحبوبي المحامي : عن خمسة عشر محام

بغداد تغضب لحوادث النجف :

لم تكد انباء الاضراب ، الذي ساد مدينة النجف ، تصل الى بغداد ، حتى عمت العاصمة موجة من الاضطراب والغضب ، لم تشهد بغداد مثلها من قبل . فقد اضرب الناس عن فتح حوانيتهم فتعطلت حركة البيع والشراء ، واغلقت المطاعم ابوابها فبات معظم الغرباء بلا طعام ، وحذت الصيدليات حذو المطاعم فبقي المرضى بدون علاج ، وحاولت قوات الامن ان تثني الاهلين عن المضي في اضرابهم فلم تفلح ، فاضطر قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد الى اصدار البيان رقم ٤ وهذا نصه :

الى الشعب العراقي الكريم !

في الوقت الذي تمر فيه البلاد بظروف دقيقة تتطلب منا توحيد الجهود وتضافرها لضمان نصرة القضية العربية ، تسعى بعض الفئات من حملة المبادىء الهدامة ، التي ما انفكت تعرقل هذه الجهود وتلك المساعي ، لاحباطهما ، عابثة بأمن البلاد وسلامتها باندساسها بين صفوف الشعب بمختلف صفوفه ، مستغلة طيبة ضميرهم بتحريضهم لخلق المشاكل ، وبث روح الشغب والانشقاق فتؤثر على بعض ضعاف النفوس للقيام بالاضراب ، غير مبالية بما قد يولده ذلك من اثر سيء على البلاد ورفاهية الفرد العراقي ، وبالتالي تعرض الامن العام الى الاضطراب والفوضى. وليعلم الشعب العراقي الكريم باننا استنادا الى السلطة المخولة لنا كفيلون بالمحافظة،

على الامن والنظام العام باستخدام الطرق الناجعة للحد من تصرفات هذه الشرذمة من الهدامين وانزال اشد العقوبات بحقهم .

وعليه نحذر افراد الشعب ارباب المهن ، واصحاب المحلات التجارية ، وغيرها ، بانهم سيعرضون انفسهم الى نفس العقوبات في حالة استجابتهم لتلك التحريضات المقصود منها خلق الفوضى باغلاق محلاتهم التجارية وغيرها ، او ان يتقاعسوا عن الاخبار عن المحرضين وفق احكام المادة (١٥) من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون العقوبات « البغدادي » او القوانين الاخرى . ولنا وطيد الامل بأن لا ينصاع افراد الشعب الى تحريضات تلك الفئة بالانخداع بأقوالها التي تخفي وراءها النوايا الخبيثة ، ويقدروا المسؤولية الملقاة على عاتقهم باعتبارهم افرادا في هذا المجتمع يعيشون فيه ، ويخبروا اقرب مركز شرطة للقبض عليها واحالتها الى المجلس العرفي العسكري لتنال عقابها (١) .

٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ قائد القوات العسكرية ببغداد

وفي ٢٨ تشرين الثاني ايضا قامت مظاهرة صاخبة في الكوفة ، فحاولت الشرطة مقاومتها فقتلت طفلا واصابت غيره بجرح بليغ ، فضاعف عملها هذا سخط الجماهير الغاضبة ، واشتبك واياها في معركة اضطرها للهرب امامه ، فحل الجيش محلها ، واعاد الامن الى نصابه بيسر .

ووقع في الديوانية ، والشامية ، والحلة ، وكربلاء، ما وقع في النجف والكوفة. ثم ما لبثت المظاهرات ان شملت الناصرية ، والبصرة ، والعمارة ، والكوت ، واستطاع المتظاهرون في « عانه » ان يسيطروا على المدينة .

والحق انه لا تدابير رجال الامن استطاعت ان تنهي الاضراب ، ولا تحذيرات القائد العسكري تمكنت من اعادة الامور الى مجاريها ، على الرغم من حجر المئات ، واعتقال العشرات ، وسوق الناس الى المجالس العسكرية جماعات وافرادا ، والقبض على السياسيين وابعادهم امثال السادة : كامل الجادرجي ، ومحمد صديق شنشل، وفائق السامرائي ، وعبد الرحمن البزاز ، والدكتور جابر عمر وغيرهم كما ابعدت شيوخ النجف الى قصبة شفاثي بلواء كربلاء .

ورات الوزارة ان تداوي الوضع في النجف بالصبر والملاينة ، فأوفدت الحاج عبد الهادي الحلبي نائب رئيس مجلس الاعيان ، والسيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، ووزير الاعمار الدكتور ضياء جعفر ، وغيرهم ، ومعهم خمسة عشر الف دينار لتوزيعها على العلماء ، وعن ديات القتلى ، وتهدئة الخواطر ، فلم يستطع

---

(١) مما يذكر بهذه المناسبة ان التاجرين المعروفين : ناجي الخضيري وكامل الخضيري قابلا الملك فيصل وولي عهده الامير عبد الاله في اثناء هذه الحوادث ، وعرضا على مسامعهما بان ليس من حق السياسيين في بغداد ان يتكلموا بلسان اهل بغداد ، وفي بغداد تجارها وسراتها ورؤوس القبائل فيها .

الوفد عمل شيء ، فاوعزت الى رؤساء الوحدات الادارية ان يحملوا رؤساء القبائل على ارسال برقيات يؤيدون فيها سياسة الحكومة ازاء المشاغبين والهدامين (كذا) واذا بعدد كبير من الحمير ، والكلاب السائبة ، تنطلق الى الشوارع العامة وهي متقمصة ثيابا بيضا كتب عليها بالمداد الاحمر : « انا وعشيرتي نؤيد سياستكم الرشيدة » .

وركنت الوزارة الى الهيئات التعليمية والمعاهد التدريسية فاستخدمت دوائر التحقيقات عددا من الطلاب ، جواسيس على اخوانهم ، فراح ضحية هذا العمل المنكر نحو عشرة آلاف طالب عوقبوا بالفصل ، او الحبس ، او الابعاد ، من مختلف انحاء العراق . وكان وزير المعارف يومئذ خليل كنه وراء هذه الاجراءات التي كشفتها المحكمة العسكرية العليا أثناء محاكمته امامها ، ثم الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة (١) .

الالوية الشمالية ايضا :

سرت روح الاستياء من حادثة النجف ، سريان النار في الهشيم ، فقامت في الالوية الشمالية « كركوك ، واربل ، والسليمانية ، والموصل » اضطرابات ومظاهرات اضطرت قائد القوات العسكرية المرابطة في كركوك الى اصدار البيان التالي رقم ٦ في الحال وهذا نصه :

أيها الشعب الكريم :

اخذ البعض من حملة المبادىء الهدامة يبث روح الشغب والانشقاق بين افراد الشعب ويؤثر على بعض ضعاف النفوس للقيام بالاضراب ، والتحريض عليه ، غير مبالين بالموقف الدقيق الذي تمر به البلاد من جهة ، وما قد يولده ذلك من اثر سيء على رفاهية الشعب بصورة عامة ورفاهية كل فرد بصورة خاصة من جهة ثانية . وبالنظر الى السلطة المخولة لنا لغاية المحافظة على الامن والنظام العام ، سنقوم باستعمال تلك السلطة للحد من تصرفات هذه الشرذمة من الهدامين ، وانزال اشد العقوبات بحقهم . فنحذر افراد الشعب ، وارباب المهن ، واصحاب المحلات التجارية وغيرها ، بأنهم سيعرضون انفسهم الى نفس العقوبات في حالة استجابتهم لتلك التحريضات باغلاق محلاتهم وغيرها ، او تقاعسهم عن الاخبار عن المحرضين ، وفق أحكام المادة ١٥ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد ؛ حيث يقضي بها قانون العقوبات والقوانين الاخرى ولنا وطيد الامل بان لا ينصاع افراد الشعب في هذه المنطقة الى تحريضات تلك الشرذمة ، والانخداع باقوالها التي تخفي وراءها النوايا الخبيثة ، وعلى كل فرد ان يخبر اقرب

(١) يراجع الحكم وحيثياته في ص ٤٦٦ من المجلد الحادي عشر من محاضر جلسات محكمة الشعب .

مركز شرطة للقبض على المحرضين والمشاغبين وحملة المبادىء الهدامة لاحالتهم الى المجلس العرفي العسكري لينالوا العقاب الصارم .

كركوك ١٩٥٦/١١/٣٠ الزعيم الركن سعدي علي
قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الثانية في كركوك

حادثة الحيّ :

كانت « الحيّ » احدى المدن العراقية التي استفزها العدوان الثلاثي الآثم على مصر الشقيقة ، واستفزتها حوادث مدينة النجف ، وكانت الى ذلك تشكو ظلم الاقطاع والاقطاعيين فيها ، وترفع الظلامة تلو الظلامة الى الجهات العليا دون ان تحصل على نتيجة (١) وقد قامت فيها مظاهرات الاستنكار على حوادث مصر ، وعلى محاكمة الساسة العراقيين الذين قارعوا السلطة في بغداد ، فسيقوا الى المجلس العرفي ؛ فتصدت الشرطة للمتظاهرين بالنار والحديد ، فتوسعت شقة الخلاف وتطورت ، واذا بمدينة الحيّ تضرب عن بكرة ابيها ، وتطالب بامور لا ترى السلطة امكانا لقبولها .

وفي ١٣ كانون الاول ١٩٥٦م قصد قصبة الحيّ الرئيس علي زكي من الاستخبارات العسكرية « واخذ يتجول في المدينة ، خاصة في الشوارع التي تؤدي الى الساحة التي في المدينة.. وبعد سفره حصلت محاكمة الاستاذ كامل الجادرجي. نقامت جماهير المدينة بمظاهرة وتصادمت مع الشرطة ، وانهزمت الشرطة في نفس الليلة اي ليلة ١٨ عصر يوم ١٧ ، بعد ان انهزمت الشرطة جاء مدير الناحية وقال : انا ارسلني المتصرف واريد المفاوضة ... لماذا هذه الاضرابات والمظاهرات ؟ واذا لا تتركون هذه الاعمال سوف تتاذون ... اخذت الشرطة تتحرى البيوت ، ياتون الى البيت ويطرقون الباب ، اذا لم تفتح الباب بيدهم قزمة يهدمون البناء المحيط بالباب ويقلعوها ويدخلون . اذا راوا مقاومة من شخص لا يفتح لهم الباب يطلقون عليه النار ... يدخلون وياتون الى النساء بدون سابق انذار ، ويفتشوهم بصورة منكرة ... الشيء الذي تريده الحكومة هو ان يسلم اربعون شخص ، والمدينة تفتح ابوابها ... وفي اليوم الثاني جاءت الشرطة حوالي ١٥٠٠ شرطي » (٢) ودخلت في معركة مع الاهلين قتل فيها من قتل ، واعتقل من اعتقل ، ثم جرت محاكمة الموقوفين

---

(١) صرح وزير الداخلية السيد سعيد قزاز امام (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩ انه كان في جدال مستمر مع الشيخ عبد الله الياسين ، رئيس آل مياح ، على حساب اهل الحي ليخصص مقبرة لهم من اراضيه المحيطة ببلدهم فلم يقر طلبه . فان الشيخ المذكور أمر بتسوير الحي بسور من الطين ، واعتبر كل ما كان خارج هذا السور ملكا له ، فاذا توفي احدهم في هذه القصبة ، حتى وان كان طفلا ، وجب نقله الى النجف ، واكثر من ذلك : اذا اراد احدهم ان يرشق سطح داره بالطين وجب عليه ان ياتي بالتراب من الناصرية ، على بعد خمسين ميلا من الحي ، فكان التراب اللازم لرشق سطوح المنازل في الحي يباع كما تباع الحنطة والشعير .

(٢) محاضر جلسات (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) ج ١٠ ص ٤٠٠٠ — ٤٠٠٤ .

فحكم على عطا مهدي الدباس ، وعلي الشيخ حمود بالاعدام شنقا (١) وعلى آخرين مددا مختلفة تتراوح من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة وبذلك اعيد الامن الى نصابه في هذه المدينة .

اعتقال رؤساء المعارضة :

وكان رؤساء المعارضة يقدمون الى السلطات العليـا العريضة تلو العريضة ، حول احداث مصر ، وموقف الوزارة ، ودار الاذاعة اللاسلكية منها (٢) وهي العرائض التي ستاتي نصوص بعضها تباعا ، فضاقت الحكومــة بالمعارضين ذرعا ، وقــررت سوقهم الى المجلس العرفي في بغداد .

وفي ١٩ كانون الاول سنة ١٩٥٦م ، حكم المجلس المشار اليه على الاستاذ كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنـوات ، وعلى الاستاذين : محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنــة ، وعلى كل من الاستاذين : حسين جميل ، وسامي باش عالم ، بكفالة شخص ضامن بمبلـغ خمسة آلاف دينار لمـدة سنة . وقد اودع الجادرجي الى السجن فورا ، وابعد شنشل الى « قلعة دزه » في اقصى الشمال كما ابعد السامرائي الى « حلبجه » على الحدود ليقضيا مدة مراقبتهما في تلك الجهات النائية ، وقدم الاخيران الكفالة المطلوبة من كل منهما فبقيا في بغداد ، كما ابعدت الحكومة عميد كلية الحقوق الاستاذ عبد الرحمن البزاز الى « بنجوين » ومعه الدكاترة : جابر عمر ؛ ومحمد علي البصام ، وفيصل الوائلي ، والاستاذ حسن الدجيلي ، ثم امرت بنقلهم الى تكريت .

وكان الاستاذ الجادرجي قد دعــي في خريــف ١٩٥٦م الى « المؤتمر الشعبي العربي » في دمشق ، ثم دعي الى القاهرة ، لتنفيذ مقررات هذا المؤتمر ، وفي اثنــاء وجوده في ارض الكنانــة حــدث الاعتداء الثلاثي على مصر ، فلبث فيها مدة ، سمع

---

(١) شفع السادة : حكمت سليمان ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، ونصرة الفارسي ، لهذين المحكومين لدى الملك فيصل الثاني ، فقال الملك لهم ان الاعدام لن ينفذ فيهما بصورة مطلقة ، ولكنهما اعدما في الحي علنا بعد يومين . ويقول شاهد عيان في كتابه « الاقطاع في لواء الكوت » ص ٢٢٥ (ثم نقلا الى مدينــة الحي ... وهكذا اودعا السجن في بلديهما وزاد التعذيب عليهما فأودى بحياة الشهيد عطا مهدي الدباس وفاضت روحه .. وعندها نقل هو وصاحبه في الجهاد علي الشيخ حمود الى الساحة العامــة ، حيث نصبت اعواد المشانق وسط الساحة ... وقد وضع الحبل في عنقه وهو ميت ... ثم جــاء دور علي الشيخ حمود وتقدم الى خشبة المشنقة شامخ الراس ...) اهـ .

ولما زال نظـــام الحكم الملكـي عن العراق بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، قرر مجلس الوزراء في جلسـته المنعقدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٥٩ منح ثلثمئة دينار الى عائلة كل من عطا مهدي الدباس وعلي الشيخ حمود .

(٢) كانت اذاعة بغداد تذيع تسـجيلات خليعة ، وان نسيت فلن انســى طول عمري ذلك المذيع الوقح الذي كانت آثار الشماتة والاستهزاء بكل القيم الانسانية تنطلق من فمه المسعور ، في الوقت الذي كان الشعب العراقي برمته يغلي كالبركان الثائر طالبا مساعدة مصر في محنتها ، ووجوب مساندتها بالاموال والارواح ! اهـ .

ناجي شوكت « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ص ٥٨٧

خلالها نقدا لاذعا ضد الحكومة العراقية واتهامات صريحة لها ، فابرق الى رئيس مجلس الاعيان العراقي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ يقول :

« ان لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي تستنهض ضمائركم ، لتبادروا بانزال العقوبة في حق المتآمرين الذين ارتكبوا الجناية العظمى ، بالسماح للبترول العربي في العراق ، ان يتدفق الى حيفا ، لتستخدمه اسرائيل ، والانجليز ، والفرنسيون ، للقضاء على الامة العربية . ان التاريخ يسجل موقفكم ، وان الامة العربية باجمعها تنتظر ما سوف تتخذونه على هذه المؤامرة الاستعمارية المنكرة ، وعلى المتآمرين من اعوان الاستعمار . وفقكم الله سبحانه وتعالى الى ما فيه رضاه ومصلحة الامة العربية » اهـ .

وقد انكرت رئاسة مجلس الاعيان هذه التهمة عن الوزارة القائمة ، وبعثت بهذا الرد على برقية الاتهام المثبتة اعلاه :

« ان العراق الذي كان دوما وما زال في طليعة الدول العربية نصيرا لقضايا العرب ، وكان اول من بادر الى ايقاف ضخ النفط الى حيفا ، وتحمل بسبب ذلك اضرارا مادية عظيمة ، يستهجن هذه الاتجاهات الضالة التي يروجها المغرضون ، والدساسون ، من اعداء العرب ووجدتهم ، ونستغرب ان تقوم هيئة محترمة كلجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي على الاندفاع وراء هذه الدعايات المضللة قبل ان تتحقق من صحة هذا الامر الذي اثبت التحقيق الرسمي في العراق وفي الاردن كذبه وبطلانه » .

ولم ينكر الاستاذ الجادرجي ما جاء في برقيته امام المجلس العرفي العسكري ، عندما عاد الى العراق وقدم الى المحاكمة ، ولذلك رفض الامير عبد الاله ، ورفض السيد نوري السعيد السماح بتخفيف عقوبته ، على الرغم من الالتماسات والشفاعات التي قدمت بحقه (١) اما شنشل فقد اشاعت السلطة عنه لدى الاكراد في الشمال بانه كافر ملحد لتستبيح دمه . فلما وجده الكرد صائما مصليا ، وحنيفا مسلما ، اسدوا اليه انواع الخدمات ، ومنحوه كل لطف ورعاية « يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم ويابى الله الا ان يتم نوره ولو كره المشركون » صدق الله العظيم (٢) .

احتجاج لحكومة العراق :

وكانت التهم الموجهة ضد « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » كثيرة ومنوعة ، فهي لم تقتصر على القول بان العراق سمح بتدفق نفطه الى حيفا ، وانما تعدتها الى الادعاء بأن الطائرات البريطانية كانت تتموّن من قواعدها السابقة في العراق ، لتدمير

---

(١) كثرت شفاعات السياسيين لاطلاق سراح السيد الجادرجي من السجن . وقد زار السيد حكمة سليمان السيد الجادرجي في سجنه ذات يوم ، وطلب اليه ان يوافق على السفر الى خارج العراق اذا ما اطلق سراحه ، فرفض السجين هذا العرض رفضا باتا ، وفضل البقاء في السجن على السفر الى الخارج .
(٢) سورة التوبة الآية ٣٢ .

القرى المصرية ، وان المستشفيات العراقية كانت تستقبل الجرحى البريطانيين في القناة ، لتلبسهم برود الصحة والعافية ، وان ... الخ وقد رفعت وزارة الخارجية العراقية المذكرة التالية الى السفارة المصرية في بغداد في الثاني عشر من كانون الاول سنة ١٩٥٦م .

« تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة الجمهورية المصرية في بغداد ، وتتشرف بان تبدي : ان محطة الاذاعة الرسمية للحكومة المصرية اذاعت في يومي ٧ و ٨ كانون الاول ١٩٥٦ تصريحا لقائد الجناح علي صبري مدير المكتب السياسي لسيادة رئيس الجمهورية المصرية ، ادلى به لمراسل وكالة (يونايتدبرس) نشر في الصحف المصرية التي تخضع للرقابة ، كما القى الشيخ الباقوري وزير الاوقاف في الحكومة المصرية في ظهر يوم الجمعة الموافق ٧ كانون الاول ، خطابا في مسجد سيدنا الحسين في القاهرة . وقد اجهز السيدان المشار اليهما على العراق في كلمتيهما هاتين بحملة ظالمة شحنت بالاباطيل والمفتريات ، يكيلانها جزافا وبغير حساب باسمج الالفاظ واشد العبارات ، وابعدها عما تقتضيه علاقات الاخوة التي تصل العراق بمصر ، والتي يجري دمها في عروق ابنائهما ، فضلا عما تحتمه اواصر الدين التي تجمع بلدين عربيين مسلمين ، طالما تشاطرا السراء والضراء ، وتجاوبت ارواح شعبيهما تجاوبا مدويا تردد صداه انحاء العالم . ان كلا من السيدين : علي صبري والباقوري يشغل منصبا رسميا خطيرا في الحكومة المصرية ، وان ما يقولانه يعتبر صادرا عن الحكومة المصرية نفسها ، ومعبرا عن وجهة نظرها . لذلك فالحكومة العراقية لا يسعها التجاوز عن هذه الاساءة التي تحار في تحليل الدوافع لها .

قد يكون في وجهات النظر لبعض الدول ، اختلاف فيدافع كل عن وجهة نظره. ولكن لذلك حدودا لا ينبغي تجاوزها ، واعتبارات مصطلح عليها لا يصح ان يضرب بها عرض الحائط ، واصولا التزمت بها الدول جميعا واخذت نفسها بها ، وعرفت لها حرمة . ولكن صاحبي الكلمتين موضوع المذكرة لم يتورعا عن المزاعم الباطلة ، ولم يخالج ضميرهما شيء من غيرة على مصلحة العرب ، التي لابد متأثرة بسموم الفرقة وبذور الشقاق ، يبذرها دعاة الهدم في احرج الظروف التي تمتحن بها الامة العربية .

انه لمما يؤسف له حقا ، ان يقف شيخ كالباقوري ، وهو وزير في الدولة المصرية ، يطلق من على منبر المسجد نداءاته الاستفزازية المشحونة كذبا واضاليل ، الى جماعة المصلين من المسلمين ، يهتاجهم ضد اخوانهم اهل العراق الذين نصروهم وما انفكوا ينصرونهم بكل ما اوتوا الى ذلك سبيلا ، فيتدخل بكل جراة تدخلا سافرا في صميم الشؤون الداخلية للعراق .

ان تصريحات قائد الجناح علي صبري التي تقول بتردد الطائرات البريطانية على القواعد العسكرية العراقية للتموين والتزود بالوقود لغرض قصف المدن المصرية، ولنقل جرحى الجيوش المعتدية على مصر الى المستشفيات العراقية ، كلام اقل ما يقال عنه انه زعم باطل مردود من اساسه لا يحتاج الى كبير عناء للرد والتفنيد . فان

العراق ـ وقد عرف في غير موقف من مواقفه المشرفة ـ ليس فيه من يرضى ببيع بلاده ، والتطويح ببني قومه وامته لقمة سائغة للطامعين ، ولا كان من خصاله الغدر ونقض العهد ، ولا تعوزه دروس في النخوة والعزة .

لقد ذكرت الصحافة المصرية ، الخاضعة للرقابة ، ان الحكومتين : العراقية والتركية اسستا قيادة مشتركة يتولاها ضابط تركي ، وهو خبر خيالي مختلق ما لبثت الحكومة العراقية ان اصدرت تكذيبا رسميا له ، الا ان الجهات المسؤولة في مصر حالت دون نشره في الصحف المصرية ، كما حالت دون نشر غيره من التكذيبات الرسمية .

ان الوزارة لتتحدى كل من يزعم ذلك ، وهي تدعو الحكومة المصرية الى ايفاد من تعتمد عليه الى العراق للتحري عن الحقيقة ، وهي حاضرة لان تهيىء لها وسائل التحري ان احتاجت لذلك، كما انها مستعدة للتسهيل لها كل ما من شانه ان يقفها على ما يجري في البلاد ليكون ما تنشره الصحف المصرية ، او محطة اذاعة القاهرة ، من اخبار العراق اكثر انطباعا والواقع . كما ترجو الحكومة العراقية الى الحكومة المصرية ان توعز بنشر ما كانت قد اصدرته من تكذيبات ، ان كانت تريد ان تبرهن عن رغبتها في اظهار الحقائق للراي العام المصري ، خاصة والعربي عامة .

ترى الوزارة مع الاسف ان المسؤولين المصريين ، والصحافة المصرية الخاضعة للرقابة ، قد تمادوا في الاساءة الى العراق ، وتشويه سمعته ، والتدخل في شؤونه الداخلية ، مما لا يتفق وعلاقات المودة والاخوة وهي لهذه الاسباب لا يسعها الا ان تقدم احتجاجها الشديد على ذلك .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها » اهـ .

حركة صبيانية :

وفي غمرة المهاترات التي كانت تجري بين العراق من جهة ، وبين سورية ، ومصر ، والاردن ، والمملكة العربية السعودية ، من جهة اخرى ، جالت في مخيلة بعض العراقيين فكرة شاذة ان دلت على شيء ، فانما تدل على عدم ادراك للكيانات الدولية ، وعدم تفهم للاوضاع الدستورية ، فتقدم خمسة عشر نائبا من مجلس النواب بطلب الى رئاسة المجلس يقترحون فيه الحاق المملكة الاردنية الهاشمية بالعراق ، واعتبارها « اللواء الخامس عشر » من الوية العراق الاربعة عشر ، وشاع في حينه ان وزير المالية خليل كنه كان وراء هذه الفكرة ، وان الامير عبد الاله كان يؤيدها ويغذيها ، وهذا هو نص الاقتراح :

معالي رئيس مجلس النواب

تمر الامة العربية في اخطر مرحلة من مراحل تاريخها الحديث، وحري بالعراق، وهو الذي واكب النهضة العربية طوال نصف قرن ، وبذل وضحى وناضل في سبيل

بلوغ الامة العربية اهدافها المرتجاة ، ان ينتبه الى المصير المحزن الذي تنحـدر اليه القومية العربية في ايامنا هذه .

وحيث ان اخطارا جمـة اخذت تهدد مصير الامـة العربية وكيانها ، من جراء التفكك والاضمحلال ، الذي صار يدب في بعض اجزاء الوطن العربي ، فان المصلحة القومية العليا تقضي باجتثاث هذه الاخطار قبل استفحالها وسريانها الى جسم الامة العربية بكاملها .

ولما كانت بلاد الاردن قد اصبحت مرتعـا خصبا لعوامـل الفوضـى والهـدم والشقاق ، ولما كانت الدولة الاردنية لا تتوفر فيها المقومات اللازمة للدولة بمفهومها الحقيقي الحديث ، وحيث ان تلك الدولة قد غدت عالة على الامة العربية ، اذ ليس لها من الموارد ما يقوّم أودها ، وان بقاءهـا على هذا الوجه مدعـاة لاغراء اسرائيـل للاستيلاء عليها ، وتوسعها على حساب الوطن العربي الاكبـر ، ونظرا لان الدولـة الاردنية قد اصبحت حصان طروادة يخفي في بطنه عناصر الهدم ، ويبيت بين جنباته جراثيم الفوضى والشقاق بين الامة العربية .

لذلـك :

نتقدم باقتراحنا هذا طالبين من الحكومة اتخاذ الاجراءات الدستورية وغيرها لالحاق المملكة الاردنية بالعراق ، وضمها اليه ضما تاما نهائيـا ، واعتبارها اللـواء الخامس عشر من الوية العراق . وقصدنا من ذلك المحافظة على كيان الامة العربيـة مما يحيق بها من اخطار ويتهددها من شرور من جراء وجود هذه الدويلة عالـة على الامة العربية ، وتسخيرها آلة للهدم والشقاق والفوضى وبقائها مدعاة لاغراء اسرائيل للتوسع والله من وراء القصد .

وتقبلوا فائق الاحترام (١) .

وقد جن رئيس الوزراء نوري السعيد لهذه الالعوبة ، وبعد ان توعد وزمجر ، وصال وجال ، امر باصدار التكذيب الآتي :

« نشرت بعض الصحف المحلية بعددها الصادر بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٦ خبرا مفاده ان خمسة عشر نائبا عراقيا اعدوا اقتراحا يقضي بالحاق المملكة الاردنية بالعراق . وقد استغل بعض المغرضين هذا الخبر ، فذهبوا في التعليق عليه مذاهب شتى لا تمت الى الحقيقة بسبب . وعليه فاني مخول ان اعلن بأن هذا الخبر لا نصيب له من الصحة مطلقا (٢) .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

---

(١) جريدة الحوادث العدد (٤١٨١) الصادر بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٦ م .
(٢) جريدة الحوادث العدد (٤١٨٩) الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٥٦ م .

بمناسبة الجلاء عن بور سعيد :

كان طبيعيا ان تجلو القوات البريطانية ، والفرنسية ، عن الاراضي المصرية ، بعد ان استنكر العالم تدخلها واعتداءها (١) وقد قابل العرب في مختلف ديارهم انسحاب هذه الجيوش المعتدية عن « بور سعيد » بفرح وابتهاج بالغين ، وتلقى الرئيس جمال عبد الناصر سيلا من برقيات التهاني والتبريك ، كان من بينها برقية ملك العراق التي هيأتها الوزارة للمجاملة ، وهذا نصها :

حضرة صاحب السيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية ـ القاهرة .

تلقيت بسرور بالغ نبأ انسحاب القوات المعتدية من بور سعيد ، واني انتهز هذه المناسبة لاعرب لسيادتكم ، وللشعب المصري الكريم ، عن اصدق مشاعر الاغتباط والاعجاب راجيا أن يتحقق في وقت قريب بفضل تضافر جهود العرب ووحدة كلمتهم ، جلاء قوات الغدر الاسرائيلية عن صحراء سيناء وقطاع غزة ، لتعود هذه الاراضي العربية الى احضان وطننا العربي .

فيصل

وقد تلقى الملك بعد فترة من الزمن هذا الجواب :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ـ بغداد

اشكر جلالتكم اجمل الشكر على برقيتكم الرقيقة التي حملت الي كريم تهنئتكم ، وصادق مشاعركم ، بمناسبة خروج الاعداء من بور سعيد . وان كفاح مصر المجيد في معركة الحرية والكرامة قد انقذ الامة العربية من المستعمرين ومآربهم، وان انسحاب قوى الشر والعدوان عن ارض بور سعيد ، المدينة الخالدة ، رمز البطولة والفداء ، قد اعز جانب العروبة ، وصان للشعوب العربية كيانها . وان لمن احب اماني ان تتوحد كلمة العرب ، وتتساند قواهم لعلاء مكانة القومية العربية ، وتدعيم سيادتها . واني لاتمنى لكم قلبيا الصحة والسعادة والهناء ، وللشعب العراقي الشقيق المجد والسؤدد والازدهار . والله اسال ان يلهمنا سبل الرشاد ، ويتم علينا نعمة الوئام والتضامن ، ويأخذ بيدنا جميعا لما فيه خير الامة العربية ووحدتها (٢) .

جمال عبد الناصر

---

(١) لقد نسي الناس في بريطانية الان قضية السويس الا قلة قليلة ، ورفض المسؤولون كل ما قدم من طلبات لاجراء تحقيق رسمي .. وما زال اي فرد عاجزا حتى الان عن تحمل اي شيء لمواجهة هذا الرفض وضاعت ارواح بريطانية كثيرة وتحطمت حقبة كاملة من حقب الدبلوماسية البريطانية وبلغت تكاليف العملية اكثر من مائتين وخمسين مليونا من الجنيهات » .

ـ ارسكين تشليدرز في كتابه « الطريق الى السويس » ص ٣١٣ ـ

(٢) جريدة الحوادث العدد (٤١٩٧) بتاريخ ٣ ـ ١ ـ ١٩٥٧ م .

كانت اجراءات « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » قد اثارت الاستياء في جزء من الطبقة الحاكمة نفسها ، وهو الجزء الذي اخذ يشعر بابتعاده عن الحكم اكثر من المدة المعقولة ، فشرع هذا الجزء في التكتل في نوع من الهيئات المعارضة . وقد ظهرت لدى البعض فكرة التعاون مع الاحزاب الوطنية في معارضة وزارة نوري السعيد ، موضوعة البحث ، فكانت اجتماعات مقفلة تعقد في دور كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل والشيخ محمد رضا الشبيبي وكان صالح جبر يحضر بعض هذه الاجتماعات ويبدي استعداده واستعداد جماعته للعمل مع المعارضة في شجب وزارة نوري السعيد. وبعد ان قاربت المفاوضات نهايتها اتضح للقائمين بها ان صالحا يريد الابتعاد عنهم والاستقلال بعمله فتوقف النشاط بعض التوقف (١) ولما حصل العدوان الثلاثي على مصر ، استنكرت الهيئات السياسية والتعليمية واستفظعت الاساليب التي ركنت الوزارة اليها في محاربة المستنكرين لهذا العدوان ، ولما لم تكن في البلاد احزاب سياسية تستطيع ان تعبر عن مشاعر الشعب العراقي ، ولا كانت فيه صحف حرة تتمكن من نشر ما يجول في خواطر الناس من مرارة والم ، سواء بالنسبة الى هذا العدوان او الى تلك الاجراءات ، اضطر الناس الى مخاطبة الملك مباشرة بعرائض متوالية نقتبس منها عريضة للسياسيين ، واخرى للاساتذة ، وثالثة لنقيب المحامين ، رفعها الى رئيس الوزراء للاحتجاج على ما اصاب المحامين في هذا السبيل ، وهذه هي نصوص العرائض :

١ ـ عريضة السياسيين :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم :

تذكرون ولا شك ـ يا صاحب الجلالة ـ بان السيد نوري السعيد ، عند تأليف وزارته القائمة ، قد رفع الى مقامكم السامي كتابا بتاريخ ٣١ تموز ١٩٥٤ اشار فيه الى الخطر الصهيوني وضرورة تعزيز التعاون لدفع هذا الخطر ، والى انهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠ كما اشار الى العلاقات العربية بالنص التالي :

« الحرص على تعزيز علاقات الاخوة والصداقة مع البلاد العربية ، وازالة كافة العوامل التي ادت الى الضعف والوهن في علاقاتها ، والتي سببت الاحتكاك والتوتر بين بعضها بعضا منذ تأسيس الجامعة العربية » .

وقد ثبت فيما بعد بان السيد نوري السعيد ما كان قط جادا في تنفيذ هذه السياسة العربية . فانفرد قبل كل شيء في تكوين حلف بغداد ، الذي فرضه على

---

(١) للوقوف على تفاصيل هذه الاجتماعات وما كان يدور فيها من احاديث ومساجلات ، وما كان يتخذ من قرارات تراجع الصفحات ٦٦٢/٦٧٥ من (مذكرات كامل الجادرجي) .

العراق ، ثم حاول فرضه على سائر البلاد العربية مبتدئا بالاردن ، فكان رد الفعل عنيفا ادى الى تكتل العرب ضد حلف بغداد ، وتقوية اواصر التعاون الجدي بينهم ، وانتهى الامر بعزل العراق عزلا تاما عن بقية الدول العربية الاخرى .

ثم تبين واضحا بأن حلف بغداد، على ما فيه من اخطاء واخطار سياسية، اصبح مجرد اداة لسيطرة نفوذ بريطانيا على العراق ، عن طريق الاتفاق الخاص المعقود معها في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، ذلك الاتفاق الذي زعم السيد نوري السعيد بصدده ، في الجلسة المشتركة للاعيان والنواب المنعقدة في ٣٠ آذار سنة ١٩٥٥ ، فقال « لا يوجد اي التزام على العراق ، وان الالتزام ينحصر على الحكومة البريطانية فقط ، وان الاتفاق هو سياسة الحكومة التي لا يوجد فيها اي التزام على العراق لا ماليا ولا عسكريا ... » .

ولم يشرع الاتفاق المذكور حسب الطرق الدستورية ، بل بقي مجرد سياسة للحكومة الحاضرة ، حسب تصريح رئيسها السيد نوري السعيد ورغبته وقد جاء في نص الاتفاق في المادة (٩ ـ ب) :

« يكون هذا الاتفاق نافذا طيلة بقاء العراق والمملكة المتحدة طرفين في الميثاق ».

وعليه فان خروج العراق من ميثاق بغداد يؤدي الى تحرره منه ، ومن الاتفاق الخاص الذي تذرعت بريطانيا به للسيطرة على العراق ، واستخدام قواعده ومطاراته العسكرية حتى خلال هذه الفترة من عدوانها على مصر والامة العربية .

يا صاحب الجلالة : ان حلف بغداد كان ـ ولا يزال ـ من اهم واخطر اسباب وجود التفريق بين العرب ، مما ساعد بريطانيا على تثبيت نفوذها ، ونفوذ حليفتها فرنسا ، ومحاولة مد سلطانهما على الوطن العربي كله ، وقد انتهى الامر بهما اخيرا الى التآمر مع اسرائيل ، لتضم اجزاء اخرى من وطننا الى ما سبق لها اغتصابه من ارض فلسطين . وليس استيلاء اسرائيل غدرا على قطاع غزة ، ومنطقة سيناء ، الا خطوة اخرى للتوسع الصهيوني الرامي الى الامتداد من الفرات الى النيل .

وبعد افتضاح خطط بريطانيا العدوانية بتآمرها مع فرنسا واسرائيل ضد الوطن العربي ، اصبح من المتعذر قبول فكرة التعاون بينها وبين العراق . هذا فضلا عن وضوح التعارض بين ارتباط العراق بحلف بغداد ، وبالاتفاق الخاص المعقود مع بريطانيا ، وبين التزامات العراق بوصفه عضوا في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (الضمان الجماعي العربي) . تلك الالتزامات التي ورد النص على ضرورة مراعاتها حتى في الاسباب الموجبة لميثاق بغداد ، كما نصت المادة الرابعة منه بقولها : « ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان لا يدخلا في اية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق » .

لقد اعترف ايدن ، رئيس حكومة بريطانيا ، في اكثر من مناسبة ، بأن حكومته قامت بالهجوم العسكري على مصر انتصارا لاسرائيل . كما استخدمت حكومة بريطانيا لاول مرة حق « الفيتو » في مجلس الامن ، وادعت امام المجلس البريطاني بأنها فعلت ذلك لايقاف القرار المتضمن اعتبار اسرائيل معتدية على مصر ، وكان آخر تصريح اطلعنا عليه ما قاله ايدن في تاريخ ١٧ تشرين الثاني الحالي ١٩٥٦ :

« لم يكن النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو الوحيد الذي يزعجنا منذ توقيع اتفاقية الهدنة في ١٩٤٩ ، بل ان هناك ـ من أسماه ايدن بالدكتاتور المصري ـ الذي كانت قوته العسكرية في تزايد مستمر ، والذي كان يضع الخطط للغزو والفتح » .

فأي غزو ، او اي فتح يخشى ايدن قيام مصر به ؟ انه ضد عدوان اسرائيل ، وتأمين السبيل لتحرير فلسطين عملا وليس قولا فقط ، ولمنع تحرير فلسطين ، ولاذلال العرب وتثبيت نفوذ الاستعمار في بلادهم دبر الانكليز العدوان على مصر بالتآمر مع اشد اعداء العرب .

لقد استنكر العالم كله هذا العدوان الثلاثي بشدة الا حكومة العراق ، فقد اكتفت باعلان « استغرابها » من التدخل البريطاني ـ الفرنسي مما اثار دهشة العراقيين كافة من هذا الموقف المتخاذل . بل ان دعاية نوري السعيد قد اعلنت شماتتها بالعدوان على العرب بشكل مخجل ، ولا سيما عن طريق الاذاعة (1) .

يا صاحب الجلالة : كان موقف كل من ايران ، وباكستان كريما في الامم المتحدة . وكانت لهجة المسؤولين فيها اشد من لهجة الحكومة العراقية التي اكتفت باعلان « الاستغراب » فلما عقد اجتماع طهران ، اوجس الناس خيفة من محاولة السيد نوري السعيد تهوين امر العدوان ، وقد تحقق ما كان يخشاه المخلصون ، اذ صدر بيان مؤتمر طهران في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ فاقتصر في الفقرة (ا) على « ذكر الاعتداء الاسرائيلي على مصر » بينما نصت الفقرة (ب) على « التدخل البريطاني ـ الفرنسي المسلح في مصر » . وكلمة « التدخل » هذه انما يراد بها اخفاء فظاعة العدوان ، والتقليل من خطورة المؤامرة المدبرة بين الانكليز ، والفرنسيين ، والصهيونيين ، وانكى من ذلك هو ان البيان تضمن الدعوى الى الصلح مع اسرائيل باشارته الى ضرورة « حل النزاع الفلسطيني بين الدول العربية واسرائيل بصورة نهائية » .

يا صاحب الجلالة : لو كانت حكومة نوري السعيد تشعر باقل تقدير لالتزامات العراق تجاه دول الجامعة العربية ، ولروابط العراق القومية ، لما ترددت لحظة بالانسحاب من حلف بغداد ، لا سيما بعد انتهاك بريطانيا قواعد القانون الدولي والامم المتحدة ، واجماع معظم دول العالم على استنكار عدوانها على مصر والامة العربية . ولو فعلت حكومة نوري السعيد ذلك ، لادت ما يقضيه الواجب القومي ،

---

(1) ثم ان موقفها اثناء العدوان الثلاثي ، والاغاني التي كانت تذيعها وتكشف بها عن روح التشفي بنكبة قطر عربي شقيق ، وطريقة عرض الاخبار التي كانت واضحة التحيز ، حتى قبل ان تنشره اية دولة محايدة تحترم نفسها ، كل اولئك خلق شعورا عدائيا عميقا تجاه الحكومة العراقية في نفوس ابناء العراق . ولقد حطم كثير من افراد الشعب اجهزة الراديو لسبب حنقهم على نوع الاخبار التي تذيعها الاذاعة العراقية ، وحرم الكثيرون على انفسهم سماع صوت المغنين العراقيين ، بالنظر لما كان يرافق لهجاتهم واصواتهم من امارات ونبرات التشفي .

ـ عبد الرحمن البزاز في كتابه (صفحات من الماضي القريب) ص ٢١ ـ

« حتى بلغ الامر ان اكثرية رواد السينما في بغداد وفي غيرها من الالوية ما كانوا ليكترثوا حتى الى السلام الملكي حين يعزف فكانوا يحتقرونه بمختلف الوسائل » .

ـ جميل الاورفلي في كتابه « لمحات » ص ١٥٤ ـ

وما تحتمه التزاماتها بمقتضى ميثاق الضمان الجماعي ، الذي تنص المادة الثانية منه « على ان اي عدوان يقع على اي دولة عربية ، يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها ، ويلزمها بالمباشرة في نجدة الدولة المعتدى عليها بجميع الوسائل الممكنة ، بما فيها القوة المسلحة اذا اقتضى الامر ذلك » ولاعادت العراق الى الحظيرة العربية استجابة لمطالب شعبه ورغبات الامة العربية كلها .

يا صاحب الجلالة : في الوقت الذي قصرت فيه حكومة نوري السعيد عن القيام بواجبات العراق القومية ، وما تقتضيه التزاماته مع الدول العربية ، من وجوب الانسحاب من حلف بغداد ، والعودة الى الحظيرة العربية ، ووضع حد لعزلة العراق عن ميدان الكفاح القومي ضد الاستعمار والصهيونية ، في هذا الوقت نفسه، وبتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦م ، حينما كان اجتماع الملوك والرؤساء العرب منعقدا في بيروت ، اصدرت حكومة نوري السعيد بيانا اوضحته رسميا بما ياتي :

« ان راي العراق قد تغير ، وقد تخلينا عن قرارات الامم المتحدة . اما اذا طالبت الدول العربية بتطبيق تلك القرارات ، فان العراق لا يوافق على ذلك ، ويحرص على ازالة اسرائيل ، وان الوسيلة الوحيدة لازالة الخطر على البلاد العربية، هي ارجاع اليهود الى الدول التي ارسلتهم الى فلسطين » .

بصرف النظر عن التحول السريع هذا في موقف نوري السعيد من مسؤول يدعو الى الصلح مع اسرائيل ، الى مستجيب لبعض مطالب الشعب والامة العربية في تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية ، فان هذه الاستجابة نفسها لا تكون جدية ما لم تقترن بالعمل على احباط خطط الاستعمار المتآمر مع الصهيونية على العرب ، واول خطوة في هذا السبيل هي الخروج من حلف بغداد ، والتحرر من الاتفاق الخاص المعقود مع بريطانية ، التي عملت على ايجاد اسرائيل قبل تصريح بلفور وبعده، والتي اعلنت حكومتها تعصبها الصهيوني ، وحرصها على حماية اسرائيل ، كما جاء على لسان رئيس وزرائها نفسه في مناسبات كثيرة .

يا صاحب الجلالة : ان تقدير خطر الصهيونية المتآمرة مع بريطانيا على البلاد العربية ، وواجب العراق القومي ، ومصلحته الخاصة ، كل ذلك كان حريا ان يحفز نوري السعيد وحكومته الى ان يتخذ ما اتخذته معظم دول الضمان الجماعي العربي، التي تملك من الامكانيات اقل مما يملك العراق . فقد قطعت هذه الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا وفرنسا واتخذت تدابير كثيرة للتأثير على مصالح الدولتين المعتديتين في بلادها . فلو ان نوري السعيد بادر الى قطع النفط عن المعتدين منذ بداية العدوان ، لما اضطر الشعب في سوريا الى تخريب منشآت البترول في سوريا ، ولما ساد الناس الخوف من اعادة ضخ النفط الى حيفا ، مما حمل بعض ابناء الاردن الى تخريب انابيب النفط هناك .

وبدلا من ان تعترف حكومة نوري السعيد بخطئها في عدم ايقاف ضخ النفط عن طريق سوريا في حينه ، اتخذت من استنكار العرب لعملها هذا ، وريبتهم في احتمال اجراء الضخ عن طريق حيفا ، ذريعة لشن حملة دعاية ظالمة ضد سوريا ، التي تجابه اليوم اشد اخطار المؤامرات الصهيونية والاستعمارية ، في وقت تحتاج فيه الامة العربية الى وحدة الصف . وقد بلغ الامر باذاعة العراق الرسمية حد

استعداء الغرب ضد سوريا ، باتهامهـا بالخضوع للنفوذ الشيوعي ، مما اثار نقمة المواطنين في العراق ، وعزز قناعتهم بأن ولاء حكومة نوري السعيد لحلف بغـداد ، ولحليفته بريطانيا ، هو الذي يستأثر بجميـع جهوده ، ويدفعـه الى تسخير جميع مرافق الدولة لهذه السياسة العشواء ، التي يستنكرها الشعب ويأبى استمرارها.

يا صاحب الجلالة : لقد بدأ نوري السعيد حكمه الاخير منذ شهر تموز ١٩٥٤م بغمط حقوق الشعب ، ومصادرة حرياته ، فعطل الحياة الحزبية ، والغى امتيازات الصحف ، وسيطـر على جميـع وسائل النشر ، ومنع دخـول الكثير من الصحف والمطبوعات العربية وحتى الاجنبية للعراق ، ومنع عقد الاجتماعات العامة ، وعطل سائر الحريات الدستورية تمهيدا لعقد ميثاق بغداد ، واستمر في هذه السياسة خوفا من انتفاضة الشعب للتحرر من هذا الميثاق ، فلما نشب العدوان البريطاني ــ الفرنسي ــ الصهيوني على مصر والامة العربية ، اعلن الاحكام العرفية ، واتخذهـا وسيلـة للحيلولة دون تعبير الشعب عن مشاعره في نصرة مصر ، واستنكار العدوان عليها ، وقاوم كل تظاهر سلمي بقوى الشرطـة التي استباحت ضرب المتظاهرين ، وقتل عدد منهم ، وزج الكثير من المواطنين في المواقف والمعتقلات ، وساد الجو ارهاب عنيف ، وتوتر تخشى عواقبه .

يا صاحب الجلالة : لا يخفى على جلالتكم انه لا بد من وجود تجاوب بين سياسة اية حكومة ومطالب شعبها . فاذا انعدم هذا التجاوب ، اصبح بقاء تلك الحكومـة خطرا على مصالح الامة وسلامة اهدافها . وقد اتضح من مراجعة مختلف الهيئـات والجماعات والشخصيات لمقامكم السامي ، انعدام التجاوب بين سياسة حكومة نوري السعيد ومطالب الشعب في هذه المرحلة الدقيقة التي يتقرر فيها مصير الامة العربية، مما يجعل تنحي وزارة نوري السعيد عن الحكم ضرورة وطنية ، لتحل مكانها حكومة تتجاوب سياستها مع مطالب الشعب ، وفي مقدمتها انسحاب العراق من حلف بغداد، والتضامن الجدي مع الدول العربيـة الاخرى ، واطـلاق الحريات الدستوريـة ، والافراج عن الموقوفين والمعتقلين بسبب انتصارهم لحركة التحرير العربي، واستنكار العدوان الاستعماري والصهيوني على الامة العربية .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ١٦ ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ ــ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦م

محمد مهدي كبه ، محمد رضا الشبيبي ، مزاحم الباجه‌جي ، ناجي شوكت ، كامل الجادرجي ، فخر الدين جميل ، صادق البصام ، حسين جميل ، تحسين علي، عبد الرزاق الظاهر ، سعد عمر ، محمد حديد ، رؤوف البحراني ، صادق كمونه ، محمد محمود الصواف ، احمد زكي الخياط ، فائق السامرائي ، سالم باش عالم ، محمد صديق شنشل ، محمود رامز ، جميـل امين ، طه الفيـاض ، عبد الجبـار الجومرد ، رمزي العمري ، صالح الشالجـي ، محمد بابان ، زكي جميل حافظ ، نجيب الصائـغ ، احمد عبد الغني الراوي ، احمـد عارف قفطان ، محمد صالح السهروردي ، محمد الطريحي ، محمود الدره ، خدوزي خدوري ، طاهر عارف .

٢ ـ عريضة الاساتذة :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحن فريق من هذا الشعب (من رجال التعليم العالي خاصة) نرفع لمقامكم السامي هذه العريضة ، يحدونا الى ذلك شعور عميق بالتبعات الجسام الملقاة على عواتقنا في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ امتنا ، ويدفعنا الى سلوك هذا المسلك اخلاصنا الشامل واعتزازنا بمهنتنا التعليمية . ونود سلفا ـ يا صاحب الجلالة ـ ان نعلن اننا وجدنا انفسنا ملزمين بولوج هذا الباب ، حين سدت علينا وعلى الشعب بمجموعه الطرق الديمقراطية المفتحة امام امثالنا في الامم الاخرى ، من احزاب سياسية ، ومنظمات نقابية وحرفية ، ومؤسسات عامة ، وصحافة حرة ، وحياة نيابية سليمة تعكس حال الامة ، وتعبر عن مشاعرها في كل الاحوال ، وتكون متنفسا امينا يحول دون الكبت الذي لا يؤدي في النتيجة ـ مهما طال مداه ـ الا الى الانفجار .

ونود يا صاحب الجلالة ان نعلن مخلصين ، باننا نهدف الى القصد في القول ، وايثار الصالح العام ، وتحري الحق الذي هو اوجب واجبات رجال التعليم دون مواربة او تحزب ، كما نريد ان نسجل هذه الامور اراحة لضمائرنا من حساب التاريخ . فهناك سلسلة طويلة من الاخطاء في التوجيه ، والاضطراب في سياستنا العامة ، وفقر مدقع في الروح الساخنة الموجهة ، وهذه ادت في مجموعها الى الحالة الاليمة التي نقاسي منها ، والتي قد تسوقنا الى الهاوية والدمار ، وليس من المناسب الاطناب في شرحها في مثل هذا المقام .

ان فريقا كبيرا من رجال التعليم في المعاهد العالية لم يعودوا قادرين على اداء رسالتهم الفكرية في التوجيه ، والاسهام في بناء هذه الامة ، وقد اصبحوا حائرين في تحديد نوع الاتجاه الذي يرسمونه . فهم بوصفهم اعضاء من هذه الامة ، ملزمون بأن يؤكدوا الاهداف التي اجمعت الامة العربية عليها منذ بدء وعيها القومي ، الى يوم الناس هذا ، وهم من الجهة الاخرى يصطدمون بالواقع الذي يقوم عليه كل يوم دليل ، والذي يسعى اليه فريق من المسؤولين فيما يبدو ، في جعل العراق قطرا معزولا عن بقية اجزاء الوطن العربي ، لا يتحسس بمشاعره ، ولا يتجاوب مع ما يرون في اجوائه . وبنتيجة ذلك صار هذا الفريق من رجال التعليم ـ في الغالب ـ يحمل شخصيتين متعارضتين ، اولاهما : عربية قومية مخلصة ، واخراهما : اقليمية انعزالية لا ابالية . وفي هذا ـ يا صاحب الجلالة ـ آلام مبرحة لهؤلاء ، وفيه يكمن الخطر الفادح على الاجيال القادمة ، لان ما يقاسيه الاساتذة ينعكس بطبيعة الحال في ارواح طلابهم .

ان هدف التربية الاساسي كما تعلمون ـ يا صاحب الجلالة ـ اعداد اجيال من المواطنين الصالحين الذين يتجاوبون مع مجتمعهم ، ويكون فيهم ضمان اكيد لحياة الامة واطراد تقدمها . ولا يمكن تقويم ارواح هذه الاجيال بالاقوال المجردة تتردد على مسامعهم ، والعبارات المحققة تسطر في بعض كتبهم ، بل لا بد من اتاحة الفرص امامهم للاسهام فعلا في المسؤوليات التي يجب ان يعدوا لها ، ولا يمكن ان يتحقق هذا دون

فسح المجال المعقول امامهم في التمتع في القدر اللازم من الحرية من جهة ، وخلق الظروف الايجابية المناسبة من جهة اخرى ، ويؤسفنا ان نسجل ان نظامنا التربوي – كما هو جار منذ امد طويل – لا يحقق هذا الامر على وجهه الصحيح ، ونشعر لزاما علينا – يا صاحب الجلالة – ان نصارحكم بانه لا بد من اتخاذ خطوات ايجابية سريعة للقضاء على ما تتسم به حياة الطلاب – وحياة المجتمع عامة – من عدم ثقة بالحكومة (اي حكومة) وتطرف في الشعور ، وهزال في الروح القومي .

فأما عدم الثقة بالحكومة ، فمرجعه التباين الشديد بين الحكومة والشعب ، ذلك التباين الذي يظهر جليا في مناسبات عديدة صارخة ، ويتكرر مرارا – مع الاسف الشديد – دون العبء بنتائجه الوخيمة على انفس الناشئة . اننا نعترف ان لهذا التنافر جذورا عميقة في الماضي ، ولكن ما تقوم به الحكومات في احيان كثيرة من عدم اكتراث بالراي العام ، وتحد سافر للشعور العام ، كما تجلى في الاذاعة العراقية اثناء جهاد مصر مثلا ، وقيام الشرطة باعمال لا يمكن وصفها بانها متناسبة مع طلاب قاموا بمظاهرة ، تعتقد انها كان من الممكن لو لم تتدخل بعض الجهات باستعمال العنف ان تبقى سليمة ، ورمزا للتعبير عن شعور متدفق ، ولحال ذلك دون وقوع الكوارث من سقوط بعض القتلى ، وضرب وجرح العشرات ، وتوقيف عدد لا نعرفه على وجه الدقة من الطلاب والطالبات . ان ما تتركه امثال هذه الحوادث في انفس الطلاب والاجيال القادمة عموما ، لهو أسوأ من الاثر المباشر الذي تحدثه اليوم فعلا .

ونتيجة لعدم الثقة من جهة ، والكبح المستمر من جهة اخرى ، فقد طفت على كثير من طلابنا روح متطرفة مضطربة متمردة ، واننا نعتقد بانه لا بد من القيام بجهود كبيرة لتحويل هذا التطرف الى طاقة ايجابية مثمرة ، تعود عليهم وعلى الوطن بالخير العميم .

اننا نرى ان السبيل لذلك لا يأتي بالقمع والاعمال البوليسية ، بل بافساح مجال معقول للطلاب، وتنشيط فعالياتهم الاجتماعية والثقافية والرياضية والقومية؛ بما في ذلك السفرات الى خارج العراق ، وخاصة الى الاقطار العربية .

ويؤسفنا يا صاحب الجلالة ان نسجل ان الشعور القومي الصحيح لم يزل ضعيفا وغير موجه ، وتقع تبعة ذلك على المسؤولين عن سياستنا العامة . فشكوكهم المغالى فيها من الطلاب والفئات المثقفة ، ومحاربتهم لكل اوجه النشاط – في فترات طويلة – وتجميد كافة الفعاليات ادى الى هذه النتيجة المؤسفة .

وفي الخلاصة فاننا نرى ان هناك امورا هامة لا بد من القيام بها على وجه السرعة ، لتفادي السوء الذي يستشري . ويمكن اجمال اهمها على الوجه التالي :

١ – اسباغ الحرمة اللازمة على المعاهد العالية ، ورجال التعليم، ومنع حدوث ما وقع من بعض الحوادث المؤلمة في بعض الكليات ، من قبل رجال الشرطة ، مما يثير الاشمئزاز في نفوس الطلاب والاساتذة والمجتمع كله .

٢ – ضمان الحرية الفكرية لرجال التعليم العالي ، في نطاق ما هو جار في العالم الحر ، وفي الحدود المعقولة ، وفسح المجال امامهم للعمل وفق شعورهم القومي .

٣ ـ فسح المجال اللازم لنشاط الطلاب داخل الكليات ، تحت اشراف الاساتذة ، مع الرقابة الموجهة المعقولة . وادخال نظام الفتوة ، وجعل الخدمة العسكرية بشكل يرفع ما استقر في اذهان البعض منهم من انها بمثابة العقوبة لهم ، وللحد من حرياتهم ، وحمايتهم من الاساليب التي تحطم الخلق الرفيع ، وخاصة شيوع الشرطة السرية فيما بينهم .

٤ ـ اطلاق سراح الموقوفين من الطلاب ، والطالبات ، بسبب التظاهر من اجل قضية قومية عامة يحس الناس جميعا بها .

٥ ـ اجراء تحقيق سريع وعادل مع الذين اساءوا الى بعض رجال التعليم ، وانتهكوا حرمة المعاهد ، ومنع التحدي والاستفزاز الذي تقوم به الشرطة في حراستها للمعاهد العالية مدججة بالسلاح .

٦ ـ الاسراع في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ قانون الجامعة ، وتحقيق الحياة الجامعية ، واعداد ما يلزم لذلك . فقد اخذت الشكوك في عدم جدية السير بموضوع الجامعة ، والحرص على تجميد الوضع الراهن ، تقوى في نفوس الكثيرين منا .

٧ ـ ان تعطيل الدراسة لامد غير مسمى مظهر سلبي ، ودليل على فقدان الخطة الايجابية ، وفيها تبديد لاعز الثروات . اننا نرى ان من الواجب تعبئة طلاب المدارس العالية واعدادهم ـ بالاضافة الى الدراسة ـ الى شتى المسائل لمجابهة الاخطار المداهمة التي تتهددنا من اسرائيل وحلفائها الذين اوجدوها ، ولم يزالوا يمدونها بكل اسباب القوة ، للتمادي في بطشها وعدوانها .

٨ ـ وختاما يا صاحب الجلالة : نود ان نعلن لجلالتكم ان الفئة المثقفة ، وخاصة من رجال التعليم ، يكوّنون جزءا مهما من هذا الشعب ، ولكنهم يشعرون انهم لم ينالوا العناية الكافية ، ولم تحاول السلطات الافادة منهم كما يجب ان تستفيد ، بل لم تحاول الاستنارة بآرائهم في المسائل الجوهرية المتصلة بمثلهم .

اننا واثقون ان جلالتكم ستنظرون بعين الرعاية والاهتمام الى هذه المطاليب ، التي نعتقد انها تشمل رغبات غالبية ابناء الاسرة التعليمية ، وتتجاوب مع رغبات الشعب بكامله . ولنا وطيد الامل بان جلالتكم ـ بما لكم من مقام سام في التوجيه ـ لن تألوا جهدا في تحقيقها ولجلالتكم منا فائق الاحترام .

بغداد في ١ ربيع الثاني ١٣٧٦هـ ـ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦م

الدكتور جابر عمر ، عبد الرحمن البزاز ، الدكتور محمد ناصر ، الدكتور صلاح الناهي ، محمد طه البشير ، حسن الدجيلي ، شاكر ناصر ، نوري مهدي ، جاسم العبودي ، الدكتور فاضل حسين ، الدكتور فيصل الوائلي ، الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور علي الزبيدي ، ناجي معروف ، رشيد العبيدي ، عبد الرحمن البسام ، كمال ابراهيم ، عبد الجبار نوفان ، الدكتور مصطفى كامل ياسين ، الدكتور حاتم الكعبي ، الدكتور محسن مهدي ، الدكتور حقي شهاب ، احسان شيرزاد ،

عبد الوهاب مطر ، هاشم الجعفري ، عبد الملك وهاب ، خضر عبد الغفور ، الدكتور علي الوردي ، الدكتور سليم النعيمي ، الدكتور محمد علي البصام ، الدكتور ابراهيم عبد الله ، الدكتور عبد الجليل الزوبعي ، الدكتور خالد الهاشمي ، الدكتور احمد الرحيم ، الدكتور صديق الاتروشي ، الدكتور احمد عبد الجبار ، الدكتور خزعل البيرماني ، الدكتور يوسف العطار ، الدكتور علي جواد ، الدكتور يوسف عبود ، الدكتور عباس الصراف ، الدكتور احمد شاكر ، الدكتور سعدي ابراهيم ، الدكتور جميل ثابت ، الدكتور محمد علي رضا ، الدكتور شاكر مصطفى سليم ، الدكتور شامل السامرائي ، الدكتور راشد عبد اللطيف ، الدكتور اسماعيل مرزه ، الدكتور عبد الجليل الطاهر ، الدكتور محمود الامين (١) .

٣ ـ عريضة نقيب المحامين :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣م ، قامت السلطات باعتقال عدد كبير من زملائنا المحامين المحترمين ، منتسبي نقابتنا ، واودعوا معسكر السعدية ، دون ان يرتكبوا جرما او فعلا يمنعه القانون ، ودون اي سبب قانوني او مبرر معقول . وبناء على طلب الزملاء المعتقلين راجع ممثلو هذه النقابة قيادة القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى في بغداد شخصيا بشأنهم ، طالبين اطلاق سراحهم ، ما داموا لم يرتكبوا جرما او فعلا يمنعه القانون ، الا ان تلك المراجعة لم تسفر عن نتيجة .

وفي يوم ١٩٥٦/١١/٥م ، ارسلت هذه النقابة الى قيادة القوات العسكرية للمنطقة الاولى كتابا برقم ٥٠١ حول الموضوع نفسه ، طالبة اطلاق سراح منتسبيها المعتقلين ، ما داموا لم ينسب اليهم جرم او فعل يمنعه القانون ، ولم تسفر هذه المراجعة التحريرية ايضا عن نتيجة .

وفي ١٩٥٦/١١/٢٦م ارسلت نقابتنا الى قيادة المنطقة الاولى كتابا ثانيا برقم ٥٤٥ حول ذات الموضوع ، مبينة ان منتسبيها الذين اعتقلوا في مطلع الشهر ، دون ان يرتكبوا جرما او فعلا يمنعه القانون ، ما زالوا معتقلين ، راجية اطلاق سراحهم من الاعتقال الذي طال امده ، دون ان يرتكبوا جريمة معينة ، الا ان كتابها المذكور لم يسفر عن نتيجة ايجابية ايضا .

وفي صباح ليلة ١٩٥٦/١١/٢٩م ، فوجئت هذه النقابة ، كما فوجىء الراي

---

(١) ساقت الوزارة بعض هؤلاء الاساتذة الى المجالس العرفية ، واستحصلت قرارا بوضعهم تحت مراقبة الشرطة ، وما لبثت أن نفتهم الى الجهات الشمالية ، فتعرضوا الى مخاطر صحية ، فنقلتهم الى تكريت ، وكان من بينهم الاستاذ عبد الرحمن البزاز عميد كلية الحقوق ، وكان البزاز قد زار امريكا ، وتعرف على السيدة الشهيرة مس طومسون ، وتأبى الصدف الا أن تزور هذه السيدة العراق ، وتسمع باعتقال البزاز بتهمة النشاط الشيوعي ــ وهو القومي المعروف ــ فيضطر الوزير المرموق السيد خليل كنه للسفر الى تكريت ليعيد البزاز وصحبه الى بغداد بعد هذه الفضيحة .

العام العراقي ، باعتقال عدد آخر من كرام منتسبيها وغيرهم من الاشخاص المحترمين، من اصحاب المكانة الاجتماعية البارزة ، وقادة الراي العام ، بينهم رئيس هذه النقابة دون ان يرتكبوا هم الآخرون اية جريمة او فعل يمنعه القانون ، مما اثار مع الاجراءات السابقة استياء شديدا ، واستنكارا بالغا في اوساط نقابتنا والراي العام .

ان نقابتنا اذ تحتج على هذه الاجراءات التعسفية بدون وجه حق ، او مبرر معقول ، او مسوّغ قانوني ، ترى فيها اخطر ما تبتلي امة من الامم ، من تغليب الاساليب الكيفية غير المقيدة على احكام القانون في مصادرة الحريات الفردية ، التي هي اساس الحياة المدنية التي صانها وضمنها القانون الاساسي للعراقيين . واشد من ذلك نكرا وخطرا ان يكون ذلك لاسباب وغايات سياسية ، اضحت محل سخط العراقيين ونقمتهم .

ان نقابة المحامين ، التي يشكل منتسبوها جزءا مهما من طليعة الشعب في العراق الواعية ، ترجو ان تسود كلمة القانون ، وان تصان حرمات منتسبيها وسائر المواطنين التي كفلها القانون الاساسي العراقي ، وأن يطلق سراح المعتقلين الذين لم يرتكبوا جرما او فعلا يمنعه القانون .

وتفضلوا بقبول احتراماتنا .

نائب رئيس نقابة المحامين : سعد عمر

صورة منه الى رئاسة الديوان الملكي ، واخرى الى وزير العدلية ، وثالثة الى رئاسة مجلس الاعيان والنواب ، ورابعة الى قيادة القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى في بغداد .

٤ ـ عريضة رؤساء الوزراء والاعيان والنواب والمتمولين :

حضرة صاحب الجلالة المعظم

يا صاحب الجلالة !

لقد رفع عدد من المواطنين المخلصين ، على اختلاف طبقاتهم ، اكثر من مذكرة واحدة الى مقام جلالتكم ، استنكروا فيها تصرفات الحكومة القائمة ازاء العدوان المدبر الغادر الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل على الشقيقة مصر ، كما انه حظي بمقابلة جلالتكم عدد من المعنيين بالمسائل العامة ، سياسيين وغير سياسيين ، للغاية نفسها ، مستنكرين سياسة التعسف ، والتنكيل ، والتقتيل ، التي اتبعتها ولا تزال تتبعها الحكومة الحاضرة تجاه الشعب الذي عبّر عن شعوره القومي الشريف ، باستنكار العدوان الاستعماري المدبر ، والاجراءات الارهابية التي قامت بها الحكومة ، راغبين الى جلالتكم معالجة الموقف الدقيق ، والمرحلة الخطيرة التي تمر بها البلاد ، وبتحقيق مطاليب الشعب التي تضمنتها المذكرات المار ذكرها .

وبينما كان الشعب ينتظر بفارغ الصبر اتخاذ التدابير اللازمة بوضع حد لهذه

السياسة الفاشمة ، واذا بالحكومة تواجه الشعب بمفاجآت تعسفية منكرة اخرى ، سلكت فيها قوات الشرطة افظع السلوك ، فلم تكتف باعداد نفسها للقتل ، بل لاحقت الطلاب بنار الرشاشات والبنادق الى داخل المدارس ، كما حدث في النجف الاشرف ، والكوفة ، والموصل ، وغيرها من المدن العراقية ، مما ادى الى مقتل عدد غير قليل من الطلاب المواطنين الابرياء ، وجرح عدد كبير منهم ، الامر الذي استفز الشعب في كل مكان ، فعمت الاضرابات والمظاهرات في معظم المدن العراقية من الشمال الى الجنوب .

وبدلا من ان تقدّر الحكومة الحاضرة وخامة العاقبة التي تترتب على مثل هذه السياسة الرعناء ، وتنصاع الى مطاليب الامة التي رفعت الى جلالتكم ، واذا بها تزيد في اسباب الشقاق بين العراق والاقطار العربية الشقيقة ، وخاصة سوريا ، وتضاعف من حملة الارهاب على الشعب في العراق ، وتقوم بحملة من الاعتقالات التي شملت عددا كبيرا من الوجهاء والساسة المعنيين بالشؤون العامة ، وعمداء واساتذة المعاهد العالية ، وكبار المحامين ، والشباب المثقف ، وغيرهم من المواطنين ، وزجهم بالمواقف ، وملاحقة الآخرين منهم دونما اي مبرر ، فانتهكت بذلك حرمة الدستور والقانون ، ولم تعبأ بكلمة الشعب التي اجمعت على شجب سياسة الحكومة القائمة، داخلية كانت او خارجية .

يا صاحب الجلالة : اننا نعتقد بان تمادي الحكومة القائمة في سياستها الخرقاء هذه ، سوف تعرّض البلاد الى مخاطر وكوارث لا يعرف مداها الا الله . لذلك اننا نود ان نؤكد ما سبق ورفع الى مقام جلالتكم عن خطورة الوضع ، وضرورة القيام باجراءات حاسمة تتناول تنحية الوزارة القائمة ، لتاليف حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب ، وتتخذ تدابير عاجلة للكف عن اراقة الدماء ، وازهاق الارواح البريئة ، وتطلق سراح الموقوفين والمعتقلين ، وتلغي الادارة العرفية التي اتخذت منها الحكومة الحاضرة واسطة للامعان في الارهاب والتنكيل بالمواطنين . وغير خفي على جلالتكم ان عودة الطمانينة والاستقرار الى نفوس ابناء الشعب يتوقف على اتخاذ هذه التدابير الضرورية لمعالجة الموقف الراهن .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ الموافق ٢ كانون الاول ١٩٥٦م

محمد مهدي كبه ، محمد رضا الشبيبي ، مزاحم الباجه‌جي ، ناجي شوكت ، صادق البصام ، محمد حديد ، فخري الجميل ، سعد عمر ، نجيب الصائغ ، محمد محمود الصواف ، عبد الرزاق زبير ، احمد عبد الغني الراوي ، احمد زكي الخياط، عارف قفطان ، محمود رامز ، جميل امين ، محمود الدره ، محمد الطريحي ، خدوري خدوري ، ابراهيم الدركزللي ، طارق عبد الحافظ ، عبد الله البستاني ، صالح الشالجي ، محمد بابان ، طلعت الشيباني ، رمزي العمري .

انهاء الاحكام العرفية

اعلنت الاحكام العرفية للمرة السادسة عشرة خلال الحكم الملكي الزائل (٢٣ آب ١٩٢١م – ١٣ تموز ١٩٥٨م) في اول تشرين الثاني ١٩٥٦م ، بمناسبة الاعتداء الثلاثي الذي قامت به القوات اليهودية والفرنسية والبريطانية على مصر ، بعيد اعلان تأميم قناة السويس ، وهياج الراي العام في انحاء الوطن العربي الاكبر. وكانت هذه الاحكام تستغل في معظم الظروف والاحوال لغير الاغراض التي اعلنت من اجلها، كما هو واضح من محاضر مجلسي الاعيان والنواب ، ومن مذكرات الاحزاب السياسية المنشورة في هذا الكتاب ، ومن مقالات الصحف المؤيدة والمعارضة على حد سواء ، ولهذا كان الرأي العام يتوجس خيفة كلما اعلنت مثل هذه الاحكام ، ويطالب بالغائها بشدة .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٧ نيسان سنة ١٩٥٧م ، سئل رئيس الوزراء عن موعد الغاء الاحكام العرفية المعلنة فقال :

« ان رغبة الحكومة الحاضرة لرفع الاحكام العرفية ساعة اقدم ، عندما تتحسن الظروف ، لا تقل اذا لم تكن اكثر من رغبة السائل » (١) .

وسبق لنائب رئيس الوزراء ان اجاب على سؤال وجه اليه في مجلس الاعيان بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧م بما يلي :

« لسنا من عشاق الاحكام العرفية . وسننتهز اول فرصة لالغائها عندما تزول الضرورة . فالحكومة هي المسؤولة وهي التي تقدّر الظروف لالغائها » (٢) .

ولما زار الملك سعود بغداد في منتصف شهر ايار ١٩٥٧م ، جاء الى العراق عدد كبير من الصحفيين الاجانب ، ومراسلي وكالات الانباء ، فعقد رئيس الوزراء السيد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا في الثامن عشر من هذا الشهر . ولما سئل عن موعد الغاء هذه الاحكام فقال :

« ان الاحكام العرفية ستلغى عندما نجد الشيوعيين او موسكو بالذات ، قد اوقفت اعمال الهدم والتخريب ، واثارة الاضطرابات في الاقطار المجاورة للعراق . انني لا اعتقد بأن موسكو ستوقف حملاتها ، وعلى ذلك ينبغي أن نكون حذرين متيقظين ، لنحافظ على السلام والامن ، فلا نترك خروشوف ، او شبيلوف ، يلعبان في امننا وسلامتنا » (٣) .

ولكن سرعان ما استصدرت الوزارة الارادة الملكية الآتية بالغاء الاحكام العرفية المعلنة ، اي بعد التصريح المثبت نصه اعلاه بأسبوع واحد فقط :

---

(١) محاضر مجلس النواب اجتماع السنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ م ص ٣٠٥ .

(٢) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/١٩٥٧ م) ص ٨ .

(٣) جريدة « الحرية » العدد ٨٨٥ الصادر بتاريخ ١٩ أيار ١٩٥٧ م .

نحن فيصل الثاني ملك العراق　　　　　　　　　　　　الرقم ٢٦٧

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء ،اصدرنا ارادتنا الملكية :

١ - بالغاء الاحكام العرفية المعلنة بصورة موقتة في جميع انحاء العراق ، بموجب ارادتنا الملكية المرقمة ٨١٢ والمؤرخة في ١٩٥٦/١١/١م .

٢ - بالغاء الارادة الملكية المرقمة (٨١٢) والمؤرخة في ١٩٥٦/١١/١م.

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٧٦هـ، المصادف لليوم الثامن والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٦م.

نوري السعيد　　　　　　　　فيصل

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

سعيد قزاز　　　　　　　　عبد الجبار التكرلي

وزير الداخلية　　　　　　　　وزير العدلية (١)

وفي جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في ٦ حزيران ١٩٥٧م ، تلي سؤال العين صالح جبر وهذا نصه :

لقد ذكر فخامة رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي المنعقد بتاريخ ١٨ مايس ١٩٥٧م ، ما خلاصته « ان الاحكام العرفية ستبقى قائمة في العراق ، ما دامت الشيوعية او موسكو قائمة باعمال الهدم والتخريب .. » فاذا كان ما ذكره صحيحا ؟ الا يرى فخامته ان هذا التصريح ، عدا انه لا يتفق مع احكام الدستور ، وانما يعرّض البلاد الى مشاكل ومتاعب ... البلاد في مسيس الحاجة لتجنبها ؟» .

١٩٥٧/٥/٢٦م

فرد عليه نائب رئيس الوزراء احمد مختار بابان بما يلي :

« اعتقد ان الجواب حصل بالغاء الاحكام العرفية ، والاسباب الموجبة للالغاء جاءت في بيان الحكومة الرسمي الذي اصدرته مديرية الدعاية العامة ، والمسالة تعتبر منتهية » .

فقال العين صالح جبر :

« ما كنت اتقدم بهذا السؤال ، لولا التصريح الذي ادلى به رئيس الوزراء ،

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٣٩٩٧ الصادر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٥٧ م .

والذي ربط فيه علاقة استمرار الاحكام العرفية بسياسة موسكو والشيوعية ... وقد لاحظت من البيانات التي صدرت ، ان وزارة الدفاع سبق لها ان وافقت على الغاء الاحكام العرفية يوم ١٨/٥/١٩٥٧م في نفس اليوم الذي عقد فيه رئيس الوزراء مؤتمره الصحفي ، وادلى بهذا التصريح . انا لا اعلم كيف يمكن التوفيق بين طلب وزارة الدفاع ، وتأييد وزارة الداخلية ، وتصريح رئيس الوزراء في نفس اليوم ... ومع هذا فانا اشكر الذي كان عاملا رئيسيا في الالغاء » (١) .

الوزارة تعلل الالغاء :

ولم تشأ الوزارة ان تمر باستصدار الارادة الملكية بالغاء الاحكام العرفية مر السحاب ، فاوعزت الى مديرية التوجيه والاذاعة باصدار بيان رسمي تحمّل الشعب فيه جميل صنع الوزارة ، وتضفي على عملها قدسية خاصة ، وهو البيان الذي اشير اليه في محضر مجلس الاعيان المار ذكره :

« حين وقع الاعتداء على مصر ، اعلنت الدول العربية الادارة العرفية ، وكان العراق من ضمنها ، وذلك لاسباب تتعلق بالامن ، وحماية مؤخرات جيوشها ، وطرق مواصلاتها وتموينها . وقد اعلن فخامة رئيس الوزراء في مجلس الامة ، وفي اكثر من مناسبة ، بأن الحكومة لن تتردد في الغاء الادارة العرفية في العراق ، حالما تزول الاسباب التي دعت الى اعلانها ، وكان آخر تصريح لفخامته حول ذلك هو ما ادلى به في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٦م ، وكذلك تصريح معالي نائب رئيس الوزراء المشابه ، الذي ادلى به في جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في ١٧ كانون الثاني .

« وبينما كانت الحكومة تعتزم الغاء الادارة العرفية ، وقعت الحوادث المؤسفة في المملكة الاردنية الهاشيمة . ولما كان العراق مرتبطا بالمملكة الاردنية الهاشمية – فضلا عن معاهدة الضمان الجماعي العربي – بمعاهدة الاخوة والتحالف المعقودة في سنة ١٩٤٧م ، وبالنظر للالتزامات المنصوص عليها في المادتين : الخامسة والسادسة منها ، وحيث ان الاردن كان مهددا بالخطر الصهيوني ، والخطر الشيوعي المباشر ، وغير المباشر ، فقد رأت الحكومة ان تصرف النظر عن الغاء الادارة العرفية ريثما ينجلي الموقف .

« وبعد ان تحسن الوضع ، طلبت وزارة الدفاع بكتابها المرقم ١٨٣ والمؤرخ في ١٨/٥/١٩٥٧م ، الغاء الادارة العرفية في جميع انحاء العراق ، عدا منطقة واحدة تمس تحركات الجيش ، ووافقت وزارة الداخلية على ذلك .

---

(١) تجد هذه التصريحات في الصفحتين ١٥٣ و ١٥٤ من محضر مجلس الاعيان للسنة ١٩٥٦/١٩٥٧ م، وقد علم واشيع في الاوساط بان الحكومة البريطانية هي التي اوعزت الى رئيس الوزارة العراقية ان يلغي الاحكام العرفية بعد تصريحه بعشرة أيام .

« وفي اثناء المداولات ، ظهرت بوادر التحسن العام في البلاد العربية ، واستتب الامن ، وساد النظام في المملكة الاردنية الهاشمية ، مما شجع الحكومة على البر بوعدها بالغاء الادارة العرفية « ان الادارة العرفية لا تزال معلنة في معظم البلاد العربية » ، وبالرغم من ذلك ، قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايس ١٩٥٧م الغاء الادارة العرفية في جميع انحاء العراق ، وقد تفضل جلالة الملك المعظم باصدار الارادة السامية بذلك .

خليل ابراهيم ـ مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

استقالة الوزارة

بلغ عدد الوزارات التي تكونت في العراق خلال العهد الملكي الزائل (٥٩) وزارة لا نعتقد ان واحدة منها تعرضت الى ما تعرضت اليه الوزارتان : السعيديتان الثانية عشرة والثالثة عشرة من انتقادات مرة ، واحتجاجات شديدة اللهجة ، ونقد لاذع في الداخل وفي الخارج .

فقد اتجهت النية في الايام الاخيرة الى جعل معظم الوزراء من الامّعات ، الذين لا تساعدهم اوضاعهم الخاصة على مقارعة الحجج ، او الوقوف امام آراء نوري السعيد (٢) فكانت النتيجة ان تحمل السعيد مسؤولية الحكم مباشرة ، فتعرض الى كل ما تضمنه الجزءان التاسع والعاشر من كتابنا هذا .

وقد شعر البلاط الملكي ، ومن يسيّر البلاط الملكي ، ان البلاد لم تعد تتحمل الضغط الذي تعرضت اليه ايام الوزارتين المشار اليهما ، وان الدعاية ضد العراق في الخارج بلغت درجة لا يصح السكوت عنها ، وان المملكة اصبحت في عزلة تامة عن العالم العربي فتقرر استبدال السعيد بغيره من الساسة المخضرمين ، عسى ان يعيد الامور الى مجراها الطبيعي (٣) فتقدم رئيس الوزراء بكتاب استقالته الآتي :

بغداد ١٩٥٧/٦/٨م

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

في مثل هذا الشهر من العام الماضي ، كنت قد استرحمت من جلالتكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، ليتسنى تاليف وزارة جديدة اكثر ملاءمة لظروف ذلك

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٥٩٥٤ الصادر بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٥٧ م .

(٢) وقد كانت سيطرته على وزرائه عظيمة ومدهشة تشبه سيطرة المنوم المغناطيسي على وسيطه .

(كاركتاكور في كتابه « ثورة العراق » ص ٤٢)

(٣) والواقع ان الكثيرين من رجال العراق المخلصين كانوا ـ بالنظر لتطور الحالة السياسية في المنطقة ـ يعتقدون ان الظروف والمصلحة العامة تقضي بانسحاب هذين الرجلين ـ نوري وعبد الاله ـ من مسرح السياسة ، وقيام وزارة بعيدة كل البعد عن المداخلات في سورية ، كما كان يقع من وقت لآخر ، وان تبني سياستها على اصلاح ادارتها الداخلية ، وتنظيم اقتصادها ووضعها الاجتماعي على اسس متينة ، وعلى كل فقد اشتد التذمر وكثر السخط من الوضع القائم الامر الذي اضطر نوري السعيد الى تقديم استقالته في ٨ ـ ٦ ـ ١٩٥٧ م . فقبلت .

(ذكريات علي جودة ص ٢٩٦)

الوقت . غير ان جلالتكم قد امرتم بضرورة استمرار الوزارة ، ريثما تنتهي زيارتكم الميمونة للعاصمة البريطانية ، وشاءت الاقدار ان تحدث الازمة الدولية الخطيرة في الشرق الاوسط ، التي اضطرت الوزارة ان تستمر على تحمل المسؤولية .

وقد تراءى لي ان الظرف الحاضر هو الوقت الملائم لانسحابها من المسؤولية . وتأليف وزارة جديدة تتلاءم مع مقتضيات هذا الظرف ومستلزماته . لذلك ارفع الى جلالتكم استقالتي راجيا قبولها ، شاكرا ثقتكم التي اوليتمونيها طوال مدة المسؤولية . ادام الله جلالتكم بالعز والاقبال .

العبد المخلص ـ نوري السعيد

عزيزي نوري السعيد

تسلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٥٧م . واني مع اظهار اسفي الشديد على تخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا يسعني الا ان اعرب عن مزيد تقديري وشكري لكم ولزملائكم ، للخدمات القيمة التي اديتموها لخير البلاد . واننا لواثقون بان البلاد سوف لا تحرم من الاستفادة من اخلاصكم ، وحسن تجاربكم في شتى الظروف والاحوال .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٦ الهجرية ، الموافق لليوم العشرين من شهر حزيران سنة ١٩٥٧م.

فيصل

الوزارة السادسة والخمسون :

٢٢ ذي القعدة ١٣٧٦ — ٢٢ جمادى الاولى ١٣٧٧
٢٠ حزيـــران ١٩٥٧ — ١٤ كانون الاول ١٩٥٧

الوزارة الايوبية الثالثة

توطئــة

كانت علاقات العراق الخارجية بالدول العربية المجاورة خلال العشرين شهرا، التي سبقت استقالة « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » في ٨ حزيران ١٩٥٧م ، تغلي غليان المرجل ، وان تخللت هذا الغليان فترات قصيرة من الهدوء والسكينة . وكانت الاذاعات اللاسلكية في دمشق ، وعمــان ، والقــاهرة ، حتى الرياض وجدة ، تشن الحملات المنكرة على الوزارة العراقية القائمة ، وتوصمهــا بوصمة السير في ركــاب الاستعمار البريطاني . وكانت احتجاجات « وزارة الخارجية العراقيــة » على هذه التهجمات تملأ اعمدة الصحف العالمية : العربية منها وغير العربيــة ، ولما استنزفت الغاية من بقاء السيد نوري السعيــد في الحكـم بعد عقــده « ميثاق بغداد » ارتؤي التنفيس عن العراقيين ، وملاينة الظروف العالمية السائدة ، بتبديل الوزارة القائمة. واجراء هدنة مع القاهرة ولو لمدة قصيرة ، فتقرر اسناد رئاسة الوزراء الى الســيد علي جودة الايوبي (١) قبل ان تقبل استقالة وزارة السيد نوري السعيد ، فقد كان نوري يأمل ويعتقد انه سيكلف بتاليف الوزارة الجديدة . ويقول السيد احمد مختار بابان في مذكرة بعث بها الينا في الثاني من آب ١٩٧٤م ، انه لما بلغ السيد نوري ان الاختيار وقع على السيد علي جودة ، تاثر تاثرا بالغا ، ولكنــه تملك اعصابه وقال « فيه الخير » فوجه الملك كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم السيد علي جودة الايوبي　　　　رقـم ٣٣٦

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيـد من منصب رئاسة الــوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من درايــة واخلاص ، فقد قر راينا على اسناد منصب رئاسة الوزارة اليكم ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق.

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ذي القعــدة سنة ١٣٧٦ الهجرية ، الموافق ليوم العشرين من شهر حزيران سنة ١٩٥٧ الميلادية.

فيصـــل

---

(١) وكان معروفا ان الوزارة الجديدة — الايوبية الثالثة — اعجز من أن تجري اي تبديل جوهري في مخطط السياسة الخارجية ، لانها تخضع الى توجيهات اجهزة حلف بغداد .

(تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٩٠)

هيئة الوزارة

واختار رئيس الوزراء اعضاء وزارته ـ بعد الاستشارات والايعازات المعتادة ـ من الذوات :

١ ـ علي جودت الايوبي	: رئيسا للوزراء
٢ ـ علي ممتاز	: وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة الخارجية
٣ ـ أحمد مختار	: وزيرا للدفاع ووكيلا لوزارة المعارف
٤ ـ عبد الوهاب مرجان	: وزيرا للمواصلات والاشغال
٥ ـ نديم الباجه جي	: وزيرا للاقتصاد ووكيلا لوزارة الاعمار
٦ ـ سامي فتاح	: وزيرا للداخلية
٧ ـ عبد الرسول الخالصي	: وزيرا للعدلية
٨ ـ عبد الامير علاوي	: وزيرا للصحة
٩ ـ جمال عمر نظمي	: وزيرا للزراعة
١٠ ـ أركان عبادي	: وزيرا للشؤون
١١ ـ علي الشرقي	: وزيرا بلا وزارة

هذه هي اسماء اعضاء الوزارة الجديدة ، ولم يستوزر لاول مرة غير السيد جمال عمر نظمي ، الذي ، اسند اليه منصب وزارة الزراعة بطلب من رئيس الوزارة المستقيلة نوري السعيد ، بناء على عدم رغبة والده السيد عمر نظمي في الاشتراك في هذه الوزارة ـ وكان من المتوقع أن يكون السيد توفيق السويدي عضوا في هذه الوزارة وقد عرض عليه منصب وزير الخارجية لكنه ابى الا ان يكون نائبا لرئيس الوزراء فرفض الرئيس المكلف ذلك ، واصر كل منهما على موقفه ، كما عين السيد عبد الحميد كاظم وزيرا للمعارف بعد تكوّن الوزارة بيومين لان النية كانت منصرفة لاسناد منصب وزارة المعارف الى السيد جميل عبد الوهاب سفير العراق في لبنان فلما تلكأ في القبول اختير كاظم بدلا عنه .

في حفلة الاستيزار

كانت أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء ، تلك التي فاه بها في حفلة الاستيزار وهي : « ارجو ان تقدموا خالص شكري واحترامي لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، للثقة الغالية التي اولاني اياها ، كما ارجو الله تعالى ان يمكنني لاكون عند حسن ظنه » .

ثم خاطب الذين حضروا الحفلة قائلا :

« اخواني ! اني لم اقدم في هذه الظروف الدقيقة على تحمل اعباء المسؤولية ، الا اعتمادا على مؤازرة المخلصين من ابناء الشعب الكريم ، وخاصة زملائي الذين سيتحملون القسط الوافر من هذه الاعباء ، وكذلك اعتمادا على مؤازرة اخواني

موظفي الدولة الذين اعتقد انهم قوام الجهاز الحكومي ، والذين يتحملون هـذه المسؤولية . وبهذه المناسبة ارجو من اخواني الموظفين ان يعلموا بانهم خدام مخلصون لهذا الشعب ، وهذه الخدمة مقدسة ، وان يضعـوا نصب اعينهم ان من اقـدس واجباتهم ان يسهلوا ما يطلبه المراجعون منهم ، وبهذا نكون قد ادينا خدمة صالحة لابناء الشعب » .

« انا واخواني سنبذل جهدنا لاصلاح ما يمكن اصلاحه في الامور الداخليـة ، وساعنى كثيرا بتعيين المفتشين ، سواء كانـوا ادرايين ، او ماليين ، او قضائيين ، حتى يكونوا عيونا على اعمال الموظفين . اما في السياسة الخارجية فالخطة معلومة ، ولا تحتاج الى توضيح ، واهم مسالة هي ان تكون علاقاتنا حسنة مع الكل ، ولاسيما البلاد العربية المجاورة . ورب قائل يقول : ربما كانت هنـاك بعض الغيوم في الجو السياسي ، ولا شك في اني وزملائي سنسعى لازالة هذه الغيوم واسال الله ان يوفقنا لخير هذه البلاد » اهـ (١) .

وكانت الاشارة الى الغيوم المتلبدة في الجو السياسي العربي ، وحرص الوزارة على السعي لازالتها ، مقدمـة فال حسن حمـل الصحف على التحدث عما اصاب الوحدة العربية من تفسخ وانحلال بعد نكبة فلسطين ، بدلا من ان تكون هذه النكبة مدعاة الى تضامنهم ورص صفوفهـم ، على اساس انهم يجـابهون عـدوا مشتركا واحدا .

وقد اومات الوزارة الى الصحف السياسية ان تعتـدل في معالجتهـا للقضـايا العربية ، فلا تجرح عواطف شقيقات العراق في مقالاتهـا وتعليقاتها ، كما اوعـزت الى « مديرية التوجيه والاذاعة العامة » بان تكف عن التشويش على الاذاعات اللاسلكية الصادرة من دمشق ، والقاهرة ، وعمان ، والرياض ، وان توقف البث من الاذاعات المعادية التي نصبت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » محطات خاصة لها في حديقة منزل « مدير الشرطة العام في بغداد » كما ثبت ذلك بعد زوال نظام الحكم الملكي (٢) ثم طلبت الى السلطات المصرية اعادة المعلمين المصريين الذين كانت الـوزارة السابقة قد استغنت عنهم ، ولم تستقدمهم بسبب التوتر الحاصل ، وسمحت للوفد الثقافي المصري بأن يحضر الى العراق ، بعد ان كان قد منع من المجيء الى بغداد وقد حضر اعضاؤه فعلا » (٣) .

الملك حسين في بغداد

لم تكد « الوزارة الايوبية الثالثة » تتسلم مقاليد الحكم حتى شرعت في العمل على ازالة اسباب الجفاء بين العراق والاردن فـورا . وقد وصل الملك حسين ملك

(١) جريدة « الزمان » العدد (٥٩٧٢) الصادر بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٧ م .
(٢) راجع المجلد السادس من محاضر جلسات المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة مدير الشرطة العام اللواء الركن المتقاعد السيد عباس علي غالب .
(٣) ذكريات علي جودة ١٩٠٠ — ١٩٥٨ ص ٢٠٤ .

المملكة الاردنية الهاشمية الى بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران ١٩٥٧م « اي بعد قيام الوزارة الجديدة بيومين فقط » يصحبه رئيس الوزارة الاردنية ابراهيم هاشم ، ووزير خارجيتها سمير الرفاعي ، ووزير ماليتها انسطاس حنانيا ،ووزير تجارتها خلوصي الخيري ، فاستقبلوا استقبالا رسميا فخما . وانزلوا في « قصر الزهور » افخم القصور الملكية . وقد الفت الحكومة العراقية وفدا مفاوضا للوفد الاردني قوامه رئيس الوزراء علي جودة الايوبي ، ووزير الدفاع احمد مختار بابان ، ووزير المالية والخارجية بالوكالة علي ممتاز الدفتري ، ووزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي ، وبعد ان استوعب الوفدان ما كان يدور في خلديهما انتهت الزيارة الملكية في الرابع والعشرين من هذا الشهر حيث عاد العاهل الملكي الاردني الى عمان وصدر البيان المشترك الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مشترك :

في اثناء الزيارة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، الى اخيه حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ملك العراق في بغداد بين الثاني والعشرين ، والرابع والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٥٧م ، جرت محادثات اخوية بين العاهلين الكبيرين ورجال حكومتيهما ، في جو مفعم بالود والاخاء والصراحة التامة ، وتبودلت فيها وجهات النظر في مختلف الشؤون ، واستعرض الفريقان القضايا العربية بوجه عام ، والعلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين بوجه خاص . وانه لمن دواعي سرور الجانبين ان يعلنا اتفاقهما التام على ما يلي :

١ ــ يقرر الفريقان : ان الدفاع عن البلاد العربية انما يجب ان ينبثق من صميم مصالح الامة العربية ، ولذلك يعلنان تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الضمان الجماعي العربي ، ويبذلان جهدهما لجمع الشمل العربي، والسعي لاستعادة جو الصفاء التام في العلاقات بين جميع الدول العربية الشقيقة ، للوقوف صفا واحدا تجاه الاخطار التي قد تتعرض لها ، وتهدد كيانها ومصالحها .

٢ ــ يعلن الفريقان تمسكهما بالمحافظة على استقلال مملكتيهما ، كما يحرصان على صيانة استقلال سائر الدول العربية الشقيقة ، ويعلنان عزمهما على مقاومة الحركات الهدامة ، وكل خطر يهدد كيانهما واستقلالهما . ويقرران وجوب عدم تدخل اي دولة عربية في شؤون اي دولة عربية اخرى ، وبناء العلاقات بين هذه الدول الشقيقة على اسس من التعاون الاخوي الوثيق ، لخيرها المشترك ، وخدمة مصالحها العليا ، بالطرق والوسائل الفعالة المجدية .

٣ ــ وعلى اساس المبادىء السالف ذكرها ، يؤكد الفريقان حرصهما الشديد على الوفاء لمقتضيات معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بينهما ، اذ يجدان في احكامها

ما يكفل اوثق التعاون الاخوي بين مملكتيهما الشقيقتين ، في النواحي الدفاعيــة ، والعسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

٤ – يعلن الفريقان تمسكهما التام بالحقوق العربيــة الكاملــة في فلسطين . ويؤكدان انهما لن يفترا في عزمهما وتصميمهما على مواصلة جهدهما الصادق لتحقيق الاماني العربية في هذه القضية ، بشكل يكفل استرجــاع ذلك الجــزء المغتصب من الوطن العربي العزيز .

٥ – يعلن الفريقان تمسكهما بان خليج العقبة هو مياه اقليمية عربيــة ، ولا يعترفان باي حق فيه لاية جهة اخرى ، كما يعلنــان اتفاقهما على الدفــاع عن هذا الخليج العربي ، ازاء اي خطر يهدد السيادة العربية فيه ، ويؤكدان اهميته البالغة باعتباره طريقا رئيسيا من طرق الحج الى الاماكن الاسلامية المقدسة .

٦ – يعلن الفريقان مقاومتهما للاستعمار بجميع صوره واشكاله ، ويؤكــدان مؤازرتهما التامة لجميع البلاد العربية الرازحة تحت نير الاستعمار ، لنيل حريتهــا واستقلالها ، وضمان حق تقرير المصير لها طبقا لميثاق الامم المتحدة ، وتاييد الشعب الجزائري العربي في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي الغاشم ، ومعاونته على الوصول الى حقه المشروع في الحرية والاستقلال .

والله نسأل ان يوفق الجميع لما فيه الخير والسعادة لامتنا العربية الخالدة .

صدر في بغداد بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٤

يتبادلان العواطف :

وعند عودة الملك حسين الى عاصمة ملكه ، ابرق الى ملك العراق برقية كانت على جانب من الاهمية ، رأينا ان ننشرها مع جواب ملك العراق عليها .

صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل المعظم – بغداد

بمناسبة نهاية الزيارة المباركة للعراق الشقيق ، ووصولنا ارض الاردن العزيز، ازجي لجلالة الاخ الكريم والعراق الشقيق ، خالص الشكر على الحفاوة والاخوة التي احاطت زيارتنا . ان الاخلاص والتفاني للاردن ، والذي لمسناه في جلالتكم ، وفي سمو ولي عهدكم ، وفي بلدكم الابي ، لاكبر مشجع للاردن ، ثغر العروبة ، على الاستمرار في وقفته الباسلة دفاعا عن الثغور العربية ، وفي وجه عدونا أجمع . ما نحن سوى درع للعروبة ، وطليعة الصفوف ، وانه ليثلج صدرنا تفهمكم ، وفهم العراق الابي ، لمعنى وقفتنا ، واستعدادكم واستعداد العراق الشقيق للوقوف ابدا ودوما في جانبنا، هذا الموقف يا جلالة الاخ ليزيد من تصميمنا ، ومن مضي عزمنا ليكون في الاردن طليعة الفداء لتحمل المهمة التي حملناها في بلــد المرابطين ، حتى يعود الحــق الى اهله ، والكرامة الى اصحابها ، متمنين الى جلالة الاخ السعادة والمجد ، ولسمو ولي العهد، والعراق الشقيق السعادة والمجد والسؤدد .

الحسين

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك حسين المعظم ــ عمان

لقد تسلمت برقية جلالتكم ، بمناسبة عودتكم الى الاردن الشقيق ، بعد زيارتكم الميمونة للعراق ، تلك الزيارة التي كنا نتطلع اليها ببالغ الشوق ، والتي اتاحت لنا الفرصة لنجدد العهد الذي يربط بين بلدينا الشقيقين . ونحن مع بيان تقديرنا واعجابنا بموقف جلالتكم ، وموقف الاردن حكومة وشعبا عن تأييد العراق المطلق لجلالتكم ، وللاردن العزيز ، وعن وقوف العراق معكم جنبا الى جنب في النضال من اجل حقوق العرب في الاوطان والحرية والكرامة . واني اذ اهنىء جلالة الاخ العزيز بسلامة العودة ، اتمنى له وللشعب الاردني الشقيق دوام العز والمجد والسعادة .

فيصل

لقد كانت زيارة الحسين الى بغداد ، واعلان الحكومة العراقية عن استعدادها لمساعدة الاردن ، فاتحة عهد جديد لصلات العراق بالاردن .

منهاج الوزارة

لما الف السيد الايوبي وزارته الثالثة في ٢٠ حزيران ، اعلن انه سيذيع منهاج الوزارة ، بعد ان تعده لجنة وزارية خاصة ، وفي يوم ٦ تموز عقد مؤتمرا صحفيا وقال :

مسؤولية الحكم :

حينما اولاني جلالة الملك المعظم ثقته الغالية ، فعهد الي بتاليف الوزارة ، كنت مقدرا للمسؤوليات الجسام التي ستلقى على كاهلي في مثل هذه الظروف التي يمر بها العالم عامة والعالم العربي خاصة ، ولكنني صدعت بالامر مستعينا بالله ، وبتأييد صاحب العرش ، ومؤازرة المخلصين من ابناء وطننا العزيز ، للقيام بقسطي من الخدمة التي يفرضها علي الواجب الوطني المقدس ، تجاه الشعب العراقي الكريم ، والامة العربية الكريمة .

السياسة الخارجية :

ان مما لا ريب فيه ان الدول لا تبني سياستها الخارجية على الارتجال ، وانما تستوحيها من مصالحها الحيوية ، وتقاليدها ، وتراثها ، ودينها ، وقد تمشت لحسن الحظ الحكومات العراقية المتعاقبة على هذه السياسة . اما علاقاتنا مع الدول العربية ، فهي تستند على روابط الدم والقربى ، فضلا عن المصالح القومية المشتركة ، وقد نظم هذه العلاقات ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الضمان الجماعي العربي . والمعاهدات والاتفاقيات الاخرى ، وان هذه الوزارة في الوقت الذي تعلن فيه اصرارها على التمسك بالمواثيق الآنفة الذكر ، فانها ستبذل كل ما في وسعها

لتوثيق اواصر الاخوة بين جميع الدول العربية ، من البحر العربي حتى المحيط الاطلسي ، والسعي بكل الوسائل الممكنة لازالة الخلافات الطارئة ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية . واعتقد بأن الخلافات تفيد الاعداء فقط ، وتضر بمصالحنا جميعا ، ولذلك فاني امد يدا مخلصة الى جميع المخلصين من ابناء الامة العربية ، للتعاون في كل ما من شانه رفع شان الامة العربية ، وتعزيز استقلالها ، وتحقيق امانيها ، والحصول على حقوقها كاملة غير منقوصة ، كما اننا مستعدون لوضع جميع امكانياتنا وجهودنا ، بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة ، والدول الاسلامية الحليفة ، والدول الصديقة ، لحل قضية فلسطين والجزائر حلا عادلا ، يحفظ لاهلها حقوقهم المشروعة ، ويحقق آمالهم في الحرية والاستقلال . واننا نقف الى جانب اخواننا العرب في جميع قضاياهم العادلة ، وتؤكد البيانات الرسمية ان خليج العقبة عربي صرف ، وليس لاي دولة اجنبية حق التدخل فيه . واننا سنواصل السير في سياستنا التقليدية في توثيق اواصر الاخوة والصداقة مع الدول الصديقة المجاورة ، والدول الاسلامية ، التي تربطنا واياها علاقات سياسية ، واقتصادية ومصالح مشتركة ، والتي تؤيدها المواثيق التي نعتزم على تنفيذها واحترامها وفقا لالتزاماتنا الدولية .

اما علاقاتنا بالدول الاجنبية ، فانها علاقة صداقة مستمدة من مصالحنا المتبادلة ، وانها تقوم على اساس من المساواة وتبادل المنافع ، وعدم السماح لاية دولة في التدخل في شؤوننا ، واننا سنقاوم الآراء والمبادىء الوافدة ، التي تهدف القضاء على تقاليدنا ، وديننا ، وتراثنا القومي .

هذه هي الخطوط الاساسية في سياستنا الخارجية ، وان لي وطيد الامل بان الدول العربية الشقيقة ، لابد وانها اخذت تتفهم سياسة العراق التقليدية ، التي تمليها عليه ظروفه الخاصة ، وموقعه الجغرافي ، للمحافظة على كيانه ووحدته . وقد برهنت الحوادث في اكثر من مناسبة على انها سياسة صائبة ، اسدت للعراق والبلاد العربية خدمات عظيمة في اصعب الظروف .

السياسة الداخلية :

اما في الحقل الداخلي ، فاننا سنتولى معالجة عدد من القضايا المتعلقة بحياة الشعب الاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والصحية ، وضمن هذه المشاكل اختلال الميزان التجاري . فعلى الرغم من ان هذا الاختلال ناجم بالدرجة الاولى عن تضخم استيراد السلع اللازمة لمشاريع الاعمار والاصلاح ، فان هناك من الاجراءات ما يكفل ضغط الفارق بين كفتي التجارة الخارجية الى اقصى حد تسمح به حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، ومن هذه الاجراءات حل المشاكل المؤدية الى عرقلة تصدير بعض محاصيلنا ، ولا سيما الشعير والتمور ، والوصول الى اكبر عدد من الاسواق الخارجية ، للارتفاع بمعدل الاسعار الممنوحة لمنتجاتنا ، واتخاذ الترتيبات الملائمة لايجاد شيء من التوازن في معاملاتنا التجارية مع بعض الدول .

على ان العلاج الاهم المشكلة آنفة الذكر يكمن في الهدف الاساسي الذي نرمي اليه ، وهو زيادة الانتاج المحلي ، وتسهيل نقله ، ولهذا الغرض فاننا ننوي تحقيق مشروع الاسطول البحري ، والاسراع في استكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع النقل النهري ، وادخال اصلاحات اساسية على السكك الحديدية ، وتنفيذ سياسة تستهدف انشاء عدد من الطرق الرئيسية باسرع وقت ممكن ، كل ذلك بقصد خفض نفقات الشحن ، وتسهيل نقل المحاصيل من مناطق الانتاج .

وسنعمل على تعميم وتوسيع الصناعات الخفيفة التي تتوفر موادها الاولية ، وعلى المؤازرة في انشاء اية صناعة ثقيلة مضمونة النجاح .

ان العناية بشؤون الصناعة ، والنقل ، لن تصرف اهتمامنا عن شؤون الزراعة حيث سنعمل على نشر المكائن والمعدات الزراعية الى اقصى حد ، كما نعمل على صيانة وتنمية ثروتنا الحيوانية التي ينبغي لها ان تاخذ مكانها اللائق في اقتصادياتنا .

وكذلك فاننا سنشرع فيإستثمار ما ثبت وجوده من الموارد الطبيعية غير النفط، وسنوالي البحث عن مختلف المعادن المحتمل وجودها في تربتنا . اما النفط فاننا سنتخذ بشأنه اسرع الاجراءات الكفيلة بتوسيع انتاجه ، وتصديره ، وزيادة عوائد البلاد منه .

وفيما يتعلق بمشاريع الاعمار ، فاننا سنمضي في تنفيذ المناهج المصدقة على اساسين هما : تقديم الاهم على المهم ، والاسراع في تنفيذ المشاريع التي تؤدي الى رفع مستوى معيشة اغلبية الشعب . وسيكون من اهدافنا الرئيسية اتباع سياسة الاقتصاد والتوفير في انفاق اموال الدولة ، كما اننا سنوالي السير في سياسة تنويع غطاء العملة العراقية ، وارصدة البلاد الاجنبية ، استكمالا لاسباب قوتنا الشرائية في الخارج .

وفي مجال الضرائب فاننا ننوي الغاء الطريقة الحالية في استيفاء الضريبة الزراعية الرئيسية ، وهي رسم الاستهلاك ، والاستعاضة عنها بضريبة عادلة تفرض على الارض ، وذلك تخلصا من مساوىء الجباية الملحوظة في الوقت الحاضر ، وتحقيقا لقسط اوفر من العدالة في توزيع الاعباء المالية العامة .

وفي مجال المعارف فاننا نهدف الى تعميم التعليم ، والى تعديل المناهج الدراسية ، بحيث تستهدف تربية قومية حقة ، وثقافة عصرية مفيدة ، مع التوسع الى اقصى حد في نشر التعليم المهني ، والصناعي ، والزراعي ، لمواجهة حاجات البلاد الملحة في الميادين العملية ، ورفع مستوى التعليم العالي ، وتنظيمه . كما ان قضايا الطلاب ستكون موضع بحثنا وعنايتنا . وسنمضي في توسيع الخدمات الاجتماعية ، ولا سيما ما يتعلق منها بشؤون الصحة ، كما اننا ننوي زيادة الخدمات الصحية المجانية الى ابعد مدى ، والاكثار من فتح المستوصفات في المحلات النائية ورفع مستوى المؤسسات بصورة عامة .

وكذلك فاننا سنولي جهاز الدولة العناية اللازمة لاصلاحه وتقويته ، وذلك عن

طريق تأسيس مجلس الخدمة الذي نص عليه قانون الخدمة المدنية ، وتقديم الاكفاء لاشغال وظائف الدولة .

وسينال الجيش نصيبا وافيا من الاهتمام ، سواء من حيث تجهيزه بالاسلحة، والعتاد ، والمعدات الحديثة ، او من حيث تدريبه على الوجه الاكمل .

ولا يفوتنا ان ننوه برغبتنا في افساح المجال الواسع لافراد الشعب لممارسة حرياته الدستورية ، وذلك وفقا للقوانين المرعية (١) .

هدية العراق للجيش اللبناني

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اليوم الخامس عشر من شهر تموز من عام ١٩٥٧م اهداء الجيش اللبناني ست طائرات عراقية كانت تستعمل للتدريب والقتال ، ويقدر ثمنها بنصف مليون دينار عراقي ، فرحبت الحكومة اللبنانية بهذه الهدية السخية ترحيبا فائقا ، واوفدت لفيفا من طياريها الى العراق لتسلم هذه الهدية .

وفي ١٢ ايلول احتفل في « مطار الرشيد » بتقديم هدية الجيش العراقي الى صنوه الجيش اللبناني ، وحضر الاحتفال رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع والداخلية، مع لفيف من قادة الجيش ، كما حضره سفير لبنان في العراق ، وعدد من ضباط القوة الجوية اللبنانية الذين حضروا العراق خصيصا لهذه الغاية ، فتكلم رئيس الوزراء قائلا :

« لا شك ان السرور يغمر قلوبنا جميعا في هذه اللحظات الخالدات التي يتجلى فيها التعاون الوثيق بين قطرين عربيين شقيقين انبثقا من أمة واحدة كانت تمتد في يوم ما من مشرق الارض الى مغربها دون حدود او قيود ، فلما انقلب الدهر عليها تخلت عن كل شيء الا مثاليتها وخلقها الكريم فذهبت اعراض الدنيا التي اقبلت عليها مع مجرى التاريخ ولكن بقي جوهرها النقي يذكي نفوس ابنائها دون ان تنال منها الاحداث ، ولهذا نرى الامة العربية لا زالت حتى اليوم متماسكة روحيا . تتألم وتتحسس لاي الم ينتاب اي جزء منها ، رغم اتساع الرقعة وقيام السدود والقيود ، وانه لمن دواعي فخري واغتباطي ان اقدم بهذا الحفل للقطر اللبناني الشقيق هدية الحكومة العراقية المؤلفة من ست طائرات متمنيا له ولكافة الدول العربية الاخرى العزة والمنعة والقوة » (٢) .

وقد رد السفير اللبناني على هذا الخطاب ردا جميلا ونوّه بانه « ليست هي المرة الاولى ولن تكون الاخيرة التي يتقدم بها العراق العزيز الى بلد عربي شقيق بالمكرمة والمروءة فلقد الفنا ذلك منه على اختلاف عهوده وايامه يفعله في ظلال التواضع والصمت والود والجد لا يبغي من ذلك الا الخدمة الصادقة للقضية المشتركة : قضية الامة العربية » (٣) .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (٥٩٨٧) الصادر بتاريخ ٧ تموز ١٩٥٧ م .
(٢) جريدة الزمان العدد (٦٠٤٢) الصادر بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٥٧ م .
(٣) نفس المرجع .

وبعد ان انتهى السفير من القاء بيانه ، توجه الجميع الى ساحة المطار ، حيث تربض الطائرات الست ، وقد وقف امام كل منها احد الطيارين اللبنانيين فصافحهم رئيس الوزارة ووزير الدفاع . ثم تكلم رئيس القوة الجوية اللبنانية شاكرا ومودعا ، وركب النسور اللبنانيون الطائرات المهداة الى قوتهم الجوية وتوجهوا بها الى بيروت.

الساسة يريدون تحولا في السياسة

بقيت البلاد بدون احزاب سياسية منذ تعطيلها جملة في النصف الثاني من عام ١٩٥٤م واصبح الساسة يتوقعون تغيرا في السياسة ، بعد زوال عهد الوزارتين السعيديتين : الثانية عشرة والثالثة عشرة ، وقد اجتمعوا في اليوم العاشر من شهر آب ١٩٥٧ ، ونظموا عريضة الى رئيس الوزراء الجديد ، ناشدوه فيها تصفية الشذوذ الذي رافق ذلك العهد واتخاذ الاجراءات اللازمة للافراج عن المحكومين في القضايا السياسية ، وفي مقدمتهم الجادرجي ، والعمل على اعادة الامور الى نصابها، ولا سيما وقد كان فخامته في جملة من انتقده . وقد قابل وفد من الموقعين رئيس الوزراء في ديوانه ، وقدموا اليه هذه العريضة ، فرحب بهم ، ووعدهم بامعان النظر في مطالبهم وهذا نص عريضتهم :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية واحتراما

وبعد فقد توليتم مسؤولية الحكم غب فترة منقطعة النظير في الشذوذ حتى انكم اسهمتم في انتقاد بعض نواحيها ؛ حيث صودرت خلالها الحريات الدستورية ، وقضي على كل اثر للنظم الديمقراطية ، وعطلت احكام القانون الاساسي المتصلة بحقوق الشعب ، وفرض على الصحافة ان تكون وقفا على نشر الدعوة لوجهة نظر الحاكمين المسؤولين ، وتبرير اجراءاتهم مهما افرطت في الابتعاد عن احكام القانون والمصلحة العامة ، كما سلطت الرقابة ـ الظاهرة طورا ، والمستترة طورا آخر ـ لمنع الصحف من نشر وجهة نظر المعارضة ، ودعوتها الى الاصلاح ... واشتدت وطأة الاوضاع المخالفة الى نص الدستور وروحه بفرض الاحكام العرفية التي اعلنت بحجة حماية مؤخرة الجيش ، وذلك بعد العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر تمهيدا لضرب القومية العربية ، وفرض الصلح على العرب مع اسرائيل . وبدلا من ان تكون الاحكام العرفية وسيلة للقضاء على الانهزامية ، نقد استغلت ضد الاحرار الذين عبّروا عن آرائهم ومشاعرهم الوطنية ، مستنكرين ذلك العدوان ، فاكتظت المواقف والسجون بمئات المواطنين من جميع طبقات الشعب ، وبينهم عدد من الوزراء السابقين ، ورئيس حزب محترم .

كان المواطنون يتوقعون انهاء ذلك الوضع الشاذ وتصفية آثاره بدلا من ان تساهم حكومتكم في تحمل مسؤولية استمرار الاغلال المقيدة لحقوق الشعب ، والهادرة لحريات ابنائه ، وبقاء عوامل التخلف والانحلال ماثلة في البلاد . وقد لبث الناس

يتوقعون تبدلا محسوسا تقتضيه ضرورة معالجة الوضع ، وها هم يمرون بالشهر الثاني من عهد وزارتكم دون ان يتحقق شيء مما توقعوه . وليس من المصلحة في شيء أن يتولى الياس نفوس المواطنين من عودة الامور الى نصابها ، والحياة الطبيعية الى مجراها ، واحكام الدستور المتصلة بحقوق الشعب الى مكانتها من الاحترام والتطبيق .

لذلك راينا من واجبنا ان نهيب بفخامتكم الى ازالة آثار الاحكام العرفية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة للافراج عن المحكومين في القضايا السياسية ، وفي مقدمتهم الاستاذ كامل الجادرجي ، الذي حكم بعقوبة شديدة ، وباقصى حدها دون سبب مبرر ، واعادة النظر في فصل الاساتذة والطلاب ، ورد حقوقهم اليهم ، وافساح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي ، واطلاق حرية الصحافة في العراق ، ورفع المنع الذي استمر حقبة طويلة على دخول الصحف العربية الحرة ، حتى ضاق المواطنون ذرعا بهذه القطيعة الفكرية التي لا مبرر لها .

هذا ولم نياس يا صاحب الفخامة بعد من تقديركم المسؤوليات الجسام على من يتولى الحكم في هذه الظروف الدقيقة ، وغب الفترة الاخيرة التي اجتازها العراق ، والتفكير في عواقبها الخطيرة ، راجين ان تقدم وزارتكم على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لاعادة الحياة الدستورية الى نصابها ، ووضع حد لهدر حقوق الشعب ، ومصادرة حريات ابنائه .

بغداد في ١٩٥٧/٨/١١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

فخر الدين جميل ، محمد رضا الشبيبي ، محمد حديد ، حسن عبد الرحمن، صادق كمونة ، الدكتور علي الصافي ، حسين جميل ، الفريق اسماعيل صفوة ، فائق السامرائي ، احمد عبد الغني الراوي ، ابراهيم عطار باشي ، محمود رامز ، محمد صديق شنشل ، نجيب الصايغ ، خدوري خدوري ، سلمان الصفواني ، الدكتور احمد الجلبي ، الدكتور حسن زكريا ، الدكتور عبد الله اسماعيل ، الدكتور مصفى كامل ياسين ، المحامي مصطفى القرداغي ، صالح الشالجي ، الحاج نعمان العاني ، الدكتور طلعت الشيباني .

الحكومة ترد على الاحتجاج :

لم تشأ الوزارة ان تبقى مذكرة الاحتجاج هذه بدون جواب ، كما كانت تفعله بقية الوزارات من قبل ، فاوعزت الى مدير التوجيه والاذاعة العام ، فعقد مؤتمرا صحفيا في ٢٢ آب قال فيه (١) ان المطالب التي تقدم بها الساسة تتلخص في هذه النقاط الاربع :

---

(١) نص الحديث في جريدة « البلاد » العدد (٥٠٣٧) الصادر بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٧ م .

أ ـ ازالة آثار الاحكام العرفية ، والافراج عن المحكومين السياسيين ، وفي مقدمتهم معالي الاستاذ كامل الجادرجي .

ب ـ اعادة الطلاب والاساتذة المفصولين .

ج ـ افساح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي .

د ـ اطلاق حرية الصحافة العراقية ، ورفع المنع عن الصحف العربية الحرة من دخول العراق .

وقال عن النقطة الاولى : « ان الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية استندت في حكمها عليهم الى احكام القوانين ، والحكومة لا تستطيع ان تطلق سراحهم بمجرد اصدار امر اداري ، والاحكام التي تصدر بالقانون يجب ان تنقض بقانون ... واما السيد كامل الجادرجي فالحكومة لا تستطيع ان تطلق سراحه بمجرد امر من وزير الداخلية او رئيس الوزراء ، وانما يجب ان يصدر تشريع او عطف بذلك ، والحكومة تنظر بعين العطف الى هذا الامر ، وتدرسه من كافة نواحيه » اهـ .

« وقد انتهت ايام الوزارة ولم يسرّح الاستاذ الجادرجي » .

وقال عن النقطة الثانية : ان الحكومة حين عدلت نظام المدارس الثانوية ، تركت لادارات المدارس قبول الطلاب ، فهي التي تبت في امر اعادتهم ... وبصدد الاساتذة المفصولين فان الحكومة رجعت الى ديوان التدوين القانوني تستفتيه ، ولكنها مع الاسف لم تجد الحل ، فلم يبق امامها الا ان تصدر قانونا بذلك ، واصدار القانون يتطلب ابرامه من المجلس ، ولعل الحكومة اذا وجدت من المناسب ان تتقدم بتشريع بذلك الشان الى المجلس فستتقدم به .

اما عن النقطة الثالثة فقال : ان قانون تأليف الجمعيات السياسية موجود ، والحكومة ترحب بمن يتقدم بطلب تأليف جمعية سياسية ، بيد انه منذ تشكيل وزارة فخامة الايوبي الحاضرة حتى الآن لم يقدم اليها اي طلب رسمي لتأليف حزب، والحكومة مستعدة للنظر في اي طلب . واما عن النقطة الرابعة (الاخيرة) فقد قال مدير التوجيه : انكم اعرف مني فيما اذا كنتم احرارا ام لا فانكم تنشرون دائما خطب الرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين في سورية ، والمعارضين في لبنان ، فهل منعتم يوما من ذلك ... وبصدد منع الصحف العربية الحرة من دخول العراق فهناك قانون منع وسائل الدعايات المضرة من دخول العراق ، والحكومة تطبق هذا القانون فتمنع اي شيء خطر على امن الدولة .

هكذا كانت اجوبة المسؤولين على احتجاج السياسيين « وكفى الله المؤمنين القتال » (١) .

---

(١) سورة الاحزاب ٢٥ .

اميركا تحاول الاعتداء على سورية

توطئـة :

تفننت الحكومتان : البريطانية والامريكيـة في دعمهما لاسرائيـل ، وفي حمل الحكومات العربية على الاعتراف بواقـع قيامها ، تفننا غريبـا حتى انهما قررتا ان يكون السلاح لدى اسرائيل « ونفوسها دون المليوني نسمة » مساويا لسلاح مجمـوع الدول العربية « وعدد نفوسها زهاء الثمانين مليون نسمة » وكانت الـدول العربية كلما حاولت ان تتدارك سلاحها من الاسواق الغربية لحماية امنها الداخلي ، ودفع الاعتـداءات الاسرائيلية المتكررة عليها ، جوبهت بمعارضة الحكومتين المذكورتين ، ووجوب التقيد بالمبدأ المذكور .

وقد ارتأت الجمهورية المصرية ان تحافظ على كيانها ، وتدرأ الاخطار المحيقة بها ، فأمنت سلاحها من الاسواق الشرقيـة « الاتحاد السوفياتي » فقامت قيـامة امريكا وانكلترا على ذلك ، ثم كان الاعتداء الثلاثي الغادر على السويس في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦م ، وهو الاعتداء الذي استهدف في الدرجة الاولى تحطيم السلاح الشرقي الذي حصلت مصر عليه .

ورات الجمهورية السورية ان تحذو حذو الجمهورية المصرية ، فتتدارك سلاحها من الشرق بعد ان عجزت عن تداركه من الغـرب ولا سيما بعد ان اخـذت اسرائيل تهاجم القرى السورية بين حين وآخر ، وتفتك بالاطفال والنساء ، وتستاق المواشي والاغنام ، بدون حساب ، ولا رادع ، فقامت قيامة امريكا ـ وقد حلت محل بريطانية في الشرق الاوسط بعد حملة السويس ـ واخذت تحرض على الايقاع بها ، وقد جاء في افادة الدكتور محمد فاضل الجمالي امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في ٢٣ ايلول ١٩٥٨م قوله :

« كانت كل من الحكومتين : التركية والعراقية قد اتفقتـا على الاستفسار من امريكا عن خطورة الخطر الشيوعي في سورية ، وذلك على ضوء الدعايات والاخطـار التـي تشير الى ذلك ، فاوفدت الحكومـة الامريكيـة السيـد لوي هندرسون الى اسطنبول ليوضح وجهة النظر الامريكية . ولما كنت زائرا لتركية في الصيف الماضي دعاني السفير العراقي تلفونيـا يطلب حضوري الى قصر يلدز بامر الملك ، فحضرت ووجدت من الجانب العراقي : الملك ، وولي العهد ، واحمد مختار بابان ، والسفير العراقـي ، ورئيس اركان الجيش . تكلم المستـر هندرسن ، وبيّن ان امريكا تؤيد وجود خطر شيوعي في سورية ، ولكنها لا تتدخـل ، وتتـرك الامر الى الحكومـة العراقية . فمتى شعرت الحكومة العراقية بالخطر عليها ، فامريكا مستعدة لتساعدها للدفاع عن نفسـها » (١) .

---

(١) محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ٢ ص (١١٠٠) .

وقد جاء في محضر الجلسة المذكورة قول هندرسون :

« امريكا راغبة بقوة لاعطاء الفرصة لعمل يقوم به العراق والاردن (١) مسندا من قبل تركية مع تحمل اي ملابسات ، واتخاذ كل الوسائل لمنع مداخلة مصر ، وروسيا ، واسرائيل . تكلمت مع دالس وآيزنهاور ، ويعتبرون الموقف مخطر ، وهم حاضرون لاسناد اي مداخلة من العراق والاردن ، ويتخذون كل الوسائل لمنع مداخلة روسيا ، ومصر ، واسرائيل . يرغبون لاعادة حرمتهم بالمنطقة ، ويسندون الموقف في الامم المتحدة » (٢) .

موقف الحكومة العراقية :

وكان احمد مختار بابان ، بصفة كونه وزيرا للدفاع ، قد سافر الى اسطنبول في ١١ آب ١٩٥٧م لمقابلة الامير عبد الاله ، فزوده رئيس الوزراء علي جودة الايوبي بتعليمات خاصة ان لا يلتزم باية مقررات قد تتخذ في هذا الاجتماع ، ولهذا نجد (احمد مختار) يصرح امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في يوم محاكمته في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨م قائلا :

« لما جاء هندرسون ، بحث في موضوع تسرب النفوذ الروسي في سورية . انا كل ما قلته ، قلت لرفيق عارف : انت لا تتكلم ، انت رجل عسكري رئيس اركان الجيش ، وهذا ليس شغلك . انا اعترضت اول مرة في الجلسة قلت : هذا الموضوع مفاجاة ، وانا ليس مخولا ولم آت لاجتمع بهندرسن او لاتكلم في مثل هذه المواضيع. اذا يريد هندرسن ، فليتفضل الى بغداد ويتكلم مع الحكومة في مسائل يعرضها عليها ... عبد الاله في الحقيقة كان متحمسا . انا ابيّن لكم الحقيقة . كان متحمسا لزج العراق في سورية » (٣) .

---

(١) كان هندرسون قد استدعى الى اسطنبول كلا من : فيصل الثاني ، وعبد الاله ، والملك حسين ملك الاردن وكميل شمعون رئيس جمهورية لبنان .

(٢) محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ٤ ص ١٥١٦ وينفي الدكتور الجمالي — من مذكرة كتبها لنا في ٥ آب ١٩٧٦ م — ان يكون قد ورد اسم الاردن على لسان هندرسن ، كما ينفي سماعه من هندرسون انهم « يرغبون لاعادة حرمتهم بالمنطقة » .

(٣) محاضر جلسات (المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ٤ ص ١٥١٥ و ١٥٢٢ وفي ص ٣١٨/٣٠٦ من مذكرات رئيس الوزراء السيد علي جودة « ذكريات علي جودت ١٩٠٠ — ١٩٥٨ م » ما نصه :
وفي هذا اليوم — ١١ آب ١٩٥٧ م — زارني السفير الامريكي وتحدثمعي في الموضوع نفسه فبينت له انني لا اعرف حقيقة الوضع في سورية ، ولكنني أعرف شيئا واحدا وهو ان امرا سياسيا في الشرق الادنى لا تريد امريكا ان تعالجه بصورة جدية وهو قضية اسرائيل .. وفي اليوم ذاته زارني القائم بالاعمال الانكليزي وتحدث الي عن الحالة في سورية ، كما زارني السفير الباكستاني ايضا واظهر قلقه من الوضع في سورية وتسرب الشيوعيين فيها ، واخبرني بان حكومته مستعدة للتعاون مع العراق لمعالجة الحالة هناك . وفي يوم ٢٥ آب زارني القائم بالاعمال الانكليزي وقدم لي Aid Memoir عن الحالة في سورية للاطلاع . وهكذا بينما كانت تلك الاخبار .. تترى وتزعجني كثيرا ، اذا بوزير الدفاع احمد مختار بابان يستدعى الى الاستانة من قبل الامير عبد الاله .. وبعد مدة قصيرة .. عاد الى بغداد مع

وفي الثاني من آب ١٩٧٤م ، تفضل السيد احمد مختار بابان ، فكتب الينا هذه الايضاحات :

« لما وصلت استانبول ، سالت عن سبب استدعائي ، فعلمت من الامير عبد الاله ان السبب هو المداولة لاتمام خطبة الملك على الاميرة فاضلة ، فوجدت ان السبب لا يستدعي طلبي حيث ليس لي اي محل في مثل هذه الامور . وفي استانبول التقيت مع فاضل الجمالي وكثير من العراقيين ، وفعلا وصلت الاميرة والتقت مع الملك ووصلت المسألة الى نهايتها . ثم حصلت دعوة غداء للملك في قصر يلدز ، وكنت

الامير عبد الاله ورئيس اركان الجيش ... وعند مقابلتي الامير عبد الاله في صباح اليوم التالي ، اخبرني عن اجتماعه بالمستر لوي هندرسن في الاستانة وتبين له من الايضاحات التي ابداها ، ومن الاستخبارات التي اطلع عليها ، ان الوضع في سورية اصبح في غاية الخطورة .. وان هناك اربعة حلول :

١ — تنحية بعض الاشخاص عن السلطة في سورية .

٢ — ايجاد ثورة داخلية فيها للقضاء على تلك الاشخاص .

٣ — ايقاد ثورة بواسطة العشائر على الحدود .

٤ — تدخل عسكري بعد التمهيد له .

وفي الخامس من شهر ايلول ١٩٥٧ م كان وزير المالية ووزير الخارجية بالوكالة علي ممتاز ... قد سافر الى لندن في طريقه الى الولايات المتحدة ، فأبرق الي بانه اتصل ببعض الرجال هناك ، وكذلك بنوري السعيد وفهم منهم ان الوضع في سورية اصبح خطيرا ويخشى ان يتخذ الامريكان قرارات خطيرة في منطقة الشرق الاوسط .. وفي يوم ١٠ ايلول ١٩٥٧ م زارني السفير الامريكي في ديوان وزارة الخارجية وبحضور امين المميز فاستعرض الوضع في سورية وبين ان الحكومة الامريكية تعتقد ان الوضع في سورية خطير ، ويدعو الى القلق ، وتقضي المصلحة عمل سريع .. وفي يوم الجمعة الواقع في ١٢ ايلول ١٩٥٧ م طلب السفير الامريكي مقابلتي بالتلفون فورا قائلا انه تلقى .. هذه المواد (من حكومته) .

١ — ان الوضع في سورية قد تردى كثيرا بسبب تغلغل الشيوعيين هناك .

٢ — اذا وقع اي تعد من سورية على اي بلد عربي وطلبت حكومة هذا البلد مساعدة ما فان الحكومة الامريكية تعاونها بالمال والسلاح .

٣ — اذا تصدت سورية لقطع انابيب النفط المارة على اراضيها فان الحكومة الامريكية تساعد العراق ماليا بصورة موقتة .

٤ — الاسطول الامريكي السادس في البحر المتوسط على استعداد للمساعدة .

٥ — اذا وقع تعد من سورية بواسطة السوفييت ... فالحكومة الامريكية تعاون بالمال والقوة ..

٦ — اذا جرت محاولة للقيام باي عمل في داخل سورية فأمريكا تساعد ايضا .

٧ — ان هذه الاجراءات هي لاعادة الحالة الطبيعية الى سورية ، وليس للمس باستقلالها واراضيها.

٨ — الاتراك يشعرون ايضا بتردي الحالة ...

٩ — لقد جرى الاتصال باسرائيل وانذروا ليقفوا عند حدهم .

١٠ — ان هذه المعلومات قد بلغت للاتراك وللبريطانيين .

وهنا قلت له باننا نأسف لتردي الحالة في سورية بسبب تغلغل الشيوعيين فيها اذا تحقق ذلك ويهمنا كثيرا ان تتمكن الحكومة السورية من ابعاد العناصر الشيوعية عن طريقها ومع هذا فليس في امكاننا نحن العراقيين معالجة الامر بالقوة كما اننا لا نحبذ معالجة القضية بالقوة من قبل اية جهة اخرى ... يشهد الله اني في عدة مناسبات اوضحت وشرحت للامير عبد الاله المخاطر والمشاكل التي قد تنجم عن التدخل في امور سورية بالقوة وما يمكن ان يجره مثل هذا التدخل من وبال وكوارث على العراق وعلى سورية واخيرا على البلاد العربية .

— انتهى المقصود —

احد المدعوين ، وكان الامير عبد الاله ، وسفير العراق نجيب الراوي ، والسويدي ، والجمالي ، مدعوين ، وكان جلال بايار ، وعدنان مندريس ، وبعض الوزراء الاتراك ايضا موجودين ، وهناك بعد الغداء ، فتح عدنان مندريس موضوع سورية ، والخطر من تسرّب الشيوعية اليها ، وتاسيس بعض المطارات الروسية في تدمر ، وعرض علينا بعض التقارير الواردة اليه ، واقترح ان يقوم العراق بعمل ما ضد هذه الاوضاع، وفهمت منه انه يريد تدخل العراق بشؤون سورية ، الامر الذي لم ارتاح اليه ابدا. فاجبته فورا باني غير مخوّل الخوض في مثل هذه المواضيع ... وموضوع سورية وتسرب الشيوعية اليها وغير ذلك من الملاحظات حولها هي امور تتعلق بها وحدها اولا ، وثانيا تخص جميع البلاد العربية اي الجامعة العربية وجمال عبد الناصر بصورة خاصة ، كما ان الامر يحتاج الى عرض على الحكومة العراقية . فلم يرتاح مندريس من جوابي هذا وصار بحالة عصبية . وقد ابرقت برقية مفصلة بذلك الى رئيس الوزراء في بغداد فجاءني جوابه شاكرا ومؤيدا .

« قررت العودة الى العراق بعد ايام ، وحجزت على احدى الطائرات ، وقد علمت بوصول الملك حسين الى استانبول في طريقه الى اوربا ، وكذلك بوصول المستر هندرسون مبعوث آيزنهاور اليها ، دون ان اعرف شيئا عن مهمته ، وعلمت ان رئيس الجمهورية التركية طلب من الملك فيصل ان يقيم دعوة عشاء للمستر هندرسون في احد المطاعم الواقعة على البحر الاسود فوافق هذا على الطلب ، ثم ودّعت الجميع وتوجهت الى المطار ومعي بعض المودعين ، واذا بمرافق عدنان مندريس يتصل بي هاتفيا ، ويطلب الي تأجيل سفري وحضور دعوة العشاء المقامة في قصر يلدز ، وعبثا حاولت التملص من اجابة هذه الدعوة . وبعد ان تكررت النداءات الهاتفية انزلوا حقائبي من الطائرة ، وتوجهت الى القصر توا ، ومعي فاضل الجمالي من دون ان يكون من بين المدعوين . وكان مندريس مرتاحا لعودتي هذه .

« حضر حفلة العشاء الملك فيصل ، والامير عبد الاله ، ورفيق عارف من العراقيين ، ومن الشخصيات التركية جلال بايار ، وعدنان مندريس ، ووزير الدفاع ، وغيرهم ، وقد علمت أن هذه الحفلة كانت بطلب من عبد الاله والحاحه الشديد ، فكان اجتماعا مفاجئا لي . فقد فهمت من مندريس ان الرئيس التركي وحكومته هما اللذان طلبا حضور هندرسون الى اسطنبول ، وانه لا علم للعراق ولا حكومته بهذا الطلب . وقد افتتح الكلام عدنان مندريس فكرر ما قاله في حفلة الغداء بقصر يلدز ، واضاف الى ذلك قوله : ان الحكومة التركية طلبت حضور هندرسون لبحث هذا الموضوع بالذات ، وان تركية لا تريد التدخل في امور سورية ، وانما على العراق وحده ان يقوم بالواجب بصفة كونه دولة عربية . واذا بهندرسون يقول : اذا كان العراق لا يرى محذورا من ارسال جيشه الى سورية ، وقد ارسله فعلا لتغيير الحكم القائم ، ثم العودة الى العراق دون ان يحاول احتلال سورية ، فان امريكا مستعدة للوقوف الى جانبه مهما آل الامر الى اية نتيجة ... الخ) واذا بعبد الاله يؤيد هذا القول . وكنت جالسا الى جنب الملك ، وكان بجواره عبد الاله ، ورفيق عارف ، وبالقرب منه فاضل الجمالي ، وكانت مفاجأة لي فقلت للملك هامسا :

اني انا المسؤول الوحيد هنا ، وجلالتـك غير مسؤول ، وسارد على هندرسون انا بنفسي فأيد الملك قولي . ثم وجهت الكلام الى رفيق عارف وقلت له : انت موظف وانا وزيرك فلا تتكلم بشيء ، كما رجوت من الجمالي ان لا يتكلم لانه غير مسؤول . ثم سألت هندرسون قائلا : هل انت تريد الذهاب الى العراق فاجاب It may be فقلت له : ان زيارتي الى هنا زيارة شخصية، وان هذا الموضوع مفاجاة لي، ولا يوجد هنا مسؤول يستطيع الرد عليه ؛ لان الجواب من اختصاص مجلس الوزراء العراقي، كما ان جلالة الملك غير مسؤول وليس في استطاعتـه الاجابة على هذه الملاحظـات . فظهرت آثار الغضب والامتعاض على وجه عبد الاله ، لكنه لم ينبس ببنت شفـة ، على حين بدت اسارير الرضا على وجه الملك . فلما كان اليوم التالي ، سافرت والامير عبد الاله الى بغداد ، بينما بقي الملك في استانبول ، وقد قصصت على رئيس الوزراء كل ما حـدث ، بينما استدعى ولي العهد رفيـق عارف ، وغـازي الداغستاني الى البلاط ، وسالهما ـ بحضور رئيس الـوزراء ـ عن امكان ارسال الجيش العراقـي الى سورية ؟ فاجابا بالنفي التام » اهـ .

وقد رجع عبد الاله الى بغداد في ٢٧ آب ، وحاول ان يقنع الوزارة بوجـوب الاستفـادة من هذه الفرصـة فلم يفلح ، وعـاد الى اسطنبـول في الثاني من ايلول غاضبا (١) ، وهكذا عاد وزير الدفاع الى بغـداد ، وعـاد هندرسون الى امريكـا ، واصدرت وزارة الخارجية الامريكية البيان الآتي :

البيان الامريكي :

بيان المسـتر دالس وزير الخارجية الامريكية حول موضوع هندرسون الصادر بتاريخ ٧ ايلول ١٩٥٧ :

« في اجتماع جرى بين المسـتر لوي هندرسون والمسـتر وليم رونتري وبيني مع المسـتر آيزنهاور ، عرض المسـتر هندرسون عرضا وافيا تبـادل وجهات النظر التي اجراها في الشرق الاوسط مع موظفين كبـار من تركيـة ، والعـراق ، والاردن ، ولبنان ، وقد بيّن المسـتر هندرسون بانه وجـد في الشرق الاوسط اهتماما بالغـا لازدياد التسلط السوفياتـي الواضح على سوريـة ، وتكدّس اسلحـة دول الكتلة الشيوعية فيها ، ذلك التكدّس الذي لا تبرره اي مقتضيات دفاعية صرفة ، وهنالك وضع خاص بسبب حوادث الحدود التي تالفت حديثـا في الدول العربية المجـاورة لسورية .

لقد اولى الرئيس تقرير المسـتر هندرسون ، وكذلك التقـارير الواردة لوزارة الخارجية الامريكية من سفراء الولايات المتحدة في المنطقة ، تمعنا دقيقا ، وقد قدّر

---

(١) « كان الامير ينتظر من رئيس وزرائه الاندفاع في موضوع سورية ، وعندما لا مانع لدى الامير من اطلاق يد الرئيس في حل مجلس النواب » .

(خليل كنه في كتابه العراق امسه وغده ص ٢٨٢)

الرئيس الوضع على ضوء ميثاق الامم المتحدة ، الذي ينكر على سورية حق استخدام القوة الا لغرض الدفاع عن النفس . وقد استعاد الرئيس رسالته الموجهة الى مجلس الكونغرس بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ التي طلب فيها تخويله الصلاحية لمساعدة شعوب المنطقة للذود عن استقلالها ... الخ » (١) .

بين سورية والعراق :

لقد هال السوريين ما تضمنه البيان الامريكي من زعم عن وجود شعور لدى العراقيين بخطر يتهددهم من جانب الجمهورية السورية ، كما هال ذلك رئيس الوزارة العراقية السيد علي جودة ، فطلب الى زميله السيد جميل المدفعي — وكان يصطاف في لبنان — ان يسافر الى سورية فورا ، ويدرس الحالة فيها عن كثب ، ويوافيه بحقيقة الحال . فجاء المدفعي الى دمشق في ١٠ ايلول ، واجتمع بالسيد شكري القوتلي ، وببعض الوزراء السوريين ، وبغيرهم ، فلم يجد صحة لما جاء في البيان الامريكي ، وانما كان هناك هوس من امريكا نحو سورية ، فكتب الى زميله جودة يفند كل هذه الشائعات ، واذا بالحكومة السورية توجه هذه المذكرة :

وجهة النظر السورية :

الرقم ٢٦ التاريخ ١٩٥٧/٩/١٤

تهدي وزارة الخارجية السورية اطيب تحياتها الى المفوضية الملكية العراقية ، وتتشرف بأن تلفت نظرها الى النقاط التالية ، التي وردت في بيان اذاعته في يوم السبت الواقع في ٧ ايلول ١٩٥٧ حكومة الولايات المتحدة الامريكية :

١ — ذكر البيان انه جرى تبادل وجهات النظر بين السيد لوي هندرسون ، وكبار المسؤولين العراقيين ، وان السيد هندرسون لمس في الشرق الادنى قلقا بسبب تغلغل النفوذ الشيوعي في سورية ، مما يوحي ان هذا القلق موجود لدى المسؤولين في العراق .

ان الحكومة السورية التي لم تتبين من اتصالاتها المستمرة مع الحكومة العراقية ما يدل على وجود قلق لدى حكومة العراق بالنسبة للاوضاع في سورية ، لترجو من المفوضية الملكية العراقية ان توضح لها ما يقلق حكومتها ، لتقوم وزارة الخارجية بدرس وجهة نظر الحكومة العراقية ، والعمل على تبديد الشكوك التي اثارتها الاهواء المغرضة .

ان وجهة النظر الامريكية التي تسود الآن ، هي خلق اخطار مصطنعة لا وجود

---

(١) محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ص ١٥٣١ من المجلد الرابع .

لها (١) ولا يقصد منها سوى تفكيك الجماع العربي ، وبعثرة قواه ، وتحويله من كتلة واحدة قوية صامدة امام الخطر الاسرائيلي ، الى كتل صغيرة تحارب بعضها بعضا ، وتنحاز اسرائيل الى بعض الكتل ، وتخرج عن كونها خصما ، لمجموع العرب والقومية العربية ، فتصبح خصما لبعضهم ، وحليفا او ناصرا للبعض الآخر . وسورية التى تحرص حرصا اكيدا على نظامها الديمقراطي البرلماني ، تحرص حرصا تاما على احترام النظام الديمقراطي البرلماني في العراق الشقيق .

ان المفوضية الملكية العراقية تعلم حق العلم انه لا يدور في خلد اي انسان ان تقوم سورية بعمل عدواني ضد اية دولة عربية . ان سوريا لا تنوي ، ولا يمكن ان تنوي التحرش بالعراق الشقيق ، اوبأي دولة عربية شقيقة ، والعراق يعرف كل ذلك حق المعرفة . ان الحكومة السورية الحريصة على علاقاتها الاخوية مع الحكومة العراقية الشقيقة ، تأمل ان لا يفسح المجال لاي دولة اجنبية لتعكير صفو هذه العلاقات ، المستمدة من الاخوة العربية ، والروابط التاريخية والقومية والاقتصادية التي تربط العراق بسورية ، وانها لا تشك بأن الحكومة العراقية تشاطرها هذا الراي .

تنتهز وزارة الخارجية هذه الفرصة لتعرب للمفوضية الكريمة عن فائق احترامها (٢) .

جواب الحكومة العراقية :

الى السفارة العراقية في دمشق : يرجى مقابلة وزير الخارجية السورية ، وابلاغه بما يلي ، جوابا على المذكرة السورية المؤرخة في ١٤ الجاري والتي تلقيناها بتاريخ ٢٠ الجاري :

لم يقم المستر لوي هندرسون ، مساعد وكيل وزارة الخارجية الامريكية بزيارة العراق اثناء جولته الاخيرة في الشرق الاوسط ، ولم تجر بينه وبين الحكومة العراقية المذاكرات التي اشارت اليها المذكرة السورية .

ان المذكرة السورية نفسها قد اجابت على الاستفسار الموجه للعراق ، فذكرت بأن الحكومة السورية لم تلمس ما يدل على وجود القلق لدى الحكومة العراقية ، وتلك هى بلا شك قناعة الحكومة السورية . ولو كان الامر كذلك لما كان لزاما لتوجيه مذكرة رسمية للاستفسار من العراق عن ذلك .

---

(١) « تدهورت العلاقات بين امريكا وبين الحكومة السورية بسرعة ، بعد اسابيع من حرب السويس ، نتيجة موجة خاطئة من القلق انتشرت خارج سورية تقول : ان المقدم عبد الحميد السراج ، رئيس المكتب السوري ، كان شيوعيا ، وانه يعتزم تحويل سورية الى دويلة سوفياتية . وادت نتيجة هذه الفكرة المغلوطة التي لا تستند الى حقيقة ، الى ضياع اية فرصة ممكنة لايجاد علاقات افضل بين الولايات المتحدة الامريكية والقوميين العرب في سورية » اه .

— (تشايلدرز) في كتابه (الحقيقة عن العالم العربي) ص ١٢٩ —

(٢) محاضر (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) ص ١٥٢٦ من المجلد الرابع .

لم يصل الى الحكومة العراقية اي شيء رسمي من الحكومة الامريكية عن البيان الامريكي الذي تشير اليه المذكرة السورية ، فان كان لدى الحكومة السورية معلومات تلقتها من مصادر مختلفة ، فان العراق لم يتلق اي طلب رسمي من الحكومة الامريكية للمداولة حول الموضوع في سورية .

ان ما يدور بخلد الحكومة السورية ، هو عين ما يدور بخلد الحكومة العراقية، التي لم تفكر يوما ما بأن دولة عربية شقيقة ستقوم بعمل عدواني ضد اي دولة عربية ، وان سياسة العراق مع شقيقاته واضحة قد اعلن عنها بعدة مناسبات ، وهو متمسك بميثاق الجامعة العربية ، وميثاق الضمان الجماعي العربي ، وهو على اتم استعداد للتعاون مع شقيقاته الدول العربية لمصلحة الامة العربية .

تؤكد الحكومة العراقية للحكومة السورية الشقيقة رغبتها الصادقة للتشاور والتعاون معها بروح الثقة والاخوة حول كل ما تمليه عليهما مصلحتهما المشتركة بصورة خاصة ، والامة العربية بصورة عامة اهـ (١) .

بين تركية وسورية :

بعد ان فضحت الحكومة العراقية الموقف بين العراق وسورية ، استصوبت ان تدفع التهمة نفسها عن تركية ، وهي شريكتها في ميثاق بغداد ، فأصدرت هذا البيان :

بيان رسمي :

« بمناسبة الازمة الاخيرة التي حدثت بين الشقيقة سورية وتركية ، فقد خولني معالي وكيل رئيس الوزراء ان اصرح على لسانه ما يلي :

« ان العراق الذي تربطه بالجارة الصديقة تركية اوثق صلات الود والجوار ، متأكد من ان ليس لديها اية نوايا او اغراض عدوانية ضد سورية الشقيقة ، التي يهم العراق ان يسودها الامن والاستقرار في كل وقت ، كما يحرص على المحافظة على كيانها واستقلالها » اهـ (٢) .

و. مدير التوجيه والاذاعة العام

لم تكتف الحكومة باذاعة البيان المتقدم ، فقررت اذاعة بيان مفصل آخر يشرح قضية التآمر ضد سورية ، وما يشاع حولها ، فصدر هذا البيان الثاني :

بيان رسمي آخر :

اذاعت وكالة تاس بيانا اوردت فيه اتهامات خطيرة ، زاعمة ان هناك خطة

---

(١) محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ص ١٥٢٨ من المجلد الرابع .

(٢) جريدة « الشعب » العدد ٢٩٧٤ الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٥٧ م .

مبيتة ضد سوريا الشقيقة ، يساهم فيها كل من : تركيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، واسرائيل ، ولبنان ، والاردن ، والعراق . ونظرا لخطورة هذه الاتهامات ، وما ترمي اليه من دس يستهدف اثارة القلاقل في الشرق الاوسط ، والوطن العربي ، وقيام الريبة والشك بين افراد الامة العربية ، وخلق اجواء من الفوضى تساعد على تحقيق اهداف الشيوعية العالمية في الوقت الحاضر ، او المستقبل ، لذلك فان الحكومة العراقية ترى لزاما عليها ان توضح للراي العام مغزى ما هدفت اليه هذه الاذاعات المغرضة .

تعلن الحكومة العراقية انها لم تفاتح ، ولم تبحث ، ولم يوجه اليها اي ضغط في اي موضوع يمس كيان واستقلال القطر السوري الشقيق ، الذي ما فتىء العراق شعبا وحكومة يؤازره ويكافح من اجل تحقيق استقلاله وامنه في كل مناسبة ، منذ كانت سوريا ترزح تحت الحكم الفرنسي حتى يومنا هذا . ولذلك فليس من المعقول اساسا ان تعمد الحكومة العراقية الى هدم كل تلك الجهود ، التي كانت تهدف دوما الى تحقيق استقلال الوطن العربي ، واقامة السلم والاستقرار في ربوعه . ولا شك ان ساسة القطر الشقيق ، وافراد شعبه ، يدركون استمرار هذه السياسة التقليدية في كافة الظروف والاحوال ، فهل يعقل ان يحيد العراق عن سياسته التى رسمها المغفور له جلالة الملك فيصل الاول بمساهمة ومشاركة المخلصين من ابناء الشعبين : السوري والعراقي ليتواطأ اليوم مع اسرائيل حسبما تزعم الوكالة ؟ وهل يعقل ان يكون خروشيف اكثر حرصا واخلاصا للوطن العربي من ابناء وحكومة هذا البلد ؟

ترى الحكومة العراقية ان على الشعب العربي ان يكون متيقظا حذرا من مرامى هذه الدسائس الفتاكة ، التي لا تستهدف الا التفرقة بين الاشقاء من الدول العربية والدول الاسلامية . هذا وان اسرائيل لا بد ان تفيد وتستغل هذه الازمات المفتعلة، لتحقق من جانبها مطامعها الدنيئة في جو خال من التكاتف والتآزر . .

ان الحكومة العراقية قد اعلنت بوضوح في بيانها الاخير عن وثوقها من عدم وجود اي اساس لما حبكته روسيا السوفياتية من ازمات مفتعلة ، وترى ان امثال هذه التخرصات ، والاستفزازات المغرضة في وطننا العربي ، هي التي تهدد السلم ، وهي التي لا تنسجم في اي حال من الاحوال مع الاهداف القومية لامتنا العربية .

وفي مقابلة جرت هذا اليوم في ديوان وزارة الخارجية بين معالي وكيل وزارة الخارجية ، والسفير التركي ، اكد السفير لمعاليه باسم حكومته ، بأن ليس لدى الحكومة التركية اية نوايا عدوانية نحو سوريا ، لا في الحال ولا في الاستقبال . وهي تحرص على المحافظة على كيانها ، واستقلالها ، وصداقتها .

واخيرا فان الحكومة العراقية لتعلن بان العراق سيظل دائما وابدا عاملا على توحيد كلمة العرب ، وتحقيق التعاون لمصلحتهم ، وخيرهم ، واستقلالهم ، في ضوء ميثاق الجامعة العربية ، ومعاهدة الدفاع المشترك ، والتعاون الاقتصادي ، وان

ذلك مبدأ لابد منه للقضاء على اي دس او نفوذ اجنبي من اي جهة جاء ، كما ان الاخلال بقدسية هذا المبدأ لا يخدم الا اسرائيل والصهيونية وعناصر الهدم الاخرى.

الزعيم الركن ــ محسن محمد علي

و. مدير التوجيه والاذاعة العام (١)

خطبة الملك فيصل

كان قد شاع في العراق ، وعرف في الخارج ، بأن الامير عبد الاله يطمع في عرش العراق ، بصفة كونه ولي عهد المملكة العراقية ، فكان يسعى الى تأخير زواج ابن اخته الملك فيصل الثاني ، عسى ان يختاره الله الى جواره ، فلا يكون له صبي يزاحمه فيرث عرشه . وكان فيصل مصابا ب (اسمه) فكان خاله يحول دون مداواته مداواة صحية صحيحة ، وهذا ما كان معروفا بين الناس ايضا ، ويتحدث به الامير زيد ، عم الامير عبد الاله الى اخصائه وجلسائه ، ولما شعر عبد الاله بانتقادات قاسية توجه الى تأخير زواج الملك ، اعلن عن رغبته في ان يزوّجه من الاميرة عائشة ، كريمة الملك محمد الخامس ، ملك المغرب ، فجرت مراسلات واتصالات كثيرة ، الا ان عائشة رفضت مثل هذه الزيجة (٢) واذا بالرأي العام يفاجأ بالبيان الآتي بعد مدة وجيزة :

« بناء على رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالزواج من الاميرة فاضلة ، بنت الامير محمد علي ، بن محمد وحيد الدين ، بن ابراهيم احمد ، بن احمد رفعت، بن ابراهيم ، بن محمد علي الكبير ، ووالدتها الاميرة خان زادة ، بنت الامير عمر فاروق بن الخليفة عبد المجيد ، فقد امر بأن يجتمع المجلس الخاص للاطلاع على هذه الرغبة السامية ، وعليه اجتمع المجلس برئاسة جلالته ، وعضوية كل من اصحاب الفخامة والمعالي رئيس الوزراء ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ونائب رئيس مجلس النواب،ووزير العدلية، ووزير الداخلية، واعلن عن ترحيبه بهذه الرغبة الملكية السامية: مبتهلا الى الله تعالى ان يجعل هذا الزواج الملكي المبارك مقرونا باليمن والاقبال»اهـ.

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٦٠٧٣ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٧ م .

(٢) تفضل السيد احمد مختار بابان فكتب الينا في الثاني من آب ١٩٧٤م ما يلي :

« فوتحت العائلة المالكة في المغرب في زواج الملك فيصل الثاني فحصل الاتفاق على أن يجتمع ومعه الاميرات خالاته وأم الامير جدته في باريس ، مع بنات ملك المغرب ، وليحصل التعارف مع بعضهم ، فاجتمعوا هناك وكان معهم تحسين قدري وحضرت الاميرة عائشة الكبيرة واختها واجتمعوا مع العائلة المالكة العراقية على دعوة عشاء ولم تحضر الاخت الملائمة مع سن الملك . وكانت تدرس في باريس ، ولم يبد الملك رأيا ولم تحصل خطبة رسمية مطلقا ولا خصوصا حتى ان العائلة المالكة المغربية ــ وهم ابناء عم العائلة المالكة العراقية ــ كانوا يرغبون في هذه المصاهرة ، وعندما كنت في المغرب بمعية المرحوم الملك فاتحني احمد بلفريج بهذا الخصوص وعن نية الملك ورافقنا الى باريس فأجبته لماذا لم تظهر الاخت الصغيرة مع أخواتها ! فقال العادة الجارية عند العائلة هي تزويج الكبيرة اولا . والقضية وقفت عند هذا الحد . وقبل ذلك كانت متجهة نحو بيت شاه ايران واجتمعوا في نيس ولم يحصل اي تشبث وانما مقابلة فقط » .

وقد قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم ١٦ ايلول عطلة رسمية ، ونظمت دار الاذاعة العراقية منهجا خاصا اذيعت فيه انواع اغاني البهجة والسرور تيمنا بهذه المناسبة (١) ، وفيه سافر رئيس الوزراء الى تركية جوا ، ومعه رئيس الديوان الملكي ، لاكمال مراسيم الخطبة ، وتقديم خاتم الخطوبة الى الاميرة فاضلة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الدفاع احمد مختار بابان ، مدة غياب الرئيس عن العراق ، وقد عاد الرئيس الى بغداد في آخر هذا الشهر . ومما يذكر بهذه المناسبة ان رئيس الوزراء علي جودة كان نفسه قد زوّج الملك غازي من الاميرة « عالية » بنت الملك علي في سنة ١٩٣٤م.

* * *

ويقول السيد علي جودة في ص ٣١٩/٣٢٠ من ذكرياته :

انه انتهز فرصة وجوده في تركية ، فاكد للمسؤولين فيها « ان البلاد العربية لا تريد الا الخير لجارتها العزيزة تركية ، وان سلامتها هي ضمان كبير لسلامتنا ايضا ؛ وانما مشكلة المشكلات الصعبة التي تلاقيها حكومات البلاد العربية ، هي وضع مليون عربي قد شردوا من بلادهم ، بعد قيام اسرائيل في عقر دارهم ، يضاف الى ذلك هجوم اسرائيل من وقت لآخر على حدودهم ، وقتلها الابرياء وتخريبها القرى والارياف الآمنة في داخل البلاد العربية من دون ان تنال جزاء على ما تقترفه من اعمال وحشية ، بل بالعكس انها تنال مساعدات كثيرة ، ويغدق عليها السلاح والمال من الدول الغربية ، ولا سيما من امريكا ؛ خلافا للدول العربية التي اصبحت لا تتمكن حتى من شراء السلاح للدفاع عن النفس ، ولهذه الاسباب اصبحت الحكومات العربية مضطرة الى ان تمد يدها الى من يجهزها بالسلاح ، ويساعدها على الدفاع عن نفسها » .

ويضيف السيد علي جودة الى ما تقدم : ان رئيس الجمهورية التركية السيد جلال بايار قال له « ارجو ان تتأكد من انني كنت ولا ازال اشعر بالظلم الذي وقع في فلسطين ، وما جر اليه من تشتيت اهلها البائسين . وكنت قد ذهبت مرة الى الاردن في زيارة رسمية وزرت الحدود الاردنية الفلسطينية ، ورايت بأم عيني اللاجئين البؤساء وحالتهم المؤلمة وتكلمت هناك بصراحة .. وقلت ان الجيش التركي على استعداد لارسال متطوعين للدفاع عن الاردن ، فيما اذا جرى اي تعد او هجوم على حدوده من قبل اسرائيل » .

---

(١) يصادف هذا اليوم ١٩ صفر ١٣٧٧ هـ ، وفيه ذكرى عودة راس الامام الحسين بن علي عليهما السلام من دمشق الى العراق ، وهو من آيام الحزن عند مسلمي العراق خاصة ، وقد أعرب رئيس الوزراء عن رغبته في ارجاء اعلان الخطوبة الى عشرة ايام حيث يحل شهر الربيع . وهو شهر الافراح والازهار ، لتعلن الخطوبة بفرح وابتهاج ، فابى الامير عبد الاله ان يقر هذه الرغبة ، فكانت ثورة الرابع من تموز خير جواب على هذا التحدي السافر لشعور مسلمي العراق .

اما رئيس الوزارة التركية السيد عدنان مندريس ، فيقول السيد علي جودة في ص ٣٢١ عنه انه اظهر « قلقه لتغلغل الشيوعيين في سورية وتزايد عددهم وقوتهم » ثم قال مخاطبا اياه « انت تعرف جيدا ان الحروب بيننا وبين الروس مستمرة منذ ثلاثمائة سنة ، واننا معرضون في كل لحظة للهجوم من قبلهم على حدودنا ، وعليه لا يمكننا السكوت عن وضع يهددنا من وراء ظهورنا ... نحن نامل من صديقاتنا الحكومات العربية ان تقوم من جانبها بما يقتضي لمعالجة الوضع في سورية ، كما ان الحكومة التركية هي ايضا مستعدة للتعاون لتحقيق هذه الغاية » .

ويختم السيد علي جودة حديثه عن الموضوع بانه رد على اقوال مندريس « ان الحكومة العراقية ، مع تقديرها للخطر المحتمل وقوعه من وجود عناصر شيوعية هدامة في سورية ،وتقديرها ايضا القلق الذي يساور جارتنا العزيزة تركية من جراء تلك العناصر ، فانها تاسف لعدم امكانها القيام باي تدخل بالقوة لتبديل الوضع في سورية ، ولا سيما لان بيننا وبين سورية والبلاد العربية الاخرى عهودا ومواثيق تفرض علينا ذلك » واقترح عليه ان تجري اتصالات لاقصاء العناصر الشيوعية عن الحكم .

تصريح خطير لرئيس الوزراء

بعد ان انهى السيد الايوبي رئيس الوزارة العراقية مهمته في تركية ، ارتأى ان يعود الى بغداد عن طريق لبنان ، ليقضي فيه بضعة ايام للراحة والاستجمام . وكان الملك سعود يزور اذ ذاك دمشق زيارة رسمية ، بدعوة من رئيس الجمهورية السورية ، فلما وصل الايوبي الى بيروت ، ساله احد الذوات عما اذا كان ينوي زيارة الشام ، والاجتماع بالعاهل السعودي فيها ؟ فاجاب : ان جلالة الملك سعود يزور سورية زيارة رسمية بدعوة سابقة من حكومتها ، فاذا وجهت اليه مثل هذه الدعوة فانه سينظر فيها بجد واهتمام . وكانت العلاقات بين دمشق وبغداد قد تردّت آنذاك كثيرا للاسباب التي بسطناها في موضع آخر ، واذا برئيس الجمهورية السورية يحمّل رئيس ديوانه ووكيل وزارة الخارجية رسالة خاصة يدعو فيها الايوبي الى زيارة دمشق ، فيهتبل الرئيس العراقي هذه الفرصة ، ويتصل بوكيله في بغداد « وزير الدفاع احمد مختار بابان » ليسال (راي هيئة النيابة) في قبول هذه الزيارة ، فتجتمع الكلمة على ضرورة تلبيتها حالا ، ويتوجه الى الشام فورا ، فيستقبل فيها استقبالا باهرا وينزل في قصر الضيافة على الرحب والسعة (١) .

---

(١) كانت انابيب النفط العراقي المارة بالاراضي السورية الى « بانياس » على البحر المتوسط قد نسفت على اثر الاعتداء البريطاني ــ الفرنسي ــ الاسرائيلي على مصر في تشرين الثاني ١٩٥٦ م ، لتضررت الدول الاوربية من جراء توقف الضخ ، كما تضرر العراق من جراء انخفاض عائداته من هذا المنبع العظيم نتيجةلتوقف الضخ المذكور . ولما انتهت الازمة العالمية وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية، رأت الحكومة العراقية ان تحصل على ضمانات من الحكومة السورية تقضي بان لا يتعرض احد الى هذه الانابيب بالنسف مرة اخرى . واصرت على ان يجري التحكيم حول هذا الموضوع لدى محكمة العدل

وكانت الجيوش التركية تحتشد اذ ذاك على حدود حلب الشمالية ، وتهددها باعتداء يبيته الاستعمار لها ، فلما سئل السيد الايوبي عن موقف العراق من سورية ، في حالة وقوع اعتداء عليها ؟ صرح قائلا : ان البلاد العربية وحدة لا تتجزأ، فاذا وقع اعتداء ما على سورية من اية جهة كانت ، فان العراق يعتبر هذا الاعتداء واقعا عليه . ولا يبقى مكتوف اليدين ، وهكذا اذا كان الاعتداء موجها ضد اي بلد آخر .

فكان هذا التصريح ضربة قاصمة يوجهها الرئيس العراقي الى « ميثاق بغداد » الذي يضم العراق ، وتركية ، وايران ، وباكستان ، والذي انضمت بريطانية اليه ، وقد قابلت الصحف التركية هذا التصريح باستنكار واشمئزاز ، وكذلك فعلت الصحف الانكلو ـ امريكية . اما الصحف العربية فقد هللت له ، وباركت لصاحبه موقفه العربي الجريء الصحيح . اما الامير عبد الاله ولي عهد العراق فقد ضيّق على الايوبي . وسعى الى انهاء حكمه باسرع ما يمكن .

ومما تحسن الاشارة اليه هنا ان السيد علي جودة الايوبي سأل السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية عما اذا كان يوجد في سورية شيوعيون ؟ فرد القوتلي على سؤاله هذا بأنهم اقلية ضئيلة لا يؤبه بها ، وان السبب في قيام الغرب بدعاية واسعة ضد سورية معروف في العالم اجمع ، وهو قضية شراء السلاح من الشرق بعد تعذر تداركه من الغرب .

كارثة السليمانية

« السليمانية » مدينة حديثة تقع في الشمال الشرقي من العراق ، على مسافة ١١٤ كيلو مترا من كركوك شمالا ، وتبعد عن بغداد (٣٩٧) كيلومترا بالسيارة عن طريق كركوك شيدها ابراهيم باشا بابان في سنة ١١٩٩ هـ (١٧٨١) لتكون مركزا لامارته ، اذ كان قد تتلمذ على يد سليمان باشا والي بغداد اذ ذاك ؛ فقام هذا بتوليته الامارة البابانية ، فشيد ابرهيم هذه المدينة على اسم الوالي المشار اليه ، دون ان يلتفت الى موقعها الجغرافي ، وكونها في سفح جبل « كويجه » الذي تتساقط فوقه الامطار بغزارة ربما عرّضت هذه المدينة الى الخطر .

وفي الساعة الرابعة من مساء اليوم الثامن من شهر تشرين الاول ١٩٥٧م ، ظهرت في سماء السليمانية غمامة سوداء ، بقدر الجو الذي يحيط بسمائها ، فتشاءم الاهلون منها كثيرا ، وسرعان ما امطرت بغزارة ، مطرا صحبه البرد (الحالوب)

الدولية في لاهاي ، فيما اذا حدث في المستقبل ما يستلزم مثل هذا الاجراء . بينما طلبت سورية بان يكون التحكيم في مجلس الجامعة العربية . وقد انتهز رئيس الوزراء فرصة وجوده في دمشق ، فباحث المسؤولين السوريين حول هذا الموضوع ، لضمان سلامة انابيب نفطه ، ووجد ان انابيب النفط ما تزال تعتبر استعمارية في نظر الجمهورية السورية ، وان الجيش السوري يرى ضرورة التضحية بهذا المنبع المالي العظيم اذا ما تعرضت القضية العربية الى غدر او محنة تبرر التضحية وهكذا بقي الموقف ـ وما يزال ـ حرجا .

بحجم كبير ، واستمر نحو ربع الساعة ، بينما بقي المطر مستمرا نحو ثلاثة ارباع الساعة ، فاخذت السيول تنهار من جبل (كويجه) من جهة المدينة الشرقية ، وقد نزلت راسا على محلة ملكندي في شرقي المدينة ، بينما لم يصب غربها بسوء . وبدات المياه تتسرب الى الدور ، والمخازن ، والشوارع ، بقوة مخيفة حتى ان سيارة لوري كانت محملة بالسمنت ، وفيها سبعة اطنان من هذه المادة ، بدات تدور في مياه الشارع كالقشة ، ووصلت المياه الى علو مترين . وكانت هناك قيسارية فيها نحو خمسمائة مخزن تسرّبت المياه اليها ، واتلفت كل ما فيها من مواد تجارية ، وعقاقير طبية ؛ حتى قدرت الخسائر بمليون دينار عراقي .

اما القتلى والجرحى الذين جرفتهم المياه ، او سقطت دورهم الطينية عليهم ، فكانوا خمسة من الرجال ، وثمان من النساء ، وست طفلات ، وستة اطفال فيكون مجموعهم (٢٥) واما عدد الجرحى فكان كبيرا مع الاسف .

وقد اسرعت الجهات المختصة الى بذل كل مساعدة ممكنة ، فنقلت الذين فقدوا دورهم الى جناح خاص من المستشفى الملكي ، ونصبت الخيام التي تبرعت الحكومة البريطانية بها للذين شردوا ، وارصدتالحكومة عشرين الف دينار كمساعدة مستعجلة لاغاثة المنكوبين ، كما سمحت باجراء اكتتاب عام بخمسين الف دينار لمساعدة المتضررين . وقد سافر وزيرا الداخلية والشؤون الاجتماعية الى السليمانية للاطلاع على الحالة عن كثب ، كما سافر الامير عبد الاله الى هذه المدينة المفجوعة لمؤاساة المنكوبين بنفسه في ٢٤ من الشهر المذكور ، واشتركت بعض الحكومات الصديقة في تقديم العونين المادي والمعنوي الى المذكورين .

ثم اسرعت السلطات الحكومية في تشييد منازل جديدة للاهلين في مدخل المدينة ، في مواضع لا تتعرض الى خطر السيول ، كما نظمت المجاري التي تمر سيول الامطار منها لئلا تتكرر المأساة ، وتألفت لجان خاصة لتوزيع التبرعات والهبات التي وصلت من الحكومات الصديقة وافراد الشعب ، وقد بلغت نحو مائة الف دينار ، وتلقى الملك فيصل برقيات مؤاساة من بعض الدول المجاورة والمحبة .

زيارة الملك لايران

حرصت الحكومتان : الامريكية والبريطانية على ان تقرّب بين الدول المنضمة الى « ميثاق بغداد » وان تمتّن الصلات بينها من حين لآخر ، حرصا على وحدة القوى الموالية لها من ان تتبعثر ، ولا سيما وقد كانت قضايا الحدود المشتركة بين العراق وايران تقلق بال الطرفين ، فارتؤي ان يوجه شاه ايران الدعوة الى ملك العراق لزيارة طهران ، فقبل العاهل العراقي الدعوة ممتنا ، وتوجه الى العاصمة الايرانية جوا في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٧م ، يصحبه ولي عهده ، ومعهما رئيسالوزراء، ووزيرا الخارجية ، والصحة ، « علي ممتاز وعبد الامير علاوي » والحاشية الملكية ، فناب مناب الملك هيئة نيابة مؤلفة من السادة : جميل المدفعي ، ونوري السعيد ،

وفاضل الجمالي ، وناب عن رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد مختار بابان ، وعن وزير المالية والخارجية بالوكالة وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي ، وعن وزير الصحة ، وزير العدلية عبد الرسول الخالصي . وقد قوبل الملك بحفاوة بالغة ، وشهد مع جلالة الشاه عرضا عسكريا كبيرا في مدينة كرمنشاه ، كما ذهب واياه الى بحر قزوين، وتبادل الطرفان خطب المجاملة المعتادة، واقيمت لهما المآدب التكريمية، وعاد الملك وصحبه الى بغداد في ٢٨ من الشهر المذكور بعد ان استغرقت الزيارة عشرة ايام ، فصدر في العاصمتين : الايرانية والعراقية هذا :

البلاغ المشترك :

ان صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق وسمو الامير عبد الاله ولي عهد العراق ، قد زارا ايران بناء على دعوة صاحب الجلالة امبراطور ايران ، وحلا ضيفين رسميين على جلالته الامبراطورية من تاريخ ١٨ الى ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٧م. وقد جرت خلال هذه المدة بين جلالة العاهلين مذاكرات ودية في جو من الصداقة الخالصة وحسن التفاهم التام . وتشرف بحضور هذه المذاكرات صاحبا الفخامة رئيسا وزراء الحكومتين ، ومعالي وزير المالية ووكيل وزير خارجية العراق ، ومعالي وزير خارجية ايران .

وقد تناولت المذاكرات المسائل العالمية المهمة بوجه عام ، والمسائل المتصلة بالشرق الاوسط بوجه خاص . وايد الطرفان ان احترام ومراعاة ميثاق الامم المتحدة مراعاة تامة وصيانته وتوطيد السلم العالمي ، ولا سيما تحقيق الاستقرار والامن في الشرق الاوسط من اهداف السياسة الخارجية التي تنتهجها كل من المملكتين . وقد اكد الطرفان انهما يستنكران كل عدوان مهما كان شكله ونوعه ، ويؤمنان ان صيانة السلام والطمانينة في العالم ، منوطة بمراعاة الاحترام المتبادل بين الدول ، واجتناب كل منها التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

وقد اتفق الطرفان على ان صيانة وتوطيد السلام والامن في الشرق الاوسط هو غايتهما ، وانهما لن يحجما عن اتخاذ اي تدبير في هذا السبيل ، وخصوصا ان لدى كل منهما برامج واسعة النطاق للانشاء والاعمار ، تستهدف توفير حياة افضل للشعب ، وان تحقيق ذلك والاستمرار فيه يتطلب استتباب الامن والاستقرار .

وبالنظر لاهمية هذه المنطقة من الوجهتين : الاقتصادية والجغرافية ، وتأثيرهما البالغ في الاوضاع العالمية العامة ، فان على الدول كافة ان يكون هدفها استقرار هذه المنطقة وترفيه شعوبها . ولهذا ستبذل الحكومتان ــ كما بذلتا من قبل ــ كل جهودهما في سبيل احكام وتقوية ميثاق بغداد الدفاعي ، وهو عامل مؤثر في حسن التفاهم ، وضامن للسلم والامن في هذه الربوع ، لكي تتمكنا عن طريق التعاون من الدفاع عن هذه المنطقة من جهة ، وتصلا الى هدفهما في رفع مستوى معيشة الشعب بتنفيذ البرامج الاقتصادية المشتركة من جهة اخرى .

وبالنظر لما يربط شعوب الشرق الاوسط من اواصر تاريخية ودينية وثقافية ، فان صيانة التراث الاسلامي منوط بها ، ولهذا ينبغي بذل الجهود الصادقة لادامة الصلات الاخوية بين جميع دول هذه المنطقة ، والسعي عن طريق التعاون فيما بينها لحل مشاكلها بالطرق الودية والسلمية .

ومن دواعي السرور البالغ ان هذا اللقاء التاريخي السعيد ، قد اتاح الفرصة لاجراء مذاكرات مفعمة بالمودة لتوطيد العلاقات السياسية ، وتقوية الصلات الاقتصادية والثقافية بين القطرين المسلمين المتحدين الاخوين ، وتهيئة الوسائل للوصول الى حلول مرضية للقضايا المعلقة بين القطرين الشقيقين .

وان الطرفين ليؤمنان بان الاجتماعات والمفاوضات المباشرة بين قادة البلاد ، ولا سيما البلاد الاسلامية ، ضرورية لتوفير حسن التفاهم وتمهيد السبل لتوطيد قواعد السلام والاستقرار وتوفير السعادة والرفاه للشعوب (١) .

بغداد في ١٩٥٧/١٠/٢٨م

حوادث منوعة

١ ـ سافر الملك فيصل الثاني ، ومعه ولي عهده الامير عبد الاله ، الى اسطنبول في الرابع من تموز ١٩٥٧م ، لتمضية فصل الصيف على ضفاف البوسفور، فناب منابه الامير زيد سفير العراق في لندن ، وعاد جلالته الى بغداد في الرابع عشر من ايلول .

٢ ـ امر رئيس الوزراء بوقف محطات التشويش على الاذاعات الصادرة من محطتي القاهرة ودمشق ، وهي المحطات التي كانت « الوزارة السعيدية الثالثة عشرة » قد ابتاعتها من محطة الشرق الادنى اثر غلقها ، بعد الهجوم على السويس .

٣ ـ وامر فخامته بان تتخذ التدابير اللازمة لاعادة الطلاب الذين فصلوا من مدارسهم اثر الاعتداء الانكلو ـ فرنسي على بور سعيد في ازمة السويس .

٤ ـ صدرت الارادة الملكية في ٦ تموز باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المواصلات عبد الوهاب مرجان ، مدة غياب عبد الحميد كاظم وزير المعارف عن العراق ، وصدرت باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى احمد مختار بابان وزير الدفاع ، مدة غياب علي ممتاز وزير المالية عن العراق .

٥ ـ اجتاحت العراق في العشرة الثانية من تموز ، موجة قاسية من الانفلونزا، فاتخذت الحكومة اقصى التدابير لحصر اضرارها في اضيق حد ممكن .

٦ ـ منيت ايران بزلزال شديد في سفوح جبل البرز شمال طهران في العشرة الاولى من تموز اودت بحياة ثلاثة آلاف نسمة ، وسببت جرح نحو خمسة عشر الف

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٥٧ م .

نسمة ، وتهدم عدد لا يحصى من القرى ، فتبودلت برقيات الاسف بين ملك العراق وجلالة الشاه .

٧ — وصل الى بغداد في يوم ١٧ تموز وفد برلماني تونسي في زيارة تستغرق اربعة ايام فانزل في القصر الابيض وتفقد معظم المؤسسات والمشروعات .

٨ — نزل الى ميناء البصرة في الثامن من شهر آب ، قائد القوات الامريكية البحرية لمنطقة الشرق الاوسط ليقضي اربعة ايام في العراق ، وفي العاشر من هذا الشهر جاء الى بغداد واجتمع برئيس الوزراء ، وبوزير الدفاع ، وبرئيس اركان الجيش العراقي ، واقيمت على شرفه مآدب تكريمية في بغداد والبصرة .

٩ — سافر وزير الدفاع احمد مختار بابان الى اسطنبول في ١١ آب ، ليقابل الملك وولي عهده في قضايا هامة ، وعاد الى بغداد في السابع عشر من هذا الشهر . وقد ناب منابه وزير المالية علي ممتاز مدة غيابه عن العراق (١) .

١٠ — قرر مجلس الوزراء في ١٢ آب تأليف لجنة وزارية لتبحث قضية الاساتذة الذين فصلهم السيد خليل كنه وزير المعارف الاسبق ، اثر حملة السويس، ولتجد طريقة ما لاعادتهم الى مناصبهم فأوصت اللجنة باستخدامهم مدة فصلهم ، لعدم امكان الغاء قرارات الفصل الصادرة بحقهم .

١١ — مر الملك حسين عاهل الاردن بمطار بغداد في يوم ٢٢ آب ، بطريقه الى تركية لمقابلة هندرسن الامريكي (٢) فاستقبل فيه استقبالا رسميا خاصا .

١٢ — سافر وزير العدلية السيد عبد الرسول الخالصي الى خارج العراق في ٢٥ آب للاستجمام ، فناب منابه عبد الوهاب مرجان وزير المواصلات ، وعاد الى بغداد في ٧ ايلول .

١٣ — سافر وزير المالية ووكيل وزير الخارجية السيد علي ممتاز الدفتري الى لندن في طريقه الى واشنطن في الخامس من ايلول ، لحضور مؤتمر النقد الدولي فتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، وتولى السيد احمد مختار بابان وزير الدفاع منصب وزارة المالية بالوكالة وقد عاد الدفتري الى بغداد فبلغها في ١٥ تشرين الاول .

١٤ — دعت الحكومة الايطالية وزير الاقتصاد العراقي الدكتور نديم الباجه جي لزيارة معرض انزيو لصناعة النفط فلبى الدعوة وسافر اليها في ٧ ايلول ، ومن ايطالية سافر الى لندن لبحث قضايا النفط مع الشركات المختصة ، ثم عاد الى بغداد في ٤ تشرين الاول . وكان ينوب منابه وزير الزراعة جمال عمر نظمي مدة غيابه عن العراق .

١٥ — وصلت الى بغداد في ١٩ ايلول بعثة ودية يابانية يرأسها المستر تيكوايتو

---

(١) و (٢) راجع ما نشرناه في الصفحات المتقدمة عن « محاولة امريكا الاعتداء على سورية » .

من كبار الراسماليين في جولة للشرق الاوسط تهدف الى توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع سكانه والتعرف على مشكلات المنطقة وحاجاتها .

١٦ ـ كان قد زار لبنان في اواخر ايلول ، وفد برلماني برازيلي بدعوة من الحكومة اللبنانية فانتهزت الحكومة العراقية هذه الفرصة ، ودعت الوفد المذكور الى زيارة العراق فجاء الى بغداد في ٢٢ ايلول « وكان عدد اعضائه ثلاثة عشر من المغتربين » وقضى فيها بضعة ايام مكرما معززا .

١٧ ـ توفي الملك هاكون ملك النرويج في منتصف ايلول ١٩٥٧ فتبودلت برقيات التعازي بين ملك العراق وملك النرويج الجديد .

١٨ ـ وصل الى بغداد في يوم ٢٩ ايلول الامير محمد ، ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية والتحق بالكلية العسكرية العراقية طالبا .

١٩ ـ اجريت عملية الاحصاء العام لنفوس العراق في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول ١٩٥٧ ، فظهر ان نفوس العراق في هذا الاحصاء بلغت ستة ملايين و ٥٣٨،١٩٩ نسمة منهم (٣،٢٩٤،٠٧٣) من الذكور و (٣،٢٤٤،٠٣٦) من الاناث (١) .

٢٠ ـ سافر الامير عبد الاله الى الصين الوطنية ، واليابان ، وفيتنام الجنوبية، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٧ بدعوة من حكوماتها . وقد سافر معه وزير الدفاع احمد مختار بابان ، وافراد الحاشية الخاصة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى رئيس الوزراء .

وقد استنكر الراي العام العربي زيارة الامير عبد الاله لفرموزا « الصين الوطنية » التي هي جزء صغير جدا من الصين الشعبية ، ولم يزر الصين نفسها ونفوسها ٦٠٠ مليون (٢) . ولكن هل كان للراي العام قيمة ايام الامير عبد الاله ؟

٢١ ـ صدرت الارادة الملكية في ٣١ تشرين الاول بتعيين السادة : محمد فاضل الجمالي ، وتوفيق وهبي ، واحمد الراوي ، وابراهيم عاكف الالوسي ، وصادق الصدر ، اعضاء في مجلس الاعيان .

٢٢ ـ انتقل الى رحمة ربه في العاشر من تشرين الثاني السيد جميل الوادي، وكان وزيرا للعدلية في وزارة السيد ناجي شوكت عام ١٩٣٣ .

٢٣ ـ عقد في بغداد في ١١ تشرين الثاني ، مؤتمر لقطار طوروس الذي حضره

---

(١) كانت نفوس العراق في الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٩٤٧ م (٤،٨١٦،١٨٣) نسمة .

(٢) من طريف ما حدث اثناء زيارة الامير عبد الاله الى فرموزا ، ان رئيس الوزراء السيد علي جودة عرض على الملك فيصل الثاني ضرورة حل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد فامر الملك أن يؤخذ راي الامير عبد الاله برقيا فلما تلقى الامير برقية الملك رد عليها بان استشارته في هذا الامر مخالفة لاحكام الدستور « وكانت نصيحة حق أريد بها باطلا » .

ممثلون عن العراق ، وتركية ، وسوريا ، ولبنان ، وقد افتتحه عبد الوهاب مرجان وزير المواصلات والاشغال ، فعالج قضايا انضمام الادارات المشتركة في قطار طوروس السريع الى بعض الاتفاقات الخاصة بالنقل ، واجراء التفتيش الكمركي ، وتفتيش الامن ، اثناء سير القطار ، وزيادة التخفيض لتعريفة النقل بين تركية وسورية ولبنان والعراق الى ٥٠ ٪ .

٢٤ ــ احتفلت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » في يوم ١٤ تشرين الثاني ، بيوبيلها الفضي بمناسبة مرور (٢٥) عاما على تأسيسها . وقد شمل الملك حفلة الافتتاح برعايته ، ووجه كلمة الى الشعب العراقي دعاه فيها الى تايد هذه المؤسسة الخيرية واسنادها .

٢٥ ــ وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٧ على مشروع معاهدة اخوة وصداقة وتعاون متبادل تعقد بين العراق والمغرب، وتهدف الى حسم ما قد يقع من خلاف بين البلدين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٢٦ ــ وصل الى بغداد في ١٣ تشرين الثاني الدكتور جورج كي. سي. بي. وزير خارجية الصين في زيارة رسمية للعراق تستغرق خمسة ايام ، زار خلالها الحلة ، وبابل ، وحقول النفط في كركوك ، والموصل ، كما زار مشروعي الثرثار والحبانية .

٢٧ ــ افتتح الملك فيصل في ١٧ تشرين الثاني المؤتمر الثقافي العربي ، ومؤتمر الآثار العربي ، وقد حضرهما ممثلون عن مصر ، والسودان ، وسورية ، ولبنان ، والاردن ، والسعودية ، وتونس ، والكويت .

٢٨ ــ انتهت عضوية السيد نوري السعيد في مجلس الاعيان في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ فجددت لثماني سنوات اخرى ، وعين معه عبد المجيد علاوي عينا .

٢٩ ــ وصلت الى بغداد في التاسع من كانون الاول بعثة تجارية يونانية كانت قد اشتركت في مؤتمر الغرف التجارية الذي عقد في القاهرة في ٢٧ تشرين الثاني فدعاها رئيس غرفة تجارة بغداد الى زيارة العراق فقضت فيه اسبوعا اجرت خلاله محادثة تجارية مفيدة .

٣٠ ــ سافر الامير عبد الاله الى لندن في ١١ كانون الاول ليدخل الاميرة فاضلة خطيبة الملك فيصل ، احدى مدارسها ، وجاء بها الى بغداد في ٢٦ من هذا الشهر .

افتتاح مصفى الدهون

افتتح الملك فيصل الثاني مصفى الدهون الذي انشاته الوزارة في مصفى الدورة يوم ٣١ تشرين الاول ١٩٥٧ فوجب ان نقول كلمة مختصرة بصدده :

كانت فكرة تشييد مصفى لانتاج الدهون التي تحتاجها المكائن الزراعية قد استقرت في اذهان المسؤولين منذ سنة ١٩٥١م ، فبعد اتخاذ القرار الخاص بانشاء مصفى الدورة ، اتجهت النية الى الحاق مصفى الدهون بمصفى النفط في المفتية بالبصرة ، ولكن الدراسات التفصيلية اسفرت عن وجوب انتاج مختلف انواعالدهون للاغراض الزراعية ، والصناعية ، ووسائل النقل ، وغيرها ، وهذا يقضي بالحاقه بمصفى الدورة ، لقربه من المناطق التي تستهلك اكبر كمية من هذه الدهون ، فقامت شركة فوستر ويلر بانجازه خلال مدة معقولة . وقد صمم على اساس انتاج ٢٥،٠٠٠ طن في السنة ، فبلغت تكاليفه اربعة ملايين و ١٥٠ الف دينار ، واستخدم فيه نحو الف عامل ومستخدم . وهو ينتج ٧٨ نوعا من الدهون ، وانشىء معه معمل يتألف من معملين منفصلين احدهما لصنع العلب ذات الغالون ، وربع غالون ، من صفائح التنك المطبوع ، والآخر لانتاج البراميل ذات سعة خمسة غالونات ، واربعين غالونا ، من صفائح الفولاذ الاسود .

مجلس الامة العراقي

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول ، واذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها . . »اهـ.

هذا هو نص المادة الـ (٣٨) المعدلة من القانون الاساسي العراقي ، وقد دعي مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الرابع من دورته الانتخابية الخامسة عشرة في اول كانون الاول من عام ١٩٥٧م. وبعد ان القى الملك « خطاب العرش » الذي اعدته وزارة السيد الايوبي ، انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لهم .

وبناء على اسناد منصب رئاسة الوزارة الى السيد عبد الوهاب مرجان في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ فقد عين السيد جميل كنه رئيسا لمجلس النواب خلفا للسيد مرجان ، وهذا هو خطاب العرش الذي القاه الملك في حفلة افتتاح المجلس :

خطاب العرش

باسم الله تعالى وعونه افتتح مجلس الامة مرحبا بكم ايها السادة راجيا منه تعالى ان يقرن آراءكم بالسداد ، واعمالكم بالتوفيق .

ايها السادة : ان صلاتنا بالدول العربية الشقيقة تزداد وثوقا . ولم تغفل الحكومة بذل المساعي في تصفية الجو العربي ، ولم يزل ذلك نصب عينها ، ونحن ماضون في هذا السبيل للمحافظة على كيان الامة العربية واستقلالها . وان علاقاتنا مع الدول المجاورة والصديقة الاخرى يسودها الود والاخاء . وان رغبة العراق الاكيدة في اقرار السلم في الشرق الاوسط الذي هو جزء لا يتجزأ من السلم العالمي ، يحتم علينا ان نكون على اهبة الاستعداد للطوارىء كما ان وضع العراق الخاص يوجب

عليه توحيد المساعي وتنسيق التدابير مع الدول الصديقة لصيانة السلم والامن في هذه الربوع . ولزام علينا ان نسترعي انظار الدول الصديقة المحبة للسلام الى ان وجود اسرائيل المعتدية في قلب الامة العربية لما يجعل الامن والسلم مهددين على الدوام ويبعث على عدم الاستقرار والطمانينة في الشرق الاوسط ، ولن يعود السلام الى هذه المنطقة الا اذا اعيدت الى العرب حقوقهم المشروعة في فلسطين . ومما يحزننا ويقلق خواطرنا ان تستمر اعمال التقتيل والتشريد في الشعب الجزائري الشقيق الذي ما زال منذ ثلاثة اعوام في كفاحه العظيم للحصول على حقه المشروع من التحرر والاستقلال ولنا وطيد الامل ان ينتصر العقل والحكمة فيسارع احرار فرنسا الى وضع حد للمجازر هناك ، ويتاح الشعب الجزائري ان ينال استقلاله وحريته ، والعراق سيوالي بذل جهوده الصادقة في سبيل تحقيق اهداف الشعب الجزائري الشقيق .

والحكومة مهتمة بدراسة اللوائح القانونية التي تكفل اصلاح الضرائب وتنظيم الجباية وستقدم لائحة قانون الميزانية العامة الى مجلسكم العالي باقرب وقت . وقد قررت زيادة رؤوس اموال المصارف الحكومية المحتاجة الى مثل هذه الزيادة واتخذت ما يلزم لفتح فروع لمصرف الرافدين في عمان ، والخرطوم ، وبغداد ، والرمادي ، وكربلاء ، والكاظمية . وواصلت السير في تنفيذ خطة تنويع غطاء العملة العراقية وارصدة البلاد من العملات الاجنبية . وقد تم الاتفاق على شراء كميات من الذهب علاوة على ما لدينا من ارصدة ذهبية وتم تاليف مجلس الخدمة وباشر اعماله كما ان مشاريع الاعاشة مستمرة على أداء اعمالها على الوجه المطلوب .

واهم ما اولته الحكومة عنايتها في الناحية الاقتصادية ، قضية التوسع في تصدير النفط الخام الى اقصى حد ممكن مركزة جهودها في ناحيتين : اولاهما تصدير نفط الجنوب عن طريق انشاء ميناء بحري عميق في المياه العراقية ، وثانيهما زيادة سعة الانابيب الناقلة لنفط المنطقة الشمالية الى نحو اربعين مليون طن سنويا. وتعنى الحكومة بتقريب كفتي الميزان التجاري بتشجيع تصدير المنتجات المحلية وتقليص استيراد المواد الكمالية . ولضمان تصريف الفائض من الشعير العراقي قد توصلت الحكومة مع شركات الشحن البحري الى اجراء تخفيضات في اجور الشحن، واستصدرت تشريعا يمنح مصدري الشعير اعانة مالية ، وخولت لجنة تنظيم تجارة الحبوب الدخول الى الاسواق مشترية وعقد صفقات كبيرة مع المستوردين الاجانب والفت شركة النقل البحري براس مال قدره مليونا دينار . واحالت مناقصة سايلو البصرة الكبير الذي سيعالج خزن الحبوب وتنظيمها وتحسين نوعيتها .

وقد شرعت الحكومة في تنفيذ مناهج واسعة النطاق للانعاش الريفي ، ورفع مستوى الحياة القروية . وسيخصص مجلس الاعمار لذلك قسطا وافيا من الجهود والاموال . وهي ماضية في تنفيذ مشاريع الاعمار التي اقرها مجلسكم العالي في المواعيد المحددة لها . وقد احضرت لائحة قانون لتنظيم مشاريع الري والبزل في شتى انحاء العراق على اساس استرداد الكلفة من المنتفعين بها بأقساط بسيطة ،

وآجال طويلة ؛ وتولي الحكومة اهتمامها بتصنيع البلاد وتحسين الانتاج الصناعي . وقد قام مجلس الاعمار بتأسيس عدد من المشاريع الصناعية الاساسية التي تحتاج اليها البلاد .

والحكومة مهتمة بتنظيم الادارة العامة والشرطة وزيادة كفايتها بحيث تتناسب مع التطور الاجتماعي والتقدم في البلاد . ومعتنية بدعم الادارات المحلية والبلديات بما يوفر لها العمل المجدي .

وهي دائبة على توسيع الجيش والقوة الجوية وتسليحهما باحدث الاسلحة والمعدات العسكرية ، وجعلهما في مستوى يعتمد عليه في درء الاخطار ونجدة الدول العربية الشقيقة عند الحاجة .

وهي عاملة في دعم القضاء وضمان استقلاله ، ورفع مستوى المحاكم ، وتعزيز كفايتها ، وذلك بتشريع قوانين ونظم قضائية حديثة تلائم الحاجة وتطور البلاد كما انها آخذة بتعميم الاستفادة في مهمة التسوية وتقوية جهازها وتوسيع دوائر الطابو .

وقد دعمت الحكومة نشر التعليم الابتدائي باكثار دور المعلمين ، واهتمت بتوفير التعليم الثانوي وتنويعه ، ففتحت ما يلزم لذلك من المدارس الثانوية . وقد نفذت قانون الجامعة وباشرت بالاعمال التمهيدية لها . وهي مهتمة بتوسيع التعليم المهني، ومستمرة على ارسال البعثات العلمية لتامين حاجة البلاد الى المتخصصين في العلوم الصناعية . ومتجهة الى تعديل القوانين والانظمة الثقافية بما يلائم النبوض بالمستوى العلمي في البلاد . ومهتمة بتوثيق علاقاتنا الثقافية بالبلاد الشقيقة والصديقة .

وقد خطت السلطات الصحية خطوات واسعة بالامور الوقائية والعلاجية واستئصال الامراض المتوطنة والسارية ، وفي العناية بالاطفال ورفع مستوى تغذية طلاب المدارس ، واعدت منهجا لانشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية الكبيرة في سائر انحاء البلاد ، والتوسع في الخدمات الصحية في الريف واكثار الفنيين .

ولا تزال الحكومة مستمرة على الخطة المرسومة في بناء مساكن لذوي الدخل المحدود ؛ وتأسيس مراكز اجتماعية ومدنية واصلاحيات للاحداث ، ودور للايتام والعجزة ؛ وقامت بعملية تسجيل النفوس العام بنجاح .

واستمرت الحكومة على توسيع المواصلات ، وتقوية خطوط السكك الحديدية، وقد اكملت التصاميم للخط العريض بغداد ــ كوت ــ بصرة المنوي انشاؤه ، ووسعت اعمال الخطوط الجوية وشبكات المواصلات اللاسلكية والبرقية والتلفونية . وتم تشغيل محطة الاذاعة الجديدة ، وتوسعت في اعمال الحفر في مدخل شط العرب لمرور ناقلات النفط الكبيرة ، ووضعت التصاميم لتشييد اربعة ارصفة جديدة في ميناء البصرة ، ودراساتها مستمرة لانشاء ميناء بحري في ام قصر .

وهي قائمة بتحسين وتنويع الانتاج الزراعي ، والحيواني ، وتعيين عدد كاف من الاختصاصيين في سائر الالوية ، وتشجيع المزارعين على استعمال الوسائل الميكانيكية ؛ وتأمين بيعها لهم باسعار مناسبة .

وهي مهتمة بدوائر الاوقاف ومؤسساتها وسائر معاهدها ، وعمران املاكها وانماء دخلها ، وقد اعدت لائحة قانون لادارتها سترفع الى مجلسكم العالي .

زيارة الملك للسعودية

التمهيد للزيارة :

اشتدت دعاية الرئيس جمال عبد الناصر لجمع الحكومات العربية حول محوره، فاشتدت رغبة الامريكان في التقريب بين السعوديين والهاشميين لاضعاف النفوذ المصري . وتقرر ان يزور الملك فيصل مدينة الرياض ، ليرد الزيارة الى الملك سعود، الذي كان قد زار العراق قبل ستة اشهر ، فاتخذت التدابير اللازمة لتحقيق هذه الزيارة ، وانطلقت دعايات الصحف تهلل لقرب اجتماع العاهلين العربيين ، واذا برسول من العاهل السعودي يحمل الى العاهل العراقي الرسالة الآتية :

صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل الثاني المعظم ـ بغداد

ان من دواعي سروري ان ابعث الى جلالة اخي بازكى التحيات واصدق الود والاخاء نظرا لما احمل من شوق وافر ، واحس من رغبة اكيدة في توثيق اواصر الود بين بلدينا ، فاني اوجه لجلالتكم الدعوة لزيارة بلادكم : المملكة العربية السعودية التي يشاركني شعبها وحكومتها هذه الرغبة الصميمية ، والتي ارجو ان تنال لدى جلالتكم القبول . وانه لما يبهجني ويسعدني ان تبدا الزيارة الكريمة يوم الاثنين المصادف ١ جمادى الاولى ١٣٧٧هـ. الموافق ٢ ديسمبر ١٩٥٧م. ونسال الله ان يوفقنا واياكم لما فيه الخير والفلاح للامة العربية والاسلامية ، وان يمتع جلالتكم بالصحة والهناء .

سعود (١)

وقد اسرع الملك بالرد على هذه الرسالة الكريمة بما يلي :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ـ الرياض

تلقيت بمزيد الغبطة والسرور ، برقية جلالتكم الرقيقة ، فكان لدعوتكم الكريمة لزيارة المملكة السعودية الشقيقة العزيزة ، والعواطف الاخوية الصميمية التي اعربتم عنها ، اعمق الاثر في نفسي، واني اذ ابعث لجلالة اخي العظيم باطيب التحية، وخالص الود، واوفى الاشواق، اعرب عن الشكر الجزيل للدعوة الكريمة التي وجهتموها لي، وعن ترحيبي الحار بقبولها في الموعد الذي عينتموه . واني لاسال الله جل وعلا ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير لاعلاء شان الامة العربية والاسلامية ولتحقيق اسمى امانيها ويمتع جلالتكم بالصحة ودوام العز .

فيصل

---

(١) جريدة « الاخبار » العدد (٤٨١٠) الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ م .

الحاشية الملكية :

كان لزاما ان يصحب الملك وولي عهده ، ورئيس وزرائه ، ووزير خارجيته ، وقد اضيف الى هؤلاء اسم وزير الشؤون الاجتماعية ، واذا بولي العهد يقول لرئيس الوزراء : ان العين توفيق السويدي يرغب في مقابلتكم والتحدث اليكم ، فرد الايوبي انه على استعداد للقاء السويدي اتى شاء ، والاصغاء اليه بكل عناية ، ولما تمت المقابلة ، قال العين السويدي للرئيس الايوبي : ان البلاد العربية انقسمت على نفسها ، فتبني بعضها نظام الحكم الجمهوري ، واتجه نحو الشرق اتجاها سافرا ، وتمسك الآخر بالحكم الملكي والتعاون مع الغرب تعاونا صادقا ، وان المملكتين العراقية والسعودية تمثلان مركز الثقل في القسم الملكي الغربي ، فينبغي ان يقوم بينهما تعاون اوثق . فرد الايوبي على ذلك بانه يرى ان البلدان العربية وحدة لا تتجزأ ، وان الخلافات القائمة بينها انما هي خلافات عائلية ستزول بزوال مسبباتها. ثم اوعز الى السيد الايوبي ان يكون السويدي في عداد الحاشية الملكية بصفة كونه عينا ورئيس وزراء سابق ، فلم يمانع الايوبي في تحقيق هذه الرغبة السامية .

وغادر الملك وصحبه بغداد في الثاني من كانون الاول ١٩٥٧ واستقبلوا في السعودية استقبالا عربيا فخما ، اشترك فيه الامراء السعوديون كافة فكرر السويدي امام الملك سعود الاقوال التي فاه بها من قبل امام رئيس الوزراء في بغداد ، فانكر الرئيس الايوبي عليه اقواله ، وقال : ان الزيارة زيارة مجاملة فلا داعي للبحث في امور تعد سابقة لاوانها ، فاستحسن العاهل السعودي هذا الدفع ، واضاف اليه قائلا : ان المملكتين العراقية والعربية السعودية كالاخوين لا يمكن لاحد ان يفرق بينهما (١).

وبعد ان شهد الملك العراقي مناورة عسكرية بالذخيرة الحية ، عاد الى بغداد في السابع من هذا الشهر فصدر في بغداد والرياض البيان المشترك التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

تلبية لدعوة صاحب الجلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية ، قام حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني عاهل المملكة العراقية ، بزيارة جلالة اخيه الملك سعود في المدة من ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٧٧ هـ ــ الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٥٧م الى ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٧٧هـ ــ الموافق ٧ كانون الاول ١٩٥٧م وقد بحث العاهلان العظيمان ورجال حكومتيهما السياسة العربية العامة ، والاحداث التي مرت بها منذ اجتماعهما الاخير في شهر شوال سنة ١٣٧٦هـ الموافق ايار ١٩٥٧م في بغداد ، وقد اغتبط جلالتاهما اذ تحققا من استعراض موقف حكومتيهما في تلك

---

(١) « كنا هيئنا مع وكيل وزارة الخارجية علي ممتاز منهاجا خاصا لهذه الزيارة يحتوي على بعض المواد التي كنا نعتقد بلتها من صالح الطرفين المذاكرة حولها والبت فيها ، ولكننا مع الاسف فوجئنا باقتراحات اقحمت في جو المذاكرات من قبل اناس غير مسؤولين لاجراء تكتلات سياسية لم تكن الحكومتان مهيأة لقبولها كما اننا لم نجد من المناسب الاصرار على المذاكرة في المواد التي كنا اعددناها » .

« ذكريات علي جودة » ص ٢٤٢

الفترة من الزمن من انها كانت تتمشى طبقا للمبادىء التي اعلناها في بيانهما التاريخي الصادر في عقب تلك الزيارة ، واهمها : المحافظة على مبادىء جامعة الدول العربية ، وميثاق الضمان الجماعي العربي ، ومقررات مؤتمر باندونج ، وميثاق هيئة الامم المتحدة ، وعزمهما الذي اعلناه في ذلك البيان ، وفي مناسبات الاحداث التي مرت في هذه الفترة على انهما يقفان في جانب كل بلد عربي يتعرض لاي اعتداء ايا كان مصدره .

ولهذا فان جلالتهما يعلنان تمسكهما بالمبادىء التي حددها ذلك البيان اجمالا وتفصيلا ، وعزمهما على المضي في التعاون الاخوي فيما بين حكومتيهما ، وبالاشتراك مع جميع الدول العربية الشقيقة لتطبيق تلك المبادىء ، كما يعلنان عزمهما الاكيد على السعي المتواصل لجمع كلمة الاقطار العربية ، وتأليف قلوب ابنائها على ما في خيرها جميعا ، وبذل اقصى الجهد في ايجاد جو من التصافي والتآخي بين جميع الحكومات العربية وشعوبها ، لتعمل متضامنة متساندة لرفع شان العروبة وتعزيز مكانتها ، ورد العوادي عن جميع اقطارها ، وقد كانت مسألة فلسطين ماثلة في اذهان العاهلين ورجال حكومتيهما ، بأنها مصدر الاضطراب الذي يسود الشرق العربي ، وان الجانبين يؤكدان ان دعوة السلام والاستقرار لهذه المنطقة منوطة بحل مشكلة فلسطين حلا عادلا يحفظ عروبتها ، ويحقق اماني اهلها وحقوقهم المشروعة كما انهما ابديا استنكارهما لوسائل القمع والتقتيل التي ما زالت تتخذ ضد شعب الجزائر المكافح لممارسة حقه في تقرير المصير ، ونيل حقوقه الطبيعية ، وابديا عزمهما على المضي في مساعدة الشعب الجزائري في نضاله المجيد ، وكذلك مؤازرة سائر الشعوب العربية التي تناضل للحصول على حريتها واستقلالها .

وقد اعربا عن قلقهما من الاخطار العظيمة التي تحيط بمجموعة الدول العربية من محاولات صهيونية ، واستعمارية ، ومبادىء هدامة ، على اختلاف انواعها ، مما يفرض على الجميع التعاون الوثيق ، وبذل الجهد والتضحية من جميع الشعوب والحكومات العربية لرد عدوانها واتقاء شرورها ؛ سائلين المولى عز وجل ان يلهمنا الصواب ، وان يثبت خطانا فيما يرضيه ، ويجلب الخير والبركة على الشعوب العربية اهـ (١) .

هيئة نيابة ووكلاء :

وبمناسبة تغيب الملك فيصل عن العراق ، قامت مقامه هيئة نيابة مؤلفة من

(١) اعتبر المراقبون ان هذه الزيارة كانت ذات فائدة كبيرة ، باعتبارها من الوسائل المهمة لازالة الجفاء ما بين البلدين ، بل لجلب الخير لهما بتوثيق عرى الاخوة وتاسيس علاقات رصينة ما بينهما .. لقد تمكنت الحكومة العراقية من الحصول على موافقة الملك سعود على سياسة العراق نحو الكويت ، بمعنى انه يجب على بريطانية ان تمنح الكويت استقلالا كاملا ثم تساعد مبدئيا العراق على ادخال الكويت ضمن الاتحاد العربي بين العراق والاردن » .

— مذكرات السويدي ص ٥٧٤ —

السادة : جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، والعين محمد فاضل الجمالي ، كما صدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع احمد مختار بابان ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الاقتصاد الدكتور نديم الباجه‌جي ، ومنصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى الوزير بلا وزارة الاستاذ الشيخ علي الشرقي .

وفي اثناء وجود الوفد العراقي في الرياض ، جرى تبادل وثائق ابرام الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الحكومتين : العراقية والعربية السعودية الموقع عليه في بغداد في ١٥ مايس ١٩٥٧م في اليوم الخامس من كانون الاول ١٩٥٧ في قصر البديعة بالرياض .

برقيات مجاملة :

ولما عاد الملك فيصل الى بغداد ، توجه الى الملك سعود بالبرقية التالية :

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ــ ملك المملكة العربية العربية المعظم ــ الرياض

في الساعة التي اغادر فيها ارض المملكة العربية السعودية الشقيقة ، يطيب لي ان ابعث لجلالتكم بخالص شكري وامتناني على ما لاقيته من جلالة الاخ من حسن الوفادة والحفاوة البالغتين ، مما ترك ابلغ الاثر في نفسي ، ولا اكتم جلالتكم انني كنت طيلة وجودي بين ظهرانيكم اشعر وكانني في بلادي وبين اهلي ، وسوف تبقى ذكرى هذه الزيارة من اعز الذكريات في نفسي ، وابتهل الى الباري عز وجل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير العرب والمسلمين وعزهم .

فيصل

فكان الجواب السعودي على هذه البرقية النص الآتي :

حضرة صاحب الجلالة الاخ فيصل ملك العراق حفظه الله ــ بغداد

تلقيت برقية جلالتكم الرقيقة بسرور وامتنان ، مؤكدا لجلالة الاخ الاثر البليغ الذي تركته زيارته الكريمة لهذه البلاد في نفسي ونفوس الشعب السعودي ، مما نرجو ان يكون ذا صدى في علاقتنا واخوتنا بعون الله . وان ما قمنا به لشخص جلالتكم ، انما هو بعض الواجب علينا لاخ كريم وصديق عزيز تربطنا بجلالته وببلاده امتن اواصر الصداقة ، والجيرة ، والعروبة والدين ، وانا لنرجو ان نتوفق بالتعاون معكم لخير بلدينا ، ولخير جميع البلاد العربية وبالاشتراك معها جميعا كي يسترد مجد العروبة التاريخي ، وندفع عن اقطارنا العوادي حتى تصبح بمجموعها آلة فعالة في راس قواعد الاستقرار والسلام في هذه المنطقة من العالم اجمع ، راجين من الله العون ولجلالتكم وصحبكم الكرام عودا سليما محفوفا باليمن والتوفيق الى بلادكم العزيزة .

سعود

العراق ومؤتمر حلف الاطلسي

كان قد تقرر عقد مؤتمر لرؤساء الوزارات في ميثاق منظمة شمال الاطلسي في باريس في السادس عشر من شهر كانون الاول ١٩٥٧م ، وكان اصحاب ميثاق بغداد « العراق وتركية وايران وباكستان ـ واخيرا بريطانية » قد وثقوا من ان هذا الميثاق اصبح وبالا على الدول الممثلة فيه بدلا من ان يكون فاتحة عهد رخاء وصفاء يسود المنطقة ، ويؤول الى ضم الدول العربية اليه .

ولما كانت مشكلة فلسطين علة العلل في هذا التوتر ، فقد اسرّ السياسي المعروف نوري السعيد الى حكومة باكستان ان تقترح على تركية دعوة رؤساء الوزراء في الدول الاسلامية في بغداد الى عقد اجتماع في انقره لتبادل الآراء حول مشكلات الشرق الاوسط ، وتوحيد وجهات نظرها فيعرضها رئيس وزراء تركية عدنان مندريس على مؤتمر الحلف الاطلسي بصفة كونه عضوا طبيعيا في المؤتمر . فطلبت تركية الى رئيس الوزارة العراقية علي جودة الايوبي ، ان يشخص الى انقره لهذا الغرض ، كما طلبت الى رئيسي الوزارتين في كراجي وطهران مثل هذا الطلب ، ولكن الرئيس العراقي ارتأى ان ينيب عنه وزير خارجيته بالوكالة السيد علي ممتاز للقيام بهذه المهمة ، وارسل معه نسيبه السيد عدنان الباجه جي للتاكد من سلامة التمثيل . وهكذا ارسلت كل من باكستان وايران وزير خارجيتها (١) .

وفي اثناء المحادثات التي جرت في اليومين ١٠ و ١١ كانون الاول قال السيد علي ممتاز : ان من اهم اسباب الاضطراب الذي يسود منطقة الشرق الاوسط قيام دولة اسرائيل ، وعدم تقيدها بمقررات هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٧م ، وبقاء مليون عربي مشردا . فلو ان هذه المقررات نفذت بحذافيرها ، وعاد اللاجئون الى ارض آبائهم واجدادهم ، لما بقيت مشكلة فلسطينية تضطر مصر الى ابتياع السلاح من جيكوسلوفاكيا للمحافظة على كيانها ، ودرء الخطر عنها ، بعد ان عجزت عن تدارك هذا السلاح من الاسواق الانكليزية والامريكية ، ولما اضطرت سورية ان تحذو حذو مصر في تدارك السلاح من الشرق دون الغرب ، لرد الاعتداءات اليهودية المتكررة عليها . فقال رئيس الوزارة التركية : لو فرضنا ان المؤتمر الاطلسي الزم اسرائيل بتنفيذ المقررات موضوعة البحث فهل ان بقية الدول العربية سيرضيها ذلك ؟ فرد عليه الدفتري انه سبق لجامعة الدول العربية ان وافقت على ضرورة تنفيذ مقررات الامم المتحدة ، كما ان مؤتمر باندونغ المنعقد سنة ١٩٥٥م طالب بتنفيذ تلك المقررات، واضاف الى ذلك انه يعتقد ان حالة التوتر الشديد ستزول حتما ، ولم تبق حاجة

---

(١) كان نوري السعيد قد سافر من تلقاء نفسه الى طهران ، فانقره ، فلندن ، فواشنطن ، واجتمع برؤساء الوزارات فيها لحملها على ان يتخذ مؤتمر الحلف الاطلسي قرارا بوجوب تنفيذ مقررات هيئة الامم بخصوص فلسطين الصادرة في عام ١٩٤٧ م ليتسنى ربط ميثاق بغداد بميثاق الاطلسي ، وذلك دون ان يصطحب معه احدا من ممثلي الدول العربية في هذه العواصم الاجنبية فما كادت البرقيات تنقل اخبار تنقلات السعيد ومساعيه المذكورة حتى احتجت مصر ، وسورية ، ولبنان ، على قيامه بهذه المهمة ، دون ان يكون مكلفا بذلك من قبل الدول العربية .

للتزود من السلاح ، ولا تبقى حرب سايكولوجية بسبب تشريد مليون عربي .

والظاهر ان عدنان مندريس لم ينقل الى رؤساء الحلف الاطلسي وجهة النظر التي تقررت في انقره ، كما بسطت مفصلا ، او انه اشار اليها اشارة عابرة ، مما اضطر المؤتمر ان يقرر ترك هذا الموضوع الى الدول الكبرى التي يهمها الامر ، ولا سيما بعد ان اعترض ممثل فرنسة على بحث هذا الموضوع في المؤتمر المذكور .

هذا وكان الدفتري قد سافر الى انقره في ٩ كانون الثاني ١٩٥٧م ، وعاد الى بغداد في ١٢ منه منيبا عنه رئيس الوزراء السيد علي جودة وصدر في بغداد البيان الآتي :

بيان رسمي :

١ ـ بناء على اقتراح رئيس جمهورية باكستان ، وجه رئيس وزارة تركية السيد عدنان مندريس الدعوة الى ممثلي حكومات ايران ، والعراق ، وباكستان وقد اجتمع المندوبون التالية اسماؤهم يومي ١٠ و ١١ كانون الاول ١٩٥٧م :

عن تركيا : رئيس الوزراء السيد عدنان مندريس ، ووزير الخارجية السيد فطين رشدي زورلو .

عن ايران : وزير الخارجية السيد علي غولي أردلان .

عن العراق : وكيل وزير الخارجية السيد علي ممتاز الدفتري .

عن باكستان : السكرتير العام لوزارة الخارجية السيد مرزا اسكندر علي بك، وسفير باكستان في العراق السيد شعيب قريشي . وسفيرها في تركية السيد سعيد محمد حسن .

٢ ـ وكان الغرض من هذا الاجتماع هو اطلاع رئيس وزراء تركيا ـ قبل حضوره اجتماع منظمة شمال الاطلسي في باريس ـ اطلاعا تاما على وجهات نظر الدول الاسلامية بميثاق بغداد ، فيما يتعلق بمشكلات الشرق الاوسط ، وعلى الاخص الخطر المتمثل في النشاط الشيوعي الهدام .

٣ ـ وقد جرت في هذا الاجتماع مباحثات شاملة صريحة في الامور التي تهم الجميع ، عبّر الكل عن وحدة تامة في الرأي حولها ، وقد تم الاتفاق بصورة خاصة على ان من الاسباب الاساسية لعدم الاستقرار في المنطقة ، هو عدم حل قضية فلسطين حلا عادلا منصفا ، حسب قرارات هيئة الامم المتحدة حول فلسطين .

٤ ـ وقد وافق رئيس وزراء تركيا على نقل وجهات النظر المذكورة الى دول منظمة شمال الاطلسي في اجتماعها المقبل في باريس اهـ .

بغداد ١٢/١٢/١٩٥٧م

موقف العراق السليم :

وخير ما نختتم به بحثنا عن « العراق ومؤتمر الحلف الاطلسي » نشر الكلمة الرزينة التي ظهرت في العدد (١٠٥٣) من جريدة « الحرية » البغدادية الصادر في ١١ كانون الاول ١٩٥٧م وهي :

كانت مبادرة العراق الى العمل من اجل ابلاغ مجلس حلف شمال الاطلسي وجوب حل المشاكل العربية الراهنة حلا عادلا وفي مصلحة العرب ، جهدا محمودا ، وخطوة لا جدال في فوائدها .

اذا لا بد ان يصارح العرب ، دول المعسكر الغربي ، بما لا سبيل الى اغفال مصارحتها به .

فقد استشرت المشاكل العربية وازدادت على مر الايام تعقيدا ، وكانت السياسة التي اتبعها الغرب ، ولا يزال متمسكا بأذيالها ، هي السبب في الاختلاطات والملابسات التي نشأ عنها الموقف الراهن في الشرق الاوسط ، حيث لا استقرار ؛ ولا اطمئنان ، بل اضطراب وغليان لا يعرف احد الى اي مدى سينتهيان . وعسى ان يكون للتحذير العراقي ، الذي تشاركنا فيه دول عربية واسلامية ، اثر في تبديل الاتجاه الذي يسير فيه الغرب .

ورغم ان مواقف حلف شمال الاطلسي ، واتجاهات الدول الاعضاء فيه لا تبشر بخير ، من حيث الاستجابة لداعي المنطق ، والمسارعة الى تصحيح الاخطاء .. فان اقدام العراق على تنبيه دول الحلف الى مخاطر السياسة التي تسير عليها ، خطوة ايجابية ينبغي ان تعيرها الدول المسيطرة على الحلف اقصى ما بوسعها من عناية واهتمام .

فالموقف في الشرق الاوسط لا يحتمل الاستمرار في سياسة الاستهانة بالشعوب وانكار حقها في تقرير مصيرها ، وانتهاج السبل التي تضمن لها حياة حرة كريمة . وحلف شمالي الاطلسي ، بكل ما يملك من امكانيات ، لا يستطيع ان يفرض على الشرق الاوسط سياسة تجعل الاستعمار والحماية وروح الاستغلال أسس كيانها .

لقد ذهب الى غير رجعة عهد القيمومة على الشعوب ، ولن تجدي نفعا محاولات الاستعماريين لاستعادة نفوذهم او تثبيته .

وعلى حلف شمالي الاطلسي ان يختار : بين صداقة الشعوب وعداواتها .. او بين الاستقرار المكين القائم على احترام الحقوق والمساواة بين الشعوب ، وبين الاضطراب والغليان اللذين خلقهما ولا يزال يخلقهما سلوك بعض الدول الغربية وانحرافاتها الاستعمارية اهـ .

قصة المياه الاقليمية

كان قد تقرر عقد مؤتمر عالمي للمياه في جنيف ، تشترك فيه الدول التي تقع بلادها على البحار ، او تمر بها ، فتبحث فيه حقوق كل دولة في المياه البحرية ، ولا سيما بعد ان شرعت الشركات العالمية في البحث عن النفط وسائر المعادن في قاع البحار ، واصبح صيادو الاسماك يتعرضون الى مزاحمات ومخاصمات لا موجب لها ولا مسوّغ ، ولما كانت للعراق حدود اقليمية في الخليج العربي ، وكانت لايران ، والكويت ، حدود مشتركة مع العراق في هذه المياه ، فقد ارتأت الوزارة الايوبية أن تعلن تمسك العراق بمياهه الاقليمية ، فاصدر رئيس الوزراء البيان الآتي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٧م ، اي قبيل انعقاد مؤتمر البحار في جنيف :

بيان رسمي :

ان الحكومة العراقية التي تحرص اشد الحرص على استثمار موارد العراق الطبيعية الى اقصى حد ممكن ، وبالنظر لقناعتها بأن قدرا لا يستهان به من تلك الموارد يكمن في قاع المنطقة البحرية الممتدة باتجاه البحر . والملاصقة للبحر الاقليمي العراقي ، ولثقتها بأن استثمار موارد هذه المنطقة على الوجه الذي يعود بالنفع على الشعب العراقي قد اصبح ميسورا بالنظر الى التقدم الحديث .

لذلك فهي تعلن بأن جميع الموارد الطبيعية الكائنة في قاع البحر ، وما تحت القاع ، في المنطقة البحرية الممتدة باتجاه البحر ، والملاصقة للبحر الاقليمي العراقي ، تعود ملكيتها للعراق ، وان للعراق وحده حق الولاية العامة على هذه الموارد ، والاشراف على حفظها ، واستثمارها ، كما ان له وحده حق القيام بجميع التدابير اللازمة للكشف على هذه الموارد ، ولاستثمارها بالطريقة التي يراها مناسبة ، كما له الحق ايضا في اتخاذ جميع الاجراءات التشريعية ، والادارية الضرورية ، لحماية كافة المنشآت التي تتطلبها عملية الكشف والاستثمار .

ان الحكومة العراقية تود ان تؤكد بأنها لا ترمي من اصدار هذا البيان سوى ممارسة الحقوق التي اقرها لها التعامل الدولي ، كما تود ان تؤكد ايضا بأن ليس في هذا البيان ما يمس القواعد المقررة المتعلقة بحرية الملاحة ، وبحق الصيد في المنطقة البحرية المشار اليها اعلاه (١) :

٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٧م علي جودت : رئيس الوزراء

وبعد صدور هذا البيان الرسمي تألفت لجنة خاصة من مدير الاقتصاد العام ، ومدير امور النفط العام ، وعدد من كبار الموظفين ، لتحديد المياه الاقليمية للعراق ، وهل تكون ثلاثة اميال ؟ كما حددتها المملكة العربية السعودية وبعض الدول البحرية ، ام تكون (١٢) ميلا كما حددها البعض الآخر ، ولما عرض الموضوع على وزارة

---

(١) جريدة « الحرية » العدد ١٠٢٨ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٧ م .

العدلية ــ وكانت الوزارة الايوبية قد استقالت وقامت وزارة اخرى محلها ــ قالت بانــه لا حاجة لتحديد المسافة فصدر البيان الرسمي الآتي :

بيان رسمي :

تأكيدا لما ورد في بيان الحكومة العراقية المعلن بتاريخ الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٧م ، المثبت لحقوق الدولة العراقية في المياه الملاصقة لمياه العراق الاقليمية ، تعلن الحكومة العراقية ان سيادتها الكاملة تمتد الى مناطق مياه العراق الاقليمية ، والى الفضاء الجوي الذي فوقها ، وكذلك الى قاع تلك المياه ، وما تحت هذه القاع ، مؤكدة ان الاعمال والمنشآت التي تمت او تتم في هذه المنطقة ، او في منطقة المياه الملاصقة لها ، خاضعة لسيادة الدولة العراقية ، ولا يسمح القيام بها لغير السلطات العراقية ، او الجهات الاخرى التي تخولها السلطات العراقية ذلك .

والحكومة العراقية اذ تعلن هذا تثبيتا لحقوقها ، تعلن تمسكها باصول التعامل الدولي بهذا الشأن ، وبمبدأ الابعاد المتكافئة الذي يكفل للعراق حرية المرور من والى البحار العليا .

والحكومة العراقية اذ تعلن هذا ، فانها تعلن في ذات الوقت عدم اعترافها باي بيان ، او اعلان ، او تشريع ، او تخطيط يتعلق بالمياه الاقليمية ، او المياه الملاصقة صادر عن اي بلد مجاور يتعارض وما ورد في هذا البيان .

بغداد ٩ نيسان ١٩٥٨م   رئيس الوزراء : نوري السعيد (١)

قضية قبرص

« قبرص » جزيرة كبيرة في البحر المتوسط ، تبلغ مساحتها (٣٥٧٢) ميلا مربعا ، وفيها زهاء نصف مليون نسمة خمسهم من الجالية التركية التي قطنت هذه الجزيرة منذ اربعمئة سنة ، وقد دخلت الجزيرة في حوزة البريطانيين بموجب معاهدة برلين في سنة ١٨٧٢م . ولما كانت اربعة اخماس السكان من اليونانيين ، فقد ثار هؤلاء على الانكليز ، واخذوا يطالبون باستقلال الجزيرة فكانت بريطانية ــ على عادتها ــ تسوّف تارة ، وتماطل تارة اخرى ، حتى اضطرت الى الاعلان عن رغبتها في تقسيم الجزيرة بين الترك واليونان ، فرحبت تركية بالفكرة ، وعارضتها اليونان ، وما لبثت القضية ان احيلت الى هيئة الامم المتحدة . فطالبت اليونان بحق تقرير المصير وتمسك الترك بفكرة التقسيم . واصدرت حكومة بغداد تعليماتها الى ممثلها الدائم في الامم المتحدة الاستاذ هاشم جواد بان يقف الى جانب الترك ، ولكنه وقف الى جانب تقرير

(١) جريدة « الحرية » العدد ١١٥٣ الصادر بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٥٨ م .

المصير ، فاساء هذا الموقف حكومة اسطنبول ، وادى الى التعجيل في استقالة الوزارة الايوبية القائمة (١).

استقالة الوزارة

لما فوتح السيد علي جودت بتأليف وزارة تخلف وزارة السيد نوري السعيد الثالثة عشرة ، نظر الى مجلس النواب فلم يجد فيه العناصر التي يمكن له ان يتعاون معها في تنفيذ مشروعاته الاصلاحية التي كان ينوي القيام بها ، مضافا الى البلبلة التي كانت تسود المجلس ، فاعرب عن رغبته في اجراء انتخابات جديدة تصان فيها الحريات ، وتطبق القوانين تطبيقا صحيحا ، فأومات الجهات العليا اليه : أن معظم ساسة العراق في الخارج ، وان هناك متسعا من الوقت للنظر في رغبته اذا استمرت الحاجة الى ذلك . فلما سافر الملك وولي العهد الى ايران في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٧ م فاتحهما الايوبي في موضوع حل المجلس ، بناء على دنو وقت افتتاحه ، فلم يجد منهما اذنا صاغية ، ولما عاد الى بغداد كرر طلب الحل فلم يلتفت اليه ، فقرر الانسحاب من المسؤولية ، واذا بالملك يطلب اليه التريث ريثما يسافر معه الى الرياض لاداء الزيارة المقررة من قبل ، فوافق الايوبي على أن يقدم كتاب استقالته وان ينتظر البت فيها الى حين الانتهاء من اداء هذه الزيارة ، وعودة ولي العهد من « فورموزه » ، وفيما يلي كتاب الاستقالة والجواب الملكي عليها :

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم :

سيدي صاحب الجلالة . كنت قد صدعت بأمر جلالتكم ، وتحملت مسؤولية الحكم معتمدا بعد الله على مؤازرة جلالتكم القيمة في اجراء الاصلاحات الكثيرة التى تحتاجها بلادنا العزيزة . وقد بادرت الوزارة ، التي كان لي شرف تاليفها ، الى دراسة الاحوال الاقتصادية والمعاشية في البلاد ، وعكفت على وضع الخطة الكفيلة بتحسين الاحوال ، وتحقيق الرفاه ، وتعميم النفع على أفراد الشعب ، وكان تنفيذ قسم كبير من الاصلاحات الضرورية يقتضي اصدار قوانين خطيرة متعددة ، في حين كان المجلس النيابي في أواخر دورته الماضية ، عند تاليف الوزارة ، ولذلك فاننا ـ زملائي وانا ـ قد بذلنا أقصى الجهد في تنفيذ كل اصلاح أمكن تنفيذه دون قانون ، ومن ذلك تنويع عطاء العملة ، وارصدة البلاد الاجنبية ، والتفاهم على زيادة المستخرج من النفط

---

(١) كتب لنا الدكتور محمد فاضل الجمالي في العشرين من آب ١٩٦٧ م يقول :

« لقد كنت بوصفي رئيسا للوفد العراقي الى الجمعية العمومية للامم المتحدة ، ادافع عن وجهة النظر التركية ، وتوفقت أخيرا سنة ١٩٥٦ بعد المداولة مع مندوب قبرص الدائم السيد روسيدس ان اتوصل معه الى صيغة اصبحت اساسا لاستقلال قبرص فيما بعد ، وبعد أن اتصلت بالسيد زولو رئيس الوفد التركي ووزير خارجيتها، وبرئيس الوفد البريطاني ، اتفقنا على الصيغة التي تضمن استقلال قبرص وحماية حقوق الاتراك فيها ، ولذا كان موقف الاستاذ هاشم جواد لا يتلاءم مع سياسة الوفد العراقي من القضية القبرصية » .

زيادة كبرى ، تمكن الحكومة من توسيع الصرف على المشاريع التي تضمن اعمار البلاد وتقدمها .

غير ان المضي في تنفيذ خطة الاصلاح لم يعد ممكنا دون سن القوانين الخطيرة المطلوبة وهي القوانين التي تمت دراسة بعضها ، واعدت مشاريعها ، وبعضها قيد الدراسة والتدقيق .

واذ كنت اعتقد ان الوقوف على راي الشعب في هذه القوانين التي تمس احواله المعاشية ضرورة قصوى ، وبالنظر لاقتضاء تآزر المجلس النيابي مع الحكومة في تمحيص اللوائح وتشريعها ، فقد شعرت ان الواجب يقضي أن اتقدم الى جلالتكم بحل المجلس النيابي الحالي ، واستفتاء الامة عن طريق اجراء انتخابات دستورية .

ولما كانت بعض الظروف قد حالت دون ذلك ، فقد رايت من واجبي ان التمس من جلالتكم قبول استقالتي ، واعفائي من تحمل اعباء المسؤولية .

وانني اذ اتقدم برجائي هذا أرفع الى مقام جلالتكم جزيل شكري ، وعظيم امتناني ، لما تفضلتم به من مؤازرة سهلت علي الاضطلاع بواجب المسؤوليات المناطة بي.

والله أسأل أن يكلأ جلالتكم بعين عنايته ورعايته، وسابقى خادمكم المخلص الامين.

١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ م　　　　علي جودت الايوبي

الجواب :

عزيزي علي جودة الايوبي

تسلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧م ، وفي الوقت الذي أعرب لفخامتكم عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، اود أن اظهر لكم فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها ـ أنتم وزملائكم ـ نحو البلاد مدة ممارستكم الحكم .

هذا وارجو ان تستمروا في تصريف شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة.

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى ١٣٧٧ الهجرية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٧ الميلادية .

فيصل

يقول الاستاذ علي الشرقي ، احد الوزراء في الوزارة الايوبية في كتابه «الاحلام» ص ١٧٠ ـ ١٧١ :

« لقد كان علي جودت رئيس وزارة ، وكان نوري في سفرة سياسية ، ويستغل الامير الفرصة ويعمل على استقالة جودت ، الذي كان زاهدا فيه ، بخلاف نوري فقد كان يرغب في بقاء جودت ، ويستقيل جودت ، فيوعز الامير بل يقرر قبولها واستيزار مرجان ، ويسافر قبل المراسيم الى الخارج ، تظاهرا منه بعدم الاشتراك

في شيء .. وفي مطار لندن يخبر الامير نوري باستقالة جودت ، ولما سال نوري عما تم ؟ اخبره بأن الملك لم يبت فيها حتى مغادرته العراق ... وعند وصول نوري المطار في بغداد ، يكون في استقباله رئيس الديوان الملكي فيساله نوري عما تم ؟ ويجيبه بانه لا يعلم ، وعندما يقابل نوري الملك ، يخبره بأن الامير في مطار لندن اجتمع به واخبره .. فيرد الملك : ان الاستقالة قبلت ووقع بالامس تكليف مرجان ، كل ذلك بحضور خاله وعلمه وتصويبه وباطلاع رئيس ديوانه فتاثر نوري واسرّها في نفسه ، وينصرف من البلاط وهو المغيظ المحنق » .

الوزارة السابعة والخمسون :

٢٢ جمادى الاولى ١٢٧٧ — ١١ شعبان ١٢٧٧
١٥ كانـــون الاول ١٩٥٧ — ٢ اذار ١٩٥٨

الوزارة المرجانية



عبد الوهاب مرجـان

ولد في مدينـــة الحلة عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) وتوفي في بغداد يوم ١٥ آذار ١٩٦٤ م
الف وزارة واحدة في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ م وقـد استقالت في ٢ آذار ١٩٥٨ .

توطئـة

كان السـيد علي جودت الايوبي قد رفع كتاب استقالته الى الملك فيصل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ م . للاسباب التي شرحها في كتاب الاستقالة نفسـه ؛ فقرر الملك ان ينظر في طلبه بعد عودة الامير عبد الاله من لندن في ٢٥ أو ٢٦ كانون الاول ، ولكن الموقف الذي وقفه الاستاذ هاشم جواد ؛ ممثل العراق في هيئة الامم المتحدة ؛ في قضية التصويت على مصير جزيرة قبرص ؛ خلافا للتعليمات التي صدرت اليه مـن وزارة الخارجية . اهاج تركية واوجب تاثرها ؛ فاراد الملك أن يرضي جارته . فأصدر امره بقبول استقالة الوزارة في الرابع عشر من كانون الاول ١٩٥٧ م ، ووجه كتـاب الاسناد الآتي الى :

وزيري الافخم السيد عبد الوهاب مرجان — الرقم ٧٧١

بناء على استقالة فخامة السيد علي جودة الايوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا على اسناد منصب رئاسة الوزارة اليكم ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق.

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٧ الهجرية ، الموافق لليوم الخامس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٧ الميلادية .

فيصل

هيئة الوزارة

ولم يطل الوقت مع السيد مرجان لانتخاب زملائه فالف وزارته من :

١ ــ عبد الوهاب مرجان : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة
٢ ــ الدكتور نديم الباجه جي : وزيرا للمالية
٣ ــ عبد الرسول الخالصي : وزيرا للعدلية
٤ ــ برهان الدين باش اعيان : وزيرا للخارجية
٥ ــ محمد مشحن الحردان : وزيرا للاقتصاد
٦ ــ عبد الامير علاوي : وزيرا للمواصلات (١)
٧ ــ عبد الحميد كاظم : وزيرا للمعارف
٨ ــ اركان عبادي : وزيرا للشؤون الاجتماعية
٩ ــ سامي فتاح : وزيرا للداخلية
١٠ ــ صالح صائب : وزيرا للاعمار
١١ ــ جميل الاورفلي : وزيرا للزراعة
١٢ ــ محمود بابان : وزيرا للصحة
١٣ ــ علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة
١٤ ــ جواد الخطيب : وزيرا بلا وزارة
١٥ ــ عز الدين الملا : وزيرا بلا وزارة

وقد دخل هذه الوزارة اربعة وزراء جدد هم : الوزيران بلا وزارة ، جواد الخطيب ، وعز الدين الملا ، ووزير الصحة محمود بابان ، ووزير الاقتصاد محمد مشحن الحردان ، كما دخلها سبعة من اعضاء الوزارة المستقيلة وهم : سامي فتاح وزير الداخلية ، ونديم الباجه‌جي وزير المالية ، وعبد الحميد كاظم وزير المعارف ،

---

(١) كان من المقرر والصواب ان يسند منصب وزارة الصحة الى السيد عبد الامير علاوي بصفة كونه من الاطباء الاختصاصيين المشهورين لكن الرجل قال انه يدخل الوزارة كسياسي وليس كطبيب اختصاصي فاختير السيد محمود بابان ــ وهو شقيق زوجة احمد مختار بابان ــ وزيرا للصحة .

وعبد الرسول الخالصي وزير العدلية، وعبد الامير علاوي وزير المواصلات والاشغال، واركان عبادي وزير الشؤون الاجتماعية ، وعلي الشرقي الوزير بلا وزارة . والمعروف في الاوساط المطلعة ان لرئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان الاثر الفعال في انجاز هذه الطبخة ، سواء اكانت ذلك في اسناد رئاسة الوزراء ام في اختيار اعضاء الوزارة وتوزيع المناصب الوزارية .

وكان مرجان ، بعد تكليفه بتاليف الوزارة ، قصد نوري السعيد في داره وقص عليه قصة التكليف وطلب مساعدته في تذليل بعض الصعاب ثم ذكر له انه سيختار خليل كنه رئيسا لمجلس النواب ، فرد عليه السعيد قائلا : الافضل لك ان تختار ضياء جعفر لهذه الرئاسة . غير انه « مرجان » اصر على رايه وذهب الى دار كنه وعرض عليه رئاسة المجلس فسر بها سرورا كبيرا (١) « ثم زار عبد الوهاب مرجان السيد عبد المهدي ورجاه اسناده في مهمته ، وعندما اطلع نوري على هذه الزيارة تألم منها » (٢) .

ولم يكن مرجان حرا في مزاملة هؤلاء الوزراء ، ولا كان طليقا في اختيار بقية الزملاء (٣) شانه في ذلك شأن معظم الرؤساء الذين تقدموه ، ان لم نقل كلهم ، ولهذا السبب كان عمر وزارته قصيرا ، وهذه حقيقة يجب على المؤرخ ان يجهر بها ، وان كانت مرة ، او تجاهلها الرؤساء الآخرون .

كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة صدرت عن رئيس الوزراء السيد عبد الوهاب مرجان ، تلك التي نطق بها في حفلة الاستيزار وهذا نصها :

ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم خالص شكري وعظيم امتناني على ثقته الغالية التي اولاني اياها .

ايها السادة : ان هذه الوزارة ستسير على سياسة عربية قومية ، منبثقة عن اماني الامة العربية ، وستعمل جاهدة مع الدول العربية الشقيقة ، والدول الاسلامية، والدول الصديقة ، على اعادة حقوق العرب في الوطن السليب فلسطين ، وتحقيق اماني اشقائنا الجزائريين في الحرية والاستقلال . وستعمل مع الدول الصديقة ، اعضاء ميثاق بغداد ، ليس فقط لصالح العراق ، بل ولصالح الامة العربية ، والدول الاسلامية ، مع التمسك بميثاق الجامعة العربية ، والضمان الجماعي ، وميثاق هيئة الامم المتحدة ، ومقررات باندونغ .

---

(١) من حديث السيد عبد الوهاب مرجان مع المؤلف .

(٢) العراق : امسه وغده ص ٢٨٤ .

(٣) قال لنا السيد مرجان انه رشح الاستاذ عبد الوهاب محمود لمنصب وزارة المالية ، فرفض الامير عبد الاله هذا الترشيح قائلا « انا ادرى منك به واعرف » .

وستضع الحكومة نصب عينيها اعمار البـلاد ، واستثمار مواردها وخيراتهـا لصالح الجميع بدون تفريق ، وتامين العدالـة الاجتماعيـة بين المواطنين . وستعير الحكومة عنايتها بجعل الجهاز الحكومي كفوءا ونزيها لخدمة المصالح العامة بكل جد واخلاص ، وستواصل الحكومة مساعيها بدعم الجيش وتقويته ليكون حصنا منيعـا للعروبة .

وارجو من اخواني الموظفين والمواطنين جميعا مؤازرتـي لاداء الواجب المحتم علينا جميعا لبلوغ الاهـداف المنشودة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم والسلام عليكم (١) .

منهـاج الـوزارة

اعتادت « الوزارات العراقية » ان تعد مناهجها قبيل تكوينها ، ليطلع النـاس على اهدافها ، وما تنوي عمله في الحقلين : الخارجي والداخلـي ، ثم اصبحت هذه المناهج ترتجل ارتجالا بعد قيام الوزارات وتكونهـا ، وقد وقف السيد عبد الوهاب مرجان في الجلسة الثانية من اجتماع عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨م المنعقدة في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧م وقدّم الى المجلس وزارته بالخطاب الآتي : وهو منهاجها قال :

سادتـي

لقد اقدمت على تاليف وزارتي هذه ، التي اقوم بتقديمها الى مجلسكم العالي، استنادا الى ثقة مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم ، وما اتوسمه بمجلسكم العـالي من تأييد لي . فقد تشرفت وتمتعت بثقة حضراتكم بانتخابي رئيسا لمجلسكم العالي مرات عديدة ، تلك الثقة التي كانت ولا زالت ، وستبقى، موضع افتخاري واعتزازي. لذلك اقدمت على تاليف وزارتي هذه بعد الاتكال على الله تعالى . اما سياسة وزارتي فهي تتلخص بانها سياسة عربية ، قومية ، تستهدف اعادة حقوق العرب في فلسطين، وتستهدف تحقيق اماني اخواننا الجزائريين ، مع تمسكنا بميثاق الجامعة العربية ، والدفاع المشترك ، وميثاق الامم المتحدة ومقرراتها ، ومقررات مؤتمر باندونغ . اما ميثاق بغداد الذي اقره مجلسكم العالي ، فسنعمل مع الـدول الاعضاء فيه لصالح العراق ، والدول العربية ، والدول الاسلامية، وكل ما يؤول لحفظ الامن والاستقرار والسلام في الشرق الاوسط .

سادتي : اني من المؤمنين بان وحدة الصف العربـي ، وجمـع كلمة العـرب ، ضرورة ملحة لا سيما في مثل هذا الظرف العصيب ، ولذلك فسوف لا اعمـل على تنقية الجو العربي فحسب ، بل ساذهب الى ابعد من ذلك في سبيل تحقيق امانينـا الوطنية . ولا شك اخواني انكم مدركون نوايا اسرائيـل التوسعيـة ، على حساب البلاد العربية ، فالواجب علينا ان نجمع كلمتنا ، ونوحد صفوفنا ، ونكون على اهبة

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد ٤٥٨٢ الصادر بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٥٧م.

الاستعداد ليس لمواجهة مفاجآت المستقبل فحسب ، وانما لاعادة حقوق اخواننا عرب فلسطين في فلسطين .

سادتي ! تفضل اخواي وصديقاي الاستاذان : معالي حسن عبد الرحمن ، ومعالي صادق البصام وقالا : كيف تجمع الوزارة كل هذه الاهداف ؟! وكيف يتهيا لها او لرئيس الوزراء ان تجمع بين ميثاق بغداد ، ومصالح العرب ، وما الى ذلك ؟ ليكن معلوما انه اذا تعارضت هذه المصالح مع مصالح العرب ، فاني اقدم مصالح العرب . اما ما تفضل به معالي الاخ حسن عبد الرحمن عن لون هذه الوزارة ، فاقول : ان لون هذه الوزارة ايها الاخوان واضح صريح ، وليس عسيرا عليه ، وهو اللبيب المحنك ، ان يفهم لون وزارتي فهو معروف مما عرضته على مجلسكم العالي، وما قلته في حفلة الاستيزار . اذ من المعلوم ان الاحزاب والجمعيات تعرف من مناهجها . اما السؤال الآخر الذي تفضل به معالي الاستاذ صادق البصام عن الصلح مع اسرائيل ، فاود ان اقول ان لا صلح مع اسرائيل . اما سياسة وزارتي في الحقل الداخلي ، فانها سوف تنتهج سياسة اعمار البلاد وتصنيعها . وستتقدم الحكومة الى مجلسكم العالي قريبا بلائحة قانون الميزانية العامة ، التي ستعرض للمناقشة ، وعندئذ نكون انا واخواني الوزراء حاضرين للجواب على كل سؤال توجهونه . ولا تفوتني بهذه المناسبة ان اعرض للمجلس العالي احترامي وتقديري وتبجيلي لفخامة سلفي السيد علي جودت الايوبي ، وقد كنت قد تشرفت بمزاملته في المسؤولية وانا معه فيها ، وخطاب العرش امامكم للمناقشة .

كلمة وجيزة اود ان اوجهها لاخواني الصحفيين الذين احترمهم فاقول : ان للصحف ملء الحرية في ان تكتب ما تشاء ، ولكني ارجو من الصحافة ، وهي السلطة الرابعة ، التي لا تقل مسؤولية واهمية عن السلطات الاخرى ، ارجو منها ان تضع نصب عينيها مصلحة البلاد ، ومساعدة الحكومة على المهمات التي اضطلعت بها : وارجو من اخواني الوزراء ان يؤجلوا اجاباتهم على اقوال حضرات النواب المحترمين الى فرصة اخرى والسلام عليكم اهـ (١) .

حوادث منوعة

١ ــ لم يكد رئيس الوزراء السيد عبد الوهاب مرجان يتسلم منصب رئاسة الوزراء ، حتى صار يقصد الالوية العراقية تباعا ، فيتفقد امورها ، ويسال عن حاجاتها ، ويوصي الوزراء خيرا بها . وكان يقابل بالحفاوة والحماس في كل بلد يحل فيه .

٢ ــ وصل الى بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٨م الجنرال ماكسويل تيلر ، رئيس اركان حرب الجيش الاميركي ، في زيارة تستغرق يومين ، زار خلالهما رئيس

---

(١) محاضر مجلس النواب لدورة ١٩٥٧/١٩٥٨ م ص ١٢ .

الوزراء ، ووزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش العراقي ، للتعرف على الحاجات العراقية ، ومدى فائدة العراق من المساعدات الامريكية ، وقد الح رئيس الوزراء عليه بوجوب تجهيز العراق بالطائرات التي كان في أمس الحاجة اليها .

٣ ـ اقام الجيش العراقي استعراضا عسكريا فخما في يوم ٩ كانون الثاني بمناسبة تأسيس الجيش قبل ٣٧ عاما . وقد شهدت الاستعراض وفود عسكرية من البلدان العربية والاقطار الشقيقة ، والقى الملك فيصل خطابا بالمناسبة ، كما القى رئيس الوزراء خطابا آخر .

٤ ـ سافر السيد نوري السعيد الى انقره في يوم ١٢ كانون الثاني ليراس الوفد العراقي الى اجتماعات المجلس الوزاري لميثاق بغداد ، الذي تقرر عقده هناك في ٢٧ من هذا الشهر . اما الوفد العراقي الى هذه الاجتماعات ، فقد سافر اليها في ٢٣ كانون المذكور ، وكان مؤلفا من السادة : توفيق السويدي، محمد فاضل الجمالي، وبرهان الدين باش اعيان وزير الخارجية ، وعدد من موظفي وزارة الخارجية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، وكان السيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركية ، قد وصل الى بغداد قبيل سفر الوفد ، واتصل بالسلطات العليا لتقرير خطة مشتركة (١) كما وصل اليها رئيسا الوزارتين : الايرانية والباكستانية للغرض نفسه .

٥ ـ انتقل الى رحمة ربه السيد ابراهيم الشابندر ، وزير المالية في وزارة السيد مصطفى العمري ، فجأة يوم ١٤ شباط ١٩٥٨م.

٦ ـ شعر وزير الاقتصاد السيد محمد مشحن الحردان ، ان مدير النفط العام السيد احسان رفعت يسيء التصرف بواجبات وظيفته ، فمنحه اجازة طويلة الامد حتى يقرر مصيره ولما كان وزير المالية الدكتور نديم الباجه جي يثق باحسان وثوقا تاما ، نصحه بعدم استعمال اجازته فآل الامر الى سحب يده عن العمل . ثم انتقلت المهاترات بين الوزيرين المذكورين الى مجلس النواب، فاضطر وزير المالية الى الاستقالة من منصبه في يوم ٢٠ شباط .

٧ ـ شفع وزير الاقتصاد السيد محمد مشحن الحردان ، لاحدى الراقصات بأن طالب بتمديد مدة اقامتها في العراق ، فرفض شفاعته مدير الاقامة والسفر ، فشكاه الوزير عند زميله وزير الداخلية ، فلم يعر هذا الوزير شكواه التفاتا ، فنشأ

---

(١) روى لنا رئيس الوزراء السيد عبد الوهاب مرجان رواية غريبة نوجزها فيما يلي :

« طلب مجلس ميثاق بغداد تحويل خط بغداد ـ حيدر باشا الحديدي بحيث لا يمر بالاراضي السورية، وكلف رئيس الوزارة المرجانية ان يخول رئيس وفده نوري السعيد اقرار هذا الطلب فجمع السيد مرجان مجلس الدفاع الاعلى ، واتخذ قرارا بعدم امكان تحويل هذا الخط ، ولا سيما وان العراق يسعى لتمتين علاقاته مع سورية ، واذا ببرقية تصل من اسطنبول وتقول : ان السيد نوري السعيد سيؤيد طلب مجلس الميثاق ، وان عارضت الحكومة العراقية ذلك فيضطر السيد مرجان ان يجمع مجلس الدفاع ثانية ويتخذ قرارا بتأييد قراره السابق ويبلغه الى اسطنبول برقيا » .

خلاف بين الوزيرين : وزير الاقتصاد ، ووزير الداخلية ادى الى المهاترات الشنيعة بصورة علنية .

٨ ـ كان هناك خلاف بين الحكومة العراقية وشركة كهرباء بغداد ، قبل تأميمها ، حول ارباح الشركة في الشهور التسعة التي سبقت التاميم ، فحصل الاتفاق في ايام « الوزارة المرجانية » على ان تدفع الشركة الى الخزانة العامة مبلغا قدره (٤٥٩ ، ٠٠٠) دينار كتسوية نهائية .

٩ ـ وصل الى بغداد في الثامن من شباط ١٩٥٨م ، وكيل وزير الخارجية البريطانية لامور الشرق الاوسط المستر وليم هيتر قادما من انقره ، في زيارة تستغرق ثلاثة ايام ، وقد اجتمع بالملك، وبولي عهده ، وبرئيس وزرائه، واجرى بعض المحادثات الخاصة بميثاق بغداد .

١٠ ـ وصل الى بغداد في العشرين من شباط ، وفد برلماني بريطاني مؤلف من اربعة رجال يمثل اثنان منهم حزب العمال البريطاني ، ويمثل الآخران حزب المحافظين ، في زيارة للعراق تستغرق خمسة ايام زار خلالها منشآت النفط ومنجزات مجلس الاعمار .

١١ ـ قتل ثمانية اشخاص ، وجرح ستون شخصا ، في حادثة انقلاب سيارة قرب سد دوكان في السليمانية في الثاني والعشرين من شباط ١٩٥٨ .

فاجعة في غربي ايران

حدث زلزال عنيف في منطقتي كرمنشاه وهمدان ، القريبتين من الحدود الايرانية ـ العراقية ، في يوم ١٤ كانون الاول ١٩٥٧ ادى الى مقتل ستمئة شخص ، وتشريد مئات غيرهم ، فابرق الملك فيصل الى شاه ايران هذه البرقية :

حضرة صاحب الجلالة الانبراطورية الاخ محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران ـ طهران .

لقد تلقيت بمزيد الاسى انباء مصائب الزلزال التي حلت مؤخرا بالجارة العزيزة ايران. واني اذ ابعث اليكم بخالص المؤاساة ارجو الله العلي القدير ان يحفظ جلالتكم، ويصون الشعب الايراني الصديق من كل مكروه .

فيصل

وقد رد الشاه على برقية الملك بهذا الجواب :

حضرة صاحب الجلالة الاخ فيصل الثاني ملك العراق ـ بغداد .
كان لبرقية المؤاساة الرقيقة التي تلقيتها من جلالة الاخ العزيز ، بمناسبة كارثة الزلزال التي ادت الى خسائر في الاموال والانفس ، اشد الوقع في نفوسنا ، اسأل الله تعالى لجلالة الاخ العزيز وللشعب العراقي النجيب السلامة والهناء .

محمد رضا بهلوي

وفاجعة في شرقي بغداد

« السعدية » قرية كبيرة تبعد عن خانقين غربا (٣٣) كيلومترا ، وعن بغداد شرقا (١٣٤) كيلومترا . وهي مركز الناحية المسماة باسمها ، وتقع في منبسط من الارض ، فتحدق بها تلول جبل حمرين ، وسلسلة جبال خانقين. وقد تعرضت هذه القرية الى سيول الامطار الغزيرة في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٨م ، فتهدمت جل مبانيها ، وغرقت جميع بساتينها ، واصبح معظم ساكنيها بدون مأوى ، وما لبثت هذه السيول ان امتدت الى معسكر جلولاء غربا ، والى قصبة خانقين شرقا ، وكانت النتيجة ان جرفت (٢٧٠) دارا في جلولاء ، وخمسمئة دار في السعدية ، ومئتين في خانقين ، وسببت مقتل عشرة اشخاص في المعسكر . وقد هرعت فرق الانقاذ والاسعاف فنصبت الخيام ، وفتحت المدارس ، والمستوصفات ، وسائر البنايات الحكومية لسكنى المنكوبين ، وخصصت الحكومة عشرين الف دينار لمساعدة هؤلاء ، كما سمحت باجراء اكتتاب بخمسين الف دينار لهذا الغرض . وفي ١٥ من هذا الشهر سافر الملك فيصل ، وولي عهده ، ورئيس وزرائه ، الى المنطقة المنكوبة لتفقد احوال الاهلين ، والاطمئنان الى راحتهم . وكان وزراء الصحة ، والداخلية ، والشؤون الاجتماعية ، قد فعلوا ذلك ابان الكارثة ، وتلقى الملك برقيات مؤاساة من ملك الاردن ، ومن رؤساء جمهوريات تركية ، وسورية ، ولبنان ، كما تلقى مئتي بطانية من السفارة البريطانية في بغداد ، والفا ومئتي خيمة من الولايات المتحدة الامريكية . وكان مقررا القيام باستعراض عسكري عام في اليوم السادس من كانون الثاني ١٩٥٨م بمناسبة يوم الجيش ، فأجل الى التاسع منه لهذا السبب .

الاتحاد العربي

تمهيد :

« كانت سورية منذ عهد بعيد ، محور الحركة القومية الداعية الى وحدة عربية وثيقة الوشائج والعرى ، وكان البعثيون يعتقدون بصورة خاصة ان التجزئة القائمة في العالم العربي هي من صنع الدول الاجنبية ، وان في الامكان ازالة هذه التجزئة عن طريق انتهاز الفرص التاريخية . ويبدو الآن ان مثل هذه الفرصة قد حلت ... فطار الضباط القوميون ، وزعماء البعث ، الى القاهرة في كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، واوضحوا للرئيس عبد الناصر الخطر الشيوعي العظيم ، وطلبوا اليه ان يوافق على وحدة فورية وكلية بين البلدين ... واعلن في الرابع من شباط قيام الجمهورية العربية المتحدة التي تضم اول وحدة فعلية بين بلدين عربيين في التاريخ الحديث»(١).

وقد قابلت الاوساط العراقية الرسمية اعلان الوحدة التي قامت بين سورية

(1) E. Childers, Common Sense about the Arab World P. 138 — 139

ومصر بوجوم شديد ، على حين قابلته المحافل القوميـة والوطنيـة بسرور وابتهاج عظيمين ، واضطرب الامير عبد الاله لهذه البادرة ايما اضطراب « حتى انفجرت احدى عيني الامير لبالغ انفعاله وتأثره » (١) فمنعت الحكومة ارسال برقيات التهنئة المرسلة من الساسة العراقيين الى دمشق والقاهرة ، وحالت بين مظاهرات الافراح التي قام الطلاب بها ، ولم يسمح رئيس مجلس النواب لاعضاء المجلس بتطيير اية برقية تأييد أو تبريك بهذا الحدث العظيم ، ولما سئل رئيس الوزراء عن رأي الحكومة في قيام هذه الوحدة قال :

« سادتي !

« كان العراق ولا يزال يعمل بوحي من اهداف الثورة العربية الكبرى ، بقيادة المغفور له الملك حسين وانجاله ، واحفاده العظام ، ويدعو الى التعاون ، فاتحاد ، فوحدة بين الاقطار العربية ، وكان من المتوقع ان يستطلع رأي العراق والدول الشقيقة الاخرى في موضوع الوحدة التي اعلنت اخيرا بين مصر وسورية ، غير اننا لم نتلق شيئا رسميا عنه ، على خلاف ما تقتضي به روابط الاخوة والتضامن العربي . ان امر هذه الوحدة يخص الشعبين الشقيقين : المصري والسوري ، اللذين نتمنى لهما التوفيق ، غير انه كان من الضروري ان يعرف العراق مدى وطبيعة هذا المشروع ليستطيع تقدير نتائجه وتبعاته من جهة تحقيق الاهداف القومية ومصالح العراق كجزء من الوطن العربي الاكبر وعضو في الجامعة العربية » (٢) .

الملك حسين يتململ :

وسارع العراق والاردن الى مجابهة هذا التحدي بتحد مماثل ، فأوفد الملك حسين ملك الاردن وزير بلاطه ، السيد سليمان طوقان ، الى بغداد يحمل رسالة الى الملك فيصل عاهل العراق يدعوه فيها ان يتوجه ، وبعض وزرائه ، الى عمان للنظر في هذا الموضوع ، فطار الملك فيصل اليها في الحادي عشر من شهر شباط ، ومعه وزراء الخارجية ، والمالية ، والعدلية (السادة برهان باش اعيان ، ونديم الباجه‌جي ، وعبد الرسول الخالصي) وقد الحق بهؤلاء العين توفيق السويدي ، لسبق اشتغاله بالقضية العربية ، والوحدة بين العراق والاردن ، ورئيس اركان الجيش ، رفيق عارف ، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ، وقد ناب الامير عبد الاله مناب جلالته ، وتولى رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان وكالة وزارة الخارجية ، وتولى وزير المواصلات عبد الامير علاوي وكالة وزارة المالية ، اما وكالة وزارة العدلية فقد تولاها وزير الزراعة جميل الاورفلي . وفي ١٢ شباط طار الامير عبد الاله الى عمان بعد ان اقام هيئة نيابة من السادة عبد الهادي الجلبي ، وخليل كنه ، وارشد العمري ، ولم

---

(١) خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٢٨٦ .
(٢) جريدة الزمان العدد (٦١٦٥) الصادر بتاريخ ٧ شباط ١٩٥٨ .

يلبث المجتمعون ان توصلوا الى اعلان الاتحاد العربي بين العراق والاردن (١) « فكان كجواب على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر في اول شباط »(٢) «وبايعاز من امريكا وبريطانية » (٣) قابلته الاوساط القومية بالاستنكار ، بزعم انه لم يكن نابعا من فكرة اصيلة ، ولم يكن يستهدف غرضا شريفا (٤) وما لبث الملك فيصل وصحبه ان عادوا الى بغداد يوم ١٤ شباط ، وصدر هذا البلاغ المشترك :

بلاغ مشترك :

تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية حضر الى عمان يوم الثلاثاء الواقع في ١١/٢/١٩٥٨م حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم ، وحضر ايضا يوم الخميس الموافق ١٣/٢/١٩٥٨م حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله ولي عهد العراق المعظم ، وقد

---

(١) نشرنا في الجزء الثامن من كتابنا هذا ، نص المشروع الذي كان وضعه الملك عبد الله في حزيران ١٩٥٠ م ، لاقامة اتحاد عربي بين العراق والاردن ، فلما قتل هذا الملك في ٢٠ تموز ١٩٥١ م ، اشتد حماس اليهود لضم الاردن الى اسرائيل ، وناشدت الاحزاب السياسية العراقية الوزارة القائمة يومئذ « وهي الوزارة السعيدية الحادية عشرة » بوجوب الحاق الاردن بالعراق . وكانت البلاد الاردنية مقبلة على اجراء انتخابات جديدة ، قد تقرر مصيرها ، فاستدعى وزير الخارجية شاكر الوادي كلا من السادة: محمد حسن سلمان ، وسليم النعيمي ، وجابر عمر ، وكلفهم بالسفر الى عمان ، والعمل على انجاح من يروج هذه الفكرة على ان ينضم اليهم السيد اكرم زعيتر . وقد وضع تحت تصرفهم المبالغ اللازمة لتحقيق هذا المسعى . ويقول الدكتور محمد حسن سلمان في افادته امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٥٨ م :

(جرت الانتخابات وكنا نراقب الحال ، وكان نفوز بعض الذوات الذين ذكرتهم على قاب قوسين أو ادنى ، وهناك بدت التدخلات المشينة من قبل حاكم الاردن الحقيقي كلوب ، ومن قبل حكومة توفيق أبو الهدى في ذلك الحين ، حتى اني اذكر في يوم الانتخابات كان كلوب يستعمل سيارات الجيش يملأها بالجنود ، ويذهب الى كل صندوق فيرفعه ويضع صندوق آخر محله ، لكي يحول دون نجاح هؤلاء الذوات ... وفي الليلة الثانية على ما اذكر اخبرنا صاحب الفندق الذي كنا فيه أنه يجب ان تتركوا عمان لان هناك من يهددكم من أعوان كلوب فتركنا في اليوم نفسه) .

ج ٤ ص ١٦٢٢ من محاضر « محكمة الشعب »

فلما تمت الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، واصبحتا مصدر قلق للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، عملت هذه السياسة على اقامة الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، على النحو الذي شرحناه في هذا المجلد « وان سبق أن دارت حوله من قبل أحاديث وبذلت جهود لا سيما وانه في مبناه ومعناه طبيعي سليم، بل اسلم من سواه لما بين البلدين من جوار وتكامل وتشابه مصالح مشتركة » كما يقول السيد توفيق السويدي في ص ٥٧٨ من مذكراته الكبيرة .

(٢) تاريخ الحزب الديمقراطي ص ٣٩٢ .

(٣) الحقيقة عن العالم العربي ص ١٤٠ .

(٤) والملاحظة الجديرة بالعناية ، ان العراقيين لم يتحمسوا للاتحاد الهاشمي لسببين : أولهما تقسيم العراق الطائفي والعنصري ، ذلك التقسيم الذي لا ينظر الى تغيير الواقع بارتياح خوفا من تبديل نسبة التمثيل القائمة ، وثانيهما شعور العراقيين بالحيف الاقتصادي من جراء اتحاد غير متكافئ اقتصاديا بالاضافة الى أن عددا من العراقيين اعتبر هذا الاتحاد تحديا لزعامة عبد الناصر العربية .

العراق : امسه وغده ص ٢٨٧

عقدت عدة اجتماعات كانت تظللها ذكرى الثورة العربية الكبرى واهدافها ، خلال هذه المدة برئاسة جلالتيهما ، وحضور سموه الملكي ، حضرها عن الجانب العراقي كل من اصحاب الفخامة والمعالي والسعادة : توفيق السويدي عضو مجلس الاعيان، وبرهان الدين باش اعيان وزير الخارجية ، ونديم الباجه‌جي وزير المالية ، وعبد الرسول الخالصي وزير العدلية ، وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي ، وبهاء الدين نوري سفير العراق في عمان ، والفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش ، وعن الجانب الاردني كل من اصحاب الفخامة والمعالي والعطوفة السادة : ابراهيم هاشم رئيس الوزراء ، وسمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وسليمان طوقان وزير البلاط ، وخلوصي الخيري وزير الاقتصاد الوطني ، واحمد الطروانة وزير التربية والتعليم والعدلية ، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الهاشمي ، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة ، وفرحان شبيلات السفير الاردني في العراق ، والفريق حابس المجالي رئيس اركان الجيش العربي الاردني ، واللواء صادق الشرع معاون رئيس اركان الجيش العربي الاردني .

وكانت نتيجة المباحثات التي جرت في تلك الاجتماعات حول الاتحاد بين الملكين : العراقي والاردني الهاشمي ، ان توصل الطرفان الى عقد اتفاق الاتحاد العربي بين الدولتين الذي اعلن اليوم (١) .

صدر في يوم الجمعة ٢٤ رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨م في قصر بسمان العامر في عمان .

نص الاتفاق :

لما كانت الثورة العربية الكبرى ، التي قادها جلالة المنقذ الاعظم الحسين بن علي ، ايذانا ببزوغ فجر جديد للامة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير ، وتوحيد شعوبه واقطاره ، لاستعادة مكانة العرب بين امم العالم ، وللمساهمة في تقدم الحضارة الانسانية ، ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن ارادة العرب في الحرية والوحدة ، مستندة في ذلك الى ماضيها المجيد ، وايمانها بنفسها وبرسالتها القومية الخالدة ، ولما كانت رسالة الثورة

---

(١) وسارع نوري السعيد والملك حسين بموافقة امريكا وبريطانية الى اعلان الاتحاد الهاشمي بين الدولتين المرتبطتين بعائلة واحدة وهما العراق والاردن . اهـ .

« الحقيقة عن بلاد العرب ص ١٤٠ »

« حاشية ثانية »

ولم يكن نوري متحمسا للاتحاد مع الاردن . وكان ينظر الى الاردن كعبء اقتصادي ، لا وزن له في دعم العراق سياسيا في علاقاته مع العالم العربي او العالم الخارجي . وما دامت فكرة الاتحاد الفيدرالي فهي واردة حسب الخطوط التي رسمها في خطة الهلال الخصيب ، فانه كان يفضل ان يسير النهج العراقي على طريقة الاستقلال في العمل ، والحفاظ على ثرواته الاقتصادية ، والعمل سياسيا كما يرى مناسبا اهـ.
السفير كولمان في كتابه ـ عراق نوري السعيد ـ ص ٢٦٤

العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت الى الابناء والاحفاد ، ويتوارثونها جيلا بعد جيل ، ليبقى المشعل الذي يهدي امة العرب في سيرها نحو امانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع اسباب الحرية ، والسيادة ، والعزة ، لاستعادة الامجاد ، والمحافظة على التراث والمقدسات ، والتطلع الى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة ، فقد قررت الدولتان الهاشميتان انشاء اتحاد بينهما ، يقوم على هذه الاهداف السامية ، وتحقيقا لهذه الغايات والاماني القومية تم الاتفاق على ما يلي :

١ ـ ينشا اتحاد عربي بين المملكة العراقية ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، باسم (الاتحاد العربي) اعتبارا من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧ هجرية ، الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨ ميلادية ، ويكون هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه .

٢ ـ تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة ، وبسيادتها على اراضيها ، وبنظام الحكم القائم فيها .

٣ ـ تكون المعاهدات ، والمواثيق ، والاتفاقيات الدولية ، التي سبق ان ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما ، مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها ، وغير ملزمة للدولة الاخرى . اما المعاهدات والمواثيق ، والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد ، والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد ، فمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

٤ ـ اعتبارا من تاريخ الاعلان الرسمي لقيام الاتحاد ، تنفذ اجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الامور الآتية :

أ ـ وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي .

ب ـ وحدة الجيش الاردني والعراقي (الجيش العربي) .

ج ـ ازالة الحواجز الكمركية بين الدولتين ، وتوحيد القوانين الكمركية .

د ـ توحيد مناهج التعليم .

٥ ـ يتفق الطرفان باسرع وقت على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقد، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .

٦ ـ عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد اي امر من الامور الاخرى، غير الواردة في المادة الرابعة ، تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لادخال ذلك الامر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد .

٧ ـ يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد ، وعلما لكل من الدولتين .

٨ ـ أ ـ تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي ، وسلطة تنفيذية .

ب ـ ينتخب كل من مجلس الامة العراقي ، والاردني ، اعضاء المجلس التشريعي من بين اعضائهما بعدد متساو لكل من الدولتين .

ج ـ يعين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دستور الاتحاد لتولي الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٩ ـ يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد ، وفي حالة غيابه لاي سبب من الاسباب ، يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد ، ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته ، وعند انضمام دولة اخرى الى الاتحاد ، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الامور .

١٠ ـ يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة ، وفي عمان لستة اشهر اخرى .

١١ ـ أ ـ تضع حكومة الاتحاد دستورا للاتحاد وفق الاسس المبينة في هذا الاتفاق ، ويعدل دستور كل من الدولتين الى المدى والحدود التي تقتضيها احكام دستور الاتحاد .

ب ـ تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لاقامة حكومة الاتحاد ، ووضع دستور الاتحاد ، خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

١٢ ـ يبرم هذا الاتفاق وفق الاصول الدستورية لكل من الدولتين .

صدر عن قصر بسمان العامر في عمان في يوم الجمعة ٢٤ رجب الخير سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨ ميلادية .

كلمة الملك :

وبمناسبة اعلان الاتحاد العربي هذا ، وجه الملك فيصل الى العراقيين هذه الكلمة :

شعبي العزيز

في هذا اليوم السعيد من تاريخ امتنا المجيدة ، يطيب لي ان احييكم ، وان اهنىء ، نفسي واياكم على تحقيق هذه الغاية التي نصبو اليها جميعا ، والتي كانت الهدف الذي جاهد من اجله جدنا المغفور له الملك حسين بن علي ، في ثورته العربية الكبرى ، وسار على نهجه ابناؤه من بعده .

لقد تحقق بعد جهاد طويل ـ ولله الحمد ـ الاتحاد بين العراق والاردن ، بفضل الجهود التي بذلها العاملون من رجال البلدين الشقيقين ، ذلك الاتحاد الذي يرمي الى خير العروبة في جميع امصارها .

ان هذا الاتحاد هو فاتحة عهد جديد في كيان الامة العربية ، وهو مقدمة لسفر طويل يخطه ابناؤها بجدهم وتعاونهم لرفع شأن امتهم ، لتتبوأ المحل اللائق بها بين الامم . ان ما حصلنا عليه لدليل واضح على ان الامة العربية قد انتبهت ، وتهيأت ، وعقدت العزم على العمل في سبيل استعادة مجدها . واننا لواثقون بأن هذا العزم سيطوي صفحات الفرقة ، والتنافر بين ابناء دنيا العرب ، وسوف يصل حاضرنا المشحفز بماضينا المجيد ، ويبني لامتنا مستقبلا زاهرا بناء يخدم الانسانية والحضارة والسلام .

اخواني ابناء العروبة ! اننا على ابواب عهد جديد ليس في عالمنا العربي فحسب، وانما في تاريخ البشرية جمعاء ، وان الامة التي تنشد لابنائها الحياة والخلود ، يتحتم عليها ان تعمل متكاتفة جادة للمساهمة بنصيبها في الانتاج والخدمة في سبيل الانسانية، فلنكن مهيأين عاملين متعاونين مستلهمين في كل ذلك الوحي من تاريخنا ومثلنا ، آخذين بنظر الاعتبار حقائق حاضرنا وما نصبو اليه من مستقبل يليق بمكانة امتنا ، ونسأل الله ان يأخذ بايدينا ويهدينا سواء السبيل » اهـ .

خطاب الملك حسين :

اما الملك حسين ملك الاردن فقد وجه الى الشعب الاردني هذا الخطاب :

شعبي العزيز !

ايها العرب في كل مكان ... في هذا اليوم الاغر الابلج من تاريخ العروبة ، تشرق شمسه ساطعة قوية مع تحقيق هدف من اسمى اهداف امتنا العربية المجيدة، وتوكيد مطلب من المطالب الحبيبة الى قلب كل عربي، وتؤدى فيه الرسالة التي حملها آل البيت كابرا عن كابر ، ويطيب بها ثرى المنقذ الاعظم عليه رضوان الله الذي ضحى في سبيل هذه الامة ، ووهب نفسه فداء لوحدة العرب ، وجمع كلمتهم ولم شملهم. واليوم يلتقي ابناء الشعبين الشقيقين الاردن والعراق ، بعد فرقة حاول المستعمر جاهدا ان يجعلها طويلة الامد ، ليباعد بين الاخ والاخ ، والشقيق والشقيق الا ان وحدة الهدف والغاية بقيت تداعب النفوس ، وتراود القلوب الى ان اراد الله لها ان تلتقي من جديد ، فيتحقق الامل العذب ، وتتعانق الاهداف المشتركة ويجتمع الشمل تحت راية واحدة ، هي راية العروبة التي حمل لواءها جدنا العظيم الحسين بن على فالى الشعبين الكريمين ، والى الامة العربية المجيدة ازف هذه البشرى السعيدة ، والى ارواح شهدائنا الابرار نبعث بتحية طيبة مخلصة ليهنأوا ويقروا عينا ، فلقد تحققت الغاية التي بذلوا دماءهم الطاهرة في سبيلها . في هذا اليوم نتجه بآمالنا وقلوبنا الى المغاني الحبيبة من فلسطيننا السليبة لنعاهد الله ان نكون اوفياء لعهدنا وعهد اجدادنا ، ونعمل في سبيل حقوقنا المشروعة وبلادنا التي اغتصبها العدو الجائر، ولن نلقي السلاح حتى يتحقق الهدف او نقضي في سبيله . والسلام عليكم .

كلمة لرئيس الوزراء :

وكان لا بد للسيد عبد الوهاب مرجان ، رئيس الوزارة العراقية ، ان يقول كلمته في هذا الاتحاد ، فاذاع ما يلي في مساء اليوم الرابع عشر من شباط :

سادتي :

انه يوم اغرّ في تاريخ العروبة ، يوم تزف به البشرى لوضع الحجر الاساسي لاتحاد عربي شامل ، انه يوم كان يداعب احلام العرب في كل مكان ، منذ دعا اليه المغفور له الملك حسين وعمل على تحقيقه انجاله واحفاده العظام .

اخواني : ثار الحسين بن علي من اجل العرب ، وجمع كلمتهم ، وضم صفوفهم في وحدة عربية شاملة ، فلبى دعوته احرار العرب ، واجمعوا امرهم على التضحية والفداء في سبيل هذه الامنية المقدسة ، وظل رحمه الله مقيما على عهده ، عاملا في سبيل دعوته ، حتى توفاه الله غريبا عن اهله ، مشردا عن وطنه . ولما انتهت الحرب العالمية الاولى قسمت البلاد العربية الى مناطق نفوذ ، ووضعت حدود مصطنعة فيما بينها ، وكان العراق في طليعة من حمل راية الجهاد ، واشهر السلاح ، حتى اذا ما نال استقلاله ، اقبل على جهاد اكبر ، وهو العمل على تحرير اخوانه العرب لنيل استقلالهم ، ولم شملهم في اتحاد عربي عام . فلم يتوان عن مساعدة اي بلد عربي احتاج الى عون معنوي او مادي لتحقيق هذه الغاية . كل ذلك بوحي رسالة الثورة وبقيادة المغفور له فيصلنا العظيم .

وتعاقبت الاحداث ، وتطورت الاوضاع ، وجاءت شرور الصهيونية العالمية لتقيم اسرائيل في قلب الامة العربية ، فلسطين الشهيدة ، فهب العراق للنجدة ، ونادى بالوحدة لتكون حصنا منيعا ضد نوايا اسرائيل التوسعية ، وللعمل على تحرير الوطن السليب من عصابات الصهيونية ، وظل العراق مقيما على عهده ، مرددا دعوته للاتحاد ، ملحا في طلب الاستجابة في كافة الظروف والاحوال . فلا عجب ان اهتزت النفوس طربا بهذا اليوم السعيد ، فقد خطونا خطوة موفقة تؤمن لقوميتنا الكرامة والعزة والسؤدد ، تلك الاماني والآمال التي تراود مشاعرنا وتصبو اليه قلوبنا .

فهنيئا لحفيدي داعي الوحدة صاحبي الجلالة العظيمين فيصل والحسين ، فرعي الدوحة الهاشمية ، وسليلي العترة النبوية اللذين حملا الرسالة باخلاص ، واديا الامانة بصدق ، حقق الله آمال العروبة على يديهما ، وجعل من اتحاد القطرين الشقيقين نواة لاتحاد عربي شامل ان شاء الله فهنيئا للعرب في كل مكان .

وفد برلماني الى عمان :

وفي ٢٤ شباط ، سافر الى عمان وفد برلماني مؤلف من (٣٢) نائبا في زيارة تستغرق يومين ، لتقديم التهنئة الى العاهل الاردني بهذا الحدث التاريخي ، وعاد الى بغداد في ٢٨ من هذا الشهر .

وفي ٢٥ منه ، سافر وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان الى عمان ، ومعه عبد الله الدملوجي حيث اصطحبا وفدا اردنيا الى الرياض . وكان الوفدان يحملان رسالتين من العاهلين : العراقي والاردني ، الى الملك سعود ، يطلعانه فيهما على مراحل الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، ويدعوان انضمام المملكة العربيةالسعودية اليه ، فلم يوفقا الى اقناعه ، فعاد الوفد العراقي الى بغداد في ٢٨ شباط بخفي حنين وكان رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان يتولى منصب وزارة الخارجية بالوكالة مدة غياب باش اعيان في هذه المهمة .

في البرلمان العراقي والبرلمان الاردني :

دعت « الوزارة المرجانية » مجلسي الاعيان والنواب الى عقد جلسة مشتركة في السابع عشر من شهر شباط ١٩٥٨م لتصديق الاتفاق العربي بين العراق والاردن، بعد ان هيات اللائحة الآتية بالاسباب الموجبة :

« بالنظر لما بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية من الصلات الوثيقة والجوار ، ولما بينهما من وحدة الاماني والآمال ، ورغبة في توحيد الجهود ، وتنسيق العمل الصحيح للتوصل الى الوحدة العربية المنشودة ، وتدعيمها للكيان العربي ، فقد تحققت الرغبة بين الدولتين لعقد اتفاق بينهما باسم ـ الاتحاد العربي ـ وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لذلك فتم عقد الاتفاق المرفق نسخة منه باللائحة » (١) .

المادة الاولى : لجلالة الملك تصديق اتفاق الاتحاد العربي بين المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية المعقود في عمان بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٨م.

المادة الثانية : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

وقد افتتح الجلسة رئيس الوزراء بقوله : كنت قد صرحت امام مجلسي الاعيان والنواب بان سياسة الحكومة تستهدف الوحدة والاتحاد مع الدول العربية.. وها ان الحكومة قد برت بوعدها ، وانجزت ما سجلته على نفسها .. الخ.

وتلا رئيس الوزراء بعض الاعيان والنواب فالقوا ما عندهم من كلمات بالمناسبة، كما تكلم وزير الخارجية مفصلا ، عما يكنه من شعور نحو هذا المشروع ، ثم وضعت اللائحة في التصويت بطريقة ذكر الاسماء فقبلت بالاجماع ، وكان عدد المصوتين (١٦٠) عينا ونائبا . وقد حضر الجلسة الملك فيصل ، وولي عهده ، كما حضرها عدد كبير من المستمعين .

وفي « عمان » دعت الحكومة الاردنية مجلسي الاعيان والنواب الى الاجتماع في

---

(١) نشرنا نص الاتفاق في الصفحات المتقدمة .

جلسة مشتركة حضرها الملك حسين وذلك في اليوم السابع عشر من شهر شباط ايضا ، وصادق المجلسان على مشروع الاتحاد العربي بالاجماع .

وقد تلقى الملك فيصل سيلا من برقيات التهنئة والتبريك من ملوك ورؤساء الدول العربية والاسلامية والصديقة ، يشيدون فيها بالخطوة التي خطاها العراق والاردن بعقدهما « مشروع الاتحاد العربي » ويتمنون دوام الالفة والمحبة بين الشعوب العربية . وكان ابرز هذه البرقيات برقية الرئيس جمال عبد الناصر ، وجواب الحكومة العراقية عليها « وسيرد نصاهما قريبا » ثم برقية الملك سعود المنطوية على الحذر وبعد النظر وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل ملك العراق ورئيس الاتحاد العربي ــ بغداد

علمت ما اتفق عليه الراي في العراق والاردن من اتحاد بين القطرين الشقيقين، واسناد رئاسة الاتحاد لجلالتكم . واني اذ ابارك لكم فيما اتفقتم عليه ، ارجو من الله سبحانه وتعالى ان يجعل في ذلك الخير والبركة للبلدين الشقيقين ، وان يوفقنا جميعا لما فيه الخير للعرب اجمعين .

سعود

وقد رد الملك فيصل على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ــ الرياض.

كان لتهنئة جلالتكم الرقيقة بالاتحاد العربي بين مملكتنا والمملكة الاردنية الهاشمية اعمق الاثر في نفسي . واني اذ اعرب لجلالتكم عن خالص شكري للعواطف الاخوية الكريمة ، اسال المولى تعالى ان يحقق لامتنا العربية المجيدة ما تصبو اليه من وحدة قومية شاملة ورفعة ومجد .

فيصل

« وأوفد العاهلان الهاشميان دولة سمير الرفاعي والسيد برهان الدين باش اعيان الى الرياض يوم ٢٦ شباط لمقابلة جلالة الملك سعود ودعوته للدخول فيالاتحاد. وقد بارك السعود الخطوة وايدها ولكنه آثر التريث في تحديد موقفه النهائي » (١) .

الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد :

تنكر « بلاط بغداد » لقيام الوحدة بين الجمهوريتين المصرية والسورية في اول شباط ١٩٥٨م تنكرا صريحا ، فأوعز الامير عبد الاله الى وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان بأن لا يعترف العراق بهذه الوحدة : لا الاعتراف القانوني Dejury ولا الاعتراف الواقعي Defacto كما طلب الى دول ميثاق بغداد بان لا تعترف

(١) تاريخ الاردن في القرن العشرين للاستاذين : سليمان موسى ومنيب الماضي ص ٦٨٩ .

بقيـام الوحدة المذكـورة . وقد صرح الوزير باش اعيان اثناء وجوده في عمان ، بأن العراق غير مرتاح لهذه الوحدة ، لانها قامت بالاكراه ، على حين ان الاتحاد العربي بين العراق والاردن كان طبيعيا (١) واذا بالرئيس جمال عبد الناصر يهـاجم العراق في خطبه ويقول : ان الامير عبد الاله يعتبر سورية ملكا له ، ولهذا اوعز بما اوعز به ، وقد نصحت الحكومة الامريكية العراق بأن لا يتخذ مثل هذه الخطوة ، ولا سيما بعد ان اعترفت دول الميثاق بهذه الوحدة .

فلما اعلن الاتحاد العربي بين العـراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م ، اسرع الرئيـس جمال عبد الناصر فارسل هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ـ بغداد .

ان الاتحاد العربي الذي وحّد اليوم ما بين العراق والاردن ، هو خطوة مباركة تتطلع اليها الامة العربية كلها ، بأمل كبير ، باعتبارها اتجاها يستمد قوته من اعماق الضمير العربي ، واننا واثقون تمام الثقـة ان الاتحاد العـربي سوف يكون قوة لكل العرب ، على كل اعداء العرب ، ان الايام التي تعيشها الامة العربية الآن ايام خالدة مجيدة ، وما من شك ان الاحداث التي عاشتها امتنا في الفتـرة الاخيرة ، تبشر بأن فجر الوحدة الذي اشرق على كل الآفاق العربية ، هو مطلع بازغ جديد للامة العربية المناضلة ، وان القومية العربية ستفخر وتعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمان اليوم، واثقة انها تقرّب منا يوم الوحدة العظمى، وما من شك ان شباب جلالتكم، وايمانكم، وصادق اخلاصكم ، سوف تكون من القوى الدافعـة في سبيل تحقيق حلم العـرب الكبير ، واني اذ ابعث لجلالتكم تهاني ، اتمنى من صميم قلبـي ان يوفقكم الله وان يسـدد خطاكم ، وان يبارك شعبكم العظيم .

جمال عبد الناصر

وكان من المنتظر ان ينتهز الامير عبد الاله هذه الفرصة ، فيبادل الرئيـس جمال عبد الناصر عواطفه ، ويوعز الى الوزارة المرجانية ان تعترف بالجمهورية العربيـة المتحدة اعترافا متبـادلا ، ولكنه اصر على ان يتناسى العـرف الدولي ، والمجاملات الدبلوماسية ، فوجه من تلقاء نفسه الجواب الآتي الى :

صاحب السيادة الرئيـس جمال عبد الناصر رئيـس الجمهورية المصرية ـ القاهرة

تلقيت ببالغ الغبطة والسرور برقية سيادتكم الرقيقة ، التي اعربتم فيها عن كريم مشاعركم بمناسبة اعلان الاتحاد بين العراق والاردن ، واني اذ اعرب لسيادتكم

---

(١) كان وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان قد سافر الى عمان بعيد اعلان الوحدة . وقد جاء في محضر رسمي عقد هناك في ١٣ شباط ١٩٥٨ م قوله :

(من ناحية الاعتراف نحن نفضل عدم الاعتراف ، وقد كتبنا للحكومات العربيـة واكثرها تؤيد عـدم الاعتراف . ولكننا نريد ان يكون الموقف موحدا ومنسجما ، واننا نعتقد انه اذا كان هناك دولتين أو اكثر لا تعترف بهذا يضعف الموقف الجديد ...)

محاضر المحكمة العسكرية ج ٤ ـ ص ١٣٨٤ ـ

عن عميق شكري وخالص امتناني، اود ان اؤكد بأن هذه الخطوة التي خطتها الدولتان العربيتان الشقيقتان ، انما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد ، بدأت في الثورة العربية الكبرى منذ اربعين عاما ، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا الى تحقيق هدف تلك الثورة الاسمى ، وهو الوحدة الشاملة . واني لاشارك سيادتكم الراي بان فجر الوحدة الذي اطل على جميع الآفاق العربية لهو مطالع تاريخ جديد للامة العربية ، وان العرب بفضل جهود المخلصين من زعمائهم وابنائهم ، وبفضل الوعي القومي الذي يسود شعوبهم في شتى امصارهم ، لواثقون كل الثقة بانهم يقتربون الآن من يوم الوحدة الكبرى . هذا واسأل الله التوفيق لما فيه خير العرب والمسلمين وعزتهم .

فيصل

وقد وقف وزير الخارجية السيد برهان باش اعيان امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » يوم ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ وقال بصدد هذا الجواب القاسي :

« عندما علمت بذلك ، بادرت فورا الى الاتصال برئيس الوزراء الاستاذ عبد الوهاب مرجان ، واخبرته بأن الواجب يقضي علينا بالاعتراف بالجمهوريةالعربية المتحدة ، اعترافا قانونيا ، وذلك بارسال برقية جوابية مماثلة من العراق الى رئيس الجمهورية العربية المتحدة وحضر الرئيس مرجان حالا الى مكتب وزارة الخارجية ، وكان ذلك اليوم يوم جمعة على ما اتذكر ، كما حضر الاستاذ عبد الرسول الخالصي وزير العدلية آنذاك ، فوضعنا نحن الثلاثة صيغة البرقية الجوابية ، متضمنة الاعتراف القانوني المقابل بالجمهورية العربية المتحدة ، ثم اخذت تلك البرقية بنفسي الى قصر الرحاب ، حيث وجدت عبد الاله ، وعبد الله بكر ، وطلبت الى عبد الاله الموافقة على ابراق تلك البرقية الجوابية فاعتذر قائلا : ان الملك قد ذهب الى خارج بغداد ، ولا يعرف متى يعود ، وانه لا بد من اطلاعه عليها ، قبل ابراقها ، فابقيتها عنده ، وخرجت ثم ابلغت الاستاذ مرجان بما تم ، وبعد يومين على ما اتذكر ارسل البلاط برقية جوابية ، ولكنها كانت بصيغة اخرى ، تختلف كثيرا عن الصيغة التى وضعناها ، ولا تتضمن الاعتراف بالمقابل » (١) .

والتاريخ نذكر ان دول ميثاق بغداد لم تكن راضية عن الموقف الجاف الذي اتخذه البلاط العراقي من قيام الجمهورية العربية المتحدة في اول شباط ١٩٥٨م ، ولا عن الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية بعد قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ من هذا الشهر ، ووصول برقية التبريك والاعتراف بالاتحاد من قبل الرئيس جمال عبد الناصر ، فقد تليت في محكمة الشعب « الجلسة الثانية والثلاثون المنعقدة في ٧ تشرين الاول ١٩٥٨م» نص برقية طيرها وزير الخارجية برهان الدين باش اعيان الى الممثليات العراقية في طهران ، وواشنطن، ولندن ، وكراجي، وانقره، بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٨م وتحت رقم ١٧٣ جاء فيها :

« قابل السفير الايراني ، وزير الخارجية صباح هذا اليوم ، وابلغه بانالحكومة

---

(١) المحاضر الرسمية لجلسات « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ج ٤ ص ١٢٢١ .

الايرانية وان كانت تؤيد العراق عن موقفه ، الا انها ترى ضررا في تأجيل الاعتراف بسبب اعلان الولايات المتحدة ، وبعض الدول العربية : كالسعودية ، اعترافها هذا ، فضلا عن ان ظروف العراق التي تدعوه للتريث انتظارا لتاليف حكومة الاتحاد العربى لا تطبق الا على العراق .

« اجاب وزير الخارجية مفصلا الاسباب كما وردت في برقيته المؤرخة ٢١/٢/١٩٥٨ واضاف بان الاعتراف من جانب الولايات المتحدة يجب الا يكون له تاثير كبير على اعضاء ميثاق بغداد ، لان الولايات المتحدة ليست عضوا في الميثاق . اما اعتراف بقية الدول الغربية فامره يختلف ، لان ظروف تلك الدول تختلف كثيرا عن ظروف العراق الذي يعتقد ان الاتحاد المصري ــ السوري موجه ضد مصالح العراق وسلامته واهدافه القومية ، وضد سياسته الخارجية في المنطقة ، وضد سياسته الخارجية المتمثلة في عضوية ميثاق بغداد . لذلك من واجب دول ميثاق بغداد ان تسند العراق لموقفه هذا .

« يرجى السعي لدى المسؤولين بصورة فورية وجدية بالتعاون على حمل الدول المترددة من اعضاء دول ميثاق بغداد على مسايرة العراق في تأجيل الاعتراف ، على ضوء الحقائق والاسباب المذكورة . قابل رئيس الدولة وابلغوه ما يلي » :

« لما كانت الحكومة لا تنوي الاعتراف بالوضع الجديد في سورية ومصر ، وتحاشيها لاخراج سفيريها من مصر ومن سورية لتقديم اوراق اعتماد جديدة ، فانها قد ارتأت استدعاء سفيريها المذكورين الى بغداد في اشغال رسمية ، على ان لا يعودا الى مقرهما في القاهرة ودمشق في الوقت الحاضر .

« ترغب الحكومة العراقية معرفة الاجراءات التي تنوي الحكومتان اللبنانية والاردنية اتخاذها بهذا الشان » اهـ .

★ ★ ★

ولكن حكومات لندن ، وانقره ، وكراجي ، لم تلتفت الى طلب الحكومة العراقية وتوسلاتها فاعترفت كلها بالوحدة التي قامت بين مصر وسورية ، وقد اعقبتها الحكومتان : الامريكية والسعودية، فالحكومة اللبنانية فاعترفت كلها بالوحدة المذكورة اعترافا قانونيا كاملا اما العراق فقد قدم اعترافه بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨م.

استقالة الوزارة

كان بين العوامل التي ادت الى التعجيل في استقالة « الوزارة الايوبية الثالثة» الموقف السليم الذي وقفته تلك الوزارة من محاولة اعتداء امريكا على استقلال سورية بحجة تغلغل الخطر الشيوعي فيها ، فلما حلت « الوزارة المرجانية »محل الوزارة

المذكورة في الحكم ، ظن الامير عبد الاله والسيد نوري السعيد ، ان الفرصة اصبحت مؤاتية لاقحام الجيش العراقي في الموضوع ، وحمله على القيام بانقلاب في سورية ، وتمهيد الطريق لضمها الى العراق . فلما فاتحا « مرجانا » بذلك ، لم يجدا اي استعداد لديه لقبول هذه الفكرة فاقالاه (١) « واتضح للامير انه لا يستطيع هضم عبد الوهاب غير انه تريث الى ان تنتهي الحكومة من مشروع الاتحاد العراقي ــ الاردني » اه (٢) .

ويقول السيد عبدالله بكر رئيس الديوان الملكي امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » بتاريخ ٥ تشرين الاول سنة ١٩٥٨ :

« اذكر على سبيل المثال ، وكان هو ــ يريد نوري السعيد ــ خارج الحكم في وزارة عبد الوهاب مرجان . هو اصر على ارسال الجيش ــ الى سورية ــ وعبدالوهاب مرجان عارض ، فعلى هذا الاساس اقيل عبد الوهاب مرجان من رئاسة الوزارة »(٣) بأن تقدم بكتاب استقالته الآتي مكرها .

حضرة سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم .

كنت قد امتثلت امر جلالتكم بتحملي اعباء المسؤولية معتمدا بعد الله على ثقة جلالتكم السامية . لقد قامت الوزارة باعداد ميزانية الدولة العامة وتقديمها الى مجلس الامة وتشريعها اولا ، وعقد وتشريع قانون الاتحاد العربي بين العراق والاردن ثانيا ، ذلك الاتفاق الذي حظت الوزارة بشرف عظيم حيث حقق للعرب امنية عظيمة . وما كانت الوزارة لتظفر بهذا التوفيق لولا رعاية جلالتكم وسمو ولي عهدكم الامين .

ان تشريع لائحة قانون الاتحاد العربي بين العراق والاردن قد خلق حالة جديدة تستوجب تعديل القانون الاساسي . وحل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات جديدة الامر الذي يتطلب وضع استقالتي هذه بين يدي جلالتكم ملتمسا قبولها .

---

(١) قال لنا السيد عبد الوهاب مرجان ما يلي بالحرف :

« لما رجع نوري باشا من اجتماع ميثاق بغداد الذي عقد في انقره ، اجتمع بي وبولي العهد الامير عبد الاله ، وبرئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ، وقال « ان سورية مقبلة على ثورات ، وان الواجب على العراق اسناد سورية ، وان ادى الامر الى تدخل الجيش العراقي » فاجبته اني لا ارى من المصلحة زج جيش العراق في احداث سورية الداخلية ، وان اية حكومة عراقية تومز الى جيشها بالذهاب الى سورية سينقلب عليها ، فاستغرب نوري هذه المفاجاة وسألني قائلا « من جاءك بهذا الخبر ؟ » فقلت له « انه مدير الامن العام بهجت عطية » فانكر الباشا صحة ذلك . اه « وكان المطلوب اصلا ارسال جيش عراقي الى الاردن للوقوف على حدود سورية والتدخل عند تازم الساعة » .

وقال (ارسكين تشايلدرز) في ص ١٤٥ من كتابه « الحقيقة عن العالم العربي » ما نصه :

« وتوصل نوري السعيد ، الذي كان على تفاهم وثيق مع الرئيس شمعون الى قراره الذي قدر له ان يكون ميتا ، وهو الدخول الى سورية بقوة عسكرية عن طريق الاردن ، والقضاء على الوحدة مع مصر والعمل على سحق الثورة في لبنان » اه .

(٢) خليل كنه في كتابه (العراق امسه وغده) ص ٢٨٥ .

(٣) محاضر جلسات محكمة الشعب ج ٤ ص ١٢٩٠ .

انني اذ ارفع لمقام جلالتكم خالص شكري ، وعظيم امتناني ، على تفضلكم بشمولي بالمؤازرة السامية ، التي سهلت علي القيام بهذه المهمة ، اساله عز وعلا ان يحفظ جلالتكم ، ويكلأكم برعايته وعنايته وسابقى دائما خادمكم المخلص الامين .

٢ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ عبد الوهاب مرجان

وقد رد الملك ــ في الحال ــ على كتاب الاستقالة بالجواب الآتي :

عزيزي السيد عبد الوهاب مرجان .

تسلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢ مارت سنة ١٩٥٨ واني اذ اعرب عن اسفي الشديد لتخليكم عن رئاسة الوزراء ، لا بد لي من اظهار تقديري للخدمات الجليلة التي اديتموها انتم وزملائكم للبلاد مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٧ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر مارت سنة ١٩٥٨ الميلادية .

فيصل

الوزارة الثامنة والخمسون :

١١ شعبان ١٣٧٧ ــ ١ ذي القعدة ١٣٧٧
٣ اذار ١٩٥٨ ــ ١٩ مـايس ١٩٥٨

الوزارة السعيدية الرابعة عشرة

تمهيـد

كان معروفا في الاوساط السياسية ــ بعد استقالة الوزارة المرجانية ــ ان الوزارة الجديدة ستؤلف برئاسة نوري السعيد ، بصفة كونه صاحب الاكثرية المطلقة في مجلس النواب ، ولان البلاد كانت مقبلة على احداث جسام : كاعداد دستـور الاتحاد ، وتعديل الدستور العراقي ، واجراء انتخابات نيابية جديدة ، ومقاومة الساسة الذين لا يؤمنون بالاتحاد بين العراق والاردن ، ومحاربة الافكار الهدامـة ، وهذه امور لا يمكن ان يضطلع بها غير السعيد ، فوجه الملك اليه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم نوري السعيد　　　　　　　　الرقم ١٢٣

بناء على استقالة فخامة السيد عبد الوهاب مرجان من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا على اسناد رئاسة الوزراء اليكم على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٧ الهجرية ، الموافق لليوم الثالث من شهر مارت سنة ١٩٥٨ الميلادية .

فيصـل

هيئـة الـوزارة

ولم يكن من السهل على نوري السعيد ــ في هذه المرة ــ ان يقنع بعض الشخصيات المعروفة بالدخول في وزارته . فقد عرض على السيد احمد مختار بابان منصـب وزارة العدلية في وزارته فرفضه ، كما رفض السيد ارشد العمري منصب وزارة الاعمار الذي عرض عليه ، ورفض السيد عبد المهدي ان يكون « وزيرا بلا وزارة » في الوزارة الجديدة ولما فاتح السيد عبد الوهاب مرجان بالاشتراك معه في الوزارة اعتذر « مرجان » ايضا بدعوى ان رايه معروف في عدم جواز اقحام العراق في سورية فاضطر السعيد الى تاليف وزارته على النحو الآتي :

١ ــ نوري السعيد　　　:　رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة

٢ ـ توفيق السويدي : نائبا لرئيس الوزراء
٣ ـ محمد فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية
٤ ـ جميل عبد الوهاب : وزيرا للعدلية
٥ ـ ضيـاء جعفر : وزيرا للاقتصاد
٦ ـ عبد الكريم الازري : وزيرا للماليـة
٧ ـ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية
٨ ـ سامي فتـاح : وزيرا للشؤون الاجتماعية
٩ ـ محمد مشحن الحردان : وزيرا للزراعة
١٠ ـ عبد الحميد كاظم : وزيرا للمعارف
١١ ـ عبد الامير علاوي : وزيرا للصحة
١٢ ـ صالح صائب : وزيرا للاعمار
١٣ ـ رشدي الجلبي : وزيرا للمواصلات
١٤ ـ برهان الدين باش اعيان : وزيرا بلا وزارة
١٥ ـ محمود بابان : وزيرا بلا وزارة
١٦ ـ الحاج رايح عطية : وزيرا بلا وزارة

منهاج الوزارة

لم تجر مراسيم استيزار للوزارة الجديدة ، ولم تذع الوزارة منهاجا لها ، ولما سئل السيد نوري السعيد عن أهداف وزارته في السادس من آذار ١٩٥٨م قال :

« تالفت هذه الوزارة في ظروف خاصة معلومة ، يجتازها العراق على وجه خاص والبلاد العربية الشقيقة على وجه عام . وان توليها المسؤولية على اثر اعلان الاتحاد بين العراق والاردن ، يجعل مهمتها الاولى والمباشرة ، اتخاذ الاجراءات التشريعية التي يتطلبهـا اقرار هذا الاتحاد المبارك ، وذلك خلال ما بقي من مدة الثلاثة الاشهر التي حددها اتفاق الاتحاد الموقع عليه في ١٥ شباط ١٩٥٨ .

وبالاضافة الى ما تقدم ، سيكون من أهم أهداف الوزارة دعم الاتحاد وترصينه بجميع الوسائل الفعالـة الممكنة . وستشمل الاجراءات التشريعية اعـداد دستور الاتحاد الجديد ، بالاتفـاق مع الحكومة الاردنيـة ، ثم تعديل الدستور العراقي ، التعديل الضروري ، لايجاد التناسق بينه وبين دستور الاتحاد ، وستحرص الوزارة على أن يهدف التعديل ـ بالاضافة الى التناسق المذكور ـ الى تلافي النواقص الموجودة في الدستور العراقي ، والاخذ بالمبادىء الجديدة التي يقتضيها تطور العراق السياسي، والاجتماعي ، خلال السنين الاخيرة ، ومن ذلك منح المراة العراقية الحقوق السياسية وفقا لاسس ومؤهلات معينة تلائم حالة البلاد الاجتماعية والثقافية .

وسيترتب على تعديل الدستور العراقي حل المجلس النيابي الحالي ، واجراء انتخابات نيابية جديدة ، على ان يتم ذلك كله قبل انتهاء المدة التي حددها اتفـاق الاتحاد ليتسنى للمجلس الجديد المصادقة على تعديل الدستور العراقي .

ان هذه المهام المستعجلة الخطيرة، فضلا عن الظروف العالمية الدقيقة، من شانها ان توجه الوزارة بالدرجة الاولى الى توطيد العدل ، والامن ، والاستقرار في البلاد بجميع الوسائل المتيسرة لديها ، وبرغم قصر المدة التي تتطلب هذه المهام المستعجلة بقاء الوزارة خلالها في الحكم ، فان الوزارة لن تدخر وسعا في تنفيذ اقصى ما يمكن تنفيذه من أعمال الاصلاح والترفيه ، ورفع مستوى المعيشة في البلاد ، وفي استمرار السير بها في طريق التقدم والازدهار (١) .

الديلي تلغراف والوزارة

علقت صحيفة « الديلي تلغراف » الانكليزية « المحافظة » على تاليف هـــذه الوزارة بما يلي :

« ان التزاحم فيما بين الدول العربية يدخل الآن مرحلة جديدة من التنافس حول الدول التي غير مرتبطة بعد باي من الاتحادين العربيين .. اما وقد وقرر السيد نوري السعيد ان يعود رئيسا للحكومة العراقية ، فان عليه ان يشعر ان المهام التي تجابه دولة الاتحاد العربي تستدعي منه اليقظة والاهتمام . وحتى ولو لم يكن ثمة اي تحد خارجي لدولة الاتحاد الجديدة ، فان المشاكل الداخلية ، ومنها وضع دستور الدولة الجديدة ، وتشكيل مجلسها النيابي ، ودمج قواتها العسكرية ، ستكون على غاية من الدقة والتعقيد . ومهما يكن من أمر فان العداء السافر الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، هو الذي حفز السيد نوري السعيد على التدخل في اللحظات الحرجة » اهـ .

كيف قوبلت الوزارة

كان الغرض من تاليف « الوزارة السعيدية الرابعة عشرة » اقرار الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، والحد من نشاط الجمهورية العربية المتحدة التي قامت بين مصر وسورية . وكان المعارضون يرون في تاليفها ملهاة ومهزلة ، فاجتمع لفيف من رؤساء الوزراء ، والاعيان والنواب ، والمحامين ، وغيرهم ، ورفعوا الى السيد نوري السعيد العريضة الآتية ، وقد نشرتها جريدة الشعب المصرية في عددها الصادر في ٤ نيسان ١٩٥٨م . بعد ان منع نشرها في العراق .

فخامة رئيس الوزراء المحترم :

عدتم الى الحكم في ظروف يقف خلالها العراق في مفترق الطرق ، ويتوقف على سلوك الطريق القويم منها مصير الاجيال المقبلة . وقد اخترتم من قبل سياسة معينة ادت الى تحويل وجهة العراق من الامة العربية ، الى الارتباط بحلف بغداد ، والاتفاق الخاص مع بريطانية . وفي سبيل تمشية تلك السياسة عطلت جميع حقوق الشعب

---

(١) جريدة « الحوادث » العدد (٤٥٥٢) الصادر بتاريخ ٨ اذار ١٩٥٨ م .

الدستورية ، واصبح من المتعذر في هذا الجو الخانق ، الذي يسود العراق ، ان يعلن ابناء الشعب وجهة نظرهم وهم آمنون من الاذى . لذلك رأينا نحن الموقعين أدناه ان نصارح فخامتكم بالحقائق التالية املا في ان نحمل الحكومة على سلوك الطريق الوحيد الذي يتفق مع مصلحة الشعب ، ومطالبه الوطنية ، وامانيه القومية .

ان العراق يا صاحب الفخامة لا يمكن أن ينفصل عن الامة العربية ، فهو جزء لا يتجزأ منها ، وقد رايتم تجاوب الامة العربية معه في استنكار حلف بغداد ، كما رايتم استحالة مد الحلف المذكور الى اي بلد عربي آخر . فلا بد من خروج العراق من هذا الحلف ، وتحريره من الاتفاق الخاص مع بريطانية ، ليشعر العراق انه اصبح مستقلا من التبعية الاجنبية التي كانت وستظل مصدرا لجميع متاعبه الداخلية ، ومشاكله مع سائر الدول والبلاد العربية .

وباقرار هذه الخطوات الاولى ، تنتفي اهم العوامل التي ادت الى تعطيل حقوق الشعب وحرياته . فما مر في العراق عهد انعدمت فيه هذه الحقوق ، وهدرت فيه هذه الحريات، كالعهد الذي رافق عقد حلف بغداد، والاتفاق الخاص مع بريطانية. ونحن واثقون ان الشعب حين يجد نفسه حرا من القيود التي كبلته بها الروابط المصطنعة المذكورة ، طليقا من الاصفاد التي غلت حرياته ، سيتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية ، ولن يرضى أن يزعم بضعة اشخاص انهم يمثلونه حين يدعوه جهرة الى تفريق الصف العربي باعلان عدائهم السافر لتحقيق خطوةكان العرب يعتبرونها حلما بعيد المنال، الا وهي اتحاد مصر وسوريةفيدولةعربية واحدة . فما كان لمواطن مخلص ان يتمنى شيئا اعز من ان تتحمل مصر مسؤوليتها في بناء الوحدة العربية . وقد أعلن المسؤولون عن ميثاق الوحدة أن بابها مفتوح لاي دولة عربية ، بأي شكل تختاره من اشكال الاتحاد ، وقد بدأت فورا مفاوضات الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة ، وبين المملكة اليمنية المتوكلية ، وانما مسير تحقيق الوحدة بين مصر وسورية في ممارسة كل منهما لحقوق السيادة الكاملة المجردة من اية تبعية ، لاية دولة أجنبية . فالقول بان الوحدة بين مصر وسورية يعتبر تحديا للعراق قول لا يقره عاقل ، لان وحدة العرب قوة لجميع العرب ، ضد أعداء العرب كافة ، وانما هي تحد لسياسة التفريق التي لم يعد في مقدور واحد ، ولا في استطاعة دولة اجنبية حمل المواطنين في أي بلد عربي على الاستسلام لها .

ومن عجب حقا ان يتظاهر البعض برغبته في اقامة اتحاد بين سورية والعراق، وينكر اقامة اتحاد بين العراق من جهة ، وسورية ومصر من الجهة الاخرى ، وكذلك الحال بالنسبة الى الاردن ، فان دخوله مع العراق في اتحاد يشمل الجمهورية العربية المتحدة ادعى الى تعزيز وحدة الصف العربي .

ان العراقيين ، يا صاحب الفخامة ، قد ملوا العهد الذي يبيح لبضعة اشخاص ان يدعوا التعبير عن ارادة الشعب في وقت لا يجد فيه هذا الشعب اية وسيلةللافصاح عن رايه في صحف حرة ، او اجتماعات عامة ، او انتخابات سليمة ، بعد ان عطلت احكام الدستور التي هي كل لا يتجزأ . لذلك نرى من واجبنا أن نهيب بفخامتكم الى الالتفات الى رغبات الشعب ، وهي رغبات صريحة توجب توحيد الصف العربي

والتحرر من ميثاق بغداد، والاتفاق الخاص مع بريطانية، واطلاق الحريات الدستورية، بما فيها حرية التنظيم الحزبي ، والنقابي ، وحرية الصحافة ، والاجتماعات العامة، والافراج عن المحكوم عليهم في القضايا السياسية . ليستطيع الشعب الجهر بآرائه الرامية الى تحقيق الاتحاد المنشود بين العرب كافة . وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٤ شعبان ١٣٧٧ هـ الموافق ١٥ آذار ١٩٥٨ م

صورة الى رئيس الديوان الملكي العراقي (١) .

محمد رضا الشبيبي ، محمد مهدي كبه ، ناجي شوكت ، مزاحم الامين الباجه‌جي ، تحسين علي، سعد عمر، حسنين جميل ، فائق السامرائي، محمدصديق شنشل ، سامي باش عالم ، جمال عمر نظمي ، حسن عبد الرحمن ، علي الصافي ، محمد حديد ، جميل كبه ، محمد احمد العمر ، نجيب الصايغ ، صالح الشالجي ، محمد بابان ، فيصل حبيب الخيزران ، كامل الشالجي ، احمد زكي الخياط ، مظهر العزاوي ، محمود رامز ، زكي حافظ جميل ، رمزي العمري ، ناجي يوسف ، عواد علي النجم ، ابراهيم عطار باشي ، محمود الدرة ، عبد الحميد الياسري ، هديب الحاج حمود ، عبد الشهيد الياسري ، نعمان العاني ، فؤاد الركابي ، جميل امين ، عبد الرحمن البزاز ، محمد الطريحي ، الدكتور مصطفى كامل ياسين ، الدكتورعبدالله البستاني ، الدكتور فيصل الوائلي ، الدكتور عباس الصراف .

جبهة الاتحاد الوطني

لما وقع الاعتداء الثلاثي على مصر العربية في التاسع والعشرين من تشرين الاول من عام ١٩٥٦م ، تكهرب الجو في العالم العربي بأسره فغمر الشعب العراقي شعور طافح بالاستياء والتحفز لتأييد الحق المصري في تأميم شركة قناة السويس ، وشجب موقف الوزارة العراقية القائمة من هذا الاعتداء ، وفي الامكان القول بكل صراحة بأن الاعتداء ، موضوع البحث ، مهد السبيل لتأليف الجبهة الوطنية المتحدة التي كانت البلاد تنشدها منذ زمن بعيد ، والتي كانت تهدف الى اسقاط حكم عبد الاله ونوري السعيد مهما كلفها الامر . فقد عقد ممثلو الاحزاب الاربعة : الاستقلال ، والوطني

---

(١) قال لنا السيد ناجي شوكت « كلفني الموقعون على هذه العريضة ان اقابل عبد الاله ، وابحث معه فحوى هذه العريضة فقابلته وعرضت عليه أن يعمل على تجميد « ميثاق بغداد » وابعاد نوري السعيد الى امريكا كسفير للعراق فيها ، وان يكلف موضع ثقته احمد مختار بابان بتأليف وزارة مختلطة ، ويعيد النظر في سياسة العراق الخارجية والداخلية ، واذا به يقول : ان هنك فراغ في المنطقة حل بانحسار النفوذ البريطاني بعد حملة السويس فلا بد من ملء هذا الفراغ بهذا الميثاق فادركت توا اننا في واد وان الامير في واد آخر » اهـ .

الديمقراطي ، والبعث العربي ، والشيوعي السري (١) سلسلة اجتماعات مع الديمقراطيين المستقلين ومع غيرهم ، وتدارسوا الموقف السياسي العام من نواحيه المختلفة ، وانتهوا الى تاليف قيادة ميدان مشتركة للقيام بتظاهرات طلابية اقلقت السلطة ، فحملتها على تعليق الدراسة في الكليات والمعاهد العلمية ، والى اتخاذ التدابير الصارمة ضد المتظاهرين ، اينما كانوا وحيثما اتجهوا ، فكانت حوادث النجف الدامية ، وعصيان الحي المسلح الذي ادى الى اعدام عضوين من اعضاء الحزب الشيوعي من ابرز حوادث هذه الحقبة .

لقد ولدت الاحداث الدامية في سبيل نصرة مصر العربية شعورا قويا بوجوب قيام « جبهة وطنية » موحدة تكون فعالة بقيادتها العليا وركائزها التنظيمية ، وسائر اجهزتها اللازمة ، وتضم جميع الاحزاب ، والكتل ، والافراد ، على نطاق واسع ، وتقيم لها صلات وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية ، ومع حركة التحرر في الخارج فقامت « جبهة الاتحاد الوطني » على هذه الاسس بعد حين . فقد تتابعت اجتماعات ممثلي الاحزاب الاربعة في دار رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه ، وفي بيوت بعض الاعضاء احيانا ، بعد ان استصدرت الحكومة احكاما بسجن السيد كامل الجادرجي لمدة ثلاث سنوات ، وبابعاد السيدين : محمد صديق شنشل وفائق السامرائي الى المنطقة الكردية في شمالي العراق وبربط السيدين : حسين جميل وسامي باش عالم بالكفالة ، وبعد ان تحددت اهداف « جبهة الاتحاد الوطني » في النقاط الخمس الآتية :

١ ــ تنحية نوري السعيد ، وحل المجلس النيابي .

٢ ــ الخروج من حلف بغداد ، وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلادالعربية المتحررة .

٣ ــ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .

٤ ــ اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

٥ ــ الغاء الادارة العرفية ، واطلاق سراح السجناء ، والمعتقلين ، والموقوفين السياسيين ، واعادة المدرسين ، والموظفين ، والمستخدمين ، والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

ولقد تم الاتفاق بين ممثلي الاحزاب الاربعة على استخدام المطبعة السرية التي كان « الحزب الشيوعي السري » قد هيأها بكل عدتها وطباعيها فتالفت « اللجنة الوطنية العليا » لـ « جبهة الاتحاد الوطني » في شباط ١٩٥٧ ، م واصدرت هذه اللجنة

---

(١) مثل محمد مهدي كبه حزب الاستقلال ، ومثل محمد حديد الحزب الوطني الديمقراطي ، اما حزب البعث العربي فقد مثله فؤاد الركابي ، فلما اوقف ، مثله شمس الدين كاظم ، واما الحزب الشيوعي فقد مثله السيد عزيز الشيخ ، فلما اوقف ، مثله كمال عمر نظمي .

بيانها الاول في التاسع من آذار ١٩٥٧ م ، على هيئة كراس من اثنتي عشرة صفحة صغيرة عنوانه « ميثاق جبهة الاتحاد الوطني » فاذا به يشرح الاهداف الوطنية الواردة في النقاط الخمس المذكورة شرحا وافيا ، ويفصلها تفصيلا تاما .

لقد تبنت « جبهة الاتحاد الوطني » منهجا خاصا في التنظيم الحزبي ، واتبعت اسلوبا مرنا يتيح الفرصة لدخول الاخرين الى جانب ممثلي الاحزاب ، وقامت الى جانب « اللجنة الوطنية العليا » لجنة تنظيمية تقودها اللجنة العليا ، وتتشعب منها لجان رئيسية في معظم الالوية ، تليها لجان فرعية صغيرة في معظم الاطراف . وقد انتشرت هذه الشبكة وتوسعت ، وتمسكت بمبدأ اجماع ممثلي الاحزاب على قراراتها حتى تصبح ملزمة ، وعززت اتصالاتها بالعسكريين من الضباط الاحرار ، حتى حملتهم على تأليف « اللجنة العسكرية العليا » في اواسط عام ١٩٥٧ م وقد تبنت هذه اللجنة « ميثاق جبهة الاتحاد الوطني » فساندته وكان واسطة الاتصال ضابطان معروفان هما : العقيد رجب عبد المجيد الذي كان يتصل بالاستقلاليين ، ورشيد مطلق الذي كان يتصل بالديمقراطيين ، فعملت الجهات المختلفة على التنظيم والتدريب حتى تم تفجير ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م .

وصول الوفد الاردني

وصل الى بغداد في اليوم السابع من شهر آذار ١٩٥٨ م ، الوفد الاردني الخاص بالمباحثات الخاصة بوضع دستور الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، فكان برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الرفاعي ، وعضوية كل من وزير الاقتصاد السيد خلوصي الخيري ، ووزير المعارف والعدلية السيد أحمد الطروانة ، ووزير الدفاع والزراعة السيد عاكف الفايز ، ورئيس أركان الجيش السيد حابس المجالي ، الى عدد من كبار الموظفين والاختصاصيين في أمور المال ، والاقتصاد ، والدفاع ، فالفت الحكومة العراقية بدورها وفدا برئاسة نائب رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ، ووزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، ووزير المالية السيد عبد الكريم الازري ، ووزير العدلية السيد جميل عبد الوهاب ، ووزير الدولة برهان الدين باش اعيان ، الى عدد من الماليين ، والاقتصاديين ، والعسكريين ، وقد عقد الوفدان سلسلة من الاجتماعات الهامة لوضع دستور الاتحاد المطلوب ، في جو تسوده الثقة بالنفس ، وفي ١٧ من هذا الشهر انهى الوفدان مهمتهما فعاد الوفد الاردني الى عمان في ١٨ آذار ١٩٥٨ م بعد ان صدر البيان الآتي :

بلاغ مشترك :

« عقد الوفدان : العراقي والاردني لوضع صيغة دستور الاتحاد العربي اجتماعهما الاخوي في قصر الزهور صباح هذا اليوم ، الواقع بتاريخ ١٧ آذار سنة ١٩٥٨ م ، وقد تم بعون الله وتوفيقه ، وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور ، الذي سيعرض على مجلس الامة في كل من الدولتين لتصديقه وفق الاصول الدستورية ، وسيعلن

هذا المشروع بنصه الكامل في بغداد وعمان في آن واحد يوم الاربعاء الواقع بتاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٥٨م » (١) .

برقيات التبريك :

وبمناسبة عودة الوفد الاردني الى عمان ، وارتياح الملك حسين للنتائج التى توصل اليها في بغداد ، فقد ابرق جلالته الى العاهل العراقي برقية شكر بتاريخ ١٩ آذار هذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل الثاني المعظم ـ بغداد.

اما وقد عاد وفدنا من العراق العزيز ، وهم السنة تلهج بالشكر لجلالتكم ، وقلوب تخفق بالايمان لما انزلتوهم فيه من فسيح رحابكم العامرة ، ولما اسبغتم عليه من سامي رعايتكم ، ولما تحلى به رجالكم المخلصون من روح عربية ، وتعاون صادق ، في صدد الوصول مع وفدنا الى وضع دستور الاتحاد العربي المبارك بين شطري البلد الواحد ، الذي اخذ على عاتقه اولا وآخرا حمل رسالة الوحدة العربية ، التي نادى بها جدنا الحسين بن علي ، والاحرار من بني قومه ، فانني انتهز هذه المناسبة القومية السعيدة لابعث لجلالتكم بخالص الشكر والتحية ، مقرونة بمشاعر الاخوة ، واجمل عبارات التهنئة ، مع اطيب تمنياتي لجلالتكم ، ولصاحب السمو الملكي الامير عبد الاله، بالسعادة الدائمة ، ولشعب الاتحاد العربي المجد والازدهار والنجاح .

الحسين

وقد سر الملك فيصل بهذه البرقية الرقيقة وامر جلالته بارسال الرد التالى عليها :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك حسين المعظم ـ عمان.

اخذت ببالغ الغبطة برقية جلالتكم ، بمناسبة عودة وفدكم الى الاردن الشقيق. ولقد كان وجود نخبة من رجالكم المخلصين بيننا ، يعملون مجدين متعاونين مع رجالكم هنا ؛ من ابناء العراق ، من اجل وضع دستور الاتحاد العربي بين شطري البلد الواحد ، موضوع ابتهاج وتقدير عظيمين ، واننا لنامل مخلصين ان يكون هذا الدستور المبارك الحجر الاساسي في صرح اتحاد عربي شامل ، فنكون بذلك قد حققنا بالتعاون مع جلالتكم انجاز المرحلة الاولى من رسالة الوحدة العربية ، التي حمل لواءها جدنا العظيم المغفور له الملك حسين ، واني اذ اشكر لجلالتكم ـ انا وصاحب السمو الملكي الامير عبد الاله ـ ما اظهرتموه في برقيتكم من مشاعر اخوية ، اسال الله ان يوفقنا جميعا لتحقيق رسالة جدنا لاستعادة وحدة العرب وعزتهم .

فيصل (٢)

---

(١) نشرنا نص دستور الاتحاد في نهاية بحثنا عن (الوزارة السعيدية الرابعة عشرة) .
(٢) جريدة « الحرية » العدد ١١٣٥ الصادر بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٥٨ م .

الراي العام والاتحاد العربي

لم يبتهج احد من افراد الشعب العراقي لقيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، بدعوى انه كان اتحادا قائما على تفريق الصف العربي ، وانه كان يستهدف اذلال المجموعة العربية وتفريقها شيعا ، وكان يورد عدة ادلة على عدم صلاح هذا الاتحاد . اما الذين باركوه من الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، فانما كانوا يصانعون بتأييدهم هذا البيت الهاشمي الحاكم . واما اسرائيل فكانت راضية عن قيام الاتحاد.

قالت جريدة « التايمس » اللندنية في عددها الصادر في ١٤ شباط ١٩٥٨م :

« من المعلوم ان مباحثات من نوع يكاد يكون غير رسمي ، كانت تجري بين وزارة الخارجية البريطانية ، وممثلي اسرائيل ، حول الموقف الذي يحتمل ان تقفه اسرائيل من موضوع اتحاد الاردن والعراق . ويبدو ان الخارجية البريطانية ـ وهي تتذكر الضجة التي قامت بها اسرائيل عندما علمت في مستهل عام ١٩٥٦م ان العراق على وشك الاشتراك مع الاردن للقيام بتدابير سلامة مشتركة ـ ارادت ان تفهم ما اذا كانت اسرائيل ستقوم بنفس الضجة ، اذا نجحت المفاوضات الدائرة الآن في عمان . ويبدو ان الحكومة البريطانية مرتاحة من الجواب الذي تلقته من ممثلي اسرائيل ، فان الموقف بين الاردن واسرائيل كان متوترا في عام ١٩٥٦م ، وان حملة سيناء لم تكن قد نسيت ، يضاف الى ذلك الاختلاف في ظروف السلامة بين الآن وذلك الحين ، فان اسرائيل تبدو وكانها الآن قد نضجت ، واصبحت اقل اندفاعا عاطفيا في رد فعلها من الحوادث ، مما كانت عليه قبل هجومها على سيناء ، ولا يعني هذا ان اسرائيل مرتاحة تمام الارتياح من اتحاد العراق والاردن ، او انها تعتقد ان مثل هذا الاتحاد سيكون جوابا فعالا على قيام جمهورية عبد الناصر العربية المتحدة ، وان التحاق العربية السعودية بهذا الاتحاد امر مستحسن ، وان العراق اذا كان سينظر الى هذا الاتحاد باكثر من كونه ضربة موجهة للوحدة السورية ـ المصرية ، فانه سيضفي من خيراته الفنية على اعمار الاردن ، فيحصل الخير من اتحاد القطرين . ولكن المشكلة ـ كما تراها اسرائيل ـ هي ان عبد الناصر يعتبر اكثر كفاءة في دعايته من الملوك الهاشميين، او نوري السعيد في الوقت الحاضر ، وان الراي العام في الاردن يمكن ان يثار على الاقل في تأييد انقلاب تقوم به القاهرة » اهـ .

وقد قال لنا رئيس الوزراء السابق السيد علي جودة الايوبي « ان الاتحاد بين العراق والاردن يشبه المشاركة بين الحمال المعدم والمثري الامريكي الشهير روكفلر ».

وقال لنا الوزير المزمن المرموق جمال بابان ان هذا الاتحاد يعني « بلع الاردن للعراق » .

ووجدنا رئيس الوزراء احمد مختار بابان يصرح امام المحكمة العسكرية

الخاصة بـ « ان دستور الاتحاد يخالف صميم الدستور العراقي ، وانا متأسف كثيرا لانه فاتتني اشياء كثيرة في المجلس » (١) .

وفي اثناء وجود الوفد الاردني في بغداد ، ليشارك في وضع دستور الاتحاد ، وضعت قنبلة في سيارة السيد باسل الكبيسي ، التي كان يستعملها السيد سمير الرفاعي ، لتقضي عليه وعلى نوري السعيد ، ولكنها انفجرت قبل ان يركبا السيارة بخمس دقائق .

تعديل القانون الاساسي العراقي

لما كان القانون الاساسي العراقي لا يسمح لملك العراق ان يدخل اتحادا مع دولة عربية او اكثر ، وكان « دستور الاتحاد العربي بين العراق والاردن » يتطلب مثل هذا الدخول ، فقد اعدت الوزارة لائحة بتعديل القانون الاساسي العراقي تعديلا ثالثا (٢) يمكنها من تحقيق هذا الاتحاد . وقد اقر مجلس النواب هذا التعديل في جلسته المنعقدة في ٢٦ آذار ١٩٥٨م واقره بعده مباشرة مجلس الاعيان ثم صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب فورا واجريت انتخابات جديدة لمجلس جديد صادق على هذا التعديل في ١٠ مايس ١٩٥٨م فأصبح نافذا ، وهذا نصه :

نحن فيصل الثاني ملك العراق.

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبموافقة مجلس الامة صدقنا القانون الآتي ونأمر بنشره :

المادة الاولى ــ تعتبر المادة (٢٤) من القانون الاساسي فقرة اولى ، ويضاف اليها الفقرتان التاليتان :

٢ ــ للملك ان ينشيء اتحادا مع دولة عربية واحدة او اكثر ..

٣ ــ تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص ، يتضمن كيفية تشكيل حكومة الاتحاد ، وتحديد حقوقها ، وواجباتها .

مادة مؤقتة ــ ١ ــ يعرض دستور الاتحاد على كل من مجلسي النواب والاعيان للمصادقة عليه ، باكثرية ثلثي اعضاء كل من المجلسين ، ويعرض على الملك للمصادقة عليه دون اللجوء الى حل مجلس النواب .

٢ ــ يجوز تعديل القانون الاساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون ،

---

(١) المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ٤ ص ١٥٤٣ .

(٢) وضع القانون الاساسي في ١٢٣ مادة عام ١٩٢٢ م ، وصادق عليه المجلس التاسيسي في آب ١٩٢٤ م ، ونشر في ٢١ اذار سنة ١٩٢٥ م ، وقد ادخل عليه تعديلان : الاول في ٢٩ تموز ١٩٢٥ م، وقد تناول بعض الامور الطفيفة ، والاخر في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ م ، وقد تناول أمورا اساسية هامة ، وهذا هو التعديل الثالث .

بما في ذلك منح المراة المتعلمة الحقوق السياسية ، فاذا وافق المجلسان على التعديل المذكور : حسب الفقرة السابقة ، يعرض على الملك للمصادقة عليه من دون حاجة الى حل مجلس النواب بسبب هذا التعديل وذلك لمرة واحدة .

المادة الثانية ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٧٧ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر مايس لسنة ١٩٥٨ الميلادية (١) .

فيصل

نوري السعيد
رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

توفيق السويدي
نائب رئيس الوزراء

حل المجلس وانتخابات جديدة

نص دستوري :

تنص المادة (١١٩) من القانون الاساسي العراقي على ان كل « تعديل ـ في القانون المذكور ـ يجب ان يوافق عليه كل من مجلسي النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه ، يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه ، وعلى مجلس الاعيان ، التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فاذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما ايضا ، يعرض على الملك ليصدق وينشر » اهـ .

ولما كان قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن يتطلب تعديل الدستورالعراقي ـ كما قدمنا ـ صدرت الارادة الملكية الآتية :

نحن فيصل الثاني ملك العراق.

الرقم ١٦٠

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، وعملا بحكم المادة التاسعة عشرة والمئة من القانون الاساسي ، اصدرنا ارادتنا الملكية بحل مجلس النواب ابتداء من اليوم الثامن والعشرين من شهر مارت سنة ١٩٥٨م ، ولزوم اجراء انتخاب النواب للمجلس الجديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر رمضان سنة ١٣٧٧ هـ المصادف لليوم

(١) نشر القانون في « الوقائع العراقية » في العدد ٤١٤١ الصادر بتاريخ ١١ ـ ٥ ـ ١٩٥٨ م .

السابع والعشرين من شهر مارت لسنة ١٩٥٨م.

فيصل

نوري السعيد ـ رئيس الوزراء

وقد اصدرت وزارة الداخلية امرا بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٨م بأن تجري الانتخابات في جميع المناطق الانتخابية في العراق في يوم الاثنين الموافق ٥ ايار ١٩٥٨م ، ولما كان احصاء النفوس العام الذي جرى في العراق في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٧م قد اظهر زيادة كبرى في عدد النفوس ، فقد اقتضى ان يكون عدد النواب (١٤٨) نائبا بدلا من (١٣٧) نائبا كما كان في المجالس السابقة .

بين نوري وخليل :

وكان بعض محترفي السياسة يتنقلون من حزب لآخر بغية تامين المناصب الوزارية والنيابية لهم ، وكان خليل كنه ، الذي انقلب على «حزب الاستقلال» وزامل نوري السعيد ، يغري الاستقلاليين والمعارضين بالنيابات ، ليحملهم على التخلي عن عضوياتهم في الاحزاب المعارضة ، فنشأت مشكلة بينه وبين السعيد ضعضعت الثقة بينهما . فقد ارتأى نوري ان يحجب تأييد الحكومة عن الاشخاص الذين كانوا في المعارضة ، وانضموا اليه ، لان الذي يخرج على مبادىء حزب من أجل عرض زائل لا يستبعد أن يخرج في النهاية على حزب الحكومة الذي ساند ترشيحه . أما أعوان السعيد فكانوا يرون ضرورة استمرار تأييد الحكومة لهؤلاء المذبذبين لئلا « يفلسوا المشيتين » فصدرت جريدة « العمل » بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٥٨ م ، تحمل هذه الكلمة بتوقيع خليل كنه :

« بعد التأمل والتروي في أوضاعنا الداخلية ، قررت اعتزال العمل السياسي، والانصراف الى شؤوني الخاصة ، وسوف لا أتطرق الى الاسباب التي حملتني على اتخاذ هذا القرار ، وفاء لذكرى صلاتي السياسية التي أعلن اليوم انقطاعها . واني لاحمد الله عز وجل على ما اديته من واجب تجاه بلادي ومليكي ، فاذا ما نجم عن حرصي على اداء الواجب أذى للغير ، فاني أعتذر اليه اليوم ، كما اعذر الذين أساءوا الي بسبب صلتي السياسية السابقة . ويدعوني الوفاء الى ان اشكر كافة الاخوان الذين أحسنوا الظن بي ، وآزروني ، واشكر اخواني ابناء الفلوجة لثقتهم وكرمهم ، واشكر الصحافة العراقية على جميل موقفها مني ، وابتهل الى العلي القدير ان يحفظ جلالة الملك المفدى وسمو ولي عهده الامين وان يكلأ بعنايته الوطن الحبيب » اهـ (١).

خليل كنه

---

(١) جريدة « العمل » العدد ١٠٥ الصادر بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٥٨ م .

وأراد نوري السعيد ان يعرف السيد خليل كنه مقامه في المجتمع فاجتمع به اجتماعا قصيرا واسر في نفسه امرا هاما (١) ثم بعث بالكلمة الآتية :

الى رئيس تحرير جريدة العمل :

نشرتم في العدد (١٠٥) من جريدتكم بيانا كان قد اعده معالي الاستاذ خليل كنه ، وقد كنت ارغب الا ينشر . اني رجوت معاليه بالحاح ان يعدل عما تضمنه بيانه المذكور فاستجاب لرجائي . ارجو نشر ما تقدم في اقرب عدد يصدر من الجريدة ولكم الشكر (٢) .

نوري السعيد ــ رئيس الوزراء

وكان نوري قد وعد خليلا برئاسة مجلس النواب ، اذا ما اشترك في الانتخابات فدفع المومى اليه تاميناته القانونية وحصل على النيابة « بالتزكيـة » الحكوميـة لا بالانتخاب الحر ولما دعي المجلس الجديد الى الاجتماع في ١٠ ايار ١٩٥٨م ، اسر نوري الى اصحابه ان ينتخبوا عبد الوهاب مرجان لرئاسة المجلس ، بدلا من ان يفي بوعده للاستاذ كنه .

وفي الوقت نفسه فان كلا من السادة الوزراء : سعيد قزاز ، وضياء جعفر ، وعبد الكريم الازري ، ورايح العطية ، كانوا يكرهون خليل كنه ، ويسعون لابعاده عن رئاسة المجلس ، وكان الوصي عبد الاله يشجعهم على ذلك ، وهكذا اصبح مرجـان رئيسا لمجلس النواب « وتلك الايام نداولها بين الناس » (٣) .

مقاطعة الانتخـاب :

وكان السياسيون المعارضون لسياسة نوري السعيد يتوقعون مداخلات حكومية سافرة في الانتخابات الجديدة ، قياسا على المداخلات التي حصلت في الانتخـابات السابقة ، فدعوا الى مقاطعتها ، ووجهوا البيان الآتي « الى الشعب العراقي الكريم » سلفـا :

يعلم العراقيون بان العراق قد اجتاز ، في فترة المجلس السابق ، احداثـا خارجية وداخلية على جانب عظيم من الخطورة . اذ قيد بميثاق بغداد الذي عزله عن شقيقاته البلاد العربية الاخرى ، وفرق كلمة العرب ، وجرأ اعداءهم من صهيونيين

---

(١) يقول الاستاذ خليل كنه في صفحة ٢٩١ من كتابه « العراق امسه وغده » :
« وعندما رأى (نوري) اصراري على موقفي ، انتقل الى استغلال العاطفة وبكى ملحا علي بالعودة عن قراري ، ثم تركني على ان يعاود محاولته في اليوم التالي » اهـ .
والناس في مشارق الارض ومغاربها يعلمون أن ولي عهد العراق الامير عبد الاله اضطر ان يسافر الى فرنسة بنفسه في تموز ١٩٥٤ م لاسترضاء نوري السعيد ، وحمله على العودة الى العراق وعلى تأليف وزارة تخلف وزارة أرشد العمري الثانية بعد ان اطلقت يده لعمل كل ما يراه ضروريا .
(٢) جريدة الحرية العدد (١١٥٩) الصادر بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٨ م .
(٣) سورة آل عمران الآية (١٤٠) .

واستعماريين على الاعتداء على بعض اجزاء وطنهم ، وتهديد البعض الآخر . وفي فترة المجلس السابق ايضا ازداد انتهاك حريات الشعب الدستورية فعطلت الاحزاب، والغي امتياز الصحف الحزبية والمعارضة المستقلة، وسنت المراسيم والقوانين لمنع الاجتماعات وقيد حرية المطبوعات وكم الافواه واباحة سحب الجنسية عن العراقيين ونفيهم الى خارج البلاد ، وغير ذلك مما يخالف روح الدستور العراقي ونصوصه ، وقواعد النظم الديمقراطية المتبعة في العالم . هذا فضلا عما حدث من الانتكاسات في الاوضاع المالية ، والاقتصادية المعروفة لدى كل مواطن ، مما يطول شرحه في مثل هذا البيان .

ويعلم الشعب في العراق بان كل هذه الاوضاع الشاذة ، التي انتابته في الخارج وفي الداخل حدثت في عهد حكم تراسه رئيس الوزارة الحاضرة نفسه الذي كان يستند في سياسته تلك على مجلس نيابي قام هو باخراجه، فجاءت أكثريته الساحقة عن طريق التزكية ، ولم يعد العراقيون بعد كل هذا بحاجة الى التكهن لمعرفة هذه السياسة المرسومة ، وتقدير خطرها ، ومدى ضررها على مصلحة العراق خاصة ، ومصلحة الامة العربية عامة والان وقد حل المجلس السابق ، وبوشر بالعمل لانتخاب مجلس جديد ، والانتخابات انما هي جزء لا يتجزأ من حقوق الشعب الاساسية ، وتعني فيما تعنيه طرح قضايا الساعة أمام المواطنين كافة ليبدوا رايهم بشأنها بحرية تامة ، ولما كانت قضايا الساعة هذه هي في معظمها نتائج لسياسة سابقة تبناها وقام بتنفيذها رئيس الوزارة الحاضرة ، فليس من منطق الاستفتاء ان يقوم هو نفسه بالاشراف على الانتخابات الجديدة ، ما لم يكن الامر المبيت يستهدف استمرار سياسته تلك ، ومعالجة قضايا الساعة بنفس الذهنية التي أوصلت البلاد الى هذه الاوضاع المؤلمة. هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان ابقاء القيود مشدودة على الحريات الدستورية من منع الاحزاب وسد الصحف ، وخنق كل صوت يرتفع ، ونشر كل راي يخالف السياسة المرسومة في اي قضية مهما جلت من القضايا التي تواجه العراقيين خاصة، والعرب عامة ، ومنع الاجتماعات ، كل ذلك افقد المعركة الانتخابية ابسط حقوقها وهو حرية ابداء الراي بأسلوب ديمقراطي سليم ، وهذا يعني أن اجراءات الانتخابات القادمة ستكون شكلية محضة ، وتتخذ في نفس الجو الذي بسط ظله الاثقل على العراق أكثر من اربعة اعوام خلت ، ويكون ذلك صعبا ما دام سنده المراسيم والقوانين الشاذة التي شلت أحكام الدستور شلا تاما وجعلته اسما بدون مسمى .

ويتلخص من هذا كله ان العراق يعاني حكما فرديا مطلقا يضيع البقية الباقية من مقومات الحياة الدستورية ، كما امعن في القضاء على حقوق العراقيين السياسية بمطاردة الاحرار ، واخذ الابرياء بالشبهات ، وزجهم في السجون والمعتقلات ، وعدم الالتفات الى ما يرفع من المذكرات السياسية الى الجهات الرسمية ، وحتى منع نشرها.

في هذا الجو الخانق ، وفي ظل هذه الاوضاع الشاذة ، لا يمكن ان يجد المواطنون مبررا للاشتراك في انتخابات عرفت نتائجها منذ الان ، ولا تستهدف سوى الاتيان بشهود يقرون السياسة المرسومة التي اسلفنا ايضاحها . لذلك لم يبق امام الشعب العراقي غير مقاطعة هذه الانتخابات ، وعدم الاعتراف بالمجلس الذي سينبثق عنها ،

والتبرؤ من الالتزامات التي يقرها مجلس لا يمثل ارادة الشعب . ونحن نهيب بالمواطنين كافة ان يقاطعوا هذه الانتخابات ويمتنعوا عن المساهمة فيها باي صفة كانت والله ولي التوفيق .

بغداد في ١٦ رمضان المبارك ١٣٧٧ هـ و٥ نيسان ١٩٥٨ م

الشروع في الانتخابات :

كانت مهزلة الانتخابات الجديدة ، والتدخلات الحكومية السافرة فيها ، مشابهة للمهازل والمداخلات التي جرت في معظم الانتخابات النيابية السابقة . وقد فاز بالتزكية (١١٨) نائبا من اصل (١٤٨) نائبا كان من بينهم (٢٩) نائبا ينتخبون لاول مرة ، وجرى افتتاح المجلس الجديد في العاشر من ايار ١٩٥٨ م ، كما قدمنا ، فصادق على لائحة قانون تعديل القانون الاساسي الثالث في يوم افتتاحه ، وصادق على لائحة دستور الاتحاد العربي في ١٢ من هذا الشهر .

اما مجلس الاعيان فقد صادق على تعديل الدستور العراقي في يوم ١١ ايار ، وعلى دستور الاتحاد في ١٢ منه . وفي التاسع من حزيران انتهى اجتماع المجلس ، وفيما يلي « خطاب العرش » الذي افتتح به الملك الاجتماع غير الاعتيادي للدورة الانتخابية السادسة عشرة :

خطاب العرش :

حضرات الاعيان والنواب المحترمين :

افتتح باسم الله تعالى وبركته مجلس الامة ، مرحبا بكم ، راغبا اليه ان يوفقكم الى ما فيه صلاح البلاد وخيرها .

ان علاقاتنا الودية مع الشقيقات العربية جارية وفقا لميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي ، وان سياسة العراق التقليدية تجاه فلسطين ، والجزائر ، لم تتغير ولن تتغير . وان صلاتنا بالدول الصديقة المحبة للسلام قوية متينة .

حضرات السادة !

ان العراق عملا بسياسته القومية ، وتحقيقا لاسمى هدف من اهداف الثورة العربية ، لم يزل يعمل لتاسيس الوحدة العربية ، تلك الوحدة التي تصبو اليها الشعوب العربية جمعاء . وقد وجد العراق في المملكة الاردنية الهاشمية ، الرغبة الصادقة لتحقيق هذه الامنية باقرب وقت ممكن ، فبادر الى عقد اتفاق يؤسس اتحادا بين المملكتين الشقيقتين العراق والاردنية الهاشمية مفتوحا لغيرهما من البلاد العربية الاخرى . وقد ابرم مجلس الامة هذا الاتفاق الذي ادى الى ضرورة تعديل القانون الاساسي . وقد رفعت الحكومة فعلا لائحة قانون التعديل الثالث للقانون الاساسي الى المجلس المحترم ، رغبة في تنفيذ احكام تلك الاتفاقية فوافق عليها وانحل

مجلس النواب بمقتضى ذلك وجاء مجلس النواب الجديد الذي نحتفل باجتماعه هذا غير الاعتيادي ، والذي سيكون من أهم اعماله اتمام تشريع لائحة قانون التعديل الثالث للقانون الاساسي ، وابرام دستور الاتحاد العربي الذي نرجو ان يحقق أعز امنية يتمناها المخلصون للامة والوطن . ولعل ابرز ما في هذا الاتحاد من الميزات مضاعفة القوى العربية المقاومة للعدوان الصهيوني الذي اصبح من أخطر ما يهدد السلام في الشرق الاوسط ، والذي يجب أن تتضافر القوى العربية وتوجه جهودها الى ازالة اخطاره . والحكومة قائمة في امر تعديل القانون الاساسي تعديلا شاملا يلائم الوضع الحاضر وقد الفت لذلك لجنة خاصة .

حضرات السادة :

ان منهاج الحكومة العام في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ستتقدم به الحكومة الى مجلسكم العالي في اجتماعه العادي الذي سيعقب هذا الاجتماع بعون الله.

هذا واسأل الله العلي القدير ان يهدينا الى سبيل الرشاد . ويأخذ بأيدينا الى القوة والسلام وان يقرن اعمالكم بالتوفيق والسلام عليكم .

الملك حسين في بغداد

ما كاد البرلمان العراقي يصادق على مشروع الاتحاد العربي بين العراق والاردن ويشرع « دستور الاتحاد » حتى دعي الملك حسين الى زيارة العراق زيارة رسمية فطار الى بغداد في ١٣ ايار ١٩٥٨ م ، ومعه نائب رئيس الوزراء سمير الرفاعي، ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني ، والشريف ناصر ، فاستقبل استقبالا رسميا ، واطلقت المدفعية (٢١) اطلاقة تحية لمقدمه ، واقيمت على شرفه مآدب منوعة ، وبعد ان زار بعض المؤسسات والمشروعات عاد الى بلاده في ١٥ من الشهر مشيعا بالمراسيم العسكرية والاطلاقات المدفعية التي استقبل بها وتبودلت بينه وبين ملك العراق هاتان البرقيتان :

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك فيصل المعظم ـ بغداد

ان العراق والاردن ، وهما يخطوان خطوتهما القومية المباركة في بداية عهد الاتحاد العربي ، انما يستوضحان رسالة العرب الخالدة في الوحدة والحرية ، ويضعان نصب اعينهما الامانة الكبرى التي عهد بها المغفور له الحسين بن علي الى خلفائه ، وبني قومه ، من بعده ، فالحمد لله على ما وفق وهدى ، وانني لانتهز ساعة وصولي الشطر الاردني ، فابعث لجلالتكم ، ولصاحب السمو الملكي الامير عبد الاله ، وللشعب الكريم ، بخالص الشكر وصادق الامتنان على ما لقينا بالشطر العراقي الشقيق من بالغ الحفاوة والتكريم ، ومن خالص مشاعر المودة والاخاء واننا اليوم لنتطلع الى مستقبل امتنا المأمول ، ونحن اشد ما نكون ثقة واملا لبلوغ الغايات وتحقيق الاهداف العربية في الوحدة الشاملة التي نسير نحوها ونسعى الى تحقيقها .

الحسين

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك حسين المعظم ـ عمان .

ان الاتحاد العربي الذي تحقق بتضافر الجهود وبذل التضحيات والتفاني في سبيل خدمة العرب لهو أولى بشائر الخير لتحقيق الوحدة العربية الكبرى التي ناضل من أجلها المغفور له جدنا الحسين بن علي ، وانه لفاتحة خير وبادرة يمن للامة العربية السائرة في طريق الوحدة والمجد .

ولقد كان لزيارة جلالتكم للشطر العراقي اجمل الاثر في نفوسنا ، كما كان لجهود جلالتكم الاثر المحمود في تحقيق اماني الشعب العربي في الاتحاد .

ان ما قام به العراق اثناء اقامة جلالتكم لم يكن الا جزءاً من واجب الاخوة التي تفرضه علينا القومية العربية .

اسأل الله تعالى ان يحقق املنا العظيم في المستقبل الزاهر الذي ينتظر الامة العربية وان يوفقنا جميعا الى الوصول الى الوحدة التامة التي هي هدفنا السامي وغايتنا المقدسة .

فيصل

محاولة ضم الكويت الى الاتحاد

لما وصل المستر سلوين لويد الى بغداد في التاسع من آذار ١٩٥٦م ، لحضور الاجتماع الاستشاري للمجلس الدائم لميثاق بغداد ، فاتحه السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية بوجوب اعلان استقلال « امارة الكويت » تمهيدا لضمها الى حلف عربي يقوم بين المملكتين الهاشميتين : العراقية والاردنية في أول فرصة سانحة، فلما عاد لويد الى لندن ، عرض الامر على مجلس الوزراء البريطاني ، فخوله هذا مفاوضة الحكومة العراقية لتحديد الحدود بين الكويت والعراق اولا ، ومن ثم تمنح بريطانية الكويت استقلالها المنشود . ولاجل ان يضع العراق بريطانية تجاه الامر الواقع ، اوفد السيد توفيق السويدي نائب رئيس الوزارة العراقية الى شتورة بلبنان في نيسان ١٩٥٧ م ـ حيث يقيم امير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح ـ ودخل في مفاوضات طويلة مع الامير المشار اليه حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد المرتقب ، على ان لا يمس الوضعين المشيخي والداخلي لامارة الكويت ، فكان رد الامير انه لا يملك حرية التصرف في أمور خطيرة كهذه بلمحة بصر ، وانه لا بد من استشارة بيت الامارة في الموضوع .

ولما تم الاتحاد بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨م ، كانت عقيدة القائمين عليه ان الاتحاد لا يمكن ان ينجح ويدوم ، ما لم تنضم الكويت اليه فتدعمه بامكانياتها المالية الجسيمة ، ولا سيما في ناحيتي الدفاع والخارجية . وعلى هذا عمل رئيس الوزراء نوري السعيد على اقناع امير الكويت على زيارة العراق زيارة رسمية ، للوقوف على مشروعاته العمرانية الحديثة ، ونهضته المرموقة ، فتوجه الامير الى

بغداد في العاشر من ايار ١٩٥٨م ، واستقبل استقبال الملوك ، ولما فاتحه السعيد بأمر انضمام الكويت الى الاتحاد العربي ، اجابه هذا : لا بد من الاتصال بالانكليز واستطلاع رايهم في الموضوع قبل كل شيء . فقابل عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب السفير البريطاني في بغداد ، بايعاز من نوري السعيد ، وعرض على مسامعه الموضوع عرضا مفصلا ، فقال السفير انه سيتصل بحكومته البريطانية ويوافي الحكومة العراقية بالنتيجة .

وكان في نية الامير الكويتي مغادرة العراق الى دمشق ، والقاهرة ، في السابع عشر من ايار ، فاعرب له نوري السعيد عن رغبته في ان لا يزور هذين البلدين العربيين ، فلم يقر الامير هذه الرغبة ، لانه كان حذرا ومتيقظا ، وسافر اليهما فعلا. فاعدت الوزارة مذكرة خطيرة حول ضرورة دخول الكويت في الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ضوء المفاوضات التي جرت بين الشيخ عبدالله السالم الصباح امير الكويت ، والحكومة العراقية من جهة ، وبينهما وبين الحكومة البريطانية من جهة اخرى ، وقد اشترك في اعداد هذه المذكرة موظفون مختصون في وزارتي الدفاع والخارجية ، ودعموها بجميع الحجج ، والوثائق ، والمعلومات التي تقنع الخاص والعام بضرورة هذا التدبير . وكان من المقرر نشر هذه المذكرة في الثاني عشر من تموز ١٩٥٨م ، ولكن السفير البريطاني زار توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد في داره يوم ١١ تموز ، واخبره ان الحكومة البريطانية توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي ، بعد حصوله على الاستقلال ، وان جميع التفصيلات ستبحث في لندن يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨م بين رئيس حكومة الاتحاد ، ووزارة خارجية انكلترا ، وطلب تأجيل نشر المذكرة . الا ان قيام الثورة في ١٤ تموز من هذه السنة جعل الاتحاد العربي خبرا من اخبار التاريخ .

يقول كولمان في كتابه « Iraq under General Nuri » :

قضى نوري السعيد ايامه الاخيرة مهتما الى اقصى الحدود بموضوع الكويت ، وانه فاتح سلوين لويد بذلك رسميا ، عند توقف سلوين في بغداد سنة ١٩٥٨م ، وهو في طريقه الى الفلبين اذ طلب ان تسرع بريطانية في اعلان استقلال الكويت ، تمهيدا للضغط عليها وضمها الى العراق . ويقول السفير ان نوري دهش حين وجد ان لحاكم الكويت ارادة مستقلة عن الانكليز ، وانه يحسب حسابا كبيرا للراي العام الداخلي في بلاده . ولكنه بقي حتى آخر وقت مهتما بهذا الموضوع بدليل انه طلب من السفير ان يقنع حكومته الامريكية بالضغط على بريطانيا لكي تضغط بدورها على شيخ الكويت .

حوادث واخبار

١ ــ كان وزير العدلية جميل عبد الوهاب في خارج العراق ، يوم تأليف الوزارة الجديدة ، فتولى نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي منصب وزارة العدلية بالوكالة .

٢ – وصل الى بغداد في يوم ١٥ آذار ، وفد برلماني اردني يرأسه الدكتور مصطفى رئيس مجلس النواب ، وقوامه ٢٦ نائبا و ١٢ موظفا ، مع سكرتير المجلس، فزار الحلة ، والنجف ، وكربلاء ، والموصل ، وما لبث ان عاد الى عمان مسرعا في ١٧ من هذا الشهر ليحضر جلسة ابرام وثيقة الاتحاد العربي في يوم ١٨ منه .

٣ – افتتح خط تلفون لاسلكي بين بغداد وعمان في يوم ١٧ من شهر آذار سنة ١٩٥٨م.

٤ – وافتتح خط جوي لطائرات « الفايكونت » ذات الاربعة محركات بين بغداد وعمان في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار من هذه السنة .

٥ – انشئت وزارة جديدة باسم « وزارة الانباء والتوجيه » فصدرت الارادة الملكية في ١٧ نيسان بأن يشغلها بالوكالة ، الوزير بلا وزارة برهان الدين باش اعيان.

٦ – سافر وزير العدلية جميل عبد الوهاب الى بيروت في ١٧ نيسان ، فناب منابه نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، وعاد الى بغداد في ٢٧ نيسان .

٧ – داهمت اسراب من الجراد مزارع العراق في النصف الاول من شهر نيسان ، وفتكت بالحاصلات فتكا ذريعا . فبذلت السلطات المسؤولة اقصى الجهود الممكنة لتخفيف اضراره . وقد جاء من لبنان خبيران في المكافحة للاسهام في هذه الجهود .

٨ – سافر وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي الى بيروت في يوم ٢٤ نيسان ، ومعه الوزير بلا وزارة محمود بابان ، ورشيد رؤوف من كبار موظفي الخارجية . وبعد ان قابل وزير الخارجية اللبنانية ، توجه صاحباه الى الخرطوم ؛ لعرض وجهة نظر السياسة العراقية الخارجية على المسؤولين السودانيين ، واقناعهم بسلامة الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، ثم عادوا الى بغداد في ٢ مايس ١٩٥٨م.

٩ – افتتح اول خط جوي يصل بغداد بالهند وباكستان عن طريق البحرين في اليوم التاسع والعشرين من شهر نيسان ١٩٥٨م.

١٠ – مر السيد عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية بالبصرة في يوم ٣ ايار ، بطريق عودته من زيارة الشرق الاوسط ، فسافر نوري السعيد الى البصرة جوا لملاقاته فيها .

١١ – وصل الى بغداد في يوم ٣ ايار « المستر ريجنسكي » ، مدير البنك الدولي للشرق الاوسط ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول القضايا المتعلقة بمشاريع الاعمار في العراق .

١٢ – سافر رئيس الوزراء ، ومعه وكيل وزارة الانباء والتوجيه الى عمان في يوم ١٧ ايار ، ليعين والمسؤولين الاردنيين اسماء وزارة الاتحاد المرتقبة وعادا في ١٨ منه .

١٣ ــ حدثت مصادمة دموية بين افراد من قبيلة « العوابد » بقضاء الشامية في يوم اول نيسان عام ١٩٥٨م اسفرت عن مقتل تسعة اشخاص ، وجرح الكثيرين .

١٤ ــ ما كاد الاتحاد العربي بين العراق والاردن يأخذ شكله العملي ، حتى توجهت الى العراق بعثة اردنية مالية اقتصادية دخلت في مفاوضات مع الحكومة العراقية لتجهيز الاردن بما لا يقل عن مئة وخمسين الف طن من المواد المشتعلة في السنة ، بسعر الكلفة ، ليتسنى بيعها في الاسواق الاردنية بسعر يقل ٣٠ ٪ عن السعر الذي يكلفه استيراد هذه المواد من لبنان . وقد عقدت الاتفاقيات المطلوبة فورا ، وبدات الشاحنات الاردنية تشحن النفط ومشتقاته من مصفى الدورةببغداد، دون ان تسدد اثمانه . وقد ظهر ان الاردن مدين للعراق بما قيمته مئة الف دينار لم يسددها حتى اواخر السنة ١٩٦٠م.

١٥ ــ اقتصرت الحقوق التقاعدية في الحكومة العراقية ، منذ تاسيسها في عام ١٩٢١م ، على الموظفين ، وحرمت منها طبقة المستخدمين الذين يزيد عددهم على عدد الموظفين . وكانت رواتب هؤلاء المحرومين من الحقوق التقاعدية لا تكاد تسد رمقهم وحاجات عائلاتهم . ومع ان مهمة « الوزارة السعيدية الرابعة عشرة » كانت تحقيق الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، فقد اغتنم وزير ماليتها السيد عبد الكريم الازري الفرصة فوضع مشروعا بمنح الحقوق التقاعدية الى جميع المستخدمين في الدولة ، سواء اكانوا في الدوائر الرسمية ، او شبه الرسمية ، وقد اكتسب هذا المشروع صيغته التشريعية ونشر ايام الوزارة البابانية .

اسبوع الاعمار الثالث

حل ربيع عام ١٩٥٨م ، فحل موعد اقامة « اسبوع الاعمار الثالث » الذي اعتاد « مجلس الاعمار العراقي » ان يفتتح فيه المشروعات التي انجزها في بحر السنة المنصرمة . وقد حدد لهذا الاسبوع ٢٦ نيسان ــ ١ مايس ، فدعت الحكومة وفودا من مختلف الاقطار العربية ، والدول الصديقة ، والمجاورة ، لمشاهدة هذهالمشروعات، وكان المنهاج كما يلي :

١ ــ يفتتح في يوم السبت الموافق ٢٦ نيسان ١٩٥٨م ، معمل الغزل والنسيج في معسكر الرشيد ، ويفتتح جسر الائمة في الاعظمية ، ومشروع الاسكان فيالوشاش.

٢ ــ وفي يوم الاحد ٢٧ منه يوضع الحجر الاساسي لمشروع كهرباء المنطقة الجنوبية ، ويفتتح سايلو الحبوب في البصرة .

٣ ــ وفي يوم الاثنين ٢٨ نيسان يفتتح معمل السكر في الموصل ، ومعمل السمنت في « حمام علي » والمجموعة الثقافية في « الموصل » .

٤ ــ وفي يوم الثلاثاء ٢٩ منه يفتتح طريق الحلة ــ الديوانية ، ومصرف الرميثة ، وجسر السماوة ، ويوضع الحجر الاساسي لفندق كربلاء .

٥ ـ وفي يوم الاربعاء ٣٠ من هذا الشهر يفتتح جسر السكك الحديد في بعقوبا ، ومنشآت الضبط في الناصرية ، وطريق كركوك ـ طقطق .

٦ ـ اما في يوم الخميس الموافق اول ايار ١٩٥٨م فيفتتح ملعب الادارة المحلية في المنصور بجانب الكرخ من بغداد .

وقد تم افتتاح المشروعات المذكورة في مواعيدها المقررة وكان اهمها :

١ ـ افتتاح معمل الغزل والنسيج في معسكر الرشيد . وترتقي فكرة تشييد هذا المعمل الى عام ١٩٥٣م ، عندما اتجهت النية الى توسيع صندوق الشهداء الجيش ، بالاشتراك مع المصرف الصناعي ، بحيث يتمكن من سد حاجات الجيش من البطانيات ، والمنسوجات الصوفية ، والقطنية ، فقد اصبح ينتج نصف مليون متر من قماش الصوف في السنة ، مع ثمانين الف متر من قماش تريكو ، وستين طنا من الغزل ، كما صار يستخدم ٦٠٠ عامل ، اي يعيل (٦٠٠) عائلة .

٢ ـ جسر السماوة : وهو جسر معلق طوله بين الكتفين (١٥٦) مترا ، وعرضه ثمانية امتار ، مع ممشيين عرض كل منهما متران ، وكلفة انشائه ٨٣٨ر٤٥٠ دينارا وله ثلاث فتحات .

٣ ـ جسر بعقوبا للقطار : طول هذا الجسر (١٧٨) مترا ، وعرضه تسعة امتار وكلفة انشائه (٠٠٠ر٤٧٠) دينار ، وله ثلاث فتحات .

٤ ـ جسر طقطق : على طريق كركوك ـ كويسنجق وهو مبني من دعامات كونكريتية ؛ طول فتحاته ٢٧٥ مترا وكلفته (٥٧١،١١٩) دينارا .

٥ ـ جسر العمارة : طوله ٢٢٥ مترا ، وكلفة بنائه (٨٠١،٧٤٤) دينارا ، وهو مقام على ركائز خرسانية ، وفي وسطه فتحة طولها (٨٢) مترا .

٦ ـ جسر الموصل : بلغت كلفة انشاء هذا الجسر (٧١١،٦٧٧) دينارا ، ويبلغ طوله (٣٣٦) مترا ، وقد صمم ليكفي ثلاث ممرات ، وفيه رصيفان .

٧ ـ طريق الحلة الديوانية : ويبلغ طول هذا الطريق (٧٥) كيلو مترا ، ويتفرع منها فرع صغير يتصل بقصبة الهاشمية . وهو يمر على (١٧٠) قنطرة ، وخمسة جسور صغيرة ، وقد كلف عمله مليونا و ٧٣٠،٠٠٠ دينار .

٨ ـ طريق البصرة والعمارة : طوله (١٦٨) كيلومترا ، وكلفة انشائه اربعة ملايين و ٦٢٩،١٣٩ دينارا ، ويمر على (٢٢٠) قنطرة ري ، و ١٤ جسرا كبيرا ، وهو يستند على قاعدة ترابية يقويها السمنت ، ثم طبقة من الحصى المدرّج ، وسطحه من المكادم القيري .

٩ ـ طريق بغداد الحلة : يبلغ طول هذه الطريق (٨٨) كيلومترا ، ويمر على ١١٥ قنطرة وسبعة جسور ، وهو من اهم طرق المواصلات .

١٠ ـ معمل السكر في الموصل : بالنظر الى الارتفاع السريع في معدل استهلاك السكر في العراق . اذ بلغ (١٢٠،٠٠٠) طن في سنة ١٩٥٦م ، تقرر انشاء ثلاثةمعامل للسكر في السليمانية ، والموصل ، وكربلاء ، وقد تم افتتاح معمل سكر الموصل في

اسبوع الاعمار الثالث ، فبلغت كلفة انشائه (٢،٣٤٧،٠٠٠) دينار ، وجرى تصميمه على اساس انتاج (٣٥،٠٠٠) طن من السكر الابيض النقي الخام في كل سنة ، وهو يقع على مسافة اربعة كيلومترات من الموصل جنوبا .

استقالـة الوزارة

انتهت مهمة السيد نوري السعيد ، بانتهاء الانتخابات النيابيـة الجديـدة ، وافتتاحه المجلس الجديد ، وبامراره قانون تعديل القانون الاساسي العراقي الثالث، ولائحة دستور الاتحاد العربي ، من هذا المجلس ، فوجب عليه التفرغ لرئاسة وزارة الاتحاد فرفع الى الملك كتاب استقالة وزارته الرابعة عشرة وهذا نصه :

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

سبق ان تشرفت بثقتكم الغالية ، باسناد جلالتكم الي منصب رئاسة الوزراء ، تلك الثقة التي كان مبعثها تحقيق ما تم الاتفاق عليه بين جلالتكم ، وجلالة اخيكم ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، من تكوين وحدة عربية ، هي غاية ما كان يصبو اليه جدكم العظيم ؛ الذي احيا التراث العربي ، واقام النهضة العربية الفعلية ، فانتجت ــ ولله الحمد ــ ثمارها الطيبة ، وما وافقت عليه الحكومتان العراقية والاردنية الهاشمية في هذا الباب . وقد قمت بتنفيذ رغبة جلالتكم ، وقرار مجلس الامة ، في هذا السبيل، وتم برعاية جلالتكم ما قمت به في ذلك من تعديل القانون الاساسي ، وتشريع دستور الاتحاد العربي ، ذلك الاتحاد الذي يعتبر اساسا قويما للحصول على اتحاد عربي شامل ان شاء الله .

واذ قد تمت المهمة التي ندبتموني مع زملائي الوزراء لتحقيقها ، فاني ارفع الى جلالتكم استقالتي ، راجيا قبولها ، لنبدأ حياة سياسية جديدة ، نرجو ان تجلب الخير والبركة لحكومة الاتحاد العربي ، وسائر الاقطار العربية الشقيقة الاخرى ، باقرب وقت بعون الله .

وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن جزيل شكري ، وشكر زملائي الوزراء ، للتوجيهات السامية التي زودتمونا بها اثناء قيامنا بمهمتنا ، والتي كان لها الفضل الاكبر في نجاح تلك المهمة .

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي سيدي .

بغداد ١٤ مايس ١٩٥٨م　　　　العبد المخلص : نوري السعيد

وهذا جواب الملك على كتاب الاستقالة :

عزيزي السيد نوري السعيد

تسلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٤ مايس ١٩٥٨م. واني اذ اعرب عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا يسعني الا اظهار تقديري للخدمات الجليلة التي قمتم بها انتم وزملاؤكم للبلاد مدة ممارستكم للحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الاول من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٧ الهجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٨ الميلادية .

فيصل

دستور الاتحاد العربي

كان اهم عمل يتوجب على اركان الحكومتين : العراقية والاردنية انجازه باتقان وسرعة وضع دستور الاتحاد العربي وتشريعه ، وقد وصل الى بغداد في ٧ آذار ١٩٥٨م ، وفد اردني برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد سمير الرفاعي ، وعضوية السادة : خلوصي الخيري وزير الاقتصاد ، واحمد الطراونة وزير العدلية والمعارف ، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة ، وحابس المجالي رئيس اركان الجيش الاردني ، للاشتراك في المحادثات التي تجري لوضع الدستور، موضوع البحث ، فتألف وفد عراقي مفاوض قوامه السادة : توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء ، ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، وعبد الكريم الازري وزير المالية، وجميل عبد الوهاب وزير العدلية ، وبرهان الدين باش اعيان الوزير بلا وزارة . وبعد مفاوضات ومباحثات استغرقت بضعة ايام ، تم وضع الدستور ، وتم تشريعه في ١٢ من هذا الشهر وهذا نصه :

الفصل الاول : الاسس العامة

المادة الاولى : يتكون الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية ، وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد .

المادة الثانية : مع مراعاة احكام هذا الدستور ، تحتفظ كل دولة من اعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة ، وبنظام الحكم القائم فيها .

المادة الثالثة : المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق ان ارتبطت بها اية دولة من اعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد ، او قبل انضمامها اليه ، تبقى مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها ، وغير ملزمة للاعضاء الآخرين . اما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعقد بعد ذلك ، فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

المادة الرابعة : تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد ، وسلطة تشريعية ، وسلطة تنفيذية ، وسلطة قضائية .

المادة الخامسة : (أ) يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد ، وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيسا للاتحاد . واذا غاب كلا الملكين يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائبا او هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه ، وله ان يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب او هيئة النيابة .

(ب) عند انضمام دول اخرى الى الاتحاد ، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة السادسة : يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة ، وفي عمان لستة اشهر اخرى . ويجوز بالاتفاق بين حكوماتالدول الاعضاء ، تغيير هذا الترتيب او تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة السابعة : (أ) يكون علم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية :

طوله ضعفا عرضه ومقسم افقيا الى ثلاثة الوان متساوية ومتوازية ، اعلاها الاسود ، فالابيض ، فالاخضر ، يوضع عليها من ناحية السارية مثلث احمر متساوي الاضلاع تكون قاعدته مساوية لعرض العلم .

(ب) يعين شعار الاتحاد وشاراته واوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة .

(ج) تحتفظ كل دولة من الدول الاعضاء بعلمها الخاص .

المادة الثامنة : يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي ، على اختلاف اجناسهم واديانهم ، ووفق القوانين المرعية ، بالحريات والحقوق التي كفلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكن والاقامة في اية جهة من جهاته ، واختيار المهنة وممارسة اية حرفة او تجارة او عمل ، والالتحاق بالمعاهد التعليمية .

الفصل الثاني : السلطة التشريعية

المادة التاسعة : السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد .

المادة العاشرة :

(أ) يتألف مجلس الاتحاد من اربعين عضوا ، عشرون منهم من العراق ، وعشرون من الاردن .

(ب) يمثل كل لواء من الوية المملكتين بعضو واحد على الاقل ، ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون .

(ج) يعين كل من ملكي الاردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة ، على ان لا يقل هؤلاء عن خمسة ولا يزيدوا على سبعة لكل من الدولتين .

(د) مع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة ، يجوز اعادة النظر في تحديد مجموع اعضاء المجلس ، وطريقة اختيارهم بقانون .

(هـ) يؤلف مجلس الاتحاد الاول بانتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من قبل مجلس النواب في كل من الدولتين من بين اعضائه . ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (ج) السابقة .

(و) لا يجوز للنواب المنتخبين لعضوية مجلس الاتحاد ، بموجب الفقرة (هـ) السابقة ، ان يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم ، وعليهم ان يختاروا احدى العضويتين خلال ثمانية ايام من تاريخ انتخابهم .

(ز) لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الامة في اي من الدولتين وعلى العضو الذي ينتخب او يعين لمجلس الاتحاد ان يختار احدى العضويتين خلال ثمانية ايام من تاريخ انتخابه او تعيينه .

المادة الحادية عشرة : (أ) لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة او خدمة لدى شخص متعاقد مع احدى السلطات العامة في اي من دول الاتحاد ، ويستثنى من ذلك مستاجرو اراضي الحكومة وسائر املاكها . ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة اية دولة من الاعضاء .

(ب) على كل عضو من اعضاء مجلس الاتحاد ، قبل مباشرة اعماله ، ان يقسم امام المجلس يمينا هذا نصها « اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للاتحاد العربي ، وان احافظ على دستور الاتحاد ، وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بامانة » .

المادة الثانية عشرة : يدعو رئيس الاتحاد للاجتماع ، ويفضه وفق احكام هذا الدستور .

المادة الثالثة عشرة : (أ) مدة مجلس الاتحاد اربع سنوات ميلادية ولكل سنة دورة عادية تبدأ في يوم اول سبت من شهر كانون الثاني ، واذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي اول يوم يليها ، واذا لم يدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمع بحكم الدستور .

(ب) لرئيس الاتحاد ، بامر اتحادي ينشر في الجريدة الرسمية ، ان يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط على ان لا يزيد مجموع مدد هذه التاجيلات في غضون اية دورة عادية واحدة على شهرين ولا تدخل مدد هذه التاجيلات في حساب مدة الدورة .

المادة الرابعة عشرة : (أ) مدة الدورة العادية اربعة اشهر ويجوز لرئيس الاتحاد تمديدها عند الحاجة .

(ب) لرئيس الاتحاد ان يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة او بناء على طلب بذلك موقع عليه من اغلبية مجموع اعضاء المجلس ، للنظر في امور معينة ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية ولا يجوز للمجلس ان يبحث في اية دورة غير عادية الا في الامور المعينة التي انعقدت من اجلها تلك الدورة .

المادة الخامسة عشرة : يفتتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بالقاء خطاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة . وله ان ينيب رئيس مجلس

الوزراء او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح والقاء الخطاب . ويقدم مجلس الاتحاد رده على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين .

المادة السادسة عشرة : (أ) ينتخب مجلس الاتحاد من بين اعضائه في بدء كل دورة عادية ، رئيسا له ونائبين للرئيس ويجوز اعادة انتخابهم .

(ب) اذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيسا له لمدة تنتهي في اول الدورة العادية .

المادة السابعة عشرة : تكون جلسات المجلس علنية على انه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص ، أو رئيس مجلس الاتحاد ، او عشرة من الاعضاء على الاقل .

المادة الثامنة عشرة : يتقاضى رئيس واعضاء مجلس الاتحاد مخصصات تحدد بقانون .

المادة التاسعة عشرة : يضع المجلس نظامه الداخلي .

المادة العشرون : يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس ، وعلى الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس الذي له ان يقرر قبولها او رفضها .

المادة الحادية والعشرون : لا تعتبر جلسة المجلس قانونية الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، الا في الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة ولا يشترك رئيس المجلس في التصويت الا باعطائه صوت الترجيح عند تساوي الاصوات .

المادة الثانية والعشرون : (أ) لا يوقف احد اعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بالاغلبية المطلقة ، الا اذا قبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية ، وفي مثل هذه الحالة يجب اعلام المجلس بذلك عند اجتماعه .

(ب) لا يؤاخذ عضو المجلس بسبب اية افكار او آراء يبديها اثناء تأدية اعماله في المجلس .

المادة الثالثة والعشرون : (أ) اذا فقد اي عضو من اعضاء مجلس الاتحاد الاهلية بموجب قوانين الدولة التي ينتسب اليها تسقط عضويته من مجلس الاتحاد ويصبح محله شاغرا .

(ب) اذا خلا مكان احد اعضاء المجلس قبل انتهاء مدته لاي سبب من الاسباب، يملأ مكانه وفق احكام المادة العاشرة من هذا الدستور .

المادة الرابعة والعشرون : يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة

اشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم ، واذا تعذر اجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم الى حين انتخاب المجلس الجديد .

المادة الخامسة والعشرون : يتولى المجلس مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة السادسة والعشرون : لرئيس مجلس وزراء الاتحاد ، أو للوزير الذي يكون عضوا في مجلس الاتحاد ، حق الكلام وحق التصويت فيه ، اما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء المجلس فلهم ان يتكلموا فيه دون ان يكون لهم حق التصويت ، وللوزراء او من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلس ، ولا يجوز لغير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع أو التكلم فيها الا بدعوة من رئيس المجلس .

المادة السابعة والعشرون : (أ) لرئيس الاتحاد ان يحل مجلس الاتحاد .

(ب) اذا حل المجلس وجب اجراء انتخاب المجلس الجديد فورا ، واذا تعذر ذلك يجري الانتخاب في أول اجتماع لمجلسي الامة .

(ج) يدعى المجلس الجديد الى دورة غير عادية خلال عشرين يوما من تاريخ تمام انتخابه ، ولا يجوز ان تتجاوز هذه الدورة غير العادية في اي حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الاول وتفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية الاولى وفق احكام هذا الدستور ، واذا حدث ان عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني او شباط فانها تعتبر اول دورة عادية للمجلس .

(د) اذا حل المجلس لسبب ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه .

المادة الثامنة والعشرون : للمجلس ان يجري تحقيقا في الامور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقا لنظامه الداخلي .

المادة التاسعة والعشرون : يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس وفيما عدا الامور المالية يجوز لعشرة من اعضاء مجلس الاتحاد ان يقترحوا القوانين .

المادة الثلاثون : (ا) يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على احدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه ثم يعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه .

(ب) يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه اعضاء مجلس الاتحاد على احدى لجانه المختصة لابداء الراي فيه ثم يعرض على المجلس فاذا قبله ، احاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه اليه ، اما في الدورة نفسها او في الدورة التي تليها ، واذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه الا في دورة اخرى .

المادة الحادية والثلاثون : يصوت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة

ثم يصوت عليه بمجموعه ، ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه .

المادة الثانية والثلاثون : (أ) كل مشروع قانون اقره مجلس الاتحاد يرفع الى رئيس الاتحاد للتصديق عليه .

(ب) اذا لم ير رئيس الاتحاد التصديق على القانون ، فله ان يرده الى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان اسباب عدم التصديق ، فاذا لم يرده خلال هذه المدة اعتبر بحكم المصدق واصدر .

(ج) اذا رد القانون الى المجلس على الوجه المبيين آنفا واقره المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي اعضائه يرفع عندئذ للتصديق ، وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة (ب) اعتبر بحكم المصدق واصدر .

المادة الثالثة والثلاثون : ينشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تصديقه ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يوما على نشره الا اذا ورد نص خاص في القانون على نفاذه من تاريخ آخر .

المادة الرابعة والثلاثون : لكل عضو من اعضاء المجلس ان يوجه الاسئلة والاستجوابات الى اي وزير من الوزراء وفق النظام الداخلي .

الفصل الثالث : السلطة التنفيذية

المادة الخامسة والثلاثون : تناط السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد ، ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق احكام هذا الدستور .

المادة السادسة والثلاثون : رئيس الاتحاد مصون من كل تبعة ومسؤولية .

المادة السابعة والثلاثون : يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته بأوامر اتحادية تصدر بناء على اقتراح الوزير المختص ، ويجب لنفاذها ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء المختصون ، ويستثنى من ذلك الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء او اقالته او قبول استقالته ، اما الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء او اقالتهم او قبول استقالتهم فيوقعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء .

المادة الثامنة والثلاثون : يتالف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقضي به مصالح الاتحاد . ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على ان يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول اعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء . ويشترط في هؤلاء ان يكونوا حائزين على جنسية احدى الدول الاعضاء ، وان تتوافر فيهم المؤهلات التي يشترط توافرها في اعضاء مجلس النواب في الدول الاعضاء .

المادة التاسعة والثلاثون : على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ، ان يقسموا امام رئيس الاتحاد اليمين التالية :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للاتحاد العربي وان احافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بأمانة » .

المادة الاربعون : (ا) يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة شؤون الاتحاد في حدود الاختصاصات المبينة في هذا الدستور او بموجب اي قانون او نظام وضع بمقتضاه .

(ب) تعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع ، وله ان يطلب اعادة النظر في اي منها ، وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه .

المادة الحادية والاربعون : (ا) كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للاتحاد .

(ب) يتولى وزير الدولة الشؤون التي يعهد بها اليه رئيس مجلس الوزراء .

المادة الثانية والاربعون : (ا) يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد، ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد ، والوزارة او عضوية مجلس الامة في اية دولة من الدول الاعضاء .

(ب) لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة ، او خدمة ، لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد او مع احدى السلطات العامة في اي من دول الاتحاد . ولا يجوز للوزير ان يشتري او يستاجر شيئا من املاك حكومة الاتحاد او املاك حكومة اي من دول الاتحاد ولو كان ذلك في المزاد العلني . كما لا يجوز له اثناء وزارته ان يكون عضوا في مجلس ادارة اية شركة ، او ان يمارس اي عمل تجاري او مالي او ان يتقاضى راتبا من اية مؤسسة رسمية او غير رسمية او ان يتعاطى اية مهنة حرة .

المادة الثالثة والاربعون : (ا) رئيس الاتحاد يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقيله ويقبل استقالته ، وبتنسيب منه ، يعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم .

(ب) عند استقالة رئيس مجلس الوزراء او اقالته ، او وفاته ، يعتبر جميع الوزراء مستقيلين او مقالين بطبيعة الحال .

المادة الرابعة والاربعون : تعين رواتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون .

المادة الخامسة والاربعون : رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس الاتحاد ، مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد ، كما ان كل وزير مسؤول عن اعمال وزارته .

المادة السادسة والاربعون : اذا قرر مجلس الاتحاد بالاغلبية المطلقة من مجموع

عدد اعضائه عدم الثقة بالوزارة ، وجب عليها ان تستقيل فورا ، واذا كان قرار عدم الثقة خاصا بأحد الوزراء فعليه ان يستقيل كذلك .

المادة السابعة والاربعون : (أ) تعقد جلسة الثقة بالوزارة ، او بأي وزير منها، اما بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء واما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة من اعضاء مجلس الاتحاد .

(ب) يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة ايام اذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص ، ولا يحل المجلس خلال هذه المدة .

المادة الثامنة والاربعون : يترتب على كل وزارة تؤلف ، ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تاليفها اذا كان المجلس مجتمعا ، وان تطلب الثقة على ذلك البيان . واذا كان المجلس غير مجتمع او منحلا فيعتبر خطاب الافتتاح بيانا وزاريا لاغراض هذه المادة .

المادة التاسعة والاربعون : الوزراء مسؤولون عما يرتكبونه من جرائم في تأدية اعمالهم .

المادة الخمسون : (أ) لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء ويحاكمون امام المحكمة العليا الاتحادية ويصدر قرار الاتهام بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي مجموع اعضاء المجلس .

(ب) الوزير الذي يصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره ، يوقف عن العمل الى ان تفصل المحكمة العليا في قضيته .

المادة الحادية والخمسون : يعين رئيس الاتحاد الممثلين السياسيين لحكومة الاتحاد ، ويقيلهم ويقبل استقالتهم ، على الوجه المبين في القانون ويقبل اعتماد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية .

المادة الثانية والخمسون : رئيس الاتحاد يعقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد ، ويصدقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها .

المادة الثالثة والخمسون : (أ) رئيس الاتحاد هو القائد الاعلى للجيش العربي، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد ، واذا كان المجلس منحلا يدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فورا .

(ب) يعتبر ملك الاردن القائد الاعلى للقوات المرابطة في الاردن من الجيش العربي .

(ج) تكون الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة اركان الجيش العربي .

(د) يعين رئيس الاتحاد ، بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء

الاتحاد ، رئيس اركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقـادة الفرق ومن يعادلهم بالمناصب حسب القوانين .

(هـ) تمنح الرتب العسكرية وتسترد وفقا لاحكام دستور كل من الدولتين بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحـاد حسب احكام قانون خدمة الضباط الاتحادي ، وتعلن بأمر اتحادي .

المادة الرابعة والخمسون : رئيس الاتحـاد يصدر الانظمـة اللازمة لتنفيـذ القوانين .

المادة الخامسـة والخمسون : يحدد القانون شروط التعيين والرواتب والترقية والانضباط ، والتقاعد ، وغير ذلك من احكـام الخدمة المدنيـة والعسكرية لموظفـي حكومة الاتحاد كافة .

المادة السـادسة والخمسون : اذا حدث فيما بين اجتماعات مجلس الاتحاد او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخـاذ تدابير ضروريـة لا تحتمل التـأخير ، جاز لرئيس الاتحاد اصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون . وتعرض هذه المراسيم التي يجب ان لا تخالف احكام هذا الدسـتـور على مجلس الاتحاد للمنـاقشـة فيها في اول اجتماع له بعد صدورها ، فاذا رفضها اعلن بطلانها من تاريخ الرفض على ان لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسـبة بموجبها .

المادة السـابعة والخمسون : تصدر جميع الانظمة والمراسيم بموافقـة مجلس الوزراء ، ويجب ان تكون موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

الفصل الرابع : السلطة القضائيـة

المادة الثامنة والخمسون : (ا) تتالف محكمة عليا من رئيس وستة قضاة ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد ، او من كان في مستواهم من كبار رجال القانون .

(ب) يتألف النصاب القانوني للمحكمـة العليـا من خمسـة قضـاة بما فيهم الرئيس .

(ج) تصدر المحكمة العليا قراراتها بالاكثرية المطلقة .

(د) تنعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد .

(هـ) تكون قرارات المحكمة العليا قطعية وملزمـة وينص على كيفية تنفيذها بقانون .

المادة التاسعة والخمسـون : تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الامور التاليـة :

(أ) محاكمة اعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد .

(ب) الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد او اكثر من اعضائه او التي قد تقع بين الاعضاء انفسهم .

(ج) اعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

(د) تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية ، بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد ، وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر .

(هـ) دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد او رئيس مجلس وزراء احدى الدول الاعضاء . ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون او المرسوم ملغيا له من تاريخ صدور القرار .

(و) استئناف الاحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الاعضاء ، اذا تضمنت هذه الاحكام الفصل في نزاع ذي مساس بأحكام هذا الدستور او اي قانون اتحادي .

(ز) استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقا للقوانين .

المادة الستون : (أ) يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر اعضاء المحكمة ولا يعزلون .

(ب) يعين بقانون مؤهلات اعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بخدمتهم .

المادة الحادية والستون : لمجلس الاتحاد ان يؤلف محاكم اتحادية اخرى حسب الحاجة .

الفصل الخامس : اختصاصات الاتحاد

المادة الثانية والستون : (أ) تنحصر الامور الآتية بحكومة الاتحاد :

١ ـ الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

٢ ـ عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية .

٣ ـ حماية دول الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي .

٤ ـ انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي . ولا يجوز لاي عضو من اعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والامن الداخلي .

٥ ـ تنظيم مجلس الدفاع الاعلى والخدمة العسكرية والنفير بقوانين خاصة .

٦ — شؤون الجمارك وتشريعاتها .

٧ — تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .

٨ — شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .

٩ — توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .

١٠ — شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .

١١ — اي امر يقرر مجلس الاتحاد ، باغلبية ثلثي اعضائه ، اعتباره من الامور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الاعضاء .

(ب) تبقى من اختصاص الدول الاعضاء في الاتحاد جميع الامور والصلاحيات الاخرى .

المادة الثالثة والستون : تنفذ مباشرة جميع القوانين والانظمة والاوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق احكام هذا الدستور على جميع السلطات والافراد في بلاد الدول الاعضاء .

الفصل السادس : مالية الاتحاد

المادة الرابعة والستون : (أ) تخصص لحكومة الاتحاد مصادر ايراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم ، وعلى الدول الاعضاء ان تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق احكام هذا الدستور .

(ب) تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠ ٪) ثمانين في المائة من واردات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد . وتلتزم المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠ ٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات .

(ج) بعد انتهاء السنة المالية الاولى تطبق احكام الفقرة (أ) السالف ذكرها . واذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها ، يكون لحكومة الاتحاد الحق في ان تفرض على مصادر ايراد الدول الاعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

المادة الخامسة والستون : تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدا في اول نيسان من كل سنة.

المادة السادسة والستون : لا يجوز تخصيص راتب او اعطاء مكافاة او صرف شيء من اموال خزينة الاتحاد الا اذا كان له اعتماد في ميزانيته ، وكانت له جهة صرف معينة بالقانون .

المادة السابعة والستون : يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلا فصلا ، واذا لم يتيسر اقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية ، يستمر الصرف باعتمادات شهرية

بنسبة ١ ـ ١٢ لكل شهر من ميزانية السنة السابقة .

المادة الثامنة والستون : لا ينقل مبلغ من فصل الى فصل آخر في الميزانية ، ولا يضاف مبلغ الى الميزانية المعمول بها او يخفض ، او يلغى ، الا بقانون .

المادة التاسعة والستون : (أ) يشكل بقانون ، ديوان محاسبة لمراقبة ايراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها وتدقيق حساباتها .

(ب) يقدم ديوان المحاسبة الى مجلس الاتحاد تقريرا عاما يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها ، وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس الاتحاد منه ذلك .

(ج) ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة .

المادة السبعون : لحكومة الاتحاد ان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وان تديرها وان تتصرف بها وفق القانون .

المادة الحادية والسبعون : تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرضها القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع اموال الاتحاد ، وعقاراته ، وممتلكاته ، وكل ما يخصص للاتحاد أو يرصد باسمه أو يؤول اليه باية طريقة كانت .

الفصل السابع : تعديل الدستور

المادة الثانية والسبعون : يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الآتي :

(أ) لرئيس الاتحاد ، بموافقة مجلس الوزراء ، ولمجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضوا من مجموع اعضائه طلب اجراء اي تعديل في هذا الدستور ، ويجب ان يعين في الطلب المواد المراد تعديلها أو الغائها او اضافتها .

(ب) يناقش مجلس الاتحاد طلب التعديل ويصدر قراره بشأنه بأغلبية ثلثي مجموع اعضائه .

(ج) اذا وافق مجلس الاتحاد على التعديل ، أحاله على السلطات التشريعية في الدول الاعضاء ، فاذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالاغلبية المطلقة لمجلس الامة مجتمعا اصبح نافذا بعد تصديقه من رئيس الاتحاد على الوجه المبين في المادة (٣٢) .

الفصل الثامن : احكام متفرقة

المادة الثالثة والسبعون : (أ) عند حدوث طوارىء من شانها الاخلال بالامن العام في اية جهة من بلاد الاتحاد ، لرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بأمر اتحادي حالة الطوارىء في جميع انحاء بلاد الاتحاد او في اية منطقة معينة منها . وتنظم ادارة المناطق التي تشملها حالة الطوارىء ، وفقا لقانون

خاص تعطى بموجبه الصلاحية الى الشخص او الاشخاص الذين يعينهم القانون ، لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لاقرار الامن العام بما في ذلك صلاحيـة وقف القوانين العادية ، كما ينص القانون على محاكمـة الاشخاص عن جرائم معينة امـام محاكم خاصـة .

(ب) في حالة حدوث اضطرابات او طوارىء خطيرة في اية جهة من بلاد الاتحاد او في حالة وقوع خطر اعتداء على اية منطقة من مناطق بلاد الاتحاد ، فلرئيـس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بأمر اتحادي الاحكـام العرفيـة في الجهة او المنطقة التي يقع فيها الاضطراب او الطـوارىء الخطيرة ، او يتناولها خطر الاعتداء .

(ج) يجوز ان تتضمن الاوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العاديـة او الانظمة المعمول بها وذلك في المناطق والى المدى الذي يعين في تلك الاوامر ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ الاوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على اعمالهم ازاء احكام القوانين والانظمة الى ان يعفـوا من تلك المسؤوليـة بقانون خاص يوضع لهذه الغاية .

(د) اذا اعلنت احدى حكومات الدول الاعضـاء في الاتحاد ، بموجب قوانينها المرعية حالة الطوارىء او الاحكام العرفية في بلادها ، او في اي جزء منها فلها ان تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لتنفيذ حالة الطوارىء او الاحكام العرفيـة حسبما هو منصوص عليه في قوانينها دون الرجوع الى حكومة الاتحاد وتكون القوات العسكرية الموجودة في تلك البلاد مسؤولة عن تنفيـذ تلك التـدابير والاجـراءات على ان تخبر حكومة الاتحاد بذلك .

(هـ) اذا اعلنت جميع حكومات الدول الاعضـاء في الاتحـاد حالة الطوارىء ، او الاحكام العرفية في بلادها ، بحيث يكون ذلك شاملا جميع بلاد الاتحاد فيعتبر ذلك بمثابة اعلان صادر عن حكومة الاتحاد وتطبق عندئذ احكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة الرابعة والسـبعون : تعين حكومة الاتحاد مواعيد واجراءات تسلمها كل ما يدخل في اختصاصها من حكومات الدول الاعضـاء .

المادة الخامسـة والسـبعون : يعتبر مجلس الاتحاد الذي يتالف بعد صدور هذا الدستور اول مجلس اتحادي . ويعتبر اول اجتماع له دورة غير عادية ، وتفض هذه الدورة غير العادية قبل شهر كانون الثاني لسـنة ١٩٥٩م لتبدا اول دورة عادية له من مدته المقررة بموجب المادة (١٣) من هذا الدسـتور .

المادة السـادسة والسـبعون : تعرض اول ميزانية لحكومة الاتحـاد على مجلس الاتحاد خلال دورته غير العادية المنصـوص عليها في المادة (٧٥) السـابقة .

المادة السابعة والسبعون : يصبح هذا الدستور نافذ المفعول ، بعد موافقة مجلس الامة في كل من الدول الاعضاء وتصديقه وفق الاصول الدستورية .

المادة الثامنة والسبعون : جميع القوانين ، والانظمة ، والتشريعات ، التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد والمعمول بها في الدول الاعضاء عند نفاذ هذا الدستور ، تبقى نافذة ومعمولا بها في كل دولة من الدول الاعضاء الى ان تلغى او تعدل او تستبدل بتشريعات اخرى تصدر بمقتضى احكام هذا الدستور .

المادة التاسعة والسبعون : تقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتعديل دستورها بحيث تتوافق احكامه مع احكام هذا الدستور ، وعليها ان تلتزم بأحكامه .

المادة الثمانون : مجلس وزراء حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاعضاء مكلفون بتنفيذ احكام هذا الدستور .

الوزارة التاسعة والخمسون :

١ ذي القعدة ١٣٧٧ ــ ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧
١٩ مـــايس ١٩٥٨ ــ ١٤ تمـــوز ١٩٥٨

الوزارة البابانية



احمد مختـــار بابان

ولد في مدينة بغداد عام ١٩٠١ م (١٣١٨ هـ) وتوفي في بون بالمانية يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٦ م
ألف وزارة واحدة في ١٩ مارت ١٩٥٨ م واطيح بها في ١٤ تموز ١٩٥٨ م

تمهيـــد :

احمد مختار بابان سليل اسرة كردية معروفة ، حكمت منطقة السليمانية ردحا من الزمن ، فكان منها امراء يشار اليهم بالبنان ، وكان مقررا ان يكون رئيسا للوزراء منذ عشر سنوات ، ولكن عنصريته كانت تحول دون ذلك، لئلا تتهم الحكومة بالكردية، مثلما اتهمت وزارة السيد حكمة سليمان عام ١٩٣٧م بالطورانية . فلما تم الاتحـاد العربي بين العراق والاردن في شهر شباط ١٩٥٨م ، وتقرر تأليف وزارة الاتحاد ، وهي الوزارة التي تطغى عليها صفة العروبة ، خفت الموانع التي كانت تحول دون قيام وزارة يراسها رجل كردي ، فعهد الى السـيد احمد مختار بابان بتأليف وزارة في ظل

الاتحاد العربي (١) تخلف وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة ، خالية من وزيرين للخارجية والدفاع ، ووجه الملك اليه كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم السيد احمد مختار بابان

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا على اسناد منصب رئاسة الوزراء اليكم على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الاول من شهر ذي القعدة سنة ١٢٧٧ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٨ الميلادية .

فيصل

هيئة الوزارة

اما هيئة الوزارة ، فبعد نقل وزارتي الدفاع والخارجية الى الاتحاد ، اصبحت كالآتي :

١ ـ احمد مختار بابان : رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ـ سعيد قزاز : وزيرا للداخلية
٣ ـ نديم الباجه‌جي : وزيرا للمالية
٤ ـ جميل عبد الوهاب : وزيرا للعدلية
٥ ـ ضياء جعفر : وزيرا للاعمار
٦ ـ عبد الحميد كاظم : وزيرا للمعارف
٧ ـ عبد الامير علاوي : وزيرا للصحة
٨ ـ رشدي الجلبي : وزيرا للاقتصاد
٩ ـ صالح صائب : وزيرا للمواصلات والاشغال
١٠ ـ برهان الدين باش اعيان : وزيرا للانباء والتوجيه
١١ ـ جميل الاورفلي : وزيرا للزراعة
١٢ ـ صادق كمونة : وزيرا للشؤون الاجتماعية
١٣ ـ عبد الجبار التكرلي : وزيرا بلا وزارة
١٤ ـ محمود بابان : وزيرا بلا وزارة
١٥ ـ علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة

---

(١) راى الاكراد في الاتحاد العربي تهديدا مباشرا لكيانهم المستقل ، وحين جرت المفاوضة على شكل علم الاتحاد ، تقرر ان يحتفظ كل بلد بعلمه ، واصر نوري السعيد على ابقاء العلم العراقي كما هو بنجمتين ترمز احداهما الى العنصر العربي ، والاخرى الى العنصر الكردي ، تزالت مخاوف الاكراد بهذا القرار، وبقرار تاليف الوزارة العراقية برئاسة وزير كردي هو احمد مختار بابان ليخلف نوري السعيد في رئاسة الوزارة العراقية . اهـ .
W. J. Gallman , Iraq under General Nuri P. 121

وقد سبق لاعضاء هذه الوزارة كافة ان استوزروا من قبل ، ولم يستوزر فيها وزير جديد . وكان تسعة من اعضائها وزراء في « الوزارة السعيدية الرابعة عشرة » المستقيلة ، كما كان من المقرر ان يكون الدكتور محمد حسين آل ياسين عضوا في هذه الوزارة ، لكن الدكتور ضياء جعفر فضل عليه علي الشرقي فحال دون استيزاره . والمعروف ان وزيرين من هياة الوزارة الجديدة يتصلان بدوائر الامن التابعة لـوزارة الداخلية بصلة ما (١) .

اهـداف الـوزارة

كان رئيس الوزارة الجديد رئيسا للديوان الملكي سنـوات عديـدة ، كما كان غنيا ، ونائبا ومحاميا ، ووزيرا ، عدة اعوام ، فكان طبيعيا ان يسمع اكثر من غيره ، وان يطلع على ما يختلج في النفوس اوسع اطلاع . ويقول المومى اليه في كتاب بعث به الينا في الثاني من آب ١٩٧٤م ، انه اعرب لجلالة الملك ـ يوم كلفه بتأليف الوزارة ـ ان يصدر ارادته الملكية باعفاء الاستاذ كامل الجادرجي ، وبعض الزعماء الاكراد ، مما تبقى من مدد محكومياتهم ، كما اعرب عن رغبته في تعديل بعض مواد القانون الاساسي ، والغاء بعض مواده التي تحمل الملك مسؤوليات الحكم ، مثل اقالة رئيس الوزراء ، وعرض مقررات مجلس الوزراء عليه للتصديق ، مع تعديلات اخرى ، وان الملك ابدى موافقة ضمنية على هذه المعروضات ، ولهذا السبب انتهز « بابان » فرصة الاستيزار فقال :

ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم وافر شكري وامتناني لهذه الثقة السامية الغالية التي اولاني اياها ، وادعو الله عز وجل ان يحفظ جلالته ، وان يوفقني وزملائي الى خدمة الوطن العزيز تحت ظل جلالته وارشاده .

اخواني :

ان هذه الوزارة هي اول وزارة عراقية تشكل بعد ان تم ، بفضل الله وبركته ، تحقيق الاتحاد العربي بين العراق والمملكة الاردنية الهاشميـة ، وهو اتحاد سيكون بلا شك فاتحة خير وفلاح للقطرين الشقيقين ، ومصدر قوة ومنعـة لجميع البـلاد العربية .

اخواني

ستكون سياسة هذه الوزارة سياسة اعمـار واصلاح داخلي ، تستهـدف في الدرجة الاولى توثيق الصلة بين الشعب والحكومـة ، وذلك ببـذل اقصى الجهـود واصدقهـا من جانب الحكومة في سبيـل تنفيذ المناهج المقررة من قبـل الحكومات

---

(١) يروى عن السيد بهجت العطية مدير الامن العام انه قطع مخصصات السيد محمود بلبان بعد استيزاره فلذا بالرئيس احمد مختار بابان يتصل بـه هاتفيا ويأمر بالاستمرار على الصرف لان الرجل محتاج ، اما السيد جميل عبد الوهاب فلم يشفع له احد .

السابقة ، وفي وضع خطط جديدة للاصلاح والاعمار ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد وحاجاتها ، وضمن حدود امكانياتها .

وسوف يكون القانون والنظام سندي الحكومة في سياستها وادارتها الداخلية، وذلك تامينا للعدل الذي يجب ان يتساوى في التمتع به جميع المواطنين بدون اي تمييز .

اخواني

ان الاستقرار والاصلاح امران متلازمان يتمم احدهما الآخر ، وفي هدى هذه الحقيقة سوف تسير هذه الوزارة في تحقيق اهدافها الوطنية . وهي لذلك تامل وترجو ان يقوم كل مواطن من جانبه باداء واجبه على الوجه الاكمل ، بكل حرص وامانة ونزاهة واخلاص ، سواء كان هذا المواطن موظفا ، او عاملا او طالبا ، او من ذوي المهن الحرة . وذلك تحقيقا للتعاون بين الشعب والحكومة ، وتوكيدا للثقة المتبادلة بينهما ، وتيسيرا لبلوغ اهدافنا في الاصلاح والاستقرار .

سادتي :

وفي ختام كلمتي هذه اتوجه الى جميع اخواني المواطنين ، راجيا منهم التعاون مع اخوانهم الموظفين على خدمة هذا الوطن العزيز . داعيا المولى تعالى ان يسدد خطانا انا وزملائي ، وان يعيننا على النهوض بمسؤولياتنا تجاه هذا البلد الكريم ؛ وابنائه الانجاب ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، وصاحب السمو الملكي الامين انه ولي التوفيق اهـ .

وقد تحدث رئيس الوزراء الى الصحفيين عن سياسته فقال : ان وزارته ستعكف على اعداد منهجها الوزاري ، والقيام بتنفيذ المشاريع الاصلاحية التي وضعتها الحكومات السابقة التي اشتركت فيها ، وقال انه لا يستطيع في هذه العجالة الاتيان بتفاصيل كل الخطة الاصلاحية ، التي تعتزم الحكومة القيام بها ، واكد بأن هذه الخطة ستكون واسعة بحيث تتناول جميع ما يفتقر اليه البلد ، كما انها ستكون سريعة وحاسمة .

واضاف السيد احمد مختار بابان قائلا : ان خطته تستهدف جعل الشعب العراقي الكريم يشعر بأن الحكومة ساهرة على مصالحه ، وقائمة على خدمته ؛ وانعاشه ، ورفاهيته ، ورفع مستوى معيشته . ولا شك ان بلادنا تحتاج الى عمل مستمر ، ووقت طويل ، وجهود متواصلة ، وستبذل الحكومة جميع جهودها للقيام بهذه الخدمات ، واسال الله ان يوفقنا لخدمة الشعب وكسب محبته ، وانا اعتقد بأن الشعب العراقي نبيل ، ويقدر الجميل ، وهذا من شانه ، وهو دائما كذلك ... وستعمل الحكومة على جعل الاستقرار مستمرا ؛ ودائما ، لتنتعش البلاد فنحن من الشعب والى الشعب . وعندما اولاني جلالة الملك المعظم هذه المسؤولية وشرفني بها ؛ فقد اعتمد جلالته عليّ لاقوم بخدمة الشعب واسال الله ان يوفقنا لتحقيق ذلك.

ورد رئيس الوزراء على سؤال حول ما اذا كانت الحكومة ستقوم بتعديل اتفاقية النفط المعقودة بين العراق وشركات النفط ، وجعلها مشابهة لما حصلت عليه ايران ، والكويت ، والسعودية ، من امتيازات جديدة ؟ فرد على ذلك قائلا : انه ليس لديه ما يقول بهذا الشأن لانه لم يدرس هذا الموضوع . واضاف قائلا ان هناك وزارة مختصة ، وهي وزارة الاقتصاد ، ستقوم بدراسة كل ما يتعلق بهذا الموضوع ، وسنسعى لتحقيق جميع ما من شأنه ان يعود بالنفع على هذا البلد (١) .

منهاج الوزارة

لم يكتف رئيس الوزراء بالكلمة التي القاها في حفلة الاستيزار عن اهداف وزارته ، فوقف في جلسة مجلس النواب يوم ٢٩ آيار ، والقى هذا البيان :

سادتي المحترمين

بعد ان اولاني صاحب الجلالة الملك المعظم ثقته الغالية المشرّفة ، صار لزاما عليّ ان اعرض على مسامعكم الكريمة ، وانتم ممثلي الشعب الكريم ، ما انتوي تحقيقه انا وزملائي من المقاصد السلمية التي تخدم الشعب والبلاد .

ان نعمة الاتحاد العربي الذي تكوّن بجهود البيت الهاشمي الرفيع الصادقة ، وتضافر ابناء المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية ، وتأييدكم له ، قد وضع الحجر الاساسي لبناء الوحدة العربية الشاملة التي نرجوها جميعا من صميم قلوبنا .

وقد رسم لنا هذا الاتحاد الرصين مبدأ تاريخ جديد في سياستنا الداخلية والخارجية ، مما يجب ان نخطو على ضوئه ، ونمشي على هداه .

سادتي — ان اول ما سنتوجه اليه من الاعمال الصالحة ، بعون الله تعالى ، هو بذل الوسع لاستمرار ترفيه الشعب في معاشه ، وسكناه ، ومضاعفة الجهود في سبيل ذلك ، وتوسيع مناطق الاعمار ، والاسراع في انجاز ما هو منها قيد البناء والتأسيس ، ليعم الخير والعمران سائر ابناء الامة ، التي لا تتوخى الحكومة غير سعادتها ، وتقرير سيادتها ، وصيانة كرامتها .

ونحن مصممون على مراقبة حسن سير الاعمال في دوائر الحكومة ، وتسهيل مراجعات الناس لها ، وانجاز قضاياهم فيها بالسرعة الممكنة ، وذلك من طريق العناية بجهاز التفتيش في سائر مصالح الدولة ، وتقوية عنصره . وسوف لا نغفل ابدا عن معاقبة المسيء ومكافاة المحسن من الموظفين ، ونحرص كل الحرص على احترام القوانين والانظمة ، وحسن تطبيقها . كما نطلب ذلك من جميع اخواننا المواطنين الكرام ، فان المشاريع التي هي نتاج مجلس الامة ومظهر ارادتها ، هي موازين العدل ومقاييس الانصاف . والتعاون في احترامها بين الحكومة والشعب امر لا مناص منه

(١) جريدة « الحرية » العدد (١١٨٤) الصادر بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٨ م .

في امة ناشئة ديمقراطية . وسوف لا نألو جهدا في صيانة الامن والاستقرار في البلاد، والتعاون مع حكومة الاتحاد العربي للمحافظة على الروابط الاخوية الطيبة ، ومع سائر الدول العربية الشقيقة ، والدول الاخرى الصديقة ، واحترام مواثيقنا وعهودنا معها ، وذلك ضمن حدود دستور الاتحاد .

ولا نتاخر عن النظر في كل اقتراح يخدم مصالح الامة ، ولا عن سماع كل نصح يسدى الينا بالاساليب المألوفة في الامم الراقية ، وبالطرق الدستورية .

وسنعالج مواطن الضعف في وضعنا الاقتصادي وميزاننا التجاري ، ونشجع الانتاج المحلي ، والنهوض بالصناعة في البلاد ، مستهدين بالاساليب التي اتبعتها سائر الامم الناشئة مثلنا .

ان الهدف الذي نرمي اليه من وراء جميع ذلك ، وما سنبذله من جهود صادقة ان شاء الله ، هو خدمة البلاد ، وكسب رضاء الشعب الذي هو منا ونحن منه ، والذي نطمع ان نؤدي له خدمات خالصة تؤتي ثمارا طيبة ، وتوفر له اسباب الرفاه والرخاء ، وتحقق له التعليم الشامل .

ولا شك ان نجاحنا فيما نقصده ونبتغيه ، وما نقوم به من عمل ، لا يتم على الوجه الصحيح المطلوب ، الا بمؤازرتكم وتوجيهاتكم ، وتلقي ابناء الشعب الكريم ذلك منا تلقيا حسنا .

ان هذا البيان العام المجمل ، الذي اتشرف بالقائه لديكم ، سيعقبه بحول الله تعالى منهاج عام مفصل ، يتلى على مسامعكم الكريمة في الاجتماع العادي المقبل ، الذي نأمل ان نظهر للشعب دلائل نوايانا المخلصة قبل انعقاده ، والله على ما نقول وكيل ، وهو المستعان وولي التوفيق اهـ .

تعديل امتيازات النفط

لما عدّلت الحكومة العراقية امتيازات شركات النفط العاملة في اراضيها ، على اساس مناصفة الارباح ، اشترطت على هذه الشركات ان تزيد في حصة العراق من هذه الارباح اذا ما حصلت الدول المجاورة على زيادة في ارباحها من نفطها ، ولما كانت بعض الدول قد حصلت على مثل هذه الزيادة فعلا ، طالبت الوزارة تنفيذ هذا الشرط ، وتصفية بعض الحسابات الموقوفة ، وامورا اخرى ، وقد وصل ممثلون عن الشركات التي يعنيها الامر الى بغداد للقيام بالمفاوضات المطلوبة مع الجانب العراقي ، فاجتمعوا برئيس الوزراء السيد احمد مختار بابان ، فاوضح لهم هذا ان امتياز النفط المعطى سنة ١٩٢٥م ، والمعدل في عام ١٩٣٢م ، يعتبر غير مشروع من ناحية القانون الدولي ، لانه عقد بين قصير ووصي ، والقانون لا يجيز مثل هذا العقد . فادركوا الغاية من قوله واجابوا : « لا تعتقد الشركة بأن شرف الحكومة العراقية يسمح بمثل هذا التمحّل ومثل هذا التنصل » ، فعدّ رئيس الوزراء هذا الكلام تراجعا من الشركة ، وقال للممثلين : « ولكن ليس من المروءة ان يكون الضخ

في الكويت اعلى منه في العراق ، في حين ان نفوس الكويت لا تتجاوز ربع المليون نسمة، بينما نفوس العراق زهاء سبعة ملايين » وطالب بأمرين :

١ – زيادة الضخ لتأمين موارد كافية للبلاد .

٢ – التنازل عن الاراضي غير المستثمرة للحكومة .

فأجاب الممثلون انهم يوافقون على هذين الشرطين اذا اعطت الحكومة العراقية الاراضي المتنازل عنها للشركات الانكليزية . فرد رئيس الوزراء « انها تعلن بصورة عالمية ، وتعطى لمن يتقدم بأفضل الشروط ، وتفضل الشركات البريطانية على غيرها اذا تساوت العروض » . وعلى هذا تم الاتفاق على اصدار البيان الآتي :

بيان رسمي :

« عقدت خلال الاسبوع المنصرم اجتماعات عديدة في مكتب معالي وزير الاقتصاد ، مع ممثلي شركات النفط ، وقد تراس الجانب العراقي السيد رشدي الجلبي وزير الاقتصاد ، وجرى البحث خلال هذه الاجتماعات بالمواضيع التي تهدف الى زيادة انتاج النفط من العراق ، وزيادة حصيلة الحكومة من موارد النفط، وحسم الخلافات القائمة بين الحكومة والشركات بصدد حسابات حصة الحكومة للسنوات الثلاث الماضية ، وتبادل الجانبان وجهات النظر بصدد هذه المواضيع ؛ وتم التوصل الى النتائج التالية :

« ١ – طلبت الحكومة من الشركات ان تتخلى عن الاراضي المشمولة بالامتياز ، والتي لا تقوم الشركات باستثمارها حاليا ، وابدى ممثلو الشركات موافقتهم المبدئية على مبدا التخلي . وسيشرع الجانبان بوضع الخطة التي بموجبها سيتم التخلي عن هذه الاراضي ، ليتسنى للحكومة دعوة شركات النفط العالمية لتقديم عروض استثمار تلك الاراضي ، على غرار الاتفاقيات التي عقدت مؤخرا مع الاقطار المجاورة المنتجة للنفط .

« ٢ – تقرر مبدئيا مضاعفة الانتاج الحالي للنفط من العراق ، خلال فترة لا تتجاوز عام ١٩٦١م . وطالبت الحكومة بان تقوم الشركات من الآن بوضع الخطط اللازمة لزيادة الانتاج بعد عام ١٩٦١م ، بحيث يتناسب مع القابلية الانتاجية الجيدة لحقول العراق النفطية ، وما تصدره البلدان المجاورة من كميات ، لئلا يتخلف العراق عن اللحاق بها .

« ٣ – تبودلت وجهات النظر النهائية بصدد الخلافات القائمة بين الحكومة ، وبين الشركات ، ومن ضمنها حسابات تكاليف الانتاج للسنوات الثلاث الماضية ، وتقرر ان تتقدم الشركات بمقترحاتها الاخيرة حول الموضوع قريبا ، في ضوء بيانات الجانب العراقي ، ليتسنى للحكومة تقرير ما يجب اتخاذه من اجراءات بهذا الشأن » (١) اهـ .

الزعيم الركن : محسن محمد علي
وكيل مدير الأنباء والتوجيه العام

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٦٢٨٩ الصادر بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨ م .

وقد تفضل السيد رشدي الجلبي وزير الاقتصاد فخصنا بالتفصيلات التالية:

الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية

نشرتم مشكورين في الجزء العاشر من كتابكم « تاريخ الوزارات العراقية » ، معلومات عن قضية المفاوضات التي كانت قد دارت بين الجانب العراقي، وشركات النفط في عهد وزارة السيد احمد مختار بابان لتعديل امتيازات النفط في العراق . وبالنظر الى أن المعلومات المذكورة جاءت مقتضبة بعض الشيء ، رأيت بوصفي الوزير الذي راس الجانب العراقي في تلك المفاوضات ان اقدم لكم ما يلزم من معلومات وبيانات ايضاحا لما نشرتم في هذا الشأن :

١ ــ لقد كان من اولى الاهداف التي تولّيت وزارة الاقتصاد في حينه من اجلها ، تحريك المفاوضات بين العراق وشركات النفط على اسس جديدة ، وبما يحقق مصلحة البلاد في ضوء التطورات التي تحققت في حقول العلاقات النفطية آنذاك ، وعلى نحو استدعى اعادة النظر الشاملة للاتفاقات التي كانت سارية في ذلك الوقت . وعليه فقد تم التفاهم بيني وبين المرحوم نوري السعيد على بدء المفاوضات المنوه عنها بأسرع ما يمكن، للحصول على افضل الشروط التي تؤدي لرفع الغبن عن العراق وتحقيق مصلحته .

٢ ــ وبناء على هذا التفاهم ، باشرت باتخاذ الاجراءات المقتضية لعقد المفاوضات المذكورة . فحضر الى بغداد وفد شركات النفط العاملة في العراق ، برئاسة السيد هيردج مدير عام شركة نفط العراق ، وعضوية ممثلي الشركات المالكة للشركة المذكورة . وما ان بدأت هذه المفاوضات حتى تبين حرص هذه الشركات على ابقاء اسس الاتفاقات التي كانت سارية يومئذ دون اي تغيير ، ورغبتها في ان لا تغير الا في النقاط الثانوية لمجرد الدعاية وحسب . غير اني واجهت هذا الموقف بمعارضة شديدة ، وتصميم على الحصول على التغييرات الجوهرية في علاقات العراق النفطية، تعويضا عن الخسائر التي كانت قد لحقت به من جراء تلك الاتفاقات ، وتحقيقا لما يستحقه العراق من النصيب العادل في ثروته النفطية . وللحقيقة والتاريخ ــ وقد يستغرب البعض ذلك ــ اذكر ان الشخص الوحيد الذي كان يشجعني على السير في هذا الطريق ، ويقدم لي الدعم ، ويدعوني للدفاع عن مصالح العراق بقوة وثبات ، هو المرحوم نوري السعيد . فكلما كنت انقل اليه اخبار تلكؤ وتردد ومماطلة الشركات في الاستجابة لمطالبنا للحفاظ على حقوق العراق ، كان يؤكد عليّ ضرورة الاصرار والثبات على وجهة نظرنا والدفاع عنها بكل قوة .

٣ ــ ان القدر الاكبر من معارضة الشركات انصب على مطالبتنا بانتزاع الاراضي العراقية من قبضة امتيازها . فقد كان يقول ممثلو هذه الشركات ، تبريرا لمعارضتهم تلك ، ان هناك اتفاقيات قد عقدت ، وان هذه الاتفاقيات تعود الى اول تأسيس الدولة العراقية . فاجبتهم بأن اطراف هذه الاتفاقيات في ذلك الوقت كان

طرفا واحدا ، وهو الطرف البريطاني بحكم الانتداب ، الذي كان يخضع اليه العراق في ذلك الوقت ، ولذلك فان الاتفاقيات المذكورة اتت في حقيقتها من جانب واحد . وبعد اخذ ورد طويلين ، واتصالات مستمرة بين وفد الشركات ومراكزها في الخارج، لم يسع هذا الوفد والشركات التي يمثلها الا الموافقة على المطلب المشار اليه . فأقر مبدئيا كما هو مذكور في البيان الرسمي الصادر في هذا الشان ، حق العراق في استعادة اراضيه من قبضة الشركات . وكان المفروض ان يتم استعادة ٩٠ ٪ من مجموع هذه الاراضي ، ويبقى ١٠ ٪ مساحة لتنقيب واستثمار شركات النفط ؛ على ان يقوم الجانب العراقي بتحديد هذه المساحة وفقا لمقتضيات مصلحته .

٤ — ثمة امور بحثت وذات اهمية حيوية لم تتطرق اليها المعلومات ، ولا البيان الرسمي المنشور في كتابكم . من بين هذه النقاط تعيين عضو اجرائي عراقي يخوّل سلطات فعلية ، حيث كان المنصب المذكور في ذلك الوقت منصبا صوريا في ادارة شركات النفط في مركزها في لندن ، على نحو يحقق مشاركة فعالة في هذه الادارة . ومن بين النقاط التي اثيرت في المفاوضات ايضا ، مد انابيب لشحن النفط العراقي من كركوك الى البصرة ، وهو مشروع حيوي بدليل ان العراق باشر خلال السنتين الماضيتين اقراره وتنفيذه . ومن بين هذه النقاط التي اثيرت ايضا ، مبدا المشاركة ، حيث طالبنا في تملك اسهم شركات النفط العاملة في العراق بنسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ . ويجب ان لا يغرب عن البال ان مفاوضاتنا كانت قد جرت منذ اكثر من سبعة عشر عاما قبل (الثورة النفطية) التي برزت معالمها في السبعينات من هذا القرن .

٥ — ومن الجدير بالذكر ان النقاط التي تم التوصل اليها في المفاوضات المشار اليها ، لم تثر او يجري بحثها في اي مفاوضات سابقة ، وان هذه النقاط قد اعتمدت فيما بعد ، كما علمت من مصدر مسؤول ، في المفاوضات التي جرت مع شركات النفط والتي سبقت اصدار قانون رقم ٨٠ في سنة ١٩٦١م ، وتفضلوا في الختام بقبول فائق تقديري .

بيروت في ١٩٧٤/٨/٧م — المخلص : رشدي الجلبي

حوادث واخبار

١ — سافر رئيس « الاتحاد العربي » الملك فيصل الثاني الى « عمان » في ٢٤ ايار ١٩٥٨م ، ومعه ولي عهده الامير عبد الاله ، والوزيران : برهان الدين باش اعيان ، وجميل عبد الوهاب ، لافتتاح مجلس الاتحاد في اليوم السابع والعشرين من هذا الشهر ، فتولى الوزير بلا وزارة محمود بابان منصب وزارة الانباء بالوكالة ، وتولى وزير الزراعة جميل الاورفلي منصب وزارة العدلية بالوكالة ، وعاد جميع هؤلاء الى العراق بعد افتتاح المجلس توا .

٢ — غادر العاصمة الى لندن في الثاني من حزيران، الامير عبد الاله ليبحث مع

الحكومة البريطانية موضوع تامين منابع مالية لحكومة الاتحاد العربي . ثم سافر اليها نوري السعيد في ٢٣ من هذا الشهر للغرض نفسه . وقد عاد الامير في التاسع من تموز ، وعاد نوري في الثامن منه .

٣ — وصل الى بغداد في اليوم الثالث من شهر حزيران ، اللفتننت جنرال السر روجرباور قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط ، فقابل الملك ، ووزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، وبعض القادة ، وبحث معهم وضع العراق الدفاعي، وما لبث ان طار الى قبرص في السادس من هذا الشهر .

٤ — ووصل اليها في اليوم الثامن من هذا الشهر ، الامير برنادوت ، النجل الاصغر لملك السويد في زيارة استغرقت اسبوعا تاما .

٥ — سافر وزير الانباء والتوجيه برهان الدين باش اعيان الى جده في ١٠ حزيران ، ليفاوض ولي عهد المملكة العربية السعودية ووزير خارجيتها الامير فيصل آل سعود ، في موضوع الاتحاد العربي ، وانضمام مشيخة الكويت اليه ، وعاد الى بغداد في ١٥ من الشهر فاشلا . وقد تولى محمود بابان وكالة وزارة الانباء اثناء غياب الوزير باش اعيان في هذه المهمة ، وكانت قد جرت مثل هذه المفاوضات مع شيخ الكويت الشيخ عبد الله السالم فباءت بالفشل ايضا (١) .

٦ — سافر وزير الاعمار الدكتور ضياء جعفر الى لندن في يوم ١٤ حزيران ، فناب منابه وزير المالية الدكتور نديم الباجه‌جي .

٧ — وصل الى مطار بغداد ، قادما من عمان جوا ، الملك حسين في اليوم الرابع عشر من حزيران ، لاستقبال والدته الملكة زين ، فأمضى فيه ثلاث ساعات فقط .

٨ — سافر الى عمان في ٢٦ حزيران ، وزير الصحة الدكتور عبد الامير علاوي في زيارة خاصة فناب منابه الوزير بلا وزارة محمود بابان .

٩ — وصل الى بغداد في ٢٦ ايار ، المستر فوان موركان ، وزير الدولة البريطاني لشؤون التجارة ، ومعه المستر مكفاين نائب رئيس المجلس الاستشاري لتجارة الشرق الاوسط ، قادمين من الشرق الاقصى في زيارة تستغرق اربعة ايام لتنمية العلاقات التجارية بين العراق وبريطانية .

١٠ — حدث اقتتال بين جماعتين من قبيلة السواعد الذين يقطنون الوشاش بالكرخ من بغداد في اليوم الاول من تموز ، اسفر عن مقتل عشرة رجال ، وجرح عدد كبير آخر ، وقد تحملت قوات الحكومة بعض الصعوبات لاخماد نار الفتنة .

---

(١) قال لنا السيد توفيق السويدي : ان وزير الانباء برهان الدين باش اعيان سافر الى الرياض ومعه عبد الله البكر رئيس الديوان الملكي ليعرضا على الحكومة السعودية فكرة ضم الكويت الى الاتحاد العربي . وان الحكومة السعودية لم تر مانعا من هذا الانضمام ، على شرط المحافظة على كرامة شيوخ الكويت لفضلهم السابق على آل سعود .

١١ — وفي مساء اول تموز ايضا شب حريق هائل في قرية الصكبانية التابعة لناحية « ابو غرق » بلواء الحلة ، فاتت النار على منازل القريـة باسرهـا ، وشردت سكانها ، ولم يسعفها احد من رجـال الحكومـة على الرغـم من الوعود المتكـررة ، والاستغاثات المستمرة .

١٢ — وصل الى بغداد في الثالث من تموز ، الشيـخ علي بن ثاني « حاكـم محمية قطر » في زيارة خاصة استغرقت ثلاثة ايام ، فانزلتـه الحكومة بضيافتها في القصر الابيض .

١٣ — استصدرت الوزارة ارادة ملكية باعفاء الاستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطنـي الديمقراطي عما تبقـى من مدة محكوميتـه ، وكان المجلس العرفي العسكري قد حكم عليه في آخر عام ١٩٥٦ بالسجن لمـدة ثلاث سنـوات اذ كان من معارضي سياسة نوري السعيد .

١٤ — اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ حزيران ١٩٥٨م، لائحة قانون ضريبة الارث ، وهي الضريبة التي ياخذ العراق بها لاول مرة ، اسوة بالدول الاخرى ، وكانت قد طالبت بها لجنة وزارية منذ كانون الاول من سنة ١٩٤٨م ، ولكن لم يتمكن العراق من تشريع هذه اللائحة وتنفيذها الا بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

١٥ — هذا وكانت الوزارة قد امرت بتوقيف الحمـلات الاذاعيـة التي كانت ترددها الاذاعة العراقية جوابا على ما كانت تذيعه اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالقاهرة ضد العراق .

١٦ — طلب رئيس الوزراء تهيئة لائحة قانونيـة لتخصص عشرة في المئة من واردات النفط ، وصرفها على مشروعات الادارة المحلية في الالوية كافة ، وذلك لمدة خمس سنوات ، فحال قصر عمر الوزارة وانحلالها في ثـورة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ دون نجاح هذه البادرة .

١٧ — بلغ رئيس الوزراء ان رؤساء القبائل ، الذين كان البلاط الملكي يعتبرهم دعامة الحكم القائم ، يمتنعون عن تنفيذ القانون الذي شرّعته وزارة الدكتور الجمالي الخاص بقسمة الحاصـل بين الزراع والملاكين ، فامـر بجمعهم وهددهـم بمختلف الاقوال لينصاعوا الى الحق فوعدوا واخلفوا حتى اذا قامت الثورة شتتتهم شذر نذر، فكانوا من الخاسرين .

العراق والوضع الدامي في لبنان

الاضطرابات في لبنان :

نشرنـا فـي المجلـد الثامـن مـن كتابنـا هـذا فـي « طبعتـه الثالثـة » وصفـا موجزا للاوضـاع العامـة التي كانت سائـدة في لبنـان ، حيـث بلغـت

« اسوأ درجة من الانحطاط والفساد والرشوة والمحسوبية ، واستغلال النفوذ والاثراء غير الشرعي » على حد تعبير رؤساء الوزراء اللبنانيين في مذكرتهم المرفوعة الى رئيس المجلس النيابي في شهر ايلول من عام ١٩٥٢م ، وقد أدت تلك الاوضاع الى استقالة رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري من منصبه في ١٨ من هذا الشهر، وانتخاب السيد كميل شمعون خلفا له ، ولكن سرعان ما عادت الامور الى أسوأ من ما كانت عليه من قبل .

وكان الزعماء « المسلمون منهم والمسيحيون » قد عقدوا بعد تحرر لبنان من حكم الفرنسيين عام ١٩٤٣م « اتفاقا وطنيا يشير في روحه الى قيام جمهورية مستقلة تتفق الفرقاء فيها على ايجاد تسوية بينهم لاحساساتهم المتباينة يعيشون ضمنها في ولاء وانسجام ... على ان يكون لبنان بلدا عربيا مستقلا ... وادت معركةالسويس في عام ١٩٥٦م الى ظهور توتر شديد في الجمهورية فطالب الوطنيون الغاضبون ... بأن يقطع لبنان علاقاته مع بريطانية وفرنسة ، ولكن القيادة عارضت بقوة في اتخاذ هذه الخطوة ... وشعرت واشنطن ان زعامة الرئيس شمعون ، ووزير خارجيته الدكتور شارل مالك ، تهيىء فرصة ممتازة ليصبح لبنان مركز الارتكاز لمبدأ آيزنهاور، وعلى ضوء هذا الشعور جرت محاولة فورية لتتبنى الجمهورية اللبنانية الجديدة هذا المبدأ بصورة رسمية » (١) .

وقبل ان تنتهي مدة رئاسة السيد كميل شمعون ، اخذ اصحابه والمقربون اليه يدعون الى تعديل الدستور اللبناني تعديلا يسوّغ تجديد رئاسته ، واذا بدعايات معاكسة تدعو الى ضرورة انهاء حكمه ، قبل ان يحل اوانه ، وقد اشتدت المنافسة بين الطرفين حتى زجت البلاد في اضطرابات دامية ، كبدت القطر الشقيق بضعة آلاف قتيل ، واكثر من مئة وخمسين مليون ليرة لبنانية .

فقد اغتيل في اليوم الثامن من شهر ايار ١٩٥٨م ، الاستاذ نسيب المتني صاحب جريدة التلغراف المعارضة ، واتهمت الحكومة باغتياله « وذلك باعلان الاضراب مدة ثلاثة ايام . وفي اليوم الثاني من الاغتيال ، حاول المصلون في طرابلس ان يخرجوا بتظاهرة شعبية فاصطدموا برجال الدرك ، واسفرت النتيجة عن وقوع بعض القتلى والجرحى » (٢) فتسلسلت حوادث الاضرابات ، والمظاهرات ، والاصطدامات ، وقد بدات في « الشوف » ثم انتقلت الى « طرابلس » و « البقاع » وما لبثت ان شملت معظم الانحاء حتى بلغت العاصمة نفسها ، فاضطرت الحكومة للانتقال الى « ضهور الشوير » بعد ان قصف المعارضون دار رئيس الوزراء (سامي الصلح) في بيروت ودكوها دكا (٣) وبعد ان دارت رحى القتال في مدينة بيروت نفسها ، وعجزت السلطة

---

(١) تشايلدرز في كتابه « الحقيقة عن العالم العربي » ص (١٣٥) .

(٢) مذكرات سامي بك الصلح ص (٤٨٠) .

(٣) عوض سامي الصلح مبلغ نصف مليون ليرة لبنانية لقاء هذا الخسران والتجاوز على كرامته ، وكان ذلك على عهد الرئيس فؤاد شهاب ، وفي أواخر شهر ايلول ١٩٦١ م ، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء اللبناني في اواخر عهد الرئيس كميل شمعون .

عن القبض على رؤوس المعارضة ، وهم من النواب ، والوزراء ، ورؤساء الوزراء ، والشيوخ ، والاعيان وغيرهم .

وهكذا « بدأت تظهر الاسلحة الحربية الحديثة بين ايدي الثوار ، وبدا العنف يزداد ، والحوادث تتكاثر طوال ثلاثة اشهر ونيف ، حيث ذهب في المعارك بضعة آلاف من المواطنين ، وانهار الاقتصاد في البلاد او كاد ، وشلت حركة التجارة والصناعة ، وتوقفت حركة الاصطياف والسياحة ، ومنيت البلاد بخسائر فادحة تقدر بمئات الملايين من الليرات » على حد تعبير رئيس الوزارة اللبنانية اذ ذاك السيد سامي الصلح في ص (٤٨٢) من مذكراته .

واتهم السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية والدكتور شارل مالك وزير خارجيته اتهما الجمهورية السورية بتدخلها وتشجيعها للثوار ، وبتسلل المحاربين منها الى داخل لبنان ، وقد ايدت كل من الولايات المتحدة وبريطانية هذه التهمة ، ورفعت الشكوى ضد سورية الى « جامعة الدول العربية » والى « مجلس الامن » وقد فشلت الجامعة في التوسط بين الجمهوريتين . اما مجلس الامن فقد ارسل بعض المراقبين الدوليين للتأكد من صحة الاتهام ، وجاء المستر همرشولد السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة الى لبنان بنفسه ، فنفى المراقبون وجود التسلل (١) ونفى همرشولد وجود التدخل ، واذا بامريكا تمد لبنان بالسلاح والعتاد. والقنابل المسيلة للدموع ، لتعزيز موقفه ، ما دام لبنان يسير مع الغرب جنبا الى جنب . هو والعراق والاردن . اما الثوار فقد لجأوا الى العنف ، وشكلوا محاكم خاصة قضت باعدام بعض افراد الدرك اللبناني ، الذين وقعوا بايديهم ، وقاموا بهجمات واسعة ، ونسفوا بعض الجسور ، واحتلوا بعض المخافر ، وقد اضطر رئيس الجمهورية ان يعرب عن استعداده للرجوع عن فكرة تعديل الدستور ، واعلن رئيس مجلس النواب اللبناني بان المجلس سيجتمع في ٢٤ تموز ١٩٥٨م لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد ، فيحل محل الرئيس شمعون الذي تنتهي مدة رئاسته في ٢٣ ايلول من هذه السنة ، ولكن الثوار رفضوا هذا التمحّل ، وطالبوا بتخليه فورا ، فعمدت الحكومة الى مصادرة الصحف المعارضة ، والى اخراج الرعايا السوريين من اراضيها ، وهم زهاء (١٤٠٠) عائلة ، والى اجراءات اخرى رات ضرورة اللجوء اليها .

---

(١) وبعثت هيئة المراقبين الدوليين في سلسلة من التقارير من لبنان الى الجمعية العمومية تنفي تهمة التدخل . وكانت الهيئة مؤلفة من نحو خمسمائة مراقب دولي ينتمون الى مختلف الجنسيات ، وليس من شك في ان الثورة اللبنانية كانت تتلقى بعض السلاح من الخارج ، لكن ما اكده زعماء المعارضة ، ان هذا السلاح كان يعقد بصفقات تجارية خاصة وان لمثل هذه الصفقات ما يبررها ، ولا سيما وان الحكومة كانت توزع الاسلحة الرسمية ، وبضمنها اسلحة قدمتها الولايات المتحدة ، على انصارها من الجماعات غير الرسمية ، اهـ .

« تشايلدرز » في كتابه « الحقيقة عن العالم العربي » ص ١٤٣

موقف العراق :

وصرح المسؤولون العراقيون انهم يشجبون الحركة الثورية في لبنان ، ويشجبون التدخل السوري المزعوم في امور لبنان الداخلية . ووقف الدكتور محمد فاضل الجمالي ممثل العراق الى مجلس الامن موقفا انكره الثوار اللبنانيون عليه ، واتهموا العراق بموالاة الرئيس شمعون ، وبارسال الاسلحة والاعتدة والاموال اليه، ليقضي على حركتهم الوطنية . وكانت الحكومة العراقية تنكر هذه التهم ، وترى في الحكومة القائمة خير مساعد على اعادة الامور الى نصابها في لبنان . وتأبى الصدف الا ان يتمكن الثوار من القبض على سيارة للسفارة العراقية ، وهي مشحونة بالسلاح فيوجهون انذارا الى السفير العراقي في بيروت ، فيضطر الوزير الى اصدار بيان رسمي يدحض فيه التهمة ، ويبرىء ساحة السفارة . وهذا نص بلاغه :

« تسلمت هذه السفارة كتابا مؤرخا في ٢٥ ايار ١٩٥٨م موقعا من قبل السيد علي البزي ، مساعد الامين العام لجبهة الاتحاد الوطني ، يستنكر فيه ما زعم عن دعم المسؤولين في العراق للحكم القائم في لبنان ، وتزويده بالسلاح عن طريق الجو ، والبحر ، للقضاء على ما سمي بثورة الشعب ضد الطغيان ، وقد تناولته بعض الصحف والاذاعات . ان هذه المزاعم بعيدة غاية البعد عن واقع السياسة العراقية واهدافها التي اعلنت مرارا وتكرارا على السنة رؤساء الحكومات العراقية المتعاقبة ، ورجالها المسؤولين ، وآخرها تصريح رئيس مجلس وزراء الاتحاد العربي في الاسبوع الماضي، الذي دعا فيه الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ، كشرط اساسي لاحلال الود والصفاء الطبيعيين بين الدول العربية الشقيقة ، وتنقية الجو العربي من الادران البغيضة التي اوجدها هذا التدخل . ان العراق الذي يستنكر بشدة كل نوع من انواع التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للبنان الشقيق ، ينفي على لسان سفارته في بيروت نفيا قاطعا كل ما قيل ، او يقال عن تدخل ، او عن ارسال اسلحة او غيرها ، مما لا يمت الى الحقيقة بصلة ، ويدعو مخلصا لان تمر العاصفة بسلام ، ويعود الى لبنان الشقيق الصفاء والهدوء والاستقرار ، وان تحل الالفة والمحبة والوئام بين مختلف هيئاته وجماعاته انه سميع مجيب » اهـ .

جريدة الشعب العدد (٤١٨٥) الصادر في ٣٠ ايار ١٩٥٨م

وقد نشرت جريدة الحياة البيروتية ان اسلحة وجدت في سيارة للسفارة العراقية في بيروت يوم ١٥ حزيران ١٩٥٨م ، فقام بعض المسلحين بالاعتداء على السيارة ، واستولوا عليها ، وعلى ما فيها من سلاح . وقد اصدرت السفارة بيانا ذكرت فيه ان السيارة المذكورة كانت تعمل لدى اسرة السيد جميل عبد الوهاب ، سفير العراق السابق في لبنان ، وانها كانت تحمل رقما دبلوماسيا ، ولم تكن فيها اسلحة ، وانها لا تزال محجوزة في منطقة الثوار المحصنة .

ويقول Eriskin Childers في ص ١٤٥ من كتابه (الحقيقة عن العالم العربي) :

« اخذ التوتر في الشرق الاوسط يزداد بسرعة بينما استمرت الحرب الاهلية في لبنان ، وواصل الساسة الامريكيون والبريطانيون الذين اقتنعوا بصحة تفسيراتهم للحوادث ، اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالعدوان غير المباشر ، وادى الحماس الشعبي الذي رافق الوحدة المصرية السورية ، كما ادت ثورة لبنان وتأييد بريطانية وامريكا للرئيس شمعون والملك حسين ونوري السعيد الى استثارة القلق الشعبي ؛ وتوصل نوري السعيد الذي كان على تفاهم وثيق مع الرئيس شمعون ، في مثل هذه الظروف ، الى قراره الذي قدّر له ان يكون ميتاً ، وهو الدخول الى سورية بقوة عسكرية عن طريق الاردن ، والقضاء على الوحدة مع مصر ، والعمل على سحق الثورة في لبنان . وبالطبع لم يكن هذا القرار معروفا في البداية كما لم يعلن رسميا ، ولكن كشف النقاب عنه فيما بعد ، وذكره اللورد بيردوود الذي ارّخ حياة نوري السعيد ، مستقيا اياه من المصادر البريطانية الرسمية » .

قال عقيد الجو يوسف عزيز ، امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في ٢٣ آب ١٩٥٨م :

« بتاريخ ٢٠ مايس سنة ١٩٥٨م ، نقلت وجبة ــ اسلحة ــ وزنها ثلاثة اطنان بأمر الزعيم احمد مرعي . سلمها المقدم يوسف محمود من الاستخبارات ، واستلمها في بيروت سيد عباس ، وشخص لبناني برتبة رئيس من الدرك يدعى نخلة مغبغب.. هذه الوجبة الاولى . اما الوجبة الثانية ، كانت بتاريخ ١٤ حزيران سنة ١٩٥٨ الوجبتان كانتا في وقت ثورة المعارضة في لبنان ، والتي ارسلها نفس الجماعة احمد مرعي ، والمقدم يوسف من الاستخبارات ، وهناك استلمها نخلة مغبغب وسيد عباس ... حملها في سيارات لوري ، ومعهم جماعة من الدرك اللبناني » (١) .

وقال الملازم الطيار علاء الدين العزاوي امام هذه المحكمة في اليوم المذكور :

« كنت مجازا ، وسحبوني من اجازتي ، واتصل بي تلفونيا عقيد الجو يوسف عزيز ، بوجوب حضوري المطار ــ في ١٤ حزيران ١٩٥٨م ــ فذهبت الى المطار قال : تفضل اصعد الطائرة ، فصعدت ، وطرنا باتجاه الموصل ، وفي الطريق سألته عن وجهتنا فقال الى تركية ، ومنها الى لبنان . استمرينا في الطيران ، ونزلنا في ديار بكر للتزود بالوقود ، وبعدها وصلنا بيروت ... عند نزولنا في بيروت عرفت من احدى الصناديق ، وكان مكتوبا عليها ٩ مليمتر ، ولكن لا اعرف عدد طلقاته ... جاء ضابط برتبة رئيس من الدرك اللبناني ، ومعه رجال من الدرك ، وعددهم حوالي الخمسة عشر ، او العشرين ، وبعدها وصلت سيارة لوري ، ونقلوها ــ اي صناديق العتاد ــ الى السيارة » (٢) .

---

(١) محاضر جلسات « محكمة الشعب » ج ١ ص (٣٦٥) .
(٢) محاضر جلسات « محكمة الشعب » ج ١ ص (٣٦٧) .

استعانة الرئيس شمعون بالعراق :

وانتهت الاحوال في لبنان الى نزول القوات الامريكية فيه ، بناء على طلب حكومة السيد كميل شمعون (١) والى نزول القوات البريطانية في الاردن ، بناء على طلب الملك حسين، وكان ذلك في ١٥ تموز ١٩٥٨م (٢) اما في العراق فقد انتهى التدخل العراقي في امور لبنان الداخلية ، ومشايعة كميل شمعون في سياسته التعسفية ضد الوطنيين اللبنانيين . انتهى هذا التدخل السافر الى زوال نظام الحكم الملكي ، واعلان الجمهورية العراقية في الرابع عشر من هذا الشهر ، واذا بحكومة الثورة تضع اليد على مستمسكات تدين العراق بالتدخل ، وتؤدي الى الحكم على المتدخلين بعقوبات مختلفة .

جاء في ص ١٣٧٩ من المجلد الرابع من محاضر « محكمة الشعب » نص هذه البرقية :

جاءني السفير البريطاني في انقره ـ الكلام للسفير العراقي فيها ـ وابلغني نص برقية السفير البريطاني في بغداد الى وزير الخارجية البريطانية يخبره فيها : ان فخامة رئيس وزراء العراق (٣) زاره مساء يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ وابلغه انه تلقى برقية من صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم في بيروت ، بأن الرئيس شمعون نظرا لقرب موعد الانتخابات القادمة في لبنان ، فانه يخشى ان ينجح غيره في لبنان ، ولذلك فانه يطلب من العراق مساعدة مالية قدرها ثلثمئة الف باون لاستعمالها في الانتخابات ؛ وقسم منها لمساعدة اللاجئين السياسيين السوريين في لبنان ، وان سمو ولي العهد يطلب ارسال هذا المبلغ سريعا . وفي حالة عدم ارساله فان سموه سيعود الى بغداد ، ويصرف النظر عن سفرته الى تركية وامريكا ، وبين فخامةرئيس

---

(١) لما نزل الجيش الامريكي في لبنان أذاع على الاهلين البلاغ الاتي :

الى المواطنين اللبنانيين الكرام .

لقد دخلت قوات الولايات المتحدة بلادكم ، بناء على طلب من حكومتكم الدستورية ، وهذه القوات موجودة هنا لكي تساعدكم في مجهوداتكم الرامية الى المحافظة على استقلال لبنان ، في وجه اولئك الذين يرغبون في التدخل في شؤونكم ، والذين عرضوا سلم بلدكم وامنه للخطر . لقد غادر الضباط والجنود الامريكيون بلادكم لكي يساعدوا في الدفاع عن منهجكم في الحياة ومن ممتلكاتكم ومن عائلاتكم . انهم سيغادرون بلادكم حالما تتخذ الامم المتحدة اجراءات تضمن استقلال لبنان .

لقد تصرفت الحكومة الامريكية استجابة لنداء مساعدة قدم من دولة مسالمة ربطها بالولايات المتحدة منذ القديم أوثق روابط الصداقة .

٢٢ تموز ١٩٥٨ م — الرئيس ايزنهاور

(٢) « ودعي اعضاء مجلس الامة ـ الاردني ـ والوزراء والوزراء السابقون الى اجتماع في الديوان الملكي وفي ذلك الاجتماع تقرر ان يطلب الاردن العون من الدولة الصديقة بموجب المادة ٥١ من ميثاق هيئة الامم » ولم تلبث قوات المظليين البريطانيين ان اخذت تهبط في مطار عمان » اهـ .

تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٦٩٢

(٣) هو يومئذ عبد الوهاب مرجان ان كان تاريخ البرقية كانون الثاني ١٩٥٨ (كما جاء في صلبها) اما اذا كان التاريخ ١٩٥٧ ـ وهو ما نرجحه ـ فيكون رئيس الوزراء آنئذ نوري السعيد .

الوزراء للسفير ان الوقت كان مساء ، والبنوك مغلقة ، وعلى اي حال فان سمو ولي العهد لم يكن معه مستشار مسؤول. ان هذا الطلب لابد ان يكون قد قدم بعد عشاء دسم . في حين ان صرف هذا المبلغ يجب ان يدرس في حالة اكثر صحوا ، وعلى اي حال فان العراق لا يستطيع ان يدفع هذا المبلغ بمفرده ، ولذلك ونظرا لاهمية نجاح الرئيس شمعون لكل من بريطانية ، وامريكا ، وتركية ، والعراق ، فهو يرى ان تساهم بدفع هذا المبلغ كل من العراق ، وبريطانية ، وامريكا ، وربما تركية ايضا ، وان العراق في هذه الحالة مستعد ان يدفع اكثر من حصة متساوية مع الدول الاخرى ، وان رئيس وزراء العراق مسافر الى انقره ، ولذلك فهو يرجو ابلاغه براي الحكومة البريطانية في الموضوع بواسطة السفير العراقي في انقره ، وان فخامة رئيس الوزراء سيباحث المسؤولين الاتراك في الموضوع خلال وجوده في انقره . وقال السفير البريطاني في انقره انه تلقى تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لابلاغ فخامة رئيس الوزراء بواسطة السفير العراقي في انقره ، ان الحكومة البريطانية توافق تمام الموافقة على اقتراح فخامته ، وانها مستعدة للمساعدة بنصيبها في المبلغ الذي يتقرر دفعه ؛ على ان يدرس الموضوع بدقة من قبل خبراء يفهمون الموضوع « ملحوظة : كذلك زار السفير الامريكي السفير العراقي قائلا : ان دفع هذا المبلغ بهذا الاسلوب يؤدي الى افتضاح القضية وعدم امكان اخفائها ، وابدى اقتراح المساعدة بصورة غير مباشرة » اهـ .

دلائل ثبوتية اخرى :

ومن حق القارىء ان لا يجد في برقية السفير العراقي في انقره ، الى وزارة الخارجية العراقية ببغداد ، دليلا دامغا لتدخل الحكومة العراقية في احداث لبنان الدامية ، ولكن الزعيم احمد مرعي وقف امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٨م وقال :

« في صباح احد ايام شهر حزيران ، كما اتذكر من السنة الماضية ١٩٥٧م ، كنت في دائرتي واتصل بي احمد مختار بابان تلفونيا ، وكان في وزارة الخارجية بصفة نائب رئيس الوزراء ووكيل الخارجية ، واستدعاني لمقابلته وقال : يريدون ارسال مبلغ عشرين الف دينار بصورة مستعجلة الى رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك كميل شمعون . فاجبته : ليس لدي واسطة سريعة لايصال هذا المبلغ ، فطلبوا مني ايصاله بنفسي ، لانه لم يكن في الامكان استدعاء الملحق العسكري بسرعة لتسليمه المبلغ . فظهر ان مذكرة اذن الدفع كانت مهياة باسمي ... وفي اليوم الثاني سلمت المبلغ الى الشخص الذي عينوه لقاء وصل موجود » (١) .

---

(١) محاضر « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » ص (١٤٦٥) من المجلد الرابع : ويقول الاستاذ اسكندر الرياشي في كتابه « رؤساء لبنان كما عرفتهم » ص ١٨٥ :

« ويجب ان نقول ان الامريكان — كما ورد علينا من مكتب الاستعلامات في السفارة العراقية ببيروت في ذلك الحين — كانوا قد خصصوا عشرة ملايين دولار سلموها للجهات المختصة بالعراق ترسلها مالا

وفي ص ١٣٥٨ من المجلد الرابع من « محاضر محكمة الشعب » برقية هذا نصها :

رقم المنشىء ٢٠٦ آ

« بناء على طلب السفارة العراقية في بيروت :

« خوّلت وزارة الخارجية السفير بدفع مبلغ (٥٠٠٠) دينار الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، يرجى تبلغ فخامته بذلك باسلوب لبق مناسب ، على ان يتم الدفع دون علم السفير ، مع التأكد من وصول المبلغ الى مرجعه . بامر معالي الوزير عدم اطلاع اي شخص على محتويات هذه البرقية وعلى اجراءاتكم بصددها » اهـ .

وفي الصفحة صورة كتاب سري ومستعجل الى « مديرية الحسابات العامة » وهو :

« نرجو اتخاذ ما يلزم لتحويل مبلغ (٥٠٠٠) دينار الى سفارتنا في بيروت برقيا، وقيد المبلغ خصما على الفصل ١٧ آ المادة ٢ للشؤون العربية » .

وهذه برقية اخرى من وزارة الخارجية الى السفارة في بيروت :

« يرجى الاستفسار بصورة مناسبة، والتأكد من تسلم فخامة رئيس الجمهورية مبلغ (٥٠٠٠) دينار بموجب برقيتنا ٩٧ و (٥٠٠٠) دينار اخرى بموجب كتابنا تسلسل ١٦٢ في ٧ مايس . ابرقوا » اهـ .

وهذا قليل من كثير من برقيات وصرفيات ومداخلات لم نشأ ان نذكرها دون سند وعلى القارىء ان يستنتج ما يشاء .

ويقول كولمان سفير امريكا في العراق : ان احداث لبنان كانت قد وصلت الى غايتها ، وبدا ان كميل شمعون سوف يسقط نتيجة للثورة العارمة ضده . وكان نوري السعيد قد طلب قبل ذلك تدخل بريطانية وامريكا في لبنان ، واعلن انه سيؤيد ذلك بشرط ان لا تشترك فرنسة معهما . وفي يوم ١٢ تموز استدعى نوري السفير ـ وكان في غاية القلق ـ يسأله ماذا قررت حكومته ان تفعل في لبنان ؟ ولم تكن لدى السفير انباء جديدة من حكومته . وفي اليوم التالي اصدر نوري اوامره الى احدى فرق الجيش بالتوجه الى الحدود الاردنية استعدادا للطوارىء ، ولكن القوة العراقية لم تكد تمر ببغداد حتى اعلنت الثورة .

عربيا وتباعا لشمعون لاجل تجديده ... » .

وفي صفحة ١٨٦ يقول :

« ولكن ما ليس هكذا هو ان العراقيين اخذوا يرسلون مبالغ نقدية زهيدة من تلك العشرة ملايين دولار واحتفظوا بالباقي الكبير مع الادعاء بانه ثمن عتاد ومواد متنوعة كانوا يرسلونها يومئذ حسب ادعائهم للبنان ، وكان سامي الصلح رئيس الوزارة يسمع بهذه المبالغ ويتحدث عنها » .

انحـلال الـوزارة

اتهم « العراق » الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في امور لبنان الداخلية ، وتأييد الثائرين على حكم معتمد الامريكان الرئيس كميل شمعون ، ووقف ممثله في مجلس الامن الدولي ، الدكتور محمد فاضل الجمالي ، يحمل على الجمهورية المذكورة حملات لم يرتضها العقلاء ، ولم تقرها الهيئات السياسية المعارضة ، وان عللها بانها « تحليل لسياسة خاطئة وضارة كشف التاريخ عيوبها » .

واتهمت « الجمهورية العربية المتحدة » العراق بتأييـد الحكم الفاسد ، الذي كان يسود لبنان في عهد كميل شمعون ، ومده بأسباب الحيـاة وبالسلاح ، وجاءت بأدلة وشواهد كثيرة على صحة الاتهام .

وجاء مراقبون من هيئة الامم المتحدة الى لبنان ، للتحقيق في موضوع التدخل الاول ، فنفوه على صورة رسمية على الاقل ، وكشفت مرافعات « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » بعد ثورة الرابع عشر من تمـوز ١٩٥٨م ، عن وثائق رسميـة تدين التدخل الثاني ، وكان معروفـا لدى السـاسـة العراقيين كافـة ان قطعـات الجيش العراقي التي كانت في طريقها الى الاردن ليلة اليوم المذكور ، كان يقصد نقلها جوا من عمان الى بيروت لمساعدة الحكومة اللبنانيـة ، واذا بهذه القطعات تعاجل الـوزارة بالثـورة ، وتطيح بعرش الملك فيصل الثاني ، وبعتوّ ولي عهـده الامير عبد الاله ، وتشتت شمل وزرائه ، واعيانه ، ونوابه ، فكانوا مصداقا لقول الاسود ابن يعفر في « داليته » المعروفة (١) :

« جرت الرياح على محل ديارهم فكانما كانوا على ميعاد »

---

(١) قال السيد توفيق السويدي في ص ٥٨٧ من كتابه «نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية» :
لقد كانت استعدادات سفر الملك الى اوربا لاجتماعه بخطيبته قائمة علـى قدم وساق وكـان الملك متشوقا للسفر ومستعجلا في تحديد موعده ولا يقبل اي سبب يؤدي الى تاخيره . وقد حدد يـوم الثلاث من تموز سنة ١٩٥٨ موعدا للسفر . وفي السابع من تموز جاءني وزير مالية الاتحاد عبد الكريم الازري واخبرني بان قانون الخدمة الخارجية للاتحاد وقانون توحيد النقد الاتحادي والبنك المركزي في الاتحـاد قد انجزا ولم يبق لنشرهما سوى يومين ، ولما كان يتمنى شخصيا ان يتوجهما جلالة الملك بامضائه قبل سفره فقد فاتح جلالته فوجده غير مستعد لتاخير سفره الى ما بعد يوم ٧ تموز لذلك راى ان يوسطني في هذا الشان لاقنع جلالته بتاخير سفره يومين اي من ٧ الى ٩ منه فوعدته خيرا . وبعـد ساعتين ذهبت الى البلاط وقابلت الملك وقصصت عليه راي وزير مالية الاتحاد وقلت له : ان تاخير سفر جلالته يومين لن يقدم ولن يؤخر فاقتنع بعد تململ طفيف ...

لقد كانت الاقدار قاسية على ما يظهر لانها بهذا التاجيل عجلت في اتمام ما سيحل بالملك مـن اخطار ففي يوم ٨ تموز وردت برقية من شاه ايران الذي كان في واشنطون يقول فيها انه قابل الرئيس ايزنهاور ولديه شيء كثير من المعلومات التي يرغب في ابلاغها لمجلس ميثاق بغداد ، وبما انه راجع الى طهران فسيمر باسطنبول لمدة قصيرة ، ويقترح ان يجتمـع رؤساء دول الميثاق ورؤساء وزرائهـم في اسطنبول للمداولة وقد حدد يوم مروره باسطنبول يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وهكذا حلت الكارثة بالملك وملكه ومملكته . اضطر الملك الى تاجيل سفره ثانية من ٩ تموز الى ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في الساعة الثامنة صباحا وهيا بذلك القدر نهاية حكم امتد من ٢١ (كذا وصحيحه ٢٣) آب ١٩٢١ الى ١٤ تموز ١٩٥٨ . اهـ .

وقد صرح رئيس الوزراء احمد مختار بابان امام « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » في يوم ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨م ، بانه كان قد قرر الاستقالة من منصبه قبل الرابع عشر من تموز ، وانه اصر على ان تكون نيابة الامير عبدالاله عن الملك فيصل، عند سفر الاخير الى اسطنبول في صباح اليوم المذكور ، تشمل قبول استقالة الوزارة « وهو ما جرت العادة من قبل ان تكون النيابة خالية من مثل هذا الحق » فأجيب الى طلبه . ويقول وزير الزراعة السيد جميل الاورفلي في ص ١٦٨ من ذكرياته « لمحات » :

« وكان مقررا على الارجح بأن يتولى رفيق عارف رئيس اركان الجيش ، رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن تقدرون وتسخر الاقدار » .

اما الاسباب التي كانت وراء تصميم السيد احمد مختار بابان على تقديم استقالة وزارته فهي الخلاف الذي حصل بينه ، وبين السيد نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد ، فقد كان من راي نوري ان تنقل الكمارك ، والبنك المركزي العراقي ، ودوائر عراقية اخرى ، الى ملاك وزارة الاتحاد ، في حين ان احمد مختار كان يرى ان هذه دوائر عراقية محضة ، لا علاقة لها بحكومة الاتحاد ، ولا يجوز نقلها بصورة من الصور . وكان وزير مالية الاتحاد السيد عبد الكريم ازري قلّما يتصل بوزير مالية العراق الدكتور نديم الباجه‌جي ، او يستمع الى آرائه . وقد تألفت لجنة مشتركة للتوفيق بين الطرفين باءت بالفشل فقرر بابان الاستقالة من منصبه وتحت موافقة الجهات العليا المبدئية على ذلك .

وكيفما كان الامر فقد كان مقررا ان يسافر الملك فيصل الى اسطنبول (١) في هذا اليوم ومعه السادة : نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وفاضل الجمالي ، وبرهان الدين باش اعيان ، لحضور اجتماعات رؤساء الدول الاسلامية في « حلف بغداد » على ان يواصلوا السفر الى لندن لبحث الوسائل المؤدية الى اسناد حكومة شمعون ، والقضاء على الثورة الوطنية في لبنان ، وهي ثورة عارمة لم تقرها امريكا ، ولم ترض بريطانيا عنها ، فكان طبيعيا ان يقف العراق والاردن ضدها ، ولكن شاء الله ان لا يكتب نجاحا لهذا التدبير ، فاعتبرت « الوزارة البابانية » منحلة باعلان

---

(١) كان السيد الحسني « صاحب الوزارات » في اسطنبول صباح هذا اليوم ، نشاهد الاستعدادات في مطار « يشيل كوي » وفي ميدان « تقسيم » قائمة على قدم وساق لاستقبال وفود العراق ، وايران ، وباكستان ، لحضور مؤتمر رؤساء الدول الاسلامية المقرر عقده فيها . فلما أعلنت محطات الاذاعات اللاسلكية قيام الثورة في العراق ، ومقتل فيصل ، وعبد الاله ، ونوري السعيد ، تبدل الموقف تماما ، ننكست الاعلام حدادا على مصارعهم ، وعادت قطعات الجيش التي كانت في الاستقبال الى ثكناتها .

الجمهورية العراقية في فجر الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م « وتلك الايام نداولها بين الناس » صدق الله مولانا العظيم (١) .

---

(١) والان ، وقد انتهى « تاريخ الوزارات العراقية » باجزائه العشرة ، وانتهى نظام الحكم الملكي في العراق ، نود ان نثبت وصفا لكيفية انتقاء الوزراء ، ورد في مذكرة قيمة كتبها لنا السيد احمد مختار بابان خصيصا لتصحيح ما جاء في كتابنا من اغلاط ، وقد شغل سيادته رئاسة الديوان الملكي عدة سنوات فهو اطلع من غيره على خفايا الامور ، قال :

« كانت الوزارات تشكل بصورة ارتجالية . والوزير المعين حديثا ياتي الى الحكم بدون هدف معين ، ويتخبط خبط عشواء ، ويتقبل كل قضية تعرض في مجلس الوزراء بدون مناقشة وقد تكون دائما ارادة الرئيس هي النافذة ، وشعور الوزير دائما وعلى الاكثر كانت محصورة ضمن نطاق وزارته ، ويعتبر نفسه موظف اكثر منه سياسي، وسبب هذا هو عدم وجود الاحزاب السياسية ، فقد كان الوزراء يكلفون بالوزارة وهم لا يعرفون زملائهم وحتى رئيسهم ، وكثيرا ما كلفوا اشخاصا بالوزارة بالتلفون وكانوا يقبلون فرحين ، وبقي هذا الاسلوب متبعا وساريا مع الاسف الشديد حتى النهاية . واني اعتبر هذه الطريقة بتشكيل الحكومات كانت من جملة الاسباب التي جعلت الوزارات ضعيفة مما ادى الى عدم شعور كثير من الوزراء بالمسؤولية وكذلك الى اعمارها القصيرة » .

الوزارة الستون

١ ذي القعدة ١٣٧٧ ـ ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧
١٩ مايس ١٩٥٨ ـ ١٤ تموز ١٩٥٨

وزارة الاتحاد العربي

توطئة

نجم عن قيام دولة « الاتحاد العربي » بين العراق والاردن ، انفصال وزارتي الدفاع والخارجية من ملاك الوزارات في العراق ، حيث الحقتا بـ « وزارة الاتحاد العربي » ولما كانت هاتان الوزارتان تشرفان على امور الدفاع والخارجية في العراق، وفي الاردن ، وجب علينا ان نذكر شيئا عن كيفية قيام وزارة الاتحاد ، وما تم على يدها الى تاريخ انحلالها يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م ، ولا شك في أن البحث عن « وزارة الاتحاد العربي » في « تاريخ الوزارات العراقية » يحتمه تسلسل الحوادث واتصال بعضها ببعض . ففي اليوم الذي تألفت فيه « الوزارة البابانية » وجه الملك فيصل ، بصفة كونه « رئيس الاتحاد العربي » هذا الكتاب :

وزيري الافخم السيد نوري السعيد .

استنادا الى الفقرة (١) من المادة الثالثة والاربعين من دستور الاتحاد العربي، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا على اسناد منصب رئاسة مجلس وزراء الاتحاد اليكم على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الاول من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٧ الهجرية الموافق اليوم التاسع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٨ الميلادية .

فيصل

هيئة الوزارة

واختار نوري زملاءه من ستة اشخاص يمثل نصفهم الشطر العراقي ويمثل النصف الآخر الشطر الاردني فتالفت وزارة الاتحاد من :

١ ـ نوري السعيد : رئيسا لوزارة الاتحاد
٢ ـ ابراهيم هاشم : نائبا لرئيس الوزراء
٣ ـ توفيق السويدي : وزيرا للخارجية

٤ ـ خلوصي الخيري : وزير دولة للشؤون الخارجية
٥ ـ سليمان طوقان : وزيرا للدفاع
٦ ـ سامي فتاح (١) : وزير دولة لشؤون الدفاع
٧ ـ عبد الكريم الازري : وزيرا للمالية .

كلمة لرئيس وزراء الاتحاد

لم يشأ رئيس وزارة الاتحاد ان يحرم الصحفيين من كلمات ، وان كانت عابرة، عن اهداف الوزارة الجديدة ، فرد على اسئلتهم ردودا مختصرة ، بعد كلمة الشكر المعتادة قال :

سيدي رئيس الديوان الملكي .

ارجو ان تعرضوا عظيم شكرنا وامتناننا الى صاحب الجلالة الملك المعظم ، وان شاء الله سنقوم بكل ما نستطيع لتحقيق رغبة صاحب الجلالة ، ورغبة الشعب العراقي والاردني والعربي .

ثم التفت الى رجال الصحافة فقال :

ان البيان عن سياسة الوزارة سيوزع عليكم بعد حوالي نصف ساعة ، وهو منهاجنا في الوقت الحاضر ، اما المنهاج المنتظر المفصل فسنهيئه ان شاء الله عند افتتاح المجلس التشريعي لدورته الاعتيادية في كانون الثاني المقبل .

ثم قال ان البيان الحالي سيوزع في وقت واحد في بغداد وعمان ، وسيتضمن اتجاها عاما ، وآمل ان يكون حائزا على رضى الشعب العراقي ، والشعب الاردني ، والشعب العربي .

ولما سئل السعيد عن موعد اجتماع المجلس التشريعي قال : اننا نامل ان ينتخب اخواننا في الاردن نوابهم قريبا ، وربما تم ذلك في غضون يومين . وعند ذلك نأمل ان يجتمع المجلس التشريعي خلال اسبوع لانتخاب رئيس المجلس ، وديوان الرئاسة واللجان .

ثم سئل عن مكان اجتماع المجلس التشريعي فقال :

ـ ربما عقد الاجتماع في عمان . اما الحكومة الاتحادية فانها باقية الآن في

---

(١) كان سامي فتاح قائدا طيارا لامعا في الجيش العراقي فأحيل على التقاعد العسكري (بالعجز الكلي) ثم دخل وزيرا للداخلية في « الوزارة المرجانية » فكان من انشط الوزراء حتى انه كان يراقب نظافة العاصمة بنفسه ، ويشرف على العمال الذين اوعز اليهم بهدم النتوءات الخارجة من الحوانيت خلافا لانظمة منع الازدحام في الاسواق ، ثم اصبح وزير دولة لشؤون الدفاع في « وزارة الاتحاد العربي » اي انه اشغل اهم المناصب الوزارية واكثرها خطورة على الرغم من اصابته بـ (العجز الكلي) واحالته على التقاعد لهذا السبب فكان راتب العجز وراتب الوزارة يبلغان نحو ثمنمئة دينار في الشهر .

بغداد ، وان قسما من الوزارة سيكون في بغداد ، والآخر في عمان ، وستنهض الحكومة بواجباتها تدريجيا ، اذ ليس بمستطاع الحكومة في الوقت الحاضر تمضية الستة شهور باستمرار في احدى العاصمتين ، خاصة وانه ليست هناك مباني خاصة بالحكومة الاتحادية ، وليس هناك موظفون لها . بل حتى الآن ليس للحكومة الاتحادية سكرتير خاص .

وسئل عن موعد توحيد الجيشين : العراقي والاردني فقال :

ـ ان توحيد الجيشين سائر وفق القوانين والانظمة .

واضاف قائلا : انه لتحقيق الاتحاد ، فان هناك قوانين وانظمة ينبغي تعديلها ، وهذا يستغرق بعض الوقت . وكذلك الحال بشأن وزارة الخارجية ، بموجب المادة الثامنة والسبعين من دستور الاتحاد ، التي تنص على ان (جميع القوانين والانظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد ، والمعمول بها في الدول الاعضاء ، عند نفاذ هذا الدستور ، تبقى نافذة ومعمولا بها في كل دولة من الدول الاعضاء الى ان تلغى ، او تعدل ، او تستبدل بتشريعات اخرى ، تصدر بمقتضى احكام هذا الدستور) .

وسئل عن وضع وزارة التوجيه والانباء فقال :

ـ انها ستظل في الوقت الحاضر وزارة محلية في العراق ، وتتعاون مع حكومة الاتحاد العربي . فاذا رأينا في المستقبل ضرورة ربطها بحكومة الاتحاد ، فاننا سنقوم بهذه الخطوة بموجب الطريقة الموضحة في الدستور .

وسئل عما اذا كان سيحضر العرض العسكري ، الذي سيقام في الاردن في يوم ٢٥ ايار الحالي ، فقال :

ـ ربما اسافر الى عمان ... وانني كلما اقتضت الحاجة ساذهب واعود ما دامت المواصلات متيسرة .

وعندما سئل عما اذا كان جلالة الملك المعظم سيحضر العرض العسكري في عمان، قال : اذا تيسر الوقت لجلالته فسيقوم بذلك . وانتم تعرفون ان شؤون الدفاع ستكون من اختصاص حكومة الاتحاد ، ويهتم جلالته بالدفاع ، اهتمامه بشؤون الاتحاد .

وعندما سئل عن موعد دخول الجيش العراقي الى الاراضي الاردنية ، خاصة وان القوات السعودية قد انسحبت منها ، فقال :

ـ هذا شغل القيادة ومن اعمالها ... والبلدان الآن بلد واحد . فاذا اقتضت الضرورة فان تنقلات الجيش ستجري على النحو الذي كانت تجري بموجبه في كل بلد ... وهذا من شؤون الدفاع ورئاسة اركان الجيش .

بيان حكومة الاتحاد

اما بيان حكومة الاتحاد الذي اشار اليه السعيد فهذا نصه :

« في هذا اليوم المبارك ، الذي تشكلت فيه حكومة الاتحاد العربي ، لا يسعني الا ان اتوجه بتحية عاطرة لذكرى المنقذ الاعظم ، والبطل الشهيد ، جلالة المغفور له الملك حسين ، الذي رسم لنا طريق الوحدة ، والهمنا الكفاح الوطني ، واعطانا درسا بليغا في التضحية ونكران الذات ، فالى روحه الطاهرة نرفع اسمى آيات الاجلال والاكبار والتعظيم ، واذا ما مجدنا صرخة المنقذ الاعظم في هذا اليوم ، فاننا نذكر كذلك انجاله الغر الميامين، الذين حملوا السلاح تحت رايته، وواصلوا السير في الطريق التى رسمها لهم لتحقيق الحرية والاستقلال والوحدة الشاملة للامة العربية في مختلف اقطارها وامصارها . فنضرع الى الله العلي القدير ان يجزيهم عنا خير الجزاء .

ولا يفوتني ان احيي الابطال ، الاحياء منهم والاموات ، الذين حملوا السلاح او القلم ، وناضلوا تحت راية الحسين وابنائه لتحقيق اهداف الامة العربية ، والذين واصلوا الكفاح بصبر وجلد حتى تحقق هذا اليوم الذي نعمل فيه تحت رعاية وتوجيه احفاد المنقذ الاعظم .

« ان طريق الوحدة الشاملة طريق طويل شائك، لا يتحقق الا بالعمل المتواصل، والصبر الطويل ، والاخلاص ، وان وحدة الاردن والعراق التي نحتفل بها اليوم ، ما هي الا بداية الطريق فعلينا وعلى الاجيال الصاعدة ان تثابر على ذلك ، مهما قامت في سبيلها من عراقيل .

« اننا سنسير في اتحادنا سيرا متئدا رصينا لنتجنب الوقوع في الخطا والزلل، فقد بدانا بتوحيد القوات المسلحة لنجعل منها قوة ودرعا وافيا لا لدولة الاتحاد العربى فحسب ، وانما للامة العربية بأجمعها ، وسيلبي نداء الاخوة كلما دعي لذلك.

كما اننا وحدنا التمثيل الخارجي لتكون لنا سياسة خارجية واحدة ، وليكون لنا صوت مسموع في العالم ، للدفاع عن حقوق العرب وتحقيق امانيهم القومية .

« ان من سياسة الاتحاد العربي التعاون مع جميع البلاد العربية تعاونا وثيقا ، بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد ، كما اننا سنزيد من تعاوننا مع الدول الاسلامية والصديقة ، وننشد المزيد منها لتكون عونا لنا في المحافل الدولية لتحقيق امانينا القومية ، وخاصة في حل قضية فلسطين حلا عادلا . وكذلك في حل قضية الجزائر حلا يحقق اماني اهلها . اما المرافق الاخرى فسنقوم بتوحيدها بصورة تدريجية .

---

(١) جريدة الحرية العدد (١١٨٢) الصادر بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٥٨ م .

حكومة الاتحاد ومجلس الاتحاد

١ ــ تنص الفقرة الاولى من المادة العاشرة من « دستور الاتحاد العربي » على ان يتألف مجلس الاتحاد من اربعين عضوا ، عشرون منهم من العراق ، وعشرون من الاردن .

وتنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة المذكورة ، على ان « يمثل كل لواء من الوية المملكتين بعضو واحد على الاقل ... ويعين كل من ملكي الاردن والعراق العدد الباقي » .

واستنادا الى هذه النصوص الدستورية ، وافق مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في ١٨ ايار ١٩٥٨م على انتخاب (١٥) عضوا ليمثلوا العراق في مجلس الاتحاد وهم :

عن لواء بغداد السيدان : عبد الكريم الازري ، وعبد الله القصاب ، وعن لواء الدليم عبد الجبار الراوي ، وعن لواء كربلاء كاظم احمد ، وعن لواء الحلة انور الجوهر ، وعن لواء الديوانية اركان العبادي ، وعن لواء المنتفق عبد المجيد محمود ، وعن لواء البصرة عبد اللطيف جعفر ، وعن لواء العمارة فخري الطبقجلي ، وعن لواء الكوت عمر الخضيري ، وعن لواء ديالي محمد فخري جميل ، وعن لواء كركوك سليمان البيات ، وعن لواء السليمانية سامي فتاح ، وعن لواء اربل زيد احمد عثمان ، وعن لواء الموصل فيصل الدملوجي .

ثم صدرت الارادة الملكية بتعيين السادة : نوري السعيد ، وتوفيق السويدي، ومحمد فاضل الجمالي ، ومحمد حسن سلمان ، ورزرق شماس ، اعضاء في المجلس المذكور ، فتكامل بذلك العدد العراقي المطلوب في المجلس المذكور .

٢ ــ تقرر اتخاذ « عمان » مقرا للاتحاد للاشهر الستة الاولى ، على ان تنتقل الوزارة الى بغداد لتمضية الاشهر الستة المتباقية ، وتقرر ان يكون القَسَم لاعضاء المجلس ولاعضاء الوزارة بالصيغة الآتية :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للاتحاد العربي ، وان احافظ على دستور الاتحاد ، وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بأمانة » .

٣ ــ رفع علم الاتحاد على مبنى وزارة الدفاع ، ومبنى وزارة الخارجية في بغداد يوم ٢٠ ايار ١٩٥٨م.

٤ ــ تلقى الملك فيصل برقية من الملكة اليزابيت تعلن فيها اعتراف الحكومة البريطانية بالاتحاد العربي فتلا ذلك اعتراف سائر الدول به .

٥ ــ سافر رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد الى عمان في يوم ٢٢ ايار ، لحضور حفلة افتتاح مجلس الاتحاد في ٢٧ من هذا الشهر ، وسافر معه عبد الهادي الجلبي نائب رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ،

وسامي فتاح وزير الدولة لشؤون الدفاع ، وبرهان الدين باش اعيان وزير الانباء ، ووفد اذاعي . ثم سافر الملك فيصل وولي عهده ومعهما السادة : توفيق السويدي، وعبد الكريم الازري ، وجميل عبد الوهاب ، في ٢٤ ايار . وبعد ان افتتح المجلس عاد جلالته وصحبه الى بغداد في ١٧ من الشهر ، وتاخر بعضهم في عمان بضعة ايام .

٦ ــ استقر الراي على رفع جوازات السفر ، وتاشيرات الدخول والخروج ، ما بين العراق والاردن ، نتيجة لقيام الاتحاد العربي بينهما .

٧ ــ عين الفريق الركن محمد رفيق عارف (رئيس اركان الجيش العراقي) قائدا عاما لقوات دولة الاتحاد العربي ، وعين الفريق حابس المجالي قائدا لقوات الاتحاد في الشطر الاردني .

٨ ــ اصبح موظفو السلك الخارجي وموظفو وزارة الدفاع في العراق والاردن مرتبطين بحكومة الاتحاد العربي مباشرة اعتبارا من اول تموز ١٩٥٨م.

٩ ــ قررت « حكومة الاتحاد العربي » الغاء السفارتين : العراقية في عمان ، والاردنية في بغداد اعتبارا من ١٢ تموز سنة ١٩٥٨م.

١٠ ــ قدم وزير مالية حكومة الاتحاد ، السيد عبد الكريم الازري ، ميزانية الاتحاد للاشهر التسعة (١ تموز ١٩٥٨م ــ ٣١ آذار ١٩٥٩م) فاذا هي تبلغ ٣٢ مليونا و (١٠٦) آلاف دينار خصص منها ٩٦ ٪ للدفاع . وكان فيها عجز بمقدار ميلون و (٨٠٠) الف دينار . وقد صرح الوزير المومى اليه ان ما وضع على عاتق العراق من هذه الميزانية هو بالضبط ما خصص في ميزانية الحكومة العراقية للدفاع والخارجية لسنة ١٩٥٨م المالية ولتسعة اشهر فقط (١) .

١١ ــ وصل الى بغداد في يوم ١٠ تموز ١٩٥٨م ، كل من السادة : ابراهيم هاشم نائب رئيس وزارة الاتحاد ، وسليمان طوقان وزير الدفاع في الحكومة المذكورة، وخلوصي الخيري وزير الدولة الشؤون الخارجية فيها ، لحضور مجلس وزراء الاتحاد الذي عقد اولى جلساته في يوم ١٢ من هذا الشهر .

حكومة الاتحاد وقضية لبنان

كانت الحكومات العراقية المتعاقبة ، تلح على سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد لحمل حكومتها على الاسراع في تقديم السلاح الذي يحتاج العراق اليه ، اذا اريد ان يكون له شان في سياسة الشرق الاوسط ، وكانت الحكومة الامريكية

(١) قال لنا وزير خارجية الاتحاد السيد توفيق السويدي ، ان الحكومة الامريكية تعهدت بمبلغ ثمانية عشر مليون باون سنويا لتغطية نفقات حكومة الاتحاد ، ووافقت الحكومة البريطانية على ان تقدم سنويا مليونين ونصف المليون باون لهذا الغرض على ان يدفع العراق بقية النفقات وهي نصف مليون باون لان نفقات الحكومة السنوية كانت واحد وعشرين مليون ، وكان من المقرر ان يستمر الاتفاق الامريكي البريطاني لمدة ثلاث سنوات فقط ثم تتولى حكومة الاتحاد امورها بنفسها .

تماطل وتسوّف ، ولكن دون نتيجة . فلما الف نوري السعيد « وزارة الاتحاد العربي » في ١٩ ايار من عام ١٩٥٨م ، استدعى وزير خارجيته السيد توفيق السويدي السفير الامريكي الى ديوانه الرسمي ، والح عليه ان يحمل حكومته على تجهيز الجيش العراقي بالطائرات التي هو في امس الحاجة اليها . فابرق السفير الى حكومة واشنطن ناقلا اليها رغبة حكومة الاتحاد ، وطالبا الرد بالايجاب فورا . وبعد يومين تلقى السفير جواب حكومته فاذا به يقول :

« ان الحكومة الامريكية بحسب المعلومات المتيسرة لديها ، تعتقد ان جيش العراق لا يساند حكومته » .

ولما نقل السفير الامريكي هذا الجواب الى الوزير العربي، انكر الوزير السويدي صحة هذه المعلومات ، واستدعى نوري السعيد الى ديوان وزارته في الحال ، ليستمع الى الجواب الامريكي . فلما حضر السعيد ، كرر السفير ما جاء في برقية حكومته ، فأنكر هذا صحة ما وصل الى الحكومة الامريكية من معلومات ، واضاف الى هذا الانكار قوله « انها شائعات صهيونية يقصد بها ابقاء الجيش العراقي بدون سلاح ، وان هذا الجيش يسند حكومته في جميع اجراءاتها ١٠٠ ٪ وان ٨٠ ٪ من الشعب يؤيدون سياسة الحكومة .

وكان الدكتور فاضل الجمالي قد اوفد الى واشنطن ليسند وزير خارجية لبنان الدكتور شارل مالك في دفاعه عن سياسة رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون ، التي ادت الى قيام ثورة دامية في لبنان ، وقد اجتمع الجمالي بالدكتور مالك في بيت مساعد الخارجية الامريكية هيرتر ، وتساءل من هيرتر « لماذا لا تعطونا مقدارا من الطائرات فننقل نحو الفي جندي عراقي الى لبنان عبر الاراضي التركية ونكون قد ساعدنا هذا القطر العربي مساعدة فعالة ؟. فرد عليه الوكيل الامريكي متسائلا « وهل انت واثق من ان الجيش العراقي يساند حكومته ؟ » فأجابه الجمالي « بكل تأكيد » فلم ينبس الوكيل ببنت شفة (١) .

وقد اكد لنا الدكتور الجمالي بأن العراق كان يريد مساعدة لبنان بكل صورة ، لقاء دخوله « ميثاق بغداد » وعقده معاهدة مع العراق على غرار المعاهدة العراقية ـ الاردنية المعقودة في عام ١٩٤٧م.

خطاب العرش

ولما كان خطاب العرش الذي افتتح به الملك فيصل الثاني « مجلس الاتحاد »

---

(١) روى لنا هذه القصة السيد عبد الوهاب مرجان وأيدها الدكتور محمد فاضل الجمالي . ولما عرضناها على السيد توفيق السويدي لتمحيصها قال لنا : الحديث الذي جرى بينه وبين السفير الامريكي كان قد جرى بعد عودة الجمالي من امريكا وسماعه منه ما سمعه الجمالي من هيرتر مساعد الخارجية الامريكية بعد ان تعذر عليه الاجتماع بوزير الخارجية المستر دالس ، وان العراق اراد الطائرات للدخول بها الى سورية وليست لمساعدة شمعون .

في يوم ٢٧ من شهر ايار سنة ١٩٥٨م يكوّن حلقة مهمـة في سلسلة الوثائق الخاصة بهذا الحدث الخطير ، فقد آثرنا نشره بنصه وهو :

ــ حضرات اعضاء مجلس الاتحاد المحترمين :

بنفس مفعمة بالامل والرجـاء افتتح باسم الله تعـالى وعونـه اولى جلسات مجلسكم الموقر مرحبا بكم اجمل ترحيب .

حضرات السـادة :

ان مجلسكم هذا ثمرة تضحيات غالية ، وجهود طويلة ، وكفـاح مرير . بداه جلالة المغفور له جدنا العظيـم الحسين بن علي طيب الله ثراه ، وسار في أثره ابناؤه العظام ، والذين التفوا حولهم من رجال الامة المخلصين ، فلا غرابة اذا ما راينا الغبطة تغمر البـلاد بطولها وعرضها ، والسرور يعم ابنـاء الشعب في البلدين الشقيقين : الاردن والعراق ، وان اتحادنا هذا ما هو الا بداية الطريق لتحقيق امل الامة العربية في الوحدة الشاملة الكاملة ، التي هدفت اليها الثورة العربية الكبرى .

حضرات السـادة :

ان الامة العربية تجتاز الآن مرحلة دقيقة من تاريخهـا ، وان التبعات الملقـاة على عواتقنا خطيرة جدا ، وعلينا ان ننهض بهذه التبعات وهذه المسؤوليات بما يتفق وهذه الخطورة ، ويرتاح له الضمـير ، ويترك لنا في التاريخ اثرا يبعث على الفخر والاعتزاز . وفي مقدمة هذه التبعات جمع شتات هذه الامة التي مزقتها عوامل الزمن، والسعي الدائم لجعل هذه البلاد ديارا عامرة مليئة بالرفاه والخير لجميـع المواطنين على السـواء .

ان الاتحاد العربي نقطة انطلاق الى افق اوسع ، وسنجعل منه بعون الله اداة لدرء جميع الاخطار التي تهدد الامة العربيـة مهما كان مصدرها . ومن اجـل ذلك فسوف نعبيء قوانا للذود عن حياض الوطن ، والدفاع عن حريتـه واستقلاله . اننا نريد هذا الاتحاد ان يكون اداة للاستقرار في هذه المنطقة العربية ، وان يفسح لاهليها مجال العمل المثمر في جو من الطمأنينة الشاملة ، والسـلام الدائم ، ونريد هذا الاتحاد اداة للعمران والازدهار ، وان تسخر موارده لاعمار سائر بلاد الاتحاد العربي للترفيه عن شعوبه . ولنا امل وطيد ان يلمس المواطنون في شطري الاتحاد فوائده في جميـع نواحي الحياة ، وان يجنوا ثماره المباركة .

ونريد هذا الاتحاد ايضا ان يكون معقـلا للحريـة ، وموئلا للعـدل والمساواة والتسامح ، والتآخي والتعاون ، بين جميع الفئات ، فلا مستَغِل ولا مُستَغَل ولا مسيطِر ولا مسيطَر عليه وان الجميـع اخوة في وطنيـة بناءة صادقة ، وشركاء في السراء والضراء ، يجمعهم الوجود الواحد ، والهدف الواحـد ، والمصير الواحـد ، وسنعمل بعون الله تعالى على ان نجعل هذا الاتحاد حجر الزاوية في بناء عربي شامل، يكفل لجميع المواطنين فيه العمل بحرية في نطاق الدستور ، ويتميز بخصائص يسمو

اليها الفكر النيّر . كما سنعمل ان نجعل منه اداة لتحقيق احلام المفكرين العرب في المجتمع العصري الملتزم ، الذي تتوفر فيه عناصر العدالة والنمو والحياة الكريمة .

حضرات السادة :

ان سياسة هذه الحكومة الخارجية تهدف بالدرجة الاولى الى توثيق العلاقات الاخوية مع الدول العربية الشقيقة ؛ وزيادة التعاون معها ، والتمسك بالمواثيق المعقودة فيما بينها ، والسعي الحثيث المتواصل لحل قضية فلسطين حلا عادلا ، يضمن حقوق العرب ، ويطمئن نفوسهم وسيسعى الاتحاد العربي بكل قواه الى مساعدة اخواننا في الجزائر في نضالهم الى ان يحقق حريتهم واستقلالهم .

ستواصل هذه الحكومة تعاونها الوثيق مع الدول الاسلامية ، والدول الصديقة في سبيل احلال الامن والسلام في هذه الربوع .

حضرات السادة :

ان توحيد القوات المسلحة في القطرين الشقيقين توحيدا كاملا ، سيجعل من جيشنا العربي الباسل قوة مرهوبة الجانب ، وستسعى الحكومة لتقوية قواته البرية والجوية بزيادة عدده ، وتزويده بأحدث العدد ، وتدريبه تدريبا عاليا ، ورفع كفاياته، ليكون درعا حصينا لا لدولتي الاتحاد العربي فحسب ، وانما للامة العربية في مختلف اقطارها . وستتقدم الحكومة الى مجلسكم العالي بميزانيتها ومنهاجها التفصيلي لتحقيق هذه الاهداف .

والله أسال ان يسدد خطانا ، وان يمدنا بعون من عنده : وان يقرن اعمالكم بالتوفيق والفلاح والسلام عليكم (١) .

وبعد القاء الملك « خطاب العرش » جرت انتخابات الرئاسة لمجلس الاتحاد ، ففاز السيد سعيد المفتي برئاسة المجلس ، وفاز السيد عبد الله القصاب ، والسيد عبد المجيد محمود بنيابة الرئاسة المذكورة ، والرئيس اردني ، والنائبان عراقيان كما هو معلوم .

الجواب على خطاب الملك

وضع مجلس الاتحاد جوابه على الخطاب الذي افتتح به الملك فيصل الثاني « رئيس الاتحاد » المجلس المذكور في يوم ٢٧ ايار ، وقد حمل الجواب السيد سعيد المفتي رئيس مجلس الاتحاد ، والسيدان هزاع المجالي وثروة التلهوني الى بغداد في ٢٢ حزيران ١٩٥٨م ومن بغداد انضم اليهم العضوان العراقيان : عبد المجيد محمود، وكاظم احمد ، وقدموا الجواب الى الملك في يوم ٢٣ من هذا الشهر هذا نصه :

---

(١) جريدة الشعب العدد (٤١٨٢) الصادر بتاريخ ٢٩ مايس ١٩٥٨ م .

يا صاحب الجلالة !

ان مجلس الاتحاد العربي ليقف موقف الاعتزاز ، وشعوره مستمد من شعور الامة في البلدين الشقيقين : الاردن والعراق ليشكر الله على افتتاح اجتماعه غير الاعتيادي في اولى جلساته على يد جلالتكم بالكلمة السامية التي نزلت من النفوس منزلة كريمة عليه ، وسجلت في تاريخنا العربي صفحة الانتقال الى دور جديد من العمل ، في بلوغ اجلّ الغايات التي يسعى اليها العرب . ومجلس الاتحاد – يا صاحب الجلالة – وجد في كلمتكم السامية ، اقتطاف ثمرات النهضة العربية الكبرى ، التي قام بها جدكم الاعلى المغفور له الملك حسين بن علي ، وقد كانت تلك النهضة اساس النضال العربي ، وبداية الطريق . ثم انتقلت امانة القضية واعباؤها وحراسة اهدافها الى الغر الميامين من بني هاشم : الفيصل والحسين ، وان المجلس ليشيد كذلك بوعي الامة ، ومن استشهد من ابنائها ، وجهود المخلصين في تحقيق الاتحاد ، وجعله مفتوحا لغيرهما من البلاد العربية .

والمجلس ليقدر جيدا ، وبكل ايمان وحرارة ، ما بينتموه جلالتكم من ان الامة العربية تجتاز الآن مرحلة دقيقة ، وان عليها تبعات عظيمة هي مدعوة الى القيام بها قياما يتفق وخطورة هذه التبعات ، وراحة الضمير العربي ، وفي مقدمة هذه التبعات جمع شتات هذه الامة ، وجعل ديارها عامرة بالرفاه والخير لجميع المواطنين على السواء ، والمجلس يتمشى مع جلالتكم في ارادتكم ان يكون هذا الاتحاد معقلا للحرية، وموئلا للعدل والمساواة والتسامح والتآخي والتعاون بين جميع الفئات ، فلا مستغِل ولا مستغَل ، ولا مسيطِر ولا مسيطَر عليه ، وانما العرب اخوة في وطنية بناءة صادقة ، وشركاء في السراء والضراء ، في وجود واحد ، والى هدف واحد ، وما اكرم قولكم يا صاحب الجلالة ان يتميز عمل العرب بخصائص يسمو اليها الفكر النيّر ، وان تجعلوا العرب في المجتمع العصري المتزن القائم على الخير والعامل للخير .

وقد اغتبط المجلس اي اغتباط – يا صاحب الجلالة – بأن سياسة الحكومة الخارجية تهدف بالدرجة الاولى الى توثيق العلاقات الاخوية مع الدول الشقيقة ، وزيادة التعاون معها ، والتمسك بالمواثيق المعقودة فيما بينها ، والسعي الحثيث لحل قضية فلسطين حلا عادلا ، وضامنا لحقوق العرب التامة ، بعد ان طال الشقاء ، والعمل المطرد لمساعدة اخواننا بالجزائر ليحققوا حريتهم واستقلالهم ، والاخذ بنصرة النضال العربي الصحيح في جميع المواطن ، ومواصلة التعاون الوثيق مع الدول الاسلامية ، والدول الصديقة ، لاحلال السلام والامن في هذه الربوع .

ويرى المجلس – يا صاحب الجلالة – في توحيد القوات المسلحة في القطرين الشقيقين ، توحيدا كاملا ، الارتفاع بالجيش العربي الى المستوى العسكري المنشود، ليندو هذا الجيش مرهوب الجانب ، كفوا للقيام بكل واجب ، مع زيادة قواته وسلاحه وعدده وعدده ، وهو درع الاتحاد الحصين ، ودرع للامة العربية في مختلف ديارها واقطارها .

وعلى هدى هذه الغايات المعربة عن اماني العرب ، يسير المجلس بايمان نحو اهداف الاتحاد تحقيقا للمواد ، والله ندعو ان يقرن هذا العهد السعيد باليمن والازدهار (١) .

مالية الاتحاد

ذكرنا في هامش الصفحة السابقة شيئا عن مالية حكومة الاتحاد . ولما كانت هذه المالية اولى المشكلات التي جابهت هذه الحكومة فقد بعث الينا وزير مالية الاتحاد الاستاذ عبد الكريم الازري بتقرير مسهب عن هذه المشكلة ننشره بحروفه فيما يلي كأحسن وثيقة في الموضوع . قال الاستاذ الازري :

عزيزي الاستاذ الفاضل والمؤرخ الكبير السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية زكية وبعد :

اشير الى الحديث الجاري معكم ، ونظرا لما اعهده فيكم من حرص على توخي الدقة في سرد الوقائع التاريخية ، وتدوين الحقائق التاريخية كما جرت في الواقع ، فقد رايت وضعا للامور في نصابها ، ان اكتب التعليق المختصر التالي عن الوضع المالي لحكومة « الاتحاد العربي » كما كان في الحقيقة وذلك بحكم اطلاعي عليه بصفتي وزير مالية تلك الحكومة .

لقد قام دستور الاتحاد العربي ــ الذي كان مؤلفا من المملكة العراقية ، والمملكة الاردنية الهاشمية ــ على اساس المبدأ الفدرالي . والميزة الاساسية لهذا المبدأ هي ان السيادة التي تعود لمجموع الشعب والشعوب التي يتكون منها الاتحاد لا تمارسها جهة واحدة بل جهتان هما : الحكومة الاتحادية وحكومات الدول او الولايات التي يتكون ويتألف منها الاتحاد . وكذلك الاختصاصات فانها تكون موزعة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الدول او الولايات الاعضاء في الاتحاد ، وذلك بموجب دستور يرسم او يحدد لكل من الجهتين ــ الحكومة الاتحادية وحكومات الدول او الولايات الاعضاء في الاتحاد ــ اختصاصاتهما ، ويكون هذا الدستور المصدر الذي تستمد منه الجهتان ــ على قدم المساواة ــ سلطاتهما واختصاصاتهما . اي ان حكومات الولايات او الدول الاعضاء في الاتحاد ، لا تستمد سلطاتها واختصاصاتها من قوانين تشرّعها الحكومة الاتحادية ، بل تستمدها من دستور الاتحاد تماما ، كما تستمد منه الحكومة الاتحادية سلطاتها واختصاصاتها . وعلى هذا الاساس لا تكون حكومات الدول او الولايات الاعضاء في الاتحاد تابعة لحكومة الاتحاد كما لا تكون حكومة الاتحاد خاضعة لارادة الدول او الولايات الاعضاء في الاتحاد . وينطبق هذا المبدأ على الشؤون الاخرى، فلكل من الجهتين مواردهما المخصصة لهما في دستور الاتحاد ، وكل منهما تمارس سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية مستقلة عن الاخرى في الحدود التي يرسمها

---

(١) جريدة الزمان العدد (٦٢٧٦) الصادر بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٥٨ م .

الدستور لكل منهما . ويكون لكلا الجهتين اجهزتهما التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون المواطن خاضعا لسلطتين : سلطة حكومة الاتحاد في حدود اختصاصاتها ، وسلطة حكومة الولاية التي يكون موجودا فيها في ضمن اختصاصاتها ؛ كما يكون المواطن خاضعا لقوانين من نوعين، قوانين تشرّعها حكومة الاتحاد ضمن اختصاصاتها، وقوانين تشرّعها حكومات الولايات الاعضاء في الاتحاد ضمن اختصاصاتها، كما يكون خاضعا لجهازين تنفيذيين : الجهاز التنفيذي لحكومة الاتحاد، والاجهزة التنفيذية لحكومات الولايات الاعضاء في الاتحاد. فيكون المواطن خاضعا لحاكم، ولشرطة وحتى لسجون من نوعين : محاكم وشرطة وسجون اتحادية ، ومحاكم وشرطة وسجون تابعة للولايات الاعضاء في الاتحاد . كذلك يكون خاضعا لضرائب من نوعين : ضرائب تشرّعها حكومة الاتحاد ضمن الحدود والموارد المخصصة لها في دستور الاتحاد ، وتنفذها على المواطنين مباشرة بواسطة اجهزتها التنفيذية والقضائية الخاصة بها ، وضرائب تشرّعها حكومات الولايات الاعضاء في الاتحاد ضمن الحدود والموارد المخصصة لها في دستور الاتحاد ، وتنفذها على نفس المواطنين مباشرة بواسطة اجهزتها التنفيذية والقضائية . وكل تضارب او تعارض بين اختصاصات ــ وسلطات الجهتين ــ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الاعضاء في الاتحاد ــ تبت به المحكمة العليا والسبب الرئيسي لهذه الازدواجية ــ التي قد تبدو غريبة للبعض ــ هو المحاولة المخلصة للتوفيق بين مبدأين اساسيين : مبدأ استقلال كل ولاية في ادارة شؤونها المحلية ضمن الحدود المرسومة في دستور الاتحاد ، دون الرجوع الى سلطات الحكومة الاتحادية او الخضوع لها ، ومبدأ ايجاد حكومة اتحادية تعنى بالشؤون المشتركة التى تهم مجموع الدول الاعضاء في الاتحاد ، كالشؤون الخارجية ، وشؤون الدفاع، الى غير ذلك من الشؤون المشتركة ، وتكون مستقلة في مواردها ، تشرع الضرائب التي تؤمن لها نفقاتها وتفرضها ــ كما قلنا ــ على المواطنين مباشرة ، وتجبيها بواسطة اجهزتها الخاصة بها ، ولا تكون خاضعة لمشيئات واهواء الولايات الاعضاء في الاتحاد.

وتطبيقا لهذا المبدأ الفدرالي الاساس في تخصيص موارد لكل من الجهتين المارتي الذكر ضمن دستور الاتحاد ، فقد نصت المادة الرابعة والستون من « دستور الاتحاد » على ما يلي :

(أ) تخصص لحكومة الاتحاد مصادر ايراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم ، وعلى الدول الاعضاء ان تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق احكام هذا الدستور .

(ب) تلتزم الحكومة العراقية بتأدية (٨٠ ٪) ثمانين في المائة من واردات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد ، وتلتزم الحكومة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠ ٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات .

(جـ) بعد انتهاء السنة المالية ، تطبق احكام الفقرة (ا) السابق ذكرها . واذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها ، يكون لحكومة الاتحاد الحق ان تفرض على مصادر ايراد الدول الاعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

وكان السبب في صياغة هذه المادة من الدستور على الشكل الذي صيغت ،

هو اننا وجدنا ان تخصيص مصادر ايراد ثابتة تكفي نفقات حكومة الاتحاد امر معقد يحتاج الى وقت طويل يستوجب اجراء مفاوضات قد تطول بين حكومة الاتحاد من جهة ، وحكومتي العراق والاردن من جهة اخرى . وبالنظر لضيق الوقت ، ولعدم امكان تأخير اصدار الدستور لحين انتهاء المفاوضات ، فقد اقترحت على السيد سمير الرفاعي رئيس الوفد الاردني في لجنة وضع الدستور الاتحادي ان تنهض الحكومتان العراقية والاردنية بنفقات حكومة الاتحاد العربي وذلك في السنة المالية الاولى ، وفي خلال هذه السنةتجري المفاوضات بين الحكومة الاتحادية والحكومتين العراقية والاردنية لتخصيص موارد ثابتة لحكومة الاتحاد العربي . وبعد اخذ ورد اتفقنا على ان تنهض الحكومة العراقية بـ ٨٠ ٪ من نفقات حكومة الاتحاد العربي ، وتنهض حكومة الاردن بـ ٢٠ ٪ من تلك النفقات ، هذا مع علمنا بأن الجيش الاردني سيكلف ، في الواقع اكثر من ٢٠ ٪ من نفقات حكومة الاتحاد العربي . وبالنظر لضعف موارد الحكومة الاردنية ، كان لا بد على العراق ان يتحمل بعض التضحيات في هذا السبيل . وفي هذه المناسبة لا بد ان اذكر الحادث الطريف التالي :

جاءني نداء هاتفي من رئيس الوزراء السيد نوري السعيد يستدعيني للحضور في غرفة رئيس مجلس الاعيان . فذهبت الى هناك ووجدته في نقاش حاد مع بعض الاعيان ، وخاصة مع مصطفى العمري . هم يؤكدون له ان دستور الاتحاد يخول حكومة الاتحاد وضع يدها على قسم من ايرادات العراق من النفط ، وهو ينكر عليهم ذلك . فقال لي نوري السعيد : ارجو ان تؤكد للاعيان المحترمين انه سوف لا يكون في مقدور حكومة الاتحاد المساس بايرادات العراق من النفط . اجبته لا يمكنني ان اؤكد لهم ذلك ، لسبب وجيه وهو انه اذا لم تتوصل حكومة الاتحاد الى اتفاق مع الحكومة العراقية حول مصادر الايراد التي تخصص لحكومة الاتحاد في خلال المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة والستين من دستور الاتحاد ، يكون عندئذ من حق حكومة الاتحاد ان تأخذ من مصادر الحكومة العراقية النسب التي تراها كافية لتغطية نفقات حكومة الاتحاد ، ومن جملة مصادر الايراد المذكورة هو النفط . فقال لي كيف حصل ذلك ؟ قلت له ان المادة الرابعة والستين من الدستور صريحة وواضحة وليس فيها اي لبس ولا ابهام . ثم اضفت قائلا ولكني متاكد ان شيئا من هذا القبيل سوف لا يحدث . لان واردات الكمارك وحدها تكفي لتغطية نفقات حكومة الاتحاد . وواردات الكمارك سوف تخصص قطعا لحكومة الاتحاد باعتبارها هي التي ستقوم بجبايتها . ثم قلت له ومن هو رئيس الاتحاد ؟ ومن هو رئيس وزراء الاتحاد ؟ ومن هو وزير مالية الاتحاد ؟ ان هؤلاء جميعا لا يقلون حرصا عن غيرهم من العراقيين على مصالح العراق . وهذا الحادث ان دل على شيء فانما يدل على التفكير الاقليمي الذي كان يتميز به ساسة العراق القدامى ، وعلى عدم استعدادهم لتحميل العراق اية تضحية في سبيل تحقيق الاهداف القومية . وعندما بدات في تحضير ميزانية حكومة الاتحاد العربي راجعت وزير مالية الحكومة الاردنية ثم رئيس وزرائها سمير الرفاعي لتنفيذ الفقرة (ب) من المادة الرابعة والستين من دستور الاتحاد العربي اجابني كلاهما ان الجيش الاردني كان يعتمد لدرجة كبيرة على المساعدات التي كانت تقدمها

الحكومتان الامريكية والبريطانيـــة وبما ان الشؤون الخارجية وشؤون الدفـــاع قد اصبحت من اختصاص حكومة الاتحاد ، لذلك فان صلة الحكومة الاردنية بالحكومتين المارتـــي الذكر قد انقطعت ، واصبـــح من واجب حكومـــة الاتحاد العـــربي الاتصال بالحكومتين المارتي الذكر لمعرفة مدى استعدادهما للاستمرار في دفع المعونات المالية التي كان يعتمد عليها الجيش الاردني الذي اندمج بالجيش العراقـــي ، وتالف منهما الجيش العربي . ولذلك فليس لدى الحكومة الاردنية ما تقدمه في هذا الباب تنفيذا للفقرة (ب) من المادة (٦٤) من دستور الاتحاد العـــربي . وقد رايت ان وجهة نظر الحكومة الاردنية هذه واردة . فصلة الحكومة الاردنية بالدول الاخرى قد انقطعت بتاسيس حكومة الاتحاد العربي ، التي انتقلت اليها الشؤون الخارجية ثم ان الجيش الاردني كان في الواقع يعتمد لدرجة كبيرة على المساعدات المالية الامريكية والبريطانية. ولكن كان على الحكومة الاردنية ان تكشف عن هذه الحقيقة وتصارحني بها مقدما عند اجراء المفاوضات في لجنة وضع دستور الاتحاد العربي . وقد سالت سمير الرفاعي لماذا لم تصارحنا بهذه الحقيقة في خلال المفاوضات ؟ فاجابني انها معروفة من الجميع ولا تحتاج الى مصارحة .

رجعت الى بغداد واخبرت نوري السعيد بجلية الامر وقلت له : امامنا حلول اربعة لمعالجة الموقف المالي :

اولها : ان نتصل بالحكومتين الامريكية والبريطانية حول المساعدات التي كانتا تقدمانها للحكومة الاردنية لتغطية قسم من نفقـــات الجيش الاردنـــي لنعرف مـــدى استعدادهما للاستمرار في تقديم تلك المساعدات وفي اي حدود .

ثانيها : ان تنهض الحكومة العراقية بعبء تلك النفقات من ميزانيتها، وتتحمل هذه المسؤولية القومية .

ثالثها : ادخال الكويت ذات الموارد الجسيمـــة ، والفائض المالـــي الضخـــم في الاتحاد العربي ، وتحميله ــ بالاشتراك مع العراق ــ قسما من نفقات حكومة الاتحاد العربي ، باعتبار ان الدفـــاع عن حدود الاردن ، والوقوف بوجه الخطـــر والتوسع الاسرائيليين هو مهمة قومية يجب ان تتعاون فيها جميع الدول العربيـــة ، وتسخر لها الموارد القومية .

رابعها : ان تاتي بميزانية ذات عجز . اي ميزانية تزيد نفقاتها على ايراداتهـــا ونفكر في كيفية تغطية هذا العجز بعد ذلك .

ثم قلت لنوري السعيد ان الحـــل الثاني حل لا يمكن التفكير به لان الميزانيـــة الاعتيادية للحكومة كانت تنوء بعجز غير قليل ، واذا اردنا ان نتحمل نفقات الجيش الاردني ، فيجب ان نمد ايدينا الى موارد مجلس الاعمار ، ونؤخر الجهود الاعمارية في العراق المتخلف ، وهذه عملية لا يمكن التفكير بها لاسباب عديدة ، ومن جملتها انها ستثير ضجة قويـــة في الاوساط السياســـية العراقيـــة ، وتولد في الشعب العراقي شعورا من العداء ضد الاتحاد العربي . اما الحل الثالث اي ضم الكويت الى الاتحاد

العربي كفريق ثالث او دولة ثالثة فانه قد يبدو الحل الامثل فان الكويت ترفل في نعيم فضلة كبيرة في ايراداتها وهل هناك واجب قومي اهم واجدى بالانفاق عليه من الدفاع عن حدود الاردن ، وايقاف التوسع والخطر الاسرائيليين . ولكن هذا الحل غير عملي لان موضوع ادخال الكويت كعضو ثالث في الاتحاد العربي موضوع شائك لا بد ان يأخذ وقتا طويلا ، ووقتنا ضيق ولا بد من اعداد الميزانية في خلال مدة قصيرة . وفي هذا الباب لا بد ان اذكر ان السفير البريطاني السر مايكل رايت ، الذي كان يعرف مدى الضيق المالي الذي كنا نعاني منه ، قد اقترح ، كحل موقت وسريع لقضية الكويت ، ان يعقد الاتحاد العربي معاهدة دفاعية مع الكويت للدفاع عن حدودها ، مقابل مبلغ في حدود عشرين او خمسة وعشرين مليونا من الدنانير تمنحها الكويت للاتحاد العربي شرط ان يعترف العراق بحدود الكويت وقتئذ . غير ان هذا الحل لم يعرض رسميا لانه كان لا بد ان يكون مصيره الرفض سواء من حكومةالعراق او من حكومة الاتحاد .

بقي الحل الاول : قال نوري السعيد اني لا اريد في آخر حياتي ان احمل الكشكول واستجدي من بريطانيا وامريكا المساعدات لتمويل جيشنا ، وهذا نص عبارته ، ولذلك لا اقبل بهذا الحل وارفضه . فقلت له اذن لم يبق لنا من مفر غير الالتجاء الى الحل الرابع ـ اي تقديم ميزانية ذات عجز . قال هذا اسوأ عمل نقوم به لان سوء الوضع المالي قد يجعلنا في وضع حرج ، وضع المفلس المضطر الى قبول حلول غير مشرفة . قلت له ولكن لا مفر من قبول هذا الحل لاننا على الاقل نشتري به الوقت ونؤجل حل المشكلة المالية موقتا ريثما نعيد النظر فيها من الاساس . قال لنعيد التفكير في الموضوع ـ انت وانا ـ لعلنا نهتدي الى حل آخر . قلت له ان الوقت ضيق مع الاسف . وبقينا نقلب الامر على وجوهه المختلفة لمدة اسبوع . وذات يوم جاءني نوري السعيد وقال : قد اهتديت الى حل خامس . فسألته ما هو ؟ اجاب لنؤجل دمج الجيشين ـ الاردني والعراقي لمدة سنة واحدة ـ اي نؤجل تأليفالجيش العربي وعندئذ تستمر الحكومة الاردنية في تامين نفقات جيشها كما تستمر الحكومة العراقية في تامين نفقات جيشها ، كما نؤجل دمج وزارتي خارجيتي العراق والاردن فتبقى الحكومة الاردنية مسؤولة عن تامين نفقات بعثاتها الدبلوماسية ، ويستمر العراق في تامين نفقات بعثاته الدبلوماسية . وبعبارة اخرى نؤجل تنفيذ الاتحاد العربي عمليا . ثم قال وعندئذ نأتي بميزانية مختصرة تقتصر على تامين نفقات الهيكل المركزي لحكومة الاتحاد العربي ـ اي نفقات رئاسة وزارة الاتحاد العربي ، ومجلس الاتحاد والمحكمة العليا الاتحادية الى غير ذلك ـ اجبته يا باشا اني مضطر ان اصارحك باني اختلف معك في هذا الراي ، لاني اعتبر هذا الاجراء تراجعا معيبا غير لائق لا بك ولا بحكومة العراق . ثم قلت له : اني استغرب كيف خطر في بالك هذا الحل ؟ هل نتراجع عند مواجهة اول عقبة تعترض سبيلنا ؟ اني على كل حال لا اوافق على هذا الحل واذا بقيت فخامتك مصرا عليه فاني مستعد ان استقيل لكي افسح المجال امامك لتعيين وزير للمالية يوافقك على هذا الحل . اجابني اني لا اجد في هذا الحل اي غضاضة . انه تاجيل الاتحاد لمدة سنة واحدة لصعوبات مالية يصعب التغلب عليها.

قلت له اني اختلف معك كثيرا في الراي . وعليك ان تبت في الموضوع سريعا ، لانه لم يبق لدينا متسع من الوقت للتردد . فاذا كنت مصرا على الحل الذي اهتديت اليه فهذه استقالتي اقدمها لك الآن . قال لنؤجل البت في الموضوع الى الغد . وبعد مدة من خروج نوري السعيد من مكتبي في البلاط الملكي جاءني توفيق السويدي وقال لي لماذا لا تقبل بالحل الذي اقترحه نوري السعيد ؟ قلت له اني اعتبر اقتراح نوري السعيد تراجعا مشينا لا يليق بحكومة تحترم نفسها ، بعد ان شرع دستور الاتحاد العربي ، وتم تاليف الحكومة الاتحادية ، واني مصر على رايي ، وكل ما ارجوه منك هو ان تحمل نوري السعيد على قبول استقالتي . اجاب اني لا ارى موجبا لها . اجبته ما دمت مختلفا مع رئيس الوزراء في هذا الامر الجوهري ، فان استقالتي اصبحت واجبة وبقائي في الوزارة اصبح امرا غير وارد . وبعد مرور يوم او يومين جاء نوري السعيد الى مكتبي وقال لي ان اصرارك على موقفك جعلني اتردد في هذا الحل الذي قد يعتبر تراجعا عن الاتحاد ، ويفتح ثغرة واسعة لمجابهة حكومة الاتحاد. ولذلك لم يبق امامنا غير الاتصال بالحكومتين الامريكية والبريطانية حول موضوع المساعدات التي كانتا تقدمانها للحكومة الاردنية لتغطية قسم من نفقات الجيش الاردني . قلت له عندك الحل الرابع اذا شئت اي اعداد ميزانية ذات عجز . اجاب لا اقبل بهذا الحل . ثم طلب الي الاتصال بالسفيرين البريطاني والامريكي حول الموضوع . فاتصلت بهما ، وواجهتهما ، وحصلت على اثر ذلك ملابسات طويلة معقدة لا حاجة لذكر تفاصيلها مما ادى الى انزعاج نوري السعيد ايما انزعاج وجعله ينفجر في حالة عصبية ، قائلا لماذا اكون انا دون غيري المبتلي بمشاكل هذا الاتحاد ؟ فليبتلي بهذه المشاكل من سعى الى تحقيق هذا الاتحاد . ثم قدم استقالته التي لم تقبل . واخيرا وافقت الحكومتان البريطانية والامريكية على الاستجابة لطلب حكومة الاتحاد فوعدتا بتقديم المساعدات المالية ـ او جزء منها ـ التي كانتا تقدمانها للجيش الاردني. وهكذا تقدمنا بميزانية حكومة الاتحاد العربي ، وتم ادماج الجيشين العراقي والاردني واعلان تكوين الجيش العربي ، كما تم دمج وزارتي خارجيتي العراق والاردن اعتبارا من اول تموز ١٩٥٨ . وهذا ملخص مختصر لما حدث وجميع هذه المعلومات واردة بتفصيل واسع في مذكراتي . وتفضلوا فائق الاحترام .

١٩٧٥/١/٧

المخلص : عبد الكريم الازري

خاتمة الاتحاد

فرض « الاتحاد العربي » على العراق فرضا ، وقوبل من قبل الاوساط الوطنية بوجوم شديد ، اما الذين طبلوا له وزمّروا ، فقد كانوا مدفوعين بعوامل الاغراء والاكراه . لقد كان العداء مستحكما بين العراق والاردن ، وكانت المحطات الاذاعية في كلا البلدين تشن الهجمات الظالمة على رجال الحكم في البلدين ، وتكيل لهم انواع السباب والشتم ، فلما قامت الوحدة بين سورية ومصر ، عملت السياسة الاجنبية على خلق الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، دون مقدمات او تمهيدات ، وكان

اغرب ما فيه انه لم يبلغ الى هيئة الامم المتحدة ، كما تقضي الاصول الدولية . فلما قضت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م على نظـام الحكم الملكي في العراق ، اصبح الاتحاد المذكور خبرا من الاخبار . فقد قتل رئيس وزراء الاتحاد السيد نوري السعيد، في اليوم المذكور ، وقتـل معه نائبه السيـد ابراهيم هاشم ، ووزير دفاعه السيد سليمان طوقان ، اما السيد خلوصي الخيري وزير الدولة للشؤون الخارجيـة ، فقد أصيب بجروح خطيرة شفي منها بعد معالجة طويلة الامد ، واما وزير خارجيته السيد توفيق السويدي فقد حكم عليه بالسجن المؤبد ، ونكل ببقيـة الوزراء ، ثم اتخذت « حكومة الجمهورية العراقية » الخطوة التالية بالانسحاب من هذا الاتحاد :

« ان الاتحاد بين العراق والاردن ، على الصورة التي تم بها في العهد السابق ، لم يكن اتحادا حقيقيا يستهدف مصلحة الشعب في القطرين ، وانما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ، ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ، ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذين لم يأتوا الحكم عن طريق الشعب ، ولم يعملوا على تحقيق امانيـه . لذلك فان حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فورا من هذا الاتحاد ، وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية ، كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية ، والعسكرية ، وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد » اهـ (١) .

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية
جريدة الزمان العدد (٦٢٩٠) بتاريخ ١٦ تموز

ولما كانت بعض الدوائر شرعت في استعمـال « علم الاتحاد » بدلا من « العلم العراقي » اصدر رئيس الوزراء في « الجمهورية العراقية » التحذير الآتي :

« بناء على قرار مجلس الوزراء بانسحاب الجمهوريـة العراقيـة من الاتحـاد العربي ، تقرر ان يكتفى برفع العلم العراقي على جميع دوائر الحكومة الرسمية والشبه رسمية » اهـ (٢) .

١٩٥٨/٧/١٥

اما حكومة الاردن فقد اعلنت انها تتمسك بهذا الاتحاد ، وتعتبر قيام الجمهورية العراقية عملا باطلا فجمدت اموال العراق وسفارتـه وسائر مصالحـه في الاردن ،

---

(١) وكما تلقى الراي العام نبأ اعلان الاتحاد بفتور قبل ستة اشهر ، تلقى الان نبأ حله . فلم تكن ثمة حماسة في ميلاده ، ولا اسف لنهايته ، ولم يبد الراي العام استعداده في اي وقت لمواجهة التضحيات خاصة المالية ، التي كان ينبغي بذلها ليصبح الاتحاد العربي عامل استقرار . آهـ .
W. J. Gallman ; Iraq under General Nuri ,P. 174 .
« حاشية ثانية »
وكلفت مجزرة بغداد اهل الاردن عددا من الضحايا ، اذ استشهد على أيدي الزبانية فيهـا السادة ابراهيم هاشم ، وسليمان طوقان ، وعدنان الحسيني ، والرئيس سليم الصوالحة .
تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٦٤

(٢) جريدة الشعب العدد (٤٢٢٧) بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٨ م .

واوعزت الى شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق الا تصرف الى حكومة العراق الجديدة شيئا من المال . وقد قابلت حكومـة العـراق هذه الاجراءات بأن افهمت الشركات المذكورة بانها ستوقف ضخ النفط فتراجعت عن مواقفها كما ان الحكومـة السعودية توسطت لدى الحكومة الاردنية فالغت التجميـد ونحوه . فلما اعترفت دول العالم بهذه الجمهوريـة ، سكتت الاردن ، ولم تعد تنبس ببنت شفة ، على انها عادت بعد مرور اربعة اعوام فاعترفت بنظام الحكم الجديد في العراق وتبادلت واياه التمثيل السياسي .

وكانت الحكومة البريطانية في لنـدن قد سالت راي سفيرها في العراق في امر الاعتراف ، بنظام الحكم الجمهوري في العراق ، بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨م ، فاتصل السفير المومى اليه بقـائد القوات المسلحـة الزعيـم الركن عبد الكريم قاسم ، وبعد ان وثق منه بأن العراق يتقيد بعهوده ومواثيقه ، اشار على حكومته البريطانية بوجوب الاعتراف بنظام الحكم الجديد بزعامة عبد الكريم قاسم ، ما دام هو الزعيم الفعلي ، فنزلت بريطانية عند راي سفيرها واعترفت بما تم فعلا .

ملحق الوزارات

احصاءات مفيدة

ا ـ عدد الوزارات التي تناولها الكتاب باجزائه العشرة .

ب ـ رؤساء الوزارات الذين تولوا الحكم في العهد الزائل .

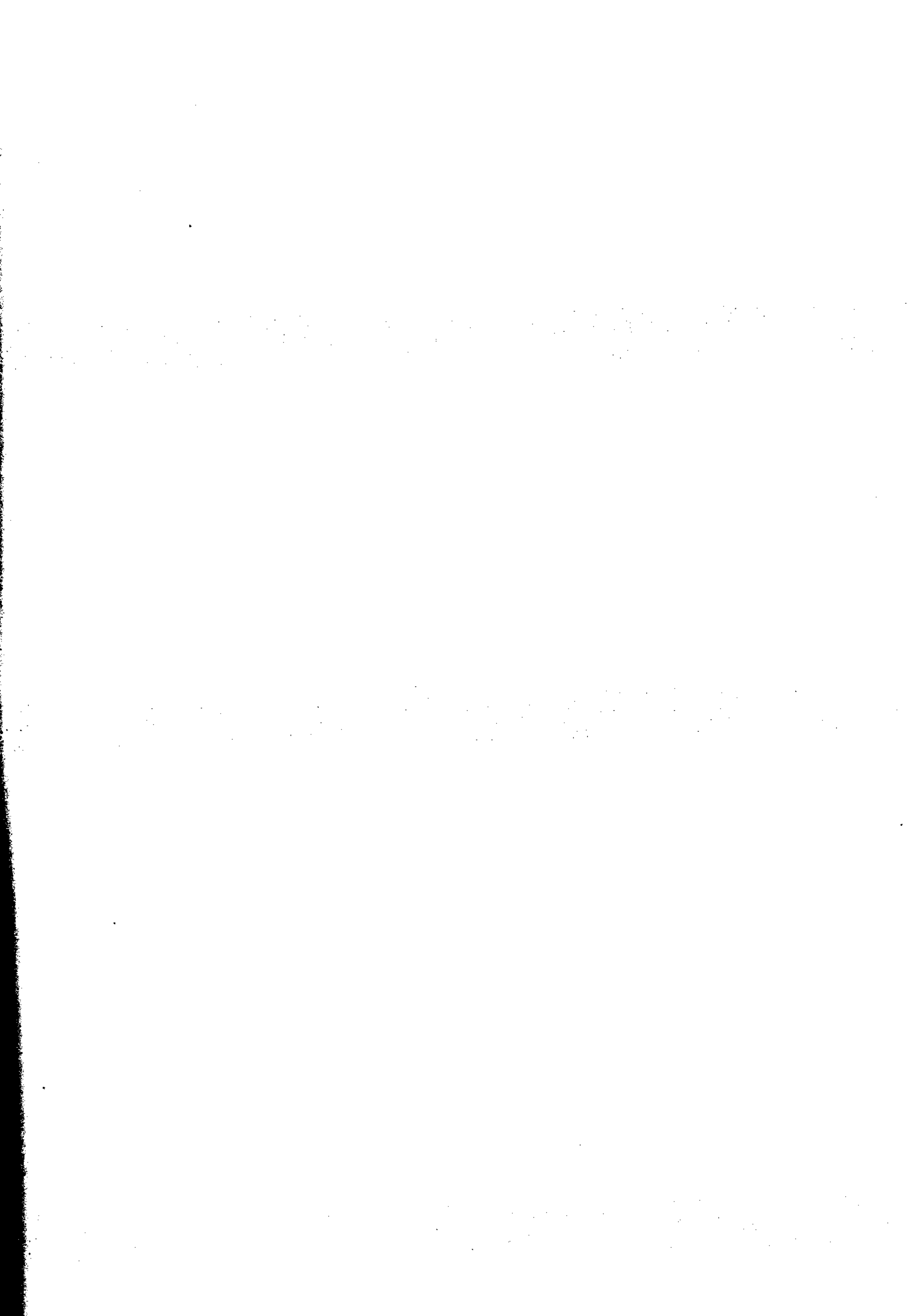
جـ ـ الوزراء الذين تناوبوا الحكم في العهد الزائل .

د ـ الوزارات والرئاسات في مختلف العهود .

هـ ـ الاحكام العرفية التي اعلنت في العهد الملكي الزائل .

و ـ دورات المجالس النيابية في العهد الملكي الزائل .

الخـاتمـة



احصاءات مفيدة

أ ـ عدد الوزارات التي تناولها الكتاب باجزائه العشرة

اشتركت تسع وخمسون وزارة في حكم العراق ايام العهد الملكي الزائل بين ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠م ، وهو (تاريخ تكوين الحكومة المؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب) و ١٤ تموز ١٩٥٨ (وهو تاريخ اعلان انتهاء الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية) والى القارىء اسماء هذه الوزارات متسلسلة :

١ ـ الوزارة النقيبية الاولى تألفت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ واستقالت في ٢٣ آب ١٩٢١ .

٢ ـ الوزارة النقيبية الثانية تكونت في ١٢ ايلول ١٩٢١ واستقالت في ١٨ آب ١٩٢٢ .

٣ ـ الوزارة النقيبية الثالثة تألفت في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦/ ١٩٢٢/١١ .

٤ ـ الوزارة السعدونية الاولى تكونت في ١٩٢٢/١١/١٨ واستقالت في ١٩٢٣/١٠/١٥ .

٥ ـ الوزارة العسكرية الاولى تألفت في ١٩٢٣/١١/٢٢ واستقالت في ٢ آب ١٩٢٤ .

٦ ـ الوزارة الهاشمية الاولى تكونت في ٢ آب ١٩٢٤ واستقالت في ٢١ حزيران ١٩٢٥ .

٧ ـ الوزارة السعدونية الثانية تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستقالت في ١٩٢٦/١١/١ .

٨ ـ الوزارة العسكرية الثانية تكونت في ١٩٢٦/١١/٢١ واستقالت في ١٩٢٨/١/٨ .

٩ ـ الوزارة السعدونية الثالثة تألفت في ١٩٢٨/١/١٤ واستقالت في ١٩٢٩/١/٢٠ .

١٠ ـ الوزارة السويدية الاولى تكونت في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٢٩ .

١١ - الوزارة السعدونية الرابعة تألفت في ١٩ ايلول ١٩٢٩ وانحلت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ .

١٢ - وزارة ناجي السويدي تألفت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ واستقالت في ٩ آذار ١٩٣٠ .

١٣ - الوزارة السعيدية الاولى تكونت في ٢٣ آذار ١٩٣٠ واستقالت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ .

١٤ - الوزارة السعيدية الثانية تألفت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .

١٥ - وزارة ناجي شوكت تكونت في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٣٣ .

١٦ - الوزارة الكيلانية الاولى تألفت في ٢٠ آذار ١٩٣٣ واستقالت في ٩ ايلول ١٩٣٣ .

١٧ - الوزارة الكيلانية الثانية تألفت في ٩ ايلول ١٩٣٣ واستقالت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

١٨ - الوزارة المدفعية الاولى تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ واستقالت في ١٢ شباط ١٩٣٤ .

١٩ - الوزارة المدفعية الثانية تألفت في ٢١ شباط ١٩٣٤ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤ .

٢٠ - الوزارة الايوبية الاولى تكونت في ٢٧ آب ١٩٣٤ واستقالت في ٢٣ شباط ١٩٣٥ .

٢١ - الوزارة المدفعية الثالثة تألفت في ٤ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥ .

٢٢ - الوزارة الهاشمية الثانية تكونت في ١٧ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

٢٣ - وزارة حكمة سليمان تألفت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت في ١٧ آب ١٩٣٧ .

٢٤ - الوزارة المدفعية الرابعة تكونت في ١٧ آب ١٩٣٧ واستقالت في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ .

٢٥ - الوزارة السعيدية الثالثة تألفت في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ واستقالت في ٦ نيسان ١٩٣٩ .

٢٦ ـ الوزارة السعيدية الرابعة تكونت في ٦ نيسان ١٩٣٩ واستقالت في ١٨ شباط ١٩٤٠ .

٢٧ ـ الوزارة السعيدية الخامسة تألفت في ٢٢ شباط ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ آذار ١٩٤٠ .

٢٨ ـ الوزارة الكيلانية الثالثة تألفت في ٣١ آذار ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ .

٢٩ ـ وزارة العميد طه الهاشمي تألفت في اول شباط ١٩٤١ واستقالت في اول نيسان ١٩٤١ .

٣٠ ـ الوزارة الكيلانية الرابعة تكونت في ١٢ نيسان ١٩٤١ وانحلت في ٢٩ ايار ١٩٤١ .

٣١ ـ الوزارة المدفعية الخامسة تألفت في ٢ حزيران ١٩٤١ واستقالت في ٢١ ايلول ١٩٤١ .

٣٢ ـ الوزارة السعيدية السادسة تكونت في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ واستقالت في ٣ تشرين الاول ١٩٤٢ .

٣٣ ـ الوزارة السعيدة السابعة تألفت في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ واستقالت في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ .

٣٤ ـ الوزارة السعيدية الثامنة تكونت في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤ .

٣٥ ـ الوزارة الباجهجية الاولى تألفت في ٣ حزيران ١٩٤٤ واستقالت في ٢٨ آب ١٩٤٤ .

٣٦ ـ الوزارة الباجهجية الثانية تكونت في ٢٩ آب ١٩٤٤ واستقالت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ .

٣٧ ـ الوزارة السويدية الثانية تألفت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقالت في ٣٠ ايار ١٩٤٦ .

٣٨ ـ الوزارة العمرية الاولى تكونت في اول حزيران ١٩٤٦ واستقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

٣٩ ـ الوزارة السعيدية التاسعة تألفت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واستقالت في ١١ آذار ١٩٤٧ .

٤٠ ـ وزارة صالح جبر تكونت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ واستقالت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ .

٤١ – وزارة السيد محمد الصدر تالفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ واستقالت في ١٦ حزيران ١٩٤٨ .

٤٢ – وزارة مزاحم الباجه‌جي تكونت في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ واستقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ .

٤٣ – الوزارة السعيدية العاشرة تالفت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ واستقالت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

٤٤ – الوزارة الايوبية الثانية تكونت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ واستقالت في اول شباط ١٩٥٠ .

٤٥ – الوزارة السويدية الثالثة تالفت في ٥ شباط ١٩٥٠ واستقالت في ١٢ ايلول ١٩٥٠ .

٤٦ – الوزارة السعيدية الحادية عشرة تكونت في ١٥ ايلول ١٩٥٠ واستقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢ .

٤٧ – وزارة مصطفى العمري تالفت في ١٢ تموز ١٩٥٢ واستقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

٤٨ – وزارة نور الدين محمود تكونت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستقالت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ .

٤٩ – الوزارة المدفعية السادسة تالفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ واستقالت في ٥ ايار ١٩٥٣ .

٥٠ – الوزارة المدفعية السابعة تكونت في ٧ ايار ١٩٥٣ واستقالت في ١٥ ايلول ١٩٥٣ .

٥١ – الوزارة الجمالية الاولى تالفت في ١٧ ايلول ١٩٥٣ واستقالت في ٢٧ شباط ١٩٥٤ .

٥٢ – الوزارة الجمالية الثانية تكونت في ٨ آذار ١٩٥٤ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٥٤ .

٥٣ – الوزارة العمرية الثانية تالفت في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ حزيران ١٩٥٤ .

٥٤ – الوزارة السعيدية الثانية عشرة تالفت في ٣ آب ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ .

٥٥ – الوزارة السعيدية الثالثة عشرة تكونت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ .

٥٦ ـ الوزارة الايوبية الثالثة تالفت في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

٥٧ ـ الوزارة المرجانية تالفت في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٢ آذار ١٩٥٨ .

٥٨ ـ الوزارة السعيدية الرابعة عشرة تكونت في ٣ آذار ١٩٥٨ واستقالت في ١٤ ايار ١٩٥٨ .

٥٩ ـ الوزارة البابانية تالفت في ١٩ ايار ١٩٥٨ وانحلت باعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ب ـ رؤساء الوزراء الذين تولوا الحكم

اشترك في تاليف الـ (٥٩) وزارة ، التي اثبتنا تواريخ تكونها واستقالتها في كتابنا هذا (٢٣) رئيسا ، توفي منهم تسعة وهم السادة :

١ ـ عبد الرحمن النقيب
٢ ـ عبد المحسن السعدون
٣ ـ جعفر العسكري
٤ ـ ياسين الهاشمي
٥ ـ ناجي السويدي
٦ ـ حمدي الباجه‌جي
٧ ـ محمد الصدر
٨ ـ صالح جبر
٩ ـ نوري السعيد (١)

وبقي في قيد الحياة الى تاريخ انتهاء النظام الملكي اربعة عشر رئيسا وهم السادة :

١٠ ـ توفيق السويدي
١١ ـ ناجي شوكت
١٢ ـ رشيد عالي الكيلاني
١٣ ـ جميل المدفعي
١٤ ـ علي جودة
١٥ ـ حكمة سليمان
١٦ ـ طه الهاشمي
١٧ ـ أرشد العمري
١٨ ـ مزاحم الباجه‌جي
١٩ ـ مصطفى العمري
٢٠ ـ نور الدين محمود
٢١ ـ فاضل الجمالي
٢٢ ـ عبد الوهاب مرجان
٢٣ ـ احمد مختار باباز

جـ ـ الوزراء الذين تناوبوا على الحكم

بلغ عدد الوزراء الذين تناوبوا على كراسي المسؤولية في التسع والخمسين

---

(١) توفي السيد عبد الرحمن النقيب في الثالث عشر من شهر حزيران ١٩٢٧ ، وانتحر عبد المحسن السعدون مساء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ م وقتل جعفر العسكري في يوم الانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، اما ياسين الهاشمي فقد توفي كمدا في بيروت يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ واما ناجي السويدي فقد استشهد اسيرا في « ساليسبوري » بافريقية في ١٧ آب سنة ١٩٤٢ م وانتقل حمدي الباجه‌جي الى رحمة ربه بالسكتة القلبية في ٢٧ اذار ١٩٤٨ ، وتوفي السيد محمد الصدر ليلة الرابع من نيسان ١٩٥٦ م ومات صالح جبر بالسكتة القلبية يوم ٦ حزيران ١٩٥٧ م اما نوري السعيد فقد قتل في اليوم الثاني لاعلان الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ م (اي يوم ١٥ تموز) وقيل انه انتحر قبل أن يصوب الرصاص عليه احد من الثائرين .

وزارة ، التي ارختها الاجزاء العشرة من « تاريخ الوزارات العراقية » مئة وخمسة وسبعون وزيرا ، توفي منهم ثمانية وخمسون وزيرا وهم :

١ ـ عبد الرحمن النقيب
٢ ـ طالب النقيب
٣ ـ ساسون حسقيل
٤ ـ مصطفى الآلوسي
٥ ـ جعفر العسكري
٦ ـ عزت الكركوكي
٧ ـ محمد علي فاضل
٨ ـ عبد اللطيف المنديل
٩ ـ عبد الغني كبه
١٠ ـ مجيد الشاوي
١١ ـ مهدي بحر العلوم
١٢ ـ احمد الصانع
١٣ ـ عجيل السمرمد
١٤ ـ عبدالرحمن الحيدري
١٥ ـ سالم الخيون
١٦ ـ ضاري السعدون
١٧ ـ عبد الجبار خياط
١٨ ـ داود يوسفاني
١٩ ـ نجم البدراوي
٢٠ ـ الحاج رمزي
٢١ ـ ناجي السويدي
٢٢ ـ توفيق الخالدي
٢٣ ـ محسن السعدون
٢٤ ـ صبيح نشات
٢٥ ـ جعفر ابو التمن
٢٦ ـ ياسين الهاشمي
٢٧ ـ عبد المحسن شلاش
٢٨ ـ صالح باش اعيان
٢٩ ـ احمد الفخري
٣٠ ـ ابراهيم الحيدري
٣١ ـ عبد الحسين الجلبي
٣٢ ـ علوان الياسري
٣٣ ـ نوري السعيد
٣٤ ـ حمدي الباجه‌جي
٣٥ ـ محمدحسن ابوالمحاسن
٣٦ ـ احمد الداود
٣٧ ـ سلمان البراك
٣٨ ـ يوسف غنيمة
٣٩ ـ محمد امين زكي
٤٠ ـ محمد امين باش اعيان
٤١ ـ خالد سليمان
٤٢ ـ جميل الراوي
٤٣ ـ رستم حيدر
٤٤ ـ محمد زكي البصري
٤٥ ـ جعفر حمندي
٤٦ ـ ابراهيم كمال
٤٧ ـ صبيح نجيب
٤٨ ـ محمد يونس السبعاوي
٤٩ ـ تحسين العسكري
٥٠ ـ صالح جبر
٥١ ـ حازم شمدين آغا
٥٢ ـ سعد صالح
٥٣ ـ شاكر الوادي
٥٤ ـ ابراهيم الشابندر
٥٥ ـ حسين مكي خماس
٥٦ ـ روفائيل بطي
٥٧ ـ جميل الوادي
٥٨ ـ عبد اللطيف نوري

اما الوزراء الذين بقوا على قيد الحياة حتى زوال نظام الحكم الملكي عن العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م فقد كان عددهم (١١٧) وهم السادة :

١ ـ فخري جميل
٢ ـ هبة الدين الحسيني
٣ ـ حنا خياط
٤ ـ علي جودت
٥ ـ رشيد عالي الكيلاني
٦ ـ مزاحم الباجه‌جي
٧ ـ محمد رضا الشبيبي
٨ ـ رؤوف الجادرجي
٩ ـ حكمة سليمان
١٠ ـ عبد المهدي
١١ ـ عبد العزيز القصاب
١٢ ـ توفيق السويدي
١٣ ـ داود الحيدري
١٤ ـ ناجي شوكت
١٥ ـ جمال بابان
١٦ ـ نصرة الفارسي
١٧ ـ رشيد الخوجه
١٨ ـ عباس مهدي
١٩ ـ عبد القادر رشيد
٢٠ ـ عبدالله الدملوجي
٢١ ـ أرشد العمري
٢٢ ـ رؤوف البحراني
٢٣ ـ صادق البصام
٢٤ ـ كامل الجادرجي
٢٥ ـ يوسف عز الدين
٢٦ ـ ناجي الاصيل
٢٧ ـ علي محمود الشيخ علي
٢٨ ـ محمد علي محمود
٢٩ ـ مصطفى العمري
٣٠ ـ محمود صبحي الدفتري
٣١ ـ عمر نظمي
٣٢ ـ طه الهاشمي
٣٣ ـ سامي شوكت
٣٤ ـ موسى الشابندر
٣٥ ـ علي ممتاز
٣٦ ـ نظيف الشاوي
٣٧ ـ تحسين علي
٣٨ ـ عبد الاله حافظ
٣٩ ـ محمد حسن كبه

٤٠ ـ احمد مختار بابان
٤١ ـ ماجد مصطفى
٤٢ ـ عبد الله القصاب
٤٣ ـ عبد الامير الازري
٤٤ ـ عبد الرزاق الازري
٤٥ ـ عبد المجيد علاوي
٤٦ ـ توفيق وهبي
٤٧ ـ اسماعيل نامق
٤٨ ـ ابراهيم عاكف الآلوسي
٤٩ ـ عبد الوهاب محمود
٥٠ ـ عبد الهادي الظاهر
٥١ ـ عبد الجبار الجلبي
٥٢ ـ نجيب الراوي
٥٣ ـ شوكت الزهاوي
٥٤ ـ نوري القاضي
٥٥ ـ فاضل الجمالي
٥٦ ـ عبد الهادي الجلبي
٥٧ ـ هادي الباجه جي
٥٨ ـ جميل عبد الوهاب
٥٩ ـ محمد حديد
٦٠ ـ بابا علي الشيخ محمود
٦١ ـ ضياء جعفر
٦٢ ـ توفيق النائب
٦٣ ـ محمد مهدي كبه
٦٤ ـ عبد الوهاب مرجان
٦٥ ـ بهاء الدين نوري
٦٦ ـ خليل اسماعيل
٦٧ ـ حسين جميل
٦٨ ـ علي حيدر سليمان
٦٩ ـ الشيخ علي الشرقي
٧٠ ـ عبد الرزاق الظاهر
٧١ ـ سعد عمر
٧٢ ـ خليل كنه
٧٣ ـ عبد الكريم الازري
٧٤ ـ حسن سامي تاتار
٧٥ ـ جميل الاورفلي
٧٦ ـ عبد المجيد محمود
٧٧ ـ حسام الدين جمعه
٧٨ ـ سعيد حقي
٧٩ ـ نديم الباجه جي
٨٠ ـ عبد الرحمن جودة
٨١ ـ قاسم خليل
٨٢ ـ نور الدين محمود
٨٣ ـ رايح العطية
٨٤ ـ عبد الرسول الخالصي
٨٥ ـ سعيد قزاز
٨٦ ـ محمد حسن سلمان
٨٧ ـ عبد الله بكر
٨٨ ـ عبد المجيد القصاب
٨٩ ـ عبد المجيد عباس
٩٠ ـ حسن عبد الرحمن
٩١ ـ عبد الرحمن الجليلي
٩٢ ـ عبد الامير علاوي
٩٣ ـ اركان عبادي
٩٤ ـ صادق كمونه
٩٥ ـ محمد شفيق العاني
٩٦ ـ عبد الغني الدللي
٩٧ ـ سامي فتاح
٩٨ ـ فخري الطبقجلي
٩٩ ـ علي الصافي
١٠٠ ـ الدكتور صبيح الوهبي
١٠١ ـ فخري الفخري
١٠٢ ـ نوري القره غولي
١٠٣ ـ عبد الحميد كاظم
١٠٤ ـ صالح صائب الجبوري
١٠٥ ـ احمد الراوي
١٠٦ ـ برهان الدين باش اعيان
١٠٧ ـ رشدي الجلبي
١٠٨ ـ عبد الجبار التكرلي
١٠٩ ـ منير القاضي
١١٠ ـ جمال عمر نظمي
١١١ ـ محمود بابان
١١٢ ـ عز الدين الملا
١١٣ ـ محمد مشحن الحردان
١١٤ ـ جواد الخطيب
١١٥ ـ محمد الصيهود
١١٦ ـ جميل المدفعي
١١٧ ـ جلال بابان

د ـ الوزارات والرئاسات في مختلف العهود

بلغ عدد الوزارات التي تالفت في عهد الانتداب بين ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ و ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ اربع عشرة وزارة اشترك فيها ستون وزيرا .

وتالفت في عهد الاستقلال بين ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ و ٢٩ ايار سنة ١٩٤١ ست عشرة وزارة دخل فيها ثلاثون وزيرا جديدا .

اما في عهد الاحتلال الثاني بين ٢ حزيران ١٩٤١ و٢٩ كانون ١٩٤٦ فقد تكونت ست وزارات فقط .

وتكونت بين ٢٣ شباط و ٥ ايار ١٩٥٢ « وهو تاريخ انتهاء وصاية الامير

عبد الاله » ثلاثة عشر وزارة .

اما عدد الوزارات التي تالفت في عهد الملك فيصل الثاني فكان عشرة فيكون مجموع عدد الوزارات التي تالفت بين ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ و ١٣ تموز ١٩٥٨ تسع وخمسون وزارة اشترك فيها مئة وخمسة وسبعون وزيرا ، توفي منهم ثمانية وخمسون ، وبقي مئة وسبعة عشر وزيرا على قيد الحياة عند اعلان الجمهورية العراقية في فجر اليوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م.

وكان نوري السعيد قد الف اربع عشرة وزارة ، والف جميل المدفعي سبع وزارات ؛ والف كل من عبد المحسن السعدون ، والسيد رشيد عالي الكيلاني ، اربع وزارات ، والف كل من السادة : عبد الرحمن النقيب ، وتوفيق السويدي ، وعلي جودة الايوبي ، ثلاث وزارات ، والف كل من السادة : جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وحمدي الباجهجي ، وارشد العمري ، وفاضل الجمالي وزارتين ، والف وزارة واحدة كل من ناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وحكمة سليمان ، وطه الهاشمي ، وصالح جبر . ومحمد الصدر ، ومزاحم الباجهجي ، ونور الدين محمود، ومصطفى العمري ، وعبد الوهاب مرجان ، واحمد مختار بابان .

كان وزراء الملك فيصل الاول تسعة وهم :

١ ـ عبد الرحمن النقيب ٢ ـ عبد المحسن السعدون ٣ ـ جعفر العسكري ٤ ـ ياسين الهاشمي ٥ ـ توفيق السويدي ٦ ـ ناجي السويدي ٧ ـ نوري السعيد ٨ ـ ناجي شوكة ٩ ـ رشيد عالي الكيلاني .

وكان وزراء الملك غازي ثلاثة وهم : علي جودة ، وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان .

اما وزراء الوصي الامير عبد الاله فكانوا ثمانية وهم :

١ ـ طه الهاشمي ٢ ـ حمدي الباجهجي ٣ ـ ارشد العمري ٤ ـ صالح جبر ٥ ـ محمد الصدر ٦ ـ مزاحم الباجهجي ٧ ـ مصطفى العمري ٨ ـ نور الدين محمود .

واما وزراء الملك فيصل الثاني فكانوا ثلاثة فقط وهم :

فاضل الجمالي ، وعبد الوهاب مرجان ، واحمد مختار بابان .

هـ ـ الاحكام العرفية

اعلنت الاحكام العرفية ست عشرة مرة خلال الحكم الملكي في العراق بين ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ و ١٣ تموز ١٩٥٨ وفيما يلي تفصيل ذلك :

العدد	الوزارة التي اعلنتها	تاريخ اعلانها	منطقة اعلانها	مدة بقائها
١ ـ	الوزارة الهاشمية الاولى	١٤ ايلول ٩٢٤	زاخو والعمادية	اربعة ايام
٢ ـ	الوزارة الهاشمية الثانية	١١ ايار ٩٣٥	منطقة الرميثة	٧٥ يوما
٣ ـ	» » »	٢٥ مايس ٩٣٥	سوق الشيوخ	٦١ يوما
٤ ـ	» » »	١٥ آب ٩٣٥	منطقة بارزان	٧٦ يوما
٥ ـ	» » »	١٢ت١/٩٣٥	منطقة سنجار	٣٣ يوما
٦ ـ	» » »	٥ مايس ٩٣٦	الرميثة والدغارة	٨٢ يوما
٧ ـ	الوزارة السعيدية الثالثة	٥ آذار ٩٣٩	معسكر الرشيد	٣٩٣ يوما
٨ ـ	» » »	٤ نيسان ٩٣٩	مدينة الموصل	١٢٩ يوما
٩ ـ	الوزارة المدفعية الخامسة	٢ حزيران ٩٣٩	بغداد وما جاورها	١٧٣١ يوما
١٠ ـ	» » »	١٤ تموز ٩٤١	لواء السليمانية	٣٧ يوما
١١ ـ	الوزارة الباجهجية الثانية	١٩ آب ٩٤٥	قضاءالزيباروماجاوره	١٥٢ يوما
١٢ ـ	وزارة صالح جبر	٧ ايار ٩٤٧	قضاءيراوندوزوالزيبار	٦١ يوما
١٣ ـ	وزارة محمد الصدر	١٥ ايار ٩٤٨	العراق كله	٥٨٣ يوما
١٤ ـ	وزارة نور الدين محمود	٢٣ ت٢/٩٥٣	لواء بغداد	٣١٨ يوما
١٥ ـ	وزارة فاضل الجمالي	١٥ ك١/٩٤٣	لواء البصرة	٤٦ يوما
١٦ ـ	الوزارة السعيديةالثالثةعشرة	١ت٢/٩٥٢	العراق كله	٢١١ يوما

وكانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد اعلنت « الاحكام العرفية » في بغداد وكركوك في ٢٥ ايار ١٩٤١م، لستر الانسحاب من بغداد ، واستئناف قتال الانكليز في الشمال ، ولكن سفر الكيلاني وصحبه الى ايران في ٢٩ من هذا الشهر عطل هذه الاحكام .

و ـ المجالس النيابية
الدورة الانتخابية الاولى

بدات الدورة الانتخابية الاولى بعقد مجلس النواب اجتماعه غير الاعتيادي في السادس عشر من تموز ١٩٢٥م. وقد انتهى هذا الاجتماع في ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة بعد أن عقد المجلس (٤٧ جلسة) .

---

(١) الوزارات ج ١
(٢) الوزارات ج ٤
(٣) الوزارات ج ٤
(٤) الوزارات ج ٤
(٥) الوزارات ج ٤
(٦) الوزارات ج ٤
(٧) الوزارات ج ٤
(٨) الوزارات ج ٥
(٩) الوزارات ج ٦
(١٠) الوزارات ج ٦
(١١) الوزارات ج ٦
(١٢) الوزارات ج ٧
(١٣) الوزارات ج ٧
(١٤) الوزارات ج ٨
(١٥) الوزارات ج ٩
(١٦) الوزارات ج ١٠

وفي اول تشرين الثاني ١٩٢٥م ، بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول ، ودام الى ١٥ حزيران ١٩٢٦ فبلغ عدد الجلسات التي عقدها في بحر هذه المدة (٥٤) جلسة .

وبدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الاولى بأول تشرين الثاني ١٩٢٦م وانتهى في ٣٠ نيسان ١٩٢٧ فكان عدد الجلسات التي عقدها ٥٤ جلسة ، ثم تلاه الاجتماع غير العادي الذي بدأ في الثالث من ايار ١٩٢٧ وانتهى في الثالث من حزيران ١٩٢٧ فبلغ عدد جلساته (٢٤) جلسة .

وفي ١ تشرين الثاني ١٩٢٧م بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية موضوعة البحث وانتهى في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨م اذ صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد (١) بعد أن عقد في هذا الاجتماع ثلاث عشرة جلسة . وفيما يلي اسماء النواب موزعة على الالوية التي جرى انتخابهم فيها .

نواب لواء اربل : ١ ابراهيم يوسف ٢ اسماعيل راوندوزي ٣ داود الحيدري ٤ صبيح نشأت ٥ عبد الله مخلص .

نواب لواء البصرة : ١ روبين سوميخ ٢ عبد الرحمن النعمة ٣ عبد المحسن السعدون ٤ عبود الملاك ٥ الدكتور سليمان غزالة ٦ كاظم الشمخاني ٧ محمد امين باش اعيان ٨ سعيد عبد الواحد ٩ مصطفى الطه .

نواب لواء بغداد : ١ احمد الداود ٢ امين الجرجفجي ٣ حمدي الباجه‌جي ٤ ساسون حسقيل ٥ رشيد عالي ٦ عبد الحسين الجلبي ٧ عبد الرزاق منير ٨ فخري جميل ٩ محمدرضا الشبيبي ١٠ ناجي السويدي ١١ نعيم زلخه ١٢ يوسف غنيمة ١٣ ياسين الهاشمي .

نواب لواء الحلة : ١ رؤوف الجادرجي ٢ سلمان البراك ٣ عبداللطيف الفلاحي ٤ عمران الحاج سعدون ٥ مزاحم الباجه‌جي .

نواب لواء الدليم : ١ رشيد الخوجه ٢ مجيد الشاوي ٣ علي السليمان ٤ محمود صبحي الدفتري .

نواب لواء ديالي : ١ الياس النقيب ٢ حكمة سليمان ٣ داود النقيب ٤ نصرة الفارسي .

نواب لواء الديوانية : ١ رشيد خطاب ٢ سلمان الظاهر ٣ عبادي الحسين ٤ علوان الياسري ٥ قاطع العوادي ٦ محسن ابو طبيخ ٧ نافع الملاك ٨ مصطفى السنوي ٩ مظهر الحاج صكب ١٠ ناجي صالح .

---

(١) تراجع اسباب الحل في « تاريخ الوزارات العراقية » ج ٢ .

نواب لواء السليمانية : ١ احمد مختار عثمان ٢ امين زكي ٣ محمد صالح
٤ مرزه فرج .

نواب لواء العمارة : ١ سلمان المنشد ٢ علوان الجنديل ٣ محمد خليفة
٤ ياسين العامر .

نواب لواء كربلاء : ١ كاظم السيد سلمان ٢ عبد المحسن شلاش .

نواب لواء كركوك : ١ سعيد حسين ٢ حبيب الطالباني ٣ رفيق خادم السجادة
٤ نشات ابراهيم .

نواب لواء الكوت : ١ احمد حالت ٢ محمد الحبيب ٣ سعيد خضر
٤ عبدالله الياسين .

نواب لواء المنتفق : ١ خيون العبيد ٢ صكبان العلي ٣ عبد الغني حمادي
٤ عبد الله الفالح ٥ عبد المهدي ٦ محمد باقر الشبيبي
٧ محمود رامز ٨ موحان الخيرالله .

نواب لواء الموصل : ١ ابراهيم كمال ٢ اسحق افرايم ٣ ثابت عبد النور
٤ حازم شمدين ٥ رؤوف اللوس ٦ سعيد ثابت ٧ ضياء
شريف ٨ علي الامام ٩ نوري آلبريفكاني ١٠ هبةالله المفتي
١١ الخوري يوسف خياط ١٢ أرشد العمري .

الدورة الانتخابية الثانية

عقد مجلس النواب « الجديد » اجتماعا غير اعتيادي استمر من ١٩ ايار الى ٢٨ ايلول ١٩٢٨ وبلغ عدد جلسات هذا الاجتماع (٥١) جلسة . وفي اول تشرين الثاني ١٩٢٨م بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول ، فامتد الى ١٣ حزيران ١٩٢٩م ، وبلغ عدد جلساته (٦٠) جلسة . وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ بدأ الاجتماع الثاني ، فاستمر الى ١٤ آذار ١٩٣٠ ، وبلغ عدد جلساته (٣٣) جلسة . ثم صدرت الارادة الملكية بحله في اول تموز ١٩٣٠م (١) وفيما يلي اسماء النواب في هذه الدورة الانتخابية الثانية :

لواء اربل : معروف جياووك، جمال بابان ، عبد الله المفتي، اسماعيل راوندوزي، داود الحيدري .

لواء البصرة : عبد المحسن السعدون (٢) ، هاشم النقيب (٣) ، مصطفى الطه ، الحاج حسين المطية ، سعيد العبد الواحد ، محمد زكي ، محمد

(١) راجع اسباب الحل في الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية .
(٢) انتحر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ م فانتخب توفيق السويدي بمحله .
(٣) استقال فانتخب عبد الرحمن النعمة بمحله .

جعفر ، عبد النبي ، يوسف عبد الاحد .

لواء بغداد : عبد العزيز القصاب ، ناجي السويدي ، ياسين الهاشمي ، حمدي الباجه‌جي ، محمود رامز ، محمد رضا الشبيبي ، عبد الحسين الجلبي ، نوري السعيد ، احمد الداود ، يوسف غنيمة ، ساسون حسقيل ، جعفر ابو التمن ، نعيم زلخه .

لواء الحلة : عبد الرزاق الازري ، احمد الراوي ، سلمان البراك ، مصطفى اسماعيل ، رؤوف الجوهر .

لواء الدليم : علي السليمان ، توفيق السويدي ، جميل الراوي ، مشحن الحردان .

لواء ديالي : حكمة سليمان ، عزت الاعظمي ، عز الدين النقيب (١) ، محمود صبحي الدفتري .

لواء الديوانية : ناجي شوكت (٢) ، خالد سليمان، اسماعيل الصفار، مجيد علاوي، محسن مكوطر ، شعلان السلمان ، محسن شلاش ، مظهر الحاج صكب ، عبد العباس الفرهود ، علوان الياسري (٣) .

لواء السليمانية : امين زكي ، صبري علي آغا ، سيف الله خندان ، محمد صالح محمد علي .

لواء العمارة : ياسين العامر (٤) ، علوان الجنديل ، شواي الفهد ، عبد الرحمن المطير .

لواء كربلاء : احمد الوهاب ، عثمان العلوان .

لواء كركوك : محمد سعيد الحاج حسين، علي قيردار، مصطفى افندي، محمدجاف.

لواء الكوت : رشيد عالي ، عبد الله ياسين ، احمد حالت ، عطا الخطيب (٥) .

لواء المنتفق : عبد المهدي ، طالب محمد علي ، منشد الحبيب ، عبد الغني حمادي، عبد الجبار التكرلي، خيون العبيد، محمد حسن حيدر، زامل المزغل.

لواء الموصل : ساسون سوميخ، رؤوف اللوس، ابراهيم البكر (٦) خير الدين العمري حازم شمدين آغا ، ضياء يونس ، هبة الله المفتي ، عبد الاله حافظ، الخوري يوسف خياط ، الشيخ عبدالله افندي ، عبدالله سليمان ، جميل فخري .

---

(١) استقال فانتخب عطا الخطيب بمحله .

(٢) استقال فانتخب عبد العزيز القصاب بمحله .

(٣) استقال فانتخب عبادي الحسين بمحله .

(٤) استقال فانتخب كاطع العوادي بمحله .

(٥) توفي فانتخب عباس فضلي بمحله .

(٦) توفي فانتخب ضياء شريف بمحله .

الدورة الانتخابية الثالثة

افتتح المجلس الجديد اجتماعه الاعتيادي الاول في اول تشرين الثاني ١٩٣٠م ، فدام الى ١٩ ايار سنة ١٩٣١ ، وعقد (٦٧) جلسة . وفي ٢٣ ايار ١٩٣١م اجتمع اجتماعا غير عادي دام الى اول حزيران من هذه السنة ، وعقد ست جلسات فقط .

وفي اول تشرين الثاني ١٩٣١م ، بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني فدام الى ٣١ ايار ١٩٣٢ وكان عدد جلساته (٦٢) وفي اول تشرين الثاني ١٩٣٢ بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث فاستمر اربعة ايام فقط اذ صدرت الارادة الملكية بحله والشروع في انتخاب مجلس جديد (١) وهذه اسماء نوابه :

لواء اربل : ابراهيم يوسف، داود الحيدري، صلاح بابان (٢) علي الدوغرامه‌جي، معروف داود .

لواء البصرة : حامد النقيب ، روبين سوميخ ، صالح باش اعيان ، صالح الحجاج ، عبد الله الخليل ، عبود الملاك ، سعيد عبد الواحد ، عبد الرحمن النعمة ، يوسف عبد الاحد .

لواء بغداد : ابراهيم حييم ، جعفر العسكري (٣) ، جميل الراوي، جميل المدفعي، رزوق غنام ، رشيد عالي (٤) عبد الحسين الجلبي، علي جودة (٥) ، عبد الرزاق منير ، ناجي السويدي (٦) ، نوري السعيد ، ياسين الهاشمي (٧) ، ساسون حسقيل .

لواء الحلة : ابراهيم الواعظ ، رؤوف الامين (٨) ، رؤوف الجوهر ، سلمان البراك ، عبد الرزاق الرويشدي (٩) .

لواء الدليم : توفيق برتو، علي السليمان، فائق شاكر (١٠) ، مشحن الحردان.

لواء ديالى : بهاء النقشبندي ، عز الدين النقيب ، قاسم الخضيري ، محي الدين الخيال .

---

(١) راجع اسباب ذلك في الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية .
(٢) توظف فانتخب امين زكي بدله .
(٣) توظف فانتخب مزاحم الباجه‌جي بمحله .
(٤) استقال فانتخب عبد العزيز السنوي بمحله .
(٥) استقال فانتخب محي الدين السهروردي بمحله .
(٦) استقال فانتخب عارف حكمة بدله .
(٧) استقال فانتخب عبد الرزاق الازري بدلا منه .
(٨) توفي فانتخب جعفر العسكري بدلا منه .
(٩) استقال فانتخب علي رضا العسكري بمحله .
(١٠) توظف فانتخب ناجي شوكت بمحله .

لواء الديوانية : سعد صالح ، شعلان الشهد ، مجيد فؤاد ، عبد الهادي الجلبي ، عزاره المعجون ، شعلان الظاهر ، علي رضا العسكري ، الحاج مخيف، ناجي الصالح ، نجيب الراوي (١) .

لواء السليمانية : احمد صالح ، احمد مختار ، محمد صالح محمد علي ، سيف الله خندان .

لواء العمارة : عبد الكريم الديوان ، فالح الصيهود ، محمد العريبي ، معروف الرصافي .

لواء كربلاء : احمد الوهاب ، عثمان العلوان .

لواء كركوك : حبيب الطالباني ، سليمان فتاح ، مصطفى افندي ، محمد علي قيردار.

لواء الكوت : احمد حالت ، بهجت زينل ، صادق البصام ، عبد الله الياسين .

لواء المنتفك : زامل المناع ، صالح جبر ، صكبان العلي ، طالب محمد علي ، عبدالجبار التكرلي ، محمد الهداوي ، منشد الحبيب ، موحان الخير الله .

لواء الموصل : ابراهيم عطار باشي ، احمد الجليلي (٢) ، اسحاق افرايم ، ثابت عبد النور (٣) ، جمال بابان ، رؤوف اللوس ، علي خيري الامام ، غياث الدين النقشبندي ، محمد صدقي ، عبد الله الدملوجي ، عبد الغني النقيب ، الخوري يوسف خياط .

الدورة الانتخابية الرابعة

بدات هذه الدورة بعقد اجتماع غير اعتيادي دام من ٨ آذار ١٩٣٣ الى ٨ تموز من هذه السنة وقد بلغت جلسات هذا الاجتماع ٤٠ جلسة . وفي اول تشرين الثاني ١٩٣٣ بدا الاجتماع الاعتيادي الاول للدورة المذكورة ، واستمر الى ٢٩ نيسان ١٩٣٤ فبلغ عدد جلساته (٤٨) جلسة . وفي ٤ ايلول ١٩٣٤م صدرت الارادة الملكية بحل هذا المجلس (٤) وهذه اسماء اعضائه :

لواء اربل : جلال بابان ، داود الحيدري ، عبد الله المفتي ، علي الدوغرمجي ، قادر خوشناو .

لواء البصرة : ابراهيم البجاري ، حامد النقيب ، روبين سوميخ ، عبد الله الخليل، عبد الجبار الخضيري ، عبد الرحمن النعمة ، عبود الملاك ، يوسف سركيس ، محمد زكي .

---

(١) كان قبله السيد علوان الياسري الذي استقال فجاء هو بمحله .

(٢) توظف فانتخب الشيخ عبد الله بمحله .

(٣) توظف فانتخب عبد الله آل سليمان بدلا عنه .

(٤) راجع اسباب الحل في الجزء الرابع من تاريخ الوزارات العراقية .

لواء بغداد : ناجي شوكة، ابراهيم حيبم، جميل المدفعي، جميل الوادي(١)، حسن السهيل ، حكمة سليمان (٢) ، رشيد الخوجه ، رضا الشبيبي ، نصرة الفارسي ، عبد القادر رشيد ، ياسين الهاشمي ، يوسف أوفي ويهودا زلوف .

لواء الحلة : سلمان البراك ، عمرآن الحاج سعدون ، مصطفى عاصم وهاشم الكيلاني وعبد الرزاق شريف .

لواء الدليم : خميس ضاري ، علي السليمان ، عوني النقشلي وكمال السنوي .

لواء ديالى : حامد الوادي ، عبد الغفور البدري ، عزت الفارسي وعزالدين النقيب

لواء الديوانية : رايح العطية ، شعلان العطية ، صادق البصام ، عبادي الحسين ، عبد الواحد سكر ، عباس مهدي ، عجه الدللي ، محمد العبطان ، منير عباس وعلاء الدين النائب .

لواء السليمانية : احمد الصالح ، سيف الله خندان ، صبري الحاج علي آغا وصالح محمد علي .

لواء العمارة : ابراهيم محمود الشابندر ، بهجت عبد القادر ، علوان الجنديل ، محمد العريبي وعبد الكريم الديوآن (٣) .

لواء كربلاء : احمد الوهاب وسعد صالح .

لواء كركوك : جميل بابان ، سليمان فتاح ، فوزي علي ومحمد علي قيردار .

لواء الكوت : احمد حالت ، عبدالله الياسين ، علي محمود ومحمد سليم .

لواء المنتفق : خيون العبيد ، زامل المناع ، صادق حبه ، عبد الغني حمادي ، عبد المهدي ، منشد الحبيب ، محمد حسن حيدر وصالح جبر .

لواء الموصل : جمال بابان ، رؤوف اللوس ، ساسون سيمح ، سعيد ثابت ، سليم حسون ، صالح الحديد، ضياء يونس (٤)، عبد الاله حافظ ، عبدالله سليمان ، محمد صدقي ، نوري البريفكاني ، وهبة الله المفتي .

الدورة الانتخابية الخامسة

تمت انتخابات هذه الدورة وعقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الاولى في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٣٤ فاستمرت الى ١١ آذار سنة ١٩٣٥ وكان عدد الجلسات التي

---

(١) استقال فانتخب معروف الرصافي بمحله .
(٢) توظف فانتخب احمد الداود بمحله .
(٣) توفي فانتخب شبيب المزبان بدلا عنه .
(٤) كان علي جودة قبله فتوظف وحل هذا محله .

عقدها (٢٠) جلسة ثم صدرت الارادة الملكية بحل المجلس والشروع في انتخـاب مجلس جديد (١) وهذه اسماء اعضاء الدورة .

لواء اربـل : احمد محمد علي ، جمال بابان ، سليمان فتاح ، علي الدوغره مجي وميران قادر

لواء البصرة : ابراهيم البجاري ، حامد النقيب ، رفائيل ، روبين بطاط ، صالح باش اعيان ، عبدالله الخليل ، عبد الرحمن النعمة ، عبود المـلاك ومحمد زكي .

لواء بغـداد : ابراهيم حييم ، احمد الداود ، احمد عزت الاعظمي ، امين زكي ، الياهو العاني ، جميل المدفعي ، رضا الشبيبي ، علي جودة ، فخري جميل (٢) ، عبد الهادي الجلبي ، هبة الدين الشهرستاني ، ياسين الهاشمي ، عبد القادر رشيد (٣) ، يوسف غنيمة .

لواء العمـارة : ابراهيم الشابندر ، شبيب المزيان ، محمد النعمة ، محمد العريبي

لواء الكـوت : احمد حالت ، حامد الوادي ، عبد الغفور البدري ، يحيى الآلوسي

لواء الدليـم : ارشد العمري ، خميس الضاري ، علي السليمان، نجيب الرواي.

لواء ديـالى : بهاء الدين سعيد ، توفيق برتو ، عبد اللطيف ثنيان ، عزالدين النقيب

لواء الموصل : عبد الاله حافظ (٤)، حازم شمدين آغا ، حميدي الفرحان، رؤوف اللوس ، سالم قاسم ، سليم حسون ، محمد صدقي ، يوسف الايوبي هبة الله المفتي ، سعيد ثابت ، ساسون سيمح ، عبدالله السليمان

لواء كركوك : جميل بابان ، خليل زكي ، محمد نعمان ، محمد علي قيردار ، وحبيب الطالباني (٥) .

لواء المنتفق : حسن الحمداني ، زامـل المناع ، خيون العبيـد ، صالح جبـر ، عبد الغني حمادي ، محمد حسن حيـدر ، محمـد البسام ومنشد الحبيب .

لواء الديوانية : داخل الشعلان ، رايح العطيـة ، رشيد الخوجـه ، شعلان سلمان الظاهر ، صادق البصام ، علي رضا العسكري ، مرزوك العـواد ، مظهر الحاج صكب ، ضيدان الحسين وعبد الحسين الازري .

---

(١) راجع الجزء الرابع من هذا الكتاب لمعرفة اسباب الحل .
(٢) انتخب بدلا من ناجي شوكت الذي توظف .
(٣) توظف فانتخب عباس مهدي بمحله .
(٤) استقال فانتخب جمال المفتي بدله .
(٥) توظف فانتخب سليمان فتاح بمحله .

لواء كربلاء : سعد صالح وعثمان العلوان .

لواء السليمانية : سعيد حقي ، سيف الله خندان ، صبري آغا ومحمد صالح محمد علي .

لواء الحلة : سلمان البراك ، سليمان الباجه‌جي ، عداي الجريان ، محمد عبد الحسين وعلوان الحاج سعدون .

الدورة الانتخابية السادسة

دعي المجلس الجديد الى عقد اجتماع غير اعتيادي بدأ من ٨ آب سنة ١٩٣٥ وانتهى في ٣٠ تشرين الاول من هذه السنة ، وقد زيد عدد نوابه من ٨٨ نائبا الى ١٠٨ نواب ، بحكم الزيادة التي طرأت على النفوس في المملكة ، فكان عدد جلساته ثلاث عشرة جلسة . وفي اول تشرين الثاني ١٩٣٥م بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول فاستمر الى ١٦ نيسان سنة ١٩٣٦ حيث بلغت جلساته ٥٦ جلسة . وفي ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية بحل هذا المجلس ، والشروع فيانتخاب مجلس جديد (١) وكان اعضاء المجلس المنحل هم :

لواء بغداد : ابراهيم حييم ، احمد كمال ، احمد عزت الاعظمي ، حسن السهيل، حمدي الباجه‌جي ، رزوق غنام ، رؤوف البحراني ، رشيد الخوجه، صادق البصام (٢) ، طاهر محمد سليم ، عبد العزيز القصاب ، علي محمود ، محمد سليم ، محمود رامز ، ياسين الهاشمي ، ويوسف الكبير .

لواء الكوت : احمد حالت ، حامد الوادي ، عبد الله الياسين ، عوني النقشلي ، ومزهر السرمد .

لواء الموصل : امجد العمري ، اسحق شاؤول ، جمال المفتي ، حازم شمدين آغا ، حبيب العبيدي ، حمدي جلميران ، حميدي الفرحان ، رفائيل ، ضياء يونس ، سعيد الحاج ثابت ، عبد الغني النقيب ، عبد الله البريفكاني ، فريد الجادر ، يعقوب مراد الشيخ وغياث الدين النقشبندي .

لواء اربل : امين رواندوزي، حسين الملا ، ميران قادر، حويز آغا وعليالدوغرامجي.

لواء السليمانية : امين زكي ، سيف الله خندان ، شيخ جلال ، علي كمال وصالح محمد علي .

لواء المنتفق : باقر الشبيبي ، حسن البدر ، خيون العبيد ، زامل المناع ، صادق

---

(١) راجع اسباب الحل في الجزء الرابع من هذا الكتاب .

(٢) انتخب بدلا من توفيق السويدي الذي توظف .

حبه ، صكبان العلي ، موحان الخيرالله عبد المهدي ومحمد البسام(1)

لواء ديالي : بهاء الدين الشيخ سعيد ، حبيب الخيزران ، حميد الحسن ، عز الدين النقيب ، محمد علي محمود ومظهر الشاوي .

لواء الدليم : توفيق برتو ، خميس الضاري ، مشحن الحردان ، معروف الرصافي وعلي السليمان .

لواء الحلة : جعفر صميدع ، داود السعدي ، سلمان البراك ، عبود اللهيمص ، علوان العبود وعلوان الحاج سعدون .

لواء كربلاء : حسين النقيب ، سعد صالح وعثمان العلوان .

لواء البصرة : حامد النقيب ، روبين سوميخ ، سليمان فيضي ، عبود الملاك ، محمد زكي ، وديع جبوري ، محمود النعمة ، محمد سعيد العبد الواحد ، صالح باش اعيان وعبد العزيز السعدون .

لواء كركوك : خليل زكي ، داود الداود ، داود الجاف ، سليمان فتاح ، فائق الطالباني ، وعلي رضا العسكري .

لواء العمارة : سلمان المنشد (2) ، شبيب المزبان ، قاسم الخضيري ، قاطع العوادي ، محمد حسن حيدر ، مجيد خليفة ، وعبد الجبار التكرلي.

لواء الديوانية : سعدون الرسن ، سوادي الحسون ، فريق المزهر ، شعلان الظاهر، عبد الواحد سكر ، مرزوك العواد ، محمد العبطان، موجد الشعلان، عبد السادة الحسين ومظهر الحاج صكب .

الدورة الانتخابية السابعة

بدات الدورة الانتخابية السابعة بالاجتماع غير الاعتيادي ، الذي عقد في ٢٧ شباط ١٩٣٧م وانتهى في ٢٧ حزيران من هذه السنة ، فكان عدد جلساته ٣٣ جلسة. ولكن سرعان ما حل المجلس في ٢٦ آب ١٩٣٧ (3) وكان اعضاؤه :

لواء بغداد : جعفر ابو التمن ، عبد اللطيف نوري ، ناجي الاصيل ، عارف قفطان، رشيد الخوجه ، علي العواد ، نوري الاورفلي ، عبد القادر اسماعيل، مصطفى علي ، مظهر الشاوي ، ابراهيم حييم ، يوسف اوفي ، خضوري شكر ، فخري الجميل ، عبد النبي الدهوي ومحمود رامز.

لواء ديالي : حكمة سليمان ، مكي جميل ، حبيب الخيزران ، حميد الحسن وعبد الوهاب الطالباني .

---

(1) توفي ولم ينتخب احد بمحله .

(2) توفي ولم ينتخب بدله .

(3) تجد اسباب الحل في المجلد الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » .

لواء الكوت : محمد الحبيب ، مزهر السمرمد ، عبد الله الياسين ، باقر ابوالتمن وذيبان الغبان .

لواء العمارة : فالح الصهيود ، شواي الفهد ، علوان الجنديل ، قاسم الخضيري ، ابراهيم الاصيل ، جميل الراوي وحامد الوادي .

لواء المنتفق : صالح جبر ، سعود السعدون ، خيون العبيد ، محمد حسن حيدر، حسن البدر الرميض ، مزعل الحميده ، محمد الجرجفجي ، موحان الخيرالله ، فرهود الفندي ومحمد باقر الشبيبي .

لواء الديوانية : مرزوك العواد ، رايح العطية ، داخل الشعلان ، عبد السادة ، شعلان الشهد ، عبد الواحد سكر ، تكليف المبدر ، مظهر الحاج صكب ، سلمان الشيخ داود ، فهد الجحيل ، موجد الشعلان ، شعلان الظاهر ودللي الراضي .

لواء البصرة : حامد النقيب ، عبد العزيز الفالح ، عبد الجبار الملاك ، عزيز شريف، عيسى طه ، روبين سوميخ رفائيل (١) عبد الرحمن النعمه ، نعمه المنصور ، وعبد الكريم السعدون .

لواء الحلة : كامل الجادرجي ، نجيب الراوي ، محمد الرشيد ، محسن الجريان، مخيف الكتاب وعمران الحاج سعدون .

لواء كربلاء : حسين الدده ، صادق كمونه ، وعبد الرسول كاشف الغطاء .

لواء الدليم : كمال السنوي ، علي السليمان ، مشحن الحردان ، معروف الرصافي وخميس الضاري .

لواء كركوك : يوسف ابراهيم يوسف ، محمد برقي ، الشيخ قادر الطالباني ، عاصي العلي ، احمد آغا ، وحسين آغا النفطجي .

لواء اربل : محمد علي محمود ، خضر احمد ، ميران قادر ، جميل كروي ، محمد علي راوندوزي ، ابراهيم يوسف والدكتور شكري محمد .

لواء السليمانية : حمه آغا عبد الرحمن ، ميرزا توفيق قزاز ، شيخ جلال ، حامد جاف ، صبري الحاج علي ومحمد صالح علي .

لواء الموصل : قاسم الديوهجي ، فريد الجادر ، حبيب العبيدي ، حازم شمدين، حميدي الفرحان ، بشير الصقال ، محمد الحديد ، يوسف الكبير ، رفائيل ، ضياء يونس (٢) شريف الصابونجي ، امجد العمري ، سعيد الدوسكي ، يونس العباوي ، فارس الزيباري ، ورؤوف اللوس .

---

(١) استقال فانتخب « سليم حسون » بدلا عنه .

(٢) توظف فاستقال ولم ينتخب احد بدله .

الدورة الانتخابيـة الثامنة

في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٧ عقد مجلس النواب « الجديد » اجتماعه الاعتيادي الاول ؛ من دورته الانتخابيـة الثامنة ، فـدام الى ٧ مايس سنـة ١٩٣٨ وكان عدد الجلسات التي عقدها في بحر هذا الاجتماع (٣٩) جلسة . وفي اول تشرين الثاني ١٩٣٨م بدأ الاجتمـاع الثاني من هذه الـدورة فـدام الى ٢٢ شباط ١٩٣٩م ، اذ صدرت الارادة الملكيـة بحلـه (١) بعد ان بلغت جلساته ١٢ جلسة ، وهذه اسمـاء نوابه :

لواء بغداد : توفيق السويدي ، ابراهيم كمال ، عباس مهـدي ، مولود مخلص ، عبد الحليم الحافاتي ، حمـدي الباجه جي ، طه الهاشمي ، طاهر سليم ، محمد مهدي كبه ، عبد الله مؤيـد ، محمـود رامـز ، علي الدليمي ، سليم حسون، ابراهيم حييم، عزرا العاني ومظهر الشاوي

لواء الحلة : سلمان البراك ، محسن الجريان ، دوهان الحسن ، ابراهيم الواعظ، عبد الهادي الظاهر وعمران الحاج سعدون .

لواء ديالي : حمدي صدر الدين ، الحـاج سري ، مصطفى عاصم ، عبد الهـادي الدامرجي ، عز الدين النقيب وعلي العبد اللطيف .

لواء العمارة : محمد العريبي ، شواي الفهد ، شبيب المزبان ، قاسم الخضيري ، عبد الرازق منير ، عبد الوهاب محمود وموسى الشابندر .

لواء كركوك : حسين النفطجي ، احمد اليعقوبـي ، عاصي العلي ، جميـل بابان ، احمد آغا والشيخ وهاب الطالباني .

لواء كربلاء : عثمان العلوان ، حسين الظاهر وكاظم السيد سلمان .

لواء الديوانية : داخل الشعلان ، مرزوك العواد ، رستم حيـدر ، رايح العطيـة ، سلمان العبطان ، صلال الفاضل ، موجـد الشعلان ، خـوام العبد العباس الفرهود ، عزاره المعجون ، حسين مكوطر ، حسين النقيب، تكليف المبدر ومحمود الساجت .

لواء الكوت : عبد الله الياسين ، احمـد حالت ، داود السعـدي ، عبد الغفـور البدري وصادق البصام .

لواء الدليم : مشحن الحردان ، خميس الضـاري ، معروف الرصـافي ، نجيب الراوي وكمال السنوي .

لواء اربـل : احمد محمد علي ، جمـال بابان ، عطا الله ، محمد علي محمـود ، خضر دزي ، جميل كردي والشيخ محمد بالك .

---

(١) اسباب الحل تجدها في الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية .

لواء المنتفق : عبد المهدي ، باقر الشبيبي ، طالب محمد علي ، منشد الحبيب ، عبد الغني حمادي ، محمد حسن حيدر ، فرهود الفندي ، خيون العبيد ، محمد الشلال ويوسف المنصور .

لواء السليمانية : عزت عثمان ، امين زكي ، صالح محمد علي ، رؤوف الشيخ محمود ، مرزا فرج وصبري الحاج علي .

لواء الموصل : امجد العمري ، ابراهيم عطار باشي ، ياسين العريبي ، علي الامام ، هبة الله المفتي ، محمود سليمان ، ابراهيم ناحوم ، رؤوف اللوس ، احمد الجليلي ، حميدي الفرحان، طاهر الصابونجي، محمود الملاح، فارس الزيباري ، عبد الاحد عبد النور وغياث الدين النقشبندي .

لواء البصرة : محمود النعمة ، عبود الملاك ، حامد النقيب ، صالح باش أعيان(١)، عبد الكريم السعدون ، سعيد العبد الواحد ، مصطفى المفتي، حسك المبارك (٢) ، توفيق السمعاني وعبد النبي .

الدورة الانتخابية التاسعة

بدات هذه الدورة باجتماع مجلس النواب اجتماعا غير اعتيادي في ١٢ حزيران ١٩٣٩م ، فاستمر الى ٣١ تشرين الاول ١٩٣٩م ، وبلغت جلساته (٣٠) جلسة .

وفي اول تشرين الثاني من هذه السنة ، بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول فامتد الى ٣٠ نيسان ١٩٤٠م ، وكان عدد جلساته (٣٢) جلسة .

وفي ٥تشرين الثاني ١٩٤٠م بدأ الاجتماع الثاني ، فاستمر الى ٣١ آذار ١٩٤١م وكان عدد جلساته (٣٩) ثم بدأ الاجتماع الثالث بأول تشرين الثاني ١٩٤١م ، فدام الى منتصف ايار ١٩٤٢م وكانت جلساته (٤٩) .

وبدأ الاجتماع الرابع في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢م ، وانتهى في ٩ حزيران ١٩٤٣م ، فكانت جلساته (٤٩) وكان اول مجلس اتم اجتماعاته الاربعة كاملة ، وقد صدرت الارادة بحله في ٩ حزيران ١٩٤٣م وهذه اسماء اعضائه :

لواء بغداد : طه الهاشمي ، ناجي شوكت (٣) ، علي جودة (٤) ، عبد الهادي الجلبي ، صادق البصام (٥) محمود رامز ، بهجت زينل ، مولود مخلص ، عارف حكمة ، حسن سهيل ، محمد طاهر سليم (٦) ،

---

(١) اصبح عينا ولم ينتخب احد بدله .
(٢) توفي ولم ينتخب احد بدله .
(٣) استقال فانتخب تحسين علي بمحله .
(٤) استقال فانتخب بمحله شفيق نوري .
(٥) صار عينا فانتخب توفيق السويدي بمحله .
(٦) توفي فانتخب احمد الداود بمحله .

صالح قحطان ، ابراهيم حبيـم ، رزوق غنام ، حمـدي الباجه‌جي وعبد اللطيف ثنيان .

لواء العمارة : محمد العريبي ، شبيب المزبان ، شواي الفهـد ، كاطع العوادي ، عبد الرزاق منير ، ماجد القره غولي وقاسم الخضيري .

لواء الكوت : احمـد حالت ، عبد الله الياسين ، داود السعدي ، صالح شكاره ، وعبد الغفور البدري .

لواء كربلاء : احمد الوهاب ، حسين النقيب وعثمان العلوان (١) .

لواء البصرة : حامد النقيب ، عبود الملاك ، عبد الوهـاب محمـود ، عبد القـادر السباب ، رفائيل ، حميد الحمود ، مصطفى الطه ، روبين بطـاط ، سعيد العبد الواحد ومحمود النعمة .

لواء ديالـي : علي العبد اللطيف (٢) ، توفيق الهاشمي ، عبدالله السليمان ، محيي السهروردي ، عز الدين النقيب وبهاء الدين سعيد .

لواء الحلـة : صادق حبه ، عبد الهادي الظاهر (٣) ، محمد الباقر ، سلمان البراك عبود اللهيمص وعلوان الحاج سعدون (٤) .

لواء الدليم : عبد الرزاق العلي ، مشحن الحردان ، توفيق برتو ، مصطفى السنوي ، واحمد كمال .

لواء الديوانية : عبد الواحد سكر (٥) ، علوان الياسري (٦) ، داخل الشعلان ، عزاره المعجون ، عجه الدللي ، جيـاد الشعلان ، صالح جبـر (٧) ، مرزوك العواد ، رايح العطية ، باقر سر كشك (٨) ، سعدون الرسن ، محسن ابو طبيخ (٩) وشعلان الظاهر .

لواء كركوك : دارابك ، محمد الحاج نعمان ، فائق الطالباني ، جميل قيردار ، امين رشيد هماوند وداود الجاف .

لواء المنتفق : عبد المهدي ، طالب محمد علي ، حمـود المزيعل ، خيون العبيـد ،

---

(١) توفي فانتخب عبد الحميد اسد خان بمحله .
(٢) توفي فانتخب جميل عبد الوهاب بمحله .
(٣) استقال فانتخب احمد مختار بابان بمحله .
(٤) توفي فانتخب عمران الحاج سعدون بمحله وتوفي هذا فانتخب تحسين العسكري بمحله .
(٥) استقال فانتخب فريق المزهر بمحله .
(٦) صار عينا فانتخب سلال الموح بمحله .
(٧) استقال فانتخب علي ممتاز بمحله .
(٨) استقال فانتخب سامي شوكت بمحله . واستقال هذا ، فانتخب رشيد عالي الكيلاني ، ثم استقال هذا ايضا فانتخب عبد الرزاق الازري بدلا عنه .
(٩) استقال فانتخب محمود الاستربادي بمحله .

صكبان العلي ، ثامر السعدون ، زامل المناع ، موحان الخير الله ، ومحمد حسن حيدر .

لواء الموصل : احمد الجليلي ، طاهر الصابونجي ، جمال المفتي ، فريد الجادر ، امجد العمري ، يونس السبعاوي ، حازم شمدين ، ابراهيم عطار باشي ، متى سرسم ، ابراهيم ناحوم، رؤوف اللوس ، هبةالله المفتي، عبد الله البريفكاني ، سعيد ثابت وعبد الغني النقيب .

لواء السليمانية : عزت عثمان ، امين زكي ، سيف الله خندان ، صالح محمد علي ، رؤوف الشيخ محمود والشيخ خالد النقشبندي .

لواء اربل : احمد عثمان ، حمدي سليمان ، ابراهيم يوسف ، جمال بابان ، حسين الملا ، جميل الحويزي وصدّيق ميران .

الدورة الانتخابية العاشرة

دعي المجلس النيابي الجديد الى عقد اجتماع غير اعتيادي دام من ٩ تشرين الاول ١٩٤٣ الى ٣١ تشرين الثاني من هذه السنة ، فكان عدد جلسات هذا الاجتماع ثمان جلسات . وفي اول كانون الاول ١٩٤٣ بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول ، فدام الى ٣١ ايار ١٩٤٤م وكان عدد جلساته (٢٩) جلسة .

وفي ٢ كانون الاول ١٩٤٤ بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني ، فاستمر الى ٣١ ايار ١٩٤٥ وكان عدد جلساته (٤٢) جلسة . وفي الثاني من حزيران ١٩٤٥ عقد اجتماع غير عادي استمر الى السادس والعشرين من هذا الشهر وبلغت جلساته ثلاثا .

وفي اول كانون الاول ١٩٤٥م بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث ، فاستمر الى ٣١ ايار ١٩٤٦ وصدرت الارادة بحل هذا المجلس (١) بعد ان بلغت جلسات هذا الاجتماع (٤١) جلسة وهذه اسماء المجلس المنحل :

لواء بغداد : توفيق السويدي ، حمدي الباجه‌جي (٢) ، عاصم النقيب ، تحسين العسكري (٣) ، نصرة الفارسي ، محمود رامز ، علي ممتاز ، حسن السهيل ، محمود الاستربادي ، رزوق غنام ، ابراهيم حييم ، روبين بطاط ، سلمان الشيخ داود ، مولود مخلص (٤) ، ابراهيم عاكف ، وعبد الهادي الجلبي .

لواء كركوك : جميل قيردار ، دارابك ، سليمان فتاح ، داود الجاف ، محمد نعمان، وعبد الوهاب الطالباني .

---

(١) اسباب الحل في المجلد السابع من هذا الكتاب .

(٢) اصبح عينا فانتخب بمحله عبد المجيد علاوي .

(٣) استقال فانتخب ابراهيم عاكف بمحله واستقال هذا فانتخب عبد الجبار الجلبي بمحله .

(٤) صار عينا فانتخب سلمان الباجه‌جي بمحله .

لواء الحلة : سلمان البراك ، جعفر حمندي ، غضبان الجريان ، دوهان الحسن، جعفر القزويني وباقر سركشك (١) .

لواء العمارة : محمد العريبي ، شواي الفهد (٢) ، رضا الشبيبي ، جواد جعفر ، عبد الكريم الازري ، كامل الخضيري وشبيب المزبان .

لواء الموصل : امجد العمري ، عبد الاله حافظ ، علي الامام ، احمد الجليلي ، داود الجلبي (٣) ، سالم نامق ، حنا خياط ، ابراهيم ناحوم ، رؤوف اللوس ، فريد الجادر ، غياث الدين (٤) ، الحاج شمدين (٥) ، هبة الله المفتي ، نوري بريفكاني وابراهيم عطار باشي .

لواء المنتفق : خيون العبيد (٦) ، صكبان العلي ، زامل مناع ، ثامر السعدون ، منشد الحبيب ، ريسان الكاصد ، طالب محمد علي ، سلمان شريف، موحان الخير الله ومحمد حسن حيدر (٧) .

لواء اربل : احمد عثمان ، صدّيق ميران ، خضر احمد آغا ، جمال بابان، جميل حويزي ، صديق طه والسيد محمد عبد الله .

لواء السليمانية : امين زكي (٨) ، احمد مختار بابان ، احمد توفيق (٩) ، عزت عثمان (١٠) ، احمد حمه آغا ورؤوف الشيخ محمود .

لواء الكوت : صالح شكاره ، طارق العسكري ، بلاسم محمد الياسين (١١) ، صلاح بابان واحمد حالت .

لواء كربلاء : احمد الوهاب، حسين النقيب، عبد الحميد النقيب ، وعبد الحميد خان (١٢) .

لواء الدليم : عبد الرزاق السليمان ، مشحن الحردان ، نظيف الشاوي ، نجيب الراوي ، ومصطفى السنوي .

---

(١) استقال فانتخب محمد حسن كبه بمحله .
(٢) توفي فانتخب مطلق السلمان بمحله .
(٣) استقال فانتخب بمحله توفيق وهبي .
(٤) توفي فانتخب محمد علي غياث الدين بمحله .
(٥) استقال فانتخب عبد الله سليمان بمحله .
(٦) استقال فانتخب عبد الغني الحاج بمحله .
(٧) توفي فانتخب محسن البدر الرميض بمحله .
(٨) صار عينا فانتخب ماجد مصطفى بمحله .
(٩) استقال فانتخب بمحله محمد صالح .
(١٠) توفي ولم ينتخب احد بمحله .
(١١) استقال فانتخب عبد الله الياسين بمحله .
(١٢) توفي ولم ينتخب احد بمحله .

لواء ديالي : عز الدين النقيب ، حبيب الخيزران ، شاكر القرهغوللي ، جميل عبد الوهاب ، بهاء الدين سعيد وعبد الله سليمان .

لواء البصرة : عبود الملاك ، حميد الحمود ، ليون آرتين (١) روبين سوميخ (٢) ، عبد الوهاب محمود ، سعيد العبد الواحد ، عبد القادر باش اعيان ، مصطفى طه السلمان ، محمود المعتوق (٣) وعبد العزيز السعدون .

لواء الديوانية : عبد الرزاق الازري (٤) ، خوام العبد العباس ، سعدون الرسن ، جياد الشعلان ، مظهر الحاج صكب ، سلمان الجبار (٥) ، رايح العطية (٦) ، مرزوك العواد ، داخل الشعلان ، عبد العباس المزهر ، شعلان الظاهر ، عبد الامير الشعلان وهاشم الصدر .

الدورة الانتخابية الحادية عشرة

افتتح مجلس النواب دورته الانتخابية الحادية عشرة باجتماع غير اعتيادي استمر من ١٧ آذار سنة ١٩٤٧ الى ٢٠ تموز من هذه السنة ، وقد بلغت جلساته (٤٤) جلسة .

وفي اول كانون الاول ١٩٤٧م ، بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول لهذه الدورة ، وبعد ان عقد (١٢) جلسة ، صدرت الارادة بحله في ٢٢ شباط ١٩٤٨م . وهذه اسماء اعضائه (٧) :

لواء بغداد : بهاء الدين سعيد ، حسين جميل (٨) ، جميل عبد الوهاب ، محمد حسن كبه ، محمد رضا الشبيبي ، عبد الهادي الجلبي ، حسين العلوان ، عبد الرحمن زيور ، عبد الرزاق الشيخلي ، ذيبان الغبان ، ضياء جعفر ، شاكر الوادي ، عبد العزيز القصاب ، نصرة الفارسي ، جعفر حمندي ، علي الدليمي ، غازي العلي ، جاسم مخلص ، فريد سمره ، ابراهيم حييم ، سلمان شينه ، عزت الشيخ وطلال جورجي .

لواء الموصل : فريد الجادر ، جمال المفتي ، احمد الجليلي ، سالم نامق ، عبد الاله

---

(١) استقال فانتخب وديع جبوري بمحله .
(٢) توفي فانتخب فريد سمره بمحله .
(٣) توفي فانتخب شاكر النعمة بمحله .
(٤) استقال فانتخب عبد الامير الازري بمحله .
(٥) توفي فانتخب عبد الهادي الظاهر بمحله .
(٦) صار عينا فانتخب سعد صالح بمحله .
(٧) اسباب الحل في المجلد السابع من « تاريخ الوزارات العراقية » .
(٨) استقال فانتخب عبد العزيز جميل بدلا منه .

حافظ ، مجبل الوكاع ، عبد الله سليمان (١) ، سعيد الدوسكي(٢)، حاج شمدين ، محمود الزيباري ، مطو خلف ، محمد رشيد ، مصلح النقشبندي ، عبد الاحد عبد النور، محمد يونس، عبدالله الدملوجي، ابراهيم ناحوم ، متى سرسم ونجيب الصائغ .

لواء البصرة : عبود الملاك ، عبد الجبار الملاك ، جعفر البدر ، عامر الكامل ، حميد الحمود ، يعقوب بطاط ، عبد النبي مير ، كامل عبد الاحد ، سعيد عبد الواحد ، نجم النقيب ، عبد السلام باش اعيان ، عبد الهادي البجاري ومصطفى السلمان .

لواء العمارة : فرحان العرس ، نور حسين ، كمال السنوي ، عباس مظفر ، مجيد عباس ، شبيب المزبان ، مجيد الخليفة وعبد الكريم الشواي .

لواء الكوت : احمد حالت ، طارق العسكري ، عبد الله الياسين ، جواد جعفر ومزهر السرمد .

لواء الحلة : جعفر القزويني ، محسن الجريان ، عبد الوهاب مرجان ، غضبان الجريان ، موسى العلوان ، سلمان البراك ، عبد الهادي صالح ، احمد زكي الخياط ، عبد المنعم الرشيد ودوهان الحسن .

لواء كربلاء : حسين الدهده ، سعد عمر ، كاظم السيد سلمان وعبد الرزاق شمسه (٣) .

لواء الدليم : عبد الرزاق السلمان ، مشحن الحردان ، حامد الوادي ، خليل كنه ونجيب الراوي .

لواء الديوانية : فاضل الجمالي ، صالح المرسول ، خوام العبد العباس ، عزاره المعجون ، كامل غثيث ، شعلان الظاهر ، عبد الامير الشعلان ، عبد المهدي السيد نور ، عبد العباس المزهر ، زيدان الصكب ، اركان عبادي ، جعفر مكوطر وعبد الكاظم المرزوق .

لواء ديالى : سلمان الشيخ داود ، جميل الاورفلي ، حبيب الخيزران ، صلاح بابان ، شاكر القرهغولي وعز الدين النقيب .

---

(١) توفي فانتخب توفيق النائب بدلا منه .
(٢) توفي فانتخب ولده ديوالي بدلا منه .
(٣) توفي فانتخب مهدي الجواهري بدلا منه .

لواء السليمانية : جمال بابان (١) ، بهاء نوري ، انور الجاف ، بابا علي ، سليم محمد وعبد الحميد الجاف .

لواء المنتفق : زامل المناع ، منشد الحبيب ، عبد الغني الحمادي ، طالب محمد علي ، صكبان العلي ، سليمان شريف ، ثامر السعدون ، ابراهيم اليوسف ، ريسان الكاصد ، جواد حيدر ، رفيق عيسى وموحان الخير الله .

لواء اربل : صديق ميران ، عز الدين الملا ، محمد النقيب ، خضر احمد ، محمد زياد ، يحيى عبد الله ، فتاح هركي وصديق مظهر .

لواء كركوك : امين قيردار ، كامل اليعقوبي ، فاضل الطالباني ، داود الجاف ، دارابك ، سليمان فتاح ، صالح نعمان وامين رشيد هماوند .

الدورة الانتخابية الثانية عشرة

بدات هذه الدورة باجتماع المجلس اجتماعا غير اعتيادي في ٢١ حزيران ١٩٤٨م فدام هذا الاجتماع الى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨م ، وبلغت جلساته (٢٧) جلسة عدا. وفي اول كانون الاول من هذه السنة ، كان الاجتماع الاعتيادي الاول ، فدام الى ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ، وكان عدد جلساته (٥٦) .

وفي ١ كانون الاول ١٩٤٩ بدا الاجتماع الاعتيادي الثاني ، فاستمر الى ١٥ تموز ١٩٥٠م ، فبلغت جلساته (٥٢) وفي ٢ كانون الاول ١٩٥٠م ، بدا الاجتماع الاعتيادي الثالث فدام الى نهاية ايار سنة ١٩٥١ وبلغت جلساته (٥٨) جلسة . وفي اول كانون الاول سنة ١٩٥١م بدا الاجتماع الاعتيادي الرابع « والاخير لهذه الدورة » فاستمر الى ٣٠ حزيران ١٩٥٢، وكانت جلساته (٤٢) جلسة وهذه اسماء اعضائه :

لواء بغداد : كريم كنه ، حسين جميل (٢) ، علي ممتاز (٣) ، مهدي كبه (٤) ، عبد الرزاق الشيخلي (٥) ، ذيبان غبان (٦) ، داود السعدي (٧) ، اسماعيل غانم (٨) ، نصرة الفارسي (٩) ، رشدي الجلبي ، يوسف المولى (١٠) ، علي الدليمي ، غازي العلي ، سلمان شينه ، نعيم

---

(١) اصبح عينا فانتخب توفيق وهبي بمحله .
(٢) استقال حسين جميل فانتخب عبد العزيز جميل بدلا عنه .
(٣) استقال علي ممتاز فانتخب بدله صبيح ممتاز .
(٤) استقال مهدي كبه فجدد انتخابه .
(٥) استقال الشيخلي فحل محله ابراهيم الراضي .
(٦) استقال ذيبان فاعيد انتخابه .
(٧) استقال السعدي فانتخب بدلا عنه عبد المجيد القصاب .
(٨) استقال غانم فاعيد انتخابه .
(٩) استقال الفارسي فحل محله جعفر حمندي .
(١٠) استقال المولى فحل محله جميل عبد الوهاب .

شماس ، خدوري خدوري (١) فائق السامرائي (٢) ، عبد العزيز القصاب (٣) ، جميل عبد الوهاب ، روفائيل (٤) ، محمد رضا الشبيبي (٥) ، وعبد الرزاق الظاهر (٦) .

لواء الموصل : عبد الجبار جومرد (٧) ، محمد حديد (٨) ، ديوالي دوسكي ، بركات ناصر ، الحاج شمدين ، عبد الرحمن الجليلي (٩) ، محمد النجفي ، محمد يونس ، احمد العجيل ، متى سرسم ، نجيب الصائغ (١٠) ، عبد الله قصير ، ساسون سيمح ، عبد الله الشرفاني ، عبد القادر العاني ، عبد الله الدملوجي (١١) ، مجبل الوكاع ومصلح الدين النقشبندي .

لواء المنتفق : عبد الغني حمادي ، جواد حيدر ، ريسان الكاصد (١٢) ، صكبان العلي ، مجيد عباس ، موحان الخير الله ، سعدون الياسين (١٣) ، حربي المزعل (١٤) ، ثامر السعدون ومنشد الحبيب .

لواء الحلة : عبد الوهاب مرجان ، عبد الرزاق شريف ، مخيف الكتاب ، جعفر القزويني ، عبد علي حسن ، جعفر صميدع ، محسن الجريان ، مهدي شخيّر ، غانم شمران وعبد المنعم الرشيد .

لواء كركوك : احمد اليعقوبي ، داود الجاف ، عبد الله سليمان ، امين هماوند ، عبد الوهاب الطالباني ، علي رفيق ، ناجي الهرمزي ومحمد النعمان.

لواء اربل : عز الدين الملا ، صديق ميران ، علي آغا ، خضر احمد ، علي حيدر

---

(١) استقال خدوري فجاء بمحله عزت مراد الشيخ .
(٢) استقال فائق السامرائي فاعيد انتخابه .
(٣) استقال القصاب فحل توفيق المختار محله .
(٤) استقال روفائيل فجاء بمحله رزوق غنام .
(٥) استقال الشبيبي فجاء بمحله علي ابو التمن .
(٦) استقال الظاهر فحل محله جواد جعفر .
(٧) استقال الجومرد فانتخب قاسم المفتي بدله .
(٨) استقال محمد حديد فحل محله احمد الجليلي .
(٩) استقال الجليلي فانتخب بدله محمد صديق شنشل .
(١٠) استقال نجيب الصائغ فحل محله حنا خياط .
(١١) استقال الدملوجي فانتخب جمال المفتي بمحله .
(١٢) استقال الكاصد فحل محله عبد الكريم الازري .
(١٣) استقال سعدون فجاء بمحله رفيق عيسى .
(١٤) استقال حربي فجاء بمحله شلاكه المزعل .

فتاح آغا ومحمد زياد (١) .

لواء السليمانية : علي كمال ، بهاء الدين نوري ، حسن الجاف ، عبد الحميد الجاف وابراهيم رشيد .

لواء ديالى : حسام الدين جمعة ، جميل الاورفلي ، حبيب الخيزران ، نهاد الزهاوي ، جلال بابان وعز الدين النقيب .

لواء الدليم : مشحن الحردان (٢) ، عبد الرزاق السليمان ، عبد العزيز عريم ، عارف قفطان (٣) ونجيب الراوي (٤) .

لواء الكوت : علي شبوط ، احمد حالت ، خطاب الخضيري (٥) ، عبيد خلف ، عبد الله الياسين .

لواء كربلاء : حسين الدده (٦) ، حسن النقيب ، سعد صالح (٧) ومحمد صالح بحر العلوم .

لواء العمارة : فرحان العرس ، احمد حافظ ، خريبط الفالح ، مجيد الخليفة ، ابراهيم الشابندر (٨) ، عبد الكريم شواي ، كامل الخضيري (٩) وشبيب المزبان .

لواء الديوانية : شعلان الظاهر ، عبود اشنين ، سلمان شكاره ، خوام العبد العباس، جعفر مكوطر ، عبد الكاظم المرزوك ، عبد العباس المزهر ، سعدون الرسن ، عجة الدللي ، عثمان الصكب ، عبد المهدي الياسري ، جيات الشعلان واركان العبادي .

لواء البصرة : جعفر البدر (١٠) ، عبد اللطيف آغا جعفر ، حسن عبد الرحمن (١١) عبد الرزاق الحمود (١٢) ، احمد العامر ، جميل الصادق (١٣) ، حميد الحمود ، عبد النبي مير ، يعقوب بطاط ، سالم آغا جعفر ، برهان باش اعيان (١٤) ، هاشم بركات (١٥) ، ومحمد سعيد النقيب (١٦) .

---

(١) استقال محمد زياد ولم ينتخب بدله .

(٢) استقال مشحن الحردان فحل ولده محمد بمحله .

(٣) استقال عارف قفطان فحل خليل كنو محله .

(٤) استقال نجيب الراوي فانتخب جمال الراوي بمحله .

(٥) استقال خطاب الخضيري فحل سامي شوكت بمحله .

(٦) توفي حسين الدده فانتخب سعد عمر بدلا عنه .

(٧) مات سعد صالح فحل بمحله ضياء جعفر .

(٨) استقال الشابندر فحل سلمان الشيخ داود بمحله .

(٩) استقال الخضيري وانتخب خليل اسماعيل بدلا عنه .

(١٠) استقال البدر فحل بمحله عبد السلام باش اعيان .

(١١) استقال حسن عبد الرحمن فحل عبد الجبار الملاك بمحله .

(١٢) استقال حمود فانتخب بدله سليمان الابراهيم .

(١٣) استقال جميل صادق فانتخب ادور جورجي بمحله .

(١٤) استقال برهان فحل عبد الهادي البجاري بمحله .

(١٥) استقال بركات فحل محله عبد الصمد البجاري .

(١٦) استقال فحل بمحله احمد النقيب .

ملاحظة :

يرجى ملاحظة ما جاء في المجلد الثامن حول استقالة ٣٧ نائبا من العضوية في ٦ آذار ١٩٥٠م.

الدورة الانتخابية الثالثة عشرة

بدات الدورة الانتخابية الثالثة عشرة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣م ، حيث عقد الاجتماع الاعتيادي الاول الذي استمر الى نهاية يوم ٢٣ تموز من هذه السنة ، وكان عدد جلسات المجلس فيه اربعين جلسة ، وفي اول كانون الاول ١٩٥٣ بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي استمر الى ٢٨ نيسان ١٩٥٤ حيث صدرت الارادة الملكية بحل المجلس ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . وكانت جلسات الاجتماع الثاني قد بلغت (٣١) جلسة وهذه اسماء اعضائه موزعة على الالوية :

لواء بغداد وعددهم (٢٠) وهم : اسماعيل غانم ، توفيق المختار ، جميل عبد الوهاب، ذيبان الغبان ، رشدي الجلبي ، رفائيل ، شاكر ماهر ، صادق البصام ، ضياء جعفر، عبد الرزاق الشيخلي، عبد الرسول الخالصي، كريم كنه ، عبد الله الشواف ، عبد المجيد القصاب ، عزت مراد الشيخ ، علي الدليمي ، غازي العلي ، محمد رضا الشبيبي ، نديم الباجه جي وعبد الرزاق القيسي .

لواء كربلاء وعددهم خمسة وهم : صادق كمونه ، عطيه سلمان ، جواد الخطيب ، محمد علي النقيب ونعمة الفواز .

لواء الحلة وعدد نوابه عشرة وهم : جعفر الصميدع ، حسن المطيري ، محسن الجريان ، عبود اللهيمص ، عبد الرحمن جودة ، عبد الهادي صالح، مخيف الكتاب ، غانم الشمران ، عبد الوهاب مرجان وعبد المنعم الرشيد .

لواء الديوانية وعدد نوابه (١٣) وهم : اركان العبادي ، جابر الرحان ، جياد الشعلان ، خوام العبد العباس ، محمد فاضل الجمالي ، موجد الشعلان ، مهدي الياسري ، عجه الدللي ، سوده الحسون ، عبد الكاظم المرزوك ، علي الشعلان ، عبد العباس المزهر ، وعثمان الشمران .

لواء الناصرية وعدد نوابه (١٢) وهم : ابراهيم اليوسف ، ثامر السعدون ، حمود المزيعل ، سعدون المشلب ، صكبان العلي ، طالب محمد علي ، عبد الغني الحمادي ، عبد المجيد عباس ، محمد جواد حيدر ، محمد المنشد ، عبد الغني الدالي وموحان الخير الله .

لواء البصرة وعدد نوابه (١١) وهم : احمد العامر ، احمد النقيب ، برهان باشاعيان،

عبد السلام باش اعيان ، جميل صادق ، عبد الحميد الهلالي ، عبد الجبار الملاك ، حسن عبد الرحمن ، حميد الحمود ، عبد الرزاق حمود ، وفوزي الخضيري .

لواء العمارة وعدد نوابه ثمانية وهم : احمد الحافظ ، خريبط الفالح ، طارق العسكري ، عبد الكريم الجوي ، عبد الكريم الشواي ، فرحان العرس ، مجيد الخليفة ومحمد حسن سلمان .

لواء الكوت وعددهم خمسة وهم : خطاب الخضيري، عزيز الخياط، عبدالله الياسين، مزهر السمرمد وعبد المجيد الامير .

لواء ديالي وعدد نوابه ستة وهم : جميل الاورفلي ، حبيب الخيزران ، حسام الدين جمعه ، عبد الجبار محمود ، نهاد الزهاوي وعز الدين النقيب .

لواء كركوك وعددهم ثمانية وهم : ابراهيم نفطجي ، امين رشيد ، امين قيردار ، داود الجاف ، فاضل الطالباني ، كامل اليعقوبي ، محمود بابان وعبد الله السليمان .

لواء السليمانية وعدد نوابه ستة وهم : ابراهيم سعيد ، حسن الجاف ، علي كمال ، عمر خدر ، ماجد مصطفى وعبد الحميد الجاف .

لواء اربل وعددهم ثمانية وهم : جمال عمر نظمي ، خضر احمد ، صديق ميران ، عز الدين الملا ، علي احمد ، علي حيدر سليمان ، فتاح هركي ومسعود محمد .

لواء الموصل وعدد نوابه (١٨) وهم : احمد العجيل، توفيق السمعاني، حازم شمدين، خضر خديدا ، رمزي العمري ، سامي باش عالم ، طاهر النقشبندي، عبد الجبار الجومرد ، عبد الرحمن الجليلي ، عبد العزيز النجفي ، عبد الله الشرقاوي ، عزيز حسن ، متى سرسم ، مجبل الوكاع ، محمود الزيباري ، نجيب الصايغ ، نوري البريفكاني ومصلح النقشبندي .

لواء الدليم وعدد نوابه خمسة وهم : محمد مشحن ، عزيز عريم ، عبد الرزاق العلي، عارف قفطان وخليل كنو .

الدورة الانتخابية الرابعة عشرة

جرت انتخابات الدورة الانتخابية الرابعة عشرة في ٩ حزيران ١٩٥٤م ، ففاز بالتزكية ٣٨ نائبا من اصل ١٣٥ نائبا ، واجتمع المجلس في ٢٦ تموز ١٩٥٤ ولكنه ما لبث ان حل في اليوم الثالث من شهر آب من هذه السنة من دون ان يعقد جلسة اخرى ، وقبل ان يصادق على مضابط انتخاب النواب بحسب الاصول ، وهذه اسماء اعضائه :

نواب لواء بغداد وعددهم عشرون وهم : اسماعيل غانم ، توفيق مختار ، حسين جميل ، حسين العلوان ، خدوري خدوري ، رشدي الجلبي ، شاكر ماهر ، صادق البصام ، ضياء جعفر ، عبد الرزاق الشيخلي ، عبد الرسول الخالصي ، عبد الكريم الازري ، عزت مراد ، غازي العلي ، كامل الجادرجي ، محمد مهدي كبه ، نديم الباجه‌جي ، كريم كنه ، مجيد القصاب وعجمي العبود .

نواب لواء كربلاء خمسة وهم : حسن افضل ، صالح بحر العلوم ، عبد الحسين كمونة ، علي صافي وكاظم احمد .

نواب لواء الحلة وعددهم عشرة وهم : جعفر صميدع ، عبد الرحمن جودة ، محسن الجريان ، عبد المنعم الرشيد ، عبد الوهاب مرجان ، عبود اللهيمص، عبد الهادي صالح ، مخيف الكتاب ، حسن المطيري وغانم الشمران.

نواب لواء الديوانية وعددهم (١٣) وهم : اركان العبادي ، جابر السرحان ، جعفر مكوطر ، سوده الحسون ، شنشول الحسن ، عجه الدللي ، عبدالامير الشعلان ، عبد العباس المزهر ، عبد المهدي الياسري ، عزاره المعجون، علي الشعلان ، موجد الشعلان وفاضل الجمالي .

نواب المنتفق وعددهم (١٢) وهم : ثامر السعدون ، حمود المزيعل ، رفيق عيسى ، سعدون المشلب ، صكبان العلي ، عبد الغني الدللي ، عبد المجيد عباس ، محمد حسن العضاض ، محمد المنشد ، موحان الخير الله ، عبد المجيد محمود ، ومحمد جواد حيدر .

نواب لواء البصرة وعددهم (١١) وهم : احمد العامر ، برهان باش اعيان ، جعفر البدر ، حميد الحمود ، سالم جعفر ، سلمان الابراهيم ، احمد النقيب ، عبد اللطيف جعفر ، عبد الهادي البجاري ، فوزي الخضيري وادور جورجي .

نواب لواء العمارة وعددهم ثمانية وهم : طارق العسكري ، عبد الكريم الجوي ، فخري الطبقجلي ، فرحان العرس ، محمد حسن سلمان ، مطلق السلمان ، محمد العريبي ومجيد الخليفة .

نواب لواء الكوت وعددهم خمسة وهم : جميل عبد الوهاب ، حسن الخيون ، خطاب الخضيري ، عبد الله الياسين وعمران بهية .

نواب لواء ديالي وعددهم ستة وهم : حبيب الخيزران ، راغب عبد الله ، جميل الاورفلي ، عزيز الخياط ، عز الدين النقيب ولطفي عزت .

نواب لواء كركوك وعددهم ثمانية وهم : امين قيردار، حبيب الطالباني، حسين خانقاه، داود الجاف ، زين العابدين قنبر ، كامل اليعقوبي ، محمود بابان ، وعبدالله آوجي .

نواب لواء السليمانية وعددهم ستة وهم : ابرهيم سعيد ، احمد محمد صالح، بابكر حسن ، جلال عبد الحميد ، ماجد مصطفى وعلي كمال .

نواب لواء اربل وعددهم ثمانية وهم : جمال عمر نظمي ، صديق ميران ، عز الدين الملا ، علي احمد ، علي حيدر سليمان ، فتاح هركي ، مسعود محمد ومعروف بيرداود .

نواب لواء الموصل وعددهم (١٨) وهم : ابراهيم الحمداني ، توفيق السمعاني ، حازم المفتي، خضر خديده ، ذنون ايوب ، رمزي العمري ، عبدالجبار الجومرد ، عزيز حسن آغا ، متى سرسم ، مجبل الوكاع ، محمود زيباري ، مصلح النقشبندي ، يحيى قاسم ، نجيب الصائغ ، نور محمد البريفكاني ، حاجي شمدين ، محمد حديد ومحمد صديق شنشل .

نواب لواء الدليم وعددهم خمسة وهم : خليل كنو ، احمد الراوي ، عبد الرزاق العلي ، عزيز عريم ومشحن الحردان .

الدورة الانتخابية الخامسة عشرة

دعي المجلس الجديد الى عقد اجتماع غير عادي في السادس عشر من ايلول ١٩٥٤ (١) ، وبعد جلسة الافتتاح مباشرة ، انهي هذا الاجتماع . وفي اول كانون الاول ١٩٥٤م عقد المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول ، فامتد الى نهاية ايار ١٩٥٥ وبلغ عدد جلساته (٣٩) جلسة . ثم عقد المجلس اجتماعه الاعتيادي الثاني في اول كانون الاول من عام ١٩٥٥ وامتد الى ٣١ ايار سنة ١٩٥٦ فكان عدد جلساته (٤٤) جلسة . وفي اول حزيران ١٩٥٦ بدا الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ فاستمر الى الثالث عشر منه ، وكان عدد جلساته اربعا . وفي اول كانون الاول من عام ١٩٥٦ بدا الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الذي استمر الى نهاية حزيران ١٩٥٧ فكان عدد جلسات هذا الاجتماع (٢١) جلسة . وفي يوم الاحد الاول من كانون الاول لسنة ١٩٥٧ بدا الاجتماع الاعتيادي الرابع ، من الدورة الخامسة عشرة ، وامتد الى يوم ٢٧ آذار ١٩٥٨ وبلغ عدد جلساته (٢٧) جلسة حيث حل المجلس .

نواء لواء بغداد وعددهم عشرون وهم : اسماعيل غانم ، توفيق المختار ، ضياء جعفر، رشدي الجلبي ، عبد الرسول الخالصي ، مهدي كبه ، جميل عبد الوهاب ، محسن الدوري ، خميس الضاري ، كريم كنه ، حسين علوان الشلال ، اسماعيل الراضي ، صادق البصام ، نديم الباجهجي،

---

(١) بلغ عدد النواب الذين فازوا بالتزكية في هذه الانتخابات منة واحد وعشرين نائبا من اصل ١٢٥ نائبا .

عبد الكريم الازري ، حسام الدين جمعه ، شاكر ماهر ، غازي العلي، عزت مراد الشيخ ورزوق غنام .

نواب لواء كربلاء وعددهم خمسة وهم : جواد الخطيب ، عبد الحسين كمونة ، كاظم احمد ، عطية السيد سلمان ، ومحمد مهدي الوهاب .

نواب لواء الحلة وعددهم عشرة وهم : عبد الهادي صالح ، عبد المنعم الرشيد ، عبد الرحمن جودة ، موسى العلوان ، عبد الوهاب مرجان ، غانم الشمران ، محسن الجريان ، حسن المطيري ، مخيف الكتاب وعبود اللهيمص .

نواب لواء الديوانية وعددهم (١٣) وهم : عبد الكاظم المرزوك ، عبد الكاظم العطية، اركان عبادي ، علي الشعلان ، فاضل معله ، عجه الدللي ، سوده الحسون ، عبد العباس المزهر ، فاضل الجمالي ، موجد الشعلان ، زيدان الصكب ، مهدي الياسري وخوام العبد العباس الفرهود .

نواء لواء المنتفق وعددهم (١٢) وهم : جواد حيدر ، صكبان العلي ، توفيق الفليكي، مجيد محمود ، فرهود الفندي ، سعدون المشلب ، موحان الخيرالله، عبد الغني الدالي ، عبد الامير علاوي ، عبد الغني حمادي ، ثامر السعدون ومحمد المنشد .

نواء لواء البصرة وعددهم احد عشر وهم : حميد الحمود ، احمد النقيب ، احمد العامر ، فوزي الخضيري ، عبد اللطيف جعفر ، حسن عبد الرحمن، حسين الفايز ، ادور جورجي ، عبد الجبار الملاك ، عبد الهادي البجاري وبرهان باش اعيان .

نواب لواء العمارة وعددهم ثمانية وهم : محمد حسن سلمان ، عبد الكريم شواي ، موسى الشابندر ، فرحان العرس، طارق العسكري، مجيد الخليفة، عبد الكريم الجوي ومحمد العريبي .

نواب لواء الكوت وعددهم خمسة وهم : خطاب الخضيري ، مزهر السرمد ، عبد الله الياسين ، عزيز الخياط ومجيد الامير .

نواب لواء ديالى وعددهم ستة وهم : حبيب الخيزران ، نهاد الزهاوي ، لطفي عزت، راغب عبد الله ، جميل الاورفلي وعز الدين النقيب .

نواب لواء كركوك وعددهم ثمانية وهم : امين رشيد ، حسين خانقاه ، امين قيردار ، داود الجاف ، سلمان بيات ، كامل يعقوبي ، محمود بابان وابراهيم نفطجي .

نواب لواء السليمانية وعددهم ستة وهم : ابراهيم سعيد ، حميد الجاف ، حسن الجاف ، سعيد قزاز ، علي كمال ورسول حسن .

نواب لواء اربل وعددهم ثمانية وهم : علي احمد ، عز الدين الملا ، خضر احمد ، فتاح هركي ، حويز حسن ، محمود خليفة ، صديق ميران وجمال عمر نظمي .

نواب لواء الموصل وعددهم (١٨) وهم : حاجي شمدين ، محمود زيباري ، مجبل الوكاع ، خضر خديدة ، احمد العجيل ، متى سرسم ، عزيز حسن ، يوسف رسام ، محمد الجليلي ، ابراهيم كشموله ، جمال المفتي ، سامي باش عالم ، توفيق السمعاني ، نوري البريفكاني ، حازم المفتي ، مصلح النقشبندي ، ابراهيم الحمداني وفيصل الدملوجي .

نواب لواء الدليم وعددهم خمسة وهم : عزيز عريم ، عبد الرزاق العلي ، محمد الشحن ، محمد احمد العمر وخليل كنو .

الدورة الانتخابية السادسة عشرة

كان من نتيجة اعلان الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط سنة ١٩٥٨م ، ان تقرر تعديل الدستور العراقي تعديلا يبرر هذا الاتحاد ويسوغه ، ولما كانت المادة (١١٩) من القانون المذكور تحتم حل مجلس النواب الذي يشرع التعديل ، واجراء انتخابات عامة لمجلس جديد يؤيد التعديل ليصبح نافذ المفعول ، صدرت الارادة الملكية في ٢٧ آذار ١٩٥٨ بحل هذا المجلس ، وجرت الانتخابات العامة للمجلس الجديد فورا ، فاجتمع هذا المجلس اجتماعا غير اعتيادي في ١٠ ايار من هذه السنة ، فأقر تعديل القانون الاساسي ، وشرع دستور الاتحاد ، ثم انتهت جلسات الاجتماع المذكور في التاسع من حزيران ١٩٥٨م ، بعد ان بلغ عدد جلساته الست على ان يدعى الى عقد اجتماعه الاول من دورته الانتخابية السادسة عشرة في اول كانون الاول ١٩٥٨ ولكن قيام الجمهورية العراقية في اليوم الرابع عشر من تموز من هذه السنة بعد الاطاحة بالنظام الملكي ، انهى هذه الدورة وبذلك يكون البرلمان العراقي قد اجتمع خلال الحكم الملكي (٢٣ آب ١٩٢١ ــ ١٤ تموز ١٩٥٨م) في ست عشرة دورة ، اتينا على اسماء اعضائها في الصفحات المتقدمة ، دورة بعد دورة ، مع ما طرأ عليها من التبديلات الناشئة عن الوفاة ، والاستقالة ، والطرد من النيابة . . . الخ .

ولا بد من ان نشير هنا الى ان عدد النواب ارتفع في الدورة الانتخابية السادسة عشرة الى (١٤٨) نائبا ، بعد ان كان عدد النواب (١٣٧) في بعض الدورات التي تقدمتها ، واقل من ذلك في الدورات الاولى ، وذلك نتيجة للزيادة التي طرأت على النفوس في الاحصاء العام الذي جرى في ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٥٧م . وفيما يلي اسماء النواب في الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، التي لم يجتمع المجلس خلالها الا اجتماعا واحدا غير اعتيادي بدأ من ١٠ ايار ١٩٥٨ وانتهى في التاسع من حزيران في هذه السنة :

نواب لواء بغداد وعددهم (٢٦) وهم : عبد الكريم كنه ، حسام الدين جمعه ، جميل

عبد الوهاب ، حسن جواد ، برهان الدين الكيلاني ، صادق البصام ، ضياء جعفر ، عبد المحسن الدوري ، عارف السويدي ، عبد الكريم الازري ، نديم الباجه‌جي ، اسماعيل غانم ، عبد المجيد القصاب ، عبد الامير السعدي ، رشدي الجلبي ، عبد الرسول الخالصي ، باقر سركشك ، عبد الله القصاب ، خميس الضاري ، غازي العلي ، عبد الرزاق الدهان ، علاء الدين الوسواسي ، رزوق غنام ، لطيف حكيم ، عزت مراد الشيخ والشيخ ضاري علي الفياض .

نواب كربلاء ستة وهم : متعب محروث ، كاظم احمد ، عطية السيد سلمان ، محمد مهدي الوهاب ، محمد جواد الخطيب وعبد الحسين كمونه .

نواب لواء الحلة عشرة وهم : عبد الوهاب مرجان ، حسن المطيري ، حمدان عداي ، عبود اللهيمص ، عبد الرحمن جودت ، غانم الشمران ، عبد المنعم الرشيد ، انور الجوهر ، مخيف الكتاب وعبد الهادي الصالح .

نواب لواء الديوانية وعددهم (١٣) وهم : سودة الحسون ، علي الشعلان ، محيي حمندي ، عزاره المعجون ، شنشول حسن آغا ، عبد الكاظم مرزوق ، عبد الكاظم المطيه ، عبد العباس المزهر ، عبد الامير الشعلان ، اركان العبادي ، عبد المهدي الياسري ، كامل الغثيث وموجد الشعلان .

نواء لواء المنتفق وعددهم (١٢) وهم : رفيق عيسى ، عبد المجيدالخير الله ، محمد جواد حيدر ، فرهود الفندي ، صكبان العلي ، عبد المجيد محمود ، تعبان ، حسن الخيون ، فيصل المناع ، سعدون المشلب ، محمد المنشد وثامر السعدون .

نواب لواء البصرة وعددهم (١١) وهم : برهان باش اعيان ، عبد الهادي البجاري ، عبد اللطيف جعفر ، حسين الفايز ، ابراهيم العقل ، احمد حامد النقيب ، فوزي الخضيري ، حميد الحمود ، احمد العامر ، كامل الملاك وادور جورجي .

نواب لواء العمارة ثمانية وهم : فرحان العرس ، فخري الطبقجلي ، جاسم العوادي ، زياد العسكري ، محمد العريبي ، مجيد الخليفة ، جثير المطلق وعبد الكريم الجوي .

نواب لواء الكوت خمسة وهم : عبد الامير علاوي ، يوسف الطواش ، عمر الخضيري ، مزهر السمرمد وعبد الله الياسين .

نواب لواء ديالى سبعة وهم : جميل الاورفلي ، حبيب الخيزران ، نهاد الزهاوي ، راغب عبد الله ، محمد فخري الجميل ، عبد الحميد كاظم وعز الدين النقيب .

نواب لواء كركوك تسعة وهم : محمود بابان ، سليمان بيات ، نذير قيردار ، كاكه حمه ، محمود فهمي ، داود الجاف ، نجيب اليعقوبي ، ابراهيم النفطجي وقسطنطين فتوحي .

نواب لواء السليمانية ستة وهم : سعيد قزاز ، علي كمال ، جلال الجاف ، ابراهيم الحفيد ، حسن الجاف وبايز بابكر .

نواب لواء اربل ثمانية وهم : عز الدين الملا ، زيد احمد عثمان ، ملا حويز حسن ، صديق ميران ، خضراحمد ، سامي فتاح ، محمود خليفة وعلي الحاج احمد .

نواب لواء الموصل وعددهم (١٩) وهم : جمالالمفتي ، محمد الجليلي ، سعدي علي، فيصل الدملوجي ، خضر خديده ، محمود الزيباري ، خليل المفتي، ابراهيم الحمداني ، احمد العجيل ، نور محمد البريفكاني ، مصلح الدين النقشبندي ، عبد القادر العاني ، ديدار شمدين آغا ، محمد اليونس ، متى سرسم ، توفيق السمعاني ، يوسف رسام ، مجبل الوكاع ويحيى قاسم .

نواب لواء الدليم وعددهم خمسة وهم : محمد مشحن الحردان ، عبد الرازق علي السليمان ، عبد الجبار الراوي ، عبد العزيز عريم وخليل كنو .

الخاتمـــة

أما وقد انتهى كتابنا الكبير هذا بصدور الجزء العاشر منه ، فقد رأينا ان نأتي علـى بعض الاسباب التي أدت الى زوال نظام الحكم الملكي في العراق ، واعلان (الجمهورية العراقية) فيه ، فننشر ثلاث وثائق اصدرتها حكومة الثورة : اولاها (بيان القائد العـام للقوات المسلحة الوطنيـة) وثانيتها مقدمة لكتيب عن الثورة أصدرته وزارة الارشاد وعنوانه (الثورة العراقية بـين الامس واليوم) اما الوثيقة الثالثة فهي (الدستور المؤقت) للجمهورية العراقية ، وهو الدستور الذي الغى (القانون الاساسي العراقي) المنشور في المجلد الاول من هذا الكتاب وحل محله .

ان الوثيقة الثانية من هذه الوثائق تحلل الوضع العام في البلاد تحليلا دقيقا ، وتصف الاحداث التي عصفت ببعض الوزارات عصفا اليما . وتذكر بعض الاسباب التي باعدت بين الشعب وحاكميه ذكرا عابرا والحقيقة ان القارىء اذا رجع الى مجلدات تاريخ الوزارات العشرة وامعن بالنظر فيها ، فسيحكم فورا بان هذه الوثيقة الثانية ما هي الا متنا للشروح الوافية التـي وردت في مجلدات الكتاب . فقـد اندفع الشعب بكافة قطعاته الى تأييد القائمين بالثورة بمجرد ان استمعوا بيانها الاول ، لان الحالة التي ادت الى تفسخ نظام الحكم الملكي في اواخر أيامه كانت قد وصلت الى أوجها وهذه هي الوثائق الثلاث :

١ — بيان القائد العام للقوات المسلحة

ايها الشعب العراقي الكريم

بعد الاتكال على الله ، وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنيـة المسلحة ، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمـار لحكم الشعب ، والتلاعب بمقدراتـه لمصلحتهـم ، وفي سبيـل المنافع الشخصية .

ايها الاخوان

ان الجيش هو منكم واليكم ، وقد قام بما تريدون ، وازال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب ، فما عليكم الا ان تؤازروه . واعلموا ان الظفر لا يتم الا بترصينه ، والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه . وعليه فاننا نوجه اليكم نداءنا للقيام باخبار السلطات عن كل مفسـد ومسيء وخائن ، لاستئصاله ، ونطلب منكم ان تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء ، والتخلص من شرهم .

ايها المواطنون

اننا بالوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة، والاعمال المجيدة ، ندعوكم الى الخلود والسكينة ، والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن .

ايها الشعب

لقد اقسمنا ان نبـذل دماءنا وكل عزيز علينـا في سبيلكم ، فكونوا على ثقـة

واطمئنان بأننا سنواصل العمل من اجلكم ، وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه ، وهذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة ، وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية ، وتعمل بمبادىء الامم المتحدة ، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ، وبقرارات مؤتمر باندونغ . وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (بالجمهورية العراقية) وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية الى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس . فالله نسأل ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب .

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨م.

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

٢ ـ الثورة العراقية بين الامس واليوم

ليست الثورة العراقية التي قام بها الشعب العراقي بقيادة جيشه الباسل حدثا طارئا فرضته صدف او ظروف آنية ، بل هي ثمرة نضال شاق مرير قام به العراقيون منذ وقت بعيد ، يبتدىء قبل الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ، ويستمر سنين طويلة مليئة بالآلام ، حافلة بالتضحيات . هي ثمرة صراع عنيد بذل فيه الشعب العراقي سيولا من دمائه ، مضحيا بالغالي والرخيص في سبيل امانيه القومية في الاستقلال والحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية . وقد اتسم هذا الصراع منذ ابتدائه بالشدة والعنف ، نظرا لاهمية موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي ، وعظم ثرواته الطبيعية ، فكانت القوى الاستعمارية تحرص اشد الحرص على التشبث بمصالحها ، والتمسك بامتيازاتها ، وفرض سيطرتها عليه بأي شكل من الاشكال . ولم تكن تتوانى عن استعمال كل الوسائل الدنيئة من مؤامرات ، ووعود كاذبة ، واحداث الشقاق بين طوائف الشعب وقومياته ، واصطناع الاذناب ، وفرض المعاهدات والاتفاقات الثنائية ، واخيرا حشر العراق في الكتل والاحلاف الاستعمارية، لكي تثقل القيود التي تكبل بها الشعب ، وتمنعه عن المطالبة بحقوقه في الحرية والاستقلال والحياة الرغيدة . وكانت لا تتردد اذا فشلت في كل هذه الوسائل ان تلجأ الى القوة ، والى استعمال افظع وسائل العنف والارهاب والتنكيل ، لكي تكتم انفاس الشعب ، وتمنعه من الحركة ، وتسد امامه السبل . وكانت وحشية القوى الاستعمارية تشتد وتعنف كلما ازداد وعي الشعب ، واشتد ساعده وعنفت مقاومته، وقوي تصميمه على سحق الاستعمار واذنابه المحليين ، وتحقيق آماله وامانيه .

وهكذا كان الاجهاز على ابسط الحريات الديمقراطية ، والقضاء على كل صوت معارض ، واستعمال اشد وسائل الضغط والارهاب والتنكيل ، تعني حتما رعب الاستعمار واذنابه ، وشعورهم بقوة الشعب وشدة عزمه وتصميمه على سحقهم . فكان نمو وعي الشعب ، واشتداد ساعده ، وتطور شعوره ، وادراكه لحقيقة حاله،

وتفهمه لطبيعة مشاكله واسبابها ، يرافقه دائما جنون الاستعمار واذنابه ، واسرافهم في الضغط ، وتماديهم في التنكيل بالشعب ، والقضاء على حرياته . ولم يكن هذا الجنون والاسراف والتمادي دليل قوة وبطش ، بل مظهرا من مظاهر الضعف ، مظهرا من مظاهر الخوف من المستقبل ، الخوف من الشعب ومن غضبه وانتقامه ، كانوا يريدون ان يبطشوا بالشعب قبل ان يبطش بهم ، وقد فاتهم ان الشعوب لا تموت ، انها خالدة خلود الارض والسماء ، خلود الشمس والقمر ، خلود الموت والحياة .

لقد اتبع الاستعمار كل ما لديه من وسائل وسبل لبسط نفوذه ، وفرض سيطرته ، منذ ان وطأت الجيوش الانكليزية ارض العراق في عام ١٩١٤ . وتدل الوعود التي قطعها قائد الحملة الانكليزية الجنرال مود للشعب ، وادعاؤه بأن حملته انما جاءت لتحرير العراق وانقاذه من السيطرة الاجنبية ، يدل هذا الموقف على ان المستعمرين كانوا مدركين منذ دخولهم الى العراق ، مدركين تمام الادراك انهم امام شعب مؤمن بالحرية والاستقلال ، شعب واع ذي مثل عليا في الحياة ، لذلك لجأوا الى اغرائه بالوعود المعسولة . ولكنهم ما كادوا يضعون ايديهم على البلاد ، حتى نكثوا بكل هذه الوعود والعهود ، بل انهم كانوا مصممين مقدما على النكث ، كانت وعودهم كلها خداعا وتغريرا مقصودا . فقد كان الانكليز قد عقدوا مع الفرنسيين منذ ١٧ مايس من عام ١٩١٦ معاهدة سرية عرفت باتفاقية (سايكس – بيكو) وقعها من الجانب البريطاني مارك سايكس ، ومن الجانب الفرنسي جورج بيكو . نصت هذه الاتفاقية على ان يكون الجزء الاكبر من العراق ، المشتمل على ولايتي البصرة وبغداد ، تحت الادارة البريطانية مباشرة ، ثم الحق بهاتين الولايتين بعد ذلك ولاية الموصل في عام ١٩١٩ .

ولكن الشعوب كانت تدرك حقها في الحياة ، تدرك حقها في الحرية والاستقلال والحياة الرغيدة . فلم تكن لترضى بالاستسلام لارادة الدول الاستعمارية ، رغم تأخرها التكنيكي وضعف تنظيمها السياسي . وهكذا احس المستعمرون بأن عليهم ان يبنوا علاقتهم بالشعوب على اساس جديد يحقق لهم جميع منافعهم وامتيازاتهم ، ويجعلهم في وضع قانوني منطقي مقبول كما يعتقدون ، فتبنوا فكرة الجنرال سمطس ، الذي ارتأى ان تتولى عصبة الامم الانتداب على البلدان التي انسلخت من الامبراطورية العثمانية ، وتعهد بها وديعة مقدسة من ودائع المدنية ... الى الامم الراقية ، التي تستطيع بفضل ثرواتها او اختبارها أو موقعها الجغرافي ان تتحمل هذه المسؤولية . . » وهكذا اتخذ الاستعمار لنفسه اسما جديدا هو الانتداب (١) وسرعان ما تلاشت الآمال التي عقدتها الشعوب على – مؤتمر فرساي – ومجلس الحلفاء الاعلى ، وعصبة الامم . ولم تكن هذه الآمال طبعا تستند الى اساس علمي صحيح، اذ لا شك ان حرية الشعوب واستقلالها لا يمكن ان يكونا هبة تقدمها الدول الاستعمارية في اناء من ذهب الى الشعوب المستعمرة . وهكذا كان – مؤتمر سان ريمو – الاستعماري

---

(١) يراجع الجزء الاول من تاريخ الوزارات العراقية .

الذي عقده مجلس الحلفاء الاعلى في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ هو النتيجة الطبيعية لجهود الدول الاستعمارية واسلوبها المنتظر لتحقيق مطامعها . ففي هذا المؤتمر تقرر وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ، ووضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي . وكانت قرارات ــ مؤتمر سان ريمو ــ كشفا لجميع اوراق الدول الاستعمارية ، وفضحا لنواياها السيئة تجاه الشعوب .

وقد رفض الشعب العراقي مقررات سان ريمو وناهضها بكل قواه (١) ولم تكن هذه المقاومة مقتصرة على فئة دون اخرى ، او على عدد قليل من الناس ، لقد نهض الشعب العراقي كله يستنكر هذه القرارات ، ويقف في وجهها . وكان العراقيون مؤمنين ان عليهم ان ينتزعوا استقلالهم وحقهم في الحياة الحرة من مستعمريهم انتزاعا ، فقاوموا الانتداب ، كما قاوموا الاحتلال من قبل . وفي ٣٠ من حزيران من هذا العام ١٩٢٠ اعلنوا ثورتهم المسلحة ، التي امتد اوارها من شمال العراق الى جنوبه ، وصاحبت هذه الثورة المسلحة ثورة فكرية شحذ فيها المفكرون والكتاب اقلامهم وقرائحهم ، واسهموا في كفاحهم من اجل حرية شعبهم واستقلاله .

وثورة ١٩٢٠ هذه ليست ثورة عشائرية ، او عملا اتفاقيا مبعثه دعاية بعض المتطرفين ، وموقف بعض المثقفين وعلماء الدين ، كما يدعي الكتاب الاستعماريون ، وانما هي حدث له اهميته الخاصة الكبيرة . فهي الخطوة الاولى التي اعلن بها الشعب العراقي بالنار وبالحديد عن رغبته وعزمه على انجاز الاستقلال الوطني التام . فعن طريقها توحدت جهود طبقات الشعب التقدمية ضد الاحتلال البريطاني ، وبواسطتها ظهرت مواطن قوة الشعب العراقي واهمية وحدته للتخلص من كابوس الاستعمار بواسطة الثورة ، ومساومات الفئات المرتزقة التي شكلت جهاز الحكومات الرجعية الخاضعة للاستعمار . ان ثورة العشرين كانت باكورة الثورة العراقية الكبرى التي تشاهد اليوم توطد اركانها ، ومحاولتها بناء مجتمع حر جديد يستطيع تحقيق امانيه القومية ، ورغبته في الحرية والحياة الديمقراطية السعيدة ، ولا اظننا بحاجة الى ان نؤكد ان ثورة العشرين لم تكن استجابة للوعي السياسي المجرد في العراق آنذاك فحسب ، وانما لان ظروف البلاد الاقتصادية كانت حافزا مهما لتكتيل جل طبقات الشعب ، وتوجيهها للكفاح ضد الاستعمار .

وقد كانت هذه الثورة حافزا للاستعمار على تبديل سياسته في العراق (٢) والبحث عن اساليب جديدة لفرض نفوذه وسيطرته في البلاد . وكان هذا الاسلوب الجديد هو اصطناع اذناب من اهل البلاد وغيرهم ، يسلم اليهم في الظاهر مقاليد هذه الامور ، ثم يديرهم ويوجههم كيفما شاء . وهكذا نشأت اول حكومة عراقية من بين الخونة الذين ارتضوا التعاون مع الاستعمار ضد شعبهم الابي المكافح ، ارتضوا التعاون مع الاستعمار ، ويده لا تزال مخضبة بدماء ابناء وطنهم الذين لم يلقوا

---

(١) الوزارات ج ١ .

(٢) راجع عن هذه الاحداث كتابنا الاخر (الثورة العراقية الكبرى) .

السلاح ، وتشكلت اول حكومة من اعوان الاستعمار في ٢٥ تشرين الاول من عام ١٩٢٠ (١) والثورة لا تزال قائمة على قدم وساق ، واستخدمت ضد الثورة كل وسائل القمع والارهاب . وفي العام التالي جاء الانكليز بعميلهم فيصل بن حسين ، ونصبوه ملكا على العراق ، وابتدأ عملاؤهم واذنابهم ينسجون حوله هالة وهمية من المجد .

وقد صاحب هذا التبدل في الاسلوب الاستعماري من الحكم المباشر ، الى الحكم بواسطة الاذناب ، رفع اسم الانتداب واستعمال طريقة المعاهدات الثنائية التي تحفظ لهم جميع مصالحهم ، وتجعل يدهم هي الطولى في جميع البلاد .

وهكذا ابتدأ عهد جديد ، وابتدأت معركة جديدة لا ضد الاستعمار فقط ، وانما ضد اذنابه ايضا . ولكي يضمن الاستعمار اخلاص هؤلاء الاذناب ، فقد اطلق يدهم في سرقة اموال الشعب ، وانتهاب قوته ، والاثراء على حسابه . وكانت المعركة ضارية شديدة لم يكل الشعب العراقي فيها عن الكفاح ، ولم يتوان عن تقديم التضحيات . واطمأن الاستعمار لخطته الجديدة ، فقد ارتبطت مصالح الفئة الحاكمة التي فرضها بمصالحه ، واصبح وجودها يعتمد على وجوده ، واستطاع ان يحقق جميع اغراضه بواسطة المعاهدات الثنائية غير المتكافئة ومنح الاستقلال المزيف .

وكان من الطبيعي ان يتحالف اذناب الاستعمار مع القوى الرجعية والمستغلة التي لا يهمها سوى ارضاء جشعها وتوسيع ثرائها ، وهكذا امتدت السلسلة التي تطوق عنق الشعب من الاستعمار الى الملكية الخائنة ، ثم الى الطغمة الحاكمة من الاشرار الذين خلقهم الاستعمار ، ثم الى الاقطاعيين ، وكبار الملاكين ، واصحاب النفوذ الذين يستغلون نفوذهم لكسب المغانم وجر الارباح، ثم تأتي المعاهدات الثنائية لكي تحفظ هذا الشكل الكاذب للمجتمع العراقي الواعي الحساس المتطور .

ومنذ ذلك الوقت اصبح هم جهاز الدولة وغرضه الاصيل ، اسناد هذا الوضع الفاسد ، هذا الشكل المزيف للمجتمع . فالتشريعات تسن لتوطيد مصالح الاستعمار وخدمة اغراض اذنابه ، وفسح المجال لهم للاستغلال والامعان في نهب الشعب . واموال الشعب تبعثر لتحقيق مآرب الدول الاستعمارية ، وملء جيوب حكام البلاد الخونة وعملائهم . والجهاز القضائي سخر هو ايضا لحفظ هذا الكيان الفاسد ، وهذا النظام الاجتماعي القائم على الاستغلال والاستعباد . واهم مظاهر هذا النظام تركيز الاقطاع ، وتقوية نفوذه ، والاعتماد عليه لضرب حركة التحرر الشعبية المتنامية باطراد .

لقد كانت اربعة اخماس الاراضي في العراق — عند دخول الانكليز — ملكا للدولة ، فكانت خطة الاستعمار وعملائه قائمة على توسيع الملكية الكبيرة الاقطاعية بشكل فظيع ، لم يؤد الى توسيع نفوذ الملاكين الاقطاعيين السياسي فحسب ، بل ضرب الاقتصاد العراقي في الصميم وهبط بمستوى الاكثرية الساحقة من ابناء

(١) يراجع بخصوص هذه الوزارة الجزء الاول من (تاريخ الوزارات العراقية) .

الشعب ، وهم الفلاحون الذين يكونون ثلاثة ارباع سكان البلاد تقريبا ، الى أوطأ دركات الفاقة والعوز .

تبلغ الاراضي القابلة للزراعة في العراق ، والتي يتوفر الماء لاروائها ، ما يقرب من خمسين مليون دونما . اما الاراضي المزروعة فلا تتجاوز ٢٠ مليونا من الدونمات يزرع نصفها ، ويترك النصف الآخر بورا (دون زرع) .

ولكي نبين فظاعة نظام الملكية الزراعية القائم في العراق ، يكفي ان نذكر ان ٣٦١٩من الملاكين فقط يمتلكون ١٨ مليون دونما من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق ، وان (٢٧٢) ملاكا فقط يمتلكون ٦ ملايين دونما منها ، وقد زادت ملكية بعض الشيوخ عن مليون دونم . اما عدد الذين يمتلكون اكثر من نصف مليون دونم فليس بالقليل . وكان نصيب الاسرة المالكة ، التي قدمت الى العراق معدمة لا تملك شروى نقير ، كبيرا جدا ، يدل بشكل لا يقبل الشك على طبيعة الحكم التي كانت تمارسه هذه الاسرة الباغية ، عميلة الاستعمار ، اذ ان ما بلغته ملكية فيصل ، وعبد الاله ، وغيرهما ، من ابناء هذه الاسرة المغتصبة عند مجيء الثورة ، هو مائة وسبعة وسبعون الفا وخمسمائة وستة وتسعون دونما من احسن اراضي العراق واجودها . هذا عدا الاراضي التي باعوها قبل ثورة ١٤ تموز الجبارة ، عندما احسوا باقتراب مصيرهم الاسود ، وهرّبوا اثمانها الى خارج العراق .

وكانت هذه السياسة الزراعية الفاسدة ، تقابلها من الناحية الاخرى سياسة صناعية لا تقل فظاعة واضرارا بمصالح الشعب وخدمة لمصالح الاستعمار ، تهدف الى قتل الصناعة العراقية ، ووضع العراقيل في سبيلها ، ليفسح المجال امامالبضائع الاجنبية لغزو الاسواق العراقية ، لخدمة الشركات الاحتكارية الاجنبية ، وتمهيد السبيل امامها لكي تجد في العراق مرتعا خصبا لها .

ومن الطبيعي ان يكون جهاز الدولة هذا الذي يخضع لطغمة حاكمة فاسدة همها الاستغلال والنهب ، متميزا ببيروقراطية شديدة ، تضيع فيه المصلحة العامة، وتشيع الرشوة والمحسوبية ، وسوء استعمال السلطة ، واستغلال النفوذ .

ولم تكن العصابة الحاكمة لتستطيع فرض هذه السياسة الجائرة المتناقضة لمصالح الشعب ، دون ان تستخدم اشد اساليب الضغط والاكراه ، واعنف وسائل الجور والتعسف والارهاب . ولكي تنجح في ذلك ، وجهت اهتماما كبيرا لتنظيم الجهاز البوليسي ، فجعلت منه قوة كبيرة مدربة على مقاومة الحركات الشعبية ، والوقوف في وجوه الناقمين على الاوضاع الفاسدة ، ووضعت مقدرات الشعب في ايدي رجال الإمن ، فكم من طلاب يذرعون الشوارع بعيدا عن مدارسهم ، دون أن يستطيعوا العودة اليها ، لان رجال الامن لا يعجبهم ذلك ، وكم من عاطلين ترفضهم الدوائر واصحاب الاعمال ، لانهم ليسوا موضع ثقة رجال الامن . وقل مثل ذلك عن رجال الصحافة والموظفين الذين يعيشون تحت رحمة رجال الامن هؤلاء .

وصادرت الطغمة الحاكمة في العهد البائد كل حريات الشعب ، وسيطرت على

وسائل التعبير ، وحبست الاقلام ، وضربت ستارا سميكا بين العراق والعالم (١) وقصرت الصحافة على خمس جرائد هزيلة يملى عليها ما كان يريد الحكام قوله ونشره ، واصبحت مظاهر الحياة الديمقراطية مهازل مضحكة . فالنواب يعينون تعيينا ، ومثلهم اعضاء مجالس الادارات المحلية ، والغيت الاحزاب ، واغلقت المجلات والصحف ، ومنعت الاجتماعات ونكل بالمعارضين للحكم ابشع تنكيل .

ولكن الشعب العراقي لم يبق مكتوف اليدين وهو يرى حرياته تغتصب ، وثرواته تبعثر ، وكرامته تنتهك ، وحقوقه تهدر ، فظل يكافح منذ ثورة ١٩٢٠ بعناد واصرار ، مستعملا مختلف الوسائل والسبل . وكانت معركته مع الاستعمار واذنابه ضارية عنيفة لا شفقة فيها ولا رحمة . فكم من النفوس ازهقت ، وكم من الدماء سالت ، وكم من الاحرار فضلوا اعماق السجون على حياة الذل والصغار . وازدادت الشقة بعدا بين العصابة الحاكمة والشعب، وفصلت بينهما انهار من الدماء ، فصلت بينهما جرائم لا تعد ولا تحصى ، وآثام لا تغتفر . وكان الاستعمار واذنابه من جهتهم يصرون على تجاهل رغبات الشعب واهدافه ، وكان ذلك امرا طبيعيا . فتحقيق هذه الرغبات والاهداف معناه حرمان الاستعمار واذنابه من امتيازاتهم الكبيرة . بل والقضاء عليهم قضاء مبرما . ان المعركة بالنسبة لكلا الطرفين معركة حياة او موت، لا مجال فيها للتوفيق ، لا مجال فيها للمهادنة . وتوالت فيها انتفاضات الشعب ووثباته منذ عام ١٩٢٠ ضد العصابة الحاكمة التي لم تكن تتوانى عن استعمال اعنف وسائل البطش واقسى سبل التنكيل ، واشد طرق الارهاب للوقوف في وجه الشعب . ونجح الاستعمار واذنابه في عقد معاهدة ١٩٣٠ (٢) ونجحوا في سلب ثروة العراق النفطية ، ولكنه لم يكن نجاحا سهلا اذ لم يستطيعوا الوصول الى اهدافهم وغاياتهم قبل ان يخوضوا بحرا من الدماء ، ويدوسوا جثث الضحايا الاحرار . وكانت السنوات التي تلت معاهدة ١٩٣٠ الجائرة ، كفاحا مستمرا من اجل الغاء هذه المعاهدة ، واستكمال سيادة العراق واستقلاله . وشهدت سنة ١٩٣٦ انتفاضة شعبية قام بها الجيش (٣) لم تؤت مع الاسف ثمارها . ثم تلتها سنوات تأجج فيها الشعور القومي ، واضطرم بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى اذا جاء عام ١٩٤١ انتفض الجيش العراقي الباسل ، ووراءه الشعب ، ليلقي عن كاهله الاغلال الاستعمارية ، ويتخلص من الطغمة الحاكمة . ولكن ظروفا قاهرة منعته من تحقيق غرضه والوصول الى هدفه ، فسالت الدماء ، وارتفعت المشانق ، واكتظت السجون والمعتقلات بالمواطنين (٤) .

---

(١) راجع المراسيم ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ لسنة ١٩٥٤ في المجلد التاسع ■

(٢) يراجع عن هذه المعاهدة الجزء الثالث من — تاريخ الوزارات العراقية —

(٣) يريد به الانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي العسكري (الوزارات ج ٤) .

(٤) راجع المجلد الخامس من — تاريخ الوزارات العراقية — عن الحرب العراقية البريطانية في ايار ١٩٤١ م ، وراجع ايضا كتابنا الاخر (الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحررية) في طبعته الرابعة فهو ادق ما كتب حتى الان .

ومرت سنو الحرب ثقيلة بطيئة مليئة بالآلام ، مليئة بالنكبات، مليئة بالدروس والعبر ، وخرجت الشعوب وهي تتطلع الى المستقبل بشيء غير قليل من الثقة ، وحققت انتصارات رائعة ضد الاستعمار . ولكن القوى الاستعمارية لم ترد الاعتراف بوعي الشعوب وحقها في الحياة ، فكيفت وسائلها لتجابه الوضع الجديد . وحاول الاستعمار واذنابه ربط العراق بمعاهدة جديدة في عام ١٩٤٨ ، ولكن الشعب العراقي كان لهم بالمرصاد ، فانتفض انتفاضته المعروفة ، وخضّبت الدماء شوارع بغداد ، ونهض الشعب في كل مكان ، واطاح بالحكومة الخائنة التي عقدت هذه المعاهدة ، وولى اعوان الاستعمار خائفين وجلين من غضب الشعب ، وعلى راسهم الخائن نوري السعيد (١) ولكنهم سرعان ما جمعوا شملهم بعد شهور ، وعادوا لينتقموا من الشعب ، ويوقعوا بأحراره ، فامعنوا بالاضطهاد والارهاب ، وارتفعت المشانق مرة اخرى في ساحات بغداد ، وامتلأت السجون والمعتقلات بالاحرار ، وحجر على الفكر وكتمت الانفاس . وظن الاستعمار انه انتصر ، وان الشعب لن تقوم قائمته . ولكن ما كادت تمر اربع سنوات حتى انتفض الشعب مرة اخرى ، وطوّح بحكومة اعوان الاستعمار ، وسفكت الدماء مرة اخرى في شوارع بغداد ، وفتحت المعتقلات ابوابها للاحرار . واذا كانت انتفاضة عام ١٩٥٢ (٢) قد فشلت في اقامة حكومة وطنية في البلاد ، فانها اعطت الاستعمار درسا جعلته يعبيء قواه ، ويلجأ الى اشد الاساليب بشاعة ، واكثرها بطشا وارهابا ليرد عادية الشعب ، ويأمن من بطشه .

وكانت القوى الاستعمارية العالمية قد لجأت الى سياسة الكتل والاحلاف ، لدعم النظم الرجعية البالية ، والمحافظة على امتيازاتها ، والتهيؤ لحرب جديدة تعيد لها مركزها الذي فقدته ، وتجنبها الازمات . وكان الاستعمار واذنابه يعلمون ان الشعب العراقي لهم بالمرصاد ، وانه لن يقبل راضيا بمشروعاتهم الاستعمارية ، ولكن نوري السعيد ضمن لهم ــ بعد محاولات فاشلة قام بها فاضل الجمالي وغيره ــ القضاء على المقاومة الشعبية ، وتمهيد السبيل لجعل العراق قاعدة لكتلة استعمارية عدوانية . وبدأت حملة من الضغط والارهاب والجور لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق ، ابتدأت بفصل الطلاب الاحرار ، والموظفين ، والاساتذة ، وفتح المعتقلات وملء السجون ، ونفي المواطنين المخلصين ، والقضاء على كل وسائل التعبير (٣) وتزييف كل مظاهر الحياة الديمقراطية دون خجل او حياء ، واقامة نظام بوليسي رهيب جاوز كل الحدود ، فحتى السجناء في اعماق السجون سلّطت عليهم ادوات الموت في مجازر قلّ ان شوهد لها مثيل في التاريخ فمات الكثير (٤) برصاص اعوان الاستعمار ، ومات آخرون بتأثير الضرب المبرح والتعذيب الفظيع . ولا يزال في

---

(١) يراجع عن هذه الوثبة الجبارة ــ تاريخ الوزارات العراقية ــ ج ٧ .

(٢) يراجع عن هذه الانتفاضة الجزء الثامن من تاريخ الوزارات .

(٣) يراجع الجزء التاسع من ــ تاريخ الوزارات العراقية ــ بخصوص (ميثاق بغداد) الذي استلزم الرجوع الى هذه الامور القاسية ، وادى الى تعجيل ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ م.

(٤) الوزارات : الجزء التاسع .

اجسام آخرين آثار واضحة لتلك الجرائم الشنعاء . وكان الرصاص يلعلع بين حين وآخر في بغداد وغير بغداد من مدن العراق كالنجف ، والحي ، والموصل وكانت الضحايا تقدم دون حساب على مذبح الحرية (١) .

وظن الطاغية انه قد بلغ الاوج ، وان الشعب لن يستطيع الحراك من قيوده الثقيلة . وان نظامه البوليسي الرهيب سيضمن له البقاء . كان يعلم ان الشعب يتحرق غيظا للانتقام لتمزيق قيوده والتنكيل بأعدائه . كان يعلم كل ذلك ، ولذلك حرص على ان يبقيه مكبلا بالاغلال ، مرهقا بالعسف والجور . ولم يكن له الخيار في ذلك فالمعركة معركة موت او حياة .

وجاء اليوم الموعود فنهض الشعب الجبار بقيادة جيشه الباسل ، ونفض عنه القيود ، وانطلق يدوس امامه الاقزام الذين تنكروا له عبر التاريخ ، فحاولوا الوقوف في طريقه واعادته الى الوراء . انتفض الشعب العراقي في (١٤) تموز ، وهو اكثر ما يكون قوة وعزما ، وانطلق الى الامام ليبني مستقبلا جديدا في وطن حر مستقل ، في عالم تسوده العدالة والسلام .

وهكذا كان يوم (١٤) تموز خاتمة لنضال مرير ، خاتمة لمعركة دامية عنيفة امتدت طيلة سنين ، ولكنه في الوقت نفسه بداية لعهد جديد ، عهد يبني فيه الشعب مستقبله بارادته ، ويحقق لنفسه حياة حرة كريمة ، ويسهم في بناء صرح الحضارة الانسانية ، ودعم السلام العالمي .

فجميع عناصر الثورة الاصيلة تكمن في داخل العراق في نظام حكمه الفاسد ، في التناقض الشديد بين شكل المجتمع ومحتواه الحقيقي ، واخيرا في تنامي وعي الشعب وادراكه لحقوقه ومسؤولياته ، ومن هنا ترتبط حركة الشعب العراقي بكفاح الشعوب في جميع انحاء الارض من اجل الحرية والاستقلال والسلام . ومن هنا يمكن ان نرى بوضوح ان حركة الشعب العراقي بقيادة جيشه الباسل ، كانت جزءا لا يتجزأ من حركة التاريخ التي شملت العالم اجمع . فمنطق التاريخ يحتم تحرر العراق ، وانطلاقه من قيوده ، وتقرير مصيره ، وسيره في طريق مضيء يبشر بكل خير ، كما يحتم تحرير جميع شعوب العالم المستعمرة ، والخاضعة للنفوذ الاجنبي . وقد ادركت حكومة الثورة طبيعة دورها فتبنت مصالح الشعب ، واهدافه ، وغاياته ، فالتف حولها الشعب ، وصمم على ان يبذل في سبيل الدفاع عنها الغالي والرخيص . وقد استطاعت حكومة الجمهورية — رغم قصر المدة التي مرت عليها في الحكم — ان تنجز اعمالا جبارة لم يكن الشعب يحلم بامكان تحقيقها السريع ، في مثل هذا الوقت القصير . وكان في مقدمة هذه الانجازات الهائلة اسقاط الملكية ، واقامة الجمهورية ، واتباع سياسة خارجية منبثقة من ارادة الشعب ، وتستجيب لرغبته العميقة في الاستقلال والحياد الايجابي ، وفي تنفيذ قرارات باندونغ واحترام ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وتوطيد دعائم السلام العالمي .

---

(١) راجع هذا الجزء .

ومن الطبيعي ان تتجه الثورة الى تصفية النظام السياسي والاقتصادي القائم في البلاد ، واقامته على اسس جديدة تحقق العدالة الاجتماعية ، وتفسح المجال لتطور امكانيات البلاد الهائلة في جميع الميادين الاقتصادية والفكرية والفنية الخ ...

ولا شك ان اولى الخطوات الاساسية ستكون تحديد الملكية الزراعية ، وفسح المجال لاستغلال جميع الطاقات البشرية والطبيعية في هذا الميدان ، الى جانب تصنيع البلاد والافادة من ثمراتها الطبيعية ، ورفع مستوى الشعب المعاشي والفكري ، وتطهير جهاز الدولة من عناصر الفساد وعملاء الاستعمار ، ورغم انه لم يمض اكثر من شهر على قيام الجمهورية ، فان خطوات واسعة قد حدثت في هذا السبيل . فنص الدستور المؤقت على تحديد الملكية الزراعية ، وسنت القوانين لخفض الاسعار، وتطهير الجهاز الحكومي ، ومحاسبة المسؤولين في العهد البائد على ما اقترفوه من جرائم ضد الشعب ، وغير ذلك من القوانين والمراسيم .

وان الشعب العراقي ملتف حول جمهوريته ، واضع ثقته وآماله فيها ، انه مصمم على الدفاع عنها ، والتضحية بكل شيء في سبيل بقائها ، لانه دفع ثمنها غاليا من دماء ابنائه وحريتهم ، دفع ثمنها غاليا من آلامهم ودموعهم وتعاستهم ، وانه لن يفرط فيها ولن يسمح للاستعمار ان يمسها بسوء .

٣ ـ الدستور المؤقت

بيان من رئيس الوزراء :

ايها المواطنون

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته :

تعلمون بأن ما سمي بالقانون الاساسي العراقي قد وضع في عهد الانتداب ، وفي ظل الارهاب ، وجاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح ، ولمطالب الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ اذ منح العائلة المالكة السابقة سلطات وامتيازات اتخذت اداة لاستغلال الشعب ، وتقييده بقيود الاستعمار ، وان تلك العائلة المالكة، والطبقة الحاكمة السائرة في ركابها في العهد البائد ، لم تكتف بما جاء في ذلك الدستور من احكام ضد رغبات الشعب ، بل انها امعنت في العدوان على حقوقه ، وهدر حياته ، والعبث بكرامته . فلما جاءت ثورتكم هذه التي اجتثت جذور الطغيان والفساد ، بدأ عهد جديد فأصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم ، واعلان سقوط ذلك القانون الاساسي ، الذي انهار فعلا يوم اعلان ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي .

ان هذه الثورة التي انبثقت من ارادتكم ، وحققت امنية من اعز امانيكم فساندتموها بمساهمتكم في التطويح بصرح الطغيان ومصدر الفساد ، قررت ان تتخذ لها دستورا مؤقتا يعين اسس الحكم الجديد الى ان يتم تشريع الدستور

الدائم ، باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رايه باسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه . واني لمطئمن ان ما لقيته الثورة من تضامن ابناء الشعب كافة، سيكون اعظم ضامن للوصول الى اهدافها في ظل حياة دستورية سليمة .

وسيقوم اخي العقيد الركن عبد السلام عارف بتلاوة نصوص الدستور المؤقت، راجيا من الله العلم القدير ان يكون هذا الدستور نبراسا نهتدي به في ادارة دفة الحكم لصالح الامة ، وفاتحة عهد جديد لحرية شعب الجمهورية العراقية واعلاء كلمة العرب .

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

المقدمة :

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي ، بمؤازرة الشعب وتأييده في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، تهدف الى تحقيق سيادة الشعب ، والعمل على منع اغتصابها ، وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ، ولما كان الحكم السابق في البلاد الذي تم التخلص منه قائما على اساس من الفساد السياسي ، اذ اغتصب السلطة افراد حكموا البلاد على خلاف ارادة الاكثرية ، وضد مصلحة الشعب ، اذ كان هدف الحكم تحقيق منافعهم ، وحماية مصالح الاستعمار ، وتنفيذ مآربه كما جاء ذلك في البيان الاول الذي اعلن للشعب في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في بدء الحركة الوطنية، وتضمن سقوط نظام الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية .

فاننا باسم الشعب نعلن سقوط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته كافة ، منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ . ورغبته في تثبيت قواعد الحكم ، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال الى ان يتم تشريع الدستور .

الباب الاول ــ الجمهورية العراقية

المادة (١) ــ الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة .

المادة (٢) ــ العراق جزء من الامة العربية .

المادة (٣) ــ يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة ، باحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم . ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن. ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

المادة (٤) ــ الاسلام دين الدولة .

المادة (٥) ــ عاصمة الجمهورية العراقية بغداد .

المادة (٦) ــ يعين العلَم العراقي ، وشعار الجمهورية العراقية ، والاحكام الخاصة بهما بقانون .

الباب الثاني ـ مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة (٧) ـ الشعب مصدر السلطات .

المادة (٨) ـ الجنسية العراقية يحددها القانون .

المادة (٩) ـ المواطنون سواسية امام القانون في الحقوق ، والواجبات العامة، ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس ، او الاصل ، او اللغة ، او الدين ، او العقيدة .

المادة (١٠) ـ حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة ، وتنظم بقانون .

المادة (١١) ـ الحرية الشخصية ، وحرمة المنازل مصونتان ، ولا يجوز التجاوز عليهما الا حسب ما تقتضيه السلامة العامة ، وينظم ذلك بقانون .

المادة (١٢) ـ حرية الاديان مصونة ، ويجب احترام الشعائر الدينية ، على ان لا تكون مخلة بالنظام العام ، ولا متنافية مع الآداب العامة .

المادة (١٣) ـ الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتهاالاجتماعية، ولا تنزع الا المنفعة العامة ، مقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

المادة (١٤) ـ آ ـ الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون .

ب ـ تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية الى حين استصدار التشريعات ، واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها .

المادة (١٥) ـ لا يجوز فرض ضريبة ، او رسم ، او تعديلهما ، او الغاؤهما الا بقانون .

المادة (١٦) ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، واداء الخدمة العسكريةشرف للمواطنين ، وتنظم احكامها بقانون .

المادة (١٧) ـ القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك الشعب ، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيها .

المادة (١٨) ـ الدولة وحدها هي التي تنشىء القوات المسلحة ، ولا يجوز لاي هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

المادة (١٩) ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

الباب الثالث ـ نظام الحكم

المادة (٢٠) ـ يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ، ويتالف من رئيس وعضوين .

المادة (٢١) ـ يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة .

المادة (٢٢) ـ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية .

المادة (٢٣) ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة او فرد التدخل في استقلال القضاء ، او في شؤون العدالة ، وينظم القانون الجهاز القضائي .

المادة (٢٤) ـ جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية ، مراعاة للنظام العام والآداب .

المادة (٢٥) ـ تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب .

المادة (٢٦) ـ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ نشرها ، الا اذا نص فيها على خلاف ذلك . واذا لم يذكر فيها تاريخ تنفيذها ، تنفذ بعد عشرة ايام من اليوم التالي ليوم النشر .

الباب الرابع ـ احكام انتقالية

المادة (٢٧) ـ يكون للقرارات ، والاوامر ، والبيانات ، والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة ، او رئيس الوزراء ، او مجلس السيادة في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت ، قوة القانون . وهي تعدل ما يتعارض مع احكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها .

المادة (٢٨)ـ كلما قررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية المفعول ، ويجوز الغاء التشريعات او تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت .

المادة (٢٩) ـ ينفذ هذا الدستور المؤقت من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٣٠) على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة ١٣٧٨هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٨م.

مجلس السيادة

خالد النقشبندي
عضو

محمد مهدي كبه
عضو

محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

عبد السلام عارف
نائب رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية

عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الدفاع

مصطفى علي
وزير العدلية

فؤاد الركابي
وزير الاعمار

الدكتور جابر عمر
وزير المعارف

الدكتور عبد الجبار الجومرد
وزير الخارجية

هديب الحاج حمود
وزير الزراعة

محمد صديق شنشل
وزير الارشاد

بابا علي الشيخ محمود
وزير المواصلات والاشغال

الزعيم الركن ناجي طالب
وزير الشؤون الاجتماعية

الدكتور محمد صالح محمود
وزير الصحة

الدكتور ابراهيم كبة
وزير الاقتصاد

محمد حديد : وزير المالية .

مضامين الكتاب باجزائه العشرة

رأينا اتماما لفائدة القراء والمتتبعين ، ان نضع فهرستا موجزا لاجزاء الكتاب العشرة ، مع ذكر اهم الحوادث التي جاء ذكرها في كل جزء من هذه الاجزاء العشرة، ليتسنى للقارىء ان يرجع الى الجزء الذي يحتاج اليه بيسر ودقة . وكم كنا نود لو اتيح لنا ان نضع فهرستا ابجديا عاما لمواد الكتاب كافة ، ولكن عملا شاقا مثل هذا كان دونه خرط القتاد .

المجلد الاول

٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ ـ ٢١ حزيران ١٩٢٥

بحث هذا المجلد الاول في ست وزارات وهي :

١ ـ الوزارة النقيبية الاولى تألفت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ واستقالت في ٢٣ آب ١٩٢١ .

٢ ـ الوزارة النقيبية الثانية تألفت في ١٢ ايلول ١٩٢١ واستقالت في ١٩ آب ١٩٢٢ .

٣ ـ الوزارة النقيبية الثالثة تألفت في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

٤ ـ الوزارة السعدونية الاولى تألفت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ واستقالت في ١٥/١٠/١٩٢٣ .

٥ ـ الوزارة العسكرية الاولى تألفت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ واستقالت في ٢ آب ١٩٢٤ .

٦ ـ الوزارة الهاشمية الاولى تألفت في ٢ آب ١٩٢٤ واستقالت في ٢١ حزيران ١٩٢٥ .

★ وكانت اهم الحوادث التي تناولها هذا المجلد (الاول) بالبحث هي ★

ا ـ تأليف الحكومة العراقية الموقتة تحت امرة المندوب السامي السر برسي كوكس .

ب ـ التمهيد في (مؤتمر القاهرة) لتعيين الامير فيصل بن الملك حسين ملكا على العراق .

جـ ـ وصول سمو الامير فيصل الى العراق ، والمناداة بسموه ملكا على للعراق .

د ــ عقد المعاهدة العراقية ــ البريطانية (الاولى) في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ لتحل محل الانتداب البريطاني الذي فرض على البلاد في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م.

هـ ــ الحاق بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ بالمعاهدة العراقية ــ البريطانية (الاولى).

و ــ عقد الاتفاقيات المتفرعة من المعاهدة العراقية ــ البريطانية الاولى .

ز ــ جمع المجلس التاسيسي وتصديق المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الملحقة بها.

ح ــ مصادقة المجلس التاسيسي على لائحة القانون الاساسي العراقي ، وسنه قانون انتخاب النواب ، والشروع في التاسيسات الادارية على النظم الدستورية .

ط ــ اقتتال في كركوك .

ي ــ منح امتياز نفط العراق الى الشركات الاجنبية تحت الضغط والاكراه البريطانيين .

ك ــ الاطاحة بعرش الملك حسين في الحجاز واحتلال الوهابيين للحجاز .

ل ــ وصول اللجنة الامية للتحقيق في الخلاف العراقي ــ التركي حول عائدية ولاية الموصل .

المجلد الثاني

٢٦ حزيران ١٩٢٥ ــ ٩ آذار ١٩٣٠

تناول هذا المجلد (الثاني) بالبحث الوزارات الست الآتي ذكرها :

٧ ــ الوزارة السعدونية الثانية تالفت في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستقالت في ١٩٢٦/١١/١ .

٨ ــ الوزارة العسكرية الثانية تالفت في ١٩٢٦/١١/٢١ واستاقلت في ١٩٢٨/١/٨ .

٩ ــ الوزارة السعدونية الثالثة تالفت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ واستقالت في ١٩٢٩/١/٢٠ .

١٠ ــ الوزارة السويدية الاولى تالفت في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٢٩ .

١١ ــ الوزارة السعدونية الرابعة تالفت في ١٩ ايلول ١٩٢٩ وانحلت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، حيث انتحر رئيسها المغفور له عبد المحسن السعدون .

١٢ ــ وزارة ناجي السويدي تالفت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ واستقالت في ٩ آذار ١٩٣٠ .

★ واهم الاحداث التي تناولها هذا (المجلد الثاني) بالبحث كانت ★

أ ـ تعيين اعضاء مجلس الاعيان .
ب ـ افتتاح مجلس الامة لاول مر في اجتماع غير اعتيـادي ، ثم اجتماعه اجتماعا اعتياديا .
ج ـ تعديل القانون الاساسي العراقي تعديلا بسيطا .
د ـ حل مشكلة الموصل وعقد معاهدة ثلاثية بين تركية وبريطانية والعراق .
هـ ـ عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية الثانية لتمديد أجل الانتـداب البريطاني على العراق .
و ـ تسوية الديون العثمانية العمومية في العراق بعملية مالية جريئة .
ز ـ محاولة فرض نظام التجنيد الاجباري على البلاد ومقاومة هذه المحاولة .
ح ـ اعتراف ايران بنظام الحكم الملكي في العراق لاول مرة .
ط ـ انتحار عبد المحسن السعدون في الثالث عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ .
ي ـ اجتماع الملك فيصل بالملك عبد العزيز آل سعود على الدارعة البريطانية (لوبن) .
ك ـ عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية (الثالثة) في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ .

المجلد الثالث

٢٣ آذار ١٩٣٠ ـ ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣

يتناول هذا المجلد (الثالث) بالبحث خمس وزارات فقط وهي :

١٣ ـ الوزارة السعيدية الاولـى التي تألفت في ٢٣ آذار ١٩٣٠ واستقالت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ .

١٤ ـ الوزارة السعيدية الثانية التي تألفت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ .

١٥ ـ الوزارة الشوكتية وقد تكونت في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٣٣ .

١٦ ـ الوزارة الكيلانية الاولـى التي تألفت في ٢٠ آذار ١٩٣٣ واستقـالت في ٩ ايلول ١٩٣٣ .

١٧ ـ الوزارة الكيلانية الثانيـة التي تألفت في ٩ ايلول ١٩٣٣ واستقـالت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

★ وكانت اهم الاحداث التي جرت ايام هذه الوزارات الخمس كما يلي ★

أ ـ انهاء الانتداب البريطاني على العراق بعقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية ، ورفع الهيمنة البريطانية المكشوفة على امور البلاد .
ب ـ تجدد ثورة الاكراد في السليمانية وفي بارزان .
ج ـ دخول العراق عضوا في عصبة الامم .

د ــ ثورة التياريين (الآثوريين) على الحكومة العراقية في ٢ آب ١٩٣٣م.
هـ ــ وفاة الملك فيصل الاول في ليلة اليوم الثامن من شهر ايلول ١٩٣٣ .
و ــ المناداة بالامير غازي نجل الملك فيصل ملكا على العراق .
ز ــ الخلاف بين الوزارة الكيلانية الثانية والملك الجديد واضطرار الوزارة للاستقالة .

المجلد الرابع

٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ــ ١٧ آب ١٩٣٧

تناول هذا المجلد (الرابع) بالبحث الوزارات الست الآتية :

١٨ ــ الوزارة المدفعية الاولى تألفت في ٩٣٣/١١/١٩ واستقالت في ١٢ شباط ٩٣٤.

١٩ ــ الوزارة المدفعية الثانية تألفت في ٢١ شباط ١٩٣٤ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤ .

٢٠ ــ الوزارة الايوبية الاولى تألفت في ٢٧ آب ١٩٣٤ واستقالت في ٢٣ شباط ١٩٣٥

٢١ ــ الوزارة المدفعية الثالثة تألفت في ٤ آذار ١٩٣٥ واستقالت بعد احد عشر يوما

٢٢ ــ الوزارة الهاشمية الثانية تألفت في ٢٧ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ نتيجة انقلاب عسكري دبره خصومها السياسيون بالاتفاق مع بكر صدقي .

٢٣ ــ الوزارة السليمانية تألفت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت في ١٧ آب ١٩٣٧ .

★ وكانت اهم الحوادث التي تناولها هذا المجلد (الرابع) بالبحث هي ★

أ ــ فساد الادارة وانتشار الرشا بين الموظفين .
ب ــ اقتران الملك غازي بالاميرة عالية بنت عمه الملك علي .
ج ــ اضطراب الامن في داخل المملكة ، وتحدي القبائل للوزارة الايوبية الاولى .
د ــ تمرد القبائل على الوزارة المدفعية الثالثة واضطرار الوزارة للاستقالة .
هـ ــ تعدد الثورات ايام الوزارة الهاشمية الثانية ، واعلان الاحكام العرفية مرارا.
و ــ الانقلاب العسكري الذي أطاح بالوزارة الهاشمية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .
ز ــ مقتل جعفر العسكري وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية .
ح ــ اضطراب الامن في لواء الديوانية ايام الوزارة السليمانية .
ط ــ مقتل الفريق بكر صدقي العسكري صاحب انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .
ي ــ انقسام في الجيش ، وتمرد على الوزارة ، واستقالة الوزارة السليمانية .

المجلد الخامس

١٧ آب ١٩٣٧ ــ ٢٩ مايس ١٩٤١

تناول هذا المجلد (الخامس) بالبحث الوزارات السبع الآتية :

٢٤ ــ الوزارة المدفعية الرابعة تألفت في ١٧ آب ١٩٣٧ واستقالت في ١٩٣٨/١٢/٢٤

٢٥ ــ الوزارة السعيدية الثالثة تألفت في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ واستقالت في ١٩٣٩/٤/٦ .

٢٦ ــ الوزارة السعيدية الرابعة تألفت في ٦ نيسان ١٩٣٩ واستقالت في ١٨ شباط ١٩٤٠ .

٢٧ ــ الوزارة السعيدية الخامسة تألفت في ٢٢ شباط ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ آذار ١٩٤٠ .

٢٨ ــ الوزارة الكيلانية الثالثة تألفت في ٣١ آذار ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ تحت ضغط الامير عبد الاله وابتعاده عن العاصمة .

٢٩ ــ وزارة العميد الهاشمي تألفت في اول شباط ١٩٤١ واستقالت في اول نيسان ١٩٤١ .

٣٠ ــ الوزارة الكيلانية الرابعة تألفت في ١٢ نيسان ١٩٤١ وانحلت في ٢٩ مايس ١٩٤١ .

★ كانت اهم الاحداث التي وقعت خلال ايام الوزارات السبع المذكورة كما يلي ★

أ ــ حل مشكلات العراق الخارجية بعقد بعض الاتفاقات الثنائية .

ب ــ منح امتياز نفط البصرة الى شركات اجنبية « بريطانية » .

ج ــ افتتاح (سدة الكوت) اهم مشاريع الري في جنوب العراق «مشروع الفرّاف»

د ــ التآمر على الوزارة المدفعية الرابعة والاطاحة بها .

هـ ــ مقتل الملك غازي في بغداد والقنصل البريطاني في الموصل ، ووزير المالية في دائرته .

و ــ محاولة القيام بانقلاب عسكري ، واحالة اركان الانقلاب على التقاعد .

ز ــ اشتداد الازمة بين بريطانية والعراق على عهد الوزارة الكيلانية الثالثة .

ح ــ تطور الخلاف العراقي ــ البريطاني تطورا ادى الى اصطدام الجيش العراقي بالجيش البريطاني واستمرار القتال شهرا كاملا .

ط ــ عزل الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله والمناداة بالشريف شرف وصيا.

ي ــ هرب الامير عبد الاله الى فلسطين وترؤسه جيشا اجنبيا لاحتلال العراق .

ك ــ هرب السيد رشيد عالي الكيلاني وصحبه الى ايران وفشل حركته التحررية.

المجلد السادس

٢ حزيران ١٩٤١ ـ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦

يتناول هذا المجلد (السادس) بالبحث احداث الوزارات الست الآتية :

٣١ ـ الوزارة المدفعية الخامسة تألفت في ٢ حزيران ١٩٤١ واستقالت في ٢١ ايلول ١٩٤١ .

٣٢ ـ الوزارة السعيدية السادسة تألفت في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ واستقالت في ٣/١٠/١٩٤٢ .

٣٣ ـ الوزارة السعيدية السابعة تألفت في ٨/١٠/١٩٤٢ واستقالت في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣ .

٣٤ ـ الوزارة السعيدية الثامنة تألفت في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤ .

٣٥ ـ الوزارة الباجه جية الاولى تألفت ٣ حزيران ١٩٤٤ واستقالت في ٢٨ آب ١٩٤٤ .

٣٦ ـ الوزارة الباجهجية الثانية تألفت في ٢٩ آب ١٩٤٤ واستقالت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ .

★ كانت اهم الاحداث التي اشير اليها في هذا المجلد (السادس) كالآتي ★

أ ـ احتلال الجيش البريطاني للعراق احتلالا ثانيا بعد قتال استمر شهرا .
ب ـ تدبير البريطانيين حوادث نهب بعض دور اليهود وحوانيتهم لالهاء الناس .
ج ـ اعلان الاحكام العرفية والابقاء عليها طيلة ايام الحرب العالمية الثانية .
د ـ تجدد حركات الشيخ محمود في السليمانية واعلان الاحكام العرفية فيها .
هـ ـ الشروع في اعتقال خصوم الانكليز واعداد المعتقلات لايوائهم فيها مدة الحرب.
و ـ محاكمة رؤوس الحركة التحررية محاكمة صورية واعدامهم شنقا .
ز ـ اعلان العراق الحرب على دول المحور بعد بلشفة سياسة التعليم .
ح ـ اضعاف الجيش العراقي وتقديم مصانعه الحربية للانكليز .
ط ـ تعديل القانون الاساسي العراقي تعديلا ينتقص من حقوق الشعب .
ي ـ انشاء جامعة الدول العربية في القاهرة .

المجلد السابع

٢٣ شباط ١٩٤٦ ـ ١٦ حزيران ١٩٤٨

يتناول المجلد السابع بالبحث احداث الوزارات الخمس الآتية :

٣٧ ـ الوزارة السويدية الثانية تألفت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقالت في ٣٠ ايار ١٩٤٦ .

٣٨ ـ الوزارة العمرية الاولى تألفت في اول حزيران ١٩٤٩ واستقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

٣٩ ـ الوزارة السعيدية التاسعة تألفت في ١٩٤٦/١١/٢١ واستقالت في ١١ آذار ١٩٤٧ .

٤٠ ـ وزارة صالح جبر تألفت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ واستقالت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ .

٤١ ـ وزارة السيد محمد الصدر تألفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ واستقالت في ١٦ حزيران ١٩٤٨ .

★ وكانت اهم الاحداث التي تناولها بالبحث هذا المجلد (السابع) هي ★

ا ـ انهاء التدابير الاستثنائية التي فرضت على العراق طيلة مدة الحرب العالمية الثانية .

ب ـ بعث الحياة الحزبية في العراق ، وتأليف خمسة احزاب سياسية .

ج ـ زيادة التقارب بين العراق وتركية ، وعقد اتفاقيات هامة بين الطرفين .

د ـ محاولة تطهير دوائر الحكومة من المفسدين والمرتشين ، وقيام الصعوبات من اجلها .

هـ ـ فاجعة كاووورباغي في كركوك .

و ـ تزييف الانتخابات النيابية ، والتمهيد لعقد معاهدة بورتسموث .

ز ـ حوادث واصطدامات تؤدي الى الاطاحة بوزارة صالح جبر .

ح ـ كارثة العرب بقيام دولة اسرائيل في فلسطين العربية واعلان الحرب عليها .

ط ـ اعلان الاحكام العرفية في انحاء العراق كافة من اجل الحرب في فلسطين .

ي ـ اضطراب الحياة النيابية في العراق .

المجلد الثامن

٢٦ حزيران ١٩٤٨ ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣

يتناول هذا المجلد (الثامن) البحث عن الوزارات السبع الآتية :

٤٢ ـ وزارة مزاحم الباجه‌جي التي تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ واستقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ .

٤٣ ـ الوزارة السعيدية العاشرة تألفت في ٦ كانون الثاني واستقالت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ .

٤٤ ـ الوزارة الايوبيـــة الثانيـــة تالفت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ واستقالت في ١ شباط ١٩٥٠ .

٤٥ ـ الوزارة السويديـــة الثالثـــة تالفت في ٥ شبـــاط ١٩٥٠ واستقـــالت في ١٢ ايلول ١٩٥٠ .

٤٦ ـ الوزارة السعيدية الحادية عشرة تالفت في ١٥ ايلـــول ١٩٥٠ واستقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢ .

٤٧ ـ وزارة مصطفى العمري تألفت في ١٢ تموز ١٩٥٢ واستقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

٤٨ ـ وزارة نور الدين محمـــود تكونت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستقالت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ .

★ وكانت اهم الاحداث التي جاء ذكرها في هذا المجلد (الثامن) هي ★

أ ـ استئناف قتال اليهود في فلسطين ثم فرض الهدنة الثانية على المتحاربين فرضا.
ب ـ تجميد الحياة الحزبية ، وخفض قيمة الدينار العراقي تمشيا مع خفض الباون الاسترليني .
ج ـ ثلاثة انقلابات في سورية ، ومواقف العراق من كل منها .
د ـ حركة تمرد في الشرطة يقوم بها السيد علي الحجازي مدير الشرطة العام .
هـ ـ استقالة عدد كبير من النواب احتجاجا على سوء تصرفات الحكومة .
و ـ توحيد ضفتي الاردن ، ووفاة الملكة عالية .
ز ـ مقتل الملك عبد الله في القدس انتقاما لضياع فلسطين .
ح ـ انقلاب عسكري في مصر ، وطرد الملك فاروق واسرته الى خارج البلاد .
ط ـ الاطاحة بعهد الشيخ بشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان .
ي ـ انتفاضة شعبية خطيرة تؤدي الى قيام وزارة عسكرية واعلان الاحكام العرفية.
ك ـ سد الاحزاب السياسية والصحف المحلية واعتقال الآلاف من الناس .
ل ـ جعل الانتخابات النيابية على درجة واحدة (اي انتخاب مباشر) .

المجلد التاسع

٧ ايار ١٩٥٣ ـ ١٧ كانون الاول ١٩٥٥

يتناول المجلد (التاسع) البحث عن ست وزارات هي :

٤٩ ـ الوزارة المدفعيـــة السادسة تالفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ واستقالت في ٥ ايار ١٩٥٣ .

٥٠ ـ الوزارة المدفعيـــة السابعـــة تالفـــت في ٧ مايس ١٩٥٣ واستقـــالت في ١٥ ايلول ١٩٥٣ .

٥١ ـ الوزارة الجمالية الاولى تألفت في ١٧ ايلول ١٩٥٣ واستقالت في ٢٧ شباط ١٩٥٤ .

٥٢ ـ الوزارة الجمالية الثانية تألفت في ٨ آذار ١٩٥٤ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٥٤ .

٥٣ ـ الوزارة العمرية الثانية تألفت في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ حزيران ١٩٥٤ .

٥٤ ـ الوزارة السعيدية الثانية عشرة تألفت في ٣ آب ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ .

★ اما الاحداث التي حدثت ايام هذه الوزارات الخمس فهي ★

ا ـ تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، بانتهاء عهد الوصاية عليه .
ب ـ اطلاق النار على المساجين في سجني الكوت وبغداد .
ج ـ الغاء الاحكام العرفية التي اعلنتها وزارة نور الدين محمود .
د ـ اضراب في البصرة يؤدي الى اعلان الاحكام العرفية فيها .
هـ ـ كارثة غرق بغداد في شهر آذار من عام ١٩٥٤ .
و ـ اضطراب الامن في الحي .
ز ـ مهزلة استيزار المواطنين، ثم استقالتهم من مناصبهم الوزارية، فاعادة توظيفهم.
ح ـ التمهيد لاقامة (ميثاق بغداد) باستصدار المراسيم الاستثنائية .
ط ـ غلق الاحزاب ، والغاء امتيازات الصحف ، واسقاط الجنسية العراقية عن بعض المواطنين .

المجلد العاشر

يتناول هذا المجلد (العاشر) بالبحث احداث الوزارات الست الآتية :

٥٥ ـ الوزارة السعيدية الثالثة عشرة تألفت في ١٩٥٥/١٢/١٧ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧ .

٥٦ ـ الوزارة الايوبية الثالثة تألفت في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ واستقالت في ١٩٥٧/١١/١٦ .

٥٧ ـ الوزارة المرجانية تألفت في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٢ آذار ١٩٥٨

٥٨ ـ الوزارة السعيدية الرابعة عشرة تألفت في ٣ آذار ١٩٥٨ واستقالت في ١٤ ايار ١٩٥٨ .

٥٩ ـ الوزارة البابانية التي تألفت في ١٩ ايار ١٩٥٨ وانحلت في ١٣ تموز ١٩٥٨ .

٦٠ ـ وزارة الاتحاد العربي بين العراق والاردن تكونت في ١٩ مايس ١٩٥٨ وانحلت

بقيام الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

★ وكانت اهم الاحداث التي تناولها بالبحث هذا المجلد (العاشر) كما يلي ★

أ ــ وفود برلمانية من تركية ، وايران ، وسورية ، والباكستان ، تزور العراق وتخطب في مجلسه النيابي .

ب ــ ظهور نتائج مشاريع الاعمار الجبارة للعيان ، والاحتفالات الرائعة بتدشينها .

ج ــ الخطبة الثالثة للامير عبد الاله واعلان قرانه .

د ــ الاردن يستنجد بالعراق ودخول الجيش العراقي الى عمان ثم خروجه او اخراجه منها .

هـ ــ حلول امريكا محل بريطانية في الشرق الاوسط بحجة ملء الفراغ .

و ــ اجتماع في (الدمام) يحضره الملكان : فيصل الثاني ملك العراق وسعود عاهل المملكة العربية السعودية .

ز ــ ازمة قناة السويس وتأثيرها في العراق .

ح ــ اعلان الاحكام العرفية بسبب ازمة السويس، واضطراب حبل الامن فيالبلاد.

ط ــ محاولة الاعتداء على سورية بحجة انتشار الشيوعية فيها .

ي ــ قضية المياه الاقليمية في العراق .

ك ــ اعلان قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن، وتبرم الناس من هذه الحركة.

ل ــ تدخل العراق في ثورة لبنان الوطنية لصالح حكومة كميل شمعون .

م ــ قيام الثورة العراقية في اليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨ م ، واعلان الحكم الجمهوري في العراق ، ومقتل الملك فيصل الثاني ، وولي عهده الامير عبد الاله ، ورئيس وزرائه نوري السعيد ، وسائر افراد الاسرة المالكة وكذلك اركان وزارة الاتحاد العربي .

الجبهة الوطنية

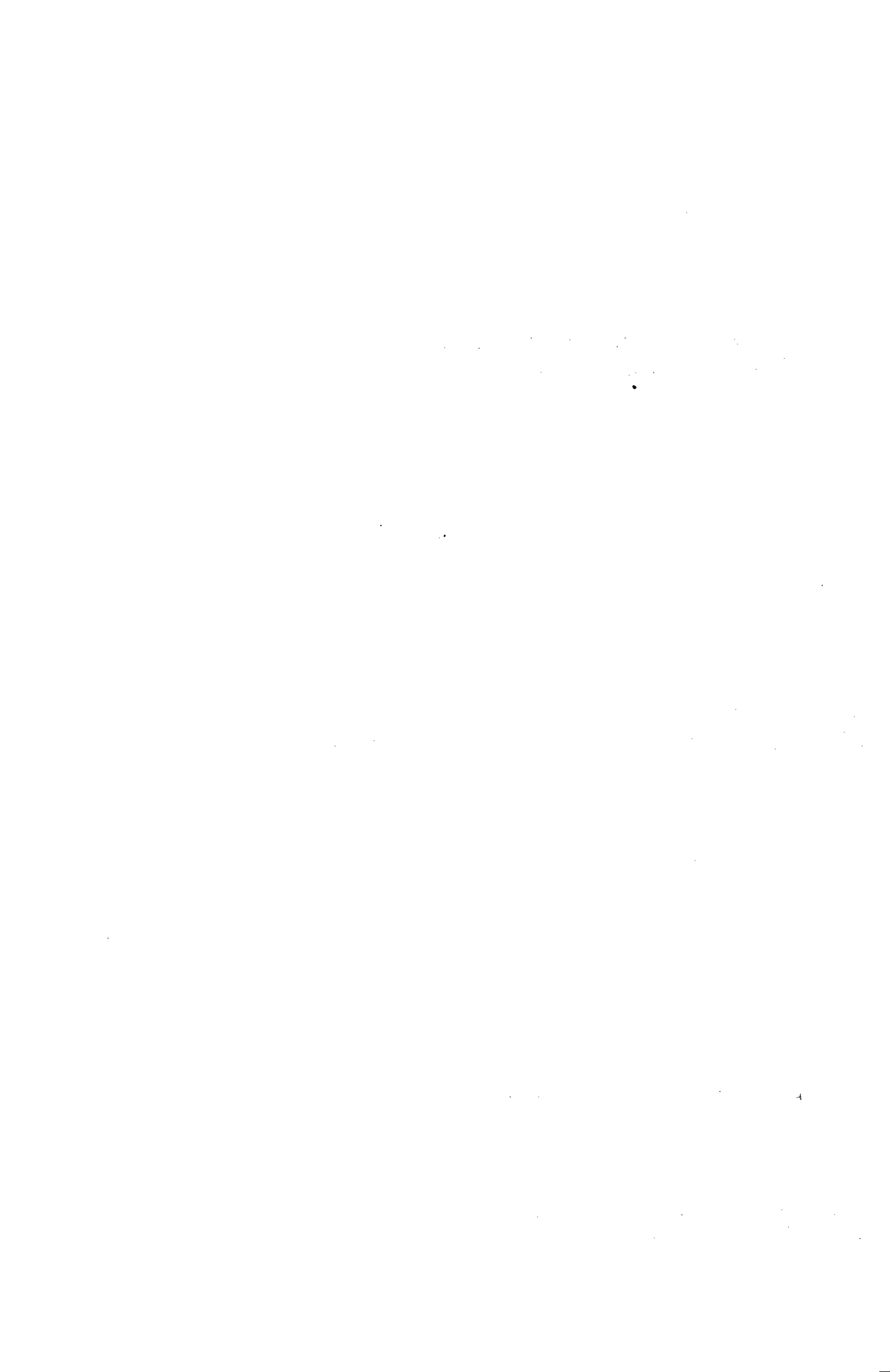
في العراق

جذورها التاريخية وتطورها

دراسة متواضعة عن المساعي التي بذلت في سبيل تاليف
« الجبهة الوطنية في العراق » وفي جذور هذه
الجبهة التاريخية وتطورها

مستلة من المجلد التاسع والخمسين لمجلة العرفان الصيداوية

١٣٩١هـ ١٩٧١م



الجبهة الوطنيــة في العراق
جذورهـــا التاريخيـــة وتطورهـــا

توطئـــة

لم تكن فكرة « اللقاء » بين القوى السياسية بقصد قيام « تجمع » بطارئة على العراق ، فقد ظهرت بوادرها باشكال مختلفة منذ الحقبة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى التي انتهت بنهاية عام ١٩١٨ .

ان التباعد بين القوى الوطنيــة ذات الاتجاهــات الاكثر تقدمــا من غيرهــا في الثلاثينات ، قد ادى الى عهد من الانقلابات العسكرية حتى تم « لقاء » تلك القوى خلال حركة مايس التحررية في عام ١٩٤١م . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف عـام ١٩٤٥م ، عادت فكـرة « اللقاء » بين القـوى السياسية اثر السماح بتشكيل الاحزاب السياسية العلنيــة في نيسان من عـام ١٩٤٦ ، فمرت الاحزاب العلنية والسرية بأطوار من الوفاق والخلاف ، وتكونت لجان وجبهات وطنية خلال الفترة التي امتدت حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، حيث اختلفت اطراف الجبهة ــ بعد قيام الثورة ــ فمال بعضها الى تضييق نطاقها ، ثم مال جانب آخر الى تكوين «جبهة قوميـــة » في عام ١٩٦١ استمـرت حتى الثامن من شباط ١٩٦٣م . ثم جـاء تكون « الاتحاد الاشتراكي العربي » عام ١٩٦٤ فلم يكتب له النجـاح . ثم جرت محاولة لقيام « جبهة وطنية » بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، لكنها عطلت بسرعــة ، وبعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ «الحقيقية» (١) عاد « حزب البعث العربي الاشتراكي » فطرح فكرة « الجبهة الوطنية » منــذ الثلاثين من هذا الشهر ، وما زالت الفكـرة موضع بحث وتمحيص في العراق .

ولسنا بصدد استباق الحوادث ؛ ولا محاولــة التنبؤ بما سيتـم بشأن هذه الحركــة ، لاننا نعتبر مهمتنا في خدمة « تاريخ العـراق السياسي الحديث » انما تتمركز في تتبع سير الاحداث ، وتفسير ما يتيسر لنا معرفته من اسرارها ونتائجها ، بقصد توسيع مجالات البحث والاستقصاء لاجـلاء ما قد يبقــى غامضا من عواملها واهدافها . غير ان ثمة حقائق يمكن استخلاصها من عبر تاريخنا الحديث .

---

(١) كانت ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨ تعبيرا جذريا شاملا يغطـي مرحلة تاريخية كاملــة في بناء العراق الحديث . اما الحركات الانقلابية التي سبقت هذه الثورة فكانت تستهدف تبديل القابضين على الحكم ، مما يـنسب المساس بنظام الحكم وهذه حقيقة لا مناص لكل منصف من الاعتراف بها.

١ ــ ان اية حركة وطنية في العراق لا يمكن لها ان تنجح اذا بقيت منعزلة عن غيرها من القوى التي تشاركها الايمان برفض التبعية للاجنبي واعوانه .

٢ ــ ان اية قوة تنهج نهجا اقليميا يعزل العراق عن الوطن العربي ، ولا يعتبر شعبه جزءا من الامة العربية ، لا يمكن لها ان تنجح .

٣ ــ ان حركة القومية العربية برفضها التبعية للاجنبي ، قد طورت سيرها، واتجهت دوما اتجاها تقدميا يهدف الى تحرير الامة العربية من الاستعمار والتخلف معا ، وهي لذلك تنطلق في طريق « اللقاء » مع الجماهير ، وتعمل على خدمتها . وتتفهم نزعاتها القومية ، وما طبع عليه العرب من احاسيس انسانية فهما واضحا للنزعات القومية لدى الاقوام الاخرى المتآخية مع العرب ، والتي يربطها بالعرب تاريخ مشترك ، ومصير واحد في جميع ارجاء الوطن العربي الكبير .

٤ ــ ان كل « تجمع » بين القوى السياسية قام على اساس رفض التبعية للاجنبي ، والتسليم بروابط العراق القومية مع الامة العربية ، عاد بالنفع على كل من هذه القوى . ولقي دوما تجاوبا تلقائيا من ابناء الشعب العراقي ، وامتد اثره الحسن الى الوطن العربي كله . ومهما بدا للوهلة الاولى ذلك النفع ضئيلا عند قيام « التجمع » فقد كان للانقسام والتناحر بين القوى السياسية نتائج مفجعة في حياة العراق ، اضعفت دوره الطليعي في خدمة القضية العربية ، وعرقلت تقدمه خدمة لشعبه وللاقوام المتآخية معه .

ان بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ الذي التزم به « حزب البعث العربي الاشتراكي » و « الحزب الديمقراطي الكردستاني » جاء تجسيدا للفهم المشترك لحقيقة اهداف القضية العربية ، ونزعتها الانسانية الاصيلة ، وحرصها على احترام حقوق القوميات الاخرى المتآخية مع العرب . وان ترحيب العرب في ارجاء وطنهم الكبير بذلك البيان ، دليل آخر على اصالة هذه النزعة الانسانية في قلوب العرب اجمعين .

وبعد هذه اللمحة الموجزة لعبر تاريخنا الحديث ، نعرض بعض صفحات هذا التاريخ :

١ ــ تآخي الحزبين : الوطني والاخاء

يقول الاستاذ محمد مهدي كبه في ص ٤٨ وما يليها من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ــ ١٩٥٨ » :

« بعد عقد معاهدة ٣٠ حزيران ــ ١٩٣٠ ــ وتأسيس حزب الاخاء الوطني . جرت مشاورات بين زعماء الحزبين ــ الوطني والاخاء ــ حول توحيد جهودهما ، وتنسيق اعمالهما في سبيل مناهضة المعاهدة ، ومعارضة الاوضاع الشاذة التي كانت تسود البلاد ، واتفق الحزبان على تأليف جبهة موحدة بينهما عرفت بالحزبين

المتآخيين ، واتفق الفريقان على صيغة ميثاق يتضمن المبادىء التي يسعى الحزبان لتحقيقها ... (١) ولما كلف حزب الاخاء بتأليف الوزارة في آذار سنة ١٩٣٣ لم يدع الى عقد اجتماع مشترك بين الهيئتين الاداريتين للحزبين ، كما جرت العادة في التشاور في الامور الهامة ، بل ارسل احد اعضائه لاستمزاج راي الحزب الوطني في هذا الشأن ، فأصر الحزب على وجوب التقيد بوثيقة التآخي ، وعدم قبول مسؤولية الحكم الا على اساس تنفيذ ما تضمنته الوثيقة من تعديل المعاهدة ، وحل مجلس النواب ، واعلان ذلك فور قبول المسؤولية . ولما لم يتسن لحزب الاخاء تنفيذ هذه الشروط ... وقبل الحزب بتأليف الوزارة ، وهي الوزارة الكيلانية الاولى ، وعند ذلك فسخ اتفاقه مع حزب الاخاء ، واعلن ذلك في بيان نشره على الشعب » .

ثم يشير الاستاذ كبه الى تولي السيد ناجي شوكت الحكم في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م ، وحله مجلس النواب ، وقرار الحزب الوطني بمقاطعة الانتخابات ، واستقالة عضوين من الحزب لمخالفتهما قرار المقاطعة ، وتبرم رئيس الحزب الحاج محمد جعفر ابو التمن بالحياة السياسية ، واتفاق محمد مهدي كبه معه في الراي على تجميد الحزب ، وتعطيل العمل الحزبي ، وصدور قرار المؤتمر العام للحزب بذلك . وهكذا اعقب الخلاف بين الحزبين المتآخيين الى تعطيل الحزب الوطني لنشاطه ليعقبه في ذلك حزب الاخاء اثر تسلمه الحكم في ١٧ آذار ١٩٣٥ .

٢ ـ جريدة الاهالي

يقول الدكتور فاضل حسين في الصفحة الثالثة وما بعدها من كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » :

« نشأت علاقة صداقة وثيقة بين حسين جميل وعبد القادر اسماعيل عندما جمعت بينهما المدرسة الثانوية في بغداد ، وقد زادتها هذه الحوادث وثوقا . وقد فكرا في العمل السياسي وفسرا معنى الوطنية بأنها لا تقتصر على المطالبة بالاستقلال التام بالاساليب التي درج عليها الساسة القدامى في فترة الوضع الشاذ ... بل ان الوطنية في رايهما تعني بالاضافة الى المطالبة بالاستقلال التام ، العناية الوافية بمصالح الشعب او الاهالي ، واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وان المطالبة بالاستقلال يجب ان يستند على الشعب ، وان ذلك يقتضي نشر الوعي السياسي بأساليب علمية عصرية بين الاهالي . وقد اصدرا بعض النشرات ذات الصبغة القومية ، ثم فكرا في اصدار جريدة لتحقيق اهدافهما، وتداولا في الامر مع عبدالفتاح

---

(١) كانت وثيقة التآخي التي وقعها ممثلون عن الحزب الوطني وحزب الاخاء في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ تنص على :

١ ــ ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها .

٢ ــ ان المجلس الحالي يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد .

٣ ــ ان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني .

« تاريخ الوزارات العراقية » ٣/١٠٠ الطبعة الرابعة

ابراهيم ... ثم اتصل هؤلاء بمحمد حديد وغيره » .

وقد صدر العدد الاول من الجريدة ـ وكان اسمها الاهالي ـ يوم ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ (١) وكان حسين جميل صاحبها ومديرها المسؤول . فلما تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزراء في ٢٠ آذار ١٩٣٣م ، شعر كامل الجادرجي انه اقرب الى « جماعة الاهالي » منه الى حزب الاخاء الوطني . وفي الوقت نفسه اعتزل محمد جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني العراقي العمل الحزبي . وفي هذا الوقت استقال الجادرجي من حزب الاخاء فتوثقت علاقته بجماعة الاهالي ، وحصل على امتياز جريدة باسم « صوت الاهالي » وضعها تحت تصرف « جماعة الاهالي » حين عطلت جريدتهم ، وصدرت « صوت الاهالي » في ١٤ آذار ١٩٣٤ ونهجت نهج « الاهالي » .

٣ ـ الكتلة العسكرية

اوردنا في ص ١٢ وما يليها من كتابنا « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية » في طبعته الرابعة انه :

« في سنة ١٩٢٩ اتصل عدد من الضباط ، ومنهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ، بالكاتب السياسي محمد يونس السبعاوي ، واتصل هؤلاء بالزعيم المعارض محمد جعفر ابو التمن ، ووضعت منذ ذلك الحين نواة الكتلة العسكرية القومية . وكان من اهم ما تتحسس به هذه الكتلة : تحقيق الفكرة القومية الرامية الى تحرير الوطن العربي وسائر البلاد العربية من النفوذ الاجنبي ، وتوحيد اجزاء الوطن العربى ، ورفع مستوى الشعب في هذا الوطن . ولم يمتد عهد اتصال الكتلة المذكورة بالزعيم ابي التمن طويلا اذ لم يلبث السبعاوي ان مال الى زعيم المعارضة ياسين الهاشمي واخذ يتعاون معه ، ولكن صلته بالضباط بقيت على ما كانت عليه من قبل الى سنة ١٩٤١م » وعندما فشلت حركة ١٩٤١ التحررية ، اعدم هو والقادة الاربعة في ٥ مايس ١٩٤٢ .

واثر تاليف ياسين الهاشمي وزارته الثانية في ١٧ مارس ١٩٣٥م ، تضخمت كتلة المعارضين للوزارة على مر الايام . وكان هؤلاء المعارضون من الساسة الذين ابعدوا عن الحكم ، نتيجة الانقلاب القبلي الذي طوّح بالوزارة المدفعية الثالثة في ١٧ آذار سنة ١٩٣٥م « وكانت هناك الكتلتان الفعالتان اللتان اشرنا اليهما فيما تقدم ، وهما الكتلة العسكرية والكتلة اليسارية ، وقد جرت محاولة للتقريب بين هاتين الكتلتين ، وكان من المتحمسين لهذا التقارب الاستاذ محمد صديق شنشل ، فاقنع الكتلة العسكرية بضرورة التفاهم ، ووجد في ابي التمن استعدادا لقبول هذه الفكرة . ولكن ابا التمن كان قد ارتبط بالسادة : حكمة سليمان ، وكامل الجادرجي،

---

(١) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الصحافة العراقية ١/١٠١ الطبعة الثالثة .

وبكر صدقي . وكان وجود العلاقة بين ابي التمن وبكر صدقي مبعثا لتنكر ضباط الكتلة العسكرية . وكان حكمة حريصا على انهاء عهد الهاشمي ، بينما كان المقصود من التقارب بين الكتلتين التعاون لحمل الهاشمي على انتهاج سياسة جديدة تكون اقرب الى الاهتمام بميول الشعب ، فلم تسفر المحاولة عن نتيجة . وزاد الطين بلة والوضع حراجة ، انقسام انصار الهاشمي وتنافرهم بعضهم ضد بعض ... وكانت كتلة ابو التمن ـ حكمة سليمان ـ كامل الجادرجي قد وجدت في بكر صدقي الاداة القادرة على احداث الانقلاب المرتقب بواسطة الجيش . فان بكرا كان يشغل رئاسة اركان الجيش بالوكالة اثر سفر رئيس اركان الجيش طه الهاشمي الى خارج العراق في اجازة قصيرة منذ اواخر تموز ١٩٣٦م. وكان مفهوما ان الملك غازي قد ضاق ذرعا بالضغط والتضييق على حريته الشخصية ... وكان لجعفر العسكري وزير الدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية صلة بكثير من ضباط الجيش ، فأقنع الملك غازي على ان يوجه رسالة خطية الى بكر صدقي فيحملها اليه بنفسه ليكف بكرا عن الاستمرار في الزحف على بغداد ... وقبل ان يدرك العسكري بكرا ، قتل قتلة نكراء ، فبعدت بذلك شقة الخلاف بين نوري السعيد والانقلابيين ، وكان من المتوقع ان يشترك هو وصهره جعفر العسكري في الوزارة الانقلابية الجديدة ... ولقد اصطبغت الحركة الانقلابية هذه بمقتل جعفر بصبغة دموية ، وخلقت في اذهان بعض الضباط الملتفين حول بكر صدقي طيشا شجعه استهتار بكر وقسوته معا . فقد اخبر بكر صدقي حكمة سليمان في مساء يوم الانقلاب بعزمه على قتل ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي، ونوري السعيد ، فرفض حكمة هذا العزم ... وبعد شهر من تكون الوزارة السليمانية ، عرض بكر صدقي على وزير الاشغال والمواصلات كامل الجادرجي فكرته في تسخير بعض محترفي الاغتيالات ، ولا سيما الارمن ، لقتل الهاشمي وصحبه في سورية ، فعارض الجادرجي هذه الفكرة ، وكانت هذه المعارضة بداية للخلاف بينه وبين بكر (١) وقد اتسع هذا الخلاف حتى ادى الى استقالة اربعة من الوزراء من مناصبهم الوزارية في ١٩ حزيران ١٩٣٧ وهم السادة : محمد جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، وصالح جبر ، ويوسف ابراهيم ... وكانت قد حاولت جماعة من اليساريين تحقيق فكرتها بخلق تنظيم جديد يقوم على مبادىء معينة فتألفت « جمعية الاصلاح الشعبي » في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ولكن هذه الجمعية لقيت مقاومة على الرغم من انتماء اربعة من اعضاء الوزارة السليمانية وهم السادة : محمد جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، ويوسف عز الدين ، وناجي الاصيل اليها ، ولم يلبث بكر صدقي ان تنكر اليها حتى بلغ حد نزع الجنسية العراقية عن عبد القادر اسماعيل ، احد المتحمسين للانقلاب الذي قام به بتأييد من اليساريين ، وكان قد اصبح نائبا في المجلس النيابي الذي اجرت الوزارة انتخابه اثر الانقلاب .

وكانت الكتلة العسكرية القومية قد اخذت تنمو بقوة ، ولم يستطع بكر صدقي ان يجلب البارزين من اعضائها ، ولا سيما صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد

---

(١) من حديث الاستاذ كامل الجادرجي مع الكاتب صاحب الرسالة .

الى جانبه ، وقد عزز الضباط القوميـون مراكزهم في الجيش بحماسة آخرين من زملائهم كمحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وغيرهما ، فلما غادر بكر بغداد متوجها الى تركيـة وبلغ مدينـة الموصل ، اغتيـل في مطارهـا مساء الحادي عشر من آب ١٩٣٧ » .

٤ ـ تضامن القوى القومية والوطنية في حركة مايس ١٩٤١

بعد الخلافات التي المعنا اليها حول التسليم بمعـاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، نجد في منهـاج « الوزارة السليمانية » التي اطاحت بوزارة الهاشمي الثانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وجاءت في اعقاب انقلاب بكر صدقي النص الآتي في السياسة الخارجية :

« تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانية العظمى ، والعمل المتواصل لتامين اقصى الفوائد ماليـا واقتصاديا وسياسيا من الحلف العراقي البريطانـي » (١) .

اي معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م التي اتفق حزب الاخاء مع الحزب الوطني على شجبها وضرورة رفضها .

وبعد استمرار التباعد بين القوى القومية من جهـة ، والقوى اليسارية من جهة اخرى ، يتعرض العراق في الثاني من مايس ١٩٤١ الى هجوم مفاجىء من قبل القوات البريطانية . ومهما قيل في الاخطاء العسكرية التي عزيت لتبرير هذا الهجوم، فان دخول الجيش العراقي في معركة التحرير ضد الاستعمار وقواه المتفوقة ، كان البداية لتطور الحركة القومية ليس في العـراق حسب ، بل في جميع ارجاء الوطن العربي . فلم تعد الجيوش العربية مجرد اداة لخدمة السياسة المحلية في كل قطـر عربي وارتباطها بالدول الاستعمارية المسيطـرة بصورة مباشرة او غير مبـاشرة على البلاد العربية ، بل اصبحت هذه الجيوش تشعر بوجوب الالتحام مع الشعب في كل حركة لتحرير البلاد العربية وخدمة وحدة المصير . ومع قيام حركة مايس ، تدفق المتطوعون من البلاد العربية للاسهام في مقاومة البريطانيين المعتدين في العراق .

وفي الوقت نفسه التقت جميع القوى الوطنية والقومية في النضال ضد القوى المحتلـة ، واصبحت وزارة الاقتصاد في شهري مايس ونيسان ١٩٤١ مركزا تلتقي فيه هذه القوى مع الوزير الشاب محمد يونس السبعاوي لينطلق بعضها في العمل البناء ، وينطلق البعض الآخر الى جبهة القتال في صدر ابي غريب او اليوسفية بعد احتلال الفلوجة في ١٩ مايس ١٩٤١م . ويقـول الاستاذ كامل الجادرجي في ص ٥٤ من مذكراته :

« عندما قامت حركة مايس ١٩٤١ قامت معظـم العنـاصر التقدميـة بتأييد الحركة لاسباب مختلفة . منها ان الحركة كانت موجهة ضد الانكليز الذين يستعمرون

(١) نص منهاج وزارة حكمة سليمان من « تاريخ الوزارات العراقية » ٤/ .

العراق ، كما كان موقف الشيوعيين بصورة خاصة ، واليساريين بصورة عامة متأثرا بموقف الاتحاد السوفياتي الذي كان اذ ذاك مرتبطا بالمانية بمعاهدة عدم الاعتداء ، ويعتبر في الجهة المضادة للانكليز » .

ومن الجدير بالذكر ان الدعاية البريطانية بذلت جهودا جبارة لتشويه حركة مايس الوطنية ، واتهام القائمين بها والمؤيدين لها من القوميين بالنازية ، لايجاد الفرقة والانقسام في صفوف الحركة الوطنية في العراق ، وبقصد تركيز النزعة الاقليمية فيه وابعاده عن حركة القومية العربية .

٥ ـ عودة الحياة الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية

لما اعلنت الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩م ، حاول رئيس الوزراء نوري السعيد جر العراق الى أعلان الحرب على المانية ، فعارضه رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني . ولدى دراسة الموضوع بحضور احد الخبراء القانونيين الانكليز ، تبين ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نفسها لا تلزم العراق باعلان الحرب ، فاكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانية . وظلت الكتلة العسكرية « القومية » تواصل المطالبة باكمال تسليح الجيش ، وبحمل بريطانية على اعلان الالتزام بعروبة فلسطين . فرفضت بريطانية المطلبين معا ، وبقي نوري السعيد مصرا على وجوب التسليم لمشيئة الانكليز . فلما تولى رشيد عالي الكيلاني الحكم بعد نوري في ٣٠ آذار ١٩٤٠ ظلت وزارته متمسكة بالمطلبين المذكورين ، ورفضت لذلك قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع ايطالية عندما انضمت الى المانية في العاشر من حزيران ١٩٤٠م ، واصرت على التريث ريثما ينجلي الموقف الدولي . وكان من رأي الكتلة العسكرية « القومية » التي اخذت تتعاون مع رشيد عالي ، التمسك بسياسة الحياد ، على نحو ما فعلت تركية ، وكان الرأي العام في العراق الى جانب هذه السياسة .

ويعترف السر ونستن تشرشل رئيس وزراء بريطانية في ص ٢٢٦ من المجلد الثالث من مذكراته « الحرب العالمية الثانية » (١) ان حكومته فكرت في غزو العراق عسكريا منذ حزيران ١٩٤٠ ولكن ظروف الحرب يومئذ اخرت الاقدام على هذا الاحتلال « الثاني » الى مايس ١٩٤١م . وعندما اضيف الى العوامل المذكورة تحيز الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق بصراحة الى بريطانية ، والاستسلام لها دون قيد وشرط حتى بقبول احتلال جيوشها للعراق ، قامت حركة مايس ١٩٤١ ضد المحتلين واعوانهم .

لقد نفذ الوصي وسائر اعوان بريطانية كل ما طلبه الانكليز منهم ، فعادوا الى العراق بحراسة حراب الانكليز بعد ان كانوا قد هربوا منه منذ نيسان ١٩٤١م ،

---

1 - The second world war .

ونفذوا احكام الاعدام بمعظم قادة الحركة التحررية وزجوا بالباقين من انصارهم في غياهب السجون والمعتقلات ، وعرضوا ابناء الشعب الى ضروب الضيق المعاشي ، والمضايقات المهنية تحت سلطة البريطانيين ، ولم يبق سوى اعلان الحرب فتم ذلك بالمذكرة المؤرخة في ١١ كانون الثاني ١٩٤٣ التي اشاروا فيها الى « ميثاق الاطلسي » والى ان « دعوة الولايات المتحدة الامريكية الى التدخل في الشؤون السياسية العالمية من شأنه ازالة الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة ولا سيما السرية منها ... وان انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة يساعده على تحقيق اهدافه لخير العراق والاقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال » (١) .

وهكذا برر اعوان الاستعمار مساعيهم لمحو الفكرة التي تبنتها حركة مايس التحررية في عام ١٩٤١م ، بدخول عنصر دولي يضمن للعراق تحقيق اهدافه الوطنية « لخير العراق والاقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال » وتأتي هذه الضمانة من الولايات المتحدة الامريكية كأن لم تكن هذه الدولة هي الحليفة الطبيعية للاستعمار البريطاني القديم ، وهي القوة الامبريالية الجديدة المتحالفة معالصهيونية العالمية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف عام ١٩٤٥م، القى الامير عبدالاله خطابا في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ اعد له من قبل ، واشار فيه الى « ان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالمسؤولية » (٢) وكانت « وزارة حمدي الباجهجي الثانية » فيالحكم فلم تطلع على الخطاب قبل اذاعته من جانب الامير ، فهو من صنع الانكليز ونوري السعيد ، وكان واضحا اثر التيارات الفكرية العالمية والاوضاع الدولية الجديدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية الى جانب التيارات الداخلية لذلك كله عمدت الفئة الحاكمة بوحي من موجهيها الى :

١ ــ التنفيس عما كان يجيش في قلوب ابناء الشعب من نقمة على الاحتلال البريطاني الثاني ، باعطاء الانطباع ــ ولو ظاهريا فقط ــ بانتهاء عهد الاحتلال ، وبداية عهد من الديمقراطية يساهم فيه الشعب .

٢ ــ محاولة القاء جانب من المسؤولية على الاحزاب .

وليس من شك ان الفئة الحاكمة قد عولت كثيرا على ما كانت تتوقع وترجو ظهوره من خلافات بين الاحزاب الوطنية ، وهكذا جيء ب (الوزارة السويدية الثانية) في ٢٣ شباط ١٩٤٦ وبدات الاحزاب تعمل على تأليفها ، فكونت هيآتها المؤسسة وتقدمت بطلبات اجازتها .

---

(١) تجد هذه المذكرة كاملة من (تاريخ الوزارات العراقية) ٦/١١٠ ــ ١١٦ .
(٢) تجد الخطاب كاملا في كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » ٦ ــ ٢٤٤ .

وخلال فترة تأسيس الاحزاب ، وقبل اجازتها ، اذاعت وزارة الخارجية العراقية بلاغا في ١٩ آذار ١٩٤٦ اشارت فيه الى دعوتها للجنة التحقيق الانكليزية ـ الامريكية ، واستماعها الى الشهادات التي تقدمت بها شخصيا تعراقية كثيرة ، بينها كامل الجادرجي عن الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبه عن الهيئة المؤسسة لحزب الاستقلال وغيرهما ، كما نشرت الحكومة « المذكرة » التي قدمتها الى السفارة البريطانية في بغداد ، المتضمنة اطلاع الحكومة « على مبلغ التأثير الصهيوني في الولايات المتحدة ، وعلى مبلغ ضغط الدعاية الامريكية على المملكة المتحدة ـ اي بريطانية ـ والعراق بصفة كونه الدولة الحليفة لبريطانية العظمى وللولايات المتحدة الامريكية ، يهمه مستقبل فلسطين وسكانها العرب ، لاسباب داخلية وقومية واقليمية وانسانية ، لا يسعه الا ان يحتج على ما جاء في توصيات لجنة التحقيق » (١) .

لقد اوصى تقرير اللجنة الانكليزية ـ الامريكية بالسماح لمئة الف يهودي بالدخول الى فلسطين ، وجعل باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه ، ورفع القيود عن مبيع املاك العرب لليهود ، وغير ذلك مما مهد لتقسيم فلسطين بعد ازدياد الهجرة اليها ثم لقيام اسرائيل . وفي هذا الجو الذي اتضحت فيه قيمة الضمانة الامريكية لحقوق العرب في ارض آبائهم واجدادهم ، اجازت حكومة توفيق السويدي الاحزاب الخمسة الآتية في الثاني من نيسان ١٩٤٦م :

١ ـ حزب الاستقلال .
٢ ـ حزب الاحرار .
٣ ـ الحزب الوطني الديمقراطي .
٤ ـ حزب الشعب .
٥ ـ حزب الاتحاد الوطني .

٦ ـ تعاون الاحزاب يقلق الفئة الحاكمة

قابلت اوساط الشعب المختلفة قيام الحياة الحزبية في عام ١٩٤٦ بحماسة شديدة ، فكثر المنتسبون لبعض الاحزاب ، ولا سيما لحزب الاستقلال لماضي رجاله في الحركة القومية ، وتعرضهم للاضطهاد بسبب مشايعتهم في حركة مايس ١٩٤١ ، ومناصرة معارفهم لتلك الحركة . ويليه « الحزب الوطني الديمقراطي » لماضي رجاله في العمل ضمن « جماعة الاهالي » ولما كانت المرحلة التي يمر بها العراق يومئذ مرحلة تحرر من الاستعمار واعوانه ومفاسده ، فقد بادرت الاحزاب الخمسة الى التعاون فيما بينها ، فاتخذت مواقف موحدة بشأن القضية الفلسطينية ، وبعض الامور الوطنية الاخرى ، واصدرت بيانات في القضايا المذكورة ، واصدرت احيانا بيانات

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٧/٢٠ .

منفـردة ، ولكن في اتجاه واحد ، وذلك تنويرا للراي العـام وتوحيدا لاتجاهاته في القضايا الداخلية والعربية والدولية .

وكان من الطبيعي بل من المحتوم ان تعني هذه الاحزاب بكل ما يتصل بالحريات العامة والشخصية ، وبقضايا العمـال ، وسائر جماهير الشعب ، مما اقلق الفئـة الحاكمة ، فبادرت الى الاتيان بوزارة ارشد العمري في اول حزيران ١٩٤٦ لتحد من نشـاطهـا ، وتلاحـق منتسبيها ، ولا سيما من العمـال ، وتفصلهم عن اعمالهـم ، وتعتقلهم بتهمة الشيوعية ؛ بما في ذلك المنتسبين منهم الى حزب الاستقلال المعروف بنزعتـه القومية . وحين اجمعت الاحـزاب على استنكار قتـل عمال شركة النفط الاجنبية في كركوك في ١٢ تموز ١٩٤٦ فيما عرف بحادث « كاوور باغي » (١) فقدت الفئة الحاكمة اعصابها ، واخذت توجه اتهامها لحزب الاستقلال بالتحيز للشيوعيين والشيوعية ، وبعد ان زجت برجاله في المعتقلات والسجون خلال الحرب العالميـة الثانية ، بتهمة النازية التي لا يمكن ان تعيش مع الشيوعيـة تحت سقف واحد . وهكذا اتجهت الفئة الحاكمـة الىعرقلة فتح فروع للاحزاب خارج العاصمةومقاومة المنتسبين اليها في الداخل ، والحيلولة دون نجاح مرشحيها في الانتخابات النيابية ، واغراء بعضهم بالمناصب الوزارية والمقاعد النيابية بمجرد الخروج من الاحزاب ، ثم اللجوء الى تعطيل الصحف الحزبيـة من حين لآخـر . وفي الوقت نفسه كانت هذه الفئة الحاكمة تعمل ـ بوحي من الانكليز ـ على تفريـق كلمة الاحزاب وابعادها عن بعضها .

يقول الاستاذ محمد مهدي كبه في ص ٢١٦ وما يليها من مذكراته :

« الفت الاحزاب الخمسـة القائمة ... جبهة باسم لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين . وكان من اهدافها في الحقيقة ، الى جانب الدفاع عن فلسطين ، تنسيق جهودها ، وتنظيم نشاطها لمناهضـة السلطات الحاكمـة ، ومعارضـة سياستها ، والعمل على استكمال البلاد لسيادتها واستقلالها ، وضمان حرياتها العامة ... غير ان السلطات العليا لم يرق لها هذا التعاون ... ولقد فوتحت مرارا من قبل بعض المسؤولين ، وعلى راسهم الوصي على العـرش ، حول هذا الموضوع ، مستنكرين التعاون بين حزبنا الذي يدين بالمبادىء القومية والوطنية ، وبين احزاب اخرى قد تختلف واياها قليلا او كثيرا في هذه المبادىء وكان الجـواب اولا : ان التعاون بين هذه الاحزاب انما يتعلق بقضيـة هي فوق الاختلافات الحزبية ... وهي قضيـة فلسطين . اما في القضايا الداخلية فالتعاون يتصل بالدفاع عن الحريات السياسية العامة ... فتضامن الاحزاب في الدفاع عن حقوقهـا السياسية وحريتها هو شيء طبيعي ، لانه دفاع عن وجودها » . ويضيف الاستاذ كبه الى ما تقدم فيقول :

« ولم تكن مكافحة السلطة ومطاردتها لحـزب الاستقلال ورجاله ومنتسبيه لتقل عنفا عن مكافحـة الشيوعيين ... ولقد حاولت السلطـات الحاكمـة بشتى

(١) تجد حادثة « كاوور باغي » مفصلا في « تاريخ الوزارات العراقية » ١٢٤/٧ ــ ١٢٧ .

الوسائل ان تغري الحزب ، وتتخذ منه مخلب القط لمحاربة الشيوعيين . . . لتصرف الحزب عن واجب النضال والكفاح ضد الاستعمار ومشاريعه واحلافه ، وضد فساد الحكم والقائمين به من العملاء . . . وكم قد لوحوا لنا بالمكاسب والمغانم الكثيرة التي سيحصل عليها الحزب اذا انتهج هذه السياسة ، غير ان ذلك لم يكن ليغري الحزب بأكثريته الساحقة ، ويجرفه عن اهدافه النبيلة في مكافحة اصل الداء ومصدر البلاء وهو الاستعمار واعوانه » .

٧ ـ الجامعة العربية الشعبية

اشترط قانون الجمعيات ان يكون الحزب المجاز عراقيا وكذلك أعضاؤه عراقيون . وللخروج من هذا النطاق الاقليمي ، ولخدمة القضية العربية في ارجاء الوطن العربي كافة ، اقدم « حزب الاستقلال » على توجيه الدعوة الى المنظمات السياسية ـ اثر قيامه في عام ١٩٤٦ ـ للعمل على تكوين « جامعة عربية شعبية » واوفد احد اعضاء هيئته التنفيذية حينذاك ، السيد عبد الرزاق الظاهر ، الى القاهرة لهذه الغاية . وكانت الاحزاب المصرية كافة ، باستثناء الاخوان المسلمين ، تقف موقف المتردد من هذه الدعوة ، غير أن مبعوث الحزب نجح في حمل هذه الاحزاب على تقبل الفكرة الرامية الى معالجة قضايا الوطن العربي ، بما فيها قضية فلسطين ، وقضايا المغرب العربي ، والامارات المحمية في الخليج والاسكندرونة وقضية توحيد النضال في سبيل الجلاء (١) .

اما المنظمات العربية في سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، فقد رحبت بالفكرة . وكذلك تلقى حزب الاستقلال تأييدا لدعوته من « الحزب الوطني الديمقراطي » و « حزب الاتحاد الوطني » العراقيين . ويبدو ان الفكرة كانت تراود « حزب البعث العربي » في سورية فبادر الى تأييدها ، وقد نشر في ص ١٤٨ من الجزء الاول من كتاب « نضال البعث » نص الرسالة الآتية :

حضرة رئيس حزب الاستقلال المحترم

تحية العروبة وبعد : لقد استبشرنا باضطلاع حزبكم الموقر بمهمة الدعوة الى عقد مؤتمر عربي يبحث فكرة الجامعة العربية الشعبية وامر تحقيقها . هذه الفكرة التي اقتنع ونادى بها حزب البعث العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية . ولا شك ، بالنظر لما للعراق الشقيق من المكانة المرموقة في العالم العربي ، ولما يتمتع به حزبكم من ثقة المناضلين في شتى اقطار العروبة ، انكم اجدر من يضطلع بهذا المشروع . ونحن اذ نرحب بدعوتكم ونوافق على ان تكون بغداد مقر الاجتماع ، لا يفوتنا ان نبدي رأينا في ضرورة عقد مؤتمر تمهيدي يسبق المؤتمر العام ، وان

---

(١) من بين الاشخاص الذين اجتمع الاستاذ الظاهر مبعوث الاستقلال بهم : علوبه باشا ، والشيخ حسن البناء عن الاخوان المسلمين وصالح حرب باشا عن الحزب الدستوري ، والشيخ عبد اللطيف عن الازهر ، وصلاح الدين عن الوفد .

تراعى في دعوة الهيئات والاشخاص ، الصفة الشعبية الصادقة ، فيبعد عن المؤتمر كل الذين يماشون الحكومات القائمة في تساهلها في الاهداف العربية ، او في تعديها على الحريات العامة وتقويضها للحكم الدستوري، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا.

دمشق ٢ تشرين الثاني ١٩٤٦

عن حزب البعث : ميشيل عفلق صلاح الدين البيطار (١)

وكان في « جامعة الدول العربية » تكتل ثنائي بين مصر والمملكة العربية السعودية ، يقابله تكتل ثنائي آخر بين العراق والاردن . وكان الخلاف بين الكتلتين باديا في كل الامور ، فلما راجت فكرة « الجامعة العربية الشعبية » تقدم كل من ممثل الحكومة العراقية وممثل الحكومة السعودية لدى جامعة الدول العربية بالاحتجاج على فكرة « الجامعة العربية الشعبية » وعدم جواز تساهل مصر في تكوينها ، على اساس انها ستكون مناهضة لجامعة الدول العربية . ومن طريف ما يذكر بهذه المناسبة قول السيد عبد الرحمن عزام امين عام جامعة الدول العربية آنذاك لممثل العراق « لقد تعودت ان اتلقى منكم ومن السعودية طلبات وتقارير تنم عن الخلاف ، ولاول مرة اجدكما تتفقان على امر واحد هو معارضة قيام جامعة عربية شعبية » .

ان هذه الفكرة التي عرضت عام ١٩٤٦ ، واحبطت عام ١٩٤٧ ، قد ظلت في دورها موضوع بحث ومناقشة بين المنظمات العربية ، وظهرت تشكيلات بصورة مختلفة في الميدان العربي منها « مؤتمر الخريجين العرب » الذي انعقد في القدس عام ١٩٥٥م ، واتخذ من بيروت مقرا له حتى عام ١٩٥٦م ، ومنها « المؤتمر العربي الشعبي » الذي انعقد في دمشق في صيف عام ١٩٥٦م ، وساهم فيه اقطاب الحزبين العراقيين : الاستقلال والوطني الديمقراطي . وفي خلال الستينات عرفت « الحركة العربية الواحدة » ولكنها بقيت في نطاق البحوث النظرية . واليوم تبذل الجهود في مختلف اقطار العروبة لتجميع القوى الوطنية في كل قطر ، والقوى الوطنية في الوطن العربي الممتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي .

٨ ـ الصراع الحزبـي

لو كانت الدعوة الى تكوين « الجامعة العربية الشعبية » قد نجحت في حينه ، لادى التضامن والتعاون بين المنظمات العربية ، ومنها الاحزاب العراقية ، الى الخروج من النشاط الاقليمي الضيق ، والتغلب على ما يجري فيه ، والانطلاق في عمل عربي شامل . غير ان هذه الدعوة قوومت من قبل الاستعمار واعوانه .

لقد بدأ الصراع بين الاحزاب السياسية في العراق ، بعد فترة وجيزة من

(١) نضال البعث ١٤٨/١ .

تكونها في عام ١٩٤٦م ، واستمر هذا النزاع حتى عام ١٩٥٢ وقد اتسع نطـاقه حتى شمل المنظمات التي تعتبر نفسها متقاربة في المبادىء والاتجاهات ، اذ ظلت متأثرة بالخلافات السابقة فيما بين اقطابها .

لقد كانت ثلاثة من هذه الاحزاب من « جماعة الاهالي » وهي :

١ ـ الحزب الوطني الديمقراطي الذي يراسه كامل الجادرجي .

٢ ـ حزب الشعب برئاسة عزيز شريف ، الذي سبق ان انفصل عن « جماعة الاهالي » .

٣ ـ حزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح ابراهيم ، الذي سبق له ان خرج من « جماعة الاهالي » .

وكانت دعوة الحزب الاخير متمركزة على ضرورة توحيد الاحزاب الثلاثة ، وضم مستقلين اليها ممن كانوا يعتبرون انفسهم تقدميين ، بينما كان « الحزب الشيوعي السري » يرى في « الحزب الوطني الديمقراطي » حزبا بورجوازيا ويسعى الى تغلغل الشيوعيين فيه ، مما ادى الى حدوث انشقاقات في الحزب الوطني واهمها فصل كامل قزانجي وصحبه من الحزب .

ولعل من اهم الوثائق التي تشرح الصراع الحزبي في تلك المرحلة هي التي وردت في مذكرة سرية عن « الاشتراكية الديمقراطية » وجهها كامل الجادرجي في ١٥ آب ١٩٤٧ الى اللجنة الادارية لحزبه ، ونشرت في كتاب « مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » من ص ١٩٣ الى ص ٢٢٥ وكان مما جاء فيها :

« قادة حزب الشعب لا يؤمنون بغير الماركسية ... اما حزب الاتحاد الوطني فانه لم يتألف كما نعلم جميعا نتيجة لحاجة ، وانما قام مؤسسوه بتاليفه لمجرد انهم وجدوا مجالا لتأليف حزب سياسي ... ومما لا شك فيه ان السيد عبد الفتاح ابراهيم يدين اصلا بالماركسية ... غير انه لما كان يعلم بعدم امكان تصريف الماركسية في هذا البلد ، فقد حاول مرارا ان يطور الماركسية حسب ظروف العراق ... فقيادة حزبنا وان كانت في سلوكها المستمر اثبتت ان هذا الحزب غير ماركسي ، وانها بهذا السلوك قد اثرت بعض التأثير على قواعد الحزب ، الا ان هذا التأثير كان ابعد من ان يشبه التاثير المستند الى العقيدة . ولما كان الحزبان التقدميان الآخران ـ مع بعض العناصر التقدمية الاخرى ـ يدركان هذه الحقيقة كل الادراك ، فتراهما يتحينان الفرص لاحداث ثغرات في هذا الحزب ، وخلق الانشقاقات في صفوف اعضائه على قيادته ... اما الفوائد العملية التي سوف نجنيها من اقرارنا للاشتراكية الديمقراطية ، فهي اننا سوف نصبح مستقلين كل الاستقلال عن العناصر الشيوعية اينما وجدت ، ونعين موقفنا بكل صراحة من الحزبين الآخرين ، ونوقف ما تبثه ضدنا الفئة الحاكمة وبعض العناصر التابعة لها من دعاية باطلة كزعمها اننا شيوعيون ، وسوف لا تجد العناصر الشيوعية والتقدمية المتطرفة مجالا التغلغل في حزبنا ... وسيكسب الحزب في الوقت ذاته عناصر جديدة ديمقراطية ،

وهي لا تريد ان تتعرض للاضطهاد ، ولا تتحمل مطلقا ان تضطهد باعتبار انها عناصر ثورية ... ان الشيوعية ستكافحها الفئة الحاكمة مكافحة عنيفة بالاتفاق مع الانكليز ، ولا يتعذر على الانكليز ان يتوصلوا الى معرفة درجة تأثر حزبي الشعب والاتحاد الوطني بسياسة روسية الخارجية ... فيجب اذن في نظر الانكليز ان يكون القضاء على هذين الحزبين ، ضمن خطة القضاء على الاحزاب الشيوعية وتوابعها ... اما حزب الاحرار الذي كان تأليفه اصطناعيا ويعيش الآن عيشة اصطناعية والذي سوف تنتهي حياته السياسية آنيا او تدريجيا عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه لتأليف وزارة او الدخول في احدى الوزارات المقبلة ... فقادته يعتبرونه آلة للمساومة ... اما **نظرة هذه السلطات الى حزب الاستقلال فسيئة جدا . اذ ان البلاط ـ الملكي ـ ومن ورائه الانكليز يمقتون هذا الحزب اشد المقت لاعتقادهم بانه الحلف الحقيقي لنادي المثنى الذي كانت له اليد الطولى في اثارة حوادث مايس ١٩٤١** ... اما حزبنا فهو كما تعلمون ضعيف في الوقت الحاضر : بعناصره وبفروعه وبكفاءة لجانه ، سواء في داخل العاصمة او خارجها ، كما انه ضعيف بماليته الى ابعد حد ... غير ان ظروف حزبنا اكثر ملائمة للعمل السياسي من ظروف الاحزاب الاخرى ...

ان الانكليز ـ كما يبدو لي ـ يعتقدون بأن قيادة حزبنا قد برهنت على انها تسير بالحزب في الطريق الديمقراطي . ولكن الذي اظنه هو انهم لم يعتقدوا بعد بأن هذه الفكرة اصبحت متغلغلة في قواعد الحزب تغلغلا تاما ، ... ولذلك تراهم ـ الانكليز ـ يغضون الطرف حينما يرون الفئة الحاكمة تضرب كل حركة تقدمية من دون التمييز بين الماركسيين والديمقراطيين ... ارى ان المبادرة الى اعلان فلسفتنا المبدئية ، والتمسك بها في حياتنا الحزبية ، ضرورية من وجهة ـ التكتيك ـ عدا ضرورتها باعتبار انها فلسفتنا . واذا ما توصلنا استنتاجا الى ان الانكليز سوف يفسحون المجال لحزبنا ، وبعبارة اصح انهم سوف يشيرون على الفئة الحاكمة بضرورة التفريق بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الاخرى . لا لاعتقادهم على ما أرى بأنهم سوف يكسبون صداقة هذا الحزب صداقة مطلقة ، اي الصداقة التي تفيدهم كمستعمرين ، وانما الذي اعتقده انهم يضطرون الى ذلك اضطرارا لاعتقادهم بأن الضغط العام الذي تقوم به الفئة الحاكمة على الشعب ، قد يفسح المجال لفئة معادية لهم ، وقد تمضي هذه الفئة في معاداتها الى اقصى حدود المعاداة ، سواء كانت هذه الفئة مماثلة للفئة التي قامت بحركة مايس ١٩٤١ ام من نوع آخر ... لم يبق امامنا سوى طريقة العمل بمفردنا ، ولكني اعتقد بان حزبنا يجب ان يكون في مقدمة الكتل السياسية التي تسعى جهد طاقتها للاتفاق مع الكتل الاخرى ... على ان لا يكون عملنا سلبيا فقط بل يجب ان يأخذ الحزب المبادرة بهذا الشأن ، كلما امكن ذلك ، ويحرص في الوقت ذاته كل الحرص على المحافظة على استقلاله ... ولا بد لي ان اشير بهذه المناسبة الى ان هذه الفرص السانحة للحزب استنتجت تكونها من عزم الانكليز في العراق على مكافحة الشيوعية والشيوعيين ، ومن عزمهم على مقاومة حزب الاستقلال في الظروف الحاضرة من جهة ، وعدم

مكافحة المؤسسات التي تعمل عملا صحيحا في سبيل الديمقراطية في ظروف السلم من جهة اخرى . فهذه الفرص المواتيـة ... يجب ان ينتهزها حزبنا لا عن طريـق المساومة مع الانكليز او مع غيرهم ، بل عن طريق الاستناد الى عقيدتنا الديمقراطية، وموقف حزبنا من الاحزاب والمؤسسات الاخـرى ، وقيامنا بالعمـل الحزبي وفق خطتنا الخاصة ومبادئنا » .

٩ ـ تعطيل حزبين وتجميد آخرين

ان استمرار الصراع الحزبي ، الذي اشرنا اليه ، قد اطمع الفئات الحاكمة ، وسهل عليها توجيه ضربات موجعة الى الاحـزاب المعارضة كافة ، وذلك على الرغم من بعض الظروف التي جاءت مواتية للنشاط الحزبي ، واهمها « الوثبة الوطنية » في كانون الثاني من عام ١٩٤٨ .

لقد اقدمت « وزارة صالح جبر » التي تالفت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ على تعطيـل حزبي الشعب والاتحاد الوطني بقرار اصدره رئيسها ، بصفة كونه وزيرا للداخليـة بالوكالـة ، بسحب اجازتـي الحزبين في ٢٩ ايلول ١٩٤٧ ، وقد احتجت على هذا الاجراء الاحزاب الثلاثة الباقيـة وهي : الاستقلال والاحرار والوطني الديمقراطي ، وبقيت هذه تلتقي في المواقف الحرجة ، وتصدر بعض البيانات المشتركة او المتشابهة، ولكنها ظلت من دون تنظيم جبهوي يجمعها .

وقد اسكر الوصي على العرش ، والفئة الحاكمـة الملتفة حوله ، ذلك النصر الذي تحقق باخماد حركة مايس ١٩٤١ ، بفضل الاحتلال البريطانـي الثاني ، وزاد الفئة الحاكمة غرورا ، نجاحها في اضعاف الاحزاب واضطهادها ، فباشر الوصي في آب ١٩٤٧ مفاتحة الانكليز باجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ لتستمر حماية بريطانية للعرش عن طريق استمرار مصالحها ونفوذها ، وتم ارسال الوفد المفاوض العراقي الى بريطانيـة برئاسة صالح جبر رئيس الـوزراء ، وعضوية نوري السعيـد ، وتوفيق السويدي ، من الاعيـان ، وفاضل الجمالي ، وشاكر الوادي الوزيرين ، وتم التوقيع على المعاهدة من الجانب العراقي والجـانب البريطانـي في ميناء « بورتسموث » الذي عرفت تلك المعـاهدة باسمـه . وفي يوم التوقيع على المعاهدة ، وهو يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ، تبادل ملك بريطانية ووزير خارجيتها التهاني مع الوصي على العـرش . وكانت الاحزاب العراقيـة الثلاثة قد عارضت فكرة ربط العراق بمعاهدة دفاع مشتـرك وتحالف جديد ، وشرع الطلاب يقومون بالمظـاهرات على ذلك . فلما نشرت نصوص المعاهدة في ١٦ كانون الثاني ، اصدر كل من هذه الاحزاب مذكرة تشرح هذه النصوص ، وتبين انها جاءت معززة القيود التي تضمنتها معـاهدة ١٩٣٠ التي لم تعد « ذات موضوع » لعدم شرعيتها اصلا ، ولقيام « الامم المتحدة » بعد الحرب العالمية الثانية . وعلى اثر صدور هذه المذكرات ، توسع نطاق المظاهرات في ارجاء العراق ، مما اضطر الوصي على التراجع، فاصدر بيانا عن طريـق « التشريفات الملكيـة » يؤكـد فيه بأنه « سوف لا تبرم اية

معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية » مما سبب التباعد بينه وبين الدوائر البريطانية في لندن ، فحاول استرضائها بايفاد رئيس ديوانه احمد مختار بابان الى لندن ففشل ، وظل الوصي يسعى لاسترضائها حتى تم ذلك نهائيا بعقد « ميثاق بغداد » عام ١٩٥٥م.

اما رئيس الوزراء صالح جبر فقد صرح في لندن في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ بان « بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ استغلت فرصة غيابه فاحدثت القلاقل في البلاد، وانه سيعود الى العراق وسيسحق حتما رؤوس هذه العناصر الفوضوية» (١) وقد قوبل هذا التصريح بالهزء والسخرية، وبتصميم شعبي شامل على المقاومة التي اتسع نطاقها بعد عودة رئيس الوزراء الى بغداد ، ومحاولته قمع المظاهرات بالاصطدام المسلح ، الذي ادى الى وقوع الكثير من القتلى والجرحى ، فاستقال رئيس مجلس النواب وعدد من اعضائه من مناصبهم ، كما تسلل بعض الوزراء من مناصبهم الوزارية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ الذي عرف بيوم « الوثبة الوطنية » .

وفي اليوم التالي للوثبة عينت الاحزاب السياسية مطالبها بالبيان الذي اذاعته على « الشعب العراقي الكريم » فاذا هي :

١ ــ ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة ، واعلان ذلك دون ابطاء .

٢ ــ اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب ، وتعيين المسؤولين عنه .

٣ ــ حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة .
٤ ــ احترام الحريات الدستورية .
٥ ــ افساح المجال للنشاط الحزبي .
٦ ــ حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته (١) .

وتمكنت الاحزاب ان تحبط محاولة اسناد الوزارة الى ارشد العمري ، المعروف بعنفه واستصغاره للراي العام ، ونجحت في اسنادها الى السيد محمد الصدر . وقد اشترك في هذه الوزارة للمرة الاولى والاخيرة في العهد الملكي الزائل ، رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه الذي استطاع بالتعاون مع بعض الوزراء والجهات الوطنية خارج الحكم ان يحبط محاولة حمل مجلس الوزراء على الاكتفاء بتجميد المعاهدة ، فقرر مجلس الوزراء رفضها ، وتم حل المجلس النيابي لاجراء انتخابات جديدة ، وذلك تنفيذا لمطالب الاحزاب المذكورة . وحين لجأت الحكومة الى التدخل في هذه الانتخابات ، استقال رئيس حزب الاستقلال من منصبه الوزاري واعلن سبب هذه الاستقالة .

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ٧ ــ ٢٩٤ .
(٢) جريدة الوطن العدد « ٢١٢٨ » بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ .

لقد انحنت الفئة الحاكمة امام عاصفة « الوثبة الوطنية » فبعد استقالة وزارة السيد محمد الصدر ، الف الوزارة الجديدة مزاحم امين الباجهجي في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ بتدبير خاص لغرض معلوم . فبعد شهرين ، اضطره التدبير المذكور الى اجراء تعديل في وزارته تضمن اسناد منصب وزارة الدفاع الى شاكر الوادي ، احد الموقعين على « معاهدة بورتسموث » واعقب ذلك اشتداد التضييقات على الحريات العامة ، فاتجه كل من الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاحرار ، الى تجميد نشاطهما في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨م ، وكان هذا التجميد لحزب الاحرار بداية النهاية فلم يستأنف نشاطه . اما حزب الاستقلال فقد آثر الصمود وتحدي السلطة باستمرار نشاطه . ولما حوصر الجيش المصري في « الفالوجة » بعد اشتباكه مع القوات الصهيونية فيمنتصف تموز ١٩٤٨م ، قام شباب الحزب وانصاره بمظاهرة في بغداد وغيرها من المدن الرئيسية ، مطالبة بنجدة الجيش المصري ، فوقع بعض القتلى والجرحى ، واوقفت الشرطة امين سر الحزب الاستاذ محمد صديق شنشل في اواخر كانون الاول ١٩٤٨ ثم احالته الى المجلس العرفي العسكري ، كما اوقفت عددا كبيرا من الشبان ، وفصلت بعضهم من وظائفهم بتهمة الشيوعية ، مع علمها بعدم اشتراك الشيوعيين في تلك المظاهرات . ويصف الاستاذ كامل الجادرجي تلك المرحلة في ص ٢٧٥ من مذكراته بقوله :

« بعد ايقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨، ومعه نشاط حزب الاحرار ، لم يكن هناك في الواقع اي نشاط حزبي في العراق ، فيما عدا نشاط الحزب الشيوعي السري ، والذي تعرض لضربات شديدة من قبل الحكومة ، بحيث تقلص ذلك النشاط الى ابعد الحدود . ومع ان حزب الاستقلال لم يوقف نشاطه رسميا ، الا انه كان فعليا عديم النشاط ، بعد ان تعرض مثل بقية الاحزاب للارهاب والاضطهاد ومطاردة اعضائه حتى البارزين منهم ، واحالتهم الى المجالس العرفية » .

وبعد ان فرغ الباجه جي « مزاحم أمين » من مهمته في اعادة الاعتبار الى جماعة « معاهدة بورتسموث » المرفوضة ، خلفه نوري السعيد فالف وزارته « العاشرة » في السادس من شهر كانون الثاني ١٩٤٩م . ومن اخطر واخير ما انجزته هذه الوزارة، سحبها الجيش العراقي من فلسطين ، وبذلك تمّ التخلي عن مثلث جنين ــ نابلس ــ طولكرم ــ اذ سلمه الجيش العراقي الى الجيش الاردني ، ثم قام الملك عبد الله ملك الاردن بتسليم المثلث الى اسرائيل ، بحجة ان ذلك من مقتضيات الهدنة ، وكانت نتيجة ذلك ان فقد العاهل الاردني الملك عبد الله بن الملك حسين حياته في ٢٠ تموز ١٩٥١ .

١٠ ــ الهزة التي اعقبت نكبة فلسطين واثرها في الحياة الحزبية

بعد قيام ثورة مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢م ، اوجزت « جريدة لواء الاستقلال »

في عددها الصادر في التاسع والعشرين من هذا الشهر آثار نكبة العرب في فلسطين على العرب بما يلي :

« هزت نكبة فلسطين كيان الامة العربية وهزت نفوس ابنائها وعقائدهم على اختلافها هزا عنيفا ، فكان على ملوك العرب ورؤساء الجمهورية في بلادهم ، والمسؤولين عن الحكم فيها ، ان يعيروا هذه الحالة النفسية اعظم الاهتمام ، فيتلافوا ما فات ، ويعملوا على النهوض بالشعب في الداخل ، وعلى انتهاج سياسة عربية تهدف الى توحيد اجزاء الوطن العربي ، وتعتبر قضية الحرية والاستقلال في جميع هذه الاجزاء قضية واحدة ، وتعبيء جميع القوى لمجابهة الاخطار ، والتحرر من الاستعمار ، حتى يتم تحرير فلسطين لتندمج في وطن حر مستقل موحد ... » (١)
ولكن الحكومات العربية ـ حتى بعد النكبة ـ سارت في واد ، وسارت شعوبها في واد آخر ، فتعاقبت الاحداث الجسام ، وهوت العروش العظام ، ووقعت انقلابات، وحدثت اغتيالات كان بعض ضحاياها لا يستحق هذا المصير .

لقد توالت على سورية عام ١٩٤٩ ثلاثة انقلابات عسكرية . قام بالاول منها حسني الزعيم في ٣٠ آذار ، والثاني سامي الحناوي في ١٤ آب ، وبالثالث اديب الشيشكلي في ١٩ كانون الاول ، وقد انتهت حياة كل من هؤلاء الثلاثة بالاغتيال . وفي ١٦ تموز ١٩٥١ اغتيل رياض الصلح اثناء زيارته للملك عبد الله في عمان . وبعد اربعة ايام قتل الملك عبد الله وهو يهم في الدخول الى المسجد الاقصى بالقدس . وفي ٢٣ تموز ١٩٥٢ قامت ثورة مصر لتعصف بعرش فاروق ، ولتلتقي مع القوى العربية القومية في المشرق العربي ، ثم مغربه . وتتجه اتجاها ثوريا .

وكانت بعض الاحزاب السورية (٢) تدعو الى الاتحاد مع العراق . وقد طرح عادل العظمة الفكرة على مجلس الوزراء السوري في آخر عهد الرئيس شكري القوتلي ، لتقوية موقف سورية تجاه الخطر الصهيوني ، بعد قيام اسرائيل ، ولتحقيق امنية اصيلة في سورية ، وهي الوحدة العربية . وبعد مجيء حسني الزعيم الى الحكم ، ابلغ رئيس الوزراء نوري السعيد ، رئيس الوزارة المصرية ، بأن تدخل الامانة العامة لجامعة الدول العربية في امور سورية ، يربك الوضع فيها ، فكان جواب الرئيس المصري بانه لن يسمح بذلك ، على ان يتخذ العراق موقفا مماثلا لموقف مصر من احداث سورية ، واذا بنوري السعيد يطير الى دمشق فجاة بملابس جنرال عسكري ، ويجتمع بحسني الزعيم على انفراد . ولم يعرف حتى الآن ما دار في هذا الاجتماع وما تقرر ، غير انه ادى الى مجيء عبد الرحمن عزام امين جامعة الدول العربية الى دمشق ، والى ميل حسني الزعيم الى التعاون مع مصر والسعودية ، فحمل حزب الاستقلال بشدة على زيارة نوري ، واعتبرها سببا في دفع حسني الزعيم الى الابتعاد عن الاتحاد مع العراق .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٦٣٨ .
(٢) بصورة اساسية حزب الشعب وجناح من الحزب الوطني .

وفي مذكرات الجادرجي تأكيد متكرر في مناسبات عديدة على تحبيذ الاتحاد بين سورية والعراق ، ورفض لفكرة معارضة الاتحاد . ففي ص ٤٤٣ يقول الجادرجي:

« اذا وضعنا في الميزان المنافع التي سوف يحصل عليها العراق في المستقبل البعيد من اتحاده مع سورية ، والمساوىء الحالية ، اني ارجح الاتحاد » . وفي ص ٤٤٢ يقول :

« ان الاتحاد سوف يسهل الاتصال بين الهيئات الشعبية في البلدين ، اتصالا وثيقا ، وحينئذ فان الشباب المثقف في البلدين والمفكرين سوف يقاومون هذا الطغيان » .

وبعد اغتيال حسني الزعيم ، ونجاح انقلاب سامي الحناوي ، قويت الدعوة الى الاتحاد بين البلدين : العراقي والسوري . وكان الحناوي من العسكريين المتهنين البعيدين عن المطامع الشخصية او السياسية ، فتم في عهده اجراء انتخابات نيابية حسنة ، ولكن تآمر دول عربية واجنبية على فكرة الاتحاد ، ادى الى اقصاء الحناوي وتشريده ثم اغتياله في بيروت ومجيء اديب الشيشكلي الذي سار في ركاب السياسة الفرنسية .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان طموح الملك عبد الله الى ضم سورية باسم سورية الكبرى طورا ، ووحدة الهلال الخصيب طورا آخر ، قد ساهم في ارباك الوضع . اذ كان عبد الله يعتبر عرش سورية من حقه ، لتنازله عن عرش العراق الى اخيه فيصل بعد اخراجه من سورية اثر حادثة ميسلون في ٢٥ تموز ١٩٢٠ .

ومنذ عهد حسني الزعيم كان موقف احرار سورية واضحا في امرين :

١ ـ عدم امتداد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية ـ البريطانية الى سورية .

٢ ـ تغيير الاوضاع داخل العراق ، وجعلها تتجه اتجاها تحرريا وتقدميا .

ولم تزد نكبة فلسطين احرار سورية واحزابها الوطنية الا قناعة وايمانا بضرورة مكافحة الاستعمار ، ومقاومة الارتباط بأحلاف مع دوله ومعاهدات غير متكافئة .

وتحت ضغط الاحداث المذكورة ، مال الامير عبد الاله الى ابعاد نوري السعيد عن الحكم موقتا ، والاتيان بوزارة تساهم فيها الاحزاب ، فبادر نوري السعيد الى تأليف حزب له باسم « الاتحاد الدستوري » في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م ، وهو الحزب الذي ضم اكثر النواب . ولما كلف علي جودة بتاليف الوزارة الجديدة ، اتصل بالسيدين : محمد حديد وحسين جميل من البارزين في الحزب الوطني الديمقراطي ، كما اتصل بالسيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، وفاوضهم على ان يكون التعاون معه على اساس شخصي ، فاشترط محمد مهدي كبه ان يكون ذلك على اساس حزبي ، وكذلك كان راي محمد حديد . اما حسين جميل فقد اعتبر تجميد حزبه سببا لان يكون اشتراكا شخصيا ، ولا سيما وان

جودة قد اشار الى ان قبول الاشتراك على اساس حزبي يمنح نوري السعيد صاحب الاكثرية البرلمانية حق المشاركة بنسبة كبيرة .

وفي مذكرات الجادرجي صفحات كثيرة تتصل بموضوع الخلاف بينه وبين حسين جميل ، حول اشتراك الاخير بالصفة الشخصية في « الوزارة الايوبية الثانية » وكان احتجاج الجادرجي بموقف حزب الاستقلال ، ورفضه الاشتراك في الوزارة الا على اساس حزبي ، قد قابله حسين جميل بأن حزب الاستقلال موجود يمارس نشاطه ، اما الحزب الوطني الديمقراطي فقد جمد نفسه فلم يعد له وجود غير ان « الوزارة الايوبية » التي تألفت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ قد حققت مطلبا اساسيا للاحزاب وهو الغاء الاحكام العرفية ، مما افسح المجال لعودة النشاط الحزبي .

وقد اختار علي جودت ، امين الباجهجي ، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية ، وكان الباجهجي اميل الى محور القاهرة ـ الرياض منه الى الهاشميين، وليس من المؤمنين اطلاقا بالاتحاد بين سورية والعراق ، فوقع في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٠ اتفاقا مع الحكومة المصرية تضمن « امتناع الدولتين مدة خمس سنوات من التدخل في امور سورية الداخلية ، ومن اثارة او تشجيع ما قد يعتبر تدخلا فيها بالذات او الواسطة » (١) وعندما سأل الوصي الباجهجي عن سبب تحديد المدة بخمس سنوات ، كان الجواب « انها المدة المتبقية من عهد الوصاية » (٢) وفي ذلك اتهام للوصي بطموحه الشخصي في عرش سورية . وقد دلت الاحداث على ان الوصي يعتبر نفسه باقيا في مركزه في العراق ما دام حيا ، وان التفاته الى موضوع الاتحاد مع سورية لم يكن سوى نزوة عابرة من نزواته الكثيرة المتقلبة ، ما دامت خارج نطاق مركزه في الوصاية وولاية العهد .

لقد استدعى الوصي السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، واستشارهم في موضوع « الاتحاد بين سوريا والعراق » والوسائل المؤدية الى تحقيقه ، فأجابوا ان ذلك يتطلب تاليف وزارة ذات صبغة قومية وطنية ، يثق بها السوريون ولانجاز الشروط التي يشترطها احرار سورية لتحقيق الاتحاد ، ولما استشارهم فيموضوع الوزارة المقبلةواشتراك حزب الاستقلال فيها ، وكان من المألوف ان تسند الرئاسة الى احد رجال الفئة الحاكمة ، آثروا اسنادها الى توفيق السويدي على ان يشرك فيها ممثلون عن « الحزب الوطني الديمقراطي » وبعض المعارضين مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي ، ونصرة الفارسي، فلما كلف السويدي بتاليف الوزارة ، اراد اشراك حزب الاستقلال فيها ، وعرض على رئيسه وزارتين ثانويتين الى جانب اشراك عدد من الساسة الموالين للانكليز ، فرفض الاشتراك بعضهم . وهكذا امتنع حزب الاستقلال عن المشاركة في « الوزارة السويدية الثالثة » المكونة في ١٥ شباط ١٩٥٠ ، كما امتنع عن التعاون مع نوري

---

(١) راجع الاتفاقية في كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » ٨ — ١٥٧ .

(١) خليل كنه في كتابه (العراق امسه وغده) ص ١٢٥ .

السعيد في محاولة اسقاطها فورا ليعود الى الحكم ومعه ممثلون عن حزب الاستقلال.

وبمجرد تشكيل « الوزارة السويدية الثالثة » على النحو المذكور ، انطوى موضوع الاتحاد بين سورية والعراق ، لعدم توافر اي من الشرطين اللذين كانا اساسيين بالنسبة لجميع احرار سورية واحزابها الوطنية وهما : عدم الارتباط بالاحلاف والتكتلات الاستعمارية ، وضرورة ايجاد جو من الحرية والتقدم . وقد ظهر ذلك جليا حتى بعد ان اخذ العراق في عهد وزارة فاضل الجمالي وما تلاه ، من بذل من اجل العمل على اسقاط عهد الشيشكلي الذي انتهى في آذار ١٩٥٤ كما تغلبت الاتجاهات التحررية في سورية على كل محاولة لجرها الى التبعية عن طريق الارتباط بميثاق بغداد .

١١ ـ بين الاساليب التقليدية والاتجاهات الثورية

اشرنا فيما تقدم الى فكرة « الاشتراكية الديمقراطية » التي دعا اليها الاستاذ الجادرجي في مذكرته السرية الى حزبه الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٧ موضحا انها « فلسفة الحزب » من جهة ، وانها من وجهة « التكتيك » تحول دون الاشتباه بكون الحزب ذو ميول ثورية كحزب الاستقلال العلني ، او الحزب الشيوعي السري . وراى الجادرجي ان يكون حزبه على غرار حزب العمال البريطاني ، مع تجنب ميول الاخير الاستعمارية ، بل ومعارضة هذه الميول . وقد ظل الجادرجي متمسكا بقناعته بهذه الفكرة حتى بعد نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ فآثر ابتداء التعاون مع جماعة « حزب الاحرار » حتى بعد تجميد الحزبين نشاطهما ، ثم التعاون مع « تجمع » باسم « الجبهة الشعبية المتحدة » ليجد ان هذا التنظيم مفرط في الميل الى الاساليب التقليدية في العمل الحزبي ، والنفرة من الاتجاهات الثورية التي كانت تحفز حزب الاستقلال الى العمل على انجاح فكرة القومية ، والخروج من نطاق الاقليميةالعراقية لتحقيق الوحدة العربية ، بينما يتحمس الحزب الشيوعي للاساليب الثورية وفق مفهومه للماركسية ووحدة الطبقة العاملة على المستوى العالمي ، مع ميل الى اقليمية عراقية على المستوى الداخلي ؛ والى جانب هذين الاتجاهين الثوريين ـ مع اختلاف في الفلسفة والاهداف البعيدة ـ برزت منظمة انصار السلام اليسارية الميالة الى الشيوعيين ، والبعيدة عن تقبل الاساليب التقليدية في النشاط السياسي .

وبعد تاليف نوري السعيد حزبه ، وانتهاء الاحكام العرفية ، قرر « الحزب الوطني الديمقراطي » في ٢٥ مارس ١٩٥٠ استئناف العمل الحزبي . وعند عقد مؤتمر الحزب الرابع ، اقر المؤتمر « فكرة الديمقراطية الاشتراكية » وفي ضوء كل العوامل المشار اليها فيما تقدم ، تقدم الجادرجي، او راى ان يقرن استئناف الحزب لنشاطه باعلان خلافه مع حزب الاستقلال من جهة ، والسعي الى التعاون مع الساسة المستقلين ذوي الميول التقليدية من الجهة الاخرى . وقد يسر تحقيق هذه الخطة الحزبية استقالة نواب المعارضة من مجلس النواب ، ثم اجراء الانتخابات التكميلية .

فقد حدثت في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٦ آذار ١٩٥٠م ، في عهد « الوزارة السويدية الثالثة » مشادة كلامية بين بعض النواب المعارضين وبعض المؤيدين . ولم تكن الاولى من نوعها ؛ أو المستغربة في المجالس النيابية ، فاجتمع في مكتبة المجلس بعض المعارضين ، وبادروا الى كتابة استقالتهم المتضمنة احتجاجهم قائلين « ثبت ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكيننا من اداء هذه الواجبات تارة بمقاطعة الخطباء واحداث الضجيج ... فضلا عن صدور عبارات نابية ... وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحيدة المطلوبة » (١) وقد تضامن في تقديم الاستقالة والاحتجاج نواب حزب الاستقلال ؛ والحزب الوطني الديمقراطي ، وقد حرص نوري السعيد على قبول الاستقالة فتم ذلك .

والمعروف ان « الحزب الوطني الديمقراطي » رأى ان يترك لنوابه المستقلين حرية دعم مرشحين موالين للحزب ؛ او مرتبطين به شخصيا . وانقسم المستقلون بين ميالين الى مقاطعة الانتخابات التكميلية ــ وهم الاكثرية ــ وبين محبذين للاشتراك فيها ، ولكنهم جميعا آثروا القعود على التل ؛ وعدم الارتباط بأي تنظيم او اتجاه سياسي معين يؤدي الى اي التزام ايجابي . اما حزب الاستقلال فحيث انه سار دوما على اعتبار ان الانتخابات النيابية وسيلة للتوعية الشعبية خلال المعارك الانتخابية ، ورأى موقف الداعين الى المقاطعة سلبيا محضا ، فقد شعر بانه يساق الى تجميد نشاطه في جانب من الحياة السياسية بغير مبرر ، ولا سيما وانه لم تكن ثمة احكام عرفية تعرقل نشاطه خلال المعركة الانتخابية ، فقرر خوضها ، واذا بالحزب الوطني الديمقراطي يشن ضده حملة صحفية قاسية دامت من ٧ ايار حتى ١٢ حزيران ١٩٥٠م. وكان رد حزب الاستقلال اقل عنفا واكثر اعتدالا ، لقناعة قيادة الحزب بأن المعارضة لا بد ان تلتقي ، وان اساليب العمل التقليدية لا بد ان يظهر عجزها ، وان نواب الحزب سيفندون الزعم بأن معارضتهم في المجلس ستكون شكلية .

وقد استطاع الحزب الوطني ؛ بعد نحو سنة من استقالة نواب المعارضة المستقلين وايثارهم البقاء على التل ؛ ان يجمع بعضهم مع بعض الساسة المستقلين الآخرين من ذوي الميول التقليدية ، فأصدروا في ١٩ مارس ١٩٥١ « بيان الحياد » بين المعسكرين المتنازعين (٢) .

وفي ١٤ نيسان ١٩٥١ « خطا الموقعون على بيان الحياد خطوة اخرى ، هي تكوين ــ الجبهة الشعبية المتحدة ــ من الحزب الوطني الديمقراطي ، ومن الساسة المستقلين الآخرين » وقد اعترضت وزارة الداخلية على طلب التاسيس في التاسع عشر من هذا الشهر ، على اساس ان الجبهة مؤلفة من احزاب وهيئات وافراد ، وان الاحزاب السياسية ليست بأشخاص ، فانسحب « الحزب الوطني الديمقراطي» من الاشتراك في الجبهة لتيسير تكوينها ، فأجازت الحكومة « الجبهة الشعبية

---

(١) راجع في هذا الشأن كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » ص ١٧٦ من المجلد الثامن .

(٢) يراجع هذا البيان في « تاريخ الوزارات العراقية » ٨/٢٣٠ .

المتحدة » في ٢٦ مايس ١٩٥١م. وفي اثناء ذلك تقدم النائب فائق السامرائي بسؤال الى وزير الداخلية حول منح اجازة تأليف الجبهة ، وقدم طه الهاشمي مذكرة الى رئيس الوزراء ، وتكلم النائب محمد صديق شنشل حول الموضوع في مجلس النواب ، وحدثت بينه وبين رئيس الوزراء نوري السعيد مناقشة حامية كما يشير الى ذلك كله الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٢٨٢ وما بعدها ثم يقول في ص ٢٨٧ :

« لما اجيزت الجبهة ، اتفق الحزبان على التعاون وعلى اسسه :
١ ـ ميثاق الجبهة الموءرخ في ٦ نيسان ١٩٥١ .
٢ ـ التشاور في اتخاذ سياسة موحدة في المواقف الطارئة .
٣ ـ تكوين « لجنة مشتركة دائمة » من الجبهة ، والحزب الوطني الديمقراطي.

اما حزب الاستقلال فالى جانب اهتمامه بالقضايا العربية ، ومطالبته بحرية التنظيم السياسي والنقابي ، ودعمه لمطالب العمال ، ومعارضته للاقطاع بعنف ، ودعوته لتوزيع الارض على الفلاحين ، فان اهم الامور التي ركز الدعوة اليها في المجلس النيابي وخارجه كانت :

١ ـ الانتخابات النيابية المباشرة .

٢ ـ الدعوة الى تأميم شركات النفط .

وقد أصبح هذان الامران مطلبين هامين وطنيين ، ساهمت الاحزاب والمنظمات السياسية في الدعوة اليهما بدرجات متفاوتة . ففيما يخص الانتخابات النيابية المباشرة فقد ورث العراق عن الامبراطورية العثمانية اسلوبها بجعل الانتخابات على درجتين، فينتخب المواطنون ناخبين ثانويين ، وهؤلاء هم الذين ينتخبون المرشح ليصبح نائبا . وكانت الانتخابات تجري على أساس اللواء « المحافظة » مما يجعل السيطرة عليها بيد الحكومة ، ثم ضيق نطاق الدائرة الانتخابية في عام ١٩٤٦ ولكن بقي الانتخاب على درجتين ، فتقدم نواب حزب الاسقلال ، بالاتفاق مع آخرين بحيث أصبح عددهم ٤٩ نائبا ، تقدموا بتقرير الى رئاسة مجلس النواب في شباط ١٩٥١م ، يطالبون فيه الحكومة ان تتقدم في تلك الدورة الانتخابية بلائحة قانون يحقق الهدف من طلبهم ، بجعل الانتخاب مباشرا ، وعند التصويت ، أيد التقرير ٣٢ نائبا ، وخالفه ٥٢ نائبا ، وتغيب من الجلسة ٥٦ نائبا . وقد صرح وزير الداخلية مصطفى العمري بأن من منفعة العراق بقاء الانتخابات على درجتين ، فلما أسندت اليه رئاسة الوزراء في عام ١٩٥٢م ، جوبه بانتفاضة عنيفة كان من مطالبها تحقيق الانتخاب المباشر ، مما اضطره الى تقديم استقالة وزارته في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

١٢ ـ معركة النفط « البترول » وموقف الاحزاب منها

اعارت الاحزاب الوطنية وصحفها اهتماما كبيرا لقضية النفط . فقد تعمدت الشركات الاحتكارية عدم التوسع في الانتاج والتصدير ، وآثرت التحري عن النفط

واستخراجه من الاقطار المجاورة ، وحددت حصة العراق بأربعة شلنات ذهبا عن الطن الواحد قابلة للزيادة الى ستة شلنات وفق شروط الامتياز (١) ولكنها اصرت على احتساب ذلك بالسعر الرسمي وليس بسعر الذهب في الاسواق الحرة .

وفي الخامس من تموز ١٩٥٠ سافر نوري السعيد في عهد « الوزارة السويدية الثالثة » الى لندن ، يصحبه وزير الاقتصاد ومدير الاقتصاد العام ، وعبثا حاول اقناع شركات النفط بضرورة تبديل سياستها ، مؤكدا لها انه « نوري » الوحيد الحريص على صداقتها ، وان في العراق ميلا الى انتهاج سياسة التأميم . وبعد عودة السعيد ومرافقيه نشر في ١٠ آب ١٩٥٠ بيان رسمي يشير الى :

١ ـ احالة الخلاف حول سعر الذهب الى المحاكم البريطانية ، بدلا من التحكيم .

٢ ـ رفع الحد الاعلى المقرر ، وقدره ستة شلنات ذهب ، اعتبارا من عام ١٩٥٠ بدلا من عام ١٩٥٤ .

٣ ـ زيادة الانتاج من حقول كركوك في عام ١٩٥٣ الى ثمانية عشر مليون طن ، بدلا من الستة ملايين طن الحالية . اما انتاج النفط من قبل شركتي نفط البصرة والموصل فقد ترك لمفاوضات مقبلة .

فكل ما ذكر ونشر حول نجاح نوري السعيد في زحزحة شركات النفط خارج نطاق ما جاء في البيان الرسمي المذكور ، ليس صحيحا ، وانما تبدل موقف الشركات ، بعد اعلان مصدق التأميم في ايران في ١٥ مارت ١٩٥١م. وقد تبنى « حزب الاستقلال » وحده من بين الاحزاب العلنية فكرة التأميم ، فتقدم امين سره محمد صديق شنشل نائب الموصل بالسؤال التالي الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، الذي خلف في وزارته الحادية عشرة « الوزارة السويدية الثالثة » .

١ ـ هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ، ولا سيما بعد ان اقدمت الجارة ايران على خطوتها الجريئة في هذا الشأن .

٢ ـ هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ، ونهب اهم موارده واعظم ثرواته ؟

وقد امتنع السعيد عن الاجابة ، وظل يؤجلها ، فنظم نواب حزب الاستقلال ، بالاتفاق مع عدد من النواب بلغ ١٨ نائبا ، طلبا قدموه في ٢٥ آذار ١٩٥١ لقيام الحكومة « بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها دون استثناء » وقد نشرت الصحف في اول نيسان ١٩٥١ برقية صادرة من لندن جاء فيها :

---

(١) عن امتياز النفط الاول المعطي الى « شركة النفط التركية » في ١٤ اذار ١٩٢٥ يراجع « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٢٧٥ ج ١ وعن الامتياز الثاني المعطى يراجع الجزء الخامس .

« ان بريطانية وامريكا قد اتفقتا على توجيه انـذار غير رسمي الى الحكومـة العراقية تحذرها فيه من اتخاذ اية خطوة لتأميم البترول في العراق » .

وفي الثالث من هذا الشهر ، قابل مدير شركة النفط في العراق رئيس الوزراء في داره ، وابلغه « ان الشركـة توافق على ان يكون معـدل مورد العـراق عن الطن الواحـد من النفط لا يقل عن معـدل الدول المجـاورة كايران ، والمملكة العربيـة السعودية ، وابدى استعداده لتثبيت ذلك خطيا . وعلى هذا الاساس تقرر ان تبدأ المفاوضـات بين الحكومة والشركة في بغداد » .

ويقول السـيد كامل الجادرجي في ص ٥٣٧ من مذكراته :

« ان قضـية النفط لم تأخذ شكلها الجـدي الا بعد احـداث ايران ، وصدور قرار التأميم في عهد مصدق ... وقد اثرت حوادث ايران تأثيرا كبيرا في الاوسـاط الشعبية في العراق ، وظهرت حملة تطالب بتأميم النفط العراقي على شكل عرائض وقعها الشباب ، ونشرت في صدى الاهالـي في نيسان ١٩٥١ وقد نشرت الجريدة عدة مقالات معظمها بتوقيع محمد حديد حول قضـية النفط ، ومنها المقال المنشور بتاريخ ١٥ ايار ، وعنوانه : المناصفة في النفط لا في ارباحه هي اقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم . وبتاريخ ١٩ آب نشرت الجريدة مقـالا افتتاحيا جاء فيه : بعد مماطلات وتسـويفات امتدت لعدة سنين ... ان الرغبة في تعديل اتفاقيات امتيـاز النفط اصبحت حقيقية ، بعد انقلاب الوضع في ايران ، بالنسبـة لشركات النفط راسا على عقب ، وقرار حكومة ايران بتأميم النفـط . فتداركت الشركات ، ومن ورائها الحكومة البريطانية ، الامر في العراق بعد ان سرى الخـوف من ظهور حركة شعبية جامحة في العراق تؤدي الى نفس النتيجة التي انتهت اليها الحالة في ايران. . . ويعيد المقال الى الاذهان ما طالبت به الجريدة من اقتسـام النفط نفسـه ، لا ارباحه ، مع وضـع حد ادنى للانتاج ، ويؤكد المقـال ان التأميـم هو الاصح ، وهو الهـدف النهائي ، والذي يجب ان تقوم به حكومة تمثـل الشعب تمثيلا صحيحا » . وهكذا بقي الحزب الوطني الديمقراطي يعتبر التأميم هدفا « مؤجلا » وليس عاجلا متأثرا باساليب السـياسة التقليدية التي كان يحرص عليها حليفه «حزب الجبهة الشعبية» وذلك على الرغم مما كانت تنشره جريـدة « صوت الاهـالي » من دعوة الشبـاب الى التأميم ، وقناعتها بأن الشركات الاحتكارية كانت تخشى « ظهور حركة شعبية جامحة في العراق تؤدي الى نفس النتيجة التي انتهت اليها الحالة في ايران » .

وقد راينا ان الكمية المصدرة سنويا في العراق لم تتجـاوز الستة ملايين طن يومئذ ، فكان الوقت مناسبا للاقـدام على تبني الدعوة الى التاميـم ، التي كانت جماهير الشعب مستعدة لتقبلها ، والاندفاع في التضحية في سـبيل تحقيقها .

اما « حزب الاسـتقلال » فقد واصل الدعوة الى التأميم ، وعقـد الاجتماعات العامة للتبشير بها ، فلم تتعرض الحكومة لها خشيـة ان يؤدي تدخلهـا ضد تلك الدعوة الى انفجار شعبي .

وقد واصلت الحكومة من جانبها المفاوضات مع شركات النفط تاركة للاحزاب حرية مناقشتها ومعارضتها في الصحف الخاصة بها ، وارتاحت لعدم اجماع الشعب على الدعوة الى التاميم فورا ، وتم التعاقد على الاتفاقيات الجديدة في الثالث من شباط سنة ١٩٥٢م ، فاحالت الحكومة اللائحة الخاصة بتصديق الاتفاقيات الى المجلس النيابي في التاسع من هذا الشهر . وقبيل انعقاد جلسة المجلس في اليوم المذكور ، استدعى نوري السعيد النائب محمد صديق شنشل الى ديوان مجلس الوزراء ، وكلمه بحضور وزير داخليته عمر نظمي ، مشيرا الى ان الحكومة لم تتدخل بدعوة حزب الاستقلال للتاميم ، وليس في نيتها ان تتدخل بأي نشاط حزبي يهدف الى معارضة الاتفاقيات ، ولكنه يرجو ويناشد مروءة الحزب ، ان يتجنب القيام بمظاهرات قد تتطور الى احداث دامية ، كالتي وقعت في عام ١٩٤٨ ـ اي في الوثبة الوطنية ـ ضد وزارة صالح جبر . فكان جواب شنشل : ان الامر يقرره الحزب ، وانه لا يملك شخصيا حق الالتزام بعدم قيام مظاهرات . واذا بالحكومة تعجل في امرار الاتفاقيات موضوعة البحث من المجلس بسرعة مذهلة . فتقدم نواب حزب الاستقلال الخمسة باستقالاتهم من المجلس المذكور في الحادي عشر من شباط ١٩٥٢ ، مشيرين الى محاولة التعجيل باقرار الاتفاقيات « في ظروف يوشك المجلس فيها على الانتهاء من دورته وهو في اواخر ايامه ... وهناك سياسة مدبرة ترمي الى مواصلة سلب ثروات الشعب الطبيعية وكنوزه النفطية بنفس الطريقة التي سلبت بها هذه الكنوز لاول مرة في سنة ١٩٢٥ ، وللمرة الثانية عام ١٩٣٢ ، وان هذا التدبير انما يراد به اضفاء الشرعية على الاتفاقيات ، وحرمان الشعب من التعبير عن ارادته باستفتاء عام » .

ولم يجد « حزب الاستقلال » من غير الشيوعيين استعدادا للقيام بمظاهرات ، ولكن الفئة الحاكمة اقلقها استقالة نوابه ، فبادر الوصي الى دعوة السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، الى الاجتماع به في قصر رحاب ، بحضور رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، وكرر طلب نوري السعيد عدم القيام بمظاهرات . وحين سأل عن سبب مخالفة حزب الاستقلال لراي نوري السعيد في صواب الاتفاقيات ، اجاب فائق السامرائي : ان جميع الاحزاب قد عارضتها ، حتى ان « حزب الامة الاشتراكي » الذي يراسه صالح جبر المؤيد لهذا النظام قد عارض الاتفاقيات ، فبلع الوصي هذه الغمزة ، التي تعني ان حزب الاستقلال ليس من مؤيدي نظام الحكم الملكي القائم ، بل قابلها بابتسامة ، وكرر الرجاء بعدم القيام بمظاهرات ، وبعودة نواب حزب الاستقلال الى المجلس النيابي بعد رفض استقالتهم ، فاعتذروا عن قبول العودة ، ولكنهم وعدوا بعدم الاقدام على القيام بمظاهرات ، على ان يتجنب نوري السعيد شجب فكرة التأميم كهدف نهائي.

وفي الواقع كانت موافقة « حزب الاستقلال » على عدم القيام بمظاهرات ، ناتجة عن شعور بتعذر نجاحها ، بالنظر لاختلاف كلمة الاحزاب حول الدعوة للتاميم. وهكذا اكتفت الاحزاب باصدار البيانات المتضمنة معارضة اتفاقيات النفط التي مرت بيسر وسرعة ، اذ صادق المجلس النيابي عليها في ١٤ شباط ، اي خلال اسبوع

واحد من تقديمهـا . وحتى الدعـوة الى الاضراب تلكأ في قبولها « حزب الجبهـة الشعبية » واصر على ان تكون صيغة الدعوة للاضراب في منتهـى اللين والرخاوة ، فلم يتم الاتفاق عليها بينه وبين الحزبين « الوطني الديمقراطي » و « الاستقلال » الا بعد مصادقة المجلس على الاتفاقيات . وقد تضمنت الدعوة الى الاضراب والاحتجاج « على ما اقدمت عليه الحكومة من اساليب في تمشية لوائح النفط » فنجح الاضراب في بغداد وبعض المدن نجاحا جزئيا ، لان الناس كانوا لا يتحمسون لصراع حزبـي وسياسي يدور حول « الاساليب » التقليدية ، ولا سيما بعد فوات الاوان .

ويقول السيد كامل الجادرجي في ص ٥٤٣ من مذكراته :

« اخذ التعاون بين الاحزاب الوطنيـة ـ الوطنـي الديمقراطـي ، والجبهـة الشعبية ، والاستقلال ـ والفئات العاملة في الميدان السياسي ـ انصار السلام ، والمحامين ، والطلاب ... الخ ـ يزداد في اتجاه خريف ١٩٥٢ وقد كانت معارضة اتفاقية النفط والدعوة الى الاضراب في ١٩ شباط ١٩٥٢ مجالا للالتقاء » .

١٢ ـ انتفاضة تشرين الثاني وثورة مصر

راينا فيما تقدم ، نتائج التباعد بين الاحزاب والقوى الوطنية سواء في الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى التي انتهت بنهاية عام ١٩١٨ ، ام التي تلت الحرب العالميـة الثانية التي انتهت في منتصف عـام ١٩٤٥ ، ولا سيما بعد عودة الحيـاة الحزبيـة الى العراق في نيسـان من عام ١٩٤٦ م. واذا كان الاتجـاه الوطني الهادف الى التحرر من الاستعمار قد حقق نصرا في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ ، بحمل الفئة الحاكمة على التسليم برفض « معاهدة بورتسموث » فان انقسام الاحزاب وتباعدها قد مهد الطريق لاستعادة الفئة الحاكمة مكانتها ، ولا سيما بامرارها اتفاقات النفط في شباط ١٩٥٢ ، بدلا من تحقيق التأميم لبلـوغ الاستقـلال الاقتصادي ، وحسم مشكلة خطيرة تتصل بسيطرة الشركات الاحتكارية والدول الاستعمارية المساهمة والمؤيدة لها . فلم يعد « اللقاء » الجديد بين الاحزاب الوطنية الا بعد مرور اتفاقيات النفط ، وقرب انتهاء دورة المجلس النيابي ، واقتراب موعد اجراء انتخابات نيابية جديدة .

ويجمع المتتبعون لتاريخ العراق الحديث والمساهمون فيه ، على ان ثورة مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢م بانهائها عرش فاروق ، وما اعقب ذلك من تطورات هامة خطيرة ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، قد لعبت دورا حاسما في تطور الحركة القومية الوطنية في العراق حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م.

كان نوري السعيد قد قدم استقالة وزارته الحادية عشرة في العاشر من تموز ١٩٥٢ ، مشيرا الى ان « مجلس الامة قد اتم عقد اجتماعه الرابع في دورته الاخيرة ، واصبحت الانتخابات النيابية الجديدة على الابواب ... لهذا ارى من المصلحة ان

اتخلى عن منصبي ، مسترحما من سموكم اختيار حكومة تقوم باجراء الانتخابات»(١)

وقد تم تاليف الوزارة الجديدة برئاسة مصطفى العمري في اليوم التالي «١٢ تموز» على اعتبار انها وزارة محايدة . وفي ١٦ من هذا الشهر سافر الامير عبد الاله ليصحب الملك في زيارة رسمية للولايات المتحدة الامريكية ، تلبية لدعوة رئيسها هاري ترومان ، بعد كل ما بدا من تحيزه للصهيونية ، ودوره الشاذ في اقامة اسرائيل ودعم وجودها ، وقد استمرت هذه الزيارة نحو اربعة اشهر وكان ثورة ٢٣ تموز في مصر لم تقع .

وكان الامير عبد الاله حريصا على ان يشرف بنفسه على الانتخابات النيابية الجديدة ، ليضمن مجيء اكثرية نيابية مرتبطة به ، فلم يصدر الارادة الملكية بحل المجلس النيابي الا في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢م ، اي بعد عودته من خارج العراق في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وعلى ان تجري الانتخابات النيابية للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . فاتضح للاحزاب ان الفئة الحاكمة بعد ان رفضت تشريع قانون بجعل الانتخابات النيابية مباشرة ، كما اسلفنا الاشارة اليه ، تريد ان تجري الانتحابات الجديدة على درجتين لضمان سيطرتها عليها ، ومن ثم على الحياة النيابية .

وكانت الاحزاب قد صممت على خوض المعركة ضد سيطرة الوصي والفئة الحاكمة ، ففوجيء « سموه » ببيانات كل من حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية ، في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ (٢) وهي تحمله مسؤولية تردي الوضع في البلاد ، وتطالبه باقالة الوزارة ، وتعطيل صلاحيته في الموافقة على قرارات مجلس الوزراء ، تلك الصلاحيات التي منحت بتعديل القانون الاساسي – الدستور – بعد انتهاء حركة مايس ١٩٤١ ، وفي وقت كانت الجيوش البريطانية تحتل البلاد ، فاستغلها الوصي الى ابعد الحدود ، متجاوزا مهمته رئيسا للدولة ، وممارسا في التطبيق صلاحيات دكتاتورية ، بتوجيه من الجهات البريطانية، بعد الاحتلال الثاني ، وهي تحكم العراق من وراء ستار شفاف ، يتمثل في الوصي والفئة الحاكمة .

وقد بادر الوصي في نفس اليوم الذي صدرت فيه مذكرات الاحزاب الثلاثة – وهو يوم ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ – الى الرد عليها بواسطة رئيس ديوانه احمد مختار بابان ، دون ان يستشير رئيس وزرائه مصطفى العمري ، ودون ان يمعن بالنظر في هذه المذكرات ، وما جاء فيها من اتهامات خطيرة وتحديات سافرة . وقد جاء في الرد :

« طلبتم تعديل القانون الاساسي ، وتعديل قانون الانتخاب ، وقوانين اخرى ذكرت جملة ... ان صاحب السمو يعلن لكم : بأن القانون الاساسي النافذ المفعول

---

(١) نص الاستقالة في كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » ص ٣٠٥ من المجلد الثامن .

(٢) نصوص المذكرات في « تاريخ الوزارات » ٨/٢٢١ – ٢٢٥ .

قد ساهم في تشريعه وتعديلاته ذوات محترمون ... واذا كانت حاجة البلاد والمصلحة ومقتضيات تطور الزمن تستوجب اجراء تعديلات اخرى ، فان ذلك من اختصاص الحكومة المسؤولة وممثلي الشعب ... وكذلك قانون انتخاب النواب فان تعديله سواء على اساس قبول مبدا الانتخاب المباشر او غير المباشر » (١) .

وجاء الرد على ذلك بأن اصدر كل من الاحزاب الثلاثة في الثاني من تشرين الثاني ١٩٥٢ بيانه بمقاطعة الانتخابات . ومما جاء في بيان حزب الاستقلال « ان الفئة الحاكمة لم تغير شيئا من ذهنيتها ... حتى غدت تعتبر الحكم البرلماني أداة لدعم الاقطاع ، والرجعية ، والاستغلال ، والانتفاع الذاتي ، فضاعت المسؤولية ، واختل نظام الحكم اختلالا ينذر بالخطر ... ان الحكومة تبيت أمر التلفيق مقدما لتضمن تمشية مشاريعها القادمة ... لهذه الاسباب قرر حزب الاستقلال مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، وهو يدعو الشعب العراقي الكريم الى مقاطعتها ... والعمل على احباطها ، والحيلولة دون اتمامها بكل ما يتيسر لهمن سبل ووسائل»(٢). وكذلك اصدر « الحزب الوطني الديمقراطي » بيانا شديدا يدعو الى المقاطعة . اما « حزب الجبهة الشعبية » فقد قال « ان اجراء الانتخابات في جو كهذا الجو ، لا يحقق اهداف الامة ... لذلك تقرر مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ونحن ندعو الى تأييد ذلك » (٣) .

ومنذ بدا التعاون بين الاحزاب الوطنية الثلاثة ، كان «حزب الجبهة الشعبية» حريصا على ان يتقدم كل حزب بمذكراته منفردا ، حرصا على اعتدال لهجة الحزب، بالقياس لما كان يتوقع ويحدث بالفعل من عنف في لهجة حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي ، ورفضت الجبهة فكرة عقد ميثاق مشترك بين الاحزاب . وحين دعي رؤساء الوزراء السابقين ، ورئيس الوزراء مصطفى العمري ، الى الاجتماع في البلاط الملكي في مساء اليوم الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، فاجأ طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، بالتأكيد على ان الجبهة ليست مرتبطة بغيرها . وفي هذا الصدد يقول الجادرجي في ص ٥٥١ من مذكراته :

« اجتمعت بطه الهاشمي ومهدي كبه فاتفقنا على ان نكون مستمعين اكثر منا متكلمين ، وان يقتصر بحثنا فيما اذا اضطررنا الى الاجابة المسهبة على شرح المذاكرات التي قدمناها » .

وبعد ان يستعرض الجادرجي اقوال الآخرين في الاجتماع المذكور يقول :

« ثم تكلمت انا ، وشرحت وجهة نظر الحزب التي جاءت في المذكرة شرحا مسهبا نوعا ما ، كما فعل ذلك مهدي كبه ... ثم تكلم طه الهاشمي فقال : من منكم او منا كان حرا في تأليف وزارته ؟ ومن منا كان حرا في الكثير من اعماله ؟.. ان

---

(١) تجد الرد الاميري في كتابنا « تاريخ الوزارات العراقية » ج ٨ ص ٢٢٥ .

(٢) و (٣) جريدة « لواء الاستقلال » العدد (١٧١٥) الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

الحكم يجب ان يكـون مجردا او بعيـدا عن الاستغـلال . ثم استـدرك بقوله : اننا جميعنا لم نبتعد عن استغلال النفوذ ، فيجب ان ينتهي هذا الدور ... وكان قد تكرر خروج الامير من الاجتماع وعودتـه اليه ، فلما عاد اخيرا قال : كلكم تكذبون متى انا تدخلت في امور الدولة ؟ متى ابديتم النصح لي ولم اسمع ؟ متى استغليت نفوذي ؟ ثم وجه الخطاب فجاة الى طه الهاشمـي قائلا : انت تتهمني باستغـلال النفـوذ . انت كذاب . انت استغليت ضعفي في الوثبـة ، وكتبت في الجرائد ذلك المقال ضدي . كان كله كذبا . انت كذاب . تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر . انا لا اخـاف ذلك .انا لا اهتم بهذه الامـور ... ثم دخـل الامير مع طه بمشاجرة حول امور وقعت في سنة ١٩٤١ فانكرهـا طه فقال الامير : ما اقوله هو الصحيح . انت تكذب انت كذاب ... وقد اراد طـه ان يترك القاعة ــ عندما بدأ الامير بتوجيه الاهانات اليه ــ ولكن الامير صرخ بوجهه قائلا : اجلس اجلس ... لا تخرج ... تحمل ما ساقوله لك فاطاع الهاشمي الامير طاعة عسكرية وجلس » .

ثم يستعرض الجادرجي اتفاقه مع حـزب الاستقلال على توجيه استنكار لما حدث من جانب الامير في البـلاط ، واصرار حـزب الاستقـلال على ان يكون هذا الاستنكار شديد اللهجة ، يتناسبَ مع هدر كرامة المجتمعين في البلاط ، ولا سيما توجيه حتى هذا الاحتجاج مشتركا ، وعدم نشره فورا . ويقول الجادرجي : طه الهاشمي بالذات ، بينما راى طه وحزبـه الاكتفاء باحتجـاج مائع ، وعلى عدم

« افاد الهاشمي بصورة صريحة بانه من الاساس غير مؤمن بالنضال الشعبي ، لذلك لا يريد ان يعمل من جانبه اي شيء مطلقا . وقال بصراحة : انه يختلف معنا في طريقة العمل » .

ثم يستعرض الجادرجي الجهود التي بذلهـا حزبه لاقناع الجبهـة الشعبية بتكوين ارتباط بين الاحزاب الثلاثة ، وانصار السلام ، لتقديم اقتراحات تتعلـق بالعمل على مقاطعة الانتخابات ، وعقد الاجتماعات ، وتنظيم الاضرابات ، واتخـاذ اي موقف تقتضيه الاحوال الطارئة ، فاصرت الجبهة الشعبية على عدم ذكر انصار السلام ، وان تتكون لجنة ارتباط تمثل الاحزاب الثلاثة ، واية منظمة اخرى لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وغيرها من الاعمال المشروعة .

ويعبّر الجادرجي عن الموقف غير الملتزم وغير المناسب مع مستوى المسؤوليات من جانب الجبهة الشعبية بقوله « اخذنا نشعر بأن واجباتنـا قد تضاعفت كثيرا ، وان مسؤولياتنا تجاه الراي العام بضرورة تاليف جبهـة وطنية موحـدة ، لنجابه الوضع السياسي بما يقتضي الحال » . ثم يقول « رايت فائق السامرائي من حزب الاستقلال يتفق معي كل الاتفاق على ان تاليف الجبهة اصبح ضروريا ، قبل البحث في اي عمل ، وتم الاجتماع المشترك بين هيأتي الحزبين ــ الوطني والجبهة الشعبية ــ في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢ وبينت موقف الاستقلاليين من الجبهة الوطنية المقترحة، وموقف انصار السلام منها ، وشددت على موضـوع البحث في الجبهـة الوطنيـة الموحـدة قبل العمل في اي عمـل سياسي . وبعـد مناقشات ابدت جماعة الجبهة

تخوفهم الزائد من احتمال استيلاء انصار السلام علينا وعلى كافة حركاتنا . فقلت سوف لا نقبل ذلك مطلقا . وقد هدأ هذا من روع الجماعة ، الا الهاشمي فقد بقي مرتاعا الى الاخير » .

وكالعادة في مثل هذه الاحوال حين تحجم بعض القيادات عن الاقدام ، لا تلبث ان تجد نفسها مسبوقة بالحوادث التي تصنعها الجماهير . وكانت طليعة هذه الجماهير يومئذ تتمثل بالفئات المثقفة عامة ، والطلاب خاصة ، فوقع حادث بين طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد ، فاستغلت الاحزاب السياسية والطلاب المنتمون اليها ، وسائر منظمات الطلبة ، ذلك الحادث ، فانتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى ، وقام الطلاب بمظاهرات صاخبة في يوم الخميس الموافق ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستمروا في يومي الجمعة والسبت . وقد حدثت اشتباكات مع رجال الامن . وعلى الرغم من اعلان الحكومة تعطيل الدراسة ، فان الطلاب استانفوا مظاهراتهم في يوم الاحد ، واشترك معهم فيها العمال والكسبة . وكما كان متوقعا ، حدثت بعض حوادث عنف وقع فيها قتلى وجرحى ، واتسع نطاق المظاهرات من بغداد الى مدن اخرى . وكان الطلاب قد اصدروا في هذه الاثناء بيانا هاجموا فيه الفئة الحاكمة ــ وقد وصفوها بالرجعية ــ واعلنوا ان الاضراب سيستمر حتى تستجاب مطالبهم الآتية :

١ ــ الاخذ بالانتخاب المباشر .
٢ ــ القيام بالاصلاحات الداخلية الآنية اللازمة .
٣ ــ صيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي (١) .

وكانت الهتافات تتردد علنا ، وترفع الشعارات ضد نظام الحكم الملكي لاول مرة .

وكان رئيس الوزراء مصطفى العمري قد قدم استقالة وزارته منذ يوم الاحد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م واذا بالوصي يعهد الى رئيس الاركان الجيش نور الدين محمود بتاليف الوزارة الجديدة ، ويامره « أن يختار زملاءه من رجال الجيش دون غيرهم ، وان يسوق رؤساء الاحزاب والساسة البارزين الى المجالس العرفية العسكرية ، وينصب المشانق في الساحات العامة » (٢) الا ان الرئيس المكلف اكتفى باعلان الاحكام العرفية ، وحل الاحزاب السياسية ، وتعطيل الصحف اليومية ، واعتقال المئات من الذوات . وقد اوقف خمسة من اعضاء الهيئات التنفيذية لحزب الاستقلال ، بينهم نائب رئيس الحزب فائق السامرائي ، وامين سر الحزب محمد صديق شنشل . ومن الحزب الوطني الديمقراطي رئيس الحزب كامل الجادرجي ، وسكرتير عام الحزب حسين جميل ، ومن اللجنة الادارية المركزية للحزب قاسم حسن وغيره ، كما اوقف عدد كبير من الصحفيين ، وكبار

---

(١) جريدة « اليقظة » العدد ١٥٨١ بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ .
(٢) من حديث للفريق نور الدين محمود مع صاحب هذا البحث .

المحامين ، والشباب ، والطلاب ، والعمال ، والكسبة ، ونحوهم ، ثم اصدرت
الوزارة الجديدة مرسوما بجعل الانتخاب مباشرا ، لكنها شرعت في اجرائه في ظل
الاحكام العرفية . وكان المعتقلون من الاحزاب ما زالوا في معتقلاتهم ، وقد بلغ عددهم
٢٢٠ معتقلا . اما عدد الذين قبض عليهم بسبب المظاهرات واحيلوا الى المجالس
العرفية فقد كان ٢٩٩٩ معتقلا كما تنطق بذلك الاحصاءات الرسمية « وقد رفض
رئيس الوزراء العسكري الاستجابة لطلب الوصي باحالة قادة الاحزاب السياسيين
والصحفيين المعارضين الى المجالس العرفية ، معتذرا بأن واجب وزارته محدد
باستعادة الامن » .

ولاول مرة ـ بعد حركة مايس ١٩٤١ التحررية ـ تستعين الحكومة بالجيش
لتوطيد الامن في عام ١٩٥٢ اثر انتفاضة تشرين الثاني من هذه السنة ، فكانت تلك
البداية لاتجاه الضباط نحو تكوين « منظمة الضباط الاحرار » التي لعبت دورها
اللامع في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ، التي اطاحت بنظام الحكم الملكي وتكوين
« الجمهورية العراقية » . اما حرية الانتخابات المباشرة التي تمت في ظل الاحكام
العرفية ، فقد وصفها السيد جميل المدفعي من رؤساء الوزارات السابقين ، والذي
خلف نور الدين محمود في رئاسة الوزراء ، بقوله ـ وهو في مركز المسؤولية في
٧ شباط ١٩٥٣م ـ .

« انا اعتقد ان بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن من الانتخابات
المباشرة » (١) .

غير ان الجبهة الشعبية المتحدة « اعتبرت الجو الارهابي الذي ساد البلاد في
عهد « وزارة نور الدين محمود » جوا ملائما للاشتراك في الانتخابات ، وعدلت عن
مقاطعتها واشتركت فيها فعلا بدون مشاورة « الحزب الوطني الديمقراطي » على
حد تعبير الجادرجي في ص ٦٢٣ من مذكراته .

١٤ ـ تعاون الجبهة الوطنية في الانتخابات

قلنا ان قانون الانتخاب على درجتين ، قد ورثه العراق من عهد الامبراطورية
العثمانية ، وان نواب حزب الاستقلال ، بالاتفاق مع زملاء لهم ، قد دعوا الى
الانتخاب المباشر في المجلس النيابي ، فاحبطت الاكثرية السعيدية تلك المحاولة .
ونود ان نضيف الى ما تقدم : ان مبدأ الانتخاب المباشر كان قد شمل جميع الاجزاء
التي انفصلت عن تلك الامبراطورية ، في ختام الحرب العالمية الاولى ، بما في ذلك
سورية وتركية نفسها . وعندما هبت الاحزاب الوطنية في عهد « وزارة مصطفى
العمري » مطالبة باستصدار مرسوم لاجراء الانتخابات النيابية المباشرة ، اصر
الوصي على ان يتم ذلك من قبل مجلس تشريعي ، فلما حدثت انتفاضة تشرين الثاني

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي السادس والعشرين » لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٢ ص ١١ .

١٩٥٢م ، ووقع عشرات القتلى والجرحى ، صدر المرسوم بالانتخابات المباشرة ، بعد اعلان الاحكام العرفية ، وزج المئات في المواقف والسجون . واذا كان حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي قد اصرا على مقاطعة تلك الانتخابات ، فان الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الامة الاشتراكي « الحكومي النزعة » قد اشتركا فيها ، فماذا كان راي الموالين للسلطة نفسها في تلك الانتخابات ؟

لقد اعقبت « وزارة المدفعي السادسة » المكونة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م ، « وزارة نور الدين محمود » بعد انتهاء مهمة الاخير في كبح جماح الانتفاضة الوطنية، واجراء الانتخابات المباشرة ، وفقا للخطة المقررة . وقد اعترف جميل المدفعي – وهو في مركز المسؤولية – بان « بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن من الانتخابات المباشرة » كما صرح صالح جبر رئيس « حزب الامة لاشتراكي » بقوله : « ما بدات طلائع الانتخابات حتى بدات المداخلات الحكومية . وقد الفتنا نظر المسؤولين الى ذلك عدة مرات ، ولكن بدون جدوى ، الى ان اخذت هذه المداخلات اشكالا سافرة ، وذلك بدعوة المتصرفين الى بغداد ، وتزويدهم بالقوائم التي تتضمن اسماء النواب الذين يجب ان يعينوا تعيينا ، فعاد المتصرفون الى الويتهم يعلنون استلامهم لهذه القوائم ، ويطالبون مرشحي حزبنا بالذات ، وبالتخصيص ان ينسحبوا من الانتخابات ... وبعد ان اطلعنا على هذه الحقائق ، راينا ان لا بد ان نعمل احد امرين : اما ان نصطدم مع الحكومة وقواتها بالقوة والعنف ... او ننسحب من الانتخابات وهو الذي فضلناه » (١) .

وهكذا زوّرت الانتخابات المباشرة حتى تجاه بعض الاحزاب الموالية للسلطة الحاكمة ، في ظل الاحكام العرفية ، مجاراة لرغبة الوصي . اما الحزبان الوطنيان : الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، فقد تعزز مركزهما لدى الراي العام ، بما ظهر من صواب مقاطعتهما لتلك الانتخابات، فواصلا تقديم المذكرات الى الجهات الرسمية في عهد وزارتي المدفعي السادسة والسابعة ، ووزارتي الدكتور محمد فاضل الجمالي الاولى والثانية .

وفي عهد الجمالي صدر قرار ديوان التفسير الخاص في ٣٠ ايلول ١٩٥٣ بعدم قانونية امر « قائد القوات العسكرية » بحل الاحزاب السياسية في عهد وزارة نور الدين محمود ، وهكذا عادت الحياة الحزبية الى البلاد . وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٥٢ نشرت جريدة « صوت الاهالي » تصريحا للجادرجي بانهاء علاقة حزبه الوطني الديمقراطي بالجبهة الشعبية المتحدة قال فيه :

« عندما تكونت الجبهة ، تالفت لجنة ارتباط بين الحزب المشار اليه وحزبنا ، لاتخاذ مواقف موحدة في القضايا السياسية التي تستوجب التعاون . غير ان هذا التنظيم لم يعد قائما ، بالنظر لاتخاذ الجبهة الشعبية مواقف مستقلة عن حزبنا منذ حوادث تشرين الثاني الماضي » .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٥٢ ص ١١٧ .

وقد خلفت « وزارة ارشد العمري الثانية » في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ ، وزارة الجمالي الثانية « على اساس حل مجلس النواب والقيام بانتخابات جديدة » وبالنظر لما عرف عن ارشد من مناهضته للاحزاب ، فقد شجب الحزبان : الاستقلال والوطني الديمقراطي اسناد الحكم اليه ، وبادرا ، بالتفاهم مع انصار السلام ، والشيوعيين، وبعض المستقلين ، الى تكوين « جهة وطنية » ضمت الى جانب الحزبين العلنيين المشار اليهما ، ممثلين عن الفلاحين ، والاطباء ، والمحامين ، والشباب ، والطلبة ، واتفقوا على ميثاق للجبهة يدعو الى :

١ — اطلاق الحريات الدستورية .
٢ — الدفاع عن حرية الانتخابات .
٣ — الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية .
٤ — رفض المساعدات الامريكية التي يراد بها ربط العراق بالمحالفات العسكرية .
٥ — العمل على الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية .
٦ — العمل على ازالة الآثار التي خلفتها كارثة الفيضان (١) ثم اضيف الى ذلك :
٧ — التضامن مع الشعوب العربية ، وعلى استقلال البلاد العربية ، وتحرير فلسطين .
٨ — العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية عن ويلات الحرب (٢) .

وعلى الرغم من جميع اساليب الضغط على حرية الناخبين ، فقد ادى التعاون في « الجبهة الوطنية » الى :

١ — ايضاح اهداف الجبهة ضد الاستعمار ومصالحه وشركاته الاحتكارية
٢ — فوز احد عشر نائبا من « الجبهة الوطنية » من اعضاء الحزبين : الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، وبعض المستقلين . ومن هؤلاء من ابتعد عن « الجبهة الشعبية المتحدة » بسبب ميلها الى مجاراة الفئة الحاكمة فمال الى الجبهة الوطنية مثلا الدكتور عبد الجبار الجومرد نائب الموصل .

وكان من المتفق عليه ان لا تكون هذه الجبهة دائمة ، بل قاصرة على التعاون في الانتخابات . وجرت محاولة لاستمرارها بعد هذه الانتخابات ، فعقدت عدة اجتماعات في دار الاستاذ كامل الجادرجي بين ممثلي الحزبين العلنيين وممثلي الحزب الشيوعي السري ، ولكن هذا التعاون لم يتحقق بسبب ميل ممثلي الحزب الشيوعي الى فرض مطالب لا تأخذ واقع العراق بعين الاعتبار .

وبنتيجة الانتخابات التي اجرتها « وزارة ارشد العمري الثانية » فاز ٣٨ نائبا بالتزكية و ٩٧ بأكثرية الاصوات . ومن بين المجموع وقدره (١٣٥) نائبا فاز (٥١)

---

(١) جريدة « صوت الاهالي » العدد ١٨٧ بتاريخ ١٦ مايس ١٩٥٤ .
(٢) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٥٤ .

من حزب نوري السعيد « الاتحاد الدستوري » و ٥٤ من المستقلين ، واغلبهم يتبع البلاط ، و ٢١ من حزب صالح جبر « الامة الاشتراكي » المرتبط بالبلاط ، واحد عشر نائبا من « الجبهة الوطنية » المعارضة .

كانت الانتخابات التي اجرتها « وزارة ارشد العمري الثانية » آخر فرصة لامتحان « نظام الحكم الملكي في العراق » ومدى قدرة الامير عبد الاله « الذي ظل يمارس السلطة عملا ، على الرغم من تولي الملك فيصل الثاني صلاحياته الدستورية اسما » فظل يعامل من جانب خاله معاملة القاصر ، ولكن الانكليز بتحريض من نوري السعيد ، وقد وجدوا ان هذا المجلس ـ بسبب وجود معارضة فيه مدعومة بقوة شعبية ـ لن ييسر إقرار المحالفات العسكرية التي يراد بها ربط العراق بعجلة الاستعمار ، ضد ما يسمى بالخطر الاول من « الشمال » اي من الاتحاد السوفياتي، مع تجاهل تام لقيام اسرائيل في قلب الوطن العربي ، فاستطاع نوري ان يحمل الامير عبد الاله على الموافقة على حل المجلس النيابي ـ الذي لم يجتمع الا لجلسة واحدة هي جلسة الافتتاح ـ والغاء الحياة الحزبية التي كان السعيد يضيق بها ذرعا . وكان يعتبر حزبه بالذات مجرد عبء عليه فلا يكاد يحضر اي اجتماع له ، ولم يعقد اية ندوة جماهيرية ، فان اضطر الى حضور مقر الحزب في الاحوال النادرة ، كانت تتخذ التدابير البوليسية لحراسة داخل مقر الحزب ، خشية ان يندس فيه بعض اعدائه .

ويقول الشيخ علي الشرقي ـ الوزير بلا وزارة في وزارة ارشد ـ في ص ١٧٢ من كتابه « الاحلام » :

« ان ارشد العمري كان باندفاع ، يشبه الهستريا ، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ، ولكن معمل الترشيح في غرفة رئيس الديوان الملكي ، ـ احمد مختار بابان ـ وكانت المحاولة المجيء باكثرية بلاطية ... حتى اتم الانتخابات حسب الخطة المرسومة وفاجأ الناس بالهزيمة الى الاستانة » .

وهكذا قدم ارشد استقالة وزارته وتركها على المنضدة في ١٧ تموز ١٩٥٤ ، وسافر الى تركية قبل ان تقبل استقالته ، فدعى مجلس النواب الى الاجتماع في ٢٦ تموز ، والقى الملك خطاب العرش المعد له ـ وكان في غاية الايجاز ـ وانتخب المجلس مكتب الرئاسة ، ثم صدرت الارادة الملكية بتعطيل مجلس الامة ـ الاعيان والنواب ـ اعتبارا من اليوم التالي « ٢٧ تموز » الى نهاية تشرين الثاني ١٩٥٤ ، واعقب ذلك صدور الارادة الملكية بحل هذا المجلس بالذات ، بعيد اسناد رئاسة الوزراء الى نوري السعيد في ٣ آب ١٩٥٤ .

وخلافا للعرف السائد ، فقد سبق نوري السعيد قبول الاسناد اليه ، باعلان شروطه الى الملك في كتاب وجهه اليه في ٣١ تموز ١٩٥٤ ، يشترط فيه حل مجلس النواب الحالي . اما موضوع الاستفتاء فلم يذكر في ذلك الكتاب ، ولا في اية وثيقة رسمية ، فالشعب يستفتي في موضوع لا يعرف عنه شيئا ، ولا عن كنهه وهدفه ، اذ كان القصد حل مجلس النواب حسب .

واجرى السعيد انتخاباته المرتقبة ، التي قاطعها الحزب الوطني الديمقراطي ، بينما اشترك فيها كل من حزب الاستقلال العلني ، والحزب الشيوعي السري ، بقصد مقاومة السلطة وفضح الاعيبها . ولم يحدث خلاف حول موقف اي من الاحزاب الثلاثة المذكورة بشأن المقاطعة ، او الاشتراك في الانتخابات الجديدة ، اذ كان غرض الفريقين : المقاطع للانتخابات والمشترك فيها واحدا . واثر اعلان فوز رئيس حزب الاستقلال بالنيابة ، اعلن استقالته منها ، وسبقه الى ذلك انسحاب مرشحي هذا الحزب الواحد تلو الآخر من الانتخابات بقرار من الهيأة التنفيذية للحزب .

وكان نوري السعيد قد بادر الى حل حزبه في ٣ آب ١٩٥٤ فتبعه « حزب الجبهة الشعبية » بقراره المتخذ في ٢١ من هذا الشهر ، والمتضمن :

١ ــ وقف اعمال الحزب وتعطيل نشاطه السياسي الى اشعار آخر .

٢ ــ يكون اشتراك من يرى الاشتراك من الاعضاء في الانتخابات النيابية الحالية على مسؤولية العضو الشخصية (١) .

وكذلك دعى فريق من اعضاء « حزب الامة الاشتراكي » الى حل الحزب ، وخوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية ، فبادرت الهيئة العليا للحزب المذكور الى الاجتماع برئاسة صالح جبر ، وقررت فصل الداعين الى تعطيل الحزب ، كما قررت مقاطعة الانتخابات (٢) . وهكذا شهد اكثر من شاهد من اهل الفئة الحاكمة نفسها على خطل تلك السياسة ، التي قضت حتى على مظاهر الحياة النيابية الشكلية ، لتنتهي بالقضاء على نظام الحكم الملكي في العراق في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وقد واصل حزبا : الاستقلال والوطني الديمقراطي نشاطهما وشجبهما المخططات الاستعمارية والرجعية ، وكان نوري يتحمل ذلك كله على مضض ، حتى اذا انتهت الانتخابات في ١٢ ايلول ١٩٥٤ بفوز (١٢١) نائبا من اصل (١٣٥) بالتزكية ، اي بدون انتخاب ، بادرت الحكومة في ١٥ ايلول الى سحب اجازة الحزب الوطني الديمقراطي وتعطيله ، فبقي حزب الاستقلال مرة اخرى وحيدا في ميدان المعارضة الوطنية ، ولكن كان ذلك لمدة قصيرة . فقد صدر المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ في ٢٢ ايلول مشيرا في اسبابه الموجبة الى : ان بعض الجمعيات ــ ويعني الحزب ــ « استغل الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها ، فاخذ يحرّض الناس في الصحف على الشغب ، والقيام باعمال ثورية لقلب نظام الحكم » (٣) . وفي ٢٩ ايلول اصدر وزير الداخلية سعيد قزاز بيانا ــ استنادا الى المرسوم المذكور ــ بالغاء الجمعيات والنوادي ، على ان تقدم طلبات جديدة (٤) وبذلك انتهت الحياة

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ج ٩ .

(٢) الوزارات ج ٩ .

(٣) تقرير « مدير مجلس النواب العام » لسنة ١٩٥٤ ص ١٦ .

(٤) اعدم سعيد قزاز شنقا بعد ان اطاحت ثورة ١٤ تموز بنظام الحكم الملكي في العراق واشتد ساعد الشيوعيين فيه .

الحزبية العلنية ، وقضي على حرية الصحافة في العـراق . ورفضت الحكومة اي طلب بقيام اي حزب علني . واستمر الحال على هذا المنوال حتى زوال نظام الحكم الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

واندفعت الفئة الحاكمة في العراق في العمل على عزل العراق عن الامة العربية وعلى ربطه بحلفعسكري أجنبي ، وبدأت الوفود العراقية تتوالى على تركية ،وحمل نوري السعيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركية على قبول التحالف مع العراق ، وتغلب على تردده ، اذ اكد نوري له ان العراق سيجر البلاد العربية الى جانب هذا الميثاق ان عاجلا وان آجلا ، حتى زار مندريس العراق في السادس من كانون الثاني سنة ١٩٥٥م . وبعد انتهاء الزيارة صدر البيان المشتـرك الآتي في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ :

بلاغ رسمي

« استجابة لدعوة الحكومة العراقية ، قام فخامة رئيس وزراء تركيـة السيد عدنان مندريس ، ووزير خارجيتها البروفسور فؤاد كويروللو ، والهيئة المرافقة لهما ، بزيارة رسمية للعراق بدأت في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ وبنتيجة المباحثات التي دارت خلال هذه الزيارة بين رجال الحكومة التركيـة ومساعديهم ، وبين فخامـة رئيس الوزارة العراقية ورجال الحكومة العراقية ومساعديهم ، في جو مشبع بالثقة الصميمية ، توصل الطرفان الى توافـق تام في وجهات النظـر لا سيما في الشؤون التالية :

« عندما كان رئيس الوزارة العراقية في استانبول في تشرين الاول الماضي ، جرت مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لتأمين استقـرار منطقة الشرق الاوسط وسلامتهـا ، اعلن عنها ببيـان مشترك سابـق . وقد قررت الحكومتان التركيـة والعراقية الآن عقد اتفاق يرمي الى تحقيـق وتوسيع التعاون المذكور بأقرب وقت مستطاع . وسيحتوي هذا الاتفاق على تعهد بالتعـاون لصد اي اعتداء يقع عليهما من داخل المنطقة ، او من خارجها ــ اي من اية جهـة كانت ــ وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعـي الذي قررته المادة ٥١ من ميثـاق الامم المتحـدة (١) ان هذا الاتفاق سيكتسـب شكله النهائي ، ويتم التوقيـع عليه في زمـن قريبا جدا وبدون اضاعة اي وقت .

---

(١) هذا هو نص المادة (٥١) من « ميثاق الامم المتحدة » :

« ليس في هذا الميثاق ما يرد او ينتقص الحق الطبيعي للدول ــ فرادى او جماعات ــ في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء هذه الهيئة ، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير لحفظ السلم والامن الدولي ، ويبلغ مجلس الامن فورا التدابير التي اتخذها الاعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس . ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته المستمدة من احكام هذا الميثاق في ان يتخذ في اي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الاعمال لحفظ السلام والامن الدولي او اعادته الـى نصابه » اهـ .

« ان الحكومتين : التركية والعراقية تعتقدان ان عقد مثل هذا الاتفاق في الشرق الاوسط ، يخدم مبادىء الامم المتحدة ، ويحقق استقرارا يستند الى تلك المبادىء ، والى المقررات المتخذة بموجبها ، ويعمل على تقوية الامن ، وذلك بالحيلولة دون ما يظهر من نوايا عدوانية بأي شكل من الاشكال ، كما انه يعمل على حماية السلم ، ولذلك فانهما تعتبران من الضروري والمفيد ان ينضم الى هذا الاتفاق غيرهما من الدول التي تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه ، او التي تستطيع ان تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافي او امكانياتها .

« وعلى ذلك فانهما ـ خلال المدة القصيرة التي ستسبق عقد هذا الاتفاق ـ ستكونان على اتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معها في هذا السبيل، كما ستسعيان لان يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد ان امكن ، وعلى اي حال فانهما ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه ايضا» ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ (١) .

وعلى اثر صدور هذا البيان ، وجه قادة الحزبين المعطلين رسميا ، واعني بهما : حزب الاستقلال ، والحزب الوطني الديمقراطي ، مذكرة الى رئيس الوزراء نوري السعيد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٥ فكان مما جاء فيها :

« لم تكتف حكومتكم بحل المجلس النيابي لاستبعاد الكتلة المعارضة فيه ، بل قضت حكومتكم على الحياة الحزبية ، وعلى حرية الصحافة ، حتى لم يعد يرتفع صوت يعرض على الراي العام حقيقة تلك السياسة . وفي هذا الظرف الذي اثقل فيه الشعب بالاصفاد ، وحرم من كل ضرب من ضروب الحياة العامة ، صدر البيان المشترك الذي تعلن فيه حكومتكم توصلها الى اتفاق على عقد ميثاق مع تركية ... اذ ان ارتباط العراق بهذا الحلف العسكري ، يعني ارتباطه بجميع الاحلافالعسكرية. ان تركية مرتبطة بالحلفين الاطلسي والبلقاني، من جهة ، وبالحلف الباكستاني من جهة اخرى ، وبذلك يكون العراق قد فك ارتباطه فعلا من الضمان الجماعي العربي، بل يكون قد فك ارتباطه من الجامعة العربية نفسها ، وانضم الى تلك الاحلاف التي قاومها ، ولا يزال يقاومها الشعب العراقي ، وسائر الشعوب العربية اشد المقاومة. والمستعمرون الانكليز والامريكان لا يكتمون اغتباطهم الشديد بهذا الحلف ، باعتباره ثغرة واسعة في الجامعة العربية ... كما ان اسرائيل المعادية اخذت تعلق عليه املا كبيرا لتثبيت مركزها في الشرق الاوسط . والشعب العراقي يعارض هذا الحلف ، لانه فضلا عن كونه يضر بوحدة العرب ، ويعزل العراق عن شقيقاته ، يضر بمصالحه بالذات ، ويطوح بمرافقه وابنائه في سبيل مصالح اجنبية ... ولا شك ان الشعب سيلغي هذا الاتفاق الذي يبرم خلاف مشيئته عندما يملك امره ويحقق ارادته »(٢).

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨م ، الغى الشعب هذا الميثاق الذي كان

---

(١) تاريخ الوزارات العراقية ج ٩ ، نقلا من جريدة « الحرية » العدد (١٨٣) .
(٢) راجع نص المذكرة في مذكرات الاستاذ محمد مهدي كبه ص ٤٠٢ ــ ٤٠٦ .

توسع فتشمل ايران ، وباكستان ، وبريطانية ، والولايات المتحدة الامريكية ، بوصف الاخيرة مراقبا وعضوا في اللجنة العسكرية ، واطلق عليه « ميثاق بغداد » امعانا في الاعتداء على بغداد . وقد منعت الصحف العراقيــة من نشر مذكرة الحزبين المنوه عنها اعلاه ، فأذيعت من اذاعة القاهرة ، ونشرت في صحفها ، وزج بالمئات من انصار الحزبين المذكورين ، واعضاء حزب البعث العربي الذي بدأ ينشط شبابه في العراق، وكذا الشيوعيين وغيرهم من المستقلين في غياهب السجون ، وابى دهاء نوري السعيد ان تتعرض السلطة الى قادة الحزبين بسوء ، ليظهر للناس في الداخل وفي الخارج انه ما يزال يتمتع بسعة الصدر ، ويتحمل هجوم المعارضة غير المجازة على سياسته، حتى اذا وقع الاعتداء الثلاثي على مصر والقومية العربية في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٥٦م . وجه ضربة مباشرة الى اقطاب الحزبين : الاستقلال ، والوطني الديمقراطي .

١٥ ـ حزب المؤتمر الوطني وجبهة الاتحاد الوطني

لما عطل نوري السعيد الحياة الحزبية في ايلول ١٩٥٤ ، بهدف تمشية « ميثاق بغداد » وغيره من المشاريع الخطيرة ، خيل اليه انه حين يتخلص من مناقشة الاحزاب لسياسته ، يستطيع ان يوجه الراي العام في العراق وفق مشيئته ، وانه يستعيض عن المراقبة الجدية التي تمارسها الاحزاب المعارضة لسياسة الحكم ، بمراقبة شكلية تتمثل بمجلس الاعيان والنواب المعينين فعلا ، وان اختلف اسلوب التعيين لكل منهما شكلا . وقد نجح في ذلك الى حد كبير ، ولكنه لم ينجح في اكتساب ثقة الشعب . على الرغم من كل ما تيسر تحقيقه في الحياة الاقتصادية ، نتيجة لتوسع اعمال العمران . وكان يرى في الهيئة التشريعية المعينة من قبله ـ بالاتفاق مع عبد الاله ـ هي المعوّض عن الحياة الحزبية ، بل هي الحزب الوحيد الحاكم .

ومنذ عطلت الحياة الحزبية على النحو الذي ذكرناه ، فكر قادة الحزبين : الاستقلال ، والوطني الديمقراطي بتوثيق التعاون بينهما ، فعرض احد اقطاب الحزب الاول على الجادرجي فكرة تكوين تنظيم موحد ، على غرار « المؤتمر الوطني الهندي » ولكنه ظل مترددا في قبول الفكرة حتى تبناها وعرضها على محمد حديد ، ووجد ترحيبا بها من جانب حزب الاستقلال .

وكانت قد جرت بين الجادرجي وبين الشيوعيين مداولات في اواخر عام ١٩٥٥ وتبين مما نشره مختلف ذوي العلاقة بموضوع « التجمع » بهدف تكوين جبهة وطنية، ان الجادرجي يشعر في قرارة نفسه بتعذر نجاح الحركة الوطنية في مقاومة قوى الاستعمار والرجعية بدون « لقاء » بين جناحيها : القومي ـ الوحدوي ـ الثوري ، والجناح الماركسي ، على ان يتفهم الاخير حقيقة المرحلة التاريخية التي هي مرحلة الكفاح في سبيل التحرر ، والانطلاق من نطاق الاقليمية العراقية الضيقة الى حركة قومية تشمل الوطن العربي ، وتعتبر قضية الاستقلال وتوحيد القوى والتقدم قضية واحدة . ولكنه حتى بعد ظهور تلك القناعة لديه ، وابدائها للشيوعيين ، ظل حريصا

من جهته على ان يكون وحزبه في مركز « الوسط » الذي يلتقي عنده الطرفان اولا ، وثانيا ظل من الجهة الاخرى يعتبر الحركة القوميــة ذات طابع يميني . ولو مد الله بعمره لشهد بعينه اطرافا من الحركة القومية ـ كما هو الحال اليوم ـ قد اصبحت اكثر ماركسية من اكثرية الشيوعيين العــرب ، بل من ماركس نفســه ، وان البعض من الفئات ذات النشأة القومية العربية ، يستمد فلسفته الماركسية من بعض اقوال تروتسكي ، والبعض الآخر من الصين الشعبية التي تعتبر الاتحاد السوفياتي يمينيا منحرفا . وبعد ان تبين ـ بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ ـ ان حرمان العراق والبلــدان العربية الاخرى من الحياة الحزبية العلنية ، المتفاعلــة مع الشعــب ، قد ادى الى انفصال بين الفكر المتحمس والواقع العربي ، وما يتطلبه هذا الواقع لمجابهة الاخطار الدولية .

ولم يأت هذا التطور الفكري البعيــد المدى عفوا ، بل جاء نتيجة لتطــورات داخلية ودولية . وقد تعاقبت منذ نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ الى ما بعد نكبة ١٩٦٧م، وتاثرت بردود الفعل للسياسة الاستعمارية ، ولا سيما بعد تدخل الولايات المتحدة الامريكية في السياسة العالمية، واندفاعها المكشوف والمباشر في دعم المطامع الصهيونية، واعتبارها صراحة اسرائيل قاعدة للاستعمار الامريكــي الجديد في منطقــة الشرق الاوسط ، وضد وجود الامة العربية في وطنها .

وليس من شك في ان الرجعية العربية قد ساهمت بتبعيتها المطلقة للاستعمار في دفع التيار الفكري العربي الى هذا التطرف اليســاري . فقد رأينا ان الاحزاب العراقيــة ، بما فيها الاستقلال والوطنــي الديمقراطي العلنيين ، وحتى الشيوعــي السري ، قد رضيت ان تناضل في اطار النظام الملكي ، وتخوض معارك الانتخابات المضنية ، فلو كانت الفئة الحاكمة على شيء من القدرة على تفهم التطورات الفكرية في العالم ، لآثرت تحمل المعارضة الوطنية على اسلوب الاستبداد المطلق ، الذي بلغ حد مكافحة كل من لا ينضوي تحت لواء نوري السعيد ، حتى ولو كان من المتمسكين باساليب العمل التقليدية ، كحزب الجبهــة الشعبية المتحــدة ، بل حتى ولو كان حكومي النزعة كحزب صالح جبر « حزب الامة الاشتراكي » .

وقد جرت آخر محاولة في العهد الملكي للعودة الى الحياة الحزبية العلنية تحت رقابة السلطة وبصرها ، ورقابة الراي العام معها ، وذلك باقدام خمسة من رجال كل من الحزبين : الاستقلال والوطني الديمقراطي في ١٦ حزيران ١٩٥٦ على طلب تأسيس حزب موحد باسم « حزب المؤتمر الوطني » وكان مما جاء في منهاجه :

اولا ـ في المادة الثالثة : يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية الى ابعاد العراق عن كل نفوذ اجنبي ايا كان، والعمل على ضمان حياده وابعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية الاجنبية .

ثانيا ـ في المادة الخامسة : يهدف المؤتمــر في الناحيــة الداخلية الى العمــل لايجاد وضع سياسي يضمن تطبيق احكــام القانون الاساسي ـ الدستور ـ تطبيقا

سليما ، ويكفل سيادة الشعب ، واقامة نظام برلماني ، واحلال سيادة القانون ، واطلاق الحريات الديمقراطية ، وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي ، وحرية الصحافة ، وايجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق ، وفي مقدمتها الغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك ، وتشريع ما يقتضي لتحقيقه .

ثالثا ـ في المادة السادسة : يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والاكراد شركاء في الوطن ، ويدعو الى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

وفي التاسع من تموز ١٩٥٦ عقد وزير الداخلية سعيد قزاز مؤتمرا صحفيا لتبرير رد طلب تأسيس الحزب المشار اليه . ومما جاء في تصريح الوزير الملاحظات التالية :

١ ـ ان قليلا من التامل في المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية ، يظهر لنا اتجاه الحزب بعيدا عن تامين سياسة عملية ايجابية انشائية تخدم مصالح العراق الوطنية .

٢ ـ اما المادة الخامسة المتعلقة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمني بعدم تطبيق احكام القانون الاساسي ، وعدم وجود نظام برلماني .

٣ ـ اما المادة السادسة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمني بعدم فقط العرب والكرد من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي فهي تخالف نص القانون الاساسي على المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات امام القانون .

وردا على هذه « الملاحظات » التي حمل وزير الداخلية ـ وهو كردي ـ على التصريح بها ، قدم مؤسسوا الحزب طلبا تمييزيا الى مجلس الوزراء كان مما جاء في الرد :

١ ـ بشأن السياسة العملية الايجابية فانها لا تكون عن طريق الانضمام الى المحالفات الاجنبية الاستعمارية ، التي ادت الى عزل العراق عن المجموعة العربية ، بالاضافة الى اخطار تلك السياسة على استقلال العراق وحرياته الديمقراطية .

٢ ـ بشان المادة الخامسة : ان رفض الوزير ـ لطلب تاسيس الحزب ـ دليل جديد على صحة ما تضمنته المادة المذكورة . لان حرمان البلاد من اي حزب سياسي ، وصحافة حرة في مدى عامين ، وانعدام الرقابة ، انما هو برهان على عدم تطبيق القانون الاساسي ، وعدم وجود النظام البرلماني اذ لا وجود لنظام برلماني بعدم وجود احزاب .

٣ ـ ان المادة السادسة نصت على التعاون بين المواطنين « كافة » اما التخصيص على العرب والاكراد فانما يعتبر اقرارا بكونهم العنصرين الرئيسيين اللذين يتكون منهما الشعب العراقي ، وان هذه المادة « السادسة » مقتبسة من

مناهج الاحزاب المجازة . فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزب الاستقلال على ما يلي :

« كما يعتز الحزب بقوميته ، فانه يحترم القوميات الاخرى ، ويعتبر المواطنين العرب والاكراد شركاء في الوطن » .

وفي المادة الثالثة من منهاج الحزب الوطني الديمقراطي :

« يعتبر الحزب العراق ميدانا للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب والكرد ، وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق ، لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية والمساهمة في تعزيز السياسة العامة » .

وواصل قادة الحزبين : الاستقلال والوطني الديمقراطي العمل السياسي باسم « حزب المؤتمر الوطني » غير المجاز ، وتوسع نشاطهما في الميدان العربي ؛ فساهم في مكتب الخريجين العرب السادة : فائق السامرائي ، ومحمد صديق شنشل ، وحسين جميل ، كما ساهم السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، وكامل الجادرجي في « المؤتمر الشعبي العربي » المنعقد في دمشق صيف عام ١٩٥٦ م ، واخيرا اشترك رجال من الحزبين في « مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية » المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٧ .

وعلى اثر العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦م ؛ قاد الحزبان: الاستقلال ، والوطني ، بالتضامن مع حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي ، حركة المقاومة للسياسة الاستعمارية التي افتضحت في العدوان المذكور، فالقي القبض على آلاف من الناس ، واحيل فريق من القوميين والوطنيين على المجلس العرفي بقصد الارهاب . وقد صدرت احكام بالسجن والابعاد على الاساتذة : محمد صديق شنشل ، وفائق السامرائي ، وكامل الجادرجي كما ربط بالكفالة المالية كل من الاستاذين : حسين جميل وسامي باش عالم (١) .

وبعد ان كشف العدوان الثلاثي على مصر ، ومساهمة بريطانية فيه ، عن مدى الارتباط بين بعض الحاكمين الكبار ، ولا سيما في العراق ـ مع الاستعمار والصهيونية ، تكونت « جبهة الاتحاد الوطني » من حزبي الاستقلال ، والوطني الديمقراطي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي ، وبعض المستقلين في اوائل عام ١٩٥٧ وكانت تعقد معظم اجتماعات اللجنة العليا للجبهة في دار الاستاذ محمد مهدي كبه . ومما يذكر بهذا الصدد ان اللجنة الوطنية العليا اصدرت بيانها الاول في ٩ آذار ١٩٥٧ وقد حددت فيه الاهداف الوطنية بما يلي :

١ ـ تنحية وزارة نوري السعيد ، وحل المجلس النيابي .

٢ ـ الخروج من ميثاق بغداد ، وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة .

---

(١) حكم على الاستاذ الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات فاودع السجن ، كما حكم على الاستاذين شنشل والسامرائي بالمراقبة لمدة سنة نابعد الاول الى « قلعة دزي » في اقصى الشمال على الحدود العراقية ـ الايرانية ، والثاني الى « حلبجة » احد اقضية لواء السليمانية .

٣ ــ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره ، وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .

٤ ــ اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية .

٥ ــ الغاء الادارة العرفية ، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين ، واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

وقد واصلت اللجنة الوطنية العليا نشاطها فنشرت في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ بيانا شجبت فيه المؤامرة على الاحزاب السياسية في الاردن ، ودعت الى رفض مشروع ايزنهاور ، وتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر . وقد ظلت هذه الجبهة تعمل بانسجام تام بين جميع اطرافها حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م .

ولا شك في ان الجبهة قد ساهمت في الاعداد لهذه الثورة ، وفي دعمها منذ قيامها ، غير ان اطراف الجبهة عجزت عن تحقيق التعاون بينها ، بعد قيام الثورة المذكورة ، وما زالت تتباعد فيما بينها حتى ادى ذلك التباعد الى قيام حكم فردي استبد به عبد الكريم قاسم اولا ، وعبد السلام محمد عارف ثانيا . وحين دعي الاخير في اواخر ايام حكمه الى تكوين « الاتحاد الاشتراكي العربي » لم يشترك فيه اي من اطراف الجبهة الوطنية التي عملت حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثم اتضح ان الفئات الكثيرة التي انضمت الى هذا « الاتحاد الاشتراكي » لم تندمج فيه ، بل احتفظت بكياناتها الضعيفة فانفرط الاتحاد ، وبقيت المحاولات لاحيائه عقيمة غير ذات جدوى .

وكانت آخر محاولة قبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ التي اطاحت بحكم عبد الرحمن محمد عارف ، شقيق عبد السلام محمد عارف ، لبحث الجبهة الوطنية ، هي تلك التي حدثت بعد نكبة العرب في حرب حزيران ١٩٦٧م فقد عقدت عدة اجتماعات ضمت ممثلا عن حزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور عبد الستار الجواري ، وآخرين يمثلون الفئات القومية الاخرى ، وبعض المستقلين من عرب وكرد ، وممثل عن اتحاد العمال وآخر عن اتحاد الفلاحين . وفي آخر اجتماع عقد « للجنة التحضيرية للجبهة » في دار الاستاذ محمد صديق شنشل الذي اشترك بصفة كونه مستقلا ، كلف شنشل ببحث الموضوع مع الجادرجي كما جرى اتفاق على ان يبحث امر التعاون مع الحزب الشيوعي ، بعد انضمام ممثل عن الحزب الوطني الديمقراطي الى اللجنة ، ولكن هذه المحاولة احبطت بتأثير بعض الضباط الذين كان لهم دور سياسي خفي في عهد عبد الرحمن محمد عارف .

ملاحظة

الشكر الجزيل والعمر الطويل لاستاذي الكبير السيد محمد صديق شنشل الذي كان له الفضل الاكبر في مراجعة هذه الدراسة .

الكرادة الشرقية سلخ رمضان ١٣٩٨ هـ

السيد عبد الرزاق الحسني



السيد عبد الرزاق الحسني

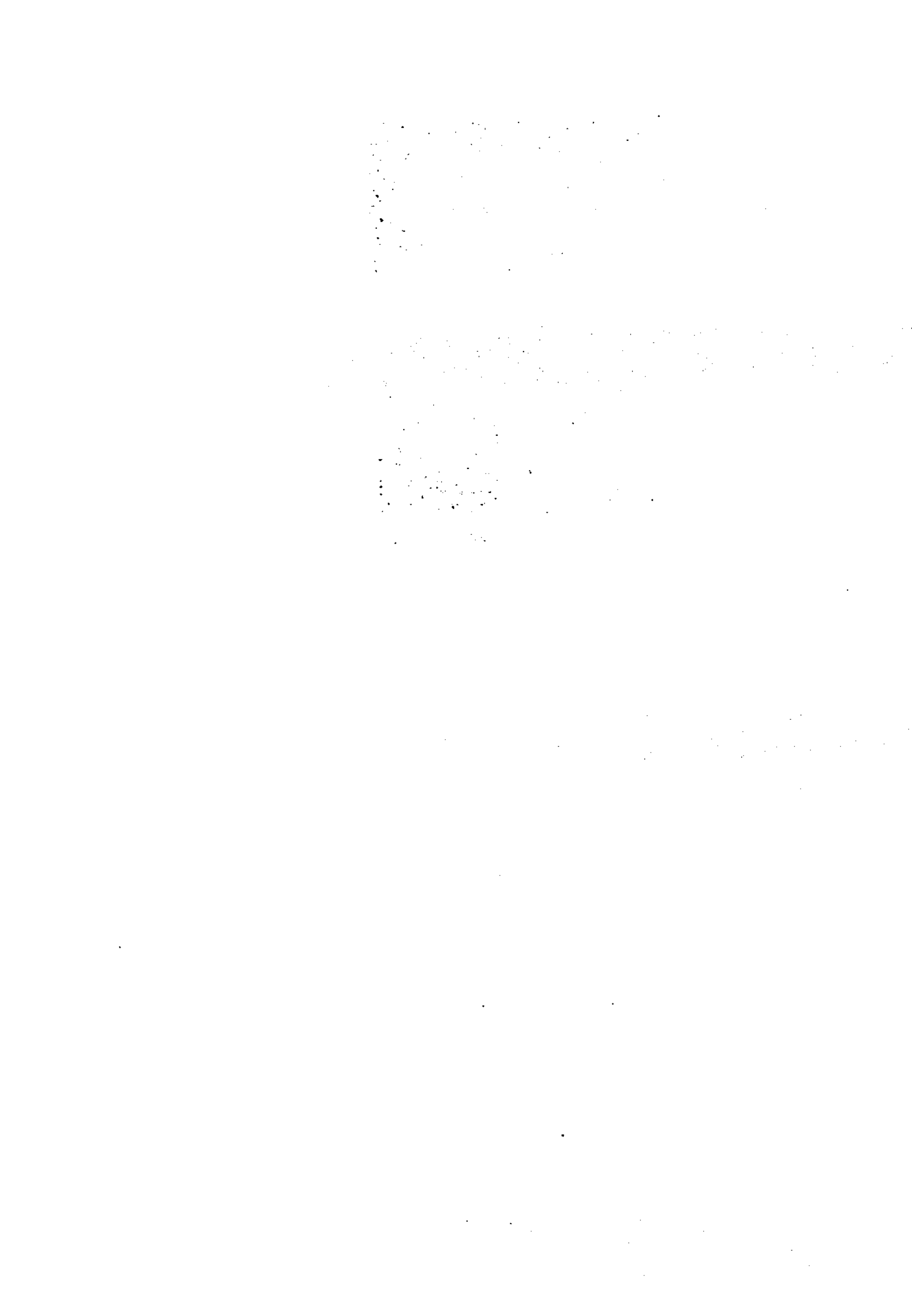
وآثاره الكتابية

في بحر خمسين سنة من حياته

١٩٢٢ - ١٩٧٢

بقلمه

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

- ١ -

تصلني بين حين وآخر رسائل من بعض المستشرقين ، وغيرها من طلبة المعاهد العالية ، وتلامذة بعض الكليات ، يسألونني فيها ان ازوّدهم بترجمة لحياتي ، وبمعلومات مفصلة عن كيفية نشوئي وانصرافي الى البحث والنشر والتأليف بحيث اصبح لي ثلاثون كتابا مطبوعا . وانا لا اجد لنفسي ترجمة حريّة بالتدوين ، لاني لم اكتشف المريخ ، ولم اهبط مع من هبط على سطح القمر ، ولم الم بمبادىء علم الذرة ، كما اني لم اجد في كيفية نشوئي وانصرافي الى التتبع والتأليف ، ما انفرد به عن غيري ممن نشأ في عراقنا الحبيب ، ودرس في كتاتيبه ومدارسه البدائية ، يوم لم يكن في العراق بطوله وعرضه اكثر من ثمانين مدرسة (١) فلا ثانويات ، ولا معاهد ، ولا كليات ، ولا جامعات .

★ ★ ★

ان كل ما اعرفه من تاريخ حياتي ، اني ولدت في « سوق العطارين » « الشورجة » ببغداد سنة ١٣٢١ الهجرية (١٩٠٣ الميلادية) من اب وام عراقيين معروفين ، وعائلة تقرض الشعر ، وتتعاطى الادب ، وتمتهن « العطارة » ولذا سميت بآل العطار .

وقد تعلمت مبادىء القراءة والخط في « جامع الخفافين » الذي كان يديره الملا احمد ، المشهور بغلظته مع طلابه ، وما زال هذا الجامع قائما في سوق البزازين فلما اعلن الدستور العثماني في عام ١٣٢٦ هـ . (١٩٠٨ م .) وأذّن مؤذن الحرية والمساواة بين الناس ، سمح لجماعة من وجهاء الشيعة في بغداد وسراتهم المعروفين ، بتاسيس مدرسة اهلية باسم « مكتب الترقي الجعفري العثماني » وهو المكتب الذي ارّخ تاسيسه السيد علي البغدادي ـ احد اعمام المؤلف ـ بهذين البيتين :

عصبة اسست للعلم بيتا	انهضته المعالي الحمية
لم يرق مكتب سواها فأرخ	راق للعدل مكتب الجعفرية

(١) في ص ٢٥٢ من كتاب « ذكريات علي جودت » ان عدد المدارس الحكومية والاهلية في العراق كله في العام الدراسي ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ كان (٨٧) مدرسة عدا .

وكنت ممن التحق بهذا المكتب ، وكان رقم تسجيلي فيه (٥٥٥) وقد شرعت في تعلم التركية والفرنسية ، مضافا الى اللغة العربية ، اسوة بغيري من تلامذة هذا المكتب. ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) تعثرت الدراسة في معظم المدارس الحكومية والاهلية بسبب التحاق اساتذتها بالجندية . وكانت الدراسة قد تعثرت في مكتبنا « الجعفري » وانتقل بنا احد الاساتذة من بناية المدرسة في «سوق الغزل» الى «جامع الحاج داود» في «الهيتاويين» ولما احتل الجيش البريطاني بغداد في فجر يوم ١٥ جمادى الاولى ١٣٣٥هـ (١١ آذار ١٩١٧م) انتظم مكتبنا من جديد ، بعد ان ابدل اسمه الى (المدرسة الجعفرية) وجيء لنا بأساتذة فطاحل تخلوا عن الجيش العثماني المنسحب اضراب : الحاج كمال « والد الضابط صبيح الحاج كمال» وعبدالستار الشيخلي «والد الوزير السابق عبدالكريم الشيخلي وعلي مظلوم « والد المهندس مدحت علي مظلوم » وغير هؤلاء ، مضافا الى الاساتذة احمد زكي الخياط ، وجعفر حمندي ، ومحمد حسن كبه ، وعبد المجيد علاوي ، وعباس مهدي ، وعلي البازركان ، ومدرس يهودي من بيت منصور لتدريس اللغة الفرنسية لا يحضرني اسمه .

* * *

وشاء الوالد ــ رحمه الله ــ ان ينتقل الى النجف في ربيع عام ١٣٣٩هـ ١٩٢٠م ، وان تشب نار « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران من هذه السنة فتتقطع الطرق ، واضطر للبقاء في هذه المدينة المقدسة حتى نهاية هذا العام ، واذا باستاذي في (المدرسة الجعفرية) السيد علي مظلوم ، يعين قائم مقاما لقضاء النجف، ويلحقني مدرسا في المدرسة الاميرية التي افتتحت فور تسلمه مقاليد هذا القضاء (١) فلما هدأت الاحوال او كادت ، عدت الى بغداد ،ودخلت طالبا في الصف الثاني من مدرسة « دار المعلمين » المجاورة لمدرسة الخاتون في « محلة الفضل » والتي تعرف اليوم بدار المعلمات .

- ٢ -

ولعت بالكتابة والنشر ، وانا ما ازال طالبا في « دار المعلمين » فكنت اقتني الجرائد اليومية ، والمجلات الدورية ، واقتبس منها بعض الكلمات والعبارات الملائمة ، لانشىء خبرا محليا ، او نتفة ادبية ، او قطعة شعرية . وكانت جريدة « المفيد » لصاحبها المرحوم ابراهيم حلمي العمر تنشر لي هذه الاخبار والنتف تلطفا منها وتشجيعا ، وما لبثت ان وضعت رسالة موجزة بعنوان « المعلومات المدنية لطلاب المدارس العراقية » استعنت في وضعها بما تيسر لدي من الكتب المدرسية المشابهة.

---

(١) كان بين الذين عينوا معي للتدريس في هذه المدرسة الاساتذة : جعفر الخليلي ، ومهدي الهلالي ، والشيخ حسن الجواهري .

وكان لاستاذ التاريخ في « دار المعلمين » العلامة الاثاري المغفور له عبد اللطيف الفلاحي مطبعة معروفة في بغداد اسمها « مطبعة الفلاح » فراجعته لطبع هذه الرسالة ، واذا به يشجعني على المضي في هذا التتبع المفيد ، ويتبرع بكلفة الطبع متى يسرت له الورق . وكان عدد ما يطبع من الكتب يومئذ لا يتجاوز الخمسمئة نسخة عدا ، شان الصحف الادبية والمجلات يومذاك ، فكان من الطبيعي ان اهيء الورق لرسالة لا يتجاوز عدد صفحاتها الـ ٥٦ صفحة ، بقطع الثمن ، وهكذا اصبحت مؤلفا معروفا ، وتتابعت مؤلفاتي حتى تجاوزت الثلاثين بينها « تاريخ الوزارات العراقية » في عشرة مجلدات ، و « تاريخ العراق السياسي الحديث » في ثلاثة اجزاء كبيرة ، و « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » في مجلدين و « العراق قديما وحديثا » و « الثورة العراقية الكبرى » و « الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية » و « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية » ورسائلي المعروفة عن الشيعة ، والصابئة ، واليزيدية ، والبهائية ، والخوارج ، والصحافة ... الخ وقد تكرر طبع هذه المجلدات وهذه الرسائل مرارا عديدة .

كنت ، وانا طالب في دار المعلمين ، اكتب في الجرائد الوطنية ، واشتغل في الامور السياسية ، فلما تخرجت في هذه الدار ، انصرفت للصحافة انصرافا كليا ، حتى عينت مديرا لادارة جريدة المفيد ومندوبا متجولا لها . وقد طفت العراق من شماله الى جنوبه بهذه الصفة ، ووضعت رحلتي المشهورة « رحلة في العراق او خاطرات الحسني » التي طبعت ثلاث طبعات . ولما الغت الحكومة امتياز جريدة المفيد (١) انشات جريدة ادبية تاريخية اسبوعية باسم « الفضيلة » وقد برز عددها الاول في اول ايلول ١٩٢٥ (٢) ثم صارت تصدر باطراد اكثر من عامين ، وهي مدة قلما عاشتها جريدة ادبية في هاتيك الايام المظلمة .

ويشاء الطالع ان ينتقل الوالد الى الرفيق الاعلى ، وان استعين بما تركه لي من مال ، فابتاع مطبعة خاصة ، وانتقل الى الحلة الفيحاء لاصدر جريدة علمية ادبية تاريخية باسم « الفيحاء » وقد صدر عددها الاول في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ (٣) وكان العلامة الشيخ عبد الكريم الماشطة ينشر تراجم علماء الحلة وفقهائها في القرن السادس للهجرة في جريدتي « الفيحاء » تباعا ، وقد فسرت بعض الجهات المتعصبة هذه التراجم تفسيرا بعيدا عن الحق ، فسحبت امتياز الجريدة وصادرت المطبعة .

---

(١) تراجع اسباب الغاء جريدة المفيد في ص ٨٦ من الجزء الاول من كتابنا «تاريخ الصحافة العراقية» الطبعة الثالثة .

(٢) تاريخ الصحافة العراقية ١/١١١ .

(٣) وفي عهده — عهد متصرف لواء الحلة عبد العزيز المظفر — في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧ م اصدر في الحلة السيد عبد الرازق الحسني صحيفة ادبية اسبوعية باسم الفيحاء ، وجلب لها مطبعة خاصة ، فاقبل عليها القراء ، وكثر مشتركوها ، ولكنها — مع الاسف — نكبت من قبل السلطة بناء منها ان في تلك الكتابات ما يثير العواطف ويوقظ الافكار ، الامر الذي ينافي سياستها ، وهكذا نكب هذا المشروع وهو في مهده .

— يوسف كركوش في كتابه « تاريخ الحلة » ص ١٨٣ من الجزء الاول —

وتلقيت رسالة من « سكرتير المعتمد السامي البريطاني » في بغداد يطلب الي فيها التوجه الى العاصمة ، ومقابلة محمد حسين خان النواب في دار المندوبية . وشعرت يوم تمت هذه المقابلة ، ان هنالك رغبة ملحة في استغلال قضيتي للدس والكيد لحكومتي (١) .

وكانت لي علاقة صحفية بالمغفور له جعفر باشا العسكري منذ عام ١٩٢٣م ، وكان العسكري يشغل رئاسة الوزراء في عام ١٩٢٧ للمرة الثانية ، فنقلت اليه موضوع سحب امتياز جريدتي ، ومصادرة مطبعتي ، ومحاولة استغلال قضيتي ، فأمر — رحمه الله — باعادة المطبعة الي فورا ، وطلب الى الزعيم الخالد ياسين باشا الهاشمي ان يبحث عن وظيفة مناسبة لي في ديوان وزارته ، فعينت معاونا لمحاسب وزارة المالية (٢) وتدرجت في وظائف الدولة فكنت مديرا لخزينة لواء الحلة ، ثم مديرا لخزينة لواء ديالى ، فمديرا لخزينة لواء بغداد ، فمديرا لحسابات « مديرية الري العامة » ومنها نقلت الى مثل وظيفتي في « مديرية البرق والبريد العامة » حتى اذا اعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩م ، وحدث الاصطدام المسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني في ٢ مايس ١٩٤١ ، « فيما عرف بحركة رشيد عالي الكيلاني » فصلت من الخدمة لمدة خمس سنوات ، وابعدت الى معتقل « الفاو » ثم نقلت الى معتقل « العمارة » فقضيت في المعتقلات اربع سنوات كتبت خلالها كتابي « تاريخ العراق السياسي الحديث » بأجزائه الثلاثة ، وهو الكتاب الذي نال جائزة « المجمع العلمي العراقي » لاحسن كتاب قدم اليه في عام ١٩٤٩م وطبع ثلاث طبعات.

* * *

عدت الى الخدمة في الحكومة بعد خروجي من المعتقل ، وانتهاء مدة فصلي ، كما عاد غيري من الضباط ، والوزراء ، والمتصرفين ، والمدرسين ، وغيرهم الى

---

(١) اذا رجعنا الى ص « ١٠٨ » وما بعدها من الجزء الثاني من كتابنا الكبير « تاريخ الوزارات العراقية » في طبعته الثالثة الموسعة ، لسنقرأ تحت عنوان « الحركة الطائفية واخطارها » نبأ تعطيل « جريدة النهضة » في ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧ م من قبل « الوزارة العسكرية الثانية » واذا بالمندوب السامي البريطاني يطلب الى مجلس الوزراء ان يعيد النظر في قراره ، فيضطر وكيل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الى الاستقالة من منصبه احتجاجا على التدخل البريطاني السافر في امور العراق الداخلية .

(٢) كان الاستاذ عثمان قاسم ، الاديب السوري المعروف ، يراسل جريدة « الاهرام » من بغداد بمقالات اسبوعية ممتعة ، وقد هجر العراق الى ايران فجاة في منتصف عام ١٩٢٨ م ، فطلب الاستاذ اسعد داغر المحرر في جريدة الاهرام الى المغفور له ياسين الهاشمي ان يعتمد احد الشبان المستقيمين ، الذين يثق بهم ، لمراسلة هذه الجريدة المصرية الكبرى ، فوقع اختياره — رحمه الله — علي واصبحت مراسلا للاهرام في العراق منذ عام ١٩٢٩ ولمدة طويلة على الرغم مما لحقني من اضرار مادية ومعنوية علمها عند السيد مزاحم امين الباجه‌جي وزير الداخلية في الوزارة السعيدية الاولى » سنة ١٩٣١ .

وظائفهم ثم ندبت للعمل في « ديوان مجلس الوزراء » في مفتتح عام ١٩٤٩ . فعهد الي تنظيم سجلات خاصة بتاريخ الدولة ، على نمط المؤسسة العثمانية « وقعيء نويس» وقد قضيت في هذا الديوان مديرا اربع عشرة سنة استفدت خلالها فوائد تاريخية جليلة ، وكانت من اسعد ايام حياتي في الوظائف الحكومية . فقد تعاقب على رئاسة الوزراء في بحر هذه السنوات السادة : نوري السعيد ، ومزاحم الباجهجي ، وعلي جودة ، وتوفيق السويدي ، ومصطفى العمري ، ونور الدين محمود ، وجميل المدفعي ، ومحمد فاضل الجمالي ، وارشد العمري ، وعبد الوهاب مرجان ، واحمد مختار بابان ، وعبد الكريم قاسم ، واحمد حسن البكر ، فلم يتدخل احد منهم في عملي ، ولم يمسسني سوء من واحد منهم حتى احلت نفسي على التقاعد في اواخر عام ١٩٦٤م.

- ٤ -

نشرت عددا كبيرا من المقالات البلدانية ، والتاريخية ، والادبية ، في معظم المجلات العراقية المعتبرة كالزنبقة ، والتلميذ ، ودار المعلمين ، والمرشد ، ولغة العرب ، والنشء الجديد « وهذه كلها كانت تصدر في بغداد » والاعتدال ، والغري ، والبيان « وكانت تصدر في النجف » وفي مجلة النجم «الموصلية» والهدى «العمارية» وفي غيرها . كما نشرت في الهلال، والعصور ، والكتاب، ورسالة الاسلام «المصريات» والعرفان ، والعروبة ، والمكشوف « اللبنانية » والحديث « الحلبية » و ... الخ. واني لمدين لمجلة « العرفان » الصيداوية لانها نشرت لي عشرات المقالات المنوعة ، كما ان « مطبعة العرفان » تولت طبع كتبي كلها تقريبا ، فلولا « العرفان » ولولا رعاية صاحب العرفان الشيخ احمد عارف الزين ، لما كنت ولا كان اسمي ، ولا ابصرت مؤلفاتي العديدة النور ، وهذه حقيقة اذكرها ما حييت حياتي الكتابية .

* * *

وكاتبت جماعة من فطاحل الاستشراق كالدكتور هـ. ريتر ، و ف. كرنكو ، و ي. شخت ، وهوتسما ، ودنلوب ، وجب ، ونللينو ، ولويس ماسينيون ، وجاك بيرك ، وكراتشوفسكي ، وغفوروف ، و ف. كوتلوف ، وبيتر ، وغيرهم ، وغيرهم. وما زلت احتفظ برسائل كثيرة من هؤلاء . كما راسلت جمعا من العلماء العرب اضراب : الامير شكيب ارسلان ، وشيخ العروبة احمد زكي باشا ، واحمد تيمور باشا ، واسعاف النشاشيبي ، وامين الريحاني ، ومشايخ جبل عامل : الشيخ احمد عارف الزين ، واحمد رضا ، وسليمان الظاهر ، ومحمد كرد علي ، والاب انستاس ماري الكرملي ، ومحمد الفاسي ، وسلامة موسى ، وعباس العقاد وغيرهم.

* * *

وتوليت كتابة مذكرات رئيسي الوزراء الاسبقين : علي جودة الايوبي ، وناجي شوكت ، واشرفت على اعداد مذكرات الوزراء : عبدالعزيز القصاب، وطه الهاشمي، وتحسين العسكري . اما مذكرات اللواء الركن ابراهيم الراوي فقد جاء عن اسهامي فيها ما يلي :

«واخص بالذكر صديقي الاستاذ عبد الرزاق الحسني الذي بذل جهدا محمودا وسعيا مبرورا ، في ملاحظة مواد المذكرات والتثبت من الفصول وصحة التواريخ ، ونحو ذلك ، حتى انه صحبني الى لبنان للاشراف على طبع الكتاب . ولولا هذه الجهود وملاحقاته والحاحه لما تيسر للكتاب ان يبصر النور » .

* * *

وقد سافرت مرارا عديدة الى «سورية» و «لبنان» و «فلسطين» و «الاردن» و «مصر» و «تركية» و «ايران» فضلا عن امارات الخليج العربي ، كما سافرت الى اليونان ، والنمسة ، وسويسرة ، والمانية ، والدنمارك ، والسويد ، والنرويج ، وبريطانية ، وفرنسة ، واسبانية ، وايطالية ، وهولندة ، وبلجيكا ، وقد ندبت لحضور مؤتمر المستشرقين الخامس والعشرين الذي انعقد في « موسكو » سنة ١٩٦٠م ، وانتهزت الفرصة فزرت لينننغراد ، وباكو ، ومدنا سوفياتية اخرى ، وعرجت على جيكوسلوفاكيا وبولونيا وغيرهما من الدول الاشتراكية في اوربة الشرقية .

– ٥ –

هذه لمحة من تاريخ حياتي ، وايام شبابي وكهولتي ، ادوتها لمن طلبها مني اكثر من مرة . ولست اقصد من كتابتها الا خدمة الحق ، وتلبية طلبات المعارف والاصدقاء ، والله من وراء القصد .

الكرادة الشرقية : سلخ ربيع الثاني ١٣٩٥ نيسان (١٩٧٥)

السيد عبد الرزاق الحسني

مضامين الجزء العاشر

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الوزارة الايوبية الثالثة

الوزارة المرجانية

الموضوع	الصفحة

الوزارة السعيدية الرابعة عشرة

الوزارة البابانية

وزارة الاتحاد العربي

الموضوع	الصفحة

احصاءات مفيدة

الخاتمة